

د. يوسف الشال

د. محمد بن عبد الوهاب

د. محمد بن عبد الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه وأصوله



# مفردات المذهب المالكي في العبادات - دراسة مقارنة -

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة  
في الشريعة الإسلامية

اعداد الطالب  
عبد المجيد محمود صلاحين

اشراف الأستاذ الدكتور

يوسف الشال

الجزء الثاني



العام الدراسي ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## شكر وتقدير

إنى أولاً وقبل كل شيء أحمد الله - سبحانه وتعالى - على أن وفقنى إلى هذا البحث وأعاننى على إتمامه ، كما أحمده - سبحانه - على أن شرفنى بأن جعلنى أحد طلبة العلم الشرعى ، وأدعوه - سبحانه - أن يأخذ بيدي لأكون أهلاً لهذا التشريف إنه ولى ذلك والقادر عليه .

كما يطيب لى فى هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى فضيلة استاذى الأستاذ الدكتور يوسف الشال على ما أولانى من رعاية وتوجيه ، وقد كان لملاحظاته القيمة أكبر الأثر فى ظهور هذه الرسالة بالشوب الذى ظهرت فيه فجزاه الله عنى وعن هذا البحث خير الجزاء .

كما أننى أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان للقائمين على كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ممثلة بعميدها فضيلة الدكتور سليمان التويجى ، ووكيلها فضيلة الدكتور أحمد بن حميد الذين أتاحوا لى فرصة طلب العلم فى هذه الكلية وعلى مامنحونى من رعاية وتوجيه ، وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يأخذ بأيديهم لتحقيق أهداف الكلية فى نشر العلم الشرعى فى ربوع العالم الإسلامى .

كما أننى أتوجه بشكرى الجزيل إلى القائمين على قسم الدراسات العليا الشرعية وعلى رأسهم الدكتور على الحكيم رئيس القسم على ما قدموه لى من تسهيلات لاتمام هذا البحث ، وعلى مامنحونى من رعاية وتوجيه .

وأتوجه بشكرى الجزيل أيضاً إلى كل من أعاننى على إتمام هذا البحث سواء باعارتى مرجعاً أو بإبداء ملاحظة أو توجيهى إلى رأى ولكل من له فضل على هذا البحث وصاحبه ، ولله الفضل من قبل ومن بعد وهو الهادى إلى سوا السبيل .



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده - سبحانه وتعالى - ونستعينه ونستغديه ونستغفره ،  
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا .

من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد ألا اله إلا الله  
وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وبعد :

فإن من أعظم نعم الله على هذه الأمة أن بعث فيها رسولا منها ليخرجها  
بوحى الله وفضله من دياجير الظلام الى نور الاسلام .

وقد كانت هذه الأمة فى باكورة الدعوة الاسلامية تتلقى العلم بأمر دينها  
ودنياها من مشكاة الوحي ، حيث كان النبي - صلى الله عليه وسلم - بيضا  
ظهرانيها ، فكان - عليه الصلاة والسلام - هو المعدن الوحيد والمباشر للتشريع ،  
وما اختار الله - سبحانه وتعالى - نبيه الكريم إلى جواره إلا بعد أن أكمل  
الله دينه وأتم نعمته ، ورضى لعباده الإسلام دينا .

وبعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - أقبل المسلمون على كتاب  
ربهم ، وسنة نبيهم يستنبطون منهما الأحكام لما يجد من الوقائع والحوادث ثم  
كثرت فتوحات المسلمين فى البلدان ، وصارت البلاد المفتوحة بحاجة إلى من يعلم  
أهلها أمور هذا الدين الجديد .

فانتشر الصحابة - رضوان الله عليهم - ينشرون هذا الدين ، ويعلمون  
الناس أمور دينهم وكثرت الوقائع والحوادث التى لم يرد فيها نص عن النبي  
- صلى الله عليه وسلم - ، ولا هى مما بين حكمه فى القرآن ، فاحتج مع هذا  
الى الاجتهاد أكثر من الحاجة إليه فى عصر النبوة ، فقد كثر المستفتون ، وكثرت  
الوقائع التى تحتاج الى بيان حكمها ، وأخذ الصحابة - رضوان الله عليهم -  
يفتون الناس حسب اجتهادهم أو حسب فهمهم من الأحاديث التى عندهم ، والتى قد  
تكون عند صحابى ولا تكون عند آخر ، فيفتى الآخر حسب فهمه من نصوص أخرى .

ومن هنا نشأ الخلاف بين الصحابة - رضوان الله عليهم - فى بعض المسائل

الفقهية المشهورة ثم إن كل صاحب قد التفحوله طائفة من الناس يعلمهم ،  
وهؤلاء الناس حفظوا علمه ونشروه ودافعوا عنه ، وورشوه لمن جاء بعدهم ، فبقى  
الخلاف موجودا ، وقد اتسعت دائرته باتساع البلاد المفتوحة ودخول ما لا يحصى  
من الأقوام المختلفين فى ثقافتهم وأحوال معاشهم .

وقد كان ظهور المذاهب الأربعة وغيرها من المذاهب الفقهية امتدادا طبيعيا  
للحركة الفقهية منذ عصر النبوة إلى حين ظهور المذاهب ، وقد كثر المجتهدون ،  
كما كثر تلاميذهم ، غير أن الأمر استقر بعد ذلك على أربعة مذاهب تحظى باعتراف  
أهل السنة والجماعة وتقليدهم ، وأخذ أصحاب الأئمة الأربعة وتلاميذهم ينشرون  
علمهم ويسيروا على مناهجهم فى الاستنباط ، وهذا أدى إلى بقاء التميز بين  
المذاهب الأربعة ، وذلك لأن أصول هذه المذاهب والتي سار عليها التلاميذ بقيت  
مختلفة .

وظهر الاجتهاد المذهبي والتخريج على أقوال الأئمة ، ومراعاة أصولهم فى  
الاستنباط مما مكن كل مذهب من الحفاظ على شخصيته المتميزة المستقلة ، وحفظه  
من الاضمحلال أو الذوبان فى المذاهب الأخرى .

وقد كان من بين هذه المذاهب الأربعة مذهب الإمام مالك بن أنس - رحمه  
الله - إمام دار الهجرة ، والذي احتل مكانا متميزا بين المذاهب الأربعة ،  
وظل على مدى اثني عشر قرنا أو يزيد مصدر إشعاع علمي وفقهي فى العالم الاسلامي ،  
كما ظل طيلة هذه المدة رافدا مهما من روافد الحركة الفقهية الاسلامية ، ولله  
اسهامات مميزة وواضحة فى اثراتها .

بل إن إشعاعه الفكرى والحضارى لم يقتصر تأثيره على العالم الاسلامي ،  
بل امتد إلى أوروبا نتيجة قرب الأندلس والمغرب من تلك البلاد ، وما فتىء  
نوره يضىء دياجير أوروبا فى العصور الوسطى وما فتتت شمس الساطعة تعدهم  
بدفء العلم والحضارة ، وما زالت القوانين الأوروبية حتى يومنا هذا متأثرة  
بالفقه المالكي وخصوصا القوانين الفرنسية .

وكان لابد أن تنتشعب عن حركة الفقه الاسلامي الضخمة والمستمرة فروع علمية  
مساندة للفقه أو مرتبطة به بوجه من الوجوه ، فكثرت التأليفات فى العلوم

والمواضيع التي لها علاقة بالفقه ، فظهر علم الأصول ، والقواعد الفقهية ، وألفت الكتب في موضوع الفروق بين القواعد الفقهية وكذا الفروق بين المسائل الفقهية وغير ذلك من المواضيع التي لها مساس بالفقه .

لكن موضوع المفردات لم يحظ بالعناية الكافية واللازمة على ماله من أهمية بالغة .

ذلك أن دراسة مفردات أي مذهب مهمة جدا في التعرف على أسباب انفراده في هذه المفردات ، كما أن هذه الدراسة قد تلقى الضوء على دليله الذي اعتمده في مفردته هذه ، والذي ربما يكون خافيا على الكثيرين .

كما أن دراسة المفردات وشموعها ، والتأكد من كونها مفردات لذلك المذهب يفيد في حصر هذه المفردات ، ونفي ما ذكرته كتب الخلاف من المفردات ، وهو ليس منها وهو كثير جدا .

وإذا كانت دراسة المفردات مهمة لهذه الأسباب ولغيرها ، فإن دراسة مفردات المالكية بوجه خاص أكثر أهمية ، والحاجة إليها أشد ، وذلك لأن هذا الفقه ورغم ثرائه وتميزه لم يخدم الخدمة التي تليق به ، فلا تزال كنوزه الكثيرة تقبع في خزائن المخطوطات ، ثم إن الكتب المطبوعة منه لم تحفظ بالعناية اللازمة من حيث التحقيق والإخراج والفهرسة .

أضف إلى ذلك ما تميزت به هذه الكتب من الإقتمار على الفروع الفقهية المجردة عن الدليل مما يشكل صعوبة كبيرة في وجه طلبة العلم والباحثين فسئ الاستدلال لهذا المذهب في أبحاثهم المختلفة خصوصا إذا كان ذلك يتعلق بالمسائل التي انفرد بها المالكية ، إن خلو كتب متأخرى المالكية من الاستدلال تقريبا قد أعطى انطباعا لدى الكثيرين مفاده : أن الفقه المالكي عموما فقه غير مدلل ، وهذا الانطباع انطباع خاطئ ولاشك ، ذلك أن الفقه المالكي مليء بالأدلة خصوصا في كتب المتقدمين ، والعراقيين منهم على وجه الخصوص ، ولكن هذه الكتب بحاجة إلى جهود طلبة العلم والباحثين لإخراجها للناس بالعمارة المطلوبة .

لهذه الأسباب ولغيرها رأيت بعد استشارة أساتذتي الأفاضل وأخواني الطلبة أن يكون الموضوع الذي أتقدم به لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية في

مفردات المذهب المالكي في العبادات ، ولعله من نافلة القول أن يقال : ان هذا الموضوع لا يكتسب أهميته المرجوة ولا قيمته العلمية المأمولة الا اذا كان موضوعا مقارنا بين المذهب المالكي وبقية المذاهب الأخرى وهو ما حاولت جهدى عمله ففى هذه الدراسة التى أرجو الله تعالى أن يهينى فيها الاخلاص والانصاف .

غير أن هذا الأمر لم يكن سهلا ، وقد واجهت فى هذه الدراسة معويات كثيرة ناء بها كاهلى ، غير أنى استعنت بالله تعالى ورجوته أن يكمل هذا البحث على يدى ، ثم مضيت فيه طالبا العون والمدد من الله - سبحانه وتعالى - ، وانسى سأجمل أهم المعويات التى واجهت هذا البحث بما يلى :

١ - ان كتب المالكية المطبوعة لم تخرج الاخراج الذى يعين الباحث على استخراج المسائل منها ، وذلك من حيث الفهرسة مما يضطر الباحث الى قىراءة صفحات طويلة وكثيرة جدا كى يستخرج مسألة من المسائل .

٢ - ان المفردات مسائل فرعية مبثوثة فى ثنايا الكتب والأبواب الفقهية ، وهذا يأخذ وقتا طويلا فى البحث عنها واستخراجها حتى فى الكتب المفهرسة فهرسة تفصيلية ، ذلك أن هذه الكتب تفهرس عناوينا كبيرة ، ولا تفهرس لمسائل فرعية متناثرة .

٣ - ولعل أشد هذه المعويات وأشقها ماكان من حكاية كتب الخلاف أقسوالا لمالك يخالف فيها المذاهب الأخرى ، ثم يتضح لى بعد البحث المفضى الشىناق أن هذه المسائل ليست من مفردات المذهب ، وذلك لأن هذا القول المحكى فى كتب الخلافيات إما أن يكون قولاً لبعض أصحاب مالك وهو مرجوح فى المذهب ، وإما أن يكون رواية مرجوحة غير مشهورة عن الإمام ، وإما أن أحد المذاهب الأخرى قد وافق المذهب فيه .

وقد وقع هذا فى كتب الخلافيات كثيرا جدا حتى أن المسائل التى سلم فيها انفراد المذهب وثبتت مفردات للمالكية لاتعمل بحال الى نصف المسائل التى كنت قد جمعتها من كتب الخلاف على أنها أقوال انفراد بها مالك عن الأئمة الثلاثة الآخرين .

ويظهر لى أن هذا الخطأ فى النقل له أسبابه ، وربما كان من بينها

أن كثيرا من كتب الخلافيات تولى اهتمامها أحيانا لذكر الرواية المخالفة لمذهب صاحب الكتاب دون الرواية الموافقة لمذهبه ، أو لأن صاحب هذا الكتاب أو ذاك لم يكن وثيق العلة بحركة الاجتهاد المذهبي في الفقه المالكي أو غير ذلك من الأسباب .

٤ - ان المذاهب الأربعة لم يكن منهجها واحدا في الترتيب والتبويب ، لا في الكتب الفقهية ولا في الأبواب والفصول ولا في المسائل أيضا ، وهذا بحسب ذاته شكل معوية كبيرة في الوصول الى المسألة واستخراجها .

٥ - هذا بالإضافة الى ما كنت أجده من معوية في الاستدلال للمذهب المالكي ، لما سبق من أن كتب متأخرى المذهب خالية من الاستدلال غالبا .

وقبل أن أشرع في وصف المخطط العام للرسالة ، فاني أشير الى أن المذهب المالكي قد انفرد أيضا في ترتيب أبواب العبادات ، فالعبادات تشمل في المذهب بالإضافة الى الطهارة والملاة والزكاة والعيام والحج ، الذكاة والأطعمة والأشربة والأضحية والعقيقة والإيمان والسننور والجهاد .

وفيما يلي الوصف للمخطط العام للرسالة :

اشتملت هذه الرسالة بالإضافة الى المقدمة على تمهيد وستة أبواب ، أما التمهيد فقد اشتمل على خمسة مباحث : أوردت في الأول منها نبذة مختصرة عن حياة الامام مالك ومكانته العلمية وخصصت الثاني للحديث عن نشأة المذهب المالكي وتطوره وانتشاره ، وعقدت الثالث منها للكلام عن أهم مصادر الفقه المالكي والتي كان لها تأثير في حركة الفقه المالكي ، وأشهر المصنفات فيه .

وأما المبحث الرابع فقد جعلته للحديث عن أشهر المصطلحات التي يكثُر تداولها في الفقه المالكي عموما .

وأما المبحث الخامس فقد كان للحديث عن المفردات وقد جعلته في ثلاثة مطالب :

كان أولها في تعريف المفردات لغة واصطلاحا ، وأما الثاني فقد ذكرت فيه

بإيجاز أسباب الانفراد ممثلاً لكل سبب بمثال أو أكثر من هذه الرسالة أو غيرها ،  
ثم ختمت التمهيد بالحديث عن أشهر المعصقات في المفردات .

ثم شرعت بعد ذلك في دراسة المسائل الفقهية ( المفردات ) وقد جعلتها  
في ستة أبواب ، وتجنباً للتطويل فأنى سأكتفى في هذا المقام بذكر الأبواب  
والفصول ، دون ذكر عناوين المسائل المفردات ، والتي جعلتها في مباحث ، وذلك  
لأنها كثيرة يضيق المقام عن ذكرها في هذه المقدمة .

أما الباب الأول فقد كان بعنوان : مفردات المذهب في الطهارة وقد اشتمل  
هذا الباب على ستة فصول : أولها في مفردات المذهب في المياه ، وثانيها : في  
مفردات المذهب في الوضوء والغسل ، وثالثها : في مفردات المذهب في المسح على  
الخفين ، ورابعها : في مفردات المذهب في التيمم ، وخامسها : في مفردات المذهب  
في الحيض والاستحاضة ، وسادسها : في مفردات المذهب في النجاسة وإزالتها .

وأما الباب الثاني فقد كان بعنوان : مفردات المذهب في الصلاة والجنائز ،  
وقد ضم هذا الباب أحد عشر فصلاً :

- الفصل الأول : مفردات المذهب في مواقيت الصلاة .
- الفصل الثاني : مفردات المذهب في الأذان والإقامة .
- الفصل الثالث : مفردات المذهب في صفة الصلاة ، وقضاء الفوائت .
- الفصل الرابع : مفردات المذهب في سجود السهو والتلاوة والشكر .
- الفصل الخامس : مفردات المذهب في النوافل .
- الفصل السادس : مفردات المذهب في الإمامة .
- الفصل السابع : مفردات المذهب في صلاة المسافرين .
- الفصل الثامن : مفردات المذهب في صلاة الجمعة والخوف .
- الفصل التاسع : مفردات المذهب في أحكام وصلاة العيدين .
- الفصل العاشر : مفردات المذهب في صلاة الكسوف والاستسقاء .
- الفصل الحادي عشر : مفردات المذهب في الجنائز .

وأما الباب الثالث فقد كان بعنوان : مفردات المذهب في الزكاة والعيام ،  
وقد ضم هذا الباب ثلاثة فصول : كان أولها في مفردات المذهب في الزكاة ، وكان

ثانيها في مفردات المذهب في الصيام ، وثالثها في مفردات المذهب في الاعتكاف .

وأما الباب الرابع : فقد كان بعنوان : مفردات المذهب في الحج والعمرة ، وقد ضم ثلاثة فصول أيضا ، كان أولها في مفردات المذهب في أحكام الحج والعمرة وصفتها ، وكان الثاني في مفردات المذهب في محظورات الإحرام ، وأما الثالث فقد كان في مفردات المذهب في الهدى وتوابعه .

وأما الباب الخامس فقد كان بعنوان : مفردات المذهب في الزكاة والأطعمة والأضحية والعقيقة ، وقد ضم هذا الباب ثلاثة فصول : كان أولها في مفردات المذهب في الزكاة ، وكان ثانيها في مفردات المذهب في الأطعمة ، وكان ثالثها في مفردات المذهب في الأضحية والعقيقة .

وأما الباب السادس والأخير فقد كان بعنوان : مفردات المذهب في الأيمان والندور والجهاد ، وقد اشتمل على فصلين : كان أولهما في مفردات المذهب في الأيمان والندور ، وكان ثانيهما في مفردات المذهب في الجهاد .

ثم ختمت البحث بخاتمة أودعتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث ، والله المستعان وعليه التكال .





فعلت عند سوق الأدلة ومناقشتها، وأما المذاهب الأخرى فإذا كانت مجتمعة على قول فإني أذكرها كذلك، وأما إذا انفرد كل مذهب بقول فإني أورد أقوالهم بعد الكلام على المذهب المالكي مرتبة حسب ظهور هذه المذاهب تاريخيا .

كما أتى راعيت تسلسل ظهور هذه المذاهب التاريخي عند اجتماع مذهبيْن على قول وانفراد المذهب الثالث بقول يخالف هذين المذهبيين ، فإذا اجتمع الحنابلة والحنفية على قول خالفوا فيه المذهب الشافعي ذكرت مذهبيهم بعد مذهب المالكية ثم ذكرت مذهب الشافعية ، وإذا اجتمع الشافعية والحنابلة ، قدمت الكلام على مذهب الحنفية وبعد مذهب المالكية طبعاً .  
وقد سلكت هذا المنهج أيضا عند سوق الأدلة .

٥ - أما بالنسبة لتخريج الأحاديث النبوية الشريفة ، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما أو من أحدهما ، وذلك لقياس الاتفاق على صحتهما ، وتلقى الأئمة لهما بالقبول .

وأما إذا لم يكن فيهما ولا في أحدهما فإني أخرجه مما تيسر لي من كتب السنن والمسانيد والمعنفات ، ثم أعقب ذلك بالحكم عليه مستعينا إما بحكم من خرجه كقول الترمذي : هذا حديث حسن أو حسن صحيح أو غير ذلك ، أو حكم الحاكم في المستدرک أو الذهبي في تلخيصه وغيرهم ، وإما بالاستعانة بغير من خرجه من علماء الحديث القدماء كقول ابن حجر في تلخيص الحبير أو فتح الباري ، والزيلعي في نصب الراية والنووي في المجموع أو في شرح مسلم وغيرهم ، أو أستعين بقول بعض علماء الحديث المحدثين كالشيخ أحمد شاكر في تحقيقه على الترمذي أو الشيخ الألباني في إرواء الغليل وغيره أو الشيخ الأرنؤوط في تحقيقه على جامع الأصول .

٦ - وأما التراجم فقد قمت بالترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم في هذه الرسالة ، لكنني لم أترجم للمشاهير منهم كمشاهير العبادة وأمّهات المؤمنيْن والأئمة الثلاثة وغيرهم ممن تغنى شهرتهم عن الترجمة لهم .

٧ - وأما بالنسبة للمراجع فقد قمت بتدوين معلومات النشر الخاصة بها عند ذكرها للمناسبة الأولى ثم اكتفيت بعد ذلك بالأحالة عليها مكتفيا بتدوين

اسم الكتاب اللهم الا اذا كان اسم الكتاب يشتهر أن يكون لمؤلفين فإننى أذكر  
اسم الكتاب مع اسم مؤلفه ، وذلك كأحكام القرآن لابن العربي ، وأحكام القرآن  
للجصاص .

وأما المراجع التى أوردت معلوماتها فى حاشية الرسالة فلم أدون معلومات  
النشر الخاصة بها عند ذكرها للمناسبة الأولى واكتفيت بإثبات ذلك فى قائمة  
المراجع ، وذلك ككتب التراجم وكتب تخريج الحديث ، توخيت لعدم اثناسال  
الهوامش وتطويلها .

وبعد : فإننى لا أزعج أن رسالتى هذه قد بلغت درجة الكمال أو قاربتها ،  
فإن شأنها كشأن سائر أعمال البشر التى يعترئها النقص والخلل والقصور ، فما  
كان فيها من صواب فمن الله ، فهو الهادى اليه والمعين عليه وأحمده - سبحانه  
وتعالى - وأشكره على أن وفقنى اليه ، وما كان فيها من قصور أو خلل أو خطأ  
فمضى ومن الشيطان ، والله ورسوله والشرع منه براء ، وانى لأستغفر الله منه ،  
وأسأله وهو أكرم مسؤول وخير مأمول أن يجنبنى عشرات القلم واللسان وأن يثبتنى  
على الإيمان انه ولى ذلك والقادر عليه .

التمهيد

يشتمل هذا التمهيد على خمسة مباحث :

المبحث الأول : نبذة مختصرة عن الامام مالك ومكانته العلمية

المبحث الثاني : نشأة المذهب المالكي وتطوره وانتشاره

المبحث الثالث : أهم مصادر الفقه المالكي وأشهر المصنفات فيه

المبحث الرابع : نبذة عن أشهر المصطلحات المتداولة في الفقه المالكي

المبحث الخامس : المفردات : تعريفها ، وأسباب الانفراد ، وأشهر المصنفات فيها

## المبحث الأول

## نبذة مختصرة عن الامام مالك ومكانته العلمية

سيكون البحث في هذا المبحث على طريق الاختصار والايجاز ، وذلك بتقديم نبذة مختصرة عن حياة صاحب المذهب وهو الامام مالك - رحمه الله - وذلك لأن الامام قد كتبت فيه مصنفات كثيرة في القديم والحديث عددت مناقبه وشماله ، كما أن مقصود البحث هنا هو تقديم نبذة يسيرة عن حياته ومكانته العلمية ، مما يتناسب وطبيعة التمهيد ، وسنحيل الغارىء العزيز على أهم المصادر التي وردت فيها ترجمة للامام مالك في آخر هذه العجالة .

فهو الامام أبو عبد الله ، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان خثيل بن عمرو بن الحارث الأصبحي ، امام دار الهجرة ، ولد في المدينة المنورة ، سنة ثلاث وتسعين هجرية ، ونشأ فيها ، وقد كان طلبه للعلم مبكرا ، وقد برز في هذا المجال وذلك واضح من نشأه شيوخه عليه ، فقد كان في حلقاتهم أنبه الطلاب وأحفظهم ، كما عرف عنه الاهتمام العظيم بسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ويحفظ الأحاديث النبوية الشريفة .

وقد جلس للفتيا وهو ابن سبع عشرة سنة ، وفي حياة شيوخه أيضا كنافع وغيره ، وقد بلغ مكانة عظيمة في العلم حتى قيل : لا يفتى ومالك في المدينة .

ويرى كثير من أصحابه أنه هو عالم المدينة الذي ورد فيه قوله - صلى الله عليه وسلم - ( يوشك الناس أن يضربوا أكباد الابل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة ) (١) .

وقد تلقى الامام مالك العلم عن أشهر علماء المدينة آنذاك ومن أشهرهم :

١ - ربيعة بن فروخ المعروف بريبعة الرأي (٢) ، وذلك لكثرة أخذه به .

(١) أخرجه الترمذى في كتاب العلم ، باب ما جاء في عالم المدينة ، وقال : هذا حديث

حسن ، ٤٦/٥ ، برقم : ٢٦٨٠ ، وأحمد في مسنده ، ٢٩٩/٢ .

(٢) هو بن أبي عبد الرحمن التيمي ، المعروف بريبعة الرأي ، واسم أبيه : فروخ ، وكان ثقة

فقيها مشهورا ، توفي سنة ست وثلاثين ومائة . أنظر : التقريب : ٢٤٧/١ ، تهذيب

التهذيب : ٢٥٨/٣ .

- ٢ - ابن شهاب الزهري (١).  
 ٣ - زيد بن أسلم (٢).  
 ٤ - ابن هرمز (٣).  
 ٥ - نافع مولى ابن عمر (٤).  
 ٦ - هشام بن عروة (٥).

وقد حاز مالك على ثناء العلماء سواء من مشايخه أو أقرانه أو تلاميذه مما يوضح المكانة العلمية والأدبية التي كان يمثلها مالك في المدينة وفسى غيرها من الأمصار ، وسنورد هنا نبذة يسيرة من ثناء العلماء عليه :

قال الشافعي :

( إذا جاءك الأثر عن مالك فشد به يدك ) وقال أيضا : ( إذا جاء الخبر فمالك النجم ) ، وقال : ( إذا ذكر العلماء فمالك النجم ولم يبلغ أحد في العلم مبلغ مالك لحفظه واتفقته وميانتته ، ومن أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك ) .

- (١) هو أبوبكر ، محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، تابعي جليل ، ولد سنسنة ثمان وخمسين ، روى عن غير واحد من الصحابة ، وروى عنه أبوحنيفة ومالك ، توفي سنة أربع وعشرين ومائة . أنظر : تذكرة الحفاظ : ١٠٨/١ ، البداية والنهاية : ٣٨٣/٩ ، طبقات الحفاظ : ص ٤٩ .
- (٢) هو زيد بن أسلم العدوي ، لقي ابن عمر وجماعة ، له تفسير القنسرآن يرويه عنه ابنه عبدالرحمن ، وثقه جمع من الحفاظ ، توفي سنة ست وثلاثين ومائة ، أنظر : شذرات الذهب : ١٩٦/١ ، تهذيب التهذيب : ٣٩٥/٣ .
- (٣) هو عبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، تابعي مدني ، روى عن أبي هريرة وابن عباس وغيرهما ، وروى عنه زيد بن أسلم وصالح بن كيسان وغيرهم ، كان ثقة كثير الحديث ، عالما بالانساب والعربية ، توفي سنة سبع عشرة ومائة ، أنظر : الطبقات الكبرى : ٢٨٣/٥ ، تهذيب التهذيب : ٢٦٠/٦ .
- (٤) هو أبو عبد الله ، نافع ، مولى ابن عمر المدني ، أمابه عبدالله بن عمر في بعض مغازيه ، روى عن ابن عمر وغيره ، وعنه مالك وغيره ، توفي سنة سبع عشرة ومائة . أنظر : تهذيب التهذيب : ٤١٢/١٠ .
- (٥) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، ثقة فقيه ، توفي سنة خمس أو ست وأربعين ومائة . أنظر : تهذيب التهذيب : ٤٨ / ١١ ، التقريب : ٣١٩/٢ .

وقال ابن شهاب لمالك :

( أنت من أوعية العلم ، وإنك لنعم مستودع العلم ) (١) .

ومع غزارة علمه ، فإنه كان يتمتع بقدر كبير من الهيبة والوقار وحسن السمعة والأدب الجم ، وأقوال معاصريه في ذلك أكثر من أن تحصى ، ومن أمثلتها قول ابن مهدي : (٢)

( مارأت عيناي أحدا أهيب من هيبة مالك ولا أتم عقلا ، ولا أشد تقوى ، ولا أوفر دماغا من مالك ) .

وقال عبدالله بن وهب (٣) :

( الذى تعلمنا من أدب مالك أكثر مما تعلمنا من علمه ) (٤) .

وبالرغم من اشتغاله بالتدريس فى حلقاته التى كان يفتحها وبروادهها مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فإنه قد وضع عدة تعانيف ذكرها أصحاب التراجم ومنها :

١ - الموطأ : وهو أشهر مصنفاته على الإطلاق ، وسيأتى الكلام عليه فى مبحث مصادر الفقه المالكي .

٢ - رسالة الى ابن وهب : تكلم فيها عن القدر ، ورد فيها على القدرية .

٣ - رسالة فى القضاء : وجهها الى بعض القضاة من عشرة أجزاء .

٤ - رسالة الى الليث بن سعد (٥) : وفيها بيان لعمل أهل المدينة .

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضي عياض ، تحقيق : أحمد بكير محمود ، (مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م) ، ١٠ / ٢٢٨ ، ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) هو أبو سعيد ، عبدالرحمن بن مهدي بن حسن العنبري ، سمع من السفينيين وشعبة ومالكا ولازمه وحدث عنه ، جماعة ، توفى سنة ثمان وتسعين ومائة .  
أنظر : ترتيب المدارك : ٣٩٩/١ .

(٣) عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي ، روى عن مالك والليث ، روى عنه أصبغ بن الفرغ وسحنون وغيرهما ، له كتاب الموطأ الكبير وغيره ، توفى سنة سبع وتسعين ومائة .  
أنظر : ترتيب المدارك : ٤٢١/٢ .

(٤) ترتيب المدارك : ١١٧/١ .

(٥) هو أبو الحارث ، الليث بن سعد بن عبدالرحمن المصري ، ولد سنة أربع وتسعين ، قال عنه الذهبي : شيخ الديار المصرية وعالمها ورئيسها ، قال الشافعي : هو أفقه من مالك لكن أصحابه لم يقوموا به ، توفى سنة خمس وسبعين ومائة .  
أنظر : طبقات الحفاظ : ص ١٠١ ، تذكرة الحفاظ : ١ / ٢٢٤ ، تاريخ بغداد : ٣ / ١٣ .

٥ - رسالة الى هارون الرشيد : فى المواعظ والآداب والحكم ، ويبدو أن فيها بعض المسائل الفقهية ، فقد نقل فيها المالكية رواية عن الامام فى التوقيت فى المسح على الخفين كما سيأتى .

٦ - كتاب فى تفسير غريب القرآن .

وقد تتلمذ على الامام مالك - رحمه الله - خلق كثير ، منهم من بقى متمذبا بمذهب الامام سائرا على أصوله فى الاستنباط ، ومنهم من خرج على مذهب الامام ، وذلك كالامام الشافعى .

ومن أصحاب الامام مالك المشهورين :

١ - أشهب بن عبدالعزيز (١) .

٢ - المغيرة بن عبدالرحمن المخزومى (٢) .

٣ - عبدالله بن عبدالحكم (٣) .

٤ - عبد الملك بن الماجشون (٤) .

٥ - عبدالرحمن بن القاسم (٥) .

(١) هو أبو عمرو ، أشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسى ، كانت له الرئاسة بمصر بعد ابن القاسم ، وكان فقيها ورعا زاهدا ، توفى سنة اربع ومائتين . أنظر : شجرة النور الزكية ص ٥٩ ، تهذيب التهذيب : ٣٥٩/١ ، ترتيب المدارك : ٤٤٧/٢ ، الديباج : ص ٩٨ .

(٢) هو المغيرة بن عبدالرحمن المخزومى ، سمع من أبيه وعبدالله بن سعيد ومالك ، ويروى عنه ابنه : عبدالرحمن وعياش ، وابن مهدي ، توفى سنة ثمان وثمانين ومائة . أنظر : ترتيب المدارك : ١٨٢/١ .

(٣) هو أبو محمد ، عبدالله بن عبدالحكم بن أعين بن الليث ، سمع من مالك والليث وغيرهما وكان رجلا صالحا ثقة متحققا بمذهب مالك ، من مؤلفاته : المختصر الكبير والأوسط والمغير والأحوال وغيرها ، توفى سنة واحد وتسعين ومائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٥٢٣/٢ .

(٤) هو أبو مروان ، عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبدالله بن الماجشون المدنى ، روى عن الزهرى وطبقته ، وروى عنه الزبير بن بكار وابن حنبل وابن المدينى وغيرهم ، تفقه بأبيه ومالك وغيرهما ، توفى سنة اثنى عشر ومائتين . أنظر : البداية والنهاية : ١٤٧/١٠ ، شذرات الذهب : ٢٥٩/١ ، تقريب التهذيب : ٥٠١/١ .

(٥) هو أبو عبدالله ، عبدالرحمن بن القاسم بن خالد العتقى المصرى ، ولد سنة ثنتين وثلاثين ومائة ، وهو أشهر أصحاب مالك المصريين ، روى عن مالك والليث بن سعد ومسلم بن خالد ، روى عنه أصبغ وسحنون وغيرهما ، توفى سنة احدى وتسعين ومائة . أنظر : شجرة النور الزكية ، ص ٥٨ ، تقريب التهذيب : ٤٩٥/١ ، الديباج المذهب ، ص ١٤٦ .

## ٦ - يحيى بن كثير الليثي (١).

وغير هؤلاء كثير ، وقد توفى - رحمه الله - فى ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة المباركة ، بعد أن ترك علما غزيرا مازال الناس ينتفعون به ، وبعد أن خلف فى الناس أثرا حميدا بسيرته الطيبة تصلح لأن يقفوا أثرها الناس إلى آخر الدهر علما وأدبا وتقوى فرحمه الله رحمة واسعة (٢).

- (١) هو أبو عمران ، يحيى بن كثير بن درهم ، وهو مدنى ، كان من كبار أصحاب مالك المتقدمين ، حدث عنه ابن سفيان ، أنظر : ترتيب المدارك : ٢٩٩/١ .
- (٢) أنظر مصادر ترجمة الامام مالك :

ترتيب المدارك : ١٠٢/١ وما بعدها ، الديباج المذهب : ص ١٧ ، شذرات الذهب : ٢٨٩/١ ، البداية والنهاية : ١٨٠/١٠ ، تهذيب التهذيب : ٥/١٠ ، سير أعلام النبلاء : ٤٣/٨ ، تاريخ خليفة بن خياط : ٤٣٢/١ ، ٧١٩/٢ ، الفهرست : ص ٢٨٠ ، الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء : ٦٣/٩ ، طبقات الشافعية للشيرازى : ص ٦٧ ، تذكرة الحفاظ : ٢٠٧/١ ، وفيات الأعيان : ١٣٥/٤ ، الكامل لابن الأثير : ١٤٧/٦ ، التاريخ الكبير : ٣١٠/٧ ، تاريخ الثقات : ص ٣١٠ ، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمى : ص ٤١ ، ١٥٢ ، التقييد لمعرفة السرواة والسنن والمسائيد : ٢٣٢/٢ ، شجرة النور الزكية ، ص ٥٢ .

وهناك دراسات مستقلة أفردت للامام مالك تكلمت عن سيرته الذاتية وآرائه الفقهية ومن أشهرها كتاب تزيين الممالك لمناقب الامام مالك للسيوطى ، وكتاب الامام مالك بن أنس ، امام دار الهجرة لعبد الغنى ، والدفتر ، وكتاب مالك بن أنس ، لأمين الخولى ، وكتاب مالك ، حياته ، عصره ، آراؤه وفقهه ، لمحمد أبوزهرة ، وكتاب مالك بن أنس امام دار الهجرة لعبد الحليم الجندى .



## المبحث الثانى

نشأة المذهب المالكى وتطوره وانتشاره

عرفنا فى المبحث الأول أن الامام مالك ، امام دار الهجرة قد كانت لسه الحلقات الكثيرة فى المسجد النبوى الشريف ، والتي كان يرتادها المعتات ممن طلبية العلم ، حتى قد قيل : ان أصحاب الامام مالك الذين تتلمذوا على يديه قد جاوزوا الألف وكان كثير من هؤلاء التلاميذ قد جاءوا الى المدينة من بلاد مختلفة وبعيدة ، وقد حمل هؤلاء فقه الامام مالك ونشروه شرقا وغربا ، فأكثر تلاميذه الذين تتلمذوا على يديه تمذهبوا بمذهبه ، وساروا على أصول المذهب فى الاستنباط وقد عاد هؤلاء التلاميذ كل الى بلده بعد أن نهل من معين فقه الامام مالك ، وبعودة أصحاب الامام مالك الى بلدانهم التف حولهم الطلاب ، وأخذوا يتلقون علم الامام مالك ، ويستنبطون الأحكام لما يستجد من الوقائع والنوازل مسترشدين بأصول مذهب الامام مالك فى الاستنباط ، ومخرجين أحكام هذه النوازل والوقائع على أقوال الامام ومساغله التي أفتى بها ، والتي كان التلاميذ قد كتبوا عنه طائفة ضخمة منها ، وبهذا انتشر مذهب الامام مالك انتشارا سريعا فى الشبرق والغرب ، وقد أخذ الناس يتمذهبون بمذهبه ، ويسيروا على أصول مذهبهم فى الاستنباط وهو ما زال حيا .

وقد كانت المدينة كلها على رأيه ومذهبه فى حياته ، وقد انتشر منها الى سائر أنحاء الحجاز ، ودخل اليمن على يد ( أبى قره القاضى )<sup>(١)</sup> ، ( ومحمد بن صدقة الفدكى )<sup>(٢)</sup> ، وقد دخل العراق على يد ( ابن مهدى ) و ( القعنبنى )<sup>(٣)</sup> ،

(١) هو أبو محمد ، وأبو قره لقب له ، وهو موسى بن طارق السكسكى ، سمع من مالك وابن عيينة وابن جريج ، له سماع مشهور ، وله كتاب المبسوط ، ولى القضاء بزبيد ، من تلاميذه على بن زياد . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٩٦/١ .

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن صدقة الفدكى ، كان يسكن المدينة ، سمع مالكا ومحمد بن يحيى بن سهل ، سمع منه ابراهيم بن منذر . أنظر : ترتيب المدارك : ٥١٤/٢ .

(٣) هو أبو عبد الرحمن ، عبد الله بن مسلمة بن قعنب التميمى ، المعرف بالمعروف بالقعنبنى ، كان كثير العبادة وهو من الأئمة الاعلام روى عن مالك الموطأ : توفى سنة احدى وعشرين ومائتين . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٥٧ .

ثم اتباعهم مثل ( ابن المعدل ) (١) ، و ( يعقوب بن شيبه ) (٢) ، واستمر بها الى أن دخلها بعض الشافعية ، فتشارك المذهبان .

ومن أشهر المالكية العراقيين : أبوبكر الأبهري (٣) ، وآخرهم في العراق القاضي عبدالوهاب البغدادي (٤) الذي أرغم على الخروج من العراق .

ودخل المذهب المالكي مصر على يد قطب المذهب : أبو عبد الله ، عبدالرحمن بن القاسم العتقي المصري - والذي لازم مالكا وتفقه على يديه نحواً من عشرين سنة - وأشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسي ، وغيرهما من شيوخ المذهب في مصر وقد استمر المذهب في مصر الى أن جاء الامام الشافعي اليها ، وأخذ يستقطب طلبة العلم الى حلقتة ، وتشارك المذهبان في مصر .

وأما بلاد المغرب العربي فقد دخلها على يد علي بن زياد التونسي (٥) ،

(١) هو أبو الفضل ، أحمد بن المعدل بن غيلان العبدى ، من أصحاب عبد الملك بن الماجشون ، سمع من اسماعيل بن أبي أويس ، وتفقه به اسماعيل بن اسحاق القاضي ، وأخوه حماد ، توفى عن أربعين عاماً . أنظر : ترتيب المدارك : ٥٥٠/٢ .

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن شيبه السدوسي ، البغدادي ، أخذ عن ابن المعدل وأصبغ وغيرهما ، له تأليف في مذهب مالك ، توفى سنة ثنتين وستين ومائتين . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٦٥ .

(٣) هو أبوبكر ، محمد بن عبد الله بن صالح بن عمر بن حفص الأبهري ، سكن ببغداد وتفقه على كبار مشايخها ، له تصانيف حسنة منها : شرح مختصر ابن عبد الحكم الصغير والكبير ، وكتاب فضل المدينة ، جمع بين الرئاسية في الفقه ، وعلو الاسناد في الحديث ، توفى سنة خمس وسبعين وثلاث مائة عن نيف وثمانين عاماً . أنظر : ترتيب المدارك : ٤٦٦/٣ ، شجرة النور الزكية : ص ٩١ .

(٤) هو أبو محمد ، القاضي عبدالوهاب بن نصر البغدادي ، سمع أبا عبد الله بن العسكري وأبا حفص بن شاهين ، ولي القضاء بالدينور وغيرها ، له كتب منها : المعونة لدرس مذهب عالم المدينة ، وكتاب أوائل الأدلة في مسائل الخلاف والإشراف وكتاب الافادة في أصول الفقه وغيرها ، توفى بمصر سنة ثنتين وعشرين وأربع مائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٦٩١/٤ ، شجرة النور الزكية : ص ١٠٣ .

(٥) هو أبو الحسن علي بن زياد التونسي العبيسي ، ولد بطرابلس ثم رحل الى تونس وسكنها ، سمع من مالك وابن عيينة وغيرهما ، له رواية للموطأ ، وسماعات عن مالك ، ومن تلاميذه سحنون وأسد بن الفرات ، توفى سنة ثلاث وثمانين ومائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٢٦/١ .

وابن أشرس (١) والبهلول بن راشد (٢) ، ثم جاء بعد ذلك أسد بن الفرات (٣) ، ثم سحنون بن سعيد (٤) الذي زوى المدونة عن ابن القاسم ، ورتبها كما سيأتي .

ثم استقر المذهب بعد سحنون في المغرب العربي ، ومازال مهيمنا عليه الى يومنا هذا .

وأما الأندلس فإنها كانت منذ فتحت على مذهب الأوزاعي (٥) ، الى أن رحل الى مالك زياد بن عبد الرحمن (٦) ، وقرعوس بن العباس (٧) ، والغازي بن قيس (٨) ،

- 
- (١) هو أبو مسعود ، العباس بن أشرس من أهل القيروان ، سمع من مالك وابن القاسم وكان أحفظ أهل المغرب للرواية ، وكان شديد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . أنظر : ترتيب المدارك : ٢٢٩/١ .
- (٢) هو أبو عمر ، البهلول بن راشد ، من أهل القيروان ، اشتهر بالورع وكثرة العبادة ، ثم لما احتاج الناس الى علمه تعدد للفتيا ، روى عنه القعنبي ، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٣٠/١ .
- (٣) هو أبو عبد الله ، أسد بن الفرات ، مولى سليمان بن قيس ، سمع من مالك وابن القاسم وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة ، وكتابه الأسدية هو أصل المدونة ، أخذ عنه خلق كثير منهم سحنون بن سعيد التنوخي ، توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ٤٦٥/٢ ، الديباج المذهب : ص ٩٨ .
- (٤) هو أبو سعيد ، سحنون بن سعيد التنوخي ، الفقيه العابد الورع الزاهد ، مدونته عليها الاعتماد في المذهب ، ولي القضاء في آخر عمره ، توفي سنة أربعين ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ٥٨٥/٢ ، شجرة النور الزكية ، ص ٦٩ .
- (٥) هو أبو عمرو ، عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي ، امام أهل الشام ، كان يسكن بيروت ، سمع من الزهري وروى عنه الثوري ، وأخذ عنه عبد الله بن المبارك وجماعة ، توفي سنة سبع وخمسين ومائة ببغداد . أنظر : شذرات الذهب : ٢٤١/١ ، التاج المكلل ص ٦٣ ، البداية والنهاية : ١١٥/١٠ .
- (٦) هو زياد بن عبد الرحمن ، المعروف بشبظون ، روى عن مالك الموطأ ، وكان من أوائل من أدخله الى الأندلس ، له سماع من فتاوى مالك يقال له : سمياع زياد ، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٤٩/٢ .
- (٧) هو أبو الفضل ، قرعوس بن العباس بن قرعوس بن حميد ، رحل الى المشرق فسمع مالكا والثوري وابن جريج وغيرهم ، توفي سنة عشرين ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ٤٩٢/٢ .
- (٨) هو أبو محمد ، غازي بن قيس قرطبي ، سمع من مالك والأوزاعي وغيرهما ، وسمع منه أسبغ وابن حبيب وغيرهما ، روى عن مالك الموطأ ، وقيل هو أول من أدخله الى الأندلس ، توفي سنة ثلاثين ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٤٧/١ .

ومن بعدهم ، ثم عادوا بعلم مالك ونشروه الى أن ألزم الأمير هشام بن عبدالرحمن بن معاوية بن هشام بن عبدالملك بن مروان في عام سبعين ومائة الناس بالفتيا والقضاء على مذهب مالك ، وذلك في حياة الامام (١) .

وما زال المذهب المالكي مهيمنا على افريقيا بشكل عام ، وشمالها بشكل خاص ، وقبل أن نختم الكلام في هذا المبحث ، فإننا نعرض على أسباب انتشار المذهب المالكي في الغرب الاسلامي، في مصر وشمال افريقيا والأندلس ، وانحساره في موطنه الأصلي وهو المشرق الاسلامي .

ولقد نقل الدكتور عمر الجيدى أسبابا كثيرة لانتشار هذا المذهب في الغرب الاسلامي كالطبيعة المتشابهة في البيئة بين الحجاز والمغرب ، وكصفات الامام مالك من الزهد والورع والصرامة في التمسك بالكتاب والسنة ، وكون ذلك الانتشار رد فعل عنيف لمحاربة فقهاء الحنفية للمذهب المالكي ، وذلك بتقريبهم من الأغلبية الذين نكلوا بالمالكية فأدى ذلك الى تمسك الناس بالمذهب المالكي ، ونفور أهل المغرب من علم الكلام ، وميلهم الطبيعي الى البساطة والوضوح الى غير ذلك من الأسباب (٢) .

ويظهر لي أن أقوى هذه الأسباب :

١ - تبني الحكام والسلاطين في الأندلس لهذا المذهب ، والزامهم الناس للقضاء والفتيا به ، وهذا الرأي هو الذي ارتضاه ابن حزم (٣) حيث قال :

(١) ترتيب المدارك : ٥٣/١ - ٥٤ ، مقدمة ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون ، الطبعة الرابعة ، (دار احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان) ، ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

(٢) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الاسلامي ، الدكتور عمر الجيدى ، (منشورات عكاظ) ، ص ٢٩ - ٣٨ .  
وانظر أيضا : مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٤٩ ، اتمتاز الفقير السالك لترجيح مذهب مالك ، ص ١٦٠ - ١٦٦ .

(٣) هو أبو محمد ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري ، ولد بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاث مائة ، كان شافعيًا ثم تحول الى الظاهرية ، وكان صاحب فنون وورع وزهد ، له تمانيف حسنة منها المحلى والاحكام في أصول الأحكام والفصل في الملل والنحل وغيرها ، توفي سنة سبع وخمسين وأربع مائة . أنظر : تذكرة الحفاظ : ١١٤٦/٣ ، طبقات الحفاظ ص ٤٣٥ ، البداية والنهاية :



(... مذهباً انتشراً بالرشاسة والسلطان ، مذهب أبي حنيفة ، فإنه لما ولى القضاء أبو يوسف كانت القضاة من قبله فى أقصى المشرق ، الى أقصى عمل افريقيا ، فكان لا يولى الا أصحابه والمنتسبين لمذهبه ، ومذهب مالك عندنا بالأندلس ، فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان مقبولاً فى القضاء ، وكان لا يولى قاضياً من أقطار الأندلس الا بمشورته واختياره ، ولا يشير الا بأصحابه ، ومن كان على مذهب ، والناس سراع الى الدنيا فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به على أن يحيى لم يزل قضاة قط ، ولا أجاب اليه ، وكان ذلك زائداً فى جلالته عندهم وداعياً الى قبول رأيه لديهم ) (١) .

٢ - قوة رجال المذهب فى هذه المنطقة وإخلاصهم وتفانيهم ، بالإضافة الى غزارة علمهم وشدة تحمسهم للمذهب ، فإن لذلك أكبر الأثر فى التفاف التلاميذ حولهم ، كما أن القدوة الحسنة فى هذا المجال كان لها تأثير كبير أيضاً فى جذب الناس للمذهب المالكي ، وازدياد شعبيته فى تلك المنطقة .

فقد كانت دعوة رجال المذهب الناس الى المذهب المالكي بالتطبيق واعطاء القدوة الحسنة أبلغ فى جذب الناس من الحجة والبيان ، وقد ارتضى الدكتاتور الجيدى هذه الأسباب ورجحها حيث قال :

( ... والذى نميل اليه هو أن هذا المذهب قدر له أن ينتشر فى هذه الربوع ويقاوم الزمان كما انتشرت بقية المذاهب الأخرى ، دون أن نرجح ذلك الى أى سبب من الأسباب التى استعرضناها اللهم الا ما كان من سبب حمل سلاطين المغرب رعاياهم على الالتزام به ، والهجرة التى كانت مستمرة بين المغرب والمدينة المنورة موطن المذهب ومنشئه ، وشيء أخير ينبغى التنبيه عليه - وان أغفله الناس - وهو جدير بأن يعد من أهم الأسباب فى نشر أى مذهب ، وهو قوة رجالات المذهب من الفقهاء ، فبقدر ما يكون اتباع المذهب أقوياء متطلعين فى العلوم ، ولهم قدرة على استنباط الأحكام واستخراجها بقدر ما شاع المذهب وانتشر ) (٢) .

(١) الاحكام فى أصول الأحكام ، أبو محمد علي بن حزم ، دار العاصمة ، القاهرة ،

(٢) محاضرات فى تاريخ المذهب المالكي ، ص ٣٨ .

وتضيف الى مذكره الدكتور الجيدى من أسباب انتشار المذهب فى المغرب

الاسلامى مايلى :

١ - عدم ميل الامام مالك ، وكذلك المذهب المالكي بصفة عامة الى المناظرة والمجادلة فإن الامام مالك لم يكن ميالا الى الجدل وتفريغ المسائل وتوليدها ، وهو ما عرف فيما بعد بالفقه الغرضى ، ولعل آسد بين الفرات يوضح لنا عدم مييل الامام الى تفريغ المسائل وتوليدها حيث يقول :

( ... وكان ابن القاسم وغيره يحملنى أن أسأل مالكا ، فاذا أجابنى قالوا لى : قل له فان كان كذا وكذا ، فضاق علي يوما وقال : " هذه سلسلة بنت سلسلة ، ان كان كذا كان كذا ان أردت فعليك بالعراق ... ) (١).

وقد ترك هذا بعتمته الواضحة على الفقه المالكي عموما ، فإنه غير ميسال الى المناظرة والرد على الخصوم فى مجمله ، اللهم ماكان من بعض الفقهاء الذين تأثروا بذلك المنهج كالقاضى عبدالوهاب البغدادى ، والذى سلك مسلك المناظرة خاصة فى كتابه العميد ، ولربما كان سبب ذلك وجوده فى بغداد حيث المولدة والجولة للأحناف فتأثر بمنهجهم ، ويعكس الامام مالك والمذهب المالكي فإننا نجد أن انتشار المذهب الشافعى - مثلا - فى شتى بقاع العالم الاسلامى يرجع الى قدرة الامام الشافعى الهائلة والفريدة على المناظرة وبز الخصوم ، كما هو واضح فى مناظراته مع محمد بن الحسن الشيبانى وغيره ، ولعل نسب الامام الشافعى أيضا كان له الفضل فى انتشار المذهب مثل ماكانت القوة والسلطان وراء انتشار المذهب الحنفى .

ومن هنا فإن عدم الميل الى المناظرة كان سببا رئيسا فى انحسار المذهب

المالكي فى المشرق الاسلامى .

٢ - بعد المغرب الاسلامى عن مركز النشاط الفقهى والفكرى والسياسى فى

المشرق الاسلامى ؛ وذلك أن حواضر المشرق الاسلامى كانت تعج بالحركة الفقهية الفكرية النشطة ، وهذه الحركة قد أغنت المذهبيين الشافعى والحنفى بثروة فقهية

(١) ترتيب المدارك : ٤٦٦/٢ .

هائلة نتيجة للاحتكاك بين المذهبين ، وكان يعد المغرب الاسلامى عن هذه الحركة  
الفقهية النشطة بمثابة الحاجز الذى منع المذهب الشافعى - مثلا - من الانتشار  
فى المغرب الاسلامى على حساب المذهب المالكى ، وبعبارة أخرى فإن بعد المغرب  
الاسلامى عن الحركة الفقهية النشطة فى المشرق الاسلامى قد حافظ على قوة المذهب  
المالكى وهيمنته فى المغرب .

## المبحث الثالث

أهم مصادر الفقه المالكي وأشهر المصنفات فيه

سنكلم في هذا المبحث بإيجاز عن أهم مصادر الفقه المالكي ، والتسنى اعتمد عليها المالكية في تعانيفهم في المذهب ، ثم نتبع ذلك بالكلام عن أشهر المصنفات في ذلك المذهب ، والتي كان لها أثر كبير في الحركة الفقهية في المذهب فنقول وبالله التوفيق :

أولاً : مصادر الفقه المالكي :

يذكر المالكية أن الكتب الأمهات التي تعد مصادر للفقه المالكي هي أربع : المدونة ، والعتبية والواضحة ، والموازية<sup>(١)</sup> ، وسيأتي الكلام على كل منها ، لكننا نضيف إلى هذه الكتب كتاب الموطأ الذي صنفه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - فإنه - وإن كان كتاباً في الحديث والرواية في الأصل - فإن مافيه من آراء مالك وأقواله ما يؤهله لأن يعد من بين هذه المصادر لاسيما مع كثرة اعتناء العلماء به ، وروايتهم له ، وإنك لتجد أقوال الإمام مالك في الموطأ وآراءه الفقهية فيه مبثوثة في كتب المالكية الفقهية لاسيما المطولات منها ، وسنقدم الكلام عليه وذلك لأمرين :

- ١ - أنه من تأليف الإمام نفسه ، بينما المصادر الأخرى رواية عنه وأقوال غيره من أصحابه .
- ٢ - ولأنه أول مصنف في المذهب فقدم الكلام عليه وإن كانت المصادر الأخرى ألمق بالفقه المالكي منه .

(١) الموطأ :

يعتبر الموطأ من أوائل المصنفات في الحديث ، كما أنه من أوائل المصنفات في الفقه أيضا ، وذلك أن الموطأ قد احتوى بالإضافة إلى الأحاديث وفتنساوى

(١) نور البهر ، شرح المختصر ، أحمد بن عبدالعزيز السجلماسي الهلالسي ، ( فاس طبعة حجرية قديمة ) ، ص ١٨٤ ، مقدمة المدونة ، دار الفكر ، بيروت ) ، ٦٥/١ .



المحابة والتابعين آراء الامام مالك نفسه سواء كانت آراءه الاجتهادية المبنية على القياس ، وقواعد الشريعة أو اختياراته ، أو ما وجد عليه أهل العلم فى المدينة ، ويوضح مالك المنهج الذى سلكه فى الموطأ حيث يقول :

( ... وقد تكلمت برأى على الاجتهاد ، وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ، ولم أخرج عن جملتهم الى غيره ) (١) .

كما يوضح لنا الامام مالك نفسه مقموده ببعض المصطلحات التى وردت فى كتاب الموطأ ، قال القاضى عياض (٢) .

( ... قال ابن أبى أويس : قيل لمالك : ما قولك فى الكتاب : الأمر المجتمع عليه عندنا ، وبلدنا وأدركت أهل العلم ، وسمعت بعض أهل العلم ، فقال : أما أكثر ما فى الكتاب فرأى فلعمري ما هو رأى ، ولكن سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم ، وهم الذين كانوا يتقون الله ، فكش على فقلت رأى ، وذلك اذا كان رأىهم مثل رأى المحابة ، أدركوهم عليه وأدركتهم أنا على ذلك ، فهذا وراثه توارثوها قرنا عن قرن الى زماننا ، وما كان أرى فهو رأى جماعة ممن تقدم من الأئمة ، وما كان فيه الأمر المجتمع عليه : فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه ، وما قلت : الأمر عندنا : فهو ما عمل الناس به عندنا وجرت به الأحكام ، وعرفه الجاهل والعالم ، كذلك ما قلت فيه ببلدنا : وما قلت فيه بعض أهل العلم : فهو شئ أستحسنه فى قول العلماء ، وأما ما لم أسمعهم فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موضع الحق أو قريب منه ، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم ، وان لم أسمع ذلك بعينه ، فنسبت الرأى الى بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم ، والأمر المعمول به عندنا من لدن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والأئمة الراشدين ، مع من لقيت ، فذلك رأىهم ما خرجت الى غيرهم ) (٣) .

(١) ترتيب المدارك : ١٩٣/١ .

(٢) هو القاضى أبوالفضل ، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي ، ولد سنة ست وسبعين وأربع مائة ، له تعانيف كثيرة مفيدة منها : اكمال المعلم فى شرح مسلم ، والشفاء فى التعريف بحقوق المعطفى ، وغيرها كثير ، توفى سنة أربعين وأربعين وخمس مائة . أنظر : شجرة التور الزكية : ص ١٤٠ .

(٣) ترتيب المدارك : ١٩٤/١ .

وقد درج الامام مالك على جعل احاديث ( زيد بن اسلم ) فى اواخر الأبواب ،  
ولما سئل عن ذلك قال : أنها كالمفسرة لما قبلها (١).

وقد كان الامام مالك جمع عددا ضخما من الأحاديث فى الموطأ أوصلها بعضهم  
الى عشرة آلاف حديث (٢) ، لكنه مازال يختصرها ويهذبها الى أن أصبحت لاتتجاوز  
ألفا وتسع مائة وخمسة وخمسين حديثا على رواية يحيى الليثى (٣) ، وألفا وثمانية  
على رواية محمد بن الحسن الشيبانى (٤).

وقد قسم الدكتور الجيدى ماورد فى الموطأ الى سبعة أقسام هى :

- ١ - أحاديث متعلقة .
- ٢ - أحاديث مرسله .
- ٣ - أحاديث منقطعة .
- ٤ - أحاديث موقوفة .
- ٥ - بلاغات .
- ٦ - أقوال الصحابة والتابعين .
- ٧ - ما استنبطه الامام من الأحكام من الفقه المستند الى العمل أو الى  
القياس أو الى قواعد الشريعة (٥).

وقد حظى الموطأ بثناء العلماء عليه واهتمامهم به ، فمما قيل فى ثناء  
العلماء عليه :

- ١ - قال الشافعى : ( ما فى الأرض كتاب من العلم أكثر صوابا من كتاب  
مالك ) ، وقال : ( ما على الأرض كتاب أصح من كتاب مالك ) .
- ٢ - وقال ابن وهب : ( من كتب موطأ مالك فلا عليه أن يكتب من الحلال  
والحرام شيئا ) (٦).

---

(١) التمهيد : ٢٤٢/٣ .  
(٢) ترتيب المدارك : ١٩٣/١ .  
(٣) هو أبو محمد ، يحيى بن يحيى بن بكير الليثى ، سمع مالكا والليث وابسن  
وهب ، وهو من أشهر رواة الموطأ ، أنظر: ترتيب المدارك : ٥٣٤/٢ .  
(٤) محاضرات فى تاريخ الفقه المالكى : ص ١٤١ .  
(٥) محاضرات فى تاريخ الفقه المالكى : ص ١٥٥ - ١٥٦ .  
(٦) ترتيب المدارك : ١٩١/١ ، التمهيد : ٧٦/١ - ٧٧ .

وأما اهتمام العلماء فيه فقد تناوله العلماء - على مر العصور - تدريجاً وشرحاً وبيانا لغريبه ، وكلاماً على رجاله ، ووهلاً لما لم يسنده ، وغير ذلك من الأغراض ، وقد ذكر القاضي عياض حشداً من العلماء الذين صنّفوا معنفات على الموطأ في هذه الأغراض وغيرها (١) ، ولكننا نذكر من هذه المعنفات أشهرها وأهمها :

- ١ - كتاب المنتقى شرح الموطأ للقاضي أبو الوليد الباجي (٢) .
- ٢ - القيس في شرح موطأ مالك بن أنس ، للقاضي أبي بكر بن العربي (٣) .
- ٣ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .
- ٤ - الاستذكار بمذاهب علماء الأئمة فيما تضمنه الموطأ من معاني السراي والآثار ، وكلاهما للحافظ أبي عمر بن عبد البر (٤) .
- ٥ - تنوير الحوالك الى شرح موطأ مالك ، لجلال الدين السيوطي (٥) .

- 
- (١) ترتيب المدارك : ١٩٩/١ - ٢٠٠ .
  - (٢) هو القاضي أبو الوليد ، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي ، ولد سنة ثلاث وأربع مائة ، حاز الرئاسة بالأندلس ، وتفقه عليه خلق كثير ، مسن مؤلفاته : المنتقى في شرح الموطأ ، توفي سنة أربع وتسعين وأربع مائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٨٠٢/٤ ، الديباج المذهب : ص ١٢٠ ، شجرة النور الزكية : ص ١٢٠ ، التاج المكلل ، ص ٥٥ .
  - (٣) هو أبو بكر ، محمد بن عبدالله ، المعروف بابن العربي الأشبيلي ، ولد سنة ثمان وستين وأربع مائة ، كان عالماً اماماً حافظاً فقيهاً محدثاً له تصانيف منها أحكام القرآن وعارضة الأحوذ وغيرهما ، توفي سنة ثلاث وأربعين وخمس مائة . أنظر : الديباج ص ٢٨١ ، شجرة النور الزكية : ص ١٣٦ ، الاعلام : ٢٣٠/٦ ، الفتح المبين : ٢٨/٢ .
  - (٤) هو أبو عمر ، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري ، الامام الحافظ النظار ، ولد سنة ثمان وستين وثلاثمائة هجرية ، اشتهر بكثرة التصانيف ومنها التمهيد ، والكافي ، والاستيعاب وغيرها ، توفي سنة ثلاث وستين وأربع مائة ، انظر شجرة النور ، ص ١١٩ ، ترتيب المدارك ٨٠٨/٤ .
  - (٥) هو أبو بكر عبد الرحمن بن كمال الدين ابن محمد بن سابق الدين الامام جلال الدين السيوطي المصري الشافعي ، ولد سنة تسع وثمانمائة ، مسن معنفات كثيرة نافعة ، منها : الاتقان في علوم القرآن ، والاكلیل في استنباط التنزيل ، والبرهان في علامة مهدي آخر الزمان وغيرها ، توفي سنة احدى عشرة وتسعمائة ، انظر: شذرات الذهب : ٥١/٨ ، هدية العارفين : ٥٣٤/٥ .

٦ - شرح الموطأ لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (١).

(ب) المدونة :

هي أهم معاصر الفقه المالكي على الإطلاق ، وذلك لأنها تحتوي على عدد ضخم من المسائل الفقهية ، ولقبول الناس للمدونة واشتغالهم بها ، وعكوفهم عليها ، ولا تكاد تقرأ أى كتاب من كتب المالكية سواها لمتقدميهم أو متأخريهم الا وتجد أثر المدونة فيه .

وقد بلغ من عظم مكانة المدونة أنه اذا ورد فى كتب المالكية لفظ ( الكتاب ) انصرف الى المدونة ، فهى ككتاب سيبويه فى النحو بالنسبة للفقه المالكي ، ومن أقوال المالكية فى المدونة : إنها كفاتحة الكتاب فى الصلاة تجزىء عن غيرها ، ولا تجزىء غيرها عنها ، وأنه ما عكف أحد على دراستها ومطالعتها وحفظها الا عرف ذلك فى دينه وورعه وفقهه ، وما زهد فيها أحد الا عرف فى دينه وورعه وفقهه أيضا ، ويستدل المالكية على أهمية المدونة ، بأنهم قد فرغ فيها علم أربعة من الرجال وفقههم ، وهم : مالك ، وابن القاسم ، وأسد بن الفرات وسحنون ، وهذا يقودنا الى الكلام على أهل المدونة وكيف كان لهؤلاء الأربعة أثرهم فيها .

فأصل المدونة هو كتاب الأودية : نسبة الى أسد بن الفرات ، وذلك أن أسدا هذا كان قد تفقه على أصحاب أبي حنيفة كأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ،

(١) هو محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الأزهرى الزرقاني ، فقيه مالكي محدث من تلاميذه : تلخيص المقاصد الحسنة ، وشرح البيقونية ، وشرح على

الموطأ ، توفى سنة ثنتين وعشرين ومائة وألف . أنظر الاعلام ١٨٤/٦ .

(٢) ترتيب المدارك ٤٧٢/١ - ٤٧٣ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي ، المعروف بالحطاب ، الطبعة الثانية ، (دار الفكر ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م) ، ٣٤/١ ، شرح الخرشى على مختصر خليل ، محمد الخرشى ، (دار صادر ، بيروت ، لبنان) ، ٣٨/١ - ٣٩ ، مقدمة ابن خلدون : ٤٥٠ .

(٣) هو القاضي أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، ولد سنة ثلاث عشرة ومائة نشأ فقيرا ، وكان أبو حنيفة يواسيه وعنه أخذ الفقه ، خالف امامه فى مسائل كثيرة له معنفات منها كتاب الخراج وغيره كثير ، توفى سنة ثلاث وثمانين ومائة . أنظر : الفوائد البهية ص ٢٢٥ ، طبقات الأمويين ١ / ١٠٨ ، الفهرست : ص ٢٨٦ ، طبقات الحفاظ ص ١٢٧ .

ثم ذهب بأسئلتهم الى ابن القاسم بمصر ، فأخذ يسأل ابن القاسم ماذا يقول مالك في كذا ؟ ، وماذا يقول في كذا ؟ وهو يجيبه بسماعه عن الامام ، أوبقياسه على مسائل سمعها من الامام ، وقد اكتملت عنده كتب من سماعات ابن القاسم عن مالك ، أو أقيسته على مسائل سمعها منه ، وقد جمع أسد هذه الكتب وسماهما الأودية ، ثم رحل بها الى المغرب ، وأخذ يدرسها وينشر علم مالك فيها ، وقد استطاع سحنون انتساخها من أسد بن الفرات ثم رحل بها الى ابن القاسم وعرضها عليه مرة أخرى ، وكان ابن القاسم يرجع في كثير من مسائلها عما قاله لأسد وأضاف اليها ابن القاسم اجتهاداته وآراءه ، وقد كانت الأودية مجموعة من السماعات غير مصنفة ولا مرتبة ، ولا مبنوية ، فعمل سحنون على تهذيبها وتبويبها وترتيبها ، وأضاف اليها أقوالاً لأصحاب الامام مالك غير ابن القاسم ، كما وأضاف اليها اجتهاداته هو ، كما كان يذيلها ببعض الآثار من أحاديث وأقوال صحابة وغيرهم ، وذلك من سماعاته من ابن وهب .

وقد بقيت بعض الأبواب غير مصنفة ولا مرتبة فلذلك سميت بالمختلطة ، كما سميت بالمدونة وقد كان ابن القاسم قد كتب الى أسد بن الفرات أن يعرض الأودية على المدونة ويصححها عليها ، لكنه أبى عليه ذلك ، فقليل : إن ابن القاسم دعا ألا يبارك الله في الأودية فهجرها الناس ورفضوها ، وما زالت كذلك حتى اليوم (١) .

وتحتوى المدونة بالإضافة الى رواية ابن القاسم عن الامام أقوالاً لأشهر أصحاب مالك وقد كانت المدونة لأهميتها في المذهب المالكي مجالاً رحباً للمالكية كي يعملوا فيها أقلامهم اختصاراً وشرحاً وتعليقاً ، ومن أشهر هذه الأعمال العلمية التي تتابعت على المدونة :

(١) ترتيب المدارك : ٤٦٦/٢ - ٤٧٣ ، نور البصر : ص ١٨٤ وما بعدها ، مقدمة

المدونة : ٦٤/١ ، مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ .

- ١ - اختصار ابن أبي زيد (١) لها (٢) .
- ٢ - تهذيب البراذعي (٣) للمدونة ، وهو اختصار لها على نسق اختصار ابن أبي زيد لكنه كان أتبع لرسومها من ابن أبي زيد (٤)
- ٣ - تعليق اللخمي (٥) على المدونة ، وهو مشهور معروف يسمى التبصرة (٦) .
- ٤ - كتاب المقدمات الممهديات ، لابن رشد الجد (٧) ، نزع فيه من——  
التأميل والاستدلال وهو كتاب حسن التبويب .
- ٥ - شرح يسمى : الطراز ، لسند بن عنان (٨) ، وهو من أحسن شروحيها (٩) ،

- (١) هو أبو محمد ، عبدالله بن أبي زيد القيرواني ، امام المالكية فـسـى عصره ، جامع فقه مالك وشارح أقواله ، وكان يعرف بمالك الصغير ، له كتاب النوادر ، والزيادات على المدونة ، وهو كتاب مشهور ، ومختصر المدونة ، وعليهما كان معول الفقه في المغرب ، وكتاب الرسالة المشهور وكتب أخرى كثيرة ، توفي سنة ست وثمانين ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك ٤٩٢/٤ .
- (٢) مقدمة المدونة : ٦٤/١ ، ٦٦ ، مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ .
- (٣) هو أبو القاسم ، خلف بن أبي القاسم الأسدي ، المعروف بالبراذعي ، سمع من أبي الحسن القاسبي ، له كتاب في اختصار المدونة ، وآخر في اختصار الواضحة ، والتهذيب في اختصار المدونة ، قال القاضي عياض : لم تبلغني سنة وفاته . أنظر : ترتيب المدارك : ٧٠٨/٤ .
- (٤) الديباج المذهب : ص ١١٢ - ١١٣ ، مقدمة المدونة : ٦٦/١ ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة ، (دار العلوم الحديثة ، بيروت ، لبنان) ، ١٦٤٤/٢ ، مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ .
- (٥) هو أبو الحسن ، علي بن محمد الربيعي ، المعروف باللخمي ، قيرواني تفقه بابن محرز وأبي الفضل ، أخذ عنه المازري وغيره ، له تعليق على المدونة ، توفي سنة ثمان وسبعين وأربع مائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٧٩٧/٤ ، شجرة النور الزكية : ص ١١٧ .
- (٦) شجرة النور الزكية : ص ١١٧ ، مقدمة المدونة : ٦٥/١ .
- (٧) هو أبو الوليد ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، تفقه بابن رزق ، له تمانيف نافعة منها البيان والتحصيل ، والمقدمات وغيرهما ، توفي سنة عشرين وخمس مائة أنظر : شجرة النور الزكية : ص ١٢٩ .
- (٨) هو أبو علي ، سند بن عنان بن ابراهيم الأسدي المصري ، تفقه بأبي بكر الطرطوشي له تمانيف في الجدل وكتاب الطراز المشهور ، توفي سنة احدى وأربعين وخمس مائة . أنظر شجرة النور الزكية : ص ١٢٥ .
- (٩) المدونة : ٦٥/١ ، كشف الظنون ، ١٦٤٤/٢ ، شجرة النور الزكية : ص ١٢٥ .

وكتب متأخرى المالكية كثيرة النقل عنه .

٦ -- كتاب الجامع لمسائل المدونة ، لابن يونس (١) جمع فيه مسائل المدونة ، وأضاف إليها بعض أمهات كتب المذهب كالواضحة والعتبية والموازية ، كما يذكر في كثير من الأحيان خلاف الأئمة الآخرين ، ويستدل للمالكية .

٧ - التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة والمختلطة للقاضي عياض (٢) .

هذه هي بعض أشهر الأعمال العلمية التي تناولت المدونة ، وقد عد الدكتور الجيدى من هذه الأعمال تسعة وسبعين عملاً (٣) ، وهذا يبين مدى المكانة العالية التي احتلتها المدونة باعتبارها أهم مصادر الفقه المالكي على الاطلاق .

وقبل أن نختم الكلام على المدونة فانا نجد من تمام الفائدة أن نشير الى المقارنة التي ذكرها المقرئ (٤) بين طريقة العراقيين وطريقة القرويين في شرح المدونة حيث يقول :

( ... وقد كان للقديما ٤ - رض الله عنهم - في تدريس المدونة اصطلاحان : اصطلاح عراقى واصطلاح قروى ، فأهل العراق جعلوا في معطلحهم مسائل المدونة كالأساس ، وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة والقياس ، ولم يعرجوا على الكتاب بتمحييح الروايات ومناقشة الألفاظ ودأبهم القصد الى افراد المسائل وتحرير الدلائل على رسم الجدليين وأهل النظر من الأصوليين وأما الاصطلاح القروى فهو البحث عن ألفاظ الكتاب وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب وتمحييح الروايات ، وبيان

(١) هو أبوبكر ، محمد بن عبد الله بن يونس المقلبي كان فقيهاً فريضياً ، له كتاب في الفرائض وكتاب الجامع المشهور وغيرهما . أنظر : ترتيب المدارك : ٨٠٠/٤ .

(٢) كشف الظنون : ١٦٤٤/٢ .

(٣) محاضرات في تاريخ الفقه المالكي : ص ١٨٩ .

(٤) هو أبو العباس ، أحمد التلمساني المقرئ ، نزيل فاس ثم القاهرة ، أخذ عن عمه وعن الشيخ أحمد بابا والقمار وغيرهم ، له مؤلفات طيبة حسنة منها نفع الطيب ، وأزهار الرياض وغيرهما كثير . توفي سنة ست وأربعين وألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٣٠٠ .

وجوه الاحتمالات ، والتنبيه على ما فى الكلام من اضطراب الجواب واختلاف المقالات مع ما انضاف الى ذلك من تتبع الآثار وترتيب أساليب الأخبار وضيظ الحروف على حسب ما وقع فى السماع ، وافق ذلك عوامل الأعراب أو خالفها (١) .

(ج) المستخرجة أو العتبية ، لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز العتبي (٢) ،

وهى مجموعة من السماعات ، ويظهر أنها غير مرتبة ترتيبا علميا كما هو واضح من نسخها المطبوعة مع البيان والتحميل ، وقد ذكر ابن خلدون (٣) أنه قد كانت لها شهرة فى الأندلس ، وأن الناس قد هجروا الواضحة واشتغلوا بالعتبية ، لكسب القاضى عياض أورد مجموعة من النقول تدل على أن المستخرجة تحتوى على كثير من المسائل الشاذة وبعض المسائل التى لاتصح نسبتها للمذهب (٥) ومن أحسن الشروح على المستخرجة كتاب : البيان والتحميل والشرح والتوجيه والتعليل فى مسائل المستخرجة ، وقد كان لابن رشد الجد فضل كبير على المستخرجة ، فانه صحح ما فيها من المسائل الشاذة ، وكان يورد الروايات المختلفة فى المسألة التى يشرحها كما يورد بعض الاستدلالات للرواية التى يصححها هو ويرجها ، ولغيرها من الروايات أيضا .

(د) الواضحة : لعبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمى (٦) وهى

(١) أزهار الرياض أبو العباس أحمد التلمسانى المقرئ ، ( صندوق احياء التراث ،

الرباط ) ، ١٩٧٨ م ، ٢٢/٣ .

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن عتبة العتبي ، سمع من

يحيى بن يحيى وسعيد بن حسان ، وسحنون ، وغيرهم ، له كتاب المستخرجة ،

توفى سنة خمس وخمسين ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ١٤٤/٣ .

(٣) هو أبو يزيد ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمى الاشبيلي ، ولد فى

تونس سنة ثنتين وثلاثين وسبع مائة ، رحل الى فاس والأندلس وغيرها ، له

ثمانيف مفيدة كثيرة أشهرها تاريخه المشهور الذى بدأه بالمقدمة المشهورة

توفى سنة سبع وثمان مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٢٧ .

(٤) مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ .

(٥) ترتيب المدارك : ١٤٤/٣ .

(٦) هو أبو مروان ، عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن مرداس السلمى ، سمع

بالأندلس من عبد الرحمن بن زياد ، ثم رحل للمشرق ، وسمع من ابن الماجشون

وابن عبد الحكم ، من تأليفه الواضحة وكتاب فى فضائل الصحابة ، توفى سنة

أحدى وتسعين ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٠/٣ .



مجموعة من الكتب فى الفقه والحديث مرتبة على الأبواب الفقهية قيل : لم يؤلف على طريقة المدنيين مثلها (١) وله فيها اختيارات تخالف المذهب فى كثير من المسائل كما يظهر ذلك فى كتب فروع المالكية (٢) .

(هـ) الموازية : لمحمد بن ابراهيم بن رباح الاسكندراني المعروف بابن المواز (٣) ، وهذا الكتاب من الأمهات وهو كتاب كبير مشهور ، قال القاضى عياض : ( ٠٠٠ ) وله كتابه المشهور الكبير ، وهو أجل كتاب ألفه قدماء المالكيين ، وأصحها مسائل وأبسطها كلاما وأوعبها ، وذكره أبو الحسن القابسي ، ورجحه على سائر الأمهات ، وقال : لأن صاحبه قصد الى بناء فروع أصحاب المذهب على أصولهم فى تصنيفه (٤) .

ثانيا : أشهر المصنفات فى الفقه المالكي :

سكتفى هنا بالكلام على أشهر المصنفات دون أن يعنى ذلك غضا من قيمة المصنفات الأخرى وسنتكلم عن الرسالة لابن أبى زيد القيرواني ، ومختصر ابن الحاجب المعروف بجامعة الأمهات ثم مختصر خليل ، وسيقتصر البحث على هذه المصنفات ، وذلك لأنها كانت أكثر مصنفات الفقه المالكي تأثيرا فى الحركة الفقهية فى المذهب ، وذلك من خلال تناول أقلام فقهاء المالكية لهذه المصنفات بالشرح والتحليل والتقييد والتعليق ، وعمل الحواشى ، ولا يغض ذلك من القيمة العلمية للمصنفات الأخرى المشهورة كتبصرة اللخمي ، وتفريع ابن الجلاب (٥) ،

(١) ترتيب المدارك : ٣٠/٣ - ٣١ .

(٢) انظر امثلة لذلك فى هذه الدراسة : ص ٢٢٦، ٢٢٨، ٤٢٩، ٥٧٩، ٦٠٥، ٦١٨ .

(٣) هو محمد بن ابراهيم بن رباح الاسكندراني المعروف بابن المواز ، ولد سنة ثمانين ومائة ، تفقه بابن الماجشون وابن عبد الحكم وابن بكير ، له كتاب الموازية المشهور وكتاب الوقوف ، توفى سنة تسع وستين ومائتين . انظر : ترتيب المدارك : ٧٣/٢ ، شجرة النور ، ص ٦٨ .

(٤) ترتيب المدارك : ٧٣/٣ - ٧٤ ، وانظر نور البصر : ص ١٨٤ ، شجرة النور الزكية : ص ٦٨ - ٦٩ .

(٥) هو أبو القاسم ، عبدالله بن الجلاب ، بصري تتلمذ على أبى بكر الأبهري ، وكان من أحفظ أصحابه ، له كتابه التفريع المشهور ، وكتاب فى مسائل الخلاف ، توفى سنة ثمان وسبعين وثلاث مائة منصرفا من الحج . انظر : ترتيب المدارك : ٦٠٥/٤ .

وتلقين القاضي عبدالوهاب وغيرها .

(١) الرسالة :

تعتبر الرسالة من أهم كتب المذهب بعد الأمهات الأربع التي سبق الكسلاهم عليها ، وقد حظى هذا الكتاب بمكانة علمية مرموقة ، كما كان لسهولة تناوله ووضوح معانيه الأثر الكبير في انتشاره في المغرب والمشرق على السواء .

وبالرغم من صغر حجمه فإنه احتوى على كثير من المسائل الفقهية إذ بلغت مسأله أربعة آلاف مسألة ، مزدانة بأربع مائة حديث نبوي شريف (١) ، ويعتبر كتاب الرسالة من أوائل المعنفات التي نرعت الى اختصار الأمهات في كتاب واحد ، إذ كانت الطريقة قبل ذلك أن يختصر كتاب واحد من الأمهات بعينه كما فعل ابن أبي زيد نفسه في اختصار المدونة ، وقد فتح هذا الباب أمام علماء المذهب للاختيار بين الأقوال وترجيح بعضها على بعض ، كما فتح الباب لمن جاء بعده أن يسلك هذا الطريق .

وقد كانت الرسالة تمثل بحق احدى المراحل في الحركة الفقهية في المذهب المالكي ، وقد كانت في عهدها وبعد عهدها موئل العلماء في التدريس والفتيا كما كانت أرضا خصبة لأقلامهم فقد تناولها جمهرة من فقهاء المالكية بالشرح والتحليل والتعليق (٢) .

وقد احتوت الرسالة بالاضافة الى الأبواب الفقهية المعروفة على بعض المسائل في العقائد والإيمان ، ومايسن ويندب من الآداب .  
وفيما يلي أمثلة من الأعمال العلمية التي تناولت الرسالة :

- (١) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي : ص ١٦٥ .  
(٢) ترتيب المدارك : ٤٩٢/٣ ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، ابراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمرى ، ( دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ) ، ص ١٣٦ - ١٣٧ ، ذيل كشف الظنون اسماعيل باشا بن محمد أمين ، ٥٥٧/١ ، هدية العارفين ، اسماعيل باشا ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، لبنان ) ، ٤٤٧/١ - ٤٤٨ .

- ١ - شرح لجمال الدين ، عبدالله بن مقداد الأقفهسي المالكي (١) .
  - ٢ - شرح لأبي الجود ، داود بن سليمان القاهري (٢) .
  - ٣ - شرح للشيخ داود بن عمر بن ابراهيم الشاذلي (٣) ، سماه ايضاً المسالك على المشهور من مذهب مالك .
  - ٤ - شرح للشيخ أبي بكر ، عبدالله بن طلحة البابري الأندلسي (٤) .
  - ٥ - شرح لابن الفاكهاني (٥) ، سماه التحرير والتحبير ، وغيرها كثير (٦) .
- وقد ذكر الجيدى أن الرسالة قد حظيت بأكثر من مائة شرح ذكر منها هو تسعة وخمسين شرحاً (٧)

- 
- (١) هو جمال الدين ، عبدالله بن مقداد الأقفهسي ، انتهت اليه رئاسة المذهب والفتوى بمصر ، أخذ عن خليل ، وأخذ عنه البساطي ، له شرح على الرسالة ، وتفسير ، توفي سنة ثلاث وعشرين وثمان مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٤٠ .
  - (٢) هو أبو الجود ، داود بن سليمان الفنبسي نسبة الى ( فنب ) قرية بمصر ، من شيوخه البساطي ، برع في الفرائض ، وتعدى للتدريس والافتاء ، توفي سنة ثلاث وستين وثمان مائة . أنظر : نيل الابتهاج بتطريز الديباج : ص ١١٦ .
  - (٣) هو داود بن عمر بن ابراهيم الشاذلي الاسكندري ، صاحب ابن عطاء الله وأخذ عنه ، له تصانيف نافعة منها شرحان للتلقين للقاضي عبد الوهاب ، توفي سنة ثنتين وثلاثين وسبع مائة ، أنظر : نيل الابتهاج ، ص ١١٦ ، شجرة النور الزكية : ص ٢٠٤ .
  - (٤) هو أبوبكر ، عبدالله بن طلحة اليابري الاشبيلي ، روى عن أبي الوليد الباجي ، وعنه روى أبوالمظفر الشيباني وغيره ، ألف كتاباً في مبادئ رسالة ابن أبي زيد ، ومجموعين في الأصول والفقه ، رد فيهما على ابن حزم ، أنظر : شجرة النور الزكية : ص ١٣٠ .
  - (٥) هو ابن حفص ، عمر بن أبي اليمن علي بن سالم اللخمي الاسكندري ، الشهير بتاج الدين ابن الفاكهاني ، متفنن في الفقه والحديث والأصول والعربية توفي بالاسكندرية سنة أربع وثلاثين وسبع مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٠٤ .
  - (٦) كشف الظنون : ٨٤١/١ ، ذيل كشف الظنون : ٥٥٧/١ .
  - (٧) محاضرات في تاريخ الفقه المالكي : ص ١٩٣ - ٢٠٠ .

(ب) مختصر ابن الحاجب :

احتل مختصر ابن الحاجب (١) مكانة علمية مرموقة في عصره وبعد عصره ، وقد لخص فيه ابن الحاجب طرق المذهب في كل باب من الأبواب الفقهية ، وعدد في—— الأتوال في المذهب في كل مسألة فجاء — كما قال ابن خلدون — : كالبرنامج للمذهب ، وقيل : إن ابن الحاجب قد جمع هذا المختصر من ستين ديوانا من دواوين الفقه ، وأن فيه ستا وستين ألف مسألة .

وقد كان له في المشرق شهرة عظيمة ، وكان يدرس مع بعض شروحه في الحلقات العلمية ، ثم دخل المغرب على يد أبي علي ، ناصر الدين الزواوي (٢) وقد أوصى الزواوي تلامذته بالعناية بالكتاب كما كان لثناؤه عليه الأثر الأكبر في انتشاره في المغرب ، وتعهد الناس له (٣) .

وقد عنى العلماء بشرحه والتقييد عليه ، وسنذكر فيما يلي بعض شروحه :

١ - شرح لأبي عبدالله محمد بن عبدالسلام (٤) ، وابن عبدالسلام هذا ، هو سابق حلية شراح مختصر ابن الحاجب ، كما ذكر ذلك ابن خلدون (٥) .

- 
- (١) هو أبو عمرو ، عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب ، له مختصر في الأصول ومختصر في الفروع والشافعية في الصرف والكافية في النحو ، توفي سنة ست وأربعين وست مائة . أنظر : وفيات الأعيان : ٣٩٥/١١ ، شمسذرات الذهب : ٣٨١/٥ ، شجرة النور الزكية : ص ١٦٧ .
- (٢) هو أبو علي ، ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبدالحق الزواوي ، رحل مغيرا مع أبيه إلى المشرق وأقام فيها نحو من عشرين عاما ، لقي الأفاضل وأخذ عنهم ، مثل العز بن عبدالسلام ، وهو أول من أدخل مختصر شيخه ابن الحاجب إلى بجاية ، ومنها انتشر إلى سائر بلاد المغرب ، توفي سنة واحد وثلاثين وسبع مائة . أنظر : شجرة النور الزكية ، ص ٢١٧ .
- (٣) شجرة النور الزكية محمد بن محمد مخلوف ، ( دار الفكر ) ، ص ١٦٧ ، الديباج المذهب : ص ١٨٨ - ١٩١ ، مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ .
- (٤) هو أبو عبدالله ، محمد بن عبدالسلام بن يوسف الهواري التونسي ، قاضي الجماعة بها ، تخرج على يديه خلق كثير منهم ابن عرفة ، تولى التدريس والفتوى والقضاء ، توفي بالطاعون سنة تسع وأربعين وسبع مائة . أنظر : الديباج المذهب : ص ٣٣٦ ، نبيل الابتهاج ص ٢٤٢ ، شجرة النور الزكية : ص ٢١٠ .
- (٥) مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ ، ذيل كشف الظنون : ٣٥١/١ .

٢ - شرح لشرف الدين ، أبوالروح ، عيسى بن مسعود الزواوى<sup>(١)</sup> فى ثمانية أجزاء (٢) .

٣ - خليل بن اسحق الجندى<sup>(٢)</sup> وله شرح على مختصر ابن الحاجب ويقع فى ستة أجزاء ويسمى التوضيح (٤) .

٤ - شرح لتقى الدين ابن دقيق العيد<sup>(٥)</sup> ، ولم يكمله (٦) .

(ج) مختصر خليل ابن اسحق الجندى :

يعتبر هذا الكتاب أشهر معنفات متأخرى المالكية على الاطلاق ، وهو الذى استقر عليه المذهب ، وصارت به الفتوى منذ تأليفه الى أيامنا هذه ، عبارات شارحيه فى الشفاء عليه والتنويه بأهميته كثيرة جدا ، لكننا نقتصر هنا

(١) هو أبوالروح ، عيسى بن مسعود المنكلتى الزواوى ، حفظ مختصر ابن الحاجب فى ثلاثة أشهر ونصف ثم حفظ الموطأ ، انتهت اليه رئاسة الفتوى بمصر ، وتولى القضاء بنابلس ثم بدمشق ، له شرح على صحيح مسلم فى اثنى عشر مجلدا ، واختصر جامع ابن يونس ، توفى سنة ثلاث وأربعين وسبع مائة .  
أنظر شجرة النور الزكية : ص ٢١٩ .

(٢) ذيل كشف الظنون : ٣٥١/١ ، شجرة النور الزكية : ص ٢١٩ .

(٣) هو خليل بن اسحق بن موسى بن شعيب الجندى ، كان مدرا فى علماء القاهرة ، عالما بالعربية ، له شرح على ابن الحاجب وضع الله له القبول ، وكان مينا نبيلاً عفيفاً ورعاً ، وكان مدرس المالكية بالشيخونية وهى مدرسة كبيرة بمصر ، وكان أبوه حنفياً ، توفى سنة ست وسبعين وسبع مائة - على الراجح - أنظر : الديباج المذهب : ص ١١٥ ، نيل الابتهاج ص ١١٢ ، الدرر الكامنة : ٨٦/٢ ، الأعلام : ٣١٥/٢ .

(٤) شجرة النور الزكية : ص ٢٢٣ ، الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى ، محمد بن الحسن الحجوى الشعالبي ، ( المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ) ، ٢٤٣/٢ .

(٥) هو محمد بن على بن وهب بن مطيع المنفلوطى ، كان مالكياً ثم أصبح شافعيًا ، ولد سنة خمس وعشرين وست مائة ، كان اماماً فى الحديث وعلومه ، له معنفات كثيرة منها : الامام والامام فى أحاديث الأحكام ، توفى سنة ثنتين وسبع مائة . أنظر : الفتح المبين : ١٠٣/٢ ، البداية والنهاية : ٢٧/١٤ .

(٦) شجرة النور الزكية : ص ١٦٧ ، الديباج المذهب : ص ١٩٠ .

على مقاله أحد شراحه وهو الخطاب (١) في بيان أهمية المختصر حيث قال :

( ... وكان من أجل المختصرات على مذهب مالك مختصر الشيخ العلامة ، ولي الله - تعالى - خليل بن اسحق ، الذي أوضح به المسالك إذ هو كتاب مفر حجه ، وكثر علمه ، وجمع فأوعى وفاق أضراجه جنسا ونوعا ، واختص بتبيين ما به الفتوى ، وما هو الأرجح والأقوى ، لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله ) (٢).

وقد بين المصنف نفسه سبب تأليفه حيث قال :

( ... فقد سألت جماعة أبا ن الله لي ولهم معالم التحقيق ، وسلك بنا وبهم أنفع طريق مختصرا على مذهب الامام مالك بن أنس مبينا لما به الفتوى ، فأجبت سؤالهم بعد الاستشارة ... ) (٣)

ويظهر من هذا المختصر دقة المؤلف وتحريه ، واحاطته بروايات المذهب واختيارات أبرز أعلامه وقد ورد في مختصر خليل بعض الألفاظ في حكاية الأقسام في المذهب من مثل قوله : ( تردد ) وقوله : ( قولان ) وقوله : ( خسلاف ) ، أو اشارته الى الخلاف المذهبي بقوله : ( ولو كذا ) ، وقد بين خليل مراده من هذه الألفاظ فقال :

( ... وحيث قلت خلاف (٤) فذلك للاختلاف في التشهير ، وحيث ذكرت قوليين (٥) أو

(١) هو أبو عبد الله محمد بن محمد الرعييني ، المعروف بالخطاب أحد المحققين الأعلام ، أخذ عن والده ، له تصانيف حسنة نافعة منها شرحه المعروف على مختصر خليل وشرح : فترة العمين في الأصول ، وغيرها كثير ، توفي سنة أربع وخمسين وتسع مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٧٠ .

(٢) الخطاب : ٢/١ .

(٣) مختصر خليل في فقه الامام مالك ، خليل بن اسحق الجندي ، ( معطف البياي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٤١ هـ / ١٩٢٢ م ؛ ص ٢ .

(٤) وهذا كتوله : ( وهل الموالات واجبة ان ذكر وقدر وبني بنية ان نسى مطلقا ، وان عجز مالم يطل بجفاف أعضاء بزمن اعتدل أو سنة خلاف ) أنظر : مختصر خليل ، ص ٨ . فالمراد بالخلاف هنا الاختلاف في حكم الموالات .

(٥) ومثال ذلك قوله : ( وان شك في الثالثة ففي كراهتها وندبها قولان ) أنظر : ص ٩ . يعني أنه اذا شك في الوضوء أنه أتى بغسلة ثالثة ، أو لا ، ففسى كراهة الاتيان بها أو استحبابه قولان ، ومستند الكراهة أنه يمكن أن تكون زائدة عن الغسلة الثالثة ، وهي مكروهة ، ومستند الاستحباب القياس على الصلاة ، فإنه يزيد ركعة عند الشك .

أقوالاً فذلك لعدم اطلاقى فى الفرع على أرجحية منصوصة ... وبالتردد (١) لتتردد المتأخرين فى النقل ، أو لعدم نص المتقدمين ، وب ( لو ) (٢) الى خلاف مذهبي ... (٣) .

وقد حاز هذا الكتاب على اهتمام العلماء المالكيين ، ويمكن أن يرجع ذلك الاهتمام الى مايلى :

١ - الاختصار الشديد ، وجمعه هذه المسائل الكثيرة فى هذا الكتيب العفير مما احتيج معه الى الشرح والتحليل ، وذلك لتفكيك عبارات المصنف ، وحسب مستغلفاته ، ولربما اختلف الشراح فى فهم مراد المصنف ، واستدرك بعضهم على بعض مما أدى الى كثرة الشروح وهذه الكثرة ناجمة عن شدة الاختصار الذى يودى الى تغاير الأفهام والاجتهادات فى فهم مراد المصنف .

٢ - الدقة فى تحقيق المسائل : فإن خليلاً قد جمع الى شدة الاختصار الدقة فى تحقيق المسائل العلمية ، وهذا بدوره أدى الى مزيد من العناية بهذا الكتاب لما رآه فيه الفقهاء من قيمة علمية .

٣ - ان المصنف فى كثير من الأحيان لم يقتصر على ذكر الراجح والمشهور فى المذهب بل كان يحكى بعض الأقوال ، وباختصار شديد ، بل كان يذكر تأويلات علماء المذهب لنص المدونة (٤) واختيارات اللخمي وترجيحات ابن يونس وابن رشيد

(١) ومثال ذلك قوله : ( وكره ماء مستعمل فى حدث ، وفى غيره تردد ) أنظر:

ص ٤ ، ويعنى بالتردد هنا الخلاف فى كراهة استعمال الماء المستعمل فى غير رفع الحدث فى الأوضيعة والاعسال المسنونة والغسلة الثانية والثالثة فى الوضوء ، فهل تلحق بالماء المستعمل فى رفع الحدث فيثبت لها حكم الكراهة ، أم لا ، فلا يثبت لها حكم الكراهة . .

(٢) ومثال ذلك : قوله : ( ووجد ولو دبغ ) أنظر : ص ٥ .

وهو اشارة الى خلاف الشافعية والحنفية فى قولهم : إن الدباغ مطهر لجلود الميتات .

(٣) مختصر خليل : ص ٣ .

(٤) ومثال ذلك قوله : ( وأوماً عاجز الا عن القيام ، ومع الجلوس أوماً للسجود منه ، وهل يجب فيه الوضوء ويجزىء إن سجد على أنفه تأويلان ) ، أنظر :

وأقوال المازرى (١) ، كما نص على ذلك فى مقدمة مختصره حيث قال :  
 ( ٠٠٠ مشيرا بفيها للمدونة ، وبالاختيار للخصى ، لكن ان كان بصيغة الفعل فذلك  
 لاختياره هو فى نفسه وبالاسم ، فذلك لاختياره من الخلاف ، وبالترجيح لابن يونس  
 كذلك ، وبالظهور لابن رشد كذلك ، وبالقول للمازرى كذلك ... ) (٢) .

إن هذه الطريقة فى التصنيف تغرى العلماء على الكتابة على هذا المختصر  
 لأنها تفتح لهم مجالاً للاجتهاد وعرض ملكاتهم العلمية والاستنباطية خصوصاً فى  
 المسائل التى لم يجزم بها خليل ، والتى قال فيها : ( تردد ) أو ( خلاف )  
 أو ( قولان ) أو غير ذلك .

٤ - مكانة المصنف العلمية والأدبية : فإن خليلاً كان يتمتع بمكانة علمية  
 مرموقة يظهر ذلك من ترجمته التى تذكر بعض مؤلفاته كشرحه مختصرى ابن الحاجب  
 الأملى والفرعى ، وهذا المختصر الأخير كان محط أنظار المالكية قبل أن يأتى  
 مختصر خليل .

كما كان لسلامة قصد المؤلف وتفانيه وإخلاصه وسيرته الذاتية أثر على  
 تلاميذه الذين أكثروا الشروح على مختصره ، ولاشك أنهم قد أشروا فى تلاميذهم  
 من خلال شنائهم على المٌختصر والمُختصر ، وهكذا استمرت العناية بهم .

٥ - وبالإضافة الى ماتقدم : فإن تأخر عصر المصنف النسبى كان له أثر  
 أيضاً فى محازره مصنفه من شهرة وانتشار ، وذلك لأن هذا التأخر قد أتاح للمصنف  
 فرصة الاطلاع على ماسبقه من مصنفات مما مكنه من الاستفادة منها ، وتجنب ماكنان  
 فيها من سلبيات .

٦ - عدم ظهور مصنف آخر بعد مختصر خليل يفوقه أو يقاربه فى الدقسة  
 والاختصار والتحقيق مما جعل المجال مفتوحاً لمختصر خليل كى يستقطب آتسى  
 المالكية فى ظل عدم وجود المنافسة .

(١) هو أبو عبد الله ، محمد بن أبى الفرج المازرى ، مقلد الأصل ، تفقه به ابن  
 النحوى والقاضى أبو عبد الله بن داود له تصانيف نافعة منها مؤلف فى  
 علوم القرآن . أنظر : ترتيب المدارك : ٧٩٢/٤ .

(٢) مختصر خليل : ص ٢ - ٣ .



وقد حظى هذا المختصر منذ تأليفه الى أيامنا هذه بالأهمية البالغة ،  
ويظهر ذلك من كثرة الأعمال العلمية التي تتابعت عليه من شروح وحواشي وتقييدات  
وسنذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر فانها تزيد عن مائة شرح :

- ١ - شرح بهرام بن عبدالله الدميري (١) .
- ٢ - شرح محمد بن أحمد البساطي (٢) سماه شفاء العليل في شرح مختصر  
الشيخ خليل ، ولم يكمله ، وبقي منه اليسير جدا .
- ٣ - وشرح ديباجته الشيخ ناصر الدين اللقاني (٣) .
- ٤ - وشرحه الشيخ شمس الدين ، محمد بن ابراهيم التتائي (٤) ، وسماه فتح  
الجليل في شرح مختصر خليل .
- ٥ - شرح الشيخ سالم بن محمد السنهوري (٥) .
- ٦ - شرح العلامة على بن محمد الأجهوري (٦) ، سماه مواهب الجليل في تحرير  
ماحواه مختصر خليل (٧) .

- (١) هو أبو البقاء ، بهرام بن عبدالله بن عبدالعزيز الدميري ، ولد سنة أربع  
وعشرين وسبع مائة ، من تصانيفه : ثلاث شروح على مختصر شيخه خليل ، وشرح  
ألفية ابن مالك والارشاد في ستة مجلدات ، توفي سنة خمس وثمان مائة .  
أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٣٩ .
- (٢) هو أبو عبدالله ، محمد بن أحمد البساطي الطائي ، من تصانيفه المغني  
في الفقه وشرح لابن الحاجب الفرعي وحاشية على المطالع ، توفي سنة ثنتين  
وأربعين وثمان مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٤١ .
- (٣) هو أبو عبدالله ، محمد بن حسن اللقاني ، الشهير بناصر الدين ، ولد سنة  
ثلاث وسبعين وثمان مائة ، أقرأ العلم نحواً من ستين سنة ، اليه انتهت  
رئاسة العلم بمصر له طرر على التوضيح ، وحاشية على شرح السعد للعقائد ،  
توفي سنة ثمان وخمسين وتسع مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٧١ .
- (٤) هو أبو عبدالله ، محمد بن ابراهيم التتائي ، تخلص عن القضاء ، وتمسك  
للتأليف والاقراء له شرحان على مختصر خليل وثالث على مختصر ابن الحاجب  
الفرعي ، توفي سنة ثنتين وأربعين وتسع مائة . أنظر : شجرة النور الزكية :  
ص ٢٧٢ .
- (٥) هو أبو النجاة ، سالم بن محمد السنهوري ، مفتي المالكية بمصر وعالمها  
أدرك الناصر اللقاني ، وأخذ عنه ، له شرح جليل على المختصر ، وغير ذلك  
من المصنفات ، توفي سنة خمس عشرة وألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٨٩ .
- (٦) هو أبو الارشاد ، على بن محمد بن زين العابدين الأجهوري ، ولد سنة سبع وستين  
وتسع مائة ، شيخ المالكية في عصره ، له ثلاث شروح على مختصر خليل ، وحاشية على  
شرح التتائي على الرسالة ، توفي سنة ست وستين وألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٣٠٣ .
- (٧) كشف الظنون : ١٦٢٨/٢ - ١٦٢٩ ، الحطاب : ٣/١ .

٧ - شرح الشيخ محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب ، وسمي ساه مواهب الجليل بشرح مختصر خليل ، وهو شرح مطبوع يقع في ستة مجلدات ، وقد كان الحطاب فيه ميالا الى التفصيل والاطناب ، وخاصة في أبواب الحج ، ومنهجه في هذا الشرح مبني على نقل نصوص المذهب واختيارات أعلامه ، كما كان يلخص هذه النقول الكثيرة في كثير من المواضع بقوله : ( وحاصله ) ، ولم يكن الحطاب في هذا الشرح ميالا الى حل عبارات المؤلف ، فاذا لم تحتج عبارة المؤلف الى بيان قال : تنوره ظاهر ، كما لم يكن مغرما بكتابة المباحث اللغوية والفوائد الاعرابية في شرحه على المختصر ، اذ كانت المباحث الفقهية غالبية على الشرح .

كما احتوى شرح الحطاب على كثير من الفروع والتشبيهات والتتمات مما لم يشر اليه المصنف في مختصره (١) ، لكننا نجد منهج الحطاب هذا يختلف في أواخر الشرح ولعله أدركه الملل والسأم في آخره فجنح الى الايجاز .

٨ - وشرحه محمد بن يوسف الغرناطي المعروف بالمواق (٢) ، وسماه التناج والاكليل لمختصر خليل ، وهذا الكتاب مطبوع مع شرح الحطاب السابق ، وقد اعتمد فيه المؤلف أسلوب النقل عن أعلام المذهب ، كمالك وابن القاسم في المدونسة واللخمي وابن حبيب وابن عرفة (٣) وغيرهم ولم يكن ميالا للترجيح بل كان يكتفي بنقل النصوص فقط .

٩ - وشرحه الشيخ عبد الباقي الزرقاني (٤) شرحا يميل الى الايجاز لكن

(١) أنظر امثلة لكل ذلك في مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ١٤١، ١٣٨/١، ١٥٤، -

١٥٥، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٣، ١٦٤ - ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٨/٢، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣٥٠،

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن يوسف العبدوسي الغرناطي ، الشهير بالمواق ، له بالإضافة

الى شرحين على مختصر خليل ، كتاب سنن المهتدين في مقامات الدين ، توفي سنة

سبع وتسعين وثمان مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ٢٦٢ .

(٣) هو أبو عبد الله ، محمد بن الشيخ صالح محمد بن عرفة الوردعي التونسي ،

تولى امامة جامع الزيتونة والخطابة بها والفتيا ، وكان والده من

العلماء الصالحين ، له تصانيف عديدة منها : مختصر في الفقه ، والحدود

الفقهية ، وتآليف في الأصول ومختصر في المنطق وغير ذلك ، توفي سنة ثلاث

وثمان مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٢٧ .

(٤) هو أبو محمد ، عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ، ولد سنة عشرين وألف له مؤلفات

مفيدة منها : شرحه على المختصر ورسالة في الكلام على ( اذا ) وأجوبة على أسئلة

رفعت اليه ، توفي سنة تسع وتسعين وألف . أنظر شجرة النور الزكية : ص ٣٠٤ .

بعض علماء المذهب قد جعلوا عليه بعض الحواشي ومنهم الشيخ البناني (١) ففى حاشية سماها : الفتح الربانى فيما ذهل عنه الزرقانى وأخرى للشيخ الرهونى (٢) .

١٠ - وشرحه العلامة محمد بن عبدالله الخرشى (٣) ، وهذا الشرح مطبوع أيضا وهو فى أربعة مجلدات ، مع حاشية للشيخ على العدوى (٤) وغالبا ما يقتصر فيه المؤلف على إيراد المشهور متابعا لخليل ، كما كان ميالا الى إيراد بعض المباحث اللغوية والاعرابية فى أثناء شرح عبارات المصنف ، ولكن بشيء من الإيجاز ، كما كان يشرح عبارات المؤلف بأسلوب يميل الى التبسيط .

١١ - شروح لأبى البركات محمد بن أحمد الدردير (٥) أشهرها شرحه الكبير، كان يقتصر فيه على القول المعتمد غالبا ، وعليه حاشية للعلامة شمس الدين الدسوقى (٦) .

(١) هو أبو عبدالله ، محمد بن الحسن البناني ، ولد سنة ثلاث وثلاثين ومائة ألفه وألفه تعانيف مفيدة منها بالإضافة الى حاشيته على الزرقانى ، حاشية على مختصر السنوسى فى المنطق ، توفى سنة أربع وتسعين ومائة ألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٣٥٧ .

(٢) هو أبو عبدالله ، محمد بن أحمد الرهونى ، ولد سنة تسع وخمسين ومائة ألفه له تعانيف مفيدة رزق فيها القبول ، منها حاشية على شرح ميارة الكبير ، وأرجوزة فى الحيض والنفاس ، توفى سنة ثلاثين ومائتين وألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٣٧٨ .

(٣) هو محمد بن عبدالله الخرشى ، المالكى أول من تولى مشيخة الأزهر نسبتها الى قرية يقال لها : أبو خراش بمصر كان فقيها ورعا زاهدا له تعانيف منها شرحان على المختصر رزقا القبول ، توفى سنة واحدة ومائة ألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ٣١٧ . الأعلام : ٢٤١/٦ .

(٤) هو أبو الحسن على بن أحمد المعيدى العدوى ، ولد سنة ثنتى عشرة ومائة ألفه وألفه تعانيف نافعة منها : حاشيته على شرح الخرشى ، وحاشيتان على شرح عبدالسلام اللقانى على الجوهرة ، توفى سنة تسع وثمانين ومائة ألف . انظر : شجرة النور الزكية ص ٣٤١ .

(٥) هو أبو البركات محمد بن أحمد الدردير ، ولد سنة سبع وعشرين ومائة ألف ، له تعانيف نافعة رزقت القبول ، منها شرح مختصر خليل المشهور ، وأقسام المسالك لمذهب مالك ورسالة فى متشابهات القرآن ، توفى سنة واحدة ومائتين ألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٣٥٩ .

(٦) هو أبو عبدالله ، محمد بن أحمد الدسوقى الأزهرى ، ولد بدسوق ، له تعانيف نافعة منها بالإضافة الى حاشيته على الشرح الكبير للدردير ، حاشية على مختصر السعد ، وحاشية على شرح الجلال المحلى للبردة ، توفى سنة ثلاثين ومائتين ألفه أنظر : شجرة النور الزكية :

## المبحث الرابع

أشهر المصطلحات المتداولة في الفقه المالكي

سنتكلم في هذا المبحث على أشهر المصطلحات المتداولة في كتب فروع

المالكية وذلك على سبيل الإيجاز فنقول وبالله التوفيق :

- ١ - الراجح : هو القول الذي قوى دليله ، ومرادفه الأصح كما ذكر ذلك الشيخ عليش .
- ٢ - المشهور : اختلف في تعريفه المالكية :
  - (أ) أنه القول الذي كثر قائلوه ، بأن زادوا على ثلاثة .
  - (ب) أنه القول الذي قوى دليله ، وعلى هذا التعريف يكون مرادفا للراجح .
  - (ج) هو قول ابن القاسم في المدونة ، وهذا التعريف فيه قصور .

وإذا اجتمع في المسألة قولان أو أكثر ، فإذا كان أحد الأقوال اجتمع فيه سبب الرجحان والشهرة ، قدم على غيره في الافتاء ، وأما إذا كان في هذا القول سبب واحد ، فقد قيل : إن على المفتي أن يفتي بالراجح ، وقيل بل عليه أن يفتي بالمشهور .

وقد رجح العدوى تقديم المشهور على الراجح (١) ورجح صاحب نور البصر تقديم الراجح على المشهور (٢) .

على أنا نجد أن المالكية يطلقون كلا من التعريفين على الآخر ، ولعل ذلك راجع إلى أن المشهور في غالب الأحوال يكون راجحا عند المالكية ، وذلك لأن شهرته تجعله مقدما فيستدل المالكية له بأوجه من الاستدلال ، فيكون قويا عندهم في الدليل أيضا ، ولعله راجع أيضا إلى الترادف بين المشهور والراجح عند المالكية إذ سبق أن عرفنا أن من بين تعريفات المشهور هو القول الذي قوى دليله .

وهناك سبب آخر لاستعمال الراجح بمعنى المشهور والعكس ، وهو أن متأخري

(١) حاشية العدوى على شرح الخرشي على مختصر خليل : ٣٦/١ .

(٢) نور البصر : ص ١٢٠ .

المالكية قد دأبوا على ترجيح القول المشهور .

٣ - الضعيف : وهو مقابل الراجح .

٤ - الشاذ : وهو مقابل المشهور (١)

٥ - ماجرى به العمل : هو العدول عن القول المشهور الى قول آخر شاذ أو ضعيف لأن في هذا القول الشاذ أو الضعيف جلب مصلحة أو درء مفسدة ، أو لأنه أصبح أكثر مناسبة لأحوال الناس ، فالذى جرى به العمل : هو ما يقضى به القضاة والحكام في بلد معين مخالفين مشهور المذهب (٢) ، فالذى جرى به العمل عند المالكية غير عمل أهل المدينة لأن الذى جرى به العمل يرجع الى العرف والعادة ، وعمل أهل المدينة يرجع الى النقل عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

وقد ذكر المالكية شروطا لتقديم ماجرى به العمل على المشهور هي :

(أ) ثبوت جريان العمل بذلك القول .

(ب) معرفة محلية جريانه عاما أو خاصا بناحية من البلدان .

(ج) معرفة زمانه .

(د) معرفة كون من أجرى ذلك العمل من الأئمة المقتدى بهم في الترجيح .

(هـ) معرفة السبب الذى من أجله عدل عن المشهور الى مقابله .

(و) أن لا يكون العمل خافيا فالعمل العام هو الذى يرجح القول الضعيف .  
وغالب المسائل التى قدم فيها الضعيف أو الشاذ على المشهور والراجح

انما هي في المعاملات والأفضية ونحوها ، ويندر أن تكون في العبادات (٣) . كمسألة  
الجميح في المطر .

٦ - المدنيون : وهو مصطلح يشار به الى المدنيين من اتباع مالك ،

---

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٢٠/١ ، الخرش وحاشية العدوى: ٣٦/١ ،  
نور البصر : ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٢) لمزيد من التفصيل عن منشأ هذا الأمل عند المالكية وأشهر المصنفات  
فيه ، أنظر : معلمة الفقه المالكي : عبدالعزيز بن عبدالله ، الطبعة  
الأولى ، ( دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ) ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٣) نور البصر : ص ١٣٠ - ١٣٢ . ومن أمثله في العبادات .

كابن الماجشون، ومطرف (١) ، وابن نافع (٢) ، وابن مسلمة (٣) ، ونظرائهم .

٧ - المصريون : يشار بهم الى ابن القاسم ، وأشهب ، وابن وهب وأصبغ

بن الفرخ، وابن عبدالحكم ونظرائهم .

٨ - العراقيون : ويشار بهم الى القاضي اسماعيل بن اسحق (٤) ، والقاضي

أبي الحسين بن القصار (٥) ، وابن الجلاب ، والقاضي عبدالوهاب ، والشيخ

ابو بكر الأبهري ونظرائهم . وأبي الفرخ ، والمخيرة بن عبد الرحمن .

٩ - المغاربة : ويشار بهم الى الشيخ ابن أبي زيد القيرواني ، وابن

القابس (٦) ، وابن اللباد (٧) ، والباجي ، والخمسي ، وابن

(١) هو أبو مصعب ، مطرف بن عبدالله بن مطرف بن سليمان اليساري الهلالي

روى عن مالك وابن أبي الزناد وغيرهما ، توفي سنة عشرين ومائتين .

أنظر : ترتيب المدارك : ٣٥٨/١ .

(٢) هو أبو بكر ، عبدالله بن نافع الأصغر الزبيرى ، سمي بذلك تمييزا له عن

أخيه الذى كان من أهل الفضل والدين ولم يكن فقيها ، سمع من مالك ،

وعبدالله بن عروة ، روى عنه ابنه أحمد والزبير بن بكار وغيرهما ، توفي

سنة ست عشرة ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٦٥/١ .

(٣) هو أبو هشام ، محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام ، روى عن مالك وتفقه به،

قال أبوحاتم : كان أحد فقهاء المدينة وأصحاب مالك وهو أفقهم ، توفي سنة

ست عشرة ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٥٨/١ .

(٤) هو اسماعيل بن اسحاق بن حماد بن زيد بن درهم بن بابك الجهمي ، سمع من

محمد بن عبدالله وحجاج بن منهال ، وغيرهما كثير ، وأخذ الفقه عن ابن

المعدل ، روى عنه موسى بن هارون الحافظ وعبدالله بن أحمد بن حنبل

وغيرهما كثير ، أنظر ترتيب المدارك : ١٦٧/٣ .

(٥) هو القاضي أبو الحسين ، على بن عمر بن أحمد بن القصار البغدادي ، تفقه

بالابهرى له كتاب مسائل الخلاف ، أخذ عنه ابن عمروس ، وأبو ذر الهروي ،

توفي سنة ثمان وسبعين وثلاث مائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٦٠٢/٤ .

(٦) هو ابو الحسن ، على بن محمد بن خلف المعافري ، المعروف بابن القابسي ،

سمع من ابن مسرور العسال ، ودراس بن اسماعيل الفاسي وغيرهما ، فقيه أصولي

له تصانيف منها : المذهب في الفقه ، وأحكام الديانة ، والمنقذ من شبه

التأويل ، توفي سنة ثلاث وأربع مائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٦١٦/٤ .

(٧) هو أبو بكر محمد بن وشاح ، المعروف بابن اللباد ، سمع من أبي بكر بن عبدالعزیز

الأندلسي ، وحبيب بن نصر ، روى عنه زياد بن عبدالرحمن القروي ، من تآليفه : كتاب

الطهارة ، وكتاب عممة النبيين ، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مائة . أنظر : ترتيب

المدارك : ٣٠٤/٣ .

محرز<sup>(١)</sup> ، وابن عبدالبر وابن رشد ، وابن العربي والقاضي سند ، وابن شبلون<sup>(٢)</sup> ،  
وابن شعبان<sup>(٣)</sup> ونظرائهم<sup>(٤)</sup> . والأصح أن الأخير مصرى كما ذكره الشيخ محفوظ  
بن بيته .

- 
- (١) هو أبو القاسم ، عبدالرحمن بن محرز ، قيزوانى ، تفقه وسمع من ابي—  
عمران ، وأبي حفص العطار ، ذا رأى ومروءة ، له تصانيف حسنة منها :  
تعليقه على المدونة ، وكتاب القصد والابحار ، توفى سنة خمسين وأربع مائة  
أنظر : ترتيب المدارك : ٧٧٢/٤ .
- (٢) هو أبو القاسم ، عبدالخالق بن أبي سعيد ، المعروف بابن شبلون ، ألسف  
كتاب المقصد بأربعين جزءا ، توفى سنة احدى وتسعين وثلاث مائة . أنظر :  
ترتيب المدارك : ٥٢٨/٤ .
- (٣) هو أبو الوليد ، سعيد بن شعبان بن قررة ، كان ثقة ، درس بالقيروان ، ثم خرج  
منها الى صقليا ، كثير الكتب ، ضابطا لما كتب ، توفى سنة خمس وتسعين  
وماشتين . أنظر : تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس : ١٩٤/١ .
- (٤) مقدمة شرح العلامة الأمير على نظم تسعة وعشرين مسألة التى لا يعذر فيها  
بالجهل ، للعلامة بهرام بن عبدالله ، ( المطبعة المحمودية التجارية—  
بالأزهر ، ١٣٥٩ هـ ، / ١٩٤٠ م ) ، ص ٦ - ٧ .

### المبحث الخامس

#### المفردات

يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب :

#### المطلب الأول :

تعريف المفردة لغة واصطلاحاً .

#### المطلب الثاني :

أسباب الانفراد .

#### المطلب الثالث :

أشهر المصنفات في المفردات .

#### المطلب الأول

تعريف المفردة لغة واصطلاحاً :

تدور مادة ( فرد ) حول معان تدل في مجملها على التميز والتنحي والتوحد

وشبه ذلك ، وفيما يلي أبرزها :

١ - الفرد بمعنى : الوتر .

٢ - الفرد نصف الزوج .

٣ - الفرد المنحرف أنشد ابن الأعرابي :

تخطف المقر فراد السرب .

٤ - الفرد أيضا هو الذي لانظير له ، والجمع أفراد .

٤ - ويقال : سدره فاردة اذا انفردت عن سائر السدر ، ويقال : شجيرة

فاردة أي متنحية ويقال : ظبية فاردة منفردة ، انقطعت عن القطيع ، وناقصة

فارد ، أي تنفرد في المراعى ، وأفراد النجوم : الدرارى التى تطلع في آفاق

السماء ، سميت بذلك لتنحيها وانفرادها عن سائر النجوم ، والفرد من الأبل :

- أي المتنحية في المرعى والمشرب - ، والفرد ماكان وحده يقال : فرد ، يفرد

وأفردته جعلته واحدا ، ويقال : جاء القوم فرادى : - أي واحدا بعد واحد ،



وأفردت الأنثى ، فهي مفرد ، وموحد (١) .

والمفردات فى الاصطلاح : هى المسائل الفقهيّة التى قال فيها أحد أئمة المذاهب الأربعة قولاً مشهوراً فى مذهبه لم يوافق فيه أحد الثلاثة الباقين فى المشهور فى مذاهبهم (٢) . ويظهر من هذا التعريف أنه لا يشترط للانفراد أن يكون قول الإمام مخالفاً لجميع مجتهدى الأمة لأن ذلك نادر جداً إذا لم يكن معدوماً ، كما يظهر أيضاً أن المعول على الانفراد هو على المشهور من المذاهب ، والراجح المعتمد فيها ، إذ يندر أيضاً أن لا يوافق أحد الأئمة إماماً آخر فى رواية أو قول أو وجه مرجوح فى مذهبه ، وخاصة عند الإمام أحمد - رحمه الله - فكثيراً ما ترد عنه روايات توافق أحد المذاهب الثلاثة ، وربما كلهم أيضاً .

### المطلب الثانى

#### أسباب الانفراد

ان انفراد أى امام بقول يخالف فيه الأئمة الباقين له أسبابه التى تبرره ، فغالبا ما يكون الانفراد لدليل رآه المجتهد راجحاً على غيره من الأدلة ، وأحياناً يكون على صواب ، وأحياناً أخرى يكون على خطأ ، فليس كل ما انفرد به امام كان مخطئاً فيه ، كما أنه ليس كل ما قاله الجمهور كانوا فيه على صواب ، ومن خلال الدراسة فإن هنالك أسباباً كثيرة للانفراد تسوغ انفراد كل امام بقول مخالف به قول الأئمة الثلاثة الباقين ، وسنوجز أبرز هذه الأسباب بما يلى :

١ - انفراد بعض الأئمة بأصول سلكوها فى الاستنباط ، واعتبروها حجة ، بينما لم يعتبر آخرون هذه الأصول ، ولم تكن من الأصول التى بنوا عليها استنباطهم الفقهى ، وانفراد بعض المذاهب فى أصول الاستنباط عن المذاهب الأخرى غالباً مما يؤدى الى انفراد ذلك المذهب فى كثير من الفروع الفقهيّة

(١) لسان العرب ، جمال الدين ، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقى النعمرى ،

( دار الفكر ) ، ٣/٣٣١ - ٣٣٢ .

(٢) انظر المنح الشافيات بشرح مفردات الامام أحمد ، تأليف العلامة منصور

السهوتى ، تحقيق ودراسة ، الدكتور عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن

المطلق ، ( دار احياء التراث الاسلامى ، قطر ) : ١٥/١ .

المبنيّة على ذلك الأصل ، فمن ذلك انفراد الامام مالك بالقول بحجية عمل أهل المدينة فانه قد أدى الى انفراد المذهب في بعض الفروع الفقهية وذلك لأن عمل أهل المدينة مقدم على خبر الآحاد ، وقبل أن نمثل ببعض مفردات المذهب التي كانت نتيجة طبيعية لتطبيق هذا الأصل ، فانا نطل اطلالة يسيرة على عمل أهل المدينة وما هو المقصود به ؟ .

والحق أن المالكية مضطربون في هذا الأصل ، ويظهر هذا الاضطراب من اختلافهم في تحديد مفهوم عمل أهل المدينة ، ويظهر هذا الاختلاف من استعراض أقوالهم فيه فمن قائل : إن عمل أهل المدينة هو من باب الأجماع ، ومن قائل : بل إنه من باب النقل المتواتر ومن قائل : المراد به اجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين ، ومن قائل : إن المراد به النقل المستمر ، فيشمل الصحابة والتابعين وغيرهم ، ومن قائل : إن المراد به أن رواية أهل المدينة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مقدمة على رواية غيرهم (١) .

والحق أن هذا الاضطراب في تحديد مفهوم عمل أهل المدينة عند المالكية أنفسهم يرجع الى أمور أبرزها :

١ - أن الامام مالكا - رحمه الله لم يبين مراده أو مقصوده من هذا الأصل بيانا شافيا بل إنه اكتفى ببعض العبارات العامة التي بثها في مؤلفاته كالموطأ مثل قوله :

( ... وهذا الأمر الذي أدركت عليه الناس وأهل العلم ببلدنا ) ، وقوله : ( الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رعاقد ولا دم ولا قيح يسيل من الجسد ... ) ، وقوله : ( مضت السنة التي لا اختلاف فيها عندنا في وقت الغطر والأضحى أن الامام يخرج من منزله قدر ما يبلغ مصلاه ، وقد حلت العلاء ) (٢) . وغير ذلك من العبارات التي لا يفهم منها تحديد دقيق لمراد مالك من العمل ، وحتى رسالته الى الليث بسن سعد لم يبين - رحمه الله - فيها ما مراده من عمل أهل المدينة ، بل جل ما فيها الاستدلال على حجية عمل أهل المدينة دون تفصيل لمراده من هذا الأصل (٣) .

(١) مختصر ابن الحاجب مع شرح العبد ، عثمان بن عمر بن أبي بكر ، المعسروف بابن الحاجب ، ( مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ) ، ٣٥/٢ ، البيسان والتحصيل : ٣٣١/١٧ - ٣٣٢ .

(٢) الموطأ ، الامام مالك بن أنس ، مراجعة : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار احياء الكتب العربية ) ، ١٣/١ ، ٢٢ ، ١٨٢ . وقد ذكر ابن عبد البر أن مراد

الامام بقوله الأمر المجتمع عليه ببلدنا ربيعة وابن هرمز .

(٣) انظر هذه الرسالة في ترتيب المدارك : ٦٤ - ٦٥ .

٢ - محاولة الدفاع عن هذا الأصل أمام الحملة العنيفة التي شنها أتباع المذاهب الأخرى على المالكية لأخذهم بهذا الأصل وتقديمه على خبر الآحاد : ذلك أن فقهاء المذاهب جميعاً قد جردوا الحملة على المالكية لتقديمهم عمل أهل المدينة على الحديث الصحيح ورموهم عن قوس واحدة ، وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح مدى عنف هذه الحملة :

قال الإمام الشافعي في اختلاف مالك :

( ... انك أظنت على العمل ، وما عرفنا ماتريد بالعمل ، الى يومنا هذا ، وما أرانا نعرفه مابقينا ) ، وقال في موضع آخر :

( ... ومادرينا مامعنى قولكم : العمل ، ولاتدرون فيما خبرنا ، وما وجدنا لكم مخرجا الا أن تكونوا سميتم أقاويلكم العمل والاجماع ، فتقولون : على هذا العمل ، وعلى هذا الاجماع تعنون أقاويلكم ، وأما غير هذا فلا مخرج لقولكم فيه عمل ولا اجماع ) (١) .

وقال ابن حزم :

( ان العمل الذي يذكرون قد سألهم عنه سلف من الحنفيين والشافعيين وأصحاب الحديث من أصحابنا قبل مائتي عام ونيف وأربعين عمل من هذا الذي يذكرون ؟ فما عرفوا من يريدون ) ، ثم أخذ في الرد على المالكية بأسلوب لا يخلو من الشدة والحدة (٢) .

إن هذه الحملة العنيفة من الفقهاء قد جعلت المالكية يحاولون ايجاد المعاذير التي يدفعون بها عن أملهم هذا ، وهذا دفعهم الى تأويل كلام الامام مالك بما يخفف من شدة الحملة ضدهم .

ولعل هذا هو الذي أوجد بعض الأقوال التوفيقية كالقول بأن مراد الامام من العمل هو الرواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وغير ذلك من الأقوال التوفيقية التي قالها علماء المالكية للرد على الحملات التي شنت ضدهم مستهدفة

(١) الام محمد بن أدريس الشافعي ، ( دار الشعب ، مصر ) ، ٢١٥/٧ ، ٢٤٠٠ .

(٢) الأحكام في أصول الأحكام : ١/٢١٤ .

أصلهم هذا ، ولعل هذا هو الذى دفع القاضى عياض - رحمه الله - الى تحقيق مذهب المالكية فى ذلك ، فبعد أن ذكر أن العلماء جميعا كانوا إلباً واحداً على المالكية لقولهم بهذا الأصل ، وبعد أن أرجع ذلك الى عدم فهم هؤلاء الفقهاء لمراد المذهب من عمل أهل المدينة قال كلاما كثيرا حاصله : أن عملهم ينقسم الى قسمين رئيسيين :

أحدهما : ما طريقه النقل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهذا اما نقل شرع مبتدأ منه - عليه الصلاة والسلام - من قول أو فعل ، ومن ذلك ألفاظ الأذان والاقامة وترك الجهر بالبسملة ، واعتماد الصاع والمد وغير ذلك ، أو اقراره لأفعال كانوا يفعلونها بحضرتة - عليه الصلاة والسلام - ، أو نقل تركه لأحكام وأمور لم يلزمهم اياها ، كتركه أخذ الزكاة من الخضروات مع علمه أنها عندهم كثيرة ، فهذا النوع من العمل حجة ، وهو مقدم على أى خبر خالفه .

ثانيهما : العمل الذى طريقه الاجتهاد والاستدلال ، وقد اختلف فيسـه المالكية ، فقال بعضهم : إنه حجة أيضا ، ويقدم على خبر الآحاد وقال محقوهم : إنه يترك لخبر الآحاد (١) .

وقد رد العلماء على الاحتجاج بهذا الأصل وتقديمه على خبر الآحاد برردود كثيرة ليس هنا مجال ذكرها ، وسنكتفى بواحد منها فيه رد على الاحتجاج بهذا الأصل حتى على وفق تقرير القاضى عياض له ، وحاصل هذا الرد أن عمل أهل المدينة ، إن كان مقصودا به نقلهم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فالحجة فى السنة التى نقلوها ، وليس فى العمل ذاته ، وإن كان المقصود به اجتهادهم فلا مزية له عن اجتهاد غيرهم ، وإن كان المقصود به أن خبرهم يجرى مجرى التواتر لكثرتهم وأمن تواطئهم على الكذب ، فهو مقدم على خبر الآحاد لكن لأنه خبرهم ، ولكن لأنه خبر متواتر (٢) .

ويظهر لى أن كلام القاضى عياض صحيح من الناحية النظرية، ولكن من الناحية العملية فما هى الضوابط التى يعرف بها العمل الاجتهادى من العمل النقلى؟ فإن

(١) ترتيب المدارك : ٦٧/١ - ٧٠ .

(٢) تقارير الشريينى على شرح جمع الجوامع بهامش حاشية البنانى ، ( مطبعة

ممطفى البابى الحلبي ، مصر ) ١٣٥/٢ .

عمدة النقل السند ، فأين السند في كثير من المسائل التي يحتج عليها المالكية بالعمل ، اللهم بعض المسائل المستفيضة كالأذان والاقامة .

والقول بأن عمل أهل المدينة لابد أن يكون عن نقل ، وذلك لاستحالة أن يجتمعوا على شيء من غير نقل غير متجه ، لأن ذلك ممكن ، فلو فرضنا أن مجتهدا من المجتهدين قبل مالك ، - صحابي أو تابعي أو غيرهما - اجتهد في مسألة في المدينة ، ثم لقيت هذه المسألة قبولا من علماء المدينة ، وتوارثوها إلى عمر مالك ، فمن أين لنا أن نعلم أن هذا القول نقل أو اجتهدا؟ خصوصا وأن الفترة الزمنية التي تفصل بين وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - وبين بداية مالك - رحمه الله - في الاجتهاد والفتيا لاتقل عن مائة سنة بحال .

وبعد هذه العجالة في الكلام عن عمل أهل المدينة ، فانا نورد بعض الأمثلة من الفروع الفقهية ، والتي كان لهذا الأصل تأثير في أفراد المالكية فيها :

- ١ - القول بتثنية التكبير لاتربيعة في أول الأذان (١) .
- ٢ - أفراد لفظ : ( قد قامت الصلاة في الاقامة ) (٢) .
- ٣ - القول بعدم استحباب التكبير إلى الجمعة (٣) .
- ٤ - عدم قراءة البسمة في أول الفاتحة في الصلاة (٤) .
- ٥ - مسألة عدم جواز صرف مال الزكاة للمكاتبين وصرفه إلى الأرقاء خالص الرق (٥) .
- ٦ - كراهة وضع الجبهة على الحجر الأسود عند تقبيله (٦) .
- ٧ - كراهة الاضطباع في الطواف (٧) .

- 
- (١) أنظر : ص ٢٤٣
  - (٢) أنظر : ص ٢٥٢ .
  - (٣) أنظر : ص ٤٠٥ .
  - (٤) أنظر : ص ٢٦٨ .
  - (٥) أنظر : ص ٥١٣ .
  - (٦) أنظر : ص ٦٣٣ .
  - (٧) أنظر : ص ٦٣٦ .

٢ - اشتراط بعض المذاهب بعض الشروط فى الأمول التى تحتج بها ، وهـذـه الشروط تؤدى عند تطبيقها الى انفراد المذهب المشترط بقول يخالف فيه أقوال بقية المذاهب فى بعض المسائل ؛ ومثال ذلك أن الحنفية يشترطون لقبول خبـسـر الواحد وتقديمه على القياس الشهرة والاستفاضة فى ماتعم به البلوى ، وأن لا يخالف عمل الراوى الحديث الذى رواه عن النبى - صلى الله عليه وسلم - ، ذلك أنهم اعتبروا أن عدم اشتهار الحديث فى مسألة تعم بها البلوى يدل على وجسود علة فى الحديث ، وكذا مخالفة الراوى للحديث الذى رواه عن النبى - صلى الله عليه وسلم - فإنها تدل على وجود علة قاذحة فى هذه الرواية كاطلاع راوى الحديث على ما يوجب نسخا أو غير ذلك .

وقد أدى ذلك الى انفراد الحنفية ببعض المسائل نتيجة تخلف بعض الشروط التى اشترطوها فى خبر الآحاد ، ومن ذلك أن الحنفية قد قالوا بالتثليث فى غسل النجاسة الكلية وذلك كسائر النجاسات ، ولم يقولوا بالتسبيح والتتريب ، وذلك لعدم اشتهار حديث التسبيح والتتريب مع أنه مما تعم به البلوى ، هذا من جهة ، ولأن أبا هريرة - رضى الله عنه وهو راوى أحاديث التسبيح والتتريب - قد روى عنه أنه كان يغسل الأناء من ولوغ الكلب ثلاث مرات ، فمخالفة أبى هريرة هذا الحديث الذى رواه بالتسبيح تدل عند الحنفية على علة فى أحاديث التسبيح (١)

٣ - وجود بعض النصوص المحتملة لأكثر من معنى ، وذلك بأصل الوضع اللغوى لموضع الشاهد من النص ، وذلك كالاشتراك اللغوى وغيره ، فيذهب كل مذهب الى ترجيح أحد المعنيين أو الاحتمالين على الآخر ، ومن ذلك :

(أ) قوله - تعالى - : \* أو لامستم النساء \* (٢) ، فهل الملامسة الواردة فى الآية بمعنى المباشرة باليد ؟ أم المقصود بها الجماع ؟ وهذا الاحتمال قد أدى الى انفراد الحنفية بقولهم : ان اللمس باليد لا ينقض الوضوء ، وانما ينقضه الجماع أو المباشرة الفاحشة ، وانفراد الشافعية أيضا بالقول : إن مطلق اللمس ينقض الوضوء سواء أكان بشهوة أو بغير شهوة (٣) .

(١) أنظر : ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢) المائدة/٦ .

(٣) أنظر : ص ٩٩ .

(ب) قوله - تعالى - : في آية الوضوء : \* يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ... \* (١) ، وقوله : \* ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا ... \* (٢) ، فهل المراد بالغسل والاعتسال في الآيتين الكريمتين مجرد صب الماء على العضو ؟ أم لابد فيه من ذلك ؟ .

وهذا الاختلاف أدى إلى انفراد المالكية وقولهم : إنه يشترط في الوضوء ، وكذا غسل امرار اليد - وهو ذلك - على العضو ، ولا يكفي صب الماء لأن الغسل في كلام العرب متضمن لذلك من حيث الوضع اللغوي ، ولا يطلق على مجرد صب الماء (٣) .

(ج) الاختلاف في قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من اغتسل ثم راح السي الجمعة في الساعة الأولى .... الحديث ) (٤) فهل المراد بكلمة : ( راح ) مطلق الذهب ، أم أنها تطلق على ذهب معين ، وهو ما يكون بعد الزوال ؟ .

وهذا الاختلاف كان من بين أسباب انفراد المالكية بالقول بعدم نديبسة التكبير إلى صلاة الجمعة بل كراهته (٥) .

٤ - ورود بعض النصوص المجملة : وقد اختلف الفقهاء في ترجيح أحسب معانيها على الآخر ، ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إنما الأعمال بالنيات ) (٦) ، فهل المراد بذلك أن صحة الأعمال بالنيات ؟ أو أن تمام الأعمال بالنيات ؟ .

وقد كان هذا من بين الأسباب التي أدت إلى انفراد الحنفية في المسألة المشهورة وهي قولهم بعدم اشتراط النية في الوضوء والغسل (٧) .

- 
- (١) المائدة ٦/ .  
 (٢) النساء ٤٣/ .  
 (٣) أنظر : ص ١٠٨ .  
 (٤) أنظر تخريج هذا الحديث ص ٤٠٣ .  
 (٥) أنظر : ص ٤٠٢ .  
 (٦) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي ... ، ٢/١ ،  
 ومسلم في كتاب الامارة ، باب قوله - صلى الله عليه وسلم - : إنما الأعمال بالنية ... ، ١٥١٥/٣ ، برقم : ١٩٠٧ .  
 (٧) حاشية ابن عابدين ، محمد أمين المعروف بابن عابدين ، ( دار الفكر ) ،  
 ١٠٦/١ .

٥ - تعارض ظاهر الكتاب مع صريح السنة : فاذا وردت آية من كتاب الله ظاهرها يدل على حكم معين ، وورد حديث من السنة النبوية المطهرة يرجح المعنى المرجوح في ظاهر الآية ، فهل يقدم ظاهر الآية في هذه الحالة أم صريح السنة ؟ فمن الفقهاء من قال بتقديم ظاهر الآية ، ومنهم من قال : بل يقدم صريح السنة ، وقد كان هذا الخلاف من بين أسباب انفراد المالكية في مسألتين من مسائل الحج : ذلك أن الله قد قال في كتابه : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ (١) ، ووردت أحاديث في وجوب استنابة المعضوب وأحاديث أخرى في اشتراط الزاد والراحلة لوجوب الحج ، فقدم المالكية ظاهر الكتاب في هاتين المسألتين - أعنى وجوب الاستنابة على المعضوب ، واشتراط الزاد والراحلة لوجوب الحج كما سيأتى - (٢) .

٦ - عدم بلوغ الحديث لامام من الأئمة : ومن ذلك أن المالكية لم يقولوا بالترتيب في الغسل من ولوغ الكلب لأن مالكا لم يخرج حديث الترتيب في الموطأ كما سيأتى (٣) .

٧ - الاختلاف في تمحيح الحديث أو تضعيفه : ، وهذا يوئى الى أن يأخذ مذهب بهذا الحديث ، ولا يأخذ به مذهب آخر لضعفه عنده ، وذلك كعدم أخذ المالكية وكذا الحنفية بحديث : ( إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث ) (٤) .

#### المطلب الثالث

#### أشهر المصنفات في المفردات

المصنفات في هذا الفن قليلة جدا ، ومع هذا فقد معظمها ، وليس للباحث مصدر لمعرفة انفراد المذاهب الا مطالعة كتب علم الخلاف ، وهذه الكتب تنقسم الى أربعة أقسام :

- (١) آل عمران / ٩٧ .
- (٢) انظر : ص ٦٠٤ ، ٦٠٩ .
- (٣) أنظر : ص ٢٠٥ .
- (٤) أنظر : ص ٦٧ .



١ - كتب تعنى بالخلاف بين امامين من الأئمة الأربعة ، ولعل أشهر ما صنفه فى هذا المجال ، الكتب التى تحكى الخلاف بين أبى حنيفة النعمان ، والشافعى - رحمهما الله - وهذه الكتب كثيرة ، منها كتاب الخلافات للبيهقى ، وكتاب معرفة السنن والآثار له أيضا .

٢ - قسم يعنى بحكاية الخلاف بين أئمة المذاهب الأربعة فقط - فى الغالب - ومن أمثلة هذا القسم كتاب الافصاح لابن هبيرة (١) .

٣ - قسم يعنى بالخلاف بين ثلاثة من الأئمة ، ومن ذلك كتاب الاشراف للقاضى عبدالوهاب البغدادى المالكى ، وكتاب الخلافات لابن جرير الطبرى (٢) ، فان هذين الكتابين قد عنىا بالخلاف بين الأئمة الثلاثة ، أبى حنيفة ومالك والشافعى ، دون التعرض لخلاف الامام أحمد ، ولسنا هنا بعدد بيان أسباب عدم تعرضهما وغيرهما لبيان خلاف الامام أحمد .

٤ - قسم يعنى بخلاف المذاهب الأربعة ، وغيرهم من مجتهدى أهل السنة ، كالأوزاعى والليث بن سعد ، والثورى ، وخلاف التابعين أيضا كأقوال سعيد بن المسيب (٣) ، وعكرمة (٤) ، والحسن البصرى وغيرهم ، بل وخلاف الصحابة أيضا ،

(١) هو يحيى بن محمد بن هبيرة الوزير العالم العابد ، دخل بغداد شابا ، سمع الحديث من أبى الحسين الفراء ، وأبى الحسين الزاغونى ، له تصانيف نافعة منها : الافصاح عن معانى الصحاح ، وكتاب العبادات الخمس على مذهب الامام أحمد ، وأرجوزة فى علم الخط وغيرها كثير ، توفى سنة ستين وخمس مائة ، أنظر : ذيل طبقات الحنابلة : ٢٥١/١ .

(٢) هو أبو جعفر ، محمد بن جرير بن يزيد الطبرى ، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين ، له التفسير المعروف وتاريخه المشهور ، بلغ درجة الاجتهاد المطلق ، توفى سنة عشر وثلاثمائة ، أنظر : البداية والنهاية ١١/١٤٥ .

(٣) هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن المخزومى المدنى ، هو فقيه الفقهاء ، وكان أحفظ الناس لأحكام عمر وأقضيته ، توفى سنة أربع وتسعين . أنظر : تذكرة الحفاظ : ٥٤/١ ، التقريب : ٣٠٥/١ ، طبقات الحفاظ ص ٢٥ .

(٤) هو عكرمة بن عبدالله ، مولى ابن عباس أصله بربرى ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، توفى سنة سبع ومائة . أنظر : التقريب : ٣٠/٢ ، تهذيب التهذيب : ٢٦٣/٧ ، طبقات الحفاظ ص ٤٣ .

كأقوال عمر وابنه عبدالله وابن مسعود ، وابن عباس - رضى الله عنهم - ، ومن أمثلة هذا القسم : كتاب المغنى لابن قدامة الحنبلى (١) وغيره .

غير أن المصنفات التى تمحضت لحكاية الانفراد قليلة كما تقدم ، وقصد يشير بعض الفقهاء فى كتبهم التى صنفوها الى مسألة بعينها أنها من مفردات امام من الأئمة على أن هذا قليل أيضا .

وأول كتاب وصل إلينا ذكره فى فن المفردات ، هو كتاب نقد مفردات الامام أحمد (٢) ، لعماد الدين بن محمد الطبرى ، المعروف بإلكيا الهراس (٣) ، وقد أفرده ابن كثير (٤) فى كتابه فى مناقب الامام الشافعى بابا فى المسائل التى انفرد بها الامام الشافعى عن الأئمة الثلاثة الآخرين ، وقد أخرج هذا الباب الدكتور ابراهيم المنذقى فى كتاب مستقل وعليه تحقيق يسير .

ولعل مذهب الحنابلة كان أغنى المذاهب فى المصنفات فى هذا الباب ، ويظهر لى أن هذا الغنى ليس نابعا عن الاهتمام بالتأليف فى هذا الفن ، وانما هو رد فعل لتأليف إلكيا الهراس كتابه فى نقد مفردات الامام أحمد .

(١) هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلى ، ولد سنة احدى وأربعين وخمس مائة ، صاحب التمانيف الكثيرة منها : المغنى ، درس الفقه والأصول ، توفى سنة عشرين وست مائة . أنظر: شذرات الذهب : ٥ / ٨٨ ، البداية والنهاية : ٩٩/١٣ .

(٢) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين عبدالوهاب السبكي ، تحقيق : محمود محمد الطناحى ، الطبعة الأولى ، ( دار احياء الكتب العربية ) ، ٢٣١/٧ .

(٣) هو أبو الحسن على بن محمد بن على ، إلكيا الهراس ، الملقب عماد الدين ، ولد سنة خمسين وأربعمائة ، تفقه بامام الحرمين ، من مؤلفاته نقض مفردات الامام أحمد ، شفاء المسترشدين وغيرهما ، توفى سنة أربع وخمسمائة انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي : ٧ / ٢٢١ ، المستفاد من ذييل تاريخ بغداد : ١٩٧/١٩ ، شذرات الذهب : ٨/٤ .

(٤) هو الحافظ أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القرشى ، ولد سنة احدى وسبعمائة ، له تمانيف حسنة مفيدة منها تفسيره المشهور ، وتاريخه المعروف بالبداية والنهاية ، توفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة ، أنظر : الدرر الكامنة : ١ / ٣٩٩ ، شذرات الذهب : ٦ / ٢٣١ ، طبقات الحفاظ :

ويبدو أن إلكيا قد قسا على الحنابلة في هذا الكتاب مما ألهم عليه ،  
ولعل شدتهم عليه ترجع الى هذه القسوة ، ويظهر ذلك من هذه الآيات التي  
وردت في منظومة محمد بن علي المقدسي<sup>(١)</sup> المتوفى سنة عشرين وثمان مائة ، والتي  
سامها : ( النظم المفيد الأحمد في مفردات الامام أحمد )

واعلم بأن أصحابنا قد منفوا	في المفردات جملا وألغوا
لكنهم لم يقصدوا هذا النمط	بل قصدوا الرد على إلكيا فقط
فانه أعنى كيا قد منفوا	في مفردات أحمد مصنفوا
وقصد الرد عليه فيهما	وكان فيما قد عنا سفيها
غالب ما قال بأنه أنفرد	فإنه سهو ووهم فليرد
لأنه لم يعتبر بالأشهر	ولا خلاف مالك في النظر
وانما يقصد فيما ألفوا	إذا رأى قولا ولو مزيفا
لأحمد قد خالف النعمان	والشافعي نصب البرهان
فصح الأصحاب ما قد صحوا	منها وما كان اليه ينحوا <sup>(٢)</sup>

ويفهم من هذه الآبيات ما يلي :

- ١ - إن جل المصنفات التي صفت في مفردات الحنابلة إنما كان ردا على كتاب إلكيا الهراس .
- ٢ - قسوة الحنابلة على إلكيا ورميه بالسفه ، وما كان ذلك ليكون لولا أن إلكيا قد قسا عليهم هو الآخر .
- ٣ - إن الحنابلة قد أخذوا على كتاب إلكيا هذا مآخذ :
  - (أ) سهوه ووهمه : فإنه لم يعتمد على الروايات المشهورة عند أصحاب الإمام أحمد ، وهذا أوقعه في عد مسائل انفرد بها الإمام أحمد ، وهي ليست من مفرداته لأنها ليست رواية راجحة عند أصحابه .
  - (ب) إن إلكيا لم يعتبر خلاف مالك عند تأليفه هذا الكتاب ، فعد مسائل من

(١) هو عز الدين علي بن عبد الرحمن بن محمد المقدسي الحنبلي ، ولد سنة أربع وستين وسبعمائة ، تولى القضاء ، له مصنفات مفيدة منها نظمه المعروف في المفردات ، توفي سنة عشرين وثمان مائة ، أنظر : شذرات الذهب : ٧ / ١٤٧ ، الجواهر المتضد ، ص ١١٤ ، الضوء اللامع : ١٨٧/٨ .

(٢) المنح الشافيات ١١٨/١ - ١١٩ .

مفردات الامام أحمد مع أن مالكا قد وافقه فيها ، ويظهر أن الحنابلة قد فسروا هذا على أنه تحامل على الامام أحمد يوضح ذلك البهوتي (١) ، حيث قال :  
( ... لأن إلكيا لم يعتبر القول الأشهر للامام أحمد ، ولم يعتبر خلاف مالك فـسـى المسألة فعد من مفردات أحمد ما وافقه مالك عليه ، وهذا غير لائق بأولى الفضل لظهور العصبية ) (٢) .

ومن أشهر من صنف في مفردات الحنابلة :

- ١ - أبو الوفاء ، بن عقيل (٣) .
- ٢ - عماد الدين ، القاضي محمد بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء ،  
- أبو يعلى الصفيير - (٤) .
- ٣ - أبو الحسن ، عبيد الله بن نهر الزاغوني (٥) ، وكتابه المفردات فـسـى مجلدين .
- ٤ - أبو الفرج جمال الدين ، عبد الرحمن بن علي الجوزي (٦) .

- 
- (١) هو منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ، من أشهر شيوخه عبد الرحمن بن يوسف البهوتي ويحيى الحجاوي ، من مؤلفاته ، شرح منتهى الارادات وغيره ، توفي سنة احدى وخمسين وألف ، انظر : مختصر طبقات الحنابلة : ص ١٠٤ ، خلاصة الأثر : ٢٢٦/٤ ، الاعلام : ٣٠٧/٧ .
  - (٢) المنح الشافيات : ١١٩/١ .
  - (٣) هو أبو الوفاء ، علي بن عقيل بن محمد البغدادي ، ولد سنة احدى وثلاثين وأربعمائة ، فقيها أصوليا ، له كتاب الفنون وهو كتاب ضخيم ، والفصول ، وتهذيب النفس وغيرها ، توفي سنة عشر وخمسمائة ، انظر : المنهج الاحمد : ٢٥٢/٢ .
  - (٤) هو أبو يعلى محمد بن محمد بن الحسين ، المعروف بابي يعلى الصفيير ، ذا ذكاء مفرط ، وذهن ثاقب ، من مؤلفاته المفردات والتعليق في مسائل الخلاف ، توفي سنة ستين وخمسمائة ، انظر المنهج الأحمد : ٣٢٨/٢ .
  - (٥) هو علي بن عبد الله بن نهر بن السري الزاغوني البغدادي ، من تمانيفه ، الاقناع ، والمفردات وغيرها ، توفي سنة سبع وعشرين وخمسمائة ، انظر : المنهج الأحمد : ٢٧٧/٢ .
  - (٦) هو ابو الفرج جمال الدين ، عبد الرحمن علي الجوزي ، نسبة الى الجوز محلة بالبصرة ، كان واعظا متفنا ، اشتهر بكثرة التمانيف في شتى العلوم منها زاد المسير في التفسير وغيرها كثير ، توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة ، انظر : شذرات الذهب : ٣٢٩/٤ ، تذكرة الحفاظ : ١٣٤٢/٤ .

٥ - ألف محمد بن علي بن عبدالرحمن العمري نظماً في المفردات اسماء النظم  
المفيد الأحمد في مفردات الامام أحمد ، شرحه منصور بن يونس البهوتي ، في شرح  
سماء المنح الشافيات في مفردات الامام أحمد ، وهو كتاب مطبوع ، قام بتحقيقه :  
الدكتور عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن المطلق .

٦ - عبدالوهاب بن عبدالواحد بن محمد بن علي الشيرازي ثم الدمشقي  
المعروف بابن الحنبلي (١) هذه هي أهم كتب المفردات التي وصل اليها ذكرها (٢) .

---

(١) هو عبدالوهاب بن عبدالواحد بن محمد بن علي ، الشيرازي ثم الدمشقي  
المعروف بابن الحنبلي ، من مؤلفاته المنتخب في الفقه في مجلديين ،  
والمفردات ، والبرهان في أصول الفقه ، وغيرها ، توفي سنة ست وثلاثين  
وستمائة ، انظر : المنهج الأحمد : ٢٨٠/٢ .

(٢) المنح الشافيات : ١٩/١ ، ١٢١ - ١٢٢ ، ذيل كشف الظنون : ٥٢٦/٢ ، المنهج  
الأحمد في تراجم أصحاب الامام أحمد ، لأبي اليمن مجير الدين عبدالرحمن  
بن محمد العليمي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مراجعة وتعليق :  
عادل نويهض ، الطبعة الأولى ، ( عالم الكتب ، بيروت ) ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٦٢/٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩٠ .

# الباب الأول

مفردات المذهب في الطهارة

## الباب الأول

### مفردات المذهب فى الطهارة

يشتمل هذا الباب على ستة فصول :

الفصل الأول : مفردات المذهب فى الميماه

الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الوضوء والغسل

الفصل الثالث : مفردات المذهب فى المسح على الخفين

الفصل الرابع : مفردات المذهب فى التيمم

الفصل الخامس : مفردات المذهب فى الحيض والاستحاضة

الفصل السادس : مفردات المذهب فى النجاسة وازالتها

## الفصل الأول

### مفردات المذهب في الميماه

يشتمل هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : حكم الماء المستعمل في رفع الحدث

المبحث الثاني : حكم الماء اليسير تخالطه النجاسة



## المبحث الأول

حكم الماء اليسير المستعمل في رفع الحدث

يقصد بالماء المستعمل في رفع الحدث الماء الذي رفع به حدث أصغر فسي الوضوء أو أكبر في الغسل ، ولا يدخل فيه الماء الذي استعمل في الاغتسال والأوضيعة المسنونة والمستحبة ، ويثبت للماء حكم الاستعمال بانفصاله وتقاطره عن أعضاء الوضوء في حالة الحدث الأصغر أو عن البدن في حالة الحدث الأكبر ، وهناك معنى آخر للماء المستعمل ، وهو الباقي في الإناء بعد الوضوء ، أو الماء المتردد على العضو في الوضوء ، أو على البدن في الغسل ، لكن المختلف فيسه هو الأول ، - أي المنفصل عن الأعضاء في الوضوء ، أو عن البدن في الغسل - (١) .

وقد اختلف الفقهاء في حكم استعمال هذا الماء في الوضوء والغسل مرة ثانية فمنهم من منعه ، ومنهم من جوزه مع الكراهة كما سيأتي ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى الأمور التالية :

- ١ - هل ينتقل الماء بالاستعمال في رفع الحدث عن كونه ماءً مطلقاً أم يظل اسم الماء المطلق متناولاً له منطبقاً عليه ؟
- ٢ - تعارض بعض الأحاديث في ظاهرها مع ما يفهم من ظاهر الكتاب ، أو من ظاهر أحاديث أخرى ، فمثال الأول : تعارض حديث أبي هريرة (٢) ( لا يغتسل أحدكم

(١) الذخيرة ، شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي ( مطبعة كلية الشريعة ، الأزهر ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م ) ، ١٦٥/١ ، البناية شرح الهداية ، أبو محمد محمود بن أحمد العيني ، تصحيح : محمد عمر ، الشهير بناصر الاسلام الرامقوري ، الطبعة الأولى ( دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ) ٣٦٥/١ ، حاشية رد المحتار ، محمد أمين المعروف بابن عابدين ( مطبعة مصطفى البابي الحلبي ) ، ١٥٧/١ .

(٢) هو عبدالرحمن بن صخر الدوسي ، حفظ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - الكثير وهو من المكثرين من الرواية عنه ، وروى عنه خلق كثير ، توفي سنة ثمان وخمسين . أنظر : تذكرة الحفاظ : ٣٢/١ ، طبقات الحفاظ ، ص ١١٧ ، الاصابة ، ٤٠٣/٢ .

في الماء الدائم وهو جنب) (١) مع قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ (٢) ومثال الثاني : تعارض هذا الحديث - في ظاهره - مع قوله - صلى الله عليه وسلم - ( خلق الماء طهورا لا ينجسه شيء ) (٣)

٣ - الاختلاف في مقدار عمل الآثار المفترضة الناجمة عن استعمال المساء فعلى حين اتفق الفقهاء على معظمها الا أنهم اختلفوا في مقدار تأثيرها، ومثال تلك الآثار المفترضة : كون الماء المستعمل رفعت به احداث أو خالطته الذنوس والمعاصي ، الى غير ذلك من التعليقات ، فمن الفقهاء من قصر تأثيرها على كراهة الاستعمال مع عدم سلب الطهورية ، ومنهم من عدى ذلك الى عدم الجواز وسلب الطهورية ، بل ان منهم من عدى تلك العلل المفترضة الى الحكم بالنجاسة (٤) وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) راجح مذهب المالكية أن الماء اليسير المستعمل في رفع الحدث يجوز التطهر به ، ولكن يكره مع وجود غيره ، فإن لم يوجد غيره فلا كراهة ، وهنالك رواية بالطهارة وعدم الطهورية ، وهي قول أصبغ بن فرج (٥) ، وأخرى بأنه مشكوك

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد

٢٣٦/١ ، برقم : ٢٨٣ .

(٢) الفرقان/٤٨ .

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة ، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء من

حديث أبي سعيد الخدري ، وقال عنه : ( هو حديث حسن ، وقد روى من غير

وجه عن أبي سعيد ) ٩٥/١ ، وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في

بئر بضاعة ٥٣/١ - ٥٤ ، والنسائي في كتاب المياه ، باب ذكر بئر بضاعة ،

والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الطهارة ، باب الماء الكثير لا ينجس

بنجاسة تحدث فيه ما لم يتغير ٢٥٧/١ ، وقد توسع في تلخيص الخبر في

الكلام عن الحديث ونقل تصحيح الامام أحمد ويحيى بن معين وابن حزم

للحديث . أنظر تلخيص الخبر : ١٢/١ - ١٤ .

(٤) نجاسة الماء المستعمل قول أبي يوسف ورواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة

ضعفها المحققون من الحنفية والمذهب عند الحنفية على خلافها .

(٥) أصبغ بن فرج بن سعيد بن نافع ، مولى عبد العزيز بن مروان روى عن

الدروردي وابن سمعان ويحيى بن سلام ، دخل المدينة يوم وفاة الامام

مالك صحب ابن القاسم وأشهب تفقه عليه ابن المواز وابن حبيب ، له

كتاب الأصول في عشرة أجزاء وتفسير غريب الموطأ وغيرها ، توفي سنة خمس

وعشرين ومائتين ، أنظر المدارك ٥٦١/٢ .

فيه يستعمله ثم يتيمم (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة - في راجح المذهب عندهم الى أن الماء المستعمل في رفع الحدث طاهر غير مطهر فلا يجوز الوضوء أو الغسل به (٢).

#### الأدلة :

(أ) أدلة المالكية ومناقشتها :

استدل المالكية على مذهبهم في كون الماء المستعمل طاهراً ومطهراً بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول .

أما من الكتاب فقد استدلوا بآيات كريمة عامة ومنها :

١ - قوله - تعالى - : \* وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً \*

قالوا : ان صيغة ( فعول ) تفيد التكرار والمبالغة ، فهي تفيد تكرار ما وجدت فيه المبالغة ، فمهما استعمل لا يسلبه الاستعمال الطهورية (٣).

- (١) الخطاب على مختصر خليل ، ٦٩/١ - ٧٠ ، الخرشى على مختصر خليل : ٧٤/١ - ٧٥ شرح الزرقاني على مختصر خليل ، عبد الباقي الزرقاني ، ( دار الفکر : بيروت ، لبنان ) ١٤/١ - ١٧ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك ، أبو البركات أحمد بن محمد الدردير ( دار المعارف : مصر ) ٣٧/١٠ ، الذخيرة ، ١٦٥/١ - ١٦٦ ، الجامع لمسائل المدونة ، محمد بن عبد الله بن يونس المقلبي ، ( نسخة مصورة على الميكروفيلم بمركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى برقم : ١٥٧ فقه مالكي عن نسخة محفوظة بالمكتبة الازهرية تحت رقم : ٣١٤٨ مغاربة ) ٥/١ ، الاشراف على مسائل الخلاف ، عبد الوهاب بن نصر البغدادي ( مطبعة الارادة ) ٤٠/١ - ٤١ .
- (٢) حاشية ابن عابدين ، ١٥٧/١ ، البناية ، ٣٥٢/١ - ٣٥٥ ، نهاية المحتاج ، شرح المنهاج ، شمس الدين محمد بن حمزة الرملي ( المكتبة الاسلاميية ، ٦١/١ - ٦٣ ، كشاف القناع ، عن متن القناع ، منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ، ( المطبعة الحكومية بمكة المكرمة ، ١٣٩٤ هـ ) ٣٥/١ ، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، على بن سليمان المرادوي ، تحقيق : محمد حامد الفقى ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م ، ٤٥/١ .
- (٣) الاشراف : ٤٠/١ ، الجامع لأحكام القرآن محمد بن أحمد القرطبي ( طبع بالأوفست عن دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ) ، ٤٨/١٣ ، أحكام القرآن أبو بكر بن العربي ، تحقيق : على محمد البيجاوي ، ( دار الفكر ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م ) ١٤١٨/٣ .

- ٢ - قوله - تعالى - : ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ (١)  
 فهي عامة لم تقيد بشرط عدم الاستعمال (٢).
- وأما من السنة المطهرة فقد استدلوا ببعض الأحاديث ومنها :
- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء ) (٣)  
 وهو عام .
- ٢ - ما روى أن بعض أزواجه - صلى الله عليه وسلم - اغتسلت في جفنة فجاء النبي - صلى الله عليه وسلم - ليغتسل منها أو ليتوضأ فقالت : ( انى كنت جنباً ) فقال : ( ان الماء لا ينجب ) وروى ( لاجنابة عليه ) (٣)
- قال القاضي عبدالوهاب : ( وهذا كالتص لأنه أخيرنا أن حكم الجنابة لا يلحقه ) (٤).
- ٣ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - خرج على أصحابه ذات يوم وقدم اغتسل وقد بقيت لمعة من جسده لم يصبها الماء ، فقلنا : ( يارسول الله هذه لمعة لم يصبها الماء ) فكان له شعر وارد ، فقال بشعره هكذا على المكمان قبله (٥).

قال القرطبي (٦) أخرجه الدارقطني وقال : " عبدالسلام بن صالح هذا بصرى

- 
- (١) الأنفال / ١١ .
- (٢) الاشراف : ٤٠/١ .
- (٣) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب الماء لا ينجب ، ١٨/١ ، برقم : ٦٨ والترمذي في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في الرخصة في فضل طهور المرأة ٩٤/١ ، برقم : ٦٥ ، وقال حديث حسن صحيح ، والحاكم في كتاب الطهارة ، بسباب الوضوء والغسل من فضل غسل المرأة ١٥٩/١ ، وقال : هذا حديث صحيح ففى الطهارة ولم يخرجاه ولا يحفظ له علة ووافقه الذهبى .
- (٤) الاشراف : ٤٠/١ ، الجامع : لابن يونس ٥/١ ب .
- (٥) رواه الدارقطني في كتاب الطهارة ، باب ما روى في فضل الوضوء واستيعاب جميع القدم في الوضوء بالماء ١١٠/١ ، وابن أبى شيبه في كتاب الطهارة ، باب في الرجل يتوضأ أو يغتسل فينسى اللمعة من جسده ، ٤١/١ من رواية العلاء بن زياد .
- (٦) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر الأنصارى القرطبي ، كان اماماً من الغواصين على معانى الحديث له تصانيف نافعة منها تفسيره المشهور ، وكتاب التذكرة في أحوال الآخرة ، توفي سنة واحد وسبعين وست مائة . أنظر شذرات الذهب ٣٣٥/٥ ، شجرة النور : ص ١٩٧ ، طبقات المفسرين ، ص ٧٩ .

وليس يقوى ، وغيره من الثقات يرويه عن اسحق عن العلاء مرسلا " وهو الصواب قلت الراوى الثقة عن اسحق بن سويد العدوى عن العلاء بن زياد العدوى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اغتسل ... الحديث ، فيما ذكره هشيم (١) .

٤ - تسابق الصحابة رضوان الله عليهم على فضل وضوئه - صلى الله عليه وسلم - (٢) ولا بد أن يصيب فضل وضوئه رشاش من الماء المتقاطر من أعضائه - صلى الله عليه وسلم - (٣) .

وأما من المعقول ، فقد استدلوا بما يلي :

١ - اجماع الأمة على طهارته اذا لم يكن على أعضائه المتوضئ أو بـ... المغتسل نجاسة (٤) .

٢ - انه ماء مطلق لم يضيف اليه شيء ، ولم يؤثر الاستعمال في اطلاقه كما لو نقل من إناء لآء (٥) .

٣ - ولأن كل استعمال لم ينقل الماء عن صفاته فإنه لا يؤثر في طهارته قياسا على ما اذا غسل به ثوب (٦) .

٤ - ولأنها عين استعمالها شرط في أداء فرض فوجب أن لا يمنع استعمالها ثانية فيه كستر العورة (٧) .

٥ - وأورد المالكية عللا لكراهة استعمال الماء المستعمل منها مراعاة الخلاف أو كونه أدت به عبادة ، أو اختلاط الذنوب به ، وقد رجح الخرشي العللة الأولى (٨) .

- 
- (١) الجامع لأحكام القرآن : ٤٩/١٣ .  
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الشروط ، باب الشروط فى الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ، ١٧٨/٣ .  
(٣) بداية المجتهد ، محمد بن أحمد بن رشد ، ( دار الفكر ) ، ٢٠/١ .  
(٤) الجامع لأحكام القرآن ، ٤٩/١٣ ، التمهيد : أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ) ، ٤٣/٤ .  
(٥) الاشراف : ٤١/١ ، التمهيد : ٤٣/٤ ، الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معانى الرأى والآثار ، يوسف بن عبد البر ، تحقيق : على النجدى ناصف ، ( بدون ) ، ٢٥٣/١٠ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٤٩ / ١٣ .  
(٦) الاشراف : ٤٠/١ - ٤١ .  
(٧) نفس المصدر السابق .  
(٨) الخرشي : ٧٤/١ - ٧٥ ، حاشية الصاوى على الشرح الصغير ، ٢٨/١ .

وفيما يلي مناقشة هذه الأدلة :

١ - الآيتان الكريمتان عامتان ليس فيهما ما يدل على عدم انتقال الماء بالاستعمال من خصوص الطهورية الى مطلق الطهارة .

٢ - إن لفظة فعول في قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ لاتستلزم التكرار والمبالغة بل منها ما هو كذلك ، ومنها ما هو ليس كذلك ، كما هو مشهور عند أئمة اللغة .

٣ - إن المراد بالطهور الصالح للتطهير والمعد له ، أو أنه اسم آلة كسحور لما يتسحر به ووضوء لما يتوضأ به .

٤ - إن المراد به ثبوت الطهورية لجنس الماء أو المحل الذي مر عليه فإنه يظهر كل جزء منه . (١)

٥ - وقد ذكر ابن الهمام (٢) أن كلمة طهور هي صيغة مبالغة لكلمة طاهر وبالتالي فهي لاتستلزم التعدية الى الغير قال ابن الهمام :

( ... وكشفه أنه ليس من مفهوم الطهور أن يظهر مرة واحدة فضلا عن التكرار فإن مفهومه ليس الا المبالغة في الطاهر ، كذا كل ما كان على صيغة فعول فإنـــــــه لايفيد سوى المبالغة في ذلك الوصف ، والمبالغة فيه لاتستلزم تطهير غيره بل رفع مانع الغير ليس الا أمرا شرعيا لولا استفادته من قوله - تعالى - : ﴿ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ لما أفاده الماء أخذا من صيغة فعول ، وتكرر القطع لما يطلق عليه قطوع ليس الا لخصوص المادة التي وقعت فيها المبالغة وذلك لأن القطوع تأثير في الغير بالابانة ، وهذا يستفاد من صيغة فاعل فإن صحة اطلاق " قاطع " مادام قائما كان ثبوت القطع قائما ، ويلزمه تكرر القطع ، فقد ثبت التكرار بدون صيغة فعول فالمبالغة المستفادة منه حينئذ ليس الا باعتبار كثرته وجودته ، والحاصل أن فعولا للمبالغة في ذلك الوصف فإن كان ذلك الوصف متعديا كانت

(١) المجموع شرح المذهب ، محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، ( مطبعة

المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ) ، ١٤٣/١ ، نهاية المحتاج ٦١/١ .

(٢) هو محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد المشهور بابن الهمام ، ولد سنة

تسعين وسبع مائة ، نشأ في بيت علم وفضل ، برع في المعقول والمنقول ،

وكان حجة في الفقه وأصوله وغيرهما ، له مؤلفات منها شرحه المشهور

على البداية ، والتحرير وغيرها . توفي سنة احدى وستين وثمان مائة .

أنظر : الفتح المبين : ٣٦/٣ ، الفوائد البهية ، ص ١٨٠ .

المبالغة فيه باعتبار تعلقه بالغير ، وإن كان قاصرا في نفسه كان باعتباره في نفسه لا أنه يصيره متعديا ، وصفة ظاهر قاصرة ، فالمبالغة فيه باعتبار جودته في نفسه ، أما افادة المبالغة تعلقه بالغير فلا لغة ولا عرفا ، انظر الى قول جرير : " عذاب الثنايا ريقهن ظهور " في صفة أهل الجنة وليس هو برافع (١) .

وقد أورد الجماص (٢) ردا على وجه الاستدلال من الآية من جهة اقتضائها ( فعول ) التكرار بنحو ما أجاب به ابن الهمام (٣) .

وأما أدلة المالكية من السنة فيمكن ابداء الملاحظات التالية عليها :

١ - أما حديث ( خلق الماء طهورا لا ينجسه شيء ) فإنه لا يدل على المدعى لأن نفي التنجيس عن الماء لا يثبت له الطهورية ، فغاية ما يثبت نفي التنجيس الحكم بالطهارة ، وأما الحكم بالطهورية فإنه معنى زائد عن الحكم بالطهارة ، فجواز استعمال الماء في الوضوء مبني على الحكم بطهوريته ، لا على الحكم بطهارته .

٢ - وأما حديث : ( إن الماء لا يجنب ) فلا يدل على المدعى أيضا ، ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جاء حديثه عن الماء الباقي في الجفة وهو طهور وإنما الخلاف في الماء الذي استعمل في التطهير ، فقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إن الماء لا يجنب ) قد يحتمل أن المقصود به الماء المعهود ، فتكون ( الألف واللام ) هنا للعهد لا للجنس .

٣ - وأما تسابق الصحابة على فضل وضوء النبي - صلى الله عليه وسلم - وأنه قد يكون أصاب الاناء من رشاش الماء المتقاطر من أعضائه الشريفة ، فإن

(١) شرح فتح القدير ، كمال الدين ، محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام

( دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ) ، ٧٧/١٠ .

(٢) هو أبوبكر أحمد بن علي الرازي امام الحنفية في عصره ، وكان ورعا زاهدا

له تصانيف منها أحكام القرآن ، ولد سنة خمس وثلاث مائة ، وتوفى سنة سبعين وثلاث مائة أنظر : الفوائد البهية ، ص ٢٧ ، البداية والنهاية : ٢٩٧/١١ .

(٣) أحكام القرآن ، أبوبكر أحمد بن علي الرازي ، المعروف بالجصاص ، ( دار

الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، مصور عن الطبعة الأولى ، مطبعة

الأوقاف الاسلامية بدار الخلافة العثمانية ، ١٣٣٥ هـ ) ، ٤٥/٣٠ .

هذا الاستدلال فيه تكلف لأن الرشاش المتساقط من أعضاء المتوفىء في الاناء لا يمكن التحرز منه فضلا عن نزارته ، ثم إن ذلك قد يحمل على الخصوصية للمصطفى - صلى الله عليه وسلم - ، فان الصحابة قد كانوا يتسابقون على شعره وبصاقه .

٤ - وأما حديث غسله - صلى الله عليه وسلم - اللمعة التي كانت في بدنه بالعصر عليه من شعره فقد أجاب عنه النووي (١) فقال :

( ... وأما قولهم : اغتسل وترك لمعة ثم عصر عليها شعرا ، فجوابه من أوجه : أحدها : أنه ضعيف ، وقد بين الدارقطني ثم البيهقي ضعفه ، قال البيهقي : " وإنما هو من كلام النخعي " ، الثاني : لو صح لحمل على بلبل باق من الغسل الثالثة ، الثالث : أن حكم الاستعمال إنما يثبت بعد الانفصال عن العضو ، وهذا لم ينفصل ، وبدن الجنب كعضو واحد ، ولهذا لا ترتيب فيه ) (٢) .

وأما ما استدل به المالكية من المعقول ، فبالرغم من أنها استغناسات واستنتاجات عقلية إلا أنه يمكن ابداء الملاحظات التالية عليها :

(أ) أما مسألة الاجماع على طهارة الماء المستعمل ان لم يكن على أعضاء الجنب أو المحدث نجاسة ، فبالإضافة الى كون ادعاء الاجماع غير دقيق ، لوجود قول أبي يوسف ورواية عن أبي حنيفة بالتنجيس فإن هذا ليس محلا للنزاع وفسرق بين اثبات مطلق الطهارة واثبات خصوص الطهورية .

(ب) وأما القياس على غسل الثوب أو القياس على ستر العورة به فــــــد أجاب النووي عن الأول بأنه لم يوّد بغسل الثوب فرض ، وعن الثاني : بأن الشوب لم يتغير نتيجة ستر العورة به من صفته شيء ، ولا يسمى مستعملا ، وتغير الصفات مؤثر فيما أدى به الفرض (٣) .

(١) هو يحيى بن شرف بن مري النووي ، وصف بالزهد والقناعة ، مع تفنن في أصناف العلوم من حديث وأسماء رجال ولغة ، له مصنفات كثيرة منها : المنهاج ، وشرح صحيح مسلم وغيرها ، توفي سنة ست وسبعين وست مائة ، أنظر : الفتح المبين ، ٨١/٢ ، البداية والنهاية : ٢٧٨/١٣ ، طبقات الشافعية : ١٦٦/٥ ، تذكرة الحفاظ : ١٤٧٠/٤ .

(٢) المجموع : ١٥٥/١ .

(٣) المجموع : ١٥٥/١ - ١٥٦ .



وفى كلا الجوابين نظر : أما الأول : فهو مبنى على كون تأدية الفـرض بآلة يوثر فى هذه الآلة بحيث لايمكن تأدية فرض آخر بها ، وهو غير سليم ، وأما الثانى : فإن النووى علق تأثير الاستعمال على التغير ، والماء المتطهر بسـهـ لم يتغير من صفته شـء بالاستعمال فلم التفرقة بين هذا وذاك ؟ .

#### أدلة الجمهور ومناقشتها :

عرفنا أن راجح المذاهب الثلاثة ، أن الماء المستعمل فى رفع الحدث ظاهر غير مطهر وسوف يقتصر البحث فى أدلة الجمهور على أنه غير مطهر ، لأن كونه ظاهرا ليس موضع انفراد للمالكية ، بل الانفراد انما هو فى الزيادة على مطلق الطهارة ، وهو الطهورية ، وقد استدل الجمهور على أن الماء المستعمل غير مطهر بمسـاـ يلى :

١ - نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن الاغتسال فى الماء الدائم . قالوا : ولولا أن الاغتسال يوثر فيه منعا مانه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الاغتسال فيه (١) .

٢ - نهيه - صلى الله عليه وسلم - أن يغتسل الرجل بفضـل وضوء المرأة ، وتغتسل المرأة بفضـل وضوء الرجل ، وليفترقا (٢) قال الجصاص موضحا وجه الدلالة منه :

( وفضل الطهور يتناول شيئين : مايسيل من أعضاء المغتسل ، والآخر مايبقى فى الاناء بعد الغسل ، وعمومه ينتظمهما ، فاقتضى ذلك النهى عن الوضوء بالمسـاء المستعمل لأنه فضل طهور ) (٣) .

(١) المغنى أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسى ، ( دار الكتاب العربى ، طبع الاوفست ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ) ، ٢٠/١ ، كشف القناع : ٣٢/١ ، المجموع : ١٥٤/١ ، أحكام القرآن للجصاص : ٣٤٥/٣ .

(٢) أخرجه أبوداود فى كتاب الطهارة ، باب النهى عن الوضوء بفضـل المرأة ، ٢١/١ ، برقم : ٨١ ، والنسائى فى كتاب الطهارة ، باب ذكر النهى عن الاغتسال بفضـل الجنب ١٣٠/١ ، وابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب النهى عن فضل وضوء المرأة ، ١٣٣/١ ، برقم : ٣٧٤ ، وأحمد فى مسند رجل عن النبى - صلى الله عليه وسلم - ١١١/٤ ، قال الحافظ ابن حجر ( رجاله ثقات ) أنظر : فتح البارى : ٣٠٠/١ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص : ٣٤٥/٣ .

٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( يابنى عبدالمطلب ان الله كره لكم  
غسالة أيدي الناس)<sup>(١)</sup> فدل تشبيه الصدقة حين حرمتها عليهم بغسالة أيدي الناس  
على أن غسالة أيدي الناس لايجوز استعمالها (٢).

٤ - إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه - رضوان الله عليهم -  
احتاجوا فى مواطن من أسفارهم الكثيرة الى الماء ، ولم يجمعوا المستعمل  
لاستعماله مرة أخرى (٣).

وقد ارتضى النووى هذا الدليل وأجاب على بعض الاعتراضات المفترضة فقال :  
( ... فان قيل : تركوا الجمع لأنه لايتجمع منه شيء ، فالجواب أن هذا لايسلم  
وان سلم فى الوضوء لم يسلم فى الغسل ، فان قيل : لايلزم من عدم جمعه منوع  
الطهارة به ، ولهذا لم يجمعوه للشرب والطبخ والعجن والتبرد ونحوها منوع  
جوازها به بالاتفاق فالجواب : أن ترك جمعه للشرب ونحوه للاستقذار فإن النفوس  
تعافه فى العادة ، وان كان ظاهرا كما استقدر النبى - صلى الله عليه وسلم -  
الضب وتركه فقيل : أحرام هو قال : لا ولكنى أعافه )<sup>(٤)</sup> :

٥ - واستدلوا من المعقول بما يلى :

(أ) أن السلف اختلفوا فى من كان فى سفر ومعه ماء لايفى لجميع أعضاء  
وضوئه بين أن يستعمله فى بعض الأعضاء ويتيمم للباقي ، وبين أن يتيمم ابتداءً ،  
ولم يقل أحد منهم يستعمله فى بعض الأعضاء ، ثم يجمع المستعمل ويستعمله فى  
الأعضاء الأخرى ، ولو كان مطهرا لقالوه ، قال النووى : ( فان قيل : لأنه لاينجمع  
منه شيء ، فالجواب : لانسلم ذلك ، بل الحال فى ذلك مختلف )<sup>(٥)</sup> .

(ب) القياس على الماء الذى أزيلت به نجاسة : فإنه لايمح الوضوء به .

(ج) لأن المانعية من الصلاة ونحوها انتقلت اليه باستعماله فى رفع الحدث

فمنعت من رفعه الحدث مرة أخرى .

(١) لم أجده بهذا اللفظ ، ولكن أخرج مسلم فى كتاب الزكاة باب ترك استعمال

آل النبى على الصدقة (إن الصدقة لاتنبغى . لآل محمد إنما هى أوساخ الناس

وذلك فى حديث طويل ، ٧٥٣/٢ ، برقم : ١٠٧٢ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص : ٣٤٥/٣ .

(٣) المجموع : ١٥٤/١ ، نهاية المحتاج : ٦١/١ .

(٤) المجموع : ١٥٤/١ .

(٥) نفس المصدر السابق .

(د) ولأنه أدبت به عبادة وفريضة فلم يصح أن تؤدى به أخرى كالعقود فـسـان العبد لا يصح أن يتوارد عليه عتقان .  
 (هـ) ولأنه باستعماله في رفع الحدث ، فإن ذنوب العباد تخالطه وتمازجـه وتذهب معه أو مع آخر قطره كما في الحديث (١) .  
 وفيما يلي مناقشة أدلة الجمهور :

١- أما نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن الاغتسال في الماء الدائم فقد استشعر النووي نفسه ضعف الاستدلال به ، فقال بعد أن ساق استدلال الشافعية به :  
 ( ٠٠٠ وفي هذا الاستدلال نظر لأن المختار والصواب أن المراد بهذا الحديث النهي عن الاغتسال في الدائم وإن كان كثيرا لثلا يقدره ، وقد يؤدي تكرار ذلك إلى تغييره ) (٢)

٢ - وأما نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة ، أو أن تغتسل المرأة بفضل وضوء الرجل ، فلا شك أنه لعلة أخرى غير التي فهمها منه الجصاص ، لأن الحديث خص النهي بفضل وضوء المرأة أو الرجل إذا استعمل أي واحد منهما فضل وضوء صاحبه ، ولم يتعرض لوضوء الرجل من فضل وضوء رجل مثله أو المرأة من فضل وضوء امرأة أخرى ، فكيف فهم الجصاص التعميم ؟ .

٣ - وأما تشبيهه أخذ الصدقة في حق آل البيت بغسالة أيدي الناس فليس فيه دليل ، لأن غسالة اليد أعم من أن تكون وضوءاً - إذا صح إطلاق اسم الغسالة على الماء المستعمل - لأن الغسالة قد تكون عن وسخ أو عن نجاسة أو غير ذلك ، وحتى لو سلمنا أن المراد الوضوء فإن حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - جاء لتنفير أهل بيته من الأخذ من الصدقات بضرب الأمثال المنفرة التي تعافها النفس ، وليس المراد بيان حكم شرعي في عدم استعمال الماء المستعمل ، يبينه وصفه لها بأنها أوساخ الناس .

(١) المجموع : ١٥٤/١ ، أحكام القرآن : للجصاص : ٣/٣٤٥ ، المغنى : ١ / ٢٠ ،  
 نهاية المحتاج : ١/٦١ ، كشاف القناع : ١/٣٢ .  
 (٢) المجموع : ١٥٤/١ .

٤ - أما الاحتجاج بعدم جمع الماء المستعمل لاستعماله ثانية في الاسفار مع شدة الحاجة اليه فلا شك أنه دليل قوى واضح الدلالة ، خاصة وأن العدول الى التيمم من شرطه عدم وجود الماء ، فلو كان جمع الماء بعد استعماله ليستعمل مرة ثانية جائزا شرعا لما ساء العدول الى التيمم لوجود الماء الذي لامانع من استعماله .

٥ - وأما الأقيسة والأدلة العقلية ، فبعضها يمتاز بالقوة كالدليل الأول وبعضها فيه التكلف كالقول بأن المانعية من الصلاة قد انتقلت الى الماء فمنعت استعماله مرة ثانية ، أو القياس على العتق ، وقد أجاب ابن العربي عن هذا القياس : فقال :

( ... وإنما تنبنى مسألة الماء المستعمل على أصل آخر ، وهو أن الآلة إذا أدى بها فرض هل يؤدي بها فرض آخر أم لا ؟ فمنع ذلك المخالف قياسا على الرقبة أنه إذا أدى بها فرض عتق لم يصلح أن يتكرر في أداء فرض آخر ، وهذا باطل من القول فإن العتق إذا أتى على الرق أتلفه فلا يبقى محل لأداء الفرض بعتق آخر ونظيره من الماء ماتلف على الأعضاء ، فإنه لا يصح أن يؤدي به فرض آخر لتلف عينه حسا ، كما تلف الرق في الرقبة بالعتق الأول حكما .... ) (١)

وأما القياس على غسالة النجاسة فإن الفرق واضح بينهما كوضوح الفرق بين الحدث والنجاسة ، وأما القول بأن ذنوب العباد ومعاصيهم قد انتقلت اليه وسلبته الطهورية ، فقد أجاب عنه ابن يونس فقال :

( ... فإن قيل فإنه ماء الذنوب ، قيل : إنما ضرب النبي - صلى الله عليه وسلم - المثل به لا لأن الذنوب تنماع فيه ويؤثر في حكمه ، وإنما أراد أن المتوضىء يصير كمن لا ذنب له . ) (٢)

وقد أورد القرطبي عن ابن عبد البر نحو هذا المعنى (٣)

(١) أحكام القرآن : لابن العربي : ١٤١٨/٣ - ١٤١٩ .

(٢) الجامع : لابن يونس ، ٥/١ ب .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٤٨/١٣ - ٤٩ .

الترجيح :

إن الناظر في أدلة الفريقين ، يجد أدلة الجمهور - على ضعف بعضها - أوفر حظا من أدلة المالكية ، فضلا عن أن المذهب المالكي مضطرب في مسألة الماء المستعمل ، وهذا ما حملهم على القول بالكراهة أو بأنه مشكوك فيه ، وروى عن مالك في الماء المستعمل قوله الآخير فيه (١). والحق أن الماء المستعمل لو كان الوضوء به جائزا لبينه الرسول - صلى الله عليه وسلم - بيانا شافيا خاصة في السفر حيث يعز الماء ويندر وجوده ، ويحتاج اليه في الشرب ونحوه ، فلما لم ينقل ذلك عن المعصوم - صلى الله عليه وسلم - مع دعاء الحاجة اليه ، وتوافر الدواعي على نقله ، علم أنه غير جائز والله أعلم .

---

(١) الجامع : لابن يونس ، ١/٥٥ أ .

## المبحث الثانى

حكم الماء القليل الذى تخالطه نجاسة

اتفق فقهاء المذاهب على أن الماء الكثير الذى تخالطه نجاسة لا ينجس الا بالتغير كما اتفقوا على أن الماء اليسير اذا تغير أحد أوصافه بحلول النجاسة فيه تنجس لكنهم اختلفوا فى الماء اليسير اذا حلت فيه نجاسة ، ولم يظهر أثر هذه النجاسة فيه تغيرا فى طعمه أو لونه أو ريحه - على خلاف بينهم فى تحديد اليسير والكثير - وسيأتى بعد .

وسبب انفراد المالكية فى حكم الماء اليسير اذا حلت فيه نجاسة يرجع الى الأمور التالية :

١ - تعارض بعض الأحاديث - فى ظاهرها - فمن ذلك حديث النهى عن البول فى الماء الراكد ، وحديث : ( اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث ) ، وحديث أمر المستيقظ بغسل يده ثلاثا قبل ادخالها فى الاناء ، وغير ذلك من الأحاديث التى يفهم منها أن النجاسة تؤثر فى الماء فتنجسه ، وستأتى جميعا فى الأدلة .

فهذه الأحاديث متعارضة - فى ظاهرها - مع أحاديث أخرى يفهم منها أن الماء لا يتأثر بالنجاسة ، مثل حديث بئر بضاة ، وحديث الأعرابي الذى بال فى المسجد فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بمب ذنوب من ماء على بوله ، فمن الفقهاء من أخذ بظاهر الأحاديث الأولى فحكم بتنجس الماء القليل وإن لم يتغير ، ومنهم من أخذ بظاهر الحديثين الآخرين فلم يحكم بتنجس الماء الا بالتغير ، قل هذا الماء أو كثر وكان التغير عنده هو الضابط فى الحكم بتنجس الماء .

٢ - الاختلاف فى الحكم على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا ، ومن ذلك ما وقع فى حديث القلتين .

٣ - الاختلاف فى تخصيص العام أو اجرائه على عمومه ، ومن ذلك ما وقع فى حديث بئر بضاة ، وهو عام فمن الفقهاء من خصه بحديث النهى عن البول فى الماء الدائم ، وحديث أمر المستيقظ بغسل يده ثلاثا قبل ادخالها فى الاناء وأحاديث الولوغ وغيرها ، ومنهم من أجراه على عمومه ، ولم ير فى الأحاديث

المخضمة القوة التي تؤهلها لتخصيص حديث بكر بضاعة سواء من حيث السند أو الدلالة .

٤ - الاختلاف في أصل المسألة من حيث المعنى : ذلك أن النجاسة اذا وقعت في الماء واستهلكت فيه فلم يبق لها أثر يدل عليها من طعم أو لون أو ريح ، أتوثر في الماء تنجيساً أم لا ؟ ، فمن الفقهاء من قال : إنها توثر - على خلاف في القدر الذي يتأثر بالنجاسة وإن لم يتغير - ومنهم من لم يرب موجباً للتنجيس الا ظهور أثر النجاسة في الماء طعماً أو لونا أو ريحاً (١).

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(١) يرى المالكية - في الراجح من مذهبهم - أن الماء اليسير اذا حلت فيه نجاسة فلم تغير أحد أوصافه من لون أو طعم أو ريح فإنها لاتنجسه سواء أكانت النجاسة الواقعة في الماء قليلة أم كثيرة ، وسواء أكان الماء قليلاً أم كثيراً فالضابط عندهم في الحكم على تنجس الماء هو تغير الماء بملاقاة النجاسة له ، وعلى الرواية المشهورة عن مالك : فإن هذا الماء الذي لم يتغير بملاقاة النجاسة له هو ماء ظهور يجوز استعماله في الأوضيعة والأفسال ، ولكن يكسره استعماله مع وجود غيره ، فإن لم يوجد غيره فلا كراهة .

وهناك رواية عن الامام مالك بأنه ظهور من غير كراهة ، وأخرى بأنه نجس وثالثة بأنه مشكوك فيه يستعمله في الوضوء ثم يتيمم ، ولم يحد المالكية في الماء اليسير حداً ، فعلى الروايات التي تقول بكراهته أو نجاسته أو الشك فيه لا يوجد حد فاصل بين اليسير والكثير ، ولكنهم يمثلون للماء اليسير بالأوانس المستعملة في الوضوء والغسل (٢).

- (١) مجموع فتاوى ابن تيمية ، شيخ الاسلام تقي الدين ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية تصوير عن الطبعة الأولى ، ( مطابع دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت : لبنان ) ، ٣٢/٢١ - ٣٣ ، بداية المجتهد : ١٧/١ - ١٩ ، سيل السلام ، شرح بلوغ المرام ، من أدلة الأحكام ، محمد بن اسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني ، المعروف بالأمير ، ( طبعة دار الفكر ) ، ١٧/١٠ - ١٨ .
- (٢) الخطاب : ٧٠/١ ، الخرشى : ٧٥/١ - ٧٦ ، الذخيرة : ١٦٣/١ - ١٦٤ ، الفواكه الدواني ، على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوى المالكي ( دار الفكر ، بيروت : لبنان ) ، ١٤٥/١٠ - ١٤٦ ، الجامع =

بقى أن نذكر أن عبدالملك بن الماجشون لم يعتبر تغيير الرائحة مؤثرا في نجاسة الماء ، وقد استدلل له القرافي (١) في عدم اعتبار الرائحة حيث قال : ( ٠٠٠ ) ووجه قول عبدالملك أن الثياب لاتنجس بروائح النجاسات ، فكذاك الماء لأنه أقوى في الدفع عن نفسه ، ولأن الرائحة لو كان تغييرها معتبرا ، لذكر في الحديث (٢) .

(ب) ويرى الحنفية أن الماء الراكد اذا حلت فيه نجاسة تنجس ولو لسم يتغير اذا كان يسيرا ، وتقدير اليسير عندهم بالحركة ، فالماء اليسير هو الذي اذا حرك طرفه تحرك طرفه الآخر ، وقيل : بل يقدر بالمساحة - على خلاف بينهم في مقدار هذه المساحة - ، وقيل : بل يفوض الى رأى المبتلى ، وقد نصر هذا الرأى ابن نجيم (٣) وقال : انه رأى أبى حنيفة ، وأما الماء الجارى فيفرقون فيه بين النجاسة المرئية وغير المرئية ، فيقولون بتنجسه اذا تغير بغير المرئية ، ويفرقون في المرئية بين أن يجرى أكثر الماء عليها فيحكمون بتنجسه ، أو أن يجرى أقل الماء عليها فيحكمون بعدم تنجسه ، وهنالك أقوال واختلافات كثيرة فـ

- == لابن يونس ، ١٦/١ أ ، البيان والتحصيل ، والشرح والتوجيه والتعليل ، في مسائل المستخرجة ، محمد بن أحمد بن رشد الجد ، تحقيق : الدكتور محمد حجي ، ( دار الغرب الاسلامي ، بيروت : لبنان ) ٣٦/١ - ٣٧ ، الاشراف ٤٣/١ ، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، أبو عمر بن عبدالبر النمري ، تحقيق : محمد بن محمد المريتاني ، ( دار الهدى للطباعة والنشر ، شارع النوادي ، السيدة زينب ) ، ١٢٨/١ - ١٢٩ ، الاستذكار : ٢٠٤/١ - ٢٠٦ ، التمهيد : ٣٢٦/١ - ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب مالك : ص ٢٥٣ - ٢٥٤ ، بداية المجتهد : ١٧/١
- (١) هو شهاب الدين أحمد بن ادريس الصنهاجي القرافي ، من علماء المالكية ، انتهت اليه الرئاسة في الفقه على مذهب مالك ، من تصانيفه الذخيرة والفروق وغيرها ، توفي سنة أربع وثمانين وست مائة ، أنظر : الديباج المذهب : ص ٦٢ ، شجرة النور الزكية ، ص ١٨٨ .
- (٢) الذخيرة : ١٦٣/١ .
- (٣) هو زين الدين بن ابراهيم بن محمد ، الشهير بابن نجيم ، ولد بالقاهرة ، سنة ست وعشرين وتسع مائة ، من مصنفاته الاشباه والنظائر ، والبحر الرائق ، وغيرها ، توفي سنة سبعين وتسع مائة هجرية ، أنظر : شذرات الذهب : ٢٥٨/٨ ، الفتح المبين : ٨٠/٣ .



المذهب ليس هنا مجال ذكرها ، ومحلها كتب فروع الحنفية (١).

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الماء اليسير يتنجس بملاقاة النجاسة له وإن لم يتغير ، واليسير عندهم هو مادون القلتين ، وأما إذا بلغ الماء قلتين فأكثر فهو عندهم كثير لا ينجس الا بالتغير ، هذا في الماء الراكد ، وأما الجارى فراجع مذهب الشافعية والحنابلة أنه كالراكد في اعتبار القلتين ، لكن الشافعية اعتبروا الجرية ، - وهى ما بين حافتى النهر عرضا - ، وجعلوا لها تفصيلات وأحكاما كثيرة ليس هنا مجال ذكرها ، بينما لم يعتبرها الحنابلة - فى أشهر الروايات عن الامام - ، وهناك أقوال واختلافات عند الشافعية والحنابلة فى تقدير القلتين بالأرطال ، وفى كون ذلك تحديد أو تقريب ، وغير ذلك من الأحكام والاختلافات والروايات ليس هنا مجال ذكرها (٢).

#### الأدلة :

أدلة المالكية ومناقشتها :

استدل المالكية على مذهبهم فى أن الماء لا ينجس الا بالتغير سواء كان قليلا أم كثيرا بما يلى :

١ - عمومات القرآن الكريم : ومنها : قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ وقوله - تعالى - : ﴿ وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ ، فقد سماه القرآن ﴿ طَهُورًا ﴾ ، وهو إنما يكون طهورا بصفته فلا ينزع عنه اسم الطهورية حتى تنتفى هذه الصفة عنه بالتغير (٣).

- (١) حاشية ابن عابدين : ١٨٥/١ - ١٨٦ ، البناية : ٣٣١/١ - ٣٣٢ ، شرح فتح القدير : ٧٠/١ - ٧١ ، البحر الرائق : زين الدين بن نجيم الحنفى ، ( دار المعرفة ، بيروت : لبنان ) ، ٧٩/١ - ٨٠ ، بدائع الصنائع ، فى ترتيب الشرائع ، أبوبكر بن مسعود الكاسانى الحنفى ، ( دار الكتاب العربى ، بيروت : لبنان ) ، ٧٢/١ .
- (٢) المجموع : ١١٢/١ ، روضة الطالبين ، محيى الدين النووى ، ( المكتب الاسلامى للطباعة والنشر ) ، ٢٦/١ - ٢٧ ، نهاية المحتاج : ٦٧/١ ، شرح منتهى الارادات ، منصور بن يونس البهوتى ، ( دار الفكر ، بيروت ) ، ١٨/١ ، الانصاف : ٥٥/١ - ٥٦ ، المغنى : ٣٠/١ .
- (٣) الاشراف : ٤٣/١ ، أحكام القرآن : لابن العربي ١٤١٩/٣ - ١٤٢٠ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٣ - ٤٢ .

قال ابن عبدالبر مبيناً وجه الدلالة من الآيتين الكريمتين :

( ٠٠٠ ) وفى " طهور " معنيان : أحدهما أن يكون طهور بمعنى ظاهر مثل صبور وصابر وشكور وشاكر ، وما كان مثله ، والآخر أن يكون بمعنى " فعول " مثل : قتلوا وضروب فيكون فيه معنى التعدى والتكثير ، يدل على ذلك قوله عز وجل : ﴿ ويُنزِلْ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ ، وقد أجمعت الأمة أن الماء مطهر للنجاسات وأنه ليس فى ذلك كسائر المائعات الطاهرات ، فثبت بذلك هذا التأويل . (١)

٢ - حديث أبوسعيد الخدرى (٢) وفيه : ( أنتوضأ من بئر بضاعة ، وهى بئر يلقى فيها الحيف ولحوم الكلاب والنتن ، فقال - عليه الصلاة والسلام : " ان الماء طهور لاينجسه شيء " وفى رواية : الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه ) - .

وجه الدلالة منه أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد أخبر بأن الماء طهور لاينجسه شيء الا ماغلب على لونه أو طعمه أو ريحه ، ثم إنه - صلى الله عليه وسلم - قد أقر الناس على التوضؤ من بئر بضاعة ، وهذه حالها ، فهى تلقى فيها أشياء هى من أغلظ النجاسات (٣) .

قال أبوداود (٤) : ( سمعت قتيبة بن سعيد قال : " سألت قيم بئر بضاعة عن عمقها فقال : أكثر ما يكون فيها الماء الى العانة ، قلت : فاذا نقص ، قال : دون العورة ، قال أبوداود : ، وقدرت أنا بئر بضاعة بردائى ، مددته عليها ثم ذرعتة فاذا عرضها ستة أذرع ، وسألت الذى فتح لى باب البستمان

(١) التمهيد : ٣٣٠/١ .

(٢) هو أبوسعيد سعد بن مالك الأنصارى الخزرجى ، كان من علماء الصحابة ، وممن شهد بيعة الشجرة ، ومن المكثرين من الرواية عن النبى - صلى الله عليه وسلم - عاش ستاً وثمانين سنة ، توفى سنة أربع وسبعين ، أنظر : الاصابة : ٣٥/٢ ، تذكرة الحفاظ : ٤٤/١ ، تاريخ بغداد : ١٨٠/١ .

(٣) الذخيرة : ١٦٣/١ ، الاشراف : ٤٣/١ ، الفواكه الدوانى : ١٤٥ / ١ - ١٤٦ ، الجامع : ١٦/١ أ ، التمهيد : ٣٣٢/١ .

(٤) هو سليمان بن أشعث بن عمرو الأزدي السجستاني ، ولد سنة ثنتين ومائتين أحد أئمة الحديث ، جمع وكتب ، وخرج ، وسمع الكثير عن مشايخ البلدان ، له مؤلفات نافعة ، منها : كتاب السنن ، والمراسيل ، وغيرها ، توفى سنة خمس وسبعين ومائتين ، أنظر : تذكرة الحفاظ : ٥٩١/٢ ، البدايسة والنهاية : ٥٤/١١ ، تاريخ بغداد : ٥٥/٩ .

فأدخلني اليه ، هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ قال : " لا " ورأيت فيها ماءً متغير اللون . (١)

٣ - حديث الأعرابي الذي بال في المسجد وفيه : ( قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( أريقوا على بوله ذنوباً من ماء ) ) . (٢)

قال الباجي بعد أن ساق الحديث :

( وهو حجة على أبي حنيفة والشافعي وغيرهما في قولهم : أن قليل الماء ينجسه قليل النجاسة ، - وان لم تغيره - وهذا مسجد النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو أرفع المواضع التي يجب تطهيرها ، وقد حكم فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - بصب دلو من ماء على ما نجس منه بالبول ، ولا معنى له إلا تطهيره للمصلين . ) (٣)

٤ - ان المياه بمكة والمدينة قليلة ، وغالبا ماتكون في أيدي صبيانهم ومن لا يتحرز عن النجاسة منهم ، ولم يقع سؤال - ولو لمرة واحدة - عن حكم هذه المياه ، فعدم السؤال رغم تطاول الأزمان وتكرر الحوادث دليل على اعتبار التغير .

٥ - وضوء عمر - رضي الله عنه - من جرة نصرانية (٤) .

٦ - جواز التوضؤ بماء البحر والغدر ، ومعلوم أنها لا تخلو عن نجاسة ، تقع فيها اذا لم يتغير أحد أوصاف الماء (٥) .

(١) مختصر سنن أبي داود : ٧٥/١ .

(٢) التمهيد : ٣٣٠/١ ، الاستذكار : ٢٠٤/١ - ٢٠٦ ، عارضة الأحمدي ، شرح جامع الترمذي أبو بكر بن العربي ، ( دار العلم للجميع ) ، ٨٥/١ - ٨٥ ، والحديث

أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب صب الماء على البول في المسجد من حديث أبي هريرة ، ٦٦/١ ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات ، اذا حصلت في المسجد من حديث أنس بن مالك ٢٣٦/١ .

(٣) المنتقى شرح الموطأ ، أبو الوليد الباجي ، ( طبعة دار الكتاب العربي ) ، ١٢٩/١ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء معلقاً مجزوماً به ، باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة ٥٦/١٠٠٠ ، وأخرجه الدارقطني مطولاً في كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء أهل الكتاب عن زيد بن أسلم عن أبيه ٣٢/١ .

(٥) الجامع لابن يونس : ١٦/١ أ .

وفيما يلي مناقشة هذه الأدلة :

١ - أما الآيتان الكريمتان فليس للمالكية فيهما دلالة على محل النزاع ، ذلك أن الله - سبحانه وتعالى - امتن على عباده بإنزال الماء الطهور من السماء فوصفه بالطهورية منصب على حالة نزوله من السماء ، أما بعد ذلك فلا تعرض في الآية له ، فقد يستمر متصفا بوصف الطهورية وقد يتنجس بحلول النجاسة فيه .

٢ - أما حديث بكر بشاعة فقد أجيب عنه بمجموعة من الأجوبة أبرزها :

(١) اعلاله بجهالة اسم الراوى له عن أبي سعيد الخدرى قال العيني (١)

موضحا ذلك :

( ... وضعه ابن القطن باختلاف فى اسناده فقوم يقولون : عبدالله بن رافع بن خديج ، وقوم يقولون : عبيدالله بن عبدالله بن رافع بن خديج ، وقوم يقولون عبدالرحمن بن رافع ..... ) (٢) .

وقد أجاب الشيخ صديق حسن خان (٣) عن هذا الاعتراض فقال :

( ... وقد أعله ابن القطن باختلاف الرواة فى اسم الراوى له عن أبي سعيد واسم أبيه وليس ذلك بعلة ، وقد اختلف فى أسماء كثير من الصحابة والتابعين على أقوال ولم يكن ذلك موجبا للجهالة ) (٤) .

ولا يخفى عليك ما فى هذا الجواب من ضعف ، وذلك أن الاختلاف فى اسم الصحابى لا يضر حتى لو أدى الى جهالة الصحابى ، لأن الصحابة كلهم عدول فجهالتهم لاتضر

(١) هو محمود بن أحمد بن موسى الحنفى ، المعروف بالعيني ، ولد سنة ثنتين وستين وسبع مائة ، وحفظ كتباً فى فنون عن جماعة ، وبرع فى كثير من العلوم ، له تصانيف كثيرة جدا منها : عمدة القارى شرح فيه البخارى ، وطبقات الشعراء وغيرها ، توفى سنة خمس وخمسين وثمان مائة . أنظر : ( التاج المكلل ، ص ٤٧٠ ، الفوائد البهية ، ص ٢٠٧ .

(٢) البناية : ٣١٩/١ .

(٣) هو أبو الطيب محمد بن على بن حسن ، الفقيه الأصولى ، ولد بالهند سنة ثمان وأربعين ومائتان وألف ، له تصانيف كثيرة منها الروضة الندية ، توفى سنة سبع وثلاث مائة وألف ( أنظر : الفتح المبين ، ١٦٠/٣ ، التاج المكلل ، ٥١٩ ) .

(٤) الروضة الندية شرح الدرر البهية ، صديق حسن خان ، ( دار التـراث القاهرة : مصر ) ، ٥/١ - ٦ .

فما بالك اذا كان الاختلاف فى الاسم لا يودى الى الجهالة كالاختلاف فى اسم أبى هريرة - رضى الله عنه - ، وأما الاختلاف الذى يودى الى جهالة الراوى فلم يقل أحد بأنه لا يضر ، ذلك أنه يمكن أن يقع الخلاف فى اسم الراوى أو اسم أبيه ويكون الاتفاق قائما على كنيته أو لقبه فيكون معروفا وموثقا ، أما فى مسألتنا فقد رأينا الاضطراب فى اسم الراوى دون معرفة من هو ، وما اذا كان عدلا أم لا وما اذا كان ضابطا أم لا ، فالاختلاف هنا يفضى الى جهالة الراوى وهذا يضر اتفاقا .

(ب) تضعيف زيادة - الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه - برشدين بن سعد: (١)  
وقد أجاب الشيخ صديق خان عن ذلك بما حاصله أن هذه الزيادة مجمع على معناها فمن كان يقول بحجية الاجماع ، كان الدليل عنده الاجماع ، ومن لم يقل بحجية الاجماع كان الاجماع عنده مفيدا لصحة هذه الزيادة لكونها مما أجمع على معناه فالدليل عنده هذه الرواية وليس الاجماع (٢) .

والطريقة التى أشار اليها الشيخ فى تصحيح الحديث لا يعرفها المحدثون .

(ج) القول بأن حديث بئر بضاعة عام ، وحديث القلتين خاص ، والخاص مقدم على العام (٣) .

(د) الادعاء بأن ماء بئر بضاعة كان جاريا فى البساتين : ويروون فى ذلك أثرا عن الواقدي (٤) ويستدلون على ذلك أيضا بالقاء المحايض والقدرات ولحسوم الكلاب فيها ، وهذه النجاسات كفيفة بتغيير مائها لو كانت راكدة فتنجس بذلك اجماعا فثبت من هذا أنها كانت جارية - أى يتجدد ماؤها بالنزح - (٥)

(١) هو رشدين بن سعد بن مفلح بن هلال المهري ، أبوالحجاج المصرى ، روى عن

(زيان بن فائد) ، وأبى هانىء والأوزاعى وغيرهم ، ولد سنة مائة ، وتوفى

سنة مائة وثمانية وثمانين ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٧٨/٣ .

(٢) الروضة الندية : ٥/١ - ٦ .

(٣) المجموع : ١١٨/١ .

(٤) هو محمد بن عمر بن واقد الواقدي ، مولى بنى سهم ، ولى القضاء ببغداد ،

زمن المأمون وقيل : الرشيد ، قال ابن حجر متروك مع سعة علمه ، مات سنة

سبع ومائتين ، أنظر : الديباج المذهب : ص ٢٣٠ ، التقريب : ١ / ١٩٤ ،

شذرات الذهب : ١٨/٢ .

(٥) البحر الرائق : ٨٣/١ ، البناء : ٣٢٠/١ ، تعيين الحقائق ، شرح كنز الدقائق ، فخر

الدين عثمان بن على الزيلعى ، (دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت) ٢١/١ .

وقد رد ابن تيمية (١) على هذا الاعتراض قائلا :

( وما يذكر عن الواقدي من أنها جارية أمر باطل ، فان الواقدي لا يحتج به — باتفاق أهل العلم ، ولا ريب أنه لم يكن بالمدينة على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ماء جار وعين الزرقاء وعيون حمزة محدثة بعد النبي — صلى الله عليه وسلم — وبئر بضاعة باقية الى اليوم في شرقى المدينة ، وهي معروفة (٢) .

(هـ) ادعاء أن السؤال كان عن حالها بعد النزح : فانهم استشكلوا ذلك بكون جدرانها لم تغسل ، وطينها المتلوث بالنجاسة لم يخرج ، فأخبرهم النبي — صلى الله عليه وسلم — بأن ذلك عفو ، نظيره قوله — صلى الله عليه وسلم — ( ان المؤمن لا ينجس ) (٣) فلا يعنى ذلك أنه لا يتنجس اذا لامس النجاسة (٤) .

وهذا الجواب فضلا عما فيه من تكلف وتمحل ، يحتاج في اثباته الى نقل ، ولم يوجد .

(و) وأما قصة ذرع أبي داود للبئر ، وعدم تغيير بنائها ، فقد أجاب عنه ابن نجيم بما يلي :

١ - أن البستانى الذى أخبر أبا داود عن عدم تغيير بئر بضاعة مجهول الحال ولا يمكن أن يحتج بخبره .

٢ - أن أبا داود توفى في نصف شوال سنة خمس وسبعين ومائتين ، وهـذِهِ المدة كافية لتغيير بناء البئر في تلك الأزمنة المتطاولة (٥) .

(١) هو تقي الدين ، أبو العباس ، أحمد بن عبد الحلیم الحرائى ، ولد سنة احدى وستين وست مائة ، عنى بعلوم الاسلام حتى برع فيها ، اشتهر بكثرة التصانيف حيث ألف أكثر من ثلاث مائة مجلد ، منها : منهاج السنة النبوية ومجموع فتاواه وغيرها كثيرا جدا ، توفى سنة ثمان وعشرين وسبع مائة ، أنظر : طبقات الحفاظ ، ص ٥٢٠ ، تذكرة الحفاظ : ١٤٩٦/٤ ، البداية والنهاية : ١٣٥/١٤ ، الفتح المبين : ١٣٠/٢ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام : ٤١/٢١ .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الغسل ، باب عرق الجنب ، وأن المؤمن لا ينجس ، ٧٤/١ ، ومسلم في كتاب الحيض ، باب الدليل على أن المسلم لا ينجس ، ١٨٢/١ .

من حديث أبي هريرة ( أن المؤمن لا ينجس ) .

(٤) البحر الرائق : ٨٤/١ .

(٥) نفس المرجع السابق .

والحق أن الأجوبة المتعلقة ببشر بضاعة وطبيعتها وسؤال الصحابة عنها - أجوبة ضعيفة لأن استدلال المالكية إنما كان بقوله - صلى الله عليه وسلم - ( خلق الماء طهوراً ... الحديث ) ، وهذا لفظ عام ينطبق على بشر بضاعة وغيرها ، وما قصة بشر بضاعة إلا سبب لذلك الحديث ، وقد تقرر في علم الأصول أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، نظيره : ذلك الرجل الذي جاء يسأله - صلى الله عليه وسلم - عن الوضوء بماء البحر فقال له - صلى الله عليه وسلم - : ( هو الطهور ماؤه الحل ميتته ) (١) . ونظائر ذلك كثيرة في القرآن والسنة المطهرة فإن كثيراً من أحكام القرآن الكريم والسنة المطهرة كانت جواباً عن سؤال سألته بعض الصحابة ، ولم يقتصر ذلك الحكم على الصحابة السائلين ، فتبين من ذلك ضعف هذه الأجوبة وأن الأجوبة المتعلقة بتضعيف الحديث هي أقوى من تلك الأجوبة .

٣ - وأما حديث أنس (٢) في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد ، فقد أجاب عنها الشافعية بالتفرقة بين ورود النجاسة على الماء ووروده عليها ، فيتنجس في الحالة الأولى دون الثانية ، وفي كلام النووي ، والحافظ العراقي (٣) ، وابن دقيق العيد ، ما يفيد أن الشافعية قد اعتبروا مجرد الورد مناطاً في التفرقة بين الورودين (٤) ، وهذا مشكل إذا لا يعقل أن يكون مجرد الورد مناطاً للتفرقة ،

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور ، ٥١/١ ، وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر ، ٦٤/١ ، برقم : ٨٣ ، والنسائي في كتاب الطهارة ، باب ماء البحر ، ٤٤/١ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر ، ١٣٦/١ ، برقم : ٣٨٦ وصححه الألباني أنظر إرواء الغليل : ٤٢/١ .

(٢) هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر الأنصاري المدني ، خادم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من المكشزين من الرواية عنه ، وكان آخر الصحابة موتاً بالبصرة سنة ثلاث وتسعين ، الاصابة : ٧١/١ ، تذكرة الحفاظ : ٤٤/١ ، تهذيب التهذيب : ٣٧٦/١ .

(٣) هو الحافظ زين الدين ، أبو الفضل ، عبدالرحيم بن الحسين العراقي ، ولد سنة خمس وعشرين وسبع مائة ، له مؤلفات كثيرة منها الألفية ، وممن تلاميذه الحافظ ابن حجر ، توفى سنة تسع وثمانين وسبعمائة ، أنظر : طبقات الحفاظ : ص ٥٤٣ .

(٤) المجموع : ١١٨/١ ، طرح التشريب ، في شرح التقريب ، أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين العراقي ، ( دار احياء التراث العربي ، بيروت : لبنان ) ، ٤٧/٢ - ٤٨ ، أحكام الأحكام ابن دقيق العيد ، ( دار الكتب العلمية ، بيروت : لبنان ) ، ٢٠/١ .

وقد حقق الصنعاني (١)، وابن رشد (٢) المسألة ، ونكتفى هنا بنقل كلام الصنعاني،  
 إذ عبارته في ذلك أوضح من عبارة ابن رشد ، قال الصنعاني :  
 (٠٠٠) وليس كذلك بل التحقيق أنه حين يرد الماء على النجاسة يرد عليها شيئاً  
 فشيئاً ، حتى يفنى عينها ، وتذهب قبل فنائها ، فلا يأتي آخر جزء من الماء  
 الوارد على النجاسة الا وقد طهر المحل الذي اتصلت به ، أو بقى فيه جزء منها  
 يفنى ويتلاشى عند ملاقاته آخر جزء منها يرد عليه الماء كما تفنى النجاسة  
 وتتلاشى اذا وردت على الماء الكثير بالاجماع ، فلا فرق بين هذا ، وبين الكثير  
 في افناء الكل للنجاسة فان الجزء الأخير الوارد على النجاسة يحيل عينها  
 لكثرتة بالنسبة الى ما بقى من النجاسة ، فالعلة في عدم تنجسه بوروده عليها هي  
 كثرته بالنسبة اليها ، لا الورود فإنه لا يعقل التفرقة بين الورودين بأن أحدهما  
 ينجسه دون الآخر . (٣). كما أنه يرجع ايضاً الى قاعدة انخمار العين واستهلاكها .

٤ - وأما أدلة المالكية العقلية فهي لا تخلو من مقال أيضاً :

(أ) أما ادعاء عدم وقوع السؤال فممتنع لأن السؤال قد وقع ليس عمن  
 الأوعية الضيقة فحسب ، بل عن الآبار والحياض الكبيرة أيضاً كحديث بئر بضاعة ،  
 وما وقع من السؤال عن الحياض بطريق مكة وماينوبها من السباع .

(ب) وأما قصة وضوء عمر من جرة نصرانية فالفرق واضح بين توهم النجاسة  
 وتيقنها ، ففي قصة عمر ، النجاسة متوهمة ، والأصل في الأشياء الطهارة بخسلاف  
 مسألة النزاع ، وهي أن يتيقن وقوع النجاسة في الماء دون أن يظهر فيه أثرها  
 تغيراً ، فقصة عمر ترجع الى أصل آخر ، وهو استعمال أمتعة وأواني وشباب ممن  
 تكثر مباشرتهم النجاسة كالكفرة .

- 
- (١) هو محمد بن اسماعيل بن صلاح الكحلاني الصنعاني ، برع في العلوم وفاسق  
 الأقران ومن تأليفه سبل السلام ، توفي سنة ثنتين وثمانين ومائة وألف .  
 أنظر : التاج المكلل : ٤/٤ .
- (٢) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الغرناطي الشهير بالحفيد ، فقيسه  
 أديب ، حفظ الموطأ وأخذ الفقه عن كثير من مشايخ المالكية ، له  
 تأليف كثيرة ، منها بداية المجتهد . توفي سنة خمس وتسعين وخمس مائة .  
 أنظر : شجرة النور ، ص ١٤٦ .
- (٣) سبل السلام : ١٨/١ ، وأنظر أيضاً ، بداية المجتهد : ١٩/١ .



٥ - وأما جواز التوضؤ بماء البحر والغدر ، وأنها لا تخلو عن نجاسة تحل فيها فهو خارج محل الخلاف ، وذلك لأن ماء البحر والغدر ماء كثير ، ولم يقل أحد ان الماء الكثير أو المستبحر يتنجس من النجاسة التي تحل فيه ، وان لم يتغير .

### أدلة الحنفية ومناقشتها :

استدل الحنفية على مذهبهم في أن الماء القليل يتنجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير - على التفصيل الذي مر - بما يلي :

١ - مجموعة من الأحاديث التي يفهم منها أن النجاسة تؤثر في الماء القليل وإن لم تغيره ، ومنها :

(أ) حديث أبي هريرة وفيه : ( لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ) ، وفي لفظ ( ثم يغتسل منه ) ، وفي آخر : ثم يتوضأ منه (١) .

(ب) قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فليغسل يده ثلاثا قبل أن يدخلها الاناء فإنه لا يدري أين باتت يده ) (٢)

(ج) قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليبرقه وليغسله سبع مرات احداهن بالتراب ) (٣)

ولم يفرق النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث النهي عن البول في الماء الدائم بين دائم قليل ، ودائم كثير ، ولولا أن البول في الماء الدائم ينجسه لما نهى عنه - صلى الله عليه وسلم - ثم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر المستيقظ من نومه بأن يغسل يده ثلاثا قبل أن يدخلها الاناء خشية أن تكون قد باشرت النجاسة فتنجس الماء ، فاذا كان ذلك في النجاسة المتهومة ، فما بالك بالمتيقنة ؟ .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب النهي عن البول في الماء الراكد ، ٢٣٥/١ ، برقم : ٢٨١

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الاناء قبل غسلها ثلاثا ، ٢٣٣/١ .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في كتاب الطهارة ، باب غسل الاناء من لسوغ الكلب سبعا ، ٣٦/١ ، برقم : ٨٠ ، والبخاري في مسنده ، أنظر كشف الأستار ١٤٥/١ ، قال الهيثمي : ( رجاله رجال الصحيح خلا شيخ البزار ) .

والحديث له روايات صحيحة في البخاري ومسلم ستأتى عند الحديث عن نجاسة الكلب

وأمره - صلى الله عليه وسلم - بغسل الإناء من ولوغ الكلب وارقة ما فيه يدل على تنجسه بالولوغ ، ولا يكون الماء الذى فى الإناء الا قليلا (١) .

٢ - واستدلوا من النظر بأننا نتيقن استعمال النجاسة باستعمال الماء الذى خلصت اليه النجاسة ، أو يغلب على ظننا ذلك وأيضا كان الأمر فإن الأخذ بغلبة الظن واجب فنمتنع عن استعمال ماغلب على ظننا خلوص النجاسة اليه (٢) .

والحق أن الأحاديث لاتدل لمذهب الحنفية بوجه من الوجوه ، فعلى التسليم بأن الأحاديث يفهم منها أن النجاسة تؤثر فى قليل الماء لتنجسه ، فأين الإشارة فى هذه الأحاديث الى التقدير بالحركة ، سواء أكانت حركة المغتسل أم المتوضئ وأين الإشارة فى الأحاديث الى التقدير بالمساحة سواء أكانت عشرة أذرع فى عشرة أو ثمانية فى ثمانية ؟ أو غير ذلك من التقديرات الكثيرة المبسطة فى كتسب الحنفية ؟ ، وأين الإشارة فى الأحاديث الى تفصيلاتهم وتفريعاتهم الكثيرة جدا فى هذه المسألة ؟ ومع ذلك فقد أجيب عن وجه الدلالة منها بأجوبة كثيرة نلخص أبرزها فيما يلى :

١ - أما حديث النهى عن البول فى الماء الدائم ، فقد أجيب عن وجه الدلالة منه بمجموعة من الأجوبة أبرزها :

(أ) أن هذا النهى محمول على الأدب والتنزيه فيكون البول فى الماء الدائم - على هذا - مكروها كراهة تنزيه (٣) .

(ب) أن هذا النهى إنما هو لسد الذريعة ، لكى لا يودى تكرار البول الى تغيير فى الماء مما يودى الى تنجسه (٤) .

(ج) أن هذا الحديث عام يخص بحديث القلتين توفيقا بين الأدلة .

(١) البناية : ٣١٦/١ - ٣١٧ ، البحر الرائق : ٨٣/١ ، تبين الحقائق : ٢٢ - ٢١/١ ، بدائع الصنائع : ٧٢/١ .

(٢) نفس المراجع السابقة .

(٣) المجموع : ١١٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣٤/٢١ .

(٤) المجموع : ١١٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣٣/٢١ - ٣٤ ، ٦٥ .

(د) أن النص خاص بالبول وهو أغلظ النجاسات ، وصيانة الماء عنه ممكنه لأنه يكون باختيار الانسان ، فناسب غلظ نجاسته التغليظ في النهى عن تنجيس الماء به فالفرق واضح بينه وبين سائر النجاسات بأن الأخيرة لايمكن صيانة الماء عنها (١).

(هـ) ان التقدير بالحركة بالاضافة الى كونه غير منضبط ، لاختلاف حركة المغتسل عن حركة المتوضئ ، فلا ذكر للحركة في الحديث (٢)

٢ - أما أمر المستيقظ بغسل يده قبل ادخالها الاناء ثلاثا فقد أجيب عنه بجوابين :

(أ) حمل هذا الأمر على التعبد المحض : يوضح ذلك ابن حزم حيث يقول :  
( زعم قوم أن هذا الغسل خوف نجاسة تكون في اليد ، وهذا باطل لاشك فيه لأنسه - عليه السلام - لو أراد ذلك لما عجز أن يبينه ، ولما كتبه عن أمته ، وأيضا فلو كان ذلك خوف نجاسة لكانت الرجل كاليد في ذلك ، وكان باطن الفخذيــــــــــــــــن وما بين الاليتين أولى بذلك . . . . . وانما السبب الذي من أجله وجب غسل اليد هو مانص - عليه - عليه السلام - عن مغيب النائم عن درايته أين باتت يــــــــــــــــده فقط . . . . . ) (٣)

وكلام ابن حزم هذا عليه بعض الملاحظات أبرزها :

١ - أن ابن حزم زعم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يبين لأمته أن الغسل قبل الغمس كان لخوف نجاسة - على فهم الحنفية للحديث - والحق أنه بينه على ذلك الفهم أيضا ، فإنه قال : ( فإنه لايدري أين باتت يده ) ، وهذا كاف في البيان ، لأن اليد إما أن تبيت مباشرة للنجاسة ، وأما أن لاتبيت مباشرة لها ولا يعقل أن يأمر بغسلها على الفرض الثاني ، ولما لم يكن للنائم طريق الى علم ذلك أقيمت المظنة فيه مقام العلم ، وهذا معهود في الشريعة الاسلامية الغراء في كثير من أحكامها السمحة .

- (١) المجموع : ١١٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٦٥/٢١ .  
(٢) تهذيب السنن ، بهامش مختصر سنن أبي داود ، ابن قيم الجوزية ، ( مكتبة السنة المحمدية ) ، ٦٨/١ .  
(٣) المطلى ، أبو محمد على بن سعيد بن حزم الأندلسي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ( طبعة دار الفكر ) ، ٢٠٧/١ .

٢ - أما قول ابن حزم بأنه لو كان المراد خوف النجاسة لأمر بغسل الرجل أيضا ، ولكان باطن الفخذين والاليتين أحق بالغسل من اليد ، فهو من أعجب ماسمعت وذلك لأن المتوضئ لا يدخل رجله ولا فخذيه ولا يديه في الاناء عند إرادة التوضؤ وإنما يدخل يده وقد أمر - صلى الله عليه وسلم - بغسلها ثلاثا .

٣ - وأما حمله الأمر على التعبد : فهو من غرائب ابن حزم أيضا ، وذلك لأن الحديث نص على العلة ، ولست أدري كيف يستقيم الحمل على التعبد مع أن الحديث نص على العلة ، وأما جعله عدم العلم بالبيتوتة علة للأمر بغسل اليد فغير مستهجن على ظاهرية ابن حزم .

(ب) حمل هذا الحديث على الاستحباب ، فقد تمس يد النائم موضع بثرة في جسده أو تصل الى يديه أو تحت إبطه ، أو غير ذلك من مفاصل جسده ، فاستحب له أن يغسل يده قبل ادخالها الاناء على سبيل التنظف والتنزه (١) .

والحق أن حمل الحديث على الاستحباب متجه ، يدل عليه التعليل في آخر الحديث من قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( فإنه لا يدري أين باتت يده ) ذلك أن هذا التعليل مشعر بأنه إذا درى أين باتت يده لم يؤمر بالغسل ، وعلى أية حال فإن هذه القرينة كافية في صرف الأمر من الوجوب الى الاستحباب ، يؤيد ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستنشر ثلاثا فإن الشيطان يبسط على خيشومه ) (٢) ومعلوم أن الاستنثار بعد الاستيقاظ من النوم ليس واجبا مع اخبار الحديث عن بيتوتة الشيطان على خيشومه فهذا الأمر - أعنى أمر المستيقظ - أولى بالاستحباب لعدم الجزم بمبيت يده على النجاسة ، وقد جزم ابن دقيق العيد بأن غمس اليد في الاناء قبل غسلها ثلاثا لا يؤثر في الماء الذي في الاناء تأثير تنجيس وحرمة ، وإنما يؤثر فيه تأثير كراهية فقط ، فقد قال بعد أن ساق استنباط القائلين بأنه يؤثر فيه تأثير تنجيس وحرمة :

( ... وفيه نظر عندي لأن مقتضى الحديث أن ورود النجاسة على الماء مؤثر فيه ومطلق التأثير أعم من التأثير بالتنجيس ، ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص

المعين ، فاذا سلم الخصم أن الماء القليل بوقوع النجاسة فيه يكون مكروها فقد ثبت مطلق التأثير فلا يلزم منه ثبوت خصوص التأثير بالتنجيس (١) .

٣ - وأما أمره - صلى الله عليه وسلم - بغسل الأناء من ولوغ الكلب ، فالحق أنه يدل على تنجس الماء الذى فى الأناء ، ولكن الحديث لايساعد الحنفية على تقديراتهم سواء تلك التى اعتبروا فيها الحركة ، أو تلك التى اعتبروا فيها المساحة ، كما أن التفويض الى رأى المبتلى غير منضبط أيضا وذلك لاختلاف تقديرات المبتلين وفقا لاختلاف طبيعة الناس واختلاف دخائل نفوسهم ، فبعض الناس متهاونون متساهلون ، فربما قدروا مساحة الحوض بذراع فى ذراع ، وبعضهم متشددون موسوسون فلو رأوا نجاسة وقعت فى بحر لما توضحوا منه وظنوه تنجس بها .

#### أدلة الشافعية والحنابلة ومناقشتها :

استدل الشافعية والحنابلة على مذهبهم فى اعتبار القلتين بما يلى :

١ - حديث ابن عمر (٢) وفيه : ( إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث ) ، وفى رواية ( لم ينجسه شيء ) (٣)

ومفهوم الحديث أن الماء إذا لم يبلغ القلتين فإنه ينجس بملاقاة النجاسة تغيير أو لم يتغير .

- (١) أحكام الاحكام : ٢١/١ .
- (٢) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب ، أحد الأعلام فى العلم والعمل ، شهيد الخندق وهو من أهل بيعة الرضوان ، ومناقبه جمة لاتستقصى ، ولد سنة ثلاث من البعثة ، توفى سنة أربع وثمانين للهجرة ، أنظر : الإصابة : ٢ / ٢٤٧ ، تذكرة الحفاظ : ٣٧/١ .
- (٣) أخرجه الترمذى فى كتاب الطهارة ، باب - منه آخر - من حديث ابن عمر ، ٩٧/١ ، وأبوداود فى كتاب الطهارة ، باب ماينجس الماء : ٥١/١ ، وابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب مقدار الماء الذى لاينجس : ١٧٢/١ ، برقم : ٥١٧ ، والنسائى فى كتاب المياه ، باب التوقيت فى الماء ، ١٧٥/١ ، وصح الحديث الطحاوى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي والنسائى والعسقلانى . أنظر : تحقيق سنن الترمذى لأحمد شاکر : ٩٨/١ ، وصححه الألبانى . أنظر ارواء الغليل : ٦٠/١ .

والمراد بالقلتين في الحديث ، قلتان بقلال هجر (١) يدل على ذلك ما رواه الشافعي عن ابن جريج (٢) من تقدير القلتين بقلال هجر .

٢ - مجموعة من الأحاديث التي يفهم منها أن الماء القليل يتنجس بملاقاة النجاسة وان لم يتغير كحديث النهى عن البول في الماء الدائم ، وأحاديث الولوغ ، وحديث أمر المستيقظ بغسل يده ثلاثا قبل ادخالها الاناء ، فهذه الأحاديث استدل بها الحنفية والشافعية والحنابلة على أن قليل الماء ينجس بملاقاة النجاسة وان لم يتغير - وان اختلفوا في تقدير هذا القليل - .  
وفيما يلي مناقشة هذه الأدلة :

١ - أما الأحاديث العامة كحديث النهى عن البول في الماء الدائم وغيره فقد سبقت مناقشتها عند مناقشة أدلة الحنفية .  
٢ - وأما حديث القلتين فقد أوردت عليه إيرادات طويلة جدا ومناقشات كثيرة كذلك ، وقد اتخذت هذه المناقشات والإيرادات منحنيين رئيسيين :  
الأول : الطعن في صحة الحديث تضييفا ووصفا بالشذوذ والاضطراب وغير ذلك .  
الثاني : تأويل الحديث بتأويلات تخرجه عن الدلالة للشافعية والحنابلة .  
وسنوجز أبرز هذه المناقشات بما يلي :

(أ) أن الحديث موقوف على ابن عمر ، وقد وقفه مجاهد (٣) عليه .  
والحق أن هذا الاعتراض ضعيف جدا ، وذلك لأن عبيد الله وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر قد صرحا برفع الحديث ، وهما ثقتان يقبل رفعهما وزيادتهما .  
(ب) أن الحديث ضعيف وقد نقل تضييفه عن حافظ المغرب أبي عمر بن

(١) هجر بلد بالحجاز اشتهرت بهذه القلال، والقلتان تعادل ٢٠٤ كيلو غرام ، انظر

الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) هو عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي ، أحد الأعلام روى عن أبيه

ومجاهد وخلق من التابعين ، مات سنة خمسين ومائة . انظر : تاريخ

بغداد : ٤٠٠/١٠ ، تهذيب التهذيب : ٤٠٢/٦ .

(٣) هو مجاهد بن جبر المكي ، مولى السائب بن أبي السائب ، روى عن خلق

كثير منهم العبادلة الأربعة وأبو هريرة ، وروى عنه عطاء وعكرمة

وغيرهما ، وكان اماما في التفسير ، توفي سنة ثنتان أو ثلاثة ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب : ٤٢/١٠ .

عبدالبر وضعفه أيضا أبوبكر بن العربي بالوليد بن كثير<sup>(١)</sup> فإنه إباحي من أتباع  
عبدالله بن إباح من غلاة الخوارج .

وهذا الاعتراض ضعيف أيضا ذلك أن أكثر أئمة الحديث على أنه يحتج بخبر  
المبتدع إذا كان في نفسه صالحا ، وإذا لم يكن في الحديث الذي رواه تأييد  
لبدعته .

(ج) ان الحديث مضطرب في سنده ومتمنه ، أما السند فإنه اختلف على أبي  
اسامة - أحد رواة الحديث - فإنه مرة يقول عن الوليد بن كثير عن محمد بن  
عباد بن عبدالله بن عمر ، ومرة يروى عن عبيدالله بن عبدالله بن عمر .

وأما اضطرابه في المتن : فإنه تارة يروى ( لم يحمل الخبث ) ، وتارة  
يروى ( لم ينجسه شيء ) ، وتارة يروى ( وما ينوبه من السباع ) ، وأخرى ( وما  
ينوبه من السباع والدواب ) ، وأخرى ( السباع والدواب والكلاب )<sup>(٢)</sup> .

(د) ادعاء شذوذه : فلم يروه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا ابن  
عمر ولا عنه إلا عبدالله وعبيدالله ابناه فأين نافع وسالم وأيوب وسعيد بن  
جبير وغير هؤلاء من أصحاب ابن عمر ممن هم أشهر من عبدالله وعبيدالله وأوشق ؟  
فلو كان بالتقدير بالقلتين سنة ماضية لنقلها غير ابن عمر أو نقلها أصحابه وهم  
كثيرون في المدينة ، وذلك لعظم الحاجة إلى نقله فأى شذوذ أبلغ من هذا ؟! <sup>(٣)</sup>

ولا يخفى عليك ما في هذا الرد من ضعف ، فإنه مشعر أن الشذوذ كان من  
طريق ابن عمر ، ومعلوم أن تعريف الشاذ لا ينطبق على الحديث من جهة ابن عمر ،  
لأن الشاذ هو ما انفرد به الثقة مخالفا من هو أوشق منه ، ولا مجال للمفاضلة  
بين الصحابة في العدالة ، وأما أن أريد بالشذوذ انفرد عبدالله وعبيدالله ،

(١) الوليد بن كثير المخزومي القرشي ، من أهل المدينة كنيته أبو محمد من

رجال الصحيحين . أنظر : كتاب الجمع بين رجال الصحيحين : ٥٣٦/٢ .

(٢) تهذيب السنن : ٦٢/١ ، البناية : ٣٢٥/١ ، عارضة الأحوذى ٨٤/١ ، التمهيد

لابن عبدالبر : ٣٣٥/١٠ ، شرح فتح القدير : ٦٧/١ ، البحر الرائق : ٨٦/١ -

٨٧ ، نصب الراية لأحاديث الهداية ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف

الزيلعي الحنفى ، الطبعة الثانية ، (المكتبة الإسلامية ، ١٩٧٣م) ، ١٠٤/١ - ١١٤ .

(٣) تهذيب السنن : ٦٢/١ .

فلا يصح أيضا وذلك لأنه لامخالفه في الحديث أصلا ، فلم تروه الثقات الذين همس  
أوثق من ابني عبدالله بن عمر بلفظ مخالف .

(هـ) تأويل الحديث بما يخرج عن الدلالة للشافية والحنابلة : فيقال :  
ان معنى قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( لم يحمل الخبث ) - أى يضعف عن حمله -  
وبالتالى يتنجس به ، كقولنا : هذه الاسطوانة لاتحمل السقف - أى تضعف عن  
حمله - (١) .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه قد ورد في اللفظة معنى آخر لقولنا : لا يحمل  
أو لا يحتمل ، فلو قلنا : إن فلانا لا يحتمل الضيم فمعنى ذلك أنه ياباه ولا يقبله  
ثم إن هناك رواية أخرى للحديث وهى قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( لا ينجسه  
شيء ) ، فتحمل الرواية الأخرى عليها (٢) .

(و) إن حديث القلتين دل على تنجس مادونهما بمفهومه ، وحديث بشر بضاعة  
دل على أن الماء لا ينجس الا بالتغير بمنطوقه ، والمنطوق مقدم على المفهوم (٣) .

(ز) تأويل الحديث بأن معناه أن ما بلغ قلتين لا يحتمل النجاسة ،  
- أى لاتؤثر فيه تغيرا لكثرتة ، وأما مادونهما فيمكن أن تؤثر فيه تغيرا  
غالبا ، فإن ما بلغ القلتين غالبا ما يحتوى النجاسة ويستهلكها فلا تغيره ، وأما  
مادونهما فهو لقلته الغالب فيه أن لا يستهلك النجاسة ، ولا يحتويها . (٤)

#### الترجيح :

ان الأحاديث التى استدل بها القائلون بتنجس الماء القليل وان لم يتغير  
- وان كانت صحيحة فى الجملة - الا أنها لاتدل على ما ذهبوا اليه من تنجس الماء  
القليل - على الخلاف بينهم فى قدر ذلك القليل - وذلك لأن الأصل طهارة الماء  
فلا يعدل عن هذا الأصل الا بيقين ، أو ظن غالب ، والأحاديث التى استدل بها  
القائلون بنجاسة الماء القليل ليس فيها يقين ولا ظن غالب ، فأصح هــ

(١) البناية : ٣٢٧/١ ، شرح فتح القدير : ٦٧/١ - ٦٩ ، البحر الرائق : ٧٥/١ - ٨٧

(٢) المغنى : ٢٧/١ ، المجموع : ١١٥/١ - ١١٦ .

(٣) الذخيرة : ١٦٣/١ ، الفواكه الدوانى : ١٢٢/١ .

(٤) الفواكه الدوانى : ١٢٢/١ .



الأحاديث فى الدلالة - وهو حديث القلتين - رأيت مافيه من علل ، ومع ذلك فقد  
أمكن تأويله تأويلا يخرج عن الدلالة وفى بعض هذه التأويلات وجه قوة ، وذلك  
كالتأويل المندرج تحت رمز ( ز ) .

ثم ان العمل بحديث القلتين وتقديمه على حديث بئر بضاعة يستلزم تخصيص  
المنطوق بالمفهوم ، وهذا من أضعف أنواع التخصيص .

وبهذا يترجح لدى أن الماء لاينجس الا بالتغير سواء أكان قليلا أو كثيرا  
لأننا نعلم أن الماء طاهر بيقين ، والذى يدلنا على وقوع النجاسة فيه أو  
تأثيرها بعد العلم بوقوعها انما هو تغير الماء ، هذا من حيث الحكم بالطهارة  
أو النجاسة ، أما من حيث حكم الاستعمال شربا أو تطهرا فان قول المالكية  
بالكراهة فى الماء القليل متجه ، وذلك لأن الماء القليل اذا علم وقوع النجاسة  
فيه عافته النفس ، وان لم يتغير ، وما لايرضاه الانسان لنفسه لايرضاه لربه  
ويكون العرف والعادة محكمين فى تحديد قليل الماء من كثيره .

## الفصل الثاني

### مفردات المذهب في الوضوء والغسل

يشتمل هذا الفصل على ثمانية مباحث :

- المبحث الأول : حكم من تيقن الطهارة وشك في الحـمـد
- المبحث الثاني : حكم الخارج غير المعتاد من السيلين
- المبحث الثالث : نقض الوضوء بلمس المرأة
- المبحث الرابع : حكم لمس المرأة من وراء حائل
- المبحث الخامس : حكم نقض الوضوء بلمس الفرج
- المبحث السادس : حكم ذلك في الوضوء والغسل
- المبحث السابع : حكم المسئلة في الوضوء
- المبحث الثامن : حكم قراءة القرآن للجانب

## المبحث الأول

حكم من تيقن الطهارة وشك في الحدث

الشك في اللغة ضد اليقين ، (١) وأما في عرف الفقهاء فهو : ( التردد بين وجود الشيء وعدمه ) سواء أكان الطرفان في التردد سواء أو أحدهما راجحا . (٢)

وأما عند الأصوليين فهو التردد بين الطرفين على السواء ، والراجح ظن والمرجوح وهم كفا في النظم :

والظن تجويز امرىء أمرين	مرجحا لأحد الأمرين
فالراجح المذكور ظنا يسمى	والطرف المرجوح يسمى وهما
والشك تحريرا رجحان	لواحد حيث استوى الأمران

وقال الامام الجوينى : (٣)

( والشك تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر . ) (٤)

والمراد بالشك في هذه المسألة الشك وفق عرف الفقهاء ، وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة فمنهم من أعمل الشك وحكم بوجوب الوضوء ، ومنهم من طرحه فحكم ببقاء الطهارة - على تفصيل - سنعرفه عند تصوير المذاهب .

ومع أن الفقهاء متفقون على اعمال اليقين وطرح الشك بصورة اجمالية الا أنهم اختلفوا في التطبيقات العملية لهذه القاعدة الفقهية . قال القرافي :

( الأصل ألا يعتبر في الشرع الا العلم لقوله - تعالى - : \* ولا تقف ما ليس لك به

(١) لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، ( دار الفكر ) ،

٤٥١/١٠ - ٤٥٢ .

(٢) المجموع : ١٦٨/١ ، كشاف القناع : ١٥٠/١ .

(٣) هو إمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن حيوة الجوينى ، فقيه أصولى متكلم وُلد سنة تسع عشرة وأربع مائة ، له تصانيف كثيرة منها البرهان في أصول الفقه ، توفي سنة ثمان وسبعين وأربع مائة . أنظر : (طبقات الشافعية : ٣/٢٤٩) .

(٤) لطائف الاشارات شرح تسهيل الطرقات لنظم الورقات ، ص ١٦ .

(١) علم ( لعدم الخطأ فيه قطعاً لكن تعذر العلم في أكثر الصور ، فجوز الشرع اتباع الظنون لندرة خطئها وغلبة إصابتها . ونفى الشك على مقتضى الأصل ، فكل مشكوك فيه ليس بمعتبر ، ويجب اعتبار الأصل السابق على الشك ، فان شككنا في السبب لم نرتب المسبب أو في الشرط لم نرتب المشروط ، أو في المانع لم ينتف الحكم فهذه القاعدة مجمع عليها لاتنتقض ، وانما وقع الخلاف بين العلماء في وجه استعمالها ، فالشافعي - رضي الله عنه - يقول : الطهارة متيقنة والمشكوك فيه ملغى فنستحبها ومالك - رحمه الله - يقول : شغل الذمة بالصلاة متيقن يحتاج الى سبب مبريء ، والشك في الشرط يوجب الشك في المشروط فيقع الشك في الصلاة الواقعة بالطهارة المشكوك فيها وهي السبب المبريء ، والمشكوك فيه ملغى فيستحب شغل الذمة ) (٢) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء

(أ) روي عن الامام مالك في هذه المسألة ثلاث روايات :

الأولى : وجوب الوضوء ، والثانية : استحبابه ، والثالثة : الفرق بين أن يأتيه الشك في الصلاة فيمضي أو قبلها فيتوضأ (٣) لكن الراجح في المذهب التفريق بين المستنكح وغيره ، فالمستنكح عندهم هو كثير الشك بأن يأتيه الشك في كل يوم مرة أو مرتين أو أكثر ، وقد سمي مستنكحاً لأن الشك استنكحه ، فهذا المستنكح لا يجب عليه الوضوء بالشك للمشقة ، وأما غير المستنكح فراجع المذهب أنه اذا تيقن الطهارة أو غلبت على ظنه ثم شك في الحدث ، فانه يعيد الوضوء وجوباً .

هذا اذا كان طرأ الشك قبل الصلاة ، وأما ان كان الشك قد طرأ فيها

أو بعدها فلا يقطعها ولا يعيدها ، وذلك لأنه دخل في العبادة بيقين فلا يضره الشك لكن البناني شهر نقلاً عن المدونة ان الصلاة باطلة .  
بعد ذلك وهنالك قول لابن حبيب يفرق في الشك بين الريح وغيرها من الأحاسدات ، فيلغى الشك في الريح ويعتبره في غيره من الأحداث كالبول والغائط . (٤)

(١) الاسراء / ٣٦ .

(٢) الذخيرة : ٢١٢/١ - ٢١٣ .

(٣) الذخيرة : ٢١٢ .

(٤) الخطاب : ٣٠٠/١ ، الخرشى : ١٥٧/١ - ١٥٨ ، حاشية البناني على الزرقاني ٩٠ / ١ ، الشرح المصغير على أقرب المسالك : ١٤٧/١ ، أسهل المدارك شرح ارشاد المسالك أبو بكر بن حسن الكشناوي ، الطبعة الثانية : عيسى =

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الشك في الحدث بعد تيقن الطهارة لا يجب عليه الوضوء لاقبل الصلاة ولا فيها ولا بعدها (١)

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية باستنتاجات عقلية وأقيسة أبرزها :

١ - أنه غير متيقن في هذه الحالة كونه طاهراً فلزمه الوضوء قياساً على ما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فأنت ترى أن هذا الاستدلال يستند الى قياس الصورة المختلف فيها على المسورة المتفق عليها ، وهذا ليس بحجة للمالكية لأن المسألة المقيس عليها مبنية على الأصل الذي ارتضاه الجمهور في إعمال اليقين وإطراح الشك ، وقد خالف المالكية هذا الأصل في المسألة موضع البحث ، فليس لهم أن يقيسوا عليها .

٢ - أن الأصل ثبوت الصلاة بالذمة فلا تبرأ منها إلا بيقين .

٣ - أن الشك في الحدث معتبر كما اعتبر في النوم لاحتمال الحدث . (٢)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم في الغناء الشك بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - وقد شكى اليه الرجل يخيل اليه وهو في الصلاة أنه يجد الشيء ( لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ) (٣) .

٢ - وعن أبي هريرة قال : قال - صلى الله عليه وسلم - : ( إذا وجد

= (البابى الحلبي وشركاه ) ، ٩٩/١ ، الفواكه الدواني : ١٣٦/١ ، ٢٧٨ - ٢٧٩ ، الجامع لابن يونس : ١١/١ أ ، الذخيرة : ٢١٢/١ - ٢١٣ ، الاشراف : ٢٧/١ ، التمهيد : ٢٦/٥ - ٢٨ .

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ١٥٠/١ ، مغنى المحتاج ، الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، محمد الشربيني ، ( دار احياء التراث العربى - بيروت ) ، ٣٩/١ ، نهاية المحتاج ، ١١٤/١ ، المجموع : ٦٣/٢ ، كشاف القناع : ١٤٩/١ ، شرح منتهى الارادات : ٧٠/١ ، المغنى : ١٩٣/١ - ١٩٤ .

(٢) الذخيرة : ٢١٣/١ ، الاشراف : ٢٧/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١٤٧/١ .

(٣) أخرجه البخارى ، بنحوه في كتاب الوضوء باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن من حديث عباد بن تميم عن عمه ٤٣/١ .

أحدكم في بطنه شيئا فأشكل عليه أخرج منه أم لا ؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا (١)

فهذان نصان يدلان على أعمال اليقين واطراح الشك . (٢)

غير أن ابن دقيق العيد رجح ماذهب اليه المالكية من حمل حديث عبد الله بن زيد (٣) على الصلاة فقال :

( ..... فالشافعي - رحمه الله - أطرَح الشك مطلقا ، وبعض المالكية أطرَحَه بشرط أن يكون في الصلاة ، وهذا له وجه حسن ، فإن القاعدة أن مورد النسب إذا وجد فيه معنى يمكن أن يكون معتبرا في الحكم ، فالأصل اعتباره وعدم اطراحه ، وهذا الحديث يدل على اطراح الشك إذا وجد في الصلاة فكونه موجودا في الصلاة معنى يمكن أن يكون معتبرا فإن الدخول في الصلاة مانع من ابطالها - على ما اقتضاه قوله تعالى ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ (٤) - فصارت صحة الصلاة أصلا سابقا على حالة الشك مانعا من الابطال ، ولا يلزم من الغاء الشك مع وجود المانع من اعتباره الغاؤه مع عدم المانع ، وصحة العمل ظاهرا معنى يناسب عدم الالتفات إلى الشك يمكن اعتباره فلا ينبغي الغاؤه ..... ) (٥)

٢ - ولأن الشاك في طروء الحدث تعارض عنده الأمران : بالشك فوجب سقوطهما كبيتين تعارضتا فيرجع إلى اليقين . (٦)

الترجيح :

ان الحديثين اللذين أوردهما الجمهور دالان على اطراح الشك واعمال اليقين

- (١) أخرجه مسلم في كتاب الحيض ، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث ، فله أن يملئ بطهارته تلك ، ٢٧٦/١ برقم : ٣٦٢ .
- (٢) المغنى : ١٩٣/١ - ١٩٤ ، كشاف القناع : ١٥٠/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٧٠/١ ، نهاية المحتاج : ١١٤/١ ، مغنى المحتاج : ٣٩/١ .
- (٣) عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب بن مبدول ، الأنصاري المدني ، قتل مسيلمة الكذاب ، وقيل قتل بالسحرة سنة ثلاث وستين هجرية . أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٢٣/٥ .
- (٤) محمد / ٣٣ .
- (٥) احكام الأحكام : ٧٨/١ .
- (٦) شرح منتهى الإرادات : ٧٠/١ ، كشاف القناع : ١٥٠/١ ، المغنى : ١٩٤/١ .

وقصرهما على الصلاة غير متجه ، لأنه إذا كان الشك مؤثرا في ابطال الطهارة فلا وجه للفرقة بين ابطالها في الصلاة ، وابطالها خارجها لأن بطلان الطهارة يترتب عليه بطلان الصلاة باعتبار الطهارة شرطا لها ، واحتجاج ابن دقيق العيد بقوله تعالى : ( ولا تبطلوا أعمالكم ) في معرض حمل حديث عبدالله بن زيد على الصلاة غير متجه لأنه ان كان الشك مبطلا للطهارة فان الصلاة تبطل تلقائيا ، فلا يكون الخارج منها مبطلا لعمله كمن تذكر أنه غير متوضئ في الصلاة ، فخرجه منها لا يعد ابطالا لها لأنها باطلة أصلا فلم يبق الا أن يجرى الحديث على عمومها ، أو يقاس ما قبل الصلاة على الصلاة ، ويشبه له حكمها في اطراح الشك واعمال اليقين .

## المبحث الثاني

حكم الخارج غير المعتاد من السبيلين

اتفق الفقهاء على أن الخارج المعتاد من السبيلين كالبول والغائط والريح وغير ذلك ينقض خروجه الوضوء ، لكنهم اختلفوا في الخارج النادر غير المعتاد هل ينقض خروجه الوضوء أم لا ؟ فمنهم من أوجب الوضوء بخروجه ، ومنهم من لم يوجبه ، وسبب انفراد المالكية في هذا يرجع الى الاختلاف في فهم المراد من قوله - تعالى - : ﴿ أو جاء أحد منكم من الغائط ﴾ (١) فما المراد به هذه الكناية أهو كل خارج من السبيلين ؟ أم خارج مخصوص منهما ؟ ، ومن أسباب الانفراد أيضا تعارض الأحاديث - في ظاهرها - فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث فاطمة بنت أبي حبيش (٢) - وقد استحيفت - ( ٠٠٠٠ ) وإذا كان الآخر فتوضئ وصلى فانما هو دم عرق (٣) فظاهره وجوب الوضوء ، وهذا يعارض - في ظاهره - أحاديث أخرى منها قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( لا وضوء الا من صوت أو ريح ) (٤) - على ماسياتي تفصيله -

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مذهب المالكية أن الخارج غير المعتاد لا ينقض خروجه الوضوء حتى لو خرج وعليه بلة ، وخالف ابن عبدالحكم فقال بوجوب الوضوء من الخارج النادر (٥)

(١) النساء / ٤٣ .

(٢) فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد ، ثبت ذكرها في الصحيحين من طريق هشام بن عروة عن أبي عن عائشة لها الحديث المشهور في الاستحاضة ، انظر :

الاصابة : ١٦١/٨ ، أسد الغابة : ٥١٨/٥ ، تهذيب التهذيب : ٤٤٢/١٢

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في كتاب الطهارة ، باب من قال : إذا أقبلت

الحيضة فدعى الصلاة ، ٧٥/١ ، برقم : ٢٨٦ ، والنسائي في كتاب الحيض ، باب ذكر الاستحاضة واقبال الدم وادباره ، ١٨١/١ ، وهو حديث صحيح أصله في البخاري ومسلم

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في الوضوء من الريح ١٠٩/١

برقم : ٧٤ من حديث أبي هريرة وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه في كتاب

الطهارة وسننها ، باب لا وضوء الا من حدث ، ١٧٢/١ ، برقم : ٥١٥ .

(٥) الخرشى : ١٥١/١ - ١٥٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٨٤/١ ، الخطاب ٢٩١/١

المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات الشرعية لأمهات مسائلها المشكلات ، أبو الوليد محمد بن

أحمد بن رشد المعروف بابن رشد الجد ، ( دار صادر ، بيروت ) ، ٤٤/١ ، الأشراف : ٢١/١

الجامع لابن يونس ١٠/١ ب - ١١ ، الذخيرة ٢٢٩/١ - ٢٣٠ ، الفواكه الدواني : ١/١٣٠ ،

الاستذكار : ١٩٩/١ ، أسهل المدارك شرح ارشاد السالك : ٩٤/١ ، بداية المجتهد : ٢٤/١ - ٢٥ .



قال ابن رشد الجـد : ( هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال : أحدها أن لا وضوء عليه خرجت الدود نقية أو غير نقية ، وهو المشهور في المذهب ألا وضوء إلا فيما يخرج من السبيلين من المعتادات - على العادة - والثاني : أنه لا وضوء عليه إلا فيما تخرج غير نقية ، وهذا على قول من يرى الوضوء فيما خرج من السبيلين من المعتادات خرج على العادة أو على غير العادة ، والثالث : أن عليه الوضوء وإن خرجت نقية ، وهو قول ابن عبدالحكم خاصة من أصحابنا لأنه يرى الوضوء مما خرج من السبيلين من المعتادات وغير المعتادات ..... ) (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى وجوب الوضوء من الخارج من السبيلين سواء أكان معتادا أو غير معتاد . (٢)

#### الأدلة :

أدلة المالكية ومناقشتها .

استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

(١) قوله - تعالى - : ( أو جاء أحد منكم من الغائط ) ، ووجه الدلالة أن التكنية بالغائط لا يمكن أن تتناول الحدث غير المعتاد كالودود والحما ونحوه بل إنها تتناول المعتاد كالرجيع والبول ، فخطاب الشارع محمول على الغالب المعتاد لا النادر . (٣)

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - وقد شكى إليه الرجل يخيل إليه وهو في الصلاة أنه يجد الشيء : ( لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا ) .

- 
- (١) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل ، في مسائل المستخرجة ، أبو الوليد القاضى ابن رشد القرطبي ، تحقيق : الدكتور محمد حجي ، بعناية الشيخ عبدالله بن ابراهيم الأنصارى ( دار الغرب الاسلامى ، بيروت : لبنان ) ، ٩٧/١ - ٩٨ .
- (٢) البناية : ١٩٦/١ - ١٩٧ ، شرح فتح القدير والعناية بهامشه : ٣٢/١ - ٣٣ ، معنى المحتاج : ٣٢/١ ، نهاية المحتاج : ٩٦/١ ، المجموع : ٦/٢ - ٧ ، شرح منتهى الارادات ٦٤/١ ، كشاف القناع : ١٣٨/١ ، المعنى ١٦٠/١ - ١٦١ .
- (٣) الاستذكار : ١٩٩/١ ، أحكام القرآن لابن العربي : ٤٤٣/١ ، الذخيرة : ٢٢٩/١ - ٢٣٠ .

(٣) حديث صفوان بن عسال (١) : ( كان - صلى الله عليه وسلم - يأمرنا إذا كنا سفرا ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط وبول ) (٢) ووجه الدلالة من الحديثين ظاهرة ، وهي أنه حصر الوضوء على خروج أشياء معتادة فدل على أن غير المعتاد غير معتبر . (٣)

وقد أجاب النووي عن وجه الدلالة من الحديثين فقال :

( ٠٠٠ ) وأما الجواب عن حديثهم الأول ، فهو أنا أجمعنا على أنه ليس المراد به حصر ناقض الوضوء في الصوت والريح ، بل المراد نفي وجوب الوضوء بالشك فحس خروج الريح ٠٠٠ وأما حديث صفوان فبين فيه جواز المسح ، وبعض مايمسح بسببه ولم يقصد بيان جميع النواقض ، ولهذا لم يستوفها ، ألا تراه لم يذكر الريح وزوال العقل ، وهما مما ينقض بالاجماع ٠٠٠ (٤) .

٤ - ولأنه خارج غير معتاد فأشبهه أن يخرج من غير مخرج الحدث . (٥)

٥ - القياس على دم الاستحاضة : فإنه دم غير معتاد فلم يجب منه الوضوء .

وهذا القياس غير مسلم به عند الجمهور لأنهم يوجبون الوضوء عليها عند كل صلاة ، أما إذا كان مقصود المالكية عدم وجوب الوضوء إذا خرج الدم منها بعد وضوئها للصلاة من باب الالتزام فلاشك أن هذا لايلزم الجمهور لأنه باب ضرورة كسلس البول والمذى .

(١) هو صفوان بن عسال المرادى ، صحابى معروف ، نزل الكوفة ، وغزاه مع النبى - صلى الله عليه وسلم - ثنتى عشرة غزوة ، أنظر : أسد الغابطة ٢٤/٣ ، تقريب التهذيب ، ٤٦٨/١ .

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم وقال حسن صحيح ١٥٩/١ ، الحديث رقم : ٩٦ ونقل الترمذى عن البخارى قوله : ( أحسن شيء فى هذا الباب حديث صفوان بن عسال ) ، وأخرجه النسائى فى كتاب الطهارة باب التوقيت فى المسح على الخفين للمسافر ، ٨٣/١ ، وابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب الوضوء من النوم ، ١٦١/١ برقم : ٤٧٨ ، وأحمد فى مسنده ، ٣٣٩/٤ ، وصحح الحديث الخطابى ، أنظر معالم السنن : ١١٨/١ - ١٢٠ ، وكذلك ابن خزيمة فى صحيحه ٩٩/١ .

(٣) الاشراف : ٢١/١ .

(٤) المجموع : ٧/٢ .

(٥) الاشراف : ٢١/١ ، أحكام القرآن لابن العربى : ٤٤٣/١ ، بداية المجتهد :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على مذهبهم فى النقض بالنادر بما يلى :

- ١ - حديث فاطمة بنت أبى حبيش : أنها كانت تستحاض فسألت النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال : ( إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف ، فإذا كان كذلك فأمسكى عن الصلاة ، وإذا كان الآخر فتوضى وصلى فإنما هو دم عرق ) .  
فهذا دم غير معتاد فأمرها - صلى الله عليه وسلم - بالوضوء . (١)
- ٢ - وعن على - رضى الله عنه - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال فى المذى ( يغسل ذكره ويتوضأ ) وفى رواية : ( فيه الوضوء ) ، وفى رواية : ( يتوضأ وضوءه للصلاة ) (٢)

- ٣ - واستدل بعض الحنفية بما روى من قوله - صلى الله عليه وسلم - ( لا ينقض الوضوء الا ماخرج من قبل أو دبر ) (٣) ، وهذا عام ، قال العيني :  
( أخرج الدارقطنى فى غرائب مالك ، وقال : فى اسناده أحمد بن الحلاج وهو ضعيف ) (٤) .

٤ - واستدلوا بمجموعة من الأدلة العقلية منها :

- (أ) القياس على المذى فى كون المذى خارجا غير معتاد ، ويوجب الوضوء
- (ب) القياس على الغائط والريح بجامع الخروج من السبيلين فى كل .
- (ج) ولأنه لا يخلو من بلة تعلق به ، فينتقض الوضوء بها .
- (د) انه اذا وجب الوضوء من المعتاد الذى تعم به البلوى فغيره مما لا تعم به البلوى أولى . (٥)

- (١) كشف القناع : ١٣٨/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٦٤/١ ، المغنى : ١٦١/١ .
- (٢) أخرجه البخارى فى كتاب الوضوء ، باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين من حديث على ٥٢/١ ، ومسلم فى كتاب الحيض ، باب المذى ٢٤٧/١ .
- (٣) لم أجده بهذا اللفظ ، ولكن أخرج البيهقى فى كتاب الطهارة ، باب الوضوء من الدم يخرج من أحد السبيلين وغير ذلك من دود أو حصى أو غيرهما من رواية ابن عباس بلفظ الوضوء مما خرج وليس مما دخل ، قال البيهقى : وروى عن على مرفوعا ولا يشبهت ورواه الدارقطنى فى كتاب الطهارة ، باب الوضوء من الخارج من البدن ١٥١/١ .
- (٤) البناية : ١٩٥/١ .
- (٥) المغنى : ١٦١/١ ، المجموع : ٧/٢ .

الترجيح :

إن الناظر في أدلة الجمهور يجد أن الصحيح منها لا يدل على ما ذهبوا إليه أما حديث عليّ في شأن المذي ، فالاستدلال به مبني على أن المذي غير معتاد وليس كذلك بل ان المذي معتاد، وأما حديث فاطمة بنت أبي حبيش ، فإنه غير دال أيضاً وذلك لأن الأصل أن المستحاضة يجب عليها الغسل ، فأمره - صلى الله عليه وسلم - إياها بالوضوء عند كل صلاة إنما هو لتخفيف الحدث ، فناسب إسقاط الغسل عنها إيجاب الوضوء عليها .

وأما حديث ابن عمر فقد اعترف العينى بضعفه ، ومع ذلك فهو غير دال على المدعى ، وذلك لأن الحديث نفي أن ينقض الوضوء غير الخارج من قبل أو دبر ونفي نقض الوضوء بغير الخارج منهما لا يستلزم تعميم النقض للخارج منهما .

وأما الآية الكريمة فالمالكية أسعد من الجمهور بها ، وذلك لأن الكناية بالفائض أظهر وألصق بالرجيع والبول ، لأن الإنسان لا يقصد الفائض إلا لهم ولا يقصده لإخراج دودة أو حصاة أو نحوها .

وأما الريح والمذي وغيرها من الخارجات المعتادة فنقضها مستقى من أدلة أخرى غير الآية الكريمة ، ولذا فإن مذهب المالكية في عدم النقض بالخارج غير المعتاد هو الأرجح والأوفق .

## المبحث الثالث

نقض الوضوء بلمس المرأة

هذه المسألة من المسائل الخلافية الطويلة وانفراد المالكية انما هو فى بعض تفاصيلها ولذا فيقتصر البحث على موضع انفراد المالكية ، وسبب انفراد المذهب فى هذه المسألة يرجع الى اختلاف الفهم من قوله - تعالى - : ﴿ أو لامستم النساء ﴾ (١) ، فمن الفقهاء من قال بأن لمس المرأة ينقض الوضوء مطلقا ، ومنهم من قال بعدم النقض مطلقا ومنهم من اشترط اللذة ، وذلك وفق تفصيل - سيأتى - وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) للمالكية تفصيل فى هذه المسألة مبنى على قصد اللذة ووجودها بعد قصدتها ، فهم يقسمون اللبس بهذا الاعتبار الى حالات :

- ١ - قصد اللذة ووجودها ، فهذا ينقض وضوءه عندهم بلا خلاف .
  - ٢ - قصد اللذة ولم يجدها ، فالراجح من المذهب - وهو ظاهر المدونة - أن وضوءه ينقض .
  - ٣ - اذا لم يقصد الالتذاذ ، ولكنه وجده ، فينتقض وضوءه - على الراجح -
  - ٤ - لم يقصد الالتذاذ ولم يجده ، فهذا لا ينتقض وضوءه .
- فالملاحظ أن الوضوء ينتقض فى الحالات الثلاث الأولى ، ولا ينتقض فى الأخيرة ، هذا كله فى الملامسة والمباشرة غير القبلة ، وأما القبلة فإن الوضوء ينتقض بها على كل حال لأنها لاتنفك عن اللذة الا أن تكون هنالك قرينة كتقبيل صبية صغيرة من باب الرحمة، وتقبيل من تربطه بها لوداع أو نحوه ، ويستوى عندهم فى القبلة أن تكون أخذت قصدا أو استغفالا أو اكراها . (٢)

(١) النساء ٤٣/ .

(٢) الخطاب : ٢٩٦/١ - ٢٩٨ ، الخرشى : ١٥٥/١ - ١٥٦ ، المقدمات : ٤٤/١ ، ٦٤ - ٦٧ ، الذخيرة : ٢١٩/١ - ٢٢٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٨٧/١ ، الجامع لابن يونس : ١٠/١ ، الاستذكار : ٣٢١/١ ، شرح الزرقانى على الموطأ ، محمد عبدالباقى الزرقانى ، ( شركة مصطفى البياضى الحلبى وأولاده ) ، ١٢٩ /١ - ١٣١ ، الاشراف : ٢٣/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١٤٢/١ - ١٤٣ ، بداية المجتهد : ٢٦/١ - ٢٧ .

(ب) وذهب الحنفية الى أن اللمس لا ينقض مطلقا ولا ينقضه الا المباشرة الفاحشة أو الوطء فيما دون الفرج . (١)

(ج) وذهب الشافعية الى أن لمس المرأة ينقض الوضوء مطلقا . (٢)

(د) وذهب الحنابلة الى أن لمس المرأة ينقض الوضوء اذا وجدت اللذة ، ولكن دون أن يكون لقصد اللذة أو عدمه اعتبار . (٣)

#### الأدلة :

استدل فقهاء المذاهب كل لتأييد مذهبه بأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والنظر وأوردوا في تفسير الآية الكريمة مباحث لغوية لتفسير معنى اللمس كل بما يؤيد مذهبه وقد دارت بين الحنفية والشافعية في هذه المسألة مناظرات طويلة واستدلالات كثيرة منشؤها الاختلاف في المراد من قوله - تعالى - : \* (أو لامستم النساء) ، وقد أورد كل منهم مرجحات لغوية وبلاغية تؤيد مذهبه .

ولما كان أفراد المالكية ليس في أصل المسألة ، وإنما هو في بعض التفاصيل اليسيرة فسيكون البحث مقتصرًا - ان شاء الله - على إيراد ما أخذت المالكية دون أن يعنى ذلك ترجيحاً لمذهبهم في أصل المسألة فضلاً عن التفاصيل .

وأهم ما يستدل به المالكية في هذه المسألة الآية الكريمة \* (أو لامستم النساء) قالوا : فإن في الملامسة معنى الطلب إذ فيها ابتغاء معنى من المعانى ، فالذى يلمس شيئاً يبتغى معنى فيه كابتغاء برودة أو حرارة أو علم حقيقته ، ومن ذلك قوله - تعالى - : \* وأنا لمسنا السماء فوجدناها ملئت حرساً شديداً وشهباً \* (٤) أى طلبناها لنعلم ما فيها فوجدناها كذلك وقوله - تعالى - : \* ولو

(١) البناية : ٢٤٣/١ - ٢٤٤ ، تبين الحقائق : ١٢/١ - ١٣ ، فتح القدير : ٤٩/١ .

(٢) مغنى المحتاج : ٣٤/١ - ٣٥ ، نهاية المحتاج : ١٠٤/١ ، حاشية البيجورى

على شرح ابن القاسم على متن أبى شجاع ، ابراهيم البيجورى ، ( طبعة مصطفى البابى الحلبي ) ، ٧٣/١ ، المجموع : ٢٣/٢ - ٢٧ ، ٤٠ .

(٣) كشاف القناع : ١٤٥/١ ، شرح المنتهى : ٦٩/١ ، المغنى : ١٩١/١ - ١٩٢ .

(٤) الجن / ٨ .

نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم \* (١) فالتامس ليس مطلق الالتقاء والتلاصق ، ولذلك لا يقال : تلامس الحجران ، بل يقال : تماسا (٢) . وكقولهم - صلى الله عليه وسلم - ( التمس ولو خاتما من حديد ) (٣) .

ولا يخفى ما في هذا الاستدلال من تكلف وبعد ومناقضة للكتاب أيضا ، فإن الله - سبحانه وتعالى - عبر بالتمس عن الجماع أو مقدماته ، فقال في كفاية الظهار : \* والذين يظاهرون منكم من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقة من قبل أن يتماسا ... الآية (٤) وقال : \* فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا ) ، وقال : \* وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ... الآية (٥) .

ولم يقل أحد أن التمس هنا هو مطلق اللمس العاري عن طلب اللذة ، أو وجدانها وقد ذكر بعض المالكية بعض الأدلة الضعيفة ، كقول بعضهم : أنه قد وجد اللذة بقلبه لما لمسها من أجل اللذة (٦) .

وقول آخرين : ان الله - تعالى - أقام اللمس المفوض الى الامضاء مقاسم التقاء الختانين المفوض الى الامناء ، وليس مطلق اللمس كذلك (٧) .

#### الترجيح :

والراجع في أصل المسألة أن اللمس لا ينقض مطلقا ، ولا القبلة فإن الآية الكريمة محتملة لكلا الوجهين \* والحديث الذي احتج به الشافعية ، وهو حديث الرجل الذي خلا بامرأة في البستان ونال منها ما يناله الرجل من امرأتها - الا الجماع فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يتوفأ ويصلى ركعتين (٨) .

- (١) الأنعام / ٧ .
- (٢) المقدمات لابن رشد : ٤٤/١ ، ٦٤ - ٦٧ ، البيان والتحصيل : ١٥٣/١ .
- (٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب السلطان ولي ١٣٤/٦٤ ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب الصداق ، ١٠٤٠/٢ ، برقم : ١٤٢٥ .
- (٤) المجادلة / ٣ - ٤ .
- (٥) البقرة / ٢٣٦ .
- (٦) المقدمات لابن رشد : ٦٦/١ ، البيان والتحصيل : ١٥٣/١ .
- (٧) أحكام القرآن لابن العربي : ٤٤٥/١ .
- (٨) أخرجه ابوداود في كتاب الحدود باب الرجل يصيب من المرأة دون الجماع فيتوب قبل أن يأخذه الامام ، ١٦٠/٤ .

لايدل لهم ، لأن مايناله الرجل من امرأته غير الجماع كثير فيدخل في الحديث  
المباشرة الفاحشة والجماع فيما دون الفرج ، وغير ذلك وكل هذا مفض الــــى  
الامذاء الموجب للوضوء ، ومن أجوبة الحنفية عليه ما هو متجه كقولهم : انــــه  
أمره بالوضوء ليكفر عن سيئاته التى اقرن فيها لقوله - تعالى - : ﴿ ان الحسنات  
يذهبن السيئات ﴾<sup>(١)</sup> ثم ان فى ايجاب الوضوء على من لمس زوجته - ولو بشهوة -  
مشقة لتكرر ذلك من الرجل وأشق منه ايجاب الوضوء عليه ولو لمسها لغير شهوة ،  
والمعهود من الشارع الحكيم رفع الحرج والمشقة وبهذا فان الأقرب الــــى روح  
التشريع والأنسب للآية الكريمة أن اللمس لاينقض الوضوء مطلقا والله أعلم .



## المبحث الرابع

## حكم لمس المرأة من وراء حائل

عرفنا مذاهب الفقهاء في أصل المسألة ، وكما اختلفوا في أصلها اختلفوا أيضا في بعض التفاصيل ، ومن ذلك اختلافهم في حكم لمس المرأة من وراء حائل ، وهذا الاختلاف مبني على الأصل الذي وضعه كل مذهب ليبنى عليه مسائل اللمس ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) راجح مذهب المالكية أن اللمس من وراء حائل ينقض الوضوء سواء أكان الحائل ثخيناً أم خفيفاً ، وهذا مارجحه الحطاب والخرشي وغيرهما ، وهناك قول ثان مؤداه أن اللمس من فوق الحائل الخفيف ينقض الوضوء بخلاف اللمس من وراء الحائل الثخين ، هذا في اللمس والقبلة وأما غيرهما كالضم والتعائق فإن الوضوء ، ينقض سواء أكان الحائل ثخيناً أم رقيقاً إذ الحائل في هذه الحالة كعدمه . (١)

بقي أن نشير إلى أن مسألة النقض من وراء حائل مبنية على التفصيل الذي مرفى المسألة السابقة بين تمد اللذة ووجدانها ، فليس مجرد اللمس هنا هو الناقض .

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) إلى أن اللمس من وراء حائل لا ينقض الوضوء . (٣)

(١) الحطاب : ٢٩٧/١ - ٢٩٨ ، الخرشي : ١٥٥/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٨٧/١ ، الجامع لابن يونس : ١٠/١ ب ، الذخيرة : ٢١٩/١ - ٢٢٠ ، الاشراف : ٢٣/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك ، ١٤٢/١ - ١٤٣ ، أسهل المسدرك : ١٩٦/١ .

(٢) وأما الحنفية فانهم لا يقولون بنقض الوضوء بلمس المرأة مطلقاً سواء أكان بشهوة أو بغير شهوة ، ولذا فلا يتأتى الخلاف عندهم في مسألة اللمس من وراء الحائل .

(٣) مغني المحتاج : ٣٤/١ ، نهاية المحتاج : وحاشية الشيرملي عليه : ١٠٣/١ ، حاشية اليجوري على شرح ابن القاسم : ٧٢/١ - ٧٣ ، كشاف القناع : ١٤٦/١ ، شرح منتهى الارادات : ٦٨/١ ، الفروع محمد بن مفلح المقدسي ، الطبعة الثالثة ، (عالم الكتب ، بيروت ، لبنان) ، ١٨١/١ ، المغني : ١٩١/١ .

وهذا الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في أصل مسألة النقض باللمس المرأة فمأخذ المالكية أن الوضوء انما وجب لقصد اللذة أو وجدانها ، ووجود الحائل لا يمنع من كليهما إذ قد يقصد الرجل اللذة بلمس المرأة من وراء حائل ، وقد يجد هذه اللذة ، فالمالكية اعتبروا اللذة قصداً أو وجدانا ، وأما الحنابلة والشافعية ، فمع اتفاقهم في الحكم الشرعي بالنتيجة إلا أنهم مختلفون في الأصول التي بنوا عليها هذه المسألة ، فالحنابلة راعوا وجود الشهوة ، واللذة لكنهم أضافوا إليها شرطاً آخر ، وهو وجود حقيقة اللمس ، فليس مجرد الشهوة واللذة هو الموجب للوضوء بل يجب أن ينضم إليه شيء آخر وهو تحقق اللمس ، إذ لا ينتقض الوضوء بلمس ثوب المرأة ولو التذ بذلك ، فمجرد الشهوة ليس ناقضاً للوضوء كما لو لمس رجلاً بشهوة ، أو وجدت الشهوة من غير لمس (١) .

وأما الشافعية فإن أصلهم في النقض باللمس هو التقاء بشرة الرجل مع بشرة المرأة واللمس من وراء حائل حتى مع الشهوة لا يوجب نقض الوضوء وذلك لتخلف حقيقة اللمس ، إذ اللمس التقاء البشريتين ، ولم يوجد (٢) .

وقد سبق أن ذكرت أن الراجح فيما يظهر لي هو مذهب الحنفية في عدم

النقض باللمس مطلقاً .

(١) المغنى : ١٩١/١ ، كشاف القناع : ١٤٦/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٦٨/١ .

(٢) المجموع : ٢٩/٢ ، نهاية المحتاج : ١٠٣/١ .

## المبحث الخامس

## حكم نقض الوضوء بمس الفرج

اختلف الفقهاء في مسألة مس الفرج في أصلها وفي بعض تفاصيلها أيضاً ،  
وسبب اختلافهم في أصل المسألة يرجع الى التعارض الظاهري بين بعض الأحاديث ،  
فمن ذلك حديث قيس بن طلق (١) أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جاءه  
رجل كأنه بدوي فقال : يا رسول الله ماترى في رجل من ذكره في الصلاة ؟ قال :  
( هل هو الا بضعة منك ؟ ) (٢) فهذا الحديث متعارض - في ظاهره - مع حديث بسرة  
بنت صفوان (٣) أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( من مس ذكره  
فليتوضأ ) (٤) ومع حديث أبي هريرة - رض الله عنه - أن النبي - صلى الله  
عليه وسلم - قال : ( اذا أفضى أحدكم بيده الى ذكره ليس بينهما شيء فليتوضأ  
وضوؤه للصلاة ) (٥) وفيما يلي مذاهب الفقهاء .

- (١) هو قيس بن طلق بن علي الحنفي اليماني قال ابن حجر: مقبول وهم من ذكره في  
الصحابة . أنظر: تقريب التهذيب: ١٢٨/١، أسد الغابة : ٢١٩/٤ .
- (٢) أخرجه النسائي في كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء من مس الذكر ١٠١/١، وابن  
ماجه في كتاب الطهارة ، باب الرخصة من مس الذكر ١٦٣/١، برقم : ٤٨٣، والبيهقي في  
كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء من مس الفرج بظهر الكف ، ١٣٤/١، وأحمد فـسـي  
مسندة : ٢٣/٤ قال ابن حجر : صححه عمر بن علي الغلاس وابن حبان والطبراني  
وابن حزم وضعفه الشافعي وأبو حاتم . . . . . أنظر تلخيص الحبير : ١٢٥/١ .
- (٣) هي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد الأسيدي ، صحابية لها سابقة وهجرة ، من  
المبايعات ، عاشت الى ولاية معاوية . . . . . أنظر : أسد الغابة : ٤١٠/٥، التقريب:
- ٥٩١/٢ .
- (٤) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ٤٦/١ ، برقم :  
١٨١ ، والترمذي في كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ١٢٦/١ رقم : ٨٢  
وقال : حسن ضحيح والنسائي في كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ،  
١٠٠/١ برقم : ١٦٣ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ،  
١٦١/١ ، برقم : ٤٧٩ ، وابن خزيمة في صحيحه ، كتاب الوضوء ، باب استحباب  
الوضوء من مس الذكر ، ٢٢/١ ، برقم : ٣٣ ، وصححه الامام أحمد والدارقطني وابن  
معين والبيهقي والحازمي ، انظر : تلخيص الحبير : ٢٢/١ .
- (٥) أخرجه ابن حبان في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في مس الفرج أنظر موارد  
الظمان : ص ٧٧ والحاكم في المستدرک كتاب الطهارة ، ١٣٨/١ ، وصححه الحاكم  
وابن حبان وابن عبد البر . . . . . أنظر : تلخيص الحبير : ١٢٥/١ .

(أ) الراجح من مذهب المالكية أن مس الذكر ينقض الوضوء مطلقا ، وأما الفرج فينقضه إذا ألطقت، فرج صغير أو صغيرة ، فإنه لا ينقض الوضوء ما لم يلتذ بمسه ، وقد حكى ابن رشد في المذهب ثلاثة أقوال : أحدها النقض مطلقا ، وآخر بالتفرقة بين المتعمد وغيره ، وثالث بعدم النقض ولكن استحباب الإعادة في الوقت . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى عدم النقض بالمس مطلقا (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى النقض بـمس الفرج مطلقا . (٣)

ولكل مذهب تفاصيل مفرعة على هذه المسألة كتفرقة البعض بين القبل والديبر ، وتفرقة آخرين بين باطن الكف وظاهره ، غير أن انفراد المالكية لايتأتى الا في مسألة واحدة من هذه المسائل المفرعة ، وهي : نقض الوضوء بـمس فرج الصغير والصغيرة .

وقد أورد أصحاب المذاهب استدلالات ومناقشات طويلة في حكم نقض الوضوء بـمس الفرج وأجاب كل مذهب على أدلة الآخر كتضعيف الحنفية لحديثي بسرة وأبي هريرة وغيرها . (٤) وتضعيف الجمهور لحديث قيس بن طلق أو ادعاء نسخه بحديثي أبي هريرة وحديث بسرة (٥) وغير ذلك من المناقشات الطويلة والبرود والاعتراضات التي ليس هنا مجال ذكرها ، لأن انفراد المالكية لايتأتى في أصل المسألة ولكن في هذه الجزئية فقط .

وأما المالكية فان مأخذهم في هذه الجزئية أن مس فرج الصغير والصغيرة ليس مظنة اللذة ولهذا فإنه ليس يناقض لأن النقض متعلق باللذة . (٦)

- 
- (١) الخطاب : ٣٠٢/١ ، الخرشى : ١٥٦/١ - ١٥٨ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٨٩/١ ، ٩١ - ٩٢ ، البيان والتحصيل : ٧٧/١ ، الذخيرة : ٢٢٩/١ ، الشرح الصغير : ٤٥/١ .
- (٢) البناية : ٢٤٣/١ - ٢٤٤ ، شرح فتح القدير : ٤٨/١ ، وما بعدها ، تبیین الحقائق : ١٣/١ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٣٦/١ ، نهاية المحتاج : ١٠٧/١ ، المجموع : ٣٧، ٣٥/٢ ، كشف القناع : ١٤٢/١ - ١٤٣ ، شرح منتهى الإرادات : ٦٧/١ .
- (٤) تبیین الحقائق : ١٢/١ .
- (٥) المجموع : ٤٢/١ - ٤٣ ، كشف القناع : ١٤٣/١ .
- (٦) الخرشى : ١٥٦/١ ، ١٥٨ ، الذخيرة : ٢٢٩/١ .

والحق أن في مذهب المالكية تناقضا ، فان مذهبيهم في اللبس - أي لمس  
المرأة - اعتبار اللذة دون التفرقة بين الصغير وغيره ، فلم يعتبروا مظنة  
اللذة في مسألة لمس المرأة ، بل اعتبروا قصدها أو وجودها ، وأما مسألة لمس  
الفرج فقد فرقوا في من <sup>الغير بين</sup> الصغير والكبير ، فاعتبروا مظنة اللذة في الكبير ،  
وتحققها قصدا أو وجدانا في الصغير .

## المبحث السادس

حكم الدلك فى الوضوء والغسل

الدلك هو امرار اليد على أعضاء الوضوء أو على البدن كله فى الغسل ، وهو بهذا المعنى مختلف فيه بين الفقهاء ، فمنهم من أوجبه ، ومنهم من لم يوجبه كما سيأتى ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى مايلى :

١ - الاشتراك الواقع فى لفظ الغسل الوارد فى قوله - تعالى - : ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (١) هل يطلق على مجرد الصب ؟ أم لابد فيه من امرار اليد على المحسل المغسول ؟ فمن الفقهاء من أخذ بالمعنى الأول ، ومنهم من أخذ بالمعنى الثانى (٢) .

٢ - التعارض الظاهرى بين الأحاديث : فمن ذلك حديث عائشة من قوله - صلى الله عليه وسلم - ( وادلكى جسدك بيديك ) (٣) مع حديث عائشة الآخر ، وحديث ميمونة وأم سلمة التى وصفت الغسل ولم تذكر الدلك وبكل احتجت طائفة - كما سيأتى - وفيما يلي مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مذهب المالكية وجوب الدلك : وأن الوضوء والغسل كليهما لايجزئان بدونه، ولايشترط عندهم فى الراجح مقارنة الدلك لصب الماء ، بل يجزئ ولو كان الدلك عقب الصب ونقلوا عن أبي الحسن القاسمى اشتراط مقارنة الدلك لصب الماء ، لكن المشهور على خلافه ، والمشترط عندهم فى الدلك فى الغسل امرار اليد وإيصالها الى مايمكن أن تناله اليد من جسده، وما لا يمكن أن تناله يده يجزئ فيه التدلك بخرقة أو باستنابة لكن لاتجزئ الخرقه والاستنابة مع القسرة على اليد ، والاستنابة متصورة فى حق الزوجين فى الغسل . (٤)

(١) المائدة / ٦ .

(٢) بداية المجتهد : ٣١/١ ، الذخيرة : ٣٠٨/١ .

(٣) لم أجده .

(٤) الخطاب : ٣١٣/١ ، الخرشى : ١٦٩/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٠١/١ - ١٠٢

الجامع : ١٧/١ ، الذخيرة : ٣٠٨/١ - ٣٠٩ ، الأشراف : ١٢/١ ، أسهل

المدارك : ٨٤/١ ، الفواكه الدوانى : ١٦٠/١ ، ١٧٥ ، الشرح الصغير على

أقرب المسالك : ١١٠/١ - ١١١ ، الاستذكار : ٣٢٩/١ - ٣٣٠ ، البيان والتحصيل

٥٠/١ ، بداية المجتهد : ٣١/١ - ٣٢ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الدلك غير واجب بل هو من المسنونات والمندوبات . (١)

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في إيجاب الدلك بأدلة من الكتاب والسنة والنظر فيما يلي أبرزها :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ .

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا جُنَا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ۗ ﴾ الآية (٢) ووجه الدلالة من الآيتين الكريمتين أن الدلك - وهو امرار اليد - داخل في معنى الغسل إذ لا يسمى من صب الماء أو غمس نفسه فيه مغتسلا ، وإنما صابا أو منغمسا ، وأيدوا ذلك بنقل عن العرب وبما في الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أتى بصين لم يأكل الطعام فبال على ثوبه فأتبعه بماء ولم يغسله . (٣)

وأجاب ابن قدامة عن ذلك بعدم تسليم أن الغسل يشترط فيه امرار اليد ، إذ العرب تقول ( غسلت الاناء ) ولو لم تمر اليد عليه ، وأن السيل الكبير يسمى غاسولا . (٤)

٣ - حديث عائشة وفيه : ( وادلكى جسدك بيديك ) .

٤ - ماروى عن عمر - رضى الله عنه - أنه سأل رسول الله - صلى الله

(١) حاشية ابن عابدين : ١٢٢/١ - ١٢٣ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، البناية : ٩٠/١ ، ١٨٨ -

١٨٩ ، البحر الرائق : ٥٠/١ ، تبيين الحقائق : ١٣/١ ، مغنى المحتاج :

٥٠/١ ، ٧٤ ، نهاية المحتاج : ٢١٠/١ ، حاشية البيجورى : ٨١/١ ، المجموع :

١٨٥/٢ - ١٨٦ ، كشف القناع ، ١٧٩/١ ، شرح المنتهى : ٨٠/١ - ٨١ ، المغنى : ٢٢٠/١ .

(٢) النساء / ٤٣ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي : ٤٣٩/١ ، الاشراف : ١٢/١ ، الجامع لأحكام

القرآن ٢١٠/٥ ، الذخيرة : ٣٠٨/١ ، الفواكه الدواني ١٦٠/١ ، الشرح

الصفير على أقرب المسالك : ١١٠/١ - ١١١ ، الجامع : ١٧/١ ب والحديث

أخرجه البخارى في كتاب الوضوء باب بول الصبيان من حديث أم قيس ، ٦٢/١ ،

ومسلم في كتاب الطهارة ، باب حكم بول الطفل ٢٢٨/١ .

(٤) المغنى : ٢٢٨/١ .

عليه وسلم - عن غسل الجنابة فقال : ( ثم تدلك بكفيك في كل مرة ) . (١)

٥ - قوله - صلى الله عليه وسلم - ( بلوا الشعر وأنقوا البشرة ) (٢)

فالحديث الأول والثاني فيهما الأمر بالتدلك ، والأمر للوجوب ، وأما الثالث

ففيه الأمر بانقواء البشرة ، وهو معنى زائد عن مجرد إيصال الماء . (٣)

وقد اعترف القرطبي بضعف الاحتجاج بالحديث الأخير فقال :

( لاجحة فيما استدل به من الحديث لوجهين : أحدهما : أنه قد خولف في تأويله قال سفيان بن عيينة : " المراد بقوله - عليه الصلاة والسلام - وأنقوا البشرة أراد غسل الفرج وتنظيفه وأنه كنى بالبشرة عن الفرج " قال ابن وهب : " ما رأيت أحدا أعلم بتفسير الأحاديث من ابن عيينة " ، الثاني : أن الحديث أخرجه أبو داود في سننه وقال فيه : " وهذا الحديث ضعيف كذا في رواية ابن داسة (٤) وفي رواية اللؤلؤي عنه : الحارث بن وجيه ضعيف حديثه منكر " فسقط الاستدلال بالحديث . (٥)

٦ - القياس على الوضوء : فكما يجب الدلك في الوضوء يجب كذلك في

الغسل . (٦)

وقد أجاب ابن عبد البر عن هذا القياس بعد أن أورده استدلالا لمالك بأن الغسل أصل والوضوء أصل آخر ، وغير نكير أن يختص الوضوء بما لم يختص به الغسل ، ثم إن الأصول لا تقاس على الأصول وإنما تقاس الفروع على الأصول . (٧)

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط ، وأبو يعلى وأحمد قال الهيثمي : ( فيه رجل

مجهول ) أنظر مجمع الزوائد : ٢٧٠/١ - ٢٧١ .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة ،

١٧٨/١ برقم : ١٠٦ ، وأبو داود في كتاب الطهارة باب الغسل من الجنابة

٦٥/١ ، برقم : ٢٤٨ وضعفه أبو داود والترمذي والدارقطني والخطابي

انظر تلخيص الحبير : ١٤٢/١ . معالم السنن للخطابي بهامش مختصر سنن

أبي داود : ١٧٢/١ ، برقم : ٢٤٢ .

(٣) الإشراف : ١٢/١ ، الجامع لابن يونس : ١٧/١ ب .

(٤) هو أبو بكر محمد بن بكر البصري الداس راوى سنن أبي داود .

(٥) الجامع لأحكام القرآن : ٢١٠/٤ .

(٦) الاستذكار ٣٢٩/١ - ٣٣١ .

(٧) نفس المصدر السابق .



ويظهر لى أن قياس المالكية الغسل على الوضوء لا يلزم الجمهور، لأن الجمهور نازعوا فى وجوب ذلك فى الوضوء فقالوا بعدم وجوبه ، والمعهود فى القياس الملزم قياس فرع مختلف فيه على أصل متفق عليه ، فكيف يقاس وجوب ذلك فى الغسل على وجوبه فى الوضوء ، مع أن الوجوب فى الوضوء والغسل مما انفرد به المالكية ؟ .

#### ٧ - القياس على مسح الخفين . (١)

ويظهر لى أن هذا القياس غير مستقيم أيضا ، لأن المسح من ضرورته امرار اليد اذ كيف يتأتى المسح بدون امرار اليد ، وأما الغسل فليس من ضرورته ذلك ، ثم إن مسح الخفين رخصة والرخص لا يقاس عليها .

٨ - إنه لا بد من امرار اليد على البدن لأن الماء ينزلق عن البدن لما فى البدن من دهنية . (٢)

ولا يخفى ما فى هذا الكلام من تكلف وبعد ، فلو سلم ذلك فإن اليد لا تستطيع تثبيت الماء على الجسم .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على عدم وجوب ذلك بما يلى :

١ - أن الآية الكريمة الموجبة لفراغ الوضوء والأحاديث الشريفة الواصفة للغسل أو المبينة له كحديث عائشة وميمونة وأم سلمة لم يذكر فيها ذلك فدل على عدم وجوبه (٣) ، وفى حديث عائشة ( ثم أفاض الماء على رأسه ) (٤) ، وفى حديث أم سلمة ( إنما يكفيك أن تحشى الماء على رأسك ثلاث حشيات ، ثم تفيضين الماء عليك ) (٥) .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - لأبى ذر (٦) ( فإذا وجدت الماء فأمسه

- (١) الأشراف : ١٢/١ .
- (٢) أحكام القرآن لابن العربي : ٤٣٩/١ .
- (٣) المغنى : ٢١٩/١ ، مغنى المحتاج : ٧٤/١ .
- (٤) أخرجه البخارى فى كتاب الغسل ، باب الوضوء قبل الغسل ، ٦٧/١ ، ومسلم فى كتاب الحيض باب صفة غسل الجنابة ، ٢٥٣/١ ، برقم : ٣٥ .
- (٥) أخرجه مسلم فى كتاب الحيض ، باب حكم ضفائر المفتسلة ، ٢٥٨/١ ، برقم : ٥٨ .
- (٦) هو الصحابى المشهور جندب بن جنادة تقدم اسلامه ، وتأخرت هجرته ، فلم يشهد بدرا ومناقبه كثيرة جدا ، توفى سنة ثنتين وثلاثين فى خلافة عثمان . انظر : أسد الغابة ، ١٨٦/٥ ، تهذيب التهذيب : ٩٠/١٢ ، تقريب التهذيب : ٤٢٠/٢ ، تذكرة الحفاظ : ١٧/١ .

جلدك (١) ولم يأمره بزيادة (٢).

٣ - ولأن الغسل وكذا الوضوء طهارتان واجبتان ، فلم يجب فيهما الدلك كغسل الجنابة ، وغسل الاناء من ولوغ الكلب (٣).

٤ - ولأن المأمور به انما هو التطهير ، ومن ادعى وجوب الدلك فقد زاد ، والزيادة نسخ تحتاج الى نص (٤) وهذا لا يلزم المالكية فالزيادة عندهم ليست نسخاً

وقد اجاب في الذخيرة عن الأحاديث بأنها مطلقة ، فتحمل على ما ذكره المالكية جمعاً بين الأدلة (٥).

### الترجيح :

ان مدار اعتماد المالكية في هذه المسألة على الآيتين الكريمتين اللتين ورد فيهما لفظ ( الغسل ) ولايسلم للمالكية أن لفظ الغسل متضمن لامرار اليد اذ ورد في كلام العرب ما يدل على أن مجرد اسالة الماء يسمى غسلا ، كقولهم : غسلتني السماء ، وقولهم : غسل المطر الأرض وحتى لو سلم لهم اشتغال لفظ الغسل لغة على امرار اليد فإن الأحاديث الواصفة لغسل النبي - صلى الله عليه وسلم - أو تلك التي بين فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - صفة الغسل على جهة التعيين لم تشتمل على الدلك ، فدل على أن الغسل الشرعي لا يشترط فيه الدلك على جهة الوجوب ، لأنه لو كان واجبا لبينه - صلى الله عليه وسلم - فعلا أو قولا كما بين تحليل الشعر وغيره ، وأما الأحاديث التي احتج بها المالكية فهي ضعيفة لاتقوى على معارضة الأحاديث الصحيحة ، فاتفق من ذلك رجحان مذهب الجمهور في عدم ايجاب الدلك .

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب الجنب يتيمم ، ٩١/١ ، برقم : ٣٣٢ ، والترمذي في كتاب الطهارة باب ما جاء في التيمم للجنب ، ٢١٢/١ وقسال : حسن صحيح والدارقطني في كتاب الطهارة ، باب جواز التيمم ١٨٧/١ ، وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة رواه البزار والطبراني في الأوسط ، قال الهيثمي : ( ورجالهما رجال الصحيح ) أنظر مجمع الزوائد : ٢٦١/١ ، تلخيص الحبير :

١٥٤/١

(٢) المجموع : ١٨٥/٢

(٣) المجموع : ١٨٥/٢ ، المغنى : ٢١٩/١

(٤) البحر الرائق : ٥٠/١ ، تبيين الحقائق : ١٤/١

(٥) الذخيرة : ٣٠٩/١

المبحث السابع  
حكم الموالة في الوضوء

يعرف الفقهاء الموالة بأنها الاتيان بأفعال الطهارة في زمن متصل من غير تفريق فاحش (١). وحد التفريق الفاحش هو أن يجف العضو الأول قبل غسل الثاني (٢). وهي بهذا المعنى مختلف في وجوبها في الوضوء عند الفقهاء ، بين قائل بالوجوب وقائل بالسنية ومفرق بين الذكر والقدرة والعجز والنسيان - على ماسياتي - وسبب انفراد المالكية يرجع الى مايلي :

١ - الاشتراك في حرف الواو ( الذي عطفت به أركان الوضوء بعضها على بعض في الآية الكريمة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ ﴾ الآية ، أهى للترتيب والتعقيب أم أنها لمطلق الجمع . (٣)

٢ - التعارض الظاهري بين الآثار : كحديث خالد بن معدان (٤) الذي يفهم منه وجوب الموالة ، وأثر عبدالله بن عمر الذي يفهم منه عدمها وسيأتي بيان ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية - في الراجح من مذهبهم - الى أن الموالة واجبة عند الذكر والقدرة ، ساقطة عند العجز والنسيان ، فمن نسي عضوا من أعضاء وضوئه أو لمعة بنى على وضوئه ، وغسل ما بعد هذه اللمعة أو العضو - إن كان تذكره من قريب - وأما إن طال الفصل فيغسله وحده ، وأما العاجز فيبني أن كان الفصل قريبا ، وهنالك أقوال أخرى في المذهب كالوجوب المطلق ، وعدمه ، والفرق بين المسح ، وغيره الا أن الراجح والمشهور الأول كما أن التفريق اليسير لا يضر - ولو كان متعمدا - (٥)

(١) الخرشى : ١٢٧/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٦١/١ - ٦٢ .

(٢) كشف القناع : ١١٧/١ .

(٣) بداية المجتهد : ١٢/١ - ١٣ .

(٤) هو خالد بن معدان الكلابي ، الحمصي ، ثقة عابد يرسل كثيرا توفي سنة ثلاث ومائة وقيل غير ذلك . أنظر : تهذيب التهذيب : ١١٨/٣ ، تقريب التهذيب : ٢١٨/١ .

(٥) الخرشى : ١٢٨/١ ، الحطاب : ٢٢٣/١ - ٢٢٤ ، الفواكه الدوانى : ١٧٠ / ١ ، الذخيرة : ٢٦٦/١ - ٢٦٩ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١١١/١ - ١١٢ ، الجامع : ١١/١ أ .

(ب) وذهب الشافعية والحنفية الى أن الموالاة ليست بواجبة وانما سنة . (١)

(ج) وذهب الحنابلة الى أن الموالاة من فروض الوضوء لاتسقط بحال . (٢)

#### الأدلة :

يشارك الحنابلة مع المالكية في القول بالوجوب عند الذكر والقدرة، ويفترق عنهم المالكية باسقاطها عند العجز والنسيان ، ولذا فاننا سنورد أدلة الوجوب المطلق ، ثم نعقبها بأدلة اسقاطه عند العجز والنسيان ، فنقول وبالله التوفيق :

استدل للوجوب بما يلي :

١ - حديث خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رأى رجلا وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء ، وفي رواية : الصلاة ) . (٣)

وجه الاستدلال أن الموالاة لو لم تكن واجبة ، لما أمره النبي - صلى الله عليه وسلم - باعادة الوضوء ، ولاكتفى بأمره باعادة غسل اللمعة التي لم يصبها الماء . (٤)

وقد أجاب النووي على حديث خالد بن معدان بالتضعيف . (٥)

٢ - ان الوضوء عبادة يفسدها الحدث فوجبت فيه الموالاة كالملاة . (٦)

(١) مغنى المحتاج : ٦١/١ ، المجموع : ٤٥٤/١ ، البناية : ١٨٨/١ ، حاشية ابن عابدين ١٢٢/١ .

(٢) شرح منتهى الارادات : ٤٦/١ ، كشف القناع : ١١٧/١ ، المغنى : ١٢٨/١ .

(٣) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب تفريق الوضوء ٤٥/١ ، برقم : ١٧٥ ، والحديث فيه بقية بن الوليد وهو مدلس وقد عنعنه ، في رواية أبى داود لكن ذكر الحافظ أن فى المسند والمستدرک تصريح ببقية بالتحديث ، أنظر تلخيص الحبير : ٩٦/١ ، الدراية : ٢٩/١ . وله شاهد من حديث أنس أخرجه أبوداود فى كتاب الطهارة ، باب تفريق الوضوء ٤٤/١ .

(٤) شرح منتهى الارادات : ٤٦/١ ، المغنى : ١٢٨/١ .

(٥) المجموع : ٤٥٥/١ .

(٦) شرح منتهى الارادات : ٤٦/١ ، المغنى ١٢٨/١ .

٣ - ان الوضوء عبادة لها أركان مختلفة فوجب فيها التوالى كالصلاة . (١)  
ولا يخفى ما فى هذه الأقيسة من ضعف وتكلف ظاهرين ، فضلا عما فيها من تجوز فى  
القياس بقياس أصل على أصل آخر ، فضلا عما بين الوضوء والصلاة من فروق كثيرة  
ليس هنا مجال عدّها .

وأما المالكية الذين أسقطوا الوجوب عند العجز والنسيان ، فلا أعلم  
لهم دليلا غير التمسك بالعمومات التى رفعت الاثم عن الناس مثل قوله - صلى  
الله عليه وسلم - ( عفى لأمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) . (٢)

ولا يخفى أن التمسك بهذه العمومات لا يدل على إسقاط الموالاة بالنسيان  
لأن الموالاة ان كانت واجبة كوجوب غيرها من فرائض الوضوء ، فلا مسوغ لافرادها  
بحكم مختلف عند العجز والنسيان ، فلم لا يسقط مسح الرأس أو غسل الرجلين عند  
العجز والنسيان ؟ ومن هنا يتضح ضعف التمسك بمثل هذه العمومات ، والحق أن  
المالكية يلجؤون الى مثل هذه الأقاويل عندما تكون الأدلة متعارضة - فى ظاهرها -  
أو عندما يريدون الخروج من الخلاف ، ونظائر ذلك كثيرة عندهم ، وذلك مثل  
قولهم بوجوب ازالة النجاسة عند الذكر والقدرة (٣) ، ولعل من أسباب ذلك أيضا  
محاولة المخرجين فى المذهب التوفيق بين الروايات عن الامام أو بينها وبين  
أقوال أصحاب الامام .

واستدل القائلون بعدم وجوب الموالاة على مذهبيهم فى ذلك بما يلى :

١ - الآية الكريمة المتضمنة لأركان الوضوء فإنها أوجبت الغسل والمسح ،  
ولم تتعرض لموالاة ولو كانت الموالاة واجبة لذكرت فى الآية الكريمة . (٤)

وقد أجيب بأن الآية مجملة فصلها النبى - صلى الله عليه وسلم - بسنته

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٩٨/٦ .

(٢) بداية المجتهد : ١٢/١ - ١٣ ، والحديث أخرجه ابن ماجه فى كتاب الطلاق ،  
باب طلاق المكره والناسى من حديث أبى ذر ، بلفظ : ( ان الله تجاوز عن  
أمتى ) ٦٥٩/١ قال البوصيرى : ( اسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف أبى بكر  
الهندي ، وله شاهد من حديث أبى هريرة رواه الأئمة الستة . أنظر مصباح

الزجاجة : ١٢٥/٢ - ١٢٦ .

(٣) الخطاب : ١٣١/١ .

(٤) المجموع : ٤٥٥/١ .

فلم ينقل عنه أنه توفى إلا متواليا ، وفصلها أيضا بأمره صاحب اللمعة باعادة  
الوضوء . (١)

٢ - ماروى عن ابن عمر أنه توفى فى السوق فغسل وجهه ويديه ، ومسح  
برأسه ، ثم دعى الى جنازة فدخل المسجد ثم مسح على خفيه بعدما جف وضوؤه  
وصلى . (٢)

قال النووى ( قال البيهقى : " هذا صحيح عن ابن عمر مشهور بهذا اللفظ  
وهذا دليل حسن فإن ابن عمر فعله بحضرة حاضرى الجنازة ولم ينكر عليه ) (٣) .  
٣ - ولأنه عبادة لا يضرها التفريق اليسير فكذا الكثير كالحج . (٤)  
ولا يخفى ضعف هذا القياس والتكلف الظاهر فيه .

#### الترجيح :

والذى يترجح لدى أن الموالة غير واجبة ، لأن الحكم بالوجوب يترتب عليه  
بطلان الصلاة اذا لم تكن شمة موالة ، وهذا يحتاج الى دليل قوى يفيد غلبة الظن  
- على الأقل - وهذا ما لم يأت به القائلون بوجوب الموالة ، بل إن فعله - صلى  
الله عليه وسلم - فى الغسل يدل على عدم وجوب الموالة فقد ثبت عنه - صلى  
الله عليه وسلم - أنه كان يتوضأ فى أول الغسل ويؤخر غسل رجليه الى حين  
فراغه من الغسل ، وبهذا يتضح رجحان مذهب القائلين بالسنية .

- (١) المغنى : ١٢٨/١ ، شرح منتهى الارادات : ٤٦/١ .  
(٢) مغنى المحتاج : ٦١/١ ، المجموع : ٤٥٥/١ ، والأثر أخرجه مالك فى كتاب  
الطهارة ، باب ماجاء فى المسح على الخفين ، ٣٦/١ والبيهقى فى السنن  
٢٨٣/١ .  
(٣) المجموع : ٤٥٥/١ .  
(٤) مغنى المحتاج : ٦١/١ .

المبحث الثامن  
حكم قراءة القرآن للجنب

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أنه ليس للجنب أن يقرأ القرآن بصفة عامة للأحاديث الواردة في ذلك ومنها :

- ١ - حديث عبد الله بن عمر ( لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن ) (١)
- ٢ - وعن علي كان النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يجزئه ، أو قال : يحجبه عن القرآن شيء ليس الجنابة . (٢)
- ٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - ( أنا آكل وأشرب وأنا جنب ، ولا أقرأ القرآن وأنا جنب ) (٣) وغير ذلك من الأحاديث .

وقد ضعف النووي نقلاً عن البيهقي وغيره أكثر هذه الأحاديث . (٤) لكنها تفيد بمجموعها غلبة الظن بتحريم قراءة القرآن للجنب ، لكن الفقهاء اختلفوا في بعض التفاصيل المتعلقة بقراءة الجنب بعض القرآن ، وسبب انفراد المالكية في هذا يرجع إلى ما يلي :

- (١) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن ٢٣٦/١ ، برقم : ١٣١ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة ١٩٦/١ برقم : ٥٩٦ ومن العلماء من حسن الحديث لورود بعض الشواهد . أنظر : تعليق أحمد شاکر على سنن الترمذي ٢٣٧/١ - ٢٣٨ .
- (٢) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب في الجنب يقرأ القرآن ، ٥٩/١ ، برقم : ٢٢٩ والنسائي في كتاب الطهارة ، باب حجب الجنب من قراءة القرآن ١٤٤/١ ، والترمذي في كتاب الطهارة ، باب في الرجل يقرأ القرآن على كل حال مالم يكن جنباً ، ٢٧٣/١ - ٢٧٤ برقم : ١٤٦ وقال حديث حسن صحيح ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة ، ١٩٥/١ برقم : ٥٩٤ أنظر : إرواء الغليل : ٢٤١/٢ .
- (٣) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن ٢٣٦/١ برقم : ١٣١ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة ١٩٦/١ برقم : ٥٩٦ وقد اختلفوا في تضعيفه وتمحيجه أنظر : كلام أحمد شاکر على سنن الترمذي ٢٣٧/١ - ٢٣٨ .
- (٤) المجموع : ١٥٩/٢ .

- ١ - هل الحاجة تؤثر في حكم قراءة القرآن ، فتبيح قراءة بعضه للحاجة ، أم لا تؤثر فلا يقرأ الجنب شيئا من القرآن ولو احتاج اليه ؟ .
- ٢ - هل يعتبر من قرأ بعض آية قارئا للقرآن فيدخل تحت النهي الوارد في الأحاديث أم لا يعتبر كذلك ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى جواز قراءة اليسير من القرآن بقصد التعسود أو التحصن من عدو أو للاستدلال على حكم شرعى فجوزوا قراءة المعوذتين وآية الكرسي وغير ذلك من الآيات التى تقرأ للتعوذ والرقيا . (١)

(ب) المختار من مذهب الحنفية تحريم قراءة القرآن على الجنب كشيءه وقليله الا بعض آية من الدعاء اذا لم يقصد به قرآنا ، وكذا تجوز القراءة عندهم للمتلقين على أن يقرأ كلمة كلمة ويقطع بفصل بين كل كلمة وكلمة ، وهناك قول آخر مال اليه ابن الهمام يجيز قراءة بعض آية . (٢)

(ج) وأما الشافعية فلا يجوز عندهم قراءة القرآن لا كثيره ولا قليلا ، ولا حرفا واحدا اذا كان يقصد القرآن بينما يجوزون النطق بالأدعية والأذكار الموافقة لفظها للفظ القرآن شرط ألا ينوى بها القرآن كالبسمة والحمد والاسترجاع وآية الركوب وآية النزول (٣) وغير ذلك . (٤)

(د) وذهب الحنابلة الى تجويز قراءة بعض الآية مالم تكن الآية طويلة كآية المداينة (٥) وله النطق بما وافق قرآنا مالم يقصده كالبسمة والحمد

- (١) الخطاب : ٣١٧/١ ، الخرشى : ١٧٢/١ - ١٧٤ ، الزرقانى على مختصر خليل :
- ١٠٤/١ ، الذخيرة : ٣١٥/١ ، الجامع : ٦٤/١ ، الاشراف : ١٣/١ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ١٧٢/١ - ١٧٣ ، شرح فتح القدير : ١٤٨/١ - ١٤٩ .
- (٣) آية الركوب : ﴿ لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم اذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا السرى ربنا لمنقلبون ) الزخرف / ١٣ - ١٤ ، وآية النزول : ﴿ وقل ربى أنزلنى منزلا مباركا وأنت خير المنزلين ﴾ المؤمنون / ٢٩ .
- (٤) مغنى المحتاج : ٧٢/١ ، نهاية المحتاج : ٢٠٤/١ ، المجموع : ١٥٥/٢ - ١٥٩ .
- (٥) آية المداينة قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ... الآية ﴾ البقرة / ٢٨٢ .



ونحوها ، وله أن يكرر بعض الآية مالم يكن على سبيل الحيلة ، بأن يكرر أبعاضا متتالية حتى يقرأ آية . (١)

### الأدلة :

ان الأدلة التي ساقها الفقهاء لتأييد مذهبهم في التفاصيل التي ذكرناها لاتعدو كونها أدلة اجتهادية ، واستثناسات ، وأما الأدلة النصية في هذه المسألة فهي عامة لاتساعد أى مذهب في الاستدلال للتفاصيل التي وضعها لحكم قراءة القرآن للجنب ، ولعل أسعد المذاهب بها هم الذين حرموا قراءة القرآن للجنب مطلقا .

وأما المالكية الذين أباحوا قراءة بعض القرآن تعودا أو رقيصة أو استدلالا فاتهم قد بنوا هذا الحكم على المشقة والحرص اللذين يلحقان الجنب من تحريم القراءة عليه مطلقا ، فالجنب محتاج الى مثل ذلك ، قالوا : ولأن ماتعلق به المنع لحرمة القرآن يجوز أن يخالف اليسير منه الكثير كما نهى النبسى - صلى الله عليه وسلم - أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو (٢) ثم كتب في مراسلاته ودعوته الكفار من أهل الكتاب \* قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم .... الآية \* (٣).

وأما الذين قالوا بجواز قراءة بعض الآية فلهم بعض التعليقات كقولهم : ان بعض الآية لايتعلق بها الاعجاز ، أو قولهم : ان من قرأ بعض آية لايعد قارئاً للقرآن . (٤)

والقول بأنه لاعجاز في بعض الآية فيه نظر : ثم من قال بأن القرآن تحرم قراءته على الجنب ، لاجل الاعجاز الذي فيه ؟

وأما الشافعية فقد جعلوا العلة في التحريم كون المقروء قرآنا ، لهذا

- 
- (١) كشف القناع : ١٦٨/١ ، شرح منتهى الارادات : ٧٧/١ .  
 (٢) أخرجه البخارى في كتاب الجهاد ، باب السفر بالمصحف الى أرض العدو ، ١٥/٤ ومسلم في كتاب الامارة باب النهى أن يسافر بالمصحف الى أرض الكفار اذا خيف وقوعه بأيديهم ١٤٩٠/٣ برقم : ١٨٦٩ .  
 (٣) آل عمران : ٦٤ ، الاشراف : ١٣/١ .  
 (٤) كشف القناع : ١٦٨/١ ، شرح منتهى الارادات : ٧٧/١ .

نجدهم يبيحون النطق ببعض التعبيرات القرآنية على ألا يقصد بها القرآن، وهكذا نرى أن الفقهاء مختلفون في التفاصيل لاختلافهم في الفهم من النصوص العامة، والاختلاف في تحديد العلة المستنبطة من هذه النصوص العامة، أي حرمة القرآن أم اعجازه أم كونه قرآنا؛ أم غير ذلك؟ ولعل مذهب الشافعية هو الأقرب للصواب، وذلك لأن كون القرآن قرآنا علة لتحريم قراءته على الجنب أقرب وألصق بالنص، ثم إن المشقة المترتبة على تحريم القراءة على الجنب ليست بالمشقة الكبيرة وذلك لقصر فترة الجنابة، ولوجود المخارج التي يستطيع بها الجنب الذكر والدعاء بالتعبيرات القرآنية الكريمة دون أن يقع في دائرة النهي الوارد في قراءة القرآن على الجنب في الأحاديث الشريفة.

### الفصل الثالث

#### مفردات المذهب فى المسح على الخفين

يشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث :

- المبحث الأول : الخف الذى يملح للمسح عليه .
- المبحث الثانى : حكم المسح على الخف المخسرق .
- المبحث الثالث : مقدار ما يجب مسحه من الخف .
- المبحث الرابع : مدة المسح على الخفين .
- المبحث الخامس : حكم غسل الرجلين بعد نزع الخفين .

## المبحث الأول

الخف الذى يصح المسح عليه

اختلف الفقهاء فى الخف الذى يصح المسح عليه ، أيشترط أن يكون مسنـ الجلد أم لايشترط ذلك ؟ وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف فى تحديـ المراد بالخف ، الذى جاءت الأحاديث مرخصة بالمسح عليه ، أهو الخف المعهود عند العرب ؟ أم كل مايصح أن يسمى خفا ويمكن متابعة المشى عليه عرفا ؟ ، وبكل قالت طائفة من الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يشترط أن يكون الخف جلدا ، وأنه لايجوز المسح على ماصع على هيئة الخف من قطن ونحوه ، كما أنهم يشترطون أن يكون الخف مخروطا فلا يصح المسح على ما ألمق بالرمراض ونحوه (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى جواز المسح على مايصح أن يسمى خفا ، ويمكن متابعة المشى عليه عرفا ، وحدده الحنفية بفرسخ أو أكثر ، وقد اختلف الجمهور فيما بينهم فى جواز المسح على الخفاف المصنوعة من بعض المواد ، كما لو صنع خف من حديد أو زجاج أو نحو ذلك ، فمثلا نجد الشافعية والحنابلة يجيزون المسح على الخفاف المصنوعة من الحديد أو الخشب نجد الحنفية لايجيزون ذلك ، لا لأنهم يشترطون الجلد ، ولكن لأنهم يقولون بعدم امكان متابعة المشى على مثل هذه الخفاف ، وخلاصة القول أن الجمهور متفقون على أن المعتبر امكان متابعتـ المشى عرفا ، لكنهم مختلفون فى تطبيق هذا الأصل من حيث تحقق وجوده فى بعض الخفاف دون بعض (٢)

الأدلة :

عرفنا أن المسألة اجتهادية ، ولذا فإن الأدلة فيها استنتاجيات

- (١) الخرشى : ١٧٨/١ - ١٧٩ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٠٨/١ ، الذخيرة : ٣٢٣/١ - ٣٢٤ ، الفواكه الدوانى : ١٨٩/١ ، ارشاد السالك : ١٢٢/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١٥٤/١ .
- (٢) الدر المختار : ٢٦١/١ ، ٢٦٣ - ٢٦٤ ، البناية : ٥٩٩/١ ، مغنى المحتاج : ٦٦/١ ، نهاية المهتاج : ١٨٧/١ ، المجموع : ٤٩٥/١ - ٤٩٦ ، ٥٠٢ - ٥٠٣ ، كشاف القناع : ١٣١/١ ، شرح منتهى الارادات : ٦٠/١ .



## المبحث الثاني

حكم المسح على الخف المخرق

اختلف الفقهاء في جواز المسح على الخف المخرق بين مانع منه أو مجيز له (١) وبين مفرق بين الكثير واليسير ، وهؤلاء اختلفوا في تحديد حد الكثير واليسير كما سيأتي .

وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف في علة انتقال الفرض بالنسبة للرجلين من الغسل الى المسح ، ويوضح ذلك ابن رشد حيث يقول :  
( ... ) وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم في انتقال الفرض من الغسل الى المسح هل هو لموضع الستر - أعنى ستر خف القدمين - ؟ أم هو لموضع المشقة في نوع الخفين ؟ فمن رآه لموضع الستر لم يجز المسح على الخف المنخرق ، لأنه اذا انكشف من القدم شيء انتقل فرضها من المسح الى الغسل ، ومن رأى أن العلة في ذلك المشقة لم يعتبر الخرق مادام يسمى خفا ، وأما التفريق بين الخف الكثير واليسير (٢) فاستحسان ورفع للخرج (٣) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية - في الراجح من مذهبهم - الى جواز المسح على الخف اذا كان هذا الخف مخرقا خرقا يسيرا ، وقد حدوده - في الراجح من مذهبهم - بما دون الثلث ، فلم يجوزوا المسح على ما كان خرقه قد بلغ الثلث أو زاد على ذلك ، والمقصود بالثلث عندهم هو ثلث القدم لا ثلث مجموع الخف .

وقد نص الخرشي على اعتبار مادون الثلث سواء كان يظهر منه القدم أم لا ، بينما فرق ابن رشد ( الجد ) فقال باعتبار الثلث اذا كان الخرق لا يظهر منسبه بقية القدم ، وأما إن ظهر فلا يعتبر الثلث .

- 
- (١) يروي عن سفيان الثوري وغيره اجازتهم المسح على الخف المخرق ولو كان كثيرا مادام يسمى خفا . أنظر : المغنى : ٣٠١/١ ، المجموع : ٤٩٧/١ ، بداية المجتهد : ١٤/١ .  
(٢) هكذا هو في بداية المجتهد وليس بمستقيم والأصح ( الخرق اليسير والكثير ) .  
(٣) بداية المجتهد : ١١٥/١ .

وأما إن كان الخرق يسيرا جدا فيجوز المسح عليه ولو ظهر منه بقيسمة القدم ، وأما الغرافى فقد أرجح التفرقة فى حد اليسير والكثير الى العرف . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى جواز المسح على الخف المخرق اذا كان خرقه دون ثلاثة أصابع وعدم جوازه اذا بلغت ثلاثة أو أكثر ، فإن كان الخرق فى محل الأصابع اعتبر فى التقدير الأصعب الموازى للخرق ، واذا كان الخرق فى غير محل الأصابع اعتبر الأصعب الأصغر احتياطا للعبادة وهناك فى المذهب تفاصيل أخرى لاداعى لذكرها (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى عدم جواز المسح على الخف اذا كان مخرقا ولو خرقا يسيرا يرى منه بعض القدم ، والمعتبر فى الروية نفوذ الماء الى القدم فلا تضر الروية لشفافية الخف لا لخرقه ، وعند الحنابلة والشافعية تفاصيل كثيرة ، وفروض بناء على أصلهم فى أن الخرق اليسير لايجوز المسح معه اذا روى منه بعض القدم ليس هنا مجال ذكرها (٣) .

#### الأدلة :

عرفنا اختلاف الفقهاء فى تحديد مقدار الخرق الذى يجوز المسح على الخف مع وجوده وقد احتج كل فريق على ماذهب اليه ببعض الاحتجاجات التى لاتخلو من نظر :

(أ) فأما المالكية فانا نترك ابن رشد ( الجد ) يوضح لنا وجهة نظرهم

حيث يقول :

( ..... استفدنا من مجموع هذه الروايات أنه يمسح على الخرق اليسير، ولا يمسح على الخرق الكثير ، واذا كان ذلك كذلك باجماع وقامت الأدلة من الكتاب والسنة

(١) الخرشى : ١٨٠/١ ، البيان والتحصيل : ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، الفواكه الدوانى

: ١٨٨/١ ، الشرح المصغير على أقرب المسالك : ١٥٦/١ - ١٥٧ ، الاشراف :

١٦/١ - ١٧ ، بداية المجتهد : ١٤/١ ، الذخيرة : ٣٢٤/١ .

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٢٦١/١ ، البنائة : ٥٨٢/١ ، تبيين

الحقائق ٤٩/١ .

(٣) نهاية المحتاج : ١٨٧/١ ، معنى المحتاج : ٦٥/١ ، المجموع : ٤٩٦/١ - ٤٩٧ ،

شرح منتهى الارادات : ٦٠/١ ، كشاف القناع : ١٣٠/١ ، المعنى : ٣٠١/١ .

على أن الثلث هو آخر اليسير وأول حد الكثير ، وجب أن يمسح على ما كان الخرق فيه أقل من الثلث ، ولا يمسح على ما كان الثلث فأكثر - أعنى ثلث القدم من الخف لا ثلث جميع الخف - (١)

ولم يوضح ابن رشد ( الجد ) ما هي نصوص الكتاب والسنة التي دلت على أن الثلث هو آخر حد القليل ، وأول حد الكثير ، فإن كان يعنى قوله - لمسح الله عليه وسلم - لسعد بن أبي وقاص : (٢) ( الثلث والثلث كثير ) (٣) فهذا من أعجب الاستدلالات لأن ما كان كثيرا في حكم من الأحكام الشرعية لا يلزم أن يكون كذلك في حكم آخر ، ويلزم من تعميم ابن رشد هذا أن يقال : إنه يعنى - من النجاسة إذا كانت أصابت ثوبا وكانت أصابته لأقل من ثلثه ، وقل مثل ذلك في كثير من الأحكام الشرعية التي لم ينص على تقديرات لها .

(ب) وأما الحنفية الذين قدروا الفرق بما دون الثلاثة أصابع فقد استدل لهم المرغناني (٤) بأعجب مما استدل به ابن رشد للمالكية فقال :

( . . . ) لأن الأصل في القدم هو الأصابع والثلاث أكثرها في مقام الكسمل . . . . (٥) وتعقبه العيني فقال : ( . . . ) لأنه جعل الأصل في القدم الأصابع ثم قال والثلاثة أكثرها وهذا يقتضى أن يكون الأصابع من أجزاء القدم وجزء الشيء لا يكون أصلا له . (٦)

(١) البيان والتحصيل : ٢٠٦/١ .

(٢) هو أبو اسحق سعد بن أبي وقاص الزهري ، أول من رمى بسهم في سبيل الله ، وكان مجاب الدعوة له مناقب جمة وهو قائد القادسية توفي سنة خمس وخمسين انظر : الإصابة : ٣٣/١ ، تذكرة الحفاظ ٢٢/١ ، البداية والنهاية : ٧٨/٨ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوصايا ، باب أن يترك ورثته أغنياء خير ممن أن يتكفوا الناس ١٨٦/٢ ، ومسلم في كتاب الوصية ، باب الوصية بالثلث : ١٢٥٠/٣ .

(٤) هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغناني فقيه مفسر محدث من مؤلفاته بالإضافة إلى الهداية كتاب المنتقى ، ونشر المذهب والتنجيس والمزييد وكتاب في الفرائض توفي سنة ثلاث وتسعين وخمس مائة ، انظر : الفوائد البهية : ص ١٤١ .

(٥) الهداية ، المطبوع مع البناية : ٥٨٤/١ .

(٦) البناية : ٥٨٤/١ .



(ج) وأما الشافعية والحنابلة الذين منعوا المسح على الخف المخرق مطلقا فحجتهم في ذلك أن ما بدا من القدم نتيجة الخرق حكمه الغسل ، وما استتر منها حكمه المسح ، ولما كان من المتعذر الجمع بينهما غلب الغسل لأنه الأصل (١)

والذى يترجح لدى التفرقة بين الكثير واليسير فإن من معهودات الشارع الحكيم أن يعفو عن اليسير في التكاليف التى يجلب عدم العفو عن اليسير منها المشقة ، وترك تحديد اليسير الى العرف أوفق وأولى ، وأما التقديرات التى ذكرها المالكية والحنفية فغير سديدة يدلك على عدم سدادها الاختلاف والتناقض الذى فيها ، والتكلف الواضح فى الاستدلال لها ولم يرو عن مالك - رحمه الله - التقدير بالثلث بل أطلق التفرقة بين اليسير والكثير .

---

(١) المغنى : ٣٠١/١ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٤٩٥/١ .

## المبحث الثالث

مقدار ما يجب مسحه من الخف

اختلف الفقهاء في القدر الذي يجب مسحه من الخف اختلافاً بيننا ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى أن الأحاديث الواردة في مسح الخف لم تعين ذلك المقدار ، بل جاءت مطلقة ومن أسباب الانفراد أيضاً تعارض الأحاديث في ظاهرها ، فمن ذلك حديث المغيرة بن شعبة (١) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - في غزوة تبوك مسح أعلى الخف وأسفله (٢) ، فهو متعارض - في ظاهره - مع حديث علي وفيه : ( لو كان الدين يؤخذ بالرأى لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره وقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمسح على ظاهر خفيه ) (٣) .

ومن أسباب الانفراد أيضاً اختلاف أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - هل هي للوجوب أم للاستحباب وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) الراجح من مذهب المالكية وجوب مسح كل أعلى الخف واستحباب مسح أسفله وان لم يمسح أسفله أعاد في الوقت استحباباً ، لكن هناك رواية في المذهب عن مالك رجحها ابن يونس مؤداها وجوب مسح أعلى الخف وأسفله ، لكن الذي رجحه خليل ، وتابعه عليه الحطاب والخرشي ماذكرناه من وجوب مسح كل الأعلى واستحباب مسح الأسفل .

وعندهم أن ترك أي جزء من الأعلى كترك الأعلى كله ، وكذا ترك أي جزء من الأسفل كتركه كله في عدم فعل المستحب . (٤)

- (١) هو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي ، أسلم قبل عمرة الحديبية ، وشهدها وبيعة الرضوان ، توفي سنة خمسين ، أنظر: الاصابة: ١٣١/٦ - ١٣٢ .
- (٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة ، باب ما جاء في المسح على الخفين ، أعلاه وأسفله ، وقال هذا حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد الا الوليد بسن مسلم ١٦٢/١ - ١٦٣ برقم : ٨٧ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب في مسح أعلى الخف وأسفله ، ١٨٣/١ .
- (٣) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب كيف المسح ٤٢/١ ، برقم : ١٦٢٢ .
- (٤) الحطاب : ٣٢٤/١ ، الخرشي : ١٨٣/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١١٣ / ١ ، الاستذكار : ٢٨٥/١ ، الاشراف : ١٦/١ ، الجامع : ٢٥/١ أ ، الذخيرة : ٣٢٨/١ - ٣٢٩ ، الزرقاني على الموطأ : ١١٧/١ ، القوانين الفقهية ، محمد بن أحمد بن جزى الكلبى الفرناطى ( بدون ) ص ٣٠ ، الشرح المغير على أقرب المسالك : ١٥٩/١ .

- (ب) وذهب الحنفية الى أن المقدار الواجب مسحه هو مقدار ثلاثة أصابع من أصابع اليد - على الراجح - لأن أصابع اليد هي آلة المسح (١).
- (ج) وذهب الشافعية الى أن الواجب مسح أى جزء من الأعلى مما ينطلق عليه اسم المسح واستحباب مسح الأسفل (٢).
- (د) وذهب الحنابلة الى أن الواجب مسح أكثر أعلى الخف ، ولايسن استيعابه ولايسن مسح الأسفل (٣).

### الأدلة :

يظهر من الاستعراض السابق للمذاهب أن المالكية - فى راجح مذهبه - مشتركون مع الشافعية فى القول باستحباب مسح الأسفل ، وقول المالكية أنه يعيد فى الوقت استحبابا يرجع الى أصل آخر عندهم ، وهو استحباب الاعادة فى الوقت لترك السنن للاحتياط والخروج من الخلاف ، ولذا فإننا سنقتصر فى سوق الأدلة على الخلاف فى المقدار الواجب من الأعلى وذلك لأن انفراد المالكية لا يتمحز الا فيه .

وقد تمسك المالكية فى قولهم بجوب استيعاب الأعلى ، بالأحاديث التى ورد فيها أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - مسح على الخفين هكذا بإطلاق ، واستدلوا من النظر بما ذكره القرافى عن الباجى حيث قال :

( وحدثنا أن كل موضع صح فيه انفعال وجب اذ لو انتفى الوجوب لما صح ، أصله الساق واذا كان الوجوب متقررا فى آخر العضو وجب ايعابه كسائر الوضوء ) (٤)

وأما الحنفية فقد استدلوا بما روى فى حديث جابر وفيه قال : (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيده هكذا من أطراف الأصابع الى أصل الساق) (٥).

- (١) شرح فتح القدير والعناية بهامشه : ١٣٢/١ ، البناية : ٥٨١/١ .
- (٢) نهاية المحتاج : ١٩٢/١ ، مغنى المحتاج ٦٧/١ ، المجموع : ٥٢١/١ .
- (٣) كشاف القناع : ١٣٣/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٦٢/١ .
- (٤) الذخيرة : ٣٢٩/١ .
- (٥) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب فى مسح أعلى الخف وأسفله ، ١ / ١٨٣ برقم : ٥٥١ ، قال السندى : الحديث لم يذكره صاحب الزوائد ، وهو فيما أراه من الزوائد ، وفى سنده بقية متكلم فيه ١٨٣/١ .

واستدلوا أيضا بما روى عن علي في كيفية مسحه - صلى الله عليه وسلم - :  
أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مسح على خفيه خطوطا بالأصابع (١) .

قالوا وأقل الجمع ثلاثة ، وتخصيص أصابع اليد لأنها آلة المسح (٢) .

ولا يخفى ما في هذا الاستدلال من تكلف ، ومع ذلك فقد أجاب عنه النبي -  
بتضعيف حديث علي أو بحمله على الندب جمعا بين الأدلة (٣) .

وأما الشافعية فقد احتجوا على مذهبهم في اعتبار أقل ما ينطلق عليه اسم  
المسح بأن الأحاديث جاءت مطلقة من غير تقدير ، ولم يصح في التقدير شيء ،  
فتعين الاكتفاء بما ينطلق عليه اسم المسح (٤) .

وأما الحنابلة فلا أعرف لهم متمسكا في اعتبار مسح الأكثر إلا القول بأن  
الأكثر يقيم مقام الكل (٥) .

والذي يترجح لدى وجوب مسح جميع ظاهر الخف احتياطا للعبادة ، ولأن  
التقديرات الأخرى لم يصح فيها شيء ، واستناد الشافعية إلى معنى المسح اللغوي  
غير متجه لورود فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - المفسر لقوله ، ثم إن  
ليس من معهود الشارع في الوضوء وغيره أن يُمسح على الوجه الذي قاله الشافعية .

- 
- (١) لا يوجد عن علي بهذا اللفظ كما قال الحافظ ابن حجر أنظر : تلخيص الحبير :  
١٦١/١ ولكن أخرج ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات من حديث المغيرة وفيه :  
( حتى كأنى أنظر إلى أصابع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على  
الخفين ) ١٨٧/١ .
- (٢) البناية : ٥٨٠/١ - ٥٨١ ، العناية بهامش شرح فتح القدير : ١٣٢/١ .
- (٣) المجموع : ٥٢٢/١ .
- (٤) نهاية المحتاج : ١٩٢/١ ، مفنى المحتاج : ٦٧/١ ، المجموع : ٥٢١/١ .
- (٥) شرح منتهى الإرادات : ٦٢/١ .

## المبحث الرابع

مدة المسح على الخفين

اختلف الفقهاء في المسح على الخفين ، آله مدة ينتهي اليها فيبطل بعد انتهائها أم لا ؟ فمن الفقهاء من قال : إن له مدة ينتهي اليها ، ومنهم من جوز المسح بلا غاية زمانية وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع إلى تعارض الأحاديث - في ظاهرها - فمن ذلك تعارض حديث علي الذي يفهم منه التوقيت ، مع حديث أبي بن عمارة (١) الذي يفهم منه عدم التوقيت ، وغير ذلك من الأحاديث والآثار التي ستأتي بعد (٢) وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) يروى عن الامام مالك في هذه المسألة ثلاث روايات :

١ - الرواية المشهورة والمنصورة عند أكثر أصحابه أن لاتوقيت في مسح

الخفين .

٢ - ويروى عنه التوقيت يوم وليلة للمقيم ، وثلاثة أيام بلياليها

للمسافر ، قيل إنه كتب بذلك في كتاب وجهه إلى هارون الرشيد ، لكن أصحابه يضعفون ذلك وينكرونه .

٣ - التفرقة بين المسافر والمقيم فيبيح المسح للمسافر ولا يبيحه للمقيم ،

لكن مشهور المذهب ، والذي قطع به الأكثرون إباحة المسح للمسافر والمقيم ، ولكن دون توقيت ، وإنما يبطل المسح عندهم بأحد أمرين : إما بخلع الخف ، وإما بإحداث ما يوجب غسلا لكنهم يستحبون خلع الخف كل جمعة ، وقيل بل كل أسبوع (٣) .

(١) هو أبي بن عمارة مختلف في اسمه كثيرا له حديث في المسح ، أنظر :  
الإمامية : ١٦/١ .

(٢) بداية المجتهد : ١٥/١ .

(٣) التاج والاكليل بهامش الخطاب : ٣١٩/١ ، الخري : ١٧٨/١ - ١٧٩ ، ١٨٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٠٨/١ ، ١١١ ، الشرح الصغير على أقسرب المسالك : ١٥٤/١ ، الذخيرة : ٣٢٢/١ ، الفواكه الدواني : ١٨٨/١ ، الجامع : ٢٥/١ أ ، البيان والتحصيل : ٨٤/١ ، الأشراف : ١٥/١ ، الاستذكار : ٢٧٧/١ ، بداية المجتهد : ١٥/١ ، المنتقى : ٧٨/١ - ٧٩ القوانين الفقهية ص ٣٠ ، أسهل المدارك : ١٢٠/١ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى اعتبار التوقيت فيمسح المقيم يوم وليلة ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها (١).

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في عدم التوقيت في مسح الخف بأدلة من الأثر والنظر فيما يلي أبرزها :

١ - حديث أبي بن عمارة أنه قال : ( يارسول الله أمسح على الخفين ؟ قال : نعم ، قال : يوماً ؟ قال : نعم ، ويومين حتى تبلغ سبعا ؟ قال : نعم وما بدا لك ، وروى : ما شئت ) (٢) .

قال القاضي عبدالوهاب مبيناً وجه الدلالة منه :

( ففيه دليلان : أحدهما : أنه يجوز المسح فيما زاد على الثلاثة على الحسد الذى جوزه فى الثلاثة بعد المسألة عنها على حد واحد ، والأخرى (٣) قوله : " ما شئت ، وما بدا لك " وهذا نص فى سقوط التوقيت ) (٤)

وقد أجيب عن هذا الحديث من وجهين :

(أ) تضعيفه : وقد أفاض العيني وغيره فى بيان وجوه ضعفه ، ونقل العيني تضعيفه عن البخارى وأبى داود ، وأحمد ، والثوري ، وغيرهم (٥) بل لقـــد اعترف ابن عبدالبر بضعفه وقال : إنه حديث لا يثبت وليس له اسناد قائم (٦) .

(ب) تأويله - على تسليم صحته - بحمله على أن ذلك المسح المستمر بعد ثلاثة أو سبعة أيام إنما هو مع مراعاة التوقيت ، يوضح ذلك النووى حيث يقول :

- 
- (١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٢٦١/١ ، ٢٧١ ، البناية : ٥٦٦/١ - ٥٧١ ، نهاية المحتاج : ١٨٤/١ ، مغنى المحتاج : ٦٤/١ ، المجموع : ٤٨٣/١ - ٤٨٨ ، كشاف القناع : ١٢٨/١ ، شرح منتهى الارادات : ٥٨/١ ، المغنى : ٢٨٩/١ .
- (٢) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب ما جاء فى المسح بغير توقيت ، قال البوصيرى قال النووى ( هو حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث ١٨٥/١ ، وأبوداود فى كتاب الطهارة ، باب التوقيت فى المسح ٤٠/١ ، برقم : ١٥٨ .
- (٣) هكذا هى فى الاشراف والصواب والآخر .
- (٤) الاشراف : ١٥/١ .
- (٥) المجموع : ٤٨٢/١ ، البناية : ٥٦٦/١ - ٥٦٧ ، المغنى : ٢٩٠/١ .
- (٦) الاستذكار : ٢٧٧/١ .

( ٠٠٠ ) ولو صح لكان محمولا على جواز المسح أبدا بشرط مراعاة التوقيت لأنه إنما سأل عن جواز المسح لا عن توقيته ، فيكون كقوله - صلى الله عليه وسلم - : " الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين " ، وليس معناه أن مسحة واحدة تكفيه عشر سنين ، فكذا هنا (١) .

٢ - حديث عقبة بن عامر (٢) قال : قدمت على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بفتح الشام وعليّ خفان ، فنظر اليهما وقال : ( كم لك منذ لم تنزعهما؟ قلت : لبستهما يوم الجمعة واليوم الجمعة ، قال : أصبت ، وفي رواية : أصبت السنة ) (٣)

وقد أجاب النووى نقلا عن البيهقي بأن رواية عمر هذه قد روى غيرها عنــــه بالتوقيت ، فإما أن يقال : أنه رجع الى التوقيت لما علمه ، أو يقال : ان روايته الموافقة للسنة أولى (٤) وقد أجاب ابن العربي بخواب آخر ، وهو أن حديث عقبة بن عامر مع عمر ليس بمرفوع ، فلا يعارض المرفوع (٥) .

وغفل - رحمه الله - عن الرواية التي قال فيها عمر لعقبة بن عامر : ( لقد أصبت السنة ) فان لها حكم المرفوع ، كقول الصحابي : ( السنة كذا ) أو أمرنا بكذا ) .

٣ - حديث أنس وفيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : إذا أدخلت رجلك في الخفين وأنت طاهر فامسح عليهما وصلّ فيهما ما لم تنزعهما - أو تصبك جنابة ) (٦) وهذا نص (٧) .

- 
- (١) المجموع : ٤٨٤/١ .  
(٢) هو عقبة بن عامر الجهني ، صحابي مشهور ، وليّ امرة مصر لمعاوية ثـلاث سنين ، وكان فقيها فاضلا توفي قريبا من سنة ستين ، أنظر : أسد الغابة : ٤١٧/٣ ، التقريب : ٢٧/٢ .  
(٣) الاشراف : ١٥/١ ، والحديث أخرجه البيهقي في كتاب الطهارة ، باب ماورد في ترك التوقيت ١٨٠/١ .  
(٤) المجموع : ٤٨٥/١ .  
(٥) عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذى ، أبوبكر ، محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ، ( دار العلم للجميع ) ١٤٣/١٠ .  
(٦) أخرجه البيهقي في كتاب الطهارة ، باب ماورد في ترك التوقيت ، ٢٧٩/١ ، والدارقطني في كتاب المسح على الخفين ، باب ما في المسح على الخفين من غير توقيت ، ٢٠٣/١ .  
(٧) الجامع : ٢٤/١ آ ، الاشراف : ١٥/١ .

قال النووي : ( ... وأما حديث أنس فضعيف رواه البيهقي وأشار الى تضعيفه ) (١)

- ٤ - أن المسح على الخفين رخصة تثبت للحاجة ، فيجب أن تستمر مادامت الحاجة موجودة كالغطر ، وقصر الصلاة في السفر ، وأكل الميتة للمضطر فيه .
- ٥ - أن المعهود من الشارع الحكيم أن الطهارات تبطل وتنتقض بالأسباب ، فالوضوء والغسل ينتقضان ويبطلان بالأحداث لا بالأزمان ، فكذا المسح على الخفين .
- ٦ - أن المعهود من الشارع الحكيم عدم التفرقة في الطهارة بين المسافر والمقيم . (٢)

ولا يخفى ما في هذه الأقبيسة من ضعف : أما القياس الأول : وهو القياس على القصر والغطر في السفر فغير سديد : إذ المسح على الخفين رخصة كغيرها من الرخص ، وغير تكبير أن يخص الشارع الحكيم رخصة بما لم يخص به رخصة أخرى ، فكما اعتبر الشارع الحكيم المسافة في الغطر والقصر ، اعتبر الزمان في المسح على الخفين ، وأما القياس الثاني على الوضوء والغسل فضعيف أيضا لأن المسح على الخف رخصة ، والرخص لا يقاس عليها <sup>في الأحكام الشرعية</sup> ولا تقاس على غيرها ، وأما عدم تفرقة الشارع الحكيم في الطهارة بين السفر والحضر ، فغير متجه ، لأن الشارع الحكيم فرق بينهما فأباح التيمم في السفر دون الحضر .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في التوقيت بما يلي :

- ١ - حديث علي رضي الله عنه - (أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للمسافر أن يمسه ثلاثة أيام بلياليهن ، وللمقيم يوم وليلة) . (٣)
- ٢ - حديث صفوان بن عسال : قال : (كنا في سفر فأمرنا أن لانزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ولكن من بول أو غائط أو نوم) . (٤)
- ٣ - حديث أبي بكرة (٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم - سئل عن المسح

(١) المجموع : ٤٨٥/١ .

(٢) الاشراف : ١٥/١ - ١٦ ، الذخيرة : ٣٢٣/١ ، الجامع : ١٢٤/١ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين : ٢٣٢/١ برقم : ٦٧٦ .

(٤) سبق تخريجه ص ٩٥ .

(٥) هو نفيح بن الحارث بن لوذان الثقفي ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم - وروى عنه أولاده ، ومنهم عبيد الله وعبد الرحمان ، توفي سنة خمسين ، أنظر : الاصابة : ٢٧٣/٦ ، تهذيب التهذيب : ٤٦٩/١٠ .



على الخفين فقال : ( للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوم وليلة ) (١)  
 ٤ - حديث خزيمه بن ثابت (٢) قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
 وسلم - في المسح على الخفين : ( للمسافر ثلاثة وللمقيم يوم ) (٣)  
 ٥ - حديث عوف بن مالك الأشجعي : (٤) أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
 وسلم - أمر في غزوة تبوك بالمسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ،  
 وللمقيم يوم وليلة ) (٥)

فهذه الأحاديث قد قضت بالتوقيت ، والفرق بين الحضر والسفر في ذلك . (٦)

قال ابن قدامة بعد أن ساق حديث عوف بن مالك :

( رواه الإمام أحمد وقال : " هو أجود حديث في المسح على الخفين ، لأنه في غزوة تبوك ، وهي آخر غزوة غزاها النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو آخر فعله ) (٧) .

وقد أجاب ابن يونس على أدلة الجمهور قائلًا :

- 
- (١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في التوقيت في المسح ، ١٨٤/١ برقم : ٥٥٦ ، والبيهقي في كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين ، ٢٧٦/١ ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال حديث حسن أنظر المجموع : ٤٨٤/١ ، نيل الأوطار : ٢١٧/١ ، تلخيص الحبير : ١٥٧/١ .
- (٢) هو خزيمه بن ثابت بن العفاهة بن ثعلبة الأنصاري ، ذو الشهادتين من كبار الصحابة شهد بدرا وقتل مع علي بصفيين سنة سبع وثلاثين أنظر : أسد الغابة : ١١٤/٢ ، التقريب : ٢٢٣/١ ، تهذيب التهذيب : ١٤٠/٣ .
- (٣) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح ، ٤٠/١ ، برقم : ١٥٧ ، والترمذي في أبواب الطهارة ، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، وقال : ( حديث حسن صحيح ) ١٥٨/١ برقم : ٩٥ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في التوقيت في المسح ، ١٨٤/١ برقم : ٥٥٤ ، وأحمد في مسند خزيمه بن ثابت : ٢١٣/٥ .
- (٤) هو أبوحماد عوف بن مالك الأشجعي ، صحابي مشهور ، من مسلمة الفتح ، سكن دمشق توفي سنة ثلاث وسبعين ، أنظر : التقريب : ٩٠/٢ .
- (٥) أخرجه البيهقي ، في كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين ، ٢٧٥/١ ، والدارقطني ، في كتاب المسح على الخفين ، باب الرخصة في المسح على الخفين ، ١٩٧/١ ، وأحمد في مسنده ٢٧/٦ ، وصححه الألباني ، أنظر : ارواء الغليل ، ١٣٨/١ .
- (٦) المجموع : ٤٨٤/١ ، المغنى : ٢٩٠/١ ، البناء : ٥٧٠/١ ، شرح المنتهى : ٥٨/١ .
- (٧) المغنى : ٢٩٠/١ .

( ... قيل عن هذا أجوبة : أحدها أن أئمة الحديث مثل ابن مهدي ويحيى بن معين وغيرهما قالا : " حديثان لا أمل لهما ولا يصحان التسليمتان في الصلاة والتوقيت في المسح على الخفين " ، وجواب آخر : يمكن أن يكون جرى على سؤال سائل سألته عن جواز المسح في هذا القدر فأجابه بهذا ولم يرد به حدا لا يتجاوزه (١)

ولا يخفى عليك ما في هذا الجواب من ضعف ، فحديث التوقيت خرجه مسلم في الصحيح وأما الجواب الثاني ، وهو أن ذلك قد جرى مجرى الجواب على سؤال ، فهو متكلف وغير دقيق لأن احاديث التوقيت كثيرة ، فكيف اتفق السائلون جميعا على سؤال واحد ، عن الثلاثة أيام واليوم : ولو لم يسأل بعضهم عن الأربعة أو الخمسة أو الستة ونحوها ؟ .

ثم أن في الأحاديث تفرقة بين السفر والاقامة مما يؤكد ضعف جواب ابن يونس وتهافته .

#### الترجيح :

ان الناظر في أدلة المالكية ، يجد أن الأدلة النصية منها ضعيفة ، ومقابلة بأدلة صحيحة صريحة لا تقوى على معارضتها أدلة المالكية ، وأما الأقيسة والاستنتاجات فهي فضلا عن ضعفها وتكلفتها كاشنة في مقابلة النصوص ، ولا اجتهاد مع النص ، ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور القائلين بالتوقيت بثلاثة أيام بلياليها للمسافر ، ويوم وليلة للمقيم .

المبحث الخامس  
الأثر المترتب على نزع الخفين

اختلف الفقهاء في حكم من نزع خفيه ، أيكفيه غسل رجليه ، أم لابد من استئناف الوضوء : أم يفرق بين ما إذا غسلهما مكانه ، فيصح الغسل ، أو أخرهما فلا بد من أن يستأنف الوضوء ؟ وبكل قالت طائفة من الفقهاء ، وسبب انفراد المالكية يرجع إلى اعتبار الموالة في المسح على الخفين كاعتبارها في الوضوء ، أو عدم اعتبارها كذلك ، ويرجع أيضا ، إلى الاختلاف في المقدار الذي يسري إليه الحدث عند نزع الخف ، فمن الفقهاء من قصر سريان الحدث على الرجلين باعتبار أن المسح يدل عن غسلهما ، ومنهم من عمم سريان الحدث إلى أعضاء الوضوء كلها باعتبار أن الحدث لا يتبعض ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية إلى أنه إذا نزع الخف ، وغسل رجليه مكانه صح ذلك منه ، وإن أخرهما وجب عليه استئناف الوضوء ، ونقل ابن يونس عن الأبهري ، أن حد التأخير يقدر بمقدار جفاف أعضاء الوضوء . (١)

(ب) وذهب الحنفية والشافعية - في الجديد وهو الراجح عندهم - إلى أنه يكتفى بغسل القدمين . (٢)

(ج) وذهب الحنابلة إلى وجوب استئناف الوضوء . (٣)

الأدلة :

الأدلة في هذه المسألة نظرية اجتهادية ، إذ لم تتعرض النصوص لهذه الحالة ، فأعمل الفقهاء اجتهاداتهم كل يلحقها بنظائر وأشباه وفق أصول كل مذهب .

- (١) الجامع: ٢٥/١ ب ، الفواكه الدواني: ١٨٨/١ ، الشرح الصغير: ١٥٧/١ - ١٥٨ ، ارشاد السالك: ١٢١/١ - ١٢٢ ، الكافي: ١٤٨/١ ، الاستذكار: ٢٨٠/١ ، المنتقى: ٨٠ / ١ ، بداية المجتهد: ١٦/١ .
- (٢) البناية: ٥٨٩/١ - ٥٩١ ، البحر الرائق: ١٨٦/١ - ١٨٧ ، شرح فتح القدير والعناية بهامشه: ١٣٥/١ ، بدائع الصنائع: ١٢/١ - ١٣ ، مغنى المحتاج: ٦٨/١ ، نهاية المحتاج: ١٩٣/١ - ١٩٤ ، المجموع: ٥٢٣/١ - ٥٢٧ .
- (٣) كشف القناع: ١٣٧/١ ، شرح منتهى الإرادات: ٦٣/١ ، المغنى: ٢٩٢/١ .

أما المالكية فإن مأخذهم في التفرقة بين غسل الرجلين بعد نزع الخف مباشرة ، وبين تأخير غسلهما هو اعتبار الموالة قياسا على الوضوء ، ذلك أن المسح بدل عن غسل الرجلين فإذا خلخ الخف عاد الحدث الى الرجل فلزم الغسل للفسوس كي تتحقق الموالة . (١)

وأما الشافعية والحنفية فقد احتجوا بوجوب الغسل دون الموالة ، بأن المسح بدل عن غسل الرجلين ، فلما زال حكم البدل رجح الى الأصل ، كالمتيمم يجد الماء ، أو يقدر على استعماله . (٢)

ثم إن الموالة ليست شرطا في الوضوء فينضم غسل القدمين الى غسل الأعضاء السابقة فيكمل الوضوء . (٣)

فأنت ترى أن الشافعية والحنفية ألحقوا المسح على الخفين بالوضوء فـ في عدم شرطية الموالة .

أما الحنابلة فإن مأخذهم أن الوضوء بطل في بعض الأعضاء ، فيبطل فـ جميعها كما لو أحدث ، وأما الموالة فإن اعتبارها إنما هو عند قرب الغسل من الغسل ، لا عند قرب الغسل من حكم الغسل ، لأن الحكم اذا زال بطلت الطهارة كلها ، ولا ينفذ قرب الغسل شيئا لكون الحكم لا يعود بعد زواله الا بسبب جديد . (٤)

والراجع في هذه المسألة هو مذهب الحنفية والشافعية ، وذلك لأن خلخ الخف ليس حدثا ، ولا هو في معنى الحدث ، ومادامت طهارة أعضاء الوضوء باقية فعلا وحكما بعدم الاحداث ، فلا مسوغ لاعادة الوضوء ثانية ، خصوصا في السفر ، ثم ان القول باستئناف الوضوء يناقض المقصود من المسح على الخفين لأن المسح على الخفين جاء رخصة للتخفيف ، والقول باستئناف الوضوء تشديد يناقض هذا المقصد .

وأما التفرقة بين الفورية والتأخير في غسل الرجلين فمبنية على القول بشرطية الموالة وهو قول مرجوح كما سبق في الوضوء ، هذا اذا كان يعنى قياس مسح الخفين على الوضوء ، وهو منازع فيه ، اذ مسح الخفين رخصة ، وهو يحد ذاته أمل وليس فرعا .

(١) الاستذكار : ٢٨٠/١ ، المنتقى : ٨٠/١

(٢) نهاية المحتاج : ١٩٣/١ ، مغنى المحتاج : ٦٨/١

(٣) شرح فتح القدير : ١٣٥/١

(٤) المغنى : ٢٩٢/١

#### الفصل الرابع

#### مفردات المذهب في التيمم

يشتمل هذا الفصل على ستة مباحث :

- المبحث الأول : ما يستباح بالتيمم للفرس
- المبحث الثاني : حكم تيمم الحاضر لمصلاة الجنائز
- المبحث الثالث : حكم التيمم مع وجود الماء خوف فوات الوقت
- المبحث الرابع : حكم من نسي الماء في رحله ، ثم تيمم وصلى
- المبحث الخامس : حكم فاقسد الطهورين
- المبحث السادس : حكم التيمم لحدث أكبر اذا أحدث حدثا أصغر

### المبحث الأول

#### ما يستباح بالتيمم للفرض

هذه المسألة اختلف فيها الفقهاء اختلافا كثيرا ، فمن الفقهاء من أجاز صلاة أكثر من فريضة بتيمم واحد للفريضة ، كما أجاز النفل ، ومنهم من أجاز النوافل دون الغرائض ، ومنهم من شرط في جواز صلاة النوافل بتيمم الفرض التأخر والاتصال - على ماسياتي - وسبب انفراد المالكية يرجع الى مايلي :

١ - هل التيمم واجب لكل صلاة أم لا ؟ إما من قبل ظاهر الكتاب وإما من قبل أن الأمر يقتضى التكرار ، وإما من كليهما . (١)

٢ - هل الأمر بطلب الماء واجب عند كل فريضة ؟ أم لا يجب بل يكتفى بالطلب عند صلاة الفريضة الأولى فيجوز له أن يملأ الغرائض الأخرى دون طلب ؟ (٢)

٣ - هل التيمم بدل مطلق عن الوضوء أم هو بدل ضرورة ؟ فمن جعله سجدا مطلقا أباح صلاة الغرائض والنوافل بتيمم واحد ، ومن جعله بدل ضرورة أجاز ما تدعو اليه الضرورة - على خلاف بينهم في تقدير هذه الضرورة - وسيقتصر البحث في هذه المسألة على جواز صلاة : النافلة بتيمم الفريضة وذلك لأن انفردت المالكية لا يتمحض الا في ذلك ، اذ هم مشتركون مع الشافعية في عدم جواز صلاة أكثر من فريضة بتيمم واحد ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مذهب المالكية أنه يجوز لمن نوى بتيممه الفرض أن يتنفل به بشرطين:

١ - أن تكون النافلة متأخرة عن الفرض .

٢ - أن تكون متملة به .

وقد رجح الحطاب وغيره أنه لا يشترط لجواز التنفل بتيمم الفرض أن يجمع بين نية الفرض ونية التنفل ، وذكر الحطاب أن نصوص المذهب متضاربة على استبعاد شرطية الجمع بين نية الفرض ونية النفل .

بقى أن نذكر أن من تيمم للفرض ، وصلى به نافلة ، فإن النافلة تصح ،

(١) بداية المجتهد : ٥٣/١ .

(٢) المقدمات : ٨٤/١ .



وأما الجمهور الذين قالوا بجواز التنفل بالتيمم للفرض مطلقا وبغيــــــــــــر شروط : فإن مأخذهم تختلف تبعا لاختلافهم في أصل المسألة - وهي القدر الذي يستباح بتيمم الفريضة من نوافل وفرائض - فالشافعية الذين وافقوا المالكية في القول بعدم اجزاء أكثر من فريضة بتيمم واحد استدلوا على ذلك بالمشقة التيسر تلحق المكلف من التيمم لكل نافلة نظرا لكثرتها وبالضرورة المتحققة في النوافل، وبأنه قد سُمح في النوافل بما لم يسامح في غيرها ، كترك القيام ، وترك القبلة في السفر ، وغير ذلك . (١)

فأنت ترى أن الشافعية اعتبروا المشقة والضرورة، وأعملوهما بأكثر مما عملهما المالكية من خلال عدم الاشتراط في الأمر الذي يتناسب مع التخفيف للمشقة .

وأما الذين أجازوا لمن نوى بتيممه الفرض أن يعلى به ماشاء من فرائض ونوافل ، فإنهم اعتبروا أن بدلية التيمم عن الوضوء بدلية مطلقة ، وإذا كان يمح للتيمم لفرض أن يعلى به غيره مما لم يتييم له فلأن يعلى نوافل من بساب أولى (٢) .

والذي يظهر لي استباحة الفرائض والنوافل مطلقا ، وذلك لأن الآية الكريمة علقت التيمم بعدم وجدان الماء ، فينبغى أن يستمر سريان حكم التيمم مادامت العلة موجودة إلا أن يحدث ما يبطل الوضوء ، وذلك لأن مبطلات الوضوء تبطل التيمم .

(١) نهاية المحتاج : ٢٩٣/١ - ٢٩٤ ، مغنى المحتاج : ١٠٣/١ .

(٢) البناية : ٥٣٦/١ .



## المبحث الثاني

حكم تيمم الحاضر لصلاة الجنائز

اختلف الفقهاء في حكم التيمم للحاضر المقيم الصحيح لصلاة الجنائز اذا  
 عدم الماء أو خاف باستعماله فوات صلاة الجنائز بين مجيز له مطلقا ، أو مجيز  
 له بشروط ، وسبب انفراد المالكية في ذلك يرجع الى تردد صلاة الجنائز بين  
 النفل والغرض ، فهي تشبه النافلة من حيث عدم المؤاخذة على ترك أعيان المكلفين  
 لها ، وهي تشبه الفريضة من حيث وجوب إقامتها وترتب المؤاخذة على تركها  
 بالكلية ، فمن الفقهاء من غلب الجانب الأول فلم ير مسوغا للتيمم خوف فواتها  
 إلا في حالات كما سيأتى ، ومنهم من غلب الجانب الثاني فأجاز التيمم للجنائز  
 إن خاف فواتها ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية إلى عدم جواز التيمم للحاضر الصحيح إلا بشرطين :

- ١ - أن تكون متعينة عليه : بألا يوجد من يصلي عليها غيره .
- ٢ - عدم امكان تأخير الصلاة عليها حتى يجد الماء أو يمضى اليه ، كسأن  
 يخاف تعفنها أو نحو ذلك .

وقد شهر الخطاب وغيره هذا ، ونقله عن كثير من شيوخ المذهب . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جواز  
 التيمم لخوف فوات الجنائز وإن لم تتعين عليه - على تفصيل عند المذاهب -  
 يتعلق باعتبارات أخرى تخص كل مذهب كقول الحنابلة بعدم جواز التيمم إلا بعد  
 غسل الميت أو تيممه ، لكن هذا القول مبنى على اشتراط دخول الوقت لجواز  
 التيمم ووقت ايقاع صلاة الجنائز لايتأكد إلا بعد غسلها أو قول الحنفية بعدم  
 جواز التيمم للولى أو السلطان لأنهما ينتظران . (٢)

وماخذ المالكية في قولهم بعدم جواز التيمم إلا بالشرطين اللذين ذكروهما

(١) الخطاب : ٣٢٨/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١١٤/١ ، الخرشي : ١٨٥/١  
 الذخيرة : ٣٥٧/١ - ٣٥٨ .

(٢) البناية : ٥٣٨/١ ، شرح فتح القدير : ١٢٢/١ ، تبين الحقائق : ٤٢ / ١ ،  
 المجموع : ٢٩٩/٢ - ٣٠٠ ، كشاف القناع : ١٨٥/١ ، شرح منتهى الارادات : ٨٥/١ .

أن الغالب في المصرو وجود الماء ، وفي هذه الحالة أما أن يوجد من يصلى عليها فلا حاجة للتيمم ، وأما أن لا يوجد ويمكن تأخيرها فينتظر ، أو لا يمكن تأخيرها فيصلى بالتيمم . (١)

وأما الذين قالوا بجواز التيمم فقد استدلوا بما يلي :

١ - ماروي عن ابن عمر أنه أتى بجنائزة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها . (٢)

٢ - ماروي أنه - صلى الله عليه وسلم - لقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى أقبل على جدار فمسح وجهه ويديه ثم رد عليه - صلى الله عليه وسلم - ثم اعتذر إليه فقال : ( انى كرهت أن أذكر الله - تعالى - الا على طهــــــــــــر أو قال : على طهارة ) (٣)

وجه الدلالة أن التيمم لخوف الفوات جائز ، لأن تيممه - صلى الله عليه وسلم - إنما كان لأجل خوف فوت رد السلام ، لأنه لو رده بعد التراخي لا يكسون ردا للسلام .

٣ - ولأن صلاة الجنائزة تفوت لا إلى خلف فصار الخائف لفواتها كعدم الماء أو العاجز عن استعماله . (٤)

والذى يترجح لدى جواز التيمم لخوف فوات الجنائزة ، وذلك لأن التيمم بدل عن الوضوء والخائف لفوات الجنائزة غير قادر على الوضوء لتحصيل ثواب الصلاة على الجنائزة فينتقل الى بدله وهو التيمم ، وإذا كان يجوز التيمم للتنفــــــــــــل المطلق ، فلأن يجوز التيمم للجنائزة من باب أولى لعدم تمحض نفليتها ، ولشبهة الغرض فيها .

(١) الذخيرة: ٢٥٧/١ .

(٢) أخرجه الدارقطنى فى كتاب التيمم باب الوضوء والتيمم، ٢٠٢/١ برقم : ٥ .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب التيمم، باب التيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء ٨٧ / ١  
ومسلم فى الحيفى ، باب التيمم ٢٨١/١ ، برقم : ٣٦٩ .

(٤) تبين الحقائق: ٤٢/١، البناية: ٥٣٩/١، شرح فتح القدير: ١٢٢/١ .

## المبحث الثالث

## حكم التيمم مع وجود الماء خوف فوات الوقت

هذه المسألة اختلف فيها الفقهاء بين قائل بالوضوء وقائل بالتيمم، وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف في تغليب ادراك فضيلة الوقت، أو تغليب شرطية عدم الماء لجواز التيمم فمن الفقهاء من غلب الجانب الأول، ومنهم من غلب الجانب الثاني، وفيما يلي مذاهب الفقهاء .

(أ) ذهب المالكية - في الراجح من مذهبهم - الى أن من وجد الماء وخشى باستعماله في أعضاء الوضوء، أو تعميم البدن به خرج الوقت، جاز له التيمم في غير الجمعة، وذلك لأن الجمعة أصلها ظهر، فإن فاتت توفراً وصى ظهرها، ويدخل في هذه المسألة، ما لو وجد ماء وخشى خروج الوقت باستخراجه، كما رجح ذلك ابن يونس (١).

وهناك قول آخر قوى عند المالكية بالوضوء ولكن الراجح الأول، كما رجح ذلك الحطاب وغيره، قال الحطاب - في معرض ترجيحه لهذا القول - :  
(... والقول بالتيمم اذا خاف خروج الوقت رواه الأبهري عن مالك - على ما نقله المازري - وغيره - وهو مذهب ابن القصار، وعبدالوهاب وغيرهما من العراقيين، واختاره التونسي وابن يونس قائلًا " هو المواب " قال في التوضيح : " وهو مقتضى الفقه " ، وشهره ابن الحاجب، قال في التوضيح : " ولا أعلم من شهره " قلت : يكفيه من القوة اختيار من ذكرنا، والقول بأنه يتوضأ عزاه ابن يونس لبعض علمائنا، وابن عرفة لبعض القرويين، وقال في التوضيح : " حكى في النكت عن بعض الشيوخ أنه لا يختلف في استعمال الماء لمن هو بين يديه " ولأجل ما ذكره هؤلاء من نفي الخلاف قوى هذا القول عند المصنف والله أعلم حتى سوى بينه وبين القول الأول مع قوته، والراجح هو القول الأول، وأقامه اللخمي وعياض من المدونة (٢).

(١) الحطاب : ٣٣٧/١ ، الخرشى : ١٨٧/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١١٧/١

شرح الصغير : ١٨٢/١ ، الذخيرة : ٣٣٧/١ ، الجامع ، ٢٨/١ ب .

(٢) الحطاب : ٣٣٧/١ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن واجد الماء لا يجوز له التيمم بل يتوضأ - ولو خشى خروج الوقت باستعمال الماء - (١)

الأدلة :

(أ) أما المالكية القائلون بالتيمم - على المشهور عندهم - فلا أعرف لهم دليلاً سوى التمسك بأن التيمم انما شرع لمصلحة الوقت ، فتقدم على الوضوء إن خشى خروجه (٢)

(ب) وأما الجمهور القائلون بوجوب الوضوء ولو خشى خروج الوقت فـ استدلو بما يلي :

١ - مفهوم قوله - تعالى - ﴿ فلم تجدوا ماء فتيمموا ..... الآية ﴾ (٣) وهذا واجد للماء . (٤)

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( الصعيد الطيب وضوء المسلم مالـم يجد الماء ) (٥) .

٣ - ولأن الصلاة الخارج وقتها تفوت الى بدل وخلف ، وهو القفـاء ، وما كان فواته الى بدل كأنه لم يفت . (٦)

والذى يترجح لدى وجوب الوضوء ، وان خشى فوات الوقت باستعمال الماء ، لأن العدول عن الوضوء الى التيمم مشروط بعدم الماء ، واذا تخلف الشرط تخلف المشروط ضرورة .

(١) البناية : ٥٤٣/١ ، المجموع : ٢٤٣/٢ - ٢٤٤ ، شرح منتهى الارادات : ١ / ٨٩ ،

الانصاف : ٣٠٣/١ - ٣٠٤ .

(٢) الذخيرة : ٣٣٧/١ ، الجامع : ٢٨/١ ب .

(٣) النساء / ٤٣ .

(٤) شرح منتهى الارادات : ٨٩/١ ، المجموع : ٢٤٤/٢ .

(٥) المجموع / ٢٤٤/٢ ، والحديث أخرجه أبوداود فى كتاب الطهارة ، باب الجنـب

بتيمم ٩١/١ ، من حديث أبى ذر ، والترمذى فى كتاب الطهارة ، باب ماجاء فى

التيمم للجنب ، اذا لم يجد الماء ، وقال : ( حديث حسن صحيح ) ٢١١/١ ، برقم :

١٢٤ ، والنسائى فى كتاب الطهارة ، باب المطوات بتيمم واحد ، ١٧١/١ والحديث

حسن ، أنظر : حاشية جامع الأصول : ٢٦١/٧ .

(٦) البناية : ٥٤٣/١ .

## المبحث الرابع

حكم من نسي الماء في رحله ثم تيمم وصلى

اختلف الفقهاء في حكم من نسي الماء في رحله ، ثم تيمم وصلى ، ثم تذكر الماء بعد ذلك فمنهم من قال بالاعادة مطلقا ، ومنهم من قال بعدم الاعادة مطلقا ، ومنهم من قال باعادتها في الوقت ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى حكم الناسي : هل يدخل في مفهوم قوله - تعالى - : ﴿ فلنم تجدوا ما ١٤٠٠ الآية ﴾ أم لا يدخل ؟ فمن أدخله حكم بعدم الاعادة ، ومن لم يدخله حكم بالاعادة ، بينما حكم آخرون بالاعادة في الوقت جمعا بين الأقيسة واحتجاجا بالعمومات التي رفعت حكم الخطأ والنسيان ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - في المشهور من مذهبهم - الى أن من نسي الماء في رحله ثم تيمم وصلى ، ثم ذكره فإنه يعيد مادام في الوقت ، وإن خرج الوقت لم يعد . (١)

(ب) وذهب الحنفية - في الراجح المفتى به عندهم - الى أنه لا يعيد مطلقا . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه يعيد مطلقا . (٣)

الأدلة :

(أ) أما المالكية الذين فرقوا بين الاعادة في الوقت ، والاعادة بعد خروجه ، فيوضح لنا ابن يونس مأخذهم في التفرقة حيث يقول :

( ... فوجه قول مالك أنه يعيد في الوقت ، ولم ير أنه تجزئه صلاته فلأنه غير عادم للماء وإنما لم يوجب عليه الاعادة أبدا لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - حمل عن أمي الخطأ والنسيان فجعل له بهذا حكما بين ذلك ، وذلك

(١) الخطاب : ٣٥٨/١ - ٣٥٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٢٥/١ ، الخرشبي :

١٩٥/١ - ١٩٧ ، الجامع : ٢٧/١ ب - ٢٨ أ ، الذخيرة : ٣٦٢/١ .

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٢٥٠/١ ، تبیین الحقائق : ٤٣/١ .

(٣) مغنى المحتاج : ٩١/١ ، المجموع : ٢٦٤/٢ - ٢٦٨ ، كشاف القناع : ١٩٤/١

شرح منتهى الإرادات : ٩١/١ .

الاعادة في الوقت) (١) وواضح من هذا أن المالكية قد حاولوا الجمع بين الأدلة .  
فنحن نرى أن المالكية قد حاولوا بهذا القول الجمع بين شرطية عسدم  
الماء ، والتي يبنى عليها جواز التيمم ، وبين العمومات من الأحاديث المصرحه  
بعدم المواخذة على النسيان .

(ب) وأما الحنفية القائلون بعدم الاعادة فقد استدلوا على مذهبهم بما  
حامله : أن الناس للماء في رحله عاجز عنه حقيقة ، فصار كفاقد الدلو ، ثم  
إن السفر مظنة للنسيان لكثرة الشغل وعدم الأمن ، فالرحل ليس معدا لماء  
الاستعمال ، وإنما هو معد لماء الشرب ، ثم إن الماء الموضوع في الرحل الغالب  
فيه النفاذ لقلته ونزارته ، فصار مظنة للنسيان أو ظن العدم . (٢)

(ج) وأما الشافعية والحنابلة القائلون بوجوب الاعادة مطلقا ، فقد  
احتجوا لمذهبهم ببعض الأتيحة والادلة العقلية منها :

١ - ان من شرط التيمم عدم وجود الماء ، ومن نسي الماء في رحله يعتبر  
واجدا للماء لأن الذي ينافى الوجود إنما هو العدم ، وليس النسيان ، ولأن الوضوء  
شرط .

٢ - ولأن الوضوء شرط للصلاة فلم يسقط بالنسيان ونظائر ذلك كثيرة ، كمن  
نسى ستر عورته في الصلاة ، أو نسي قدرته على الاعتناق فصام في الكفارة أو حاكم  
نسي النص فحكم بالقياس ، ونظائر ذلك كثيرة . (٣)

والذي يترجح لدى وجوب الاعادة وذلك لأن الطهارة شرط للصلاة ، والنسيان ليس  
مؤثرا في الشروط ، كما أن شرط التيمم فقدان الماء ، ولا يسمى الناس للمساء  
فاقد له ، لالفة ولا عرفا ، ثم ان الأصل ترتب الصلاة في ذمته ، فلا يخرج من  
عهدتها الا بيقين أو ظن غالب والتيمم مع وجود الماء شبهة تيطان تلك الصلاة .

(١) الجامع : ٢٧/١ ب .

(٢) البناية : ٥٣٦/١ ، تبين الحقائق : ٤٣/١ .

(٣) المجموع : ٢٦٧/٢ ، كشاف الغناع : ١٩٤/١ ، شرح منتهى الارادات : ٩٠/١ .

## المبحث الخامس

حكم فاقسد الطهورين

يقصد بالطهورين الماء والتراب ، وقد اختلف الفقهاء في من فقدهما أو عجز عن استعمالهما ، وذلك كالمريض الذي يضره استعمالهما أو المريض الذي عجز عن المناول ، أو من حبس في مكان نجس ليس عنده ماء ولا يستطيع استعمال التراب ، أو غير ذلك من الصور التي يذكرها الفقهاء ، والتي مدارها على العجز عن استعمال الطهورين أو فقدانهما ، وقد اختلف فقهاء المذاهب الأربعة في هذه المسألة اختلافاً بيننا ، بل إن الخلاف نشب في كل مذهب بشأن هذه المسألة ، فمن قائل بوجوب الصلاة دون الاعادة ، ومن قائل بوجوبها ، ومن قائل بوجوب الاعادة دون الصلاة ، ومن قائل بسقوطها ، وسبب انفرد المالكية في هذه المسألة يرجع إلى ما يلي :

١ - تعارض الأحاديث - في ظاهرها - : فمن ذلك حديث : ( لا يقبل الله صلاة بغير طهور ) (١) فهو متعارض - في ظاهره - مع ما ورد من أن الصحابة الذين أرسلهم النبي - صلى الله عليه وسلم - للبحث عن قلادة عائشة - رضي الله عنها - قد صلوا من غير وضوء ولم يأمرهم بالاعادة . (٢)

٢ - الاختلاف في الفهم من الأحاديث : فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - ( لا يقبل الله صلاة بغير طهور ) ، فمن الفقهاء من استدل بهذا الحديث على سقوط الأداة دون القضاء ، ومنهم من استدل به على سقوطها من حيث أن القضاء تبع للأداة ، وقبل أن نختم الكلام في سبب الخلاف في هذه المسألة يحسن بنا أن ننبه على وهم وقع به الكثيرون ممن حكى سبب الخلاف ومنهم الشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي ، حيث ذكر أن من سبب الخلاف الاختلاف في الطهارة هل هي شرط وجوب أو شرط أداء حيث قال :

( .. يتوجه - في نظري - على أحد أمرين : يتخرج على الخلاف في الطهارة هل هي

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب وجوب الطهارة للصلاة ، من حديث ابن عمر :  
٢٠٤/١ .  
(٢) أخرجه البخاري في كتاب التيمم ، باب حدثنا عبد الله بن يوسف ، ١٠ / ٨٦ ،  
ومسلم في كتاب الحيض ، باب التيمم ٢٧٩/١ برقم : ١٠٨ .

شرط وجوب أو هي شرط أداء ؟ فعلى القول الأول بأنها شرط وجوب يتجه سقوط أداؤها لعدم وجود الماء والمعيد ، وسقوط قضائها لعدم توجه الخطاب بها أصلاً بنسبة أداء على أن الطهارة شرط وجوب ..... (١)

وقد نبه القرافي على هذا الوهم بعد أن نقل نحواً من هذا الكلام عن بعض علماء المذهب فقال :

( ... فان الأمة مجتمعة على أن الوجوب ليس مشروطاً بالطهارة ، والا لكان لكل مكلف أن يقول : أنا لاتجب على الصلاة كي أتطهر ، وأنا لا أتطهر فلا يجب على شيء ، لأن وجوب الطهارة تبع لوجوب الصلاة ، فإذا سقط أحدهما سقط الآخر لأن القاعدة أن كل ما هو شرط في الوجوب كالحول مع الزكاة ، والاقامة مع الجمعة ، والصوم ، لا يتحقق الوجوب حالة عدمه ولا يجب على المكلف تحصيله . ) (٢)

والقاعدة التي ذكرها القرافي لاتنطبق على شرطية الطهارة بالنسبة للصلاة ، وإنما ارتباط الصلاة بالطهارة يدخل في قاعدة أخرى وهي : ( ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وقياسه على الحول في الزكاة والاقامة للجمعة والصوم غير متجه ، وذلك لأن الطهارة بالاضافة الى كونها داخلية في خطاب الوضع ، فهي ثمرة لخطاب التكليف فهي - والحالة هذه - واجبة وجوباً مستقلاً ، لكن وجوبها معلق بكونها شرطاً لصحة الصلاة ، والحاصل أن وجوب الصلاة هو شرط لوجوب الطهارة ، وليس العكس ، وان كانت الطهارة شرطاً لصحة الصلاة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) الراجح من مذهب المالكية سقوط الأداء والقضاء معا ، وقد حكى الحطاب وغيره أربعة أقوال في المذهب ، لكن الراجح هو قول مالك وابن نافع بسقوط الأداء والقضاء ، وقد جزم به خليل ، ورجحه الحطاب وغيره . (٣)

(ب) وذهب الشافعية والحنفية - في الراجح من مذهبهم ، وهو قول صاحبين

(١) مواهب الجليل من أدلة خليل : أحمد بن أحمد المختار الجكنى الشنقيطي ،

(المطبعة الأهلية ، الدوحة قطر ) ، ١٠٩/١ .

(٢) الذخيرة : ٣٥٠/١ .

(٣) الحطاب : ٣٦٠/١ ، الخرشى : ٢٠٠/١ ، المنتقى : ١١٦/١ ، الذخيرة : ٣٥٠/١

الأشراف : ٣٦/١ .



ونقلوا رجوع أبي حنيفة اليه - الى وجوب الأداة والقضاء ، وقد نص الشافعية على أنه يصلى على حسب حاله ، ويعيد إذا وجد أحد الطهورين ، إذا كان الغرض السدى أداءه مما يسقط بالتيمم ونص الحنفية على أنه يصلى صلاة صورية من غير تسبيح ولا ذكر ، وللشافعية والحنفية تفاصيل بناها ١٦ على أصل المسألة ليس هنا مجال ذكرها . (١)

(ج) وذهب الحنابلة - في الراجح من مذهبهم - الى وجوب الأداة ، وعدم وجوب الاعادة وفق تفصيلات في كيفية صلاة فاقد الطهورين ليس هنا مجال ذكرها . (٢)

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بسقوط الأداة والقضاء على مذهبهم هذا

بما يلي :

١ - قوله - تعالى - ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون، ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا... فان لم تجدوا ماء فتيموا ﴾ .  
فقد نهى عن قربان الصلاة حال كونه غير متطهر . (٣)

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( لا يقبل الله صلاة بغير طهور ) ، وما لا يقبل لا يشرع فعله . (٤)

وقد أجاب النووي عن الاحتجاج بالآية الكريمة والحديث فقال :

( وأما الجواب عن احتجاج الأولين بالآية فمن وجهين : أحدهما : أن المراد لا تقربوا موضع الصلاة ، وهو المسجد - والثاني : أنها محمولة على واجد المطهر، وهذا الثاني هو الجواب عن الحديث أيضا كما في قوله - صلى الله عليه وسلم - " لا صلاة لمن لم يقرأ بأم الكتاب " معناه إذا قدر عليها . (٥)

(١) رد المحتار وحاشية ابن عابدين : ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ، مغنى المحتاج : ١/ ١٠٥ -

١٠٦ ، المجموع : ٢٧٧/٢ - ٢٨٢ .

(٢) شرح منتهى الإرادات : ٩١/١ ، المغنى : ٢٥١/١ .

(٣) الاشراف : ٣٦/١ .

(٤) الذخيرة : ٣٥٠/١ ، الاشراف : ٣٦/١ .

(٥) المجموع : ٢٨٢/٢ .



٢ - حديث أبي هريرة - رض الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( مانهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم ) (١) وهذا مأمور بالصلاة بشروطها ، فإذا عجز عن البعض - وهو ما لا يستطيع - أتى بالباقي الذي يستطيع (٢) .

٣ - واحتجوا على وجوب الفعل وذلك احتراماً لحرمة الوقت (٣) .

٤ - واستدلوا على وجوب الإعادة بما يلي :

- (أ) قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( لا يقبل الله صلاة من غير ظهور ) .  
(ب) وبأنه عذر نادر غير متصل ، فلم تسقط الإعادة كمن صلى محدثاً ناسياً أو جاهلاً حدثه وكمن صلى إلى القبلة فحول إنسان وجهه عنها مكرهاً ، أو منعه من اتمام الركوع ، فإنه يلزمه الإعادة بالاتفاق (٤) .  
(ج) وأما الحناابلة القائلون بأنه يملى على حسب حاله ولا يعيد فقصده استدلوا بما يلي :

١ - حديث عائشة في قصة القلادة ، والذي استدل به الشافعية ، لكن الحناابلة استدلوا به من وجه آخر ، فقالوا : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمر الصحابة الذين صلوا بلا وضوء في قصة القلادة بإعادة الصلاة (٥) .  
٢ - واستدلوا أيضاً بأن الطهارة شرط للصلاة فلا تؤخر لفقدان هذا الشرط كالستر واستقبال القبلة .

٣ - واستدلوا على عدم الإعادة بأن المكلف قد فعل المأمور به ، فخرج من عهده (٦) .

الترجيح :

إن الناظر في هذه المذاهب وأدلتها يجد أن مذهب الحنفية والشافعية القائلون بالأدلة والقضاء معاً لم يساعدهم الدليل ، فأدلتهم عامة ، فضلاً عن

- 
- (١) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل ، باب توقيره - صلى الله عليه وسلم - ١٨٣٠/٤ .  
(٢) المجموع : ٢٨١/٢ .  
(٣) حاشية ابن عابدين : ٢٥٢/١ ، مغنى المحتاج : ١٠٦/١ .  
(٤) المجموع : ٢٨١/٢ - ٢٨٢ .  
(٥) المغنى : ٢٥١/١ - ٢٥٢ .  
(٦) المغنى : ٢٥٢/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٩١/١ .

أنها لاتمس جوهر الموضوع ، وحديث عائشة إن دل على وجوب الفعل فى الوقت ، فلا يدل على وجوب الاعادة كما استدل به الشافعية ، وأضعف من مذهب الشافعية فى ذلك مذهب الحنفية الذين قالوا إن على المكلف أن يصلى صلاة صورية ، وهذا غير معهود من الشارع الحكيم ، وهو ضرب من العبث الذى لا طائل تحته ، واحترام حرمة الوقت لا يكون بأن يشرع الانسان لنفسه صلاة صورية ، لا قراءة فيها ولا نية .

وأما المالكية القائلون بسقوط الأداء والقضاء ، فإن مذهبهم غير متجه لأن الصلاة لاتسقط عن المكلف بحال ، ولو جاز أن تسقط الصلاة بمثل هذه الأشياء اليسيرة كفقدان الماء والتراب لجاز أن تسقط فى زمن الخوف ، حيث تزيغ الأبصار وتبلغ القلوب الحناجر ، ولجاز أن تسقط عن المريض الذى لا يستطيع أن يركع أو يسجد فشرع له الشارع الحكيم الايماء ، وأن يقيم الانسان الصلاة بركوعها وقيامها وسجودها دون طهارة ، أخف من أن يمليها ايماء بلا قيام ولا ركوع ولا سجود حقيقى .

ومن هنا يتضح أن مذهب الحنابلة أقرب الى الدليل ، خاصة حديث عائشة فى قصة القلادة ، فإن الصحابة - رضى الله عنهم - قد صلوا بلا وضوء عند فقدهم الماء والوضوء هو الأمل ، فاذا جاز أن يصلى المكلف على حاله بلا وضوء عند فقدان الماء وهو الأصل ، فلأن يجوز أن يصلى المكلف عند فقدان الماء والتراب الذى هو بدل عن الأصل من باب أولى .

والحاصل : أن الوضوء أقوى من التيمم ، فاقرار النبى - صلى الله عليه وسلم - الصحابة على الصلاة بدونه عند فقد منه على جواز الصلاة عند فقدده ، وفقد ما هو أضعف منه وهو التراب .

## المبحث السادس

حكم المتيمم لحدث أكبر اذا أحدث حدثا أصغر

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ، فمنهم من قال : ان التيمم ينتقض بالحدث الأصغر ولو كان عن أكبر فيعود المتيمم جنبا ، ومنهم من قصر الإبطال على الوضوء - أي أباح للمتيمم عن حدث أكبر اذا أحدث حدثا أصغر أن يأتي من العبادات التي لا يكون الوضوء شرطا لها - وسبب انفراد المالكية يرجع الى طبيعة التيمم ، هل يتبعض التيمم فيكون الحدث الأصغر مختصا بإبطال بعض التيمم دون بعض ؟ أم أنه لا يتبعض فيكون الحدث الأصغر مبطلا للتيمم من أساسه ؟ وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن المتيمم لحدث أكبر اذا أحدث حدثا أصغر لا يوجب غسلا فإن تيممه ينتقض عن الحدث الأكبر والأصغر فيعود جنبا . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لا يعود جنبا وإنما يعود محدثا حدثا أصغر ، فيباح له قراءة القرآن والمكث في المسجد وغير ذلك من العبادات التي ليس الوضوء شرطا لها . (٢)

هذه المسألة اجتهادية محضة لم يرد فيها نص عن الشارع الحكيم ولذا فقد اختلفت فيها مآخذ الفقهاء :

(أ) أما المالكية القائلون ببطلان التيمم بالحدث الأصغر ولو كان عن أكبر ، فلا أعرف لهم دليلا غير القول بأن التيمم لا يتبعض .

(ب) وأما الجمهور القائلون ببطلان حكم الوضوء فقط ، فقد استدل لهم ابن عابدين (٣) بأن الحدث لا ينقض أصله - وهو الغسل - فلا يصير جنبا وإنما يصير

(١) الحطاب : ٣٥٦/١ - ٣٥٧ ، الخرشى : ١٩٥/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٢٤/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢٥٤/١ - ٢٥٥ ، البحر الرافق ، ومنحة الخالق بهامشه : ١٦٠/١ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم : ٩٨/١ ، المجموع : ٣٠١/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٩٤/١ .

(٣) هو محمد أمين بن عمر الدمشقى ، ولد سنة ثمان وتسعين ومائة وألف ، له مؤلفات نافعة كالحاشية المشهورة ، ونسبات الاسحار على شرح المنار ، توفى سنة ثنتين وخمسين ومائتين وألف ، انظر : الفتح المبين : ١٤٧/٣ .

محدثا بهذا الحدث العارض. (١)

والذى يترجح لدى أن المتيمم لحدث أكبر اذا أحدث حدثا أصغر ، فإن هذا الحدث لا يبطل الا حكم الوضوء فقط ، وقول المالكية إن التيمم لا يتبعض لا يدل على مذهبهم والغيصل بين التيممين هو النية ، فلو أن جنبا نوى بتيممه استحابة ما يستبيحه بالوضوء لم يكن له أن يستبيح ما يستبيحه بالغسل ، ولما يستبيحه بالوضوء فقط لأن الوضوء نفسه لا يبيح الصلاة ونحوها اذا كان المكلف جنبا ، وحامله : أن المتيمم اذا نوى استحابة ما يستبيحه بالغسل حصل له ذلك ، فاذا أحدث حدثا أصغر خرج من دائرة استحابه ما يبطل بالحدث الأصغر وهو حكم الوضوء ، فبقى من عداه مستباحا بالتيمم الأول .

صحيح أن التيمم لا يرفع الحدث ، وهو لهذا ليس فى قوة الغسل ، ولكن النية هى التى أخرجت ما يستباح بالغسل دون الوضوء فيما لو أحدث حدثا أصغر .

---

(١) حاشية ابن عابدين : ٢٥٤/١ - ٢٥٥ .

### الفصل الخامس

#### مفردات المذهب في الحيض والاستحاضة والنفاس

يشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث :

- المبحث الأول : أقبل مدة الحيض
- المبحث الثاني : حكم قراءة القرآن للحائض
- المبحث الثالث : حكم وطء الحائض بعد النقاء بالتميم
- المبحث الرابع : حكم المعتادة التي جاوز حيضها عادتها
- المبحث الخامس : حكم وضوء المستحاضة لكل صلاة
- المبحث السادس : حكم من عاودها الدم أثناء مدة النفاس
- المبحث السابع : حكم الدم الخارج قبيل الولادة

## المبحث الأول

أقل مدة الحيض

اختلف الفقهاء في أقل مدة الحيض اختلافا بينا بين مقدر بثلاثة أيام ، ومقدر بيوم وليلة وقائل بأن لا حد لأقله ، وسبب انفراد المالكية في هــسـسـهـ المسألة يرجع الى مايلي :

- ١ - تعارض الآثار فبعضها يقدر بثلاثة أيام ، وبعضها يقدر بيوم وليلة ، وسنوق طرفا منها عند ذكر الأدلة .
- ٢ - أن مسألة أقل الحيض وأكثره مسألة عرفية ، ترجع الى عادة النساء ، وعادتهن تختلف وقد وجد من الحالات من بين النساء مايمكن أن يحتج به كل مذهب وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

- (أ) ذهب المالكية - في الراجح من مذهبهم - الى أنه لا حد لأقل مدة الحيض بل يمكن أن يكون دفعة ، وهذا إنما هو في غير العدة والاستبراء ، أما فيهما فلا يكتفى بالدفعة ولهم في تقدير مدة الحيض بالنسبة للعدة والاستبراء أقوال: فمنهم من قدرها بخمسة ، ومنهم من قدرها بثلاثة أيام وغير ذلك من الأقوال . (١)
- (ب) وذهب الحنفية الى أن أقله ثلاثة أيام بلياليها ، وهو ظاهر الرواية عندهم . (٢)
- (ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن أقل مدة الحيض بيوم وليلة . (٣)

الأدلة :

- (أ) استدلت المالكية القائلون بأن لا حد لأقل الحيض بما يلي :

- (١) الخطاب : ٣٦٧/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٣٣/١ ، الخرشي : ٢٠٤ /١ ، الشرح الصغير : ٢٠٨/١ - ٢٠٩ ، ارشاد السالك : ١٣٩/١ - ١٤٠ ، الذخيرة : ٣٧٣ - ٣٧٢/١ ، المقدمات : ٩٠/١ - ٩١ ، الاشراف /١ - ٤٨ - ٤٩ ، الجامع لابن يونس : ٣١/١ ب ، المنتقى : ١٣٣/١ - ١٢٤ .
- (٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٢٨٤/١ ، البناية : ٦١٤/١ .
- (٣) نهاية المحتاج : ٣٠٦/١ - ٣٠٧ ، المجموع : ٢٨٠/٢ ، كشاف القناع : ٢٣٣/١ ، شرح المنتهى : ١٠٨/١ .



١ - قوله - تعالى - : \* ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ... الآية \* (١) .

والدلالة فيها من وجهين :

(١) اقتصار الآية في الجواب على سؤالهم على الاخبار بأنه أذى ، وذلك يقتضى أن كل أذى هو حيض الا ما قام عليه الدليل .  
 (ب) أن الآية قد علفت الأمر باعتزالهن بشرط كونهن حيضا فيجب أن يكون هناك طريق يعلم به كون الدم حيضا قبل تقضى وقته ليصح الاعتزال في جميعه ، ولو كان لا يعلم الا بعد مضي ثلاثة أيام ، أو يوم وليلة لكان الأمر باعتزالهن مشروطا بما لا طريق الى العلم بحصوله الا بعد مضي أيام انقضائه ، وذلك باطل . (٢)

ولا يخلو هذا الاستدلال من ضعف وتكلف :

أما الوجه الأول : وهو القول بأن كل أذى هو حيض الا ما قام الدليل عليه ... الخ فهو ضعيف من وجهين :  
 الوجه الأولى : ادعاء أن كل أذى حيض ، وهذا غير صحيح لأن وصف الآية الكريمة الحيض بالأذى لا يستلزم اقتصار الأذى عليه فيكون الأذى اذا أطلق أريد به الحيض ، وإنما قد يصح لهم الاستدلال لو أن الآية الكريمة قالت ويسألونك عن الأذى قل هو محيض .

الوجه الثانى : أن لاتعرض في الآية لزمان بل وصف الحيض بالأذى لا يدل على تقدير أو عدم تقدير ، فاقحام الآية الكريمة في مسألة التقدير تحكم لادليل عليه .

وأما الوجه الثانى من استدلال المالكية بهذه الآية : وهو ألا طريق لنا الى معرفة الحيض لاعتزال النساء فيه - على فرض التقدير بيوم أو ثلاثة أيام - فهذا الوجه أضعف من سابقه ، وذلك لأن الغالب في النساء تمييز الحيض بلونه ورائحته ، وغير ذلك من أوصافه ، والتي ليس لها تمييز ، ترجع الى العادة ، فكل امرأة

(١) البقرة / ٢٢٢

(٢) الاشراف : ٤٨/١ ، المنتقى : ١٢٣/١ ، الجامع : ٣١/١ ب .

تعرف عاداتها ، وكل زوج يعرف ذلك من امرأته فالأمر بالاعتزال - حتى على فرض التقدير - ليس معلقا على مالا طريق لنا لمعرفة ، وقليلات من النساء اللاتي يخرجن عن العادة والتميير ، وقليلة هي الحالات التي يكون فيها خروج للدم من المكان الذي يخرج منه دم الحيض ، ولا يكون حيضا . وعلى أية حال فإن الغالب في النساء معرفة دم الحيض من غيره .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - لفاطمة بنت أبي حبيش : ( إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف فامسكى عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئى وصلى ) (١) فقد عرف الحيض بلونه ، ولم يجعل له مدة لا يكون حيضا الا بمرورها ، ثم انه أمرها بترك الصلاة بمجرد اقبال الدم ، ثم إنه لو لم يكن حيضا الا بعد مرور يوم أو ثلاثة أيام لما جاز ترك الصلاة الا بعد ذلك .

وهذا الاستدلال فيه تكلف ، وذلك لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - عرف الحيض بالأوصاف التي تدل عليه ، ولم يقل أحد أنه إذا وجدت هذه الأوصاف فسئى دم لا يكون حيضا الا اذا انضم اليه الزمن بأن مر عليه يوم وليلة أو ثلاثة أيام .

وأما قولهم إنه أمرها بترك الصلاة من حين اقبال الحيضة ، ولم يأمرها بتريص يوم أو ثلاثة أيام لكن تترك الصلاة ، فلم يقل أحد بهذا حتى يلزم به ، أما القول بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - عرف الحيض بلونه ولم ينصب مسدة لا يكون حيضا الا بمرورها فذلك لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما كان يبين لفاطمة بنت أبي حبيش الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، وحكم كل منهما ، ولم يكن بصدد بيان مدة أو زمان ، ثم إن هذا الحديث نفسه يرد على وجه استدلالهم من الآية الكريمة الذي مر ، فإنه قال : ان الحيض دم يعرف ، فلا يتأتى القول بأن الآية أحالتنا على مجهول - على فرض التقدير - .

٣ - كما استدل المالكية من النظر بأقيسة منها :

- أنه دم يسقط فرض الصلاة ، فلم يكن له حد محصور كالنفاس .  
- ولأنه لا خلاف أن المبتدأة تترك الصلاة عند رؤيتها لأول دم ، فلو قلنا إنه لا يكون حيضا الا بعد مرور يوم أو ثلاثة أيام ، فكيف " اسقطنا عنها الصلاة

(١) الاشراف: ٤٨/١ ، المنتقى: ١٢٣/١ - ١٢٤ ، والحديث سبق تخريجه ص ٩٣ .

بشيء تشك هل هو المؤثر في ترك الصلاة أو غيره . (١)

٤ - واستدلوا على مذهبهم في التفرقة بين أقل مدة الحيض في الصلاة ونحوها ، وأقلها في الاستبراء بأن العدة والاستبراء مقصود منهما التأكد من براءة الرحم ، وهذا لا تكفي فيه الدفعة ، بل إن الشارع الحكيم قد أكده فلم يكتف فيه بالحيضة التامة ، فكيف بالدفعة . (٢)

(ب) وأما الحنفية القائلون بأن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام فقد استدلسوا على مذهبهم هذا بمجموعة من الآثار ومنها :

- ١ - ماروى عن واثلة بن الأسقع (٣) أنه - صلى الله عليه وسلم - قال : ( أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام ) (٤)
- ٢ - ماروى عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة ، فإذا جاوز العشر فهي مستحاضة ) (٥)
- ٣ - ماروى عن معاذ بن جبل (٦) - رضى الله عنه - أنه قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : ( لايحيزدون ثلاثة أيام ، ولايحيز فوق عشرة أيام ، فما زاد على ذلك فهي مستحاضة ، تتوضأ لكل صلاة الا أيام أقرائها ) (٧)

- 
- (١) الاشراف : ٤٨/١ ، المنتقى : ١٢٤/١ .
  - (٢) الذخيرة : ٣٧٣/١ ، الجامع : ٣١/١ ب .
  - (٣) واثلة بن الأسقع بن كعب الليثى ، صحابى مشهور ، أسلم والنبي - صلى الله عليه وسلم - يتجهز لتبوك ، توفي سنة خمس وثمانين . أنظر : أسد الغابة : ٧٧/٥ ، التقريب ٣٢٨/٢ .
  - (٤) أخرجه الدارقطنى ، فى كتاب الحيض وقال فيه مجهول وضعيف ٢١٩/١ ، وضعفه ابن حجر ، انظر : الدراية ص ٨٤ .
  - (٥) أخرجه الدارقطنى ، فى كتاب الحيض : ٢١٠/١ ، وضعفه ابن حجر ، أنظر : الدراية ص ٨٥ .
  - (٦) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس ، الأنصارى الخزرجى ، عالم بالحلال والحرام شهد المشاهد كلها مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وروى عنه أحاديث ، وحدث عنه خلق كثير من التابعين ، وله مناقب جمّة ، توفي بطاعون عمواس سنة سبعة عشرة . انظر : الاصابة : ١٠٦/٦ .
  - (٧) أخرجه ابن عدى فى الكامل ، والعقيلى فى الضعفاء الكبير ٥١/٤ واستنساده واه جدا ، أنظر الدراية ص ٨٤ والسلسلة الضعيفة : ٦٠٤/٣ .

قالوا : وهذه أحاديث فى التقادير لاتكون الا عن توقيف . (١)

وقد أجيب عن هذه الأحاديث بما يلى :

١ - تضعيفها ، ونقلوا هذا التضعيف عن كثير من علماء الحديث ، قال ابن قدامة :

( ٠٠٠ ) وحديث واثلة يرويه محمد بن أحمد الشامى وهو ضعيف ، عن حماد بن المنهال وهو مجهول ، وحديث أنس يرويه الجلد بن أيوب وهو ضعيف ، قال ابن عيينة : " هو محدث لا أصل له " ، وقال أحمد فى حديث أنس : " ليس هو شيئا " هذا من قبل الجلد بن أيوب ، قيل : ان محمد بن اسحق رواه ، وقال : " ماأراه سمعه الا من الحسن بن دينار " وضعفه جدا قال " وقال يزيد بن زريع ذاك أبوحنيفة لم يحتج الا بالجلد بن أيوب " وحديث الجلد قد روى عن علي مايعارضه فإنه قال : " ما زاد على خمسة عشرة استحاضة وأقل الحيض يوم وليلة ) (٢) وضعفها النووى أيضا ، وقال: إنه متفق على ضعفها عند المحدثين . (٣)

وقد أجاب العيني عن تضعيف هذه الآثار بعد أن حكاها بأن مجموعها يجعلها ناهضة للاحتجاج فيقوى بعضها بعضا . (٤)

وفى جواب العيني هذا نظر : وذلك لأن الأحاديث التى ساقها الحنفية أحاديث مختلفة سندا ومتنا ، وليست طرقا لمتن واحد ، ولم يقل أحد إن الأحاديث الضعيفة ولو كثرت يقوى بعضها بعضا اذا اختلفت سندا ومتنا .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد قالوا إنه لم يثبت نص توقيفى من الشارع الحكيم فى أقل مدة الحيض ، فالمسألة عرفية محضة يرجع فيها الى عادة النساء ، وقد أوردوا مجموعة من الآثار عن السلف الصالح مؤداها أن أقل الحيض يوم وليلة ومنها :

١ - قول علي رضى الله عنه - : ( ما زاد على خمسة عشر استحاضة ، وأقل الحيض يوم وليلة ) (٥)

(١) شرح فتح القدير : ١٤٣/١ ، البنائية : ٦١٦/١ - ٦١٧ .

(٢) المغنى : ٣٢٢/١ .

(٣) المجموع : ٣٨٣/٢ .

(٤) البنائية : ٦١٨/١ .

(٥) قال الحافظ ابن حجر لم أجده عن علي . أنظر تلخيص الحبير : ٢٤٠/١ .

- ٢ - قال الأوزاعي : ( عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية ) (١)  
 ٣ - قال عطاء (٢) - رحمه الله - : ( رأيت من النساء من تحيض يوماً ،  
 وتحيض خمسة عشر يوماً ) (٣)  
 ٤ - قال الشافعي : ( رأيت امرأة أثبت لى عنها أنها لم تنزل تحيض يوماً  
 لاتزيد عليه ) (٤) .

#### الترجيح :

إن الأحاديث المرفوعة في تقدير مدة أقل الحيض من الضعف بمكان ، وقصد  
 رأينا ضعفها وقد ذكر العلماء أن كل الأحاديث في تقدير أقل مدة الحيض وأكثرها  
 ضعيفة .

قال البيهقي (٥) : ( وقد روى في أقل الحيض وأكثره أحاديث ضعاف قد بينت  
 ضعفها في الخلافيات ) (٦) .

وسئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن هذه الأحاديث فأجاب : ( أما نقل هذا بخبر  
 عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو باطل ، بل هو كذب موضوع باتفاق علماء  
 الحديث ) (٧)

- (١) أخرجه الدارقطني في كتاب الحيض ٢٠٩/١ .  
 (٢) هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح بن أسلم المكي ، انتهت اليه الفتوى  
 بمكة ، كان ثقة فقيها عالما كثير الحديث أدرك ماثنى صحابي ، توفي سنة  
 أربع عشرة ومائة وقيل غير ذلك . أنظر : تذكرة الحفاظ ٩٨/١ ، البدايية  
 والنهاية : ٣٤٣/٩ ، طبقات الحفاظ ص ٤٥ .  
 (٣) أخرجه البخاري تعليقا في كتاب الحيض ، باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض  
 ٨٤/١ ووصله الدارقطني في كتاب الحيض ٢٠٨/١ .  
 (٤) المغنى : ٣٢١/١ ، كشف القناع : ٢٣٣/١ ، شرح المنتهى : ١٠٨/١ ، الام : ٦٤/١ .  
 (٥) هو أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، شيخ خراسان ، ولد سنة أربع  
 وثمانين وثلاث مائة ، له تصانيف نافعة منها : السنن الكبرى والمغرى ،  
 ومعرفة السنن والآثار وشعب الایمان ، توفي سنة ثمان وخمسين وأربع مائة .  
 أنظر : طبقات الحفاظ ص ٤٣٢ .  
 (٦) السنن الكبرى ، أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي ، الطبعة الأولى ، ( دار  
 المعرفة ، بيروت ، لبنان ) ، ٣٢٢/١ .  
 (٧) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٦٢٣/٢١ .

وقال الشوكاني: (١) ( لم يأت في تقدير أقل الحيض وأكثره ما يصلح للتمسك به بل جميع الوارد في ذلك اما موضوع أو ضعيف بالمرّة ) (٢)

ويظهر لى أن هذه المسألة - أعنى مسألة الحد الأدنى بزمن الحيض والحد الأقصى له - مسألة طبيعية ، تتعلق بطبيعة النساء ، وللحيض أوصاف لاتخفى على النساء ، كما أن للطمث أعراضا لاتخفى عليهن أيضا .

ومادامت المسألة مسألة طبيعية ، فإنه يرجع فيها الى طبيعة النساء ، وقد رأينا كيف تعارضت الآثار فيها ، وما كان مرفوعا منها كان في غاية الضعف .

والذى يفسر لنا تعارض الآثار عن الصحابة والتابعين في تحديد أقل مسدة الحيض وأكثره أن السلف المروى عنهم هذه الآثار كان كل واحد منهم يفتى ممسا يعلمه عن امرأة عرفها أو سمع بها ، وبما أن النساء يختلف بعضهن عن بعض في مدة الحيض ، كان هذا التعارض .

وبالرغم من أن أدلة المالكية كلها خارج محل النزاع ، ولاتدل لمذهبهم ، فإن مما يقوى مذهبهم عدم وجود التقادير الشرعية التى يرجع اليها ، فلا بد من الرجوع الى طبيعة الحيض ، فاذا ثبت أن امرأة حاضت بعض يوم أو ساعة ، وكانت أوصاف دمها أوصاف دم الحيض ، كان هذا حيضا فلو طهرت بعد هذه الساعة فبئس حق نسقط عنها الصلاة والصيام ، ونقول لها : لا بد أن تنتظري يوما وليلا أو ثلاثة أيام بلياليها .

ولهذا فان الذى يترجح لدى فى هذه المسألة ألا حد لأقل الحيض مادام أنه لم يرد نص من الشارع الحكيم يحدده .

- 
- (١) هو محمد بن على الشوكاني الصنعائى ، الفقيه المحدث ، له تصانيف نافعة منها : نيل الأوطار ، والدرارى المضية ، وارشاد الفحول ، وفتح القدير فى التفسير ، توفى سنة خمسين وماشتين وألف ، وقيل خمس وخمسين . انظر : الفتح المبين : ١٤٤/٣ ، التاج المكلل : ص ٤٤٣ .
- (٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، محمد بن على الشوكانيسى ، ( لجنة احياء التراث الاسلامى ، مصر ، ١٤٢/١ ) .

## المبحث الثاني

حكم قراءة القرآن للحائض

اتفق فقهاء المذاهب على عدم جواز مس الحائض المصحف ، ولكنهم اختلفوا في جواز قراءتها القرآن عن ظهر قلب ، بين مانع له ومبيح ، وسبب انفسراد المالكية انما يرجع الى الحاق الحائض بالجنب في المنع من قراءة القرآن أو عدم الحاقها به ، فمن الفقهاء من لم يلحقها بالجنب ، ومنهم من ألحقها به ولكنسل حجة في اللاحق وعدمه .  
وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - في الراجح من مذهبهم - الى أن للحائض قراءة القرآن عن ظهر قلب ، سواء أخافت النسيان أم لا ، هذا قبل النقاء ، وأما بعده وقبل الغسل فإنها تصير كالجنب ليس لها من القراءة الا كما للجنب ، وهناك رواية أخرى عن الامام مالك بالمنع حكاها المواق والقاضي عبدالوهاب ، لكن الراجح -جواز القراءة . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى منسح الحائض من قراءة القرآن بالجملة ، وهناك تفاصيل في المذاهب في جواز قراءة بعض الآية أو التقطيع في الآية أو قراءة الأذكار الموافقة للقرآن ليس هنسسا مجال ذكرها . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بجواز القراءة للحائض بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( اقرأوا القرآن ) (٣)

(١) الحطاب : ٣٧٥/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٣٨/١ ، الخرش : ٢٠٩/١ ، الششرح

الصغير على أقرب المسالك : ٢١٦/١ ، الجامع : ٦٤/١ ، الاشراف : ١٣ / ١ - ١٤ ،

الذخيرة : ٣١٥/١ ، بداية المجتهد : ٣٥/١ .

(٢) البناية : ٦٤٣/١ ، شرح فتح القدير : ١٤٨/١ ، نهاية المحتاج : ٣٠٩/١ ، مغنى

المحتاج : ١٠٩/١ ، حاشية البيجورى : ١١٨/١ ، المجموع : ٣٥٦/٢ ، شرح منتهى الارادات :

١٠٥/١ ، كشاف القناع : ٢٦٦/١ ، المغنى : ١٣٤/١ .

(٣) أخرجه مسلم ، في كتاب صلاة المسافرين ، باب فضل قراءة القرآن وسورة

البقرة ، ٥٥٣/١ .

قال القاضي عبد الوهاب :

( ٠٠٠ ) وأقل أحوال هذا اللفظ الإباحة (١)

وهذا الاستدلال ضعيف جدا : لأنه نص عام لا تعرض فيه للحائض ، ثم إن المالكية أنفسهم قد خالفوا عمومهم بمنع الجنب من قراءة القرآن بالجملة .

٢ - ولأن أيام الحيض تطول ، وقد يشق عليها عدم القراءة ، ولأن الحيض ليس من اختيارها بل هو أمر طبعى ، ولأنه يخاف من نسيانها القرآن أيام الحيض بل هو مظنة النسيان ، ولأن الحائض لا تملك طهرها .

٣ - واحتجوا على منعها بعد النقاء وقبل الغسل بزوال العلة المبيحة لأنها في هذه الحالة تملك أن تتطهر . (٢)

وقد أجاب النووي عن الاستدلال بخوف النسيان فقال :

( ٠٠٠ ) وأما خوف النسيان فنادر ، فان مدة الحيض غالباً ستة أيام أو سبعة ولا ينسى غالباً في هذا القدر ، ولأن خوف النسيان ينتفى بامرار القرآن على القلب ، والله أعلم (٣)

(ب) وأما الجمهور القائلون بالمنع فقد استدلوا بما يلي .

١ - حديث ابن عمر : ( لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن ) (٤)

وفى إسناده إسماعيل بن عياش (٥) يرويه عن نافع ، وقد ضعف البخارى وغيره

(١) الاشراف : ١٤/١ .

(٢) الاشراف : ١٤/١ ، الجامع : ٦٤/١ أ ، عارضة الأحوذى : ٢١٤/١ ، بدايعة

المجتهد : ٣٥/١ .

(٣) المجموع : ٣٥٧/٢ .

(٤) أخرجه الترمذى فى أبواب الطهارة ، باب ماجاء فى الجنب والحائض : ٢٣٦/١

وابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب ماجاء فى قراءة القرآن ، ٠٠٠٠ ، ١ / ١٩٥

برقم : ٥٩٥ وهذا الحديث ضعف الحفاظ رفعه وصحوا وقفه على ابن عمر .

أنظر : تلخيص الحبير : ١٣٨/١ ، سنن البيهقى : ٨٩/١ ، التعليق المغنى :

١١٨/١ .

(٥) هو إسماعيل بن عياش بن سليم الحمصى ، صدوق فى روايته عن أهل بلده ،

مخلف عن غيرهم ، توفى سنة احدى وثمانين ومائة ، أنظر : تهذيب

التهذيب : ٣٢١/١ .



رواية اسماعيل بن عياش عن الحجازيين . (١)

٢ - القياس على الجنب : بل ان الحائض أولى بالمنع منه لأن حدثها أكد  
بدليل أن الحيض يمنع أشياء لاتمنعها الجنابة ، وذلك كالصوم والوطف . (٢)

والذى يترجح لدى أن ليس للحائض قراءة القرآن ، وذلك لأن الحيض قد منع  
ماهو أعظم من قراءة القرآن كالصلاة والصوم ، فقراءة القرآن سنة مستحسنة ،  
والصلاة والصوم فروض واجبة فاذا منعهما الحيض ، منع قراءة القرآن ، ثم أن  
الحيض يكثر فى النساء ، ولو كانت قراءة القرآن جائزة للحائض لنقل اليها  
لتوفر الدواعى على نقله .

وأما قول المالكية بأن الحيض ليس من اختيار المرأة فمنقوض بالاحتلام  
اذ ليس الاحتلام من اختيار المكلف المحتلم ، ومع ذلك يصير به جنبا ، ويمنع من  
الصلاة ونحوها حتى يغتسل .

(١) شرح فتح القدير : ١٤٨/١ ، البناية : ٦٤٣/١ ، المجموع : ٣٥٧/٢ ، شرح

منتهى الارادات : ١٠٥/١ ، كشاف القناع : ٢٢٦/١ ، المغنى : ٣١٥/١ .

(٢) المجموع ٣٥٧/٢ .

## المبحث الثالث

حكم وطء الحائض بعد النقاء بالتيمم

اختلف الفقهاء في من انقطع دم حيفها ولم تجد ماء لتغتسل به ، أيجوز لزوجها أن يطأها بالتيمم أم لايجوز ؟ فمن الفقهاء من أجازها ، ومنهم لم يجزه ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في طبيعة التيمم : هل يباح به مايباح بالغسل أم لا ؟ فمن قال : انه يبيح مايبححه الغسل حكسهم بالجواز ، ومن قال : انه لايبح مايبححه الغسل منع ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) الراجع من مذهب المالكية - وهو ماجزم به خليل ورجحه الكثيرون مسن شرح مختصره - أنه ليس لزوج الحائض أن يطأها بالتيمم . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى التفصيل بين حالات :

١ - أن ينقطع دمها لأكثر مدة الحيض ، وهو عشرة أيام فهذه يجوز وطؤها ولو لم تغتسل .

٢ - أن ينقطع دمها في زمن أقل من الزمن الذي اعتادته ، وهذه لايجوز وطؤها - ولو اغتسلت - .

٣ - أن ينقطع دمها في زمان عاديها : وهذه يجوز وطؤها ان اغتسلت أو تيممت لكنهم يشترطون لحل الوطء أن تملى بالتيمم . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى اباحة وطئها بالتيمم بعد النقاء . (٣)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بالمنع بقوله - تعالى - : ﴿ فاذا تطهرن

(١) الحطاب : ٣٧٣/١ - ٣٧٤ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٣٨/١ ، الخرشبي :

٢٠٨/١ ، الفواكه الدواني : ١٨٦/١ - ١٨٧ ، الذخيرة : ٣٦٩/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٢١٦/١ .

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٩٤/١ ، ٢٩٥/٢ ، البحر الرائق : ٢١٤/١ -

٢١٥ ، تبيين الحقائق : ٥٨/١ - ٥٩ ، شرح فتح القدير : ١٥٠/١ - ١٥١ .

(٣) مغنى المحتاج : ١١٠/١ ، المجموع : ٣٧٠/٢ - ٣٧١ ، الانصاف : ٢٦٣/١ ،

الفروع : ٢٠٩/١ .

فأتوهن من حيث أمركم الله (١)

قالوا : والتطهر إنما يكون بالماء ، وقد علق الوطء على حصوله . (٢)

(ب) وأما الحنفية فالذى يهمنا من تفصيلاتهم إنما هو الصورة الثالثة : وقد استدل ابن عابدين لاشتراط الصلاة لحل الوطء بالتيمم بأنها إذا صلت بالتيمم حكم بصحة صلاتها فيحكم بحل وطئها . (٣)

ولا يخفى ما فى هذا الاستدلال من تكلف لأن حل الوطء لا يتعلق بصحة الصلاة وإنما تعلقه بصحة الطهارة .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة الذين أجازوا الوطء بالتيمم فلا أعلم لهم دليلاً غير القول بأن التيمم بدل عن الغسل والوضوء فيجب أن يباح به ما يبسط بهما ، أو القول بأن الحائض عند انقطاع الدم تصير كالجنب ، فإذا أباح لها بالتيمم الصلاة ومن المصحف وقراءة القرآن فيباح لها تمكين زوجها من وطئها قياساً على المذكورات ، وهذا قياس شبه وهو ضعيف إذا لم يكن من باب غلبة الأثبات فهو أجسوده .  
والذى يترجح لدى أنه لا يجوز لزوج الحائض أن يطأها بعد النقاء بالتيمم ، وظاهر الآية الكريمة يدل لذلك ، لأنه علق حل الوطء على التطهر ، ولا يسمى التيمم تطهراً بدليل قوله - تعالى - \* وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا \* ، فقد جعل التيمم فى مقابلة التطهر ، فدل على أن التيمم لا يسمى تطهراً فلا يكون فاعله - والحالة هذه - محققاً لشرط التطهر المشروط به حل الوطء .

وتحريم الوطء على زوج الحائض ليس لأن الحيض حدث لكن لوجود الدم أو أثره الذى سماه القرآن أذى ، وقد عللت الآية الكريمة الأمر باعتزال النساء فى المحيض بكونه أذى ، والتيمم لا يرفع هذه العلة لأنه لا يزال الأذى فلم يبق إلا التطهر بالماء .

(١) البقرة / ٢٢٢ .

(٢) الخرشى : ٢٠٨/١ ، الفواكه الدواني : ١٨٦/١ - ١٨٧ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٣٨/١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢٩٤/١ - ٢٩٥ .

وإذا أستأنسنا بالأبحاث الطبية التي ظهرت مؤخرًا ، والتي تؤكد وجود  
أضرار صحية كثيرة تصيب الرجل والمرأة كليهما من الوطء أثناء الحيض (١) دلنا  
ذلك على أن التيمم لا يمكن أن يكون مبيحا للوطء .

ولا يعنى ترجيحي لعدم جواز وطء الحائض المنقطع دمها بالتيمم أنني أقول  
بأنه لا يحل وطؤها الا باغتسال ، ولا أنه يحل وطؤها ولو لم تغتسل اذا انقطع دمها  
لأكثر مدة الحيض كما يقول الحنفية ، ولكن الرجح في هذه المسألة - والله  
أعلم - أنه يحل وطؤها اذا غسلت فرجها بالماء <sup>وهو مذهب الأوزاعي</sup> وذلك لأنه هو محل الأذى الذي  
علل الشارع الحكيم الاعتزال به ، وغسل الفرج بالماء يصدق عليه اسم التطهر  
الذي جعله الشارع الحكيم شرطًا لحل الوطء فقد سمى الشارع الحكيم غسل الفرج  
تطهرا قال الله - تعالى - في شأنه على أهل قباء : ﴿ فيه رجال يحبون أن  
يتطهروا والله يحب المطهرين ﴾ (٢) فلما سألهم النبي - صلى الله عليه وسلم -  
عن الذي يفعلونه حتى استوجبوا ثناء الله - تعالى - عليهم ، أخبروه أنهم  
كانوا اذا أتوا الغائط غسلوا فروجهم بالماء (٣) فسماه تطهرا ، وكون النبي  
- صلى الله عليه وسلم - قد أمر الحائض بالاعتزال فانما كان أمره في معرض كلامه  
عن الصلاة ، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بالاعتزال للصلاة ، لا يستوجب  
أمرها بالاعتزال للوطء ، فالآية الكريمة اشترطت التطهر لحل الوطء ، والآحاديث  
النبوية اشترطت الاعتزال لاباحة الصلاة ونحوها فنعمل كل نص فيما جاء من أجله .

ثم أن الشارع الحكيم قد أباح للزوج الاستمتاع بالحائض فيما دون الفسرج  
فعلمنا أن الاعتزال المأمور به ليس اعتزالا كليا ، وانما اعتزال موضعي ، وكذلك  
الأذى هو مختص بذلك الموضع فاذا زال عنه الأذى زال سبب الاعتزال .

والخلاصة أن للحيف جانبين :

١ - جانب الحدث وهو يختص بمنع الصلاة أو نحوها فهذا لابد فيه من الاعتزال

أو التيمم بشرطه .

(١) مع الطب في القرآن ، دكتور عبد الحميد دياب ، والدكتور أحمد فركوز ،  
مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٢) التوبة / ١٠٩ .

(٣) أخرجه ابوداود في كتاب الطهارة ، باب الاستنجاء في الماء ، ١١/١ ، برقم : ٤٤ ، وابن  
ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب الاستنجاء بالماء ١٢٧/١ ، برقم : ٣٥٥ .

٢ - جانب أذى وهو مختص بالموضع الذي يكون فيه أذى ويمنع من حل الوطء  
فلا بد فيه من إزالة الأذى ، ولا يشترط له الاغتسال .

وبهذا يترجح أنه لا يحل وطء الحائض الا بإزالة الأذى وذلك بغسل الفسوسج  
بالماء وهو مذهب الظاهرية لكنهم جعلوا غسل الفرج احدى كيفيات أربع أيها فعسل  
حصل لها الطهر فحل وطؤها ، وهي بالاضافة الى غسل الفرج : الغسل ، والتيمم  
والوضوء (١)

وهذا ضعيف جدا أما غسل الفرج والغسل فيحصل به التطهر المناط به الوطء ،  
وأما القول بالتيمم فقد عرفنا ضعف مأخذه ، وأنه لا يتم به زوال الأذى ، وأما  
القول بالوضوء ، فهو أضعف من القول بالتيمم قطعا ، لأن التيمم له شبهة  
بدلية عن الغسل ، وأما الوضوء فلا شبهة له .

## المبحث الرابع

حكم المعتادة التي جاوز حيضها عادتها

اختلف الفقهاء في المرأة المعتادة اذا جاوز حيضها أيام عادتها ، فمن الفقهاء من ردها الى عادتها ، ومنهم من قال : تستظهر بثلاثة أيام فوق أيام عادتها - على ماسياتى تفصيله - ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى تعارض الآثار - في ظاهرها - ، فمن ذلك حديث أسماء بنت يزيد (١) الذي صرح بالاستظهار ، فهو متعارض مع حديث فاطمة بنت أبي حبيش وغيره من الأحاديث التي ظاهرها الرد الى عادتها ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الحائض التي لها عادة ، وجاوز دم حيضها أيام عادتها فإنها تستظهر بثلاثة أيام مالم يجاوز دم الحيض مع الاستظهار خمسة عشر يوماً ، فاذا كانت أيام عادتها سبعة أيام ، استظهرت بثلاثة ، وهكذا فاذا وصلت أيام عادتها الى ثلاثة عشر استظهرت بيومين ، فاذا وصلت الى أربعة عشر ، استظهرت بواحد ، فاذا كانت أيام عادتها خمسة عشر يوماً - وهي أكثر مدة الحيض - لم تستظهر بشيء .

وتعتبر المرأة أثناء مدة الاستظهار حائضاً ، وأما بعد مدة الاستظهار وقبل بلوغ الخمسة عشر يوماً فلها حكم الطاهرات تصوم وتملى وتوطأ ، وهم يستحبون لها قضاء الصوم قبل الخمسة عشر يوماً كما يستحبون لها الاغتسال ، وهي بعسدة الخمسة عشر يوماً مستحاضة . ويعتبر المالكية في مذهبهم في الاستظهار أكثر عادة المرأة أياماً لا وقوعاً ، فاذا كانت تحيض في شهر أربعة أيام ، وفي شهر آخر خمسة ، وفي آخر ستة ، فإن مدة الاستظهار - وهي ثلاثة أيام - تزداد على الستة أيام حتى لو كان أكثر عادتها وقوعاً الخمسة أو الأربعة . (٢)

(١) هي أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، روت عنه - صلى الله عليه وسلم - وعنها ابن أختها بايعت النبي - صلى الله عليه وسلم - وشهدت اليرموك أنظر : التقريب : ٨٥٩/٢ .

(٢) الحطاب : ٣٦٨/١ - ٣٦٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٣٤/١ ، الخرشى : ٢٠٤/١ - ٢٠٥ ، المنتقى : ١٢٤/١ - ١٢٥ ، البيان والتحصيل : ١ / ٢١٥ ، الفواكه الدواني : ١٤٠/١ ، المقدمات : ٩٢/١ - ٩٣ ، الجامع : ٣٢/١ ، الأشراف : ٥٢/١ ، الذخيرة : ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، بداية المجتهد : ٣٦/١ - ٣٧ ، عارضفة الأهودى : ٢٠٩/١ .

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن المعتادة اذا جاوز دم حيضها أيام عاداتها فإنها ترد الى عاداتها ، والباقي استحاضة ، وقد وافقهم الحنفية فيما لو بلغ دم حيضها عشرة أيام - وهي أكثر مدة الحيض عندهم - فاذا كانت عاداتها دون العشرة واستمر دم الحيض بها الى العشرة ، فإنها ترد الى عاداتها أيضا ، وأما اذا جاوز دم الحيض عاداتها ولم يعبر العشرة ، فقد اختلف فيه الحنفية ، فعلى حين رجح مشايخ بلخ ، الاغتسال والملاحة رجح مشايخ بخارى عدمهما ، وأنهما تستمر حائضا الى العشرة ، وهذا مارجحه ابن عابدين وقال : إنه يعتبر انتقالا للعادة ، وهناك تفصيلات عند الجمهور في انتقال العادة ونحوها مما لا حاجة لذكره هنا . (١)

#### الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بالاستظهار على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث أسماء بنت يزيد وفيه : أنها كانت تستحاض فسألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك ، فقال لها : ( اقعدى أيامك التي كنت تقعدين - واستظهرى بثلاثة ثم اغتسلى وصلى ) (٢)

٢ - ولأنه خارج من الجسد أشكل أمره فتنتظر له ثلاثة أيام أصله لبيِّن

المصراة التي ينتظر بها ثلاثة أيام لمعرفة ان كان قدر لبنها حقيقيا .

٣ - ولأن الدم لما كان فضلة الغذاء وغسالة الجسد ، فلذلك يختلف باختلاف

أحوال البدن من الدعة والغذاء والأحوال النفسية ، فكان الاستظهار فيه متعينا (٣)

(ب) وأما الجمهور القائلون بالرد الى العادة - على الاختلاف الذي عرفناه -

فقد استدلوا على مذهبهم في الرد الى العادة بما يلي :

١ - حديث فاطمة - رضی الله عنها - : أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

قد قال لها : ( دعى الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلى وصلى )

(١) حاشية ابن عابدين : ٢٨٥/١ ، البناية : ٦٦٥/١ ، شرح فتح القديري :

١٥٧/١ ، نهاية المحتاج : ٣٣٥/١ ، مغنى المحتاج : ١١٥/١ ، المجموع :

٤١٥/٢ - ٤١٦ ، كشاف القناع : ٢٣٩/١ ، المغنى : ٣٢٨/١ - ٣٢٩ .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ ولكن ذكر ابن عبد البر نحوه منه وطعن في صحته ، وكذا فعل لغما

(٣) الجامع : ٢٢/١ ، الذخيرة : ٣٨٠/١ ، الاشراف : ٥٢/١ . في تخريج أحاديث البداية

وفى لفظ : ( فاذا أقبلت الحيضة فاتركى الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلى عنك  
الدم وصل ) .

٢ - حديث أم حبيبة أنها سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الدم  
فقال لها : ( امكثى قدر ماكانت تحبىك حيضتك ثم اغتسلى وصل ) (١)

٣ - مارواه عدى بن ثابت (٢) عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه  
وسلم - أنه قال فى المستحاضة : ( تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصوم  
وتصل وتتوضأ عند كل صلاة ) (٣)

٤ - حديث أم سلمة - رضى الله عنها - وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم :-  
( لتنظر عدد الليالى والأيام التى كانت تحيضن من الشهر قبل أن يميبها الذى  
أصابها فلتدع الصلاة قدر ذلك ) (٤)

وهذه الأحاديث ظاهرة فى الرد الى العادة . (٥)

وقد استدلل العيني لراجع مذهب الأحناف فقال :

( ..... وقال مشايخ بخارى لاتؤمر بالاعتسال والصلاة لأننا عرفناها حائضا بيقيسن  
ودليل بقاء الحيض - وهو رؤية الدم - قائم ، فلا تؤمر حتى يتبين أمرها ، فسيان  
جاوز العشرة أمرت بقضاء ما تركت من الصلاة بعد أيام عادتها . ) (٦)

- 
- (١) أخرجه مسلم فى كتاب الحيض ، باب المستحاضة وغسلها ، ٣٦٤/١ ، برقم : ٦٥٠ .  
(٢) هو عدى بن ثابت الأنصارى ، روى عن أبيه وجده لأمه ، والبراء بن عازب  
وغيرهم ، وعنه ابن سعيد الانصارى وغيره ، توفى سنة ست عشرة وماثسة .  
أنظر : تهذيب التهذيب : ١٦٥/٧ .  
(٣) أخرجه أبوداود فى كتاب الطهارة ، باب من قال تغتسل - من ظهر الى طهر ،  
٨٠/١ ، برقم : ٢٩٧ ، والترمذى فى أبواب الطهارة ، باب ماجاء أن المستحاضة  
..... ٢٢٠/١ ، برقم : ١٢٦ ( وصححه الألبانى لشواهدة . أنظر : ارواء الغليل :  
٢٢٥/١ .  
(٤) أخرجه مالك فى كتاب الطهارة ، باب المستحاضة ٦٢/١ ، وأبوداود فى كتاب  
الطهارة ، باب فى المرأة تستحاض ..... ٧١/١ ، برقم : ٢٧٤ ، والنسائى فى  
كتاب الحيض والاستحاضة ، باب المرأة يكون لها أيام معلومة لحيضها :  
١٨٢/١ ، برقم : ٣٥٥ ، وابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب ماجاء فى  
المستحاضة : ٢٠٤/١ ، برقم : ٦٢٣ ، واسناده على شرط الشيخين ، أنظر : تلخيص  
الحبير : ١٧٠/١ .  
(٥) نهاية المحتاج : ٣٢٥/١ ، مغنى المحتاج : ١١٥/١ ، المغنى : ٣٢٨/١ ، المجموع : ٤١٥/٢ .  
(٦) البناية : ٦٦٥/١ .



والذى يترجح لدى أن الحائض المعتادة اذا جاوز دم حيفها العادة التسمى  
اعتادتها فإنها ترد الى ما اعتادته الا أن يتكرر ذلك منها فيصبح عادة لهبسا ،  
فالأحاديث الدالة على ردها الى عادتها صحيحة وصريحة ، ولا ينهض لمعارضتها حديث  
الاستظهار الذى استدل به المالكية .

وأما قياس المالكية مسألة الاستحاضة على مسألة التصريف فإن ظهور ضعفه  
يفنى عن الاجابة عليه .

## المبحث الخامس

حكم وضوء المستحاضة لكل صلاة

اختلف الفقهاء في حكم الوضوء على المستحاضة لكل صلاة بين موجب لسه ، أو مستحب غير موجب - على ماسياتي - ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة إنما يرجع الى الاختلاف في الأخذ من الآثار : فالموجبون أخذوا بالروايات التي ذكرت الوضوء ، ولم يأخذ بها القائلون بالاستحباب وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الوضوء غير واجب على المستحاضة ، بل هو مستحب لها . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى وجوب الوضوء عليها - على اختلاف بينهم في التفاصيل - فالشافعية قالوا أنها لاتصلى بالوضوء من الفرائض الا المـوـداه دون الفواتح والمنذورات على الراجح ، وأما الحنفية والحنابلة فإن وضوء المستحاضة عندهم واجب للوقت ، فتصلى به ماشاءت من فرائض مؤداة ووقتية ونوافل مادام الوقت الذي توفيات له لم يخرج ، لكن الحنابلة قيّدوا وجوب الوضوء للوقت فيما لو خرج منها شيء فإن لم يخرج منها شيء من دم الاستحاضة لم يجب عليها الوضوء . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بعدم وجوب الوضوء عليها بما يلي :

- ١ - حديث فاطمة بنت أبي حبيش ، وقد بين لها النبي - صلى الله عليه وسلم - حكم الاستحاضة ، ولم يأمرها بالوضوء .

- (١) الذخيرة : ٢١٤/١ ، ٣٨٧ - ٣٨٨ ، الجامع : ١٠/١ ب ، البيان والتحصيل : ٤٥٧/١ ، الاشراف : ٢١/١ ، الكافي : ١٥٩/١ ، المنتقى : ١٢٧/١ ، شـسـرح الزرقاني على الموطأ : ١٧٩/١ ، ١٨٥ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٣٠٦/١ ، البناية : ٦٧٢/١ ، نهاية المحتاج ٣١٨/١ ، مغنى المحتاج : ١١٢/١ ، المجموع : ٥٣٥/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ١١٤/١ - ١١٥ ، كشاف القناع : ٢٤٨/١ ، المغنى : ٣٥٥/١ .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( صلى وإن قطر الدم على الحصير ) (١)  
٣ - ماروى أن رجلا أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : إن بسى  
الباسور يسيل منى فقال - صلى الله عليه وسلم - : ( إذا توضأت فسال من قرنسك  
الى قدمك فلا وضوء عليك ) (٢)

فهذه الأحاديث ظاهرة فى عدم ايجاب الوضوء . (٣)

٤ - إنه خارج اذا خرج فى الصلاة لم يبطلها ، ولم يفسدها ، فكذا إن خرج  
خارجها .

٥ - واستدلوا على الا استحباب بأنه حدث من جنس الأحداث ، فاستحب لسه  
الوضوء . (٤)

٦ - ولأنه دم عرق بنى الحديث ، ودم العرق لا يوجب الوضوء . (٥)

٧ - وهو دم لا يجب به الغسل فلم يجب به الوضوء ، كما لو خرج من سائر  
الجسد . (٦)

ولا تخلو هذه الأدلة من ضعف :

١ - أما الأحاديث التى استدل بها المالكية فهى لاتدل لمذهبهم لأن عدم  
ذكر الوضوء لا يدل على عدمه ، والنساء اللاتى جئن يسألنه - صلى الله عليه وسلم -  
كن يسألنه عن حكم الصلاة ، وليس عن حكم الوضوء ، وقد يكون النبي - صلى الله  
عليه وسلم - لم يذكر الوضوء اعتمادا على أنه معلوم ، واكتفاء بما ليس  
بمعلوم .

- 
- (١) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب ماجاء فى المستحاضة ، ٢٠٤/١ ،  
برقم : ٦٢٤ ، والدارقطنى فى كتاب الحيض ٢١١/١ - ٢١٤ ، وأحمد فى مسنده  
٤٢/٦ وهذا الحديث ضعيف مرفوعا لأنه منقطع . أنظر : ( مجمع الزوائد :  
٢٨٠/١ ) .
- (٢) أخرجه ابن أبى شيبة فى كتاب الطهارات باب فى الدم وأشباهه ١٣٩/١٠٠٠ .
- (٣) الجامع : ١٠/١ ب ، الذخيرة : ٢١٤/١ ، ٣٨٧ - ٣٨٨ ، الاشراف : ١/٢١ ، شرح  
الزرقانى على الموطأ : ١٧٩/١ .
- (٤) الذخيرة : ٣٨٨/١ .
- (٥) شرح الزرقانى على الموطأ : ١٨٥/١ .
- (٦) المنتقى : ١٢٧/١ .

٢ - وأما حديث صاحب الباسور فإن دلالته على المالكية وليست لهم ،  
وذلك لأنه - صلى الله عليه وسلم - قال فيه : ( إذا توضأت ) ، فهو يعنى بنفسى  
الوضوء الثانى أن ليس عليك وضوء إذا سال الدم بعد وضوءك الأول حتى تصلبى ،  
أو أنه ليس عليك الوضوء إذا سال دم الباسور فى الصلاة .

٣ - وأما القياس على عدم افساد دم الاستحاضة الصلاة إذا خرج أثناءها  
فضعيف لأن عدم افسادها إنما هو للضرورة ، بدليل أنه يفسدها إذا لم يكن عن  
مرض ، ولا ضرورة فى ترك الوضوء فتقدر الضرورة بقدرها .

٤ - وأما القياس على الغسل : فهو قياس مع الفارق ، وذلك لمشقة الاغتسال  
لكل صلاة ولا مشقة فى الوضوء .

(ب) وأما الجمهور القائلون بوجوب الوضوء - على الخلاف الذى عرفنا - فقد  
احتجوا بما يلى :

١ - حديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده : عن النبى - صلى الله عليه -  
وسلم - فى المستحاضة وفيه : ( تتوضأ عند كل صلاة ) .

٢ - حديث فاطمة بنت أبى حبيش وفيه : ( ثم توضئى لكل صلاة وصلى ) ، وفى  
رواية : ( عند وقت كل صلاة ) .

فمن احتج به من الشافعية أخذ بالرواية التى تقول : ( لكل صلاة ) (١)  
غير أن النووى ضعفه ، ونقل اتفاق الحافظ على أن ذكر الوضوء فيه لم يصح ،  
وأنه ليس من كلام النبى - صلى الله عليه وسلم - وإنما هو من كلام عروة بن  
الزبير . (٢)

وأما الحنفية والحنابلة فإنهم أخذوا بالرواية التى تقول : ( لوقت كل  
صلاة ) ، وقوا ذلك بأن حرف ( اللام ) يدل على الوقت إذا اقترن بالصلاة ونحوها  
كقول القائل : ( سأتيك لصلاة الظهر ) - أى لوقتها - وكقوله - تعالى - :  
\* أقم الصلاة لدلوك الشمس \* (٣)

(١) المهذب المطبوع مع المجموع : ٥٣٥/١ ، نهاية المحتاج : ٣١٨/١ .

(٢) المجموع : ٥٣٥/١ .

(٣) الاسراء / ٧٨ .

١ - أي وقت دلوك الشمس - ، ثم إن الوقت المذكور في بعض الروايات فيصار اليه لأن العمل بالمحكم أولى . (١)

٢ - واستدل لهم في المغنى بالقياس : فإن طهارة المستحاضة طهارة عذر وضرورة فتقيد بالوقت كالتيميم . (٢)

٤ - واستدل النووي للشافعية على استثناء الغريضة الواحدة فقط : بأن مقتضى الدليل وجوب الوضوء من الخارج من الفرج ، وقد خولف ذلك في الغريضة الواحدة للضرورة فيبقى ما عداه على مقتضى الدليل . (٣)

٥ - كما استدل الشافعية على عدم ايجاب الوضوء لكل نافلة بأن النوافل تكثر فلو كلفناها بالوضوء لكل نافلة شق ذلك عليها ، وقد يؤدي بها ذلك الى ترك النوافل . (٤)

#### الترجيح :

والذى يترجح لدى وجوب الوضوء على المستحاضة ، وذلك لأن الطهارة شسروط للملاة باتفاق ، فلا يمكن أن يسقط هذا الشرط بالنسبة للمستحاضة بأدلة المالكية الضعيفة واستثناساتهم البعيدة ، وإنما عفا الشارع الحكيم عن ايجاب الوضوء عليها ثانية لخروج شىء منها بعد الوضوء الأول للمشقة لأن دمها قد يخرج أثناء الملاة ، فلو كلفناها بقطع الملاة والوضوء ثانية لشق ذلك عليها كثيرا خصوصا اذا كان هذا الأمر يتكرر منها ، وقصر العذر على الضرورة فقط ، هو من معهودات الشارع الحكيم ، ولذا فإن القائلين بالوجوب للوقت قد وسعوا في العذر توسعة لا مبرر لها ، وذلك لأن الغالب في الناس أنهم يصلون الملاة لوقتها ، وقضاء الغواث من النادرات ، فليس في ايجاب الوضوء للفائتة والمنذورة أية مشقة والحكم للغالب ، وليس للنادر .

وآما الاستدلالات اللغوية وغيرها والتي جاء بها الحنفية فهي مبنية على تسليم صحة الحديث ، وقد جزم النووي بعدم صحته ، ويجاب الوضوء على الحائض عند كل صلاة ليس مأخوذا من هذا الحديث ، وإنما هو مأخوذ من قواعد الشريعة

(١) حاشية ابن عابدين : ٣٠٦/١ ، البناية : ٦٧٧/١ .

(٢) المغنى : ٣٥٥/١ - ٣٥٦ .

(٣) المجموع : ٥٣٥/٢ .

(٤) نهاية المحتاج : ٣١٨/١ ، مغنى المحتاج : ١١٢/١ .

الغراء في أن الضرورة تقدر بقدرها كما هو مبني على النصوص العامة كقولـــــــــــــــــه  
- تعالى - : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (١) وقوله - صلى الله عليه وسلم - :  
( وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) ، ولاشك أن الوضوء عند كل فريضة  
داخل في دائرة الاستطاعة ، ولا يترتب عليه كبير مشقة .

وأما قول المالكية بأن لا فائدة من الوضوء مع استمرار خروج الدم فغير  
صحيح فهناك فوائد كبيرة للوضوء أهمها الاحتياط للعبادة ، والخروج من عهدسة  
الأمر والاستعداد النفس للصلاة وغير ذلك من الفوائد الجمة .

وإذا كان الوضوء للمستحاضة لافائدة فيه فلم القول بالاستحباب ؟ بل ومسا  
فائدة وضوئها لأحداث أخرى وهي مستحاضة ؟ إذ يلزم من هذا القول أنها لا تتوضأ  
للأحداث الأخرى ولم يقل به أحد .

ومن هنا يتضح أن مذهب الشافعية الذين قالوا بالوجوب لكل مكتوبة ،  
هو الأقرب إلى الصواب ، وأكثر انسجاماً مع طبيعة الرخص والأعذار والضرورات .

## المبحث السادس

## حكم من عاودها الدم أثناء مدة النفاس

اختلف الفقهاء في من عاودها الدم أثناء مدة النفاس ، فقد عده بعضهم نفاسا ، وفرق آخرون بين أن يتقارب فيكون نفاسا ، أو يتباعد فيكون حيضا ، وجعله آخرون مشكوكا فيه على ماسياتى تفصيله وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى أن المسألة اجتهادية لانص فيها ، وهنا اختلفت مآخذ الفقهاء ، فمنهم من غلب حكم النفاس استصحابا للحكم الأصلي وقياسا على الحيض ، ومنهم من أعمل حكم النفاس اذا تقارب الدمان وألغاه اذا تباعدا وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - في الراجح من مذاهبهم - وهو نص المدونة - الى أن النفاس اذا رأت تطهرا بعد الولادة فإنها تغتسل وتضم وتصل ، فاذا عاودها الدم بعد يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك فإنه نفاس فتلغى أيام الطهر ، وتقضى الصوم .

وأما إن تباعد ما بين الدمين فيكون الدم الأول نفاسا ، والدم الثاني حيضا . (١)

(ب) راجح مذهب الأحناف - وهو رواية أكثر الأصحاب عن أبي حنيفة - أن الطهر الواقع بين الدمين في مدة النفاس نفاس اذا كان الدمان في مدته ، ونقل في منحة الخالق عن التترخانية : أن عليه القول . (٢)

(ج) وذهب الشافعية الى التفصيل : فإن رأت دمها ثم عاودها الدم مرة ثانية في زمان أقل من أقل الطهر - وهو خمسة عشر يوما عندهم - فإن الدمين نفاس ، وأما الطهر المتخلل بينهما فوجهان : أحدهما أنه نفاس ، وأما إن بلغ

(١) المدونة الكبرى ، رواية سحنون بن سعيد عن ابن القاسم ، ( طبع بالأوفست : دار صادر ، بيروت ) ٥٣/١ ، الذخيرة : ٣٩٢/١ ، الجامع : ٣٣/١ ب .

(٢) البحر الرائق : ٢١٦/١ - ٢١٧ ، تبين الحقائق : ٦٠/١ - ٦١ ، منحة الخالق : ٢١٦/١ - ٢١٧ .

الطهر - المتخلل بينهما أقل الطهرين الحيضتين فأكثر ، وبلغ الدم العائد أقل مدة الحيض وهو يوم وليلة عندهم - فوجهان مشهوران : أحدهما : أن الأول نفاس ، والثاني حيض وما بينهما طهر ، والوجه الثاني : أن الجميع نفاس لأن الجميع قد وجد في مدة النفاس (١) .

(د) مذهب الحنابلة أنه مشكوك فيه تصوم وتطلى فيه وتقضى الصوم (٢) .

#### الأدلة :

الأدلة في هذه المسألة هي أقيسة واستثناسات واجتهادات ، إذ المسألة لانص فيها .

(أ) أما المالكية فيوضح القرافي مأخذهم بقوله :

( ٠٠ لنا أن الطهر التام فصل بين دميين مانعين من العبادة فلا يلحق أحدهما بالآخر قياسا على الحيضتين ) (٣) .

(ب) وأما الأحناف فإنهم غلبوا جانب النفاس ، واعتبروا المدة هي وحدها التي تحدد كون الدم حيضا أو نفاسا ، فمادام الدم واقعا في مدة النفاس فإنه يكون نفاسا (٤) .

(ج) وأما الشافعية فواضح من مذهبهم أنهم يحاولون التوفيق بين اعتبار مدة النفاس وبين احتمال أن يكون الدم العائد حيضا ، ولهذا فإن مذهبهم يشوبه شيء من الاضطراب والتعقيد ، كما هو واضح مما سرده النووي في المجموع من أوجه واختلافات ، وهذا ناجم عن محاولتهم التوفيق بين احتمال أن يكون الدم العائد حيضا ، واحتمال أن يكون نفاسا (٥) .

(د) وأما الحنابلة فإنهم توقفوا في المسألة في المشهور وأعملوا أحكام الشك في هذه المسألة ، وقالوا : ان العبادة قد وجبت عليها بيقين ، وإن الدم العائد غير متيقن ، فقد يكون نفاسا ، وقد يكون حيضا ، وقد يكون دم فساد ، فكان الاحتياط للعبادة يوجب الزامها بالصيام والملاة ، وقضاء الصوم للشك ،

(١) المجموع : ٥٢٧/٢ - ٥٢٨ .

(٢) شرح منتهى الارادات : ١١٧/١ ، المغنى : ٢٦٠/١ - ٢٦١ .

(٣) الذخيرة : ٣٩٢/١ .

(٤) البحر الرائق : ٢١٦/١ - ٢١٧ ، تبيين الحقائق : ٦٠/١ - ٦١ .

(٥) المجموع : ٥٢٧/٢ - ٥٢٨ .



فالحنبلة راعوا الشمرة والنتيجة ، ولم يراعوا الحالة الواقعة وهى : هل الدم العائد حيض أم نفاس أو غير ذلك ؟ (١) .

الترجيح :

والذى يترجح لدى فى هذه المسألة التفصيل : فإذا كان للمرأة عسادة وانقطع دم النفاس ، ثم جاء الدم فى زمان عادة المرأة ، فإن الدم العائـد حيض فيكون ما بين الدم الأول والدم الثانى طهرا ، وأما إذا جاء الدم فى غير زمان عاداتها ، وفى مدة النفاس فإنه يكون نفاسا فيجب اعتبار الحيض والنفاس ومراعاة احتمالهما ، ولكن ليس بالطريقة التى انتهجها الشافعية ، التى يؤخذ عليها أمران :

١ - أن هذه الطريقة لم تراعى عادة المرأة ، وإنما راعت حسابات فى أقل الطهر وأقل الحيض ، وهذا غير سديد ، فلو فرضنا أن نفاسا انقطع الدم عنها قبل عاداتها بخمسة أو عشرة أيام ، ثم جاءها دم فعند الشافعية الدم دم نفاس ، وزمن الطهر نفاس ، مع أن الغالب أن يكون العائد حيضا لأنه فى زمن العسادة فيكون الشافعية قد أسقطوا الصلاة عنها مدة تمل إلى أربعة عشر يوما فى حالة انقطاع الدم عنها ثم عوده فى زمن عاداتها بعد هذه المدة .

٢ - أن الشافعية قد بنوا حساباتهم على مذهبهم فى أقل الحيض وأقل الطهر وهم منازعون فيه ، وهكذا نرى أن اعتبار مدة الحيض والنفاس يجب أن تدرس فى كل حالة على حدة وأن لا يلجأ إلى التعميم الذى نهجه الشافعية ، وأن تراعى فيه العادة بالنسبة للحيض .

## المبحث السابع

## حكم الدم الخارج قبيل الولادة

اختلف الفقهاء في الدم الخارج قبيل الولادة أهو حيض أم نفاس ، أم دم علة ،  
وسبب انفراد المالكية يرجع الى أمرين :

١ - الاختلاف في الحمل أتحيض أم لاتحيض ؟ ، فمن قال : أنها تحيض عنده  
دم حيض أو فرق بين المتصل منه بالحيض ، وغير المتصل ، ومن قال : إن الحامسل  
لاتحيض عنده دم استحاضة أو دم نفاس - على ماسياتي - .

٢ - وجود هذا الدم قبيل الولادة ، وقربه من النفاس : فمن الفقهاء من  
أحقه بالنفاس لوجوده قريبا منه ، ومنه من لم يلحقه ، بناء على أن النفاس  
لاتبتدئ مدته الا بعد انفصال الولد ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) الراجح من مذهب المالكية أن الدم الخارج قبيل الولادة هو حيض ،  
وهناك قول آخر بأنه ليس حيضا ولا نفاسا بل دما كسائر الدماء ، ولكن الراجح  
هو الأول (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه دم استحاضة (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه دم علة وفساد ، الا أن يكون متملا بحيضها  
المتقدم فيكون دم حيض (٣) .

(د) وذهب الحنابلة الى أن الدم الخارج قبل الولادة ليس بنفاس ، بل هو  
دم فساد الا بامارة تدل عليه كتألم ونحوه فيكون دم نفاس (٤) .

## الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية : ومأخذ المالكية فيها أن هذا دم خارج من المخرج

- (١) الزرقاني على مختصر خليل : ١٣٨/١ ، جواهر الاكليل ، شرح مختصر خليل ،  
صالح عبدالسميع الآبي الأزهرى ، ( دار الفكر ، بيروت : لبنان ) ، ٣٢/١ ، الشرح  
الصغير على أقرب المسالك : ٢١١/١ ، الفواكه الدواني : ١٤١/١ ، المنتقى : ١٢٠/١ .
- (٢) البناية : ٦٩١/١ .
- (٣) نهاية المحتاج : ٣٠٥/١ ، مغنى المحتاج : ١٠٨/١ ، المجموع : ٥٢١/٢ .
- (٤) شرح منتهى الارادات : ١١٦/١ ، المغنى : ٣٧١/١ .

المعتاد فكان حيضا ، إذ يتعذر حمله على النفس لخروجه قبل الولادة (١) ، والنفس لا يكون الا بعدها ، وقد بنى المالكية هذا على مذهبهم في أن الحامل تحيض ، وهو قول وافقهم فيه الشافعية ، لكنهم اختلفوا عنهم في الدم الخارج قبيل الولادة - كما رأينا - .

وأما الأحناف فإن مأخذهم في عده استحاضة مبني على أصلهم في أن الحامل لاتحيض وإذا كان الأمر كذلك ولم يمكن أن يعد نفاسا لأن النفاس لا يبدأ الا بعد الولادة فلا بد من أن يكون استحاضة فالأحناف هنا حاولوا التوفيق بين مذهبهم في عدم حيض الحامل ومذهبهم في أن النفاس لا يكون الا بعد الولادة .

وأما الشافعية فإن مسلكتهم في التوفيق قريب من مسلك الأحناف ، ولكن مع اختلاف المآخذ فالشافعية قائلون بحيض الحامل ، وقائلون أيضا بأن النفاس لا يكون الا بعد انفصال الولد ومن هنا تفهم تفرقتهم بين أن يكون الدم متصلا بحيض متقدما فيكون حيضا ، أو لا يكون فيكون دم علة وفساد .

وأما الحنابلة الذين جعلوه نفاسا فهو بناء على مذهبهم في دم النفس ، فهم يعرفونه : بأنه : ( دم ترخيه الرحم مع ولادة وقبلها بيومين أو ثلاثة بأمانة ) (٢) ، ومن هنا حكموا على الدم الذي يخرج قبيل الولادة بأنه نفاس إذا اقترن بأمانة تدل على قرب الولادة كالتألم ونحوه ، وأما الدم الذي يخرج أثناء الحمل فقد اعتبروه دم علة وفساد ، بناء على مذهبهم في عدم حيض الحامل . ولعل مذهب الحنابلة هو الأرجح في هذه المسألة ، والأقرب الى طبيعنة الدماء التي تخرج من النساء .

أما مسألة حيض الحامل فالذي يؤيده العلم والطب أن الحامل لاتحيض (٣) ، وذلك لأن الحيض هو الإفرازات التي تفرزها الرحم عندما تسقط البويضة الأنثوية ولاتخصب ، فهذا الدم هو نتيجة لانسلاخ الغشاء الذي يبني في الرحم لاستقبال

(١) المنتقى : ١٢٠/١ .

(٢) المغنى : ٣٧١/١ - ٣٧٢ .

(٣) دورة الأرحام ، د. محمد علي البار ، الطبعة الثالثة ( الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ) : ص ٥٤ - ٥٥ .

البويضة المخصبة ، فان لم تخصب البويضة نزل هذا الغشاء على شكل ( طمس ) ،  
ومن هنا فلا امكانية لأن تحيض الحامل ، وذلك لتوقف عمل الهرمونات المنتجة  
للبيضة أثناء فترة الحمل ولأن الغشاء الذى تخلق من أجل الجنين ، قد استقبل  
الجنين فلن ينزل على شكل حيض ، ولما منح من الاستعانة بالعلم والطب وبناء الحكم  
الشرعى عليهما فى المسألة التى لائنص فيها فهو من باب الاجتهاد عند عدم النص .

ومن هنا فان مذهب المالكية الذى يعد الدم الخارج قبيل الولادة حيضاً  
غير سديد والطب يؤيد مذهب الحنابلة فى اعتباره نفاساً وذلك لأن الدم الخارج  
قبيل الولادة هو تمهيد لخروج الجنين أثناء عملية الطلق .

الفصل السادس

مفردات المذهب فى النجاسات وان الشها

يشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : حكم الكلب وسوره

المبحث الثانى : حكم الخنزير

المبحث الثالث : حكم الثياب التى يشك فى اصابة النجاسة لها

المبحث الرابع : التطهير من ولوغ الكلب

المبحث الخامس : غسل المنى

المبحث السادس : حكم تخليص الخمر

المبحث السابع : حكم الانتفاع بجلود الميتة

المبحث الأول  
حكم الكلب وسوره

اختلف الفقهاء في الحكم على الكلب وسوره من حيث الطهارة والنجاسة بين قائل بطهارة الكلب بمختلف أجزائه ، مع طهارة سوره ، وبين مطلق للنجاسة في الكل ، أو مفرق بين السور واللحم فحكم بالنجاسة ، وبين الشعر وباقي الأعضاء فقائل بالطهارة ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى الأمور التالية :

١ - تعارض بعض الأحاديث - في ظاهرها - مع ظاهر الكتاب أو مع ظاهر ظاهر أحاديث أخرى : فمثال التعارض بين الأحاديث وظاهر الكتاب : قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليرقه وليغسله سبع مرات احداها بالتراب ) (١) فهذا يفيد النجاسة فهو متعارض مع قوله - تعالى - : ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ (٢) والذي يفهم منه الطهارة ومثال تعارض الأحاديث مع بعضها : تعارض هذا الحديث مع قوله - صلى الله عليه وسلم - وقد سئل عن الحيض تسرد عليها السباع والكلاب والـدواب : ( لها ما أخذت في بطونها ولنا ما بقي شراب وظهور ) (٣) .

٢ - الاختلاف في تأويل أحاديث الولوغ : أهي محمولة على التعبد أم تدل على نجاسة الكلب ونجاسة لعابه ، وبكل قالت طائفة من الفقهاء ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) يرى المالكية - في الراجح من مذهبهم - طهارة لعاب الكلب ولحمه وشعره ومختلف أجزائه ، وذلك بناءً على أصلهم في اعتبار أن الحياة على

(١) أخرج هذا الحديث وأحاديث ولوغ الكلب بمختلف ألفاظها وروايتها البخاري في كتاب الطهارة ، باب اذا شرب الكلب في اناء أحدكم ، ٥١/١ ، ومسلم في كتاب الطهارة باب حكم ولوغ الكلب من حديث أبي هريرة وعبدالله بن مغفل ، ٢٣٥/١ - ٢٣٦

(٢) المائدة / ٥

(٣) بداية المجتهد : ٢٠/١ - ٢١ ، والحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة باب الحيض من حديث أبي سعيد وفي اسناده عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف كما في الزوائد ١٧٣/١ .

للطهارة ، فما دام الكلب حيا فهو ظاهر ، وروى عن عبد الملك بن الماجشون وسحنون نجاسة الكلب ، لكن الذى استقر عليه المذهب ، وجزم به المحققون من المالكية طهارة عين الكلب وطهارة سوره ومختلف أجزاءه . (١)

(ب) وذهب الحنفية - فى الراجح من مذهبهم - الى التفرقة بين ريق الكلب ولحمه فيحكمون بنجاستهما ، وبين شعره فيحكمون بطهارته . (٢)

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد قالوا بنجاسة عين الكلب بمختلف أجزاءه ، ونجاسة سوره . (٣)

#### الأدلة :

(أ) استدلت المالكية القائلون بطهارة الكلب بما يلى :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن ممسا علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم ... الآية ﴾ .  
والدلالة فيها من وجهين :

- أنه لم يأمر بغسل محل فم الكلب فدل على طهارته .  
- أنه أباح تعليمها والانتفاع بها فى الصيد وأكل ماصادته ، ولأنه ممن جملة الجوارح وقد أبيض الانتفاع به بغير ضرورة فكان طاهرا . (٤)

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ﴾ (٥)

- (١) الحطاب : ٩١/١ ، ١٧٥ ، الخرشى : ٨٥/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٤/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك وحاشية الصاوى عليه : ٨٥،٤٣/١ - ٨٦ ، البيان والتحصيل : ٢١٦/١ ، الاشراف : ٤١/١ ، الذخيرة : ١٧٠/١ - ١٧٣ انتصار الفقير السالك : ص ٢٥٨ - ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، التمهيد : ٣٢٠/١ ، الجامع : ٦/١ ، المنتقى : ٦٣/١ .
- (٢) البناية : ٣٦٧/١ ، ٤٣٥ ، حاشية ابن عابدين : ٢٠٨/١ ، البحر الرائق : ١٠٦/١ .
- (٣) مغنى المحتاج ٧٨/١ ، روضة الطالبين ، محين الدين النووى ، ( المكتوب الاسلامى للطباعة والنشر ) ١٣/١٠ ، شرح منتهى الارادات : ١٠١/١ ، الانصاف : ٣١٠/١ .
- (٤) الجامع : ٦/١ أ ، الاشراف : ٤١/١ ، عارضة الاحوذى : ٣٥/١ .
- (٥) البقرة / ٢٩ .

فقد جاءت الآية في معرض الامتنان الذي يستلزم اباحة الانتفاع ، والنجاسات

لسنا مأمورين بالانتفاع بها ، بل مأمورون باجتنابها وابعادها .

٣ - حديث ابن عمر وفيه : ( أن الكلاب كانت تقبل وتدبر في مسجد رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك ) (٢) ، وهذا دليل على طهارة الكلاب (٣) .

٤ - قوله - صلى الله عليه وسلم - حينما سئل عن الحياض التي تكسبون

بين مكة والمدينة ترد عليها السباع والكلاب : ( لها ما أخذت في بطونها ولنا ما بقى شراب وظهور )

فهذا نص في طهارة الكلاب ، وطهارة ما تلغ فيه .

٥ - قصة عمر وعمرو بن العاص وقد وردا ماء حوض فسأل عمرو بن العاص صاحب

الحوض : أترد السباع حوضك هذا فقال عمر - رضى الله عنه - يا صاحب الحوض لا تخبرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا (٤) .

ولم يفرق ، والكلاب من جملة السباع (٥) .

٦ - قوله - صلى الله عليه وسلم - في الهرة : ( انها ليست بنجسة انها

من الطوافين عليكم ) (٦) فقد علق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الطهارة بعلة الطواف ، كما في نص الحديث ، والكلب تتحقق فيه هذه العلة (٧) .

٧ - ان الحياة علة الطهارة ، والموت علة النجاسة ، فالشاة وغيرها مسن

(١) انتصار الفقير السالك : ص ٢٥٩ .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الوضوء ، باب اذا شرب الكلب في اناء أحدكم . . . ، ٥١/١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٤٥/١٣ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ كتاب الطهارة ، باب الظهور للوضوء ، من حديث يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب ، ٢٣/١ - ٢٤ ، وانظر جامع الأصول : ٦٨/٧ .

(٥) البيان والتحصيل : ٢١٦/١ ، الاشراف : ٤١/١ ، الجامع : ٦/١ أ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤٥/١٣ ، أحكام القرآن لابن العربي : ١٤٢٣/٣ ، انتصار الفقير السالك : ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٦) أخرجه البيهقي في كتاب الطهارة ، باب سور الهرة ، ٢٤٦/١ .

(٧) التمهيد : ٣٢٠/١ ، الجامع : ٦/١ أ .



الأنعام تكون ظاهرة حال حياتها فإذا ماتت نجست ، فإذا كان ذلك كذلك ، ففسد الكلب ظاهر حال حياته عملا بالدوران . (١) والحق أن هذا من باب قياس العكس وليس من باب الدوران .

وقد اعترض القائلون بنجاسة الكلب على هذه الأدلة بمجموعة من الاعتراضات وفيما يلي أبرزها :

١ - أما الآية الكريمة فقد أجيب عن وجه الدلالة فيها بجوابين :

(أ) إن غسل الموضع الذى أصابه فم الكلب من الصيد واجب عندنا ، وإذا كنا نقول بوجوب الغسل ، فلا طريق الى إلزامنا بعدم الغسل . (٢)

والحق أن هذا الجواب ضعيف ، لأن المالكية لم يلزموهم بما فى مذهبهم ، وإنما احتجوا عليهم بعدم وجود الأمر بالغسل ، وهو غير مأمور به فى الآية ، فكيف يجب عليهم بما فى المذهب ؟ الا أن يقول الشافعية والحنابلة أن الغسل مأمور به بدليل آخر وهو الأمر بغسل الآنية فى أحاديث الولوغ فيعممون الأمر بالغسل على غير الآنية .

(ب) إنه على التسليم بعدم وجوب الغسل فإن ذلك معفو عنه . (٣)

٢ - وأما الاستدلال بقوله - تعالى - : ﴿ هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ﴾ فهو من أعجب الاستدلالات : ذلك أن الله - سبحانه وتعالى - : خلق أشياء كثيرة وأمرنا بمجانبتها وابعادها ، وعدم الانتفاع بها ، ولايعنى هذا أن يفوت الامتنان فى هذه الآية الكريمة ، فالآية على هذا هى خارج محل النزاع .

٣ - أما حديث ابن عمر فقد أجيب عنه بجوابين :

(أ) إن هذا إنما كان فى بداية الاسلام وقبل الأمر بالغسل من ولوغ الكلب .

(ب) أو أنهم كانوا لا يغسلون ذلك لأن البول كان مخفيا ، لاسيما وأن المسجد

لم يكن له باب حاجز من دخول الكلاب كما يظهر من الحديث . (٤)

٤ - وأما أثر ( لها ما أخذت فى بطونها . ) فقد ضعفه العيني بعبدالرحمن

بن زيد بن أسلم . (٥)

(١) الذخيرة : ١٧٠/١ - ١٧١ ، عارضة الأحوذى : ١٣٤/١ - ١٣٥ .

(٢) المجموع : ٥٦٧/٢ ، كشاف القناع : ٢٢١/٦ .

(٣) المجموع : ٥٦٧/٢ - ٥٦٨ ، المغنى : ٤٢/١ .

(٤) المجموع : ٥٦٨/٢ .

(٥) البناية : ٤٤٢/١ .

٥ - أما الاستدلال بحديث أنها من الطوافين .. الحديث . فغير متجه ، وذلك لأن الكلب لا يتحقق فيه علة الطواف ، بل انه منهي عن اقتنائه ، مأمور بفسل الاناء من ولوغه بأغلب مايكون الغسل ، فنحن مأمورون باجتنابه وابعاده ، فكيف يقال بعد ذلك إنه من الطوافين علينا ؟ .

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا على التفرقة بين لحم الكلب وسنوره وبين شعره بحل الانتفاع به حراسة واصطيادا فدل ذلك على عدم نجاسته بالكلية (١) .  
(ج) أما الشافعية والحنابلة القائلون بنجاسة عين الكلب ومختلف أجزائه فقد استدلوا بما يلي :

١ - أحاديث الولوغ وفيها : ( إذا ولغ الكلب في اناء أحكمم فاغسلوه سبعا ، وعفروه الشامنة بالتراب ) وفي رواية : ( فليرقه ) وفي أخرى : ( ظهور اناء أحكمم ) .  
ووجه الدلالة من هذه الأحاديث من أربعة طرق :

(أ) أنه جاء في بعض الروايات : ( ظهور اناء أحكمم ) ، ولفظ الظهور لا يكون الا من حدث أو نجاسة ، ولا يتصور وجود الحدث على الاناء فلم يبيِّن الا النجاسة .

(ب) ماورد في رواية عند مسلم : ( فليرقه ) ، ولو كان الماء الذي ولغ فيه الكلب طاهرا لما أمر - عليه الصلاة والسلام - بإراقته لما في ذلك من إضاعة المال .

(ج) الأمر بغسل الاناء ، وذلك دليل النجاسة ، سيما وأن الأمر بالغسل قد ورد بهذه الصورة المغلظة .

(د) اذا كان هذا كله في فم الكلب وهو أطيّب ما فيه ، بل ان الفم أطيّب موضع فيه لكثرة مايلهت فبقية أجزائه من باب أولى (٢) .

وقد أجيب عن وجه الدلالة من أحاديث الولوغ بأجوبة كثيرة ، ودارت بين

(١) البناية : ٣٦٨/١ .

(٢) مغنى المحتاج : ٧٨/١ ، المجموع : ٥٦٧/٢ ، كفاية الاخبار في حل غايية الاختصار ، تقى الدين أبوبكر محمد الحصى ، (دار المعرفة ، بيروت : لبنان) ٤٣/١ ، كشاف القناع : ٢٠٨/١ ، المغنى : ٤٢/١ .

الفقهاء بشأنها مناقشات ومناظرات طويلة ، وسيقتصر البحث - ان شاء الله على أهمها وبايجاز :

(أ) حمل هذه الأحاديث على التعبد بيوئده العدد المخصوص وهو السبب - ، والنجاسات انما تظهر بدون ذلك العدد ، ويؤيده أيضا ورود الأمر بتعفير النساء بالتراب ، ولا مدخل للتراب في غسل النجاسات (١) .

وقد أجاب القائلون بالنجاسة على الحمل على التعبد بأن الأولى الحمل على التنجيس لأنه اذا دار الحكم بين التعبد وبين معقولية المعنى كان الحمل على معقولية المعنى أولى لندرة التعبد (٢) .

ثم إن التعبد إنما يكون على الانسان والجمادات لا يلحقها التعبد (٣) .

(ب) ان لفظه ( طهور ) لاتدل على أن المحل كان نجسا ، فقد قال - تعالى - : \* وان كنتم جنبا فاطهروا \* ، وقال : \* خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها \* (٤) وقال - صلى الله عليه وسلم - : ( السواك مطهرة للفم ) (٥) .

ولا يخفى ما في هذا الاعتراض من ضعف ، اذ أن الأمثلة التي ساقها المالكية فهم منها عدم النجاسة بقريئة صارفة خارجة عن اللفظ ، وأحاديث الولوغ ليس فيها هذه القريئة بل إن فيها قريئة مؤكدة للنجاسة وهي الأمر بإراقة ما فسى النساء .

(ج) واعترض على القول بأن التغليظ في الأمر بالطهارة يدل على غلظ النجاسة بالمنع اذ العذرة والبول أغلظ من لعاب الكلب ، وغسلها دون السبع (٦) .

- 
- (١) عارضة الأحوذى ١٣٤/١ - ١٣٦ ، انصار الفقهاء السالك : ص ٢٦٥ ، التمهيد : ٣٢٠/١ .
- (٢) أحكام الأحكام : ٢٧/١ .
- (٣) الكفاية بهامش شرح فتح القدير : ٩٥/١ .
- (٤) التوبة / ١٠٣ .
- (٥) عارضة الأحوذى : ١٣٤/١ - ١٣٥ ، والحديث علقه البخارى بصيغة الجزم ، فسى كتاب الصوم ، باب السواك الرطب واليابس للصائم ، ٢٣٤/٢ ، وأخرجه النسائي في كتاب الطهارة ، باب في الترغيب في السواك ، ١٥/١ .
- (٦) عارضة الأحوذى : ١٣٤/١ - ١٣٥ .

قال ابن دقيق العيد ( ٠٠٠ ) وأما كونه لا يكون أغلظ من نجاسة العذرة فممنوع عند القائل بنجاسته ، نعم ليس بأقذر من العذرة ، ولكن لا يتوقف التغليب على زيادة الاستقذار ( ١ ) .

( د ) إن الأمر بالإراقة لا يدل على النجاسة أملا ، كإزالة المنى عنـسـد المخالف ( ٢ ) .

وهذا لا يلزم المخالف لأن الأمر بالإراقة هنا قد جاء على سبيل الوجوب ، والأمر بإزالة المنى إنما هو على سبيل الاستحباب .

#### الترجيح :

إن المتأمل لأدلة المذاهب يرى أن أدلة الشافعية والحنابلة كانت من القوة بـمـكان ، وأما أدلة المالكية ، فالصحيح منها لا يدل على المدعى ، والذي يتأمل النصوص الواردة في شأن الكلاب يجد أن الأقرب إلى المواب في هذه المسألة هو مذهب الشافعية والحنابلة ، وهذه النصوص كثيرة جدا وهي تفيد بمجموعها الأمر بمجانبة الكلاب وابعادها والنهي عن اقتنائها إلا لحاجة ماشية أو حـسـرث أو صيد ، فهذه النصوص تقوي النصوص التي استدلت بها الشافعية والحنابلة على نجاسة الكلب فلو كان الكلب طاهر العين لما أمرنا بإبعاده ومجانبته وتطهير الاتاء من ولوغه بأغلظ ما يكون التطهير ، ومن هنا يتضح رجحان مذهب الشافعية والحنابلة في نجاسة عين الكلب .

( ١ ) أحكام الأحكام : ٢٦/١ .

( ٢ ) انتمار الفقير السالك : ص ٢٦٥ .

## المبحث الثاني

حكم الخنزير

اختلف الفقهاء في الخنزير أظاهر هو أم نجس؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة الاختلاف في تأويل قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أَوْحَى إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ... ﴾ الآية (١) هل يدل ذلك على نجاسة الخنزير بمختلف أجزائه أم لا يدل؟

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) الراجح المشهور من مذهب المالكية أن الخنزير طاهر العين ، وهذا مارجحه المحققون من المالكية ، وهناك قول آخر في المذهب مفاده أن الخنزير نجس ، وقد مال إلى هذا القول ابن عبد البر ، وبالرغم من اضطراب المالكية في مسألة الخنزير ، وسكوت كثير من فقهاءهم عن التصريح بحكم الخنزير من حيث الطهارة والنجاسة إلا أن الذي استقر عليه المذهب هو الحكم بطهارة الخنزير (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى نجاسة

عين الخنزير (٣) .

الأدلة :

(١) استدلت المالكية على ما ذهبوا إليه من طهارة عين الخنزير بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : وقد سئل عن الحياض تردها السباع فقال : ( لها ما أخذت في بطونها ، ولنا ما بقي شراب وظهر ) .

٢ - قصة عمر وعمر و فيها قول عمر لصاحب الحوض : ( يا صاحب الحوض لاتخبرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا ) .

(١) الأنعام / ١٤٥ .

(٢) الخرشى : ٨٥/١ ، شرح الزرقاني على مختصر خليل : ٢٤/١ ، الذخيرة : ١٧٠/١

- ١٧١ ، البيان والتحصيل : ٢١٦/١ ، الإشراف : ٤١/١ ، الكافي : ١٣٣/١ - ١٣٤ .

(٣) البناية : ٣٦٠/١ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، أبويكر بن مسعود

الكساني ، ( دار الكتاب العربي ، بيروت : لبنان ) ، ٦٣/١ ، المجموع : ٥٦٨/٢ ،

مغنى المحتاج : ٧٨/١ ، كشاف القناع : ٢٠٨/١ - ٢٠٩ ، الفروع : ٢٣٥/١ ، الانصاف :

ووجه الدلالة من الأثرين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يفرق بين الخنازير وبين غيرها من السباع في قوله : ( لها ما أخذت في بطونها ، ولنسا ما بقى شراب وظهر ) ، ولا فرق عمر - رضى الله عنه - في قوله : ( إنا نرد على السباع وترد علينا ، ولو كان حكم الخنزير يفترق في ذلك عن حكم السباع لسألا صاحب الحوض ، ولبينا ذلك . (١) )

٣ - واستدلوا أيضا باستصحاب البراءة الأصلية ، وبعلة الحياة فإنهم جعلوا الحياة علة للطهارة كما في الأنعام لوجود الطهارة بوجودها وفقدتها بفقدتها ، قالوا : ولا يرد على ذلك الذكاة لأنها علة أخرى ، والعلل الشرعية يخلف بعضها بعضا . (٢) )

ولا يخفى ما في هذه الاستدلالات من ضعف ظاهر : أما الأثران اللذان استدلوا بهما فهما ضعيفان ، وعلى تسليم صحتها - فإنهما غير دالين على المدعى ، وذلك لأن السؤال وقع في كليهما عن الآبار والحياض والغالب فيها كثرة مائها ، والماء الكثير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه إن لم يتغير .

ثم إن المالكية قد قالوا ان الماء القليل لا ينجس بوقوع النجاسة فيه الا بالتغير فكيف ساغ الاستدلال بهذين الأثرين مع أن مذهبهم في الماء ما علمنا .

وأما استصحاب حكم الأصل فهو إنما يكون عند عدم وجود الدليل الناقص عن هذا الحكم أما وقد وجد الدليل فلا يبقى مسوغ للاستدلال بالاستصحاب .

وأما القول بأن الحياة علة للطهارة ، وقياس الخنزير في ذلك على الأنعام فغير متجه وذلك لأن العلة التي استنبطها المالكية منازع فيها أصلا ، ثم إن قياس الخنزير على الأنعام قياس مع الفارق إذ الخنزير خبيث محرم اتفقا ، والأنعام طيبة مباحة ، فكيف يقاس الخبيث المحرم على الطيب المباح ؟ ! .

(ب) واستدل جمهور الفقهاء القائلون بنجاسة الخنزير على مذهبهم بما

يلي :

(١) البيان والتحصيل : ٢١٦/١ .

(٢) الزرقانى على مختصر خليل : ٢٤/١ .

١ - قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ أو لحم خنزير فإنه رجس ﴾ فهذا القرآن العزيز يصف لحم الخنزير بأنه رجس ، وأما تخصيص اللحم بالذكر دون سائره فلأنسه المقصود الأعظم منه كما نهى - سبحانه - عن قتل الصيد ، والمطلوب تجنب الصيد مطلقا ، وعدم ايذائه . (١)

٢ - حديث أبي ثعلبة الخشني (٢) وفيه قول أبي ثعلبة : (يارسول الله إن أرضنا أرض أهل كتاب وأنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر ، فكيف صنع بآبائهم وقدورهم ؟ قال : ان لم تجدوا غيرها فأرخصوها (٣) بالماء ..... الحديث ) (٤) .

فقد ذكر لحم الخنزير فأمره - صلى الله عليه وسلم - بالفسل وهذا شأن النجاسات .

٣ - القياس على الكلب : لأنه أسوأ حالا منه ، إذ أنه مندوب الى قتله ، ولا يجوز اقتناؤه بحال بخلاف الكلب الذي يجوز اقتناؤه للحاجة . (٥)

وقد رد الشوكاني على أدلة القائلين بالنجاسة : فحمل قوله - تعالى - في الآية الكريمة ﴿ إنه رجس ﴾ على الحرام ، وحمل الأمر بالفسل في حديث أبي ثعلبة على الأمر بإزالة أثر الحرام لا أثر النجاسة . (٦)

#### الترجيح :

ان الآية الكريمة صريحة في نجاسة الخنزير ، وذلك لأن التعبير بالرجسية

(١) بدائع الصنائع ٦٣/١ .

(٢) صحابي مشهور معروف بكنيته واسمه اختلف فيه اختلافا كثيرا ، روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عدة أحاديث منها ما هو في الصحيحين مسن طريق ربيعة بن يزيد وسكن الشام ، وروى عنه سعيد بن المسيب ومكحول ، كسان ممن بايع تحت الشجرة اعتزل الفتنة ، توفي في أول خلافة معاوية . انظر : الاصابة : ٢٨/٧ .

(٣) ارخصوها أي أنقوها بالفسل .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح ، باب صيد القوس بنحوه من حديث أبي ثعلبة الخشني (٢) ، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب الصيد بالكلاب المعلمة ١٥٣٢/٣ بنحوه ، وليس في رواية الشيخين ( يطبخون الخنزير ويشربون الخمر ) وإنما أخرج هذه الرواية أبو داود في كتاب الأطعمة ، باب الأكل في آنية أهل الكتاب ١٧٨/٤ .

(٥) المجموع : ٥٦٨/٢ .

(٦) السيل الجرار : ٢٦/١ .

يبدل على النجاسة دلالة صريحة ، وأما حمل الشوكاني لفظة ( رفس ) فى الآيسة الكريمة على الحرام فغير متجه لأن حمل لفظة رفس فى الآية الكريمة على الحرام ينافى سياق الآية ، ويؤدى الى التكرار فيها ، اذ يصح التقدير - على حمسـل الشوكاني - ( قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه حرام ) ، فهل يعقل أن يكرر لفظ التحريم مرتين فى صدر الآية وآخرها على أشياء واحدة ؟ لاسيما اذا علمنا أن لفظـة صدر الآية أبلغ فى التحريم من آخرها على تقدير الشوكاني ، وذلك لوجود أسلوب الحصر فى صدرها ، وهو من أقوى المؤكدات ، وكون لفظة رفس قد تطلق أحيانا على الاثم أو الحرام أو نحو ذلك لايغنى بالضرورة أنها كذلك فى هذه الآية الكريمة .

ثم ان اللفظ اذا دار بين حمله على الحقيقة الشرعية أو الحقيقة اللغوية كان حملـه على الحقيقة الشرعية أولى لأنها الأمل فى كلام الشارع الحكيم .

ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى نجاسة الخنزير نجاسة عينية ، وذكر اللحم لا مفهوم له وذلك لأن نجاسته مأخوذة من قوله - تعالى - : ﴿ إلا أن يكون ميتة ﴾ .



## المبحث الثالث

## حكيم الشيبان التي يشك في اصابة النجاسة لها

صورة المسألة التي انفرد المالكية في الحكم فيها : هي أن يشك في اصابة النجاسة الثوب لا أن يشك في المصيب أظاها هو أم نجس ، أو يتحقق الاصابة ويجهل مكانها من الثوب ففي هاتين الصورتين وغيرهما من صور الشك في اصابة النجاسة ليس فيها انفرد للمالكية .

أما الصورة الأولى وهي أن يتيقن نجاسة شيء ما ، ثم يشك هل أصاب هذا الشيء ثوبه أم لا ؟ فقد اختلف فيها الفقهاء بين موجب للنضح وغير موجب للنضح ولا غسل بل قائل بأن الثوب يبقى على أصله ، وهو الطهارة كما سيأتي .

وسبب انفرد المالكية يرجع الى مايلي :

١ - تعارض بعض الأحاديث - في ظاهرها - فمن ذلك حديث أنس - رضي الله عنه - في نضحه الحمير الذي اسود من طول مكث بأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - فقد فهم منه بعض الفقهاء وجوب النضح لما يشك في نجاسته .

ومنها قوله - صلى الله عليه وسلم - في الرجل الذي يخيل اليه أنه يجد الشيء في الصلاة : ( لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا ) فقد جعل منه الفقهاء أصلا لقاعدة عظيمة في الفقه الاسلامي : وهي قاعدة أن اليقين لا يزول بالشك ، وهذا يقودنا الى السبب الثاني من أسباب انفرد المالكية .

٢ - الاختلاف في الأمثلة الخارجة عن قاعدة : ( اليقين لا يزول بالشك ) ، فمع تسليم أكثر الفقهاء بهذه القاعدة المستنبطة من الحديث المتقدم فقد اختلفوا في مسائل تخرج عن هذه القاعدة بأدلة خاصة ومنها هذه المسألة ، فمن الفقهاء من أخرجها من عموم القاعدة بأدلة سنأتى ، ومنهم من أدرجها في القاعدة ، ولم ير في أدلة من أخرجها ما يوجب اخراجها .  
وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) الراجح من مذهب المالكية أن من شك في اصابة النجاسة ثيابه أو فرشه أو غير ذلك من أمتعته ، فإنه يجب عليه نضحها ، والنضح هو الرش بالماء ،

وهذا الحكم خاص بالشباب والغرش ونحوها من الأمتعة ولا يدخل فيه البدن - على-  
الراجح من المذهب - إذ حكم البدن إن شك في إصابة النجاسة إياه الغسل عندهم ،  
وقيل بل ينضحه كالشباب ، وقد رجح الحطاب والقرافي وغيرهما القول الأول ، وهو  
استثناء البدن من الحكم بالنضح .

بقي أن نذكر أن المالكية قد حكوا قولين آخرين في حكم الشك في إصابة  
النجاسة للشباب وهذان القولان هما :

١ - استحباب النضح لها .

٢ - وجوب غسلها . (١)

(ب) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من شك في إصابة النجاسة للشباب أو  
البدن أو الآنية أو غيرها فإنه لا شيء عليه ، بل تبقى هذه الأشياء على حكم الأصل ،  
وهو الطهارة . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في إيجاب النضح من إصابة النجاسة  
الشباب ونحوها بما يلي :

١ - حديث أنس وفيه: (أن جدته مليكة<sup>(٢)</sup> دعت النبي - صلى الله عليه وسلم -  
لطعام صنعته فأكل منه ، ثم قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : قوموا  
فلأصل لكم ، قال أنس : فقامت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضخت  
بالماء فقام عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصفت أنا واليتيم

(١) الحطاب : ١٦٥/١ - ١٦٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٥٠/١ - ٥١ ، الخرش :

١١٦/١ ، البيان والتحصيل : ٨٠/١ - ٨١ ، ٨٥ ، الذخيرة : ١٨٢/١ - ١٨٣ ،

الشرح المغير على أقرب المسالك : ٨٣/١ - ٨٤ ، الزرقاني على الموطأ :

١٤٨/١ .

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ١٥٠/١ - ١٥١ ، المجموع : ٢٠٥/١ - ٢٠٧ ،

كشاف القناع : ٤٧/١ ، شرح منتهى الإرادات : ١٢٠/١ .

(٣) هي مليكة الانصارية ، جدة أنس لأمه لها ذكر في الصحيحين . انظر : الإصابة

١٩٠/٨ .

وراءه والعجوز وراعا فملى لنا ركعتين ثم انصرف (١) فهذه نجاسة غير متيقنة وقد أقر النبي - صلى الله عليه وسلم - أنساً في نضح الحمير مما يدل على وجوب نضح الثوب إذا شك في اصابة النجاسة له . (٢)

٢ - قول عمر - رضى الله عنه في المنى : ( أغسل ما رأيت ، وأنضح ما لسم  
أر ) (٣)

قال الزرقاني : ( قال الباجي : " مقتضاه وجوب النضح لأنه لا يشتغل عن الصسلاة  
بالناس مع ضيق الوقت إلا بأمر واجب مانع للصلاة " ) (٤) .

وقد مال ابن عبد البر الى مذهب الجمهور ، فقد رد على وجه الاستدلال مسن  
حديث انس واثر عمر حيث قال :

( ٠٠٠ ) وأما نضح الحمير فإن اسماعيل بن اسحق ، وغيره من أصحابنا يقولون إن  
ذلك إنما كان لتليين الحمير لا لنجاسة فيه والله أعلم ، وقال بعض أصحابنا :  
إن النضح طهر لما شك فيه لتطبيب النفس عليه ، قال أبو عمر : الأصل في ثوب  
المسلم ، وفي أرضه وفي جسمه الطهارة حتى يستيقن بالنجاسة ، فإذا تيقنت وجب  
غسلها ، وكذلك الماء أصله أنه محمول على الطهارة حتى يستيقن حلول النجاسة  
فيه ، ومعلوم أن النجاسة لا يظهرها النضح ، وإنما يطهرها الغسل وهذا يدل على  
أن الحمير لم ينضح لنجاسة . وقد يسمى الغسل في بعض كلام العرب نضحا (٥) .

والقول بأن النضح إنما كان لتليين الحمير فيه ضعف ظاهر لنسـراوى  
الحديث على العلة وهي اسوداده لطول ما لبس - أى افترش واستعمل - وليس مسـن  
الضرورة أن يكون النضح وحتى الغسل لازالة النجاسة المتيقنة فضلا عن المشكوك  
فيها ، إذ قد يكونان لازالة الاوساخ مما ليس بنجس ، والظاهر أن نضح أنسـس

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحمير ٠٠٠ ، ١٠٠/١ - ١٠١  
ومسلم فى كتاب المساجد ، باب جواز الجماعة فى النافلة ٠٠٠ ، ٤٥٧/١ برقم  
٠ ٢٦٦

(٢) الحطاب : ١٦٩/١ ، الخرشى : ١١٦/١ .

(٣) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الطهارة ، باب إعادة الجنب الصلاة ، ٥٠/١ .

(٤) شرح موطأ مالك للزرقانى : ١٥٩/١ .

(٥) التمهيد : ٢٦٥/١ ، وانظر أيضا : الحطاب : ١٦٦/١ ، الخرشى : ١١٦/١ .

- رضى الله عنه - للحصير كان من هذا القبيل فأراد به التخفيف من اسوداد  
الحصير ليصلى عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد اكتفى بالنضح  
دون الغسل للاستعجال ، اذ كان النبي - صلى الله عليه وسلم - قد توضأ ويريد  
الصلاة ليفادر البيت بعد الصلاة ، ومن هنا يتضح أن حمل ابن عبد البر النضح  
على الغسل استغناسا ببعض كلام العرب تكلف لا مبرر له أصلا .

واستدل المالكية على مذهبهم فى التفرقة بين الشياب والأمتعة ، وبين  
الأبدان وايجابهم النضح فى الشياب والأمتعة ، والغسل فى الأبدان بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( اذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل  
يده قبل أن يدخلها الاناء فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده ) (١) .

فقد أمر - صلى الله عليه وسلم - بغسل النجاسة المشكوك فيها . (٢)

٢ - أمره - صلى الله عليه وسلم - بغسل الأنثيين بعد الامذاء . (٣)

ووجه الاستدلال منه أنه أمر بغسل الأنثيين من الامذاء ، مع أن نجاستهما  
من المذى غير متيقنة لأن اصابتهما به غير متيقنة أصلا . (٤)

ولا يخفى ما فى هذين الدليلين من ضعف ظاهر : فأمر المستيقظ بغسل يديه  
قبل ادخالهما الأناء ثلاثا ليس على الوجوب عند جمهور الفقهاء ، ومن أوجب  
منهم قال أنه تعبد ولم يوجب له لشك فى النجاسة ، وأما غسل الأنثيين بعد  
الامذاء فهو ليس على الوجوب عند جمهور الفقهاء ، ومنهم المالكية - فى الراجح  
من مذهبهم - ولربما كان الأمر بغسلهما لأن الغسل يساعد فى تخفيف الحسرة  
المؤدية للإمذاء .

٣ - وقد فرق بعضهم بالمشقة فى غسل الشياب لأنه ينتظر تجفيفها بخلاف البدن  
فلا مشقة فى غسله ، ولأن النضح على خلاف القياس فيكتفى فيما ورد فيه وهو  
الشياب . (٥)

(١) سبق تخريجه ص ٧٨ .

(٢) البيان والتحصيل : ٨١/١ ، الذخيرة : ١٨٣/١ ، الحطاب : ١٦٩/١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٩٦ .

(٤) الحطاب : ١٦٩/١ ، الذخيرة : ١٨٣/١ ، البيان والتحصيل : ٨١/١ .

(٥) الحطاب : ١٦٩/١ .

(ب) وأما الجمهور فقد استدل لهم ببعض العمومات مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( دع ما يريبك الى ما لا يريبك ) (١) وبقاعدة أن الأصل في الأشياء الطهارة . (٢)

### الترجيح :

إن استدلال المالكية على ايجاب النضح بحديث أنس في نضح الحميم استدلال بعيد إذ أن نضح أنس للحميم لم يقم الدليل على أنه كان لشك في تنجس الحميم ذاته ، فضلا عن أن يتخذ دليلا على ايجاب النضح من كل نجاسة مشكوك فيها ، فضلا عن أنه فعل صحابي في أمر يسوغ فيه الاجتهاد .

وأما الاستدلال بأثر عمر وقوله : ( أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر ) ، فهسو مبنى على التسليم بنجاسة المنى ، وهو أمر متنازع فيه ، ثم - على التسليم بالنجاسة - فإن الفرق بين مسألة النزاع وقصة احتلام عمر ، فالاحتلام متيقن ، ولكن الذى خفى هو موضعه من الثوب ، بينما فى مسألة الخلاف ليست الإصابة متيقنة بل مشكوك فيها .

وأما استدلال الجمهور بحديث : ( دع ما يريبك الى ما لا يريبك ) ، فهسو استدلال بعيد . لأن الحديث عام ، ويمكن قلبه على المستدل بأن يقال له : نعم إنضح الثوب المشكوك فى تنجسه وبهذا تدع ما يريبك من احتمال نجاسة الثوب الذى ما لا يريبك بشيقن طهارته بالنضح ، لكن استدلال الجمهور بقاعدة : الأصل فى الأشياء الطهارة استدلال قوى ، فهذه قاعدة مقررة فى الفقه الاسلامى يشهد لها بعض النصوص ، ويندرج تحتها كثير من الفروع الفقهية المختلفة .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى عدم ايجاب النضح ، أو الغسل للنجاسة المشكوك فيها ، فالاصل وهو الطهارة متيقن والشك عارض فلا قدرة لهذا العارض على دفع المتيقن .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب البيوع ، باب تفسير المشبهات موقوفا ، ٤/٣ .

(٢) كشاف القناع : ٤٧/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢٢/١ .

## المبحث الرابع

## التطهير من ولوغ الكلب

اختلف الفقهاء في التطهير من ولوغ الكلب بين قائل بئدب التسبيح ،  
وموجب له وللتتريب أو موجب للتثليث ، - على ماسياتى بيانه - مفعلا - وسبب  
انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى مايلى :

١ - هل الأمر الوارد فى أحاديث الولوغ ، ومنها قوله - صلى الله عليه  
وسلم - : ( اذا ولغ الكلب فى اناء أحدكم فليرقه وليفسله سبع مرات ٠٠ الحديث )  
للوجوب أم للندب ؟ ، فمن الفقهاء من حملة على الوجوب أخذا بظاهر الحديث ،  
ولما احتفبه من القرائن التى تدل على الوجوب ، ومن الفقهاء من حملها على  
الندب ، وحمل الوجوب على بداية التشريع حينما كانت الكلاب مأمورا بقتلها .

٢ - اضطراب روايات التتريب - فى ظاهرها - : فمن الفقهاء من أسقط  
التتريب لما رأى فى رواياته من الاضطراب ، ومنهم من أخذ بالتتريب محتجا بصحة  
روايات التتريب ، ودافعا الاضطراب بوجوه من الترجيح .  
وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) الراجح من مذهب المالكية أنه اذا ولغ الكلب فى اناء ، فإنه يندب  
غسله سبع مرات لا على سبيل الوجوب ، كما لا يندب التتريب ولا يجب ، وادعى المالكية  
أن روايات التتريب ضعيفة ومضطربة ، ولذا لم يخرجها مالك - رحمه الله - .

كما أن راجح مذهبهم لا يوجب اراقة الماء الذى ولغ فيه الكلب ، بل يقول:  
إن ذلك مندوب - على خلاف بينهم هل الندب على الفور أو عند ارادة الاستعمال؟ ،  
وهذا الخلاف مبنى على كون الأمر للفور أو التراخى .

كما أنهم لا يقولون بئدب اراقة الطعام ، بل يقولون بتحريمه ، لما فيه  
من اضاعه المال ، ونقلوا عن مالك قوله : ( وأراه عظيما أن يعمد السرى رزق  
الله فيراق لكلب ولغ فيه ) ، ولأن أوانى الماء مبتذلة ، والغالب تركها عرضة  
للكلاب ، ولأن الماء أيسر مؤنة من غيره ، كما أنهم لا يقولون بئدب غسل غير  
مايسمى اناء . فلا يستحبون غسل الحياض أو غيرها ، وهناك قول فى المذهب  
بوجوب التسبيح لكن المذهب بخلافه .

ومن أوجب التسبيح اختلفوا في وجوب النية ، فمن قائل بوجوبها لأن غسل  
الاناء من الولوغ تعبد ، ومن قائل بعدم الوجوب ، وذلك لأنه تعبد في الغيـر  
كفـل الميـت .

والحق أن المالكية مقطربون في هذه المسألة ، - أعنى مسألة التطهيسـر  
من ولوغ الكلب - اضطرابا بينا ، واضطرابهم هذا يرجع الى محاولة التوفيق بين  
مذهبهم في طهارة عين الكلب وبين الأحاديث الواردة في وجوب غسل الاناء منـه  
سبعاً ، ولهذا قال بعضهم بنجاسة الكلب وبوجوب غسل الاناء من ولوغه سبعاً ،  
وتراهم يعقدون مباحث في اعتبار النية أو عدم اعتبارها وغير ذلك من المباحث  
التي يظهر فيها اضطرابهم . (١)

(ب) وذهب الحنفية - في الراجح من مذهبهم - الى وجوب الغسل ثلاثا الحاقا  
للنجاسة الكلبية بسائر النجاسات ، ولم يقولوا بالترتيب . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى وجوب غسل الاناء من ولوغ الكلب سبع  
مرات احدى هذه المرات بالتراب ، والأولى أن تكون الأولى ، وهناك تفصيلات كثيرة  
عند الشافعية والحنابلة ومسائل كثيرة متفرعة عن هذه المسألة ، ليس هنا مجال  
ذكرها . (٣)

#### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في حمل الأمر الوارد في أحاديث الولسوغ  
على الندب بطهارة الكلب ، وإنما جاء الأمر بغسل الاناء من ولوغه تغليظا وزجرا  
عن اتخاذه واقتناكه . (٤)

(١) الخطاب : ١٧٤/١ - ١٨٠ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٥٣/١ ، حاشية الدسوقي

على الشرح الكبير للدردير ، محمد عرفة الدسوقي ، (دار الفكر) ٨٣/١ ،

الذخيرة ١٧٤/١ - ١٧٥ ، الكافي : ١٣١/١ ، الاشراف : ٤١/١ - ٤٢ ، حاشية الصاوي

على الشرح المغير ، ٨٥/١ - ٨٦ ، البيان والتحصيل : ٢١٦/١ .

(٢) البناية : ٤٣١/١ - ٤٣٦ ، شرح فتح القدير : ٩٤/١ - ٩٥ ، البحر الرائق : ١٣٤/١ .

(٣) مغنى المحتاج : ٨٣/١ - ٨٤ ، أسنى المطالب ، شرح روض الطالب ، زكريا الأنصاري

( المكتبة الاسلامية ) : ٢٣/١٠ ، المجموع : ٥٨٢/٢ - ٥٨٦ ، روضة الطالبين :

٣٢/١ ، كشاف القناع : ٢٠٩/١ ، شرح المنتهى : ٩٧/١ - ٩٨ ، المغنى :

٤٥/١ - ٤٦ .

(٤) الاشراف : ٤٢/١ ، الذخيرة : ١٧٣/١ .

وهذا غير متجه لأن الجمهور نازعوا في طهارة عين الكلب ، فكيف يكون مسلسل النسزاع دليلاً على الدعوى ؟ .

أما القول بأن الأمر بالتسبيح والتتريب قد جاء تغليظاً وزجراً عن اقتناء الكلاب ، - فعلى تسليم صحة ذلك - فإن هذا الافتراض دليل للوجوب لا للندب ، وذلك لأن الزجر والتغليظ لا يتحققان إذا قلنا بالندب ، فالزجر والتغليظ لا يكونان إلا عند إيجاب شيء أو تحريمه .

وأما إسقاط المالكية للتتريب فإن معتمدتهم في ذلك النفي ، ذلك أنهم ضعفوا روايات التتريب بالاضطراب ، وبأن مالكا لم يخرجها ، وهذا ليس بعسذر ، فإن كان مالك - رحمه الله معذورا لعدم بلوغه روايات التتريب ، فما عذر من جاء بعده من المالكية ؟ ! . وما عذرهم في تضعيف روايات التتريب ، وقد أخرج بعض طرقها مسلم - رحمه الله - ؟ أو ما عذرهم في حمل أحاديث الولوغ وما ورد فيها من الأمر بالتسبيح على الندب ، مع عدم وجود القرائن المارفة ؟ .

(ب) واستدل الحنفية على مذهبهم في التثليث من النجاسة الكلبية بمسألة يلي : (١)

١ - ماروى عن أبي هريرة - رض الله عنه - مرفوعا : ( يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، وفي رواية : ) إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليهرقه ، وليغسله ثلاث مرات (٢) .

٢ - فتوى أبي هريرة - رض الله عنه - بغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا . فهذا أبو هريرة راوى أحاديث الولوغ ، وقد روى عنه مرفوعا ، وموقوفا الغسل

(١) هنالك مناقشات واعتراضات كثيرة أوردها الشافعية والحنابلة على أدلة الحنفية ومناقشات واعتراضات أخرى طويلة أوردها الحنفية على أدلة الشافعية والحنابلة ، وسنكتفي بأدلة هذه المذاهب دون المناقشات والاعتراضات التي أوردها كل مذهب على الآخر وذلك لأن المالكية ليسوا طرفا فيها .

(٢) أخرجه الدارقطني في كتاب الطهارة ، باب ولوغ الكلب في الاناء ، ثم قال : ( تفرد به عبد الوهاب عن اسماعيل ، وهو متروك الحديث ، وغيره يرويه عن اسماعيل بهذا الإسناد فأغسلوه سبعا وهو الصواب ) ٦٥/١ ، وانظر : نصب الراية : ١٣٠/١ - ١٣١ .



ثلاثا ، واذا خالف عمل الصحابي وفتياه روايته عن النبي - صلى الله عليه وسلم - دل ذلك على نسخ الرواية . (١)

(ج) استدل الشافعية والحنابلة على مذهبهم في ايجاب التسبيح والتتريب بأحاديث الولوغ التي رويت عن أبي هريرة ، وعبدالله بن المغفل (٢) بطريق مختلفة ، فمنها قوله - صلى الله عليه وسلم - ( ظهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب ) وفي رواية : ( فليرقه وليغسله سبع مرات أولاهن بالتراب ) ، وفي رواية : ( أخراهن ) ، وفي رواية ( وعفروه الشامسة بالتراب ) وفي رواية أخرى : ( أحداهن بالبطحاء ) .

قال الشافعية والحنابلة فهذه السنن المتواترة قد جاءت بإيجاب التسبيح والتتريب قالوا والاختلاف في تحديد مرة التتريب قد وقع في روايتي مسلم ، أولاهن وأخراهن فيتساقطان ويكتفى بوجود التراب في أي مرة كما وقع في رواية الدارقطني ( أحداهن بالبطحاء ) لكن تقدم الأولى . (٣)

وقد رجح الشافعية والحنابلة كون غسلة التراب هي الأولى بمرجحات أثرية ونظرية كثيرة ليس هنا مجال ذكرها . (٤)

وقد اعترض المالكية على أحاديث الولوغ بأن روايات التتريب فيها مضطربة فتارة تقول : ( أحداهن ) وشانية تقول : ( أخراهن ) ، وثالثة ( أولاهن ) ورابعة : ( وعفروه الشامسة بالتراب ) (٥) .

(١) شرح فتح القدير : ٩٥/١ ، البناية : ٤٣٢/١ - ٤٣٣ ، البحر الرائق : ١٣٤/١

شرح معاني الآثار ، أحمد بن محمد الطحاوي ، تحقيق : محمد زهري النجار ، ( دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م ) ، ٢٤ - ٢١/١٠ .

(٢) هو عبدالله بن المغفل بن عبدغنم ، له صحبة ، سكن البصرة ، وهو أحد البكائين في غزوة تبوك ، توفي سنة سبع وخمسين . أنظر الاصابة : ٢٧٣/٢ ، التتريب : ٤٥٣/١ .

(٣) مغنى المحتاج : ٨٣/١ ، نهاية المحتاج : ٢٣٥/١ ، المجموع : ٥٨١/٢ ، كشف

القناع : ٢٠٩/١ ، شرح منتهى الارادات : ٩٧/١ - ٩٨ ، المغنى : ٤٢/١ .

(٤) طرح التتريب : ١٣٠/٢ - ١٣١ .

(٥) الحطاب : ١٧٩/١ .

وقد أجاب الحافظ العراقي عن هذا الاعتراض بأن الاضطراب يتأتى لو كانت الروايات متساوية في وجوه الترجيح ، أما عند زيادة رواية من الروايات فليس وجه من وجوه الترجيح فلا اضطراب . (١)

### الترجيح :

إن الناظر في أدلة المذاهب يجد أن أدلة الشافعية والحنابلة أصح سندا وأصح دلالة من أدلة غيرهم .

أما المالكية فلا أدري كيف ساغ لهم أن يحملوا هذه الأحاديث على الاستحباب والسندب، فهو حمل غير مستقيم لأن الأصل في الأمر الوجوب إذا لم تصرفه عن الوجوب قرينة ، وأحاديث الولوغ التي توجب التسبيح والتتريب خالية عن القرائن الصارفة ، بل فيها من القرائن ما يؤكد الوجوب ويقويه ، ومن هذه القرائن :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( فليغسله ) فاقتران الفعل المضارع باللام من المؤكدات التي تدل على الوجوب .

٢ - الأمر بالأراقة : وتأكيده أيضا بلام الأمر ، ولا أدري كيف يستقيم الحمل على الندب مع الأمر بالأراقة ؟ .

٣ - هذا التشديد والتغليظ في الغسل بل وإيجاب شيء آخر لم يعهد في الغسل وهو التراب ، فكيف يكون الغسل مندوبا مع كل هذا التشديد والتغليظ ، والخروج عن المعهود في الغسل ؟ ، فلو أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : اغسلوا الأواني من ولوغ الكلاب لتبادر إلى الذهن الوجوب ، كيف وقد أمر بالتسبيح والتتريب ؟ ، وانكار المالكية للتتريب بدعوى الاضطراب من الوهن بمكان ، وأوهن منه اعتذارهم عن الأخذ بها بأن مالكا لم يخرجها .

وأما الأحناف فإن مستندهم مداره على أبي هريرة سواه في الحديث أو في الفتيا وقد روى أبو هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأفتى بوجوب التسبيح والتتريب باسناد لاتدانيها اسانيد الحنفية - على فرض صحتها أصلا - . والقياس الجلى أيضا يستلزم الحاق أجزاء الكلب بولوغه ولعابه ، وإنما نسى النبي - صلى الله عليه وسلم - على الولوغ لأنه الغالب من حال الكلاب كما هو معروف فلا مفهوم له إذن .

(١) طرح التشريب : ١٢٩/٢ - ١٣٠ .

## المبحث الخامس

## غسل المنى

اختلف الفقهاء في المنى يصيب الثوب أو البدن أيجب غسله رطبا ويابساً ؟  
أم يفرق بين رطبه ويابسه فيجب غسل الرطب وفرك اليابس ؟ أم لايجب غسله ولافركه  
لا رطبا ولا يابساً ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى أمرين :

١ - الاختلاف في حكم المنى أظاهر هو أم نجس ؟ فمن حكم بطهارته لم يوجب فيه غسلًا ولا فركاً ، وأما الذين حكموا بنجاسته فقد اختلفوا فأوجب بعضهم غسل رطبه ويابسه ، وفرق آخرون فأوجبوا غسل رطبه وفرك يابسه مما أدى الى انفراد المالكية بقول لم يوافقهم فيه أحد المذاهب الثلاثة الأخرى .

٢ - اختلاف الروايات في حديث عائشة - رضی اللہ عنہا - : فبعض الروايات قد صرحت بالغسل ، بينما صرحت روايات أخرى بالفرك فمن الفقهاء من عمم روايات الغسل في الرطب واليابس على السواء ، ومنهم من أعمل روايات الفرك في اليابس وروايات الغسل في الرطب .  
وفيما يلي مذاهب الفقهاء .

(أ) ذهب المالكية - في الراجح من مذهبهم - الى أن المنى اذا أصاب ثوباً أو بدناً فإنه يجب غسله سواء أكان رطبا أو يابساً . (١)  
(ب) وذهب الحنفية الى وجوب غسل رطبه وفرك يابسه . (٢)  
(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه ظاهر لايجب فيه فرك ولاغسل ، ولكن يستحب غسله أو فركه إما خروجاً من خلاف من نجسه ، وإما تنظفاً وتنزهاً . (٣)

- 
- (١) الجامع : ٢١/١ أ ، الاشراف : ١٠٤/١ ، عارضة الأحوذى : ١٧٨/١ - ١٨٠ .  
(٢) البناية : ٧٢٠/١ - ٧٢١ ، بدائع الصنائع : ٦٠/١ .  
(٣) نهاية المحتاج : ٢٢٦/١ ، مغنى المحتاج : ٨٠/١ الأم ، الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى ، ( دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ) ، ٥٥/١ ، حاشية عميرة على شرح المنهاج ، ( دار احياء الكتب العربية ) ، ٧٠/١ ، شرح المنتهى : ١٠٢/١ ، الانصاف : ٣٤٠/١ ، الفروع : ٢٤٧/١ .

الأدلة :

- (١) أما المالكية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :
- ١ - حديث عائشة - رض الله عنها - وفيه : ( كنت أغسل الجنابة من شوب النبي - صلى الله عليه وسلم - فيخرج الى الصلاة وان بقع الماء في ثوبه ) (١)
- ٢ - حديث عمار بن ياسر (٢) وفيه : ( انما يغسل الثوب من خمس وذكر من بينها المنى ) (٣)
- ٣ - وعن زييد بن الصلت (٤) أنه قال : ( خرجت مع عمر بن الخطاب السى الجرف ..... حتى قال : فاغتسل وغسل مارأى في ثوبه ، ونضح ما لم ير ، وأذن أو أقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكنا . ) (٥)
- ٤ - ولأنه مائع نجس كالدّم والبول فيجب غسله كسائر النجاسات . (٦)
- وقد أجيّب عن هذه الأدلة ببعض الأجوبة :
- ١ - حمل حديث عائشة - رض الله عنها - على أنه من باب الاستحباب والتنظيف والتنزه عن المستنقذرات والمستخبثات . (٧)
- 
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب الوضوء ، باب غسل المنى ٦٣/١٠٠٠ ، ومسلم فى كتاب الطهارة باب حكم المنى من حديث سليمان عن عائشة ٢٣٩/١ ، برقم : ٢٨٩٠ .
- (٢) هو عمار بن ياسر بن مالك بن كنانة ، كان من السابقين الأولين هو وأبوه ، هاجر الى المدينة وشهد المشاهد كلها ، ثم شهد اليمامة قتل مع علي فى صفين ، سنة سبع وثلاثين . أنظر : الاصابة ٥١٣/٢ ، تهذيب التهذيب : ٤٠٨/٧ ، التقريب : ٤٨/٢ .
- (٣) أخرجه البيهقى فى كتاب الطهارة ، باب ازالة النجاسات بالماء ..... وفى سنده من هو متهم بالوضع وقال : باطل لا أصل له ، ١٤/١ ، والبزار فى كتاب الطهارة ، باب ما يغسل من النجاسة ، قال : تفرد به ابراهيم بن زكريسا ، ولم يتابع عليه . أنظر كشف الأستار : ١٣١/١ .
- (٤) هو زييد بن الصلت بن معدى كرب ، الكندى ، ولد فى عهده - صلى الله عليه وسلم - روى عن أبى بكر وعمر وعثمان وروى عنه الزهري وغيره . أنظر : الاصابة : ٢٨/٣ .
- (٥) الجرف موضع على ثلاثة أميال من المدينة من جانب الشام ، والآثر أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الطهارة ، باب اعادة الجنب الصلاة ٤٩/١٠٠٠ ، برقم : ٨٠٠ .
- (٦) الاشراف : ١٠٤/١ ، الزرقانى على الموطأ : ١٤٥/١ .
- (٧) شرح صحيح مسلم ، يحيى بن شرف النووى ، ( دار احياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان ) ١٩٨/٣٠ .

٢ - تضعيف حديث عمار فقد ضعفه البيهقي وقال : إنه لا أصل له . (١)

٣ - وأما القياس على سائر النجاسات فغير متجه : وذلك لأن نجاسة المنى ليست مسلمة للمالكية حيث نازع فيها الشافعية والحنابلة ، فقالوا بطهارته .

(ب) وأما الحنفية فإن معتمدتهم الجمع بين روايات حديث عائشة التي نصت على الغسل وتلك التي نصت على الفرك ، فأعملوا رواية الغسل التي استدلت بها المالكية في الرطب ورواية الفرك في اليابس . (٢)

(ج) وأما الشافعية والحنابلة القائلون بعدم إيجاب الفرك والغسل فقد اعتمدوا على رواية الفرك في حديث عائشة وفيه : أنها كانت تفرك المنى من شوب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم يملئ فيه . وفي رواية : ( فيملئ فيه ) وفي أخرى : ( وهو يملئ فيه ) (٣) ، فقد استنتج الشافعية والحنابلة من هذه الرواية طهارة المنى وذلك لأن الفرك لا يظهر النجاسة ، وقد أوردوا أدلة كثيرة على طهارة المنى ليس هنا مجال ذكرها (٤) لأن أفراد المالكية ليس في طهارة المنى أو نجاسته ، وإنما هو في كيفية إزالته .

#### الترجيح :

إن الترجيح في هذه المسألة ينبني على أن المنى طاهر أم نجس ، والذي تظاهرت عليه الأدلة هو طهارته ، وعلى هذا لا يبقى للقول بإيجاب الغسل ، أو إيجابه مع الفرك مكان ، وإن مذهب الشافعية والحنابلة في استحباب فركه إذا كان يابسا ، واستحباب غسله إذا كان رطبا جمع بين روايات حديث عائشة من جهة ، وبين هذه الروايات وسائر الأدلة الدالة على طهارة المنى من جهة أخرى ، مما يدفع إلى القول بترجيحه ، ويظهر لى أن حمل الشافعية والحنابلة حديث غسل المنى أو فركه على النظافة متجه وذلك لأن المنى مستقدر طبعاً ، ولكن ليس كسمل مستقدر طبعاً نجس .

(١) السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين البيهقي ، (دار الفكر، بيروت) ، ١٤/١٠ .

(٢) البناية : ٧٢١/١ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب حكم المنى ٢٣٩/١ .

(٤) نهاية المحتاج : ٢٢٦/١ ، مغنى المحتاج : ٨٠/١ ، الأم : ٥٥/١ ، حاشية عميرة

٧٠/١ ، المغنى : ٧٣٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٥٨٩/٢١ - ٥٩٠ .

## المبحث السادس

## حكم تخليص الخل الخمس

اتفق الفقهاء على أن الخمر إذا تخللت بنفسها دون معالجة فإنها تحسب وتطهر ، وأما إن خللت - أي عولجت لتصير خلا بآى أسلوب من أساليب المعالجة - سواء بطرح شيء فيها أو نقلها من شمس إلى ظل أو غير ذلك من وسائل التخليص ، فإن هذا موضع خلاف بين الفقهاء . كما اختلفوا أيضا في حكم نتيجة الفعل بعسد التخليص فمنهم من حكم بحرمة التخليص وعدم طهارته ، ولا حله بعده ، ومنهم من قال بجواز التخليص وبإباحة الخل وحلها بعده ، ومنهم من قال بكرهه التخليص وبإباحة الخل ، وحلها بعده ، وانفراد المالكية لايتأتى إلا بالجمع بين حكم الفعل وحكم نتيجته ، فإنهم قالوا : إن تخليص الخمر ابتداءً مكروه ، أو محرم على قول لكنها إذا خللت حلت وطهرت . (١)

بينما ذهب الحنفية إلى جواز تخليص الخمر وإباحة الخل وطهارته بعسد التخليص (٢) وذهب الشافعية والحنابلة إلى حرمة التخليص ، وحرمة الخل وعدم طهارته بعده . (٣)

ومستند المالكية في القول بكرهه تخليص الخمر وإباحة الخل بعد التخليص هو الجمع بين الأحاديث التي استدلت بها الشافعية والحنابلة على تحريم التخليص ، وتلك التي استدلت بها الحنفية على إباحته وذلك للخروج من الخلاف فمن الأحاديث المحرمة للتخليص :

١ - حديث أنس وفيه : سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الخمر تتخذ خلا فتبى عن ذلك (٤)

- (١) الخرشى : ٨٨/١ ، الخطاب : ٩٧/١ ، الزرقانى على مختصر خليل وحاشيته البنائى عليه : ٢٧/١ - ٢٨ ، الذخيرة : ١٨٥/١ ، حاشية الصاوى على الشرح الصغير : ٤٨/١ ، التمهيد : ٢٦١/١ - ٢٦٢ .
- (٢) البناية : ٥٥٧/٩ ، العناية بهامش فتح القدير : ٣٩/٩ .
- (٣) نهاية المحتاج : ٢٣٠/١ - ٢٣٢ ، مغنى المحتاج : ٨٢/١ ، المجموع : ٥٧٥/٢ ، ٥٧٩ ، كشاف القناع : ٢١٤/١ - ٢١٥ ، شرح منتهى الإرادات : ١٠٠/١ .
- (٤) أخرجه مسلم في كتاب الأشربة ، باب تحريم تخليص الخمر ، ١٥٧٣/٣ برقم :

٢ - حديث أبي طلحة (١) - رضى الله عنه - وفيه : (أنه سأل الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن أيتام ورثوا خمرا فقال : أهرقها فقال : أفلا أخللها ؟ فقال : لا ) (٢) .

٣ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما أهديت له مزادة فيها خمر : ( قال للمهدى : إن الذى حرم شربها حرم بيعها ) ، ففتح الرجل فم المزادة وترك الخمر تراق منها . (٣)

ومن الأحاديث التى يفهم منها اباحتها :

١ - ماروى من قوله - صلى الله عليه وسلم - ( نعم الادام الخل ) (٤)

٢ - ماروى عنه - صلى الله عليه وسلم - ( خير خلکم خل خمرکم ) (٥)

والحق أن القياس يقتضى أن الخل المتخذة من الخمر خلال طاهرة ، وذلك لأنها انقلبت من وصف الخمرية الى وصف الخلية ، وليس هنالك فرق معقول بين أن تتخلل بنفسها أو تتخلل بفعل فاعل ، وذلك لحلول أوصاف الطهارة ، بعــــد أوصاف النجاسة ، ولكن لا اجتهاد ولا كلام فى مورد النص .

والأحاديث التى استدلت بها مانعو التخليل صريحة فى ذلك ، وخاصة حديث أبي طلحة فالخمر كانت لأيتام ، وفى تخليلها حفظ لذلك المال من الاتلاف ، وليس هنالك من هو أحرص من النبي - صلى الله عليه وسلم - على حفظ أموال اليتامى والعناية بها ، كيف لا وهو الذى أمرنا بأن نتجر بأموال اليتامى كيلا تأكلها الصدقة فلو كان هنالك سبيل الى طهارتها بالتخليل لأمره - صلى الله عليه وسلم - بذلك .

ويمكن أن يقال : إن غاية ماتفيده أحاديث النهى عن التخليل تحريم ذلك

(١) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصارى ، مشهور باسمه وكنيته كان مسن

فضلاء الصحابة ، شهد العقبة ، وكان فى من شهد بدرا ، توفى سنة خمسين أو إحدى

وخمسين . أنظر : الاصابة ٢٨/٣ .

(٢) أخرجه أبوداود فى كتاب الأشربة ، باب ما جاء فى الخمر تخلل ، ٣/٣٢٦ ، برقم : ٣٣٧٥ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب المساقاة باب تحريم بيع الخمر ، ٣/١٢٠٦ .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب الأشربة ، باب فضيلة الخل ، والتأدم به ، ٣/١٦٢١ - ١٦٢٢ .

(٥) قال السخاوى : أخرجه البيهقى فى المعرفة من حديث المغيرة بن زياد ، وقال : (أنه

ليس بالقوى عن أبى الزبير عن جابر مرفوعا) . أنظر المقاصد الحسنة : ص ٢٠٦ .

الفعل ، وليس فيها ما يدل على أن الخمر لا تطهر بالتخليل ، وقد أجاب بعض مانعي التطهير بالاستحالة أن الحكم بنجاستها فيه زجر الناس عن اقتنائها ، وسد الذريعة اليه ، ولا أرى في هذا الجواب وجه قوة ، لأن منع التخليل بحد ذاته كاف للزجر وسد الذريعة ، ولكن الأقوى من ذلك جواب شيخ الاسلام ابن تيمية السبذي أرجح المسألة - أعنى مسألة التخليل - الى أصول وشواهد من الشريعة السمحة حيث قال :

( ... وغاية ما يكون تخليلها كتذكية الحيوان ، والعين اذا كانت محرمة لم تصر محللة بالفعل المنهى عنه ، لأن العمية لا تكون سببا للنعمة والرحمة ، ولهذا لما كان الحيوان محرما قبل التذكية ، ولا يباح الا بالتذكية فلو ذكاه تذكياً محرمة مثل أن يذكيه في غير الحلق واللبة مع قدرته عليه ، أو لا يقصد ذكاته ، أو يأمر وشنيا أو مجوسياً بتذكيته ونحو ذلك لم يباح ، وكذلك الصيد - اذا قتله المحرم لم يصير ذكياً ، فالعين الواحدة تكون حلالاً طاهرة في حال ، وتكون حراماً نجسة في حال : تارة باعتبار الفاعل كالفرق بين الكتابي والوشني ، وتارة باعتبار الفعل كالفرق بين الذبيحة بالمحدد وغيره ، وتارة باعتبار المحل وغيره كالفرق بين العنق وغيره ، وتارة باعتبار قصد الفاعل ، كالفرق بين ما قصد تذكيته ، وما قصد قتله حتى أنه عند مالك والشافعي وأحمد اذا ذكى الحلال صيداً أبيض للحلال دون المحرم ، فيكون حلالاً طاهراً في حق هذا ، حراماً نجساً في حق هذا ، وانقلاب الخمر الى الخل من هذا النوع مثلما كان ذلك محظوراً ، فاذا قصده الانسان لم يصير الخل به حلالاً ، ولا طاهراً ، كما لم يصير لحم الحيوان حلالاً طاهراً بتذكية غير شرعية ) (١)

وبهذا يترجح لدى أن الخمر اذا انقلبت خلا دون معالجة حلت وطهرت ، واذا انقلبت بفعل المعالجة لم تحل ولم تطهر ، وهو مذهب الشافعية والحنابلة كما عرفنا .



## المبحث السابع

## حكم الانتفاع بجلود الميتة

انفراد المالكية في المسألة انما هو في جزئية بسيطة ، ذلك أن المالكية قد قالوا بأن جلود الميتة لا يطررها الدباغ ، ولكن يجوز الانتفاع بها بعد دباغها في اليابسات ، وفي الماء دون سائر المائعات . (١)

وقد وافق الحنابلة المالكية على أن جلود الميتة لا تطهر بالدبساغ ، ووافقهم على جواز الانتفاع بها في اليابسات ، لكنهم خالفوهم في جواز الانتفاع بها في وضع الماء فيها ، فقالوا بعدم الجواز بناءً على أن مذهبهم في الماء القليل اذا خالطته نجاسة فانها تنجسه مالم يبلغ قلتين (٢) .

فهذا الاختلاف بين المالكية والحنابلة يرجع الى مسألة أخرى : وهي أن الماء القليل الذي خالطته نجاسة ، هل يتنجس بمجرد مخالطة النجاسة له ولو لم يظهر أثرها فيه تغيراً في لونه أو طعمه أو ريحه ؟ أو أنه لا يتنجس الا اذا تغير؟ فمذهب المالكية أن الماء لا يتنجس الا بالتغير بينما قال الحنابلة بتنجسه ولو لم يتغير مالم يبلغ قلتين فأكثر .

ومن هنا فإن المالكية - في المشهور من مذهبهم - قد جوزا الانتفاع بجلود الميتة بعد الدباغ في وضع الماء فيها بناءً على أصلهم في مسألة الماء القليل محتجين بأن الماء يدفع النجاسة عن غيره فيدفعها عن نفسه . (٣)

وذهب الشافعية والحنابلة الى طهارة جلود الميتة بالدباغ ، ولكن مع

(١) الحطاب : ١٠١/١ ، الخرشي : ٨٩/١ - ٩٠ ، الزرقاني على مختصر خليل :

٢٩/١ - ٣٠ ، أسهل المدارك : ٣٩/١ ، ٥٤ ، الشرح الصغير على أقرب

المسالك : ٥١/١ - ٥٢ ، التمهيد : ١٧٨/٤ - ١٧٩ .

(٢) كشاف القناع : ٥٧/١ - ٥٩ ، الانصاف : ٨٦/١ - ٨٧ ، المبدع شرح المقنع ،

برهان الدين ، محمد بن مفلح ، تحقيق : زهير الشاويش ، ( المكتب الاسلامي ،

بيروت ) ٨٠/١ - ٨١ .

(٣) الخرشي : ٨٩/١ - ٩٠ .

استثناآت لبعض الحيوانات نجسة العين كالكلب والخنزير ووفق تفصيلات كشيـــــرة  
لامجال لذكرها . (١) .

ولما كان انفراد المالكية ليس في كون الدباغ مطهرا أو غير مطهر لجلود  
الميتة وإنما هو في جواز الانتفاع بجلد الميتة بعد الدبغ بوضع الماء فيه ،  
فلا مجال لذكر أدلة جواز الدباغ وكونه مطهرا لجلد الميتة أم لا ، وذلك لأنسه  
لا انفراد للمالكية في هذا ، وإن المالكية قد بنوا مذهبهم في جواز الانتفاع  
على أصلهم في مسألة الماء القليل، وتلك مسألة أخرى قد سبق بحثها في فصل  
المياه .

والذى يترجح لدى أن الدباغ مطهر لجلود الميتة التى نجست بالموت ســـــوى  
الحيوانات نجسة العين ، وذلك لتظاهر الأدلة وتضافرها على ذلك ، قال الشوكانى :  
( ... قد روى فى ذلك - أعنى تطهير الدباغ للأديم - خمسة عشر حديثا عن ابن  
عباس حديثان ، وعن أم سلمة ثلاثة ، وعن أنس حديثان ، وعن سلمة بن المحبـسق ،  
وعائشة والمغيرة ، وأبى أمامة ، وابن مسعود ، وشيبان وثابت وجابر ، وأشران  
عن سودة وابن مسعود . (٢) .

(١) شرح فتح القدير : ٨٢/١ ، البناية : ٣٦٠/١ - ٣٦٤ ، تبين الحقائق :  
٢٦/١ ، بدائع الصنائع ٨٦/١ ، مغنى المحتاج : ٨٣/١ ، الأم : ٩/١ ، المجموع :  
٢١٥/١ - ٢١٦ ، حاشيتنا القليوبى وعميرة على شرح المنهاج للمطلى ، ٧٢/١ -  
٧٣ ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، ابن حجر الهيتمى ، ( دار صادر ، بيروت ،  
لبنان ) ٣٠٧/١ - ٣٠٩ .

(٢) نيل الأوطار محمد بن على الشوكانى ، ( دار الجيل ، بيروت ) ٧٥/١ .

## الباب الثاني

مفردات المذهب في الصلاة والجنائز

الباب الثانى

مفردات المذهب فى الصلاة والجنائز

---

يشتمل هذا الباب على أحد عشر فصلا :

الفصل الأول : مفردات المذهب فى مواقيس الصلاة

الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الأذان والاقامة

الفصل الثالث : مفردات المذهب فى صفة الصلاة وقضاء الغوائس

الفصل الرابع : مفردات المذهب فى سجود السهو والتلاوة والشكر

الفصل الخامس : مفردات المذهب فى النوافل

الفصل السادس : الامامة

الفصل السابع : مفردات المذهب فى صلاة المسافرين

الفصل الثامن : مفردات المذهب فى الجمعة وصلاة الخسوف

الفصل التاسع : مفردات المذهب فى أحكام وصلاة العيدين

الفصل العاشر : مفردات المذهب فى صلاة الكسوف والاستسقاء

الفصل الحادى عشر : مفردات المذهب فى الجنائز

## الفصل الأول

### مفردات المذهب فى مواقيت الصلاة

يشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : الاشتراك بين وقت الظهر ، ووقت العصر

المبحث الثانى : وقسست صلاة العصر الاختياري

المبحث الثالث : مقدار ما يجب من الصلوات على من صار أهلا لوجوب

الصلاة قبل خـروج الوقت

المبحث الرابع : القدر الذى تدرك فيه الصلاة فى آخر وقتها

المبحث الخامس : حكم الصلاة عند استواء الشمس

## المبحث الأول

الاشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر

المقصود بالاشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر وجود وقت بينهما يصح فيسه  
ايقاع أى منهما ، وقد اختلف الفقهاء فى وجود هذا الوقت أو عدم وجوده ، وسبب  
انفراد المالكية يرجع الى تعارض الأحاديث - فى ظاهرها - فمن ذلك حديث امامة  
جبريل - عليه السلام - بالنبي - صلى الله عليه وسلم - والذى يفهم منه وجود  
الاشتراك ، فهو متعارض مع حديث ابن عمرو الذى يفهم منه عدم الاشتراك وسيأتيان  
فى الأدلة . (١)

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - فى المشهور الى وقوع الاشتراك بين وقت صلاة الظهر ،  
ووقت صلاة العصر بقدر ايقاع احدهما ، والاشتراك عند المالكية هو بين صلاة  
الظهر وصلاة العصر فقط وهناك قول بأن الاشتراك واقع أيضا بين العشاءين ، وهذا  
القول لايتأتى الا على القول بأن وقت صلاة المغرب ممتد الى أن يدخل وقت صلاة  
العشاء ، وهذا خلاف المشهور ، لأن المشهور أن وقت المغرب انما هو بقدر ايقاعها  
بعد دخول وقتها وفعل شروطها .

وقد اختلف المالكية فى الوقت المشترك بين الظهرين أهو للعصر مع الظهر  
فى آخر القامة الأولى ؟ أم للظهر مع العصر فى أول القامة الثانية ؟ (٢) وقد  
شهر ابن رشد وابن راشد (٣) القول الأول ، بينما شهر سند وابن الحاجب القول  
الثانى .

(١) بداية المجتهد : ٦٨/١ .

(٢) المقصود بالقامة هنا طول الشيء سواء أكان انسانا أو عودا أو غير ذلك  
والقامة الأولى تكون عندما يكون ظلها مثلها ، والقامة الثانية تتم  
عندما يكون ظلها مثلها .

(٣) هو أبو العافية فضل بن فضل بن عمرة بن راشد ، ولى القضاء ببليده ، وسمع  
من عبد الملك بن حبيب ، توفى سنة خمس وستين ومائتين . أنظر ( ترتيب  
المدارك : ١٥٧/٣ ) .

وشمرة الخلاف تظهر في أمرين :

١ - الاثم وعدمه : فعلى القول بأن الاشتراك هو في آخر القامة الأولى ،  
يأثم من آخر الظهر الى أول القامة الثانية ، بينما لا يأثم ان آخرها على  
القول بأن الاشتراك انما هو في أول القامة الثانية .

٢ - الصحة وعدمها : فعلى القول بأن الاشتراك هو في آخر القامة الأولى  
تصح صلاة العصر ممن أوقعها في هذا الوقت بينما لاتصح ممن أوقعها في آخر القامة  
الأولى على القول بأن الاشتراك إنما هو في أول القامة الثانية ، لأنه في هذه  
الحالة يكون قد فعلها قبل وقتها .

ويحدثنا القرافي عن منشأ هذين القولين وسبب الاختلاف بينهما حيث يقول :  
( ... ومنشأ القولين قوله - عليه السلام - " فعلى بي العصر حين صار ظل كل  
شيء مثله " ان حملنا الصلاة على ابتدائها وهو مجاز كان الاشتراك واقعا فـ  
القامة الثانية ، أو على كمالها - وهو الحقيقة - كان الاشتراك في آخر القامة  
الأولى ، ولا يتجه في قوله - عليه الصلاة والسلام - " فعلى بي الظهر حين زالت  
الشمس " الا على الابتداء والمجاز ، ويكون من اطلاق لفظ الكل على الجـ  
وكذلك المغرب والصبح ، فيؤكد المشهور بهذه الصلوات ) (١)

وواضح من كلام القرافي هذا أنه يختار تشهير ابن الحاجب من كون الاشتراك  
في أول القامة الثانية .

وقبل أن أختتم الكلام في تصوير المذهب المالكي فاني أشير الى أمرين :

١ - إن المالكية يسمون هذا الاشتراك بالاشتراك الاختياري تمييزا له عن  
الاشتراك الضروري الذي هو لأرباب الضرورات ، وللمالكية في تفصيله انفراد  
وسياتى بحثه في مسألة أخرى .

٢ - إن بعض المالكية ومنهم ابن حبيب قد نفوا الاشتراك . (٢)

(١) الذخيرة : ٤٠٩/١ .

(٢) الحطاب : ٣٩٠/١ - ٣٩١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٤٠/١ - ١٤١ ، الخرشى :

على مختصر خليل : ٢١٢/١ ، الجامع : ٣٧/١ ب ، الذخيرة ٤٠٧/١ - ٤١٠

بداية المجتهد : ٦٨/١ ، المنتقى : ١٢/١ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنه لا اشتراك بين الظهرين - على خـسـلـاف بينهم - الى أى مدى يمتد وقت الظهر ، ويبدأ وقت العصر ليس هنا مجال ذكره . (١)

### الأدلة :

(أ) استدال المالكية على مذهبهم فى اثبات الاشتراك بين الظهر والعصر

بما يلى :

١ - حديث امامة جبريل للنبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه : (أنه صلى بالنبي - صلى الله عليه وسلم - الظهر فى اليوم الثانى فى الوقت الذى صلى فيه العصر فى اليوم الأول) (٢) .

فقد ورد فى الحديث أنه صلى العصر فى اليوم الثانى فى الوقت الذى كان قد صلى فيه الظهر فى اليوم الأول ، ولا يكون هذا الا اذا كان وقتها مشتركا . (٣)  
٢ - وعن ابن عباس قال : ( جمع النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمدينة من غير خوف ولا سفر ) (٤) .

وقد وضع القرافى وجه الدلالة بما حاصله : أن روايات الحديث دالة على الجمع بين الظهر والعصر دون غيرهما ، فلولا الاشتراك الواقع بينهما لساغ الجمع فيما سواهما . (٥)

٣ - إن آرباب الضرورات يدركون الصلاتين قبل الغروب مع انعقاد الاجماع

(١) البناية : ٧٩٧/١ - ٧٩٨ ، بدائع الصنائع : ١٢٣/١ ، نهاية المحتاج :

٣٤٦/١ - ٣٤٧ ، مغنى المحتاج : ١٢١ - ١٢٢ ، المجموع : ٢١/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٣٤/١ .

(٢) أخرجه الحاكم فى كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة ، ١٩٣/١ ، والترمذى

فى كتاب الصلاة ، باب ما جاء فى المواقيت ، وقال : حديث حسن صحيح ،

٢٧٨/١ - برقم : ١٤٩ ، وأبوداود فى كتاب الصلاة ، باب فى المواقيت

١٠٧/١ برقم : ٣٩٣ ، قال ابن حجر : فى اسناده عبدالرحمن بن الحارث

مختلف فيه لكنه توبع ... ) أنظر : تلخيص الحبير : ١٧٣/١ .

(٣) الذخيرة : ٤٠٨/١ ، الجامع : ٣٧/١ ب ، التمهيد ٢٧٩/٣ .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب المسافرين ، باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر ،

٤٨٩/١ .

(٥) الذخيرة : ٤٠٧/١ - ٤٠٨ .



على أنه لا يجب عليهم ما خرج وقته في غير محل النزاع ، فيكون وقتها باقياً ولا معنى للاشتراك الا ذلك (١) .

وقد أوجب على أدلة المالكية هذه بمجموعة من الأجوبة فيما يلي أبرزها :

١ - أما حديث امامة جبريل فقد أوجب عنه بحمل صلاة العصر في اليوم الأول على ابتدائها ، وحمل صلاة الظهر في اليوم الثاني على الفراغ منها ، ونظير ذلك قوله - تعالى - : ﴿ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن ﴾ ، وقولـــــــــــــــــه : ﴿ فإذا بلغن أجلهن فلا تعضلوهن ﴾ (٢) ، فالمراد بالبلوغ الأول مقارنته ، وبالبلوغ الثاني حقيقة انقضاء الأجل ، ونظيره أيضا بلغ المسافر البلد اذا انتهى اليه وان لم يدخله ، وبلغه اذا دخله . (٣)

٢ - وأما الاحتجاج بجمع النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمدينة فقد أوجب عنه من وجهين :

(أ) أن ذلك محمول على أنه آخر الظهر الى آخر وقتها وصلى العصر فــــــــــــــــســــــــــــــــى أول وقتها فيكون جمعا صوريا ، قالوا : وعلى هذا التأويل حمله امامــــــــــــــــان تابعيان من رواته ، وهما : أبو الشعثاء جابر بن زيد ، رواية عن ابن عباس (٤) والآخر : عمرو بن دينار (٥) ثبت ذلك عنهما في صحيح مسلم وغيره .

(ب) أن هذا إنما كان لعذر مطر أو مرض أو نحوه . (٦)

والحق أن حمل المالكية الجمع في الحديث غير متجه : لأن الجمع هو أن

(١) الذخيرة : ٤٠٧/١ - ٤٠٨ .

(٢) البقرة / ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٣) المجموع : ٢٢/٣ ، مغنى المحتاج : ١٢١/١ ، نهاية المحتاج : ٣٤٦/١ ، المغنى : ٣٨٢/١ .

(٤) هو أبو الشعثاء ، جابر بن زيد الأزدي ، ثم الجوفى ، البصرى ، مشهور بكنيته ، ثقة فقيه ، توفى سنة ثلاث وتسعين ومائة . أنظر : تقريب التهذيب : ١٢٢/١ .

(٥) هو عمرو بن دينار المكي ، الجمحي ، أحد الأعلام ، روى عن ابن عباس ، وابن الزبير ، روى عنه قتادة وأيوب ، وابن جريج ، توفى سنة ست وعشرين ومائة ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٨/٨ - ٣١ ، تقريب التهذيب : ٦٩/٢ .

(٦) المجموع : ٢٢/٣ .

تصلى الأخيرة فى وقت الأولى ، أو العكس والاشترار الذى قال به المالكية ، تصلى فيه كل صلاة فى وقتها - حسب مذهبهم - فلا يكون جمعا .

وأما احتجاج القرافى بأن أرباب الضرورات يدركون الظهر فى آخر وقت العصر قبل الغروب واستنتاجه من ذلك الاشتراك بينهما فضعيف جدا ، وذلك للفرق الواضح بين حال الضرورة وحال الاختيار ، ثم ان المالكية لا يقولون بالاشترار بين العشاءين مع أن الاشتراك الضرورى واقع فيهما أيضا .

ثم إن الحنفية يقولون إن صاحب الضرورة لا يجب عليه الا الوقت الذى زال فيه عذره ، ومن هنا يتضح لك ضعف اعتماد القرافى على الاشتراك بالنسبة لأرباب الضرورات .

(ب) وأما الجمهور القائلون بعدم الاشتراك فقد استدلووا بما يلى :

١ - حديث عبدالله بن عمرو بن العاص وفيه : ( ٠٠٠ ثم اذا صليت الظهر فانه وقت الى أن تحضر العصر ٠٠٠ ) ، وفى رواية : ( وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر ) (١) .

٢ - حديث أبى موسى (٢) وفيه : ( صلى الظهر فى اليوم الثانى ثم أخصر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالأمس ، ثم قال فى آخره " الوقت مابين هذين " ) (٣) .

وهذا نص فى أن وقت الظهر لا يمتد وراء ذلك ، فيلزم منه عدم الاشتراك (٤) . وقد أجاب القرافى عن حديث عبدالله بن عمرو وحديث أبى موسى بعد أن أوردهما فقال :

( ٠٠٠ والجواب عن الأول والثانى قوله - عليه السلام - من أدرك ركعة قبل غروب

(١) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب أوقات الصلوات الخمس ، ٤٢٧/١ .

(٢) هو عبدالله بن قيس مشهور باسمه وكنيته ، أسلم وهاجر الى الحبشة ، توفى بالكوفة سنة أربع وأربعين . انظر الاصابة : ٣٥٩/٢ ، تذكرة الحفاظ /١/ ٢٣ ، طبقات الحفاظ ، ص ١٥ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب أوقات الصلوات الخمس ، ٤٢٨/١ .

(٤) نهاية المحتاج : ٣٤٦/١ ، مغنى المحتاج : ١٢١/١ ، المجموع : ٢١/٣ - ٢٢ .

الشمس فقد أدرك العصر " فلا بد من الجمع بين الأحاديث ، فيحمل الأول على أفضل الأوقات ، والثانى على ما فيه تفريط أو عذر . . . . . (١)

الترجيح :

ان الناظر فى أدلة المالكية يجد أن أدلها على مذهبهم هو حديث امامة جبريل بالنبي - صلى الله عليه وسلم - وأنه صلى به العصر فى اليوم الثانى فى الوقت الذى كان قد صلى به الظهر فى اليوم الأول ، ومع ذلك فقد أوله الجمهور تأويلا صحيحا كما رأينا .

وأما الدليلان الآخرا فلهما غير دالين على ما ذهب اليه المالكية وان الجمع بين الأحاديث ممكن على مذهب القائلين بعدم الاشتراك ، وذلك بالتأويل الذى ساقه الجمهور ومع ذلك فقد رجح ابن رشد المالكى مذهب الجمهور بالجمع بين الأحاديث من وجه آخر حيث قال :

( . . . . . ) وحديث جبريل أمكن أن يصرّف الى حديث عبد الله من حديث عبد الله الى حديث جبريل ، لأنه يحتمل أن يكون الراوى تجوز فى ذلك لقرب ما بين الوقتين . (٢)

---

(١) الذخيرة : ٤٠٨/١ .

(٢) بداية المجتهد : ٦٨/١ .

## المبحث الثانى

## وقت صلاة العصر الاختيارى

اختلف الفقهاء فى تحديد الوقت الاختيارى لصلاة العصر<sup>(١)</sup> وسبب انفراد المالكية يرجع الى تعارض بعض الآثار - فى ظاهرها - فمن ذلك ماورد فى حديث امامة جبريل النبى - صلى الله عليه وسلم - حينما صلى به العصر فى اليوم الأول حينما صار ظل كل شىء مثله وصلى به فى اليوم التالى عندما صار ظل كل شىء مثليه ، وقال : ( الوقت بين هذين ) ، وما ورد من قوله - صلى الله عليه وسلم - ( العصر ما لم تصغر الشمس ) ، وما ورد من قوله - صلى الله عليه وسلم - ( من أدرك ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ) ، وستأتى جميعا فى الأدلة ، وقد أخذ كل مذهب بحديث مأولا الأحاديث الأخرى ، وفيما يلى مذاهبهم فى المسألة :

(أ) المشهور من مذهب المالكية أن الوقت المختار لصلاة العصر هو الاصفرار ، ويقصدون بالاصفرار اصفرار الأرض والجدر لا اصفرار الشمس ويعبرون عنه بوقت التطفيل ، وهو ميل الشمس الى الغروب ، ومنه طفيل الليل أقبل ظلامسه ، وهنالک قول لابن عبدالحکم بأن الوقت المختار لصلاة العصر هو مصير ظل كل شىء مثليه ، ويمتد وقت العصر الى الغروب لأرباب الضرورات ، ويأتم من آخر العصر بلا عذر الى خروج الوقت المختار .<sup>(٢)</sup>

(ب) وذهب الحنفية الى أن وقت العصر واحد ، وهو يمتد الى غروب الشمس<sup>(٣)</sup> .  
(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن وقت العصر المختار يمتد الى

(١) يختلف الفقهاء القائلون بالوقت الاختيارى فى صلاة العصر فى تحديد معناه ، وماذا يترتب على من آخر الصلاة الى خروجه وفق تفصيلات انفراد بهـ الشافعية عن الحنابلة من جهة والمالكية من جهة أخرى فالشافعية قد قسموا وقت العصر الى خمسة أوقات الاختيارى ، أحدها ، الى غير ذلك من التفاصيل .

(٢) الحطاب / ٣٨٩/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٤٠/١ ، الخرشي / ٢١٢/١ ،

الجامع : ٣٧/١ ب ، التمهيد : ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ، ٢٨٠/٣ ، المنتقى : ١٤/١

(٣) البناية : ٧٩٨/١ - ٧٩٩ ، بدائع الصنائع : ١٢٣/١ .

أن يصير ظل كل شيء مثليه - على خلاف بينهم - في حكم تأخير الصلاة حتى خروج هذا الوقت - (١).

### الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( وقت العصر ما لم تصفر الشمس ) (٢) وهذا نص . (٣)

٢ - حديث أنس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه : ( تلك صلاة المنافقين يمهل أحدهم حتى إذا اصفرت الشمس قام فتقرها أربعة لا يذكر الله فيها الا قليلا ) (٤)

٣ - ما جاء في كتاب عمر - رض الله عنه - الى عماله : ( ... والعصر والشمس بيضاء نقية قبل أن يدخلها صفرة ) (٥)

وقد حمل النووي حديث ابن عمر على الكراهة ، أي كراهة فعلها بعد اصفرار الشمس (٦) ، وأما حديث أنس ووصف الصلاة بعد الاصفرار بأنها صلاة المنافقين ، فهو لا يدل على أن الاصفرار هو نهاية الوقت المختار وذلك لأنه لا تعرض فيه لما قبل الاصفرار بعد مصير ظل كل شيء مثليه ، ثم لربما حمل الحديث على من يتخذ من تأخير صلاة العصر الى ما بعد الاصفرار عادة له ودينا .

ثم هو بعد ذلك من باب التغليظ والزرع لمن يتهاونون أو يتكاسلون عن صلواتهم .

- 
- (١) مغنى المحتاج : ١٢٢/١ ، المجموع : ٢٥/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٣٤/١ .  
 (٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ، باب أوقات الصلوات الخمس : ٤٢٧/١ .  
 (٣) الخطاب : ٣٨٩/١ ، المنتقى : ١٤/١ .  
 (٤) التمهيد : ٢٩٦/١ ، الجامع : ٣٨/١ ب ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب المساجد ، باب استحباب التكبير بالعصر ، ٤٣٤/١ برقم : ٦٢٢ .  
 (٥) شرح موطأ مالك للزرقاني ، ٣٢/١ ، والأثر أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب أوقات الصلاة ، باب وقت الصلاة ، ١٥/١ ، وعبدالرزاق ، في المصنف ، ٥٣٦/١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : ١٩٣/١ .  
 (٦) شرح صحيح مسلم للنووي : ١١٠/١ .

(ب) وأما الحنفية القائلون بامتداد وقت العصر الى غروب الشمس ، فقد استدلوا على مذهبهم بقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ) (١) .

وهذا يدل على أن آخر وقت العصر هو غروب الشمس ، وأن الذى يؤخر صلاة العصر عن الأصفرار ليس بمفطر . (٢)

(ج) وأما الشافعية والحنابلة القائلون بامتداد الوقت المختار للعصر الى أن يمير ظل كل شيء مثليه فقد استدلوا على مذهبهم بحديث ابن عباس - رضى الله عنه - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : ( .. وصلى بنى جبريل العصر حين صار ظل كل شيء مثل ظله ، ثم صلى المرة الأخيرة حين صار ظل كل شيء مثليه ) (٣)

ولعل مذهب الشافعية هو الأرجح فى هذه المسألة ، وذلك لأنه يجمع بين الأحاديث فهو يأخذ بحديث امامة جبريل فى ميمير ظل كل شيء مثليه ، ولا يهمل حديث ابن عمر فى الأصفرار فيحمله على الكراهة ، ولا حديث أبى هريرة الذى استدل به الحنفية فيحمله على ادراك الوجوب والأداء ، وبهذا يكون مذهب الشافعية والحنابلة قد أعمل كل النصوص وهذا أولى من اهمال بعضها .

- 
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب من أدرك ركعة من العصر، ١٠٦/١، ومسلم فى كتاب المساجد ، باب من أدرك ركعة من الصلاة ، ٠٠٠٠ ، ٢٤/١ ، برقم : ٠٦٠٨ .
- (٢) المبسوط ، شمس الدين السرخسى ، ( دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م ) ، ١٤٤/١ ، البناية : ٧٩٨/١ - ٧٩٩ .
- (٣) المجموع : ٢٥/٣ ، شرح منتهى الإرادات : ١٣٤/١ ، مغنى المحتاج : ١٢٢/١ ، والحديث أخرجه الترمذى فى أبواب الصلاة ، باب ماجاء فى المواقيت ، ٢٧٨/١ ، وأبوداود فى كتاب الصلاة باب فى المواقيت ، ١٠٧/١ ، والحاكيم فى كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة ، ١٩٣/١ - ١٩٧ ، والبيهقى فى كتاب الصلاة ، جماع أبواب مواقيت الصلاة ، ٤٦٣/١ ، قال الحافظ ابن حجر : ( فى اسناده عبدالرحمن بن الحارث بن عياش بن أبى ربيعة مختلف فيه لكنه توبح أخرجه عبدالرزاق عن العمري ٠٠٠ وصحه أبو بكر بن العربى وابن عبدالبر ٠٠٠ ) أنظر : تلخيص الحبير : ٣٧٣/١ .

## المبحث الثالث

مقدار ما يجب من الصلوات على من صار أهلاً لوجوب الصلاة قبل خروج الوقت

صورة هذه المسألة : أن تكون الصلاة غير واجبة على بعض الأشخاص ، ثم تصير واجبة عليهم آخر الوقت كالصبي يبلغ ، أو المجنون يفيق ، أو الحائض تطهر ، أو الكافر يسلم ، فهل تجب على هؤلاء وأمثالهم ممن زال عذره أو مانعه من الصلاة إذا كان زوال العذر أو المانع في آخر وقت تلك الصلاة ، أو تجب عليه الصلاة أخرى ، وإن وجبت فما الوقت الذي يشترط بقاؤه من وقت الأخيرة لتجب التمسُّ قبلها ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) المشهور من مذهب المالكية أن من زال عذره في آخر الوقت الضروري للظهرين وهو قبل الغروب أو آخره للعشائين ، وهو قبيل الفجر ، فإنه يجب عليه الظهران في الحالة الأولى أو العشاءان في الحالة الثانية شرط أن يبقى من الوقت الضروري ما يسع احدهما وزيادة ركعة ، وقد اختلف المالكية في أي الصلاتين هي المعتبرة ليزاد عليها ركعة من الأخرى أي الأولى فيزداد عليها ركعة من الأخيرة ؟ أم هي الأخيرة يزداد عليها ركعة من الأولى ؟ والمشهور الأول - أي أنه يقدر بالصلاة الأولى ويزاد عليها ركعة من الأخيرة - وهو قول مالك وابن القاسم وأصغ ، لأنه لما وجب تقديمها على الأخرى فعلاً ، وجب التقدير بها ، وقيل بل المعتبرة الأخيرة ، يزداد عليها ركعة من الأولى وهو قول ابن عبد الحكم وابن الماجشون وابن مسلمة وسحنون ، لأنه لما كان الوقت إذا ضاق وجبت عليه الأخيرة ، وجب التقدير بها ، لكن المشهور الأول .

ولاتظهر ثمرة الخلاف في النهاريتين ، وذلك لاتحادهما في عدد الركعات ، وإنما تظهر في الليليتين : - أي المغرب والعشاء - فلو زال العذر قبل الفجر بأربع ركعات فإنه تجب على من زال عذره المغرب والعشاء - على المشهور - بينما لاتجب إلا العشاء على القول الآخر .

كما أنه تظهر ثمرة الخلاف في حائض مسافرة طهرت قبل الفجر بثلاث ركعات ، فلا يجب عليها إلا العشاء على المشهور من التقدير بالأولى ، بينما تجب

عليها على القول المقابل شتان للعشاء مقصورة ، وركعة تبدأ بها المغرب .

وخلاصة القول أن مشهور مذهب المالكية أنه لا يكون مدركا للظهر الا من زال عذره في وقت يسع خمس ركعات قبيل المغرب ، ولا يكون مدركا للمغرب مع العشاء الا من زال عذره في وقت يسع أربع ركعات أو أكثر قبيل الفجر . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى أن من زال عذره قبيل خروج الوقت - ولو بتكبيره الاحرام - لا يلزمه الا ذلك الفرض دون ما قبله . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن من أدرك تكبيرة الاحرام قبل خروج الوقت لزمته وما تجمع اليها قبلها . (٣)

#### الأدلة :

من الاستعراض السابق للمذاهب يتضح لنا أن المالكية والشافعية والحنابلة قد أوجبوا الظهر والمغرب على من صار أهلا لوجوب الصلاة في آخر وقت العصر أو آخر وقت العشاء وعرفنا أيضا أن انفراد المالكية انما كان في القدر الذي اذا أدركه تلزمه فيه صلاة الظهر أو المغرب .

وهذه المسألة مسألة اجتهادية ، وقد استدلل لاجاب صلاة الظهر بـادراك آخر وقت العصر واجاب المغرب بادراك وقت العشاء بآثار عن عبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن عوف بهذا المعنى . (٤)

واستدلوا أيضا : بأن وقت الظهرين والعشائين وقت مشترك في العذر ،

(١) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٤٠٨/١ - ٤٠٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٤٦/١ ، الخرشى ٢١٩/١ ، البيان والتحصيل : ٥٢٣/١ ، ١٦٥/٢ - ١٦٧ القوانين الفقهية : ص ٥٩ - ٦٠ ، عارضة الاحوذى : ٣٠١/١ - ٣٠٢ ، الفواكه الدوانى : ٢٧٧/١ ، الكافى : ١٦٢/١ ، الذخيرة : ٤٢٠/١ - ٤٢١ ، المنتقى : ١٠/١ ، الاشراف : ٦١/١ ، الاستذكار : ٥٩/١ - ٦٠ ، التمهيد : ٦٥/٧ - ٦٧ ، ٢٧٧/٣ - ٢٧٩ .

(٢) رد المحتار : وحاشية ابن عابدين : ٣٥٦/١ - ٣٥٧ ، بدائع الصنائع : ٩٦/١ .

(٣) نهاية المحتاج : ٣٧٧/١ ، مغنى المحتاج : ١٣١/١ ، المجموع : ٦٥/٣ - ٦٦ ، شرح منتهى الارادات : ١٣٧/١ - ١٣٨ ، المغنى : ٤٠٧/١ - ٤٠٨ .

(٤) الذخيرة : ٤٢٠/١ ، المجموع : ٦٦/٣ ، المغنى : ٤٠٨/١ .



ولهذا رخص في جمعهما في السفر والمطر ونحوه ، فإذا ساغ جمعهما حال العذر  
فجمعهما حال الضرورة أولى لأنها فوق العذر . (١)

بقى الخلاف بين الشافعية والحنابلة من جهة ، والمالكية من جهة أخرى  
حول القدر الذي تجب بإدراكه أولى الصلاتين المجموعتين من وقت الأخيـــــرة ،  
وسنكتفى - ان شاء الله - بسوق دليل المالكية القائلين بوجوب أولى الصلاتين  
المجموعتين بقدرها وزيادة ركعة مؤجلين أدلة الشافعية والحنابلة الى مسألة  
أخرى : وهي : هل تدرك الصلاة بتحريمه في آخر وقت الصلاة أم بركعة وللمالكية  
فيها انفراد كما سيأتى .

وقد استدل المالكية على مذهبهم بقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من  
أدرك ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ) .

قال ابن رشد بعد أن أورده :

( ... فجعله مدركا للصلاة بإدراك ركعة منها قبل الغروب فلا تكون المسرأة اذا  
ظهرت في آخر النهار مدركة للصلاة جميعا الا اذا ظهرت لمقدار خمس ركعات  
فأكثر ) (٢) .

وقال القرافي بعد أن ساق هذا الدليل :

( ... وهو يدل على نفي مشاركة الظهر لها في هذا القدر ) (٣)

واستدل لهم الباجي من حيث النظر حيث قال :

( ... فوجه القول الأول أن النظر في وقت الصلاتين يجب أن يكون على حسب أدائها  
من الترتيب ، فيكون أولا في المغرب لأن الفعل يتناولها قبل أن يتناول  
العشاء ... ) (٤) .

ويظهر لى أن الحديث - بظاهره - لا يدل للمالكية ، وذلك لأن النبي - صلى

---

(١) الذخيرة : ٤٢٠/١ ، نهاية المحتاج : ٣٧٨/١ ، التمهيد : ٢٧٧/٣ .

(٢) البيان والتحصيل : ٥٢٣/١ .

(٣) الذخيرة : ٤٢١/١ .

(٤) المنتقى : ٢٥/١ .

الله عليه وسلم - قد نص على ادراك العصر كما نص في أول الحديث على ادراك  
 الفجر بركعة قبل أن تطلع الشمس ، ولو كان معنى الحديث كما فهمه المالكية  
 لقال النبي - صلى الله عليه وسلم - ( من أدرك ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد  
 أدرك الظهر والعصر ) ، فلما نص على العصر دون الظهر ، علم أن الادراك لها ،  
 لا للظهر .

#### الترجيح :

ان معتمد القائلين بأن صلاة الظهر وصلاة المغرب تجبان بالقدر الذي  
 تدرك فيه صلاة المغرب والعشاء - على الخلاف الذي بينهم - هو الاستناد الى اتحاد  
 وقتها حال العذر بالاضافة الى آثار مروية عن ابن عباس وغيره ، والحق أن  
 الاستناد على اتحاد وقتها حال العذر غير متجه وذلك لأن الرخصة في الجمع  
 بينهما في السفر والمطر ونحوه لاتعنى أن وقتها صار متحدا فاستنباط هذا  
 الحكم من رخصة الجمع في غاية البعد والتكلف ، واذا أضفنا الى ذلك أن الرخص  
 لا يقاس عليها - على القول الراجح - عرفنا أن القياس الذي استندوا اليه وعولوا  
 عليه غير سائغ .

وأما ما روى عن ابن عباس - فعلى تسليم صحته - فهو اجتهاد صحابي فليس  
 مسألة يسوغ فيها الاجتهاد ولربما كان الحامل لابن عباس - رضى الله عنهما -  
 على هذه الفتوى هو الاحتياط للدين ، وبهذا يتضح لنا أن المذهب الراجح فليس  
 هذه المسألة هو مذهب الأحناف من أنه لاتجب الا الصلاة التي أدركها في آخر وقتها  
 وذلك لأن الصلاة الأولى خرج وقتها في حال لم يكن المكلف مخاطبا بها ولا هي  
 واجبة عليه ، ولا مزية للمغرب والظهر على العصر والصبح والعشاء في الأيجاب ،  
 وبهذا يتضح رجحان مذهب الحنفية في أن المكلف لاتلزمه الا الصلاة التي زال  
 عذره في وقتها .

## المبحث الرابع

القدر الذى تدرك به الصلاة فى آخر وقتها

اختلف الفقهاء فى القدر الذى تدرك به الصلاة من آخر وقتها هو ركعة كاملة أم تكفى تكبيرة الاحرام للدراك ، وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن من أدرك ركعة من آخر وقت الصلاة يكون مدركا لها ، وأن من أدرك دون ذلك القدر لا يكون مدركا للصلاة فلا تجب عليه ان كان من ذوى الضرورات ولا تعتبر أداءه ان كان من غيرهم . (١)

(ب) وذهب الحنفية والشافعية - فى الراجح من مذهبهم - والحنابلة الى أن من أدرك من آخر وقت الصلاة قدر تكبيرة الاحرام لزمته ان كان من أهل الضرورات وتعتبر أداءه اذا لم يكن منهم .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلوا على مذهبهم بقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ) .

فمفهوم هذا الحديث أن من أدرك دون الركعة لا يعد مدركا للصلاة . (٢)  
قال الباجى موضحا استدلال المالكية ومجيبا على الاعتراض عليه :  
( . . فان قالوا ليس فى قوله " أدرك ركعة من العصر " أنه مدرك ما يقتضى أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركا الا من جهة دليل الخطاب ، وأنتم لاتقولون به

(١) الخطاب : ٤٠٦/١ - ٤٠٧ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٤٥/١ - ١٤٦ ، الخرشى :

٢١٨/١ ، الذخيرة : ٤٢٠/١ ، المنتقى : ١٠/١ ، التمهيد : ٢٧٦/٣ ، ٢٨١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٥٦/١ ، بدائع الصنائع : ٩٦/١ ، نهاية المحتاج : ٣٧٨/١ ، مغنى المحتاج : ١٣٢/١ ، المجموع : ٦٤/٣ ، شرح منتهى

الارادات : ١٣٨/١ .

(٣) الذخيرة : ٤٢١/١ ، الاستذكار : ٥٩/١ - ٦٠ ، عارضة الأحوذى : ٣٠١/١ - ٣٠٢ .

فالجواب : أن كثيرا من أصحابنا يقولون بدليل الخطاب كالقاضي أبي الحسن بن القصار والقاضي أبي محمد بن نصر وغيرهما ، وبه قال متقدمو أصحابنا كابن القاسم وغيره ، فعلى هذا يحتج بدليل الخطاب فان سلمتم ، والا نقلنا الكلام اليه (١) وان تركنا القول بدليل الخطاب - على اختيار القاضي أبي بكر وغيره من أصحابنا - فان الحديث حجة في موضع الخلاف لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - انما قصد لبيان آخر الوقت ، وما يكون المدرك به مدركا من أفعال الصلاة ما يعتد به ولا يحتاج الى إعادة فلم يكن مدركا لحكمها كما لو لم يدرك شيئا منها فان قالوا : روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " ممن أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع فقد أدركها " ، فالجواب : أن السجدة هاهنا تقع على الركعة يدل على ذلك أن عائشة - رضی اللہ عنہا - روت مثل هذا الحديث ثم قالت في آخره :

" والسجدة انما هي الركعة " ، وجواب شان : أنه قد شرط ادراك السجدة ، ومن لم يدرك الركعة لم يدرك السجدة بدليل أنه لا يعتد بها من صلاته (٢) .

واستدلوا أيضا بحديث أبي هريرة : ( من أدرك من الصلاة ركعة فـــــــ أدرك الصلاة ) (٣) . قال ابن عبد البر موضحا وجه الدلالة منه : ( ٠٠٠ ظاهر قوله - صلى الله عليه وسلم - " من أدرك ركعة من الصلاة فـــــــ أدرك الصلاة " يوجب الادراك التام للوقت والحكم والفضل - ان شاء الله - اذا صلى تمام الصلاة ، ألا ترى أن من أدرك الامام راعها فدخل معه ، وركع قبل يرفع الامام رأسه من الركعة أنه مدرك عند الجمهور حكم الركعة ، وأنه كمــــــ ركعها من أول الاحرام مع امامه ؟ فكذلك مدرك ركعة من الصلاة مدرك لها ) (٤) .

وأما القائلون بأن ادراك الوقت يكون بادراك قدر التحريم فلا أعلم لهم متعلقا غير قولهم : انه ادراك فيستوى فيه القليل والكثير كادراك المسافر صلاة المقيم ، وإنما اعتبرت الركعة في الجمعة للمسبوق لأن الجماعة شـــــــرط

(١) هكذا هو في المنتقى والمواب فان سلمتم نقلنا الكلام اليه "بدون" والا "

(٢) المنتقى : ١٠/١ .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب من أدرك من الصلاة ركعة ، ١٤٥/١ ، ومسلم في كتاب المساجد ، باب من أدرك ركعة من الصلاة ، ٠٠٠ ، ٤٢٣/١ ، برقم

٠ ٦٠٧

(٤) التمهيد : ٦٦/٧ .

لصحتها فاعتبر ادراك الركعة في الجمعة لثلا يفوته الشرط في أكثرها ، وقياسا على ادراك الجماعة . (١)

والحق أن هذا القياس لا يسلمه المالكية لأنهم يشترطون الركعة أيضا في مسألة ادراك المسافر للمقيم ، فلا طريق الى الزامهم بهذا القياس .

#### الترجيح :

ان الحديث الذي استدل به المالكية واضح الدلالة على اشتراط الركعة ، ولو كان مدرك التكبيرة مدركا للملاة ، لوسع النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يقول : ( من أدرك تكبيرة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر ) ، وكذا في العصر .

ثم ان وقت التكبيرة قليل جدا لا يذكر فلا يصلح أن يكون معيارا للدراك في آخر الوقت بخلاف الركعة فان وقتها أوسع ، ومن هنا يتضح رجحان مذهب المالكية في اشتراط الركعة لادراك الملاة .

---

(١) شرح منتهى الإرادات : ١٣٨/١ ، المغنى : ٤٠٨/١ ، المهذب مع المجموع :

## المبحث الخامس

حكم الصلاة عند استواء الشمس

اختلف الفقهاء في حكم الصلاة عند استواء الشمس (١) بين مجيز ومأنع وسبب انفراد المالكية يرجع الى تعارض عمل أهل المدينة مع بعض الآثار التي ورد فيها النهي عن الصلاة عند استواء الشمس ومنها حديث عقبة بن عامر وسيأتي ، فمن غلب عمل أهل المدينة أجاز ، ومن غلب الحديث منع . (٢) وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الصلاة عند استواء الشمس جائزة ولم يعدوا ذلك الوقت من الأوقات المنهى عن الصلاة فيها لاحتريما ولا كراهة (٣) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن وقت استواء الشمس من الأوقات المنهى عن الصلاة فيها - على جهة التحريم - عند الشافعية ، والحنابلة ، وراجح مذهب الحنفية كما رجحه ابن الهمام ، لكن الشافعية والحنابلة استثنوا من ذلك يوم الجمعة (٤) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية الذين لم يعدوا وقت استواء الشمس من أوقات النهي ، بل أجازوا الصلاة فيه على مذهبهم هذا بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ولو يعلمون ما فى التهجير

(١) المقصود باستواء الشمس عدم ميلها واستقامتها فى كبد السماء ، وهو وقت الظهيرة وهو وقت يسير جدا .

(٢) بداية المجتهد : ٧٤/١ .

(٣) الخطاب : ٤١٤/١ - ٤١٦ ، الخرشى : ٢٢٢/١ - ٢٢٤ ، الزرقانى على مختصر

خليل : ١٥١/١ ، القوانين الفقهية : ص ٣٦ ، بداية المجتهد : ٧٣/١ - ٧٤ ،

الكافى : ١٦٥/١ ، التمهيد : ١٧/٤ - ٢٠ ، المنتقى : ١٣٢/١ ، الاستذكار :

٧٢/١ ، ١٣٨ ، ١٤٠ .

(٤) شرح فتح القدير : ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، البناية : ٨٣٢/١ ، ٨٤٦ ، نهاية

المحتاج : ٣٦٦/١ - ٣٦٧ ، مغنى المحتاج : ١٢٨/١ - ١٢٩ ، شرح المنتهى : ٢٤٣/١ - ٢٤٤ .

لاستبقوا اليه (١) قال الباجي :

( ٠٠٠ ) وهذا يدل على جواز التنفل ذلك الوقت لأنه لاخلاف أنه من دخل المسجد  
ذلك الوقت تنفل (٢)

وكلام الباجي هذا فيه نظر : فهو مبني على أن التهجير مساو تماما  
لاستواء الشمس وليس كذلك ، بل إن التهجير يطلق في كلام العرب على التبيكير  
كما ورد ذلك في لسان العرب . (٣) وحتى على التسليم بأن التهجير هو السير في  
الهجرة ، وهو معنى آخر للتهجير فإن السير الى الصلاة في الهجرة ، والخروج  
الى المساجد فيها لايعنى بالضرورة الصلاة في الهجرة لأن السير في الهجرة مع  
ما فيها من شدة الحر هو الذي يكون فيه الأجر الكثير وليس ايقاع الصلاة فيها .

والحق أن حمل الحديث على التبيكير الى الصلاة كما هي لغة أهل الحجاز  
في التهجير أولى ، وذلك لأمرين :

(أ) لأن حمله على التبيكير يعم كل صلاة فيرتب الشارع الحكيم الأجر على  
التبيكير لكل صلاة فهذا الحمل أعم وأشمل وأليق برحمة الله - تعالى - وفضله .  
(ب) إن حمل الحديث على السير في الهجرة الى صلاة الظهر يعارض حديثنا  
آخر صحيحا وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( أبردوا بالظهر ، فإن شدة  
الحر من فيح جهنم ) (٤) وهكذا يتضح لك أن استدلال الباجي بهذا الحديث غير  
متجه .

٢ - ماورد من أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى  
يخرج عمر بن الخطاب .

وقد بين ابن عبد البر وجه الدلالة منه بما حاصله : أن تنفلهم هذا يشمل

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب فضل التهجير الى الظهر ، ١ / ١٢٠ ،  
ومسلم في كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف واقامتها ، ١ / ٣٢٤ برقم : ٤٣٧ .  
(٢) المنتقى : ١٣٢ / ١ .  
(٣) لسان العرب : ٥ / ٢٥٥ .  
(٤) أخرجه البخاري في كتاب المواقيت باب الابراد بالظهر ، ١٠٣ / ١ ، ومسلم  
في كتاب المساجد ، باب استحباب الابراد بالظهر ، ١ / ٤٣٠ - ٤٣١ برقم :

وقت الاستواء لأن عمر - رضى الله عنه - كان يخرج إليهم بعد الزوال بدليل حديث طنفسة عقيل (١)

٣ - واستدلوا أيضا بعمل أهل المدينة ونقل عن مالك قوله إنه لم يــــر أحدا من الفضلاء يتورع عن السجود فى هذا الوقت ، وأنه لايعرف النهى عــــن السجود . (٢)

(ب) واستدل الجمهور القائلون بأن وقت الاستواء هو من أوقات النهى بما يلى :

حديث عقبة بن عامر وفيه : ( ثلاث ساعات كان النبى - صلى الله عليه وسلم - ينهانا أن نصلى فيهن ، وأن نقبر فيهن موتانا ، حين تطلع الشمس بارغة ، حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف للغروب حتى تغرب ) (٣) فقد ذكر من بين الأوقات المنهى عنها وقت الاستواء . (٤)

الترجيح :

إن الحديث الذى استدل به الجمهور صريح فى النهى عن الصلاة فى وقت استواء الشمس والنهى يقتضى التحريم مالم تصرفه عن التحريم قرينة ، وليــــس ثم قرينة صارفة ، ثم إن قرن هذا الوقت مع أوقات متفق على تحريم الصلاة فيها يفيد أن لها حكمها من التحريم ولست أرى فى حديث فضل التهجير دليلا على اباحة الصلاة عند الاستواء لما عرفنا من أن التهجير يقصد به التبكير فى الحضور للصلاة .

(١) الاستذكار : ١٤٠/١ ، التمهيد : ١٨/٤ - ١٩ ، ويعنى بحديث طنفسة عقيل

ما أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب أوقات الصلاة ، باب وقت الجمعة ، عن أبى سهيل بن مالك عن أبىه أنه قال : كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبى طالب يوم الجمعة تطرح الى جدار المسجد الغربى ، فاذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار ، خرج عمر بن الخطاب وصلى الجمعة ، قال مالك : - والد أبى سهيل - ثم نرجع بعد صلاة الجمعة فنقيل قائله الضحاه ٩/١ .

(٢) الاستذكار : ١٤٠/١ ، التمهيد : ١٨/٤ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب صلاة المسافرين ، باب الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها من حديث عقبة بن عامر ، ٥٦٨/١ ، برقم : ٨٣١ .

(٤) شرح فتح القدير : ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، البناية : ٨٣٣/١ - ٨٣٤ ، نهاية المحتاج

٣٦٦/١ - ٣٦٧ ، مغنى المحتاج : ١٢٨/١ - ١٢٩ ، شرح المنتهى : ٢٤٣/١ - ٢٤٤ .



وأما أثر صلاة عمر فإنه وارد في صلاة الجمعة، والشافعية والحنابلة قد أجازوا الصلاة فيها ولعل من الحكم الظاهرة من استثناء يوم الجمعة أن الناس يأتون فيه إلى المساجد لانتظار الجمعة ، وهم مأمورون إذا دخلوا المسجد أن يركعوا ركعتين وقد يأتي بعضهم عند الاستواء ثم إن هذه الساعة ساعة مباركة يشهدها الملائكة ويعظم الأجر لذاكري الله فيها فناسب استثناءها من عموم النهي .

وبهذا يتضح أن وقت استواء الشمس من الأوقات المنهي عن الصلاة فيها ، وهو

مذهب الجمهور .

## الفصل الثاني

### مفردات المذهب في الأذان والاقامة

يشتمل هذا الفصل على ستة مباحث :

المبحث الأول : حكم الأذان للفرد والجماعة في الحضر

المبحث الثاني : حكم أذان الصبي المميز

المبحث الثالث : تشيئة التكبير أول الأذان .

المبحث الرابع : صفة اجابة المـؤذن

المبحث الخامس : صفة الاقامة

المبحث السادس : حكم الأذان للفوائت

## المبحث الأول

حكم الأذان للغد والجماعة في الحضر

اختلف الفقهاء في هذه المسألة بين قائل بمشروعية الأذان للغد والجماعة سفرا وحضرا وقائل بعدم مشروعيته للغد وللجماعة التي لا تطلب غيرها في الحضر، وقد حكى ابن رشد الحفيد سبب خلافهم في هذه المسألة فقال :

( .. والسبب في اختلافهم معارضة المفهوم من ذلك لظواهر الآثار وذلك أنه ثبت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لمالك بن الحويرث ولصاحبه : " إذا كنتم في سفر فأذنا وأقيما وليؤمكما أكبركما " ، وكذلك ما روى من اتصال عمله به - صلى الله عليه وسلم - في الجماعة فمن فهم من هذا الوجوب مطلقا ، قال : إنه فرض على الأعيان أو على الجماعة ، وهو الذي حكاه ابن المغلس عن داود ، ومن فهم منه الدعاء إلى الاجتماع للصلاة قال : إنه سنة المساجد أو فرض في المواضع التي يجتمع اليها الجماعة ، فسبب الخلاف هو تردده بين أن يكون قولا من أقاويل الصلاة المختصة بها أو يكون المقصود به هو الاجتماع (١) وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الأذان غير مشروع إلا في مساجد الأمصار والجماعات التي تطلب غيرها فيها ، أما الجماعة التي لا تطلب غيرها ، والغد في الحضر فليس الأذان في حقهم مشروعا ، ولكنهم قالوا بمشروعية الأذان للغد في السفر ، والجماعة التي تطلب غيرها فيه ، وليس المقصود بالسفر عندهم مجرد السفر الشرعي ، بل كونه خلافاً . (٢)

(ب) وذهب الجمهور من الشافعية والحنفية والحنابلة إلى أن الأذان مشروع للغد والجماعة مطلقا سفرا وحضرا - على خلاف بينهم في درجة المشروعية - . (٣)

(١) بداية المجتهد : ٧٧/١

(٢) الحطاب : ٤٢١/١ - ٤٢٤ ، ٤٤٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٦١، ١٥٦/١ الخرشى : ٢٢٨/١ ، ٢٣٤ ، بداية المجتهد : ٧٧/١ ، المقدمات : ١١٦/١ ، الفواكه الدواني : ٢٠٠/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٢٤٦/١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٣٨٤/١ - ٣٨٥ ، البناية : ٧/٢ ، ٥٠ - ٥١ ، نهاية المحتاج : ٣٨٤/١٠٤/١ - ٣٨٦ ، المجموع : ٨٢/٣ - ٨٥ ، كشف القناع : ٢١٨/١ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في عدم مشروعية الأذان للجماعة التي لا تطلب غيرها في الحضر وللفذ فيه بما يلي :

١ - ماروى عن ابن عمر قال : ( إذا كنت في قرية يؤذن فيها ويقام أجزاءك ذلك ) (١)

٢ - ولأن الأذان مشروع أما لأظهار شعائر الاسلام ، وهو ساقط عنهم لقيام غيرهم به في المساجد ، وأما لدعاء الناس الى الجماعة ، وإعلامهم بالوقت ، وهو غير مطلوب من الفذ ، ولا من الجماعة التي لاتدعو غيرها . (٢)

(ب) وأما الجمهور فلا أعلم لهم دليلاً غير التعلق بظواهر النصوص التي تفيد مشروعية الأذان بصفة عامة ، أو مشروعيته للفذ في الصلاة .

ويظهر لى أن مذهب المالكية في القول بعدم مشروعية الأذان للفذ في الحضر والجماعة التي لا تطلب غيرها فيه أرجح وأولى لأن الحكمة من الأذان هي الإعلام ، وكونه من شعائر الاسلام ، وهذه الحكمة غير متحققة على القول بمشروعيته للفذ وللجماعة التي لا تطلب غيرها في الحضر .

والقول بأن الأذان من الأقاويل المتصلة بالصلاة مرجوح ترده قصة مشروعية الأذان .

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الصلاة ، باب الاكتفاء بالأذان الجماعة واقامتهم ، ٤٠٦/١ .  
(٢) المنتقى : ١٣٣/١ ، ١٣٦ .

## المبحث الثاني

### حكم أذان الصبي المميز

اختلف الفقهاء في حكم أذان الصبي المميز أيصح منه الأذان أم لا يصح ؟ ،  
وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في قدرة الصبي المميز  
على حمل أمانة الأذان وهل هو مؤهل لتحمل مسؤولية الأذان أم لا ؟  
وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) للمالكية في هذه المسألة أربع أقوال :

- ١ - أظهرها وأشهرها : عدم صحة أذان الصبي المميز .
- ٢ - أنه يصح مطلقا .
- ٣ - يصح في صبيان مثله أو دونه ، أو مع نساء أو مع عدم وجود غيره .
- ٤ - يصح اذا كان في الأذان تابعا لخبار عدل مقبول الرواية .

وفي كلام الحطاب ما يشعر بأنه لاينبغي الخلاف في هذا الشرط لأن الصبي فيه  
ليس مستقلا ، وإنما هو تابع لخبار عدل مقبول الرواية .  
والقولان الأولان هما روايتان عن مالك ، والأول منهما هو ظاهر الرواية عن  
الامام . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى صحة  
الأذان من الصبي المميز . (٢)

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في أن الأذان لا يصح من الصبي المميز  
بما يلي :

- (١) الحطاب : ٤٣٥/١ ، الخرشى : ٢٢١/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٦٠/١ ،  
الذخيرة : ٤٤٧/١ ، البيان والتحصيل : ٤٨٦/١ ، الجامع : ٣٩/١ أ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٣٩١/١ ، البناية : ٣١/٢ ، مغنى المحتاج : ١٣٧ /١ ،  
نهاية المحتاج : ٣٩٥/١ ، المجموع : ١٠٠/٣ ، شرح المنتهى : ١٢٩/١ ، كشاف  
القناع : ٢٧١/١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣ .

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( الامام ضامن والمؤذن مؤتمن ) (١)

قالوا : والصبي المميز ليس أهلا للائتمان .

٢ - قياسا على الأمام : ولأن المؤذنين كانوا يختارون من أهل الصلح والتقى . (٢)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - قول عبدالله بن أبي بكر بن أنس : ( كان عمومتى يأمروننى أن أؤذن

لهم وأنا غلام لم أحتلم ) . (٣)

٢ - ولأنه يقبل خبره فيما طريقه المشاهدة ، كما لو دل أعمى على محراب

يجوز أن يصلى الأعمى اليه ، ويقبل قوله فى ذلك ، كما يقبل قوله فى الاذن فى

دخول الدار ، وحمل الهدية . (٤)

والذى يترجح لدى صحة الأذان من الصبي المميز ، فإن كون المؤذن مؤتمن

لايتنافى مع صحة الأذان من الصبي المميز لأن الأمانة خلق قد يتصف به الصبيان

المميزون بل إن بعضهم قد يكون أكثر أمانة وأفضل خلقا من بعض البالغين ،

وأما قياس الأذان على الامامة فهو قياس مع الفارق ، فإن رتبة الامامة أعظم

من رتبة الأذان ، ولأن الصبي المميز ليس من أهل وجوب الصلاة ، فلا يعقل أن يؤم

من هم أهل لوجوبها .

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور وهو صحة الأذان من الصبي المميز .

---

(١) أخرجه ابن خزيمة فى كتاب الامامة فى الصلاة ، باب ذكر دعاء النبى

٠٠٠ ، ١٥/٣ ، وأبو داود فى كتاب الصلاة ، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد

الوقت ، ١٤٣/١ برقم : ٥١٧ - ٥١٨ ، والترمذى فى كتاب الصلاة ، باب

ما جاء أن الامام ضامن ٠٠٠ ، ٤٠٢/١ برقم : ٢٠٧ ، والبيهقى ، فى كتاب

الصلاة ، باب ما جاء فى فضل التأذين ٠٠٠ ، ٤٣٠/١ .

(٢) البيان والتحصيل : ٤٨٦/١ ، الجامع : ٣٩/١ آ .

(٣) شرح المنتهى : ١٢٩/١ ، كشاف القناع : ٢٨٣/١ ، والأثر لم أجده بعد

طول بحث .

(٤) المجموع : ١٠٠/٣ .

## المبحث الثالث

تشنية التكبير أول الأذان

اختلف الفقهاء فى عدد التكبيرات أول الأذان ، أهما شنتان أم أربع تكبيرات ؟ ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى أمرين :

١ - تعارض الروايات الواردة فى بعض الأحاديث مع روايات أخرى ، فمن ذلك ما وقع فى حديث أبى محذورة (١) وحديث عبدالله بن زيد (٢) إذ بعض الروايات يفهم منها التشنية بينما يفهم من روايات أخرى التربيع .

٢ - تعارض العمل - أعنى عمل أهل المدينة - مع بعض الأحاديث التى يفهم منها التربيع ، ومع عمل أهل مكة وأهل الكوفة ، إذ العمل المتمثل عند هؤلاء على التربيع . (٣)

وفىما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن التكبير أول الأذان هو مرتان فقط ، فيقول المؤذن أوله : ( الله أكبر ، الله أكبر ) ، ثم الشهاداتين ثم يستكمل الأذان . (٤)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى تربيع التكبير . (٥)

- (١) هو سمرة بن معير بن لوذان بن ربيعة ، صحابى مشهور ، لم يزل مقيماً بمكة ، ولم يهاجر حتى مات سنة تسع وخمسين . أنظر : أسد الغابفة : ٢٩٢/٥ ، التقريب : ٤٦٩/٢ .
- (٢) هو عبدالله بن زيد الأنصارى ، شهد العقبة وبدرا والمشاهد ، لا يعرف له إلا حديث الأذان ، توفى سنة ثنتين وثلاثين . أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٢٤/٥ .
- (٣) بداية المجتهد : ٧٦/١ .
- (٤) الحطاب : ٤٢٤/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٥٧/١ ، الخرشى : ٢٢٩/١ ، الكافى : ١٦٦/١ ، المنتقى : ١٣٤/١ - ١٣٥ ، المدونة : ٥٧/١ - ٥٨ ، الفواكه الدوانى : ٢٠٢/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢١٦/١ ، انتصار الفقير السالك : ص ٢٧٣ ، عارضة الأحوذى : ٣١٠/١ - ٣١١ ، البيان والتحصيل : ٤٣٤/١ - ٤٣٥ ، الذخيرة : ٤٢٨/١ .
- (٥) حاشية ابن عابدين : ٣٨٥/١ ، البناية : ٩/٢ ، مغنى المحتاج : ١٣٦-١٣٥/١ نهاية المحتاج : ٣٩٠/١ ، شرح المنتهى : ١٢٦/١ ، المغنى : ٤١٦/١ .

الأدلة :

(١) استدلال المالكية على مذهبهم في تشنية التكبير بما يلي :

١ - حديث أبي محذورة وفيه : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - علمه الأذان ( الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد ألا اله الا الله ... الحديث ) (١)

فهذا أبو محذورة أخبر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - علمه الأذان وفيه التكبير مرتين فقط فدل ذلك على أن التكبير في أول الأذان لا يكون الا تكبيرتين لاسيما وأن أبا محذورة كان المؤذن في مكة . (٢)

٢ - ماروى عن ابن عمر من قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( الأذان مشنى مشنى . )

٣ - ماروى عن ابن عمر وفيه : ( الأذان مرتان ، مرتان ) (٣)

ففي ذلك دليل على عدم تربيع التكبير . (٤)

٤ - الاستدلال بعمل أهل المدينة : ومفاده أن مسجد النبي - صلى الله عليه وسلم - يؤذن فيه خمس مرات في اليوم ويسمعه أهل المدينة ، فهذا مما يبلغ حد التواتر ، فلا يقدم عليه غيره مما هو آحاد ، ثم ان كل مسألة طريقها النقل كالأذان والاقامة والصاع والمد ونحوها المعول فيه على نقل أهل المدينة لأن ما نقل مستفيضاً أو متواتراً أولى مما نقل آحاداً - ولو صح - ، وما اتصل به العمل من الأخبار فهو أولى مما لم يتصل به عمل منها لأن ذلك يقتضى أنه هو الناسخ لها . (٥)

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب صفة الأذان ، ٢٨٧/١ ، برقم : ٣٧٩ .

(٢) انصار الفقير السالك : ص ٢٧٣ ، المنتقى : ١٣٤/١ - ١٣٥ .

(٣) أخرجهما النسائي في كتاب الأذان ، باب تشنية الأذان ، ٣/٢ ، وابن خزيمة في كتاب باب ذكر الخبر المفسر ... ، ١٩٣/١ ، والحاكم في كتاب الصلاة ، ومن أبواب الأذان والاقامة ، ١٩٧/١ ، وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ، وأبوداود في كتاب الصلاة ، باب من الاقامة ١٤١/١ برقم : ٥١٠ - ٥١١ صححه النووى ( المجموع : ٩٥/٣ ) .

(٤) الزرقانى على الموطأ : ٢١٦/١ .

(٥) البيان والتحصيل : ٤٣٥/١ ، عارضة الأحوذى : ٣١٠/١ - ٣١١ ، المنتقى : ١٣٤/١ .



(ب) وأما الجمهور الذين قالوا بتربيع التكبير فقد استدلوا على مذهبهم بحديث عبدالله بن زيد في أذان بلال ، وفيه التكبير أربعاً في أوله . (١) وبمما ورد في رواية لحديث أبي محذورة من التكبير أربعاً . (٢)

والذي يترجح لدى سنية الأمرين - أعنى تشنية التكبير وتربيعه - لشبوتهما كليهما عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأن المختار لأحدهما يكون موافقاً للسنة ، قال ابن تيمية :

( ... فالصواب مذهب أهل الحديث ومن وافقهم ، وهو تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يكرهون شيئاً من ذلك ، إذ تنوع صفة الأذان والأقامة كتنوع صفة القراءات والشهادات ، ونحو ذلك ، وليس لأحد أن يكرهه ماسنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأتمه . ) (٣)

- 
- (١) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة باب كيف الأذان ، ١٣٥/١ ، برقم: ٤٩٩٠ ، قال الحافظ ابن حجر : ( وقد صح الطريق الأولى من رواية محمد بن عبدالله بن زيد عن أبيه البخاري فيما حكاه الترمذي في العلل عنه ، وقال محمد بن يحيى الذهلي : " ليس في أخبار عبدالله بن زيد أصح من حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي - يعني هذا - ، ثم نقل تصحيح ابن خزيمة وغيره للحديث ) أنظر : تلخيص الحبير : ١٩٧/١ - ١٩٨ .
- (٢) المغنى : ٤١٦/١ ، شرح منتهى الإرادات : ١٢٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٦٥/٢٢ - ٦٨ ، وهذه الرواية أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب كيف الأذان ، من رواية محمد بن عبدالملك بن أبي محذورة عن أبيه عن جده ، ١٣٦/١ .
- (٣) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٦٦/٢٢ .

### المبحث الرابع

#### صفحة اجابة المـؤذن

اتفق الفقهاء على مشروعية اجابة المؤذن ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك فسي مسائل تتصل بتلك المشروعية ، والذي يهمنا من تلك المسائل ما انفرد به المالكية ، وذلك في القدر الذي تشرع فيه الاجابة من الأذان ، أهو الى منتهى الشهاداتين أم الأذان كله ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة أمران :

١ - الاختلاف في تخصيص قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثلما يقول ) . (١)

٢ - تعارض بعض الأحاديث - في ظاهرها - ، فمن ذلك حديث معاوية الذي يفهم منه انتهاء الاجابة الى منتهى الشهاداتين ، وحديث عمر يفهم منه استمرار الاجابة الى نهاية الأذان وسيأتى الحديثان في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن اجابة المؤذن ومتابعته تنتهي الى منتهى الشهاداتين فلا تشرع الحوقلة في الحيعلتين ولا التصديق في التثويب ولا التكبير والتهليل في منتهاه وهناك قول آخر حكاه بعضهم رواية عن مالك أيضا باستمرار الاجابة الى منتهى الأذان . (٢)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى استمرار الاجابة الى منتهى الأذان - على خلاف يسير بينهم في بعض ألفاظ الاجابة بعد

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب استحباب القول مثل قول المؤذن ، ٢٨٨/١ ، برقم : ٣٨٤ .

(٢) الخطاب : ٤٤٢/١ - ٤٤٣ ، الخرشى : ٢٣٣/١ ، الزرقانى على مختصر خليل ، ٦٠/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٢٥٣/١ - ٢٥٤ ، الذخيرة : ٤٣٧/١ ، التمهيد : ١٣٥/١٠ - ١٣٦ ، الجامع : ٣٩/١ ب ، الفواكه الدواني : ٢٠٢/١ ، المنتقى : ١٣١/١ .

الشهادتين ليس هنا مجال ذكرها - (١) .

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بانتهاء المتابعة الى منتهى الشهادتين

بما يلي :

١ - حديث معاوية وفيه : ( أنه لما جلس على المنبر وسمع المؤذن يقول :  
الله أكبر الله أكبر ، قال معاوية : الله أكبر الله أكبر ، فقال : أشهد  
ألا اله الا الله ، فقال معاوية : وأنا فقال أشهد أن محمدا رسول الله ، فقال  
معاوية : وأنا ، فلما انقضى التأذين قال معاوية : أيها الناس إني سمعت رسول  
الله - صلى الله عليه وسلم - على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول : مثل  
ما سمعتم من مقالتي ) (٢)

والحق أن في ألفاظ الحديث اضطرابا، وقد اعترف باضطراب منته ابن عبد البر  
حيث قال : ( ٠٠ حديث معاوية في هذا الباب مضطرب الألفاظ ، وأظن أبسا داود  
إنما تركه لذلك ، وكذلك البخاري ، وذكره النسائي ) (٣) .

والحق أن البخاري أخرج هذا الحديث ولم يتركه ، الا أن يريد ابن عبد البر  
بترك البخاري للحديث أنه لم يخرج في أبواب الأذان ، ولعل هذا كان مراده  
اذ يبعد جدا أن يغفل ابن عبد البر عن حديث في البخاري وهو من هو في سعة علمه  
وحفظه واتقانه .

ولكن هذا الحديث لا يدل للمالكية ، وذلك لأن راوي الحديث ذكر أنه سمع  
معاوية يجيب الى منتهى الشهادتين ، وعدم سماع راوي الحديث لا يستلزم أن معاوية  
لم يجب المؤذن في سائر الأذان ، لأنه ربما جهر بالاجابة الى منتهى الشهادتين  
وأسر بها في سائره .

(١) حاشية ابن عابدين : ٣٩٦/١ - ٣٩٧ ، البناية : ٣١/٢ - ٣٢ ، مغنى المحتاج :

١٤٠/١ ، نهاية المحتاج : ٤٠٣/١ ، المجموع : ١١٨/٣ ، شرح منتهى الارادات :

١٣٠/١ ، كشف القناع : ٢٨٥/١ ، الشرح الكبير بهامش المغنى : ٤١٦/١ .

(٢) الخطاب : ٤٤٢/١ ، والحديث أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ، باب يؤذن

الامام على المنبر اذا سمع النداء ، ٢١٩/١ .

(٣) التمهيد : ١٣٩/١٠ .

٢ - وعن سعد بن أبي وقاص أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام ديننا ، غفر الله ذنبه ) (١) .

فانه - صلى الله عليه وسلم - لم يذكر الا لفظ التمجيد والتوحيد والتشهد . (٢)

ولا يخفى ما فى هذا الاستدلال من ضعف : لأن وجود التمجيد والثناء والتشهد ونحوها فى حديث لا يستلزم عدم مشروعية غيرها خصوصا اذا ثبتت هذه المشروعية فى حديث آخر ، ومن لازم هذا الاستدلال ألا يلقى على النبي - صلى الله عليه وسلم - أو يسأل له الوسيلة والفضيلة والمقام المحمود بعد الفراغ من الأذان لأن كمال هذا ليس واردا فى حديث سعد بن أبي وقاص ، ولا قائل بهذا مطلقا .

٣ - إن المتصور فى الاجابة إنما هو فى التكبير والتشهدين لأن فيهما تمجيد الله والشهادة بأن محمدا - صلى الله عليه وسلم - رسوله ، وأما بقية الأذان فغير متصور فيه الاجابة لأنه اعلام بالصلاة ، ودعاء لها ، والسامع ليس مطلوباً منه الاعلام والدعاء والصلاة . (٣)

وكلام المالكية هذا منقوض بالتكبير والتهليل آخر الأذان ، ففيهما تمجيد الله وإثبات الألوهية له وحده .

وأما القول بأن هذا تكرار فغير متجه أيضا ، وذلك لأن تكرار الذكر مندوب اليه ، وفيه مزيد مثوبة .

(ب) وأما الجمهور القائلون باستمرار مشروعية الاجابة الى نهاية الأذان فقد استدلوا بما يلى :

- (١) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب استحباب القول مثل قول المؤذن ، ٢٩٠/١ ، رقم : ٣٨٦ .  
 (٢) الخطاب : ٤٤٢/١ .  
 (٣) الخطاب : ٤٤٢/١ ، الجامع : ٣٩/١ ب ، الذخيرة : ٤٣٨/١ .

١ - ماروى عن عمر من قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( اذا قال المؤذن  
الله أكبر الله أكبر ، فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ، ثم قال أشهد  
أن لا اله الا الله قال أشهد أن لا اله الا الله ، ثم قال أشهد أن محمدا رسول  
الله ، قال أشهد أن محمدا رسول الله ثم قال حى على الصلاة ، قال لاحول  
ولا قوة الا بالله ، ثم قال حى على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال  
الله أكبر الله أكبر ، قال الله أكبر الله أكبر ، ، ثم قال لا اله الا الله ،  
قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة . (١)

٢ - ماروى عن عبدالله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما - أن النبى -  
صلى الله عليه وسلم - قال : ( اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل مايقول ، ثم صلوا  
علي ، فإن من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا ) (٢)

٣ - وعن أبى رافع أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان اذا سمع النداء  
قال مثل ما يقول المؤذن ، فاذا بلغ حى على الصلاة ، قال : ( لاحول ولا قوة  
الا بالله ) . (٣)

#### الترجيح :

ان عمدة المالكية هو حديث معاوية - رضى الله عنه - وفيه الانتهاء السى  
الشهادتين لكن الحافظ ابن حجر (٤) أورد رواية للحديث أثبت فيها معاوية  
الحوقلة فى الحيلة ، قال الحافظ بن حجر بعد أن ساق هذه الرواية :

- (١) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة باب استحباب القول مثل مايقول المؤذن ، ٢٨٩/١ .  
(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٦ .  
(٣) المهذب المطبوع مع المجموع : ١١٥/٣ - ١١٦ ، الشرح الكبير بهامش المغنى  
٤١٦/١ ، مغنى المحتاج : ١٤٠/١ - ١٤١ ، والحديث أخرجه البزار فى كتاب  
الصلاة ، باب مايقول اذا سمع النداء . انظر كشف الأستار ، ١٨٣/١ ، وأحمد  
فى المسند ، ٩/٦ ، قال الهيثمى : (وفيه عاصم بن عبيدالله وهو ضعيف  
الا أن مالكا روى عنه ) . انظر مجمع الزوائد ٣٣١/١ .  
(٤) هو شهاب الدين أحمد بن على الشهير بابن حجر العسقلانى ، ولد  
بعسقلان سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة ، اشتهر بكثرة التمانيف فى الحديث  
وعلومه ، منها فتح البارى فى شرح صحيح البخارى ، وتعليق التعليق ،  
وتلخيص الحبير ، وغير ذلك ، توفى سنة ثنتين وخمسين وثمان مائة . انظر :  
طبقات الحفاظ : ص ٥٥٢ .

( ٠٠٠ ) وشبين بهذه الرواية أن ذكر الحوقلة في جواب حى على الفلاح اختصر فى حديث الباب بخلاف ماتمسك به بعض من وقف مع ظاهره ٠٠٠ ) (١)

وحديث عمر - رضى الله عنه - صريح فى هذا وهو استمرار الاجابة الى نهاية الأذان ثم إن فى الحوقلة تمجيد لله وثناء وتوكل عليه ، فكانت فى هذا كالتكبير والتشهد ، وبهذا يظهر ضعف متمسك المالكية بأن الاجابة على الحيلة تخرج عن التمجيد والثناء على الله - سبحانه وتعالى - وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور.

## المبحث الخامس

صفة الأقامة

اختلف الفقهاء فى صفة الأقامة اختلافاً بينا ، ولما كان انفراد المالكية لا يتمحز الا فى لفظ الأقامة ، - أى لفظ ( قد قامت الصلاة ) - فيقتصر البحث عليه ، وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى ذلك .

(أ) ذهب المالكية الى افراد لفظ ( قد قامت الصلاة ) ، فيقوله المقيم مرة واحدة . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى شفعه - أعنى لفظ ( قد قامت الصلاة ) فيقوله المقيم مرتين - على خلاف بينهم فى غير لفظ ( قد قامت الصلاة ) - (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبيهم فى افراد لفظ الأقامة بما يلى :

١ - حديث أنس وفيه : أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أمر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الأقامة (٣)

٢ - ماروى عن عمار بن سعد القرظى عن أبيه أنه سمعه يقول : ( هـذا

(١) الخطاب : ٤٦٣/١ - ٤٦٤ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٦٢/١ - ١٦٣ ، الخرشى : ٢٣٦/١ ، بداية المجتهد : ٨٠/١ ، الكافى : ١٦٦/١ ، المنتقى : ١٣٥/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٢٥٦/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٠٣ / ١ ، المدونة : ٥٨/١ ، الذخيرة : ٤٥٤/١ - ٤٥٥ ، الجامع : ٣٩/١ أ ، الاشراف : ٦٨/١

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٢٨٨/١ - ٢٨٩ ، البناية : ١٤/١ ، مغنى المحتاج : ١٣٦/١ ، نهاية المحتاج : ٣٩٠/١ ، المجموع : ٩٠/٣ - ٩١ ، شرح منتهى الارادات : ١٢٦/١ ، كشاف القناع : ٢٧٣/١ ، المغنى : ٤١٨/١

(٣) الاشراف : ٦٨/١ ، الذخيرة : ٤٥٤/١ ، الجامع : ٣٩/١ أ ، المنتقى : ١٣٥/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٠٣/١ ، والحديث أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب الأذان مثنى مثنى ، ١١٤/١ ، ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب الأمر أن يشفع الأذان ، ٢٨٦/١ ، ٠٠٠

الأذان وقال الإقامة واحدة واحدة... (١) وهذا نص .

٣ - ماروى عن ابن عمر أنه كان لا يزيد فى الإقامة عن مرة واحدة . (٢)

٤ - واستدلوا بالعمل المتصل عند أهل المدينة . (٣)

٥ - ولأنه لفظ يختص بالإقامة فوجب أن يكون على أصلها فى الإيتار ، كما

أن لفظ : ( الصلاة خير من النوم ) لما كان لفظا يختص بالأذان كان على أصله فى الإشباع . (٤)

(ب) واستدل الجمهور القائلون بشفع لفظ : ( قد قامت الصلاة ) بما يلى:

١ - حديث أنس وفيه : ( أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أمر بلالا بأن

يشفع الأذان ويوتر الإقامة الا الإقامة ) .

٢ - حديث عبد الله بن زيد الأنصارى فى قصة بدء الأذان وفيه : ( شـم

استأخر عنى غير بعيد ثم قال : ثم تقول : اذا أقمت الصلاة : الله أكبر الله

أكبر أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حى على الصلاة ، حى

على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر... (٥)

(الحديث )

٣ - قالوا : والحكمة فى تشنية لفظ الإقامة كونها مصرحة بالمقصود . (٦)

### الترجيح :

ان الأحاديث الواردة فى الإقامة وردت بها فى ثلاث صفات :

الأولى: تشنية التكبير فى أولها وآخرها ، وتشنية لفظ الإقامة وافراد ساغرها .

الثانية : تشنية لفظ التكبير فى أولها وآخرها ، وافراد ساغرها .

الثالثة: جعلها كالأذان وتشنية لفظ الإقامة ، وهذه الصفات كلها مأثورة فى أحاديث

صحيحة أو حسنة ، ولأمانع من إعمالها كلها ، فتكون هذه الصفات الثلاث مشروعة على التخيير

كما فى صفات الأذان .

(١) أخرجه الحاكم فى كتاب معرفة الصحابة ، باب ذكر سعد القرظى ، ٦٠٨/٣ ، وابن ماجه

فى كتاب الأذان ، باب افراد الإقامة ، ٢٤١/١ ، برقم : ٧٣١ ، وضعفه ابن حجر ، انظر :

تلخيص الحبير : ١٩٦/١ ، وضعفه ابن معين . انظر مجمع الزوائد : ٣٢٩/١ - ٣٣٠ .

(٢) الاشراف : ٦٨/١ ، الجامع : ٣٩/١ أ .

(٣) الذخيرة : ٤٥٤/١ ، الاشراف : ٦٨/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٠٣/١ .

(٤) الاشراف : ٦٨/١ .

(٥) سبق تخريجه ص ٢٤٥ .

(٦) المجموع : ٩٠/٣ - ٩٤ ، المغنى : ٤١٨/١ ، مغنى المحتاج : ١٣٦/١ .



## المبحث السادس

حكم الأذان للفوات

إذا فاتت المكلف بعض الملوات وأراد قضاءها فهل يشرع الأذان لها أم لا ؟ ، وقد اختلف الفقهاء في هذا بين قائل بالمشروعية ، وقائل بعدمها ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى التعارض في بعض الروايات التي روت فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في قضاء الفوات يوم الأحزاب وفي قضاء صلاة الفجر - وقد نام عنها في بعض أسفاره - فبعض الروايات تصرح بالأذان وبعضها تكتفى بذكر الاقامة - على ماسياتي - .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الأذان غير مشروع للفوات ، بل هو عندهم للفرض الوقتي وصرح بعضهم بكراهة الأذان للفاتحة ، وهناك قول ذكره القاضي أبوبكر الأبهري رواية عن الإمام بالأذان للفاتحة الأولى . (١)

(ب) وذهب الحنفية والشافعية - في القول القديم للشافعي وهو الرجح عندهم - وكذا الحنابلة الى أن الأذان مشروع لأول الفوات فيؤذن لها ويقدم لما بعدها ، قال الحنفية وهو مخير في غير الأولى بين الأذان والاقامة ، أو الاقامة فقط . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بعدم مشروعية الأذان للفوات بما يلي :

- (١) الخطاب : ٤٢٣/١ ، المنتقى : ٢٨/١ - ٢٩ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٨/١ ، الفواكه الدواني : ٢٠٠/١ ، التمهيد : ٢٣٤/٥ - ٢٣٥ ، ٤١٠/٦ - ٤١١ ، الاشراف : ٦٩/١ ، الذخيرة : ٤٤١/١ - ٤٥١ ، الاستذكار : ١١٣/١ - ١١٤ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٣٨٤/١ ، البناية : ٤٠/٢ ، شرح فتح القدير : ٢١٧/١ ؛ ٢١٩ ، نهاية المحتاج : ٣٨٧/١ ، مغنى المحتاج : ١٣٥/١ ، المجموع : ٨٢/٣ - ٨٥ ، شرح منتهى الارادات : ١٢٩/١ ، كشاف القناع : ٢٦٨/١ ، ٢٨٣ .

- ١ - حديث عمران بن حصين (١) فى قصة نومه - صلى الله عليه وسلم - عن الفجر فى احدى السرايا وفيه : ( ثم أمر بلالا فأقام ولم يذكر أذانا ) . (٢)
- ٢ - حديث أبى سعيد الخدرى : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حبس يومئذ - يوم الخندق - عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء الى هوى من الليل ثم أقام لكل صلاة ) (٣)
- ووجه الاستدلال من حديث بلال أنه لم يذكر أذانا بعد أن قضى الفجر ، وكذا فى روايات حديث الخندق ، فإنه صلى أربع صلوات لم يذكر فيها أذانا . (٤)
- ٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها ) ولم يذكر أذانا . (٥)
- ٤ - إن الأذان إنما شرع لاعلام الناس بدخول الوقت ، ولدعائهم الى الجماعة ، ووقت القضاء ليس بوقت اعلام ، ولا هو وقت دعاء لجماعة .
- ٥ - إن الأذان إنما يختص بالأوقات ، وفى فعله فى غير الأوقات المخصصة له تخليط على الناس ، ثم ان الأذان إنما شرع للوقت ، والغواث ليس له وقت كالنوافل . (٦)

(ب) وأما القائلون بمشروعية الأذان للغواث فقد استدلوا بما يلى :

- (١) هو أبونجيد ، عمران بن حصين الخزاعى ، أسلم عام خيبر ، وشهد عدة غزوات ، روى عنه ابن نجيد وغيره ، توفى سنة ثنتين وخمسين . أنظر : الاصابة : ٢٦/٥ .
- (٢) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب قضاء الصلاة الفائتة ، ٤٧٤/١ ، رقم : ٦٨٢ .
- (٣) أخرجه النسائى فى كتاب الأذان ، باب الأذان للفائتة من الصلوات : ١٧ / ٢ ، والدارمى فى كتاب الصلاة ، باب الحبس عن الصلاة ، ٢٦٩/١ ، برقم : ١٥٣٢ ، والبيهقى فى كتاب الصلاة ، باب الأذان والاقامة للجمع بين صلوات فائتات ، ٤٠٢/١ وصححه ابن السكن . انظر : تلخيص الحبير : ١٩٥/١ ، وانظر أيضا : إرواء الغليل : ٢٥٧/١ ، نيل الأوطار : ٤٦/٢ .
- (٤) الاستذكار : ١١٣/١ - ١١٤ ، الاشراف : ٦٩/١ ، التمهيد : ٢٣٥/٥ .
- (٥) الاشراف : ٦٩/١ ، والحديث أخرجه ابن ماجه فى كتاب الصلاة ، باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، ٢٢٧/١ ، والترمذى فى أبواب الصلاة ، باب ماجاء فى النوم عن الصلاة وقال : ( حديث أبى قتادة حديث حسن صحيح ) ، ٣٣٤/١ برقم ١٧٧
- (٦) المنتقى : ٢٨/١ - ٢٩ ، الاشراف : ٦٩/١ .

١ - حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - وفيه : ( أن المشركين شغلوا النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ماشاء الله ، فأمر بلالا فأذن ، ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم أقام فصلى المغرب ، ثم أقام فصلى العشاء ) (١)

٢ - ماورد من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نام هو وأصحابه حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ، ثم نزل فتوضأ ، ثم أذن بلال بال صلاة ، وصلّى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ركعتين ثم صلى الغداة وصنع كما كان يصنع كل يوم . (٢)

فقد صرح فى هذين الحديثين بالأذان ، وقوله : كما كان يصنع كل يوم يقتضى أنه أذن لها وأقام ، كما يفعل ذلك فى كل يوم ، وفى كل الصلوات . (٣)

#### الترجيح :

هذه الروايات المتعددة لفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - فى كيفية قضاء الفوائت فى يوم الأحزاب و ليلة التعريس كانت معتمد كل فريق فى ائمه مذهبه ، واذا تأملنا هذه الروايات وجدنا أن بعض رواياتها قد صرح بالأذان ، وبعضها لم يصرح ، وان الترجيح بين من صرح وبين من لم يصرح هو فى صالح من قالوا بمشروعية الأذان للفوائت ، وهم الجمهور وذلك لأمرين :

- (١) أخرجه الترمذى فى أبواب الصلاة ، باب ماجاء فى الرجل تفوته الصلوات بأيتها يبدأ وقال : ( حديث عبد الله ليس باسناده بأس ، الا أن اباعبيدة لم يسمع من عبد الله ) ٣٣٣/١ ، والنسائى فى كتاب الأذان ، باب الاكتفاء بالاقامة لكل صلاة ، ١٨/٢ ، قال ابن حجر : ( وله شاهد آخر من حديث جابر ، رواه البزار وفى سننه عبد الكريم بن أبى المخارق ، وهو متروك ) انظر تلخيص الحبير : ١٩٥/١ .
- (٢) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب قضاء الصلاة الغائبة ، ٤٧١/١ ، برقم : ٦٨١ .
- (٣) البناءية : ٤١/٢ ، نهاية المحتاج : ٢٨٧/١ ، مغنى المحتاج : ١٣٥/١ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٨٣/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٢٩/١ ، كشاف القناع : ٢٦٨/١ .

أحدهما : أن من صرح بالأذان قد حفظ الأذان ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ثم إن من صرح بالأذان عنده زيادة ، وزيادة الشقة مقبولة .

ثانيها : إن لفظ الاقامة قد يحمل في الروايات التي اکتفت بها على ما تقوم به الصلاة عادة من أذان واقامة ، ولربما أغفل الرواة ذكر الأذان واكتفوا بالاقامة لأنها ألصق بالصلاة .

وأما استدلال المالكية بحديث : ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها — اذا ذكرها ) وأنه لم يذكر أذاننا فهو استدلال ضعيف : وذلك لأمريين :

أحدهما : أن مقصود الرسول — صلى الله عليه وسلم — بقوله : ( فليصلها ) أي بما تصلى به وبمقدماتها من أذان واقامة وطهارة ونحوها .

ثانيهما : أن النبي — صلى الله عليه وسلم — لم يذكر الاقامة أيضا مع أنها مشروعة لكل صلاة حتى عند المالكية أنفسهم .

بهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور في مشروعية الأذان لقضاء الفوائت .

### الفصل الثالث

#### مفردات المذهب في صفة الصلاة وقضاء الفوائت

---

يشتمل هذا الفصل على خمسة عشر مبحثاً :

- المبحث الأول : حكم دعاء الاستفتاح
- المبحث الثاني : حكم الاستعاذة في الصلاة
- المبحث الثالث : حكم قراءة البسملة
- المبحث الرابع : حكم قبض اليدين أو إرسالهما
- المبحث الخامس : حكم القيام لمن عجز عن قراءة الفاتحة
- المبحث السادس : المكان المستحب للمصلي أن يوجه بصره إليه
- المبحث السابع : حكم رفع اليدين إلى الصدر عند القنوت
- المبحث الثامن : حكم تقديم اليدين على الركبتين في السجود
- المبحث التاسع : حكم السجود على الجبهة والأنف
- المبحث العاشر : حكم التسبيح في الركوع والسجود
- المبحث الحادي عشر : هيئة الجبهة واليدين للتهنئة
- المبحث الثاني عشر : ألفاظ التهنئة
- المبحث الثالث عشر : حكم التهنئة الأخير
- المبحث الرابع عشر : حكم عقب الصلاة
- المبحث الخامس عشر : حكم ترتيب قضاء الفوائت

## المبحث الأول

### حكم دعاء الاستفتاح

اختلف الفقهاء في دعاء الاستفتاح في الصلاة ، أهو مشروع أم غير مشروع ،  
وسبب انفراد المالكية يرجع الى أمرين :

- ١ - تعارض الآثار الواردة في ذلك مع عمل أهل المدينة . (١)
  - ٢ - تعارض الآثار الواردة في دعاء الاستفتاح مع آثار أخرى يفهم منها  
عدم مشروعية دعاء الاستفتاح ، فمن ذلك حديث المسء صلاته ، فإن النبي - صلى  
الله عليه وسلم - قال له : ( تكبر ثم تقرأ ) ، فهو متعارض مع بعض الآثار  
التي ورد فيها دعاء الاستفتاح كحديث علي وغيره مما سيأتى في الأدلة .
- وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى عدم مشروعية دعاء الاستفتاح في الصلاة ، وذكروا  
كراهته في الغرض ونقلوا عن ابن حبيب القول بأنه لا بأس بدعاء الاستفتاح بعد  
الاقامة ، وقبل الاحرام بالصلاة . (٢)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى استحباب  
وسنية دعاء الاستفتاح لكن الشافعية اختاروا صيغة : ( وجهت وجهي للذي فطّر  
السماوات ... ، بينما اختار الحنفية والحنابلة : صيغة : سبحانك اللهم  
وبحمدك ... (٣)

- 
- (١) بداية المجتهد : ٨٩/١ .
  - (٢) الخطاب : ٥٤٤/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٧/١ ، الخرشى : ٢٩٠/١ ،  
الجامع : ٤١/١ آ ، الاشراف : ٧٤/١ - ٧٥ ، الذخيرة ( خ ) ، أحمد بن  
أدريس القرافي ، ومورة على الميكروفلم بمركز البحث العلمي واحيساء  
التراث الاسلامي بجامعة أم القرى تحت رقم ١٦٣ عن نسخة دار الكتب  
المصرية تحت رقم ٣٤ فقه مالكى : ١٤١/١ ب ، الشرح الصغير على أقرب  
المسالك : ٣٣٨/١ .
  - (٣) حاشية ابن عابدين : ٤٧٥/١ ، البنائة : ١٣٤/٢ ، مغنى المحتاج : ١٥٥/١ ،  
المجموع : ٣١٤/٣ - ٣١٥ ، ٣٢١ ، شرح منتهى الارادات : ١٧٦/١ - ١٧٧ ، المغنى  
٥١٥/١ .

الأدلة :

- (١) استدلال المالكية على مذهبهم في عدم مشروعية دعاء الاستفتاح بما يلي:
- ١ - حديث المسيء صلواته وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( كبر ثم اقرأ ) (١) ولم يذكر استفتاحاً .
- ٢ - ما روى أبو حميد الساعدي في وصفه صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يرفع يديه ويكبر ثم يقرأ . (٢)
- ٣ - حديث أبي وفيه : ( كيف تقرأ إذا افتتحت الصلاة ؟ قال : فقرأت الحمد لله رب العالمين حتى أتيت على آخرها .. الحديث ) (٣)
- ففي هذه الأحاديث لم يذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - توجيهها ولا تسبيحها . (٤)
- ٤ - واستدلوا أيضاً بعمل أهل المدينة . (٥)
- وقد أجاب النووي عن حديث المسيء صلواته بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر في الحديث الفرائض ، ودعاء الاستفتاح ليس منها ، وبأن الأحاديث التي استدلت بها المالكية ليس فيها نفي للاستفتاح ، والأحاديث التي استدلت بها الشافعية ومن معهم فيها اثبات له والمثبت مقدم على النافي ، كما أن فيها زيادة شقة وهي مقبولة . (٦)
- (ب) وأما الجمهور الذين قالوا باستحباب دعاء الاستفتاح ، فقد استدلسوا بأحاديث صحيحة كثيرة منها :
- ١ - حديث علي - رضي الله عنه - وفيه : أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ، ، ١٨٤/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة ، ، ٢٩٨/١ ، برقم ٤٥ .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في كتاب الصلاة ، باب افتتاح الصلاة ، ، ١٩٤/١ ، برقم : ٧٣٠ ، وأصل الحديث في الصحيحين .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في أم القرآن ، ، ٨٣/١ ، برقم : ٣٧ .

(٤) الاشراف : ٧٤/١ - ٧٥ ، الجامع : ١٤١/١ .

(٥) بداية المجتهد : ٨٩/١ .

(٦) المجموع : ٣٢١/٣ .

كان اذا قام للصلاة قال : ( وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئفا ومسننا  
أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له  
وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ) (١) .

٢ - وعن عائشة - رضی اللہ عنہا - قالت : ( كان رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - اذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك  
اسمك وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ) (٢)

فهذه الأحاديث مصرحة ببعض الأدعية التي كان يستفتح بها - صلى الله عليه  
وسلم - صلاته . (٣)

#### الترجيح :

إن الأحاديث التي ساقها الجمهور صحيحة وصريحة في الدلالة على مشروعية  
دعاء الاستفتاح ، وإن اختلاف الصيغ لا يدل على عدم المشروعية ، وإنما يدل على  
التخيير بين هذه الصيغ ، وأما الأحاديث التي استدلت بها المالكية فغاية مافيهما  
عدم ذكر دعاء الاستفتاح وعدم الذكر لا يستلزم عدم المشروعية بحال ، سيما  
وأن المشروعية ثابتة في أحاديث أخرى .

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ،

٥٣٤/١ ، برقم : ٧٧١ .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة ، ١١/٢ ، برقم :

٢٤٣ ، وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم

وبحمدك ، ٢٠٦/١ ، برقم : ٧٧٦ ، والحاكم في المستدرک في کتاب الصلاة ،

باب افتتاح الصلاة ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ،

٢٣٥/١ .

(٣) مغنى المحتاج : ١٥٥/١ ، المجموع : ٣١٤/٣ - ٣١٥ ، ٣١٩ ، البنايعة :

١٣٤/٢ ، المغنى : ٥١٥/١ ، شرح منتهى الإرادات : ١٧٦/١ - ١٧٧ .



## المبحث الثانى

حكم الاستعانة فى الصلاة

اختلف الفقهاء فى مشروعية الاستعانة فى الصلاة ، وسبب انفراد المالكية فى ذلك يرجع الى معارضة بعض الآشار لظاهر الكتاب ، فان ظاهر الكتاب يقتضى مشروعية الاستعانة وذلك فى قوله - تعالى - : ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ (١) بينما يفهم من بعض الآشار عدم مشروعيتها ، ومنها حديث المسء صلاته ، فإن النبى - صلى الله عليه وسلم - لم يذكر الاستعانة عندما علم المسء صلاته الصلاة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية عدم مشروعية الاستعانة بل كراهتها فى صلاة الفريضة ، وهناك رواية عن الامام بمشروعيتها فى صلاة القيام برمضان ، ونقل عنه قوله : ( إن الأئمة لا يزالون يستعيذون فى قيام رمضان ) .

وجوز المالكية التعوذ فى النافلة ، وقد ذكر المالكية كراهة الاستعانة فى الفريضة سواء أكانت الصلاة جهرية أم سرية ، وسواء أكانت القراءة قبل الغاتحة أو بعدها وقبل السورة . (٢)

(ب) وذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الاستعانة مستنونة . (٣)

الأدلة :

(أ) أما المالكية القائلون بعدم مشروعية الاستعانة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلى :

- (١) النحل / ٩٨ .
- (٢) الخطاب : ٥٤٤/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢١٦/١ ، الخرشى : ٢٨٩/١ الاشراف : ٧٥/١ ، الجامع : ٤٢/١ ب ، الذخيرة : ١٤٠/١ ، أحكام القرآن لابن العربي : ١١٧٦/٣ .
- (٣) حاشية ابن عابدين : ٤٧٥/١ ، البناية : ١٤٢/٢ ، مغنى المحتاج : ١٥٧/١ ، المجموع : ٣٢٢/٣ - ٣٢٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٧٧/١ ، المغنى : ٥١٩/١ .

١ - حديث المساء صلاته ، وفيه : قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( كبر ثم اقرأ ) . (١)

٢ - حديث أبي وفيه : ( كيف تقرأ اذا افتتحت الصلاة فقال : فقرأت الحمد لله رب العالمين ... الحديث ) (٢)

٣ - عمل أهل المدينة : قال ابن العربي موضحاً هذا الدليل : ومجيباً عليه : ( ... وتعلق من أخذ بظاهر المدونة بما كان في المدينة من العمل ، ولم يثبت عندنا أن أحداً من أئمة الأمة ترك الاستعاذة ، فإنه أمر يفعل سرا ، فكيف يعرف جهراً ؟ ) . (٣)

٤ - ولأنه قول فاصل بين التحريم والفتحة فلم يكن مستحباً في الفرض كسائر الدعاء . (٤)

ولا يخفى عليك ما في هذه الأدلة من ضعف : أما الأحاديث النبوية الشريفة التي لم تذكر الاستعاذة ، فإن عدم ذكر الاستعاذة فيها لا يستلزم عدم مشروعيتها الاستعاذة ، ولربما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أمر بالقراءة ، وذلك اعتماداً على أن القراءة متضمنة للاستعاذة اتكالا على النصوص التي تفي بشروط مشروعيتها ، وامتداداً على أن المخاطب يعرف مشروعيتها الاستعاذة من تلك النصوص ، فلا داعي لتكرار ذلك في كل واقعة .

وأما قياس المالكية الاستعاذة على الدعاء فغير متجه : وذلك لأن الأصل المقيس عليه غير متفق على حكمه ، فهو مما انفرد به المالكية وخالفهم فيسه الجمهور ، فكيف تقاس على حكم أصل انفرد به المالكية ويجعل ذلك القياس دليلاً على مسألة أخرى انفرد بها المالكية أيضاً ؟ .

(ب) وأما جمهور الفقهاء القائلين بمشروعية الاستعاذة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾

(١) سبق تخريجه ص ٢٥٩ .

(٢) الاشراف : ٧٥/١ ، الجامع : ٤٢/١ ب ، والحديث سبق تخريجه ص ٢٥٩ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي : ١١٧٦/٣ .

(٤) الاشراف : ٧٥/١ .

- أى إذا أردت قراءة القرآن - نظير ذلك قوله - تعالى - : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ... الآية ﴾ (١)

٢ - حديث أبي سعيد الخدرى وفيه : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، من همزه ونفخه ونفثه ) . (٢)

والذى يترجح لدى مشروعية الاستعاذة ، فالآية الكريمة عامة تشمل قراءة القرآن فى الصلاة وخارجها ، فقصرها على خارج الصلاة تحكم بلا دليل ، وأضعف من ذلك ما نقل عن مالك من أن التعوذ إنما يكون بعد الفراغ من قراءة أم القرآن أخذا بظاهر قوله - تعالى - : ﴿ فاذا قرأت القرآن ... ﴾ (٣)

- 
- (١) المغنى : ٥١٩/١ ، البناية : ١٣٩/٢ ، المجموع : ٣٢٣/٣ ، ٣٢٥ ، شرح المنتهى : ١٧٧/١ ، مغنى المحتاج : ١٥٦/١ .
- (٢) البناية : ١٣٩/٢ - ١٤٠ ، المغنى : ٥١٩/١ ، والحديث أخرجه الترمذى فى كتاب الصلاة ، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة ، قال : ( وقد تكلم فى اسناد حديث أبي سعيد ، كان يحيى بن سعيد يتكلم فى علي بن علي ، وقال أحمد : " لا يصح " هذا الحديث ) ، ٩/٢ ، ١١ ، وأبو داود فى كتاب الصلاة باب من قال الاستفتاح بسبحانك اللهم ويحمدك ، ٢٠٦/١ ، برقم : ٧٧٥ .
- (٣) أحكام القرآن لابن العربي : ١١٧٦/٣ .

## المبحث الثالث

## حکم قراءة البسمة

اختلف الفقهاء في قراءة ( بسم الله الرحمن الرحيم ) في الصلاة ، أهى مشروعة أم غير مشروعة ؟ والذين قالوا بمشروعيتها اختلفوا أواجبة قراءتها أم مستحبة ؟ ، وهل يجهر بها أم يسر ؟ ، وهذه المسألة من المسائل الطويلة التى يكثُر فيها الخلاف ، فبالإضافة الى حكم مشروعيتها النطق بها فى الصلاة ، هنالك خلاف فى عدها آية من سورة الفاتحة ، أو من كل سورة ، وقد أورد الفقهاء فى هذه المسألة مناقشات ومناظرات طويلة جدا ، وسيقتصر البحث من هذه المسائل على مسألة واحدة يتمحض فيها انفراد المالكية ، وهذه المسألة هى : حكم قراءتها فى الصلاة ، ولن يتعرض البحث لعدها آية من الفاتحة أو من كل سورة أو غير ذلك من المسائل الخلافية الا بالقدر الذى يخدم المسألة التى تمحض فيها انفراد المالكية ، وسأسلك فى هذه المسألة سبيل الاجاز فأقول وبالله التوفيق .

اختلف الفقهاء فى مشروعيتها قراءة البسمة فى الصلاة ، وسبب انفراد

المالكية يرجع الى أمرين :

١ - اختلاف الآثار : فبعض الآثار يفهم منها عدم مشروعيتها قراءة البسمة ، بينما تفهم المشروعية من آثار أخرى ، فمن ذلك ما وقع فى حديث أنس - رضى الله عنه - فان بعض رواياته يفهم منها عدم مشروعيتها قراءة البسمة ، بينما تفهم المشروعية من روايات أخرى ومن ذلك أيضا ما وقع فى حديث أبى هريرة وسيأتى كل ذلك فى الأدلة .

٢ - الاختلاف فى عد البسمة آية من الفاتحة أو من كل سورة ، أو عدم عدها كذلك فان الذين عدوها آية قالوا بوجوب قراءتها شأنها فى ذلك شأن سائر آيات السورة . (١)

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(١) بداية المجتهد : ٩٠/١ .

(١) ذهب المالكية في المشهور عن الامام مالك الى أن قراءة البسمة في صلاة الفريضة غير مشروعة ، بل مكروهة ، وأما في النافلة فعلى التخيير . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى مشروعية قراءة البسمة لكنهم اختلفوا في درجة المشروعية ، وفي صفة القراءة ، فعلى حين ذهب الشافعية الى أن قراءتها واجبة ، وأنه يجهر بها في الجهرية ، ذهب الحنفية والحنابلة الى أن قراءتها سنة ومستحبة وأنه يسر بها في السريضة والجهرية على السواء . (٢)

### الأدلة :

(١) استدل المالكية القائلون بعدم مشروعية قراءة البسمة في الفريضة بما يلي :

١ - حديث أنس وفيه : ( صلى خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها ) . (٣)

وقد أجاب النووي عن هذا الاستدلال بقوله : ( وأما الجواب عن استدلالهم بحديث أنس " كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين " وعن حديث عائشة ، فهو أن المراد : كانوا يفتتحون سورة الفاتحة لا بالسورة (٤) وهذا التأويل

- (١) الخطاب : ٥٥٤/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٦/١ ، الخرشي : ٢٨٩/١ ، الاشراف : ٧٦/١ ، الجامع : ٤٢/١ أ ، الذخيرة خ : ١٣٩/١ - ١٤٠ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٥٧/١ ، الفواكه الدواني : ٢٠٤/١ ، البيان والتحصيل : ٣٦٤/١ - ٣٦٦ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٣٣٧/١ ، الكافي : ١٧٠/١ ، بداية المجتهد : ٨٩/١ - ٩٠ ، الجامع لأحكام القرآن : ٩٥/١ - ٩٦ ، التمهيد : ٢٢٨/٢ - ٢٣١ ، انتصار الفقير السالك : ص ٣٠١ - ٣٠٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٧٥/١ ، البناية : ١٤٢/٢ ، مغنى المحتاج : ١٥٧/١ ، المجموع : ٣٤٢/٣ - ٣٤٤ ، شرح منتهى الارادات : ١٧٧/١ ، كشاف القناس : ٣٩١/١ - ٣٩٢ ، المغنى : ٥٢٠/١ .
- (٣) الاشراف : ٧٧/١ ، الذخيرة خ : ١٣٩/١ أ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب حجة من قال لا يجهر بالبسمة ، ٢٩٩/١ ، برقم : ٣٩٩ .
- (٤) هكذا النص في المجموع ، وهو غير مستقيم ، والصواب كانوا يفتتحون بسورة الفاتحة ، لا السورة .

متعين للجمع بين الروايات لأن البسمة مروية عن عائشة - رضی الله عنها - فعلا ورواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولأن مثل هذه العبارة وردت عن ابن عمر ، وأبي هريرة - رضی الله عنهم - وهما ممن صح عنه الجهر بالبسمة ، فدل على أن مراد جميعهم اسم السورة ، فهو كقوله : بالفاتحة ، وقد ثبت أن أول الفاتحة البسمة فتعين الابتداء بها ، وأما الرواية التي في مسلم فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال أصحابنا هي رواية لفظ الأول بالمعنى الذي فهمه الراوي عبر عنه على قدر فهمه فأخطأ ، ولو بلغ الحديث بلفظه الأول لأصاب ، فان اللفظ الأول هو الذي اتفق عليه الحفاظ ولم يخرج البخاري والترمذي وأبو داود وغيره ، والمراد به اسم السورة كما سبق ، وثبت في سنن الدارقطني عن أنس قال : " كنا نملئ خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر وعثمان - رضی الله تعالى عنهم - فكانوا يفتتحون بأم القرآن فيما يجهر به قال الدارقطني : " هذا صحيح " وهو دليل صريح لتأويلنا فقد ثبت الجهر بالبسمة عن أنس وغيره كما سبق فلا بد من تأويل ما ظهر خلاف ذلك (١) .

وقد أجاب ابن قدامة عن حديث أنس بما حاصله : أن أنسا لم يسمع البسمة ، وإنما سمع الحمد لله ، وكون أنس لم يسمع البسمة لا يعنى عدم وجودها لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يجهر بالبسمة (٢) .

وقيل أن أختم الكلام على حديث أنس يجدر بي أن أنقل ما قاله ابن عبد البر موضحا ما وقع في هذا الحديث من الاختلاف والاضطراب حيث قال :  
( ٠٠٠ ) وقد روى هذا الحديث عن أنس قتادة وثابت البناني ، وغيرهما كلهم أسنده ، وذكر فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا أنهم اختلف عليهم في لفظه اختلافا كثيرا مضطربا متدافعا منهم من يقول فيه : كانوا لا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنهم من يقول : كانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنهم من قال : كانوا لا يتركون بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال : كانوا

(١) المجموع : ٣٥١/٣ - ٣٥٢ .

(٢) المغنى : ٥٢١/١ .

يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لأحد من الفقهاء ، وقد روى عن أنس أنه سئل عن هذا الحديث فقال : " كبرنا فسنينا ... " (١)

٢ - ماروى عن عبدالله بن مغفل أنه قال : لابنه - وآه يجهر بها - : ( إياك والحدث فإنى صليت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى فلم أسمع أحدا منهم يقرأها إذا قرأت فقل الحمد لله رب العالمين ) (٢) .

وقد أجاب النووى عن حديث عبدالله بن مغفل ، وذلك بتضعيفه أو تأويله حيث قال :

( ... ) وأما الجواب عن حديث ابن عبدالله بن مغفل : فقال أصحابنا والحفاظ : هو حديث ضعيف لأن ابن عبدالله بن مغفل مجهول ، قال ابن خزيمة : " لا يقوم به حجة " ، وقال الخطيب أبوبكر وغيره : " هذا الحديث ضعيف لأن ابن عبدالله مجهول " ، ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذى : " حديث حسن " لأن مداره على مجهول ، ولو صح وجب تأويله جمعا بين الأدلة السابقة ، وذكروا فى تأويله وجهين : أحدهما : قال ابوالفتح الرازى فى كتابه فى البسمة : " ان ذلك فى صلاة سرية لاجهرية لأن بعض الناس قد يرفع قراءته فى البسمة وغيرها رفعا يسمعه من عنده فنهاه أبوه عن ذلك ، وقال : هذا محدث " والقياس أن البسمة لها حكم غيرها من القرآن فى الجهر والاسرار ، والثانى : جواب أبى بكر الخطيب قال : ابن عبدالله مجهول ولو صح حديثه لم يوثر فى الحديث الصحيح عن أبى هريرة فى

(١) التمهيد : ٢٣٠/٢ .

(٢) الاشراف : ٧٧/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٠٥/١ ، والحديث أخرجه الترمذى فى كتاب الصلاة ، باب ماجاء فى ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، وقال : ( حديث حسن ) ١٣/٢ ، برقم : ٢٤٤ ، والنسائى فى الافتتاح ، باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ١٣٥/٢ ، وابن ماجه ، فى كتاب اقامة الصلاة ، باب افتتاح القراءة ٢٦٧/١ ، برقم : ٨١٥ ، وقد ذكر الشوكانى نقلا عن ابن خزيمة وغيره تضعيف هذا الحديث بجهالة ابن عبدالله بن مغفل والمجهول لا تقوم به حجة ، انظر نيل الأوطار : ( طبعة دار الجيل )

الجهر لأن عبد الله بن مغفل من أحداث أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبو هريرة من شيوخهم ، وقد صح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقول لأصحابه : " ليليني منكم أولو الأعلام والنهي ثم الذين يلونهم " فكان أبو هريرة يقرب من النبي - صلى الله عليه وسلم - وعبد الله بن مغفل يبعد لحدائثة سنه ، ومعلوم أن القارئ يرفع صوته ويجهر بقراءته في أثنائها أكثر من أولها فلم يحفظ عبد الله الجهر بالبسملة لأنه بعيد وهي أول القراءة وحفظها أبو هريرة لقربه واصفائه وجودة حفظه وشدة اعتناؤه (١)

٣ - حديث أبي بن كعب وفيه : ( كيف تقرأ اذا افتتحت الصلاة ، فقسال

فقرأت الحمد لله رب العالمين الى آخرها ... الحديث ) .

وجه الدلالة منه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أقرأ أبيبا عندما

قرأ الفاتحة بدون البسملة فدل على عدم مشروعيتها قراءتها . (٢)

٤ - عمل أهل المدينة : قال القرافي موضحا ذلك :

( ... فإن الصلاة تقام بينهم من عهده - عليه السلام - الى زمن مالك مع الجمع

العظيم الذي يستحيل تواطؤهم على الكذب ، فنقلهم لذلك بالفعل كقولهم بالقول

فيحصل العلم فلا يعارضه شيء من أخبار الآحاد ) . (٣)

وهناك أدلة أخرى استدلت بها المالكية لاثبات أن البسملة ليست آية من

الفاتحة لم نذكرها لعدم تمحض أفراد المالكية في هذه المسألة ، وان كانوا

قد بنوا عدم مشروعيتها بالبسملة في الصلاة على كونها ليست آية من سورة الفاتحة .

(ب) وأما الجمهور القائلون بمشروعية قراءة البسملة - على الخلاف الذي

عرفنا - فقد استدلوا على ذلك بما يلي :

أما الشافعية فقد استدلوا على مذهبهم في الجهر بالبسملة ببعض الأحاديث

ومنها :

(١) المجموع : ٣٥٥/٣ .

(٢) الجامع : ٤٢/١ ب .

(٣) الذخيرة : خ : ١٣٩/١ ب ، وانظر : الفواكه الدواني : ٢٠٥/١ .



١ - حديث نعيم بن عبدالله المجرم (١) قال : ( طليت وراء أبي هريرة -  
رضي الله عنه - فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأمر الكتاب حتى اذا بلغ  
ولا الضالين قال : آمين ، وقال الناس آمين ، . الى أن قال : والذي نفسي بيده  
اني لأشبهكم صلاة برسول الله - صلى الله عليه وسلم - ) (٢)

٢ - ماروى عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( انه كان  
اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم ، قال أبوهريرة : هي  
آية من كتاب الله اقرأوا ان شئتم فاتحة الكتاب فانها الآية السابعة ، وفي  
رواية : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان اذا أم الناس قرأ بسم الله  
الرحمن الرحيم ) (٣)

٣ - قالوا : وقد رويت أحاديث بالجهر بالبسملة عن  
كثير من الصحابة منهم أبوهريرة وأم سلمة وابن عباس وأنس وعلى بن أبي طالب  
- رضي الله عنهم - (٤)

وأما الحنفية والحنابلة فان مسلكتهم في الغالب التوفيق بين الأدلسة ،  
فانهم استدلوا على مشروعية البسملة ببعض الأحاديث التي استدلت بها الشافعية  
كحديث نعيم بن المجرم وغيره واستدلوا على الاسرار بها ببعض الأحاديث التي  
استدل بها المالكية على نفي مشروعيتها وقد حمل الحنابلة والحنفية هذه  
الأحاديث على أن الرواية لم يسمعوا بالبسملة ، فقد استدلوا بحديث عبدالله بن  
المغفل وحديث أنس لكنهم ركزوا في حديث أنس على الروايات التي صرحت بعدم  
الجهر كرواية قتادة عن أنس ، وفيها : ( فلم أسمع أحدا منهم يجهر بسم الله

- (١) هو نعيم بن عبدالله المجرم ، المدني ، مولى آل عمر بن الخطاب ، كان  
يجمر المسجد روى عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما وعنه ابنه محمد وغيره ،  
وكان ثقة جالس أبا هريرة عشرين سنة . انظر : تهذيب التهذيب : ٤٦٥/١٠ .
- (٢) أخرجه النسائي ، في الافتتاح ، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ١٣٤/٢ ،  
قال الشوكاني : صح هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان ، والحاكم وقال :  
" على شرط البخاري ومسلم وقال البيهقي صحيح الإسناد وله شواهد . انظر :  
نيل الأوطار : ٢١٩/٢ ، المستدرک : ٢٣٢/١ ، السنن الكبرى : ١٤٦/٢ .
- (٣) أخرجه الدارقطني في كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة بسم الله ٣٠٩/١٠٠٠ .
- (٤) نهاية المحتاج : ٤٥٨/١ - ٤٥٩ ، مغنى المحتاج : ١٥٧/١ ، المجموع :  
٣٤٣/٣ - ٣٥١ .

الرحمن الرحيم ، وفى لفظ : ( فكلهم يخفى بسم الله الرحمن الرحيم ) . (١)

### الترجيح :

من الاستعراض السابق للمذاهب والأدلة نجد أن معتمد المالكية الأول والرئيس  
انما هو حديث أنس ، وقد رأينا كيف أن الحديث مضطرب .

وأما معتمد الشافعية وهو فعل أبى هريرة : وترتيبهم الحكم على رسول  
أبى هريرة : (إنى لأشبهكم صلاة بالنبي - صلى الله عليه وسلم - ) وقولهم إن أبى  
هريرة قد جهر بالبسملة فهذا داخل فى مشابهة صلاة أبى هريرة لصلاة النبي - صلى  
الله عليه وسلم - فان كل ذلك غير متجه ، وذلك لأن جهر أبى هريرة بالبسملة  
- ان صح - لا يستلزم الرفع ، وقوله : انى لأشبهكم صلاة بالنبي - صلى الله عليه  
وسلم - لا يستلزم أن تكون البسملة من أوجه الشبه بين صلاة أبى هريرة وصلاة النبي  
- صلى الله عليه وسلم - ، ولعل أسعد المذاهب بالأحاديث جميعا إنما هم  
الحنابلة والحنفية سواء بالقول بالسنية أو بالاسرار لأنهم فى هذه الحالة يجمعون  
بين الأحاديث ، والمصير الى الجمع أولى ، كما أن اعمال جميع النصوص أولى من  
اهمال بعضها أو ضرب بعضها ببعض وقبل أن أختم الكلام فى هذه المسألة فإننى  
أنقل مقاله القرطبى فى معرض استحسانه لمذهب الحنفية والحنابلة فقد قال بعد  
أن حكى هذا المذهب :

( ... قلت : هذا قول حسن ، وعليه تتفق الآثار عن أنس ولا تضاد ، ويخرج بسبه  
من الخلاف فى قراءة البسملة ، وقد روى عن سعيد بن جبير قال : " كان المشركون  
يحضرون بالمسجد فاذا قرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بسم الله الرحمن  
الرحيم قالوا : هذا محمد يذكر رحمن اليمامة - يعنون مسيلمة - فأمر أن يخافت  
ببسم الله الرحمن الرحيم ونزل " ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها " قال الترمذى  
الحكيم أبو عبد الله : فبقى ذلك الى يومنا هذا على ذلك الرسم وان زالت العلة  
كما بقى الرمل فى الطواف وان زالت العلة ، وبقيت المخافتة فى صلاة النهار  
- وان زالت العلة - ) (١)

(١) البناية : ١٦٠/٢ - ١٦١ ، كشاف القناع : ٣٩١/١ ، شرح المنتهى : ١ / ١٧٧ ،

المغنى : ٥٢١/١ - ٥٢٢ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٩٦/١ - ٩٧ .

## المبحث الرابع

حكم قبض اليمين أو ارسالهما

اختلف الفقهاء في الوضع المختار لليدين في القيام في الصلاة ، أهـو  
الارسال أو القبض : على ماسياتي في المذاهب .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة معارضة بعض الآثار لآثار أخرى ،  
فمن ذلك : حديث المسيء صلته الذي يفهم منه السدل ، وأحاديث أخرى صرحـت  
بالقبض كحديث سهل بن سعد (١) وغيره من الأحاديث مما سياتي في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية الى أن السنة هي سدل اليدين في الصلاة - أي ارسالهما-  
وأما القبض فعن الامام ثلاث روايات .

١ - رواية ابن القاسم وهي ظاهر المدونة : أن القبض مكروه في الفريضة  
مباح في النافلة عند الاطالة .

٢ - رواية أشهب : وهي أن القبض مباح في الفريضة والنافلة على السواء .

٣ - رواية مطرف : وهي أن القبض مندوب في النافلة والفريضة على السواء .

وبكل رواية من هذه الروايات أخذ بعض المالكية ، ولكن الرواية الأولى  
هي أشهر هذه الروايات وعليها أكثر المالكية .

وقد رجح القاضي عبدالوهاب استحباب القبض ، وقد وقع الخلاف في المذهب  
في تأويل قول مالك في كراهة القبض في الفرض :

١ - قيل ان ذلك لأن القبض فيه اعتماد واستناد ، وهذا مكروه في الفريضة  
قال بعض المالكية : ان مقتضى هذا التعليل أن من قبض لا لاعتماد ، وانما  
للاستئنان ، فإن فعله هذا غير مكروه .

٢ - وقيل إن القبض مكروه في الفرض خيفة اعتقاد وجوبه .

(١) هو سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي الساعدي ، له ولأبيه صحبة

مشهور ، توفي سنة ثمان وثمانين وقيل بعدها . أنظر : أسد الغابة :

٣٦٦/٢ ، تقريب التهذيب : ٣٣٦/١ .

٣ - وقيل : انه يكره في الفرض خوف اظهار الخشوع ، وخوف أن يوذى ذلك الى الرياء ولم يجزم خليل ولا غالب شراح مختصره بأى من هذه التأويلات ، ومسئ هنا يتضح أن السدل هو سنة عند المالكية ، وأن الخلاف إنما هو في كراهة القبض أو عدم كراهته ، وأن مشهور المذهب - وهو ظاهر المدونة - كراهته في الفرض دون النفل . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن السنة هي القبض - أى وضع اليد اليمنى على اليسرى وقبض رسخ اليسرى باليمنى - على خلاف بينهم في مكان الوضع أهو فوق السرة ، أم على الصدر ؟ . (٢)

#### الأدلة :

(١) أما المالكية القائلون بالسدل وبكراهة القبض في الفرض فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث المسء صلاته ، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد علمه الصلاة ، ولم يذكر القبض . (٣)

وقد أجاب النووي عن هذا الحديث بأنه لا حجة فيه : لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يذكر السنن ، وإنما علمه الفرائض فقط ، والقبض ليس بفريضة (٤)

وقد أورد الشيخ محمد العابد رواية أخرى لحديث المسء صلاته قال : إنه لا يرد عليها الاعتراض بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما علم المسء صلاته الفرائض ، قال الشيخ محمد العابد :

( . . . قال ابن بطال في شرح البخارى : وحجة من كره ذلك - أى القبض - أن النبي

- 
- (١) الحطاب : ٥٤١/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢١٤/١ ، الخرشى : ٢٨٦/١ - ٢٨٧ ، الذخيرة : خ : ١٥٠/١ - ١٥١ ، الاشراف : ٨٠/١ ، الجامع : ١٤٦/١ ، بداية المجتهد : ٩٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٢٠/٢٠ - ٢٢١ - المنتقى : ٢٨١/١ .
- (٢) البناية : ١٣٠/٢ - ١٣١ ، مغنى المحتاج : ١٨١/١ ، شرح منتهى الارادات : ١٧٦/١ ، المغنى : ٥١٤/١ ، المجموع : ٣١٠/٣ - ٣١٢ .
- (٣) الاشراف / ٨٠/١ ، بداية المجتهد : ٩٩/١ .
- (٤) المجموع : ٣١٣/٣ .

- صلى الله عليه وسلم - علم المسنء صلاته الصلاة ، ولم يذكر له القبض ، نقله ابن القصار ولعلمهما والله أعلم انما أرادا حديث رفاعة بن رافع الذى أخرجه الحاكم فى المستدرک على الصحيحين من طرق صحيحة عنه : أنه كان جالسا عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اذ جاء رجل فدخل المسجد فصلى فلما قضى صلاته جاء فلم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى القوم ، فقال - صلى الله عليه وسلم - عليك ، فارجع فصل فانك لم تصل قال : فرجع فجعلنا نرمق صلاته لاندري ما يعيب منها ، فلما قضى صلاته فجاء فلم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى القوم فقال : - صلى الله عليه وسلم - ؛ عليك ، فارجع فانك لم تصل ، وذكر ذلك إما مرتين أو ثلاثا فقال الرجل : ما أدري ما عبت علي من صلاتي قال - صلى الله عليه وسلم - : لانتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله - عز وجل - يغسل وجهه ويديه للمرفقين ، ويمسح رأسه بيديه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر ويحمد الله ويمجده ويقرأ من القرآن ما أذن الله له فيه ثم يكبر فيركع ويضع كفيه على ركبتيه حتى تظمئن مفاصله ويستوى ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، ويستوى قائما حتى يأخذ كل عظم مأخذه ، ثم يقيم صلبه ثم يكبر فيسجد فيمكن جبهته من السجود حتى تظمئن مفاصله ويستوى ثم يكبر فيرفع رأسه ويستوى قاعدا على مقعدته ، ويقيم صلبه ، وصف الصلاة هكذا حتى فرغ ، ثم قال : لانتتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك ٠٠٠ فبهذا - والله أعلم - احتج الامام ابن القصار وتبعه ابن بطل على السدل لأنه - صلى الله تعالى عليه وسلم - علم هذا المسنء الصلاة ، ولم يذكر له القبض مع أنه ذكر له السنن والمندوبات ، كيف يصح أن يكون القبض سنة ولم يعلمه له بعد أن علمه السنن ؟ ، وليس مراد الامام ابن القصار ، والامام ابن بطل بحديث المسنء صلاته حديث أبى هريرة ، الذى أخرجه الشيخان عنه حتى يرد عليهما قول الزين العراقى شيخ ابن حجر فى شرح الترمذى : لاجبة فى حديث المسنء الصلاة على كراهة وضع اليمين على الشمال فى الصلاة لأنه - عليه الصلاة والسلام - انما علمه الفرائض لتكون أيسر للحفظ ، والوضع المذكور سنة (١)

(١) القول الفصل فى تأييد سنة السدل ، محمد عابد ، طبع على نفقة لجنة التراث والتاريخ ، أبوظبى ، ص ٩ - ١٠ .

٢ - حديث عطاء وفيه : ( سمعت أبا حميد الساعدي <sup>(١)</sup> في عشرة من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ومنهم أبو قتادة ، وفي رواية : وأبو هريرة ومحمد بن مسلمة وسهل بن سعد وغيرهم يقول : أنا أعلم بطلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - قالوا : فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعة ولا بأقدمنا له صحة ، قال : قالوا : فأعرض ، قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم يكبر حتى يقر كسل عظم في موضعه معتدلاً ، ثم يقرأ ، ثم يكبر ويرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلاً ، ثم يرفع ويضع راحته على ركبتيه ، ثم يعتدل ، ولا يصبو رأسه ولا يقرع ..... الحديث ) (٢)

قال الشيخ محمد العابد :

( ... وهو كما ترى حجة واضحة في السدل لأن أبا حميد في مقام الاحتجاج على الصحابة المنكرين عليه أنه أعلم منهم بصفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - لكونهم ما سلموا له أول مرة حيث قالوا له : " ما كنت بأكثرنا له تبعة " كما جبلت عليه الأقران من التنافس وعدم التسليم للأتراب إلا لما وصف لهم صلاته - صلى الله عليه وسلم - على سبيل الاستقصاء للسنن والفرائض ولم يترك منها شيئاً علمه ، فقالوا له : صدقت ، وسلموا له ما ادعاه لكونه أخبرهم بما عندهم فحينئذ لو كان القبض من صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - لأنكروا عليه قائلين : يا أبا حميد تركت ، أو نسيت أخذ الشمال باليمين لأن المقام مقام احتجاج ، والعادة قاضية بأنهم يناقشون فيه على أقل شيء ، فحيث لم يناقشوه في ذلك ، علمنا أنهم متفقون على ترك القبض في صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - وأنه - صلى الله عليه وسلم - كان سادلاً لأن السدل هو الأصل ، والأصل لا يحتاج إلى ذكره ، والتمسك به هو الحكم المتفق عليه . ) (٣)

- 
- (١) هو أبو حميد الساعدي ، اختلف في اسمه ، شهد أحداً وما بعدها ، عاش إلى خلافة معاوية وابنه يزيد ، مات سنة ستين . أنظر : أسد الغابة : ١٧٤/٥ .  
تهذيب التهذيب ٧٩/١٢ ، تقريب التهذيب : ٤١٤/٢ .
- (٢) أخرجه البخاري في كتاب صفة الصلاة ، باب سنة الجلوس في التشهد : ٢٠١/١ .
- (٣) القول الفصل : ص ١١ .

ولا يخفى ما فى هذا الكلام من ضعف ظاهر :

(أ) أما قول الشيخ العابد : ان الارسال هو الأصل فغير مسلم : اذ قد يقال : ان القبض هو الأصل ، الا أن يريد الشيخ أن الارسال هو الأصل خارج الصلاة ، فيقال : ان ما كان أصلا خارج الصلاة لا يصح أن يكون أصلا فيها ، وقول الشيخ أن أبا حميد الساعدى لم يذكر الارسال لأنه الأصل غير متجه ، وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد انتقل عن هذا الأصل برفع يديه حذو منكبيه ، فيحتاج الى أن يذكر عوده الى الأصل لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد انتقل بالرفع عنه ، حتى لايتوهم متوهم أن النبى - صلى الله عليه وسلم - بقى رافعا يديه حذو منكبيه الى أن ركع .

وهكذا ترى أن الشيخ قد تكلف الدليل .

(ب) إن استناد الشيخ الى أن أبا حميد الساعدى قد ذكر الفراض والسنسن كلها غير متجه أيضا ، فإن أبا حميد الساعدى لم يذكر التسبيح فى الركوع والسجود وهو من سنن الصلاة بل - وعند بعض المذاهب - من واجباتها ، فلا يقال : ان القبض لو كان من سننها لذكره لأن أبا حميد الساعدى لم يقصد استقصاء ، والا لذكر التسبيح فى الركوع والسجود .

(ج) إن سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحمل بعضها على بعض ، ويفسر بعضها بعضا ، فاذا لم يكن القبض قد ذكر فى بعض الأحاديث فإنه قد ذكر فى أحاديث أخرى من طرق صحيحة ، فيحمل هذا على ذلك ، وعدم ذكر القبض فى بعض الأحاديث لا يستلزم نفيه مطلقا .

٣ - واستدلوا أيضا بالقول بأن القبض يشغل المصلى عن حضور القلب وتتمام الاقبال على الله - تعالى - . (١)

والحق أن فى هذا تناقض ، فمن العلل التى كره من أجلها المالكية القبض هى اظهار الخشوع كما سبق فى المذهب ، وليت شعري كيف يكون القبض من أمارات

(١) أعذب المقال فى دليل الارسال ، محمد عابد حسين ، ص ٧ .

الخشوع التي يخشى على صاحبها من اظهارها الرياء ، ثم يكون في الوقت ذاته مشغلا عن حضور القلب وملهيا عن تمام الاقبال على الله - تعالى - ؟ .

(ب) واستدل جمهور الفقهاء القائلون بأن القبض هو السنة على مذهبيهم بما يلي :

١ - ماروي عن سهل بن سعد : قال : ( كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه في الصلاة قال أبو حازم - راوى الحديث - لا أعلمه الا ينمى ذلك الى النبي - صلى الله عليه وسلم - ) (١) .

وقد أجاب الشيخ محمد العابد عن هذا الحديث بجواب متكلف بل وجعله دليلا للمالكية حينما قال :

( ٠٠٠ ) وجه دلالتة أن أمرهم بالوضع المذكور دليل نص على أنهم كانوا يسدلون ، والا كان أمرا بتحصيل الحاصل ، وهو عبث محال على الشارع - صلى الله عليه وسلم - ، ومن المعلوم بالضرورة أنهم لم يعتادوا السدل ولم يفعلوه الا لرويتهم فعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأمرهم به بقوله : صلوا كما رأيتمونسى أصلى ) (٢)

وهذا الكلام غاية في الضعف والبعد ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

(أ) إن اثبات السدل من قول سهل بن سعد : ( كان الناس يؤمرون ٠٠٠ ) غير متجه وذلك لأن أمرهم بالقبض لا يدل على أنهم كانوا يسدلون ، فالأمر بالقبض قد يجيء ابتداءً ونظائر ذلك كثيرة من قول الصحابة أمرنا بكذا ، فاستنباط السدل من هذا الحديث غير صحيح .

(ب) - على التسليم بأنهم كانوا يسدلون ، وإن هذا الحديث يدل على ذلك - فلم لا يكون أمرهم بالقبض في الحديث ذاته نسخا للسدل ، الا أن يقول الشيخ : إنهم كانوا مأمورين بالسدل ، ثم أمروا بالقبض ، ثم أمروا بالسدل ، وهذا أكثر عبثا مما نسبه للقائلين بالقبض ، وأراد أن ينزه الشارع الحكيم عنه .

(١) المجموع : ٣١٢/٣ ، والحديث أخرجه البخارى في كتاب الأذان ، باب وضع

اليمنى على اليسرى ، ١٨٠/١ .

(٢) القول الفصل في تأييد سنة السدل ، ص ١٤ .



(ج) ان الشيخ حاول أن يشكك في رفع الحديث الى النبي - صلى الله عليه وسلم - من خلال عبارة : - كان الناس يؤمرون - وقد عقد بحثا في مثل هذه العبارات ، أيستفاد منها الرفع أم لا ؟ (١) ومع أن الراجح في هذه المسألة أن هذه العبارة وأشباهها تأخذ حكم الرفع وذلك لأن الصحابة لا يتلقون الأوامر الا من الشارع الحكيم ، خاصة في مثل هذه الأمور التعبدية المحضة ، مع هذا كله فإنى لا أرى حاجة لاقحام هذا البحث في الحديث الذى نحن بصدده ، وذلك لأن أبا حازم قد صرح بالرفع فقال : ( لا أعلمه الا ينمى ذلك الى النبي - صلى الله عليه وسلم - ) ، وهذه عبارة صريحة بل ومؤكد في الرفع ، فلو أن أبا حازم قال : لا أعلمه إن نمى ذلك الى النبي - صلى الله عليه وسلم - لاتجسس ان يبحث في هذه الصيغة أهى دالة على الرفع أم لا ؟ ، أما وقد قال ما قال بصيغة تأكيدية في الرفع ، فلا يبقى مسوغ فى أن يقحم هذا البحث الحديثى فى هذا الحديث .

٢ - وعن وائل بن حجر (٢) : ( أنه رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رفع يديه حين دخل فى الصلاة ، ثم التحف بثوبه ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى . ) (٣)

وقد أجاب الشيخ محمد العابد على هذا الحديث بجوابين :  
أحدهما : وصف هذا الحديث بالاضطراب فى الاسناد أو الارسال . (٤)

- (١) القول الفصل : ص ٣ - ٤ .
- (٢) هو وائل بن حجر بن سعد بن مسروق الحضرمى ، صحابى جليل ، استعمله النبي - صلى الله عليه وسلم - على حضرموت ، وأقطعه أرضا ، توفى فى ولاية معاوية . انظر : أسد الغابة : ٨١/٥ ، تقريب التهذيب : ٣٢٩/٢ .
- (٣) كشف القناع : ٣٨٩/١ ، المجموع : ٣١٢/٣ ، والحديث أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب وضع يده اليمنى على اليسرى ، ٠٠٠ ، ٣٠١/١ ، برقم : ٤٠١ .
- (٤) القول الفصل : ص ٥ ، ويتضح من الأمثلة التى جاء بها الشيخ العابد على ادعاء الارسال أنه يقصد بالارسال ، الارسال فى مصطلح الأصوليين ، - وهو سقوط راو من السند ، وليس الارسال فى مصطلح المحدثين ، - وهو ما قال فيه التابعى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - ، وواضح أيضا أنه يقصد بالارسال بعض الطرق التى ليست فى صحيح مسلم .

وليس هذا يعيب ، إذ أن في الطرق المسندة غنية عن الطرق المرسلية ،  
والحديث مخرج في صحيح مسلم فاتضح من هذا ضعف جواب الشيخ .

ثانيها : تأويله بشيء من التكلف ، فقد ورد في بعض الروايات أنه أتى أصحاب  
النبي - صلى الله عليه وسلم - في شدة برد ، فرآهم مجلنين بالثياب ، ورأى  
أيديهم تتحرك تحتها ، وقد حمل الشيخ العابد ذلك على السدل قائلًا أنه لا تتصور  
حركة الأيدي في القبض ، وإنما تتصور في الإرسال (١) ، ولا يخفى عليك ضعف هذا  
وتكلفه ، فإن الحركة متصورة في القبض أيضا .

٣ - وعن ابن مسعود - رض الله عنه - أنه كان يطفى ، فوضع يده اليسرى  
على اليمنى فرآه النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فوضع يده اليمنى على  
اليسرى . (٢)

٤ - وعن الهلب الطائي (٣) قال : ( كان رسول الله - صلى الله عليه  
وسلم - يَوْمًا فيأخذ شماله بيمينه . ) (٤)

(١) القول الفصل : ص ٦ .

(٢) أخرجه ابوداود في كتاب الصلاة ، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ،  
٢٠٠/١ ، برقم : ٧٥٥ ، والنسائي في الافتتاح ، باب في الامام اذا رأى  
الرجل . . . ، ١٢٦/٢ ، وابن ماجه في كتاب اقامة الصلاة ، باب وضع اليمين  
على الشمال في الصلاة ، ٢٦٦/١ ، برقم : ٨١١ ، واسناده حسن ، أنظر : فتح  
البارى : ٢٢٤/٢ .

(٣) هو يزيد بن قنافة ، سمي بالهلب لأنه أتى النبي - صلى الله عليه وسلم -  
أقرع فمسح رأسه فنبت شعره ، فسمى الهلب - أي كثير الشعر - وذكره ابن  
سعد في طبقة مسلمة الفتح ، أنظر : الاصابة : ٢٨١/٦ .

(٤) المجموع : ٣١٢/٣ ، المغنى : ٥١٤/١ ، والحديث أخرجه الترمذى في كتاب  
الصلاة ، باب ماجاء في وضع اليمين على الشمال . . . ، وقال : حديث حسن ،  
٣٢/٢ ، برقم : ٢٥٢ ، وابن ماجه في كتاب اقامة الصلاة ، باب وضع اليمين  
على الشمال ، ٢٦٦/١ ، برقم : ٨٠٩ ، وفي اسناده قبيلة بن هلب ، عن  
أبيه ذكره ابن حبان في الثقات ، أنظر : نيل الأوطار : ٢٠٨/٢ ، ميزان  
الاعتدال : ٢٨٤/٣ .

الترجيح :

ان الناظر في مذهب المالكية وأدلتهم لا يسعه الا أن يسجل الملاحظات التالية :

١ - إن المالكية مضطربون في مسألة السدل : فكثير منهم رجح القبض ، وكثير منهم وضع لكراهة القبض بعض التأويلات المتكلفة ، والتي يراد منها التخفيف من مخالفة المذهب للأحاديث الصحيحة ، كما أن اضطراب المالكية يرجع أيضا الى محاولتهم التوفيق بين رواية ابن القاسم عن الامام في المدونة ، وبين الأحاديث التي وردت في القبض ، والتي روى بعضها مالك نفسه في الموطأ (١) ، وقد فهم بعض المالكية من رواية مالك بعض هذه الأحاديث في الموطأ أنه لا يمكن أن يقول بخلاف مقتضاها ، ولكن ليست هذه هي المرة الوحيدة التي يصح فيها مالك الحديث ويقول بخلاف مقتضاها ، فإن مالكا قد صحح حديث أبي محذورة وبلال في تربيح التكبير في الأذان وخالفه ، ومن هنا يتضح أن لاتعارض بين أن يقول الامام قولا ويروى أو يصح حديثا بخلافه .

ولايعنى هذا أن مالكا - رحمه الله - قد خالف أحاديث القبض أو غيرها - رغبة في المخالفة أو تقديم الرأي عليها ، وحاشاه أن يفعل ذلك ، وهو الامام المحدث الورع الزاهد الوقاف عند حدود الله المتورع عن الفتيا ، وإنما مخالفته ترجع لأسباب كثيرة ، إما تقديم العمل وإما لحديث آخر ، وإما لفهم آخر أيضا .

٢ - ان المالكية قد استدلوا بحديث المسء صلاته ، وقالوا : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر الفرائض والسنن كلها ، وانه لم يذكر القبض ، بيد أنه لم يذكر الارسال أيضا ، ولم يذكر التسبيح في الركوع والسجود ، ولا ذكر التسميع عند الاعتدال من الركوع ، فهل هذه كلها ليست سننا ؟ ! .

والحق أن المالكية كثيرا ما يتكثون على حديث المسء صلاته ، فقد نفوا به الاستفتاح والاستعاذة والبسمة والقبض ، بل وأثبتوا به الارسال ، وهذا كله لأن ذلك لم يذكر في الحديث وكان حديث المسء صلاته لم يأت حديث غيره في بيان صفة الصلاة ، ولا في بيان أفعال وأقوال الصلاة سنن أخرى سواء أكانت قولية أو فعلية أو تقريرية .

(١) أنظر : الموطأ : ١٥٩/١ .

٣ - ان حديث المسيء صلاته لا يحتمل ما حمله المالكية لأن عدم الذكر لا يستلزم نفيًا ولا اثباتًا ، فلو أن راوى حديث المسيء صلاته نفي القبض ، وقبله الاستعاذة ، والاستفتاح والبسمله ثم أثبتت هذه في أحاديث أخرى لكان لزامًا علينا أن نأخذ بالأحاديث المثبتة لأن المثبت مقدم على النافي ، فكيف وليس في حديث المسيء صلاته نفي ؟ .

وبهذا يمكن القول بأن حديث المسيء صلاته ليس في محل النزاع ، فلا يدل على مذهب اليه المالكية .

وفي أدلة الجمهور مما سبق في هذا البحث ، ومما لم يسبق من الأحاديث والسنن الصحيحة الصريحة بأن القبض هو السنة ما لا يمكن أن يعارض بحديث المسيء صلاته ، أو بفهم المالكية من هذا الحديث .

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور في سنية القبض ، ومرجوحية مذهب المالكية في سنية الارسال .

وقيل أن أختتم الكلام في هذا المبحث ، فانه يجدر بي التنبيه والتذكير بما وقع فيه المتعصبون من العوام وانصاف المتعلمين من كلا الفريقين من تعصب وغلو في هذه المسألة وأمثالها مما يكاد القلب يتفطر له ألما من انكسار القائلين بالقبض على من يرسلون أيديهم ووصفهم لهم بالبدعة والتشنيح عليهم أيما تشنيح ، وكذلك القائلون بالارسال الذين فعلوا بالقائلين بالقبض ، أو الفاعلين له مثل مافعل الآخرون من التشنيح والتبديع ، ولربما وصل الأمر الى الاقتتسال أو التغيير بالقوة ، وقد نسي هؤلاء المتعصبه أو تناسوا حقيقتين كبيرتين : أولاهما : أن الذي يجب انكاره انما هو المتفق على <sup>تحريمه</sup> ، وليس المختلف فيه ، اذا لا يجب انكار هذا المختلف فيه ، اذا قلنا بوجوب الانكار في هذه المسألة أصلا . ثانيهما : ان القبض أو الارسال أكثر ما يقال فيه إنه هيئة من هيئات الصلوة ، أو سنة من سننها ووحدة المسلمين فريضة واجبة ، واختلافهم وتناحرهم منكسر محرم ، فأى عاقل يضيع الفريضة الواجبة ويرتكب المنكر المحرم في سبيل تحصيل سنة أو مندوب ؟ !

فهذه الأمور اليسيرة مما يسع فيه الخلاف ، فيجب أن يعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه .

المبحث الخامس

حكم القيام لمن عجز عن قراءة الفاتحة

اختلف الفقهاء في من عجز عن قراءة الفاتحة ، ولم يمكنه تعلمها ، يسقط في حقه القيام لها أم لا ؟ بل يلزمه القيام ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في القيام : هل هو مفروض لذاته أم أنه مفروض لأجل القراءة ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو قول القاضي عبدالوهاب ، واختيار اللخمي ، وما جزم به خليل أيضا - أن من عجز عن قراءة الفاتحة ، ولا يمكنه تعلمها فإن الفاتحة تسقط في حقه ، وكذا يسقط القيام لها ، وقيل : بل يجب القيام ويستعيب عن الفاتحة بالذكر ، وعلى القول المشهور بسقوط القيام ، فإن المالكية قالوا باستحباب الفصل بين تكبيرة الاحرام والركوع بشيء من الذكر فإن ركع من غير ذكر أجرأته . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن القيام فرض بذاته وذلك وفق تفصيلات واختلافات كثيرة في قدر القيام وما يقرأ فيه ليس هنا مجال ذكرها . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في سقوط القيام عن العاجز عن الفاتحة بأن القيام انما فرض لأنه وسيلة للقراءة ، ومحل لها ، فاذا سقطت القراءة - وهي المقصد من القيام - سقط القيام تبعا لأنه وسيلة للقراءة . (٣)

- (١) الخرشى : ٢٧٠/١ - ٢٧١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، الاشراف : ٩٩/١ - ١٠٠ ، الذخيرة خ : ١٤١/١ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٤٤/١ ، البناية : ١٦٣/٢ ، مغنى المحتاج : ١٦٠/١ المجموع : ٣٧٩/٣ ، كشف القناع : ٣٩٨/١ .
- (٣) الذخيرة خ : ١٤١/١ ب .

- (ب) وأما الجمهور القائلون بعدم سقوط القيام ، فقد استدلوا بما يلي :
- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) (١) وهذا مستطيع للقيام فوجب أن يأتي به .
- ٢ - ولأن القراءة فرض ، والقيام فرض أيضا ، فسقوط أحدهما بالعجز عنه لا يستلزم سقوط الآخر مع القدرة عليه . (٢)
- والذى يترجح لدى عدم سقوط القيام بالعجز عن الفاتحة ، وقول المالكية إن فرضية القيام تبع لفرضية القراءة غير متجه ، إذ لا تلازم بينهما ، إذ يمكن أن تتم القراءة وهو قاعد كما أن هذا القول منافع لعموم قوله - تعالى - : ﴿ وتوموا لله قانتين ﴾ (٣) ولذا فإن مذهب الجمهور فى عدم سقوط القيام عند العجز عن القراءة هو الأقرب والأولى .

---

(١) سبق تخريجه ص ١٥٢ .

(٢) كشاف القناع : ٣٩٨/١ ، المجموع : ٣٧٩/٣ .

(٣) البقرة / ٢٣٨ .

المبحث السادس

المكان المستحب للمصلي أن يوجه بصره اليه

اختلف الفقهاء في المكان الذي يستحب للمصلي أن يوجه بصره اليه أثناء القيام، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في ما يحقسب الخشوع المأمور به في الصلاة ، أهو النظر الى موضع السجود ؟ أم النظر الى الامام - أي الى قبلة المصلي - ؟ كما أن من أسباب الانفراد أيضا الاختلاف في كون تنكيس الرأس مخلا بركن القيام أم لا ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن المستحب للمصلي أن يوجه بصره أمامه ، بسبل ويكرهون توجيهه الى موضع السجود . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة السني أن المستحب للمصلي أن يوجه بصره الى موضع سجوده في القيام ، وفي الحالات التي يتصور فيها ذلك . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون باستحباب توجيه البصر الى الأمام بمسما يلي :

١ - قوله - تعالى : ﴿ فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولسوا وجوهكم شطره ﴾ (٣)

(١) الخطاب : ٥٤٩/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٩/١ ، الخرشى : ٢٩٣/١ ،

التاج والاكليل بهامش الخطاب : ٥٥٠/١ ، البيان والتحصيل : ٢٢٠/١ ، الذخيرة

خ : ١٣٦/١ ب ، الجامع : ٤٥/١ أ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٦٤٥/١ ، مغنى المحتاج : ١٨٠/١ ، المجموع : ٣ / ٢١٤ ،

كشاف القناع : ٣٨٩/١ - ٣٩٠ ، شرح منتهى الارادات : ١٧٦/١ ، المغنى :

٦٦٠/١ - ٦٦١ .

(٣) البقرة / ١٤٤ .

فنحن مأمورون بتوجيه أبعارنا الى القبلة ، وليس الى موضع السجود ..  
والحق أن الاستدلال بهذه الآية غير متجه ، وذلك لأن المقصود من الآية استقبال  
القبلة بالجسد كله ، والتوجه اليها ، ثم ان النظر الى موضع السجود لا ينافي  
استقبال القبلة وذلك لأن موضع السجود انما هو في القبلة أيضا .

٢ - نهى عمر - رضى الله عنه - للمنكسر رأسه في الصلاة عن ذلك ، وقوله :  
( إنما الخشوع في القلب ) .

٣ - إن النظر الى موضع السجود إما أن يكون بطأطة الرأس وتنكيسه ،  
وهذا مخل بالقيام وإما أن لا يكون بذلك بل بتوجيه البصر الى موضع السجود من  
غير تنكيس ، وهذا فيه مشقة وحرص وما جعل الله علينا في الدين من حرج (١) .

(ب) وأما الجمهور القائلون بتوجيه النظر الى موضع السجود فقد استدلوا  
على مذهبهم بما يلي :

١ - ما روى من أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يقلب بصره الى السماء  
فنزلت : ﴿ الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾ (٢) فطأطأ رأسه (٣) .

٢ - واستدل لهم في المذهب بما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما -  
قال : ( كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اذا استفتح الصلاة لم ينظر  
الا الى موضع سجوده ) (٤) .

قال النووي في المجموع :  
( حديث ابن عباس هذا غريب لا أعرفه ، وروى البيهقي أحاديث من رواية أنس  
وغيره بمعناه ، وكلها ضعيفة ) (٥) .

(١) الزرقانى على مختصر خليل: ٢١٩/١، الحطاب: ٥٤٩/١، حاشية العدوى على الخرشى :

٢٩٣/١ ، الذخيرة خ : ١٣٦/١ ب ، الجامع لأحكام القرآن : ١٦٠/٢ .

(٢) المؤمنون / ٢ .

(٣) كشف القناع : ٣٨٩/١ ، والحديث أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة ، بسبب

لا يجاوز بصره موضع سجوده بنحوه ، ٢٨٣/٢ .

(٤) أخرجه البيهقي بمعناه من حديث أنس في كتاب الصلاة ، باب لا يجاوز بصره

موضع سجوده : ٢٨٤/١ .

(٥) المجموع : ٣١٤/٣ .



٣ - قالوا : وان توجيه البصر الى موضع السجود ادعى لحضور القلب ،  
واكمل في الخشوع فكان مستحبا لذلك . (١)

الترجيح :

ان الآثار التي جاء بها المالكية والجمهور على السواء آثار ضعيفة  
لاتصلح لاثبات السنية ، وقد رأينا أن الآية الكريمة ليس فيها ما يدل لما ذهب  
اليه المالكية ، فانها - والحالة هذه - خارج مل النزاع ، وعندى أن هذه  
المسألة اجتهادية ، اذ لم يثبت فيها سنة ماضية عن النبي - صلى الله عليه  
وسلم - ، وما دام الأمر كذلك ، فان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ،  
وأن الأمر واسع بالنسبة للموضعين ، موضع السجود ، وتوجيه البصر الى الأمام ،  
ولربما كان توجيهه الى موضع السجود أكمل لئلا ينشغل ببعض الأشياء التي  
تكون أمامه .

---

(١) مفنى المحتاج : ١٨٠/١ ، المجموع : ٣١٤/٣ ، شرح المنتهى : ١٧٦/١ .

المبحث السابع

حكم رفع اليدين الى الصدر عند القنوت

اختلف الفقهاء في رفع اليدين الى الصدر عند القنوت أمدوب هو أم غير مندوب ؟

وفيما يلي مذاهبهم في ذلك :

(أ) ذهب المالكية الى أن رفع اليدين الى الصدر عند دعاء القنوت غير مشروع . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى سنيته (٢)

أما المالكية فلا أعرف لهم دليلا غير القياس على سائر الأدعية في الصلاة كالتأمين ودعاء التشهد . (٣)

وأما الجمهور فقد استدلوا ببعض الأحاديث العامة في الدعاء ومنها :

١ - حديث سلمان مرفوعا : ( ان الله يستحي أن يبسط العبد يديه يسأله فيهما خيرا فيردهما خائبتين ) (٤)

٢ - حديث مالك بن يسار (٥) مرفوعا : ( إذا سألتم الله فاسألوه ببطون

---

(١) الخطاب : ٥٣٩/١ - ٥٤٠ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٢/١ ، الخرشى :

٢٨٢/١ ، الفواكه الدواني : ١٨٤/١ ، ٢١٤ ، الكافي : ١٧٥/١ .

(٢) البنائية : ٥١٠/٢ ، نهاية المحتاج : ٤٨٥/١ ، مغنى المحتاج : ١٦٧/١ ، شرح

منتهى الارادات : ٢٢٦/١ ، المغنى : ٧٨٦/١ .

(٣) الفواكه الدواني : ١٨٤/١ ، ٢١٤ .

(٤) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب الدعاء ، ٧٨/٢ ، برقم : ١٤٨٨ ، والترمذى

في كتاب الدعوات ، وقال : حديث حسن غريب ، ٥٥٦/٥ ، برقم : ٣٥٥٦ ، وابن ماجه

في كتاب الدعاء ، باب رفع اليدين في الدعاء ، ١٢٧١/٢ ، برقم : ٣٨٦٥ ، وأحمد

في مسنده : ٤٣٨/٥ ، حسنه ابن حجر أنظر : فتح البارى : ١٤٣/١١ .

(٥) هو مالك بن يسار العوفى ، اختلف آله صحة أم لا ؟ ، انظر : الاصابة :

٣٨/٦ .

أكفكم ولا تسألوه بظهورها (١)

والذى يترجح لدى مشروعية رفع اليدين عند الدعاء فى القنوت لعموم الأحاديث ، ولأنه أبلغ فى الخشوع والتضرع وأدعى للإجابة ، وقياس الدعاء فى القنوت على سائر الأدعية فى الصلاة لا يصح للفرق الواضح بين هذا وتلك .

---

(١) البناية : ٥١١/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٢٢٦/١ ، والحديث أخرجه ابوداود فى كتاب الصلاة ، باب الدعاء ، ٧٨/٢ ، برقم : ١٤٨٦ ، وابن ماجه فى كتاب الدعاء ، باب رفع اليدين فى الدعاء ، ١٢٧٢/٢ ، برقم : ٣٨٦٦ ، والحاكم فى كتاب الدعاء ، باب مسح الوجه باليدين بعد الدعاء ، ٥٣٦/١ ، وصححه الألبانى . أنظر : صحيح الجامع : ٢٢٢/١ .

المبحث الثامن

حكم تقديم اليدين على الركبتين في السجود

اختلف الفقهاء فيما يقدم المصلى عندما يهوى ساجدا ، أيقدم يديه على ركبتيه ؟ أم ركبتيه على يديه ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة هو ورود بعض الآثار في كل من الهيئتين فحديث وائل بن حجر يدل على سنية الهيئة الثانية ، بينما يفيد حديث أبي هريرة سنية الهيئة الأولى (١) وسيأتيان في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) للامام مالك في هذه المسألة ثلاث روايات :

- ١ - أشهرها وأرجحها في المذهب أنه يقدم اليدين على الركبتين .
  - ٢ - بل يستحب تقديمهما على اليدين .
  - ٣ - التخيير بين الهيئتين .
- لكن أكثر المالكية على الرواية الأولى . (٢)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية الشافعية والحنابلة الى أن السنة تقديم الركبتين على اليدين . (٣)

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

- (١) بداية المجتهد : ٩٩/١ - ١٠٠ .
- (٢) الحطاب : ٥٤١/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٥/١ ، الخرش : ٢٨٧ / ١ ، الذخيرة خ : ١٤٣/١ ب ، الاشراف : ٨٢/١ - ٨٣ ، بداية المجتهد : ٩٩ / ١ ، عارضة الأحوذى : ٦٨/٢ - ٧٠ .
- (٣) حاشية ابن عابدين : ٤٩٧/١ ، البناية : ١٩٧/٢ - ١٩٨ ، نهاية المحتاج : ٤٩٥/١ ، مغنى المحتاج : ١٧٠/١ ، المجموع : ٤٢١/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٨٦/١ ، كشاف القناع : ٤٠٨/١ - ٤٠٩ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٤٤٩/٢٢ .

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( اذا سجد أحدكم فلا يبرك كـمـسـا  
يبرك البعير لكن يضع يديه قبل ركبتيه ) (١)

٢ - حديث ابن عمر وفيه : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان اذا  
سجد يضع يديه قبل ركبتيه ) (٢)

وقد أجاب البهوتى على حديث أبي هريرة بعد أن رجح حديث وائل بن حجر  
عليه من حيث الصحة حيث قال :

( ... وبتقدير مساواته فهو منسوخ لما روى ابن خزيمة عن أبي سعيد قال : ( كنا  
نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين " لكنه من رواية  
يحيى بن سلمة بن كهيل وقد تكلم فيه ابن معين والبخارى ) (٣)

٣ - واستدل ابن العربي بما حاصله : أنه على فرض تقدير ضعف حديث  
أبي هريرة فإن عمل أهل المدينة يقويه وبعضه . (٤)

٤ - ولأنه أزين بوقار الصلاة ، وأبعد عن الشبه بجلوس العوام ، ومسـنـن  
لا وقار له ، فكان أولى به . (٥)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث وائل بن حجر وفيه : ( رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم -

(١) أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه ، ٢٢٢/١ ،  
برقم : ٨٤٠ ، والنسائى فى كتاب الافتتاح ، باب أول ما يصل الى الأرض من  
الإنسان فى السجود : ٢٠٧/٢ ، واحمد فى مسنده ٣٨١/٢ ، والدارقطنى فى  
كتاب الصلاة ، باب ذكر الركوع والسجود ، ٣٤٥/١ ، والبيهقى فى كتاب  
الصلاة ، باب من قال يضع يديه قبل ركبتيه ، ٩٩/٢ ، وجود النووى اسناده  
انظر المجموع : ٤٢١/٣ .

(٢) أخرجه البيهقى فى كتاب الصلاة ، باب من قال يضع يديه قبل ركبتيه ،  
١٠٠/٢ ، والدارقطنى فى كتاب الصلاة ، باب ذكر الركوع والسجود ٢٢٦/١،٠٠٠  
وصحه ابن حجر . انظر : بلوغ المرام : ص ٦٣ .

(٣) كشف القناع : ٤٠٩/١ .

(٤) عارضة الأحوذى : ٦٨/٢ - ٧٠ .

(٥) الاشراف : ٨٣/١ .

إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه (١) .

٢ - حديث أنس - رضی الله عنه - قال : ( رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كبير وذكر الحديث وقال في السجود سبقت ركبته يديه ) (٢) .

قال النووي ( رواه الدارقطني والبيهقي وأشار الى تضعيفه ) (٣) .

٣ - وأما النظر فقد استدلوا بأن هذه الهيئة أرفق بالمصلي ، وأحسن في الشكل ورأى العين (٤) . ولا يخفى أن القول بالرفق بالمصلي ليس على إطلاقه ، فهو منقوض بكبير السن ، فهذه الهيئة ليست أرفق به .  
الترجيح :

ان معتمد المالكية انما هو حديث أبي هريرة ، وفيه النهي عن أن يبرك الرجل كما يبرك البعير ، والحق أن هذا المعتمد ضعيف وذلك من ثلاثة وجوه :  
أحدها : ما صرح به علماء الحديث من أن حديث وائل بن حجر أثبت من حديث أبي هريرة .

ثانيها : أن البعير عندما يبرك ، فإنه يقدم يديه ، وليس رجلاه .  
ثالثها : أنه قد روى عن أبي هريرة من طريق آخر ، وان كان أضعف من الأول ، النهي

(١) البناية : ١٩٦/٢ ، كشاف القناع : ٤٠٨/١ - ٤٠٩ ، شرح منتهى الإرادات : ١٨٦/١ ، المجموع : ٤٢١/٣ ، والحديث أخرجه الترمذي ، في كتاب الصلاة ، باب ماجاء في وضع اليدين قبل الركبتين ، وقال : حسن غريب لانعرف أحدا رواه مثل هذا عن شريك ٥٦/٢ ، برقم : ٢٦٨ ، وأبوداود في كتاب الصلاة ، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه ، برقم : ٢٢٢/١ ، والنسائي في كتاب التطبيق ، باب رفع اليدين قبل الركبتين ، ٢٣٤/٢ ، وابن ماجه في كتاب اقامة الصلاة ، باب السجود ، ٢٨٦/١ ، برقم : ٨٨٢ ، وضعه الشيخ الألباني انظر : ارواء الغليل : ٧٥/٢ .

(٢) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة ، باب وضع الركبتين قبل اليدين ، ٩٩/٢ ، الدارقطني في كتاب الصلاة ، باب ذكر الركوع والسجود ، وما يجزىء فيهما وقال : تفرد به العلاء بن اسماعيل عن حفص بهذا الاسناد ، ٣٤٥/١ ، والحاكم في كتاب الصلاة ، باب القنوت في الصلوات الخمس ، وقال : هذا اسناد صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعرف له علة ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . ٢٢٦/١ .

(٣) المجموع : ٤٢١/٣ .

(٤) كشاف القناع : ٤٠٩/١ ، المجموع : ٤٢١/٣ .

عن البروك كما يبرك الجمل ، ومثل لبروك الجمل بصيغة عكس الصيغة التي فـى  
حديث أبي هريرة الذى استدل به المالكية ، فقد روى عن أبي هريرة عن النبـسـى  
- صلى الله عليه وسلم - قال : ( اذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ،  
ولا يبرك بروك الجمل ) (١)

وأما الأدلة العقلية فهي متكلفة وضعيفة من كلا الفريقين ، وبهذا يترجح  
أن الأفضل تقديم الركبتين على اليدين ، وان كان الأمر واسعاً ويسع الناس فيه  
الاختلاف والله أعلم .

---

(١) أخرجه البيهقى ، فى كتاب الصلاة ، باب يرفع يديه قبل ركبتيه ، وقال:  
رواه أبوبكر بن أبى شيبة عن محمد بن فضيل إلا أن أبا عبدالله بن سعيد  
المقبرى ضعيف ، ١٠٠/٢ .

## المبحث التاسع

## حكم السجود على الجبهة والأنسف

انفراد المالكية في هذه المسألة انما هو في جزئية بسيطة ، فهم متفقون مع الشافعية وغيرهم في وجوب السجود على الجبهة ، ومتفقون مع الشافعية أيضا في ندب السجود على الأنف لكن المالكية قالوا باستحباب إعادة الصلاة لمن لم يسجد على الأنف مادام في الوقت فاذا خرج الوقت فلا إعادة<sup>(١)</sup> ، بينما لم يقبل الشافعية بهذا .<sup>(٢)</sup>

والحق أن قول المالكية هذا - أعنى استحباب إعادة الصلاة في الوقت - يرجع الى أصل آخر كثيرا ما يعتمد على المالكية ، وهو مراعاة الخلاف ، ففي هذه المسألة وغيرها يلجأ المالكية الى قول وسط بين المذاهب خصوصا عندما يكون الخلاف قويا في الوجوب والندب ونظائر ذلك كثيرة عند المالكية خاصة في أبواب الوضوء والتيمم والصلاة .

وذهب الحنفية - في الراجح - الى جواز الاقتصار على الأنف اذا كان هناك عذر .<sup>(٣)</sup> وذهب الحنابلة الى وجوب السجود على الجبهة ويجزى بعضها من الأنف .<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) الخطاب : ٥٢٠/١ - ٥٢١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢٠١/١ ، الخرشي : ٢٧٢/١ ، الذخيرة خ : ١٤٢/١ ب ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٣١٤/١ ، الجامع : ٤٥/١ ب ، الفواكه الدواني : ٢١٠/١ ، بداية المجتهد : ١٠٠/١ ، عارضة الأحوذى : ٧٠/٢ - ٧١ .
- (٢) مغنى المحتاج : ١٦٨/١ - ١٧٠ .
- (٣) حاشية ابن عابدين : ٤٤٧/١ .
- (٤) شرح منتهى الإرادات : ١٨٦/١ .



## المبحث العاشر

حد التسبيح فى الركوع والسجود

اختلف الفقهاء فى التسبيح فى الركوع والسجود ، آله لفظ وعدد معين ؟ أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة معارضة بعض الآثار - فى الظاهر لبعضها الآخر ، فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( أما الركوع فعظّموا فيه ربكم وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء ) (١) وهذا يفهم منه عدم التحديد لالفاظ ولا عددا ، بينما وردت أحاديث أخرى فى التحديد منها : حديث عقبه بن عامر وفيه : ( لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال النبى - صلى الله عليه وسلم - اجعلوها فى ركوعكم ، فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال اجعلوها فى سجودكم ) (٢) بالإضافة الى أحاديث أخرى فى العدد ستأتى فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لا حد فى الركوع ولا فى السجود لا من حيث الصيغة ولا من حيث العدد . (٣)

(ب) وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الى تحديد التسبيح من حيث اللفظ بسبحان ربى العظيم فى الركوع ، وسبحان ربى الأعلى فى السجود ، كما ذهبوا الى تحديده من حيث العدد - على خلاف بينهم فى العدد سواء من حيث الأجزاء أو الكمال ، وعلى خلاف أيضا فى بعض الحالات التى يندب فيها عدد معين كحالة المنفرد والامام وغير ذلك من التفصيلات الجزئية مما لامجال لذكره هنا (٤) .

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب النهى عن قراءة القرآن فى الركوع والسجود ٣٤٨/١ ، برقم : ٤٧٩ .

(٢) أخرجه ابوداود فى كتاب الصلاة ، باب مايقول الرجل فى ركوعه وسجوده ، ٢٣٠/١ ، برقم : ٨٦٩ ، وابن ماجه فى كتاب إقامة الصلاة ، باب التسبيح فى الركوع والسجود ، ٢٨٧/١ ، برقم : ٨٨٧ ، وأحمد فى مسند عقبه ، ١٥٥/٤ ، والحاكم فى كتاب الصلاة ، باب القنوت فى الصلوات ، ٢٢٥/١ .

(٣) الحطاب : ٥٣٨/١ ، الخرشى : ٢٨١/١ - ٢٨٢ ، الذخيرة خ : ١٥٠/١ ، الكافى ١٧٥/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٠٨/١ ، الجامع : ٤٥/١ ب .

(٤) البناية : ١٨٠/٢ - ١٨٢ ، ٢٠٩ - ٢١٠ ، نهاية المحتاج : ٤٧٨/١ - ٤٧٩ ، مغنى المحتاج : ١٧٠/١ ، كشاف القناع : ٤٠٥/١ ، شرح المنتهى : ١٨٤/١ .

الأدلة :

(أ) أما المالكية القائلون بعدم الحد من حيث اللفظ والعدد فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم : ( أما الركوع فعظموها فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء ) ، فلم يحدد في هذا الحديث لفظاً ولا عدداً .  
٢ - بعض الأحاديث التي وردت ببعض الأذكار في الركوع أو السجود ، ومن ذلك : حديث عائشة - رض الله عنها - قالت : ( كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يكسر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن ) (١)

٣ - حديث علي - رض الله عنه - وفيه : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا ركع قال : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت ٠٠٠ وفيه أيضا : وإذا سجد قال : اللهم لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ٠٠ الحديث ) (٢)

(ب) وأما الجمهور القائلون بالتحديد في الركوع والسجود لفظاً وعدداً فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث عقبة بن عامر قال : ( لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم ، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - اجعلوها في ركوعكم ، فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى ، قال : اجعلوها في سجودكم ) (٣)

- 
- (١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب الدعاء في الركوع ، ١٩٣/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع والسجود ، ٣٥٠/١ ، برقم : ٤٨٤ ، وقول عائشة : يتأول القرآن تعنى به قوله - تعالى - ﴿ فسبح بحمد ربك واستغفره انه كان توابا ﴾ النصر / ٣ .  
(٢) الجامع : ٤٥/١ ب ، الذخيرة خ : ١٥٠/١ أ ، الفواكه الدواني : ٢٠٨ / ١ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، ٥٣٤/١ ، برقم : ٧٧١ .  
(٣) شرح منتهى الإرادات : ١٨٤/١ ، كشاف القناع : ٤٠٥/١ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٤٣٢/٣ ، المغنى : ٥٤٢/١ .

٢ - حديث ابن مسعود مرفوعا : ( اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك أدناه ، واذا سجد فليقل سبحان ربي الأعلى ثلاثا ، وذلك أدناه ) (١)  
قال النووي :

( ٠٠٠ قال أبوداود والترمذى وغيرهما هو منقطع لأن عوننا لم يلق ابن مسعود ) (٢)

٣ - مارواه حذيفة (٣) قال : ( صليت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - فكان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم ، وفي سجوده سبحان ربي الأعلى ) (٤)

### الترجيح :

إن اعتماد المالكية على حديث : ( أما الركوع فعظموا فيه التسرب ... الحديث ) اعتماد ضعيف ، وذلك لأن هذا كلام عام تخصصه الأحاديث الواردة في التسبيح ، بل إن قوله - صلى الله عليه وسلم - فيه إشارة الى حديث آخر وهو الحديث الذى مرح بالتسبيح ( لما نزلت سبحان ربي العظيم قال - صلى الله عليه وسلم - : اجعلوها في ركوعكم ..... الحديث ) .

وأما الأحاديث التى وردت فيها بعض الأذكار ، فلا تعارض بينها وبين الأحاديث التى جاءت محددة للفظ فى الركوع أو السجود ، اذ يمكن الجمع بينهما ذلك بأن يقال : ان كل هذه الأذكار والأدعية واردة ، ولا مانع من أن يقولها المصلى أو بعضها فى ركوعه أو سجوده ، بالإضافة الى الأحاديث التى حددت صيغا للركوع

(١) البناية: ١٨٢/٢ ، كشف القناع: ٤٠٥/١ ، شرح منتهى الإرادات: ١ / ١٨٤ ، المغنى: ٥٤٢/١ ، والحديث أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب مقدار الركوع والسجود وقال : هذا مرسل ، عون لم يدرك عبد الله ، ٢٣٤/١ ، برقم: ٨٨٦ ، والترمذى فى أبواب الصلاة ، باب ماجاء فى التسبيح فى الركوع والسجود ، وقال حديث ابن مسعود ليس اسناده بمتصل ٤٧/٢ ، برقم: ٢٦١ ، وابن ماجه فى كتاب اقامة الصلاة ، باب التسبيح فى الركوع والسجود ، ٢٨٨/١ ، برقم: ٨٨٠ .

(٢) المجموع: ٤١١/٣ ، ٤٣٣ .

(٣) هو حذيفة بن اليمان العيسى ، من كبار الصحابة ، شهد أحدا ، والخندق ، وله بها ذكر حسن ، توفى سنة ست وثلاثين . انظر : الاصابة: ٣٣٢/١ .

(٤) كشف القناع: ٤٠٥/١ ، والحديث أخرجه مسلم بلفظ قريب من هذا ، فى كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب تطويل القراءة فى صلاة الليل ، ٥٣٦/١ ، برقم:

وأخرى للسجود ، وهى الأصل ، فلا بأس من أن يردد المصلى الأحاديث المأثورة فى الأذكار والأدعية أو بعضها خصوصا اذا كانت الصلاة نافلة ، أو كان المصلى غير امام كى لا يشق على المصلين .

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى تحديد - سبحان ربى العظيم - للركوع

وسبحان ربى الأعلى للسجود .

المبحث الحادى عشر  
هيئة الجلوس للتشهيدين

اختلف الفقهاء فى هيئة الجلوس للتشهيدين ، أهو التورك فى كليهما ؟ أم افتراش اليسرى فى كليهما ؟ أم افتراشها فى الأول والتورك فى الثانى ؟ وبكل قال فريق من الفقهاء ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة ، هـو وجود عدة آثار تصف هيئة الجلوس فى الصلاة ، فهناك أثر ابن عمر الذى يفهم منه التورك فى كليهما ، وحديث وائل بن حجر الذى يفهم منه الافتراش فى كلا التشهيدين الأول والثانى ، وحديث أبى حميد الساعدى الذى يفهم منه الافتراش فى الأول والتورك فى الثانى (١) وستأتى جميعا فى الأدلة .

وفىما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن هيئة الجلوس فى التشهيدين كليهما التورك ، وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الالية اليسرى على الأرض ، ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى ، وينصب قدم اليمنى عليها ، ويجعل باطن ابهام اليمنى مع بعض أصابعها على الأرض ، والتورك عندهم هو فى الصلاة كلها بما فى ذلك الجلوس بين السجدين . (٢)

(ب) وذهب الحنفية الى أن السنة هى أن ينصب رجله اليمنى ، ويفتشر اليسرى ، وذلك فى التشهيدين كليهما . (٣)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن السنة الافتراش فى التشهد الأول ، والتورك فى التشهد الثانى . (٤)

(١) بداية المجتهد : ٩٨/١ .

(٢) الزرقانى على مختصر خليل: ٢١٣/١ ، التاج والاكليل بهامش الخطاب : ١ / ٥٤٠

الخرشى : ٢٨٥/١ ، الجامع : ٤٦/١ أ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٣/١ ،

الاشراف : ٨٤/١ ، الكافى : ١٧٢/١ ، الفواكه الدوانى : ٢١٢ / ١ ، ٢١٦ ،

المجتهد : ٩٨/١ ، المنتقى : ١٦٦/١ .

(٣) رد المحتار وخاشية ابن عابدين : ٥١٢،٤٧٧/١ ، البناية : ٢٢٧ / ٢ ، ٢٢٩ ،

البحر الرائق : ٣٤١/١ - ٣٤٢ .

(٤) معنى المحتاج : ١٧١/١ - ١٧٢ ، نهاية المحتاج : ٥٠٠/١ ، المجموع : ٤٥٠/٣ -

٤٥١ ، كشاف القناع : ٤١٣/١ ، ٤١٥٠ ، شرح منتهى الارادات : ١ / ١٨٨ - ١٨٩ ،

١٩١ ، ١٩٤ ، المعنى : ٥٧١/١ .

الأدلة :

(١) أما المالكية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث ابن عمر : وفيه : ( إنما السنة أن تنصب رجلك اليمنى ، وتشنى رجلك اليسرى ) (١)

وقد استدل الباجي بهذا الحديث على التورك .

وواضح أن الحديث لم يصرح بالتورك ، ولهذا فإن مالكا - رحمه الله - أخرج في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد فنصب رجله اليمنى ، وشنى رجله اليسرى ، وجلس على وركه الأيسر ، ولم يجلس على قدمه ، ثم قال : أرانى هذا عبدالله بن عبدالله بن عمر ، وحدثنى أن أباه كان يفعل ذلك .

قال الزرقانى :

( ٠٠٠ فتبين من رواية القاسم ما أجمل فى رواية ابنه عبدالرحمن ، ولهذا أتسى الامام بها لتو تلك ، ولم يكتف بهذه لتصريح الأولى بأنه السنة المقتضية للرفع ، بخلاف هذه فحسن منه ذكرهما معا . ) (٢)

ويعنى برواية ابنه عبدالرحمن حديث ابن عمر المتقدم ، وقد حاول الزرقانى بهذا الكلام أن يحمل حديث ابن عمر الذى له حكم الرفع ، والذى لم ينص فيه على التورك ، على فعله الذى نص فيه على التورك ، والذى رواه عن ابنه عن نفسه القاسم بن محمد ، فأراد الزرقانى من خلال هذا الحمل أن يقول : ان فعل ابن عمر له حكم الرفع مع أن قول ابن عمر : ( إنما السنة أن تنصب اليمنى وتشنى اليسرى ) لا يدل الا على الافتراش ، ولا يدل على التورك ، فالمخالفة بين قول ابن عمر وفعله واضحة ، ولعل مما يفسر هذه المخالفة أن يقال : ان قول ابن عمر : ( إنما السنة ٠٠٠ ) محمول على التشهد الأول ، وأن فعله محمول على

(١) أخرجه البخارى تعليقا فى كتاب الأذان ، باب سنة الجلوس فى التشهد ، ٢٠١/١ ، ومالك فى الموطأ ، فى كتاب الصلاة ، باب العمل فى الجلوس فى الصلاة ، ٨٩/١ .

(٢) المنتقى : ١٦٦/١ ، الاشراف : ٨٤/١ ، الجامع : ١٤٦/١ .

(٣) شرح الزرقانى على الموطأ ٢٧٣/١ .

التشهد الثانى ، فمن الممكن جدا أن رواية القاسم بن محمد عن عبد الله بسنن عبد الله بن عمر ، تضمنت رواية عبد الله بن عبد الله بن عمر ، فى التشهد الثانى ، فاتضح من هذا ضعف محاولة تركيب فعل عبد الله بن عمر على قوله .

٢ - حديث عبد الله بن الزبير (١) قال : ( كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اذا قعد فى الصلاة جعل قدمه اليسرى تحت فخذه ) (٢) وهذا لا يكون الا مع الافضاء بوركه الى الأرض . (٣)

وقد أجاب ابن عابدين على أحاديث التورك بحملها على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يفعلها حال الكبر والضعف . (٤)

وهذا الجواب غاية فى الضعف والتكلف والتمحل : وذلك لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - هو مشرع لهذه الأمة ، ولا يمكن أن يكون أى فعل خاصة فى الأمور التشريعية كالصلاة ونحوها الا شرعا نحن مأمورون باتباعه ، ثم إنه لو سألنا أن نحمل أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - على هذا المحمل لأدى ذلك الى ابطال كثير من السنن بهذه الحجة الواهية .

٣ - ولأن التورك ابلغ فى التمكين وأحسن فى وقار الصلاة .  
٤ - واستدلوا بالقياس على سائر أفعال الصلاة ، كالركوع والسجود والقيام ونحوها ، فإنها لا تختلف مع تكررها . (٥)

ولا يخفى ما فى هذا القياس من بعد ، وذلك لأن أفعال الصلاة مبناه على التعبد وقائمة على الاتباع ولا مدخل للقياس فيها ، وغير نكير أن يختص الجلوس الأخير بما لم يختص به الأول .

- (١) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدى ، ولد بعد الهجرة بعشرين شهرا وكان أول مولود فى الاسلام ولد بالمدينة من قريش ، شهد اليرموك ويبيع له بالخلافة عقيب موت يزيد بن معاوية ، قتله الحجاج سنة ثلاث وسبعين ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٢١٣/٥ .
- (٢) أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب الاشارة فى التشهد ، ٢٥٩/١ ، برقم : ٩٨٨ والنسائى فى الافتتاح ، باب الاشارة بالاصبع فى التشهد الأول ، ٢٣٧/٢ .
- (٣) الاشراف : ٨٤/١ .
- (٤) حاشية ابن عابدين : ٤٧٧/١ .
- (٥) الاشراف : ٨٤/١ ، المنتقى : ١٦٦/١ .

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث عائشة - رضی اللہ عنہا - وفيه : ( كان - صلى الله عليه وسلم - يفتش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ... ) (١)

٢ - حديث وائل بن حجر وفيه : ( أنه - صلى الله عليه وسلم - كان إذا قعد في الصلاة نصب اليمنى وقعد على اليسرى ... ) (٢)

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث أبي حميد الساعدي في صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - وفيه : ( فإذا جلس في الركعتين ، جلس على رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ، فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ، ونصب الأخرى ، وقعد على مقعدته ) (٣)

قال النووي :

( ... قال الشافعي والأصحاب : فحديث أبي حميد وأصحابه صريح في الفرق بين التشهدين وباقي الأحاديث المطلقة ، فيجب حملها على موافقته ... ) (٤)

٢ - واستدلوا من حيث النظر فقالوا : ان الحكمة من افتراش الرجل اليسرى في التشهد الأول ، والتورك في التشهد الثاني ، لكي لا يشبه عليه عدد الركعات ، ولأن التشهد الأول قصير ويعقبه قيام ، وهو بهذه الكيفية أسهل على المملى ، بينما التشهد الثاني طويل ولا يعقبه قيام ، فناسبه التورك كي يكون أعون له وأمكن وأعون على الدعاء .

قالوا : ومن حكمه أيضا أن المسبوق إذا دخل ورآهم جالسين في التشهد عرف في أي ركعة هم . (٥)

- 
- (١) أخرجه أحمد في مسنده ، ٣١/٦ ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة ، بسباب الجلوس بين السجدين ، ٢٨٨/١ ، برقم : ٨٩٣ .
- (٢) البناية : ٢٢٨/١ - ٢٢٩ ، والحديث أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة ، بسباب ماجاء كيف الجلوس في التشهد ، وقال حديث حسن صحيح ، ٨٦/٢ ، برقم : ٢٩٢ ، والنسائي في كتاب السهو باب موضع الذراعين ، ٣٥/٣ .
- (٣) سبق تخريجه ص ٢٧٤ .
- (٤) المجموع : ٤٥١/٣ .
- (٥) المجموع : ٤٥١/٣ ، شرح منتهى الإرادات : ١٩١/١ .



الترجيح :

ان دليل الشافعية والحنابلة - وهو حديث أبي حميد الساعدي - واضح فـى  
التفرقة بين التشهدين ، وقد كان بحضرة عشرة من الصحابة فلم ينكروا عليه ،  
ويقولوا له : إن الجلوس الأول كالجلوس الأخير .

ثم ان الأدلة التى استدل بها كل من المالكية والحنفية لم يوضح فيها  
الرواة أى التشهدين مقصود برواياتهم ، ثم إن مذهب الشافعية والحنابلة يجمع  
بين الأحاديث والمصير الى الجمع أولى ، واعمال النصوص أولى من اهمال بعضها ،  
ومن هنا يتضح رجحان مذهب الشافعية والحنابلة فى التفرقة بين الجلوسين فـيه  
الجمع بين النصوص وحمل مطلقها على مقيدها .

## المبحث الثاني عشر

ألفاظ التشهد

وردت في السنة صيغ للتشهد اتفق الفقهاء على أنها مجزئة ، ولكنها —  
اختلفوا في اختيار أفضلها ، فاختار بعضهم تشهد عمر بن الخطاب واختار آخرون  
التشهد الذي رواه عبدالله بن مسعود ، بينما اختار آخرون التشهد الذي رواه  
عبدالله بن عباس .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن أفضل الصيغ وهي المختارة عندهم - تشهد عمر  
بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - والذي علمه للناس على المنبر ونصه :  
( التحيات لله الزاكيات لله الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي  
ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد ألا اله  
إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ) (١)

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى اختيار تشهد عبدالله بن مسعود ونصه :  
( التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ) (٢)

(١) الحطاب : ٥٤٢/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٦/١ ، الخرشي : ٢٨٨/١  
الإشراف : ٨٥/١ ، الفواكه الدواني : ٢١٧/١ ، الكافي : ١٧٣/١ ، بدايئة  
المجتهد : ٩٣/١ - ٩٤ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٣٢٠/١ ، الجامع  
٨١/١ أ ، المنتقى : ٦٧/١ ، عارضة الأحوذى : ٨٤/٢ ، الزرقاني على  
الموطأ : ٢٧٢/١ ، ٢٧٧ .

وأخرج هذه الصيغة أبوداود في كتاب الصلاة ، باب التشهد ، ٢٥٥/١ ، برقم :  
٩٧١ ، ومالك في الموطأ : في كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة :  
٩١/١ ، برقم : ٥٤ ، وإسناده صحيح . انظر جامع الأصول : ٤٠٠/٥ .

(٢) البناية : ٢ / ٢٣٠ ، شرح منتهى الإرادات : ١ / ١٨٩ ، المغنى : ١ / ٥٧٤ ،  
وأخرج هذه الصيغة البخاري في كتاب الصلاة ، باب التشهد في الآخرة ،  
٢٠٢/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة ، ٣٠١ / ١ ، برقم :

(ج) وذهب الشافعية الى اختيار تشهد ابن عباس : ( التحيات المباركات  
الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام  
علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد ألا اله الا الله ، وأشهد أن محمداً  
رسول الله ) (١)

#### الأدلة :

لقد رجح كل مذهب أفضلية الصيغة التي اختارها ببعض من وجوه الترجيح  
وفيما يلي تفصيل ذلك :

(أ) أما المالكية فقد رجحوا أفضلية تشهد عمر بن الخطاب بوجوه مدارها  
على ادعاء جريانه مجرى التواتر وادعاء الاجماع . (٢)

#### قال الباجي :

( ٠٠٠ ) والدليل على صحة ماذهب اليه مالك أن تشهد عمر بن الخطاب يجرى مجرى  
الخبر المتواتر لأن عمر بن الخطاب علمه الناس على المنبر بحضرة جماعة الصحابة ،  
وأئمة المسلمين ، ولم ينكره عليه أحد ، ولا خالفه فيه أحد ، ولو كان غيره  
من التشهد يجرى مجراه لقال له الصحابة أو أكثرهم : انك قد ضيقت على الناس  
واسعا وقصرتهم على ما هم مخيرون بينه وبين غيره ، وقد أباح النبي - صلى الله  
عليه وسلم - في القرآن القراءة بما تيسر علينا من الحروف السبعة فكيف  
بالتشهد وليست له درجة القرآن أن يقصر الناس فيه على لفظ واحد ويمنع مما تيسر  
منه سواه ؟ ، ولما لم يعترض عليه أحد بذلك ، ولا بغيره علم أنه التشهد  
المشروع . (٣)

وكلام الباجي هذا غاية في الضعف وذلك من وجهين :

أحدهما : أن الباجي قد بنى استدلاله على أن الجمع الذي كان بحضرة عمر - رضي

---

(١) نهاية المحتاج : ٥٠٤/١ ، ٥٠٥ ، مغنى المحتاج : ١٧٤/١ ، المجموع : ٣ / ٥٧

وأخرج هذه الصيغة مسلم في كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة ، ٣٠٢/١ .

(٢) الاشراف : ٨٥/١ ، عارضة الأحوذى : ٨٤/٢ ، الجامع : ٨١/١ ، الزرقانى على

الموطأ : ٢٧٦/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢١٦/١ .

(٣) المنتقى : ١٦٧/١ .

الله عنه - لم ينكروا عليه ، ولم يقولوا له : حجرت واسعا ، وانما يتجه هذا الاستدلال لو أن عمر أجبرهم وقصرهم على هذا التشهد ومنعهم من غيره ، أما - وأن شيئا من ذلك لم يكن ، فلا يمكن أن يحتج بعدم معارضة الصحابة الذين كانوا بحضرته لأنه لا مجال للإنكار على عمر إذ لم يفعل عمر ما يوجب ذلك الإنكار، ولعل الصحابة الذين كانوا بحضرته كانوا يعتقدون أن المصلى مخير فى أى صيغة كانت .

وكيف يقول الباجى هذا ، والمالكية أنفسهم لم ينكروا على سائر المذاهب اختيارهم لغير صيغة تشهد عمر ؟ بل غاية ما قالوه إن تشهد عمر هو أفضل من غيره .

ثانيها : أما قوله إن هذا الخبر جرى مجرى التواتر فغير دقيق من حيث الصنعة الحديثية وذلك لأن سكوت جمع عن رواية فرد لا يعتبر رفعا لهذه الرواية السليمة درجة التواتر ، أو ما فى حكم التواتر .

وأضعف من كلام الباجى هذا ، كلام ابن العربي الذى قال بعد أن ساق تشهد عمر :

( ٠٠٠ ) وهو أولى لأن عمر كان يعلمه للناس على المنبر فصار كهيئة الاجماع . (١)

ولا يخفى ما فى هذا الكلام من ضعف : وذلك لأننا لو افترضنا أن كل الصحابة قد كانوا حاضرين عند عمر لما كان سكوتهم اجماعا ، وحتى لو افترضنا أنه اجماع ، لكان اجماعا على جواز هذا التشهد ، وليس على أفضليته ، كيف ، ولا يمكن القول بأن الصحابة كانوا كلهم حاضرين عند عمر بل لا يمكن ادعاء ذلك أصلا ، ثم انه لا يتأتى الجزم بأن الذين كانوا يستمعون الى عمر - رضى الله عنه - كانوا يقولون بهذه الصيغة دون غيرها حتى يدعى الاجماع .

(ب) وأما الحنفية والحنابلة القائلون بتشهد ابن مسعود فقد استدلوا على مذهبهم بوجوه من الترجيح كثيرة ذكر بعضها ابن تيمية (٢) وأوصلها العينى

(١) عارضة الأحوذى : ٨٤/٢ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٦٩/ ٢٢ .

الى أربعة عشر وجها ذكر منها صاحب الهداية أربعة ، وزاد هو عشرة ، وسنقتصر على أبرزها :

- ١ - إن حديث عبدالله بن مسعود قد ورد بصيغة الأمر في قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( قل ) ، والأمر مراتب ، وأدناها الاستحباب .
- ٢ - إن حديث ابن مسعود أصح حديث في التشهد .
- ٣ - إن عامة الصحابة قد أخذوا به ، فإنه روى أن أبابكر - رضي الله عنه - علم الناس على منبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تشهد ابْنِ مسعود - رضي الله عنه - وهكذا روى جابر ومعاوية - رضي الله عنهم - (١)

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا على مذهبهم في تفضيل تشهد ابن عباس بوجوه منها :

- ١ - إن تشهد ابن عباس أولى من غيره كتشهد ابن مسعود وذلك لتأخره عنه ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد علم ابن عباس هذا التشهد وهو قطعاً متأخر عن تشهد ابن مسعود ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد توفى وابن عباس مازال حدثاً وإسلام ابن مسعود متقدماً جداً .
- ٢ - موافقة تشهد ابن عباس للفظ القرآن وذلك لوجود لفظة ( المباركات ) فهو موافق لقوله - تعالى - : \* تحية من عند الله مباركة طيبة \* (٢)
- ٣ - ولقول ابن عباس : ( كان - صلى الله عليه وسلم - يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ) (٣)

#### الترجيح :

هذه الصيغ الثلاثة كلها ثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بطرق صحيحة ، صحيح أن عمر - رضي الله عنه - لم يصرح برفع تشهده الى النبي - صلى

(١) البناية : ٢٣٥/٢ .

(٢) النور / ٦١ .

(٣) مغنى المحتاج : ١٧٤/١ ، المجموع : ٤٥٧/٣ .

الله عليه وسلم - الا أن له حكم المرفوع لأن عمر - رضى الله عنه - لا يمكن أن يقول هذا دون أن يكون عنده توكيف عن النبي - صلى الله عليه وسلم - خاصة في مثل هذه الأمور التعبدية المحضة ، ثم ان في سكوت الصحابة الذين كانوا بحضرتهم دليل على موافقة بعضهم - على الأقل - على ورود هذه الصيغة ، وان لم يكن في سكوتهم موافقة على أفضليتها .

ومن هنا فان الآتي بأي تشهد منها يكون مؤديا للواجب ، ومحققا للسنة ، واذا كان لابد من اختيار فإن تشهد ابن مسعود أوألاها وذلك لوجوه من الترجيح أهمها اتفاق الشيخين على تخريجه .

وقبل أن أختتم هذا المبحث ، يحسن بي أن أنقل ماقاله شيخ الاسلام ابن تيمية في معرض بيانه للأسباب التي رجحت اختيار الامام أحمد لحديث ابن مسعود قال ابن تيمية :

( ... كونه أصحها وأشهرها ، ومنها كونه محفوظ الألفاظ لم يختلف في حرف منه ، ومنها : كون غالبها يوافق ألفاظه فيقتضى أنه الذي كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يأمر به غالبا ) (١)

المبحث الثالث عشر

حكم التشهد الأخير

اختلف الفقهاء في حكم التشهد الأخير أسنة هو أم واجب ؟ وبكل قال فريق من الفقهاء ثم إن الذين قالوا بالوجوب اختلفوا في درجته ، فقال بعضهم بالركنية ، وقال آخرون بمجرد الوجوب .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة أمران :

أحدهما : وجود بعض الآثار التي يفهم منها وجوب التشهد مع آثار أخرى يفهم منها عدم الوجوب ، فحديث المسء صلاته لم يذكر التشهد ، بينما هو مأمور به في حديث عبدالله بن مسعود ، وسيأتي الحديثان في الأدلة .

ثانيهما : تعارض بعض الأقيسة : فقياس التشهد على الركوع أو القيام يقتضي وجوبه ، وقياسه على التسبيح في الركوع والسجود يفيد سنيته ، وقد أخذ كل مذهب بالقياس الذي يؤيد مذهبه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن التشهد الأخير سنة ، وغير واجب ، وأن الجلسة الأخيرة هي أيضا سنة الا بالقدر الذي يوقع فيه السلام لأن السلام واجب ، ولا بد له من محل يوقعه فيه ، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب . (١)

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن التشهد الأخير والجلوس له ركنان ، بينما ذهب الحنفية الى أن القعدة الأخيرة فرض بالقدر الذي يقرأ فيه التشهد الى قوله : ( وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ) ، وأما التشهد الأخير نفسه فهو واجب . (٢)

- 
- (١) الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٥/١ ، التاج والاكليل بهامش الخطاب : ٥٢٥/١ الخرشى : ٢٧٦/١ ، الذخيرة خ : ١٤٧/١ ، الاشراف : ٨٤/١ - ٨٥ ، الجامع : ٣٥/١ ، ٣٦ ب ، الزرقاني على الموطأ : ٢٧٤/١ ، المنتقى : ١٨٨/١ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٤٨/١ ، مغنى المحتاج : ١٧٢/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

الأدلة :

(١) أما المالكية الذين قالوا بسنية التشهد الأخير ، وعدم وجوبه فقد استدلوا على مذهبهم هذا بما يلي :

١ - حديث المسء صلاته ، وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ثم تسجد حتى تطمئن ساجدا ثم اجلس حتى تطمئن جالسا ، ثم افعل ذلك فى صلاتك كلها ، فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك ) .

والدلالة فيه من وجهين :

أحدهما : ان التشهد لو كان مفروضا لعلمه اياه مع علمه بأنه لا يحسن الصلاة .  
ثانيهما : قوله : ( فقد تمت صلاتك ) ، فقد حكم بتمامها مع عدم هذا التشهد . (١)

وقد أجاب النووى عن وجه الاستدلال من حديث المسء صلاته فقال :

( وأما الجواب عن حديث المسء صلاته ، فقال أصحابنا : إنما لم يذكره له لأنه كان معلوما عنده ، ولهذا لم يذكر له النية ، وقد أجمعنا على وجوبها ... ) (٢)

٢ - القياس على التسبيح فى الركوع والسجود بجامع الاسرار والتكرار فى

الصلاة .

٣ - القياس على التشهد الأول .

٤ - مجيء التشهد بألفاظ كثيرة غير متعينة دال على عدم وجوبه ، لأن

الأذكار المفروضة معينة كالتحريم والتسليم والقراءة . (٣)

ولا يخفى ما فى هذه الأدلة من تكلف ، ومع ذلك فقد أجاب النووى عسـن

قياسهم على التشهد الأول : بأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد جبر تترك التشهد الأول بالسجود وما زال المسلمون يجبرون ترك التشهد الأول لا الثانى . (٤)

(ب) واستدل الجمهور على وجوب التشهد الأخير - على الخلاف الذى مر فى

درجته بما يلي :

(١) الاشراف : ٨٥/١ ، الذخيرة خ : ١٤٧/١ ب ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٤/١ .

(٢) المجموع : ٤٦٣/٣ .

(٣) الذخيرة خ : ١٤٧/١ ب ، الجامع : ٣٦/١ ب ، الاشراف : ٨٥/١ ، المنتقى : ١٩٨/١ .

(٤) المجموع : ٤٦٣/٣ .



١ - حديث ابن مسعود وفيه : ( كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - السلام على الله قبل عياده ، السلام على جبريل ومكائيل ، السلام على فلان ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : لاتقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا : التحيات لله . . .  
( الحديث ) ( ١ )

والدلالة فيه من وجهين :

أحدهما : قوله قبل أن يفرض التشهد ، فدل على أنه فرض .  
ثانيهما : قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ولكن قولوا : التحيات لله . . . ) ، وهذا أمر والأمر للوجوب . ( ٢ )

٢ - ولأن التشهد شبيه بالقراءة لأن القيام والقعود لا تتميز فيهما العبادة عن العادة فوجب أن يكون فيهما ذكر كي يتميزا ، بخلاف الركوع والسجود . ( ٣ )

#### الترجيح :

إن اتكأ المالكية على حديث المسألة صلاته غير متجه لما سبق أن عرفنا ذلك في مسألة السدل ، وفي غيره من الأحاديث المبينة لصفة صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - ما ثبت التشهد ، وبهذا يترجح أن التشهد الأخير واجب ، وليس بسنة .

( ١ ) سبق تخريجه ص ٣٠٢ .

( ٢ ) مغنى المحتاج : ١٧٢/١ ، المجموع : ٤٦٣/٣ ، شرح منتهى الإرادات :

٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

( ٣ ) المجموع : ٤٦٣/٣ .

## المبحث الرابع عشر

حكم عقص الشعر

عقص الشعر هو ضمه ورده الى الوراثة<sup>(١)</sup> وقد يكون ذلك بشده الى هامته بشيء يحفظه من الارتداد الى الامام كخيظ ونحوه ، وقد اتفق الفقهاء على أن حكم هذا الفعل الكراهة فى الصلاة ، لكنهم اختلفوا فيما لو كان شعره معقوصا قبل الصلاة لسبب أو لآخر ثم دخل فيها على هيئته ، هل يكره هذا الفعل ؟ أم لا يــــدد لتحقق الكراهة أن يكون قد عقصه لأجل الصلاة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الكراهة فى عقص الشعر ، إنما تكون فى حــــق من فعل ذلك لأجل الصلاة ، وأما من كان شعره معقوصا قبل الصلاة لسبب من الأسباب ، ثم دخل فيها على تلك الهيئة فإنه لا يكره له ذلك .<sup>(٢)</sup>

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن عقص الشعر مكروه فى الصلاة سواء أعقصه من أجلها أم كان معقوصا قبلها ثم دخل فيها .<sup>(٣)</sup>

الأدلة :

الأدلة التى استدلت بها الفقهاء على كراهة عقص الشعر واحدة ، لكن اختلف فهمهم من هذه الأدلة ، فعلى حين فهم المالكية أن الكراهة تتعلق بالعقص اذا كان لأجل الصلاة فهم الجمهور أن الكراهة تتعلق بالعقص مطلقا مادام قد دخل

(١) لسان العرب : ٥٦/٧ .

(٢) الخرشى : ٢٥٠/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٨٠/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٥٢/١ ، الذخيرة : ٤٨٨/١ ، قرّة العين فى فتاوى علماء الحرمين ، حسين ابراهيم المغربى ، محمد صالح الرئيس الزبيرى ، الطبعة الأولى ، (مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م ) ، ٢٤/١ .

(٣) البناية : ٤٥٣/٢ - ٤٥٤ ، مغنى المحتاج : ٢٠١/١ ، نهاية المحتاج : ٥٥/٢ ، المجموع : ٩٨ / ٤ ، كشاف القناع : ٤٣٥/١ - ٤٣٦ ، شرح المنتهى : ١٩٧/١ .

في الصلاة وهو معقوص الشعر وفيما يلي بعض هذه الأدلة .

١ - ماروى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر أن يسجد على سبعة أراب ، ونهى أن يكف شعره وثوبه ) (١) .

٢ - نهيه - صلى الله عليه وسلم - أن يصلى الرجل وشعره معقوص (٢) .

٣ - وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه رأى عبد الله بن الحارث يصلى ورأسه معقوص من ورائه ، فقام وجعل يحلله ، فلما انصرف أقبل الى ابن عباس فقال : مالك ولرأسى ، فقال : انى سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : ( إنما مثل هذا مثل الذى يصلى وهو مكتوف ) (٣) .

٤ - قالوا : والحكمة فى النهى عن عقص الشعر فى الصلاة كى يسجد الشعر معه فينال بذلك أجرا كبيرا (٤) .

والذى يظهر لى أن الكراهة متعلقة بعقص الشعر فى الصلاة بغض النظر عما اذا كان عقصه من أجلها ، أو لسبب آخر ، وذلك لأنه بالعقص قد دخل فى دائرته النهى ، ولا عبرة بقصده أو عدم قصده مادام لما دخل الصلاة ، كان معقوص الشعر .

ثم ان الحكمة التى ذكرها الفقهاء ومنهم المالكية أيضا فى النهى عن عقص الشعر لافرق فيها بين القصد وعدمه ، كما أن المخالفة التى تنجم عن العقص متحققة فى الحالين معا ، ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور الفاضلون بكراهة العقص فى الصلاة مطلقا .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب السجود على سبعة أعظم ، ١٩٧/١ ، ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب أعضاء السجود ، ٣٥٤/١ ، برقم : ٤٩٠٠ .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى كتاب اقامة الصلاة ، باب كفت الشعر والثوب ، ٣٣١/١ ، ٠٠٠ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب أعضاء السجود ، ٣٣٥/١ ، برقم : ٤٩٢٠ .

(٤) الذخيرة : ٤٨٨/١ ، المجموع : ٩٨/٤ ، البناية : ٤٥٣/٢ - ٤٥٤ ، كشاف

القناع : ٤٣٥/١ - ٤٣٦ .

## المبحث الخامس عشر

حكم ترتيب قضاء الفوات

إذا فاتت المكلف صلاة أو أكثر لسبب أو لآخر فإن المشروع قضاؤها ، وهذا متفق عليه بين الفقهاء ، ولكن يجب قضاؤها مرتبة أم يستحب ؟ ، أم يجزئ الترتيب إن لم يخش خروج الوقت ويسقط إن خشي خروجه أم يجب مطلقا ؟ وبكل قالت طائفة من الفقهاء ، وسبب انفراد المالكية في ذلك يرجع الى أمور منها :

١ - هل أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - محمولة على الوجوب أم على الاستحباب ؟ فقد ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد صلى في غزوة الأحزاب الظهر والعصر والمغرب والعشاء مرتبة ، فمن الفقهاء من حمل هذا الفعل على الوجوب ، ومنهم من حمله على الاستحباب .

٢ - أيهما فرضيته أكد ؟ هل ترتيب الفوات أم الصلاة لوقتها ؟ فممن قال : إن الترتيب أكد أوجبه - أي الترتيب - وإن خرج الوقت ، ومن قال : إن فرضية الصلاة لوقتها أكد أسقط الترتيب إن خشي خروج الوقت .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) يرى المالكية أن ترتيب الفوات في أنفسها واجب ، لكنه ليس بشرط ، فلو صلاها منكسة صح ، وذلك لانقضاء وقتها بفراغه منها .

وأما بالنسبة لترتيب الفوات مع الصلاة الحاضرة فقد رجح المالكية وجوب ترتيب اليسير منها ولو خرج الوقت ، وأما الكثير فلا يجب الترتيب فيه - مع الحاضرة إن خشي خروج الوقت - أما إن تذكر الفوات وهو في الصلاة ، فإن كان قد صلى أقل من الركعة قطع الصلاة ، وإن كان قد صلى ركعة فإنه يشفعها ويعتبرها نافلة ، ثم صلى الفوات ، ثم الحاضرة .

واختلفت المالكية في تحديد القدر اليسير الذي يجب قضاؤه مرتبا ولو خشي خروج وقت الحاضرة ، فقليل : أربع صلوات ، وقيل : خمس (١) ، وقد وجه الباجي

(١) الخطاب : ٩/٢ - ١٠ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١/٢٢٨ ، الخرشى : ١/٣٠٠ - ٣٠٢ ، منح

الجليل : ١/٧٠ - ٧٢ ، البيان والتحصيل : ١/٣٠٤ ، الجامع : ١/٧٣ ب - ٧٤ ب ، الشرح

الصغير على أقرب المسالك : ١/٣٦٨ ، المقدمات : ١/١٤٧ - ١٤٨ ، ١٥٢ ، الأشراف : ١/٨٨ ،

الفواكه الدواني : ١/٢٦٦ .

القولين فقال :

( ... وجه القول الأول ان هذا عدد لا تنكر فيه صلاة فكان في حيز القليل كالثنتين والثلاث ، ووجه قول سحنون : حديث ابن مسعود ، وليس فيه الموااة الا في اربع صلوات ، ومن جهة المعنى أن الترتيب في الصلوات مقيس على الترتيب في الركعات ، وأكثرها أربع . (١) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أن ترتيب الفواات واجب مالم يخشى خروج الوقت . فان خشي خروج الوقت سقط الترتيب ، وأضاف الحنفية الى الأسباب المسقطه للترتيب كثرة الفواات (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن ترتيب الفواات مستحب وليس بواجب (٣) .

الأدلة :

(١) استدل المالكية القائلون بوجوب الترتيب على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث عبدالله بن مسعود في غزوة الأحزاب وفيه قوله : ( كنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحبسنا عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فاشتد ذلك علي فقلت : نحن مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفي سبيل الله فأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بلأا فأقام فصلى الظهر بنا ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء ، ثم طاف علينا فقال : ما على الأرض عصابة يذكرون الله غيركم ) (٤) .

قال الباجي مبينا وجه الدلالة منه :

( ... فوجه الدليل منه أنه قال " حبسنا عن الصلوات " وذكر العشاء ، وأنهما مما حبسوا عنها وذلك يقتضى منعهم من صلاتها في وقتها ، ولو كان وقتها باقيا لما كانوا محبوسين عنها ثم ذكر أنه بدأ بالظهر والعصر والمغرب قبلها (٥) )

(١) المنتقى : ٣٠١/١ .

(٢) البناءية : ٦٢٨/٢ - ٦٢٩ ، المبسوط : ١٥٤/١ ، شرح منتهى الإرادات : ١٣٨/١ - ١٣٩ .

(٣) نهاية المحتاج : ٣٦٤/١ ، مغنى المحتاج : ١٢٧/١ - ١٢٨ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٥٤ .

(٥) المنتقى : ٣٠٠/١ .

وقد حمل الشافعية هذا الحديث على الاستحباب . (١)

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها  
إذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك ) (٢)  
وقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم  
فرغ اليها فليصلها كما كان يصلها في وقتها ) (٣) وهذا عام في الصلوات كلها  
القواضئ منها والحواضر . (٤)

٣ - حديث أبي جمعة قال : ( صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
المغرب يوم الأحزاب فلما سلم قال : هل علم أحد منكم أنى صليت العصر ؟ قالوا :  
لا يارسول الله قال فصلى العصر ثم صلى المغرب ) (٥)  
قال ابن عبد البر :

( ... وهذا حديث لا يعرف الا عن ابن لهيعة عن مجهولين لاتقوم بهم حجة ) (٦)

٤ - إن هذا ترتيب مشروع في الوقت ، فلم يبطل بفواته كترتيب الركعات (٧)

٥ - إن المكلف كان مخاطباً بأداء الصلوات في أوقاتها ، فلما نسيها  
استقرت في ذمته مرتبة حسب أوقاتها ، فقضاؤها كما كانت استقرت في ذمته أقرب  
وأبرأ للذمة . (٨)

٦ - واستدل ابن رشد الجد على التفرقة بين الفواتئ اليسيرة ، والكثيرة  
مع أن الحديث فيها عام بأن الكثير قد خرج منها بالاجماع فبقى القليل . (٩)

(١) نهاية المحتاج : ٣٦٤/١ ، مغنى المحتاج : ١٢٧/١ - ١٢٨ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٤ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب أوقات الصلاة ، باب النوم عن الصلاة ١٤/١ - ١٥

(٤) البيان والتحصيل : ٣٠٤/١ ، الاشراف : ٨٨/١ ، الفواكه الدوانسى : ٢٦٦/١ ،

الذخيرة خ : ١٨٥/١ أ .

(٥) أخرجه أحمد في مسنده ١٠٦/٤ ، وفي اسناده عبد الله بن لهيعة ، صدوق اختلط

بعد احراق كتبه ، والراوى عنه موسى بن داود صدوق له أوهام لم يذكر في

من روى عن ابن لهيعة قبل الاختلاط لذا فالاسناد ضعيف . انظر التقريب :

٤٤٤/٢ برقم ٥٧٤ .

(٦) الاستذكار : ١١٦/١ - ١١٧ ، وانظر التمهيد : ٤٠٨/٦ - ٤٠٩ ، الذخيرة خ :

١٨٥/١ أ .

(٧) المنتقى : ٣٠٠/١ ، الاشراف : ٨٨/١ .

(٨) عارضة الأحوذى : ٢٩٣/١ .

(٩) البيان والتحصيل : ٣٠٤/١ ، المقدمات : ١٥٢/١ .

(ب) وأما الحنفية والحنابلة القائلون باستحقاق الترتيب ما لم يخسش خروج الوقت فقد استدلوا على مذهبهم بأن فرضية الصلاة لوقتها أكد من وجوب الترتيب بين الفوات ، وترك هذا الترتيب أيسر من ترك الحاضرة حتى يخرج وقتها .

ثم انه ليس من الحكمة أن يدرك ترتيب الفوات بتفويت وقت الحاضرة . كس تصبح هي فائتة أخرى . (١)

(ج) وأما الشافعية القائلون باستحباب الترتيب لا استحقاقه فقد استدلوا على مذهبهم بحمل الأحاديث التي ظاهرها الوجوب على الاستحباب ، وذلك لأنهما أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - وهي محمولة على الاستحباب ، كما جعلوا للاستحباب علة أخرى وهي الخروج من خلاف من أوجبه .

قالوا : ولأن كل واحدة من الفوات عبادة مستقلة ، والترتيب انما وجب في الأداء لضرورة الوقت فإنه حين وجب المصباح لم يجب الظهر ، فاذا فات لم يجب الترتيب في قضاءه كصوم رمضان (٢) .

ولأن من صلاها بغير ترتيب فقد فعل ما طلب منه ، فلا يلزمه وصف زائده الا بدليل ، وليس ثمة دليل . (٣) .

#### الترجيح :

إن أصح حديث استدل به المالكية هو حديث عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - في غزوة الأحزاب ، وقد جعله الباجي مفرعا له وموثقا ، ولست أراه دالا لمذهب المالكية فإن قول عبدالله بن مسعود : ( حبسنا عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ) غير دال على ما ذهب اليه المالكية ، فذكره العشاء من بين الملوات المحبوس عنهن لا يستلزم خروج وقتها بحال ؛ وذلك لأن المنع حتى يخرج وقت الأفضلية يمكن أن يسمى حبسا عن الصلاة ، ويحتمل أن يكون ذكره العشاء إنما هو من هذا القبيل .

(١) المغنى ١/٦٤٤ - ٦٤٥ ، شرح المنتهى ١/١٣٨ ، المبسوط ١/١٥٤ .

(٢) مغنى المحتاج ١/١٢٨ ، نهاية المحتاج ١/٣٦٤ ، المجموع ٣/٧٠ .

(٣) المجموع ٣/٧١ .

والذى يؤيد ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ما على الأرض عصابة  
يذكرون الله غيركم ) ، فمعنى ذلك انهم صلوا في وقت متأخر من الليل نام فيه  
المسلمون في المدينة ، وهذا الوقت هو وقت ضرورة للعشاء على مذهب المالكية  
أنفسهم ، فتأخير الصلاة اليه لا يستلزم خروج وقت العشاء لاسيما وأن التأخير  
قد كان لعذر .

ومن هنا يتضح أن لفظ ( حسنا ) في حديث ابن مسعود لايعنى أن وقت العشاء  
قد خرج كما فهم الباجي .

وأما الاستدلال بحديث : ( من نام عن الصلاة أو نسيها ٠٠٠ ) فهو غير  
دال على أنه يصليها ولو خشي خروج وقت الحاضرة ، بل هو حديث عام تخصمه الأدلة  
الموجبة للصلاة في وقتها .

وأما مذهب الشافعية فغير متجه أيضا ، وذلك لما استقر في الفقه من  
أن القضاء يحكى الأداء ، ولاشك أن الترتيب بين الفوائت من الوجوه التي ينبغى  
للقضاء أن يحكى فيها الأداء .

ومن هنا يتضح رجحان مذهب الحنفية والحنابلة القائلين بوجوب الترتيب  
بين الفوائت في أنفسها ، وسقوطه إن خشي خروج الوقت ففيه أخذ بالحديث ، وجمع  
بين الأدلة ، ومراعاة لحرمة الوقت مع حرمة الترتيب .



### الفصل الرابع

مفردات المذهب في سجود السهو والتلاوة والشكر

يشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : موضوع سجود السهو من الصلاة

المبحث الثاني : حكم سجود السهو لمن سهوا عنه

المبحث الثالث : حكم من نسي التشهد الأول ونهض للقيام للثالثة

المبحث الرابع : حكم التسبيح أو التصفيق عند سهو الامام

المبحث الخامس : عدد سجودات التلاوة ومواضعها

المبحث السادس : موضوع السجود في سورة فصلت

المبحث السابع : حكم سجدة الشكر

## المبحث الأول

### موضع سجود السهو من الصلاة

اختلف الفقهاء في موضع سجود السهو من الصلاة أهو قبل السلام أم بعده ؟ أم بعده قبل السلام وبعضه بعده ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى ورود بعض الأحاديث من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - سجد فيها قبل السلام ، كحديث ابن بحينة (١) وأحاديث أخرى بينت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سجد بعد السلام كحديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين وسيأتيان في الأدلة .

وهناك أحاديث أخرى من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - بين فيها أن السجود قبل السلام ، ولكنها جاءت في معرض الحديث عن مسائل بعينها ، فمن الفقهاء من ذهب في هذه الأحاديث مذهب الترجيح ، فرجح السجود اما قبل السلام ، وإما بعده ، ومنهم من ذهب فيها مذهب الجمع فقال : إن بعض الحالات يسجد فيها قبل السلام ، وبعضها بعده . (٢)

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية الى أن السهو إن كان عن نقص في الصلاة كمن نسى التشهد الأول أو الأخير فإنه يسجد لذلك السهو قبل السلام ، وأما إن كان السهو عن زيادة كمن زاد ركعة أو نحوها في الصلاة ، فإن السجود يكون بعد السلام المسنون .

وقد عبر المالكية بالسلام المسنون ليشمل التسليمة غير الواجبة كتسليمة الرد على الامام أو المأمومين فيكون السجود بعدها .

وإذا حصل في الصلاة سهوان : احدهما عن نقص في الصلاة ، وآخر عن الزيادة فيها فإن السجود يكون قبل السلام عن النقص والزيادة معا ، وذلك تغليبا لجانب

---

(١) هو عبدالله بن مالك بن القشب الأزدي حليف بنى عبدالمطلب ، يعرف بابن

بحينة صحابي معروف ، توفي بعد الخمسين . انظر التقريب : ٤٤٤/١ .

(٢) بداية المجتهد : ١٣٩/١ - ١٤٠ .

النقص ، هذا هو المشهور فى المذهب ، وروى عكسه - أى أن السجود يكون بعد السلام لمن حصل له سهوان احدهما لنقص فى الصلاة ، وآخر للزيادة فيها -

وقد ذكر المالكية بعض التفصيلات والتفريعات فى مسألة سجود السهو ليس هنا مجال ذكرها . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى أن السجود يكون بعد السلام مطلقا . (٢)

(ج) وذهب الشافعية الى أن سجود السهو يكون قبل السلام مطلقا . (٣)

(د) وذهب الحنابلة الى أن سجود السهو يكون قبل السلام الا فى موضعين :

الأول : اذا سلم قبل اتمام الصلاة ، والثانى : اذا تحرى الامام فىبنى على ظنه . (٤)

#### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - حديث عبد الله بن بحينة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قام من صلاة الظهر وعليه جلوس ، فلما أتم صلاته سجد سجدتين يكبر فى كل سجده وهو جالس قبل أن سلم ، وسجدهما الناس معه مكان مانس على الجلوس . (٥)

(١) الخطاب : ١٤/١ - ١٥ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٣٣/١ - ٢٣٤ ، الخرشى :

٣١٠/١ - ٣١١ ، التاج والاكليل بهامش الخطاب : ١٨/٢ ، الشرح الصغير

على أقرب المسالك : ٣٨٧/١ - ٣٨٨ ، المقدمات : ١٤٣/١ - ١٤٤ ، البيان

والتحصيل : ٥٢٦/١ ، الذخيرة خ : ١٦٤/١ ب ، الجامع : ١٧٥/١ ، الأشراف :

٩٨/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ، التمهيد : ٢٠٤/١٠ ، عارضة

الأحوذى : ١٨٢/٢ ، بداية المجتهد : ١٣٩/١ - ١٤٠ ، الزرقانى على الموطأ :

٢٩١/١ - ٢٩٢ ، المنتقى : ١٧٩/١ .

(٢) البناية : ٦٤٥/٢ - ٦٤٦ ، تبين الحقائق : ١٩١/١ ، الميسوط : ٢١٩/١ .

(٣) مغنى المحتاج : ٢١٣/١ ، المجموع : ١٥٤/٤ .

(٤) كشف القناع : ٤٧٩/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢٢١/١ ، المغنى :

٥٧٣/١ - ٥٧٤ .

(٥) أخرجه البخارى فى كتاب السهو ، باب يكبر فى سجدتى السهو ، ٦٧/٢ ، ومسلم

فى كتاب المساجد ، باب السهو فى الصلاة والسجود له ، ٣٩٩/١ ، برقم : ٥٧٠ .

٢ - حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين<sup>(١)</sup> وفيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سلم من اثنتين ، فقال له ذو اليمين : يارسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فنظر النبي - صلى الله عليه وسلم - يميناً وشمالاً فقال : مايقول ذو اليمين ؟ قالوا : صدق لم تمل الا ركعتين ، فصلى ركعتين وسلم ثم كبر ثم سجد ثم كبر ، فرفع ثم كبر وسجد ثم كبر ورفع . )

وروى عن عمران بن حصين بنحوه الا أنه ذكر فيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سلم من ثالثة . (٢)

ووجه الدلالة من هذين الحديثين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد سجد قبل السلام في حديث ابن بريدة عن نقص في الصلاة ، وهو تركه التشهد الأول ، بينما سجد بعد السلام في قصة ذي اليمين عن زيادة فيها ، وهو سلامه وكلامه ، فدل ذلك على أن السجود اذا كان عن نقص فإن السجود له يكون قبل السلام ، وأنسه اذا كان عن زيادة فإنه يكون بعد السلام . (٣)

وقد أجيب عن حديث ذي اليمين بحمله على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد سجد بعد السلام سهوا لا قصدا ، لاسيما وأن هذه الصلاة قد كثر فيها السهو، وهذا الحمل ضعيف ، فسهو صلى الله عليه وسلم في أمر لا يستلزم سهوه في غيره ، والأصل عدم السهو ، ثم ان حديث ذي اليمين لم يرد لبيان حكم سجود السهو ولا موضعه .

٣ - واستدلوا من حيث النظر بما حاصله : أن السجود للنقص إنما هو جبران للصلاة فوجب أن يكون فيها كهدي التمتع والقران في الحج ، وأما السجود عن زيادة فهو ترغيم للشيطان ، وشكر لله على اتمام الصلاة ، فوجب أن يكون خارج الصلاة .

- (١) هو الخرباق السلمى وقد اختلف في اسمه وكنيته ، ولم يرد له الا حديث السهو . انظر : الاصابة : ١٠٨/٢ .
- (٢) أخرجه البخارى في كتاب السهو ، باب اذا سلم في ركعتين أو ثلاث ، ٦٦/٢ ، ومسلم في كتاب المساجد ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، ٤٠٣/١ ، برقم : ٥٧٣ .
- (٣) الاشراف : ٩٨/١ ، الذخيرة خ : ١٦٤/١ ب ، الجامع : ٧٥/١ أ ، المنتقى : ١٧٩/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٨١/١ - ٢٩٢ ، عارضة الأحسودى : ١٨٢/٢ - ١٨٣ .
- (٤) مغنى المحتاج : ٢١٣/١ ، المجموع : ١١١/٤ .

قالوا : ولأنه قد زاد الصلاة بالسهو فلا يزيدا مرة ثانية بالسجود لأنها لا تحتمل زيادتين وليس كذلك النقص فإنه لما نقص من صلاته ، وجب السجود لجبر المتروك ، وإنما لم يجب السجود عقب المتروك مباشرة لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - فعل هكذا .

ولأن السجود يجزى عن المتروك - وان تعدد - فأخر كي لا يتكرر السجود بتكرر المتروك . (١)

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث أبي هريرة المتقدم في قصة ذي اليمين : فقد حمله الحنفية على

العموم .

٢ - حديث ثوبان (٢) عنه - صلى الله عليه وسلم - وفيه : ( لكل سهو

سجدتان بعد السلام ) (٣) وهذا نص .

٣ - ولأن سجود السهو مما لا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى إذا سها عن السلام

سجد بعده . (٤)

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا بما يلي :

١ - حديث أبي سعيد الخدري - رض الله عنه - قال : ( قال - صلى الله

عليه وسلم - إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً ؟

فليطرح الشك وليبين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى

خمسة شفعن صلاته ، وإن كان صلى اتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان . (٥)

(١) الجامع : ٧٥/١ أ ، الذخيرة خ : ١٦٤/١ ب ، الأشراف : ٩٨/١ ، الزرقانسي

على الموطأ : ٢٩١/١ - ٢٩٢ ، المنتقى : ١٧٩/١ .

(٢) هو ثوبان الهاشمي مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صحبه ولازمه ،

ونزل بعده الشام . ، وشهد فتح مصر ، توفي بحمص سنة أربع وخمسين . انظر :

أسد الغابة : ٢٤٩ ، تقريب التهذيب : ١٢٠/١ .

(٣) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس ، ٢٧٣/١ ،

برقم : ١٠٣٨ ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة ، باب ماجاء في من

سجدهما بعد السلام ، ٢٨٥/١ ، برقم : ١٢١٩ وفي اسناده مقال . أنظر :

جامع الأصول : ٥٤٥/٥ .

(٤) البناية : ٦٤٦/١ - ٦٤٧ ، ٦٥٠ ، المبسوط : ٢٢٠/١ .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، ٤٠٠ ،

برقم : ٥٧١ .

٢ - حديث ابن بريدة المتقدم ، وقد رأينا كيف أن المالكية استدلوا به على السجود قبل السلام للنقص ، لكن الشافعية حملوه على العموم .

٣ - حديث عبدالرحمن بن عوف (١) - رضى الله عنه - قال : ( سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : إذا سها أحدكم فى صلاته فلم يدر واحدة على أم اثنتين فليبين على واحدة ، فان لم يدر اثنتين على أم ثلاثا ؟ فليبين على اثنتين ، فان لم يدر أثلاثا على أم أربعاً ؟ فليبين على ثلاث ، وليسجد سجدة من قبل أن يسلم ) (٢) .

٤ - ولأن سجود السهو شرع لاصلاح الصلاة ، فوجب أن يكون قبل السلام كمن نسي سجدة من احدى الركعات (٣) .

(د) وأما الحنابلة فانهم قصروا النصوص على الحالات التى وردت فيها ، فقالوا بالسجود بعد السلام فى حالتين فقط ، وهما الحالتان اللتان وردتا فى حديث أبى هريرة فى قصة ذى اليمين ، وحديث عبدالله بن مسعود وفيه : ( وإذا شك أحدكم فى صلاته فليتحرك المواب ، فليتم عليه ثم ليسجد سجدة وفى رواية أنه - صلى الله عليه وسلم - سجد بعد السلام والكلام ) (٤) وفى ما عدا ذلك فان السجود عندهم قبل السلام ، قالوا : وهذا جمع بين الأخبار وهو أولى من إعمال بعضها وإهمال بعض لأن خبر النبى - صلى الله عليه وسلم - حجة لا يجوز تركه إلا لمعارض مساو له أو أقوى منه (٥) .

فنحن نرى أن الحنابلة قد سلكوا مسلك الجمع بين الأحاديث ، كما سلك المالكية ، لكن الحنابلة قصروا النصوص الواردة فى السجود بعد التسليم على

- 
- (١) هو عبدالرحمن بن عوف القرشى الزهرى ، أحد العشرة المبشرين ، أسلم قديما ومناقبه شهيرة معروفة ، توفى سنة ثنتين وثلاثين . أنظر : تقريب التهذيب : ٤٩٤/١ .
- (٢) أخرجه الترمذى فى كتاب الصلاة ، باب ما جاء فى الرجل يملئ فيشك ، وقال حديث حسن صحيح ٢٤٥/٢ برقم : ٣٨٩ ، وهو معلول وفى اسناده من لا يحتج به . أنظر : تلخيص الحبير : ٥/٢ .
- (٣) المجموع : ١١١/٤ ، معنى المحتاج : ٢١٣/١ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ١٥٣/٤ .
- (٤) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب السهو فى الصلاة ، برقم : ٥٧٢ .
- (٥) كشف القناع : ٤٧٩/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢٢١/١ ، المغنى : ٦٧٥/١ .

الحالات التي وردت فيها فقط ، بينما عداها المالكية الى كل حالة يكون فيها السهو عن زيادة في الصلاة .

### الترجيح :

إن الناظر في هذه المذاهب وأدلتها لا يسهه الا أن يسجل الملاحظات التالية :  
 ١ - إن معتمد المالكية في التفريق في السجود قبل السلام أو بعده هو ورود كلا الأمرين في فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - وواضح أن هذا الاستدلال غير متجه من جهة التعميم ، وإن استنباط المالكية التفرقة بين الزيادة والنقص من الحديثين إنما هو تحميل لهما ما لا ياحتملان .

٢ - إن معتمد المالكية في دليلهم العقلي وقولهم : إن السجود للزيادة ارغام للشيطان غير متجه ، وذلك لأمرين :  
 (أ) إن نص الحديث الذي وردت فيه حكمة ارغام الشيطان لا يساعد المالكية على هذا الفهم ، وذلك لأن الحديث قد جعل علة ارغام الشيطان ليس عند الزيادة على الصلاة وإنما عند اتمامها ، وإنما الحكمة التي ذكرها الحديث عند الزيادة على الصلاة إنما هي شفع صلاته .

(ب) وحتى لو سلم بأن الحكمة عامة في الزيادة والاتمام فلا يظهر لــــ مسوغ لأن تكون بعد السلام ، فارغام الشيطان كما يكون بعد السلام يكون قبله ، بل إن الحديث الذي وردت فيه حكمة ارغام الشيطان قد صرح بأن السجود إنما يكون قبل السلام .

٣ - وأما الحنفية فإن استدلالهم بقصة ذي اليمين غير متجه ، وذلك لأن هذه القصة معارضة بأحاديث صحيحة وصريحة تصرح بأن السجود قبل السلام ، فتعميم الحنفية من قصة ذي اليمين تحميل لها ما لا تحتمله .

وأما حديث ثوبان فهو نص في المسألة لو صح ولكنه ضعيف لأنه يرويه اسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة . (١)

(١) المغنى : ٦٧٥/١ .

٤ - وأما استدلال الحنابلة بحديث عبدالله بن مسعود فى مسألة التحرى فغير متجه وذلك لأن بعض رواياته لم تصرح بالسجود ان كان قبل السلام أو بعده ، ثم انه لا يتصور السجود فى حديث ابن مسعود قبل السلام وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - ما علم بسهوه الا بعد أن سلم يؤيده ماورد فى بعض الروايات وفيها : ( فسجد سجدتين بعد السلام والكلام ) والمقصود بالكلام مراجعة النبى - صلى الله عليه وسلم - للصحابة فى مسألة سهوه - عليه الصلاة والسلام - .

ومن هنا فإن الذى يترجح لدى أفضلية أن يكون سجود السهو قبل السلام وذلك للأحاديث الصحيحة والمريحة الواردة فى ذلك ، وهى كثيرة وأكثرها قـد خرجها الشيخان ، ثم إن هذه الأحاديث من قوله - صلى الله عليه وسلم - فهى أولى بالتعميم من قصة ذى اليمين وذلك لأن قصة ذى اليمين كانت من فعله - صلى الله عليه وسلم - وأقواله - عليه الصلاة والسلام - أقوى فى الدلالة من أفعاله ، وذلك لاحتمال التأويل فى أفعاله .

غير أن من سجد بعد السلام فإن سجوده هذا مجزئ لما وقع منه - صلى الله عليه وسلم - فى قصة ذى اليمين .



## المبحث الثاني

حكم سجود السهو لمن سها عنه

اختلف الفقهاء في حكم سجود السهو لمن نسي أن يفعله في محله ، أي فعله

مرة ثانية ؟ ومتى ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) عرفنا أن المالكية قد قسموا سجود السهو الى سجود بعدي وقبلي،

وعرفنا أيضا أن القبلي يكون لنقص في الصلاة ، وأن البعدي يكون لزيادة فيها ،

وقد سار المالكية على هذا التقسيم في هذه المسألة أيضا ، وجعلوا لكل قسم

حكما خاصا به ، وملخص مذهبهم : أن السجود القبلي ينقسم الى قسمين :

١ - قسم يكون تركه مبطلا للصلاة وهو ما كان عن ترك ثلاث سنن أو أكثر ،

فهذا - إن سها عنه ، وشرع في صلاة أخرى قطعها وأتى به ما لم يطل الفصل ، فإن

طال الفصل بين الصلاة وتذكره سجود السهو فإنه يستأنف الصلاة - على خلاف فسي

تحديد طول الفصل فقد اعتبر ابن القاسم العرف ، واعتبر اشهب الخروج من المسجد .

٢ - قسم يكون تركه غير مبطل للصلاة ، كمن سها عن سنتين فدون فهذا يأتي

به حين تذكره ولو طال الفصل ، لكن السجود القبلي لا يأتي به ان كان عن

سنتين فقد ون ان طال الفصل ، وهذا هو حكم السجود البعدي أيضا فيأتي

به عند تذكره ولو بعد شهر أو سنة . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى أن سجود السهو واجب الاتيان به ما لم يتكلم ،

أو يستدبر القبلة فيسقط . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه يسجد ما لم يطل الفصل ، فإن طال

فلا يقضيه . (٣)

(١) الخطاب : ٤٢/٢ - ٤٣ ، الخرشى : ٣٣٣/١ ، الفواكه الدواني : ٢٥٥/١ ، البيان

والتحصيل : ٥٢٦/١ - ٥٢٧ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢٣٨/١ .

(٢) البنائة : ٦٦٨/٢ - ٦٦٩ .

(٣) المجموع : ١٥٥/٤ - ١٥٦ ، شرح منتهى الارادات : ٢٢١/١ ، المغنى : ٦٨٨/١ .

الأدلة :

هذه مسألة اجتهادية محضة ، ذلك أنه لم يرد في السنة المطهرة نص يوضح حكمها صراحة ولهذا فإن الفقهاء قد بنوها على أصول مذاهبهم في حكم سجود السهو وطبيعته .

فالمالكية الذين قسموا سجود السهو الى قبلى وبعدى ساروا على هذا المنهج في هذه المسألة ، ولما كان مذهبهم أن سجود السهو القبلى إنما يكون عن نقص ثلاث سنن فأكثر من سنن الصلاة ، قالوا : إن ترك القبلى اذا كان عن نقص ثلاث سنن فأكثر يبطل للصلاة ، وان طول الفصل بين التسليم وتذكر سجود السهو له أثر في بطلان الصلاة ، وجوب استئنافها .

وأما الحنفية فإن وجوب سجود السهو ليس عندهم بالوجوب الذى يكون تركه مبطلا للصلاة ولما كان مذهبهم في سجود السهو انه بعد السلام قالوا : إن المصلى يظل في صلاة ما لم يسجد سجود السهو ، وما لم يأت بما يبطل الصلاة كالتكلم أو استدبار القبلة عمدا ، فسجود السهو عندهم داخل في حقيقة الصلاة ، ولما لم يكن وجوبه بالذى يبطل الصلاة تركه ، قالوا انه اذا تذكر السهو قبل أن يتكلم أو يستدبر القبلة سجد وجوبا ، وان لم يتذكره الا بعدهما أو واحدا منهما سقط سجود السهو لفوات محله . (١)

وأما الشافعية والحنابلة فان سجود السهو عندهم ليس من الصلاة ، وان كان مشروعا لأجلها ، فمشروعيتها انما هي لتكميلها ، واذا كان كذلك فان تركه لا يبطلها كما لو ترك الأذان . (٢)

والذى يترجح لدى هو مذهب الشافعية والحنابلة فهو الأنسب لطبيعة سجود السهو الذى جاء لتكميل الصلاة ، وجبر ما قد يكون فيها من خلل .

أما جعل سجود السهو واجبا وجوب الأركان بحيث يبطل الصلاة تركه كما هو

مذهب المالكية فبعيد .

(١) البناية : ٦٧٩/٢ .

(٢) المهذب المطبوع مع المجموع : ١٥٣/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٢٢١/١ ، كشاف القناع :

## المبحث الثالث

حكم من نسي التشهد الأول ونهض للقيام للركعة الثالثة

اختلف الفقهاء في من نسي التشهد الأول ونهض للقيام للركعة الثالثة متى يرجع ليستدرك التشهد ؟ أو يمضى فيتم صلاته ثم يسجد للسهو ؟ وسبب انفسراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في الوقت الذي يعتبر فيه المصلى منتقلا من الركعة الثانية ومتلبسا بركن القيام .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أنه يرجع إن لم تفارق يداه وركبتاه الأرض ، فإن فارقتها مضى لثالثة ، ولم يرجع ، وهنالك قول لابن حبيب ، وهو روايته عن الامام أنه يرجع مالم يستوقا ثاما لكن المشهور هو الأول ، وهو ظاهر المدونسة كما حكاه القرافي . (١)

(ب) وذهب الحنفية والشافعية الى أنه يرجع مالم يعتدل قائما ، فإن اعتدل قائما فلا يرجع - وفق تفصيلات فيما يترتب على عوده بعد اعتداله قائما ليس هنا مجال ذكرها - ثم إن الحنفية أجازوا رجوعه في النفل مالم يقبض في الركعة الثالثة بسجدة . (٢)

(ج) وفرق الحنابلة بين ثلاث حالات :

- ١ - أن ينهض فلا يستتم قائما فيرجع .
- ٢ - أن يستتم قائما ولا يشرع في القراءة فيكره له الرجوع .
- ٣ - أن يستتم قائما ويشرع في القراءة فلا يجوز له الرجوع . (٣)

الأدلة :

إن الفقهاء متفقون على علة عدم الرجوع الى التشهد ، وهي أنه تلبس

- (١) الخطابي: ٤٦/٢، الزرقاني على مختصر خليل: ٢٦٠/١، الخرشى: ٣٣٨/١، الشرح الصغير على أقرب المسالك: ٣٩٥/١، الذخيرة خ: ١٦٦/١ ب، الجامع: ٧٩/١ ب .
- (٢) حاشية ابن عابدين: ٨٣/٢ ، المبسوط: ٢٢٣/١ - ٢٢٤ ، البناية: ٦٥٨/ ٢ ، مغنى المحتاج: ٢٠٧/١ ، المجموع: ١٣٠/٤ ، ١٤٠ .
- (٣) شرح منتهى الارادات: ١٠٦/١ ، المغنى: ٦٧٧/١ .

بركن فلا يجوز له الرجوع الى سنة أو الى واجب - على الخلاف المعروف بينهم فى حكم التشهد الأول - ولكن الخلاف قد وقع فى الهيئة التى تعتبر تلبسا بالركن ، فالمالكية قالوا : إن مفارقة يدي المصلى وركبتيه الأرض هى الهيئة التى يكسون من وصل اليها متلبسا بركن القيام ، وذلك لأنه بمفارقة ركبتيه ويديه قد انتقل من هيئة الجلوس . (١)

قالوا : ولأنه بهذا الانتقال قد وجب عليه سجود السهو ، ورجوعه الى هيئة الجلوس لا يسقطه فلا فائدة فى الرجوع اذن . (٢)

وأما الحنفية والشافعية فقد استدلوا بحديث المغيرة بن شعبة عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : ( إذا قام احدكم فى الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس ، فاذا استتم قائما فلا يجلس ويسجد وسجدتى السهو ) . (٣)

فان الشافعية والحنفية قد أخذوا بظاهره . (٤) لكن الحنابلة حملوه على الكراهة وقالوا : إن القيام ليس ركنا مقصودا لذاته بدليل سقوطه عن العاجز عنه ، وانما لايجوز الرجوع عند شروعه فى الركن المقصود لذاته وهو القراءة . (٥)

فأنت ترى أن الفقهاء متفقون على العلة التى يجب من أجلها المضى الى الثالثة وعدم الرجوع الى التشهد ، لكنهم يختلفون فى وقت ذلك وهيئته .

والذى يترجح لدى هو مذهب الشافعية والحنفية ، وذلك لموافقته لظاهر الحديث وصرف النهى فى هذا الحديث الى الكراهة غير متجه لأن الأصل فى النهى التحريم الا بقريئة صارفة ، وليس ثمة قريئة ، والقول بأن القيام ليس مقصودا لذاته غير متجه ، لأنه مقصود وركن قائم بذاته لقوله - تعالى - : ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ ، وسقوطه عن العاجز عنه لا يدل على أنه ليس مقصودا لذاته ، فالركوع والسجود يسقطان عن العاجز عنهما ، ولم يقل احد إنهما غير مقصودين لذاتهما .

(١) المنتقى : ١٧٨/١ .

(٢) الذخيرة خ : ١٦٦/١ ب .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه فى كتاب إقامة الصلاة . . . باب ماجاء مسنن قام من اثنتين ساهيا ، ٢٨١/١ ، قال الحافظ ابن حجر : ( مداره على جابر الجعفى وهو ضعيف جدا ) أنظر : تلخيص الحبير : ٤/٢ .

(٤) المبسوط : ٢٢٤/١ ، المجموع : ١٣٠/٤ .

(٥) المغنى : ٦٧٧/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢١٦/١ .

المبحث الرابع

حكم التسييح أو التصفيق عند سهو الامام

اختلف الفقهاء فيما لو سها الامام فبم يكون تنبيهه الى سهوه ؟ أيكون بالتسييح للرجال والنساء جميعا ؟ أم التسييح للرجال والتصفيق للنساء ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في تأويل قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( وانما التصفيق للنساء ) ، هل المراد بذلك بيان حكم النساء عند سهو الامام ؟ أم المراد به ذم التصفيق ؟ ، فمن أعمسـل النص على ظاهره قال : ان المراد به بيان حكم النساء عند سهو الامام ، وان المشروع في حقهن التصفيق ، ومن قال : ان المراد به ذم التصفيق قال : يسبـح الرجال والنساء جميعا .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا سها الامام ، فإنه يشرع للرجل والمرأة على السواء أن ينيبه الامام الى سهوه بالتسييح ، وكذا اذا دعت الحاجة الى ذلك في الصلاة ، ولو لغير السهو . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى مشروعية التسييح للرجال والتصفيق للنساء . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في مشروعية التسييح للرجال والنساء جميعا بما يلي :

- (١) الخطاب : ٢٩/٢ ، الخرشى : ٣٢٠/١ - ٣٢١ ، بداية المجتهد : ١٤٣/١ ، الاشراف : ٨٨/١ - ٨٩ ، الذخيرة : ٥١٩/١ ، الجامع : ٥٩/١ أ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك وحاشية الصاوي عليه : ٣٤٢/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٨٢/١ .
- (٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٦٣٨/١ ، العناية بهامش شرح فتح القدير : ٣٥٦/١ ، البناية : ٤٤٢/٢ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم : ١٨٠/١ - ١٨١ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٨٢/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٢١١/١ ، المغنى : ٦٧٠/١ .

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من نابه شيء في صلاته فليسبح ) (١)

قالوا : ولفظة ( من ) من ألفاظ العموم .

٢ - القياس على الرجل .

٣ - ولأن التسبيح ذكر فهو موافق لحال الصلاة بخلاف التصفيق . (٢)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( وانما التصفيق للنساء ) (٣)

وقد أجاب المالكية عن هذا الحديث بأن المراد به دم التصفيق ، اذ هو

من عادة النساء ولا يليق بالرجال . (٤)

٢ - ولأن النساء مأمورات بعدم اشهار أصواتهن لما في ذلك من الفتنة . (٥)

والذى يترجح لدى مشروعية التسبيح للرجال دون النساء ، والتصفيق لهن ،

وذلك لحديث سهل بن سعد الصحيح الصحيح في ذلك وهو قوله - صلى الله عليه وسلم -

وسلم - ( وانما التصفيق للنساء ) الذى ظاهره بيان حكمهن فى السهو .

وأما قياس المالكية المرأة على الرجل فى مشروعية التسبيح فغير متجسده ،

وذلك للفروق الكثيرة بين المرأة والرجل فى احكام الصلاة مما لا مجال لذكره .

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب من دخل ليوم الناس ، ١٠٠٠ ، ١ / ١٦٧ ،

ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة من يملئ بهم ، ٣١٦ / ١ ،

برقم : ٤٢١ .

(٢) الاشراف : ٨٩ / ١ ، الخرشى : ٣٢١ / ١ ، الذخيرة : ٥١٩ / ١ ، الجامع : ٥٩ / ١ أ .

(٣) المغنى : ١٧٠ / ١ .

(٤) الخرشى وحاشية العدوى عليه : ٣٢١ / ١ ، الشرح الصغير وحاشية الصاوى

عليه : ٣٤٢ / ١ .

(٥) المهذب المطبوع مع المجموع : ٨٢ / ٤ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم :

١٨٠ / ١ .

## المبحث الخامس

عدد سجدة التلاوة ومواضعها

اختلف الفقهاء في عدد سجدة التلاوة ومواضع هذه السجدة من سور القرآن

الكريم وسبب انفراد المالكية في ذلك امران :

١ - تعارض عمل أهل المدينة مع بعض الأحاديث التي صرحت بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد سجد في المفصل . (١)

٢ - ورود بعض الأحاديث التي نفت السجود في المفصل ، إما بالجملة كحديث ابن عباس من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يسجد في المفصل منذ تحول إلى المدينة ، وإما في سور بعينها في المفصل مما سيأتي في الأدلة . (٢)

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - في المشهور عن الإمام - إلى أن عدد سجدة التلاوة إحدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء ، هذا هو المشهور وقيل : إنها أربع عشرة بزيادة ثلاث في المفصل ، وقيل : بل خمس عشرة بزيادة ثلاث في المفصل ، والسجدة الثانية في الحج .

والسجدة عند المالكية - في المشهور - هي آخر الأعراف ، والآمال في الرعد ، ويومرون في النحل ، وخشوعا في الإسراء ، وبكيا في مريم ، وما يشاء في الحج ، ونفورا في الفرقان ، والعظيم في النمل ، ولا يستكبرون في السجدة ، وأتاب في ( ص ) وتعبدون في ( حم ) ، فصلت . (٣)

(١) اختلف في بدء المفصل فقيل الحجرات ، وقيل : " ق " وقيل غير ذلك ، وقد

سمى بالمفصل لكثرة سوره المستلزم لكثرة الفصل بينها بالبسملة .

(٢) بداية المجتهد : ١٦٢/١ .

(٣) الحطاب : ٦١/٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢٧٢/١ ، الخرش : ٣٥٠/١ ، الشرح

الصغير على أقرب المسالك : ١ / ٤١٧ - ٤١٨ ، الاشراف : ١ / ٩٥ ، الجامع :

١ / ٦٢ ، الذخيرة خ : ١ / ١٩٠ ، الكافي : ١ / ٢٢٤ ، المقدمات :

١ / ١٣٩ - ١٤٠ ، الفواكه الدواني : ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، بداية المجتهد :

١ / ١٦٢ - ١٦٣ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن عدد سجدة التلاوة أربع عشرة سجدة منها ثلاث في المفصل في النجم ، عند قوله — تعالى — : ﴿ فاسجدوا لله واعبدوا ﴾ وفي الانشقاق عند قوله — تعالى — : ﴿ واذا قيل لهم اسجدوا لاسجدون ﴾ ، وفي العلق عند قوله — تعالى — : ﴿ واسجد واقتررب ﴾ لكنهم اختلفوا في بعض المواضع ، فالحنفية لا يقولون بالسجدة الثانية فسمى الحج ، والحنابلة والشافعية لا يقولون بسجدة ص . (١)

#### الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في نفي السجود في المفصل بما يلي :

١ - حديث زيد بن ثابت (٢) قال : ( قرأت على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — النجم فلم يسجد فيها . ) (٣) وهذا نص في عدم السجود . (٤)

وقد أجيب عن وجه الدلالة في هذا الحديث بأن عدم سجود النبي — صلى الله عليه وسلم — لا يدل على أنه لا سجود في النجم — بل يحمل عدم سجوده على بيان الجواز . (٥)

والحق أن هذا الجواب متجه : وذلك لأن النبي — صلى الله عليه وسلم — كثيرا ما يترك الأفعال المسنونة أو المندوبة لبيان عدم وجوبها ، كما فعل وصرح بذلك في صلاة التراويح .

٢ - حديث ابن عباس - رض الله عنهما - ( أن النبي — صلى الله عليه وسلم —

(١) البناية : ٧٠٩/٢ ، مغنى المحتاج : ٢١٤/١ ، المجموع : ٥٨/٤ ، ٦٢ ، شرح

منتهى الارادات : ٢٣٩/١ ، المغنى : ٦٤٨/١ .

(٢) هو زيد بن يانث بن الضحاك بن زيد بن لوزان الانصارى الخزرجى ، شهيد

الخندق وكانت معه راية الانصار يوم تبوك ، وهو من كتبة الوحي ، وكان

أعلم الصحابة بعلم الفرائض ، توفي سنة خمس وأربعين . أنظر : الاصابة :

٢٢/٣ .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب سجود القرآن ، باب من قرأ السجدة ولم يسجد ،

٣٢/٢ ، ومسلم في كتاب المساجد ، باب سجود التلاوة ، ٤٠٦/١ ، برقم :

٥٧٧ .

(٤) الزرقانى على الموطأ : ٢١/٢ .

(٥) مغنى المحتاج : ٢٢٥/١ ، البناية : ٧١٥/٢ .



وسلم - لم يسجد في المفصل منذ أن تحول إلى المدينة . (١)

٣ - وعن أبي الدرداء (٢) قال : ( سجدت مع النبي - صلى الله عليه وسلم -

في إحدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصل شيء . ) (٣)

٤ - وعن عطاء : أنه سأل ابن عباس عن سجود القرآن فلم يعد عليه فسنى

المفصل شيئاً . (٤)

فهذه الأحاديث تدل على أنه لا سجود في المفصل . (٥)

وقد أجيب عن هذه الأحاديث بأجوبة :

أحدها : تضعيف حديث ابن عباس وحديث أبي الدرداء ، فحديث ابن عباس في—

أبو قدامة الحارث بن عبيد الأيادي (٦) وهو ضعيف ، وحديث أبي الدرداء ضعيف

أيضاً فقد ضعفه أبوداود وقال : ( اسناده واه ) .

ثانيها : القول بأن حديث ابن عباس وأبي الدرداء وغيرهما ممن لم يذكر سجوداً

في المفصل أحاديث نافية ، بينما أثبتت أحاديث أخرى كحديث أبي هريرة وغيره

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب من لم ير السجود في المفصل ، ٥٨ / ٢ ،

برقم : ١٤٠٣ ، قال : الارناؤوط وفي اسناده ضعف . أنظر : جامع الأصول :

٥٦١/٥ ، وانظر : أيضاً : تلخيص الحبير : ٨/٢ .

(٢) هو عويمر بن زيد بن قيس الانصاري ، مختلف في اسم أبيه ، وانما هـ—

مشهور بكنيته صحابي جليل ، أول مشاهده أحد ، وكان عابداً ، توفي في

آخر خلافة عثمان . أنظر : تقريب التهذيب : ٩١/٢ .

(٣) أخرجه أبوداود تعليقا على حديث آخر في كتاب الصلاة ، باب تفريع أبواب

السجود ... قال : اسناده واه ٥٨/٢ ، برقم : ١٤٠١ .

(٤) أخرجه هكذا الطحاوي في شرح معاني الآثار : ٣٥٧/١ ، وأخرج عبدالرزاق في

مصنفه من طريق طاوس عن ابن عباس بنحو هذا - أنظر : مصنف عبدالرزاق :

٣٤٣/٤ ، برقم : ٥٩٠٠ .

(٥) الجامع : ٦٢/١ ، المقدمات : ١٣٩/١ - ١٤٠ ، الذخيرة خ : ١٩٠/١ ، الزرقاني

على الموطأ : ٢ / ٢١ ، الاشراف : ٩٥ / ١ ، عارضة الأحوذى : ٤٩/٣ - ٥٠ .

(٦) هو الحارث بن عبيد الله البصري المؤذن ، روى عن مطر الوراق وأبي عمران

وغيرهم وعنه أزهر بن القاسم وغيره قال أحمد : مضطرب الحديث . أنظر :

تهذيب التهذيب : ١٥٠/٢ .

السجود فى المفصل والمشيت مقدم على النافى .

ثالثها : إن قول ابى الدرداء : ( سجدت مع النبى - صلى الله عليه وسلم - احدى عشرة سجدة ليس فيها شىء من المفصل ) إنما هو اخبار عن سجوده هو ، ولايستلزم ذلك نفى السجود فى المفصل لأنه قد سجد غيره فيه . (١)

٥ - الاستدلال بعمل أهل المدينة . (٢)

٦ - إن السجود المطلوب إنما هو الذى جاء بصيغة الخبر ، وأما ماجاء بصيغة الأمر فإن المقصود به فعله فى الصلاة ، قال ابن رشد الجد بعد أن استدل بهذا مجيبا عن ايراد مفترض وهو أن سورة ( فصلت ) قد ورد فيها السجود بصيغة الأمر وهى ليس مما استثناه المالكية من السجود :

( ٠٠٠ وان قال قائل : سجدة " حم " السجدة (٣) جاءت على سبيل الأمر ويسجد فيها عنده ، قيل له : المعنى فيها الاخبار عن فعل الكفار الذين لايسجدون لله ، ويسجدون للشمس والقمر ، والنهى عن التشبه بهم فى ذلك الأمر بمجرد السجود لله ، فيحمل على سجود الصلاة ويدل على ذلك قوله فى آخر الآية : \* فان استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لايسأمون \* لأن المعنى فى ذلك : فان استكبر الكفار عن السجود لله ، فالذين عنده لا يستكبرون عن ذلك ، وقصد اختار بعض العلماء السجود عند قوله : " وهم لايسأمون " ليكون عند الاخبار على الأمل الذى ذكرناه . (٤)

ولا يخفى ما فى هذا الكلام من تكلف وبعد : فإن السجدات التى جاءت بصيغة الخبر قد يفهم منها الأمر أيضا ، فقوله - تعالى - : \* إنما يؤمن بآياتنا من الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا وسبحوا بحمد ربهم ٠٠ الآية \* (٥) أمر للمؤمنين بالسجود ، وأن السجود من مستلزمات الايمان وقوله - تعالى - فى سورة مريم حكاية عن رهط من الانبياء البررة : \* اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا \* (٦) فيه أمر للمؤمنين بالاعتدائهم ، ومثل ذلك كثير ، ثم إن سجود

(١) المجموع: ٦٣/٤، مغنى المحتاج: ٢١٥/١، المغنى: ٦٤٨/١، البناية: ٧١٤/٢ .

(٢) الخرشى: ٣٥٠/١، الشرح الصغير على أقرب المسالك: ٤١٧/١ - ٤١٨، بداية المجتهد: ٠

١٦٢/١، الذخيرة: ١١٩٠/١، الفواكه الدواني: ٢٩٤/١ - ٢٩٥ .

(٣) هكذا وردت فى النص ( السجده ) وواضح ان المراد ( فصلت ) .

(٤) المقدمات : ١٣٩/١ - ١٤٠ .

(٥) السجدة / ١٥ .

(٦) مريم / ٥٨ .

التلاوة مبناه على التوقيف والتعبد ، ولا يمكن أن يثبت أو ينفي بعضه بالاجتهاد  
واعمال الرأى .

(ب) واستدل الجمهور على اثبات سجدة المفصل بما يلى :

- ١ - حديث أبى هريرة فيما يرويه أبورافع : قال : ( صليت خلف أبى هريرة العتمة فقرأ ( اذا السماء انشقت ) فسجد فقلت : ماهذه السجدة ؟ قال : سجدة بها خلف أبى القاسم - صلى الله عليه وسلم - فلا أزال أسجد حتى ألقاه . (١)
- ٢ - وعن أبى هريرة أيضا قال : ( سجدنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى اذا السماء انشقت ، وقرأ باسم ربك ) (٢)
- ٣ - ماروى عن عمرو بن العاص قال : ( أقرأنى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خمس عشرة سجدة فى القرآن منها ثلاث فى المفصل ، وفى الحج سجدتان ) (٣)
- ٤ - وعن عبدالله بن مسعود : ( أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قرأ سورة النجم فسجد بها ، وما بقى أحد من القوم الا سجد ) (٤)  
فهذه النصوص واضحة وجليية على أن فى المفصل سجودا . (٥)

وأجاب المالكية عن هذه الأحاديث بادعاء النسخ ، ودليلهم على ذلك  
اجماع القراء فى المدينة على عدم السجود فى المفصل . (٦)

- 
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب سجود القرآن ، باب من قرأ السجدة فى الصلاة فسجد بها ، ٣٤/٢ ، ومسلم فى كتاب المساجد ، باب سجود التلاوة ، ٤٠٧/١ ، برقم : ٥٧٨ .
  - (٢) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب سجود التلاوة ، ٤٠٦/١ ، برقم : ٥٧٨ .
  - (٣) أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب تفرغ أبواب السجود ، ٥٨/٢ ، برقم : ١٤٠١ ، وابن ماجه فى كتاب اقامة الصلاة ، باب عدد سجود القرآن ، ٣٣٥/١ ، برقم : ١٠٥٧ ، والحاكم فى المستدرک فى كتاب الصلاة ، باب التأمين ، ٢٢٢/١ ، قال عبدالقادر الأرناؤوط : فى سننه عبدالله بن منين ، لسم يوثقه غير يعقوب بن سفيان ، ولم يرو عنه سوى الحارث بن سعيد العتقى وهو مجهول . أنظر : جامع الأصول : ٥٥٤/٥ .
  - (٤) أخرجه البخارى فى كتاب سجود القرآن ، أبواب سجود القرآن ومنتها ، ٣٢/٢ ، ومسلم فى كتاب المساجد ، باب سجود التلاوة ، ٤٠٥/١ ، برقم : ٥٧٦ .
  - (٥) مغنى المحتاج : ٢١٤/١ - ٢١٥ ، المغنى : ٦٤٨/١ ، المجموع : ٦٢/٤ .
  - (٦) الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٤١٧/١ - ٤١٨ ، الذخيرة خ : ١١٩٠/١ ، الخرشى : ٣٥٠/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٩٤/١ - ٢٩٥ .

لكن الجمهور ردوا هذا الادعاء بالقول إن السجود في المفصل قد ثبت في حديثين لأبي هريرة وإنما كان إسلامه متأخرا بعد غزوة خيبر في السنة السابعة للهجرة . (١)

### الترجيح :

إن المتأمل في أدلة المالكية يجدها منقسمة الى قسمين :

١ - أحاديث نفت السجود في المفصل صراحة كحديث ابن عباس ، وقد عرفنا أنها ضعيفة .

٢ - أحاديث ذكرت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يسجد في بعض المرات عند قراءته بعض السور من المفصل ، وهذا لا يدل على أنه لا سجود في السورة التي لم يسجد فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - فضلا عن أن يدل على نفي السجود في غيرها .

وأما الدليل العقلي الذي استدل به ابن رشد فقد رأينا بعده وتكلفه ، ثم هو منقوض بسجدة الانشقاق فإنها جاءت بصيغة الخبر ومع ذلك لم يعدها المالكية في عزائم السجود .

وأما الأحاديث التي استدل بها الجمهور فهي صحيحة وقد دلت بمنطوقها على وجود السجود في المفصل ، أما بالجملة كحديث عمرو بن العاص ، وأما في كل سورة على حدة كما وقع في حديثي أبي هريرة وحديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور في أن في المفصل سجودا في ثلاث مواضع : في النجم ، والانشقاق ، والعلق .

وأما الخلاف في سجدة الحج الثانية وسجدة ( ص ) فلا مجال هنا للاستدلال عليه وتفصيله ومناقشته وذلك لأنه لا يتمحض للمالكية فيه أفراد .

---

(١) معنى المحتاج : ٢١٥/١ ، المجموع : ٦٣/٤ ، المغنى : ٦٤٨/١ .

## المبحث السادس

موضع السجود فى سورة فصلت

قال الله - تعالى - : ﴿ ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر  
لاتسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن ان كنتم اياه تعبدون ، فان  
استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون ﴾ (١)

اختلف الفقهاء فى موضع السجود فى هاتين الآيتين الكريمتين من سورة  
( فصلت ) أهو عند قوله - تعالى - : ﴿ ان كنتم اياه تعبدون ﴾ ؟ أم عند قوله  
- تعالى - : ﴿ وهم لا يسأمون ﴾ ؟  
وفى ما يلى مذاهب الفقهاء فى ذلك :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن السجود بعد قوله - تعالى - : ﴿ ان كنتم  
اياه تعبدون ﴾ - أى عند الفراغ من الآية الأولى - (٢)  
(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية - فى الراجح - والحنابلة  
الى أن موضعها بعد قوله - تعالى - : ﴿ وهم لا يسأمون ﴾ (٣)

الأدلة :

(أ) أما المالكية فحاصل دليلهم أن السجود يكون اما عند الأمر به أو عند  
شكر الساجدين أو ذم المستكبرين أو الشكر كما فى ( ص ) ، والسجدة هاهنا عند  
الأمر به . (٤)

(ب) وأما الجمهور فانهم نظروا الى تمام المعنى ، قالوا : والمعنى

(١) فصلت / ٣٧ - ٣٨ .

(٢) التاج والاكليل بهامش الخطاب : ٢ / ٦١ ، الزرقانى على مختصر خليل :

١ / ٢٧٤ ، الخرشى : ٣٥١/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٤١٩/١ ،

الفواكه الدواني ١/٢٩٥ ، الذخيرة خ : ١٩٠/١ ب ، الكافى : ١/٢٢٤ ، الزرقانى

على الموطأ : ٢١/٢ .

(٣) البناية : ٧١١/٢ ، مغنى المحتاج : ٢١٥/١ ، نهاية المحتاج : ٢ / ٨٨ ،

شرح منتهى الارادات : ٢٣٩/١ ، المغنى : ١/٦٤٩ - ٦٥٠ .

(٤) الذخيرة خ : ١٩٠/١ ب .

لا يتم الا عند قوله - تعالى - : ﴿ وهم لا يسأمون ﴾ ، قالوا : والاحتياط أن يكون عند قوله - تعالى - : ﴿ وهم لا يسأمون ﴾ لأن غاية ما فيه أن تكون قد أخرجت عن موضعها بخلاف ما يترتب على تعجيلها عن موضعها عند قوله - تعالى - : ﴿ ان كنتم اياه تعبدون ﴾ ، فهذا التعجيل غير جائز ، وذلك لأن فيه تقديم المسبب على سببه ، وقد رووا أثرا عن ابن عباس : أنه سجد عند ﴿ وهم لا يسأمون ﴾ (١)

الترجيح :

والذى يترجح لدى التخيير فى الموضعين ، وذلك لأن لمن قال بأن السجود عند قوله - تعالى - : ﴿ ان كنتم اياه تعبدون ﴾ وجه حق ، وذلك لأن المعنى يكون تاما عند ﴿ ان كنتم اياه تعبدون ﴾ ، كما أن سرعة الاستجابة للأمر وتعجيل الفعل بعد الطلب أمر مندوب اليه .

## المبحث السابع

حكم سجدة الشكر

اختلف الفقهاء في من جدت له نعمة ، أو دفعت عنه نقمة أتشعر في حقها سجدة الشكر أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة معارضة عمل أهل المدينة لبعض الآثار التي وردت فيها مشروعية سجدة الشكر .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

- (أ) مشهور مذهب المالكية أن سجدة الشكر مكروهة ، وهناك رواية أخرى بالاباحة . (١)
- (ب) وذهب الحنفية - في راجح مذهبهم - والشافعية والحنابلة إلى أن سجدة الشكر مسنونة . (٢)

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلوا بالعمل : وبأن النبي - صلى الله عليه وسلم - جاءت به بشارات كثيرة عن انتصاراته في الغزوات وغير ذلك من الأمور السارة ، ولم ينقل عنه أنه سجد للشكر . (٣) يوضح ذلك ابن رشد ( الجد ) حيث يقول :

( ... والوجه في ذلك أنه لم يره مما شرع في الدين فرضاً ، ولا نفلاً إذ لم يأمر بذلك النبي - عليه الصلاة والسلام - ولا فعله ولا أجمع المسلمون على اختيـسار فعله ، والشرائع لا تثبت إلا من أحد هذه الوجوه ، واستدلاله على أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يفعل ذلك ولا المسلمون بعده . بأن ذلك لو كان لنقل

- (١) الخطاب والتاج والاكليل بهامشه : ٦١/٢ - ٦٢ ، الخرشى : ٣٥١/١ ، الذخيرة خ : ١٩١/١ ب ، الفواكه الدواني : ٣٢٦/١ ، البيان والتحصيل : ١ / ٣٩٢ - ٣٩٣ ، الاشراف : ٩٥/١ ، الجامع لاحكام القرآن : ١٨٣/١٥ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ١١٩/٢ ، فتح القدير : ٤٥٦/١ - ٤٥٧ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج ، عبد الله بن حسن الكوهجي ، ( طبع على نفقة الشـوون الدينية بدولة قطر ) ، ٢٤٤/١ - ٢٤٥ ، المجموع : ٦٧/٤ - ٦٨ ، شرح منتهى الارادات : ٢٤٠/١ ، المغنى : ٦٥٤/١ .
- (٣) الخرشى : ٣٥١/١ ، الجامع لاحكام القرآن : ١٨٣/١٥ - ١٨٤ ، الاشراف : ٩٥/١ .

صحيح (١) اذ لا يصح أن تتوفر دواعي المسلمين على ترك نقل الشريعة من شرائع الدين ، وقد أمروا بالتبليغ ، وهذا أيضا من الأصول ، وعليه يأتي إسقاط الزكاة من الخضر والبقول مع وجوب الزكاة فيها بعموم قول النبي - صلى الله عليه وسلم - " فيما سقت السماء والعيون والبعل العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر " لأننا أنزلنا ترك نقل أخذ النبي - صلى الله عليه وسلم - الزكاة منها كالسنة القائمة في أن لا زكاة فيها وكذلك ننزل ترك نقل السجود عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الشكر كالسنة القائمة في أن لا سجود فيها (٢) (٢)

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في مشروعية سجدة الشكر بما يلي :

١ - ماروي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا جاءه أمر سر به خر ساجدا لله - تعالى - (٣)

٢ - مارواه عبدالرحمن بن عوف قال : ( خرجت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في بقيع الغرقد فسجد فأطال فقال : ان جبريل - عليه السلام - أتاني فبشرني أن من صلى علي مرة صلى الله عليه بها عشا فسجدت شكرا لله ) (٤)

٣ - ماروي من قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( سألت ربي وشفعت لأمتي فأعطاني ثلث أمتي فخررت ساجدا شكرا لربي ، ثم رفعت رأسي ، فسألت ربي لأمتي فأعطاني الثلث الآخر فخررت ساجدا شكرا لربي ، فسألت ربي لأمتي فأعطاني الثلث الآخر فخررت ساجدا لربي ) (٥)

٤ - ماروي من أنه - صلى الله عليه وسلم - خر ساجدا لما جاءه كتاب علي باسلام همذان من اليمن (٦)

- 
- (١) المقصود بضمير الغائب في ( استدلاله ) هنا الامام مالك الذي سئل عن هذا الحكم في المستخرجة التي شرحها ابن رشد ، وكذا في قوله : \* انه لم يره \* في اول النص .
- (٢) البيان والتحصيل : ٣٩٣/١ .
- (٣) أخرجه أبوداود في كتاب الجهاد ، باب سجود الشكر ، ٨٩/٣ ، برقم : ٢٧٧٤ ، قال عبدالقادر الأرناؤوط اسناده حسن ، أنظر جامع الأصول : ٥٦٣/٥ .
- (٤) أخرجه أحمد بلفظ قريب من هذا ، ١٩١/١ .
- (٥) أخرجه أبوداود في كتاب الجهاد ، باب سجود الشكر ، ٨٩/٣ ، برقم : ٢٧٧٥ ، وقال الأرناؤوط في سنده يحيى بن الحسن بن عثمان وهو مجهول . انظر : جامع الأصول : ٥٦٤/٥ .
- (٦) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة ، باب سجود الشكر ، ٢٦٩/٢ .



- ٥ - وعن كعب بن مالك أنه لما جاءته البشارة بتوبته خر ساجدا . (١)  
 ٦ - ماروى أن ابا بكر سجد عند فتح اليمامة وقتل مسيلمة .  
 ورويت آثار أخرى فى سجود الشكر عن عمر وعلي وغيرهما . (٢)

### الترجيح :

ان معتمد المالكية فى نفي سجود الشكر انما هو ادعاء عدم حصوله فى عهد النبى - صلى الله عليه وسلم - ، وقد ثبت بهذه الاحاديث والآثار انه حصل من النبى - صلى الله عليه وسلم - ومن بعض صحابته فى حياته ، وبعد مماته ، وعدم حصوله فى بعض الاحيان لايدل على نفيه بالجملة قال ابن قدامة : ( ٠٠٠ ) وتركه تارة لايدل على أنه ليس بمستحب ، فان المستحب يفعل تارة ويترك أخرى (٠٠٠٠) (٣)

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى سنية سجود الشكر .

- (١) أخرجه البخارى فى كتاب المغازى ، باب حديث كعب بن مالك ، ١٣٠/٥ ، ومسلم فى كتاب التوبة ، باب حديث توبة كعب وصاحبيه ، ٢١٢٠/٤ ، برقم : ٢٧٦٩ .  
 (٢) شرح فتح القدير : ٤٥٦/١ - ٤٥٧ ، المجموع : ٧٠/٤ ، شرح منتهى الإرادات : ٢٤٠/١ ، المغنى : ٦٥٥/١ ، وأخرج آثار ابي بكر وعمر وعلي ابن ابي شيبة فى المصنف فى كتاب الصلوات ، باب فى سجدة الشكر : ٤٨٣/٢ ، وأخرج أثر ابي بكر ، البيهقى فى كتاب الصلاة ، باب سجود الشكر ، عن ابي عون الثقفى محمد بن عبيد الله عن رجل لم يسمه ، ٣٧٠/٢ ، وضعف أثر ابي بكر الشيخ الألبانى ، أنظر : اروا الغليل ، ٢٣٠/٢ .  
 (٣) المغنى : ٦٥٥/١ .

### الفصل الخامس

#### مفردات المذهب فى النواقل

يشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : حكم تحيية المسجد للمسار فيه

المبحث الثانى : حكم ركعتى راتبة الفجر لمن أتى المسجد وقد أقيمت الصلاة

المبحث الثالث : القراءة فى راتبة الفجر

المبحث الرابع : عدد الركعات فى صلاة التراويح

المبحث الخامس : حكم الجماعة فى صلاة التراويح

## المبحث الأول

### حكم تحية المسجد للمار فيه

اختلف الفقهاء في تحية المسجد ، هل تطلب من كل داخل في المسجد - ولو لم يرد الجلوس فيه : أم أنها مختصة بمن دخله ليجلس فيه ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في المراد من الحديث الذي جاء فسئس الأمر بتحية المسجد هل هذا الحديث عام في كل داخل أم هو مختص بمريد الجلوس ؟ وفيما يلي مذاهب الفقهاء في ذلك :

- (أ) ذهب المالكية الى أن تحية المسجد لا تطلب الا لمن دخله يريد الجلوس فيه ، وأما من دخل المسجد مجتازا فلا تشرع له . (١)
- (ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن ركعتي تحية المسجد تطلبان ممن دخل المسجد ولو كان مجتازا . (٢)

### الأدلة :

- (أ) استدلت المالكية على مذهبهم في أن تحية المسجد انما تشرع لمن دخله مريدا الجلوس دون المار فيه بما يلي :
- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( اذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس ) (٣)
- فمفهوم هذا الحديث أن المجتاز لا يؤمر بهما .

- (١) الزرقانى على مختصر خليل : ٢٨٢ / ١ ، التاج والاكليل بهامش الحطاب : ٦٩/٢ ، الشرح الكبير على مختصر خليل : ٣١٣ / ١ ، الخرشى : ٥/٢ ، الذخيرة خ : ١٨٩ أ ، الجامع : ٥٨/١ ب .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٦٥٦/١ ، حاشية القليوبى على شرح المنهاج : ٢١٥/١ ، المجموع : ٥٢/٤ ، شرح المنتهى : ٣٠٤/١ .
- (٣) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب اذا دخل المسجد فليركع ركعتين : ١١٤/١ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب تحية المسجد ... ، ٤٩٥/١ ، برقم : ٧١٤ .

٣ - ماروى عن زيد بن ثابت ، وسالم بن عبدالله انهما كانا يخرقان المسجد  
لحاجتهما ولايركعان . (١)

(ب) وأما الجمهور فلا أعلم لهم دليلا سوى القول بأن هذه تحية مسجد  
فتشع للمار فيه لأن سببها هو دخول المسجد .

والذى يترجح لدى مذهب المالكية فى أن ركعتى تحية المسجد لاتطلبان من  
المار فيه .

---

(١) الذخيرة خ : ١٨٩/١ أ ، الجامع : ٥٨/١ ب .

## المبحث الثاني

حكم ركعتي راتبة الفجر لمن أتى المسجد وقد اقيمت الصلاة

اختلف الفقهاء في من أتى المسجد وقد اقيمت صلاة الصبح ، أي على راتبة الفجر أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في التنفل عند اقامة المكتوبة وهل تستثنى ركعتا راتبة الفجر ، وما هو الطريق الأمثل الى التوفيق بين النصوص النهائية عن التنفل وقت اقامة المكتوبة ، والنصوص الآمرة بصلاة راتبة الفجر والتي أكدت سنيتها ؟  
وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن من أتى المسجد وقد اقيمت الصبح ، ولم يكن قد صلى ركعتي راتبة الفجر ، جاز له أن يركعهما خارج المسجد إذا لم يخش فوات ركعة من الصبح فإن خشي فواتها فلا يركعهما .

ويدخل في المسجد عندهم هنا رحبته وما يملأ فيه الجمعة منه . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى أنه اذا أتى المسجد ركعهما ببابه ما لم يخش فوات الصلاة كلها وذلك بركوع الثانية . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه لا يملئهما مطلقا . (٣)

الأدلة :

هذه المسألة مسألة فرعية ، متفرعة عن مسألة رئيسية وهي : مسألة حكم التنفل عندما تكون الصلاة المكتوبة مقامة ، وهذه مسألة خلافية كبيرة ومشهورة ،

- (١) الحطاب : ٨٠/٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢٩٠/١ ، الخرشى : ١٦ / ٢ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٤٠٩/١ ، البيان والتحصيل : ٢٣٨ / ١ - ٢٣٩ ، الفواكه الدواني : ٢٢٧/١ ، الجامع : ٧٠/١ ب ، المنتقى : ٢٢٧/١ ، الزرقاني على الموطأ : ٣٨٩/١ ، الذخيرة خ : ١٨٩/١ .
- (٢) البناية : ٦٠٥/٢ - ٦٠٦ ، بدائع الصنائع : ٢٨٦/١ ، تبيين الحقائق : ١٩٢/١ .
- (٣) المجموع : ٥٦/٤ - ٥٧ ، شرح منتهى الارادات : ٢٤٧/١ ، المغنى : ٤٩٨/١ .

وللفقهاء فيها مذاهب مشهورة وادلة ومناقشات طويلة أيضا لا حاجة لذكرها هنا .

أما هذه المسألة الفرعية فإن المالكية قد حاولوا التوفيق فيها ببيان النصوص التي جاءت في فضيلة ركعتي الفجر كقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( صلوهما ولو طردتكم الخيل )<sup>(١)</sup> وبين النصوص التي نهت عن التنفل عند اقامة العلاة المكتوبة في قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ) .<sup>(٢)</sup>

وأما الحنفية فقد بنوا هذه المسألة على أصلهم في جواز اتمام النافلة ما لم يخش فوات الصلاة لكنهم قالوا : يصليهما بباب المسجد حتى لا يقع في النهي عن الانشغال بصلاة والامام يملئ<sup>(٣)</sup> .

فالمالكية والحنفية حاولوا الجمع بين ادراك فضيلة ركعتي الفجر ، وفضيلة الجماعة ، ولكنهم اختلفوا في القدر الذي يجوز تفويته من المكتوبة كي تدرك ركعتي الفجر .

وأما الشافعية والحنابلة فقد جعلوا لها حكم المسألة الرئيسية من عدم جواز التنفل عند اقامة الفريضة .<sup>(٤)</sup>

والذي يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة ، وذلك لأن النصوص صحيحة وصريحة ومتضافرة على النهي عن التنفل عند اقامة المكتوبة ، ولم تخصص بنص ، وأما حديث : ( صلوهما ولو طردتكم الخيل ، فليس بالنص الذي يصلح للتخصيص بل غاية ما يدل عليه تأكيد سنية ركعتي الفجر ، والحث على عدم التهاون فيهما ، وهذا انما يكون عند عدم فوات محلها ، واما عند اقامة المكتوبة فقد فسدت محلها ، وفي فعلها بعد صلاة الصبح مباشرة أو بعد طلوع الشمس ساعة ، أما أن يؤمر الانسان بأن يصلية على باب المسجد فهذا ما لم يعهد من الشارع الحكيم ، بل يشم منه رائحة التحايل على الحكم الشرعي ، وهو النهي عن التنفل عند المكتوبة .

- (١) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب ركعتي الفجر وتخفيفها ، ٢٠/٢ ، برقم : ١٢٥٨ .
- (٢) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب كراهة الشروع في النافلة ، ٤٩٣/١٠٠٠٠ .
- (٣) البناية : ٦٠٦/٢ .
- (٤) المجموع : ٥٧/٤ .

## المبحث الثالث

القراءة في راتبة الفجر

اختلف الفقهاء في القراءة في راتبة الفجر أيقراً فيها بغير أم الكتاب أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في تأويل حديث عائشة - رضى الله عنها - وفيه : ( كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى انى لأقول هل قرأ بأمر الكتاب ؟ ) (١) فهل المراد بذلك ظاهره أم أنه كناية عن التخفيف فيهما ؟ لاسيما وقد ورد في أحاديث أخرى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد كان يقرأ بعد أم الكتاب بقرآن وستأتي الأحاديث في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية استحباب الاقتصار على فاتحة الكتاب ، وذلك في كلتا ركعتي راتبة الفجر . (٢)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى سنياسة قراءة ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ والاخلاص أو آية قولوا آمنا بالله... الآية (٣) في الأولى ، وفي الثانية : ﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم... الآية ﴾ (٤) على خلاف بينهم في أيها أكثر استحبابا . (٥)

الأدلة :

وقد استدل المالكية على مذهبهم في استحباب الاقتصار على أم القرآن بحديث عائشة المتقدم ، والذي ظاهره الاقتصار عليها . (٦)

(١) أخرجه البخاري في كتاب التهجد ، باب ما يقرأ في ركعتي الفجر ، ٥٢/٢ ،

ومسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب ركعتي سنة الفجر ٥٠١/١ ، برقم

٠ ٩٢

(٢) الخرشى: ١٥/٢ ، الحطاب: ٧٩/٢ ، بداية المجتهد: ١٤٨/١ - ١٤٩ .

(٣) البقرة / ١٣٦ .

(٤) آل عمران / ٦٤ .

(٥) البحر الرائق : ٥٢/٢ ، نهاية المحتاج : ١٠٣/٢ ، المجموع : ٢٧/٤ ، كشاف

القناع : ٤٩٦/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٢٢٤/١ .

(٦) بداية المجتهد : ١٤٩/١ .

لكن الجمهور حملوا هذا الحديث على عدم التطويل في القراءة بعد الفاتحة ، قالوا : ومن قرأ بالآيات التي قرأ بها النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن مخالفاً لسنة التخفيف . (١)

وأما الجمهور القائلون بقراءة شئ من القرآن بعد الفاتحة فقد استدلوا بما يلي :

١ - ما ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - ( أنه كان يقرأ في الركعة الأولى بقوله - تعالى - من سورة البقرة : ﴿ قولوا آمنا بالله ... الى قول الله مسلمون ﴾ ويقوله - تعالى - : من سورة آل عمران ﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة ... الى قوله مسلمون ﴾ (٢)

٢ - ما روى عنه - صلى الله عليه وسلم - : من أنه كان يقرأ في الركعة الأولى بسورة قل يا أيها الكافرون ، وفي الثانية بسورة الاخلاص . (٣)

والذي يترجح لدى استحباب قراءة ما ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قراءته وذلك على جهة التخخير فيقرأ بآيتي البقرة وآل عمران في بعض الأيام ، وفي بعضها الآخر يقرأ بسورتى الكافرون والاخلاص وأما القول بسنية الجمع بينهما - كما هو مذهب الشافعية - فيعيد جدا وذلك لأنه مناف للتخفيف ، كما أنه مناف لهديه - صلى الله عليه وسلم - في القراءة فما روى عنه أنه كان يقرأ آية من سورة ، ثم يتبعها في نفس الركعة بسورة أخرى .

وأما اعتماد المالكية على حديث عائشة فضعيف : وذلك لأنه ليس فيه تصريح بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ما كان يقرأ بغير أم الكتاب ، بينما في الأحاديث الأخرى التي استدلت بها الجمهور التخصيص على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ بأم الكتاب ، وبعض السور أو الآيات بالإضافة إليها ، ومن هنا فان مذهب الجمهور هو الأوفق والأقرب للصواب .

- (١) حاشية الشبرملى على نهاية المحتاج : ١٠٢/٢ .  
 (٢) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب ركعتي سنة الفجر وبينما في ما يستحب أن يقرأ فيهما ، ٥٠٢/١ ، برقم : ٧٢٧ .  
 (٣) نهاية المحتاج ، وحاشية الشبرملى عليه : ١٠٣/٢ ، المجموع : ٢٧/٤ ، شرح منتهى الإرادات ٢٢٤/١ ، كشاف القناع : ٤٩٦/١ ، والحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب في تخفيف ركعتي الفجر ١٩/٢ ، برقم : ١٢٥٦ ، والترمذي في أبواب الصلاة ، باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر ، وقال : حديث حسن ، ٢٧٦/٢ ، برقم : ٤١٧ ، وابن ماجه في كتساب إقامة الصلاة ، باب ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر ٣٦٣/١ ، برقم : ١١٤٨ ، قال الحافظ ابن حجر : اسنادها قوي : أنظر فتح الباري : ٤٧/٣ .



## المبحث الرابع

عدد الركعات فى صلاة التراويح

اختلف الفقهاء فى عدد الركعات فى صلاة التراويح أهى عشرون أم ست وثلاثون ركعة ؟ وسبب انفراد المالكية يرجع الى أمرين :

أحدهما : تعارض عمل أهل المدينة مع بعض الآثار التى وردت بأن عمر بن الخطاب قد جمع الناس على أبى بن كعب وأمره أن يصلى بهم عشرين ركعة .

ثانيهما : تعارض بعض الآثار - فى ظاهرها - فمن ذلك ما رواه داود بن قيس (١) قال : ( أدركت الناس فى زمن عمر بن عبدالعزيز وأبان بن عثمان يصلون ستا وثلاثين ركعة ، ويوترون بثلاث ) (٢) فهو متعارض مع أثر السائب بن يزيد (٣) الذى يدل على أن التراويح عشرون ركعة ، وسيأتى فى الأدلة . (٤)

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) هنالك روايتان عن الامام مالك فى عدد ركعات التراويح : أشهرهما أنها ست وثلاثون ركعة يوتر بعدها بثلاث ، وقد نصر هذه الرواية أكثر المالكية ، وهى رواية ابن القاسم عن الامام بل وورد فى المستخرجة كراهة مالك أن تنقص عن ذلك .

وهناك رواية أخرى بأنها عشرون ركعة يعقبها وتر بثلاث ، وقد رجح

- 
- (١) هو داود بن قيس الفراء الباغ ، أبوسليمان القرشى مولاهم المدنى ، ثقة فاضل ، توفى فى خلافة أبى جعفر المنصور . أنظر : تهذيب التهذيب : ١٩٨/٣ ، التقريب ٢٣٤/١ .
- (٢) أخرجه ابن أبى شيبه فى كتاب الملوات ، باب كم يصلى فى رمضان من ركعة ، ٣٩٣/٢ .
- (٣) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن شماعة الكندى ، ويعرف بابن أخت النمر ، صحابى صغير له أحاديث قليلة ، ولاء عمر سوق المدينة ، توفى سنة احدى وتسعين : انظر : أسد الغابة ٣ / ٢٥٧ ، تهذيب التهذيب : ٤٥٠/٣ ، تقرييب التهذيب : ٢٨٣/١ .
- (٤) بداية المجتهد : ١٥٢/١ .



فاذا قام بها في اثنتي عشرة ركعة رأى الناس أنه قد خفف فكان الأمر على ذلك إلى يوم الحرة ، ثم شكوا ذلك لما اشتد عليهم فنقصوا من طول القيام وزادوا في عدد الركوع حتى أتموا تسعا وثلاثين ركعة بالوتر ومضى الأمر على ذلك من يوم الحرة ، وأمر عمر بن عبدالعزيز أن يقوموا بذلك وأن يقرؤوا في كل ركعة بعشر آيات فكره مالك أن ينقص من ذلك إذ لا ينبغي أن يحمل الناس على انتقاص الخير ، وإنما ينبغي أن يرغبوا في الإزدياد فيه ، ويحملوا على ذلك إن أمكن وكان بالناس عليه طاقة واليه نشاط . (١)

وقد أجاب الجمهور عن عمل أهل المدينة بأجوبة :

أحدها : أنه لو ثبت أن كل أهل المدينة فعلوا ذلك لما كان في ذلك حجة : لأن مافعله عمر وأجمع عليه الصحابة أولى .

ثانيها : أن بعض أهل العلم قال : إن أهل المدينة قد فعلوا ذلك لأنهم أرادوا أن يساوا أهل مكة في الأجر أو يقاربوهم : ذلك أن أهل مكة كانوا كلما صلوا أربع ركعات بترويجة قاموا فطافوا بالبيت سبعا فجعل أهل المدينة مكان كسـل طواف أربع ركعات فكانت ستة عشر ركعة . (٢)

قال ابن قدامة :

( ... وما كان عليه أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أولى وأحـق أن يتبع ) (٣)

والحق أن بعض المالكية قد أورد هذه الحكاية - أعنى رغبة أهل المدينة بمساواة أهل مكة كما نقلوا ذلك عن البساطي . (٤)

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١ - مارواه السائب بن يزيد - رضى الله عنه - كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - في شهر رمضان بعشرين ركعة ، وكانوا يقومون

(١) البيان والتحصيل : ٣٠٩/٢ - ٣١٠ .

(٢) البناية : ٥٨٢/٢ ، المغنى : ٧٩٩/١ ، المجموع : ٣٣/٤ .

(٣) المغنى : ٧٩٩/١ .

(٤) حاشية العدوى على الخرشى : ٩/٢ .

بالمثمين ، وكانوا يتوكلون على عصيهم في عهد عثمان من شدة القيام (١)  
 ٢ - وعن يزيد بن رومان (٢) قال : ( كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه بثلاث وعشرين ركعة ) (٣)  
 قال النووي ( قال البيهقي : يجمع بين الروايتين بأنهم كانوا يقومون بعشرين ركعة ويوترون بثلاث ) (٤)

### الترجيح :

لقد ثبت في السنة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقوم بثلاث وعشرين ركعة وبأحدى عشرة وقالت عائشة : إنه - صلى الله عليه وسلم - كسبان لا يزيد في رمضان ولا غيره عن ثلاث عشرة ركعة كما ثبت أن عمر بن الخطاب قد جمع الناس على أبي بن كعب وكان يصلى بهم عشرين ركعة فدل هذا على أن عمر - رضى الله عنه - كان يعرف أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يوقت في قيام رمضان قدرا معيناً والا لما جاوزه عمر - رضى الله عنه - وهو الوقوف عند حدود الله وبما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يوقت في رمضان شيئاً علم أن كل التقديرات الواردة عن السلف تقديرات حسنة وأن العمل بها حسن أيضاً وأن المسلم مخير بين هذه التقديرات حسب نشاطه واستعداده النفس للعبادة وقد حقق ابن تيمية هذه المسألة فقال :

( . . . كما أن نفس قيام رمضان لم يوقت النبي - صلى الله عليه وسلم - في عدة معينة بل كان هو - صلى الله عليه وسلم - لا يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة ، لكن كان يطيل الركعات ، فلما جمعهم عمر على أبي بن كعب ، كان يصلى بهم عشرين ركعة ، ثم يوتر بثلاث ، وكان يخفف القرآن بقدر ما زاد من الركعات لأن ذلك أخف على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة ، ثم كان طائفة

- 
- (١) رواه محمد بن نصر في قيام الليل ، أنظر : مختصر قيام الليل ، ص ٢٠٣ .  
 (٢) يزيد بن رومان الأسدي المدني ، مولى آل الزبير روى عن ابن الزبير ، وأنس وغيرهم ، وأرسل عن أبي هريرة ، توفي سنة ثلاثين ومائة . أنظر تهذيب : ٣٢٥/١١ .  
 (٣) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في قيام رمضان ، ١١٥/١ وعبد الرزاق في مصنفه في كتاب الصيام ، باب قيام رمضان ٢٦١/٤ - ٢٦٢ .  
 (٤) المجموع : ٣٢/٤ - ٣٣ ، أنظر : المغنى : ٧٩٩/١ .

من السلف يقومون بأربعين ركعة ، ويوترون بثلاث ، وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث ، وهذا كله سائغ فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه فـأحسن ، والأفضل يختلف باختلاف أحوال المصلين ، فان كان فيهم احتمال لطلب القيام ، فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الأفضل ، وان كانوا لا يحتملونه فالقيام بعشرين هو الأفضل ، وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين ، فانه وسط بين العشرين وبين الأربعين ، وان قام بأربعين وغيرها جاز ذلك ، ولا يكره شيء من ذلك ، وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره ، ومن ظن أن قيام رمضان فيـعدد موقت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يزداد فيه ولا ينقص منه فـأخطأ (١)

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٢٧٢/٢٢ •

## المبحث الخامس

حكم الجماعة في صلاة التراويح

اختلف الفقهاء في أفضلية الجماعة في صلاة التراويح بين قائل أن الجماعة أفضل ، وقائل أن الانفراد أفضل ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة ورود بعض الأحاديث التي تدل على أن فعل النوافل في البيت أفضل ، كحديث : ( خير صلاة الرجل في بيته الا المكتوبة ) (١) مع ورود ما يخص هذا العموم في التراويح من فعل النبي صلى الله عليه وسلم - وفعل عمر وغيره ، فمن الفقهاء من أجرى الحديث على عمومه ، ومنهم من خصه في التراويح .

وقيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) مشهور مذهب المالكية أن الانفراد بالتراويح في البيت أفضل من فعلها في المسجد ويقصد المالكية بالانفراد فعلها في البيت سواء أصلاها منفردا أم في جماعة في البيت ويشترط المالكية لأفضلية الانفراد على هذا المعنى شروطا إذا تخلفت كلها أو واحدا منها صار فعلها في المسجد أفضل ، وهذه الشروط هي :
- ١ - أن لا يؤدي الانفراد بها في البيوت الى تعطيل المساجد ، فان أدى الى التعطيل صار فعلها في المسجد أفضل .
  - ٢ - أن ينشط بفعلها في بيته .
  - ٣ - أن لا يكون آفاقيا موجودا في مكة أو المدينة ، اذ فعلها في الحرمين له أفضل . (٢)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن فعلها جماعة في المسجد أفضل . (٣)

- (١) أخرجه البخارى في كتاب الأذان ، باب صلاة الليل ، ١٧٨/١ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب صلاة النافلة في بيته ، ٥٣٩/١ ، برقم : ٧٨١ .
- (٢) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٧٠/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٨٣/١ ، الخرشى : ٧/٢ ، الشرح الكبير على مختصر خليل : ٣١٥/١ ، الاشراف : ١ / ١٠٨ ، الذخيرة خ : ١٨٩/١ ب ، التمهيد : ١١٥/٨ - ١١٦ .
- (٣) البناية : ٥٨٦/٢ ، المبسوط : ١٤٤/٢ - ١٤٥ ، نهاية المحتاج : ١٢١/٢ - ١٢٢ ، مغنى المحتاج : ٢٢٦/١ ، المجموع : ٣١/٤ ، ٣٥ ، ٣٢ ، شرح المنتهى : ٢٣٢/١ .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( خير صلاة الرجل في بيته - - - - - )

المكتوبة . )

فدل ذلك على أن فعل النافلة في البيت أفضل ، وصلاة التراويح هي نافلة .

٢ - ولأن صلاة المرء في بيته أسلم وأبعد عن الرياء . (١)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث عائشة وفيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاها ليالي

فصلوها معه ثم تأخر وصلها في بيته باقى الشهر ، وقال : خشيت أن تفرض عليكم

فتعجزوا عنها ) وعن جابر بنحوه . (٢)

٢ - حديث أبي ذر - رضى الله عنه - وفيه : ( أن رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - خرج لما بقى سبع من شهر رمضان ، فصلى بهم حتى مضى ثلث الليل ،

ولم يخرج في الليلة السادسة ، ثم خرج في الليلة الخامسة ، وصلى بنا حتى مضى

شطر الليل ، فقلنا : لو نفلتنا يارسول الله ، فقال - عليه الصلاة والسلام - من

صلى مع الامام حتى ينصرف كتب الله له ثواب تلك الليلة ، ثم خرج في تلك الليلة

الرابعة وصلى بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح - يعنى السحر - ) (٣)

٣ - ما ثبت من حديث السائب بن يزيد وغيره من أن عمر - رضى الله عنه -

قد جمع الناس في صلاة التراويح في المسجد على أبي بن كعب . (٤)

وقد أجاب ابن عبد البر على حديث أبي ذر المتقدم بحمله على الصلاة

المكتوبة . (٥)

(١) الاشراف: ١٠٨/١، التمهيد: ١١٦/٨، الخرشى: ٧/٢، الذخيرة خ: ١٨٩/١ ب .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب صلاة التراويح ، باب فضل من قام رمضان ، ٢٥٢ / ٢ ،

ومسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب الترغيب في قيام رمضان ٥٠٠ / ١٠ ، ٥٢٤ ،

برقم : ٧٦١ .

(٣) أخرجه الترمذى في كتاب الصوم ، باب ما جاء في قيام رمضان ، وقال : حسن

صحيح ١٦٠/٣ ، برقم : ٨٠٦ ، وأبوداود في كتاب الصلاة ، باب في قيام شهر

رمضان ٥٠/٢ ، برقم : ١٣٧٥ ، قال الشوكانى : رجاله رجال الصحيح ، نيل

الأوطار: ٥٨/٣ .

(٤) مغنى المحتاج: ٢٢٦/١، المبسوط: ١٤٤/٢ - ١٤٥ ، شرح المنتهى : ٢٣٢/١ .

(٥) التمهيد : ١١٨/٨ .

الترجيح :

ان معتمد المالكية - وهو ( خير صلاة الرجل في بيته الا المكتوبة ) - ثبت تخصيصه بفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث عائشة ، وبفعل عمر - رضي الله عنه - ووافقه عليه الصحابة ، وقد قال - صلى الله عليه وسلم - (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ) ، كما أن فعلها في جماعة أنشط للنفس .

وأما خوف الرياء فهي علة باطنة لا يمكن أن تناط بها الأحكام الشرعية ، وعلى أية حال فهي مقتصرة على من يشعر بنفسه ذلك ، وبناء الأحكام الشرعية لا يكون على الحالات الفردية ، بل تأخذ الحالات الفردية حكما خاصا ، فلا شك أن من يجد في نفسه تطلعا واستشرافا الى الرياء والتسميع فان صلاته في بيته أفضل له ليكبح جماح نفسه ويظهر نيته لتكون عبادته خالصة لوجه ربه الكريم .

ومن هنا يتضح أن الأفضل أن تفعل صلاة التراويح في المسجد بالجملة : فهي شعيرة من شعائر أهل الاسلام في رمضان ، وكثير من الناس لا ينشط للعبادة الا فيه وفي المساجد بل ان رؤية الناس جميعا وهم مقبلون على الله منهمكون في عبادتهم تشير في النفس نشاطا للعبادة والاقبال باخلاص على الله - سبحانه - وتعالى - .



الفصل السادس

مفردات المذهب فى الامامة

---

يشتمل هذا الفصل على تسعة مباحث :

المبحث الأول : حكم امامة المرأة للنساء

المبحث الثانى : حكم اقتداء القائم بالقائم

المبحث الثالث : حكم اقتداء الأمامى بمثله

المبحث الرابع : حكم امامة الأئمة

المبحث الخامس : حكم تأييد الامام

المبحث السادس : حكم كلام المأمومين لاصلاح الصلاة

المبحث السابع : حكم الصلاة أمام الامام

المبحث الثامن : اقتداء المأمومين على سطح المسجد أمام فيه

المبحث التاسع : عدد التسليمات المشروعة للمأموم

## المبحث الأول

حكم امامة المرأة للنساء

اتفق فقهاء المذاهب على أنه ليس للمرأة أن تؤم الرجال ، لكنهم اختلفوا في صحة امامتها للنساء بين قائل بالصحة مطلقا ، وقائل بالصحة مع الكراهة وقائل بعدم الصحة مطلقا ، وسبب انفراد المالكية ورود بعض النصوص العامة التي يفهم منها تأخير النساء وعدم توليتهن أى منصب ذى شرف وورود بعض الحوادث التي أمت فيها بعض النساء مثلهن في عصر النبوة وبعده كما سيتضح كل ذلك في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية - وهي الرواية المشهورة عن الامام - الى أنه لا تصح امامة المرأة لا في الغريضة ولا في النافلة لا بالرجال ولا بالنساء (١) .
- (ب) وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الى صحة امامة المرأة بالنساء ، لكن الحنفية كرهوا لها ذلك ، وحمل بعضهم الكراهة على الكراهة التحريمية مع قولهم بالصحة ابتداء (٢) .

الأدلة :

- (أ) استدلت المالكية على مذهبهم في عدم صحة امامة المرأة مطلقا بما يلي:
- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - ( آخروهن من حيث آخرن الله ) (٢)
- (١) التاج والاكليل : بهامش الخطاب : ٩٢/٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٣٢٦/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٩/٢ ، الخرشى : ٢٢/٢ ، بداية المجتهد : ١ / ١٠٥ ، الاشراف : ١١١/١ ، الجامع : ٥٠/١ ب ، الذخيرة : بخ : ١٥٣/١ ب ، الفواكه الدواني : ٢٣٨/١ .
- (٢) حاشية ابن عابدين ٥٦٥/١ ، البناية : ٣١٨/٢ ، تبیین الحقائق : ١٣٥/١ ، شرح فتح القدير : ٣٠٥/١ ، البحر الرائق : ٣٧٢/١ ، مغنى المحتاج : ٢٤٠/١ المجموع : ١٩٩/٤ ، كشاف القناع : ٥٦٤/١ ، المغنى : ٣٥/٢ .
- (٣) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ، في كتاب الصلاة ، باب شهود النساء الجماعة عن الثوري عن الأعمش عن ابراهيم عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود موقوفا في أثناء الحديث ١٤٩/٣ ، برقم : ٥١١٥ ، وذكره الحافظ ابن حجر وصححه موقوفا بعد أن نسبه الى مصنف عبدالرزاق . أنظر فتح الباري : ٣٥٠/٢ ، ٤٠٠/١ ، وصحح الزيلعي وقفه أيضا ، انظر نصب الراية : ٣٦/٢ .

- ٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ) (١)
- ٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - ( لم أر ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحكيم من احداكن ) (٢) .
- ٤ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( خير صفوف النساء آخرها وشرها أولها ) (٣)

وهذه النصوص العامة تنفى تقديم المرأة فى أى أمر له متعلق بولاية ، والامامة من أعظم الولايات .

- ٥ - ان المرأة أسوأ حالا من العبد لصحة أهليته فى الجمعة ، ومن الصبي أيضا للأمر بتأخيرها فى الصفوف بخلافه .
- ٦ - ان من لا يصح أن يكون اماما للرجال لا يصح أن يكون اماما للنساء ، كالمجنون (٤) .

ولا يخفى عليك ما فى هذه الأدلة من بعد وضعف : أما الأحاديث النبوية الشريفة فهى عمومات بعيدة لا يمكن أن تكون دليلا لهذه المسألة الفرعية فضلا عن أن بعضها أدلة خاصة لمسائل غير مسألتنا كحديث : ( ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ) فانه جاء فى الولاية العامة التى تختص بمصالح العباد ، فمنه النبى - صلى الله عليه وسلم - عن توليتها لما جبلت عليه من الضعف وشدة الانفعال والمزاجية وعدم القدرة على تقييم الأمور وتقليبها ، وكذا حديث نقصان عقلهن ودينهن فانه مختص بمسائل أخرى ليس هنا مجال تفصيلها .

وأما الأقيسة والاستنتاجات العقلية فهى ضعيفة أيضا ، وقد تصلح لو أنها

- 
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب المغازى ، باب كتاب النبى - صلى الله عليه وسلم - الى كسرى وقيصر ١٣٦/٥ .
- (٢) أخرجه البخارى فى كتاب الحيض ، باب ترك الحائض الصوم ٧٨/١ ، ومسلم فى كتاب الايمان باب نقصان الايمان بنقصان الطاعات ، ٨٦/١ ، برقم : ٧٩ .
- (٣) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف واقامتها ٣٢٦/١ ، برقم : ٤٤٠ .
- (٤) الاشراف : ١١١/١ ، الجامع : ٥٠/١ ب ، الذخيرة خ : ١٥٣/١ ب ، الفواكه الدوانى : ٢٣٨/١ ، المنتقى : ٢٣٥/١ .

سيقت للاستدلال على منع المرأة من امامة الرجال ، أما وأن مسألتنا هي امامة المرأة للنساء ، فهذه الأقيسة والاستنتاجات ليست في محلها .

(ب) وأما جمهور الفقهاء فقد استدلوا على مذهبهم في صحة امامة المرأة للنساء بما يلي :

- ١ - حديث أم ورقة (١) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمرها أن تؤم أهل دارها (٢) . لكن المالكية قالوا انها من قضايا الأعيان لا تتم .
- ٢ - قول ريطة الحنفية : (٣) ( أمتنا عائشة فقامت بيننا في الصلاة المكتوبة ) (٤) .
- ٣ - ولأنهن من أهل الغرض فأشبهن الرجال (٥) .

#### الترجيح :

ان الأدلة التي استدل بها الجمهور كانت أكثر مساسا بصلب الموضوع من تلك التي استدل بها المالكية ، وحديث أم ورقة واضح في اقرار النبي - صلى الله عليه وسلم - لها بامامة أهل دارها ، وان الحكم بعدم صحة امامة المرأة يحتاج الى دليل قوى ومباشر ، والا فان امامة المرأة للنساء بالاضافة الى الاحاديث الواردة فيها تتفق مع روح الشريعة وتمكين النساء من تحصيل فضيلة الجماعة دون الحاجة الى مزاحمة الرجال في المساجد العامة .

- (١) هي أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث بن عويمر الأنصارية مشهورة بكنيتها ، واختلفوا في نسبها، صحابية كانت تؤم أهل دارها ، توفيت في خلافة عمر . أنظر : أسد الغابة : ٦٢٦/٥ ، تهذيب التهذيب : ٤٨٢/١٢ .
- (٢) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة باب امامة النساء ، ١٦٢/١ ، برقم : ٥٩٢ ، والدارقطني في كتاب الصلاة ، باب صلاة النساء جماعة ، ٤٠٣/١ ، وأحمد في مسنده : ٤٠٥/٦ .
- (٣) إحدى راويات الحديث روت عن عائشة حديث الامامة . أنظر أعلام النساء : ٤٧٧/١ ، الطبقات الكبرى : ٤٨٣/٨ .
- (٤) أخرجه الدارقطني في كتاب الصلاة ، باب صلاة النساء جماعة ، ٤٠٤/١ ، والبيهقي في كتاب الصلاة ، باب المرأة تؤم النساء فتقوم وسطهن ، ١٣١/٣ .
- (٥) البناية : ٣١٩/٢ ، كشف القناع : ٥٦٤/١ ، المغنى : ٣٥/٢ ، المجموع : ١٩٩/٤ .

وأما كراهة الحنفية لها لأن الامامة تقف وسطهن ، وحق الامام التقدّم ،  
فلا أرى ذلك مسوغاً للكراهة ، وذلك لفعل عائشة - رض الله تعالى عنها -  
وأن اختصاص النساء بحكم يفاير الحكم المتعلق بالرجال لا يبرر الكراهة التنزيهية  
فضلاً عن التحريمية .

المبحث الثاني

حكم اقتداء القائم بالقاعد

اتفق الفقهاء على أن القيام ركن في الصلاة وذلك لقوله - تعالى - :  
﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ لكنهم اختلفوا في من كان قادرا على القيام أياتسم  
بعاجز عنه قاعد أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة أمران :

١ - تقديم العمل على الآثار الواردة (١)

٢ - الاختلاف في صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - في مرضه الذي مات فيه

مع أبي بكر .

فقد ورد هذا الحديث بصيغ مختلفة منها أن النبي - صلى الله عليه وسلم -  
عندما جاء وأبو بكر يملئ بالناس تأخر أبو بكر وصلى النبي - صلى الله عليه وسلم -  
جالسا ، فهذا يدل على جواز صلاة الجالس بالقائمين ، ومنها أن أبا بكر  
لما أراد أن يتأخر أشار إليه النبي - صلى الله عليه وسلم - أن امكث وصلني  
بجانبه جالسا وقال : ( ما كان لنبي أن يموت حتى يؤمه رجل من قومه فيفهم من  
هذا أن أبا بكر هو الذي صلى بالناس قائما وأن النبي - صلى الله عليه وسلم -  
قد صلى مأموما فلا يكون فيه دليل على جواز صلاة القائم المؤتم بقاعد .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) للمالكية في هذه المسألة ثلاثة أقوال وهي روايات عن الامام مالك :

١ - أرجح هذه الروايات وأشهرها أنه لا يصح اقتداء القادر على القيام

بعاجز عنه قاعد .

٢ - الجواز مطلقا .

٣ - أنه لا يجوز ولكن اذا صلى القادرون على القيام بعاجز عنه قاعد فانهم

يعيدون في الوقت ، فان خرج الوقت فلا اعادة ، وعلى الرواية المشهورة لا يصح  
اقتداء القادر على القيام بعاجز عنه قاعد ، ولا القادر على أي ركن بعاجز  
عنه ابتداء ولا دواما ، فاذا طرأ عليه العجز وهو في أثناء الصلاة تأخر  
واستخلف غيره .

(١) بداية المجتهد : ١١٠/١ .

لكن المالكية يصحون صلاة العاجز عن القيام بمثله وذلك لاستوائهم فى الحال ، وقد ذكر ابن عبد البر أن الرواية الثالثة عن الامام مالك القائلـة بأن المأمومين يعيدون فى الوقت لا خارجه أن مالكا قد قال بها احتياطا ، وذلك مراعاة للخلاف شأنه فى كثير من المسائل التى يقول بها احتياطا ومراعاة للخلاف (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جـواز اقتداء القادر على القيام بعاجز عنه قاعد فى الجملة ، لكن الحنابلة شرطوا لذلك أن يكون الامام راتبا ، وأن يكون به علة يرجى زوالها ، فان طرأت عليه العلة أثناء الصلاة جلس وأتموا جلوسا ، وهناك اختلاف بين الشافعية والحنفية فى جواز الاقتداء بالمومى ، فعلى حين آجازه الشافعية منعه الحنفية واشتروا أن يكون العاجز عن القيام قادر على الركوع والسجود وأما المومى فلا .

ثم ان الحنفية والشافعية قالوا يملى القادرون على القيام خلف العاجز عنه وقوفا ، وقال الحنابلة بل يملون خلفه جلوسا (٢) .

#### الأدلة :

(أ) أما المالكية القائلون بعدم صحة صلاة القادر على القيام بعاجز عنه قاعد فقد استدلوا على بذهبهم بما يلى :

١ - ماروى عن جابر الجعفى (٣) أنه - صلى الله عليه وسلم - قال :

- (١) الخطاب : ٩٧/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٠/٢ - ١١ ، الخرشبى : ٢٤/٢ ، القوانين الفقهية : ص ٤٨ ، الاشراف : ١٠٨/١ - ١٠٩ ، الذخيرة خ : ١٥٤/١ ب ، الجامع : ٤٧/١ ب ، البيان والتحصيل : ٢٩٨/١ - ٢٩٩ ، ٥١٣ ، الفواكه الدوانى : ٢٣٩/١ ، التمهيد : ١٤٢/٦ - ١٤٦ ، المنتقى : ٢٣٨/١ ، بداية المجتهد : ١١١/١ .
- (٢) البناية : ٣٥٠/٢ ، مغنى المحتاج : ٢٤٠/١ ، نهاية المحتاج : ١٦٨ / ٢ ، المجموع : ٢٦٥/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٢٥٨/١ ، كشاف القناع : ٥٦١/١ ، المغنى : ٤٨/٢ .
- (٣) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفى الكوفى ، تكلم فيه ، وقال فيه ابن حجر : فعيفرافضى ، توفى سنة سبع وعشرين ومائة . انظر التقریب :
- ١٢٣/١ .

( لا يؤتم أحد بعدى جالسا ) (١)

وقد أجيب عنه بالتضعيف قال النووي :

( ... وأما الجواب عن حديث : " لا يؤتم أحد بعدى جالسا " فقال الدارقطني والبيهقي وغيرهما من الأئمة هو مرسل ضعيف ، وأن جابر الجعفي متفق على ضعفه ، ورد رواياته ، قالوا ولا يرويه غير الجعفي عن الشعبي ، قال الشافعي - رحمه الله - : " قد علم الذي احتج بهذا أنه ليس فيه حجة ، وأنه لا يثبت لأنه مرسل ولأنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه " (٢)

والحق أن من المالكية أنفسهم من اعترف بضعف الحديث (٣).

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إنما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ) (٤) وهذا عام في الأفعال كلها . (٥)

قال ابن يونس :

( ... فإن صلوا هم قياما فقد خالفوه وخالفوا الحديث ، وإن صلوا جلوسا فقد أسقطوا فرض القيام وهم قادرون عليه ، والامام لا يحمله عنهم ، فلذلك لم يجز امامة الجالس - والله أعلم - فإن قيل : فإن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال : " إنما جعل الامام ليؤتم به " وفي آخر الحديث : " وإذا صلى جالسا فطوا جلوسا أجمعون " قيل : قد قال ابن القاسم : ليس عليه العمل ، وقد جاء مانسخه ، قوله - صلى الله عليه وسلم - " لا يؤتم الرجل القوم جالسا " (٦) .

- 
- (١) أخرجه الدارقطني في كتاب الصلاة ، باب صلاة المريض جالسا بالمأمومين ، ٣٩٨/١ ، قال الشوكاني نقلا عن الحافظ العراقي أن الحديث لا يصح بوجه من الوجوه . وجابر متروك . أنظر: نيل الاوطار: ٢١١/٣ .
- (٢) المجموع : ٢٦٦/٤ ، وانظر أيضا المغنى : ٤٨/٢ .
- (٣) الذخيرة خ : ١٥٤/١ ب ، التمهيد : ١٤٣/٦ ، بداية المجتهد : ١١١/١ .
- (٤) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب إنما جعل الامام ليؤتم به ، ١٦٨/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب ائتمام المأموم بالامام ، ٣٠٩/١ ، برقم : ٤١٤ .
- (٥) الاشراف : ١٠٩/١ ، الذخيرة خ : ١٥٤/١ ب ، التمهيد : ١٩٢/٦ ، بداية المجتهد : ١١١/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢١٨/٣ .
- (٦) الجامع : ٤٧/١ ب .



والحق أن في بعض هذا الكلام تكلف ظاهر : أما تقديم العمل على الحديث - فبغض النظر عن الراجح في هذه المسألة أصوليا - فإنه ليس للاستدلال به على هذه المسألة مكان ، وذلك لأنه من النادر جدا أن يكون الامام عاجزا عن القيام ، ولم يستطع المالكية أن يقدموا لنا واقعة واحدة أم فيها أبوبكر أو عمر أو عثمان - رض الله عنهم - أو غيرهم الناس في المدينة وهو جالس ، وبعبارة أخرى فإن التواتر أو الاستفاضة واقرار الصحابة التي يستند اليها المالكية في تقديمهم العمل على الحديث غير موجودة في المسألة التي نحن بمصدها ، فليس لتقديم العمل على الحديث مكان هنا .

وأما ادعاء النسخ بالحديث فإن كان يعنى الحديث الأول الذي استدل به المالكية فقد عرفنا ضعفه ، وإن كان يعنى حديثا آخر وسلمت صحته فإن هذا يقتضى العلم بتأخره عن الحديث الذي يفترض أنه منسوخ ، وهذا ما لم يوضحه .

٣ - واستدلوا بمجموعة من الأدلة العقلية مدارها على القياس على أركان أخرى في الصلاة كالركوع والسجود تارة ، والقراءة تارة أخرى (١) .

(ب) عرفنا عند سوق المذاهب أن هناك بعض الخلاف بين الحنفية والشافعية من جهة وبين الحنابلة من جهة أخرى من حيث الاقتداء بالامام وقوفا أو جلوسا :

أما الشافعية والحنفية القائلون إن المأمومين يقتدون به وقوفا ، فقد استدلوا على مذهبهم بحديث عائشة وفيه : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في مرضه الذي توفي فيه أمر أبا بكر - رض الله عنه - أن يصلى بالناس ، فلما دخل في الصلاة وجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من نفسه خفة فقام يهادى بين رجلين ، ورجلاه يخطان في الأرض ، فجاء فجلس عن يسار أبي بكر فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلى بالناس جالسا ، وأبوبكر قائم يقتدى بأبوبكر بصلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر (٢) .

(١) الاشراف : ١٠٩/١ ، الذخيرة خ : ١٥٤/١ ب ، المنتقى : ٢٣٩/١ .  
 (٢) أخرجه البخارى في كتاب الأذان ، باب من أسمع الناس تكبير الامام ، ١٧٤/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب استخلاف الامام اذا عرض له عذر ، ٣١٤/١ .

قال النووي :

( ... هذا اللفظ احدى روايات مسلم ، وهى صريحة فى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان الامام لأنه جلس عن يسار أبى بكر ولقوله : " يعلى بالناس " ولقوله : " يقتدى به أبوبكر " ، وفى رواية لمسلم : " وكان النبى - صلى الله عليه وسلم - يعلى بالناس وأبوبكر يسمعهم التكبير " ، وقوله : " يسمعهم التكبير " يعنى أنه يرفع صوته بالتكبير اذا كبر النبى - صلى الله عليه وسلم - ، وإنما فعله لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان ضعيف الصوت حينئذ بسبب المرض ، وفى رواية البخارى ومسلم : أن النبى - صلى الله عليه وسلم - جلس الى جنب أبى بكر فجعل أبوبكر يعلى وهو قائم بصلاة النبى - صلى الله عليه وسلم - ، والناس يملون بصلاة أبى بكر والنبى - صلى الله عليه وسلم - قاعد ، وروياه من طرق كثيرة كلها دالة على أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان الامام ، وأبوبكر يقتدى به ويسمع الناس التكبير ، وهكذا رواه معظم الرواه (١) .

ونقل ابن العربى رداً نسبة الى بعض مشايخ المالكية ومفاده : بأن حال النبى - صلى الله عليه وسلم - والتبرك به ، وعدم العوض منه يقتضى الصلاة خلفه جلوساً وليس ذلك كله لغيره (٢) .

وأما الحنابلة الذين قالوا بأنهم يملون خلف العاجز عن القيام جلوساً فقد استدلوا على مذهبهم بما يلى :

١ - حديث أبى هريرة وفيه : ( إنما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، واذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون ) ، وعن أنس وعائشة وجابر بنحوه (٣) .

٢ - أنها حالة جلوس للامام فوجب متابعتها فيها كالشهاد (٤) .

وهذا تكلف لا يخفى : وذلك لأن الجلوس للشهاد هو السنة فى الصحة والمرض بخلاف

هذا .

(١) المجموع : ٢٦٥/٤ - ٢٦٦ ، وانظر : مغبى المحتاج : ٢٤٠/١ ، والبنائىة :

٢٥١/٢ - ٣٥٢ .

(٢) عارضة الأحوذى : ١٥٩/٢ - ١٦٠ ، وانظر : البيان والتحصيل : ٢٩٩/١ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٢٥٨/١ ، المغبى : ٤٨/٢ .

(٤) المغبى : ٤٨/٢ .

الترجيح :

ان المالكية قد استدلوا بحديثين : أما الأول فهو نص في الموضوع لسولا مافيه من الضعف الذي يجرده من أى صلاحية للاحتجاج ، وأما الحديث الثانى فهو - على صحته - ليس حجة للمالكية ، بل هو حجة عليهم ، ولذا فقد رأينا كيف أن المالكية احتجوا بشقه الأول المجمل دون شقه الثانى المفسر والموضح للاجمال الذى فى أوله ، ورأينا كيف أن ابن يونس قد أجاب عن ذلك بشيء من التكلف .

ومن هنا فإن مذهب اليه المالكية ليس لهم فيه معتمد يعول عليه فى هذه المسألة وهذا مادفع ابن رشد الحفيد الى أن يقول : إنه ليس لمالك فى هذه المسألة مستند من السماع لأن الأحاديث الواردة عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد بينت جواز الاقتداء بالقاعد وإنما اختلفت فى كيفية صلاة المأمومين خلفه أيصلون وقوفا أم جلوسا؟ (١) .

والحق أن مذهب الشافعية والحنفية فى هذه المسألة هو الأقرب وذلك لصحة الحديث وقوته فى الدلالة على المدعى كما أنه متأخر فى مرفعه الذى مسات فيه - صلى الله عليه وسلم - ، وإنما يعمل بالآخر من أمره - صلى الله عليه وسلم - ، وادعاء بعض المالكية أنه خاص بالنبى - صلى الله عليه وسلم - غير متجه : وذلك لأمرين :

أحدهما : أن الأصل فى أفعال النبى - صلى الله عليه وسلم - أنها تأتى لبيان الحكم الشرعى .

ثانيهما : أن الخصوصية لا تشبث بمجرد الاحتمال والتخمين ، وإنما تحتاج الى نص لاثباتها ولم يوجد ذلك النص ، ثم إنها لو كانت خصوصية للنبى - صلى الله عليه وسلم - لنبه - عليه الصلاة والسلام - على ذلك سيما وأن الحاجة داعية لهذا البيان .

## المبحث الثالث

حكم اقتداء الأمى بمثلته

يقصد بالأمى في هذه المسألة من لا يحسن قراءة الفاتحة - على خلاف بيـسـن الفقهاء في درجة الاحسان التي يكون من وصلها غير أمى ، ومن نقص عنها أمى - وقد اتفق الفقهاء على عدم جواز اقتداء القارىء بالأمى ، لكنهم اختلفوا في اقتداء الأمى بمثله ، وهي مسألة اجتهادية ، ولهذا فإن الأدلة فيها قليلة بل نادرة .

وفيما يلي تفصيل المذاهب :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لايجوز اقتداء الأمى بمثله وان صلاتهما لو فعلا ذلك غير صحيحة ماداما يجدان قارئا يقتديان به ، ولم يخشيا خروج الوقت وقد علل المالكية بطلان صلاة الأمى بمثله بأن الامام الأمى تبطل صلاته لأنه كان يستطيع أن يصححها بالاقتداء بقارىء وقد ترك هذا اختيارا ، ويمكن أن يقال مثل ذلك في المأموم بالاضافة الى أنه تبطل صلاته تبعا لبطلان صلاة امامه (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن صلاة الأمى بمثله صحيحة ، وذلك وفق تفصيلات ومسائل فرعية ليس هنا مجال ذكرها (٢) .

وقد بنى الجمهور مذهبهم على المساواة الحاصلة باقتداء الأمى بمثله ، والذي يظهر لى رجحان مذهب الجمهور ، وذلك لأن صلاة الأمى - ان صلى منفردا صحيحة - فلا يكون حاله بالاقتداء بأمى مثله أقل من حاله فيما لو صلى منفردا لاسيما وأن الأمى لا يخل بغير القراءة من الاركان .

(١) الخطاب : ٩٨/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١١/٢ ، الخرشى : ٢٥/٢ ،

الفواكه الدواني : ٢٣٩/١ ، الاشراف : ١١١/١ - ١١٢ ، الجامع : ٤٩ / ١ ب ،

المعيار المعرب ، أحمد بن يحيى الوئشريس ، ( دار الغرب الاسلامى ) ،

١٥٧/١ - ١٥٨ ، الذخيرة خ : ١٥٤/١ أ .

(٢) البناية : ٣٦٣/٢ ، حاشية ابن عابدين : ٥٨٢/١ ، ٥٩٢ - ٥٩٣ ، فتوح

القدير : ٣٢٧/١ ، تبيين الحقائق : ١٤١/١ ، نهاية المحتاج : ١٦٣/٢ - ١٦٥ ،

مغنى المحتاج : ٢٣٨/١ ، المجموع : ٢٦٦/٤ - ٢٦٨ ، شرح المنتهى : ٢٦١/١ ،

كشاف القناع : ٥٦٦/١ - ٥٦٧ .

المبحث الرابع

حكم امامة الألسخ

اللسخ هو من عيوب اللسان والألسخ هو الذى يبدل حرفا بحرف آخر كمن يبدل السين شاء والراءء لاما أو غينا أو ياءء ، أو هو الذى لايبين بالحرف (١) .

وهنالكَ عيوب أخرى فى اللسان تكلم الفقهاء فى صحة الاقتداء مع وجودها فى الامام أو عدم صحته ، ولكن البحث سيقترصر فى الألسخ لأنه هو الذى يتمحرف فيه انفراد المالكية .

وفىما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يصح أن يؤم الألسخ صحيح اللسان كما يصح أن يؤم مثله من باب أولى (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لا يصح امامة الألسخ الا بمثله حتى أن الشافعية قالوا إنه لاتصح امامة من يلسخ فى حرف بمن يحسنه ويلسخ فى حرف آخر (٣) .

الأدلة:

هذه المسألة من المسائل الاجتهادية ، ولذا فإن الأدلة فيها قليلة وإنما هى استنتاجات واستئناسات كتعليق المالكية صحة امامة الألسخ بالقول انه ليس فى ذلك نقص فى المعنى وإنما هى احالة للحروف لاتؤثر على المعنى (٤) . وقول الجمهور بأن الامام متحمل ولا يصح أن يتحمل شيئاً لا يحسنه عن الذى يحسنه أو

- 
- (١) لسان العرب : ٤٤٨/٨ ، الخرشى : ٣٢/٢ .
  - (٢) التاج والاكليل بهامش الخطاب : ١١٤/٢ ، الخطاب : ١٠٠/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٦/٢ ، الذخيرة خ : ١٥٤/١ .
  - (٣) حاشية ابن عابدين : ٥٨٢/١ ، نهاية المحتاج : ١٦٤/٢ ، مغنى المحتاج : ٢٣٩/١ ، المجموع : ٢٦٦/٤ ، كشاف القناع : ٥٦٧/١ ، ٥٦٩ ، شرح المنتهى : ١٦١/١ .
  - (٤) الخطاب : ١٠٠/٢ .

بناءً بعضهم - كالشافعية والحنابلة - مسألة الألتغ على مسألة الأمی ، وقولهم :  
إن الألتغ أمی فیاخذ حكمه (١).

والذی يظهر لی رجحان مذهب الجمهور فی عدم صحة الاقتداء بالألتغ مادام  
یوجد فی المقتدین من لیس كذلك ، وقول المالکیة إنه لا یؤدی الی النقص فی المعنی  
ممنوع بل یؤدی الیه ، وخاصة عندما یتعلق الأمر بصفات المولی - عز وجل -  
الواردة فی القرآن كقول الألتغ فی الرءء والذی یحیلها لاما - اللحن اللحیم -  
أو قوله : - غفول لحیم - أو قوله : - فسبح بحمد ربك واستغفله - فهذا یؤدی الی  
احالة المعنی تماما كما هو واضح من هذه الأمثلة وغيرها كثير .

صیح أن الألتغ لا یقصد ذلك ولا یریده وهذا عذر له فی صلاته بنفسه ، ولكن  
لا یمكن أن یكون عذرا له فی امامته بالأصحاء ، وخاصة فی الصلوات الجهریة فإن  
تنزیه القرآن وخاصة ما یتعلق منه باسماء المولی وصفاته یدفعنا الی القول بأنه  
لا تصح امامة الألتغ مادام یمكنه أن یقتدی بصیح .

---

(١) شرح منتهی الارادات : ٢٦١/١ .

## المبحث الخامس

حكم تأمين الامام

اختلف الفقهاء في الامام آيسن له التامين أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة هو معارضة بعض الآثار بعضها - في الظاهر - فمن ذلك : مساورد في حديث أبي هريرة وفيه : ( واذا قال ولا الضالين فقولوا آمين ) ، فهـو متعارض في ظاهره مع حديث أبي هريرة الآخر وفيه : ( فاذا آمن الامام فأمنوا ) وسيأتيان في الأدلة .

وقد أخذ بعض الفقهاء بأحد هذين الحديثين ، بينما أخذ آخرون بالآخر (١) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) للامام مالك في هذه المسألة روايتان :

أحدهما : رواية ابن القاسم وغيره من المصريين من أصحاب مالك ، وهي الرواية المشهورة : أن الامام لا يؤمن مطلقا لا في الصلاة السرية ولا في الجهرية .  
ثانيتها : رواية المدنيين من أصحاب مالك كعبد الملك ومطرف وغيرهما : وهي أن الامام يؤمن في الصلاة السرية دون الجهرية ، لكن الرواية الأولى أشهر (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الامام يسن له أن يؤمن ، لكن الحنفية قالوا إنه يسن للامام أن يخفى التامين (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مشهور مذهبهم من أن الامام لا يؤمن بما يلي :  
١ - حديث أبي هريرة وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( انما جعل

(١) بداية المجتهد : ١٠٦/١ .

(٢) الاشراف : ٧٧/١ - ٧٨ ، الذخيرة خ : ١٤٩/١ ب ، الجامع : ٤٤/١ أ ، المنتقى :

١٦٢/١ ، الفواكه الدواني : ١٧٧/١ ، ٢٠٦ ، التمهيد : ١١/٧ - ١٨ ، عارضة

الأحوذى : ٥٠/٢ - ٥١ ، بداية المجتهد : ١٠٦/١ ، الزرقاني على الموطأ :

٢٦٥/١ - ٢٦٦ .

(٣) البناية : ١٦٩/٢ - ١٧١ ، مغنى المحتاج : ١٦٠/١ ، المجموع : ٣٧٣، ٣٧١/٣ ،

شرح منتهى الارادات : ١٧٩/١ ، المغنى : ٥٢٨/١ .

الامام ليؤتم به الى قوله : فاذا قال : ولا الضالين ، فقولوا آمين (١).

ووجه الدلالة من هذا الحديث في وجهين :

أحدهما : أنه لو كان التأمين للامام سنة لقال : ( فاذا قال آمين فقولوا — آمين ) .

ثانيهما : أن الأصل أن افعال المأموم تقع بعد أفعال الامام ، والحديث نص على أنه يكون بعد قول الامام : ولا الضالين ، فتكون مشاركة له في الزمان ، وهذا خلاف الأصل في أفعال المأموم (٢) .

وقد أجاب ابن قدامة عن هذا الاستدلال فقال :

( ... وحديثهم لا حجة لهم فيه وإنما قصد به تعريفهم موضع تأمينهم ، وهو عقيب قول الامام ولا الضالين ، لأنه موضع تأمين الامام ليكون تأمين الامام والمأمومين في وقت واحد موافقا لتأمين الملائكة ، وقد جاء هذا مصرحا به كما قلنا وهو ما روى الامام أحمد في مسنده عن أبي هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين " فإن الملائكة تقول آمين والامام يقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ماتقدم من ذنبه " (٣) .

٢ - أن الامام داع ، ومن سنة المؤمن أن يكون غير الداعي (٤) .

قال النووي :

( قال ابوالطيب : " هذا غلط بل اذا استحب التأمين للسامع فالداعي أولى بالاستحباب والله أعلم . (٥) )

- 
- (١) أخرجه البخارى في كتاب الأذان ، باب فضل التأمين ، ١٩٠/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب النهي عن مبادرة الامام بالتكبير وغيره ، ٣١٠/١ ، برقم : ٤١٥ .
- (٢) الاشراف : ٧٧/١ - ٧٨ ، الجامع : ٤٤/١ ، الذخيرة خ : ١٤٩/١ ب ، الزرقانى على الموطأ : ٢٦٥/١ - ٢٦٦ .
- (٣) المغنى : ٥٢٩/١ .
- (٤) الاشراف : ٧٨/١ ، الذخيرة خ : ١٤٩/١ ب ، الجامع : ٤٤/١ أ ، المنتقى :
- ١٦٢/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٦٥/١ - ٢٦٦ .
- (٥) المجموع : ٣٧٤/٣ ، وانظر : المغنى : ٥٢٩/١ .



(ب) وأما الجمهور القائلون بسنية تأمين الامام - على الخلاف الذى مسر بالجهر أو الاسرار - فقد استدلوا بما يلى :

١ - حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( اذا أمن الامام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة - غفر له ماتقدم من ذنبه ) (١)

وقد أجيب عن هذا الدليل من وجهين :

أحدهما : حمله على الدعاء : اذ قد يسمى التأمين دعاء ١٦ كما فى قوله - تعالى - :  
 ﴿ قد أجيب دعوتكما ﴾ (٢) ونقلوا عن المفسرين أن موسى كان داعياً وأن هارون كان مؤمناً (٣).

وقد أجاب ابن عبد البر عن هذا الاعتراض بقوله :

( ... مآلوه من هذا كله فليس فيه حجة فليس فى شيء من اللغات أن الدعاء يسمى تأميناً ، ولو صح لهم ما ادعوه ، وسلم لهم ما تأولوه ، لم يكن فيهم إلا أن التأمين يسمى دعاء ١٦ ، وأما أن الدعاء يقال له تأمين فلا ، وإنما قال الله - عز وجل - ﴿ قد أجيب دعوتكما ﴾ ، ولم يقل : قد أجيب تأمينكما ، فمن قال : الدعاء تأمين فمغفل لاروية له ، على أن قوله - عز وجل - " قد أجيب دعوتكما " إنما قيل لأن الدعوة كانت لهما وكان نفعها عائداً عليهما بالانتقام من أعدائهما فلذلك قيل : أجيب دعوتكما ، ولم يقل : دعوتكما ولو كان التأمين دعاء ١٦ لقال : قد أجيب دعوتكما ، وجائز أن يسمى المؤمن داعياً لأن المعنى فى آمين اللهم استجب لنا على ما قدمنا ذكره ، وهذا دعاء ، وغير جائز أن يسمى الدعاء تأميناً والله أعلم ، ومعلوم أن قوله - صلى الله عليه وسلم - : " اذا أمن الامام فأمنوا " لم يرد به فادعوا مثل دعاء الامام : اهدنا الصراط المستقيم الى آخر السورة ، وهذا ما لا يختلف فيه ، وإنما أراد من المأموم قول آمين لا غير ،

- (١) المجموع : ٣/٣٦٩ ، المغنى : ١/٥٢٨ ، والحديث أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب جهر الامام بالتأمين ، ١/١٩٠ ، ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب التسميع والتحميد والتأمين ، ١/٣٠٧ برقم : ٤١٠ .  
 (٢) يونس / ٨٩ .  
 (٣) التمهيد : ٧/١١ ، الزرقانى على الموطأ : ١/٢٦٥ .

وهذا اجماع من العلماء ، فلذلك أراد من الامام قول آمين لا الدعاء بالـتلاوة  
لأنه قد سوى بينهما فى لفظه - صلى الله عليه وسلم - بقوله : " اذا أمن الامام  
فأمنوا ، فالتأمين من الامام كهو من المأموم سواء ، وهو قول آمين ، هـذا  
ما يوجب ظاهر الحديث فكيف وقد ثبت عن النبى - صلى الله عليه وسلم - : أنه  
كان يقول آمين اذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب ؟ ! ) (١)

ثانيهما : تأويله بمعنى بلغ التأمين فقوله : اذا أمن الامام فأمنوا - أى  
اذا بلغ التأمين - كما يقال : ( أنجد ) - أى بلغ نجداً - وان لم يدخلها (٢).

وقد استبعد ابن العربى هذا بعد أن حكاه وقال : انه مستبعد لغوة  
وشرعا (٣)

٢ - حديث وائل بن حجر - رض الله عنه - قال : ( سمعت النبى - صلى الله  
عليه وسلم - قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، فقال : آمين ، ومد بهما  
صوته ) وفى رواية أبى داود : ( رفع بها صوته ) (٤).

#### الترجيح :

إن حديث أبى هريرة الذى استدل به المالكية يمكن الجمع بينه وبين حديث  
أبى هريرة الذى استدل به الجمهور وذلك بأن يقال : ان الحديث الذى استدل به  
الجمهور قد دل على أن الامام يؤمن بمنطوقه ، وحديث أبى هريرة الذى استدل به  
المالكية انما عين موضع التأمين للمأمومين ، وليس فيه تعرض للامام أيومـن  
أم لا ؟ ، فيحمل حديث أبى هريرة الذى استدل به المالكية على حديثه الآخر  
الذى استدل به الجمهور ، والذى نص على أن الامام يؤمن فيكون حديث أبى هريرة

(١) التمهيد : ١٢/٧ - ١٣ .

(٢) الزرقانى على الموطأ : ٢٦٥/١ - ٢٦٦ .

(٣) عارضة الأحوذى : ٥٠/٢ - ٥١ .

(٤) المغنى : ٥٢٨/١ - ٥٢٩ ، المجموع : ٣٦٩/٣ ، والحديث أخرجه أبوداود فى  
كتاب الصلاة ، باب التأمين وراء الامام ، ٢٤٦/١ ، برقم : ٩٣٢ ، والترمذى  
فى كتاب الصلاة ، باب ما جاء فى التأمين ، وقال حديث حسن ، ٢٧/٢ ، برقم :

الذى استدل به الجمهور مثبتا لأصل التأمين للامام والمأمومين ، ويكون حديثه  
الآخر الذى استدل به المالكية مبينا لموضع التأمين ، وبهذا يتضح رجحان مذهب  
الجمهور القائلين بأن الامام يؤمن •

ويبقى الخلاف بين الحنفية من جهة ، والشافعية والحنابلة من جهة أخرى  
من حيث الجهر والاسرار ، والأقرب الجهر فى الجهرية لأحاديث أبى هريرة التى بين  
فيها أنه سمع النبى - صلى الله عليه وسلم - يؤمن فيؤمن الناس بعده حتى  
كان فى المسجد ضجة وفى رواية : ( لجة ) •

## المبحث السادس

حكم كلام المأمومين لاصلاح الصلاة

اختلف الفقهاء في من تعمد الكلام لاصلاح الصلاة كمن سها امامه فسبح به فلم ينتبه فقال له : قد فعلت كذا ، فقال بعض الفقهاء : ان ذلك لا يبطل الصلاة ، وقال آخرون بل يبطلها وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة ورود بعض الأحاديث التي يفهم منها عدم البطلان كحديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين المشهورة (١) مع أحاديث أخرى يفهم منها البطلان كحديث زيد بن أرقم وحديث معاوية السلمى (٢) وستأتى جميعاً في الأدلة ، بالإضافة الى اختلاف الفقهاء في الفهم من حديث ذي اليمين ، واختلافهم أيضا في نسخه أو في خصوصيته للرسول - صلى الله عليه وسلم - (٣) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية - في الرواية المشهورة عن الامام ، وهي رواية ابن القاسم - الى أن الكلام اليسير لا يبطل الصلاة اذا كان لمصلحتها ، ويضربون لذلك أمثلة منها :

١ - أن يقوم الامام لخامسة أو يسلم لثانية فيسبحون به فلا يفقه فيقال له : صليت اثنتين أو أتممت الصلاة ، فيسأل الامام المأمومين فيصدقونه .  
٢ - أن يرى أحد من المأمومين نجاسة في ثوب الامام فيقترب منه فيكلمه في ذلك .

٣ - أن يستخلف الامام أثناء الصلاة داخلها الى المسجد لعذر يطرأ على الامام فيسأل المستخلف المصلين عن عدد الركعات التي صلواها مع الامام الأول ، فيشيرون اليه فلا يفهم فيكلمونه .

وقد مال كثير من أصحاب الامام مالك الى مذهب الجمهور ، بينما حكى

(١) سبق تخريجه ص ٣٢٠ .

(٢) هو معاوية بن الحكم السلمى ، صحابي نزل المدينة ، أنظر : التقريب :

٢٥٨/٢ .

(٣) بداية المجتهد : ٨٦/١ .

الخطاب قولاً ثالثاً وهو أن الكلام لجهة اصلاح الصلاة لا يبطلها وان كثر ، وقيد بعض المالكية الكلام الكثير الذى يبطل عمده الصلاة بأنه الكلام الذى يكون فيه التراجع والمراءء (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن تعمد الكلام فى الصلاة يفسدها وان كان لجهة اصلاحها (٢) .

### الأدلة :

(١) أما المالكية القائلون بأن تعمد الكلام فى الصلاة لجهة اصلاحها لا يفسدها فقد استدلوا على مذهبهم هذا بما يلى :

١ - حديث أبى هريرة فى قصة ذى اليمين وفيه : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - انصرف من اثنتين فقال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أصدق ذو اليمين ؟ فقالوا نعم ، فقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فملى ركعتين أخريين ثم سلم ( وفى رواية : لم تقصر ولم أنس فقال : بلى قد نسيت يارسول الله ، فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : أحق مايقول : قالوا نعم فملى ركعتين أخريين ثم سجد سجدتين ) .

والدلالة من هذا الحديث واضحة : فان النبى - صلى الله عليه وسلم - قد بنى على صلاته ، ولم يستأنفها ، ولو كان تعمد الكلام مبطلا للصلاة لاستأنفها ، وإنما لم يستأنفها لأن الكلام إنما كان لجهة اصلاح الصلاة (٣) .

- (١) الخطاب : ٢٩/٢ - ٣٠ ، ٣٧ ، الخرشى : ٣٢١/١ - ٣٢٢ ، ٣٣٠ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٤٤/١ ، ٢٥٢ ، الذخيرة : ٥١٢/١ ، التمهيد : ٣٤٣/١ - ٣٤٦ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٣٤٤/١ ، الجامع : ٧٥/١ ، البيان والتحصيل : ٥١/٢ - ٥٢ ، بداية المجتهد : ٨٦/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٨٧/١ .
- (٢) البنائية : ٤٠٥/٢ - ٤٠٩ ، مغنى المحتاج : ١٩٤/١ ، المجموع : ٨٥/٤ - ٨٨ ، شرح منتهى الارادات : ٢١٣/١ ، الفروع : ٤٨٧/١ - ٤٨٩ .
- (٣) البيان والتحصيل : ٥٢/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٨٧/١ ، الجامع : ٧٥/١ ، الاشراف : ٩١/١ ، الذخيرة : ٥١٢/١ ، التمهيد : ٣٤٣/١ - ٣٤٤ ، بداية المجتهد : ٨٦/١ .

وقد أجاب النووى عن وجه الاستدلال من حديث ذى اليبدين بجوابين :  
أحدهما : انهم حين تكلموا لم يكونوا متيقنين أنهم فى صلاة ، ولذلك لم يكونوا  
متعمدين للكلام .  
ثانيهما : أنه جواب وخطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم - ، وهذا لا يبطل الصلاة ،  
ثم أنه ورد فى رواية أبى داود أنهم لم يتكلموا فتحمل الروايات المثبتة  
لكلامهم على هذا (١) .

وهذان الجوابان متكلفين : أما وجه التكلف فى الجواب الأول فلأمرين :  
أحدهما : أن ذا اليبدين لما تكلم كان مجزواً للأمرين : قصر الصلاة ونسيان النبي  
- صلى الله عليه وسلم - كما يظهر من قوله : اقصرت أم نسيت ، ومعنى ذلك  
أنه قد كان عنده قدر من تعمد الكلام مساوٍ لاعتقاد القصر بالنسخ .  
ثانيهما : أن الصحابة - رض الله عنهم - قد تكلموا بعد أن نفى النبي - صلى  
الله عليه وسلم - النسخ بقوله : ( ما قصرت ولا نسيت ) ، ومعنى ذلك أنهم قد  
تعمدوا الكلام لاصلاح الصلاة بعد أن تيقنوا من عدم النسخ ، ولو كان الكلام لجهة  
اصلاح الصلاة مبطلاً لمصلاتهم لأمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - باستئناف الصلاة .

وأما وجه تكلف الجواب الثانى : فلحمله الروايات المثبتة للكلام على  
الروايات النافية له ومعلوم أن المثبت مقدم على النافى وليس العكس .  
٢ - ولأنه كلام قصد به اصلاح الصلاة فاشبهه التسبيح بالامام عند سهوه (٢) .

(ب) وأما جمهور الفقهاء فقد استدلوا بما يلى :

١ - حديث زيد بن أرقم قال : ( كنا نتكلم فى الصلاة حتى نزلت : ﴿ وقوموا  
لله قانتين ﴾ فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ) (٣) .  
٢ - حديث معاوية بن الحكم السلمي قال : بينا أنا أصلى مع رسول الله -  
صلى الله عليه وسلم - اذ عطس رجل من القوم فقلت له : يرحمك الله ، فرمانى  
القوم بأبصارهم فقلت : واشكل أماه ، ماشأنكم تنظرون الى ؟! فجعلوا يضربون

(١) المجموع : ٨٨/٤ .

(٢) الاشراف : ٩١/١ .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب ما ينهى عنه من الكلام فى الصلاة ، ٥٩ / ٢ ،  
ومسلم فى كتاب المساجد ، باب تحريم الكلام فى الصلاة ، ١٠٠٠ / ٢٨٣ ، برقم : ٥٣٩٠ .

بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتونى سكت ، فلما صلى النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وإنما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن ) (١) .

٣ - ولقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من نابه شيء فى صلاته فليسبح الرجال ولتصفق النساء ) (٢)

والحق ان الحديث الأول ربما يكون خارج محل النزاع ، وذلك لأن الخلاف هنا ليس فى تعمد الكلام مطلقا ، وإنما هو فى تعمده لجهة اصلاح الصلاة .

وأما الحديث الثانى فينطبق عليه ما قيل فى الحديث الأول من حيث أن التسبيح هو لاصلاح الصلاة .

لكن الحجة إنما هى فى قوله : - صلى الله عليه وسلم - : ( ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وإنما هى التسبيح والتهليل وقراءة القرآن ، فقد قصر النبي - صلى الله عليه وسلم - الصلاة على هذا ، وقد يقبول قائل : لم لم يأمره باعادة الصلاة لكون صلاته قد بطلت بتعمده الكلام ؟ الذى ليس فيه اصلاح للصلاة ؟ .

والحق أنه يمكن أن يقال : بأنه لم يأمره باعادتها لأنه جاهل للحكم وهذا يؤيد مذهب الشافعية فى قولهم : إن الصلاة لا تبطل اذا تكلم فيها الممرء ناسيا أو جاهلا (٣) .

وقد حاول ابن عبدالبر أن يجمع بين حديث ذى اليمين وغيره من الأحاديث التى نهت عن الكلام فى الصلاة فقال :

( ... من حجة من ذهب الى الوجه الأول ممن يقول بقول ابن القاسم فى هذا الباب أن النهى عن الكلام فى الصلاة على ماورد فى حديث ابن مسعود (٤) وغيره إنما

(١) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب تحريم الكلام فى الصلاة ١/٢٨١ ، برقم : ٥٣٧ .

(٢) المجموع : ٨٥/٤ ، مغنى المحتاج : ١٩٤/١ - ١٩٥ ، البناية : ٤٠٧/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٢١٣/١ ، والحديث سبق تخريجه ص ٣٣٠ .

(٣) مغنى المحتاج : ١٩٥/١ ، المجموع : ٨٥/٤ .

(٤) وفيه : ( ... كنا نسلم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو فى الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشى سلمنا عليه فلم يرد علينا ، فقلنا يارسول الله : كنا نسلم عليك فترد فقال : ان فى الصلاة لشغلا )

خرج على رد السلام فى الصلاة ، وعلى مجاوبته من جاء فسأل بكم سبق من الصلاة ، وعلى من عرضت له حاجة فأمر بها وهو فى صلاة ، وقد كان فى مندوحة عن ذلك حتى يفرغ من صلاته ، فعلى هذا خرج النهى عن الكلام فى الصلاة ، وجاء خبر — ذى اليمين بجواز الكلام فى اصلاح الصلاة اذا لم يوجد بد من الكلام ، فوجب استعمال الأخبار كلها ، وألا يسقط بعضها ببعض ولا سبيل الى ذلك الا بهذا التخريج والتوجيه والله أعلم (١)

### الترجيح :

إن الترجيح فى هذه المسألة مبنى على حديث ذى اليمين ، وعلى الأمر — بالتسبيح لمن نابه شيء فى صلاته بالنسبة للرجال .

وهناك ردود كثيرة على حديث ذى اليمين عرفنا جانباً منها عند مناقشة هذا الدليل ، وعرفنا هناك كيف ظهر فيها التكلف ، وأضعف من هذا ما ادعاه بعضهم من أن حديث ذى اليمين منسوخ ، مع أن أبى هريرة راوى الحديث أسلم بعد فتح خيبر فى السنة السابعة للهجرة وأضعف من هذا وذاك ما تأوله العينى ليرسل الإشكال الذى يعترض النسخ وهو قول أبى هريرة فى الحديث : ( صلى بنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ٥٠٠٠ الحديث ) ، فقد أوله بأن معناه : صلى بأصحابنا (٢) . وذلك كى يجعل الباب مفتوحاً للقول بالنسخ ، وإن التكلف فى هذا التأويل واضح جلى ، ويمكن القول بأن الجمع بين حديث أبى هريرة فى قصة ذى اليمين ، وحديث : ( من نابه شيء فى صلاته ٥٠٠ ) ممكن ، وذلك بأن يحمّل حديث : ( من نابه شيء ) على الأحوال التى يغنى فيها التسبيح عن الكلام ، وأن يحمل حديث أبى هريرة فى قصة ذى اليمين على الأحوال التى لا يغنى فيها التسبيح عن الكلام لاصلاح الصلاة ، فلربما أخطأ الامام وسها فيسبح به فيعرف أنه قد أخطأ وسها ، وفى هذه الحالة إما أن يدرك حقيقة خطئه وسهوه فنعمل بحديث : ( من نابه شيء ٥٠ ) وإما ألا يدرك حقيقة خطئه وسهوه بل يبقى مرتبكاً متسردداً فيقال له بالقدر الذى يفهم فيه خطأه ولايزاد على ذلك . والله أعلم بالصواب .

(١) التمهيد : ٣٤٨/١ .

(٢) البناية : ٤٠٩/٢ .



## المبحث السابع

حكم الصلاة أمام الامام

اختلف الفقهاء في حكم تقدم المأمومين على الامام وصلاتهم أمامه أهـمـى  
صحيحة أم غير صحيحة ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة هو الاختلاف في  
تأثير مكان المأمومين على متابعة الامام أو عدم تأثيره عليها .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن صلاة المأمومين أمام الامام صحيحة ، ولكنهم  
كرهوا تقدم المأمومين على الامام من غير ضرورة ، وقد علل بعضهم هذه الكراهة  
بخوف عدم العلم بانتقالات الامام أو خوف أن يظراً على الامام ما يبطلها ، وهم  
لا يعلمون ، أو خوف أن يخطفوا في ترتيب الركعات وقد نصوا على أنه لا اثم على  
المأموم ان تقدم امامه (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى بطلان  
صلاة المأمومين ان تقدموا على الامام سواء في ابتداء الصلاة أو خلالها (٢) .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلوا ببعض الأدلة العقلية يوضحها القاضي  
عبد الوهاب بقوله :

( ... لأن اختلاف المقام لتأثير له في فساد الصلاة من جهة المأموم أصله اذا وقف  
عن يساره أو قامت امرأة الى جنبه ، ولأنه مساويه في النية متبع له في أفعاله  
مساويه في بساط الأرض فلم يعتبر اختلاف المقام فيما سواه أصله اذا كان  
وراءه ) (٣)

(١) الخطاب : والتاج والاكليل بهامشه : ٢٠٦/٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٤/٢

الخرشي : ٢٩/٢ ، المدونة الكبرى : ٨٢/١ ، الاشراف : ١١٤/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٥١/١ ، نهاية المحتاج : ١٨٠/٢ ، مغنى المحتاج : ٢٤٥/١ ،

المجموع : ٢٩٩/٤ -- ٣٠٠ ، كشاف القناع : ٥٧٢/١ ، شرح منتهى الارادات :

٢٦٢/١ ، المغنى : ٤٣/٢ .

(٣) الاشراف : ١١٤/١ ، وانظر أيضا : حاشية البناني على الزرقاني : ١٤/٢ .

(ب) وأما جمهور الفقهاء فقد استدلوا على مذهبهم في عدم صحة الصلاة المأمومين بما يلي :

- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( انما جعل الامام ليؤتم به ) .
- قالوا : والاشتمام الاتباع والمتقدم على الامام غير متبع (١) .

ويظهر لى أن الاستدلال بهذا الحديث في هذه المسألة غير متجه ، وذلك لأن الاثتمام المقصود في قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( انما جعل الامام ... ) هو المتابعة في افعال الصلاة ، وليس في مكان المأمومين من الامام ، يفسره قوله - صلى الله عليه وسلم - في نفس الحديث : ( فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا ... الحديث ) .

ومن هنا يتضح أن المتابعة المطلوبة في هذا الحديث هي المتابعة في أركان الصلاة وأفعالها .

- ٢ - ولأن تقدم الامام يحتاج معه المأمومون الى الالتفات خلفهم لمعرفة انتقالات الامام فيؤدي ذلك الى استدبار القبلة في الصلاة عمدا فيبطلها .
- ٣ - ولأن هذا ما فعله النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا أحد من بعده فعله فهو ليس بمنقول ولا في معنى المنقول (٢) .

#### الترجيح :

ان عدم ورود آثار من السنة ولو مرة واحدة تقدم فيها المأموم على امامه يدل على أن هذا الفعل غير جائز أصلا ، فلو كان تقدم المأموم على الامام لا يترتب عليه صحة الصلاة أو بطلانها لفعله النبي - صلى الله عليه وسلم - ولو مرة واحدة لبيان الجواز ، ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور في عدم صحة تقدم المأموم على الامام .

(١) نهاية المحتاج : ١٨٠/٢ ، مغنى المحتاج : ٢٤٥/١ ، كشاف القناع : ٥٧٢/١ .

(٢) كشاف القناع : ٥٧٢/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢٦٣/١ .

## المبحث الثامن

اقتناء المأمومين على سطح المسجد بامام فيه

اختلف الفقهاء في حكم صلاة المأمومين على سطح المسجد بامام فيه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو ظاهر المدونة - أن صلاة المأمومين على سطح المسجد مقتدين بامام في المسجد صحيحة في غير الجمعة ، وأما في الجمعة فغير صحيحة (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الصلاة صحيحة مطلقا لكن الشافعية كرهوها لغير حاجة (٢) .

الأدلة :

(١) أما المالكية فلم أقفلهم على دليل لاستثناء الجمعة من الصحة ، فيحتمل أن يكونوا منعوا ذلك من أجل الخطبة إذ الذين على سطح المسجد لا يسمعون الخطبة ، وهنا يقال إن سماع الخطبة ليس شرطا في صحة الصلاة فإن الصلاة صحيحة حتى لو لم يحضر المصلى الخطبة ، وحضر الصلاة ، وعلى أية حال فهذا منتفاه على أيامنا هذه وذلك لوجود مكبرات الصوت أو لأن المسجد عندهم ورحابه المتصلة به شرط لانعقاد الجمعة كما سيأتي في صلاة الجمعة .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما روى عن أبي هريرة أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الامام (٣)

ولا يتضح لي فرق بين الجمعة وغيرها بل ولربما كانت الجمعة في هذا أولى من غيرها وذلك للزحام الذي يحصل في المساجد فيها فناسب ذلك اباحة الصلاة على السطح كي يخف الزحام في داخل المسجد .

- (١) الحطاب: ١١٧/٢ ، الخرشى: ٣٦/٢ ، التاج والاكليل بهامش الحطاب: ١١٧/٢ ، الزرقاني على مختصر خليل: ٢٠/٢ ، الكافي: ١٧٨/١ ، الجامع: ١٤٩/١ ، الشرح الصغير: ٦١٤/١ ، ٦٩١ .
- (٢) البناية: ٤٨٣/٢ ، شرح فتح القدير: ٣٦٧/١ ، المبسوط: ٢١٠/١ ، مغنى المحتاج: ٢٥٠/١ - ٢٥١ ، نهاية المحتاج وحاشية الشيرملى: ١٩٨/١ ، شرح منتهى الارادات: ٢٦٧/١ ، المغنى: ٣٨/٢ .
- (٣) شرح منتهى الارادات: ٢٦٧/١ ، والأثر أخرجه البخارى تعليقا في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الصفوف والمنبر والخشب، ٩٩/١ ، والبيهقى في كتاب الصلاة ، باب صلاة المأموم في المسجد ، ١١١/٣ ، ذكر ابن حجر وصله . أنظر: تغليق التعليق: ٢١٥/٢ - ٢١٦ .

## المبحث التاسع

عدد التسليمات المشروعة للمأموم

اختلف الفقهاء في عدد التسليمات المشروعة للمأموم أهما شنتان أم ثلاث ؟  
وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة ورود بعض الآثار التي تأمر برد التسليم  
على الامام ورده على المأمومين بالاضافة الى تسليمة التحليل ، ففهم المالكية  
من هذه الآثار أن التسليمات ثلاث وعضدوا ذلك ببعض الآثار ، بينما أدخل الجمهور  
رد التسليمة على الامام في احدى التسليمتين .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو مذهب المدونة - أن التسليمات ثلاث  
احداها عن يمينه يخرج بها من الصلاة ، ويسلم بها على المأمومين ، يمينه ،  
وثانية تلقاء وجهه يردها على امامه وثالثة عن يساره يردها على المأمومين  
يساره قالوا وان تسليمة الرد على الامام مسنونة حتى لو لم يكن الامام موجودا  
كالمسبوق ، كما أن تسليمة الرد على المأمومين مشروعة أيضا حتى لو لم يكن  
ذلك الشخص المردود عليه قد انتهى من الصلاة بأن كان مسبوقا (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن  
المشروع تسليمتان فقط وفق تفصيلات في دمج تسليمتي الرد على الامام اما بالأولى  
أو بالثانية (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بمشروعية ثلاث تسليمات على مذهبهم هذا

بما يلي :

- (١) الخطاب : ٥٢٦/١ - ٥٢٨ ، الخرشى : ٢٧٦/١ ، بداية المجتهد : ٩٤/١ - ٩٥  
الذخيرة خ : ١٤٥/١ أ ، الفواكه الدواني : ٢٢٢/١ ، المعيار المعرب :  
١٨١ - ١٨٠/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٣٢١/١ ، المنتقى :  
١٦٩/١ - ١٧٠ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٧/١ ، الجامع : ٨٢/١ أ .  
(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٥٢٩/١ ، مغنى المحتاج : ١٧٨/١ ، كشاف  
القناع : ٤٢٣/١ ، شرح منتهى الارادات : ١٩٣/١ ، المغنى : ٥٨٨/١ .

١ - حديث سمرة بن جندب (١) قال : ( أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نرد على الامام ، وأن يسلم بعضنا على بعض ) (٢) .

٢ - ماروى عن ابن عمر : أنه كان يسلم عن يمينه ، ثم يرد على الامام ثم ان كان على يساره أحد رد عليه (٣) .

٣ - وعن سمرة أيضا : ( أمرنا - عليه الصلاة والسلام - اذا كان فى وسط الصلاة أو حين انقضاءها فابدؤوا قبل التسليم فقولوا التحيات الطيبات ... ثم سلموا على اليمين ثم سلموا على قارئكم وعلى أنفسكم ) (٤) .

٤ - ولأن الامام قد جمع تسليمه أمرين : أحدهما : التحليل ، والثانى السلام على المأمومين فاحتاجوا الى الرد عليه (٥) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلى :

١ - حديث سمرة : ( أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نسرد على الامام وأن نتحاب ، وأن يسلم بعضنا على بعض ) .

٢ - مارواه سعد بن أبى وقاص قال : ( كنت أرى النبى - صلى الله عليه وسلم - يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده ) (٦) .

٣ - وعن جابر بن سمرة (٧) قال : ( كنا اذا صلينا مع رسول الله - صلى

(١) هو سمرة بن جندب بن هلال الغزارى ، شهد أحدا وهو غلام صغير والخندق ، نزل البصرة ، توفى سنة ستين . أنظر : الاصابة : ١٣٠/٣ .

(٢) أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب الرد على الامام ، ٢٦٣/١ ، برقم : ١٠٠١ .

(٣) أخرجه عبدالرزاق فى مصنفه فى كتاب الصلاة ، باب الرد على الامام ٢ / ٢٢٢ برقم : ٣١٤٧ ، وابن أبى شيبه فى كتاب الصلوات ، باب من كان يسلم تسليمه

واحدة ، وقال : اسناده صحيح ٣٠١/١ .

(٤) الحطاب ١/ ٥٢٦ ، الذخيرة خ : ١٤٥/١ أ ، الجامع ١/ ٨٢ أ ، الفواكه الدوانسى : ٢٢٢/١ ، المنتقى : ١٦٩/١ - ١٧٠ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٧/١ ، والحديث

أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب التشهد ، ٢٥٦/١ ، رقم : ٩٧٥ .

(٥) الجامع : ٨٢/١ أ .

(٦) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب السلام للتحليل من الصلاة ، ٤٠٩/١ ، برقم : ٥٨٢ .

(٧) هو جابر بن سمرة بن جندب هو وأبوه صحابيان نزل الكوفة وتوفى بهاسنة أربع وسبعين - على الراجح - أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٩/٢ ، التقريب : ١٢٢/١ ، الاصابة :

الله عليه وسلم .. قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله عليه ،  
وأشار بيده الى الجانبين فقال - صلى الله عليه وسلم - : علام تومنون بأيديكم  
كأنها أذناب خيلٍ شمس ، إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على  
أخيه من على يمينه وشماله (١)

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث أنه لم يذكر تسليمه الثالثة (٢) .

### الترجيح :

إن الأحاديث التي استدلت بها المالكية كحديث سمرة بن جندب أحاديث عامة  
لا يمكن أن تثبت التسليمة الثالثة ، كما أن بعضها أشار موقوفة كما هو الحال  
في أثر ابن عمر - رضى الله عنهما - وهذا لا يمكن أن يثبت به مثل هذا الحكم  
الشرعى الذى مبناه على الانتشار والاستفاضة وأما أحاديث الجمهور فبعضها جاء  
وأصفا لصلاة النبى - صلى الله عليه وسلم - وكيفية تسليمه كحديث سعد بن أبى  
وقاص ، والحق أن الاستدلال بمثل هذه الأحاديث غير متجه ، وذلك لأن هذه الأحاديث  
ليست فى محل النزاع ، فالمسألة التى نحن بصددنا هى الخلاف فى عدد تسليمات  
المأموم ، وليس فى عدد تسليمات الامام ، ذلك أن النبى - صلى الله عليه وسلم -  
كان اماما ولم يكن مأموما حتى يستدل بفعله على محل الخلاف .

وبعض الأحاديث التى استدلت بها الجمهور فيها أمر المأمومين بالسلام عن  
اليمين وعن الشمال ، وهذا صريح فى الاقتصار على تسليمتين وذلك كحديث جابر  
بن سمرة .

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى الاقتصار على تسليمتين والله تعالى  
أعلم .

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب الأمر بالسكون فى الصلاة ، ٣٢٢/١ ، ٠٠٠ ،

برقم : ٤٣١ .

(٢) كشف القناع: ٤٢٢/١ - ٤٢٣ ، شرح المنتهى : ١٩٣/١ ، المجموع : ٤٧٩/٣ .

### الفصل السابع

#### مفردات المذهب فى صلاة المسافرين

يشتمل هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : القدر الذى يلزم المسافر فيه الاتمام اذا اهتم بمقيم

المبحث الثانى : حكم التنفل على الراحلة فى السفر القصير

## المبحث الأول

القدر الذى يلزم المسافر فيه الاتمام اذا اتم بمقيم

اتفق الفقهاء على جواز اقتداء المسافر بالمقيم ، ولكنهم اختلفوا فى القدر الذى يلزم المسافر فيه الاتمام اذا صلى خلف مقيم أهو ركعة كاملة أم لا تشترط الركعة بل يلزم المسافر الاتمام اذا صلى أى قدر من الصلاة خلف امام مقيم ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى الفهم من قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة ) (١)

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن المسافر اذا اقتدى بمقيم صلى خلفه ركعة فأكثر لزمه الاتمام وان صلى أقل من ركعة قصر (٢) .

(ب) وذهب الجمهور الى أن المسافر اذا اقتدى بمقيم جزءاً من الصلاة لزمه الاتمام ولو كان ذلك الجزء دون ركعة (٣) .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم بما يلى :

- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها ) - أى أدرك حكمها - ومن حكمها مع المقيم الاتمام .
- ٢ - القياس على الجمعة فان من أدرك منها دون ركعة أتمها ظهراً (٤) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلى :

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٢ .

(٢) الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٤٨٢/١ ، الكافى : ١٧٩/١ ، ٢٠٨ - ٢٠٩ ،

البيان والتحصيل : ٤٠/٢ - ٤٢ ، الاشراف : ١٢١/١ ، الذخيرة خ : ١٨١/١ ب ، الجامع : ٦٩/١ أ ، المنتقى : ٢٦٧/١ .

(٣) البناية : ٧٦٥/٢ - ٧٦٦ ، مغنى المحتاج : ٢٦٩/١ ، شرح المنتهى : ٢٧٧ / ١ ،

المجموع : ٣٥٥/٤ ، المغنى : ١٢٨/٢ .

(٤) الاشراف : ١٢١/١ ، البيان والتحصيل : ٤١/٢ .



١ - ماروى عن ابن عباس أنه قيل له : ما بال المسافر يطل ركعتين فى حال الانفراد وأربعاً اذا اتم بمقيم : فقال : تلك السنة (١) .

٢ - وعن نافع قال : كان ابن عمر اذا صلى مع الامام صلاها أربعاً واذا صلى وحده صلاها ركعتين (٢) .

٣ - ولأنها صلاة اجتمع فيها القصر والاتمام فغلب الاتمام لأنه الأصل (٣) .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور : وذلك لأن الدخول فى الصلاة مع الامام يرتب على المأموم حكم صلاة الامام ، بدليل انه لو سها الامام لحق المأموم سهوه ، ولو كان ذلك المأموم مسبقاً وجاء بعد سهو الامام .

وأما الحديث الذى استدل به المالكية : فقد جاء فى المسبوق وهو أنه يدرك بالركعة الجماعة ، ثم ان حكم مادون الركعة لا يستنبط من الحديث الا بمفهوم المخالفة وهو مختلف فى حجيته ، وليس ببعيد أن يكون قوله - صلى الله عليه وسلم - من باب التمثيل ، وليس من باب الحصر .

- 
- (١) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه ، باب اذا دخل المسافر فى صلاة المقيم ، ٢٨٢/١ .
- (٢) المغنى : ١٢٨/٢ - ١٢٩ ، شرح المنتهى : ٢٧٧/١ ، مغنى المحتاج : ٢٦٩/١ ، والأثر أخرجه مالك فى الموطأ ، فى كتاب قصر الصلاة فى السفر : ١٤٩/١ وعبدالرزاق فى مصنفه ٥٤٢/٢ برقم : ٤٣٨١ .
- (٤) المهذب المطبوع مع المجموع : ٣٥٥/٤ .

## المبحث الثانى

حكم التنفل على الراحلة فى السفر القصير

اختلف الفقهاء فى السفر الذى يباح فيه التنفل على الراحلة أيشترط أن يبلغ مسافة القصر أم لايشترط ذلك ؟ وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف فى قياس التنفل على الراحلة فى السفر على القصر فيه أو الفطر أو عدم قياسه عليهما .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى اشتراط المسافة فى السفر فقالوا : إنه لايتنفل الا فى سفر طويل مباح للقصر والفطر ، وأما السفر القصير وهو ماكان دون مسافة القصر ، فلا يجوز فيه التنفل عندهم (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى عدم اشتراط السفر أصلا بل قالوا أنه اذا كان خارج المصر جاز له أن يتنفل على الراحلة على خلاف فى المسافة التى تبعد عن المصر ، وأرجح الأقوال أنه الموضع الذى يقصر فيه المسافر ، وليس قصدهم بالموضع الذى يقصر فيه المسافر بلوغ المسافة ، وإنما القصد هو الموضع الذى بيتدىء فيه من أبيح له القصر فى السفر القصر (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى جواز التنفل على الراحلة فى السفر مطلقا سواء أبلغ مسافة القصر أم لم يبلغها (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

- (١) الخرشى : ٢٥٧/١ - ٢٥٨ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٨٧/١ ، الشرح الصغير على اقرب المسالك : ٢٩٩/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٤٩/١ - ٢٥٠ ، ٢٨٧ ، الذخيرة خ : ١٢٥/١ ب ، الاشراف : ٧١/١ ، الجامع : ٤٨/١ ب ، ٧٢ أ ، المنتقى : ٢٦٩/١ .
- (٢) البناية : ٥٧٤/٢ - ٥٧٨ ، فتح القدير : ٤٠٢/١ .
- (٣) مغنى المحتاج : ١٤٢/١ ، شرح المحلى على المنهاج : ١٣٣/١ ، كشاف القناع : ٣٥١/١ ، شرح منتهى الارادات : ١٥٩/١ ، المغنى : ٤٥١/١ .

١ - قوله - تعالى - : ( وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ) (١) وهذا عام (٢) .

ولا يخفى عليك ضعف هذا الاستدلال : وذلك لأن الآية لم تتعرض للمسألة محل النزاع ثم ان الاستدلال بها يفضى الى القول بعدم التنفل حتى في السفر الطويل ، اذ هو داخل في العموم أيضا .

٢ - القياس على القصر والفطر في رمضان ، وذلك لأن التنفل على الراحلة حكم يتعلق به تغيير في هيئة الصلاة سببه السفر ، فاختص بالطويل منه كالقصر والفطر في رمضان (٣) .

وقد أجاب ابن قدامة عن هذا القياس قائلا :

( ٠٠٠ والقصر والفطر يراعى فيهما المشقة وانما توجد غالباً في الطويل ) (٤)  
 ٣- ولأن التنفل على الراحلة رخصة فتقصر على محلها وهو السفر الطويل .  
 (ب) وأما الحنفية فقد استدلووا بأدلة عامة من فعله - صلى الله عليه وسلم - ذلك عندما كان على راحلته كحديث ابن عمر وغيره حيث كان - عليه الصلاة والسلام - يتنفل على الراحلة (٥) . وهذا لا يدل على ما ذهب اليه الحنفية من اباحتهم التنفل لمن كان خارج المصر .

(ج) واما الشافعية والحنابلة فقد استدلووا على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : \* ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجهه الله \* (٦) .

قال ابن قدامة :

( ٠٠٠ قال ابن عمر : نزلت هذه الآية في التطوع خاصة حيث توجه بك بعيرك وهذا

(١) البقرة / ١٥٠ .

(٢) الاشراف : ٧١/١ .

(٣) الاشراف : ٧١/١ ، الجامع : ١ / ٤٨ ، ب ، الذخيرة خ : ١٢٥/١ ، آ ، المنتقى : ٢٦٩/١ .

(٤) المغنى : ٤٥٢/١ .

(٥) البناية : ٥٧٥/٢ - ٥٧٨ ، فتح القدير : ٤٠٢/١ .

(٦) البقرة : ١١٥ .

مطلق يتناول باطلاقه محل النزاع .(١)

٢ - وعن ابن عمر - رض الله عنهما - ( ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يوتر على بعيره ، وفي رواية : كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئذ برأسه ) (٢)

٣ - واستدلوا بمجموعة من الأدلة العقلية كقولهم : إن مبنى النوافس على التخفيف بدليل جواز فعلها جالسا للقادر على القيام أو قياس التنفل على الراحلة على ترك الجمعة في السفر اذ لا يشترط أن يكون طويلا ، أو قولهم : ان الحاجة عامة في طول السفر وقصيره ، وقولهم : ان اباحة التنفل على الراحلة تخفيف كي لا يؤدي الى قطعها وتقليلها ، وهذا يستوى فيه قصر السفر وطويله (٣) .

والذي يترجح لدى هو مذهب الشافعية والحنابلة وذلك لأن اناطة التنفل على الراحلة بالسفر الطويل يحتاج الى دليل يفيد غلبة الظن ، وهذا ما لم يوجد ، فتبقى الأحاديث على عمومها واطلاقها .

وأما قول الحنفية باباحته خارج المصر من حيث يبدأ المسافر المباح له القصر ، القصر فغير متجه وذلك لأن من خارج المصر قد يكون مقيما فلازمه أن يباح لهذا التنفل على الراحلة ، وهو بخلاف مقصد الشارع الحكيم الذي أباح التنفل على الراحلة للتخفيف ودفعاً للمشقة .

(١) المغنى : ٤٥١/١ ، وانظر كشاف القناع : ٣٥١/١ ، شرح منتهى الارادات :

١٥٩/١

(٢) المغنى : ٤٥١/١ - ٤٥٢ ، والحديث أخرجه البخارى في كتاب الوتر ، بساب

الوتر على الدابة ، ١٢/٢ - ١٤ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين ، بساب

جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت ، ٤٨٦/١ ، برقم : ٧٠٠

(٣) مغنى المحتاج : ١٤٢/١ ، شرح المحلى على المنهاج : ١٣٣/١ ، كشاف

القناع : ٣٥١/١

الفصل الثامن

مفردات المذهب فى أحكام الجمعة وصلاة الخوف

يشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : آخر وقت صلاة الجمعة

المبحث الثانى : شرطية المسجد لانهاء الجمعة

المبحث الثالث : العدد الذى تنعقد به صلاة الجمعة

المبحث الرابع : حكم التكبىر الى الجمعة

المبحث الخامس : حكم اتصال الغسل بالروح الى الجمعة

المبحث السادس : حكم سجود المزحوم فى الجمعة على ظهر غيره

المبحث السابع : صفة صلاة الخوف

المبحث الأول

آخر وقت صلاة الجمعة

اختلف الفقهاء في آخر وقت الجمعة الذي بدخوله لا يصح إيقاعها .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية إلى أن آخر وقت الجمعة هو غروب الشمس ، وقبل الاصفرار وليس مرادهم بذلك آخر وقتها المختار لأن آخر وقتها المختار عندهم خروج وقت الظهر ، وذلك لأنها بدل عنه وإنما مرادهم أنهم إذا أخروها بعذر وفعلوها بعد هذا العذر أتصح منهم أم لا ؟ (١) .

(ب) وذهب الجمهور إلى أن آخر وقت الجمعة هو آخر وقت الظهر - على الخلاف بينهم في آخر وقت الظهر - (٢) .

الأدلة :

هذه المسألة مسألة اجتهادية ، فإن المالكية قد أجروا وقت الظهر - الضروري ليشمل الجمعة أيضا ، فصار عندهم للجمعة وقت ضروري تصح فيه إن وقعت . وأما الجمهور فإنهم جعلوا آخر وقت الصلوة للجمعة هو بعينه آخر وقت الظهر الاختياري ولم يروا أن يجعلوا للجمعة وقتا ضروريا ، فكان هذا الخلاف بين المالكية والجمهور والا فالمالكية موافقون للجمهور في أن آخر وقت الجمعة الاختياري هو بعينه آخر وقت الظهر الاختياري .

والذي يترجح لدى : مذهب الجمهور وذلك لأن الجمعة تفوت إلى بدل ، وهو الظهر ثم إن الجمعة أضعف في الوجوب من الظهر بدليل أنها تسقط في السفر ،

(١) الحطاب : ١٥٨/٢ - ١٥٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٥٢/٢ - ٥٣ ، الخرش :

٧٢/٢ - ٧٣ ، الذخيرة خ : ١٧٣/١ ، المنتقى : ١٨/١ - ١٩ .

(٢) البناية : ٧٩٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٢٧٩/١ ، المجموع : ٥١٣/٤ ، شرح

منتهى الارادات : ٢٩٣/١ ، المغنى : ١٦٤/٢ .

ولو كان سفرا قصيرا وانها لاتجب على كثير من أصحاب الأعدار كالنساء والمرضى وغيرهم في حين لاتسقط الظهر بحال . ثم ان الوقت الضرورى انما جعل لأرئيساساب الضرورات كالمبى يبلغ والمجنون يفيق والحائض تطهر ، وهؤلاء لايتصور أن يجمع من أجلهم .

ثم ان العذر الذى يفترضه المالكية مهما بلغ فإنه مسقط للجمعة اذ الجمعة تسقط باعدار خفيفة كالسفر وعدم بلوغ العدد وعدم الاستيطان وغير ذلك ، وبهذا فإن الراجح أن آخر وقت الجمعة هو بعينه آخر وقت الظهر الاختيارى سواء من حيث الطلب ، أو الصحة بعد الفعل .

## المبحث الثاني

### شرطية المسجد لانعقاد الجمعة

اختلف الفقهاء في شرطية المسجد لوجوب الجمعة وانعقادها فمنهم من شرطه ، ومنهم من لم يشترطه بل قال : يصح اقامتها في الفضاء وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في الحاق الجمعة بصلاة العيد من حيث صحته اقامتها في الفضاء .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) اشترط المالكية البناء للمسجد ، والبناء عندهم ما اعتاد أهل البلد عليه ، فيشمل بناء البوص للبلد التي بيوتها من الأخصاص ، ونص الخرشى والدردير على أنه لا يكفي تعيين المسجد ببراحة من الأرض ، وتحجيره بحجر أو خط ، كما يشترطون كونه في البلدة أو متصلاً بها (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى صحة اقامتها في الفضاء على خلاف بينهم في بعض التفصيلات (٢) .

### الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في شرطية البناء للمسجد ببعض العمومات كقوله - تعالى - : ﴿ وظهر بيتي للطائفين والقائمين ﴾ (٣) وقوله : ﴿ في بيوت اذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ﴾ (٤) وحقيقة البيت أن تكون لــــه

(١) الخطاب : ١٥٩/٢ - ١٦٠ ، الخرشى : ٧٤/٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٥٣/٢ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٥٠٠/١ ، الشرح الكبير : ٣٧٣/١ - ٣٧٤ ، الذخيرة خ : ١٧٤/١ ب ، الجامع : ٨٢/١ ب ، الجامع لأحكام القرآن ١١٣/١٨ - ١١٤ .

(٢) البنائية : ٧٨٦/٢ ، فتح القدير : ٢٢/٢ ، تبیین الحقائق : ٢١٨/١ ، مغنى المحتاج : ٢٨٠/١ ، نهاية المحتاج : ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، المجموع : ٥٠١/٤ - ٥٠٢ شرح منتهى الارادات : ٢٩١/١ .

(٣) الحج / ٢٦ .

(٤) النور / ٣٦ .



حيطان وسقف (١).

(ب) وأما الجمهور فقد تمسكوا بالقياس على صلاة العيد ، وصحة اقامة الجماعة دون مسجد . ويظهر لى أن اشتراط الملكية البناء للمسجد غير متجه : وكون المعهود أن تقام الصلاة فى المسجد لا يدل على عدم صحتها فى الفضاء ، إذ عدم الصحة والاجزاء حكم شرعى يحتاج الى دليل قوى ، ولم يوجد .

وهذه العمومات التى استدل بها الملكية لاتصلح لاثبات هذا الحكم

الشرعى .

### المبحث الثالث

#### العدد الذي تنعقد به صلاة الجمعة

اختلف الفقهاء في العدد الذي تنعقد به صلاة الجمعة ، وسبب انفسراد المالكية في هذه المسألة هو ورود بعض الآثار التي يفهم منها أن الجمعة تنعقد بعدد معين ، لكن هذه الآثار اختلفت في ذكر العدد ، فورد في بعضها اثنا عشر رجلا ، وورد في البعض الآخر أربعون .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الجمعة لاتجب الا على الجمع الذين تتقصرى بهم قرية وهذا الشرط - كما ينص المالكية - شرط وجوب لا شرط إجراة وأداء ، وحاصل مذهبهم : أن الجمعة لاتجب ابتداءا الا على الجمع الذين تتقصرى بهم قرية ، ويتعاطون فيها البيع والشراة دون تحديد لعدد ، ولكن تجب على مادون الأربعين ، ولا تجب على الثلاثة والأربعة ونحوهم ولكنها تجزىء اذا حضرها اثنا عشر رجلا غير الامام ماكثين الى الفراغ منها .

وقيل : ان الجمعة الأولى تجب على الجمع الذين تتقصرى بهم قرية ، لكن الجمع التي بعدها تجب على الاثنى عشر ، والأول أظهر وأشهر (١) .

(ب) وذهب الحنفية - في الراجح من مذهبهم الى أنها تنعقد بثلاثة سوى الامام (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنها لاتنعقد الا بأربعين رجلا بما فيهم الامام (٣) .

---

(١) الحطاب : ٢٦١/٢ - ٢٦٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٥٦/٢ - ٥٧ ، الخرشى : ٧٦/٢ - ٧٧ ، الاشراف : ١٢٧/١ ، الذخيرة خ : ١٧٣/١ ب ، الشرح المفيـر على أقرب المسالك : ٤٩٧/١ ، بداية المجتهد : ١١٥/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١١/١٨ - ١١٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ١٥١/٢ ، البناية : ٨١١/٢ - ٨١٢ .

(٣) مغنى المحتاج / ١ / ٢٨٢ ، المجموع : ٥٠٢ / ٤ - ٥٠٤ ، شرح المنتهى : ٢٨٤/١ ، المغنى : ١٧٢/٢ .

الأدلة :

(١) استدلت المالكية على مذهبهم في عدم التحديد بعدد في وجوب الجمعة ببعض النصوص العامة كقوله - تعالى - : ﴿ فاسعوا الى ذكر الله ﴾ (١) وقولسه - صلى الله عليه وسلم - ( الجمعة على كل محتلم ) (٢) واما الاجزاء اذا وقعت من اثنى عشر فقد استدلوا عليه بحديث جابر وفيه : ( أقبلت عبر بتجارة يوم الجمعة والنبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب فانصرف الناس ينظرون ، فما بقى غير اثنى عشر رجلا ، فنزلت هذه الآية : ﴿ واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها وتركوك قائما ﴾ (٣)

ولا يخفى أن الأدلة العامة التي استدلت بها المالكية بعيدة ، وذلك لأن دلالتها تدل على الوجوب فقط ، وليس فيها تعرض لأي شرط من شروط اقامتها أو وجوبها ، كما أنه ليس فيها تعرض للعدد لانفيا ولا اثباتا ، وهذه الأدلة العامة كما أنها لاتصلح للاستدلال على اثبات الأحكام الجزئية التفصيلية ، فانها أيضا لاتصلح لنفيها .

وأما الاستدلال لحديث جابر في قصة العير فقد أجاب عنه النووي قائلا :  
( ..... ) وأما حديث انفضاضهم فلم يبق الا اثنى عشر ، وليس فيه ابتداء الصلاة باثنى عشر بل يحتمل أنهم عادوا هم أو غيرهم فحضروا أركان الخطبة والصلاة ، وجاء في روايات مسلم انفضوا في الخطبة ، وفي رواية للبخاري : انفضوا في الصلاة ، وهي محمولة على الخطبة جمعا بين الروايات ، ويكون المراد بالصلاة الخطبة لأن منتظر الصلاة في صلاة ، وقد جاء في رواية للدارقطني والبيهقي :

(١) الجمعة ٩/

(٢) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب في الغسل يوم الجمعة ، ٩٤/١ ، برقم : ٣٤٢ ، والنسائي في كتاب الجمعة ، باب التشديد في التخلف عن الجمعة ، ٨٩/٣ ، قال الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط : اسناده صحيح ، أنظر : جامع الأصول : ٦٦٣/٥ .

(٣) الاشراف : ١٢٧/١ ، الذخيرة خ : ١٧٣/١ ب ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٤٩٧ / ١ ، والحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ في كتاب الجمعة باب فسسى قوله - تعالى - : ﴿ واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها ﴾ ، ٥٩٠/٢ ، برقم : ٨٦٣ .

أنهم انفضوا فلم يبق الا أربعون رجلا ، والمشهور في الروايات اثنا عشر (١) .

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ فاسعوا الى ذكرى الله ﴾ ، فهذا يدل على وجوب الجماعة ، والاجتماع للذكر ، كما يدل عليه أيضا تسميتها بالجمعة ، والجماعة تطلق على الثلاثة فهي أقل الجمع (٢) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بحديث كعب بن مالك (٣) قال : ( أول من جمع بنا في المدينة اسعد بن زرارة قبل مقدم النبي - صلى الله عليه وسلم - المدينة في نقيع الخضات (٤) وكنا أربعين رجلا (٥) .

قال النووي :

(... قال أصحابنا : وجه الدلالة منه أن يقال : أجمعت الأمة على اشتراط العدد فلا تصح الجمعة الا بعدد ثبت فيه التوقيف ، وقد ثبت جوازها بأربعين ، فلا يجوز بأقل منه الا بدليل صريح ، وثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : صلوا كما رأيتموني أصلى ولم تثبت صلاته لها بأقل من أربعين (٦) .

واستدلال الشافعية والحنابلة هذا ضعيف : فان هذه الحادثة واقعة عيّن، ولا يمكن أن تدل على التعميم بحال ، ثم ان الذي جمع بهم هو أسعد بن زرارة (٧) - رض الله عنه - فهو فعل صحابي قبل مقدم النبي - صلى الله عليه وسلم - فكيف يكون دليلا ، وحتى لو كان النبي - صلى الله عليه وسلم - هو الذي صلوا

(١) المجموع: ٥٠٤/٤ - ٥٠٥ ، وانظر : مغنى المحتاج : ٢٨٢/١ .

(٢) البناية : ٨١٥/٢ .

(٣) هو كعب بن مالك بن أبي كعب الانصارى السلمى ، صحابي مشهور ، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا ، توفى في خلافة علي . انظر : تقريب التهذيب : ١٣٥/٢ .

(٤) هي قرية لبنى بياضة بقرب المدينة على ميل من منازل بنى سلمة .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب الجمعة في القرى ، ٢٨١/٢ ، برقم : ١٠٦٩ .

قال الأرناؤوط : اسناده ضعيف . انظر : جامع الأصول : ٦٩٥/٥ .

(٦) المجموع : ٥٠٤/٤ .

(٧) هو أسعد بن زرارة بن عدس ، الأنصارى الخزرجى ، شهد العقبتين ، وكان نقيباً على قبيلته ، توفى والنبي - صلى الله عليه وسلم - يبني المسجد .

انظر الاصابة ٣٢/١ .

بهم لما كان فيه دليل ، لأن صلاته - عليه الصلاة والسلام - بأربعين أو خمسين أو ستين أو غير ذلك لا تتضمن نفى الاعتقاد بدون ذلك العدد .

كما استدلوا أيضا بحديث جابر - رضى الله عنه - قال : ( مضت السنة أن فى كل ثلاثة اماما ، وفى كل أربعين فما فوق ذلك جمعة وأضحى وفطرا ) (١) ولكن النووى ضعفه (٢).

### الترجيح :

ان النصوص الواردة فى هذا الباب فضلا عن ضعف بعضها ، فانها لاتدل على تحديد أى عدد : فحديث كعب بن مالك واقعة عين ، وأما قصة العير فهى واقعة عين أيضا ، ثم ان انفضاضهم لايمكن أن يكون دليلا على أنها لاتنعقد الا باثنى عشر ، لأنه كان يمكن أن ينفذ أكثر من ذلك أو أقل ، فما قول المالكية لو أن الصحابة انفضوا الا ستة أو أربعة أكان يمكن أن يقال : انها لاتنعقد الا بهم ولا تنعقد بدونهم ؟ ، وماقولهم لو أنهم انفضوا الا عشرين أكان يمكن أن يقال : انها لاتنعقد الا بتسعة عشر رجلا ؟ .

فالمراجع فى هذه المسألة - والله أعلم - أن يفصل بين وجوب الجمعة - وانعقادها بعد فعلها فيقال : ان الجمعة لاتجب الا على الجماعة الذين تتقرب بهم قرية ، ويكون لهم فيها مسجد وسوق يتعاطون فيه البيع والشراء كما قال مالك - رحمه الله - ، وأما الاعتقاد والمحة فلم يصح فى تحديد العدد شيء ، فيرجسح فيه الى العرف والعادة ، ولايمكن أن تبني الأحكام الشرعية على اجتهادات بعيدة كاستنتاج الحنفية الثلاثة أو الأربعة من مسألة أقل الجمع ، كما لايمكن أن يقال: إن قرية بها تسعة وثلاثون رجلا من أهل وجوب الجمعة لاتجب عليهم الجمعة ، ولاتصح منهم إن هم فعلوها لأنهم قد نقص منهم عن الأربعين واحدا .

- (١) أخرجه البيهقى فى كتاب الجمعة ، باب العدد الذين اذا كانوا فى قرية وجبت عليهم الجمعة ، ١٧٧/٣ قال الحافظ ابن حجر : هذا حديث لا يحتج بمثله انظر تلخيص الحبير : ٥٥/٢ .
- (٢) المجموع : ٥٠٢/٤ .

## المبحث الرابع

حكم التبكير الى الجمعة

اختلف الفقهاء فى حكم التبكير الى الجمعة أمستحب هو أم غير مستحب ؟ .  
وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى اختلاف الفهم من الأحاديث  
الواردة فى هذه المسألة وذلك فى ثلاثة مواضع :

١ - الاختلاف فى معنى لفظة ( راح ) من قوله - صلى الله عليه وسلم - :  
( من راح فى الساعة الأولى ... الحديث ) أهو الذهاب بعد الزوال أم مطلق  
الذهاب ؟ .

٢ - الاختلاف فى تحديد مفهوم الساعة الواردة فى الحديث المتقدم أهو  
الساعة المعهودة أم هى أجزاء لطيفة من ساعة ما قبل الزوال وبعده ؟ .

٣ - الاختلاف فى معنى التهجير الوارد فى قوله - صلى الله عليه وسلم - :  
( المهجر الى الجمعة كالمهدى بدنة ) أهو الذهاب عند الزوال أم التبكير؟ على  
مساياتى تفصيله فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية استحباب التهجير الى الجمعة ، وهو عندهم  
الذهاب اليها قبل الزوال بقليل - على ما صححه الحطاب وغيره - وقال بعضهم : بل  
إن الساعة التى يستحب فيها التبكير هى ساعة ما قبل الزوال وبعده .

كما أن مشهور مذهب المالكية كراهة التبكير الى الجمعة قبل ذلك الوقت ،  
وقد خالف ابن حبيب من أصحاب مالك المذهب فقال باستحباب التبكير الى  
الجمعة (١) .

(١) الحطاب : ١٦٩/٢ - ١٧١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٥٩/٢ ، الخرشى :  
٨١/٢ ، الشرح الكبير : ٣٨١/١ ، الذخيرة خ : ١٧٧/١ - ١٧٨ ، الجامع :  
٨٣/١ أ ، البيان والتحصيل : ٣٨٩/١ - ٣٩١ ، حاشية الصاوى على الشرح  
الصغير : ٥٠٥/١ ، الفواكه الدوانى : ٣١١/١ ، الاستذكار : ٢٦٥/٢ - ٢٦٧ ،  
بداية المجتهد : ١٢٠/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٠٥/١٨ ، عارضة الأحوذى :  
٢٨١/٢ - ٢٨٢ ، المنتقى : ١٨٣/١ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى استحباب التكبير الى الجمعة (١).

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في كراهة التكبير واستحباب الذهاب الى الجمعة عند الزوال أو قريبا منه بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله ﴾ فقد علق السعي بالنداء (٢).

ولا يخفى ما في هذا الاستدلال من ضعف وذلك لأن الآية الكريمة قد جاءت مبينة لوقت وجوب السعي ، ووجوب السعي في ذلك الوقت لا ينافي استحباب التكبير قبله .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من اغتسل في يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر ) (٣).

وجه الدلالة من هذا الحديث في أمرين :

أحدهما : أن قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( راح ) يدل على أنه بعد الزوال ، لأن الرواح في العربية هو الذهاب بعد الزوال الى الغروب كما أن الغدو هو الذهاب من أول النهار الى الزوال قال - تعالى - : ﴿ غدوها شهر ورواحها شهر ﴾ (٤) ، وقال - صلى الله عليه وسلم - : ( لغدوة في سبيل الله أو روحة ) (٥).

(١) البناية : ٧٩٩/٢ ، حاشيتنا القليوبى وعميرة على شرح المنهاج : ٢٨٥ / ١ ،

المجموع : ٥٣٩/٤ ، الأم : ١٩٥/١ - ١٩٦ ، شرح المنتهى : ٣٠٢/١ ، المغنى : ١٤٦/٢ .

(٢) الجامع : ٨٣/١ أ .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الجمعة ، باب فضل الجمعة ، ٢١٣/١ ، ومسلم فى

كتاب الجمعة ، باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، ٥٨٢/٢ ، برقم : ٨٥٠ .

(٤) سبأ / ١٢ .

(٥) أخرجه البخارى في كتاب الرقائق ، باب مثل الدنيا في الآخرة ، ١٧٠/٧ ،

ومسلم فى كتاب الامارة ، باب فضل الغدوة والروحة فى سبيل الله ، ١٤٩٩/٣ ،

برقم : ١٨٨٠ .

شأنيهما : ان الساعة المرادة فى الحديث هى اجزاء لطيفة من الساعة السادسة المتصلة بالزوال فان حمل الساعة على هذا المعنى معهود فى كلام العرب كقولهم : ( وصلت البيت ساعة كذا ) فالساعة تطلق على جزء غير محدود من الوقت ، ولا يمكن حمل الساعة الواردة فى الحديث على الساعة الفلكية المعهودة ، وذلك لأنه اذا قسم النهار الى شنتى عشرة ساعة ، وكان ست منها بعد طلوع الشمس الى الزوال ، فانه يلزم منه أمران :

أولهما : أن تكون هناك ساعة فاصلة بين الساعة الخامسة الواردة فى الحديث ، وبين الزوال لم يذكر النبى - صلى الله عليه وسلم - فضل الراح فيها ، ثم ان النبى - صلى الله عليه وسلم - قد عقب خروج الامام بعد الساعة الخامسة حيث قال : ( فإذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر ) .  
 ثانيهما : اختلاف الايام قصرا وطولا بين الصيف والشتاء ، فلا يمكن - والحال - هذه - حمل الساعة الواردة فى الحديث على تلك الساعة الفلكية (١) .

وقد أجيب عن وجه الدلالة هذا بجوابين :

أحدهما : عدم التسليم بأن الرواح يطلق على الذهاب بعد الزوال فقط ، قال ابن حجر :

( ... وقد أنكر الأزهرى على من زعم أن الرواح لا يكون الا بعد الزوال ، ونقل أن العرب تقول : " راح " فى جميع الأوقات بمعنى : " ذهب " قال : " وهى لغسة أهل الحجاز " ونقل أبو عبيد فى الغريبين نحوه ... ) (٢) .

وقال أيضا :

( ... وقيل : النكتة فى التعبير بالرواح الاشارة الى أن الفعل المقصود انما يكون بعد الزوال ، فيسمى الذهاب الى الجمعة راحا ، وان لم يجيء وقت الرواح ، كما سمي القاصد الى مكة حاجا ) (٣) .

(١) الخطاب : ١٦٩/٢ - ١٧١ ، الخرشى : ٨١/٢ ، الجامع : ٨٢/١ آ ، حاشية الصاوى على الشرح الصغير : ٥٠٥/١ - ٥٠٦ ، الفواكه الدوانى : ٣١١/١ ، الذخيرة خ : ١٧٧/١ ب ، البيان والتحصيل : ٣٩٠/١ ، المنتقى : ١٨٣ / ١ - ١٨٤ ، الزرقانى على الموطأ : ٣٠٦/١ - ٣٠٧ ، عارضة الأحوذى : ٢٨١/٢ - ٢٨٢ .

(٢) فتح البارى : ٣٦٩/٢ .

(٣) نفس المرجع السابق .



شأنيهما : أما قولهم : انه لا يمكن حمل الساعات الواردة على الساعات الفلكية لاختلاف أيام الصيف والشتاء قصرا وطولا ، فقد أجاب عنه ابن حجر فقال : ( ٠٠٠ ) وأجاب عنه القاضي حسين بأن المراد بالساعات ما لا يختلف عدده بالطول والقصر فالنهار اثنتا عشرة ساعة ، لكن يزيد كل منها وينقص ، والليل كذلك ، وهذه تسمى الساعات الآفاقية عند أهل الميقات ، وتلك التعديلية ، وقد روى أبو داود والنسائي ، وصححه الحاكم ، من حديث جابر مرفوعا " يوم الجمعة اثنتا عشرة " وهذا وان لم يرد في حديث التبريز ، فيستأنس به في المراد بالساعات ، وقيل : المراد بالساعات بيان مراتب المبكرين من أول النهار الى الزوال وانها تنقسم الى خمس (١)

٣ - قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( اذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على أبواب المسجد يكتبون الأول فالأول ومثل المهجر كالأذى يهدى بدنسة ، ثم كالأذى يهدى بقرة ، ثم كبشا ثم دجاجة ، ثم بيضة ، فاذا خرج الامام طمؤوا صحفهم ويستمعون الذكر ) (٢) .

قالوا : والتهجير هو المشى عند الزوال في الهجرة ، وهي شدة الحر .  
فدل على أن المستحب هو التهجير بها (٣) .

وأجيب عن هذا الدليل بأن التهجير قد يطلق في كلام العرب على التبكير ، ثم إننا لو حملناه على الهجرة - وهي شدة الحر - فإنها قد تكون قبل الزوال بكثير ، إذ أن الحر يشتد الى الزوال ، ثم يبدأ بعد الزوال بالنقصان (٤) .

٤ - الاحتجاج بعمل الصحابة ، وعمل أهل المدينة : فإن مالكا لم يعترف أن أحدا من أهل المدينة ولا من الصحابة قبلهم كان يروح الى الجمعة بعد طلوع الفجر ، أو بعد طلوع الشمس ولا يمكن حمل حالهم على تفويت هذه الفضيلة (٥) .

- 
- (١) فتح الباري : ٣٦٨/٣ - ٣٦٩ .  
(٢) أخرجه النسائي في كتاب الجمعة ، باب التبكير الى الجمعة ، ٩٨/٣ ، وابن ماجه في كتاب اقامة الصلاة ، باب ماجاء في التهجير الى الجمعة ، ٣٤٧ /١ ، برقم : ١٠٩٢ .  
(٣) الزرقاني على الموطأ : ٣٠٧/١ .  
(٤) فتح الباري : ٣٧٩/٢ .  
(٥) البيان والتحصيل : ٣٩٠/١ ، الزرقاني على الموطأ : ٣٠٧/١ .

وقد أجاب ابن حجر بأنه قد ثبت انكار عمر على رجل دخل المسجد وهو يخطب  
 عدم التبكير وكان هذا بمحضر من الصحابة والتابعين ، فلم يقل أحد منهم أن  
 التبكير الى الجمعة غير مندوب بالرغم من أن الرجل قد جاء بعد أن سمع النداء ،  
 فدل هذا على أن الصحابة كانوا يقولون بالتبكير (١).

٥ - القول بأن التبكير الى الجمعة مدعاة لأن تخالطه السمعة والرياء (٢).

ولا يخفى ضعف هذا الاحتجاج ، وذلك لأننا لو جعلنا خوف السمعة علة لعدم  
 المسارعة الى الفضائل لقلنا بأن لا يسارع الناس الى فضيلة قط ، ثم إن مسألة  
 السمعة والرياء من الأعمال الباطنة التي لا يطلع عليها الا المولى - سبحانه -  
 وتعالى - ، وهذه لا يمكن اناطة الأحكام الظاهرة بها ، ثم أين النية والقصد ،  
 وهما اللذان يميزان بين ما كان لله - تعالى - وما كان لغيره ؟ .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في ندية التبكير لصلاة الجمعة بما يلي:

١ - حديث أبي هريرة وفيه : ( من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ، ثم  
 راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما  
 قرب بقرة ٠٠٠ الحديث ) وفي حديث آخر : ( اذا كان يوم الجمعة وقف على كسـل  
 باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول ، فاذا خرج الامام طواوا الصحف  
 وجاءوا يستمعون ) (٣).

فقد حملوا الرواح في قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ثم راح ) على  
 مطلق الذهاب (٤) . وعضدوه بروايات أخرى لأبي هريرة تدل على أن الرواح هو  
 بمعنى الذهاب ، اذ فيها التصريح بالتبكير والغدو ، قال ابن حجر :  
 ( ٠٠٠ ثم انى لم أر التعبير بالرواح في شيء من طرق هذا الحديث الا في رواية

(١) فتح البارى : ٢/٢٧٠ .

(٢) الخرشى : ٨١/٢ ، الخطاب : ١٧٠/٢ ، البيان والتحصيل : ٣٩١/١ .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الجمعة ، باب الاستماع الى الخطبة يوم الجمعة ،  
 ٢٢٣/١ ، ومسلم في كتاب الجمعة ، باب فضل التهجير يوم الجمعة ، ٥٨٧ /٢ ،  
 برقم : ٨٥٠ .

(٤) المهذب المطبوع مع المجموع : ٥٣٩/٤ ، المغنى : ١٤٦/٢ ، شرح المنتهى :

٣٠٢/١ .

مالك هذه عن سمى ، وقد رواه ابن جريج عن سمى بلفظ : " غدا " ، ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة بلفظ : " المتعجل الى الجمعة كالمهدى بدنة " وصححه ابن خزيمة (١) .

٢ - حديث سمرة وفيه : ( ضرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مثل الجمعة فى التكبير كناحر البدنة ) (٢) .

٣ - حديث علي المرفوع : ( اذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين براياتها الى الأسواق وتغدو الملائكة فتجلس على باب المسجد فتكتب الرجل من ساعة ، والرجل من ساعتين ) (٣) .

٤ - وعن علقمة (٤) قال : ( خرجت مع عبدالله الى الجمعة فوجدت ثلاثة قد سبقوه فقال : رابع أربعة ، وما رابع أربعة ببعيد ، انى سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : ان الناس يجلسون من الله - عز وجل - يوم القيامة على قدر رواحهم الى الجمعة ) (٥) .

٥ - ماروى من قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من غسل يوم الجمعة

(١) فتح البارى : ٣٦٩/٢ .

(٢) فتح البارى : ٣٦٩/٢ ، والحديث أخرجه ابن ماجه فى كتاب اقامة الصلاة ، باب ماجاء فى التهجير الى الجمعة وقال فى الزوائد : اسناده صحيح ، ٣٤٨/١ ، برقم : ١٠٩٣ .

(٣) فتح البارى : ٣٦٩/٢ ، والحديث أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، بسباب فضل الجمعة ، ٢٧٦/٢ ، برقم : ١٠٥١ .

(٤) هو علقمة بن قيس بن عبدالله النخعى الكوفى ، ولد فى حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وروى عن ابن مسعود وغيره ، توفى سنة ثنتين وستين . أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٧٦/٧ .

(٥) أخرجه ابن ماجه فى كتاب اقامة الصلاة ، باب ماجاء فى التهجير الى الجمعة ، ٣٤٨/١ ، برقم : ١٠٩٤ ، قال فى الزوائد : فى اسناده مقال ، عبدالحميد هذا هو ابن عبدالعزيز ، وان أخرج له مسلم ، فانما أخرج له مقرونا بغيره ، فقد كان شديد الارجاع داعية اليه . وقد ضعفه الشيخ الألبانى . أنظر : ضعيف الجامع : ١٣٨/٢ ، ويعنى بعبدالله ، عبدالله بن مسعود - رضى الله عنه - .

واغتسل ، ويكر وابتكر كان له بكل خطوة يخطوها أجر سنة صيامها وقيامها (١) .  
وهذا يدل على ندب التبكير (٢) .

قال ابن قدامة :

( ٠٠٠ قوله : " بكر " - أى خرج فى بكرة النهار - وهى أوله ، " وابتكر " بالغ فى التبكير - أى جاء فى أول البكرة - على ما قال عمرو القيس : " أروح من الحى أم تبكر " وقيل : معناه ابتكر العبادة مع بكوره ، وقيل : ابتكر الخطبة - أى حضر الخطبة مأخوذ من باكورة الثمرة وهى أولها وغير هذا أجود لأن من جاء فى بكرة النهار لزم أن يحضر أول الخطبة ٠٠٠ ) (٣) .

وقد أجاب بعض المالكية عن الاستدلال بهذا الحديث بأن معنى ( بكر ) هنا أدرك باكورة الخطبة ، ومعنى ( ابتكر ) ، قدم فى أول الوقت ، أو أن معنى بكر تصدق قبل خروجه لما ورد فى الحديث : ( باكروا بالصدقة فإن البلاء لا يتخطاها ) (٤) .

الترجيح :

ان معتمد المالكية الرئيس إنما هو المعنى اللغوى للروح والتهجير الواردين فى حديث أبى هريرة بروايته المتقدمتين ، وان كلا من الروح والتهجير لا يكونان الا عند الزوال أو بعده ، لكن هذا المعنى ليس هو المعنى الوحيد فى اطلاق الروح والتهجير ، فلا يصح قصر الحديث عليه ، بل ان العرب تعبر بالروح عن مطلق الذهاب والمضى ، وبالتهجير الى الشئ عن التبكير اليه ، جاء فى لسان

- (١) أخرجه الترمذى فى أبواب الصلاة ، باب ماجاء فى فضل الغسل يوم الجمعة ، ٣٦٨/٢ ، برقم : ٤٩٦ ، وابن ماجه فى كتاب اقامة الصلاة ، باب ماجاء فى الغسل يوم الجمعة ، ٣٤٦/١ ، برقم : ١٠٨٧ ، وأبوداود فى كتاب الطهارة ، باب فى الغسل يوم الجمعة ، ٩٥/١ ، برقم : ٣٤٥ ، والنسائى فى كتساب الجمعة ، باب غسل يوم الجمعة ، ٩٥/٣ ، صححه الألبانى : أنظر : صحيح الجامع : ٣٢٥/٥ .
- (٢) المغنى : ١٤٧/٢ .
- (٣) نفس المرجع السابق .
- (٤) الفواكه الدوانى : ٣١١/١ .

العرب : ( ٠٠٠ قال الأزهرى " وسمعت العرب تستعمل الرواح فى السير كل وقت ، تقول : راح القوم اذا ساروا وغدوا ، ويقول أحدهم لصاحبه : تروح ، ويخاطب أصحابه فيقول : تروحوا ، - أى سبروا - ويقول : ألا تروحون ؟ ونحو ذلك ماجاء فى الأخبار الصحيحة الثابتة ، وهو بمعنى المضى الى الجمعة والخفة اليهسا ، لا بمعنى الرواح بالعشى ، فى الحديث : راح الى الجمعة فى الساعة الأولى - أى من مشى اليها ، وذهب الى الصلاة ولم يرد رواح آخر النهار " (١)

وأما عن التهجير فقد جاء فى لسان العرب فى معناه :

( ٠٠٠ قال الأزهرى : " يذهب كثير من الناس الى أن التهجير فى هذه الأحاديث من المهاجرة وقت الزوال " قال : " وهو غلط ، والصواب فيه ما روى أبسوداود المصاحفى عن النضر بن شميل أنه قال : التهجير الى الجمعة وغيرها التبكيير والمبادرة الى كل شء قال : وسمعت الخليل يقول ذلك قاله فى تفسيره — إذا الحديث ، يقال : هجر يهجر تهجيرا فهو مهجر ، قال الأزهرى : " وهذا صحيح وهى لغة أهل الحجاز ومن جاورهم من قبس " قال : لبيد : راح القطين بهجر بعدمسا ابتكروا ، فقرن الهجر بالابتكار ، والرواح عندهم الذهاب والمضى ، يقال : راح القوم ، - أى خفوا ومروا - أى وقت كان - وقوله - صلى الله عليه وسلم - " لو يعلم الناس ما فى التهجير لاستبقوا اليه " ، أراد التبكيير الى جميع العلوات وهو المضى اليها فى أول أوقاتها (٢) .

ومن هنا يتضح أن اعتماد المالكية على المعنى اللغوى للرواح اعتماساد ضعيف ، وأن حديث أبى هريرة لايدل للمالكية ، بل هو بمجموع رواياته يدل لمذهب الجمهور فى ندبية التبكيير ، خاصة اذا أخذت رواياته الأخرى التى صرحت بالتبكيير والغدو بعين الاعتبار ، والاحالة على هذه الروايات أولى من الاحالة على معنى لغوى مشترك ، هذا بالاضافة الى الأحاديث الأخرى التى لاتحتمل التأويل ، وحمل المالكية الساعة الواردة فى الحديث على أجزاء لطيفة من الساعة التى تتصل بالزوال قبله أو بعده على الخلاف بينهم فى هذا غير متجه : لأن قصر هذه الساعة لايحتمل أوجه المفاضلة الكثيرة التى أتى بها الحديث اذ الانتقال من البدنية

(١) لسان العرب : ٤٦٤/٢ .

(٢) لسان العرب : ٢٥٥/٤ .

الى البقرة ، ومنها الى الكبش الأقرن ، ومنه الى الدجاجة ، ومنها الى البيضة  
يوجب أن يكون العمل الذي أوجب هذا الانتقال موازيا في المفاضلة لما رتب عليه  
من المفاضلة بين هذه الأشياء (١) .

كما أن اتجاه النصوص العام يؤيد مذهب الجمهور في ندبية التبكيـــــر ،  
لأن النصوص الواردة في هذا كثيرة ، وفيها من الترغيب في الأجر مالا يمكن معه  
القول بأن التبكيـــــر مكروه أو غير مستحب ، ومن هنا يتضح بعد مذهب المالكية ،  
وقبل أن نختم الكلام في هذه المسألة يحسن بنا أن ننقل مقاله ابن قدامة في  
التدليل على بعد مذهب المالكية حيث قال :

( ٠٠٠ ) وأما قول مالك فمخالف للآثار لأن الجمعة يستحب فعلها عند الزوال (٢) ،  
وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يبكر بها ، ومتى خرج الامام طويت الصحف  
فلم يكتب من أتى الجمعة بعد ذلك ، فأى فضيلة لهذا ، وان آخر بعد ذلك شيئا  
دخل في النهي والذم كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - للذي جاء يتخطى  
الناس ، " رأيتك آنيبت وآذيت " (٣) ، - أى أخرجت المجرىء - وقال عمر لعثمان : حين  
جاء وهو يخطب أى ساعة هذه (٤) على سبيل الانكار عليه ، وان آخر أكثر من هذا  
فاتته الجمعة ، فكيف يكون لهؤلاء بدنة أو بقرة أو فضل وهم من أهل الذم (٥) .

- 
- (١) ذكر النووي توجيهها للمفاضلة بين الذين يأتون في أول الساعة ، وبين  
الذين يأتون في آخرها فقال : إنهم متساوون في أصل البدنة أو البقرة  
أو غيرهما مما ورد في الحديث وان اختلفوا في صفتها من صغر وكبر ونحو  
ذلك ، أنظر : المجموع : ٥٤١/٤ .
- (٢) هذا على مذهب الحنابلة الذين يقولون أن أول وقت الجمعة عند ارتفاع  
الشمس فانهم يستحبون اقامتها عند الزوال ، وأما الجمهور فيقولون بعدم  
جواز اقامتها قبله أصلا .
- (٣) أخرجه ابوداود في كتاب الصلاة ، باب تخطى رقاب الناس يوم الجمعة ،  
٢٩٢/١ ، برقم : ١١١٨ ، والنسائي في كتاب الجمعة ، باب النهي عن تخطى  
رقاب الناس ٠٠٠ ، ١٠٣/٣ ، وصححه الألباني ، أنظر صحيح الجامع الصغير ،  
٠ ١٠٥/١ .
- (٤) أخرجه البخارى في كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل يوم الجمعة ، : ٢١٢ ،  
ومسلم في كتاب الجمعة ، ٥٨٠/٢ ، برقم : ٨٤٥ .
- (٥) المغنى : ١٤٨/٢ .

## المبحث الخامس

## حكم اتصال الغسل بالرواح الى الجمعة

اختلف الفقهاء في غسل الجمعة ، أيشترط أن يكون متصلاً بالرواح اليها كي تتحقق السننية فيه أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى اختلاف الفهم من قوله - صلى الله عليه وسلم : ( من اغتسل يوم الجمعة ثم راح الى المسجد ... الحديث ) فهل يشترط أن يكون الرواح متصلاً ، أم يجوز أن يكون متراخياً كما تدل عليه لفظة ( ثم في الحديث ؟ ) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) مشهور مذهب المالكية شرطية اتصال الغسل بالرواح الى الجمعة حتى تتحقق السننية ، ولا يضر الفصل اليسير ولا الأكل اليسير ، فان تغذى بعده أو نام اختياراً وقبل الذهاب الى الجامع أعاد الغسل ، لا أن نام أو تغذى في المسجد (١)
- (ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن غسل الجمعة لا يشترط أن يكون متصلاً بالرواح اليها بل لو اغتسل بعد الفجر ، وذهب اليها قبل الزوال بقليل كان محققاً للسننية ، لكن الحنفية اشترطوا - على الصحيح في المذهب - أن لا يحدث بعد الغسل ، فان أحدث وتوضأ ، أعاد الغسل (٢) .

(١) الخطاب : ١٧٤/٢ - ١٧٥ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٦٢/٢ ، الخرشى : ٨٥/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٣٨٤/١ - ٣٨٥ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٥٠٤/١ ، الكافي : ٣٢٣/١ ، البيان والتحصيل : ٣١١/١ ، ٢ / ١٥٤ - ١٥٥ ، المعونة على مذهب عالم المدينة ، القاضى عبدالوهاب بن نصر البغدادي مخطوط بمكتبة رباط سيدنا عثمان ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة ، برقم : ١٥٨ ، ص ٢١ أ ، الجامع : ٨٣/١ ب ، الاشراف : ٤٦/١ - ٤٧ ، الفواكه الدواني : ٣١٠/١ - ٣١١ ، الذخيرة غ : ١٧٧/١ ب ، عارضة الأحسوي : ٢٨٢/٢ - ٢٨٣ ، المنتقى : ١٨٦/١ ، الزرقاني على الموطأ : ٣١٦/١ - ٣١٧ .

(٢) شرح فتح القدير : ٥٩/١ ، البنائية : ٢٨٧/١ ، البحر الرائق : ٦٦/١ ، مغنى المحتاج : ٢٩٠/١ - ٢٩١ ، المجموع : ٥٣٦/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٣٠١/١ ، المغنى : ٢٠١/٢ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى شرطية اتصال الغسل بالرواح السلى

الجمعة بما يلى :

١ -- حديث ابن عمر وفيه : ( اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ) (١)

فقد علق الغسل للجمعة بالمجئ إليها (٢) .

٢ - حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : ( كان الناس ينتابون الجمعة

من منازلهم ومن العوالى فيأتون فى العباء ويصيبهم الغبار ، فيخرج منهم

الريح ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لو أنكم تطهرتم ليومكم

هذا (٣) .

فدل على أن المقصود أن الغسل إنما هو للصلاة (٤) .

٣ - ان الحكمة من غسل الجمعة أن يأتى المصلى إليها وهو طيب الرائحة ،

والاغتسال قبل الجمعة بوقت طويل يفوت المقصود من غسل الجمعة (٥) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم فى عدم شرطية اتصال الغسل بالرواح

بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من اغتسل يوم الجمعة شمس راح

..... الحديث ) .

والدلالة فيه من وجهين :

أحدهما : انه قال : من اغتسل يوم الجمعة ، واليوم إنما هو من طلوع الفجر .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل يوم الجمعة ، ٢١٢/١ ، ومسلم

فى كتاب الجمعة ، ٥٧٩/٢ ، برقم : ٨٤٤ .

(٢) البيان والتحصيل : ٣١١/١ ، ١٥٥/٢ ، الاشراف : ٤٦/١ ، المنتقى : ١٨٦/١ ،

الزرقانى على الموطأ : ٣١٦/١ - ٣١٧ ، المعونة : ص ٢١ أ .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الجمعة ، باب من أين تؤتى الجمعة وعلى من تجب ،

٢١٧/١ ، ومسلم فى كتاب الجمعة ، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من

الرجال ، ٥٨١/٢ ، برقم : ٨٤٧ .

(٤) المنتقى : ١٨٧/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٣١٧/١ .

(٥) الاشراف : ٤٦/١ ، البيان والتحصيل : ١٥٥/٢ ، المعونة : ص ٢١ أ .



ثانيهما : قوله في الحديث : ( ثم ) ، وهي تفيد التراخي (١).

الترجيح :

ان المتأمل في أدلة الفريقين يجد أن المالكية قد بنوا مذهبهم على أن الاغتسال يوم الجمعة انما هو من أجل الصلاة ، وأن من قدم الاغتسال على الرواح بوقت طويل لا يكون محققا لمقصود الغسل .

والحق أن قول المالكية ان الغسل انما هو لأجل الصلاة صحيح لكن لا يبدو لى أن من قدمه على الصلاة بوقت طويل لا يكون محققا لمقصوده ، وذلك لأن أثر الغسل لا يعقل أن يزول بهذه السرعة ، ثم إن المالكية قد قالوا : بأنه اذا ذهب الى المسجد مبكرا وجلس فيه فانه لا يعيد الغسل ، ولا يبدو لى فرق بين جلوس الانسان في المسجد ، أو جلوسه في بيته من حيث التأثير في مقصود الشارع من الغسل ، الا أن يقال : انه ان بقى في بيته فلربما يعمل عملا يعرق منه أو تتسخ منسسه شيابه فحينئذ يكون السبب في اعادة الغسل شيئا آخر ليس هو عدم اتصاله بالرواح .

وأما استدلال بعض الحنابلة بحديث : ( من اغتسل يوم الجمعة ) ، وقولهم : ان اليوم يكون من طلوع الفجر ، فغير متجه لأن اليوم أيضا يمتد الى العصر ، والى الغروب أيضا ومذهب الحنابلة أنفسهم أن من اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يكون محققا لسنية غسل الجمعة ومن هنا يترجح عدم شرطية اتصال الغسل للجمعة بالرواح اليها ، وان كان هذا هو الأفضل والمستحب كما قال الجمهور .

(١) المغنى: ٢/٣٠١ ، مغنى المحتاج: ١/٢٩١ ، المجموع: ٤/٥٣٦ .

## المبحث السادس

حكم سجود المزحوم في صلاة الجمعة على ظهر غيره

اختلف الفقهاء في من زحم في صلاة الجمعة ، ولم يتمكن من السجود لكثرة الزحام أيصح سجوده لو سجد على ظهر غيره أم لا ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لا يسجد على ظهر غيره بل ينتظر حتى يخفف الزحام فإن فعل لم تجزئه صلاته (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه يسجد على ظهر غيره ، وتمح صلاته (٢) .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم في عدم صحة السجود على ظهر غيره بما

يلي :

- ١ - بعض النصوص العامة : ومنها قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) ، وقوله : ( جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ) .
- ٢ - ان ضرورة الزحمة لاتبيح السجود على ما هو غير محل للسجود كالموضع النجس .

٣ - ولأن كل مالم يكن محلاً للسجود في غير الزحمة لم يكن محلاً للسجود في وقوعها كالأيماء (٣) .

(ب) واستدل الجمهور بما يلي :

- ١ - قول عمر - رض الله عنه - : ( اذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر أخيه ) (٤)

وقد قال هذا بمحض من المحاجة وغيرهم ، وهذا ضعيف لأن لا تعرف أنه قال ذلك بمحض من الصلاة .

- (١) المدونة : ١٤٧/١ ، الاشراف : ١٢٨/١ .
- (٢) البنائة : ٨٤٦/٢ ، المبسوط : ٢٠٧/١ ، مغنى المحتاج : ٢٩٨/١ - ٢٩٩ ، حاشيتنا القليوبى وعميرة على شرح المحلى : ٢٩٦/١ ، المجموع : ٥٥٨/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٢٩٦/١ ، المغنى : ١٦٠/٢ .
- (٣) الاشراف : ١٢٨/١ - ١٢٩ .
- (٤) أخرجه أحمد في مسنده ٣٢/١ .

٢ - القياس على المريض فانه يأتي بما يمكنه (١).

الترجيح :

ان النصوص التي استدلت بها المالكية نصوص عامة ، والأقيسة التي جاءوا بها معارضة بأقيسة أخرى ، ثم ان متابعة الامام في مثل هذه الأركان أولى من انتظار شيء غير متيقن الحدوث ، وهو زوال الزحمة اذ ان المعهود أن الزحمة لاتخف اثناء الصلاة ان لم تزد ، وبهذا يترجح مذهب الجمهور في صحة السجود على ظهر مصل آخر أو قدمه .

---

(١) المغنى : ١٦٠/٢ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٥٥٨/٤ ، مغنى المحتساج : ٢٩٩/١ ، المبسوط : ٢٠٧/١ ، البناية : ٨٤٦/٢ ، شرح منتبهسى الارادات : ٢٩٦/١ .

## المبحث السابع

صفة صلاة الخوف

وردت صيغ وصفات كثيرة لصلاة الخوف ، وللفقهاء فيها تفصيلات كثيرة جدا. لكن المعمول به عند المذاهب ثلاث صفات :

فأما المالكية والشافعية والحنابلة فقد اختاروا صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - في غزوة ذات الرقاع<sup>(١)</sup> ، واختار الحنفية صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - الواردة في رواية عبد الله بن مسعود ، وبالرغم من أن المالكية والشافعية والحنابلة قد اختاروا صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - في غزوة ذات الرقاع ، إلا أن المالكية قد اختاروا رواية لصلاته - صلى الله عليه وسلم - في غزوة ذات الرقاع تختلف عما اختاره الشافعية والحنابلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية الى أن الامام يقف بالطائفة الأولى ، وتقف الطائفة الأخرى وجاه العدو فيصلى بالطائفة الأولى ركعة بسجديتها ، ثم يثبث قائما فتتم الطائفة الأولى الركعة الثانية وحدانا ، ثم تنصرف الى مواجهة العدو فتأتى الطائفة الثانية فيصلى بهم الامام ركعة ثم يسلم ، ويتموا هم لأنفسهم وحدانا (٢) .

(١) اختلف في سبب تسميتها بذلك ، فقيل : لأنهم شذوا الخرق على أرجلهم من شدة الحر لفقد النعال ، وقيل : نسبة الى اسم جبل قرب المدينة ، وقيل غير ذلك .

(٢) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٢ / ١٨٧ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢ / ٦٩ ، الخرشى : ٢ / ٩٥ ، الشرح الكبير للدردير : ١ / ٣٩٣ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١ / ٥١٩ ، الذخيرة خ : ١ / ١٩٦ ب ، المنتقى : ١ / ٣٢٢ - ٣٢٤ ، الاشراف : ١ / ١٣٩ ، الجامع : ١ / ٨٧ ب ، بداية المجتهد : ١ / ١٢٧ .

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (١) الى نفس الصفة التي ذكرها المالكية لكنهم قالوا : ان الامام اذا صلى بالطائفة الثانية ركعة ، جلس للشهد ، وقاموا هم فأتوا بركعة ثانية فينتظرهم الامام حتى يفرغوا من صلاتهم ، فيسلم بهم ، لكن الشافعية استحبووا صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - بعسفان (٢) اذا كان العدو جهة القبلة (٣).

### الأدلة :

سنقتصر في سوق الأدلة على موضع انفراد المالكية فقط ، وهو : هل ينتظر

(١) ذهب الحنفية الى أن الامام يصلى بالطائفة الأولى ركعة بسجدتين ، فاذا رفع رأسه منها ذهب هذه الطائفة الى مواجهة العدو ، ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلى بهم الامام ركعة ثم يسلم هو ، ولايسلموا بل يقوموا الى مواجهة العدو ، فتأتي الطائفة الأولى فتتم صلاتها وحدانا بركعة واحدة وتشهد وسلام ثم تقوم الى مواجهة العدو وتأتي الطائفة الثانية فتتم صلاتها كالأولى ، واستدلوا بالصفة التي وردت في حديث ابن مسعود التي وردت فيها هذه الكيفية ، والتي أخرجها أبو داود في كتاب الصلاة ، باب من قال : يصلى بكل طائفة ركعة ثم يسلم ٠٠٠ ، ١٦/٢ برقم : ١٢٤٤ ، والبيهقي في كتاب صلاة الخوف ، باب من قال في هذا كبر بالطائفتين جميعا ، وقال : مرسل ، أبو عبيدة لم يدرك أباه ، وخصيف الجزري ليس بقوي ٢٦١/٣ ، أنظر : مذهب الحنفية وتفصيلاته : البناية : ٩٢٦/٢ - ٩٢٨ .

(٢) عسفان : موضع بين مكة والمدينة يبعد عن مكة نحو ثمانين كيلومترا ، وصفة صلاة عسفان وردت في حديث أبي عياش الزرقى : وفيه : ( فلما حضرت العصر قام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مستقبلا القبلة ، والمشركون أمامه ، فصلى خلف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صف واحد ، وصاف بعد ذلك صف آخر ، فركع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وركعوا جميعا ، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه ، وقام الآخرون يحرسونهم ، فلما صلى الذي يليه صفم الآخرين ، وتقدم الصف الآخر الى مقام الصف الأول ثم ركع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وركعوا جميعا ، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه ، وقام الآخرون يحرسونهم ، فلما جلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والصف الذي يليه سجد الآخرون ثم جلسوا جميعا ، فسلم بهم جميعا ) .

(٣) معنى المحتاج : ٣٠١/١ - ٣٠٢ ، المجموع : ٤٠٨/٤ - ٤٠٩ ، كشاف القناع : ١١/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٢٨٥/١ ، المغنى : ٢٦٢/٢ .

الامام بالطائفة الثانية فيسلم بهم ؟ أم يسلم هو ويتموا وحدانا ؟ وهو - كما رأينا - موضع خلاف بين المالكية من جهة ، والشافعية والحنابلة من جهة أخرى ، وأما الحنفية فإن الصفة التي اختاروها تختلف تماما عن صفة ذات الرقاع .

(أ) أما المالكية فقد استدلوا على مذهبهم في أن الإمام يسلم ولا ينتظر

الطائفة الثانية ليسلم بهم بما يلي :

١ - ماروي عن صالح بن خوات (١) موقوفا ( أنه لما قضى الركعة بالطائفة الثانية ، سلم ولم ينتظرهم حتى يفرغوا من الصلاة ) (٢) .

٢ - ولأن تغيير الهيئة في صلاة الخوف قد جرى من أجل الضرورة ، فسادا زالت الضرورة رجعت الى هيأتها ، ولا ضرورة في انتظار الامام للطائفة الثانية كي يفرغوا من الركعة فيسلم بهم .

٣ - ان المأمومين في الطائفة الثانية لا يعرفون فراغ الامام من التشهد كي يقوموا ليأتوا بالركعة الثانية الا بالتفاتة من الامام أو اشارة منه ، وهذا عمل في الصلاة لا يحتاج اليه .

٤ - ان انتظار الامام لهم كي يأتوا بالثانية يجعل الامام تابعا لهم ، وهو ما يناقض طبيعة الامامة ، لأن الامام متبوع ، وليس بتابع .

٥ - ان الامام لا سبيل له الى معرفة انتهاء المأمومين من الصلاة خلفه ، وذلك لتفاوت المأمومين في السرعة والابطاء ، فيؤدي به ذلك اما الى السلام قبل أن يتم بعض المأمومين ركعتهم فيؤدي ذلك الى تفويت فضيلة الاقتداء على بعض المأمومين دون بعض ، أو ينتظر طويلا ، وهذه زيادة في الصلاة لا مبرر لها (٣) .

(١) هو صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري المدني ، روى عن أبيه وخاله سهل بن أبي حثمة ، وعنه ابنه خوات ويزيد بن رومان وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات ، انظر : تهذيب التهذيب : ٣٨٧/٤ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب صلاة الخوف ، باب صلاة الخوف ، ١ / ١٨٣ ، والترمذي في أبواب الصلاة ، باب ماجاء في صلاة الخوف ، ٤٥٥/٢ ، برقم : ٥٦٥ ، وابن ماجه في كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ماجاء في صلاة الخوف ، ٣٩٩/١ ، برقم : ١٢٥٩ .

(٣) الاشراف : ١٣٩/١ ، المنتقى : ٣٢٢/١ - ٣٢٣ ، الجامع : ٨٧/١ ب ، بداية المجتهد : ١٢٧/١ .

(ب) واستدل الشافعية والحنابلة بما يلي :

١ - حديث يزيد بن رومان في قصة صالح بن خوات في قصة ذات الرقاع وفيه :  
( ثم شبت جالسا وأتموا لأنفسهم ، ثم سلم بهم (١) .

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ﴾ (٢)  
فهذا يدل على أن صلاتهم كلها معه - صلى الله عليه وسلم - .

٣ - ولأن الطائفة الأولى أدركت معه فضيلة الاحرام ، فينبغي أن يسلم  
بالثانية ليسوى بينهما (٣) .

الترجيح :

والذي يظهر لي أن مايقول به المالكية أولى بالقبول مراعاة لوضع الامام،  
وهو أنه متبوع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان كلا من الفتين قد حظى  
بثواب الجماعة كما حظى الامام أيضا ، ثم أن صلاة الطائفة الثانية أشبه ماتكون  
بصلاة المسبوق ، ومعلوم أن الامام لاينتظر المسبوق حتى يسلم كي يسلم به .

---

(١) المغنى : ٢٦٢/١ ، المجموع : ٤١٨/٤ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة  
المسافرين ، باب صلاة الخوف ، ٥٧٥/١ ، برقم : ٨٤٢ .  
(٢) النساء / ١٠٢ .  
(٣) المغنى : ٢٦٢/١ .

## الفصل التاسع

### مفردات المذهب في أحكام وصلاة العيدين

يشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : حكم التكبير لغير الامام في صلاة العيدين

المبحث الثاني : متى يبدأ التكبير في عيد الفطر

المبحث الثالث : حكم التكبير المقيد في أيام التشريق

المبحث الرابع : حكم استخلاف الامام من يملئ بالضعفاء عند خروجه لصلاة العيد

المبحث الخامس : حكم التنفل قبل صلاة العيد وبعدها



## المبحث الأول

### حكم التكبير لغير الامام في صلاة العيدين

اختلف الفقهاء في حكم التكبير لغير الامام في صلاة العيدين بعد اتفاهم على أن الامام يأتى قريبا من وقت اقامتها .

وسبب انفراد المالكية هو الاختلاف في الفهم من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - فان النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يأتى المصلى في صلاة العيد وقد حانت الصلاة (١) ، فمن الفقهاء من قصر هذا الحكم على الامام ، واستحب لغيره التكبير ، ومن الفقهاء من عداه الى المأمومين أيضا .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن المستحب لغير الامام الخروج الى المصلى بعد طلوع الشمس ، هذا لمن كان منزله قريبا من المصلى ، وأما من كان منزله بعيدا فانه يستحب له الخروج قبل ذلك بحيث يكون وصوله الى المصلى قريبا من الاقامة (٢) .

(ب) وذهب الجمهور الى استحباب التكبير لصلاة العيد ، لغير الامام ، واستحب الشافعية والحنابلة بعد الفجر مباشرة (٣) .

### الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبه بما يلي :

١ - عمل أهل المدينة فقد قال مالك : إن هذا هو ما أدرك عليه الناس ببلده .

- (١) أخرج مسلم بمعناه في كتاب صلاة العيدين ، ٦٠٥/٢ ، برقم : ٨٨٩ .  
(٢) الخطاب : ١٩٤/٢ ، الخرشى : ١٠٢/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٧٥/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٢٩٩/١ ، الذخيرة خ : ١٩٢/١ أ ، الجامع : ٩٠/١ ب ، الفواكه الدوانى : ٣١٧/١ .  
(٣) البنابة : ٨٥٦/٢ ، نهاية المحتاج : ٢٨٥/٢ ، مغنى المحتاج : ٣١٣/١ ، المهذب المطبوع مع المجموع ، والمجموع : ١٠/٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣٠٦/١ .

٢ - القياس على الامام (١)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم في استحباب التكبير الى صلاة العيد بما يلي :

- ١ - حتى يدرك فضيلة انتظار الصلاة .
- ٢ - حتى يكون قريبا من الامام ، فيحوز فضل القرب منه وفضل المصطفى الأول (٢) .

والذى يترجح لدى استحباب التكبير الى صلاة العيد ، وذلك لأن المسارعة الى العبادة أمر مندوب اليه ، خاصة في العبادات التى يتجمع فيها المسلمون كالجمعة ، هذا فضلا عما يحصل من فضيلة انتظار الصلاة ، وان المرء يكون فى صلاة ما انتظر الصلاة .

---

(١) الجامع : ٩٠/١ ب ، الذخيرة خ : ١٩٢/١ أ .

(٢) مغنى المحتاج : ٣١٣/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٠٦/١ .

## المبحث الثانى

متى يبدأ التكبير فى عيد الفطر

اختلف الفقهاء فى بداية التكبير فى عيد الفطر .

وفىما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

- (أ) نقل المالكية فى هذه المسألة أقوالاً منها قولان رئيسان :
- الأول : وهو ظاهر المدونة أنه يكبر بعد طلوع الشمس لاقبله .
- الثانى : أنه يكبر قبله ، ومنذ خروجه الى العيد اذا كان قد خرج قبل الطلوع ، وصح هذا خليل بعد أن نقل القول الأول وتبعه على تصحيحه الخرشي ، ونقل الحطاب القولين من غير ترجيح ، وكذلك فعل الدردير (١) .
- (ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) الى أن التكبير يبدأ من ليلة العيد (٣) .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلوا بما يلى :

- ١ - عمل أهل المدينة .
- ٢ - أن التكبير فى الأضحى يكون عقب طلوع الشمس ، وذلك لأن الأصل فى التكبير عند الرمى ، وهو انما يكون بعد طلوع الشمس فيقاس التكبير فى الفطر عليه (٤) .

(ب) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ ولتكمّلوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾ (٥) واكمال العدة يكون بغروب شمس اليوم

- (١) الحطاب : ١٩٥/٢ ، الخرشي : ١٠٢/٢ - ١٠٣ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٧٥/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٣٩٩/١ ، الجامع : ٩١/١ أ ، الذخيرة خ : ١٩٢/١ أ ، البيان والتحصيل : ٢٨٦/١ - ٢٨٧ ، ٣٦٨ - ٣٦٩ .
- (٢) ذهب الاحناف الى أنه لا تكبير فى عيد الفطر ، أنظر : البناية : ٨٥٨/٢ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٣١٤/١ ، المجموع : ٣٠/٥ ، ٤٠ - ٤١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٠٩/١ - ٣١٠ .
- (٤) البيان والتحصيل : ٢٨٧/١ ، الذخيرة خ : ١٩٢/١ أ .
- (٥) البقرة / ١٨٥ .

الأخير من رمضان (١).

والذى يترجح لدى أن ابتداء التكبير هو من ليلة العيد لظاهر الكتاب ،

فقد كملت العدة بغروب الشمس ، واستقبل الناس العيد بليته .

---

(١) المذهب المطبوع مع المجموع : ٣٠/٥ ، مغنى المحتاج : ٣١٤/١ ، شرح منتهى

الارادات : ٣١٠/١ .

## المبحث الثالث

حكم التكبير المقيد في أيام التشريق

يقصد بالتكبير المقيد التكبير الذى يكون عقب الملوات ، وقد ورد هذا التكبير عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في أيام التشريق ويوم النحر أيضا ، كما ورد الأمر به في قوله - تعالى - : \* واذكروا الله في أيام معدودات \* (١) ، وقد اختلفت انظار الفقهاء في هذا التكبير متى يكون ؟ وهل يكون بعد الغرائض ؟ أم بعدها وبعد النوافل ؟ وهل هو لمن صلى جماعة ؟ أو له ولمن صلى منفردا ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مذهب المالكية : أنه يكبر لخمس عشرة فريضة من ظهر يوم النحر حتى صلاة الصبح من اليوم الرابع ، وهو آخر أيام التشريق على المشهور ، والتكبير يكون عقب الغرائض لا عقب النوافل والمقضيات ، ولو كانت من أيام العيسد ، ولا حتى عقب الرواتب ، ويكون عقب السجود البعدى للغرائض اذا ترتب عليه سجود ، وقبل التسبيح والتحميد والتكبير (٢) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أن التكبير يكون عقب الغرائض للجماعة دون الفرد (٣) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن التكبير يكون عقب الغرائض والنوافل (٤) .

- (١) البقرة / ٢٠٣ .  
 (٢) الحطاب : ١٩٨/٢ ، الخرشي : ١٠٤/٢ - ١٠٥ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٧٧/٢ ، الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي عليه : ٤٠١/١ ، الكافى : ٢٢٧/١ ، الفواكه الدواني : ٣٢١/١ ، الذخيرة خ : ١٩٣/١ ب ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٥٣١/١ ، الاشراف : ١٤٤/١ ، الجامع : ٩٢/١ أ ، المنتقى : ٤٢/٣ ، الزرقانى على الموطأ : ٣٦٥/٢ .  
 (٣) البناية : ٢ / ٨٩٠ ، شرح منتهى الارادات : ٢ / ٣١٠ ، المغنى : ٢٥٧/٢ .  
 (٤) مغنى المحتاج : ٣١٤/١ ، المجموع : ٣٦/٥ ، ٣٩٠ .

الأدلة :

هذه المسألة مسألة اجتهادية فالمالكية استدلوا بعمل أهل المدينة كما ذكره ابن يونس في الجامع (١) .

والحنفية والحنابلة استدلوا بفعل ابن عمر فانه كان لا يكبر اذا طلس منفردا ، وقول ابن مسعود انما التكبير على من صلى في جماعة (٢) .

وأما الشافعية فقد قالوا : ان التكبير شعار للصلاة فيستوى فيه النفس والفرض (٣) .

والذي يترجح لدى أن التكبير يكون عقيب الفرائض فقط ، ولكن للفرد وللجماعة على السواء ، كما هو مذهب المالكية ، وذلك لأن ترتيبه على النفس يؤدي الى تكرار التكبير في الوقت الواحد أكثر من مره ، وقصره على الجماعة يفوت على المنفرد فضيلة التكبير .

واذا كان التكبير هو المقصود من قوله - تعالى - : ﴿ واذكروا الله في أيام معدودات ﴾ ، فان قصره على الجماعة خروج عن ظاهر الكتاب والله أعلم .

(١) الجامع : ٩٢/١ أ .

(٢) المغنى : ٢٥٧/٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣١٤/١ ، المجموع : ٣٩/٥ .

المبحث الرابع

حكم استخلاف الامام من يملى بالضعفاء عند خروجه لصلاة العيـد

اختلف الفقهاء في هذه المسألة :

(أ) فمذهب المالكية أن الامام اذا خرج للمطلى لم يندب له أن يستخلف من يملى بالضعفة كالصبيان والعبيد والنساء ممن لم يخرج للمطلى وانما يصلون هم أفذاذا ركعتين كصلاة العيد (١) .

(ب) وأما الجمهور فقد ذهبوا الى أنه يندب للامام أن يستخلف من يصلى بالضعفة (٢) .

وقد تعلق المالكية في منعهم الامام من أن يستخلف أن هذه صلاة يجمع اليها الناس فلم يكن للامام أن يستخلف من يملى بالضعفة ، وذلك كصلاة الجمعة (٣) .

وأما الجمهور فقد استدلوا بفعل علي وأنه استخلف أبا مسعود الأنصاري (٤) .

والذي يترجح لدى مذهب الجمهور وذلك لأن فعل المحابى واتباعه أولى من

القياس .

- 
- (١) الخطاب : ١٩٧/٢ - ١٩٨ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٠٠/١ ، الخرشي : ١٠٤/٢ - ١٠٥ ، الجامع : ١٩٢/١ ، المنتقى : ٣٢٠/١ .
- (٢) شرح فتح القدير : ٤١/٢ ، مغنى المحتاج : ٣١٣/١ ، نهاية المحتاج : ٣٨٤/٢ ، كشاف القناع : ٥٩/٢ .
- (٣) المنتقى : ٣٢٠/١ .
- (٤) مغنى المحتاج : ٣١٢/١ ، كشاف القناع : ٥٩/٢ .

## المبحث الخامس

حكم التنفل قبل صلاة العيد وبعدها

اختلف الفقهاء في التنفل قبل صلاة العيد وبعدها ، فمنهم من كرهه ، ومنهم من آجازه ، كما اختلف القائلون بالكراهة ، أكرهه قبل صلاة العيد ؟ أم بعده ؟ أم هما معا ؟ وهل حكم المسجد في ذلك كحكم المصلى ؟ وسبب اختلافهم هذا يرجع الى أمور :

١ - تعارض بعض الآثار - في ظاهرها - فمن ذلك حديث ابن عباس ، وفيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها ، فهو متعارض - في ظاهره - مع قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إذا أتى أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ) (١) .

٢ - هل اسم المسجد ينطلق على المصلى أو لا ينطلق عليه .

٣ - هل صلاة العيد تشبه الصلوات المسنونة ؟ ، فلا يتنفل قبلها ولا بعدها أم لا تشبهها ؟ (٢) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مذهب المالكية المتفرقة بين المصلى والمسجد ، فعندهم يكره التنفل قبل صلاة العيد وبعدها في المصلى ، وهذا الحكم يشمل الامام والمأمومين على السواء ، وأما في المسجد ، فإنه لا يكره التنفل لاقبلها ولا بعدها ، وهذا الحكم انما هو لغير الامام ، أما هو فيكره له ذلك ، هذا هو مشهور المذهب ، وروى عن ابن حبيب كراهة أن يملئ الرجل غير العيد حتى الظهر (٣) .

(١) سبق تخريجه : ص ٢٤٣ .

(٢) بداية المجتهد : ١٦٠/١ .

(٣) الخرشى : ١٠٥/٢ ، الخطاب : ١٩٩/٢ ، الشرح الكبير : ٤٠١/١ ، الزرقانى

على مختصر خليل : ٧٧/١ ، الجامع : ٩١/١ ب ، الاشراف : ١٤٢/١ - ١٤٣ ،

بداية المجتهد : ١٥٩/١ - ١٦٠ ، المنتقى : ٣٢٠/١ ، عارضة الأحسوذى :



(ب) وذهب الحنفية الى كراهة التنفل في البيت والمصلى قبل صلاة العيـد  
وبعدها في المصلى خاصة (١).

(ج) وذهب الشافعية الى جواز التنفل قبلها لغير الامام وبعدها (٢).

(د) وذهب الحنابلة الى كراهة التنفل قبل صلاة العيد وبعدها في المصلى  
والمسجد على السواء (٣).

#### الأدلة:

(١) استدل المالكية على كراهة التنفل في المصلى قبل صلاة العيد وبعدها  
وجوازه في المسجد في الحالين بما يلي :

١ - حديث ابن عباس وفيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جاء يوم  
الغـطر وصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما (٤).

٢ - فعل ابن عمر - رضي الله عنه - .

٣ - القياس على الجنابة .

٤ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس  
حتى يركع ركعتين ) .

وهذا عام في العيد وغيره .

٥ - ولأن المعنى الذي كره له ذلك في المصلى راجع الى الوقت والبقعة  
فكانت الكراهية مرتبطة باجتماعهما ، فاذا زال أو أحدهما زالت الكراهية (٥).

(١) حاشية ابن عابدين : ١٧٠/٢ - ١٧١ ، شرح فتح القدير : ٤٢/٢ ، البناية :  
٨٦٠/٢ .

(٢) معنى المحتاج : ٣١٣/١ ، نهاية المحتاج وحاشية الشبرملى عليه :  
٢٨٥/٢ - ٢٨٦ ، المجموع : ١١/٥ - ١٢ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٣٠٩/١ ، المعنى : ٢٤٧/١ .

(٤) أخرجه البخارى في كتاب العيدين ، باب الصلاة قبل العيد وبعدها ، ١٢/٢ ،  
ومسلم في كتاب صلاة العيدين ، باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في  
المصلى ، ٦٠٦/٢ ، برقم : ٨٨٤ .

(٥) الاشراف : ١٤٣/١ ، الذخيرة خ : ١٩٣/١ ب ، الخرشى : ١٠٥/١ ، الجامع :  
٩١/١ ب ، عارضة الأحوذى : ٨/٣ ، المنتقى : ٣٢٠/١ .

٦ - واستدل الخرشى على التفرقة فى الكراهة بين المصلى والمسجد فقال :  
 ( ... ووجه ذلك أن الخروج لملاة العيد بمنزلة طلوع الفجر بالنسبة لملاة الفجر ،  
 فكما لا يصلى بعد الفجر نافلة غير صلاة الفجر فكذا لا يصلى قبل صلاة العيد نافلة  
 غيرها ، هذا وجه كراهة التنفل بالمصلى قبلها ، وأما وجه كراهته فيه بعدها  
 فخشية أن يكون ذلك ذريعة لاعادة أهل البدع لها القائلين بعدم صحتها كغيرها  
 خلف الامام غير الامام المعصوم ، ولا يقال كل من هذين يجرى فى التنفل قبلها  
 وبعدها فى المسجد مع أنه لا يكره ذلك فيه لأننا نقول لانسلم ذلك اذ المسجد يظلسب  
 تحيته ولو فى وقت النهى عند جمع من العلماء ، وأما جوازه بعدها فى المسجد  
 فلأنه يندر حضور أهل البدع لملاة الجماعة فى المسجد ) (١)

والحق أن أدلة المالكية العقلية التى استدلووا بها على التفرقة بين  
 المسجد والمصلى ، فيها تكلف كالقول بأن النهى عن التنفل وقت صلاة العيـــــد  
 مرده الى الوقت والبقعه فاذا زال أو أحدهما زال النهى فان جعل ذلك مناطسا  
 للنهى غير واضح .

وأما كلام الخرشى فهو متكلف أيضا ، فان جعل الخروج لملاة العيد بالنسبة  
 لها كطلوع الفجر بالنسبة لملاة الفجر بعيد .

ثم ان التنفل قبل صلاة الفجر جائز ففيه ركعتا راتبة الفجر وركعتا تحية  
 المسجد أيضا .

فاتضح بعد هذا الاستدلال وأبعد منه تعليئنه الكراهة بعد صلاة العيد بخوف  
 أن تكون ذريعة لأهل البدع ، فأهل البدع لا يحتاجون الى ذريعة لبدعهم ، ثم  
 ان المسجد والمصلى فى ذلك سواء فاذا كانوا لا يذهبون الى المسجد عادة ، فما  
 الذى يجعلهم يذهبون الى المصلى وهم يعتقدون عدم صحة الصلاة خلف الامام فلا فرق  
 بين المصلى والمسجد فى بدعتهم هذه .

(ب) وأما الحنفية فقد استدلووا على مذهبيهم بحديث ابن عباس الذى استدل  
 به المالكية ، وحملوا النهى فى الحديث على المصلى والبيت قبل الصلاة ، وعلى  
 المصلى وحده بعدها مستدلين بحديث ابن سعيد الخدرى - رضى الله عنه - وفيه :

( كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يصلى قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين ) (١) والمسجد عندهم كالمصلى (٢).

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا بفعل بعض الصحابة كآنس وغيره كـ استدلوا بأن الأمل اباحة الصلاة ما لم يثبت النهى (٣).

(د) وأما الحنابلة فقد استدلوا بحديث ابن عباس السابق الذى استدل به المالكية لكنهم حملوه على العموم وعضدوه بفعل ابن عباس وابن عمر راوييه قال ابن قدامة :

( ... قال الأثرم : قلت لأحمد : قال سليمان بن حرب انما ترك النبى - صلى الله عليه وسلم - التطوع لأنه كان اماما ، قال أحمد : فالذين رووا هذا عن النبى - صلى الله عليه وسلم - لم يتطوعوا ثم قال : ابن عمر وابن عباس هما راوياه وأخذا به يشير - والله أعلم - الى أن عمل راوى الحديث به تفسير له ، وتفسيره يقدم على تفسير غيره ... ) (٤).

وعضدوه بما ورد عن الزهرى من قوله : ( لم أسمع أحدا من علمائنا يذكر أن أحدا من سلف هذه الأمة كان يصلى قبل تلك الصلاة ولا بعدها ) (٥).

والذى يترجح لدى كراهة التنفل فى المصلى قبل الصلاة وبعدها لظاهر حديث ابن عباس ، المتفق على صحته .

(١) أخرجه ابن ماجه فى كتاب اقامة الصلاة ، باب ماجاء فى الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ، قال فى الزوائد : اسناده صحيح ورجاله ثقات ، ٤١٠ / ١ ، برقم : ١٢٩٣ ، والحاكم فى كتاب العيدين باب الصلاة اذا رجع من المصلى ، وقال : اسناده صحيح ، ٢٩٧/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ١٧٠ / ٢ - ١٧١ ، البناية : ٢ / ٨٦٠ ، شرح فتح القدير : ٤٢ / ٢ .

(٣) معنى المحتاج : ١ / ٣١٣ ، نهاية المحتاج : ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٥ / ١١ ، ١٣ .

(٤) المعنى : ٢٤٧/٢ .

(٥) المعنى : ٢٤٧/٢ ، والحديث أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه فى كتاب صلاة العيدين ، ٣ / ٢٧٥ ، برقم : ٥٦١٥ .

ولا يبدو لي فرق في هذا بين المصلى والمسجد لكن تحية المسجد تخص  
بدليل فيبقى ما سواها على مقتضى حديث ابن عباس ، وأما قول الشافعية أن النهي  
لم يثبت فصحيح إذا أريد بالنهي صيغته المعروفة ، لكن عدم تنفل النبي  
- صلى الله عليه وسلم - مع عدم قيام الدليل على الخصوصية للامام دليل على  
كراهة التنفل .



## المبحث الأول

وقت صلاة الكسوف

اختلف الفقهاء في وقت صلاة الكسوف ، أهى وقت صلاة العيدين ؟ أم ما لسنم

• ينجل الكسوف ؟

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية في المشهور عن الامام الى أن وقت الكسوف كوقت صلاة العيد من حل النافلة بعد طلوع الشمس الى الزوال (١).

(ب) وذهب الحنفية الى أن وقتها في كل وقت ، خلا أوقات النهى ، وذهب الشافعية والحنابلة الى أن وقتها ما لم ينجل ، لكن الحنابلة قالوا : بغوات وقتها ان انجلت وقت النهى ، بينما قال الشافعية : بأنه يوقعها ولو كان وقت نهى (٢)

الأدلة :

(١) استدلل المالكية على مذهبيهم بأن هذا الوقت - وهو الوقت الذى يبدا من حل النافلة الى الزوال - ليس فيه فرائض ولا نوافل تابعة لها ، فجعلل للنوافل المستقلة المتميزة كصلاة الكسوف والاستسقاء •

واستدلوا أيضا بقياس صلاة الكسوف على صلاة العيد والاستسقاء فهى شبيهة بهما ، لأنها توقع ضحى ولأنه يعقبها ذكر وهو الخطبة فكانت فى الحكم مثلهما (٣).

(١) الحطاب : ٢٠٢/٢ - ٢٠٣ ، الخرشى : ١٠٨/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل :

٧٩/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٠٣/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٢٣/١ ، الجامع

: ٨٩/١ ، الذخيرة خ : ١٩٤/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك :

٥٣٣/١ ، الكافى : ٢٢٧/١ ، المنتقى : ٣٣٠/١ ، التمهيد : ٣١٢/٣ •

(٢) البناية : ٨٩٧/٢ ، مغنى المحتاج : ١٢٩/١ ، ٣١٩ ، شرح منتهى الارادات :

٢٤٤/١ ، ٣١١ •

(٣) الجامع : ٨٩/١ ، الذخيرة خ : ١٩٤/١ ، الخرشى : ١٠٨/٢ ، الحطاب :

٢٠٢/٢ ، ٢٠٣ •

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إذا رأيت شيئا من ذلك فصلوا حتى ينجلي ) (١)

والذى يترجح لدى أن وقت صلاة الكسوف لا يختص بوقت صلاة العيد ، وذلك لأن الصلاة متعلقة بسبب وهو الكسوف فتدور معه كركعتي الاحرام بالحج ، أو ركعتي الطواف ، ونظائر ذلك كثيرة .

ثم ان القول بأن وقتها كوقت صلاة العيد يفوت الصلاة اذا كسفت الشمس بعد الظهر أو بعد العصر ، والحديث واضح بالأمر بالصلاة ما لم تنجل والله أعلم .

---

(١) مغنى المحتاج : ٣١٩/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣١١/١ ، والحديث أخرجه البخارى فى كتاب الكسوف ، باب الدعاء فى الخسوف ، ٣٠/٢ ، ومسلم فى كتاب الكسوف ، باب صلاة الكسوف ، ٦٢٠/٢ ، برقم : ٩٠١ .

## المبحث الثانى

حكم من أدرك الامام فى الركوع الثانى من صلاة الكسوف

اختلف الفقهاء فى حكم من أدرك الركوع الثانى من صلاة الكسوف ، أيسون  
مدركا للركعة أم لا ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة هو صفة صلاة الكسوف التى تشتمل  
الركعة فيها على ركوعين ، فان الفقهاء اختلفوا فى أى الركوعين هو الفرض ؟  
وأيهما هو التابع والسنة ؟ فمن قال : ان الركوع الأول هو الركن وان الثانى  
تابع له ، قال : ان من ادرك الامام فى الركوع الثانى لا يكون مدركا للركعة ،  
ومن قال : بأن الركوع الثانى هو الركن حكم بادراك الركعة لمن أدرك هـذا  
الركوع .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الركوع الثانى هو الركن فيكون مدركه مدركا  
للركعة (١)

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) الى أن الركوع الأول هو الركن ، وأن  
الثانى تابع له ، فلا يكون مدركه مدركا للركعة اذا فاته الركوع (٣) .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم بأن الركوع الأول له حكم القراءة ، لأنه  
يتخللها ، والقراءة محمولة عن المأموم ، قالوا : والركوع الأول ليس هو الركوع

(١) الحطاب : ٢٠٣/٢ ، الخرشى : ١٠٨/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٧٩ / ٢ ،

الشرح الكبير للدردير : ٤٠٣/١ ، الجامع : ٨٩/١ ب ، الذخيرة خ : ١٩٤/١ .  
(٢) ذهب الحنفية الى أن الركعة فى صلاة الكسوف ذات ركوع واحد كسائر الملوات  
فلا يبقى مجال للقول بالادراك فى الركوع الأول أو الثانى ، أنظر : البناية :  
٨٩٧/٢ .

(٣) نهاية المحتاج : ٣٩٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٣١٩/١ ، المجموع : ٦١/٥ - ٦٢ ،  
شرح منتهى الارادات : ٣١٣/١ ، المغنى : ٢٨١/٢ .



الركن ، بل ان ركوع الركن هو الثانى ، وذلك لأن الركوع الثانى يعقبه السجود فدل على أنه هو المعتبر ، بخلاف الركوع الأول فإنه تعقبه قراءة وهذا غير معهود فى الركوع مما يؤيد أن الركوع المعتبر به هو الركوع الثانى (١) .

(ب) وأما الشافعية والحنابلة فقد قالوا : ان الركوع الأول هو الركن ، وأن الثانى تابع له ، بدليل أنه يصح أن تملأ صلاة الكسوف بركوع واحد كغيرها من النوافل ، كما روى ذلك من غير وجه عن النبى - صلى الله عليه وسلم - (٢) .

والذى يترجح لدى أن الركوع الثانى هو المعتبر ، وأن من أدركه يكون مدركا للركعة ، وقول الشافعية والحنابلة : انه يباح أن تملأ صلاة الكسوف بركوع واحد ليس من لازمه ان يكون الركوع الأول هو المعتبر اذا صليت بركوعين ، اذ قد يقال : ان الركوع الثانى هو المعتبر لأنه هو الذى يعقبه السجود ، كما أنها لو صليت بركوع واحد لكان السجود يعقب ذلك الركوع .

---

(١) الحطاب : ٢٠٣/٢ ، الخرشى : ١٠٨/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٠٣/١ ،  
الجامع : ٨٩/١ ب ، الذخيرة : ١٩٤/١ .

(٢) مغنى المحتاج : ٣١٩/١ ، المجموع : ٦١/٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣١٣/١ ،  
المغنى : ٢٨١/٢ .

## المبحث الثالث

وقت صلاة الاستسقاء

اختلف الفقهاء في وقت صلاة الاستسقاء ، هل تختص بوقت أم لا ؟ . وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة الاختلاف في الفهم من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - فقد روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد برز للاستسقاء بعد أن ارتفع حاجب الشمس ، وروى عنه أيضا أنه استسقى في خطبة الجمعة (١) ، فاختلف الفقهاء في الفهم من هذين الحديثين ، فمن خصمها بوقت احتج بالحديث الأول ، ومن لم يخصصها احتج بالحديث الثاني .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية في المشهور عن الامام الى أن وقتها هو وقت صلاة العيد من حل النافلة بعد طلوع الشمس الى أن تزول ، ونقل بعضهم عن الامام أنها لاتفعل في غير هذا الوقت ، بينما نقل ابن يونس في الجامع عن العتبية قوله : لا يستساق بطلاتها بعد الزوال ، لكن المشهور الأول (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن صلاة الاستسقاء لاتختص بوقت معين ، لكن الشافعية كرهوا فعلها في وقت الكراهة ، والحنابلة استحبهوه في وقت صلاة العيد (٣) .

الأدلة :

(١) استدلال المالكية بما يلي :

١ - ماروته عائشة - رضی اللہ عنہا - : ( شكا الناس الى النبي - عليه

(١) أخرجه البخارى في أبواب الاستسقاء ، باب الاستسقاء على المنبر ، ١٧/٢ .

(٢) الخرشى : ١١٠/٢ ، الخطاب : ٢٠٦/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٨١/٢ ،

البيان والتحصيل : ٤٣٣/١ - ٤٣٤ ، الذخيرة : ١٩٥/١ ، الفواكه الدواني : ٣٢٧/١ ،

الكافى : ٢٣٠/١ ، الجامع : ٩٠/١ ، الشرح المغير على أقرب المسالك : ٥٣٧/١ .

(٢) البناية : ٩١٦/٢ ، مغنى المحتاج : ٣٢٤/١ ، المجموع : ٧٦/٥ - ٧٧ ، شرح

منتهى الارادات : ٣١٤/١ ، المغنى : ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ .

الصلاة والسلام - فحظ المطر فأمر بمنبر فوضع له في المملى ، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه ، فخرج - عليه الصلاة والسلام - حين بدأ حاجب الشمس فقعد على المنبر فكبر وحمد الله ثم قال : انكم ..... الحديث (١) .

٢ - القياس على صلاة العيدين (٢) .

(ب) وأما الجمهور فان مستندهم أنها نافلة كغيرها من النوافل لاتختص بيوم معين فلا تختص بوقت معين كالاستخارة (٣) .

والذى يترجح لدى أن لا وقت لصلاة الاستسقاء ، وفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد شروق الشمس ليس مستلزماً عدم فعلها في غير ذلك من الأوقات وان كان المستحب التأسى بالنبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا ، ومن هنا فإن مذهب الحنابلة القائلين باستحباب فعلها في وقت صلاة العيد هو الأوفق والأشبه وبالله التوفيق .

---

(١) أخرجه ابوداود في كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين في الاستسقاء ، قال ابوداود : وهذا حديث غريب اسناده جيد ، ٣٠٤/١ ، برقم : ١١٧٣ .  
(٢) الذخيرة : ١٩٥/١ آ ، الجامع : ٩٠/١ آ .  
(٣) المغنى : ٢٨٧/٢ ، المجموع : ٧٦/٥ - ٧٧ .

الفصل الحادى عشر

مفردات المذهب فى الجنائز

ويشتمل هذا الفصل على أحد عشر مبحثا

- المبحث الأول : حكم قراءة ( يسن ) على المحتضر  
المبحث الثانى : حكم الصلاة على السقط  
المبحث الثالث : حكم التفصيل والصلاة على بعض الميت  
المبحث الرابع : كيفية حمل الجنازة  
المبحث الخامس : حكم الجلوس على القبر  
المبحث السادس : عدد الأشواق التى يكفن بها الميت  
المبحث السابع : حكم الصلاة على من قتله الامام حيدا  
المبحث الثامن : حكم تقديم الابن على الأب والأخ على الجد فى الصلاة على الميت  
المبحث التاسع : مكان وقوف الامام والمنفرد مسن الجنازة  
المبحث العاشر : حكم الصلاة على القبر لمن فاته شهود الجنازة  
المبحث الحادى عشر : حكم دفن الشهيد بثيابه

## المبحث الأول

## حکم قراة ( يس ) على المحتضر

اختلف الفقهاء فى حكم قراة ( يس ) على المحتضر ، فمنهم من كرهه ومنهم من قال انه سنة .

(أ) فمذهب المالكية كراهة قراة ( يس ) على المحتضر ، وقد روى ابــــن حبيب أن مالكا كره ذلك اذا فعل على سبيل الاستئنان ، وأما ان فعله لا على سبيل الاستئنان فلا كراهة (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى سنية قراة ( يس ) على المحتضر (٢) .

وقد استدل مالك على الكراهة بانها ليست من عمل الناس (٣) .

وأما الجمهور فقد استدلوا بما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(أقروا على موتاكم ( يس ) ) (٤) .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى استحباب قراةتها على المحتضر وذلك للحديث الوارد فيها ، وهو وان كان معلولا بالاضطراب والوقف وجهالة بعض السرواة الا أن له شواهد ، كما أورد ذلك الحافظ ابن حجر فى التلخيص (٥) .

(١) الخطاب والتاج والاكليل بهامشه : ٢٢٨/٢ ، الخرشى : ١٣٦/٢ ، الجامع :

١٠٣/١ ، الذخيرة خ : ١٩٨/١ أ ، حاشية العدوى على الخرشى : ١٣٦/٢ ،

البيان والتحميل : ٢٣٤/٢ ، الفواكه الدوانى : ٢٣١/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ١٩١/٢ ، البنائة : ٩٤٧/٢ - ٩٤٨ ، مغنى المحتساج :

٣٣٠/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٢١/١ .

(٣) البيان والتحميل : ٢٣٤/٢ ، الجامع : ١٠٣/١ أ .

(٤) مغنى المحتساج : ٣٣٠/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٢١/١ ، والحديث أخرجه

ابن ماجه فى كتاب الجنائز ، باب ماجاء فيما يقال عند المريفى ١٠٠٠٠ / ٤٦٦

برقم : ١٤٤٨ ، قال ابن حجر : ( وأعله ابن القطان بالاضطراب وبالوقف

وبجهالة حال أبى عثمان وأبيه ، ونقل أبوبكر بن العربى عن الدارقطنى أنه

قال : هذا حديث ضعيف الاسناد ، مجهول المتن ، ولايصح فى الباب حديث ، وقال

أحمد فى مسنده : . . . كانت المشيخة يقولون : اذا قرئت - يعنى يس عند

الميت خفف عنه بها ، وأسنده صاحب الفردوس من طريق مزوان بن سالم عن

صفوان بن عمرو عن شريح عن أبى الدرداء ، وأبى ذر قال : قال رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - : مامن ميت يموت فيقرأ عنده يس ، الا هون الله

عليه ، وفى الباب عن أبى ذر وحده أخرجه أبوالشيخ فى فضائل القرآن ) أنظر :

تلخيص الحبير : ١٠٤/٢ .

(٥) تلخيص الحبير : ١٠٤/٢ .

المبحث الثانى

حكيم الصلاة على السقط

اختلف الفقهاء فى السقط الذى يصلى عليه ، أهو الذى استهل صارخا فقط ؟  
أم كل من ظهرت فيه أمانة حياة من حركة واختلاج وعطاس ونحو ذلك ؟ أم من بلسغ  
فى بطن أمه مرحلة نفخ الروح ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مذهب المالكية : مشهور مذهب المالكية كراهة غسل السقط والصلاة عليه  
إذا لم يستهل صارخا ، ولو تحرك حركة بسيطة أو عطس أو بال ، فلا عبرة عندهم  
بالحركة والبول والعطاس ، لأنها قد تتأتى من غير من به حياة مستقرة ، وأما  
الرضاع فيسيره لغو وكثيره معتبر ، والحكم لذوى المعرفة ، لأن كثير الرضاع  
لايتأتى الا ممن به حياة مستقرة (١).

(ب) وذهب الحنفية والشافعية الى انه يصلى على من ظهرت فيه أمانات  
الحياة كمن حرك عضوا منه أو طرفا ، وأجاز الشافعية الصلاة على من اختلج  
أو تنفس (٢).

(ج) وذهب الحنابلة الى أنه يصلى على من بلغ أربعة أشهر فى بطن أمه (٣).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

- (١) التاج والاكليل بهامش الخطاب : ٢٤٠/٢ ، ٢٥٠ ، الخرشى : ١٣٨/٢ ، ١٤٢ ، الشرح  
الكبير للدردير : ٤٢٤/١ - ٤٢٧ ، الاشراف : ١٤٨/١ ، الفواكه الدوانسى :  
٣٥٠/١ ، الجامع : ٩٥/١ ب ، الذخيرة خ : ٢٠٤/١ أ ، المشتقى : ١٢/٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٢٢٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٣٤٩/١ ، زاد المحتاج : ٤٠٥/١ ،  
حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الغزى : ٢٥٥/١ ، فتح العزيز شرح  
الوجيز بهامش المجموع : ١٤٦/٥ - ١٤٨ ، المجموع : ٢٥٥/٥ ، ٢٥٧ .
- (٣) شرح منتهى الارادات : ٣٣١/١ .

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( مامن مولود يولد الا نخس الشيطان في جنبه فيستهل صارخا الا ابن مريم وأمه ) (١).

٢ - وعن جابر - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( لا يرث الضبي حتى يستهل صارخا ) (٢)  
والاستهلال الصياح والبكاء .

قال القاضي عبدالوهاب :

(وليس يخلو هذا التفسير أن يكون من عند النبي - صلى الله عليه وسلم - أو من عند هذا الصحابي وأيهما كان فهو حجة ، روى عقيل عن ابن شهاب أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : اذا استهل المولود صارخا صلى عليه ووجسب ميراثه وديته ) (٣).

٤ - ولأنه كان متحركا في بطن أمه ، فلم تكن الحركة لتفيد حياته (٤).

(ب) وأما الشافعية والحنفية فقد اعتمدوا على أن الحركة من أمـارات الحياة لأنه لو نزل ميتا لما تحرك (٥).  
وقد أجاب المالكية بأن الحركة لاتفيد الحياة المستقرة لأنها تكون من المذبوح (٦).

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأنبياء ، باب ( اذكر فى الكتاب مريم ١٣٨/٤،٠٠٠ )  
ومسلم فى كتاب الفضائل : باب فضائل عيسى - عليه السلام - ٨٣٨/٤ ، برقم : ٢٣٦٦ .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الفرائض ، باب اذا استهل المولود ورث ، ٩١٩/٢ ، برقم : ٢٧٥١ .

(٣) الاشراف : ١٤٨/١ - ١٤٩ ، وانظر : الذخيرة خ : ٢٠٤/١ أ ، والحديث أخرجه ابن ماجه فى كتاب الجنائز ، باب ماجاء فى الصلاة على الطفل ، ٤٨٣/١ ، برقم : ١٥٠٧ ، وأخرجه الترمذى فى كتاب الجنائز ، باب ماجاء فى ترك الصلاة على الجنين حتى يستهل ٣/٣٥٠ ، برقم : ١٠٣٢ ، قال الحافظ ابن حجر : ( وفى اسناده اسماعيل المكي عن أبى الزبير عنه وهو ضعيف ) أنظر : تلخيص الحبير : ١١٣/٢ .

(٤) الاشراف : ١٤٩/١ .

(٥) مغنى المحتاج : ٣٤٩/١ ، المهدب المطبوع مع المجموع : ٢٥٥/٥ .

(٦) الاشراف : ١٤٩/١ .

(ج) وأما الحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم فى الصلاة على من نفخت فيه الروح بقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( والسقط يملأ عليه ) (١).

والذى يترجح لدى مذهب المالكية فى أنه لا يملأ الا على من استهل صارخا ، لأن الصياح هو الذى يتيقن به الحياة والذى استهل صارخا يعتبر انسانا حيا طرأ عليه الموت .

---

(١) شرح منتهى الارادات : ٣٣١/١ ، والحديث أخرجه الترمذى فى كتاب الجنائز ، باب ماجاء فى ترك الصلاة على الجنين ، وقال : هذا حديث قد اضطرب الناس فيه ، ٣٥٠/٣ ، برقم : ١٠٣٢ ، والحاكم فى كتاب الجنائز ، وقال : هذا حديث صحيح الاسناد على شرط البخارى : ٣٦٢/١ .





من الآثار (١).

والذى يترجح لدى جواز الملاة على بعض الميت ان تيقن أن هذا البعض من  
ميت حقيقة وأنه لم يصل عليه ، فاتباع فعل الصحابة أولى من اتباع الاستنتاجات  
العقلية .

---

(١) كشف القناع : ١٤٣/٢ - ١٤٤ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٢٥٣/٥ ، وأخرج  
هذه الآثار : ابن أبي شيبة فى مصنفه ٣٥٦/٣ .

## المبحث الرابع

كيفية حمل الجنازة

اختلف الفقهاء في كيفية حمل الجنازة ، أله صفة وسنة مخصوصة أم ليس له ذلك ؟ ومن قال إن له صفة مخصوصة اختلفوا في هذه الصفة أيضا ، ومنشأ الخلاف ورود بعض الكيفيات في حمل الجنازة سواء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو عن بعض السلف فهل هذه الكيفيات وردت على سبيل بيان السنة أم أنها طرق مختلفة لحمل الجنازة بالوضع الذي يريح الحاملين ولا دخل للسنة فيها؟، وإذا كانت قد جاءت لبيان السنة فبأيها يؤخذ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية في المشهور الى أنه ليس لحمل الجنازة كيفية معينة ولا سنة ماضية ، بل يحملها كيفما كان ، وقد نقلوا ذلك عن الامام كما نقلوا كراهته لتعيين كيفية وصفة معينة (١).

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى سنة كيفيتين هما : الحمل بين العمودين ، بأن يقف شخص بين اليدين اللتين في مقدمة السرير واضعا ايها على كتفيه ، ويحمل شخصان اليدين اللتين في المؤخرة ، والتربيع وهي أن يحتمل أشخاص أربعة قوائم السرير الأربعة كل شخص منهم قائمة منه مع استحباب تناوبهم على تلك القوائم ، وذلك بتغيير مواضعهم في الطريق .

وبالرغم من أن الشافعية والحنابلة قالوا بسنة الكيفيتين إلا أن الشافعية استحبووا الحمل بين العمودين ، واستحب الحنابلة التربيعة ، ونص كل منهما على أن الجمع بين الكيفيتين أولى (٢)

بينما ندب الحنفية التربيعة وكرهوا الحمل بين العمودين (٣).

(١) التاج والاكليل بهامش الخطاب : ٢٣٥/٢ ، الخرش : ١٣٢/٢ ، الزرقاني على

مختصر خليل : ١٠١/٢ ، الذخيرة خ : ٢٠٣/١ أ .

(٢) المجموع : ٢٦٩/٥ - ٢٧٠ ، شرح منتهى الارادات : ٣٤٦/١ ، المغنى : ٣٦٥/٢ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢٣١/٢ .

## الأدلة :

(أ) أما المالكية فلا أعلم لهم دليلاً سوى القول بأن المقصود حمل الميت ، وأنه لامزية لأى من الكيفيتين على الأخرى (١) .

(ب) وأما الذين قالوا يندب الحمل بين العمودين فقد استدلوا بأن النبى - صلى الله عليه وسلم - حمل سعد بن معاذ - رضى الله عنه - بين العمودين (٢) ، ولأنه روى ذلك عن عثمان وسعد بن أبى وقاص وأبى هريرة وابن الزبير - رضى الله عنهم - (٣) .

وأما القائلون بسنية التربييع فاستدلوا بقول ابن مسعود : ( إذا تبع أحدكم جنازة فليأخذ بقوائم السرير الأربعة ، ثم ليتطوع بعد ذلك أو ليذر ) (٤) .

والذى يترجح لدى جواز الحمل بأى كيفية كانت ، ولربما ترجح التربييع باشتراك عدد أكبر فى أجر الحمل .

- 
- (١) الزرقانى على مختصر خليل : ١٠١/٢ .  
(٢) قال الحافظ ابن حجر : ( قد رواه ابن سعيد عبدالواقدى عن ابن أبى حبيبة عن شيوخ من بنى عبد الأشهل ) ، وأخرج البيهقى فى كتاب الجنائز ، باب من حمل الجنازة فوضع السرير على كاهله بين العمودين المقدميين أشارا من فعل بعض الصحابة ٢٠/٤ .  
(٣) المهذب المطبوع مع المجموع : ٢٦٩/٥ ، وأخرج هذه الآثار البيهقى : ٢٠/٤ .  
(٤) المغنى : ٣٦٥/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٤٦/١ ، والأثر أخرجه ابن ماجه فى كتاب الجنائز ، باب ماجاء فى شهود الجنائز ٤٧٤/١ ، برقم : ١٤٧٨ وقال فى الزوائد رجال الاسناد ثقات لكن الحديث موقوف له حكم الرفع ، وأيضاً هو منقطع فان أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ٤٧٤/١ ، وأخرجه البيهقى فى كتاب الجنائز ، باب من حمل الجنازة فدار على جوانبها الأربعة : ١٩/٤ - ٢٠ .

## المبحث الخامس

حكم الجلوس على القبر

اختلف الفقهاء في حكم الجلوس على القبر هل يكره أم لا يكره؟، وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف في تأويل الأحاديث التي نهت عن الجلوس على القبر، فمنهم من حمل النهي على ظاهره فقال بكرهه الجلوس على القبر مطلقاً، ومنهم من أولها بمعنى الجلوس عليه لقضاء الحاجة فلم يقل بكرهه الجلوس عليه ان لم يكن لهذا الغرض.

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أنه لا كراهة في الجلوس على القبر (١).
- (ب) وذهب جمهور الفقهاء الى كراهة الجلوس على القبر مطلقاً (٢).

الأدلة :

(١) استدلت المالكية على مذهبهم في عدم كراهة الجلوس على القبر بما

يلي :

- ١ - ماروي عن زيد بن ثابت من قوله : ( انما نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الجلوس على القبور لحدث أو غائط أو بول ) (٣)
- ٢ - وروى مالك في الموطأ أنه بلغه أن علياً كان يتوسد القبور ويضطجع عليها (٤).

- (١) الخطاب : ٢٥٣/٢ ، الجامع : ١٠٢/١ أ ، الذخيرة خ : ٣٠٢/١ ، المنتقى :
- ٢٤/٢ ، الزرقاني على الموطأ : ٧٠/٢ .
- (٢) البناية : ١٠٤١/٢ ، مغنى المحتاج : ٣٥٤/١ ، حاشية البيجورى : ١ / ٢٦٥ ،
- المجموع : ٣١٢/٥ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٥٢/١ ، المغنى : ٣٨٧/٢ .
- (٣) الزرقاني على الموطأ : ٧٠ / ٢ ، والحديث أخرجه الطحاوى في شرح معانى الآثار في كتاب الجنائز ، باب الجلوس على القبور بمثله ، ٥١٧/١ .
- (٤) أخرجه مالك في الموطأ : في كتاب الجنائز ، باب الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر ، ٢٣٢/١ ، برقم : ٣٤ .

- ٣ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يزور القبور ويرغب في زيارتها .
- ٤ - الاحتجاج بالاتفاق على جواز الجلوس على القبر عند الدفن (١) .
- (ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في كراهة الجلوس على القبر مطلقاً بما يلي :
- ١ - حديث أبي هريرة وفيه : ( لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر ) (٢) .
- ٢ - حديث جابر وفيه : ( نهى أن يجصص القبر ، وأن يبني عليه وأن يقعد عليه ) (٣) .
- ٣ - حديث أبي مرثد الغنوي (٤) : ( لاتجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ) (٥) .
- فهذه الأحاديث دالة على أن الجلوس المراد هو الجلوس المعهود (٦) .
- وقد أجاب المالكية على أحاديث النهي عن الجلوس على القبر بالقول أن المراد منها الجلوس عليه لقضاء الحاجة (٧) .

- 
- (١) المنتقى : ٢٤/٢ ، الجامع : ١٠٢/١ أ .
- (٢) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ، ٦٦٧/٢ ، برقم : ٩٧١ .
- (٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه ، ٦٦٧/٢ ، برقم : ٩٧٠ .
- (٤) هو أبو مرثد ، كنان بن الحصين بن يربوع الغنوي ، صحابي بدرى ، أخى النبي - صلى الله عليه وسلم - بينه وبين عبادة من الصامت ، توفى سنة ثنتي عشرة من الهجرة ، أنظر : أسد الغابة : ٢٥٤/٤ ، ٢٩٤/٥ ، تهذيب التهذيب : ٤٤٨/٨ ، تقريب التهذيب : ١٣٦/٢ .
- (٥) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ، ٦٦٨/٢ ، برقم : ٩٧٢ .
- (٦) مغنى المحتاج : ٣٥٤/١ ، المجموع : ٣١٢/٥ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٥٢/١ ، المغنى والشرح الكبير : ٣٨٧/٢ .
- (٧) الخطاب : ٢٥٣/٢ ، المنتقى : ٢٤/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ٧٠/٢ ، الجامع ١٠٢/١ .

الترجيح :

إن الناظر في أدلة المالكية يجد أنها لاتصلح لمعارضة أدلة الجمهور،  
وفيما يلي تفصيل ذلك :

١ - أما أثر زيد بن ثابت فإنه لو صح لما كان فيه دليل على المدعى ،  
لأنه قول صحابي وتعليقه في مسألة يسوغ فيها الاجتهاد .

٢ - وأما فعل علي من توسده القبور والاضطجاع عليها فهو بلاغ يحتاج إلى  
سند لاثباته ولو ثبت لما دل على ما ذهب إليه المالكية ، لأنه فعل صحابي ولربما  
فعل هذا قبل أن يبلغه نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - .

٣ - وأما الاحتجاج بزيارة القبور فليس من لازم الزيارة الجلوس عليها ،  
لأنه قد يزورها ماشيا أو واقفا أو جالسا بينها .

٤ - وأما الاحتجاج بالجلوس عليها عند الدفن فغير متجه أيضا وذلك لأنه  
لضرورة الدفن إذ لا يتأتى الدفن إلا به ، ثم انهم اثناء جلوسهم على القبور  
لا يكونون قد دفنوا الميت بعد فتنتفى علة الكراهة في هذه الحالة .

٥ - وأما تأويل المالكية أحاديث أبي هريرة وجابر وغيرهما بأن المراد  
منها الجلوس لقضاء الحاجة فغير متجه ، وذلك لأن الجلوس إذا أطلق انصرف إلى  
الجلوس المعهود ، فلو قلنا أن فلانا جلس لما فهم منه الجلوس لقضاء الحاجة ،  
فالجلوس لا يستعمل للتعبير عن قضاء الحاجة إلا بتقييده بذلك ، فيقال : ( جلس فلان  
لقضاء حاجته ) .

ثم ان المعهود من الشارع الحكيم في بيانه الاحكام الشرعية عدم الاعتماد  
في بيانها على المجازات البعيدة جدا والتي لا يفهم منها الحكم إلا بالتقييد ،  
والمعهود من النبي - صلى الله عليه وسلم - بيان ذلك أشفي بيان ، فإنه لما  
نهى عن البول في الماء الراكد لم يقل : ( لا يجلس احدكم في الماء الراكد )  
وانما قال : ( لا يبولن احدكم في الماء الذي لا يجري ) ، وقيل مثل ذلك في نهيه  
- صلى الله عليه وسلم - عن التغوط في طريق الناس ومستظلهم (١) .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب النهي عن التخلي في الطرق والظلل ،

وبهذا يترجح لدى مذهب الجمهور ، وذلك للأحاديث الصحيحة والصريحة ، شسم  
ان الجلوس على القبر امتهان للميت المقبور واستخفاف بحرمة الموتى ، فهـو  
يوذى الى أن يآلف الناس الجلوس على القبور ، وهذا يذهب رهبة الموت من قلوبهم  
فيؤدى الى عدم الاعتاظ به وهذا نقيض مقصود الشارع الحكيم .



## المبحث السادس

عدد الأثواب التي يكفن بها الميت

اختلف الفقهاء في عدد الأثواب التي يستحب للميت أن يكفن بها ، وسبب انفراد المالكية الاختلاف في فهم بعض الآثار ، فمن ذلك حديث عائشة - رضی اللہ عنہا - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد كفن بثلاثة أثواب سحولية يمانية ليس فيها مئزر ولا قميص .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يستحب أن يكفن الرجل في خمسة أثواب منها ثلاث لفاف وقميص ومئزر ، كما أن مذهبيهم استحباب الوتر غير الواحد ، وآلا يزيد على سبعة واستحباب السبعة للمرأة (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن السنة أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب والمرأة في خمسة ، على خلاف بينهم في كراهة أن يزداد الرجل على ثلاث ، وفي استحباب القميص أو عدم استحبابه (٢) .

الأدلة :

في هذه المسألة بعض الآثار التي اختلف الفقهاء في الفهم منها ، فمن ذلك حديث عائشة في أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كفن بثلاثة أثواب بيضاء سحولية يمانية ليس فيها مئزر ولا قميص (٣) ، ومنها حديث ليلى بنت قانف (٤)

- (١) التاج والاكليل بهامش الخطاب : ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ ، الخرشى : ٢ / ١٢٤ ، ١٢٦ ، الشرح الكبير للدردير : ٤١٥/١ ، البيان والتحصيل : ٢٢٦/٢ ، ٢٨٧ - ٢٨٨ ، الفواكه الدواني : ٣٣٦/١ - ٣٣٧ ، الجامع : ١٠٠/١ أ ، المنتقى : ٧/٢ - ٨ ، الذخيرة خ : ٢٠٠/١ ، بداية المجتهد : ١٦٩/١ ، القوانين الفقهية ، ص ٦٤ .
- (٢) البناية : ٩٦٥/٢ ، ٩٧٢ ، مغنى المحتاج : ٣٣٧/١ - ٣٣٨ ، المجموع : ١٩٣/٥ ، ٢٠٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣٣٤/١ ، ٣٣٦ .
- (٣) أخرجه البخارى في كتاب الجنائز ، باب الثياب البيض للكفن ، ٧٥/٢ ، ومسلم في كتاب الجنائز ، باب في كفن الميت ، ٦٤٩/٢ ، برقم : ٩٤١ .
- (٤) ليلى بنت قانف لها صحبة ، كانت في من غسل أم كلثوم - رضی اللہ عنہما - أنظر أسد الغابة : ٥٤٣/٥ ، تهذيب التهذيب : ٤٥١/١٢ ، تقريب التهذيب : ٦١٢/٢ .

قالت : ( كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فكان أول ما أعطاني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الحقو ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر ، قالت : ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - جالس عند الباب معه أكفانها يناولناها ثوبا ثوبا ) (١) .

فالمالكية فهموا من حديث عائشة وقولها ليس فيها قميص ولا مشزر أن هذته الثلاثة ثياب بخلاف القميص والمعزر وبإضافتهما اليها تصبح الثياب خمسة ، ويشهد لهم أثر ابن عمر أنه كفن ابنا له بخمسة ثياب ، وبهذا الأثر عينه احتج من لم يكره أن يزداد الرجل على خمسة أثواب (٢) .

وأما الجمهور فقد فهموا من حديث عائشة المتقدم نفى أن يكون في كفن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قميص ومشزر ، ومن هنا قالوا النسبة أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب والمرأة بخمسة مضافا اليها الدرع والخمار (٣) .

ومن هنا يتضح أن أدلة الجمهور والمالكية واحدة ، لكنهم اختلفوا في الفهم من هذه الأدلة .

والذى يترجح لدى أنه ليس هناك مقدار ولا عدد معين في الثياب هو سنة دون غيره ، وإنما المسنون ما يحقق ستر الميت من جهة ، ولا يمل الى الاسراف والتبذير من جهة أخرى والله أعلم .

- 
- (١) أخرجه ابوداود في كتاب الجنائز ، باب في كفن المرأة ، ٢٠٠/٣ ، برقم : ٣١٥٧ ، وأحمد في مسنده : ٣٨٠/٦ ، وضعفه الألبانى ، أنظر : اروايع الغليل : ١٧٣/٣ .
- (٢) الذخيرة خ : ٢٠٠/١ ب ، المنتقى : ٧/١ - ٨ ، بداية المجتهد : ١٦٨/١ - ١٦٩ .
- (٣) المجموع : ١٩٣/٥ ، ٢٠٥ ، مغنى المحتاج : ٣٣٧/١ - ٣٣٨ ، شرح منتهى الارادات : ٣٣٤/١ ، البناية : ٩٦٥/٢ ، ٩٧٣ .

المبحث السابع

حكم الصلاة على من قتله الامام حـدا

اختلف الفقهاء فى كراهة صلاة الامام على من قتله الامام حـدا ، فمنهم من قال بالكراهة ، ومنهم من قال بعدمها .

وسبب انفراد المالكية يرجع الى ورود بعض العمومات التى تحت على الصلاة على كل مسلم ، وورود حوادث أخرى لم يصل فيها النبى - صلى الله عليه وسلم - على بعض مقترفى الكبائر ، فمن الفقهاء من أخذ بالعمومات ، ومنهم من أخذ ببعض النصوص والآثار التى لم يصل فيها النبى - صلى الله عليه وسلم - على من اقتترف حـدا أو كبيرة ، وهؤلاء الآخرون اختلفوا فى الفهم من هذه النصوص ، فمنهم من قصرها على نفس الحوادث التى لم يصل فيها النبى - صلى الله عليه وسلم - على بعض الموتى ، ومنهم من قاس على عدم الصلاة على هؤلاء الموتى فألحق بهم حالات آخرين .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو قول ابن القاسم وروايته عن الامام مالك - أنه يكره للامام وكذا أهل الفضل والعلم والصلاح الصلاة على من قتله الامام حـدا أو قصاصا ، ولا يدخل فى ذلك من ليس حده القتل ومات اثناء اقامة الحد كالزانى غير المحصن ان مات اثناء الجلد ونتيجة له ، كما أن مذهب المالكية أيضا كراهة أن يصلى الامام ، وكذا أهل الفضل والتقوى والصلاح على ذوى البدع (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (٢) والشافعية والحنابلة (٣) الى

---

(١) التاج والاكليل بهامش الخطاب : ٢/٢٤٠ ، الخرشى : ٢/١٣٨ ، الشرح الكبير

للدردير : ١/٤٢٤ ، البيان والتحصيل : ٢/٢٦٨ - ٢٧٠ ، الاشراف : ١/١٥٤ - ١٥٥ ،

الفواكه الدوانى : ١/٣٣٨ ، الجامع : ١/٩٥ أ ، بداية المجتهد : ١/١٧٤ .

(٢) استثنى الحنفية من ذلك البيهقي ، وقطاع الطرق والمكابر فى المصر ليلا ،

ومن تعصب بعصبة ، فقالوا بكراهة صلاة امام عليهم .

(٣) ذهب الحنابلة الى كراهة صلاة امام على قاتل نفسه والغال ، وهو الذى كتبه

شيئا من الغنيمة قبل أن تقسم .

عدم كراهة صلاة الامام على المقتول حدا (١).

### الأدلة :

(١) استدلت المالكية على مذهبهم في كراهة صلاة الامام على المقتول حدا

بما يلي :

١ - حديث أبي برزة (٢) (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يصل على ماعز (٣) ولم ينه عن الصلاة عليه) (٤).

فعدم صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - عليه ، وعدم نهيه الناس عن ذلك دليل على أن الناس يصلون عليهم دون الامام ومن هم في حكمه من أهل الفضل والعلم (٥).

٢ - وعلل بعضهم كراهة صلاة الامام على المقتول حدا وغيره كالمبتدعة بأنه لجزر غيرهم وردعهم عن مقارفة الذنوب ومتابعة البدع (٦) .

٣ - وقيل انه يكره للامام أن يصل عليهم لأن الامام منتقم لله باقامته الحد عليهم ، والصلاة على الميت شفاعة له ، ولا يكون المنتقم شافعا (٧) .

- 
- (١) حاشية ابن عابدين : ٢١٠/٢ - ٢١١ ، زاد المحتاج : ٤١٨/١ - ٤٢٠ ، مغنى المحتاج : ٣٦١/١ - ٣٧٢ ، فتح العزيز بهامش المجموع : ٣١٢/٥ - ٣١٣ ، شرح منتهى الارادات : ٣٤٤/١ - ٣٤٥ ، المغنى : ٤٢٠/٢ .
- (٢) أبو برزة الأسلمي ، اختلف في اسمه وأصح ما قيل : نضلة بن عبيد ، صحابي مشهور بكنيته ، أسلم قبل الفتح ، وغزا سبع غزوات ، ثم نزل البصرة ، وغزا خراسان وتوفي بها سنة خمس وستين . أنظر : أسد الغابة : ١٤٦/٥ ، تقريب التهذيب : ٣٠٣/٢ .
- (٣) هو ماعز بن مالك الأسلمي ، وهو معدود في المدنيين ، كتب له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتابا باسلام قومه . أنظر : أسد الغابة : ٢٧١/٤ .
- (٤) أخرجه البيهقي في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على من قتلته الحدود ، ١٩/٤ ، وأخرجه أبو داود في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على من قتلته الحدود ، ٢٠٦/٣ ، برقم : ٣٢٨٦ .
- (٥) الاشراف : ١٥٥/١ .
- (٦) البيان والتحصيل : ٢٦٩/٢ .
- (٧) الذخيرة خ : ٢٠٤/١ أ .

وقد ضعف هذا الاستدلال ابن رشد بعد أن حكاه بأنه لا يبعد أن يكون الانسان منتقما لله بإقامة الحد في الدنيا انتقاما لحق الله ، وداعيا للميت بعسـد ذلك بالرحمة والغفران (١) .

(ب) وأما الذين قالوا بجواز الصلاة على كل مسلم فقد استدلوا على مذهبهم بما روى عنه - صلى الله عليه وسلم - من قوله : ( الصلاة واجبة على كل مسلم برأ كان أو فاجرا وان عمل الكبائر ) (٢) .

والذى يترجح لدى ألا كراهة في صلاة الامام وغيره من أهل التقى والصـلاح على مقتضى الحدود وذلك لأن الصلاة عليهم دعاء لهم وترحم عليهم وهذا يوافق مقصود الشارع ثم ان الحدود كفارة لما كانوا اترفوه في الدنيا كما ثبت ذلك في الحديث النبوى الشريف ، وما دام الأمر كذلك فلا مبرر لكراهة الصلاة عليهم .

وأما القول بأنه ردع وزجر لأمثالهم فغير متجه ، لأن مقتضى الحدود لا يفكرون في مسألة أن يصلوا عليهم الامام أو لا يصلوا فالذى يتجرأ على معصية الله وهو يعلم أنها قد تؤدى به الى النار لا تهمة صلاة الامام أو عدمها .

وبهذا يترجح لدى عدم كراهة صلاة الامام على من اترف حدا وقتل به .

---

(١) البيان والتحصيل : ٢٦٩/٢ .  
(٢) مغنى المحتاج : ٣٦١/١ ، والحديث أخرجه البيهقى في كتاب الجنائز ، بسبب الصلاة على من قتل نفسه غير مستحل لقتلها ، ١٩/٤ .

## المبحث الثامن

حكم تقديم الابن على الأب والأخ على  
الجد في الصلاة على الميت

اختلف الفقهاء فيمن هو أحق بالصلاة على الميت ، هل هو الابن ؟ أم الأب ان  
اجتمعا ؟ وهل هو الأخ أو الجد اذا اجتمعا أيضا ؟ .

وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف في الأصول المقاس عليها ، فمخ  
أن الفقهاء قاسوا الولاية في الصلاة على الميت عليها في النكاح الا أنهم  
مختلفون أصلا في الأصل المقيس عليه ، فمن الفقهاء من يقدم الابن على الأب في  
ولاية النكاح ، ومنهم من يقدم الأب على الابن ، وقد جرى هذا الخلاف في الفرع  
المقيس أيضا وهو الولاية في الصلاة على الميت .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الابن وان نزل أولى بالصلاة على الميت من  
الأب ، كما أن الأخ وابنه أولى بالصلاة على الميت من الجد وقد نقل الزرقاني عن  
البساطي أن الأب أولى من الابن ، لكن المشهور والذي رجحه أكثر المالكية  
الأول (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن  
الأب أولى بالصلاة على الميت من الابن ، والجد أولى من الأخ (٢) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية ، الاعتماد فيها على القياس والحقا الفرع بنظائره

(١) الخرشى : ١١٦/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١١٢/٢ ، الشرح الكبير  
للدردير : ٤١٠/١ ، الاشراف : ١٥٢/١ ، الجامع ١٠٠/١ ب ، البيان والتحصيل :  
٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، الذخيرة خ : ٢٠٣/١ ب ، الفواكه الدواني : ٣٣٥ /١ ،  
المنتقى : ١٩/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢٢١/٢ ، البناية : ٩٨٢/٢ ، مغنى المحتاج : ٣٤٧/١ ، المجموع :  
٢١٦/٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣٣٣٧/١ ، المغنى : ٣٦٨/٢ .

المشابهة ، فقد استدل المالكية على مذهبهم في تقديم الابن والأخ على الأب والجد بالقياس على الميراث ، فان الابن أولى من الأب هناك لأنه أقوى تعصيبا ، كما أن الأخ أولى من الجد لأن الأول يدل بالبنوة ، والثاني يدل بالأبوة ولا يظهر لي وجه لذلك ، لأن الأخ يدل بالأبوة أيضا .  
كما قاسها المالكية على الولاية في النكاح ، فعندهم يقدم الابن على الأب في ولاية النكاح ، فأجروا ذلك في الولاية في الصلاة على الميت .

كما استدل ابن يونس بما روى انه لما مات الحسن بن علي - رضي الله عنهما - ، قدم سعيد بن العاص أمير المدينة اخاه الحسين ، فدفعه في قفاه وقال : لولا السنة ماقدمتك (١) .

وأما الجمهور فقد قالوا إن الصلاة على الميت دعاء له وشفاعة ، ومقام الأبوة وان علت أولى بها من مقام البنوة والأخوة ، فان الأب والجد أفجع بالميت من الابن والأخ وأكثر منهما عليه حنوا وشفقة فكان ذلك أدعى لاجابة الدعاء فيكون ذلك أنفع للميت .

كما أنهم قاسوها على ولاية النكاح فولاية النكاح يقدم فيها الأب على الابن (٢) .

والذي يتأمل أدلة المالكية يجدها لاتخلو من مقال .

أما القياس على الميراث فغير متجه ، وذلك للفارق الواضح بين ولاية الصلاة على الميت والميراث ، كما أن طريق ارث الابن مختلف عن طريق ارث الأب ، فالابن يرث تعصيبا ، والأب من أصحاب الفروض فلا مجال للقياس .  
وأما قياسهم ولاية الصلاة على الميت على ولاية النكاح فهم منازعون في الأصل المقيس عليه .  
وأما الاحتجاج بأثر الحسين وسعيد بن العاص فغير متجه فالأثر - ان صح -

(١) البيان والتحصيل : ٢٨٦/٢ ، المنتقى : ١٩/٢ ، الاشراف : ١٥٢/١ ، الجامع : ١٠١ / ١ ، الذخيرة خ : ٢٠٣/١ ب ، والأثر أخرجه البزار في مسنده : ٢٨٥/١ - ٢٨٦ ، برقم : ٨١٤ ، وأخرجه البيهقي : ٢٨/٤ .  
(٢) مغنى المحتاج : ٢٤٧/١ ، المجموع : ٢١٦/٥ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، المغننى : ٣٦٨/٢ .

ليس فيه دليل على تقديم الابن على الأب لأنه لم يكن للحسن حينئذ ابن بالـغ  
ولا أب إذ كان أبوه على - رض الله عنه - متوفى ، كما لم يكن له جد حتى أيضا  
فلا مجال لأن يقدم غير الحسين .

والذى يترجح لدى أن الأب والجد أولى بالصلاة على الميت من الابن والأخ  
إذا تساوا فى عوامل التقديم الأخرى ، فيرجح الأب والجد بالحنو وبالسن أيضا ،  
فإن السن من عوامل التقديم فى صلاة الفرض والله أعلم وأحكم .



### المبحث التاسع

#### مكان وقوف الامام والمنفرد فى الجنائز

اختلف الفقهاء فى مكان وقوف الامام والمنفرد من الجنائز ، سواء كان ذلك من الرجل أو المرأة .

وسبب انفراد المالكية تعارض الروايات التى جاءت واصفة لمكان وقوف النبى - صلى الله عليه وسلم - بالاضافة الى ورود بعض الآثار عن بعض السلف بالوقوف فى امكنة مختلفة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الامام والمنفرد يقفان عند وسط الرجل ومنكبى المرأة (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى انهما يقفان عند الصدر رجلا كان الميت أم امرأة (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الامام يقف من المرأة عنـسـد وسطها (٣) ، وأما الرجل فقال الشافعية يقفان عند رأسه ، وقال الحنابلة يقفان عند صدره (٤) .

#### الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلى :

١ - ماروى عن ابن مسعود من فعله الصفة التى ذكرها المالكية (٥) .

(١) الخطاب : ٢٢٧/٢ - ٢٢٨ ، الخرشى : ١٢٨/٢ - ١٢٩ ، التاج والاكليل بهامش

الخطاب : ٢٢٧/٢ ، الفواكه الدوانى : ٣٤٣/١ ، الاشراف : ١٥٣/١ ، الذخيرة خ : ٢٠٢/١ ب .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢١٦/٢ .

(٣) قال الشافعية : عند عجيزتها موافقة للفظ الحديث ، وهما متقاربان .

(٤) مغنى المحتاج : ٢٤٨/١ ، زاد المحتاج : ٤٠٤/١ - ٤٠٥ ، المجموع : ٢٢٤/٥ - ٢٢٥ ،

شرح منتهى الارادات : ٣٣٨/١ ، المغنى : ٣٩٤/٢ - ٣٩٥ .

(٥) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه فى كتاب الجنائز ، باب المرأة ، أين يقام

منها ... ؟ ٣١٣/٣ .

٢ - ولأن الوقوف عند منكبي المرأة أصون له عن التفكير وتذكر ما يشغلها  
عن الصلاة فيفسدها عليه (١).

وأما الحنفية فانهم قالوا ان الصدر هو مكنن الايمان والشفاعة ، فكان  
حريا أن يغف الامام أو المنفرد عنده (٢).

(ب) وأما الشافعية والحنابلة فاستدلوا بما يلي :

١ - حديث أنس - رض الله عنه - ( صلى على رجل فقام عند رأسه وعلسى  
امرأة فقام عند عجيزتها فقال له العلاء بن زياد (٣) : هكذا كانت صلاة رسول  
الله - صلى الله عليه وسلم - صلى على امرأة عند عجيزتها وعلى الرجل عند  
رأسه ؟ قال : نعم ) (٤).

٢ - حديث جابر بن سمرة - رض الله عنه - قال : (صليت وراء النبي - صلى  
الله عليه وسلم - على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها وسطها ) (٥).  
ولأن قيامه عند وسط المرأة ستر لها من الناس ، فكان أولى .

(ج) وأما الحنابلة فقد قالوا : ان الوقوف عند الرأس وقوف عند الصدر  
لأنهما متقاربان فيصح أن يقال للواقف عند رأسه ، أنه واقف عند صدره (٦).

- 
- (١) الاشراف: ١٥٣/١ ، الذخيرة خ: ٢٠٢/١ ب ، الفواكه الدواني : ٣٤٣/١ .  
(٢) حاشية ابن عابدين : ٢١٦/٢ .  
(٣) هو أبونصر ، العلاء بن زياد بن مطر العدوي ، البصري ، أحد العباد ، ثقة  
توفى سنة أربع وتسعين ، أنظر : تقريب التهذيب : ٩٢/٢ ، تهذيب التهذيب :  
١٨١/٨ .  
(٤) أخرجه أبوداود في كتاب الجنائز ، باب أين يقوم الامام من الميت اذا صلى  
عليه ؟ ٢٠٨/٣ ، برقم : ١٣٩٤ ، والترمذي في كتاب الجنائز ، باب ماجاء  
أين يقوم الامام ؟ من الرجل والمرأة ؟ ، وقال : حديث حسن ٣٥٢/٣ ، برقم :  
١٠٣٤ ، وابن ماجه في الجنائز ، باب ماجاء في أين يقوم الامام اذا صلى  
على الجنائز ٤٧٩/١ ، برقم : ١٤٩٣ ، أنظر : نيل الأوطار : ١٠٩/٣ .  
(٥) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على النساء اذا ماتت  
في نفاسها ، ٩١/٢ ، ومسلم في كتاب الجنائز ، باب أين يقوم الامام من  
الميت للصلاة عليه ؟ ، ٦٦٤ / ٢ ، برقم : ٩٦٤ .  
(٦) المجموع : ٢٢٤/٥ - ٢٢٥ ، مغنى المحتاج : ٣٤٨/١ ، المغنى : ٣٩٥/٢ ، كشف  
القناع : ١٢٩/٢ .

الترجيح :

ان الذى يتأمل أدلة المذاهب يجد أن المالكية قد استدلوا بأشـر لابسـن مسعود لم يبينوه ولم يبينوا صحته أو سنده ، وحتى على فرض صحته فهو فعـسل صاحب لايمكن أن يعارض فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - ، والذى جاء بأسانيد صحيحة وحسنه ، وأما قول المالكية ان وقوف الامام عند صدر المرأة أصون له من التفكير بما يشغله فبعيد جدا فمن ذا الذى يفكر مثل هذا التفكير وهو واقف أمام جنازة ممددة ، ان رهبة هذا الموقف لاتدع للانسان مجالا للتفكر بمثل هذه الاشياء ، وحتى على تجويز ذلك فان الوقوف عند الصدر هو مظنة التفكير أكثر من الوقوف عند الوسط ..

وأما دليل الحنفية ، فغنى عن القول ان الأحكام الشرعية لاتثبت بمثل هذه الاستنتاجات البعيدة .

بقى مذهب الشافعية والحنابلة الذى تشهد له الأحاديث الصحيحة والصريحة ولعل مذهب الشافعية بالنسبة للرجل أرجح من مذهب الحنابلة لموافقته لفظ الحديث ولعدم حاجته للتأويل بخلاف مذهب الحنابلة القائل بالوقوف عند الصدر أن لفظ الحديث لايفيده الا بالتأويل الذى ذكره ، وحتى هذا التأويل فيه بعد لأن الواقف عند الرأس لايمح أن يقال بأنه واقف عند الصدر ولو قرب منه لأن اعضاء الجسد متقاربة عادة ولو ساغ هذا التأويل لجاز أن يقال أن الواقف عند الصدر واقف عند البطن لقرب المسافة أيضا .

المبحث العاشر

حكم الصلاة على القبر لمن

فاتته شهود الجنائز

اختلف الفقهاء فيمن فاتته الصلاة على الجنائز ، أيندب له أن يصلى على القبر أم لا ؟

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تعارض عمل أهل المدينة مع بعض الآثار التي جاء فيها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد صلى على القبر وذلك في أكثر من واقعة (١) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مذهب المالكية انه لا يصلى على من صلى عليه ، وهذا النهي للتحريم وأما من لم يصلى عليه ، فإن ووري في القبر صلى على القبر ، ولا يخرج على المشهور ، وأما إن لم يوار اخرج وصلى عليه ويمتد جواز الصلاة على القبر لمن ووري الى أن يظن بله (٢) .

(ب) وذهب الحنفية الى انه لا تجوز الصلاة على من صلى عليه الا للولـى الذى لم يحضرها (٣) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى جواز الصلاة على القبر لمن لم يشهد الجنائز ، وقيدوه الى شهر ، وفي قول الى أن يبلى (٤) .

- 
- (١) بداية المجتهد : ١٧٣/١ - ١٧٤ .  
(٢) الخطاب والتاج والاكليل بهامشه : ٢٥٠/٢ - ٢٥١ ، الخرشى : ١٤٢/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٢٧/١ ، الفواكه الدواني : ٣٤٩/١ ، البيان والتحصيل : ٢٣٥/٢ ، ٢٥٥ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١١٢/٢ ، المقدمات : ١ / ١٧٤ ، الجامع : ٩٦/١ ب ، الذخيرة خ : ٢٠٥/١ أ ، المنتقى : ١٤/٢ - ١٥ ، التمهيد : ٢٧٨ /٦ ، الاشراف : ١٥٤/١ .  
(٣) حاشية ابن عابدين : ٢٢٢/٢ - ٢٢٤ ، البناية : ٩٨٣/٢ - ٩٨٥ .  
(٤) مغنى المحتاج : ٣٦١/١ ، المجموع : ٢٤٤/٥ - ٢٤٩ ، شرح منتهى الارادات : ٣٤٣/١ .

الأدلة :

(١) استدلت المالكية على مذهبهم في عدم جواز الصلاة على من صلى عليه بما يلي :

١ - عمل أهل المدينة : فقد روى أن ابن القاسم لما سأل مالكا عمن حديث صلاته - صلى الله عليه وسلم - على قبر المسكينة بعد دفنها فقال : لقد جاء هذا الحديث والعمل على خلافه .

٢ - إن الصلاة على الميت مما يفعل به بعد الموت ، فلم يجز أن يتكبرر قياسا على غسل الميت .

٣ - إن الصلاة على الجنابة مسقطة للغرض ، فتكون الصلاة عليها مرة أخرى من باب التنفل وهو مما لا يجوز في صلاة الجنابة (١) .

(ب) وأما الحنفية فقد قالوا بجواز صلاة الولي الذي لم يحضر الجناسزة ، وذلك لأجل حقه لا لأجل إسقاط الغرض (٢) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة القائلون بجواز صلاة من لم يصل على الجنابة فقد استدلو بما يلي :

١ - ماروى : ( أن مسكينة ماتت ليلا فدفنوها ولم يوقظوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ف صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الغد على قبرها ) (٣) .

٢ - ماروى عن ابن المسيب - رضى الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( صلى على أم سعد بعد موتها بشهر ) (٤) .

(١) الاشراف : ١٥٤/١ ، البيان والتحصيل : ٢٣٥/٢ ، المنتقى : ١٤/٢ - ١٥ ، بداية المجتهد : ١٧٣/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢٢٢/٢ - ٢٢٣ .

(٣) أخرجه البيهقي في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن الميت ، ٤٨/٤ ، قال النووي : ( حديث المسكينة صحيح ، رواه النسائي والبيهقي وغيرهما باسناد صحيح من رواية أبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف ... وهذه المسكينة يقال لها أم محجن ) أنظر : المجموع : ٢٤٤/٥ .

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الصلاة على القبر ، ٣٥٦/٣ ، برقم : ١٠٣٧ ، والبيهقي في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن وقسمال : مرسل صحيح ، ٤٨/٤ .

٣ - حديث أبي هريرة: ( أن امرأة سوداء أو رجلا كان يقيم المسجد ففقده النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فسأل عنه فقالوا مات فقال : أفلا آذنتموني به دلوني على قبره فدلوه ف صلى عليه ) (١) .

٤ - وعن ابن عباس - رض الله عنهما - : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى على قبر منبوذ ) (٢) .

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث أن هؤلاء مادفنوا الا بعد الصلاة عليهم بحيث سقط الغرض بصلاتهم والا فلا يجوز أن يبطن دفنهم قبل الصلاة (٣) .

وقد أجاب الباجي على حديث المسكينة وغيره من الأحاديث مما هو في معناه بما ملخصه :

١ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - علل صلاته على القبور بما لا طريق لنا الى معرفة أن حكم غيره من الناس كحكمه فقال : ( إن هذه القبور ممتلئة ظلمة والله ينورها بصلاتي عليهم ) (٤) .

٢ - إن النبي - صلى الله عليه وسلم - هو المستحق للصلاة على الجنائز فاذا لم يصل عليها هو لم يسقط فرض الصلاة عليها .

٣ - إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أمر بأن يعلموه بموتها للصلاة عليها ، ونهى أن يدفن أحد قبل أن يصل على عليه - صلى الله عليه وسلم - فقال : ( لا يموتن فيكم ميت مادمت بين أظهركم الا آذنتموني به فإن صلاتي له رحمة ) .

٤ - إنا لانقول إنه لايجوز أن يصل على جنازة لم يصل عليها حتى يحتج علينا بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد صلى على القبور ، بل نقول إنه لايجوز أن يصل على قبر قد صلي على من فيه ، ولا طريق لكم الى اثبات أنه قد صلي على المسكينة ، وليس لكم أن تقولوا إنه قد صلي عليها ، الا ولنا أن نقول

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب كنس المسجد والتقاط الخرق والعيديان والقدى ، ١١٨/١ ، ومسلم فى كتاب الجنائز ، باب الصلاة على القبر ، ٦٥٩/٢ ، برقم : ٩٥٦٥ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الجنائز ، باب الصوف على الجنازة ، ٨٨/٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٦١/١ ، المجموع : ٢٤٤/٥ - ٢٤٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣٤٣/١ .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب الجنائز ، باب الصلاة على القبر ، ٦٩٥/٢ ، برقم : ٩٥٦ .

إنه لم يصل عليها فتساوت الدعويان فسقط الاستدلال بهذا الدليل (١)

الترجيح :

والذى يترجح لدى جواز الصلاة لمن لم يمل على جنازة ان يصلي على قبرها وذلك للاحاديث الصحيحة الصريحة فى ذلك ، وقول مالك إن العمل على خلاف هذا الحديث لا يمكن أن يقاوم صحة حديث المسكينة فضلا عن الأحاديث الأخرى الصحيحة الصريحة .

وأما أقيسة المالكية فمردوده لأنه لا قياس مع النص ، وأما جواب الباجسى على حديث المسكينة وما فى معناه ، فغير متجه وذلك لأن نهى النبى - صلى الله عليه وسلم - عن أن يدفن الموتى دون صلاته إنما هو من قبيل الرحمة بهسـولاء الموتى ، وذلك لأن صلاة النبى - صلى الله عليه وسلم - عليهم ليست كصلاة غيره ، فإن صلاته - صلى الله عليه وسلم - سكن لهم ورحمة ، ولا يعنى هذا أن صلاة غيره ليست مجرثة ولا مسقطه للفرض ، وأما القول بأن دعوى الصلاة على المسكينة متساوية مع دعوى عدم الصلاة عليها فغير سديد ، وذلك لأن الصحابة قد خرجوا بالمسكينة ودفنوها ، ويبعد جدا أن يدفنوها بغير صلاة وهم يعلمون اشم ذلك ولا يتصور هذا من صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

وأضعف من هذا ، القول بأن الصلاة الواردة فى حديث المسكينة وغيره من الأحاديث إنما هى بمعنى الدعاء وذلك لأن الصلاة اذا أطلقت فى كلام الشارع انصرفت الى المعنى الشرعى وليس الى المعنى اللغوى ، ومن هنا يتضح رجحان مذهب الشافعية والحنابلة القائلين بجواز الصلاة على القبر لمن فاتته شهود الجنازة .

## المبحث الحادى عشر

حكم دفن الشهيد بثيابه

اتفق الفقهاء على أن الشهيد يدفن بثيابه ، لكنهم اختلفوا فيما ينزع عنه من الثياب ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى أمرين :

١ - تعارض الآثار - فى ظاهرها - فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - فى الشهداء - ادفنوهم بثيابهم - وأمره - صلى الله عليه وسلم - بقتلى أحد أن يدفنوا فى ثيابهم وأن ينزع عنهم الجلود والسلاح ، فمن الفقهاء من أجرى قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ادفنوهم بثيابهم ) على عمومته وقال : لا ينزع الا الحديد من سلاح ونحوه ، ومنهم من خص هذا الحديث بحديث قتلى أحد ، وقال ينزع عنه ما ليس من عادة الناس لبسه .

٢ - الاختلاف فى مفهوم الثياب ، هل تشمل كل ملابس ؟ أم تختص بما من عادة الناس لبسه فى غير حال الحرب ؟ (١) .

وفىما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لا يجوز نزع غير الدرع والسلاح من ثياب الشهيد ، فلا ينزع عنه فرير ولا خف ولا محشو ولا جبة ولا خاتم قل ثمن فسه ولا منطقة ، وهو مذهب مالك فى المدونة ، وقد نقل عن ابن القاسم قوله : لا بأس بنزع الخسف ، لكن المشهور الذى استقر عليه المذهب ألا ينزع عنه غير الدرع والسلاح (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جواز نزع ما ليس من عادة الناس لبسه الا فى الحرب وكذا ما لا يسمى ثيابا كالأمثلة التى ذكر المالكية عدم جواز نزعها (٣) .

(١) اتفق الفقهاء على أنه ينزع عن الشهيد درعه وسلاحه وغير ذلك من أدوات الحرب كالسيف والرمح .

(٢) الحطاب والتاج والاكليل بهامشه: ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ ، الخرشى: ١٤١/٢ ، الفواكه الدوانى : ٣٣٨/١ ، الأشراف: ١٤٩/١ ، الجامع: ٩٧/١ ب ، البيان والتحصيل: ٢٠٩/٢ - ٢١٠ ، الذخيرة: ٢٠٥/١ ب ، الزرقانى على مختصر خليل: ١٠٩/٢ - ١١٠ .

(٣) حاشية ابن عابدين: ٢٥٠/٢ ، مغنى المحتاج: ٣٥١/١ ، زاد المحتاج: ٤٠٧/١ - ٤٠٨ ، المجموع: ٢٦٧/٥ ، شرح منتهى الارادات: ٣٣١/١ ، المغنى: ٤٠٣/٢ .



الأدلة :

(١) استدلت المالكية على مذهبهم في عدم نزع شيء غير السلاح بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ادفنوهم بثيابهم ) (١)

وهذا يعم الفرو والمحشور وغيره .

٢ - ولأن هذه الأشياء يمدق عليها لفظ الثياب لغة ، فيكون حكمها كحكم

الثياب (٢).

(ب) وأما الجمهور فقد استدلتوا بما روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

أمر بقتلى أحد فنزع عنهم الجلود والثياب ، ودفنوا بثيابهم ودمائهم (٣).

والذي يترجح لدى مذهب الجمهور في نزع الخف والفرو ونحوه ، وذلك لأن

حديث قتلى أحد يعتبر مخصصاً لأمره - صلى الله عليه وسلم - بدفن الشهيد

بثيابهم ، خاصة وأن سياق الحديث يدل على أن المراد بالثياب الثياب المعهودة

من الأردية والأزر والقمصان والسراويلات ، فقد ورد في الحديث أن النبي - صلى

الله عليه وسلم - قد أمر بنزع الجلود ودفنهم في ثيابهم ، فلم يسم الجلود ،

والتي تدخل فيها الخفاف والفراء ونحوها ثياباً فدل على أن المراد بالثياب

الثياب المعهودة التي يلبسها الناس .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز ، باب في الشهيد يغسل ، ١٩٥/٣ ، برقم :

٣١٣٣ ، وابن ماجه في كتاب الجنائز ، باب ماجاء في الصلاة على الشهيد

ودفنهم ، ٤٨٥/١ ، برقم : ١٥١٥ ، ومالك في الموطأ بلاغا في كتاب الجهاد ،

باب العمل في غسل الشهيد ، ٤٦٣/٢ ، برقم : ١٣٧ ، والبيهقي في سننه في

كتاب الجنائز ، باب من استحب أن يكفن في ثيابه التي قتل بها ، ٤ / ١٤ ،

وأحمد في مسنده ، ٢٤٧/١ ، وذكر الألباني ضعف اسناده ، أنظر : ارواء الغليل :

١٦٥/٣ .

(٢) الفواكه الدواني : ٣٣٨/١ ، الذخيرة خ : ٢٥٥/١ ب ، الاشراف : ١ / ١٤٩ ،

البيان والتحصيل : ٢١٠/٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٥١/١ ، حاشية ابن عابدين : ٢٥٠/٢ ، شرح منتهى الارادات :

٣٣١/١ ، المغنى : ٤٠٣/٢ .

د. نور محمد بن صالح

د. محمد بن عبد الوهاب

د. محمد بن عبد الوهاب

د. محمد بن عبد الوهاب

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فرع الفقه وأصوله



## مفردات المذهب المالكي في العبادات - دراسة مقارنة -

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه  
في الشريعة الإسلامية

إعداد الطالب  
عبد المجيد محمود صلاحي

إشراف الأستاذ الدكتور  
يوسف الشبال



الجزء الثاني

العام الدراسي ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م

## الباب الثالث

مفردات المذهب في الزكاة والصيام

### الباب الثالث

#### مفردات المذهب في الزكاة والصوم

يشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مفردات المذهب في الزكاة

الفصل الثاني : مفردات المذهب في الصوم

الفصل الثالث : مفردات المذهب في الاعتكاف

## الفصل الأول

### مفردات المذهب في الزكاة

---

ويشتمل هذا الفصل على تسعة عشر مبحثاً

- المبحث الأول : الدين الذي يسقط وجوب الزكاة  
المبحث الثاني : حكم زكاة الدين  
المبحث الثالث : زكاة المال المغصوب  
المبحث الرابع : زكاة ربح المصالح  
المبحث الخامس : حكم زكاة المعلوفات من بهيمة الأنعام  
المبحث السادس : حكم الزكاة عند ضم نوعي جنس واحد من المواشي  
المبحث السابع : ضم النتاج إلى الأمهات في اعتبار الحمول  
المبحث الثامن : حكم مالو كان النصاب كله نتاجاً  
المبحث التاسع : تعريف التبييض والمسئنة  
المبحث العاشر : حكم زكاة الإبل إذا رادت عن مائة وعشرين ، ولم تصل إلى مائة وثلاثين  
المبحث الحادي عشر : حكم الاختلاط في الماشية  
المبحث الثاني عشر : الأمور التي يشترط اجتماعها في الماشية حتى تؤثر الخلطة  
المبحث الثالث عشر : حكم زكاة عروض التجارة  
المبحث الرابع عشر : المقصود بالرقاب في آية مصارف الزكاة  
المبحث الخامس عشر : كيفية تقسيم مال الزكاة على الثمانية الأصناف  
المبحث السادس عشر : حكم تعجيل الزكاة  
المبحث السابع عشر : حكم صدقة الفطر عن العبد المكاتب  
المبحث الثامن عشر : حكم صدقة الفطر عن العبد الآبق  
المبحث التاسع عشر : حكم صدقة الفطر عن العبد المبعوض

## المبحث الأول

الدين الذي يسقط وجوب الزكاة

اختلف الفقهاء فيمن كان عليه دين يحيط بماله ، أو ينقص النصاب ، أيسقط هذا الدين الزكاة فيمنع وجوبها أم لا ؟ فمنهم من قال : ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة أصلاً ، ومنهم من قال : بل يمنع وجوبها ، وهؤلاء اختلفوا في جنس الدين الذي يمنع وجوب الزكاة ، فمنهم من قال : يمنع وجوبها كل دين ، ومنهم من خص ذلك بالأموال الباطنة كالذهب والفضة دون الأموال الظاهرة كالحرث والماشية ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة الاختلاف في تخصيص النصوص العامة الآمرة بأخذ الزكاة واخراجها كقوله - تعالى - : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ (١) فمن الفقهاء من أجرى هذه النصوص العامة على عمومها فأوجب الزكاة في كل مال سواء أكان على ربه دين أم لا ، ومنهم من خصها - على اختلاف بينهم في درجة التخصيص - .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الدين لا يسقط الزكاة الا في الأموال الباطنة كالذهب والفضة ، وأما الأموال الظاهرة كالزروع والثمار والمواشي فإن الدين لا يسقط وجوب الزكاة فيها (٢) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أن الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال كلها ، وفق تفصيلات ليس هنا مجال ذكرها (٣) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة أصلاً (٤)

(١) التوبة / ١٠٣ .

(٢) الخطاب والتاج والاكليل بهامشه : ٣٢٨/٢ ، الخرشى : ٢٠٢/٢ ، المدونة :

٣١٨/١ ، الاشراف : ١٨١/١ ، البيان والتحصيل : ٣٩٤/٢ ، الفواكه الدواني :

٣٨٦/١ - ٣٨٨ ، المقدمات الممهديات : ٢٥٢/١ ، الجامع : ١١٣٥/١ ، المنتقى :

١١٤/٢ .

(٣) البناية : ١٨/٣ - ١٩ ، شرح منتهى الارادات : ٣٦٨/١ - ٣٦٩ .

(٤) معنى المحتاج : ٤١١/١ ، المجموع : ٣٤٤/٥ .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم في التفرقة في إسقاط الدين للزكاة بين الأموال الباطنة والظاهرة بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ قالوا : فمقتضى هذا النص العام أن تؤخذ الزكاة من الأموال كلها وحتى لو كان على ربها دين فخرج من ذلك الأموال الباطنة باجماع الصحابة ، فإن عثمان رضي الله عنه - قد صاح بالصحابة : ( هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليؤده حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة ) (١) وقال هذا بمحض من الصحابة فلم ينكر عليه أحد ، فصار اجماعاً ، وهذا في الأموال الباطنة فبقى ماعداه على مقتضى العموم (٢) .

وفي هذا الاستدلال نظر : وذلك لأنه على التسليم بصحة هذا الأثر سنداً فإنه غير دال على المدعى مبنى ولفظاً ، وذلك لأن كلمة الأموال الواردة في الأثر تشمل الذهب والفضة والماشية والحرث ، فهي تسمى أموالاً لغه وشرعاً ، فقصرها على بعض مسماها تحكم بلا دليل .

ثم إن ادعاء الاجماع لا يخفى ما فيه من بعد ، وذلك لأن الاجماع السكوتى مختلف في حجيته ، ثم إنه مبني بعد هذا على أن الصخاطبيين قد فهموا من قول عثمان : ( تحصل أموالكم ) ، الأموال الباطنة ، وهذا مالاتسفه اللفظ ولا الشرع .

٢ - إن النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعده أبو بكر وعمر وعثمان وغيرهم كانوا يرسلون السعاة إلى أرباب الأموال فكانوا يأخذون من المواشى والحبسوب والثمار ، ولا يسألون أرباب هذه الأموال إن كان عليهم دين أم لا .

٣ - إن الأموال الظاهرة أمرها موكول إلى الامام ، فجاز أن يأخذها قهراً ،

(١) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الزكاة ، باب الزكاة في الدين ، ٢٥٣ / ١ ، برقم : ١٧ .

(٢) المقدمات الممهدة : ٢٥٢ / ١ ، البيان والتحصيل : ٣٩٤ / ٢ .

بخلاف الأموال الباطنة إذ يقبل فيها قول رب المال في ادعاء الدين أو اخراجها .

٤ - إن الدين يمنع تنمية العين إذ يجوز لصاحب المال أن يقوم مطالبها بدينه فيؤدى ذلك إلى أن يحجر على رب المال التصرف في ماله ، وهذا يمتنع نماءه في الذهب والفضة ، وأما الحرث والماشية فلا يمنع الحجر نماءها لأنها نامية بنفسها وليست محتاجة في نمائها إلى تصرف ربها بها (١) .

٥ - إن الدراهم والدنانير لا تتعلق الحقوق بأعيانها بل بالذمة ، فيتعلق بالذمة في الأموال الباطنة حقان : حق الزكاة وحق الدين فيقدم حق الدين ، بخلاف الأموال الظاهرة فإن الزكاة تتعلق بأعيانها ولا يتعلق الدين بأعيانها فتقدم الزكاة (٢) .

٦ - ولأن الأموال الظاهرة لم يؤتمن عليها أربابها إذ لو قبل قولهم في ادعاء الدين لأدى ذلك إلى إسقاط الزكاة في أكثر الأموال بادعاءه (٣) .

(ب) وأما الحنفية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - أشر عثمان الذي استدل به المالكية ، لكن الحنابلة حملوه على العموم فهو يشمل عندهم الأموال كلها بخلاف المالكية الذين خصوه بالأموال الباطنة .

٢ - ولأن الزكاة إنما وجبت لمواساة الفقير ودفع حاجته ، وحاجة المدين إلى وفاء دينه أشد من حاجة الفقير ، فليس من الحكمة تعطيل حاجة الصالح للوفاء بحاجة غيره (٤) .

٣ - ولأن المال مشغول بحاجة صاحبه الأصلية فكان كالعدم ، كمن عنده ماء لكن يحتاجه للشرب ودفع الظم (٥) .

- 
- (١) الفواكه الدواني : ٣٨٦/١ - ٣٨٧ ، الغرثى : ٢٠٢/٢ ، الجامع : ١٣٥/١ أ ، البيان والتحصيل : ٣٩٤/٢ .  
 (٢) المنتقى : ١١٤/٢ .  
 (٣) الجامع : ١٣٥/١ أ .  
 (٤) شرح منتهى الإرادات : ٣٦٩/١ .  
 (٥) البناية : ١٩/٣ .



(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :-

- ١ - العمومات الموجبة للزكاة : فإنها لم تستثن الدين ولا غيره .
- ٢ - ولأنه مالك للنصاب نافذ التصرف فيه فوجبت الزكاة فيه كغيره (١).
- ٣ - لأن الزكاة تتعلق بالعين ، والدين يتعلق بالذمة فلا يمنع أحدهما الآخر ، كالدين وأرش الجناية (٢) .

### الترجيح : ح

ان الاستدلال بالنصوص العامة الموجبة للزكاة غير متجه ، وذلك لأن هذه النصوص العامة تعد منها حق المسلمين وأمرهم باخراج الزكاة فهي - والحال - هذه - لا يمكن أن تثبت بها تفصيلات وجزئيات ، فاذا كانت هذه النصوص العامة قد خصت في أكثر من موضع ، فقد خصت بتحديد النصاب الذي إن قل المال عنه لم تجب الزكاة ، وخصت باعتبار مرور الحول في غير الزروع والشمار مسع أن النصوص لم تتعرض لكل هذا ، فغير تكبير أن تخص أيضا في اعتبار عدم الدين ، وان اثر عثمان رضى الله عنه دال على هذا ، وموافقة بعض الصحابة له أو جلهم يعضد ذلك الأثر ، لكن من فرق فيه بين الأموال الباطنة والظاهرة فقد أبعد ، وذلك لتناول لفظ المال للجميع ، بل وإن المواشي والزروع كانت من كرائم أموال العرب في تلك الفترة وأكثرها شيوعا وتداولاً ، فاستثناؤها من اسقاط وجوب الزكاة بالدين استثناء لجل أموال العرب وتكليف لأكثر الناس ما لا يطيقون ، وبهذا يترجح لدى أن الدين مسقط لوجوب الزكاة إن أحاط بالمال أو أنقص النصاب ، وأنه لا فرق في ذلك بين الذهب والفضة والانعام والحرث .

(١) مغنى المحتاج : ٤١١/١ .

(٢) المهذب المطبوع مع المجموع : ٣٤٣/٥ .

## المبحث الثانى

حكم زكاة الدين

اختلف الفقهاء فيمن له دين أيزكيه أم لا ؟ أم يزكيه اذا قبضه ولعام واحد ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة الاختلاف فى مال الدين أيشبهه بالمال الحاضر أم بالمال الفائب ؟ ، كما أن من أسباب الانفراد أيضا الاختلاف فى تعلق الزكاة ، هل هى بذمة المزكى ؟ أم بعين المال المزكى ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) يقسم المالكية الدين الى ثلاثة أقسام :

- ١ - دين الفائدة : كدين الميراث والهبة والارش والأجرة والكراء وثمان العروض ، فلا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول بعد قبضه .  
فيزكيه كل عام عند قبضه
- ٢ - دين التجارة : وهو كعروضها يقومه المدير/ ويزكيه المحتكر ، ويقصد المالكية بالمدير الذى يبيع ويشترى باستمرار ، ولا يرقب الأسواق بالسلعة حتى اذا غلا ثمنها باعها ، وأما المحتكر فهو الذى يفعل ذلك ، فهذا يزكى ديونه اذا قبضها ولعام واحد فقط .

- ٣ - دين السلف : وهو الذى يكون عن قرض فهذا يزكيه اذا قبضه ولعام واحد فقط .

وخلاصة القول أن الدين الذى يكون أصله فى يده أو فى يد وكيله كالقرض فإنه يزكيه إن قبضه ولعام واحد فقط ، وان مكث عند المدين سنين ، واذا كان أصله ليس فى يده بل فى يد غيره كيد مورثه فإنه لا يزكيه الا اذا قبضه ومر عليه الحول بعد قبضه (١) .

(١) الخطاب : ٣١٠/٢ - ٣١١ ، الخرشى : ١٩١/٢ ، ١٩٧ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٦٦/١ ، بداية المجتهد : ١٧٩/١ ، ١٩٩ - ٢٠٠ ، البيان والتحصيل : ٤١١/٢ ، الاشراف : ١٦٥/١ - ١٦٦ ، الفواكه الدوانى : ٣٨٨/١ ، القوانين الفقهية : ص ٧١ ، جواهر الاكليل شرح مختصر خليل ، صالح عبدالسميع الابى الأزهرى ، ( دار الفكر ، بيروت ) ، ١٣٠/١ ، المقدمات الممهديات : ٢٢٩/١ ، الجامع : ١٢٨/١ ، ١٢٩ - ١٣٠ ، المدونه : ٢٥٦ - ٢٦٠ ، الكافى : ١ / ٢٥٤ ، المنتقى : ١١٦/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ١٠٦/٢ ، عارضة الأحولى : ٢٥١/١ .

(ب) وذهب الجمهور الى أن الدين الذى تجب فيه الزكاة يزكيه صاحبه إن قبضه لما مضى من السنين ، وهناك تفصيلات واختلافات كثيرة فى نوع الدين الذى تجب فيه الزكاة وذلك فى كل مذهب ، فبعضهم لا يوجب الزكاة فى قرض الماشية أو فى دين الكتابة ، وهناك تفرقة عند المذاهب بين أن يكون الدين على ملىء باذل ، أو معسر ، أو عند من جده ومع الدائن بينة عليه ، أو ليس معه بينة ، مما لامجال لذكره هنا ، فالمذاهب الثلاثة متفقة على أن الدين الذى تجب فيه الزكاة يزكى لما مضى من السنين زكوات بعدد هذه السنين ، لكنهم مختلفون فى بعض التفصيلات كتحديد نوع المال الذى تجب فى دينه الزكاة ، وفى حال المدين الذى تكون فى المال الذى بيده الزكاة (١) .

#### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى ايجاب الزكاة على صاحب الدين إذا قبضه ولعام واحد فقط بما يلى :

١ - أن الدين يمكن أن يبقى عند المدين سنين فهو ليس فى يد الدائن ويمكن أن يهلك عند المدين ، فلا يكلف بالخراج عنه وهو - ليس فى يده - مما بيده .

٢ - إنه يملك اسقاط الزكاة بهبة الدين لمن هو عليه أو باسقاطه ، أو يأخذ به عرضا .

وهذا الوجه ضعيف لأنه يملك كل ذلك فى المال الذى عنده أيضا ، فيلزم منه القول بأن لا يزكى ما فى يده أيضا .

٣ - إنه لو كان عنده مال فى بلد غائب عنه لم يلزمه أن يزكى عنه مما فى يده ، فلأن لا يلزم أن يزكى المال الذى هو ليس فى يده من باب أولى .

٤ - إن العلة من ايجاب الزكاة هى المواساة فى المال القابل للنماء ، وهو ليس كذلك فى يد المدين ، فلو أوجبنا فيه الزكاة لأدى ذلك الى استهلاكه

(١) البناية : ٢٧/٣ - ٢٨ ، معنى المحتاج : ٤١٠/١ - ٤١١ ، المجموع : ٢٠/٦ - ٢٢ ،

شرح منتهى الارادات : ٣٦٥/١ - ٣٦٦ ، المغنى : ٦٣٩/٢ .

بها ، كما لم تجب الزكاة فى المال المتخذ للقنية خشية استهلاكه بها .

٥ - إن المعتبر فى ايجاب الزكاة أن ينض المال فى يده فى طرفى الحول ،

فلو بقى عند المدين عشر سنين كان بمنزلة العام الواحد .

وهذه هى الدعوى فكيف يصح أن تكون دليلا ؟ ثم إن الأوجه كلها ساقطة بالقول بتركيبته اذا قبضه للسنين التى لم يزره فيها ، وأما القول بأن علنة الزكاة هى المواساة فى الأموال القابلة للنماء فغير مسلم للخلاف بين الفقهاء فى زكاة الحلى وزكاة مال الصبي (١) .

٦ - القياس على عروض التجارة : ذكر هذا مالك فى الموطأ فكما لا يلزم

مالك العروض زكاتها ولو مكثت عنده أعواما الا اذا باعها ، فكذلك زكاة الدين ، وقد أظن الباجى فى التعليق على هذا القول موضحا أن زكاة الدين فى هذا القياس لها حكم الأولى لأن العروض تكون فى يد صاحبها قادر على تنميتها متصرف فيها ، فاذا كان هذا هو حكمها فالدين الذى ليس فى يده ولا هو قادر على التصرف فيه أولى وأحرى ، وذكر الباجى أن هذا القياس يحج من وافقهم فى التسليم فى حكم زكاة العروض راعما أنه قول أبى حنيفة (٢) ، لكن الراجح من قول أبى حنيفة ليس كما وهم الباجى ، بل تقوم عنده العروض كل عام وتزكى ، وبهذا يتضح أن الباجى قد استند على غير مستند ، وإن الامام مالكا رحمه الله قد قاس المسألة على مسألة هى من مفرداته لم يوافقها فيها أحد من الأئمة الثلاثة ، فكان قياسه قد أتى عليه من القواعد .

(ب) وأما الجمهور فإن معتمدتهم أن صاحب الدين مالك للمال يملك الحوالة

به أو الإبراء منه أو المطالبة ، فوجبت فيه الزكاة لأنه ماله ، ونقلوا عن علي وابن عباس رض الله عنهم القول بالتركية لما مضى من السنين (٣) .

(١) المدونة : ٢٥٩/١ ، الاشراف : ١٦٥/١ - ١٦٦ ، المنتقى : ١١٦/٢ ، الزرقانى

على الموطأ : ١٠٦/٢ ، عارضة الأحوذى : ٢٥١/١ .

(٢) المنتقى : ١١٣/٢ - ١١٤ .

(٣) معنى المحتاج : ١ / ٤١٠ - ٤١١ ، المعنى : ٢ / ٦٣٩ ، شرح منتهى الارادات :

٣٦٥/١ - ٣٦٦ .



الترجيح :

ان الناظر في أدلة المالكية يجد أنها في جليها لم تلامس جوهر المسألة ، وذلك لأن المالكية قد استدلوا على عدم وجوب الزكاة لما مضى من السنين بينما كان المطلوب منهم أن يستدلوا على وجوبها لسنة واحدة فقط بعد قبضها ، وليس للمالكية في هذا دليل يعتمد عليه أو يركن اليه ، وهذا ما حدا بابن رشد أن يقول : ( وأما من قال : الزكاة فيه لحول واحد وان اقام أحوالا ، فلا أعرف له مستندا في وقتي هذا ، لأنه لا يخلو مادام ديننا أن يقول : إن فيه زكاة أو لايقول ذلك ، فإن لم يكن فيه زكاة فلا كلام بل يستأنف به ، وإن كان فيسه زكاة فلا يخلو أن يشترط فيها الحول أو لا يشترط ذلك ، فإن اشترطنا وجب أن يعتبر عدد الأحوال الا أن يقول كلما انقضى حول فلم يتمكن من أدائه سقط عنه ذلك الحق اللازم في ذلك الحول ، فإن الزكاة وجبت بشرطين : حضور عين المال ، وحلول الحول ، فلم يبق الا حق العام الأخير ، ... ) (١) .

وبهذا يترجح لدى أن الدين الذي تجب فيه الزكاة يزكى إذا قبضه ولما مضى من السنين ، وذلك لأن مضي الحول أو الأحوال ليس له دخل في اسقاط الزكاة التي استحققت كل سنة .

وأما كون المال ليس في يده فإنه لا يمنع وجوب الزكاة فيه واستقرارها في ذمته ، وبمجرد القبض يزول المانع الذي من أجله لم يتمكن صاحب الدين من تزكية ماله المستدان . ولا يعنى هذا أن يقال : ان على صاحب الدين أن يزكى الدين في الحال وهو في يد غيره كما هو مذهب الشافعية في بعض الحالات ، وذلك لأن الدين - وان كان على مؤسر ملىء - فإن ملك الدائن عليه ملك غير تام لعدم امكان التصرف فيه كما يريد المالك ، وهي من أهم خصائص الملكية .

## المبحث الثالث

زكاة المال المغصوب

اختلف الفقهاء في زكاة المال المغصوب بعد عوده الى صاحبه بعد مكوثه عند مغتصبه بضع سنين ، أيزكيه لما مضى من السنين ؟ أم لعام واحد فقط ؟ أم لا تجب فيه الزكاة أصلاً وإنما يستقبل به الحول ؟

وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف في ملكية صاحب المال للمال المغتصب ، وهل الاغتصاب يزيل الملكية أم لايزيلها بل يمنع التصرف ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) مشهور مذهب المالكية أن المال المغتصب اذا قبضه صاحبه فإنه يزكيه لسنة واحدة فقط ، وان مكث في يد مغتصبه سنين عديدة (١) .
- (ب) وذهب الحنفية الى أنه لا زكاة فيه الا اذا قبضه ويستقبل به الحول (٢) .
- (ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى ايجاب الزكاة فيه بعد قبضه ، ولما مضى من السنين (٣) .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم في عدم ايجاب الزكاة في المال المغتصب الا لعام واحد فقط بما يلي :

١ - ماروى عن عمر بن عبدالعزيز أنه كتب الى بعض عماله في مال قبضه بعض الولاة ظلما ثم عقب بعد ذلك بكتاب آخر أن لا يؤخذ منه الا زكاة واحدة (٤) .

- (١) الخرشى : ١٨٠/٢ ، الحطاب : ٢٩٦/٢ ، المدونة : ٣٣٨/١ ، المقدمات : ٢٩٩/١ ، الاشراف : ١٦٥/١ - ١٦٦ ، الجامع : ١٥٩/١ أ ، المنتقى : ١١٣/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ١٠٦/٢ .
- (٢) البنائية : ٢٥/٣ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٤٠٩/١ - ٤١٠ ، المجموع ٣٤١/٥ - ٣٤٢ ، شرح منتهى الارادات : ٣٦٥/١ ، المغنى : ٦٤٠/٢ .
- (٤) المقدمات : ٢٢٩/١ ، المنتقى : ١١٣/٢ ، والأثر أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الزكاة ، باب الزكاة في الدين ، ٢٥٣/١ ، والبيهقى في السنن الكبرى ١٥٠/٤ ، وعبدالرزاق فى مصنفه : ١٠٣/٤ ، وابن ابى شيبة فى مصنفه : ٢٠٢/٣ ، انظر : نصب الراية : ٣٣٤/٢ - ٣٣٥ .

٢ - أن العلة في ايجاب الزكاة هي النماء ، وكون المال في يده ، والمال المقتصب لا يتحقق فيه هذه العلة (١) .

٣ - أما ايجاب الزكاة لعام واحد ، فلأنه يمكن أن يقال : إن المال نض في يده في طرفي الحول فوجبت فيه الزكاة ولا تراعى تضاعيف الحول مادام المال نض في يده في طرفيه ، يوضح ذلك الباجي حين يقول :  
(... ووجه ذلك أن المال قد نض في يده في طرفي الحول ولو كانت أحوالاً فإنه حصل منها حول واحد نض في طرفيه المال في يد صاحبه ، ولا اعتبار بما بيـــــن ذلك لأن الفاصـل لو غصبه منه يوماً ثم رده اليه لم يعتبر ذلك في اسقاط الزكاة عنه في ذلك الحول لو غصبه منه ثم حال الحول لم تجب عليه فيه الزكاة حتى يرده اليه ، فتجب عليه فيه زكاة فثبت أن الاعتبار بحصول المال في يد صاحبه طرفي الحول ... ) (٢) .

(ب) وأما الحنفية فإنهم قالوا بأن علة اسقاط الزكاة متحققة في المال المقتصب ، وهي عدم الملك (٣) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبيهم بما يلي :

- ١ - إن ملك صاحب المال على المال تام فلزمته زكاته كما لو نسيه عند غيره ، أو حبس وأسر وهو ليس في يده .
- ٢ - ولأنه يملك المطالبة به واجبار مقتصه على تسليمه ، فتجب فيـــــه الزكاة كالمال الذي يكون في يد وكيله (٤) .

ولعل مذهب الشافعية والحنابلة هو الأرجح ، وذلك لتعلق الزكاة بالمال ، ولأن عدم القدرة على اخراج الزكاة لا يستلزم سقوطها بالكلية أو سقوطها في بعض الأعوام دون بعض ، وأما أثر عمر بن عبدالعزيز الذي اخرج مالك في الموطأ فهو اجتهاد من عمر بن عبدالعزيز في مسألة الاجتهاد فيها سائغ ، وأما استدلال المالكية بنض المال في يده في طرفي الحول فغير متجه وذلك لأمرين .

- (١) المنتقى : ١١٣/٢ ، الزرقاني على الموطأ : ١٠٦/٢ .
- (٢) المنتقى : ١١٣/٢ ، وانظر : الأشراف بمعناه ١٦٦/١ .
- (٣) البناية : ٢٥/٣ .
- (٤) المهذب المطبوع مع المجموع : ٣٤١/٥ ، المغنى : ٦٤٠/٢ .

أحدهما : أن طرف الحول الأول الذى كان المال فى يده ناضا فيبر طرف الحول الثانى، لأن المال قد نض فى يده فى طرف حول ثم غصب أعواما ثم نض فى يده فى طرف حول آخر .

ثانيهما : ان نقص المال عن النصاب أثناء الحول يقطع الحول ، فكيف اذا كان المال مقصوبا بالكلية ؟ فما بقى الا أن يقال ان الغصب لايزيل الملكية بل غاية ما فيه إنه يمنع التصرف بالمال ، فاذا عاد هذا المال الى صاحبه اصبح قادرا على التصرف فيه ، وأصبح تصرفه فيه نافذا ، ولما كانت الزكاة قد وجبت فى هذا المال بحوّل الحول عليه ، ولم يكن قادرا على اخراجها فى حينئذ ، استقرت فى ذمته . ثم جاء حول آخر وهكذا فاستقرت فى ذمته عدة زكوات لعسدة أحوال ، فإن قيل : فما قولك لو أن المال لم يرجع الى صاحبه ؟ فحينئذ نقول : إن اثم عدم اخراج الزكاة مرفوع عن صاحب المال اذ لا يكلف الله نفسا الا وسعها ، فرفع الاثم لا يستلزم بالضرورة عدم الوجوب .



## المبحث الرابع

زكاة ربح المال

اختلف الفقهاء في زكاة ربح المال في عروض التجارة ، أیضم الربح الى رأس المال في الحول فيزكى بحلول حول أصله وان لم يبلغ أصله نصاباً أم لا یبذل من أن يكون أصله نصاباً ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى تشبيه الربح برأس المال أو عدم تشبيهه به .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الربح یضم الى أصل رأس المال في اعتبار الحول فيكون حول الربح هو حول رأس المال وان لم يبلغ رأس المال النصاب (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن ربح المال لا یضم الى أصله في اعتبار الحول الا اذا كان أصله نصاباً ، على خلاف بينهم فيما لو نقص المال اثناء الحول عن النصاب . هل یقطع ذلك الحول فيستأنف الحول من جديد أم لا ؟ (٢) .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - القياس على نتاج الغنم : فكما یضم النتاج الى أمهاته في اعتبار حول النتاج بحول أمهاته فكذا یعتبر حول ربح المال من حول أصله (٣) .

(١) الخطاب : ٣٠١/٢ ، الخرشى : ١٨٢/٢ ، بداية المجتهد : ١٩٨/١ ، الاشراف : ١٧٨/١ ، البيان والتحصيل : ٣٥٧/٢ ، ٣٧١ ، ٣٨٠ ، المقدمات : ٢٠٧ / ١ ، الكافي : ٢٥٢/١ ، الجامع : ١٢٥/١ أ ، المعونة على مذهب عالم المدينة ، ص ٢٥ ، المنتقى : ٩٨/٢ ، ٩٩ .

(٢) البناية : ١١٦/٣ - ١١٧ ، شرح فتح القدير : ١١٨/٢ ، نهاية المحتاج : ١٠٤/٣ ، مغنى المحتاج : ٣٩٨/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٧٠/١ ، المغنى : ٦٢٤/٢ .

(٣) البيان والتحصيل : ٣٥٧/٢ ، المقدمات : ٢٠٧/١ ، الاشراف : ١٧٨/١ ، الكافي : ٢٥٢/١ ، الجامع : ١٢٥/١ أ ، المنتقى : ٩٩/٢ .

٢ - ولأن علة وجوب الزكاة فى عروض التجارة هى النماء ، فلا يعقل أن يزكى الأصل ولا يزكى النماء الذى هو علة الوجوب فى الأصل (١) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدل لهم فى شرح المنتهى بالقياس على نتـاج الغنم : اذ يشترط أن يكون الأصل نصاباً (٢) .

والحق أن قياس المالكية مسألة ربح المال على مسألة نتاج الغنم، وقياس الجمهور هذه على تلك أيضا غير متجه ، وذلك لأن كلا المسألتين مما انفردت المالكية فى حكمه وسوف نرى كيف أن المالكية عندما أرادوا أن يستدلوا على أن حول النتاج يعتبر بحول امهاته استدلوا على ذلك الحكم بالقياس على زكاة ربح المال ، فصرنا لا ندرى أى المسألتين فرع وأيها أصل مع أن كلا المسألتين لا يصح أن يكونا أصلا لأنهما مختلف فيهما بين الجمهور والمالكية .

وأما قول المالكية بأن النماء هو علة وجوب الزكاة فى العروض ، وأنه لا يطلح أن يزكى الأصل دون النماء الذى هو علة الوجوب فى الأصل ، فإنما يصح هذا الاستدلال لو أن الجمهور قالوا بأن يزكى الأصل دون الربح ، وهم لم يقولوا ذلك ، بل إنهم اشترطوا النصاب فى الأصل كى يضم الربح اليه .

والحق أن هذا الاشتراط لا دليل عليه وأن الأصل عدمه ، وبهذا يترجح لىدى أنه لا يشترط أن يكون الأصل نصاباً حتى يضم الربح اليه ، وذلك لأن اشتراط النصاب لم يقم عليه دليل معتبر .

(١) الاشراف : ١٧٨/١ .

(٢) شرح منتهى الارادات : ٣٧٠/١ .

## المبحث الخامس

حكم زكاة المعلوفات والعوامل من بهيمة الأنعام

اختلف الفقهاء في البقر والغنم والابل المعلوفة أو العوامل ، أتجب فيها الزكاة أم لاتجب الا في السائمة والمخصصة للنسل والدر دون العوامل ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى مايلي :

١ - الاختلاف في حمل المطلق على المقيد أم ابقاء المطلق على اطلاقه ؟  
فقد وردت نصوص مطلقة في بيان زكاة بهيمة الأنعام من مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( في أربعين شاة ) ووردت نصوص أخرى مقيدة لهذا الاطلاق من مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( في سائمة الغنم الزكاة ) .

٢ - معارضة دليل الخطاب الوارد في قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( والغنم في سائمها الزكاة ) مع عموم النصوص الأخرى كقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( في أربعين شاة ) (١) كما سيأتى في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه تجب الزكاة في المعلوفة والعوامل من الابل والبقر والغنم ، وأنه لافرق في ذلك بين أن تكون سائمة أو غير سائمة (٢) .  
(ب) وذهب الجمهور الى أن الزكاة لاتجب الا في سائمة بهيمة الأنعام والمتخذة للنسل والدر ، وأنها لاتجب في المعلوفة منها أو المتخذة للعمل كحرث الأرض والسقى (٣) .

(١) بداية المجتهد : ١٨٢/١ - ١٨٤ .

(٢) الخرش : ١٤٨/٢ ، التاج والاكليل : ٢٥٦/٢ ، المدونة : ٣١٣/١ ، الفواكه الدواني : ٣٧٩/١ ، الكافي : ٢٧٢/١ ، المقدمات : ٢٤٤/١ ، ٢٤٦ ، البيان والتحصيل : ٤٣٦/٢ ، الاشراف : ١٦٣/١ ، الجامع : ١٤٩/١ ب ، بداية المجتهد : ١٨٣/١ - ١٨٤ ، المنتقى : ١٣٠/٢ ، ١٣٦ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢٨٢/٢ ، البناية : ٧٤/٣ ، ٧٦ ، بداية المجتهد : ١٨٣/١ - ١٨٤ ، المنتقى : ٣٥٧/٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣٧٤/١ ، المغنى : ٤٤١/٢ ، ٤٦٨ ، ويقصد الجمهور بالسائمة تلك التي ترعى في كل الحول أو معظمه ، وأنها اذا غلفت في الأقل فلا يخرجها ذلك السوم .

الأدلة :

(١) استدلال المالكية على مذهبهم في إيجاب الزكاة في المعلوفه والعوامل من بهيمة الأنعام بما يلي :

١ - بعض النصوص العامة التي بينت أنصبة زكاة بهيمة الأنعام وقدر المخرج منها من مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( في أربعين شاة شاة ) (١) وقوله في الأبل : ( وفي أربع وعشرين وما دونها الغنم وفي خمس شاة ) وقوله : ( في كل خمس ذود شاة ) (٢).

وهذه النصوص عامة في السائمة وغيرها (٣).

وأجيب بأن هذه النصوص مطلقه فتحمل على ماقيدها من النصوص التي اشترطت السوم وعدم العمل (٤).

٢ - القياس على السائمة بجامع الجنس بينها وبين المعلوفة .

٣ - إن كثرة النفقة أو قلتها المعهود أنها تؤثر في الزكاة تخفيفاً أو تشقيلاً ، وذلك كالخلطة بالنسبة للماشية ، أو السقى وعدمه بالنسبة للزرع والشمار وليس من المعهود أن تؤثر قلة النفقة أو كثرتها في الزكاة الفاء (٥).

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في اختصاص الزكاة بالسائمة وغير العاملة:

بما يلي :

١ - حديث بهز بن حكيم (٦) عن أبيه عن جده مرفوعاً : ( في كل ابل سائمة

(١) أخرجه ابوداود في كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة ، ٩٦/٢ ، برقم :

١٥٦٧ ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب زكاة الأبل ، ١٨/٥ ، وصححه

الحاكم ، ووافقه الذهبي ، أنظر : المستدرک على الصحيحين : ٣٩٠/١ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ، ١٢٣/٢ .

(٣) الخري : ١٤٨ / ٢ ، الاشراف : ١٦٣ / ١ ، الجامع : ١٤٩ / ١ ، المنتقى :

١٣٦/٢

(٤) المغنى : ٤٤١/٢ .

(٥) المنتقى : ١٣٦/٢ ، الاشراف : ١٣٦/١ .

(٦) هو أبو عبد الملك بهز بن حكيم بن معاوية القشيري ، صدوق ، مات قبيل

الستين ومائة . أنظر : تهذيب التهذيب : ٤٩٨ / ١ ، تقريب التهذيب :

١٠٩/١

في كل أربعين ابنه لبون (١)

٢ - وحديث أبي بكر مرفوعا : ( وفي الغنم في سائمتها اذا كانت أربعين ففيها شاة ) ، وفي آخره أيضا : ( اذا كانت سائمة الرجل ناقمة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها شيء الا أن يشاء ربها ) (٢) .

ووجه الدلالة أنه قيد وجوب الزكاة بالسائمة ، فدل على أن السائمة ليس فيها زكاة (٣) .

٣ - حديث علي رضي الله عنه - قال الراوي : وأحسبه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( هاتوا زكاة ربع العشر ... الى قوله : ) ( وليس على العوامل شيء ) (٤) .

٤ - ولأن الزكاة إنما وجبت لمواساة الفقراء من المال النامي ، وليست الابل أو البقر العوامل معدة للنماء ، ثم إن المعلوفة تكلف ربها الكثير من العلف مما يزيد في نفقتها وموتنتها ، فيؤدي ذلك الى التقليل من النماء الذي يكون بسبب السوم (٥) .

وقد أجاب المالكية عن أدلة الجمهور هذه بمجموعة من الأجوبة أبرزها :

(١) إن قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( في سائمة الغنم الزكاة )

إنما كان جوابا على سؤال فأجابه النبي - صلى الله عليه وسلم - بما يناسب سؤاله ، ولم يقصد النبي - صلى الله عليه وسلم - اشتراط السوم .

(١) أخرجه ابوداود في كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة ، ١٠١/٢ ، برقم :

١٥٧٥ ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب سقوط الزكاة عن الابل ٢٥/٥،٠٠٠ ،

وأحمد في مسنده ، ٢/٥ ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، أنظر : المستدرک

على الصحيحين : ١ / ٣٩٨ ، وأنظر جامع الأصول : ٥٩٥/٤ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ، ١٢٣/٢ .

(٣) المهذب المطبوع مع المجموع : ٣٥٥/٥ ، مفضى المحتاج : ٣٨٠/١ ، شرح

منتهى الإرادات : ٣٧٤/١ ، المغنى : ٤٤١/١ ، ٤٦٨ .

(٤) أخرجه ابوداود في كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة : ١٠٠ / ٢ ، برقم :

١٥٧٢ ، ١٥٧٣ ، قال الأناؤوط : وهو حديث حسن ، أنظر : جامع الأصول :

٥٨٥/٤ .

(٥) البنایة : ٧٥/٣ - ٧٦ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٣٥٥/٥ .

(ب) إن الأحاديث المشترطة للسوم قد خرجت مخرج الغالب ، إذ الغالب فسى الغنم وغيرها من بهيمة الأنعام السوم ، بل لا يكاد يوجد غنم غير سائمة .  
 (ج) وقد أغرب الباجى عندما أجاب على هذه الأحاديث بجواب ملخصه : أن النبى - صلى الله عليه وسلم - نص على السائمة ليكون للمجتهد الاجتهاد فى الحاق المعلوفة بالسائمة فى الحكم فيحصل له أجر الاجتهاد (١) .  
 والحق أن أجوبة المالكية هذه ضعيفة ، وفيما يلى تفصيل ذلك :

(أ) أما القول بأن حديث النبى - صلى الله عليه وسلم - قد كان جواباً لسؤال سائل ، فإنه يحتاج الى نقل ولايكفى فيه مجرد التخمين أو الاحتمال العلقى ، وحتى لو كان كذلك ، فإن العبرة بحديث النبى - صلى الله عليه وسلم - ولو كان النبى - صلى الله عليه وسلم - لا يريد تخصيص السائمة ، لما أعجزه أن يقول ( بل الزكاة فى السائمة وفى غيرها ) .

ثم النص على السائمة قد ورد فى كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه - لبعض عماله ، وهذا الكتاب أخرجه مالك فى الموطأ<sup>(٢)</sup> فهل كان هذا الكتاب أيضاً جواباً لسؤال سائل ؟ ! .

(ب) وأما القول بأن التقييد بالسوم إنما خرج على مخرج الغالب فغير متجه أيضاً ، وذلك لأنه تقييد بصفة قد توجد فى بهيمة الأنعام وقد لا توجد ، وكون الغالب فى بهيمة الأنعام السوم لا يعنى أن حكم الاقل ينسحب عليها ، فإن الغالب فى الزروع والشمار فى عهد النبوة وما بعده انها تسقى بماء المطر ، ولم يمنع هذا من أن تخص الحبوب التى لا تسقى بماء المطر بقدر من الزكاة لايسرى على الغالب وهو ما يسقى بماء المطر .

(ج) وأما القول بأن التقييد كان للحث على الاجتهاد فهو من الغرابة والبعد والضعف بحيث يفنى عن الاجابة عنه .

والذى يترجح لدى أن الزكاة لاتجب فى غير السائمة من بهيمة الأنعام وأنها لاتجب فى المعلوفة والعاملة منها ، فالنصوص صريحة فى هذا ، وايجابها فى المعلوفة فيه مشقة على ربها ، وأشق منه ايجابها فى العاملة .

(١) الخرشى: ١٤٨/٢، المقدمات: ٢٤٤/١، البيان والتحصيل: ٤٣٦/٢، المنتقى: ١٣٠/٢ .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الزكاة، باب مدقة الماشية، ٢٥٧/١ .

## المبحث السادس

حكم الزكاة عند ضم نوعي جنس واحد في المواشي

اتفق الفقهاء على جواز ضم نوعي الجنس الواحد لاكمال النصاب ، فيضم الضأن الى الصاعز والبقر الى الجواميس ونحو ذلك ، لكنهم اختلفوا في كيفية الاخراج .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا اجتمع ضأن وماعز ، وبقر وجواميس ، أو إبل بخت وعراب ، فإنه يخرج من أكثر النوعين عددا ، فإن تساويا كان السامى بالخيار أن يأخذ من أيهما شاء ، ويسن له أن يراعي في ذلك الأخط للفقراء ، فاذا كان كل من النوعين يساوي نصابا أخذ من كل واحد منهما ما يجب فيه ، والا أخذ من الأكثر (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه يأخذ الوسط ، وذلك بأخذ الأدون من الأرفع والأرفع من الأدون (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن السامى يأخذ من أيهما شاء شرط أن يكون المأخوذ مساويا لقيمة الواجب من المالين المزكيين ، فاذا كان عنده عشرون ضأنا وعشرون معزا، وكانت قيمة الواحد من الضأن ستة عشر درهما ، وكانت قيمة الواحد من المعز عشرة دراهم ، أخرج شاة من المعز أو من الضأن تساوي ثلاثة عشر درهما ، وهكذا اذا لم يتساو العددان أخذ من كل بحسب قيمته (٣) .

(١) الخرشى : ١٥٢/٢ ، التاج والاكليل : ٢٦٣/٢ ، الكافي : ٢٧٣/١ ، المدونة : ٣١٦/١ - ٣١٧ ، بداية المجتهد : ١٩١/١ ، المنتقى : ١٣٢/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ١١٦/٢ .

(٢) المبسوط : ١٨٣/٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٧٥/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٨١/١ ، كشاف القناع : ٢٢٤/٢ ، المغنى : ٤٨٠/٢ .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية لم يثبت فيها نص عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقد اختلفت أنظار الفقهاء واجتهاداتهم فيها ، فالمالكية راعوا جانب العدد وقالوا : إن الأقل يلحق بالأكثر تغليباً ، ولأن الأقل له حكم الأكثر لأنه تبع له ، وأما عند التساوى فلم يبق للجانب العددي تأثير فيخير الساعى ، وهذه سنة الزكاة فى الوجوب والوجود أن الساعى يخير فى الأخذ من أيهما شاء ، كما يخير فى أخذ خمس بنات لبون ، أو أربع حقائق عند وجود السنين فى مائتين من الابل (١) .

وأما الحنفية فإنهم استدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( لاتأخذوا من حرزات أموال الناس وخذوا من حواشى أموالهم ) (٢)

وأخذ الأرفع من الأدون والأدون من الأرفع يحقق قول النبي - صلى الله عليه وسلم - بالأخذ من الحواشى (٣)

وأما الشافعية والحنابلة فإنهم راعوا المالىين معا ، وجعلوا لقيمة النوعين أثراً فى تحديد المخرج من الزكاة (٤)

ولعل مذهب المالكية فى هذه المسألة أرجح وذلك لعدم المشقة والكلفة فيه ، وأما مذهب الحنفية فإن الحديث الذى استدلوا به لايساعدهم الا بشيء من التكلف ، والنظر الى مسألة الادون والارفع لا يختص بمسألة ضم الأنواع الى بعضها بقدر ما يختص بصفة المخرج والذى يمكن أن يكون فى نوع واحد أيضا ، فالنظر الى صفة الحيوان من غزارة لبن أو جمال صورة أو سمن أو نحو ذلك ، يختص بالنوع

(١) الخرشى : ١٥٢/٢ ، المنتقى : ١٣٢/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ١١٦/٢ .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ ، ولكن أخرج الامام احمد فى مسنده حديثا قريبا من هذا اللفظ ، ٧٢/٥ ، والبيهقى فى كتاب الزكاة بلفظ قريب من هذا أيضا ، ١٠٢/٤ .

(٣) المبسوط : ١٨٣/٢ .

(٤) معنى المحتاج : ٣٧٥/١ ، شرح منتهى الارادات : ١٨٣/١ .



الواحد أيضا ، ومآلتنا هي الاختلاف في أي من النوعين يخرج وليس في صفة المخرج .

وأما الشافعية والحنابلة فإن وجهتهم وجهة حسنة روعى فيها توخي الدقة ولكن يشوبها شيء من التكلف ، ثم إن معتمدها على القيمة وهو أمر غير منضبط ، إذ قد ينازع رب المال في قيمتها فيقومها بأقل مما يقومها به الساعي، فيحتاج بعد ذلك إلى تحكيم، فيكون في ذلك مشقة وكلفة ، وهذا غير معهود في استخراج الزكاة بأن يقوم رب المال والساعي بعمليات حسابية لها أول وليس لها آخر .

وبهذا يترجح مذهب المالكية في مراعاة العدد ، فمسائل الزكاة مبنية على المسامحة في القليل وليست مبنية على الحرفية التي أرادها الشافعية والحنابلة .

## المبحث السابع

حكم ضم النتاج الى الامهات في اعتبار الحول

اختلف الفقهاء في نتاج الغنم ، أیضم الى أصله في تكميل النصاب ويكـون حوله من حول أصله وإن لم يبلغ الأصل نصاباً ؟ ، أم لابد أن يكون الأصل نصاباً؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن النتاج من بهيمة الانعام يضم الى أصله ، وان لم يبلغ أصله نصاباً فيكون حوله حول أصله (١) .

(ب) وذهب الجمهور الى أنه يشترط كي يضم النتاج الى الأصل في اعتبار الحول أن يكون الأصل نصاباً (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - بعض العمومات التي جاءت مبينة لبعض الأنصبة كقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( في أربعين شاة شاة ) (٣) ولم يفرق بين صغير وكبير (٤) .

(١) الخرشى : ١٤٨/٢ ، التاج والاكليل : ٢٥٦/٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٤٣٢/١ ، المعونة : ٢٥ أ ، الفواكه الدواني : ٣٨٦/١ ، المقدمات : ٢٠٧/١ ، الكافي : ٢٧٣/١ ، الاشراف : ١٦١/١ ، الجامع : ١٤٨/١ أ ، ١٤٩ ب ، بداية المجتهد : ٢٠٠/١ ، المنتقى : ١٤٣-١٤٥ ، الزرقاني على الموطأ : ١٢٢/٢ ، عارضة الأحودي : ١١٣/٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢٨٢/٢ - ٢٨٣ ، البناية : ٦٥/٣ - ٦٧ ، المبسوط : ١٥٨/٢ ، مغنى المحتاج : ٣٧٨/١ ، المجموع : ٢٧٠/٥ - ٢٧١ ، ٢٧٤ ، شرح منتهى الارادات : ٢٧٠/١ ، وأضاف الحنفية شرطاً آخر كي تخرج الزكاة من النتاج ، وهو أن يكون عند الحول مسنة ، فلو ماتت الامهات جميعاً لم تجب الزكاة ، وان ماتت في مثل الغنم تسع وثلاثون وبقيت واحدة كملت أربعين مع النتاج ، وجبت الزكاة .

(٣) سبق تخريجه : ص ٤٨٦ .

(٤) الاشراف : ١٦١/١ .

٢ - ماروى عنه - صلى الله عليه وسلم - : ( كل ذات رحم فولدها بمنزلتها ) (١)

٣ - قول عمر : تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعى ولا تأخذها منهم (٢).

٤ - القياس على عروض التجارة : فكما أن ربح عروض التجارة يضم إلى أصلها ، فكذا نتاج الانعام يضم إلى أصلها في اعتبار الحول وان لم يبلغ أصلها نصاب (٣).

وقد رأينا كيف أن المالكية قاسوا مسألة ضم الربح إلى الأصل في مسألة عروض التجارة على مسألة نتاج الغنم ، وقد مرت مناقشة ذلك القياس هناك .

وأما الجمهور فقد استدلوا بأدلة عامة لا يفهم منها الا جواز ضم النتاج إلى الأصل كقول عمر الذي استدل به المالكية وغيره ، وهذه الأدلة لا يفهم منها اشتراط النصاب ، بل إن قول عمر رض الله عنه قد يفهم منه عدم الاشتراط ، فإن قوله: تعد عليهم السخلة يعني عدها في تكميل النصاب ، فلو كان الأصل ثلاثين كباراً من الغنم وأنتجت أثناء الحول عشر سخال فإن معنى قول عمر أن تعد عليهم العشر لتكمل الأربعين ، وعلى مذهب الجمهور لا تزكى ، فلا يكون الساعي عادداً للسخال في هذه الحالة .

وهكذا نرى أن قول عمر قد يفهم منه عدم اشتراط النصاب ، وقد سبق في مسألة عروض التجارة أنه لم يقيم على اشتراط النصاب دليل معتبر ، وبهذا يترجح مذهب المالكية في عدم اشتراط النصاب في الأصل كي يضم النتاج إليه .

(١) لم أجده .

(٢) أخرجه الامام مالك في كتاب الزكاة ، باب ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة ، ٢٦٥/١ ، برقم : ٢٦ ، قال الأرناؤوط : فيه جهالة ابن عبد الله ابن سفيان ، ولكن له شاهد ، انظر : جامع الأصول : ٦٠١/٤ .

(٣) المقدمات : ٢٠٧/١ ، المنتقى : ١٤٣/٢ ، ١٤٥ ، الاشراف : ١٦١/١ ، الفواكه الدواني : ٢٨٦/١ .

## المبحث الثامن

حكم مالو كان النصاب كله نتاجا

يتصور أن يكون النصاب كله نتاجا اذا ماتت الأضهان أثناء الحول وسلم يبق الا النتاج ، أو كانت عنده عشر كبار فأبدلها أثناء الحول بأربعين صفارا فحال الحول على الأربعين أو غير ذلك من الصور .

وقد اختلف الفقهاء فيما لو كان النصاب كله صفارا ، أيخرج من هذه الصفار أم لابد من كبيرة يكلف بشرائها ؟ (١) .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة ورود بعض الأحاديث التي يفهم منها عدم اجزاء الاخراج من النتاج كقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( انما حقنا في الجدعة والثنية ) ، بينما وردت آثار أخرى يفهم منها جواز الأخذ من النتاج كقول أبي بكر : ( والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونه لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ٠٠٠ ) وستأتى في الأدلة ، وسوف يقتصر البحث في ذلك على الغنم لأن انفراد المالكية لا يتمحض الا فيه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أنه اذا كان النصاب كله صفارا فإن الساعى لا يأخذ الا السن المجزئه ولو بتكليف صاحب الغنم بشرائها (٢) .
- (ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه يخرج صغيرة من بين النتاج (٣) .

(١) يشترط الحنفية أن يكون من النصاب مسنة ، فان لم يكن معه سقطت الزكاة ، فالحنفية لا يوجبون الزكاة في النتاج اذا تمحض ، أنظر : حاشية ابن عابدين : ٢٨٢/٢ .

(٢) الخرشى : ١٤٨/٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٤٣٢/١ ، الفواكه الدوانى : ١٦١/١ ، المنتقى : ١٤٣/٣ ، عارضة الأهودى : ١١٣/٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٧٥/١ - ٣٧٦ ، زاد المحتاج : ٤٣٨/١ - ٤٣٩ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٨٠/١ .

الأدلة :

- (أ) استدلال المالكية على مذهبهم في عدم جواز اخراج الصغيرة بما يلي :
- ١ - حديث سويد بن غفلة (١) قال : ( اتانا مصدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : نهينا عن روائح اللبن وانما حقنا في الجذعة والثنية ) (٢) .
- وقد أجاب ابن قدامة على هذا الحديث بأنه محمول على ما اذا كان معها كبارا (٣) .
- ٢ - قول عمر رضي الله عنه ( تعد عليهم السخلة يحملها الراعي ولا نأخذها ) .
- ٣ - بعض الآثار التي حددت سنا لكل عدد بحسبه كقوله - صلى الله عليه وسلم - ( وفي البقر في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة ) (٤) .
- قالوا ولأن الصغيرة لا تحلب (٥) .

(ب) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

- ١ - قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : ( والله لو منعوني عناقا كانوا

- (١) هو أبو أمية سويد بن غفلة بن عوسجة الكوفي ، ولد عام الفيل ، قدم المدينة بعد دفن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، توفي سنة ثمانين .  
انظر : طبقات الحفاظ : ص ٢٤ ، طبقات خليفه : ص ١٤٧ ، الاعلام : ١٤٥/٣ .
- (٢) الاشراف : ١ / ١٦١ ، والحديث أخرجه ابوداود في كتاب الزكاة ، باب في الزكاة السائمة ، ١٠٢/٢ ، برقم : ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب الجمع بين المتفرق ، ٣٠/٥ ، وأحمد في مسنده ، ٣١٥/٤ ، وأورد له الحافظ ابن حجر شاهداً ، انظر : تلخيص الحبير : ١٥٢/٢ .
- (٣) المغنى : ٤٧٨/٢ .
- (٤) الاشراف : ١ / ١٦١ ، المنتقى : ١ / ١٤٣ ، والحديث أخرجه ابوداود في كتاب الزكاة ، باب ماجاء في زكاة البقر ، وقال : حديث حسن ، ٢٠ / ٣ ، برقم : ٦٢٢ ، وابن ماجه في كتاب الزكاة ، باب صدقة البقر ، ١ / ٥٧٦ ، برقم : ١٨٠٢ ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب زكاة البقر ، ٢٦/٥ ، ومالك في الموطأ في كتاب الزكاة ، باب ماجاء في صدقة البقر ، ١ / ٢٥٩ ، برقم : ٢٤ .
- (٥) عارضة الأحودى : ١١٢/٣ .

يؤدونه لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - لقاتلتهم عليه (١).

٢ - ولأنه مال لاتتعلق الزكاة بقيمته ، بل بعينه فوجب أن يخرج من نفس المال (٢).

### الترجيح :

ان المتأمل في أدلة المالكية يجد أن استدلالهم بحديث سويد بن غفلة وبحديث عمر يمكن أن يحتمل على ما اذا كان في النصاب كبارا ، وأما الاستدلال بحديث : (في ثلاثين من البقر تبيع) فغير متجه ، وذلك لأنه قال : ( من البقر ) ولم يقل : من العجول ، فالمراد البقر الكبار بدليل قوله : تبيع اذ انسه يخرج منها تبيعا ، وهذا يعني أن فيها كبارا .

والحق أن تكليف رب المال بشراء السن المجزئة فيه اجحاف بأصحاب الأغنام ، واذا كنا قد نهينا عن أخذ كرائم أموال الناس ، فكيف نكلف صاحب الماشية بأن يخرج ماليس عنده ؟! ثم إن الله - سبحانه وتعالى - يقول : ﴿ خذ من أموالهم صدقة .. الآية ﴾ ، وتكليف صاحب المال بأن يخرج من غير ماله لا يتمش وهذا الآية .

وبهذا يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة في أنه يأخذ من النتاج ولكن يستحب له أن يأخذ أكبر النتاج سنا كي يكون أقرب للسنة اذا لم يكن فيها عيوب أخرى .

(١) مغنى المحتاج : ٣٧٦/١ ، شرح منتهى الارادات : ١ / ٣٨٠ ، المغنى :

٢ / ٤٧٨ ، والأثر أخرجه البخارى في كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ،

١٠٩/٢ .

(٢) المغنى : ٤٧٨/٢ .

## المبحث التاسع

تعريف التببيع والمسنة

اختلف الفقهاء في تعريف التببيع ، أهو ما أكمل سنة وبدأ في الثانية ، أو ما أكمل سنتين وبدأ في الثالثة ؟ كما اختلفوا في تعريف المسنة أيضا أهى ما أكملت سنتين وبدأت في الثالثة أم ما أكملت ثلاثا وبدأت في الرابعة ؟ . وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن التببيع هو أكمل سنتين وبدأ في الثالثة ، وأن المسنة هى ما أكملت ثلاثا وبدأت في الرابعة ، وقد جزم بهذا خليل ورجحه أكثر علماء المذهب ، بينما نقل المواق عن ابن حبيب وابن شعبان قولا بانقصاص سنة ، فيكون التببيع ما أكمل سنة وبدأ في الثانية ، والمسنة ما أكملت سنتين وبدأت في الثالثة ، وقد صحح المواق هذا القول وقال : انه المعروف عند أهل اللغة (١). ويؤيد ما جاء في تاج العروس انه سمي بذلك لأن قرنه يتبع أذنه .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى ان التببيع هو ما أكمل سنة وبدأ في الثانية ، وأن المسنة هى ما أكملت سنتين وبدأت في الثالثة (٢).

وهذه المسألة مسألة لفوية وقد ذكر صاحب لسان العرب أن التببيع هو ما أكمل السنة وأن ما أكمل سنتين يسمى جذعا وما أكمل ثلاثا فيسمى مسنة (٣) ، وبهذا يكون مذهب الجمهور موافقا للغة في التببيع ، ويؤيده ما استدل به الجمهور بأنه سمي تببيعا لأنه يتبع أمه ، وهو لا يكون في السنتين كذلك (٤) ، وأما

(١) الخرشى : ١٥١/٢ ، التاج والاكليل : ٢٦١/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١١٨/٢ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقى عليه : ٤٣٥/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٩٩/١ ، الجامع : ١٤٨/١ ب ، الزرقانى على الموطأ : ١١٥/٢ ، المنتقى : ١٣١/٢ .

(٢) البنائية : ٤٧/٣ - ٤٨ ، مغنى المحتاج : ٣٧٤/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٧٨/١ - ٣٧٩ .

(٣) لسان العرب : ٢٩/٨ .

(٤) البنائية : ٤٧/٣ ، مغنى المحتاج : ١ / ٣٧٤ ، شرح منتهى الارادات : ٣٧٨/١ .

المسنة فانه قد ذكر في لسان العرب أنها ما أتت ثلاثا ، ولكن المراد بها في الحديث ما أتت سنتين بدليل ورود لفظ الشنية في الحديث ، يوضح ذلك المصواق الذي وافق الجمهور حين يقول :

( ٠٠٠ وقال ابن شعبان : " ما أتم سنتين " ، اللخمي ، روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - انه قال : " في الأربعين شنية وقال فيها مسنة " ، فالصحيح قول ابن شعبان ، لأنه أخذ بقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن الواجب فيها شنية ، لأنه حديث مفسر يقضى على المجمل في قوله مسنة (١).

وبهذا يترجح لدى أن التبع المراد في زكاة الثلاثين من البقر هو ما أتم سنة وان المسنة المرادة في زكاة الأربعين من البقر هي ما أتت سنتين مسن عمرها .



## المبحث العاشر

حكم زكاة الابل اذا زادت عن مائة وعشرين ولم تصل الى

مائة وثلاثين

اختلف الفقهاء فيمن كان عنده مائة واحدى وعشرون من الابل الى مائة وتسع وعشرين أيزكيها بثلاث بنات لبون ؟ أم تستأنف الفريضة بعد المائتين والعشرين ؟ أم يكون الساعى صخيلا بين أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون ؟ (١) .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى مايلى :

١ - تعارض بعض الآثار في ظاهرها - فمن ذلك كتاب عمر - رضى الله عنه - الى عماله وفيه : ( فاذا زادت على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ) فهو متعارض - في ظاهره - مع كتاب عمرو بن حزم (٢) وفيه : ( فاذا زادت عن مائة وعشرين استؤنفت الفريضة ) وسيأتى كل ذلك في الأدلة .

٢ - الاختلاف في الفهم في قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( فسادا زادت على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ) ، فما زاد عن مائة وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين يصدق عليه ثلاث بنات اللبون والحقتان ، فمن الفقهاء من قال بتعين بنات اللبون ، ومنهم من قال بتخيير الساعى .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الفرض يتغير بزيادة ولو واحدة على المائة والعشرين ، وهناك رواية عن الامام أن الفرض لا يتغير الا بزيادة عشرة ، فيكسبون العدد بين المائة وواحد وعشرين الى المائة وتسعة وعشرين وقصا (٣) ، وعليه

(١) بنت اللبون هي ما أكملت سنتين ودخلت في الثالثة وأما الحقة فهي ما أكملت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ، المجموع : ٣٨٥/٥ .

(٢) هو أبو الضحاك ، عمرو بن حزم بن زيد بن لودان الانصارى الخزرجى ، صحابى مشهور شهد الخندق فما بعدها ، استعمله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أهل نجران ، توفى بعد الخمسين ، أنظر : أسد الغابة : ٩٨/٤ ، التقريب : ٦٩/٢ .

(٣) الوقص : يفتح القاف هو الفرق بين فريضتين مقدرتين كسنة الى تسعة من الابل فانه واقع بين الخمسة التى فيها شاة والعشرة التى فيها شاتان .

المشهور فان الساعى مخير فى مائة وواحد وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين بين حقتين أو ثلاث بنات لبون ، ويكون التخيير حسب الأخط للفقر ٦ وليس حسب مذهب الساعى ، وهذا التخيير يكون اذا وجد الصنفان أو انتفيا اذ يكلفارب المال بشراء ما يختاره الساعى إن انتفيا ، وأما اذا وجد أحدهما دون الآخر فإنه يتعين أخذه ، فلا خيار للساعى فى هذه الحالة .

وقد ذهب ابن القاسم الى أن الواجب فيما زاد عن مائة وعشرين الى تسع وعشرين ، ثلاث بنات لبون دون تخيير ، ولكن المشهور التخيير (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه بعد المائة والعشرين تستأنف الفريضة ، فيكون فى مائة وخمس وعشرين شاة وحقتان ، ثم فى كل خمس شاة الى مائة وخمس وأربعين ، فيكون بنت مخاض وحقتين الى مائة وخمسين ، فيكون فيها ثلاث حقات ، ثم تستأنف الفريضة وهكذا (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه اذا بلغ النصاب مائة وواحدا وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون ، ثم بعد ذلك يكون فى كل أربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين حقة ، فعند الشافعية والحنابلة أن الاعداد بين مائة واثنين وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين وقص (٣) .

#### الأدلة :

(أ) استدال المالكية على مذهبهم فى تخيير الساعى بين حقتين وثلاث بنات

لبون بما يلى :

١ - ما جاء فى كتاب أبى بكر وكتاب عمر - رضى الله عنهما - وفيه :

(١) الخرشى : ١٥٠/٢ ، الحطاب : ٢٥٩/٢ ، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ،

٤٣٤/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٩٨/١ ، المقدمات : ٢٤٧/١ ، الاشراف :

١٥٩-١٥٨/١ ، المدونه : ٣٠٧/١ ، الجامع : ١٤٧/١ أ ، بداية المجتهد : ١٨٩/١ ،

المنتقى : ١٣٠/٢ ، عارضة الأحوذى : ١٠٨/٣ .

(٢) البناية : ٤٠/٣ - ٤٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٦٩/١ ، المجموع والمهذب المطبوع معه : ٣٨٢/٥ ، ٣٨٩ - ٣٩٠ ، ٤٠٠ - ٤٠١ .

شرح منتهى الارادات : ٣٧٦/١ - ٣٧٧ ، المغنى : ٤٥١/٢ .

( فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ) (١)

قالوا : فقد وجدنا أن زيادة الواحدة على المائة والعشرين يصدق عليها أنها زيادة ، ووجدنا أن الواحد والعشرين والتسعة والعشرين يصدق عليها أنها زيادة ، على ثلاث أربعينات ، وخمسينين ، ولما لم يكن سبيل الى تحتم أحسد الفرصين كان لابد من التخيير .

٢ - الغياس على مائتين من الابل : فان فيها تخييرا بين خمس بنات لبون وأربع حقا (٢) .

(ب) واستدل الحنفية بما جاء في كتاب عمرو بن حزم وفيه : ( فسادا زاد على عشرين ومائة استؤنفت الفريضة ) (٣) ، وقد أفاض العيني في تتبع تخريج هذا الحديث وذبح تضعيف النسائي وغيره له مما لا مجال لسرده هنا (٤) .

(ج) واستدل الشافعية والحنابلة على مذهبهم بما يلي :

١ - كتاب أبي بكر الصديق وكتاب عمر الذي استدل به المالكية ، لكن الشافعية والحنابلة قالوا بتعين بنات لبون ، وعدم التخيير بينها وبين الحقتين لما وقع في رواية أبي داود من حديث ابن شهاب الزهري عن سالم عن أبيه أنه قد ورد في كتاب عمر قوله : ( فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ) (٥) فقد اعتبروا هذه الرواية مفسرة للأجمال في سائر روايات كتاب عمر وكتاب أبي بكر الذي رواه البخاري (٦) لكن النووي قال : إن استناد هذه الرواية غير متصل (٧) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ، ١٢٣/٢ .

(٢) الاشراف : ١٥٩/١ ، الجامع : ١٤٧/١ أ ، الفواكه الدواني : ٣٩٨/١ .

(٣) أخرجه ابوداود في المراسيل ، ص ١٤ ، والطحاوي في مشكل الآثار : ٤١٧/٢ ، والبيهقي

في كتاب الزكاة ، باب ذكر رواية عاصم بن ضمرة . . . وضعفه ، ٩٤/٤ ، وقد ضعفه جماعة من الحفاظ بعدة علل فيه ، والمحفوظ عن عمرو بن حزم بخلافه . أنظر :

نصب الرابة : ٣٤٤/٢ .

(٤) البناية : ٤٢/٣ - ٤٣ .

(٥) أخرجه ابوداود في كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة : ٩٨/٢ ، برقم : ١٥٧٠ .

(٦) مغنى المحتاج : ٣٦٩/١ ، المجموع : ٣٨٢/٥ - ٣٨٣ ، شرح منتهى الارادات : ٢٧٧/١ ، المغنى :

٤٥١/٢ .

(٧) المجموع : ٣٨٤/٥ .

٢ - ولأن ما جعله النبي - صلى الله عليه وسلم - غاية في الفريضة يتفيسر بزيادة الواحد ، كما تغير نصاب الابل بعد الستين وبعد التسعين (١).

### الترجيح :

ان الناظر في المذاهب وأدلتها لايسعه الا أن يسجل الملاحظات التالية :

١ - ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قد جعل غاية فريضة الحقتين الى مائة وعشرين ، فالقول بأنه يخرج من مائة وواحد وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين حقتين يوذى الى ابطال الغاية التي غياها النبي - صلى الله عليه وسلم - فى كتاب أبى بكر وعمر ، لأن الحقتين فى هذه الحالة تصحان غاية الى مائة وتسعة وعشرين .

٢ - ان القول باخراج الحقتين فى مائة وواحد وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين يوذى الى تكبير الوقص ، لأن الحقتين تكونان أخرجتا عن مائة كما ذكر المالكية أنفسهم ، ويبقى تسعة وعشرين وقص ، وهذا غير معهود فى أوقاص الابل التي لم تزد عن خمسة عشر .

٣ - ان قول المالكية باخراج الحقتين عن المائة وواحد وعشرين الى تسعة وعشرين يوذى الى أن تكون الابل بين مائة وواحد الى مائة وعشرين متناولة بما جاء فى كتاب عمر وأبى بكر من قوله : ( فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل ويقول : ( فاذا زادت عن عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين حقة ، وهذا يوذى الى التكرار الذى لافائدة فيه .

٤ - وأما استدلال الحنفية بكتاب عمرو بن حزم ، فان كتاب عمرو بن حزم متكلم فى بعض روايته ، وضعفه بعض علماء الحديث ، وهو قطعاً دون كتاب أبى بكر الذى خرجه البخارى ، وكتاب عمر الذى خرجه ابوداود والترمذى .

(٥) وأما مذهب الشافعية والحنابلة ، فهو متمش مع كتابى أبى بكر وعمر ، وذلك لأنه قد ورد فى الكتابين ، فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين

بنت لبون ، وفى كل خمسين حقه ، فتعيين الحقبة للخمسين وبنت اللبون للاربعين  
لا يتناول الا الزاخذ على المائة والعشرين بنص الكتابين نفسيهما من جهة ،  
ولأن المائة والعشرين فما دون داخله تحت تقدير آخر من جهة أخرى .

ولما كانت الاعداد من مائة وواحد وعشرين الى مائة وتسعة وعشرين  
لايتأتى دخول الخمسين فيها ويتأتى فيها التقسيم على أربعين ، كان لابد من  
تعيين ماوضع للاربعين وهو بنت اللبون الى أن تصل الى مائة وثلاثين فيكون للحقة  
دخل فيها ، لأنه يمكن أن تدخل الخمسون حينئذ فى العملية الحسابية يوئده أنه  
فى مائة وستين - مثلا - : تعينت أربع بنات لبون لأنه لايمكن تقسيم المائة  
والستين على خمسين وأربعين فى آن واحد .

وبهذا يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة فى أنه فى مائة وواحد  
والعشرين الى مائة وتسعة وعشرين يجب ثلاث بنات لبون .

## المبحث الحادى عشر

حكم الاختلاط فى الماشية

الاختلاط فى الماشية هو أن يكون لرجلين أو أكثر ماشية مختلطة ، وهى تنقسم الى قسمين : خلطة أعيان وهى أن تكون الماشية كلها لهم مشاعا لا يتمييز نصيب كل واحد منهم ، وخلطة أوصاف أو مجاورة وهى أن يكون لكل واحد منهم عدد معروف ومعين من المواشى ، لكنها مختلطة مع بعضها فى الراعى والمراح والمشرب وغير ذلك من الأمور .

واختلف الفقهاء فى الخلطة ، أتوثر فى ايجاب الزكاة أو اسقاطها بحيث تصير المالكين أو الأموال مالا واحدا أم لا توثر مطلقا ؟ أم توثر اذا ملك كل من المخالطين نصابا ؟ ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة هو ورود بعض الأحاديث التى تحدد الأنصبة فى بهيمة الأنعام التى تسقط الزكاة اذا نقص المملوك عن النصاب كقوله - صلى الله عليه وسلم - ( ليس فيما دون خمس ذود من ابل صدقة ) (١) ، أهى تحمل على العموم ؟ أم تخصص فى الخلطة فيكون للخلطة حكم آخر ؟ فمن الفقهاء من خص هذا العموم بحديث أنس الراوى لكتاب أبى بكر - رضى الله عنهما - وفيه : قوله - صلى الله عليه وسلم - الا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق (٢) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يشترط كى تكون الخلطة مؤثرة فى زكاة الماشية أن يكون لكل من الخليطين نصابا ، وقد اختلف المالكية أنفسهم فى هذا الشرط ، أهو مشترط للملك أم للخلطة ؟ فمن المالكية من قال : إن شرطية النصاب إنما هى للملك بمعنى أنه يشترط أن يملك كل من الخليطين نصابا وإن خالط ببعضه ، فاذا لم يكن مالكا للنصاب لم توثر الخلطة حتى لو كان المجتمع من الملكيين المختلطين نصابا ، فلو كان أحدهما يملك عشرين من الغنم - مثلا - وكان الآخر يملك عشرين أخرى وتخالط بنصيبيهما فاجتمع من ذلك أربعون لم توثر الخلطة فلا تجب الزكاة على أى منهما ، لأن أيا منهما لم يملك نصابا ، وبهذا جزم

(١) ، (٢) سبق تخريجه فى حديث أنس فى روايته لكتاب أبى بكر وعمر الذى رواه

خليل في مختصره وتابعه عليه الخرش وحمل عليه كلام ابن عرفة .

ومن المالكية من قال : إن شرطية النصاب إنما هي للخلطة بمعنــــى أن يخالط كل منهما صاحبه بنصاب ، كأن يكون عند أحدهما أربعين شاة ويخالطــــه صاحبه بأربعين أخرى فتجب فيهما شاة واحدة ، وهذا مانقله الخرش من خليل في التوضيح ، ويفهم ترجيحه من كلام صاحب القوانين (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن الخلطة لا تؤثر أصلا لا في إيجاب الزكاة ولا في إسقاطها ولا في تخفيفها ولا في تثقيفها (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الخلطة تؤثر في المالكين فتصيرهما كالمال الواحد دون اشتراط نصاب ، بشروط ليس هنا مجال ذكرها ، وسيأتى الكلام على بعضها عند مسألة شروط اعتبار الخلطة (٣) .

#### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في شرطية النصاب - على التفصيل السدى عرفنا - بما يلي :

(١) بعض الأحاديث التي بينت أنصبه الزكاة كقوله - صلى الله عليه وسلم- :  
( ليس فيما دون خمس ذود من الأبل صدقة ) ، وقوله : ( في أربعين شاة شاة ) (٤)  
وغير ذلك من الأحاديث العامة .

(٢) إن مالا تجب فيه الزكاة إذا كان منفردا لاتجب فيه إذا اجتمع مع

- 
- (١) الحطاب : ٢٦٥/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٢٤/٢ ، الخرشى : ١٥٧/٢ ،  
الفواكه الدواني : ٤٠٠/١ ، البيان والتحصيل : ٤٤٨/٢ ، الاشراف : ١٧١/١ ،  
الكافى : ٢٧٤/١ ، الجامع : ١٥٦/١ ب ، المعونة : ص ٢٩ ب ، القوانيين  
الفتحية : ١٣٨/٢ ، ١٤٠ ، عارضة الأحوذى : ١١١/٣ - ١١٢ ، الزرقانى على  
الموطأ : ١٢٠/٢ ، بداية المجتهد : ١٩٢/١ - ١٩٣ .  
(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٠٤/٢ ، المبسوط : ١٥٣/٢ - ١٥٤ .  
(٣) مغنى المحتاج : ٣٧٦/١ ، المجموع : ٤٣٢/٥ - ٤٣٣ ، شرح منتهى الارادات :  
٣٨٣/١ ، كشاف القناع : ٢٢٨/٢ ، المغنى : ٤٨١/٢ .  
(٤) سبق تخريجه : ص

غيره كما لو كان عنده عشر شياه فخالط من ليس من أهل وجوب الزكاة كالعبد أو الدمي .

(٣) ولأن الزكاة إنما جعلت لمواساة الفقراء من مال يحتمل المواساة ، وإذا لم يكن عنده نصاب لم يكن ماله محتملا للمواساة ولهذا جعلت الأنصبة (١) .

(ب) واستدل الحنفية على مذهبهم في عدم اعتبار الخلطة بما يلي :

١ - النصوص التي بينت انصبه الزكوات والتي سبق أن استدلت بها المالكية ، لكن الحنفية فهموا منها أن فيها نفيا لاعتبار الخلطة ، وذلك لما فيها من عموم ، بينما فهم منها المالكية اعتبار النصاب .

٢ - ولأن نصيب الشريك في ملك شريكه أضعف من ملك المكاتب من كسبه فإذا لم تجب الزكاة على المكاتب باعتبار كسبه فلأن لا تجب على الشريك باعتبار ملك الشريك من باب أولى (٢) .

(ج) واستدل الشافعية والحنابلة على مذهبهم بما يلي :

١ - ما جاء في كتاب ابى بكر من حديث أنس وفيه : ( لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ) وهذا إنما يكون لاعتبار الخلطة إذ لا يتصور الجمع بين متفرق أو التفريق بين مجتمع في ملك الواحد .

٢ - ولأن الخلطة لها دخل في تخفيف المؤنة فوجب أن تؤثر في الزكاة كالسوم للماشية ، والسقى بماء المطر في الزروع والشمار (٣) .

ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال : لأن الخلطة قد تؤثر تثقيلا كمن عنده عشر نعاج فخالط آخر بثلاثين ، فصارت أربعين نعجة فإنها تصبح نصابا تجب فيه الزكاة ، مع أنه لو لم تكن بينهما خلطة لما وجبت على واحد منهما الزكاة .

(١) المعونه : ص ٣٠ ، الاشراف : ١٧١/١ ، الكافي : ٢٧٥/١ ، الجامع : ١٥٦ ب ، المنتقى : ١٣٨/٢ ، ١٤٠ ، الزرقاني على الموطأ : ١٢٠/٢ .  
 (٢) المبسوط : ١٥٤/٢ .  
 (٣) المغنى : ٤٨٢/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٣٨٣/١ ، مغنى المحتاج : ٣٧٦/١ ، المجموع والمهذب المطبوع معه : ٤٣٢/٥ - ٤٣٣ .



الترجيح :

والذى يترجح لدى أن الخلطة تؤثر فى الزكاة اذا اجتمع منها نصاب دون أن يشترط أن يملك كل من الخلطاء نصابا أو يخالط به ، وذلك لأن الحديث الوارد فى كتاب أبى بكر لم يشترط النصاب وهو صحيح وصريح ، وهو مع هذا أدل على حكم المسألة من الأحاديث التى استدلت بها المالكية ، والتى لم تسق فى حكم المسألة ابتداءً ، وإنما سيقت لبيان قدر النصاب الذى تجب على من ملكه الزكاة ، وقدر المخرج الذى يجب عليه اخراجه ، وقد أول السرخسى<sup>(١)</sup> هذا الحديث بأن المراد أن لاتجمع أموال المالك الواحد عليه اذا كانت فى امكنة متعددة كمن له فى ثلاثة أمكنة كل مكان فيه أربعين شاة<sup>(٢)</sup> ومع بعد هذا التأويل فإن سياق الحديث يردده من وجهين :

١ - انه قد ورد فى الحديث أنه لايفرق بين مجتمع ، ولا يتصور أن يكسبون هذا الحديث نهى عن تفريق ملك الشخص الواحد فى مكان واحد ، وذلك لأنه تحصيل حاصل .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - فى الحديث ( فليتراجعا بالسوية ) ، فكيف يكون التراجع اذا كان المقصود عدم تجميع أو تفريق مال واحد .

وهكذا نرى أن من لم يعتبر الخلطة أساسا أو اشترط بتأثيرها فى الزكاة النصاب ملكا أو مخالطة لم يقيم على قوله دليل معتبر ، بإضافة الى مخالفة ظاهر الحديث ، وبهذا يكون مذهب الشافعية والحنابلة هو الأوفق والأقرب الى الصواب .

(١) هو محمد بن أحمد بن أبى سهل المعروف بشمس الأئمة السرخسى ، فقيهه أصولى متكلم حجة ثبت ، له مؤلفات فى الفقه والأصول منها المبسوط ، توفى سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ، أنظر : الفتح المبين : ٢٦٤/١ ، الفوائد البهية : ص ١٥٨ .

(٢) المبسوط : ١٥٤/٢ .

## المبحث الثاني عشر

الأمور التي يشترط اجتماع الماشية فيها حتى تؤثر الخلطة

اتفق الفقهاء على ذكر أمور إن اجتمعت الماشية فيها كانت مخلطة تؤثر الخلطة في زكاتها ، وهذه الأمور هي المشرع والمزج والمزج والمزج والراعي والفحل وغير ذلك ، لكن الفقهاء اختلفوا في القدر الواجب توفره من هذه الأمور حتى تصير الماشية مخلطة ، وتكون خلطتها مؤثرة فيما يجب من زكاتها ، وسبب انفراد المالكية باختلاف في الفهم من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (الخليطان ما اجتمعا في الحوض والراعي والفحل) (١) ، هل يفهم منه وجوب اجتماع الماشية في بعض الشروط دون البعض أم وجوب اجتماعها في كل الشروط ، وإنما ذكرت بعض الشروط في الحديث تنبيها على غيرها ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) في المذهب المالكي أقوال كثيرة في هذه المسألة ، لكن الذي استقر عليه المذهب وشهره أكثر المالكية وجوب اجتماع الماشية في ثلاثة من خمسة أمور حتى تكون الخلطة مؤثرة في زكاتها ، وهذه الأمور هي : المزج والمشرب والمبيت والراعي والفحل ، فإذا اجتمعت الماشية في ثلاثة من هذه الأمور الخمسة فإن الخلطة تكون مؤثرة في زكاتها ، وإلا فلا ، وإذا كان الفحل من بين الأمور الثلاثة التي اجتمعت عليها الماشية ، وجب أن يضاف إليها أمر رابع وهو أن تكون الماشية من نفس النوع (٢) .

(١) أخرجه البيهقي في كتاب الزكاة ، باب صدقة الخلطاء ، ١٠٦/٤ ، قال الحافظ

ابن حجر : رواه الدارقطني والبيهقي من رواية ابن لهيعة ، قال البيهقي : أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة وترك الاحتجاج بما ينفرد به ، وقال ابن أبي حاتم في العلل : سألت أبي عنه فقال : هذا حديث باطل ولا أعلم أحدا رواه غير ابن لهيعة ، أنظر : تلخيص الحبير : ١٥٥/٢ .

(٢) الخرشى : ١٥٨/١ ، الحطاب والتاج والاكليل بهامشه : ٢٦٤/٢ - ٢٦٥ ، الزرقاني

على مختصر خليل : ١٢٤/١ ، الجامع : ١٥٥/١ ب ، البيان والتحصيل : ٢ / ٤٤٨ - ٤٤٩ ، الفواكه الدواني : ٤٠٠/١ - ٤٠١ ، المدونة : ٢٢٩/١ ، المعونة :

ص ٣٠ أ ، القوانين الفقهية : ص ٧٤ ، المنتقى : ١٣٧/٢ .

(ب) مذهب الشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup> أن الخلطة تؤثر إذا اجتمعت فيها شروط هي : أن لا تتميز في المسرح والمشرب والمراح وموضع الحلب ، وكذا الفحل والراعى (٢) .

#### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في اعتبار بعض الصفات بأن المراعى في الخلطة إنما هو الارتفاق باجتماعها على ما تحتاج اليه في قليل الماشية وكثيرها ، والارتفاق يحصل ببعض الصفات ، فثبت به حكم الخلطة (٣) .

(ب) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدل لهم ابن قدامة بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( والخليطان ما اجتماعا في الحوض والراعى والفحل ) .

قالوا وهذا تنبيه على بقية الشرائط والغاء لما ذكره .

٢ - ولأن لكل واحد من هذه الأوصاف تأثيرا فاعتبر كالمرى (٤) .

والذى يترجح لدى احالة هذه المسألة على العرف ، فان الخلطة يعرفها الناس وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، فما عده الناس خلطة فهو خلطة ، ولعل الاحتياط في الدين يرجح مذهب الشافعية والحنابلة في اعتبار كل الأمور التى تجتمع فيها الماشية .

(١) سبق أن عرفنا أن مذهب الحنفية أن الخلطة لا تؤثر أصلا . أنظر : المبسوط:

١٥٤/٢ .

(٢) مغنى المحتاج : ٣٧٧/١ ، المجموع والمهذب المطبوع معه : ٤٣٣ - ٤٣٢/٥ ،

كشاف القناع : ٢٢٩/٢ ، المغنى : ٤٨٢/٢ .

(٣) المنتقى : ١٣٧/٢ .

(٤) المغنى : ٤٨٢/٢ .

## المبحث الثالث عشر

حكم زكاة عروض التجارة

اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في عروض التجارة بالجملة لورود أدلة كثيرة على وجوبها ليس هنا محل سردها ، لكنهم اختلفوا في كيفية اخراجها وتقويم عروض التجارة في مواضع كثيرة الذي يهمننا منها هو ما انفرد به المالكية وهو التفرقة بين المدير والمحتكر في تقويم العروض واخراج زكاتها .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن المحتكر لا يزكى عروض التجارة ولا يقومها ولو مكثت عنده أحوالا عديدة الا اذا باعها فيخرج زكاتها ولعام واحد فقط ، ومن ثمن العروض ، وأما المدير فانه يقوم ماعنده من عروض ، ويضم قيمتها الى ما بيده من ذهب وورق وما له من دين ، فاذا بلغت نصابا زكاها وذلك كل سنة ، وقد سبق تعريف كل من المحتكر والمدير (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن عروض التجارة تقوم كل عام وتزكى (٢) .

الأدلة :

(أ) استدال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - ان الزكاة لا تتعلق بالأعراض وانما بأثمانها ، ولو كانت متعلقة بالأعراض لوجب فيما اتخذ للقنية ، وهذا باطل لقوله - صلى الله عليه وسلم -

(١) الخرشى : ١٩٦/٢ وما بعدها ، الشرح الكبير : ١ / ٤٥٨ ، المقدمات : ٢٢٢/١ ، ٢٢٩ ، المدونة : ٢٥٤/١ ، الجامع : ١٢٧/١ أ ، الفواكه الدواني : ٣٨٥/١ ، المعونة : ص ٢٧ أ ، القوانين الفقهية : ص ٧٠ ، بداية المجتهد : ١٩٦/١ - ١٩٧ ، المنتقى : ١٢٢/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ١٠٩/٢ .

(٢) البناية : ١١/٣ ، مفضى المحتاج : ٣٩٧/١ ، المجموع : ٦٣/٦ ، شرح منتهى الارادات : ٤٠٨/١ ، المغنى : ٦٢٣/٢ .

( ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ) (١) ، ومجرد النية لا يكفي لايجاب الزكاة حتى يقترن بالعمل ، والا لوجبت الزكاة في العروض المتخذة للقنية اذا نوى بها التجارة .

٢ - ولأنه لو قلنا بوجوب الزكاة على المحتكر قبل بيعه العروض التيسر عنده لوجب أن يقال أنه يخرج الزكاة منها من أجل أن السنة أن تخرج زكاة كل مال منه ، وهذا ممتنع باتفاق (٢) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدل لهم ابن قدامة بأن عروض التجارة مال وجب فيه الزكاة بمرور الحول الأول ولم تنقص قيمته عن النصاب في الحول الثاني ، فوجب أن تكون فيه زكاة في هذا الحول أيضا كما لو نض في أوله (٣) .

والذي يترجح لدى عدم التفرقة بين المحتكر والمدير وأنه يجب على الكيل تقويم ما بيده من العروض وتركيتها كل سنة ، واستدلال المالكية بأن نية الاتجار لا تكفي حتى تقترن بالعمل ، وتشبيهه هذا بمن اتخذ سلعة للقنية ثم نواها للتجارة غير متجه ، وذلك لأن وجود نية الاتجار عند شراء العين واستصحاب هذه النية لحول كامل يجعل النية مؤثرة في ايجاب الزكاة ، ثم إن هذا الاستدلال منقوض بالمديسر فإن كثيرا من سلع المدير لا تنفق اثناء الحول ، ولم يقل المالكية باستثناء هذه السلع التي لا تنفق اثناء الحول من التقويم السنوي الذي جعلوه للمديسر ، فما وجه التفرقة بين المدير والمحتكر اذن ؟ ! .

ثم إن من يكنز ماله ولا يستثمره ولا ينمي عليه علة المالكية التي لم يوجبوا فيها الزكاة على المحتكر ، ولم يقل أحد أنه لا تجب زكاة في المال المكتنز حتى يستثمره ربه وينمي .

وبهذا فإن مذهب الجمهور الذين لم يفرقوا في ايجاب الزكاة بين محتكر ولا مدير هو أوفق وأقرب للصواب .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ، ٢ / ١٢٧ ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه ، ٢ / ٦٧٥ ، برقم : ٩٨٢ .

(٢) الجامع : ١ / ١٢٨ أ ، المدونة : ١ / ٢٥١ ، المنتقى : ٢ / ١٢٢ .

(٣) المغنى : ٢ / ٦٢٣ .



الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في أن سهم الرقاب هو للأرقاء الخالص وأن المكاتبين لا يعطون منه بما يلي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وفي الرقاب ﴾ وتفسيره أنه العبد الخالص العبودية ، فقد فسر كذلك حيثما ورد في القرآن بدليل وروده كذلك في الكفارات .

٢ - أن المكاتب ليس رقبة كاملة بل بعض رقبة ولو كان المقصود بالرقاب المكاتبين لذكرهم باسمهم الخاص وصفتهم .

٣ - أن إعطاء المكاتبين من مال الزكاة لا يجعلها صدقة خالصة ، وذلك لأن الولاء يكون لسيدته فيستفيد السيد من الصدقة وهو لا يستحقها .

٤ - أن المكاتبين داخلون في سهم الفارمين لما غرموه من دين الكتابة (١) .

٥ - واستدل مالك بالعمل وقال : انه لم يعرف أحداً في بلده مما يقتدى به في دينه فعل ذلك ولا فعله أي من أبوبكر وعمر وعثمان (٢) .

وقد أجاب النووي عن مجمل هذه الأدلة فقال :

( ... فإن قيل الرقاب جمع رقبة وكل موضع ذكرت فيه الرقبة فالمراد عتقهما ، فالجواب ما أجاب به الأصحاب : أن الرقبة تطلق على العبد القن وعلى المكاتب جميعاً ، وإنما خصناها في الكفارة بالعبد القن بقريته ، وهي أن التحرير لا يكون إلا في القن ، وقد قال الله تعالى : ﴿ فتحرير رقبة ﴾ ، ولم توجد هذه القرينة في مسألتنا فحملناه على المكاتبين لما ذكرناه أولاً ، فإن قيل : لو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الخاص ، فالجواب : أن هذا منتقض بقوله عز وجل : ﴿ وفي سبيل الله ﴾ فإن المراد به بعضهم وهم المتطوعون الذين لاحق لهم في الديوان ولم يذكروا باسمهم الخاص ، فإن قيل : لو أراد المكاتبين لاكتفى بالفارميين فإنهم منهم ، فالجواب : انه لا يفهم أحد الصنفين من الآخر ، ولانه جمع بينهما للاعلام بأنه لا يجوز الاختصار على أحدهما ، وإن لكل صنف منهما سهماً مستقلاً

(١) الاشراف : ١٩٣/١ ، أحكام القرآن لابن العربي : ٩٦٧/٢ .

(٢) المدونه : ٢٩٩/١ .

كما جمع بين الفقراء والمساكين وان كان كل واحد منهما يقوم مقام الآخر فى غير الزكاة ... (١)

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم فى صرفها للمكاتبين بما يلى :

١ - قوله تعالى : ﴿ وفى الرقاب ﴾ فهو مشابه لقوله تعالى : ﴿ وفى سبيل الله ﴾ ، وسهم سبيل الله لا يعطى الا للمجاهدين فكذا سهم الرقاب يعطى للمكاتبين (٢) .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - ( من أعان مكاتباً فى رقبتة أو غازياً فى عسرتة أو مجاهداً فى سبيل الله أظله الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله ) (٣) .

فثبت من ذلك أن الصدقة بالنسبة للمكاتبين هى اعانة لهم حتى يعتقوا ، وذلك يوافق قوله تعالى ﴿ وفى الرقاب ﴾ (٤) .

٣ - حديث البراء بن عازب (٥) قال : ( قال أعرابى للنبي - صلى الله عليه وسلم - : ( علمنى عملاً يدخلنى الجنة قال : لئن كنت أقصرت الخطبة لقد عرّضت المسئلة ، أعتق النسمة وفك الرقبة قال أو ليسا سواء قال : لا ، اعتق النسمة أن تفوز بعنتقها ، وفك الرقبة أن تعين فى ثمنها ... ) (٦)

فقد جعل عتق النسمة غير فك الرقبة ، فدل قوله تعالى : ﴿ وفى الرقاب ﴾ على أن الأولى أن يكون ذلك فى معونتها بأن يعطى منها المكاتب حتى يفك رقبتة من الرق (٧)

(١) المجموع : ٢٠١/٦ .

(٢) المجموع : ٢٠٠/٦ - ٢٠١ .

(٣) أخرجه الامام أحمد فى مسنده ، ٤٨٧/٣ .

(٤) احكام القرآن للجصاص : ١٢٥/٣ .

(٥) هو أبو عمارة ، البراء بن عازب بن الحارث الانصارى الأوسى له ولأبييه صحبة ، نزل الكوفة ، استنصر يوم بدر وكان هو وابن عمر لده أى أترابها فى نفس السن - وغزا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وتوفى سنة اثنتين وسبعين ، أنظر : الاصابة : ١٤٢/١ ، تقريب التهذيب : ٩٤/١ .

(٦) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد : ص ٣٨ ، والامام احمد فى مسنده : ٢٩٩/٤ والطيبالس فى مسنده : ص ١٠٠ ، والحاكم فى المستدرک : صححه ، ٢١٧/٢ ، وابن حبان : ٣٥٧/١ .

(٧) البناية : ١٩٦/٣ ، احكام القرآن للجصاص : ١٢٥/٣ .





يعتقونها ، فهل معنى هذا أن سهم الرقاب كان معطلا ؟ وبهذا فإن الراجح في هذه المسألة أن سهم الرقاب ينتظم الارقاء والمكاتبين على السواء ، وإن قصره على أحد المعنيين غير متجه ، وقول بعض المالكية إن المكاتب بعض رقبة وليس رقبة غير متجه أيضا ، لأن المكاتب عبد ما بقى عليه درهم .

كما أن قول النووي إن الزكاة في سهم سبيل الله لاتعطى الا للمجاهدين وقياسة سهم الرقاب على ذلك غير متجه ، فمع الخلاف في سهم سبيل الله أهـ ومقصود على الغزاة أم يشمل كل وجه خير وبر يقصد به وجه الله تعالى ، فإنه مع هذا لا يشترط دفعها للمجاهدين مباشرة بل لو دفعها الى الامام ليجهز به المتطوعين من المجاهدين جاز ، فاتضح من هذا أن سهم الرقاب ينتظم المكاتبين والارقاء .

## المبحث الخامس عشر

## كيفية تقسيم مال الزكاة على الثمانية الاصناف

اختلف الفقهاء فى تقسيم مال الزكاة على الأصناف الثمانية الواردة فى قوله تعالى : ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل ٠٠٠ الآية ﴾ ، يجب استيعاب هذه الأصناف الثمانية ؟ أم يجوز صرفها لى صنف منهم ؟ أم يتحرى ويجتهد فيصرفها الى الأصناف الأكثر حاجة من غيرها ؟ وسبب انفراد المالكية هو الاختلاف فى الفهم من الآية الكريمة اتوجب الاستيعاب أم لا توجهه ؟ ، فمن الفقهاء من فهم منها وجوب استيعاب الأصناف الثمانية ، ومنهم من لم يفهم وجوب الاستيعاب ، وهؤلاء منهم من قال : يجوز اعطاؤها لى صنف منهم ، ومنهم من قال بل يتحرى ويجتهد فيعطيها لأكثرهم حاجة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مذهب المالكية أن على مخرج الزكاة أن يتحرى ويجتهد فيعـرف أى المصارف أكثر حاجة من غيره فيجعل فيه الزكاة (١) .

قال فى المدونة :

( ٠٠٠ قال مالك واذا كنت تجد الأصناف كلها التى ذكر الله فى كتابه ، وكسبان منها صنفهم أحوج أوثر أهل الحاجة حيث كانوا حتى تسد حاجتهم ، وانما يتبع فى ذلك فى كل عام الحاجة حيث كانت ، وليس فى ذلك قسم مسمى ٠٠ وقال أيضا : قال مالك : أرى أن يوثر بالزكاة أهل الحاجة حيث كانوا ٠٠ ) (٢) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه يجوز صرفها لى سهم منهم ، لكن الحنابلة استحبوا استيعاب الثمانية أو ما وجد منهم خروجاً من الخلاف (٣) .

(١) البيان والتحصيل : ٣٥٩/١ ، الجامع : ١٤٣/١ ، المعونة : ص ٣٥ ب ، المنتقى :

١٥٥/٢ ، أحكام القرآن لابن العربي : ٩٧١/٢ .

(٢) المدونة : ٢٩٥/١ .

(٣) البناية : ٢٠٢/٣ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٣٢/١ ، المغنى : ٥٢٩/٢ .

(ج) وذهب الشافعية الى وجوب استيعاب الأصناف الثمانية ، وان أخرجها  
المركز استوعب سبعة ليس منهم العاملون عليها (١)

### الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية لم يرد فيها نص صريح يوضح ماهى الأصناف الأولى من الأخرى ، وماخذ المالكية فيها أن الاستيعاب غير واجب ، ومادام ذلك كذلك فان ايثار أهل الحاجة وسد حاجتهم أولى من اعطائها أى صنف قد يكون أقل الثمانية حاجة ، ومادام أن ذلك يختلف باختلاف الأزمنة والامكنة فان للمركزى أن يجتهد فيؤثر أهل الحاجة حيث كانوا .

وأما الذين قالوا بصرفها لأى صنف فقد استدل في المبنى لهم حيث قال :  
( ٠٠٠ ) ولنا قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لمعاد : " أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم " (٢) فأخبر أنه مأمور برد جملتها في الفقراء وهم صنف واحد ولم يذكر سواهم ، ثم أتاه بعد ذلك مال فجعله فسى صنف ثان سوى الفقراء وهم المولفة الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن وعلقمة ابن علاثة وزيد الخيل ، قسم فيهم الذهبية التي بعث بها اليه علي من اليمن ، وانما يؤخذ من أهل اليمن الصدقة ، ثم أتاه مال آخر فجعله في صنف آخر لقوله لقبصة بن المخارق حين تحمل حمالة فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - يسأله فقال : " أقم يا قبصة حتى تأتينا الصدقة فنامر لك بها " (٣) وفسى حديث سلمة بن صخر البياض أنه أمر له بصدقة قومه (٤) ، ولو وجب صرفها لسمى جميع الأصناف لم يجز دفعها الى واحد ، ولأنها لايجب صرفها الى جميع الأصناف اذا أخذها الساعى ، فلم يجب دفعها اليهم اذا فرقها المالك كما لو لم يجد

(١) المجموع : ١٨٥/٦ - ١٨٦ .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الزكاة ، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس فسى

الصدقة ، ١٢٥/٢ ، ومسلم في كتاب الايمان ، باب الدعاء الى الشهادتين وشرايع الاسلام ، ٥٠/١ ، برقم : ١٩ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، باب من تحل له المسألة ، ٧٢٢/٢ ، برقم : ١٠٤٤ .

(٤) أخرجه أبوداود في كتاب الطلاق ، باب الظهار ، ٢٦٥/٣ ، برقم : ٢٢١٣ ، وابن

ماجة في كتاب الطلاق ، باب الظهار ، ٦٦٥/١ ، برقم : ٢٠٦٢ .

الأصناف واحداً ، ولأنه لا يجب عليه تعميم أهل كل صنف بها فجاز الاقتصار على واحد كما لو وصى لجماعة لا يمكن حصرهم ويخرج على هذين المعنيين الخمس (١) .

وأما الذين قالوا بوجوب الاستيعاب للأصناف الثمانية أو السبعسة إن أخرجها المزكى فقد احتجوا بالآية الكريمة قالوا : فإن الآية الكريمة ، فقد أضافت الصدقات اليهم بلام التمليك وأشركت بينهم فيها بواو التشريك فدل على أنها مملوكة لهم مشتركة بينهم (٢) . قالوا ولو أن رجلاً قال : هذه الذنانيير لزيد وعمرو وبكر ، فإنها تقسم بينهم (٣) .

والذى يترجح لدى فى هذه المسألة أن على الإمام أو المزكى أن يتحرى من هذه الأصناف أكثرهم حاجة فيعطيه من الزكاة ما يسد حاجتهم وهو مذهب المالكية وهو الأوفق والأقرب للصواب ، وأما الذين قالوا بوجوب الاستيعاب فليس لهم دليل معتبر ، وذلك لأن الآية الكريمة وإن جاءت محددة لمن تجب لهم الزكاة ، فإن سياقها قد جاء للرد على المنافقين الذين كانوا يلمزون المطوعين من المؤمنين فى الصدقات والذين كانوا أيضاً يلمزون رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى الصدقات ، وأنهم كانوا إذا أعطوا منها رضوا وإذا لم يعطوا منها سخطوا ، فجاءت الآية مبينة للأصناف التى تستحق الزكاة وإن أعطوا أو منعوا يكون وفق ضوابط يحددها الله ورسوله ، وليست وفق أمزجة المنافقين وأهوائهم ، فلم يكن قصد الآية أن الزكاة يجب أن تقسم عليهم بالتساوى ، وإنما كان القصد تحديده الأصناف التى تستحقها فقط .

ثم إنه يلزم على مذهب الشافعية أن من كانت زكاته قليلة فإن تقسيمها على الأصناف السبعة لا يسد عشر معشار حاجة الواحد منهم ، فإذا كان عنده مائتا درهم الواجب عليها خمس دراهم ، فلو قلنا : يقسمها على سبعة أصناف فليت شعرى ماذا يحصل لكل صنف ، فلو فرضنا أن الموجود من كل صنف أكثر من واحد فماذا

(١) المغنى : ٥٢٩/٢ .

(٢) المهذب المطبوع مع المجموع : ١٨٥/٦ .

(٣) المجموع : ١٨٦/٦ .

يحمل لكل واحد أيضا ؟ وإذا بطل وجوب الاستيعاب فليس من الحكمة أيضا أن يعطى  
المزكى كل زكاته لصف واحد ، وثمة صنف أو أصناف أشد منه حاجة ، فلم يبق  
إلا أن يجتهد المزكى ويتحرى فيعطى أكثر الأصناف حاجة ما يسد حاجته ، وإن فضل  
بعد ذلك من زكاته شيء أعطاه في الصنف الذى يليه فى الحاجة ، وهكذا ، والله  
أعلم .

## المبحث السادس عشر

حكم تعجيل الزكاة

اتفق الفقهاء على أن حلول الحول هو شرط لوجوب الزكاة ، لكنهم اختلفوا فيمن ملك نصاباً ولم يحل الحول على ملكه ذلك النصاب ، أيجوز أن يخرج زكاته قبل حلول الحول لذلك الحول أو غيره مما سيأتى من السنين أم لايجوز ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى مايلى :

١ - ان الزكاة فيها جانبان : جانب العبادة ، بالاضافة الى كونها حقاً مالياً لمستحقه ، فمن غلب فيها جانب العبادة قال : انها عبادة مؤقتة بوقت لايجوز أن تتقدم عن وقتها كالملاة ، ومن غلب فيها جانب الحق المالى قال : ان الزكاة حق للفقراء مؤقت بوقت فجاز أن يتقدم عليه كالدين المؤجل الى أجل يسدده المدين قبل حلول الأجل (١) .

٢ - تعارض بعض الأحاديث - فى ظاهرها - فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول ) ، وماروى من أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد قبل من العباس بن عبدالمطلب تعجيل زكاته ، وسيأتيان فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية وماجزم به خليل وتابعه عليه أشهر شراح مختصره ، وهو مذهب المدونة إنه لايجوز تعجيل الزكاة قبل حلول الحول الا بزمن يسير لم يحده مالك فى المدونة ، وقد اختلفت الأقوال فى تحديده ، فقيل : سبعة أيام ، وقيل عشرة ، وقيل شهر ، وقيل غير ذلك ، وقيل انه لايجوز تعجيلها ولو ليوم واحد وهو قول أشهب وابن نافع وغيرهما ، وقد رجح ابن رشد الجد جواز تعجيلها قبل الحول بزمن يسير (٢) .

(١) بداية المجتهد : ٢٠٠/١ ، عارضة الأحوذى : ١٩٢/٣ .

(٢) الخرشى : ٢٢٤/٢ - ٢٢٥ ، الخطاب : ٣٦٠ /٢ ، المقدمات : ٢٣٤/١ ، الكافى :

٢٦٣/١ ، المعونة : ص ٢٥ أ ، البيان والتحصيل : ٣٦٧/٢ ، الفواكه الدوانى :

٤٠٢/١ ، الاشراف : ١٦٧/١ ، الجامع : ١٤٠/١ ب ، المدونة : ٢٨٤/١ - ٢٨٥ ،

بداية المجتهد : ٢٠٠/١ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى جواز تعجيل الزكاة قبل حلول الحول عليها على خلاف بينهم في القدر الذي يجوز تعجيل زكاته من الأحوال فعلى حين قال الحنفية يعجل ماشاء من السنين ولو لعشرين سنة أو أكثر ، حدده الشافعية بحول واحد ، وحدده الحنابلة بحولين (١) .

### الأدلة :

استدل المالكية على مذهبهم في عدم اجزاء الزكاة المعجلة قبل الحول بزمن غير يسير بما يلي :

- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ) (٢) .
- ٢ - إن هذه عبادة مؤقتة بوقت فلم يصح تقديمها عليه كالصلاة والصيام .
- ٣ - ولأن الحول شرط في وجوب الزكاة فكان لابد من تحققه كالنصاب .
- ٤ - القياس على الزروع والشمار : فإن الماشية والنقد نوع مال تجب فيه الزكاة فلا يصح تقديمه عن وقت وجوبه كالزروع والشمار .
- ٥ - إنه يلزم من إخراجها قبل الحول بعض الأمور التي تضر برب المال ، ومنها أن النصاب قد يتلف وقد ينقص اثناء الحول فيكون اخراجها مما يضر برب المال ، ومنها : أن المستحق قد يستغنى عنها قبل حلول حولها فيكون قد دفعها الى غير مستحق ، فإن قلنا انها غير مجزئة ويعيدها الحقنا الضرر برب المال وإن قلنا انه لا يعيدها كانت مدفوعة الى من هو غير مستحق في وقت وجوبها (٣) .

(١) حاشية ابن عابدين : ٢٩٣/٢ ، البناية : ٩٠/٣ ، شرح فتح القدير : ١٥٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٤١٥/١ - ٤١٦ ، شرح منتهى الارادات : ٤٢٢/١ ، المغنى : ٤٩٩/٢ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ عن ابن عمر موقوفا ، ٢٤٦/١ ، برقم : ٦ ، وأخرجه الترمذى في كتاب الزكاة ، باب ماجاء لزكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، مرفوعا وموقوفا ، ٢٦/٣ ، برقم : ٦٣١ ، ٦٣٢ ، وانظر : تلخيص الحبير : ١٥٦/٢ .

(٣) الاشراف : ١٦٧/١ ، المدونة : ٢٨٤/١ - ٢٨٥ ، الجامع : ١٤٠/١ ب ، الكافى : ٢٦٣/١ .



وقد أجاب ابن قدامة عن القياس على الصلاة والصيام بأنهما تعبد محض ،  
 وبأن توقيتهما بوقت غير معقول المعنى بخلاف الزكاة ، وأجاب عن القياس على  
 النصاب بأن النصاب سبب لوجوب الزكاة ، فلم يصح تقديم المسبب على السبب ،  
 وكان مقدمه كمن قدم الكفارة ، قبل أن يحلف اليمين الذي أوجبها ، ولأن تقديمها  
 على الحول تقديم على شرط واحد وتقديمها على النصاب تقديم على شرطين فلم  
 يصح (١) .

واستدل الجمهور على جواز تعجيل الزكاة قبل الحول - على الخلاف الساذي  
 عرفنا - بما يلي :

١ - عن علي ان العباس رضى الله عنهما سأل رسول الله - صلى الله عليه  
 وسلم - عن تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك ، وفي رواية : ( انا قد  
 أخذنا - زكاة العباس - عام الأول للعام ) ، وفي رواية عبد الله بن مسعود  
 - رضى الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تعجل من العباس صدقة  
 سنتين (٢) .

قال العيني :

( وفي اسناده محمد بن زكوان فعنه البخارى والنسائى والدارقطنى وقواه ابن  
 حبان ) (٣) .

فقد فهم منه الشافعية التقديم لحول واحد أخذاً بالروايات التي صرحوا  
 بالحول الواحد ، وفهم منه الحنابلة التقديم لحولين أخذاً برواية ابن مسعود  
 التي فعها البخارى كما ذكر العيني ، بينما فهم الحنفية من الحديث - جواز  
 التعجيل ابداً وفهموا أن التعجيل لحول أو حولين لا يدل على قصر التعجيل على  
 الحول أو حولين ونفيه عما سواهما (٤) .

(١) المفنى : ٥٠٠/٢ .

(٢) أخرجه ابوداود في كتاب الزكاة ، باب في تعجيل الزكاة ، ١١٥/٢ ، برقم : ١٦٢٤  
 والترمذى في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في تعجيل الزكاة ، ٦٣/٣ ، برقم ٦٧٨ ،  
 ٦٧٩ ، أنظر تلخيص الحبير : ١٦٢/٢ ، وانظر : ارواء الغليل : ٣٤٦/٣ .

(٣) البناية : ٩١/٣ .

(٤) المفنى : ٤٩٩/٢ - ٥٠٠ ، البناية : ٩٠/٣ - ٩١ ، مغنى المحتاج : ٤١٦/١ ،  
 شرح منتهى الارادات : ٤٢٢/١ .

- ٢ - ولأنه حق قد وجب لمستحقه ، فجاز تقديمه عن وقت وجوبه كالدين .  
 ٣ - ولأنه حق مالى وجب لحق الله تعالى ، فجاز تقديمه عن وقته كما جاز تقديم كفارة اليمين بعد الحلف وقبل الحنث ، أو كفارة القتل بعد الجرح وقبل زهوق الروح (١) .

### الترجيح :

ان المتأمل فى المذاهب وأدلتها لايسعه الا أن يسجل مايلى :

١ - إن الحديث الذى استدل به المالكية وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - ( لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول ) لايدل للمالكية ، وذلك لأنه لم يبيّن جواز التعجيل أو عدم جوازه ، وإنما جاء لبيان أن حلول الحول شرط لوجوب الزكاة ، وأن الزكاة لاتجب ولا يترتب الوعيد على من لم يخرجها مالم يحل الحول على المال الذى وجبت فيه ، وهذا أمر لاينازع فيه الجمهور، فعندهم الحول شرط لوجوب الزكاة أيضا فالحديث - والحالة هذه - ليس فى محل النزاع .

٢ - إن الحديث الذى استدل به الجمهور على جواز التعجيل هو فى سلب المسألة تماما ، فكان الأخذ به أولى من الأخذ بحديث ليين نصا فى المسألة ولا ظاهرا فيها وما جاء الا لبيان أمر آخر خارج عن المسألة موضع النزاع .

٣ - إن المتيقن من الحديث أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد رضى بتعجيل العباس صدقته لعام واحد ، وإن الزائد عن ذلك مشكوك فيه ، فالرواية التى أخذ بها الحنابلة ضعفها البخارى وغيره فهى لاترتقى الى مستوى الرواية التى أخذ بها الشافعية .

٤ - إن الاستنتاج من حديث تعجيل صدقة العباس أنه يجوز التعجيل أبدا استنتاج فى غير محله ، وذلك لأن حكم التعجيل أصلا قد ثبت على خلاف القياس لهذا النص ، فيجب قصره على ماورد فيه ، فالقول إنه يعجلها الى ماشاء ممن

(١) المغنى : ٥٠٠/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٤٢٢/١ ، البناية : ٩٠/٣ ، مغنى المحتاج : ٤١٦/١ .

السنين ولو لعشرين سنة أو أكثر قول بعيد ، وذلك لأنه قد يزيد ماله في هذه  
السنين فيصبح الواجب منه أضعافا مضاعفة لما أخرجه فيؤدي ذلك إلى إسقاط حق  
الفقراء فيه ، وقد ينقص المال أو يتلف فيكون المخرج منه أضعافا مضاعفة  
لما يجب فيه فيكون أضرارا برب المال .

وأما التعجيل لحول واحد فأمره يسير ، لأنه إن زاد المال بعد الحول  
الأول زكاه في الحول الثاني وهكذا وإن نقص فلن يكون النقص كثيرا يضر برب المال  
كما لو حدث ذلك في العشرين حولا أو أكثر والأمر - قبل هذا وبعده - قد ورد فيه  
نص فيكتفى بما أفاده النص ولا يزداد عليه ، وبهذا يترجح لدى أن مذهب الشافعية  
هو الأوفق والأقرب وهو المتمشى مع ظاهر النص .

## المبحث السابع عشر

حكم زكاة الفطر على العبد المكاتب

اختلف الفقهاء في حكم زكاة الفطر على العبد المكاتب ، أتجب عليــــــــــــــــه أو على سيده أم لاتجب على واحد منهما ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة أن المكاتب متردد بين الحرية والرق ، وذلك لأن فيه بعض صفات الاحرار كحقوق التملك ، وبعض صفات الرق لأنه يبقى عبدا ما بقى عليه درهم ، ولأنه ان عجز عن دفع أقساط الكتابة يرجع قنا .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن زكاة الفطر انما تجب على مولى العبد المكاتب وليس على المكاتب نفسه (١).

(ب) وذهب الحنفية والشافعية الى أنها لاتجب على المكاتب ولا على سيده (٢).

(ج) وذهب الحنابلة الى أنها تجب على المكاتب نفسه (٣).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في ايجابها على السيد بأن المكاتب ما زال عبدا ، وأنه يبقى كذلك ما بقى عليه درهم ، وان ملكه ثابت عليه ، وانما تزول يده عنه بالكتابة ، وهذا لا يسقط عنه زكاة الفطر قياسا على العبد الآبق ، ولأنه هو الذى ينفق عليه في الحقيقة ، وحتى لو اشترط نفقته عليه في عقد الكتابة فتبقى زكاة الفطر على السيد لبقائها على الأصل (٤).

(١) الخرشى : ٢٣٠/٢ ، الفواكه الدوانى : ٤٠٥/١ ، المدونه : ٣٥٥/١ ، المقدمات :

٢٥٤/١ ، الكافى : ٢٨٠/١ ، الجامع : ١٦٤/١ ، آ ، بداية المجتهد : ٢٠٥/١ ،

المعونة : ٣٤/١ ، آ ، الزرقانى على الموطأ : ١٤٦/٢ ، المنتقى : ١٨٤/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٦٣/٣ ، بدائع الصنائع : ٧٠/٢ ، المبسوط : ١٣ / ٢ ،

مفنى المحتاج : ٤٠٣/١ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ١١٣/٦ .

(٣) كشاف القناع : ٢٨٨/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٤١١/١ .

(٤) المقدمات : ٢٥٤/١ ، الكافى : ٢٨٠/١ ، الفواكه الدوانى : ٤٠٥/١ ، الجامع :

١٦٤/١ ، آ ، الزرقانى على الموطأ : ١٤٦/٢ ، المنتقى : ١٨٤/٢ .

(ب) وأما الشافعية والحنفية الذين أوجبوا على السيد فانهم استدلوا بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( أدوا عن تمونون ) (١) ، قالوا فالسيد لا يمون المكاتب .

٢ - ماروى بأن عمر - رضى الله عنه - كان يؤدى زكاة الفطر عن جميع ممالئكه الا المكاتبين له (٢) .

٣ - ولأنه لاتجب نفقته على السيد .

ولم يوجبوا على المكاتب لأنه عبد مابقى عليه درهم ، ولأنه مملوك فلا يكون مالكا ضرورة (٣) .

(ج) وأما الحنابلة فقد أوجبوا فطرته على نفسه ، لأن نفقته واجبة فى كسبه (٤) .

وهذا الذى يترجح لدى وذلك لأن تكليف السيد فطرة المكاتب انما هو متفرع على وجوب نفقته عليه ولما لم تكن نفقة المكاتب واجبة على سيده ، بل نفقته من ماله الذى يكسبه نتيجة اكتسابه حق الملكية فان فطرته يجب أن تكون من ذلك المال .

(١) أخرجه البيهقى فى كتاب الزكاة ، باب اخراج زكاة الفطر عن نفسه وغيره ،

وقال ليس اسناده بالقوى ، ١٦١/٤ .

(٢) أخرجه ابن أبى شيبه فى مصنفه ، عن نافع ١٧٥/٣ ، وأخرجه عبدالرزاق فى

مصنفه من طريقين عن نافع : ٣٢٢/٣ .

(٣) المهدب المطبوع مع المجموع : ١١٣/٦ ، حاشية ابن عابدين : ٣٦٣/٢ ، بدائع

الصنائع : ٧٠/٢ ، المبسوط : ١٠٣/٣ .

(٤) كشاف القناع : ٢٢٨/٢ .

## المبحث الثامن عشر

حكم صدقة الفطر من العبد الآبق

اختلف الفقهاء في العبد الآبق أيخرج عنه صدقة الفطر سيده أم لا يخرجها ؟ أم يخرجها ان رجا اياه ولا يخرجها ان آيس منه ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة هو الاختلاف في بقاء ملكية السيد على عبده الآبق أم عدم بقائها عليه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

- (أ) مذهب المالكية التفصيل بين أن يرجو المالك عودة عبده الآبق أم لا يرجوها ، فان رجا عودته أخرج زكاته والا فلا (١) .
- (ب) ذهب الحنفية الى عدم وجوبها (٢) .
- (ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى وجوبها (٣) .

الأدلة :

- (أ) استدل المالكية على مذهبيهم بأن من آيس من وجود عبده لم يلزمه صدقة الفطر عنه كالذي صار في بلاد الحرب ، بخلاف من رجا عودته (٤) .
- (ب) واستدل الحنفية بالقياس على المال الغائب ، وبأن وجوب صدقة الفطر عن العبد على سيده انما كان لولايته وهو حين اباقه لا ولاية لسيده عليه (٥) .
- (ج) واستدل الشافعية والحنابلة على مذهبيهم في ايجاب صدقة الفطر ، بأن صدقة

- (١) الخرشى : ٢٣٠/٢ ، الحطاب والتاج والاكليل بهامشه : ٣٧٠/٢ - ٣٧١ ، الشرح الكبير للدردير والدسوقي عليه : ٥٠٧/١ ، الفواكه الدواني : ٤٠٥/١ ، المدونة : ٣٥١/١ ، الجامع : ١٦٥/١ أ ، منح الجليل : ٣٨٢/١ ، المنتقى : ١٨٥/٢ ، الزرقاني على الموطأ : ١٤٦/٢ - ١٤٧ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٣٦٣/٢ ، البناية : ٢٦/٣ ، بدائع الصنائع : ٧٠/٢ .
- (٣) المجموع والمهذب المطبوع معه : ١١٣ / ٦ - ١١٥ ، شرح منتهى الارادات : ٤١٢/١ ، المغني : ٦٧٤/٢ .
- (٤) المنتقى : ١٨٥/٢ .
- (٥) حاشية ابن عابدين : ٣٦٣/٢ ، البناية : ٢٦/٣ .

الفطر تابعة للنفقة ، وابق العبد لا يسقط النفقة بدليل أن من رد الأبق رجع بنفقته

على سيده .

وقالوا أيضا ان فطرته تابعة لحق الملك والملك لا يزول بالاباق (١) .

والذى يترجح لدى التفصيل الذى ذكره المالكية ، وذلك لأنه مناسب لتعارض الأقيسة وجامع بينها ، والقول بأن ملك السيد قد زال عن عبده بالاباق غير متجه ، بل الذى زال قدرته على التصرف ، وعدم القدرة على التصرف لا يستلزم عدم الملك ، وان كانت القدرة على التصرف من أهم خصائص الملك .

---

(١) المهدب المطبوع مع المجموع : ١١٣/٦ .

## المبحث التاسع عشر

حكم صدقة الفطر عن العبد المبعوض

اختلف الفقهاء في حكم صدقة الفطر عن العبد المبعوض أتجب على السيد وحده ؟ ، أم تجب على السيد والعبد حسب نصيب السيد من الملك ، أم لاتجب عليهما ؟ وسبب انفراد المالكية في هذا ، الاختلاف في تغليب جانب الحرية أو الرق في العبد المبعوض ، أو مساواتهما .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا كان العبد مبعوضا أى بعضه حر وبعضه عبد ، فإن صدقة الفطر على الحر بنصيبه ، وكذا الحكم اذا كان العبد مشتركا بين حر وعبد ، ويتصور هذا بأن يكون ذلك العبد مشتركا بين حر ومكاتب فان للمكاتب الملك وان كان في الحقيقة عبدا .<sup>(١)</sup>

(ب) راجح مذهب الأحناف عدم وجوب صدقة الفطر عليهما وان قال المأخوذ بأن العبد المبعوض كالحر يخرج صدقته عن نفسه اذا ملك ما يزيد عن النصاب<sup>(٢)</sup> .

(ج) ذهب الشافعية والحنابلة الى وجوبها على المبعوض وسيدته مقسمة حسب ملك السيد كل بنصيبه<sup>(٣)</sup> .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم بأن صدقة الفطر زكاة ، وأن الزكاة

(١) الخرشى : ٢٣١/٢ ، منح الجليل : ٢٨٢/١ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٠٧/٢ ، الاشراف : ١٨٧/١ ، الفواكه الدواني : ٤٠٥/١ ، المدونه : ٢٥٠/١ - ٢٥١ ، الجامع : ١٦٤/١ ب ، المعونه : ص ٢٤ أ ، عارضة الأحوذى : ١٨٧/٢ ، المنتقى : ١٨٣/٢ .

(٢) بدائع الصنائع : ٧٠/٢ .

(٣) مغني المحتاج : ٤٠٣/١ ، المجموع : ١٢٠/٦ ، كشاف القناع : ٢٩١/٢ ، المغني : ٦٨٨/٢ .



لاتجب على من به بقية رق فلزم من هذا أن تسقط عن العبد وتبقى على الحـسـر  
بنصيبه (١).

(ب) وأما الحنفية فانهم أسقطوها عن كليهما وذلك لأنه ليس كل واحد منهما مستقلا  
بوجوبها .

(ج) واستدل الشافعية والحنابلة بأن صدقة الفطر تابعة للنفقة ، وما دامت النفقة  
عليهما جميعا فان صدقة الفطر تكون كذلك (٢) . ولأنه عبد مسلم تلزم فطرته شخصين من  
أهلها فكانت فطرته عليهما كالمشترك بين حرين (٣) .

والذى يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة فى تقسيم الفطرة عليهما  
لأن المبعوض فيه بعض حرية ، ولأن سيده يملك بعضه فكان لابد من تقسيط الصدقة  
عليهما مراعاة لجانب الحرية والرق فيه .

---

(١) المنتقى : ١٨٣/٢ .  
(٢) المهذب المطبوع مع المجموع : ١١٣/٦ .  
(٣) المغنى : ٦٨٨/٢ .

## الفصل الثانى

### مفردات المذهب فى الصيام

يشتمل هذا الفصل على ستة عشر مبحثاً :

- المبحث الأول : العدد الذى يثبت به دخول رمضان
- المبحث الثانى : حكم من رأى هلال شوال وحده
- المبحث الثالث : حكم صوم رمضان كله بنية واحده
- المبحث الرابع : حكم النية فى صيام التطوع
- المبحث الخامس : حكم من أكل أو شرب فى نهار رمضان ناسياً
- المبحث السادس : حكم من أكل أو شرب شاكياً فى طلوع الفجر
- المبحث السابع : حكم من جامع فى نهار رمضان ناسياً
- المبحث الثامن : حكم المكروه على الجماع فى نهار رمضان
- المبحث التاسع : حكم مقدمات الجماع
- المبحث العاشر : حكم التخيير فى خصال الكفارة
- المبحث الحادى عشر : حكم الاطعام للشيوخ الهرم
- المبحث الثانى عشر : حكم الاطعام على الحامل والمرضع ان خافتا على ولديهما
- المبحث الثالث عشر : حكم المسافر الذى نوى الصوم ثم بدا له أن يفتـر
- المبحث الرابع عشر : حكم قضاء الصوم على المجنون
- المبحث الخامس عشر : حكم صيام السنة من شـوال
- المبحث السادس عشر : حكم صيام أيام البيـض

## المبحث الأول

العدد الذى يثبت به دخول رمضان

اختلف الفقهاء فى العدد الذى يثبت بقوله دخول شهر رمضان ، أيكفى الواحد أم لابد من الاثنين ، أم يفرق بين زمن الغيم والغبار فيكفى فيه الواحد وزمن الصحو فلا بد فيه من الاستفاضه ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى مايلى :

١ - تعارض بعض الآثار - فى ظاهرها - فمن ذلك ماورد فى حديث زيد بسنن الخطاب (١) الذى يفهم منه اشتراط الشاهدين وماوقع فى حديث ابن عباس وابن عمر مما يدل على عدم اشتراطهما ، وأن قول الواحد يكفى فى ثبوت دخول الشهر وستأتى الآثار جميعا فى الأدلة .

٢ - تردد القول فى اثبات شهر رمضان بين الشهادة والرواية ، فمن غلب فيه جانب الشهادة اشترط الاثنين قياسا على نصاب الشهادة فى أحكام أخرى ، ومن غلب جانب الرواية لم يشترط الاثنين واكتفى بقول الواحد كالحال فى رواية الحديث ، فانه لايشترط فى قبولها عدد (٢)

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو ما نقله الحطاب عن المدونة وشهـره - أن دخول شهر رمضان لا يثبت الا برواية مسلمين عدلين حرين ذكـرين ، فلا تقبـل شهادة رجل وامرأتين خلافا لابن مسلمة ، ولا رجل وامرأة خلافا لأشهب ، ويلحق برمضان فى هذا الحكم عندهم كل شهر يتوقف على ثبوته حكم شرعى كشهـرى شـوال وذى الحجة ، أو أى شهر يكون أجلا لحكم شرعى كحلول دين وانقضاء عدة ، بخلاف

(١) زيد بن الخطاب بن نغيل العدوى ، أخو عمر - رضى الله عنهما - ، أسلم قديما وهو من المهاجرين الأوائل ، شهد المشاهد كلها مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استشهد يوم اليمامة سنة ثنتى عشرة . أنظر: أسد الغاية : ٢ / ٢٢٨ ، تهذيب التهذيب : ٤١١/٣ ، تقريب التهذيب : ٢٧٤/١ .

(٢) بداية المجتهد : ٢٠٩/١ .

الشهور الأخرى التي يراد بها معرفة التواريخ فلا يشترط فيها شهادة اثنين لأنها من باب الأخبار لا من باب الشهادة كشهر رمضان وغيرها من الشهور التي يتعلق بشبوتها حكم شرعي ، واشتراط الاثنين عندهم يختص بالشهادة على دخول الشهر والتي يتعلق بها الزام الآخرين بالصوم ، أما إذا رآه واحد فانه ملزم بالصوم في خاصة نفسه (١) .

(ب) فرق الحنفية بين أن يكون في السماء علة من غيم أو غبار أو لا يكون ، فإذا كان فيه علة قبلت شهادة عدل أو مستور ولو عبداً أو امرأة ، وإن لم يكن فيه علة فلا بد من استفاضة وشهادة جمع كبير ، والراجح عدم اشتراط عدد معين في الاستفاضة ، وإنما يفوض ذلك إلى رأي الإمام (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا بد في ثبوت دخول رمضان من شهادة مسلم عدل على خلاف بينهم في قبول شهادة العبد أو المرأة (٣) .

#### الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في اشتراط شهادة الاثنين بما يلي :

١ - حديث زيد بن الخطاب : أنه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه فقال : اني جالست أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسألتهم وكلهم حدثوني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال : ( صوموا لرويته وأفطروا لرويته ، فان عم عليكم فاتموا ثلاثين ، فان شهد شاهدان فصوموا وأفطروا ) (٤) .

(١) الخرشى : ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ ، الخطاب : ٣٨١/٢ - ٣٨٢ ، الفواكه الدواني : ٣٥٢/١ ، المقدمات : ١٨٧/١ ، الاشراف : ١٩٦/١ ، الجامع : ١٠٦/١ أ ، المعونة : ص ٣٦ ب ، المنتقى : ٣٦/٢ ، عارضة الأهودى : ٢١٠/٣ ، الزرقانى على الموطأ : ١٥٤/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٩٤/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٨٥/٢ - ٣٨٨ ، البناية : ٢٨٨/٣ - ٢٨٩ ، ٢٩٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٤٢٠/١ - ٤٢١ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم : ٢٩٧/١ ، المجموع : ٢٧٥/٦ - ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، كشاف القناع : ٣٥٤/٢ ، ششرح منتهى الارادات : ٤٤٠/١ ، المغنى : ٩٣/٣ .

(٤) أخرجه النسائى في كتاب الصوم ، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال رمضان : ١٣٢/٤ ، قال الحافظ ابن حجر نقلاً عن الدارقطنى : اسناده متصل صحيح ، أنظر : تلخيص الحبير : ١٨٧/٢ .

فمفهومه يدل على أن شهادة الواحد لا تكفى (١).

وأجيب عن هذا الحديث بأنه يدل بمفهومه ، بينما الأخبار التي تدل على الاكتفاء بالواحد تدل بمنطوقها وهي مع هذا أشهر منه (٢)

٢ - ولأنه أخبار بهلال فاشتربت فيه شهادة اثنين كهلال شوال (٣) .  
وأجيب عن ذلك بالتفرقة بينهما بأن الأخبار عن شوال خروج من العبادة بخلاف الأخبار عن رمضان فإنه دخول فيها (٤).

٣ - ولأنه شهادة فاعتبر فيها الاثنان كسائر الشهادات ، والذي يدل على أنه شهادة قوله - صلى الله عليه وسلم - ( فإذا شهد شاهدان ... الحديث ) (٥) .

(ب) وأما الحنفية فاحتجوا على مذهبهم في التفرقة بين زمان الصحو وزمان الغيم بأنه لا يعقل أن يكون الجو صحوا وتنتفى الموانع من رؤيته ويكثر متراوؤه ، ولا يراه الا رجل واحد مع توافر دواعي رؤيته وانتفاء موانعها ، وأما زمن الغيم فمن الممكن أن ينجاب الغيم في مكان ولا ينجاب في آخر ، فتتفق روية الهلال حين انجابه لشخص ولاتتفق لآخر (٦)

(ج) واستدل الشافعية والحنابلة بما يلي :

١ - ماروى عن ابن عباس قال : ( جاء أعرابي الى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : رأيت الهلال قال : أتشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ؟ قال : نعم قال : يبالبال أدن في الناس فليصوموا غدا ) (٧) .

- (١) الاشراف : ١٩٦/١ ، بداية المجتهد : ٢٠٩/١ .
- (٢) المغنى : ٩٣/٣ .
- (٣) المنتقى : ٣٦/٢ ، الاشراف : ١٩٦/١ .
- (٤) المغنى : ٩٣/٣ .
- (٥) الاشراف : ١٩٦/١ .
- (٦) البناية : ٢٩٣/٣ .
- (٧) المغنى : ٩٣/٣ ، شرح منتهى الارادات : ٤٤٠/١ ، كشاف القناع : ٣٥٤/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٢٠/١ ، المجموع : ٢٨٢/٦ ، والحديث أخرجه أبوداود في كتاب الصوم ، باب في شهادة الواحد على روية الهلال ، ٣٠٢/٢ ، برقم : ٢٣٤٠-٢٣٤١ ، وأخرجه الترمذى في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الصوم بالشهادة ، ٧٤/٣ ، برقم : ٦٩١ ، والنسائي في كتاب الصوم ، باب قبول شهادة الرجل الواحد ، ١٣٢/٤ ، وأخرجه الحاكم في كتاب الصوم ، ٤٢٤/١ ، وهو مرسل ، ومن رواية سماك عن عكرمة ، وسماك هذا اذا تفرد بأصل لم يكن حجة ، أنظر : تلخيص الحبير : ١٨٧/٢ .

وقد نقل الزرقانى عن ابن عبد البر اعلا له بأن أكثر الرواة يرويه مرسلا عن عكرمة (٧) .

٢ - ماروى عن ابن عمر قال : ( تسراى الناس الهلال فأخبرت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنى رأيتة فصام وأمر الناس بصيامه ) (٢) .

٣ - ماروى عن فاطمة بنت الحسين بن على - رضى الله عنه - أن رجلا شهد عند على رضى الله عنه على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال : وأمر الناس بالصيام ، وقال : أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان ) (٣) .

فهذه الأحاديث ظاهرة بالاكْتفاء بشاهد واحد .

٤ - القياس على الرواية بجامع أن كلا منهما خبر دينى يشترك فيه المخبر والمخبر (٤) .

#### الترجيح :

إن الناظر فى هذه المذاهب وأدلتها يمكنه أن يسجل الملاحظات التالية :

١ - إن اعتبار المالكية دخول شهر رمضان من باب الشهادة اعتبار غير متجس ، فدخول شهر رمضان هو اخبار كغيره من الاخبار وليس شهادة فليس فيه منا يكون فى الشهادة غالبا من اطراف وخصوم فهو بالرواية أشبه منه بالشهادة .

٢ - ومن هنا فإن التنصيص على الشاهدين يكون معناه المخبران .

٣ - والتنصيص على المخبرين لاينفى اجزاء المخبر الواحد لاسيما وقصد

(١) الزرقانى على الموطأ : ١٥٤/٢ .

(٢) المجموع : ٢٨٢/٦ ، مغنى المحتاج : ٤٢٠/١ ، كشاف القناع : ٣٥٤/٢ ، شرح

منتهى الارادات : ٤٤٠/١ ، المغنى : ٩٣/٣ ، والحديث أخرجه أبوداود فى

كتاب الصوم ، باب فى شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، برقم : ٣٠٢/٢ ،

٢٣٤٢ ، وراه الحاكم فى كتاب الصوم ، باب قبول شهادة الواحد على رؤية

هلال رمضان ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ٤٢٣/١ .

(٣) المجموع : ٢٨٣/٦ ، والآثر أخرجه الشافعى فى كتاب الأم : ٨٠/٢ ، وأخرجه أيضا فى

مسنده : ٢٧٣/١ ، برقم : ٧٢١ .

(٤) المغنى : ٩٣/٣ .

وردت أحاديث صحيحة صريحة بالاكْتفاء بالمخبر الواحد ، كما هو وارد في حديث ابن عباس وابن عمر - رض الله عنهم - ، وان الجمع بين هذه الآثار ممكن بأن يقال ان الأولى أن يكون هنالك مخبرين فإن لم يكن الا واحداً اكتفى به .

٤ - إن تفرقة الحنفية بين ما اذا كان في السماء علة أو لم يكن لا تشهد لها الأحاديث الصحيحة ، وهذه التفرقة مبنية على مذهبهم في رد أخبار الأحاديث فيما طريقه الاستفاضة وفيما تعم به البلوى .

وبهذا يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة في الاكْتفاء بشاهد واحد إذا لم يشهد غيره ، فهو موافق للأحاديث الصحيحة غير أن استثناء العبد من ذلك غير متجه .

## المبحث الثاني

حكم من رأى هلال شوال وحده

اختلف الفقهاء فيمن رأى هلال شوال وحده، أيلزمه الصوم أم عليه الفطر؟  
وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى استواء الاحتمالات فليس  
أن يكون هذا اليوم من رمضان أم من شوال فإنه ان كان من رمضان كان الفطر  
حراماً وان كان من شوال كان الصوم حراماً، وقد اختلف الفقهاء في تغليب أيهما  
هذين الاحتمالين؟

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية انه يمسك ذلك اليوم عن المفطرات ولكنه يفطر  
بالنية<sup>(١)</sup>.

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه يجب عليه الصوم<sup>(٢)</sup>.

(ج) وذهب الشافعية الى انه يفطر خفية ولا يجاهر بالفطر<sup>(٣)</sup>.

أما المالكية فان مأخذهم في ذلك أن لو قلنا بفطره فإن ذلك سيكفون  
ذريعة لأهل الفسوق والعصيان لأن يفطروا ويقولوا رأينا هلال شوال ، ولما كان  
الاحتمال قائماً بأن يكون ذلك اليوم من شوال حقيقة ، فقد قال المالكية بالفطر  
بالنية لأن الصوم الشرعي حرام يوم العيد<sup>(٤)</sup>.

وأما الحنفية والحنابلة فقد استدلوا بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( الفطر يوم يفطرون ، والأضحى يوم

يضحون )<sup>(٥)</sup> فدل على وجوب الصوم عليه لأن الحديث علق فطره على فطرهم .

(١) الخطاب والتاج والاكلیل بهامشه : ٢٨٩/٢ - ٢٩٠ ، الخرشى : ٢٢٧/٢ ، الشرح

الكبير للدردير : ٥١١/١ ، البيان والتحصيل : ٢٥١/٢ ، الفواكه الدواني :

٣٥٣/١ ، الجامع : ١٠٦/١ ، الزرقانى على الموطأ : ١٥٦/٢ ، المنتقى : ٣٩/٢ .

(٢) البناية : ٢٩٥/٣ ، حاشية ابن عابدين : ٣٨٤/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٤٤١/١

كشاف القناع : ٣٥٦/٢ ، المغنى : ٩٥/٣ .

(٣) روضة الطالبين : ٣٧٨/٢ .

(٤) المنتقى : ٣٩/٢ ، الفواكه الدواني : ٣٥٣/١ ، الزرقانى على الموطأ : ١٥٦/٢ .

(٥) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الصيام ، باب ما جاء فى شهرى العيد ، ٥٣١/١ ، برقم : ١٦٦٠

وصححه الشيخ الالبانى : أنظر : ارواء الغليل : ١١/٤ ، صحيح الجامع : ١٠٧/٣ .



٢ - ماروى أن رجلين قدما المدينة وقد رأيا الهلال ، وقد أصبح الناس صياما فأتيا عمر فنكرا ذلك له فقال لاحدهما أصائم أنت؟ قال : بل مفطر ، قال: ما حملك على هذا؟ قال : لم أكن لأصوم وقد رأيت الهلال ، وقال للآخر قال : أنا صائم ، قال ما حملك على هذا؟ قال لم أكن لأفطر والناس صيام ، فقال للذى أفطر: لولا مكان هذا لأوجعت رأسك، ثم نودى فى الناس أن اخرجوا (١).

٢ - قالوا واحتياطا للصوم وموافقة للجماعة ينبغى عليه أن لا يفطر لجواز أنه خيل اليه (٢).

وأما الشافعية فان مأخذهم فى ايجاب الفطر عليه خفية كى لا يتهم بالفطر فى رمضان (٣).

والذى يترجح لدى هو مذهب الحنفية والحنابلة لأن الحديث ظاهر فى ذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم ( الفطر يوم يفطرون ... الحديث ..) والله أعلم .

---

(١) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه فى كتاب العيام ، باب أصبح الناس صياما وقد روى الهلال ٤/١٦٥ ، برقم : ٧٣٣٨ .  
(٢) شرح منتهى الارادات : ٤٤١/١ ، المغنى : ٩٥/٣ .  
(٣) روضة الطالبين : ٣٧٨/٣ .

## المبحث الثالث

حكم صوم رمضان كله بنية واحدة

اختلف الفقهاء فيمن نوى صيام شهر رمضان كله بنية واحدة أتجزئه هذه النية فيصح صومه عن الشهر كله بها أم لاتجزئه بل لابد من أن ينوى كل يوم بنية جديدة ؟ ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة الاختلاف في كون صوم شهر رمضان عبادة واحدة ، أم أنه عبادات مستقلة فيكون صوم كل يوم فيه عبادة مستقلة عن سائر الأيام (١) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن من نوى صيام شهر رمضان كله ليلة الأول منه فإن هذه النية تجزئه عن صيام الشهر كله ، ولا يشترط تجديدها كل يوم ، وهنالك رواية عن الامام باسئراط التبييت كل ليلة ، وقد ذكر الحطاب شذوذها عن ابن رشد .

ويلحق المالكية - في المشهور - كل صوم يجب فيه التتابع كصيام كفارة الظهر ، وما لو نذر صوم شهر بعينه برمضان في اجزاء صومه بنية واحدة ، وأما الصيام الذي لا يجب فيه التتابع كصيام فدية الأذى فإنه يشترط فيه تبييت النية كل يوم ، غير أن المالكية يوجبون على المسافر والمريض تبييت النية كل يوم ، وذلك لأن الصوم غير واجب التتابع في حقهم (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لابد من النية لكل يوم (٣) .

- (١) عارضة الأحوذى: ٢٦٦/٣ ، الفواكه الدواني : ٣٥٤/١ .  
 (٢) الحطاب : ٤١٩/٢ ، الخرش : ٢٤٦/٢ - ٢٤٧ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٢١/١ المقدمات : ١٨٣/١ ، الفواكه الدواني : ٣٥٤/١ ، الاشراف : ١٩٥/١ ، الجامع : ١٠٤/١ ب ، المنتقى : ٤١/٢ ، عارضة الأحوذى : ٢٦٦/٣ ، الزرقانى على الصوطاً : ١٥٦/١ - ١٥٧ .  
 (٣) حاشية ابن عابدين : ٣٧٩/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٢٤/١ ، المجموع : ٢٩٥/٦ ، ٣٠٢ ، كشاف القناع : ٣٦٧/٢ ، المغنى : ٢٥/٣ - ٢٦ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى اجزاء نية واحدة لصيام رمضان كله بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( وإنما لكل امرئ ما نوى ) (١)

وهذا قد نوى صيام شهر رمضان كله فكان له ذلك . (٢)

٢ - إن الصوم عبادة تجب فى العام مرة ، فجاز أن تشملها نية واحدة كالزكاة (٣) .

٣ - القياس على الصلاة : فإنه تكفى النية فى أولها ولا يشترط تجديد النية لكل ركن فيها (٤) .

٤ - ولأن النية وقعت لهذا الصوم فى زمان يصلح جنسه لنية الصوم من غير أن يتخلل النية والصيام المبنوى زمان يصلح جنسه لصوم سواه ، فجاز ذلك كما لو نوى اليوم الأول من ليلته أو نوى كل يوم من ليلته (٥) .

(ب) واستدل الجمهور بما يلى :

١ - ان كل يوم عبادة مستقلة ، والذى يدل على أنها عبادة مستقلة أنه لا يفسد بعضها بفساد بعض ، كما أنه يتخللها ما ينافيها من الفطر فى الليل ، وبما أنها عبادات مستقلة كان لابد من تخصيص كل عبادة منها بنية .

٢ - ولأنه صوم واجب ، فكان من الواجب أن يخص كل يوم منه بنية قياساً على القضاء (٦) .

الترجيح :

ان الناظر فى المذاهب وأدلتها يلاحظ ما يلى :

- (١) سبق تخريجه ص ٤٥ .
- (٢) الاشراف : ١٩٥/١ ، الجامع : ١٠٤/١ ب ، المنتقى : ٤١/٢ .
- (٣) المنتقى : ٤١/٢ .
- (٤) المقدمات : ١٨٣/١ .
- (٥) الاشراف : ١٩٥/١ .
- (٦) حاشية ابن عابدين : ٣٧٩/٢ ، المجموع : ٣٠٢/٦ ، المفنى : ٢٦/٣ ، كشاف القناع : ٣٦٧/٢ .

١ - إن الاستدلال بحديث: ( وإنما لكل امرئ ما نوى ) على اجزاء صيام شهر رمضان بنية واحدة غير متجه ، وذلك لأن هذا النص عام ، وإنما يكون لكل امرئ ما نوى إذا كانت نيته صحيحة موافقة للشرع ، والحديث إنما جاء لبيان وجوب الاخلاص بالنية لله - تعالى - ، ولم يجيء لبيان مسائل وجزئيات تفصيلية كهذه ، وإذا كان لنا أن نقول بأن الحديث يدل للمالكية بهذا الوجه - الاستدلال ، كان لنا أن نقول ان من نوى عند صلاة الفجر صلوات اليوم كله فإن هذه النية تجزئة وتصح الصلوات الخمس بنيته عند صلاة الفجر .

٢ - إن قياس المالكية أيام شهر رمضان على أركان الصلاة غير متجه أيضا ، وذلك لأن أيام شهر رمضان ليست كأركان الصلاة وذلك لأمرين : أحدهما : أن من أفطر يوما من رمضان - ولو متعمدا - فإن ذلك لا يؤدي إلى فساد صومه في الأيام الأخرى بل يقضى هذا اليوم أو يقضيه ويكفر - على الخلاف بين الفقهاء ولم يقل أحد ان صومه في سائر الأيام يفسد بفساد اليوم الذي أفطره ، بينما ان من ترك ركنا من الصلاة - ولو سهوا - بطلت صلاته كلها . ثانيهما : تخلل ليالي رمضان ما ينافي الصوم وهو الفطر بينما أركان الصلاة لا يتخللها ما ينافيها . والحق أن أيام شهر رمضان أشبه بصلوات اليوم الواحد منها بأركان الصلاة الواحدة .

وبهذا ، فإن الذي يترجح لدى وجوب تخصيص كل يوم من رمضان بنية مستقلة .

## المبحث الرابع

حكم النية في صيام التطوع

اختلف الفقهاء في نية صيام التطوع ، أيشترط أن تبين قبل الفجر ؟ أم يجوز أن ينوي التطوع في النهار قبل الزوال أو بعده ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تعارض بعض الأحاديث - في ظاهرها - فمن ذلك حديث حفصة وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له ) ، فهو متعارض في ظاهره مع حديث عائشة وفيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد دخل عليها ذات يوم فسألها ان كان عندها طعام فأجابته أن لا ، فقال : انى اذن صائم ) فمن الفقهاء من أخذ بعموم الحديث الأول ، ومنهم من خصه بالحديث الثانى ، وحمل الأول على صيام الفرض (١) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يشترط تبين نية في صيام التطوع من الليل ، وأنه لا يصح أن ينويه بعد الفجر فضلا عن أن ينويه قبل الزوال أو بعده (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه يصح أن ينوي صيام التطوع قبل الزوال ، قال الحنابلة : وبعده أيضا (٣) .

الأدلة :

(أ) استدال المالكية على مذهبهم في اشتراط تبين نية بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث حفصة : ( من لم يبيت الصيام

(١) بداية المجتهد : ٢١٤/١ - ٢١٥ .

(٢) الحطاب : ٤١٨/٢ ، الخرشى : ٢٤٦/٢ ، الشرح الكبير : ٥٢٠/١ ، المنتقى :

٤٠/٢ ، عارضة الأحمدي : ٣٦٧/٣ ، الزرقانى على الموطأ : ١٥٦/١ - ١٥٧ .

(٣) البناية : ٢٧٥/٣ ، مفنى المحتاج : ٤٢٤/١ ، المجموع : ٦ / ٣٠٢ - ٣٠٣ ،

كشاف القناع : ٣٦٩/٢ ، المفنى : ٣٠/٣ .

من الليل فلا صيام له (١)

٢ - وعن ابن عمر انه كان يقول : ( لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر )  
ومن عاشقة مثله (٢) ، وهذا عام في الفرض والنفل (٣) .

وقد أجيب عن هذه الأحاديث بأنها احاديث عامة تخصها الأحاديث التي بينت  
جواز نية صوم النفل في النهار جمعا بين الأحاديث (٤) .

٣ - القياس على الصلاة : فكما أنه تشترط النية في فرض الصلاة ونفلها  
فكذا الصوم تشترط النية في أوله نفلا وفرضا ، قالوا : وان الاصل أن تكون النية  
مع طلوع الفجر أى - مع الامساك - ولكن جاز أن تسبقه ولو من الليل لأن في تحرى  
مقارنتها الامساك مشقة (٥) .

٤ - ولأن النية هي القصد ، وانعطاف القصد الى الماضى ممتنع (٦) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : ( دخل عليّ النبي - صلى الله  
عليه وسلم - ذات يوم فقال : هل عندكم شيء قلنا : لا ، قال : فإنى اذا صائم ) ،  
وفى رواية قال : ( اذن أصوم ) (٧) .

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الصوم ، باب النية في الصوم ٣٢٩/٢ ، برقم: ٢٤٥٤  
والترمذى في كتاب الصوم ، باب ما جاء لأصيام لمن لم يعزم من الليل وقال :  
حديث حفصة لانعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه ، ١٠٨/٣ ، برقم : ٧٣٠ ، وأخرجه  
النسائى في كتاب الصوم ، باب النية في الصيام ، وذكر اختلاف الناقلين  
لخبر حفصة في ذلك ، ١٩٦/٤ - ١٩٧ وقد صحح ابن حجر وقفه على ابن عمر ،  
بعد أن ذكر اختلاف السلماء في رفعه ووقفه ، أنظر: تلخيص الحبير : ١٨٨/٢ ،  
وأنظر أيضا : نصب الراية : ٤٣٣/٢ .

(٢) أخرجه مالك في الصوفاً : في كتاب الصيام ، باب من أجمع الصيام قبل الفجر ،  
٢٨٨/١ ، والنسائى في كتاب الصيام ، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة ،  
١٩٨/٤ .

(٣) الخرشى : ٢٤٦/٢ ، المنتقى : ٤٠/٢ ، الحطاب : ٤١٨/٢ .

(٤) المغنى : ٣٠/٣ ، المجموع : ٣٠٢/٦ .

(٥) الزرقانى على الصوفاً : ١٥٦/١ - ١٥٧ .

(٦) الخرشى : ٢٤٦/٢ ، عارضة الأهودى : ٢٦٧/٣ .

(٧) أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب جواز صوم الناقلة ، بنية من النهاسر  
قبل الزوال ، ٨٠٨/٢ ، برقم : ١١٥٤ .



## المبحث الخامس

حكم من أكل أو شرب في نهار رمضان ناسيا

اختلف الفقهاء فيمن أكل أو شرب في نهار رمضان ناسيا ، أيلزمه قضاء يوم مكان اليوم الذي أكل أو شرب فيه ناسيا ؟ أم يتم صومه ولا يلزمه قضاء ؟ .  
وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى تعارض القياس ، - أى قياس الصوم على الصلاة - مع بعض الآثار كحديث أبي هريرة وفيه : ( قلبيتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه ) ، وحديث : ( عفى لآمتن الخطأ والنسيان ومن استكروها عليه ) (١) وسيأتيان .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن من أكل أو شرب ناسيا في نهار رمضان ، فسان عليه القضاء ، وحكم كل صوم واجب في هذا كحكم صوم رمضان (٢) .  
(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه يتم صومه ، ولا قضاء عليه ، وقد مال القرطبي من المالكية الى هذا (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في ايجاب القضاء على الناسي ، وأنه يفتقر بالأكل والشرب ولو ناسيا بما يلي :  
١ - قوله - تعالى - : ﴿ ثم أتموا الصيام الى الليل ﴾ (٤) .

- (١) بداية المجتهد : ٢٢١/١ - ٢٢٢ .  
(٢) الخرشى : ٢٥٠/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٢٥/١ ، الاشراف : ٢٠٢/١ ، الجامع ١٠٦/١ أ ، ١١٢ ب ، المعونة : ص ٣٧ ب ، المدونة : ٢٨/١ ، عارضة الأحودى : ٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، الزرقانى على الصوطا : ١ / ١٨٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢٢/٢ - ٣٢٣ .  
(٣) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٣٩٤ ، البناية : ٣ / ٣٠٠ ، مفنى المحتاج : ٤٣٠/١ ، المجموع : ٦ / ٣٢٤ ، كشف القناع : ٢ / ٣٧٣ ، المفنى : ٣ / ٥١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢٢/٢ .  
(٤) البقرة / ١٨٥ .



والذى أكل أو شرب ناسيا في نهار رمضان لم يحقق الأمر ، فما أتم صومه (١) .

وقد أجاب العيني في شرحه على الهداية :

( ٠٠٠ ) فان قلت هذا الحديث يعارض الكتاب وهو قوله - تعالى - : ﴿ ثم أتموا الصيام الى الليل ﴾ ٠٠ ، فان الصيام امساك وقد فات ، فالآية على بطلانها ، لأن انتفاء ركن الشيء يستلزم القضاء لامحالة ، والحديث يدل على بقائه كما كان يجب تركه ، قلت هذا السؤال مع جوابه للامام حميد الدين الفريير ، وأجاب بأن في الكتاب دلالة الى أن النسيان معفو عنه لقوله - تعالى - : ﴿ ربنا لاتؤاخذننا ان نسينا أو أخطأنا ﴾ ٠٠ ، فكان الحديث موافقا للكتاب فعلم ، ويحمل قوله - تعالى - : ﴿ اتموا الصيام الى الليل ﴾ على حالة انتفاء الاتمام عمدا ، لأن الاتمام فعل اختياري ، فيكون عمده الفوات له لذلك ، والنسيان ليس باختياري فلا يفوته (٢) .

٢ - ولأن كل فعل لا يصح الصوم مع جنسه حال العمد ، لا يصح حال السهو ، أصله النية (٣) .

وقد أجاب ابن قدامة عن هذا الاستدلال بالفرق بين الأكل والشرب من جهة ، والنية من جهة أخرى ، وذلك من وجهين :

أحدهما : ان النية ليست فعلا وانما هي ترك .

ثانيهما : ان النية من الشروط ، وهذا من المبطلات (٤) .

وفي هذا الجواب الأخير ضعف : لأنه يمكن أن يقال ان الامساك عن الطعام ركن في الصيام .

٣ - ولأن المفطر مكلف أتى فعلا منافيا للصوم ، فكان عليه القضاء ، كالعامة (٥) .

(١) الاشراف : ٢٠٢/١ ، الجامع : ١٠٦/١ أ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٢٢/٢ .

(٢) البنائية : ٣٠١/٣ .

(٣) الاشراف : ٢٠٢/١ ، الجامع : ١٠٦/١ أ .

(٤) المغنى : ٥١/٣ .

(٥) الاشراف : ٢٠٢/١ .

ولا يخفى ضعف هذا القياس لأنه جمع بين ما فرق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بينه .

٤ - ولأن غاية ما يمكن أن يوصف به من أفطر في رمضان ناسيا بأنه معذور ، والعدر لا يسقط القضاء كالمرض ونحوه (١) .

٥ - ولأن الامساك بالنسبة للصيام هو كالاركان بالنسبة للصلاة ، فكما أن الاركان في الصلاة لا تسقط بالسهو ، وتكون الصلاة باطلة ولو ترك الاركان سهوا ، فكذا الصيام يبطل ولو كان الافطار سهوا (٢)

(ب) واستدل الجمهور بما يلي :

١ - حديث ابن هريرة : ( قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : اذا أكل أحدكم أو شرب ناسيا فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه ) وفي لفظ : ( من أكل أو شرب ناسيا فلا يفطر ، فانما هو رزق رزقه الله ) ، وفي رواية ( ولا قضاء عليه ولا كفارة ) (٣) .

وقد أجاب المالكية عن هذا الحديث بأجوبة :

أحدها : حمله على صيام التطوع .

ثانيها : القول بأنه ليس في الحديث نص على عدم القضاء .

ثالثها : الظن في صحة الرواية التي صرحت بأن لا قضاء عليه .

رابعها : القول بأن المراد بها على تسليم صحتها بأن المزداد بذلك أن لا قضاء عليه الآن (٤) .

(١) الاشراف : ٢٠٢/١ .

(٢) عارضة الأحوذى : ٢٤٧/١ - ٢٤٨ .

(٣) البناية : ٣٠١/٣ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٣٢٣/٦ ، مغنى المحتاج :

٤٣٠/١ ، كشف القناع : ٣٧٣/٢ ، المغنى : ٥١/١ ، والحديث أخرجه البخارى

في كتاب الصوم باب الصائم اذا أكل أو شرب ناسيا ٢٣٤/٢ ، ومسلم فى

كتاب الصيام ، باب أكل الناس وشربه وجماعه لا يفطر ، ٨٠٩/٢ ، برقم : ١١٥٥ .

(٤) الجامع : ١٠٦/١ أ ، عارضة الأحوذى : ٢٤٧/٣ - ٢٤٨ ، الزرقانى على الموطأ :

١٨٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢٣/٢ .

وقد بعد ابن العربي هذا الجواب بعد نقله عن بعض المالكية (١).

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - ( عفى لآمتى الخطأ والنسيان وما استكروها عليه ) (٢) وهذا عام يتناول مسألة من أفطر في نهار رمضان ناسيا (٣).

٣ - ولأنها عبادة ذات تحليل وتحريم ، فوجب أن يختلف سهو ما يتخللها عن عمدته كالصلاة والحج (٤)

### الترجيح :

من الاستعراض السابق لمذاهب الفقهاء وأدلتهم يمكن ابداء الملاحظات

التالية :

١ - ان استدلال المالكية بآية : ﴿ ثم أتموا الصيام الى الليل ﴾ غير متجه ، وذلك لأن الآية عامة يخصصها حديث أبي هريرة الذي هو في صلب المسألة .

٢ - ان آقيسة المالكية بالاضافة الى أنها في مقابلة النص ، فانها آقيسة ضعيفة يبدو فيها الفارق بين الفرع المقيس والأصل المقيس عليه ، ويبدو ذلك أوضح ما يكون في قياسهم الناسى على العامد ، فالفرق بين الناسى والعامد واضح عقلا وشرعا .

ثم ان المالكية أنفسهم قد فرقوا بين الناسى والعامد في هذه المسألة بالذات ، فأوجبوا على العامد القضاء والكفارة ، ولم يوجبوا على الناسى الا القضاء فقط .

٣ - أما قياس المالكية الناسى على المريض فغير متجه أيضا ، فقد فرق الشارع الحكيم بينهما ، فقد قال الله - تعالى - في المريض : ﴿ فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ (٥) بينما نفى رسول الله - صلى الله

(١) عارضة الأحودى : ٢٥٨/٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ١١٤ .

(٣) كشاف القناع : ٣٧٣/٢ .

(٤) المغنى : ٥١/٣ .

(٥) البقرة / ١٨٤ .

عليه وسلم - القضاء عن الناس أو لم يوجبه على الأقل في الحديث المتفق عليه .

٤ - ان استدلال الجمهور بحديث أبي هريرة استدلال متجه وقوى ، فالحديث صحيح ، وأجوبة المالكية في تأويله من الضعف بمكان .

فحصر المالكية الحديث في النفل غير متجه ، وذلك لأن الحديث يعم النفل والغرض بل ان ارادة الغرض فيه أرجح من ارادة النفل ، لأن الأصل هو الغرض ، والقول بأن الحديث المتفق عليه لم ينف القضاء غير متجه أيضا ، فانه لم يوجبه .

وان المتأمل في الفاظ الحديث يمكنه أن يجزم بأن المراد من الحديث نفي القضاء وذلك لأمر :

أحدها : أنه قد ورد في الحديث : ( فليتم صومه ) والصوم اذا اطلق انصرف الى الحقيقة الشرعية فيكون المراد فليتم صومه الشرعى ، ولو أراد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الصوم اللغوى ، - وهو مجرد الامسك عن الطعام والشراب - لقال فليمسك ولم يقل فليتم صومه .

ثانيها : ان قوله - صلى الله عليه وسلم - ( فليتم صومه ) ظاهر بأن المراد بذلك الصوم ، الصوم الذى كان قد صامه قبل أن ينسى فيأكل أو يشرب ، كما يشعر بذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( فليتم ) ، لأن الاتمام لا يكون بين شيئين مختلفين ، بل لابد أن يكون فى شيء واحد انقطع ثم اتصل ، وكما يشعر به أيضا اضافة الصوم له ، فانه قال : ( فليتم صومه ) أى صومه الذى كان صامه قبلا أن يكون منه ماكان . .

ثالثها : قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( فانما اطعمه الله وسقاه ) ، يدل على نفي القضاء ، وذلك لأن لو أوجبنا عليه القضاء كان معنى ذلك أن يمسك بقية يومه ويصوم يوما آخر ، وهذا فيه زيادة تكليف ، بينما كان المراد من اطعام الله له وسقايته زيادة فى التكريم ، فكيف يقال : ان الله أطعمه وسقاه ، ونقول له نحن امسك بقية يومك هذا ، وصم يوما آخر مكانه شأنك فى ذلك شأن العامد ، فليت شعري أكون الله قد أطعمه فى هذه الحالة وسقاه ؟!! .

ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى أن من أكل أو شرب ناسيا فى نهار رمضان فانه يتم صومه ولاشء عليه .

## المبحث السادس

حكم من أكل أو شرب شاكا في طلوع الفجر

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ، وسبب انفراد المالكية فيها يرجع الى الاختلاف في قياس هذه المسألة على مسألة الشاك في غروب الشمس أو عدم قياسها عليها ، وذلك أن الفقهاء متفقون على أن من أكل شاكا في غروب الشمس أن عليه القضاء ، فمن الفقهاء من قاس مسألة الشك في طلوع الفجر على مسألة الشك في غروب الشمس فأوجب القضاء على من أكل شاكا في طلوع الفجر ، ولم يتبين ، ومنهم من لم يقسها ، فلم يحكم بالقضاء عليه مفرقا بأن الأصل في مسألة الشك في طلوع الفجر بقاء الليل ، كما أن الأصل في مسألة غروب الشمس بقاء النهار على ما سيأتي .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن من أكل شاكا في طلوع الفجر ولم يتبين له طلوع الفجر أو بقاء الليل ، فإن عليه قضاء يوم مكان اليوم الذي أكل أو شرب شاكا في طلوع فجره ، غير أن ابن حبيب من المالكية ذهب الى عدم ايجاب القضاء في هذه المسألة ، ولكنه استحبه احتياطا للعبادة ، لكن مشهور المذهب ايجاب القضاء (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لا قضاء عليه (٢) .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم في ايجاب القضاء على من أكل أو شرب

- (١) الخطاب : ٤٢٧/٢ - ٤٢٨ ، الخرشى : ٢٥٠/٢ - ٢٥١ ، الشرح الكبير : ١ / ٥٢٦ ،  
 الفواكه الدواني : ٣٥٥/١ ، الاشراف : ٢٠٦/١ ، الجامع : ١١٠٥/١ ، التمهيد :  
 ٦٣/١٠ - ٦٤ ، بداية المجتهد : ٢٢٤/١ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٠٦/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٣٢/١ ، المجموع : ٢٠٦/٦ ،  
 كشاف القناع : ٣٧٦/٢ ، المغنى : ٧٥/٣ .

شاكا في طلوع الفجر بما يلي :

١ - القياس على من أكل شاكا في غروب الشمس : فإنما متفقون على أن من أكل شاكا في غروب الشمس فإنه يجب عليه القضاء بجامع أن كلا منهما قد أكل في وقت يشك فيه أليل هو أم نهار؟ (١) .

٢ - ولأن وجوب الصوم قد ثبت في ذمته بيقين ، فلا تبرأ ذمته منه الا بيقين أيضا .

٣ - القياس على مسألة من شك أنه صلى ثلاث ركعات أو أربع : فإنه يبني على أنه صلى ثلاث ركعات احتياطا ، فكذا من شك أنه أكل أو شرب قبل الفجر أو بعده فإنه يبني على أنه قد أكل بعده تماما كالشاك في عدد ركعات الصلاة فيجب عليه القضاء (٢) .  
وقد أجيب عن قياس المالكية مسألة الشاك في طلوع الفجر على مسألة الشاك في غروب الشمس بأن الأصل في الثانية بقاء النهار بخلاف الأولى ، فإن الأصل فيها بقاء الليل (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في عدم ايجاب القضاء بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ واكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾ (٤) .

فقد جعل غاية اباحة الأكل هو تبين الفجر ، أي علمه وتيقنه ، وليست الشك فيه (٥) .

٢ - قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( فكلوا واشربوا حتى يـؤذن ابن أم مكتوم ، وكان رجلا أعمى لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت ) (٦) .

(١) الاشراف : ٢٠٦/١ .

(٢) الجامع : ١٠٥/١ ب .

(٣) المفنى : ٧٥/٣ .

(٤) البقرة / ١٨٧ .

(٥) المفنى : ٧٥/٣ ، المجموع : ٣٠٦/٦ .

(٦) أخرجه البخارى في كتاب الأذان ، باب أذان الأعمى اذا كان له من يخبره ،

١٥٣/١ ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل

بطلوع الفجر : ٧٦٨/٢ ، برقم : ١٠٩٢ .

وهذا يدل على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أمرهم بالأكل والشرب حتى يتيقنوا طلوع الفجر (١) .

٣ - ماصح عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال : ( كل ماشككت حتى يتبين لك ) وفي رواية : ( عن حبيب بن ابي ثابت قال : أرسل ابن عباس رجليين ينظران الفجر فقال : أحدهما : أصبحت ، وقال الآخر : لا ، قال : اختلفتما أرني شرابي ) (٢) .

فهذا يدل على أن ابن عباس لم يمسك ، مع قيام الشك في طلوع الفجر ، وأن ابن عباس كان لا يرى الشك في طلوع الفجر موجبا للامساك ، وقد بين هـذا بقوله وفعله فدل على عدم ايجاب القضاء (٣) .

٤ - ولأن الأصل في هذه المسألة بقاء الليل ، فلا يعدل عن هذا الأصل الا بيقين (٤) .

والذي يترجح لدى مذهب الجمهور بأن لا قضاء على الأكل شاكاً في طلوع الفجر ، وقياس المالكية هذه المسألة على مسألة الشاك في غروب الشمس غير متجه للفرق الواضح بين المسألتين ، كما أن قياسها على مسألة الشاك في عدد الركعات غير متجه أيضاً للفرق بين المسألتين ، إذ الشك في المسألة الأولى ناتج عن فعله العبادة ، أو عدم فعله اياها ، بينما في هذه المسألة لا يدخل لفعله أو عدم فعله بالشك ، بل هو يشك في الفجر أطلع أم لا ؟ .

ثم إن مسألة الشاك في عدد الركعات قد تم فيها البناء على اليقين فإن من شك أثلاثاً صلى أو أربعاً ، كانت الثلاثة متيقنة في حقه ، بينما الوثيقن في مسألة الشك في طلوع الفجر ليس هو طلوع الفجر ، وإنما هو بقاء الليل .

وبهذا فان مذهب الجمهور هو الأرجح والأقرب للصواب .

- 
- (١) المغنى : ٧٥/٣ .  
 (٢) أخرجهما عبد الرزاق في كتاب الصيام ، باب الطعام والشراب مع الشك ، ١٧٢/٤ .  
 (٣) المجموع : ٣٠٦/٦ .  
 (٤) المغنى : ٧٥/٣ .

## المبحث السابع

حكم من جامع في نهار رمضان ناسيا

اختلف الفقهاء فيمن جامع في نهار رمضان ناسيا أيجب عليه القضاء فقط ؟ أم القضاء والكفارة ؟ أم لاشيء عليه أصلا ؟ ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة :

١ - قياس مسألة جماع الناس على مسألة أكل الناس وشربه في نهـسار رمضان فمن قال : ان الناس في الأكل والشرب لاشيء عليه ، قال : ان المجامع الناس لاشيء عليه أيضا سوى الحنابلة فانهم خالفوا القياس على مذهبهـم ، فأوجبوا على المجامع ناسيا الكفارة - كما سيأتى - ، ومن قال ان على من أكل أو شرب ناسيا القضاء ، لم يوجب على من جامع ناسيا الا القضاء فقط .

٢ - الاختلاف في الفهم من حديث أبي هريرة وفيه : أن أعرابيا قال : يا رسول الله هلكت ، قال : مالك ؟ قال : وقعت على امرأتى وأنا صائم ، فقال : رسول الله - صلى الله عليه وسلم : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال : لا ، قال : فهـل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . . . . . ( الحديث ) . وسيأتى فـمن الفقهاء من قال : إن ايجاب الكفارة الوارد في الحديث مختص بالمتعمد ، ومنهم من أجراه على عمومه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أن من جامع امرأته في نهار رمضان ناسيا فان عليه قضاء ذلك اليوم فقط ، وليس عليه كفارة ، وذهب ابن الماجشون من المالكية الى ايجاب الكفارة عليه أيضا ، لكن المذهب هو الأول ، وهو ظاهر المدونة (١) .
- (ب) وذهب الشافعية والحنفية الى انه لا قضاء عليه ولا كفارة (٢) .

(١) الفواكه الدواني : ٣٦٣/١ ، الكافي : ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ، المدونة : ٢١٨/١ ، الاشراف : ٢٠٠/١ ، الجامع : ١٠٦/١ أ ، ١١٢ ب ، بداية المجتهد : ١ / ٢٢١ ، المنتقى : ٦٥/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢٢/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٩٤/٢ ، البناءة : ٣٠٠/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٣٠/١ ، المجموع والمهذب معه : ٣٢٣/٦ - ٣٢٤ .



(ج) وذهب الحنابلة الى ايجاب القضاء والكفارة (١).

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى ايجاب القضاء دون الكفارة بمايلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( عفى لأمتى الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه ) .

٢ - القياس على من أكل أو شرب ناسيا : فإنه لا يجب عليه الا القضاء فقط .

٣ - إن الكفارة تتبع الاثم ، ومادام لا اثم على الناسى أصلا فلا كفارة عليه كذلك (٢) .

(ب) واستدل الحنلفية والشافعية على مذهبهم بالأحاديث التى مرت فى مسألة

من أكل أو شرب ناسيا ، فانهم قاسوا مسألة الجماع ناسيا على مسألة الأكل والشرب .. (٣) .

(ج) واستدل الحنابلة على مذهبهم فى ايجاب الكفارة بمايلى :

١ - حديث أبى هريرة قال : ( بينما نحن جلوس عند النبي - صلى الله

عليه وسلم - اذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت ، قال مالك ؟ قال : وقعت

على امرأتى وأنا صائم ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : هل تجد

رقبة تعتقها ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال :

لا ، قال : فهل تجد اطعام ستين مسكينا ؟ قال : لا ، فمكث النبي - صلى الله

عليه وسلم - فبينما نحن على ذلك أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - بعسرق

فيه تمر - والعرق المكتل . فقال أين السائل ؟ فقال : هاأنا ، قال : خذ هذا

فتصدق به ، فقال : على أفقر منى يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيها أهل

بيت أفقر من أهل بيتى ! فضحك النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى بدت أنيابه ،

ثم قال : أطعمه أهلك " (٤) .

(١) كشف القناع : ٢٧٧/٢ - ٢٧٨ ، المغنى : ٥٦/٣ .

(٢) الاشراف : ٢٠٠/١ ، الجامع : ١١٢/١ ب ، الفواكه الدواني : ٣٦٣/١ .

(٣) المهذب والمجموع : ٢٢٣/٦ - ٢٢٤ ، البنائة : ٣٠٠/٣ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الصوم ، باب اذا جامع فى رمضان ولم يكن له شىء ،

٢٣٥/٢ ، ومسلم فى كتاب الميام ، باب تغليظ تحريم الجماع ، ٧٨١/٢ ، برقم : ١١١١

وقد بين ابن قدامة وجه الدلالة من الحديث حيث قال :

( ... ولم يسأله عن العمد ، ولو افترق الحال لسأل واستفصل ، ولأنه يجيب التعليل بما تناوله لفظ السائل ، وهو الوقوع على المرأة في الصوم ، ولأن السؤال كالمعاد في الجواب ، فكأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : من وقع على أهله في رمضان فليعتق رقبة ، فان قيل : ففي الحديث ما يدل على العمد وهو قوله : هلكت ، وروى احترقت ، قلنا : يجوز أن يخبر عن هلكته بما يعتقده في الجماع مع النسيان من افساد الصوم وخوفه من غير ذلك ) (١) .

وقد أجاب ابن يونس عن الحديث بحمله على أن الأعرابي كان إنما وطئ عامدا ، أو أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد علم ذلك منه (٢) .

وقد أجاب ابن رشد على القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم تبرك الاستفصال فدل على العموم ، فقال :

( ... ومن قال من أهل الأصول : ان ترك التفصيل في اختلاف الأحوال من الشارع بمنزلة العموم في الأقوال فضعيف ، فان الشارع لم يحكم قط الا على مفصل ، وانما الاجمال في حقنا ) (٣)

٢ - ولأن الصوم عبادة يحرم خلالها الوطء ، فاستوى في ذلك سهو الوطء وعمده قياسا على الحج (٤) .

وقد أجيب عن القياس على الحج بجوابين :

أحدهما : أن الحج يستوى فيه السهو والعمد بخلاف الصوم ، فإنه يفرق فيه بين السهو والعمد بدليل التفرقة بين من أكل أو شرب ناسيا ، وبين ما اذا فعل ذلك متعمدا (٥) .

ثانيهما : إن الغالب من الحاج انه يتذكر هيئته ، لأنه يكون محرما ومنهمكا في أعمال الحج وليس كذلك الصائم (٦) .

(١) المغنى : ٥٦/٣ - ٥٧ ، وأنظر : كشاف القناع : ٢٧٨/٢ .

(٢) الجامع : ١١٢/١ ب .

(٣) بداية المجتهد : ٢٢٢/١ .

(٤) المغنى : ٥٧/٣ .

(٥) الجامع : ١١٢/١ ب .

(٦) المجموع : ٣٢٤/٦ .

الترجيح :

ان الذين قالوا بايجاب القضاء أو ايجابه مع الكفارة لم ينسجموا مع الأحاديث ولا مع القياس ، فإن الأحاديث التي رفعت اثم الخطأ والنسيان لـم تفرق بين الأمرين : الجماع أو الأكل والشرب .

وأما عدم انسجامهم مع القياس : فلأن الحنابلة أوجبوا الكفارة على الجماع ناسيا ، ولم يوجبوا القضاء على المفطر ناسيا ، فكيف ساغت التفرقة بين نسيان ونسيان في عبادة واحدة ؟ ! .

وأما المالكية فكانوا أكثر انسجاما مع مذهبهم في مسألة المفطر الناسي اذ أوجبوا القضاء على الجماع والمفطر على السواء ، لكن قياسهم المجامع على المفطر لا يستند الى دليل ، لأنه ثبت أن المفطر بالأكل أو الشرب لا قضاء عليه أصلا ، ولهذا فإن أقرب المذاهب الى الصواب والله أعلم أن من نسي أنه صائم فجامع امرأته واستمر ناسيا حتى فرغ من ذلك ، فإنه لاشيء عليه كـمـن أكل أو شرب ناسيا .

## المبحث الثامن

حكم المكروهة على الجماع في نهار رمضان

اختلف الفقهاء فيمن أكرهت على الجماع في نهار رمضان ، أوجب عليها —  
القضاء والكفارة ؟ أم القضاء فقط ؟ أم لا تعتبر مفطرة أصلاً ؟

وسبب انفراد المالكية الاختلاف في تقدير تأثير عذر الاكراه في اسقاط  
الكفارة أو الكفارة والقضاء .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - في المشهور - الى أن من أكره زوجته أو أمته على  
الجماع في نهار رمضان ، فإن عليها القضاء والكفارة ، ولكن يكفر عنها زوجها  
أو سيدها (١) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه ليس عليها الا القضاء فقط (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن المكروهة بإلجاء وقهر لا تفطر أصلاً وكذا المكروهة  
بالتهديد والوعيد في أصح القولين (٣) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية اختلفت فيها مآخذ الفقهاء ، فمآخذ المالكية في  
ايجاب الكفارة على المكروه أن الصوم عبادة يفسدها الوطء فكانت كفارة افسادها  
على المكروه وذلك قياساً على الحج ، إذ أن فدية الوطء هناك إنما تجب على  
المكروه (٤) .

- (١) الخطاب : ٢ / ٤٢٧ ، الخرشى : ٢ / ٢٥٠ ، الشرح الكبير للدردير : ٢ / ٥٢٦ ،  
الفواكه الدواني : ١ / ٣٦٥ ، المنتقى : ٢ / ٥٤ ، عارضة الأحوذى : ٣ / ٢٥٤ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٤٠٥ ، تبیین الحقائق : ١ / ٣٢٢ ، بدائع الصنائع :  
٢ / ٩٦ ، شرح فتح القدير : ٢ / ٢٥٥ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٧٩ ، المغنى :  
٣ / ٥٨ .
- (٣) المجموع : ٦ / ٣٣٦ .
- (٤) المنتقى : ٢ / ٥٤ .

وأما الذين قالوا بالقضاء فقد قالوا إن الصوم عبادة يفسدها السقوط، ففسدت في كل حال كالصلاة والحج (١).

وأما الذين قالوا بأنها لا تفطر أصلاً ، فإن مأخذهم أن عذر الاكراه يشمل عدم ايجاب القضاء والكفارة .

ومن الاستعراض السابق نجد أن المذاهب متفاوتة في تقدير تأثير العذر في الحكم والنتيجة ، فنجد أن المالكية قد ضيقوا تأثير عذر الاكراه ، فأوجبوا القضاء عليها والكفارة على مكرهها ، فلم يسقطوا أيا من الأمرين ، لكنهم نقلوا وجوب الكفارة منها الى مكرهها ، فحملوه كفارتين إن لم تتطوع الزوجة فتكفر عن نفسها .

وأما الحنابلة والحنفية فقد وسعوا تأثير عذر الاكراه قليلا فقالوا بايجاب القضاء دون الكفارة ، ووسع الشافعية تأثير العذر فأسقطوا القضاء والكفارة معا ، وقالوا انها لا تفطر أصلاً ، وهذا هو الأقرب للصواب ، وذلك لعموم حديث ( رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) ، وايجاب الكفارة على المكره والقضاء عليها تخصيص لهذا العموم بغير حجة ، فالمرأة المكره لم تفعل أي فعل يؤدي الى انتهاك حرمة الشهر لأن الاكراه قد سلبها الإرادة ، فايجاب القضاء عليها فيه اجحاف بها ، وأشد من ذلك ايجاب الكفارة عليها ، فإن كل ذلك لا دليل عليه ، فاذا لم تجب الكفارة عليها لم تجب على مكرهها ، لأن وجوب الكفارة عنها عليه فرع عن وجوبها عليها وبهذا فان الراجح في هذه المسألة هو مذهب الشافعية الذين قالوا : إنها لا تفطر أصلاً ، ويقضى المكره ويكفر عن نفسه .

## المبحث التاسع

حكم مقدمات الجماع

اختلف الفقهاء في دواعي الجماع ومقدماته من القبلة والمباشرة واللامسة والنظر والفكر ونحوها ، أتوجب القضاء إذا اقترن بها الانزال ؟ أم القضاء والكفارة أيضا ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة إنما يرجع إلى الاختلاف في الحاق هذه الأفعال بالجماع أو عدم الحاقها به ، فمن الحقها بالجماع قال : إن على من أنزل بهذه المقدمات القضاء والكفارة ، ومن لم يلحقها بالجماع قال : إن عليه القضاء فقط .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية إلى أن من أنزل بقبلة أو ملامسة أو مباشرة فيمينا دون الفرج ، فإن عليه القضاء والكفارة أيضا ، قصد اللذة أو لم يقصدها ، وسواء أكرر ذلك منه أم لم يتكرر ، وأما التفكير والنظر إذا أديا إلى خروج المنى فإنهما يوجبان القضاء والكفارة إن كانا من استدامة وتكرر ، وأما إن لم يكونا عن ذلك فلا كفارة .

وقال أشهب أن لا كفارة في الكل ، وهذا ما اختاره ابن رشد الجدي ، لكن المذهب الأول (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى إيجاب القضاء دون الكفارة في خروج المنى من القبلة والمباشرة دون الفرج ، وعدم إيجاب الكفارة فيها ، وأما النظر والفكر إن أديا إلى خروج المنى فهما موجبان

(١) الخطاب : ٤٢٢/٢ - ٤٢٣ ، الخرشى : ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٢٩/١ ، الفواكه الدواني : ٣٦٩/١ ، البيان والتحصيل : ٣١٢/٢ - ٣١٤ ، الجامع : ١٠٧/١ ب - ١٠٨ أ ، بداية المجتهد : ٣١٢/١ ، المنتقى : ٤٨/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٢٣/٢ - ٣٢٥ ، التمهيد : ١١٥/٥ .

لل قضاء عند الحنابلة إن تكررا ، وغير موجبين لشيء عند الحنفية والشافعية (١) .

### الأدلة :

هذه المسألة مسألة اجتهادية اختلفت فيها مآخذ الفقهاء ، فالمالكية قالوا إن هذه الأفعال هي من صورة الجماع ، وغالبا ماتفعل بقصد الاستمتاع واللذة ، وهي غالبا ماتودى الى الانزال أيضا ، فالفاعل لها مفر بصومه ، لأنه فعل ما يعرف أنه مؤد الى نزول المنى (٢) .

وأما الجمهور فإنهم قالوا إن هذه الأفعال ليست جماعا ، والنص إنما جاء في الجماع .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى عدم ايجاب الكفارة بالانزال مسسبن مقدمات الجماع ، وذلك لأن مقدمات الجماع وان كانت من جنسه الا أنها ليست كالجماع من حيث كمال الاستمتاع ، وتسوية المالكية بين هذه المقدمات والجماع نفسه غير متجهة ، وذلك لأن الشارع الحكيم قد فرق بينها وبين الجماع فى بعض المواضع ، كالتفرقة بينها فى الحدود ، ثم إن الشارع الحكيم قد أباح القبلة للصائم ووسع فيها ، فليس من المعقول أن يوجب عليه الكفارة ، وقول بعض المالكية ان القبلة يطلب بها الاستمتاع صحيح ، ولكن الشارع الحكيم قد أباحها وهو يعلم قطعا أن الذى يقبل زوجته لا يقبلها الا طلبا للذة والاستمتاع لىسس الا ؛ ومع ذلك فقد أباحها ، فليس كون القبلة مقصودة للاستمتاع مما يسوغ ايجاب الكفارة على من أنزل منها ، ولهذا فإن الأقرب للصواب والله أعلم عدم ايجاب الكفارة على من أنزل من مقدمات الجماع ، وايجاب القضاء عليه فقط ، ولايتضح لى فرق بين انزال المنى من المباشرة والقبلة ، وبين انزاله من النظر والتفكر الا أن يقال إن التفكير ليس فعلا ، بينما القبلة والمباشرة فعل .

والحق أن التفكير والنظر فعل أيضا ، فإن التفكير من أفعال الوجدان، ويصعب

(١) حاشية ابن عابدين : ٢/٣٩٦ ، ٣٩٨ ، البناية : ٣/٣٠٥ ، معنى المحتاج

٤٣٠/١ ، المجموع : ٦/٣٢٩ - ٣٣٠ ، كشاف القناع : ٢/٣٧١ - ٣٧٢ .

(٢) المنتقى : ٢/٤٨ ، الاشراف : ١/٢٠٢ .

أن يصدق الانسان أن يخرج المني من صائم لمجرد خاطرة عابرة ، بل لابد أنــــه  
أكثر من التفكير واشغل نفسه فيه حتى أدى ذلك الى خروج المني ، وبهذا يترجح  
لدى أن مقدمات الجماع كلها توجب القضاء دون الكفارة اذا أدت الى خروج المني  
والله أعلم .



## المبحث العاشر

حكم التخيير في خصال كفارة الصوم

خصال كفارة الصوم هي تحرير رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام ستين مسكينا ، وقد اختلف الفقهاء أي مرتبة بحيث لا ينتقل من العتق إلى الصيام إلا إذا عجز عن العتق ؟ ولا ينتقل من الصيام إلى الاطعام إلا إذا عجز عن الصيام ؟ أم أنها على التخيير ، يخير من وجبت عليه بين هذه الخصال الثلاثة ، فيكفر بأيها شاء ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع إلى أمرين :

١ - التعارض الظاهري بين روايتي حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي واقع امرأته في نهار رمضان ، فاحدى هاتين الروايتين قال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : أتستطيع أن تعتق رقبة ؟ فقال : لا ، ثم قال له : أتستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ فقال : لا ، وهكذا انتقل به النبي - صلى الله عليه وسلم - في خلة إلى خلة ، والرواية الثانية ذكر فيها الراوي هذه الخصال الثلاثة مفصلا بينها بكلمة أو ، فمن الفقهاء من أخذ بالرواية الأولى ، ومنهم من أخذ بالرواية الثانية ، وقال : ان كلمة أو موضوعة للتخيير .

٢ - اختلاف الفقهاء في قياس كفارة الوطء أو الافطار في رمضان (١) على كفارة الظهار أو على كفارة اليمين ، فمن قاسها على كفارة الظهار شرط الترتيب ، ومن قاسها على كفارة اليمين لم يشترطه (٢) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن هذه الخصال الثلاثة على التخيير ، فللمكفر

أن يفعل أيها شاء ، لكنهم يستحبون الأطعام .

(١) هذه الكفارة مختلف في سبب لزومها ، أهو مجرد الجماع في نهار رمضان ؟ أم الافطار المتعمد في نهار رمضان بشكل عام كي يشمل الأكل والشرب المتعمدين أيضا ؟ مما ليس هنا مجال تفصيله .

(٢) بداية المجتهد : ٢٢٢/١ - ٢٢٣ .

وقد نقل ابن عبد البر رواية عن مالك وابن القاسم أنهما يختاران الاطعام دون الخصلتين الاخرين من العتق والصيام ، لكن الذى استقر عليه المذهب هو التخيير بين الخصال الثلاثة ، وأن الاطعام أولها (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن هذه الخصال الثلاثة مرتبة ، فالعتق أولا ، فإن عجز عنه فالصيام ، فإن عجز عنه فالاطعام (٢)

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم فى أن خصال كفارة الوطء فى نهار رمضان

على التخيير بما يلى :

١ - عن أبى هريرة : (أن رجلاً أفطرس رمضان فأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يكفر بعنق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام ستين مسكيناً فقال : لا أجد فأتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعرق من تمر ، فقال : خذ هذا فتصدق به ، فقال : يارسول الله ما أجد أحوج منى ، فضحك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى بدت أنيابه ، ثم قال : كفه ) (٣) فكلمة أو تدل على التخيير كما فى قوله - تعالى - : ﴿ ففدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك ﴾ ، ونحن مجمعون على التخيير فى فدية الاذى ، فتكون كفارة الوطء كفدية الاذى لورود حرف أو الذى يفيد التخيير (٤) .

وقد أوجب على استدلال المالكية هذا بأجوبة :

أحدها : ترجيح رواية أبى هريرة الأخرى التى تدل على الترتيب بكثرة روايتها ،

(١) الخطاب : ٤٣٤/٢ - ٤٣٥ ، الخرشى : ٢٥٤/٢ ، الشرح الكبير : للدردير :

٥٣٠/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٦٦/١ ، الاشراف : ٢٠١/١ ، الجامع : ١١٦/١ ب

المعونة : ص ٢٨ أ ، بداية المجتهد : ٢٢٢/١ - ٢٢٣ ، عارضة الأحسودى :

٣٥٢/٣ - ٣٥٣ ، المنتقى : ٥٤/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ١٧٢/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤١٢/٢ ، البناية : ٣٣٣/٣ ، مكنى المحتاج : ٤٤٤ /١ ،

المجموع : ٣٢٣/٦ - ٣٣٤ ، كشف القناع : ٣٨٢/٢ ، المغنى : ٦٥/٣ - ٦٦ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الصيام ، باب تفليط تحريم الجماع فى نهار رمضان ،

٧٨٣/٢ ، برقم : ١١١١ .

(٤) المنتقى : ٥٤/٢ ، الاشراف : ٢٠١/١ ، المعونة : ٣٨ أ .

فقد رواها معمر ويونس والاوزاعي والليث وموسى بن عقبة وعراك بن مالك واسماعيل بن أمية ومحمد بن أبى عتيق وغيرهم عن الزهرى عن حميد بن عبدالرحمن عن أبى هريرة .

فأصحاب الزهرى هؤلاء متفقون على روايتها عنه عن حميد بن عبدالرحمن عن أبى هريرة بالترتيب ، بينما لم يروها عن الزهرى باللفظ الذى أخرجه مالك الا هو وابن جريج ، واحتمال الغلط منهما أكبر منه من أصحاب الزهرى هؤلاء .

ثانيها : إن الترتيب فيه زيادة من ثقة وهى مقبولة .

ثالثها : ان رواية الترتيب هى لفظ النبى - صلى الله عليه وسلم - ، ورواية التخيير لفظ الراوى ، ويحتمل أنه رواه بأول اعتقاده أن معنى اللفظين سواء (١) .

٢ - ولأنها كفارة لم يكن سبب وجوبها اتلاف ولا نشأت عن عذر ، فوجب فيها التخيير ككفارة اليمين (٢) .

٣ - ولأنها كفارة يدخلها الاطعام ، وسيبها ادخال فساد فى العبادة ، فكان فيها التخيير كما فى فدية الأذى وجزاء العيد (٣) .

٤ - واستدلوا على أولوية الاطعام بأدلة :

منها : أن الاطعام له مدخل فى العوض عن الصيام كما فى الاطعام عن الشيخ كبير السن والحامل ونحو ذلك .

ومنها : أن الاطعام يتعدى نفعه الى أناس كثيرين ، فإنه يتعدى نفعه الى ستمين مسكينا ، بخلاف العتق الذى لا يتجاوز نفعه العبد المعتقد ، وبخلاف الصيام الذى لا يتجاوز نفعه الشخص المكفر (٤) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلى :

(١) المفنى : ٦٥/٣ - ٦٦ .

(٢) الاشراف : ٢٠١/١ .

(٣) المنتقى : ٥٤/٢ .

(٤) المنتقى : ٥٤/٢ ، الجامع : ١١٦/١ ب ، التمهيد : ١٦٢/٧ - ١٦٣ ، الفواكه الدوانى : ٣٦٦/١ .

١ - حديث أبي هريرة وفيه : ( ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال للواقع على أهله : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا قال : فهل تجد طعام ستين مسكينا ؟ قال : لا ..... الحديث ) (١) وهذا اللفظ يدل على الترتيب ، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم ينتقل من خصلة الى خصلة أخرى الا بعد أن ثبت عجز الرجل عن الخصلة التي قبلها (٢) .

وقد أجاب بعض المالكية عن الحديث ، بأن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - هل تستطيع كذا ؟ هل تستطيع كذا ؟ لا يدل على الترتيب أو نفي التخيير (٣) .

٢ - قالوا ولأنها كفارة فيها صوم شهرين متتابعين ، فكانت على الترتيب ككفارة الظهار والقتل (٤) .

#### الترجيح :

إن الترجيح في هذه المسألة مبني على ترجيح أى الروايتين لحديث أبى هريرة ، وترجيح أى القياسين على الآخر ، أقياس كفارة الظهار ؟ أم قياس كفارة اليمين ؟ .

١ - أما الترجيح بين روايتى حديث أبى هريرة ، فقد رجحها ابن قدامة بعدة مرجحات كما رأينا ذلك فى الأدلة ، وهذه المرجحات قوية ومتجهة ، فسيان الترجيح بكثرة الرواة هو من بين المرجحات المعتمدة عند الأصوليين عند تعارض النصوص ، على أنه يمكن الجمع بين روايتى حديث أبى هريرة ، فإن رواية مالك قد رواها الراوى بلفظه ، وقد يكون رواها بالمعنى فعبر بكلمة أو اختصارا لاسيما وأن هذه الرواية قد ذكرتها أيضا مرتبة ، فذكرت العتق ثم الصيام ثم الاطعام ، فتحمل رواية مالك على رواية أصحاب الزهري الآخرين التى دلت على الترتيب ، لأنه لا يفهم من رواية مالك نفي الترتيب .

(١) سبق تخريجه ص ٥٥٥ .

(٢) المهذب المطبوع مع المجموع : ٣٢٢/٦ ، المغنى : ٦٦/٣ ، البنائة : ٣٢٢/٣ -

٣٣٤ ، مغنى المحتاج : ٤٤٤/١ .

(٣) الزرقانى على الموطأ : ١٧٢/١ .

(٤) المغنى : ٦٦/٣ .

٢ - وأما الترجيح بين القياس على كفارة الظهر والقياس على كفارة اليمين ، فإن الراجح - والله أعلم - أنها تقاس على كفارة الظهر ، وذلك لأمريين :

(أ) إنها شبيهة بها من حيث الخصال ، فكفارة الظهر عتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام ستين مسكينا .

فواضح الشبه بين خصال الكفارتين ، كما هو واضح التشابه بين ذكر الرسول - صلى الله عليه وسلم - لها وذكر القرآن العزيز لكفارة الظهر .

(ب) أنها تشبهها من حيث الموضوع أيضا فكلا الكفارتين مختص بموضوع وطء النساء ، فكفارة الصيام سببها الوطء في نهار رمضان ، وكفارة الظهر سببها تشبيه الزوجة بذات المحرم كي يحرم على نفسه وطأها ، ثم إن القرآن حرم عليه وطأها حتى يكفر .

وأما القياس على كفارة اليمين فغير متجه أيضا ، وذلك لاختلاف كفارة اليمين عن كفارة الوطء في الموضوع ، وقدر الصيام وقدر الاطعام ، وانفراد كفارة اليمين بالكسوة وغير ذلك من الوجوه التي ليس هنا مجال بسطها .

ثم ان كفارة اليمين فيها ترتيب أيضا ، اذ لا يعدل الى الصيام الا عند العجز عن اطعام العشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة ففي كفارة اليمين تخير في شقها الأول ، وترتيب في شقها الثاني ، فلا يمكن أن تقاس عليها كفارة الوطء في رمضان ، قال - تعالى - : ﴿ لا يواخذكم الله باللفو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون ﴾ (١) .

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور القائلين بوجوب الترتيب في كفارة الوطء

في نهار رمضان .

## المبحث الحادى عشر

حكم الاطعام للشيخ الهرم

اختلف الفقهاء فى الشيخ الهرم ، وكذلك العجوز الهرمة اللذين يضعفان عن الصيام ، أيجب عليهما الاطعام عما أفطراه ؟ أم لايجب ؟ .

وسبب انفراد المالكية الاختلاف فى الآية الكريمة وهى قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾ (١) هل هى منسوخة ، أم محكمة ؟ فمن قال : إنها محكمة ، قال : إن فيها دليلا واضحا على وجوب الاطعام على الشيخ الكبير ، وذلك وفق تأويل ابن عباس وتفسيره للآية كما سيأتى ، بينما ذهب آخرون الى أن هذه الآية نزلت فيمن يستطيع الصيام ، ويقدر عليه وهو لايريد أن يصوم ، فجاءت هذه الآية تخيره بين أن يصوم ، وبين أن يطعم مسكينا عن كل يوم يفطره ، وهذا الخلاف فى كون الآية منسوخة أو محكمة صرّى عن السلف كما ذكرت ذلك كتب التفسير (٢)

وقد وهم ابن رشد فى حكاية سبب الخلاف فى هذه المسألة عندما أرجعه الى الاختلاف فى الاحتجاج فى القراءة الشاذة ، ذلك انه قد قرئ : ( وعلى الذين يطيقونه ) فذكر ابن رشد أنها حجة الذين قالوا بالاطعام ، وأن الذين لم يقولوا به قد ردوا ذلك الاحتجاج لانهم لا يحتجون بالقراءة الأحادية (٣).

والحق أن الذين قالوا بوجوب الاطعام وان عضدوا ذلك بهذه القراءة الا أنهم لم يحتجوا بها ، اذ ليس كل من قال بوجوب الاطعام يحتج بالقراءة الشاذة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الاطعام لايجب على الشيخ والشيخة الهرميــــــــــــن اذا ضعفا عن الصوم ، وهناك قول بأنه لا يستحب لهما أيضا ، ولكن الذى استقر

(١) البقرة / ١٨٤ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٩/٢ ، أحكام القرآن لابن العربي : ٧٩/١ ، أحكام

القرآن للجصاص : ١٧٦/١ .

(٣) بداية المجتهد : ٢٢٠/١ .

عليه المذهب ، وهو منقول عن مالك في المدونة أن الاطعام يستحب (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى وجوب الاطعام عليهما - على خلاف بينهم - في تقدير طعام المسكين ليس هنا مجال ذكره (٢) .

### الأدلة :

(أ) استدلال المالكية في عدم ايجاب الاطعام بما يلي :

١ - إن الشيخ والشيخة معذوران بالافطار ، فلم يجب عليهما الاطعام كالمرضى والمسافر (٣)

ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال ذلك أن المريض والمسافر يقضيان ، فقد افطرا الى بدل وهو القضاء ، بينما لا يتصور القضاء من الشيخ الفاني لانه مامن يوم يمر عليه الا وهو اضعف فيه من سابقه .

٢ - القياس على المريض المتصل مرضه بالموت : فإنه لاتجب عليه الفدية (٤) . ومع أن هذه المسألة خلافية فإن بعض المخالفين قد أوجبوا على المريض السدى ليرجى بروءه الاطعام ، الا أن ابن قدامة قد أجاب عن هذا القياس قائلًا :  
( ... وأما المريض اذا مات فلا يجب الاطعام ، لأن ذلك يؤدي الى أن يجب على الميت ابتداءً بخلاف ما اذا أمكنه الصوم فلم يفعل حتى مات ، لأن وجوب الاطعام يستند الى حال الحياة ، والشيخ الهرم له ذمة صحيحة فاذا كان عاجزاً عن الاطعام أيضا فلا شيء عليه ولا يكلف الله نفساً الا وسعها ) (٥) .

٣ - إن الأصل في الاطعام الذي هو بدل عن الصيام أن يكون عند تأخير

- 
- (١) الحطاب : ٤١٤/٢ ، الخرشى : ٢٤٢/٢ - ٢٤٣ ، الشرح الكبير : ٥١٦/١ ، الاشراف : ٢٠٤/١ ، الجامع : ١١٣/١ ب ، المقدمات : ١٨٣/١ ، بداية المجتهد : ٢٢٠ / ١ ، الزرقانى على الموطأ : ١٩٢/١ ، المنتقى : ٧٠/٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٢٧/٢ ، البناية : ٣٥٩/٣ ، المجموع : ٢٥٧/٦ - ٢٥٨ ، كشاف القناع : ٣٦٠/٢ ، المغنى : ٧٩/٣ .
- (٣) المنتقى : ٧٠/٢ ، الاشراف : ٢٠٤/١ .
- (٤) الاشراف : ٢٠٤/١ ، بداية المجتهد : ٢٢٠/١ .
- (٥) المغنى : ٧٩/٣ .

الصوم ، أو تأخير القضاء ، أما عند سقوط الصوم بالكلية فليس من الأصول الاطعام بدلا من الصيام (١) .

٤ - وإن الاطعام لم يرد دليل من الكتاب ولا من السنة على وجوبه ، والفرائض لا تثبت الا بهذا ، وذمة الصائم بريئة اذ لم يكن قد وجب على الشيخ الكبير -  
أصلا (٢) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في ايجاب الفدية بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾

قالوا : فهذه الآية انما نزلت في الشيخ الكبير الذي يضعف عن الصوم كما

ورد ذلك عن ابن عباس - رضى الله عنه - ، قالوا :

( ويطيقونه ) أى بمشقة بالغة ، فرخص الله لهم أن يفطروا على أن يطعموا عن كل يوم افطروه مسكينا واحدا (٣) ، وقد أجاب ابن رشد في المقدمات عن الاستدلال بهذه الآية فقال :

( وقوله تعالى في شهر رمضان وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين منسوخ ، نسخه قول الله تبارك وتعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، وكان في أول الاسلام من شاء أن يصوم مام ، ومن شاء أن يفطر افطر ، وأطعم عن كل يوم مسكينا على ماورد في هذه الآية فنسخ ذلك بقوله - تعالى - : ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ ، وهذا مذهب مالك رحمه الله وجميع أصحابه (٤)

٢ - مجموعة من الاثار :

منها : ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : ( من أدركه الكبر فلم يستطع ، صيام رمضان فعليه لكل يوم مد من قمح ) (٥)  
ومنها : قول ابن عمر - رضى الله عنهما - : ( اذا ضعف عن الصوم أطمع عن كل يوم مدا ) (٦) .

(١) الاشراف : ٢٠٥/١ .

(٢) الزرقانى على الموطأ : ١٩٢/١ .

(٣) المغنى : ٧٩/٣ ، البناية : ٣٥٩/٣ ، كشاف القناع : ٣٦٠/٢ .

(٤) المقدمات : ١٨٣/١ .

(٥) أخرجه عبدالرزاق في كتاب الصيام ، باب الشيخ الكبير : ٢٢١/٤ ، برقم : ٧٥٧٤ .

(٦) لم أجده .



ومنها : ماروى أن أنسا - رضى الله عنه - ضعف من الصوم عاما قبل وفاته فأفطر وأطعم (١).

٣ - ولأن عذر الشيخ الكبير ليس الى زوال حتى يستعاض عنه بالقضاء ، فوجبت عليه الغدية (٢).

### الترجيح :

إن المستعرض لهذه المذاهب وادلتها لايسعه الا أن يسجل الملاحظات التالية :

١ - ان ادعاء نسخ قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ بالمعنى المصطلح عليه من النسخ غير متجه وذلك لما يلى :

(أ) قوله - سبحانه وتعالى - فى الآية التى قبلها ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ﴾ (٣) ، أى فرض ووجب ، ويبعد جدا أن يكون التخيير فى الآية التى تليها ، وهذه الآية متممة للمعنى فى الآية التى قبلها ، فقوله - تعالى - : ﴿ أياما معدودات ﴾ متعلق بقوله - تعالى - : ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ ، وبعبارة أخرى فان التخيير الوارد فى قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية ﴾ ينافى تماما الفرضية الواردة فى قوله - تعالى - : ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ ، ولا يمكن أن يقال إن قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ قد نزل قبل قوله - تعالى - : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم ﴾ ، وذلك لتعلق قوله - تعالى - : ﴿ أياما معدودات ﴾ ، بقوله - تعالى - : ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ من جهة ، ولوجود الضمير فى يطيقونه والذى يعود على الصيام المفروض فى الآية التى قبلها من جهة أخرى ، ومن هنا يتضح بعد القول بالنسخ بالنسبة لقوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ .

(ب) ان الله - سبحانه وتعالى - قد قال فى صدر الآية : ﴿ أياما معدودات ﴾ ، فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ ، فقد أوجب

(١) أخرجه عبدالرزاق فى كتاب الصيام ، باب الشيخ الكبير : ٤/٢٢٠ ، برقم : ٧٥٧٠ .

(٢) المهذب المطبوع مع المجموع : ٦/٢٥٧ - ٢٥٨ ، حاشية ابن عابدين : ٢/٤٢٧ .

(٣) البقرة / ١٨٤ .

القضاء على المريض والمسافر ، ولو كان هنالك مجال للتخيير لأسقط الصيام والاطعام ، اذ لابد أن تكون الرخصة أخف من العزيمة ، لكننا هنا نجد أن الآية الكريمة قد أوجبت القضاء على المريض والمسافر ، ولا يمكن أن يتصور أن يكون المريض والمسافر المعذوران مأمورين بالقضاء ، وأن يكون الصحيح المقيم مخيرا بين الصيام أو الاطعام ، وذلك فى آية واحدة .

٢ - إن قول ابن عباس : فى تأويل هذه الآية : أنها نزلت فى الشيخ الكبير الذى يضعف عن الصوم فرخص الله له أن يفطر ، وأن يطعم عن كل يوم مسكينا يدل على عدم النسخ ، وناهيك بقول ترجمان القرآن الذى فقهه الله فى الدين وعلمه التأويل بدعوة الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

على أن القرطبي قد جمع بين قول ابن عباس هذا وقول آخرين من السلف الصالح بأنها منسوخة بحمل النسخ فى كلامهم على التخصيص قال القرطبي :  
( ... قلت : فقد ثبت بالأسانيد الصحاح عن ابن عباس أن الآية ليست بمنسوخة وأنها محكمة فى حق من ذكر ، والقول الأول صحيح أيضا الا أنه يحتمل أن يكون النسخ هناك بمعنى التخصيص ، فكثيرا ما يطلق المتقدمون النسخ بمعناه ، والله أعلم ) (١) .

على أنه يمكن أن يضاف الى مقاله القرطبي وجه آخر وهو أن يقال : إن المراد من النسخ فى كلام السلف ليس نسخ آية : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ وإنما المراد نسخ التخيير الذى كان قبل آية : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ﴾ ، وذلك أن بعض أحكام الصيام كانت مختلفة عن الاحكام التى جاءت بها آيات الصيام ، ولعلها كانت ثابتة بالسنة ، ومنها على سبيل المثال : مسألة الرفث الى النساء ، فانها كانت محرمة فى ليل الصيام وفق ظروف معينة ، لكنها أبيحت بعد نزول آية الصيام ، فيمكن أن يقال : ان كلام السلف الصالح فى النسخ متوجه الى التخيير الذى كان قبل نزول آيات الصيام ، وليس على آية : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ ، ويؤيد هذا أن رواية البخارى لم تصرح بأن كلام السلف فى النسخ متوجه الى قوله - تعالى - : ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٨/١ - ٢٨٩ .

(٣) ان قول ابن عباس ، وقول ابن عمر ، وفعل انس - رضى الله عنهم - ،

يمكن أن تفسر بها الآية الكريمة .

ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور في ايجاب الاطعام على الشيخ والعجوز

الهرمين اللذين يضعفان عن الصيام .

## المبحث الثاني عشر

حكم الاطعام على الحامل والمرضع إن خافتا على ولديهما

اتفق الفقهاء على جواز الافطار للحامل والمرضع إن خافتا على نفسيهما أو على ولديهما ، كما اتفقوا على أنهما إن أفطرتا خوفا على نفسيهما فإن عليهما القضاء ولا فدية عليهما ، لكنهم اختلفوا فيما لو أفطرتا خوفا على ولديهما فقط ، فمن الفقهاء من أوجب عليهما الاطعام عن كل يوم أفطرتاه مسكينا ، ومنهم من لم يوجبه عليهما ، ومنهم من فرق بين المرضع والحامل فأوجبه على الأولى ولم يوجبه على الثانية .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أن الحامل اذا أفطرت خوفا على جنينها فإن عليها القضاء دون الاطعام ، وأما المرضع فعليها القضاء والفدية أيضا (١) .  
 (ب) وذهب الحنفية الى أنه لا فدية عليهما (٢) .  
 (ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى وجوب الفدية عليهما (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على ايجاب الفدية على الحامل ، بأن الحامل لها حكم المريضة فتلحق بالمريضة ، وأما المرضع فان العذر ليس لها وانما لغيرها ، فكان عذرها أخف من عذر المريضة والحامل (٤) .

(ب) وأما الحنفية فإنهم لم يوجبوا الاطعام على المرضع والحامل على السواء إن خافتا على ولديهما الحاقا لهما بالمريض ، وإن الاطعام لم يرد الا في

- (١) الخرشى : ٢٦١/٢ ، الشرح الكبير : ٥٣٥/١ - ٥٣٦ ، الفواكه الدوانى : ٣٥٩/١ ، الجامع : ١١٣/١ ب ، الاشراف : ٢٠٤/١ ، المنتقى : ٧١/٢ ، شرح الزرقانى على الموطأ : ١٩٢/١ ، عارضة الاحودى : ٣٢٨/٣ .  
 (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٢٢/٢ ، البناء : ٣٥٧/٣ - ٣٥٨ ، شرح فتح القدير : ٢٧٦/٢ .  
 (٣) مفنى المحتاج : ٤٤٠/١ ، المجموع : ٢٦٧/٦ - ٢٦٨ ، كشاف القناع : ٣٦٤/٢ .  
 (٤) الفواكه الدوانى : ٣٥٩/١ ، الاشراف : ٢٠٤/١ ، المنتقى : ٧١/٢ .

الشيخ الفانى ، والفرق بينهما وبين الشيخ الفانى بين (١) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ ﴾ قالوا : فإن الحامل والمرضع داخلتان فى عموم الآية لقسول ابن عباس : ( كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام ، أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكينا ، والحبل والمرضع اذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا ) (٢) . ولأنه فطر بسبب نفس عاجزة عن الصوم خلقة ، فوجب فيه الاطعام كالشيخ الفانى (٣) .

والذى يترجح لدى الافدية على الحامل والمرضع على السواء ، وذلك لأن الحامل مريضة ، ولأنه ليس هناك تفرقة بين خوف المرضع على نفسها ، أو على رضيعها ، وذلك لأن الرضاع غالبا ما يرهق المرضع اذا كان جسمها لا يتحمل الارضاع ، وهى مع هذا تحتاج الى مزيد من الغذاء .

ثم إن اجتماع القضاء والاطعام ليس له نظير الا فى تأخير القضاء عند من يراه ولهذا فإن مذهب الحنفية هو الأقرب للصواب فى هذه المسألة .

---

(١) البنائة : ٣٥٧/٣ ، شرح فتح القدير : ٢٧٦/٢ .  
 (٢) المهذب المطبوع مع المجموع : ٦ / ٢٦٧ ، مغنى المحتاج : ١ / ٤٤٠ ، المغنى : ٧٨/٣ .  
 (٣) كشف القناع : ٢٦٤/٢ .

## المبحث الثالث عشر

حكم المسافر الذى نوى الصوم ثم بدا له أن يفطر

اختلف الفقهاء فى المسافر الذى نوى الصوم ، أو أنشأه ثم أفطر ، أوجب عليه القضاء والكفارة ؟ أم لا يجب عليه الا القضاء ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى التلبس بالعبادة ، أوجب اتمام العبادة التى تلبس بها أم لا يجب ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أنه اذا نوى الصوم أو أنشأه فى السفر ، ثم أفطر من غير عذر كجوع أو عطش شديد ، فإن عليه القضاء والكفارة ، وقال ابن الماجشون ان لا كفارة عليه ، وحكاه القاضى عبدالوهاب رواية ، وقال : إنه النظر .

وقال أشهب : إنه إن أفطر متأولاً طائفاً بأن السفر يبيح له الفطر وإن أنشأ الصوم فيه ، فليس عليه كفارة (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه ليس عليه الا القضاء فقط (٢) .

الأدلة :

(١) استدلت المالكية على مذهبهم فى ايجاب القضاء والكفارة معا بما يلى :

١ - حديث الأعرابي الذى وقع على أهله ، فإن النبى - صلى الله عليه

- (١) الخطاب : ٤٤٥/٢ ، حاشية العدوى على الخرشى : ٢٦٠/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٣٥/١ ، الجامع : ١١٠/١ أ ، الاشراف : ٢٠٨/١ ، التمهيد : ٦٩/٩ - ٧٠ ، المنتقى : ٥٠/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٠/٢ .
- (٢) المبسوط : ٧٦/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٣٧/١ ، المجموع : ٢٦١/٦ ، كشف القناع : ٣٦٣/٢ ، المغنى : ٢٤/٣ .

وسلم - لم يستفصله (١).

٢ - ولأنه كان في سعة من أمره قبل أن يصوم ، فلما الزم نفسه بالصوم لم يكن له الخروج من ذلك الا بعذر (٢).

٣ - ولأنه أفطر في نهار رمضان على وجه الهتك فلزمته الكفارة كالحاضر المقيم (٣).

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث ابن عباس قال خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عمام الفتح في شهر رمضان فصام حتى بلغ الكديد (٤) ، ثم أفطر وأفطر الناس (٥).

٢ - ما رواه جابر : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج عمام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم (٦) فصام الناس معه ، فقليل له : ان الناس قد شق عليهم الصيام ، وأن الناس ينظرون ما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فأفطر بعضهم وصام بعضهم ، فبلغه أن ناسا صاموا فقال : أولئك العصاة (٧).

- 
- (١) الاشراف : ٢٠٨/١ .  
 (٢) الجامع : ١١٠/١ أ ، التمهيد : ٦٩/٩ ، المنتقى : ٥٠/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٠/٢ .  
 (٣) الاشراف : ٢٠٨/١ .  
 (٤) الكديد : موضع قرب عسفان من جهة المدينة وهو واد يعرف اليوم باسم قديد انظر : معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ، عاتق بن غيث ، دار مكة للنشر والتوزيع ، ص ٢٤٩ .  
 (٥) المغنى : ٣٤/٣ ، والحديث أخرجه البخارى في كتاب الصوم ، باب اذا صام أياما من رمضان ثم سافر ، ٢٣٧/٢ ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ، ٧٨٤/٢ ، ٠٠٠٠ .  
 (٦) كراع الغميم : هو مرتفع تختلط فيه الحجارة بالرمل ، يقع على طريق مكة المدينة يبعد عن مكة نحو من أربعة وستين كيلو ، انظر : معالم مكة التاريخية والأثرية ، عاتق بن غيث ، دار مكة للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة ، ص ٢٣٠ .  
 (٧) المغنى : ٣٤/٣ - ٣٥ ، المجموع : ٢٦٢/٦ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ، ٧٨٥ / ٢ ، ٠٠٠٠ ، برقم : ١١١٤ .

٣ - ولأن أداء الصوم ما كان مستحقا عليه عندما أصبح صائما (١).

٤ - ولأنه قد أفطر حالة دوام العذر (٢).

وقد حمل الباجي افطاره - صلى الله عليه وسلم - بالكديد بأن هذا لضرورة الاستعداد والتقوى على العدو ، كما يباح ذلك لضرورة الجوع أو العطش الشديدين أو الحر (٣).

والذى يترجح لدى أن المسافر الذى أنشأ الصوم له أن يفطر ، ويصوم يوما مكانه ، وذلك للنصوص الصحيحة الصريحة الواردة فى ذلك ، وحمل الباجي ذلك على التقوى على العدو غير متجه ، لما ورد فى حديث جابر من النص على العلة وهى مشقة الصوم عليهم وإنما ذلك بسبب السفر ، ولأنه أفطر بعد العصر حيث لم يبق على الغروب كثير وقت ، فإنه أفطر فى الوقت الذى لم يكن النبى - صلى الله عليه وسلم - متوقعا فيه القتال وفى آخر وقت الصوم ، فدل ذلك على أن الفطر إنما كان ترخيما بالسفر .

---

(١) المبسوط : ٧٦/٣ .

(٢) مفنى المحتاج : ٤٣٧/١ .

(٣) المنتقى : ٥١/٢ .



المبحث الرابع عشر  
حكم قضاء الصوم على المجنون

اختلف الفقهاء في قضاء الصوم على المجنون بين قائل بالقضاء مطلقا ، وقائل بعدمه مطلقا ، ومفرق بين أن يفريق المجنون في بعض شهر رمضان فيقضى ماسبق من الشهر ، أو يفريق بعد انسلاخه فلا يقضى ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة الاختلاف في الحاق المجنون بالمريض أو عدم الحاقه به ، فمن الحقه أوجب عليه القضاء ، ومن لا فلا .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن المجنون اذا أفاق فانه يقضى ما أفطره زمن جنونه ، وان كان سنين عديدة ، وقال ابن حبيب و ذكره بعضهم رواية عن الامام مالك أن المجنون اذا كانت مدة جنونه قليلة كخمس سنين ونحوها فإنه يقضى ، وان كانت كثيرة فانه لا يقضى ، لكن المذهب ايجاب القضاء عليه مهما بلغت مدة جنونه (١).

(ب) وذهب الحنفية الى أنه اذا أفاق في بعض الشهر ولو في آخر يوم قبل الزوال ، فانه يقضى الشهر كله ، أو ما كان فيه مجنونا منه ، فاذا انسلخ الشهر لم يقضى (٢).

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن المجنون لا يقضى مطلقا (٣).

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم في ايجاب القضاء مطلقا بما يلي :

- (١) الخطاب : ٢ / ٤٢٢ ، الخرشى : ٢ / ٢٤٨ ، الشرح الكبير للدردير : ١ / ٥٢٢ ، الجامع : ١ / ١١٢ أ ، الاشراف : ١ / ٢٠٥ ، المعونة : ص ٣٧ ب ، بداية المجتهد : ١ / ٢١٨ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٢٧٢ ، ٤٢٢ ، البنائية : ٣ / ٢٧٢ - ٢٧٤ .
- (٣) المجموع : ٦ / ٢٥٤ ، كشف القناع : ٢ / ٣٦٦ ، المغنى : ٣ / ٩٢ .

١ - قوله - تعالى - : ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ . والمجنون قد شهد الشهر ، وشهده مريضاً فوجب عليه القضاء (١) .

٢ - لأنه مسلم عرض له ما يمنع انعقاد صومه فلزمه قضاؤه (٢) .

٣ - ولأن الجنون لا ينافى وجوب الصوم ، فإنه زوال لعقله حال الحيـاة فلم يناف وجوب الصوم كالنوم والافغماء والسكر (٢) .

(ب) واستدل الحنفية بقوله - تعالى - : ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ أى من شهد جزءاً من الشهر فليصم الشهر ، وهو من باب اطلاق الكل وإرادة الجزء ، ولا يتمور أن يكون معنى قوله - تعالى - : ﴿ فمن شهد منكم الشهر ﴾ أى كله لأنه لا يشهده كله إلا فى شوال ، والمجنون قد شهد جزءاً من الشهر فوجب عليه قضاء ما لم يشهده بسبب جنونه (٤) .

(ج) واستدل الشافعية والحنابلة بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( رفع القلم عن ثلاثة ، وفيه : وعن المجنون حتى يفيق ) (٥) .

ورفع القلم هو عدم التكليف .

٢ - ولأنه معنى يزيل التكليف فلم يجب عليه القضاء كالصغير (٦) .

(١) الجامع : ١١٢/١ أ ، الاشراف : ٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

(٢) المعونة : ص ٣٧ ب .

(٣) الاشراف : ٢٠٦/١ .

(٤) البناية : ٣٧٤/٣ .

(٥) أخرجه أبوداود فى كتاب الحدود ، باب فى المجنون يسرق أو يصيب حـداً

من طريق عائشة وابن عباس وعلى وفى طريق على انقطاع : ٥٥٨/٤ ، والدارمى

فى كتاب الحدود ، باب رفع القلم عن ثلاثة من طريق عائشة ١٧١/٢ ، وابن

ماجه فى كتاب الطلاق ، باب طلاق المعتوه والصغير . . . من حديث عائشة :

٦٥٨/١ ، وضعفه البوصيرى من طريق على ، وعلقه البخارى بصيغة الجزم فى

كتاب الطلاق ، ١٦٩/٦ .

(٦) المغنى : ٩٢/٣ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٢٥٤/٦ .

الترجيح :

والذى يترجح لدى هو مذهب الشافعية والحنابلة فى أن المجنون لا يجب عليه القضاء وذلك لأنه غير مكلف ، فهو غير مخاطب بالأحكام الشرعية زمن جنونه ، والحاق المالكية لم بالمريض غير متجه ، وذلك لأن المريض مكلف قطعاً وهو مخاطب بالأحكام الشرعية ، فإذا عجز عن الصوم لم تسقط عنه الصلاة ولا الزكاة ولا الحج ، كما أن تصرفاته المالية ماضية أيضاً فيمضى بيعه وشراؤه وهبته وأجارتـــــــــــــــــه ونحو ذلك ، وهو مسؤول مسؤلية جنائية عما يقترفه من جنائيات والمجنون ساقط عنه كل ذلك فتسويته بالمريض غير متجهة .

ثم إن الرخصة جاءت للمريض بسبب المشقة البدنية التى قد تلحقه بالصوم ، والتى قد تؤثر على شفاؤه ، وأما المجنون فقد يكون قادراً على الصوم بغير مشقة تذكر ، ومع هذا فلا يكلف بالصوم بل لا يصح منه إن صام ، أما المريض فإنه إن صام صح صومه ، وأجزأ عنه ، فتسوية المجنون بالمريض غير متجهة ، وقد أحسن ابن رشد الاستدلال على عدم القضاء فقال :

( ... وهذا كله فيه ضعف ، فإن الأغماء والجنون صفة يرتفع بها التكليف وبخاصة الجنون ، وإذا ارتفع التكليف لم يوصف بمفطر ولا صائم ، فكيف يقال فى الصفة التى ترفع التكليف أنها مبطله للصوم إلا كما يقال فى الميت أو فىمن لا يصح منه العمل أنه قد بطل صومه وعمله ) (١) .

---

(١) بداية المجتهد : ٢١٨/١ .

المبحث الخامس عشر

حكم صيام الستة من شوال

اختلف الفقهاء في صيام الستة من شوال أهى مستحبة أم مكروهة ؟ ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى أمرين :

١ - معارضة العمل للحديث وذلك أن مالكا - رحمه الله - قال : انه لم ير أحدا من أهل الفقه والدين يصومهن ، بينما قد ثبت من حديث أبى أيوب وغيره قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من صام رمضان ثم اتبعها ستاً من شوال ، فكأنما صام الدهر ) وسيأتى .

٢ - كون هذه الأيام قريبة من رمضان ، فكره مالك صومها مخافة أن يعتقد الجهال وجوبها ، وأن يلحق برمضان صاليس منه .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن صيام الست من شوال مكروه اذا صامهن متتابعة وملتمة برمضان بعد يوم الفطر طبعاً ، وخروجاً من هذه الكراهة استحباب المالكية أن تصام في غير شوال ، فذكروا استحباب تأخيرها الى العشر من ذى الحجة ليجمع بين المصلحتين ، أو تفريقها في شوال أو في غيره .

وحمل بعض المالكية كراهة مالك لصومها على من فعل ذلك معتقداً لسنة ، أما الرجل يصومها لخاصة نفسه دون أن يعتقد سنتها فلا تكره ، حتى أن مطرفاً ذكر أن مالكا كان يصومها في خاصة نفسه (١) .

(ب) وذهب الحنفية - على المختار المفتى به - والشافعية والحنابلة الى استحباب صومها ولو متتابعة أو ملتمة برمضان بعد يوم الفطر طبعاً (٢) .

(١) الخطاب : والتاج والاكليل بهامشه : ٤١٤/٢ ، الخرشى : ٢٤٣/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٥١٧/١ ، المقدمات : ١٨٠/١ ، الفواكه الدواني : ٣٦٣/١ ، بداية

المجتهد : ٢٢٥/١ ، عارضة الأحوذى : ٢٨٩/٣ - ٢٩٣ ، المنتقى : ٧٦/٢ ، حاشية ابن عابدين : ٤٣٥/٢ ، المجموع : ٣٧٨/٦ ، كشاف القناع : ٣٩٤/٢ ،

المغنى : ١٠٢/٣ - ١٠٣ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في كراهة صيام الستة أيام من شـوال بما يلي :

١ - العمل في المدينة : فإن مالكا قد قال : إنه لم ير أحدا من أهل الفقه والدين في المدينة يصومها .

٢ - خوف اعتقاد أهل الجبال الحاقها برمضان وجعلها منه فيؤدي ذلك الى ظهور البدعة ، وقد بالغ بعض المالكية في هذا الهاجس فقد شنع ابن العربي على من مامها أو قال : بسنية صومها متصلة برمضان ، ومتتابعة ، وقال : انه لو كان الأمر اليه لأدبه وشرده به ، وذكر أن بعض الناس في زمانه كانوا يعتقدون أنها تشييع لرمضان ، وذكر القرطبي أن الناس كانوا يقومون لها ويتسحرون لها كرمضان ، وهذا الذي دفع المالكية الى الاضطراب في أقوالهم في استحباب صيامها في شهور أخرى أو تفريقها في شوال مع أن بعضهم قد ذكر أن التفريق في شـوال أيضا مكروه ولكنه أقل كراهة من تتابعها واتصالها به (١) .

وقد أجاب النووي عن كون مالك لم ير أحدا يصومها بأن السنة قد ثبتت بصومها ، وكونه لم ير أحدا يصومها لا يضر وأما خوف اعتقاد الناس الحاقها برمضان بأن أحدا لا يمكن أن يعتقد ذلك ويلزم على هذا القول أن يكره صوم يوم عرفة وعاشوراء وهذا لم يقله أحد (٢) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في استحباب صومها بما يلي :

١ - ماروي أبوأيوب (٣) قال : (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال فكأنما صام الدهر) (٤) .

(١) المقدمات : ١٨٠/١ ، المنتقى : ٧٦/٢ ، عارضة الأحوذى : ٢٩٠/٣ - ٢٩٢ .

(٢) المجموع : ٣٧٩/٦ .

(٣) هو خالد بن كليب الأنصاري ، من كبار الصحابة ، شهد العقبة وبدرا وأحدا والخندق وسائر المشاهد ، وكان من خاصة علي ، توفي غازيا في القسطنطينية سنة خمسين ، أنظر : أسد الغابة : ١٤٣/٥ ، تهذيب التهذيب : ٩٠/٣ .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعا لرمضان ، ٨٢٢/٢ ، برقم : ١١٦٤ .

٢ - مارواه ثوبان قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( من صام رمضان شهر بعشرة أشهر ، وصام ستة أيام بعد الفطر وذلك تمام سنة ) (١) . وهذا نص في استحباب صيامها (٢) .

قال ابن قدامة موضحا وجه الدلالة من حديث ثوبان ومجيبا على ما قد يوجه الى وجه الدلالة من الحديثين من الايراد :  
( يعني أن الحسنه بعشر أمثالها ، فالشهر بعشرة ، والسته بستين يوما ، فذلك اثنا عشر شهرا وهو سنة كاملة ، ولايجرى هذا مجرى التقديم لرمضان ، لأن يوم الفطر فاصل ، فإن قيل : فلا دليل في هذا الحديث على فضيلتها ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - شبه صيامها بصيام الدهر وهو مكروه ، قلنا : إنما كره صوم الدهر لما فيه من الضعف والتشبيه بالتبتل لولا ذلك لكان ذلك فضلا عظيما لاستفراقه الزمان بالعبادة والطاعة ، والمراد بالخبر التشبيه به في حصول العبادة به على وجه عرى عن المشقة كما قال - عليه السلام - : " من صام ثلاثة أيام من كل شهر كان كمن صام الدهر " ذكر ذلك حشا على صيامها ، وبيان فضلها ، ولا خلاف في استحبابها ونهى عبدالله بن عمرو عن قراءة القرآن في أقل من ثلاث وقال : " من قرأ قل هو الله أحد ، فكأنما قرأ ثلث القرآن " أراد التشبيه بثلاث القرآن في الفضل لا في كراهة الزيادة عليه ) (٣) .

#### الترجيح :

ان استدلال المالكية بخوف اعتقاد الجهلة وجوب صيام الستة من شـوال أو الحاقها برمضان غير متجه ، وذلك لأن الأحكام الشرعية لايمكن أن تشبـت أو تنفى بمثل هذا ، والحديث باستحباب صيامها ثابت في صحيح مسلم ، ولو قلنا بقول المالكية للزم القول بكراهة كثير من المندوبات .

- (١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الصيام ، باب صيام ستة أيام من شوال : ١ / ٥٤٧ ، برقم : ١٧١٥ ، قال في الزوائد : الحديث قد رواه ابن حبان في صحيحه ، قال السندي : يريد فهو صحيح ، وقال : وله شاهد .  
(٢) المجموع : ٣٧٩/٦ ، كشاف القناع : ٣٩٤/٢ ، المغنى : ١٠٣/٣ .  
(٣) المغنى : ١٠٣/٣ .

وكيف يمكن أن تناط الأحكام الشرعية بخوف جهل الجهلة ، والجهلة قسداً يعتقدون الأمر المباح واجباً ؟ بل كيف يمكن أن تعطل هذه السنة خوف أن ينحرف بها أهل الأهواء إلى البدعة ؟ بل متى كان المبتدعة يعبان بنص أو سنة ؟ وكم من مبتدع انتشرت بدعته قد خالف نصاً صريحاً في القرآن ، فهل يردع هؤلاء أو أولئك سد الذريعة عليهم وتعطيل سنة مستحبة من أجل ذلك .

وقد حاول المالكية التوفيق بين مذهبيهم في كراهة صومها ، وبين الحديث الصحيح الثابت في استحبابها ، وذلك بالقول بنقلها إلى شهور غير شوال ، مع أن الحديث واضح في أنها في شوال ، والسنة يقتصر فيها على مورد النص ، ولا يمكن أن يقال إن صيام ستة أيام من شعبان تحقق سنة ستة أيام من شوال ، كما لا يمكن أن يقال إن صوم الثلاثاء والأربعاء مغن عن صوم الاثنين والخميس ، أو أن صيام يوم التروية مغن عن صيام يوم عرفة .

وأما تفريقها في شوال فمع أنه جائز ابتداءً ، إلا أن لفظ الحديث مشعر باستحباب اتباعها رمضان حيث قال - صلى الله عليه وسلم - : ( ثم أتبعها ، والاتباع معناه أن تعقب شهر رمضان ، وقد يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - قد عبر بلفظ ثم الموضوع للتأخر من أجل يوم العيد ، وقد يؤيد استحباب اتباعها لرمضان ما يكون بالناس في رمضان من تعود للصيام وقوة ونشاط عليه ، فيؤدي ذلك إلى تقويهم على صيام هذه السنة محققين بذلك سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - في تحببها صيام السنة من شوال وهكذا فإن الذي يظهر رجحانه هو مذهب الجمهور في استحباب صيام السنة من شوال .

## المبحث السادس عشر

حكم صيام أيام البيض

اتفق الفقهاء على استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وذلك لمــــا ورد في حديث أبي هريرة من قوله : ( أوصاني خليلي - صلى الله عليه وسلم - بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ) (١) ، لكنهم اختلفوا في تعيين هذه الأيام فمن قائل إنها أيام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر ، ومن قائل بأنها غير متعينة .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تعارض بعض الأحاديث - في ظاهرها - فمن ذلك ماورد في حديث معاذة العدوية (٢) عن عائشة : ( أنها سألتها أكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ؟ قالت : نعم قالت من أي أيام الشهر ؟ قالت : ماكان يبالي من أي أيام الشهر كان يصوم ) فهو متعارض في ظاهره مع ماورد في حديث أبي ذر وغيره ، من النص على أنها أيام البيض ، وسيأتى كل ذلك في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية - في المشهور عن الامام - الى كراهة صيام أيام البيض ، والى استحباب صيام ثلاثة أيام في الشهر من غير تعيين ونقلوا عن مالك أنسه كان يصوم الأول والعاشر والعشرين من كل شهر ، وهذا ماحمل المالكية على استحباب صيام هذه الأيام أيضا ، بل إن بعض المالكية قد سماها الأيام الضرر .

ونقل الخرخشي قولا آخر بإحلال الحادي عشر والواحد والعشرين بدلا من العاشر والعشرين ، وهنالك رواية أخرى عن الامام مالك باستحباب صيام البيض نقلها ابن

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب صيام أيام البيض ، ٢٤٧/٢ ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب استحباب صلاة الضحى ٠٠٠ ، ١ / ٩٩ ، برقم : ٧٢٢ - ٧٢١ .

(٢) هي معاذة بنت عبدالله العدوية ، أم الصباء البصرية ، روت عن عائشة وعلى وغيرهما ، وروى عنها أبو قلابة وغيره ، وكانت من العابدات ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٤٥٣/١٢ .



رشد فى البيان والتحصيل عن رسالة مالك الى هارون الرشيد لكن الذى استقر عليه المذهب كراهة صيامها (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن صيامها مستحب ومندوب (٢).

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - حديث معادة العدوية المتقدم وفيه : ( أن النبى - صلى الله عليه وسلم - ما كان يبالى من أى أيام الشهر كان يصوم ) (٢).

٢ - قالوا ويكره صيام أيام البيض خشية أن يعتقد الجهال من الناس وجوبها (٤).

(ب) واستدل الجمهور بما يلى :

١ - حديث أبى ذر رضى الله عنه قال : ( قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اذا صمت من الشهر ثلاثا فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ) (٥).

٢ - حديث قتادة ابن ملحان (٦) قال : ( كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) الخرى : ٢٤٣/٢ ، الحطاب والتاج والاكليل بهامشه : ٤١٤/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٥١٧/١ ، المقدمات : ١٨٠/١ ، البيان والتحصيل : ٢٢٢/٢ ، الفواكه الدوانى : ٣٦٣/١ ، بداية المجتهد : ٢٢٥/١ - ٢٢٦ ، المنتقى : ٧٧/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢٧٥/٢ ، المجموع : ٣٨٤/٦ ، كشاف القناع : ٢٩٣ / ٢ ، المغنى : ١٠٨/٣ - ١٠٩ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الصيام ، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ٨١٨/٢ ، برقم : ١١٦٠ .

(٤) البيان والتحصيل : ٣٢٢/٢ ، المقدمات : ١٨٠/١ ، المنتقى : ٧٧/٢ .

(٥) أخرجه الترمذى فى كتاب الصوم ، باب ما جاء فى صوم ثلاثة أيام من كل شهر وقال : حديث حسن ، ١٣٤/٣ ، برقم : ٧٦١ ، والنسائى فى كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة فى الخبر ٠٠٠ ، ٢٢٣/٤ .

(٦) هو قتادة بن ملحان القيسى ، له صحبة ، روى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - وروى عنه ابنه عبد الملك ، وأبو العلاء بن الشخير . أنظر : الاصابة : ٢٢٩/٥ .

وسلم - يأمر بصيام أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة (١).

٣ - حديث جرير بن عبدالله (٢) عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :  
( صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر ، أيام البيض ثلاث عشرة ، ورابع عشرة ،  
وخمس عشرة ) (٣).

٤ - وعن أبي هريرة قال : ( جاء أعرابي الى النبي - صلى الله عليه وسلم -  
وسلم - بأرنب قد شواها ، فأمرهم أن يأكلوا وأمسك الأعرابي ، فقال : ما منعك  
أن تأكل ؟ فقال : إني أصوم ثلاثة أيام من كل شهر قال : إن كنت مائماً فصم  
الفر ، أي البيض ) (٤).

#### الترجيح :

والذي يترجح لدى هو استحباب أن تكون الأيام الثلاثة التي تصام من كل  
شهر هي أيام البيض ، وذلك لورود الأحاديث المصرحة بذلك وهي بهذا مخصصة  
للاطلاق الذي في حديث أبي هريرة ( أو منى خليلي ... الحديث ) .

وأما حديث معاذة العدوية فلا يعارض هذه الأحاديث ، وقد ذكر النووي جمع

العلماء بينه وبينها فقال :

( ... قال العلماء ولعل النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يواظب على ثلاثة

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الصوم ، باب في صوم الثلاثة من كل شهر ، ٣٢٨ / ٢ ،  
برقم : ٢٤٤٩ ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب كيف يصوم ثلاثة أيام من  
كل شهر ٢٢٥ / ٤ وابن ماجه في كتاب الصيام ، باب ماجاء في صيام ثلاثة  
أيام من كل شهر ، ٥٤٤ / ١ ، برقم : ١٧٠٧ ، وأحمد في مسنده : ٢٧ / ٥ ، قال  
الأرنؤوط : عبد الملك بن ملحان ، لم يوثقه غير ابن حبان ، وياقن رجاله  
ثقات ، لكن له شواهد بمعناه ... ، أنظر : جامع الأصول : ٣٢٦ / ٦ .

(٢) هو جرير بن عبدالله بن جابر الجلي ، صاحب مشهور ، توفي سنة احدى  
وخمسين وقيل بعدها . أنظر : تقريب التهذيب : ١٢٧ / ١ .

(٣) أخرجه النسائي في كتاب الصيام باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، ١٢١ / ٤  
قال الشيخ الأرنؤوط وهو حديث حسن ، أنظر : جامع الأصول : ٣٢٩ / ٦ .

(٤) المجموع : ٢٨٤ / ٦ - ٢٨٥ ، المغنى : ١٠٩ / ٣ - ١١٠ ، كشاف القناع : ٢ / ٣٩٣ ،  
والحديث أخرجه النسائي في كتاب الصوم ، باب ذكر الاختلاف على موسى بن  
طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر ، ٢٢٢ / ٤ .

معينة لثلاثين تعينها ، ونبه بسرة (١) الشهر ، وبحديث الترمذي في أيام البيض على فضيلتها (٢) .

كما أن ابن حجر رجع كونها البيض ببعض المرجحات فقال بعد أن أورد بعض الأحاديث التي صام فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - غير البيض :  
 ( والذي يظهر أن الذي أمر به ، وحث عليه ، ووصى به ، أولى من غيره ، وأما هو فلعلة كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك ، أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز ، وكل ذلك في حقه أفضل ، وتترجح البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشيء أعدله ، ولأن الكسوف غالباً يقع فيها ، وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع فإذا اتفق الكسوف صادف الذي يعتاد صيام البيض صائماً فينتهي له أن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلاة والصدقة ، بخلاف من لم يصمها فإنه لا يتأتى له استدراك صيامها ) (٣)

- 
- (١) يعني بذلك حديث عمران بن حصين وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم - :  
 ( يافلان أصمت بسرة هذا الشهر ؟ فقال : لا ، قال : فإذا أفطرت فصم يومين ) ، ويعنى بسرة الشهر وسطه .  
 (٢) شرح صحيح مسلم للنووي : ٤٩/٨ .  
 (٣) فتح الباري : ٢٢٧/٤ .

### الفصل الثالث

#### مفردات المذهب في الاعتكاف

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقبل مدة الاعتكاف

المبحث الثاني : متى يدخل من نذر اعتكاف يوم معتكفه

المبحث الثالث : حكم المعتكفة تجب عليها العدة



(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى اجزاء الساعة في الاعتكاف ، بل قال الشافعية : تجزىء اللحظة بينما شرط الحنابلة ما يصدق عليه مسمى اللبث . (١)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بأن من شرط الاعتكاف الصوم ، والصوم لا يتبعض فلا بد من يوم كامل (٢) .

قالوا واليوم في اللغة اذا اطلق اشتمل على الليلة ، والليلة اذا اطلقت اشتملت على اليوم ، قال - صلى الله عليه وسلم - : ( من صام رمضان ثم اتبعها ستا من شوال ) (٣) والمراد الأيام بلياليها ، وقال - تعالى - : ﴿ وواعدننا موسى ثلاثين ليلة ﴾ (٤) والمراد بأيامها (٥) .

(ب) واستدل الحنفية على اجزاء الساعة في النفل ، وذلك لأن النفل مبني على المسامحة ، وأما اليوم الكامل في الغرض فلأن من شرطه الصوم والصوم لا يكون الا بيوم كامل (٦) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقالوا إن الاعتكاف في اللغة يصدق على اللبث ولو ساعة ، ولم يرد في الشرع دليل يخصه باليوم والليلة (٧) .

والذي يترجح لدى اجزاء الاعتكاف ولو لساعة أو بعض ساعة ، وذلك لأن الاعتكاف عبادة غير مقدره ، ثم ان قول المالكية ان الاعتكاف من شرطه الصوم فلا بد فيه من يوم ، وبنواؤهم على ذلك اشترط اليوم والليلة لصحة الاعتكاف ، فانه بناء على مقدمة غير مسلمة عند المخالف فلا يلزمهم .

- 
- (١) المجموع : ٤٩١/٦ ، كشاف القناع : ٤٠٤/٢ .  
 (٢) المنتقى : ٨١/٣ .  
 (٣) سبق تخريجه ، ص ٥٨٣ .  
 (٤) الأعراف / ١٤٢ .  
 (٥) الفواكه الدواني : ٣٧٣/١ .  
 (٦) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٤٤٤/٢ .  
 (٧) المجموع : ٤٩١/٦ ، كشاف القناع : ٤٠٤/٢ .

ويظهر لى أن الاعتكاف عبادة مستقلة غير الصوم وان كان الغالب اقترانها به ، ولو كان من شرط الاعتكاف الصوم ، لما صح فى الليل لتخلف الشرط ، فيؤدى الى عدم صحة المشروط .

## المبحث الثانى

متى يدخل من نذر اعتكاف يوم معتكفه

اختلف الفقهاء فيمن نذر أن يعتكف يوماً متى يلزمه أن يدخل معتكفه ؟  
أيلزمه ذلك قبل طلوع فجر ذلك اليوم ؟ أم مع غروب شمس اليوم الذى قبله ؟

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف فى مسمى  
اليوم ، أهو المدة الواقعة بين طلوع الفجر وغروب الشمس ؟ أم يدخل فىه  
الليلة التى قبله ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن من نذر أن يعتكف يوماً لزمه أن يدخل معتكفه  
مع غروب شمس اليوم الذى قبله كى تدخل فى نذر الاعتكاف ليلة اليوم الذى نذر  
اعتكافه (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنه لا يلزمه ليلة اليوم الذى نذره (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بأن الليل تابع للنهار بدليل أن الليلة  
التي يدخل فيها رمضان من رمضان ، وليلة الفطر لها حكم الفطر ، وبما أن الليل  
لا يتبع فإنه يلزم من نذر اعتكاف يوم اعتكاف ليلة (٣)

(ب) وأما الجمهور فإنهم قالوا إن اليوم يطلق على المدة الواقعة بين

(١) الحطاب : ٤٥٨/٢ ، الخرشى : ٢٧١/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٥٤٧/٢ ،

الإشراف : ٢١٥/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٧٦/١ ، المقدمات : ١٩٣/١ ، الجامع :

١٢١/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٣٠/١ ، المنتقى : ٨٠/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٤٢/٢ ، البناية : ٤٢٢/٣ - ٤٢٣ ، المبسوط : ٣ / ١٢٤ ،

المجموع : ٤٩٤/٦ ، كشاف القناع : ٤١٣/٢ .

(٣) الإشراف : ٢١٥/١ ، الجامع : ١٢١/١ ب ، المنتقى : ٨٠/٢ .



طلوع الفجر وغروب الشمس ، ونقلوا ذلك عن بعض أئمة اللفظة (١) .

وهذا هو الذى يترجح لدى ، واستدلال المالكية على أن اليوم يدخل بدخول ليلته غير متجه ، لأنه يقال : جئت يوم كذا وجئت ليلة كذا وقال النبى - صلى الله عليه وسلم - ( رأيت ليلة أسرى بى كذا وكذا ... ) ولم يقل يوم أسرى بى .

---

(١) المجموع : ٤٩٤/٦ .

(٢) أخرجه البخارى : فى كتاب بدء الخلق ، باب اذا قال أحدكم آمين ... ٨٤/٤٠ .

## المبحث الثالث

حكم المعتكفة تجب عليها العدة

اختلف الفقهاء في المرأة التي دخلت معتكفها ثم وجبت عليها عدة بطلاق أو وفاة أيلزمها أن تخرج من معتكفها لتعتد في بيت زوجها ؟ أم تستمر في اعتكافها الى أن تكمل ما نذرت منه؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى تعارض واجبين على المعتكفة ، وهما نذر الاعتكاف والعدة فمن غلب احدهما على الآخر قدم المذهب وآخر الآخر .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن المعتكفة اذا وجبت عليها عدة أثناء مدة اعتكافها ، فانها تستمر على اعتكافها حتى تنهيه ، ثم ترجع الى بيت زوجها فتعتد فيه (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنها تقطع اعتكافها لتعتد في بيت زوجها ، ثم تكمله بعد ذلك (٢) .

الأدلة :

(أ) وقد استدلت المالكية على مذهبهم بأن الاعتكاف كان قد وجب عليها قبل موجب العدة ، فهو أسبق من موجب العدة فيقدم .

ثم انهم قد قاسوا خروج المعتكفة للاعتداد على خروج الحائض اذا جاءها الحيض وهي في المسجد معتكفة ، فكما ان خروجها لمدة الحيض لا يبطل الاعتكاف فكذا خروجها للاعتداد .

(١) الحطاب : ٤٥٨/٢ ، الخرشى : ٢٧١ / ٢ ، الشرح الكبير للدردير : ١ / ٥٤٥ ،

البيان والتحصيل : ٢ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ٣٢٣ - ٣٢٤ ، الجامع : ١٢١/١ . أ .

(٢) البناية : ٤١١/٣ ، المجموع : ٥١٦/٦ ، كشاف القناع : ٤١٧/٢ .

كما استدلووا بأنها قد شرعت في عمل بر فلزمها اتمامه وعدم ابطاله ،  
وذلك لقوله - تعالى - : ﴿ ولا تبطلوا اعمالكم ﴾ (١) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدل لهم ابن قدامة بأن خروج المعتكفة الى بيت زوجها لتعتد فيه واجب ، فلزمها الخروج كما يلزم المعتكف الخروج الى الجمعة (٢) .

والذي يترجح لدى مذهب الجمهور في أن المعتكفة تخرج لتعتد في بيت زوجها ، وذلك لأنه يمكن تأخير الاعتكاف دون ضرر ، بينما لا يمكن تأخير العدة الا للضرر .

ثم انه يصعب أن يصدق الانسان أن امرأة يطلقها زوجها أو يتوفى عنها دون أن يحدث ذلك أثرا نفسيا فيها يقلل من اقبالها على الاعتكاف والتعبّد ، فالزامها معتكفها في هذه الحالة لا يكون فيه كبير فائدة ، لأنه قد جاءها ما يشغلها عن الاعتكاف .

(١) البيان والتحصيل : ٣٢٤/٣ ، الجامع : ١٢١/١ أ .

(٢) المغنى : ١٥٢/٣ .

# الباب الرابع

مفردات المذهب في الحج والعمرة

## الباب الرابع

### مفردات المذهب فى الحج والعمرة

يشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مفردات المذهب فى أحكام الحج والعمرة ومفترقاتها

الفصل الثانى : مفردات المذهب فى محظورات الاحرام

الفصل الثالث : مفردات المذهب فى الهدى وتوابعه

## الفصل الأول

مفردات المذهب فى أحكام الحج والعمرة وصفتهما

يشتمل هذا الفصل على خمسة وعشرين مبحثاً :

- المبحث الأول : حكم تكبير العمرة فى السنة  
المبحث الثانى : تفسير الاستطاعة فى الحج  
المبحث الثالث : حكم الحج عن المعذور  
المبحث الرابع : اشتراط المحرم لحج المرأة  
المبحث الخامس : أشهر الحجاج  
المبحث السادس : المقصود بحاضرى المسجد الحرام  
المبحث السابع : شرط بطول التمتع  
المبحث الثامن : حكم التلبية  
المبحث التاسع : الوقت الذى يقطع فيه المعتمر التلبية  
المبحث العاشر : حكم طواف القدوم  
المبحث الحادى عشر : حكم السجود على الحجر الأسود  
المبحث الثانى عشر : تقبيل اليد عند استلام الحجر الأسود  
المبحث الثالث عشر : حكم الاضطباع فى الطواف  
المبحث الرابع عشر : حكم قراءة القرآن فى الطواف  
المبحث الخامس عشر : حكم ركعتى الطواف  
المبحث السادس عشر : حكم طواف الوداع  
المبحث السابع عشر : الوقت الذى يقطع فيه الحاج التلبية  
المبحث الثامن عشر : حكم من دفع من عرفة قبل غروب الشمس  
المبحث التاسع عشر : حكم الأذان لصلاة العمر المجموعة مع الظهر يوم عرفة  
المبحث العشرون : حكم الأذان عند جمع العشاءين بالمزدلفة  
المبحث الحادى والعشرين : مقسدار المقام فى المزدلفة  
المبحث الثانى والعشرين : حكم قصر المكيبين فى المشاعر  
المبحث الثالث والعشرين : حكم تأخير رمى الجمار الى الليل  
المبحث الرابع والعشرين : ما يحل بالتحليل الأصفر من المحظورات  
المبحث الخامس والعشرين : سقوط الدم بالاستنابة فى الرمي

## المبحث الأول

حكم تكرار العمرة في السنة

اختلف الفقهاء في تكرار العمرة ، أيكره تكرارها في السنة أكثر من مرة  
أم لا يكره بل يستحب ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى التعارض الظاهري بين  
فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - من جهة وقوله وأمره واقاراره من جهة أخرى ،  
ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يعتمر في حياته كلها الا ثلاث عمرة  
لم تكن أي منها في السنة التي اعتمر فيها بمثلها ، أي ان النبي - صلى الله  
عليه وسلم - لم يجمع في سنة واحدة بين عمرتين ، بينما ثبت أنه أمر عائشة  
- رضی الله عنها - أن تعتمر عمرتين في شهر واحد ، وذلك في حجة الوداع - كما  
سيأتى - وثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - قوله العمرة الى العمرة كفارة لما  
بينهما .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

أى يكره فعلها

(أ) مشهور مذهب المالكية كراهة تكرار العمرة في السنة/أكثر من مرة

واحدة .

ونقل الخطاب قولاً آخر بالجواز ، لكنه نقل عن خليل في التوضيح تشديده

لهذا القول (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى عدم كراهة تكرار العمرة في السنة (٢) .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم في كراهة تكرار العمرة بما يلي :

(١) الخطاب : ٤٦٧/٢ - ٤٦٨ ، الاشراف : ٢٢٣/١ ، الفواكه الدواني : ٤٣٧/١ ، البيان

والتحصيل : ٤٧٦/٢ - ٤٧٧ ، المدونة : ٣٧٤/١ ، بداية المجتهد : ٢٣٨/١

المنتقى : ٢٢٥/٢ - ٢٣٦ ، الزرقاني : على الموطأ : ٢٧١/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٧٢/٢ ، المجموع : ١٤٩/٧ ، المغنى : ١٧٥/٣ .

١ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يعتمر في حياته أكثر من عمرة في السنة الواحدة<sup>(١)</sup>، ولو كان تكرر العمرة مسنونا لكان - صلى الله عليه وسلم - أسبق الناس إليه، ثم أنا مأمورون بالتأسي بالنبي - صلى الله عليه وسلم - في أفعاله وأقل أحوال أفعاله الاستحباب، فما دام النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يعتمر في العام أكثر من مرة، فمن المندوب التأسي به في ذلك .

٢ - إن هذه عبادة شرع لها الاحرام، وكان من أركانها الطواف والسعي، فلم يشرع تكرارها كالحج<sup>(٢)</sup>.

(ب) واستدل جمهور الفقهاء على مذهبهم بما يلي :

١ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أقر عائشة أن تعتمر عمرتين في شهر واحد، عمرة قرانها، والعمرة التي أتت بها من التنعيم بإذن النبي - صلى الله عليه وسلم - وبأمره أخاها عبدالرحمن أن يعمرها من التنعيم<sup>(٣)</sup>

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( العمرة الى العمرة كفارة لمسا بينهما )<sup>(٤)</sup>.

٣ - مجموعة من الآثار عن الصحابة ورد فيها أن طائفة من أناضهم كانوا يكررون العمرة، فعائشة - رضی الله عنها - اعتمرت مرتين في سنة واحدة وذلك بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - وروى أن ابن عمر - رضی الله عنهما -

(١) هنالك أحاديث فصلت عمر النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعضها فسـ

الصحيحين . أنظر : جامع الأصول : ٤٥٠/٣ - ٤٥٧ .

(٢) الاشراف : ٢٢٣/١ ، البيان والتحصيل : ٤٧٦/٣ - ٤٧٧ ، المنتقى : ٢٣٥/٢ -

٢٣٦ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٧١/٢ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب قول الله - تعالى - : الحج أشهر

معلومات ، ١٥٠/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب بيان وجوب الاحرام ، ٨٧٠/٢ ،

برقم : ٢٢١١ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العمرة ، باب وجوب العمرة ، وفضلها ، ١٩٨/٢ ، ومسلم

في كتاب الحج ، باب في فضل الحج والعمرة ، ٩٨٣/٢ ، برقم : ١٣٤٩



قد اعتمر في حياته الف مرة (١) وروى تكرار العمرة عن كثير من الصحابة أيضا .

٤ - ان هذه عبادة غير مؤقتة بوقت فجاز تكرارها كالصلاة (٢) .

### الترجيح :

ان اعتماد المالكية على كراهة تكرار العمرة أكثر من مرة في العام ،

انما يرجع الى أمرين :

أولهما : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يفعل ذلك أكثر من مرة في

العام الواحد .

ثانيهما : القياس على الحج .

والحق أن هذا الاعتماد ضعيف .

١ - أما الاعتماد على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يفعل ذلك

فغير متجه ، وذلك لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم تشح له حرية الاعتماد

الى مكة الا في آخر سنة ثمان ، اذ كانت مكة قبل هذا في قبضة طواغيت قريش ،

وقد صدوه عنها سنة ست ، ولم يمهلوه ساعة واحدة عن المدة المتفق عليها ، وذلك

في عمرة القضية سنة سبع ، وأما من سنة ثمان الى سنة عشر ، فقد فتح الله عليه

مكة في سنة ثمان ، وأقبل الناس يدخلون في دين الله أفواجا ، فكثرت عليه

الوفود ، وكان - عليه الصلاة والسلام مشغولا في توطيد دعائم الدولة وبيـ

أحكام الدين للوفود ، بالإضافة الى تجهيز البعوث الى شتى اسواق جزيرة العرب ،

بل وتجهيز أكبر غزوة وهي غزوة تبوك سنة تسع ، فكان النبي - صلى الله عليه

وسلم - يقدم الأولى فالأولى حتى انه لم يحج - صلى الله عليه وسلم - سنة ثمان

مع أنه كان في مكة في آخر ذي القعدة ، وذلك مند منصرفه من حنين وبعد عمرة

الجرانة ، ثم أنه لم يحج سنة تسع بل أمر على الحج أبابكر ، فالنبي - صلى

الله عليه وسلم - لم يحج في عمره كله الا مرة واحدة ، وهي حجة الوداع سنة عشر ،

(١) لم أجده بهذا اللفظ ، ولكن أخرج ابن أبي شيبة في كتاب الحج ، باب في

العمرة من قال كل شهر ٠٠٠ ، ٩/١/٤ ، أن ابن عمر كان يعتمر في كل سنة مرة

الا في عام القتال فانه اعتمر في شوال وفي رجب ، ويبعد أن يعتمر ألف

مرة فيبدو أن الأثر بهذا اللفظ غير صحيح .

(٢) المجموع : ١٤٩/٧ - ١٥٠ ، المغنى : ١٧٥/٣ .

مع أن في كلامه - صلى الله عليه وسلم - ما يشعر باستحباب تكرار الحج ، وذلك عندما سأله الصحابة : ( أفى كل عام يارسول الله فقال : - صلى الله عليه وسلم - لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم ) .

والخلاصة أن ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - تكرار العمرة أكثر من مرة في السنة أو الحج أكثر من مرة في العمر إنما كان لظروف وملابسات خاصة ، والمالكية أنفسهم لا يقولون إن الحج مكروه أكثر من مرة في العمر ، مع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يحج أكثر من مرة في عمره .

٢ - وأما قياس العمرة على الحج بجامع التشابه في الأركان فغير متجسسه أيضا ، وذلك للفارق الكبير بين الحج والعمرة ، فالحج مؤقت بوقت يفعل فيه مرة في السنة والعمرة ليست كذلك ، فليت شعري أيمكن أن يحج الانسان مرتين في السنة حتى تقاس العمرة على الحج ؟!

وبهذا يترجح لدى أن العمرة لا يكره تكرارها أكثر من مرة في السنة ولكن الموالاته بين العمر في اليوم أكثر من مرة ليس من عمل السلف .

## المبحث الثانى

تفسير الاستطاعة فى الحج

اتفق الفقهاء على أن الاستطاعة شرط لوجوب الحج على المكلفين وذلك لورود ذلك الشرط صريحا فى كتاب الله - تعالى - ، قال - تعالى - : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ (١)

لكن الفقهاء اختلفوا فى تفسير الاستطاعة الواردة فى هذه الآية الكريمة ، أيقصد بها عموم الاستطاعة ؟ أم هى استطاعة مخصوصة بالزاد والراحلة ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى تخصيص عموم الآية الكريمة ، فمن الفقهاء من اجراها على عمومها ، وقال : إن أى نوع ممن استطاعة اذا تحقق فقد وجب الحج ، ومنهم من قال بل إن الاستطاعة مخصوصة بالزاد والراحلة كما ورد ذلك فى الأثر ، وقالوا : إن من لم يجد الزاد والراحلة لايجب عليه الحج .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية عدم اشتراط الراحلة لمن يمكنه المشى الى مكة ، كما أن المشهور عدم اشتراط وجود الزاد أيضا لمن بيده صنعة يستطيع التكسب بها أثناء سفره للحج ، هذا هو المشهور من المذهب كما جزم به خليل ، وشهره أكثر شراح مختصره ، وهذا قول مالك أيضا ، فقد جاء فى المستخرجة مانصه :  
( وسئل مالك عن قول الله - تبارك وتعالى - : " ولله على الناس حج البيت " أذلك الزاد والراحلة ؟ فقال : لا والله ، وما ذلك الا على طاقة الناس ، الرجل يجد الزاد والراحلة ولا يقدر على السير ، وآخر يقدر أن يمشى على رجليه ولا صفة فى هذا أبين مما أنزل الله " من استطاع إليه سبيلا " ) (٢) .

وقد نقل الحطاب قولين آخرين فى المذهب أحدهما : اشتراط الزاد والراحلة

(١) آل عمران / ٩٧ .

(٢) المستخرجة المطبوعة مع البيان والتحصيل : ١٠/٤ - ١١ .

وهو قول سحنون وابن حبيب ، والثانى : اشتراطهما للبعيد دون القريب ،  
ومناط البعد والقرب - على هذا القول مسافة القصر - .

وعلى المشهور لا يشترط الزاد لمن بيده صنعة يتيقن كسبه منها بل يكفى فى ذلك  
الظن ، أما من كانت عادته المسألة فظاهر كلام خليل انه لا يجب عليه الحج  
مطلقا ، لكن الذى شهره الخطاب وأفاض فى نقل النصوص فيه عن علماء المذهب ،  
والذى شهره الخرشى نقلًا عن ابن عرفة أيضا أن من كانت عادته السؤال ، وكان  
الغالب اعطاه فانه يجب عليه الحج (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى اشتراط  
الزاد والراحلة ، وانه لا يجب الحج على من عدمهما أو عدم ثمنهما ، وقد استثنى  
الحنفية من ذلك المكن ، واستثنى الشافعية والحنابلة من هو من مكة دون مسافة  
القصر (٢) .

#### الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مشهور مذهبهم بما يلى :

- ١ - قوله - تعالى - : ﴿ ولله على الناس حج البيت لمن استطاع اليه سبيلا ﴾ وهذا عام فى كل استطاعة .
- ٢ - قوله - تعالى - : ﴿ وأذن فى الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ﴾ (٣) والرجال هنا أى المشاة (٤) .

- 
- (١) الخطاب : ٤٩١/٢ - ٤٩٢ ، ٤٩٨ ، ٥٠٨ - ٥١٠ ، الخرشى : ٢٨٥/٢ - ٢٨٦ ، البيان والتحصيل : ١٠/٤ - ٤٧ ، ١٢ ، المقدمات : ٢٨٨/١ ، الفواكه الدواني : ١/ ٤٠٨ ، الاشراف : ٢١٦/١ ، الجامع : ١٦٧/١ أ ، بداية المجتهد : ٢٣٣/١ ، التمهيد : ١٢٥/٩ - ١٢٦ ، عارضة الأحوذى : ٢٨/٤ ، الزرقانى على الموطأ : ٢/ ٢٩٢ ، المنتقى : ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٤٧/٤ ، ١٣٠/١٨ .
  - (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٥٩/٢ ، البناء : ٤٣٣ ، ٤٢٦/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٦٣/١ المجموع : ٦٣/٧ - ٦٦ ، ٧٥ - ٧٨ ، كشاف القناع : ٤٥٠/٢ - ٤٥٣ ، شرح منتهى الارادات : ٢/٢ - ٣ ، المغنى : ١٦٩/٣ .
  - (٣) الحج / ٢٧ .
  - (٤) الجامع : ١٦٧/١ أ ، الاشراف : ٢١٦/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٤٨/٤ .

٣ - ولأن الاستطاعة أمر متعلق بطبيعة الانسان ذاته فمن وجدت فيه القوة على المشى وكان مطيقا له ، أو كان قادرا على التكسب بصنعة اثناء سفره للحج فهو مستطيع (١) .

٤ - ولأن الحج من عبادات الابدان ، فلم يكن الزاد والراحلة شرطا لوجوبه كالصيام والصلاة (٢) .

٥ - ولأنه قادر على الوصول الى الحج من غير خروج عن عادته ، فلزمه الحج كواجب الراحلة ، وكالمقيم في الحرم ، وذلك بعلته تمكنه من الأداء من غير مشقة كبيرة (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في اشتراط الزاد والراحلة بمجموعة من الأحاديث منها :

١ - حديث عائشة - رضی الله عنها - : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل ما السبيل ؟ قال : الزاد والراحلة ) (٤)

٢ - ماروى عن ابن عمر قال : ( جاء رجل الى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ما يوجب الحج ؟ قال : الزاد والراحلة ) (٥) .

٣ - ( ولما نزلت هذه الآية : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ﴾ قال رجل : يا رسول الله ما السبيل ؟ قال : الزاد والراحلة ) (٦) .

فهذه الاحاديث دالة على اشتراط الزاد والراحلة (٧) .

- 
- (١) عارضة الأهودى : ٢٨/٤ .  
(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٤٨/٤ .  
(٣) الاشراف : ٢١٦/١ .  
(٤) أخرجه الحاكم في كتاب المناسك ، ٤٤٢/١ ، والبيهقى في كتاب الحج ، باب الرجل يطيق المشى ، ٣٣٠/٤ ، وضعفه البيهقى بإبراهيم الخوزى .  
(٥) أخرجه الترمذى في كتاب الحج ، باب ما جاء في ايجاب الحج بالزاد والراحلة ، وقال : ( هذا حديث حسن ) ، ١٧٧/٣ ، برقم : ٨١٣ ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب ما يوجب الحج ، ٩٦٧/٢ ، برقم : ٢٨٩٦ ، والبيهقى في كتاب الحج ، باب الرجل يطيق المشى ، ٣٣٠/٤ .  
(٦) أخرجه البيهقى في كتاب الحج ، باب الرجل يطيق المشى ، ٣٣٠/٤ .  
(٧) المهذب المطبوع مع المجموع : ٦٣-٦٤ ، المغنى : ١٦٩/٣ - ١٧٠ ، كشاف القناع : ٤٥٣ - ٤٥٠/٢ .

وقد أجاب المالكية عن هذه الأحاديث بأجوبة :

أحدها : ان حديث عمر مداره على ابراهيم الخوزي (١) ، وهذا قد ضعف من قبل حفظه .

ثانيها : أن ذلك قد خرج مخرج الغالب ، فان الغالب في الناس أنهم يأتون على الرواحل .

ثالثها : القول بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد علم من حال السائل انه لا يستطيع أن يحج الا على الراحلة (٢) .

ولا يخفى ما في هذا الجواب الأخير من ضعف ظاهر ، اذ على تقدير صحة الحديث فان النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يفسر به الآية الكريمة ، ولا يعقل أن يفسر النبي - صلى الله عليه وسلم - هذه الآية الكريمة بحال رجل من المسلمين في عصر النبوة .

٤ - ولأنه عبادة متعلقة بقطع مسافة فاشترط لها الزاد والراحلة قياسا على الجهاد (٣) .

#### مناقشة وترجيح :

ان الترجيح في هذه المسألة مبني على أمرين :

١ - ثبوت الاحاديث التي فسر بها النبي - صلى الله عليه وسلم - الاستطاعة الواردة في الآية الكريمة بالزاد والراحلة ، والحق ان الشافعية انفسهم وهم ممن قال باشتراط الزاد والراحلة قد اعترفوا بضعف الحديث . قال النووي : ( ... قلت : وقد اتفقت الحفاظ على تضعيف ابراهيم الخوزي قال البيهقي : قال الشافعي : قد روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أحاديث تدل على أنه لا يجب

- 
- (١) هو أبواسماعيل ، ابراهيم بن يزيد الخوزي ، نسبة الى شعب الخوز بمكة ، مولى بنى أمية ، متروك الحديث ، توفي سنة احدى وخمسين ومائة ، أنظر تهذيب التهذيب : ١٧٩/١ ، تقريب التهذيب : ٤٦/١ .
- (٢) الخطاب : ٤٩٢/٢ ، التمهيد : ١٢٥/٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٤٨/٤ .
- (٣) المغنى : ١٧٠/٣ .

المشى على أحد فى الحج وان أطاقه غير أن منها منقطع ، ومنها ما يمتنع أهل الحديث من تشبيته ، ثم ذكر حديث ابن عمر هذا من رواية الخوزى قال البيهقى : هذا هو الذى عنى الشافعى بقوله يمتنع أهل الحديث من تشبيته ، قال : وانما امتنعوا من تشبيته لأنه يعرف بالخوزى ، وقد ضعفه أهل الحديث ، قال : وقد روى من طريق غير الخوزى ، ولكنه أضعف من الخوزى ، قال : وروى عن قتادة عن أنس عن النبى - صلى الله عليه وسلم - ولا أراه الا موهما ، فالصواب عن قتادة عن الحسن البصرى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - مرسل قال البيهقى : وروى فى المسألة أحاديث أخر لا يصح شيء منها ، وأشهرها : حديث ابراهيم الخوزى ، وينضم اليه مرسل الحسن وقد روى الدارقطنى هذا الحديث من رواية جماعة ممن الصحابة ، وهى الأحاديث التى قال البيهقى لا يصح شيء منها ، وروى الحاكم حديث أنس ، وقال : هو صحيح ولكن الحاكم متساهل ..... (١).

٢ - وأما القياس على الجهاد فهو قياس غير متجه وذلك للفروق الواضحة بين الحج والجهاد .

ثم ان الجهاد عباد مستقلة عن الحج وقد يختص بالحكام لا يختص بها الحج ، ولكم الغالب أن السفر فوق مسافة القصر مظنة للمشقة العظيمة ان سافر ماشيا ، والأحكام انما تناط بالمظنة فتكليف الحاج بالمشى وإيجاب الحج عليه ان كان قادرا على المشى فيه مشقة عظيمة له ، ولهذا فإن مذهب الشافعية والحنابلة هو الأقرب للصواب فيما يتعلق باشتراط الراحة .

وأما الزاد فان مذهب المالكية فيه غير متجه ، فلا بد من وجود الزاد لى يطلق على الانسان بأنه مستطيع ، أما أن يقال له اذهب الى الحج وتكسب زادك بصنعتك فى طريقك اليه فهو بعيد جدا ، وهو مخالف لمقصد الشريعة فى رفع الحرج ، وأضعف من ذلك وأبعد أن يقال للمتسول الذى يتكفف الناس اذهب فحج فقد وجب عليك الحج ، وحصل زادك بطريقك اليه بسؤال الناس وهكذا يترجح لدى اشتراط الراحة فيما فوق مسافة القصر واشتراط الزاد أيضا .

## المبحث الثالث

حكم الحج عن المعضوب

يقصد بالمعضوب هنا من عجز عن الحج عجزا دائما ، كالزمن الذي لا يستطیع أن یمشی ، وكالشیخ الكبیر الهرم الذي لا یستمسك علی الراحلة ، وكذا یدخل فیـه المریض مرضا مقعدا عن الحج لا یرجى بروءه ، وكذا الشاب نضو الخلقة لا یستوی علی الراحلة ، وقد اختلف الفقهاء فی وجوب الحج علیه بالاستنابة بأن ینیب من یحج عنه بأجرة أو غیر أجره ، فمن قائل بعدم وجوب الاستنابة ، ومن قائل بوجوبها علی تفصیل سیأتی بعد .

وسبب انفراد المالكية فی هذه المسألة یرجع الی ما یلی :

١ - تعارض النصوص - فی ظاهرها - ومن ذلك قوله - تعالی - : ﴿ وان لیس للانسان الا ما سعی ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ ولله علی الناس حج البیت من استطاع الیه سبیلا ﴾ فهاتان الآیتان یفهم منهما عدم وجوب الانابة ، وهذا متعارض مع ما یفهم من حدیث الخثعمية التي استفتت النبی - صلی الله علیه وسلم - فی الحج عن والدها الشیخ الكبیر وسیأتی .

٢ - كون الحج مشتملا علی جانبین من العبادة ، فهو من جانب عبادة بدنية ، ومن جانب آخر فإن للمال مدخلا فیـه ، فمن غلب الجانب البدنی قال : بعدم وجوب الانابة ملحقا الحج بالصلاة ، والصوم ، ومن اعتبر الجانب المالی قال : بدخول الانابة فیـه ملحقا اياه بالزكاة .

وفيما یلی مذاهب الفقهاء فی المسألة :

(١) مشهور مذهب المالكية أن العاجز عن الحج عجزا مقعدا ، وكذا كل مریض لا یرجى بروءه فإنه لا یجب الحج علیه ابتداءً وان وجد المال الكثير الذي یستأجر به والاجیر الذي ینوب عنه للحج ، فالمعضوب عندهم لا تجب علیه الاستنابة ، واختلفوا هل تكره له أم تحرم ؟ وذلك بناءً علی الاختلاف فی تأویل قول مالك فی الواضحة : ان الاستنابة لاتنبی أو لاتجوز ، لكن المعتمد أن الحج بالاستنابة لا یصح أصلا ،



كما رجح ذلك الدسوقي والزرقاني والخطاب وغيرهم ، وقد حمل الخطاب والزرقاني تبعاً له الخلاف في الكراهة أو المنع على الاستنابة في النفل (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى وجوب الاستنابة على المعضوب بالجملة ، وذلك وفق تفصيلات ليس هنا مجال ذكرها (٢).

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في عدم ايجاب الاستنابة على المعضوب

بما يلي :

١ - قوله سبحانه وتعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه

سيلاً ﴾ .

والمعضوب غير مستطيع ، ولهذا لم يتوجه الخطاب له أصلاً ، وان وجوب الاستنابة فرع عن وجوب الحج عليه أصلاً ومادام الحج لم يجب عليه أصلاً فلا تجب الاستنابة وذلك لأن الاستطاعة هي صفة في البدن وعدم وجود هذه الصفة ينفى الاستطاعة (٣).

٢ - قوله - تعالى - ﴿ وان ليس للإنسان الا ما سعى ﴾

وهذا يفيد أن سعى غيره ليس له (٤)

٣ - ولأنها عبادة لاتدخلها النيابة حال القدرة عليها فلم تدخلها حال

العجز عنها كالصلاة والصوم (٥)

(١) الخطاب: ٢/٣ - ٣ ، ٧ ، الخرشى: ٢/٢٩٦ ، الزرقاني على مختصر خليل وحاشية البناني :

٢٤٣/٢ - ٢٤٤ ، الاشراف : ١/٢١٦ ، الجامع : ١/١٦٧ ب ، الكافي : ١/٣٠٩ ، المنتقى : ١/١٢٥ ، الجامع

٢/٢٦٩ - ٢٧٠ ، الزرقاني على الموطأ : ٢/٢٩٩ ، التمهيد : ٩/١٢٤ - ١٢٥ ، الجامع

لأحكام القرآن : ٤/١٥١ - ١٥٢ ، ١٧/١١٤ - ١١٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢/٥٩٨ - ٥٩٩ ، البناية : ٣/٤٣٢ ، ٤/٨٤٩ ، مفنى المحتاج :

١/٤٦٩ ، المجموع : ٧/٩٤ - ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، كشاف القناع : ٢/٤٥٥ ، شرح

منتهى الارادات : ٢/٤ - ٥ ، المفنى : ٣/١٧٧ .

(٣) الاشراف : ١/٢١٦ ، المنتقى : ٢/٢٦٩ - ٢٧٠ ، الزرقاني على الموطأ : ٢/٢٩٢ ،

التمهيد : ٩/١٢٥ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤/١٥١ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ٤/١٥١ .

(٥) الاشراف : ١/٢١٦ ، الجامع : ١/١٦٧ ب ، الجامع لأحكام القرآن : ٤/١٥١ .

- ٤ - ولأن الحج معناه قصد البيت بنفسه فلا يقوم غيره مقامه (١) .  
 ٥ - ولأن المعضوب مكلف لم يجب أن يحج غيره عنه بأصل الشرع قياسا على الصحيح (٢) .

وقد أجاب النووي عن الآيتين الكريمتين والقياس على الصلاة فقال :  
 ( ... والجواب عن قوله تعالى ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ الإِمَاعُ ﴾ أنه وجد مسـمـمـ المعضوب السعي وهو بذل المال والاستعجار وعن قوله - تعالى - ﴿ مَنْ اسْتَطَاعَ ﴾ أن هذا مستطيع بماله وعن القياس على الصلاة انها لا يدخلها المال ... (٣)

واستدل الجمهور بأحاديث :

- ١ - حديث ابن عباس " أن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة أفأحسب عنه قال : نعم ، وذلك في حجة الوداع (٤) .  
 ٢ - حديث أبي رزين الفضل ، أنه أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : ( إن ابى شيخا كبيرا لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظهر قال : حج عن أبيك واعتمر ) (٥) .  
 ٣ - وعن علي - رضى الله عنه - : ( إن جارية شابة من خثعم استفتت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت إن أبى شيخ كبير قد أقر وقد أدركته فريضة الله تعالى في الحج فهل يجزىء عنه أن أؤدى عنه قال : نعم فأدى عن أبيك ) (٦) .

- (١) الجامع لأحكام القرآن : ١٥١/٤ .  
 (٢) المنتقى : ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ .  
 (٣) المجموع : ١٠١/٧ .  
 (٤) أخرجه البخارى في كتاب الحج ، باب وجوب الحج وفضله ، ١٤٠/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب الحج عن العاجز ، ٩٧٣/٢ ، برقم : ١٣٣٤ .  
 (٥) أخرجه أبوداود في كتاب المناسك ، باب الرجل يحج عن غيره ، ١٦١/٢ ، برقم : ١٨٠٩ ، والترمذى في كتاب الحج : باب ٨٧ منه ، ٢٧٠/٣ ، برقم : ٩٣٠ ، وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائى في كتاب المناسك ، باب وجوب العمرة ، ١١١/٥ ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب الحج عن الحى إذا لم يستطيع ، ٩٧٠/٢ ، برقم : ٢٩٠٦ ، وأحمد في مسنده ، ١٠/٤ .  
 (٦) أخرج هذه الرواية الامام أحمد في مسنده بهذا اللفظ ، ٧٦/١ .

٤ - وعن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما قال : جاء رجل من خثعم الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: ان أبى أدركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحل والحج مكتوب عليه أفأحج عنه قال أنت أكبر ولده؟ قال نعم، قال: أرأيت لو كان على أبك دين ففقيته عنه أكان ذلك يجزىء عنه؟ قال: نعم، قال : فأحج عنه ) وهذه الاحاديث دالة على وجوب الاستنابة على المعضوب (١).

وقد أجاب المالكية عن حديث الخثعمية وما فى معناه بما يلى :

١ - إن قول الخثعمية : ( إن فريضة الله فى الحج أدركت أبى شيخا كبيرا ) ليس معناه أن الحج كان قد وجب عليه ، ولكن معناه أن ايجاب الله الحج على المستطيعين قد أدرك أباهما وهو شيخ كبير ، توضحه رواية أخرى لحديث الخثعمية تقول فيه : ( إن فريضة الله فى الحج على عباده قد أدركت أبى .. الحديث ) وبعبارة أخرى فإن معنى قولها أن فريضة الحج كانت عندما كان أبوها شيخا كبيرا .

٢ - قد ورد فى بعض الروايات قوله - صلى الله عليه وسلم - لها ولغيرها أيضا : ( ... أرأيت لو كان على أبك ديناً أفكنت قاضيته ، قالت : نعم ، قال: فدين الله أولى بالقضاء ) فقد شبه النبى - صلى الله عليه وسلم - حجها عن أبيها بقضاء دينه عنه ، ومعلوم أن قضاء الابن لدين الأب غير واجب على الابن من مال نفسه الا أن يتطوع ، فدل ذلك التشبيه على أن حجها عن أبيها غير واجب لعدم وجوبه على أبيها أصلاً ..

٣ - القول بأن هذا الحكم خاص بالخثعمية ، لما رأى منها من شفقتها على أبيها واقبالها على الحج عنه (٢).

٤ - ليس المقصود بهذا الحديث ايجاب الاستعجار على المعضوب أو وجوب الحج عليه أصلاً ، بل المراد الحث على بر الوالدين ، وجلب ما ينفعهما والمحافظة على ما يسهما فى الدنيا والآخرة ، يوضح ذلك القرطبى حين يقول :

(١) المجموع : ١٠١/٧ ، المغنى : ١٧٧/٣ ، كشاف القناع : ٤٥٥/٢ .

(٢) المنتقى : ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٩٢/٢ ، التمهيد : ١٢٥/٩ ،

الجامع لأحكام القرآن : ١٥٢/٤ .

( ٠٠٠ ) وقال علماؤنا : حديث الخثعمية ليس مقصوده الايجاب ، وانما مقصوده الحث على بر الوالدين ، والنظر في مصالحهما دنيا ودينا وجلب المنفعة اليهما جيلة وشرا ، فلما رأى من المرأة انفعالا وطواعية ظاهرة ورغبة صادقة في برها بأبيها وحرصا على ايصال الخير والثواب اليه ، وتأسفت أن تفوته بركة الحج أجابها الى ذلك ، كما قال للاخرى التي قالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال : حجي منها رأيك لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ قالت : نعم ، ففي هذا مايدل على أنه من باب التطومات وايصال البر والخيرات للاموات ، ألا ترى أنه قد شبه فعل الحج بالدين (١)

### الترجيح :

إن حديث الخثعمية حديث صحيح وصريح في المسألة ، وردود المالكية عليه من الوهن بمكان ، ذلك أن مبنى جليها على نفى وجوب الحج على المرأة الخثعمية نفسها ، ولم يقل أحد من الفقهاء بأن الحج واجب عليها ، ذلك أن أباهما إذا كان الحج وجب عليه وهو شيخ كبير ، وكان قادرا على الاستنابة والاستحجار ولم يفعل فلا يعنى هذا أن الحج واجب على ورثته .

وبعبارة أخرى فوجوب الاستنابة على المعضوب شيء ووجوبها على ورثته إذا لم يفعل شيء آخر ، وان تفريطه لا يستلزم وجوب الحج على ورثته إلا أن يطوع الورثة فيحجوا عن أبيهم ، وهذا من البر بل ومن سعى الانسان أيضا كما ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قوله : ( وولدك من سعيك ) (٢) .

وأما آية الاستطاعة ، فلا شك أن الاستطاعة المالية نوع من أنواع الاستطاعة يبقى تردد الحج بين العبادات المالية والبدنية ، والحق أن وجود الجانب المالى في الحج يدفع الى القول بأن الاحتياط للدين ايجاب الاستنابة على المعضوب .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٥٢/٤ .

(٢) أخرجه أبوداود في كتاب البيوع ، باب في الرجل يأكل من مال ولده بنحوه ، ٢٨٨/٣ ، برقم : ٣٥٢٨ ، والحاكم في كتاب البيوع ، باب ولد الرجل ممن كسبه ، ٤٦/٢ ، قال حديث صحيح على شرط الشيخان ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وأنظر : صحيح الجامع ١٠٩/٦ ، ارواء الغليل : ٣٢٢/٣ .

ثم ان الاستنابة مشروعة في أعمال الحج كالاستنابة في رمي الجمرات  
والاستنابة في ذبح الهدى وغيره ، فاذا كانت الاستنابة داخلة في أعمال الحج  
وواجباته ، فيمكن أن تكون داخلة في أصله ، فان الرمي والذبح من الأعمال  
البدنية والتعبدية المحضة ، فدخول الاستنابة فيها كدخولها في أصل الحج ،  
وبهذا يترجح لدى أن المعضوب تجب عليه الاستنابة اذا كان عنده من المال  
ما يستأجر به ، ووجد من يستنييه .

## المبحث الرابع

اشتراط المحرم لحج المرأة

اختلف الفقهاء في اشتراط وجود المحرم لوجوب الحج على المرأة ، فمن قائل باشتراطه مطلقا ، ومن قائل بالاكْتفاء بنسوة ثقات عند عدمه أو عجزه أو امتناعه ، ومن مكْتف بوجود جماعة من أحد الجنسين .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة إنما يرجع الى التعارض الظاهري بين الأحاديث التي نهت عن سفر المرأة بغير محرم وبين عموم قوله - تعالى - : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ ، فإن عمومها يدخل المرأة لأنها بالصحة تكون مستطية ، بينما قال من اشترط المحرم : إن المحرم — السبيل .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا عدم المحرم لأي سبب من الأسباب ، ثم وجدت المرأة رفقة مأمونة فقد وجب عليها الحج ، وقد اختلف المالكية في هذه الرفقة أيشترط أن تكون من النساء فقط ؟ أم يصح أن تكون من الرجال ؟ أم لا بد من مجموع الجنسين ؟ وقد أفاض الحطاب في نقل هذه الأقوال دون أن يجزم هو بترجيح أو تشهير قول معين ، لكن الدسوقي قد جزم بأن المعتمد الاكْتفاء بجماعة من أحد الجنسين (١) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه لا بد من وجود المحرم (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه يجب الحج على المرأة إن وجدت جماعة من النساء الثقات (٣) .

(١) الحطاب : ٥٢١/٢ - ٥٢٨ ، الخرشى : ٢٨٧/٢ - ٢٨٨ ، الشرح الكبير وحاشية

الدسوقي : ٩/٢ ، المدونة : ٢٥٤/١ ، الاشراف : ٢١٦/١ - ٢١٧ ، المنتقى : ٨٢/٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٦٤/٢ ، البنائة : ٤٣٩/٣ ، كشاف القناع : ٤٥٩/٢ ، شرح

منتهى الارادات : ٧/٢ ، المغنى : ١٩٠/٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٤٦٧/١ ، المجموع : ٨٦/٧ .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ .

سبيلاً .

والمرأة العادمة للمحرم مستطاعة فتدخل في العموم .

٢ - ولأنه قطع مسافة ، فلا يشترط لها وجود ذي محرم كمن بينها وبين مكة

ليلتان (١) .

٣ - القياس على الهجرة من دار الحرب الى دار الاسلام : إذ لا يشترط فيها

المحرم (٢) .

وقد أجاب النووي عن القياس على الهجرة بالفرق ، لأن الخوف في دار الحرب

أشد من الخوف في الطريق والفتنة فيها أكبر من الفتنة فيه (٣) .

(ب) واستدل الحنفية والحنابلة على مذهبهم في شرطية المحرم بما يلي :

١ - مرواه أبوهريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم الا ومعها - - - - - )

محرم (٤) .

٢ - مرواه ابن عباس قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

يقول : ( لا يخلون رجل بامرأة الا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر امرأة الا ومعها - - - - - )

ذو محرم ، فقال رجل فقال يا رسول الله : انى كنت في غزوة كذا وانطلقت امرأتى

حاجة فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : انطلق فاحجج مع امرأتك (٥) .

٣ - وعن ابن عباس ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( لاتحج - - - - - )

امرأة الا ومعها ذو محرم (٦) .

(١) المنتقى : ٨٢/٣ .

(٢) الإشراف : ٢١٦/١ - ٢١٧ .

(٣) المجموع : ٨٦/٧ - ٨٧ .

(٤) أخرجه البخارى في كتاب تقصير الصلاة ، باب في كم يقصر الصلاة ، ٣٦/٢٠ .

(٥) أخرجه البخارى في كتاب النكاح ، باب لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذو محرم

..... ، ١٥٩/٦ .

(٦) أخرجه الدارقطنى في كتاب الحج ، ٢٢٣/٢ .

٤ - القياس على حج التطوع بجامع أنها أنشأت سفرا في دار اسلام ، فسادا لم يجر ذلك في حج تطوع فلا يجوز في الفرض أيضا (١).

وأما الشافعية فإن مذهبهم قريب من مذهب المالكية لكنهم اشترطوا جماعة النساء ، وذلك لأن المرأة تكون آمن على نفسها بالسفر مع النسوة بخلاف السفر مع الرجال .

والذى يترجح لدى اشتراط المحرم لوجوب الحج ، فالاحاديث صحيحة وصرحة في ذلك ، والتمسك بعموم الآية فيه تكلف وبعد ، لأن هذه الأحاديث مخصصة للعموم .

ثم ان ظاهر الآية وعمومها يفهم منه عدم اشتراط المحرم أصلا ، لأن المرأة تستطيع من الناحية المالية والبدنية أن تحج وحدها ، لكن المالكية والشافعية يشترطون المحرم ، فإن عدم جماعة من النساء أو الرجال أو مجموعتهما - على التفصيل الذى مر - ، فما موجب أن تخص هذه الآية في جانب دون جانب ؟ والأحاديث مصرحة باشتراط المحرم ، ولا تعرض فيها لجماعة من الرجال أو النساء أو منهما ، وبهذا فإن مذهب الحنفية والحنابلة هو الأقرب للصواب .

(١) المغنى : ١٩١/٣ ، كشاف القناع : ٤٥٨/٢ ، البناية : ٤٤١/٣ .



## المبحث الخامس

## أشهر الحج

اختلف الفقهاء في أشهر الحج ، أهي ثلاثة أشهر شوال وذو القعدة وذو الحجة؟ أم هي شهران وبعض شهر ، شوال وذو القعدة وبعض ذي الحجة ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في تأويل قوله - تعالى - : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ (١) فمن قال : إن الأشهر لاتطلق على الشهرين وبعض الشهر ، قال : لابد أن يكون ذو الحجة كله داخلا تحت قولـــــــــــــــــه - تعالى - : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ ، ومن قال: إنه يطلق على الشهرين وبعض الشهر ، قال : إن بعض ذي الحجة وليس كله داخل في الآية .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن أشهر الحج ثلاثة كاملة ، شوال وذو القعدة وذو الحجة ، وقد نقل القرطبي عن ابن حبيب المالكي أنها شهران شوال وذو القعدة وبعض ذي الحجة (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن أشهر الحج شهران وبعض شهر ، شوال وذو القعدة وبعض ذي الحجة ، على أن بين الجمهور اختلافاً يسيراً في المراد من بعض ذي الحجة ، فعلى حين ذهب الحنفية والحنابلة أنه عشرة أيام من ذي الحجة تنتهي بغروب شمس يوم النحر ذهب الشافعية الى أنها عشر ليال تنتهي بطلوع فجر يوم النحر (٣) .

(١) البقرة / ١٩٧ .

(٢) الحطاب : ١٥/٣ - ١٦ ، الخرشى : ٣٠٠/٢ ، الاشراف : ٢١٩/١ ، الجامع :

١٦٨/١ ، المقدمات : ٢٩٠/١ - ٢٩١ ، بداية المجتهد : ٢٣٨/١ ، المنتقى :

٢٣٨/٢ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٤٧١/٢ ، البناية : ٦٥١/٣ ، معنى المحتاج : ٤٧١/١ ،

المجموع : ١٤٠/٧ ، كشاف القناع : ٤٧٢/٢ ، شرح منتهى الارادات : ١١ / ٢ .

المعنى : ٢٦٣/٣ .

الأدلة :

(١) استدلال المالكية على مذهبهم في أن أشهر الحج ثلاثة كاملة بما يلي :

١ - قوله تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ .

والدليل من الآية الكريمة من وجهين :

أحدهما : أنه قد قال في الآية ﴿ أشهر ﴾ ، وهو جمع ، فإما أن يريد به شهرين أو ثلاثة ، ولا خلاف بيننا أنه لا يريد الشهرين ، فلم يبق إلا الثلاثة .

ثانيهما : أنه قد قال : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ ، ومعلوم أنه لا يجوز الرفث يوم النحر ، فدل على أن يوم النحر من أشهر الحج (١) .

ولا يخفى ضعف هذا الوجه الأخير وذلك لأمرين :

أحدهما : أنه لا يسلم عدم جواز الرفث يوم النحر ، وذلك لأنه إذا رمى وطأف وحلق وذبح جاز له الرفث ، ويمكنه أن يقوم بالأفعال هذه قبل ظهر يوم النحر بسهولة ، فمن قال أن الرفث بعد هذا غير جائز ؟ .

ثانيهما : أن الحنفية والحنابلة قد قالوا إن يوم النحر داخل في قوله تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ فلا طريق إلى إلزامهم بهذا الاستدلال .

٢ - إن بعضا من أعمال الحج تقع بعد يوم النحر كرمي الجمار والمبيت بمنى (٢) .

(ب) وأما الجمهور الذين قالوا بأن بعض ذى الحجة وليس كله داخلا في أشهر الحج - على الخلاف بينهم فهو عشرة أيام أم عشر ليال - فقد استدللوا على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( يوم الحج الأكبر يوم النحر ) (٣)

فكيف يجوز أن يكون يوم الحج الأكبر ليس من أشهر الحج ؟ .

(١) الاشراف: ٢١٩/١، بداية المجتهد: ٢٢٨/١، المنتقى: ٢٢٨/٢ .

(٢) المقدمات : ٢٩٠/١ - ٢٩١ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ، ٤٧٣/٣ .

٢ - مارواه نافع عن عبدالله بن عمر أنه قال : ( أشهر الحج شـوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ) (١) وعن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير مثله .

٣ - ولأن في يوم النحر ركنا من أركان الحج وهو طواف الافاضة ، وكثير من أعمال الحج كرمي جمره العقبة والحلق والتقصير وغير ذلك .

٤ - قالوا : والآية الكريمة أيضا يراد بها شهر اشوال وذو القعدة وبعض ذي الحجة ، وهذا سائغ ومنقول في كلام العرب وفي كلام الشارع الحكيم أيضا ، فمن كلام الشارع الحكيم قوله - تعالى - : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٢) ، ومن المعلوم انه يحتسب الطهر الذي طلقها فيه ، مع أنه يكون قد مضى بعضه وهي في عصمته ، وقال - صلى الله عليه وسلم - : ( أيام منى ثلاثة ) (٣) ومعلوم أنهما يومان وبعض الثالث .

وأما كلام العرب فمن ذلك قول القائل : ( جئت يوم الخميس ) وإنما قد جاء في ساعة منه ، ولربما قال : سأتيك في سنة كذا ، والمراد ساعة منها ، فهو من باب اطلاق الكل على الجزء ، أو هو من باب اطلاق لفظ الجمع على ما قد يكون أقل من ثلاثة انزالا له منزلة الجمع ، كقوله - تعالى - : ﴿ أولئك مبرؤن مما يقولون ﴾ (٤) وإنما اراد عائشة (٥) .

(ج) واستدل الشافعية على مذهبهم بأنها عشر ليال تنتهي بطلوع فجر يوم النحر ، بأن هذا هو الوقت الذي إن أحرم فيه الحاج أدرك الحج فيخرج يوم النحر من ذلك (٦) .

### الترجيح :

إن قوله - تعالى - : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ وعدم توضيحه هذه الأشهر في

- (١) أخرجه البخارى معلقا بصيغة الجزم ، ١٥٠/٢ .
- (٢) البقرة / ٢٢٨ .
- (٣) أخرجه النسائي في كتاب الحج ، باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الامام ، ٢٦٥/٥ ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب من لم يدرك عرفة ، ١٩٦/٢ ، برقم : ١٩٤٩ ، والترمذي في كتاب المناسك ، باب فيمن أدرك الامام بجمع فقد أدرك الحج ، ٢٣٧/٣ ، برقم : ٨٨٩ ، والحاكم وصححه ، ٤٦٤/١٠ .
- (٤) النور / ٢٦ .
- (٥) المجموع : ١٤٦/٧ ، مغنى المحتاج : ٤٧١/١ ، المغنى : ٢٦٣/٣ ، كشف القناع : ٤٧٢/٢ .
- (٦) البنائة : ٦٥١/٣ - ٦٥٢ .
- (٦) المجموع : ١٤١/٧ ، ١٤٦٠ .

الآية ، يدل على أن الله سبحانه وتعالى قد أقر أشهر الحج التي كانت معلومة عند العرب ، وقد أخبرنا العبادلة بأن هذه الأشهر هي شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ، فيجب أن نعتمد على خبرهم ، لاسيما وهم الصحابة الذين عاصروا النبي - صلى الله عليه وسلم - ورووا عنه .

وأما كون بعض أعمال الحج تقع بعد يوم النحر فليس يمتنع أن تمتد بعض الأعمال المتعلقة بالحج بعد خروج شهوره ، ومن المعلوم أن الحاج قد يقيم في مكة شهرا بعد فراغه من مناسك الحج ، ثم إذا هم بالانصراف إلى بلده كان عليه أن يطوف طواف الوداع ، وهو من مناسك الحج ، كما أن الحاج إذا أتى ما يوجب عليه دما فإن له أن يذبحه في أي أيام السنة شاء ، كما أن بعض الفقهاء قد أجاز تأخير طواف الأفاضة إلى سنين ، ومن هنا يترجح لدى أن أشهر الحج هي شوال وذو القعدة وعشر أيام من ذى الحجة بما فيها يوم النحر ، لما ثبت من تسميته بالحج الأكبر والله أعلم .

## المبحث السادس

المقصود بحاضري المسجد الحرام

اختلف الفقهاء في تحديد حاضري المسجد الحرام ، والذين استثناهم الله - تعالى - من ايجاب دم التمتع ، والذين لا يجب عليهم دم القران أيضا ، أهم أهل مكة ، وما اتصل بها ؟ أم هم وغيرهم ممن كان مسكنه دون مسافة القصر من مكة ؟ أم غيرهم أيضا ممن كانوا دون المواقيت ؟ .

وسبب انفرد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في تأويل قوله - تعالى - : ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ (١) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن حاضري المسجد الحرام هم : أهل مكة وذو طوى (٢) ، ومن في حكمهم ممن اتصلت بيوتهم بمكة ، وذو طوى ، وغيرها من البيوت والتي يبدأ المسافر بالقصر عند مجاوزتها (٣) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن حاضري المسجد الحرام هم من كانت مساكنهم دون المواقيت (٤) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنهم من كانوا من مكة أو من الحرم دون مسافة القصر (٥) .

(١) البقرة / ١٩٦ .

(٢) ذو طوى ، بضم الطاء ، وهو واد بمكة كله معمور اليوم يسيل في سفوح جبل اداخر والحجون من الغرب ، وتفصى اليه كل من ثنية الحجون ، وثنية ريع الرسام ، ويذهب حتى يصب في المسفلة عند قوز النكاسة ، وعليه من الأحياء العتيبية ، وجرول ، والتنضباوى ، وحارة البرنو - جنس من السودان - ومعظم شارع المنصور ، والحفاشر داخلية في نطاق وادي طوى ، وانحسر الاسم اليوم في بشر بجرول تسمى بشر طوى . أنظر : معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

(٣) الخطاب : ٥٥/٣ - ٥٦ ، الخرشى : ٣١١/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٢٩/٢ ، الاشراف : ٢٢١/١ ، الجامع : ١٧٤/١ أ ، بداية المجتهد : ٢٤٣/١ ، المنتقى : ٢٢٩/٢ ، التمهيد : ٢٤٣/٨ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤٠٤/٢ .

(٤) البناية : ٦٤٧/٣ .

(٥) مغنى المحتاج : ٥١٥/٢ ، المجموع : ١٧٥/٧ ، شرح منتهى الارادات : ١٤/٢ ، المغنى :

٥٠٢/٣ .

الأدلة :

( أ ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ ، وحاضر الشيء هو من لا يحتاج الى كلفة ولا الى مشقة في قطع المسافة اليه ، وذلك مقصور على أهل مكة .

٢ - ولأن كل موضع ليس بمكة ، فأهله لا يوصفون بأنهم حاضرو المسجد الحرام ، كالمدينة والعراق (١)

( ب ) واستدل الحنفية على أن حاضري المسجد الحرام من هم دون المواقيت ، بأنه يجوز لهم أن يدخلوا مكة بغير احرام ، فدل ذلك على أنهم هم حاضروه (٢) .

( ج ) واستدل الشافعية والحنابلة بأن حاضر الشيء ما كان فيه ، أو في ماقاربه أو جاوره وذلك كقوله - تعالى - : ﴿ وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر ﴾ (٣) - أي قريبة منه - (٤) .

والذي يترجح لدى أن حاضري المسجد الحرام هم من كانوا في داخل الحرم ، سواء أكانوا بمكة أو غيرها ، وذلك لأن حاضر الشيء ، هو المستقر فيه ، والمسجد الحرام يطلق على الحرم عموماً ، وذلك كقوله - تعالى - : ﴿ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ (٥) ، وغير ذلك من الآيات الكريمة التي عبرت بالمسجد الحرام عن الحرم عموماً .

وبهذا يترجح أن حاضري المسجد الحرام هم من كانوا داخل الحرم ، وهذا منقول عن الثوري - رحمه الله - .

(١) الاشراف : ٢٢١/١ ، الجامع : ١٧٤/١ أ .

(٢) البناءية : ٦٤٧/٣ .

(٣) الأعراف / ١٦٣ .

(٤) مغنى المحتاج : ١ / ٥١٥ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ١٧٤/٧ ، شرح

منتهى الارادات : ١٤/٢ ، المغنى : ٥٠٢/٣ .

(٥) التوبة / ٢٨ .

## المبحث السابع

شُرط بطلان التمتع

اختلف الفقهاء في بطلان التمتع وسقوط الدم عن من أحرم بعمره في أشهر الحج ، ثم حج من عامه ، فمتى يبطل التمتع ، ويسقط عنه دم التمتع ؟ هل يرجوعه الى مصره أو مصر قريب من مصره ؟ ، أم يرجوعه الى الميقات ؟ أم الى مسافة القصر من مكة ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في السبب الذي من أجله وجب الدم على المتمتع ، أهو الترفه باسقاط أحد السفرين وجمعه النسكين بسفر واحد ؟ أم هو ربح ميقات بجمعه النسكين بالاحرام من الميقات مرة واحدة ؟ أم هو بقاءه بمكة ، أو عدم المامه بأهله الماماً صحيحاً ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن التمتع يبطل ويسقط عنه الدم اذا رجع الى بلده ، أو الى بلد بعيد عن مكة بنفس المسافة التي يبعد بلده بها عن مكة ، أو أكثر .

أما اذا كان البلد الذي رجع اليه دون بلده في البعد عن مكة ، فلا يبطل تمتعه ، ولا يسقط عنه الدم ، وهنالك قول في المذهب عن الموازية ، أنه اذا رجع الى بلد غير بلده في الحجاز ، فان تمتعه لا يبطل ، ولا يسقط عنه الدم ، ولو كان مثل بلده في البعد ، فيجب أن يخرج من الحجاز بالكلية حتى يسقط عنه الدم ، ولكن المشهور هو الأول (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه يبطل تمتعه ، ويسقط عنه الدم اذا ألبس

(١) الخطاب : ٣ / ٥٨ ، الخرشى : ٢ / ٣١٢ ، المدونة : ١ / ٢٨٣ ، الفواكه الدواني : ١ / ٤٣٤ ، الاشراف : ١ / ٢٢٢ ، الجامع : ١ / ١٧٣ ب ، ١٧٤ ب ، المنتقى : ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

- بأهله الماما صحيحا (١) وأما ان لم يلزم بهم الماما صحيحا ، فلا يبطل تمتعه (٢)
- (ج) وذهب الشافعية الى أن دم التمتع يسقط عنه بالعود الى ميقات عمرته ،  
أو الى أى ميقات آخر ، ولو كان دون مسافة ميقات عمرته (٣) .
- (د) وذهب الحنابلة الى أن تمتعه يبطل بخروجه من مكة الى مسافة  
القصر (٤) .

### الأدلة :

(أ) استدال المالكية على مذهبهم بأن الدم انما استحق عليه باسقاطه  
أحد السفرين وجمعه العمرة والحج بسفر واحد ، فبعوده الى بلده أو الى بلد  
مثل بلده فى البعد ، تكون قد انتفتت علة ايجاب الدم عليه ، وهى ترفهه باسقاط  
أحد السفرين ، وأما ان عاد الى بلد أقرب الى مكة من بلده ، فانه يبقى  
مترفها ، لأن السفر الذى سافره كان دون السفر الذى وجب عليه (٥) .

(ب) وأما الحنفية فانهم اعتبروا مسألة الالمام ، فقالوا ان رجوعه الى  
أهله لايعتبر كاملا ولا صحيحا ، اذا كان العود الى مكة مستحقا عليه لسوق هدى  
أو حلق آخره ، واذا كان المامه بأهله غير صحيح ، لم يسقط عنه دم التمتع (٦) .

(ج) وأما الشافعية فانهم جعلوا علة بطلان التمتع هى ربح ميقات ، فانه  
يفعل نكس الحج دون أن يحتاج الى الرجوع الى الميقات مرة أخرى ليحرم منه ،  
وبرجوعه الى ميقاته ، أو الى أى ميقات آخر غير ميقاته لم يكن رابحا لميقات  
لأن عليه حينئذ ألا يجاوز الميقات الا محرما بالحج فلم يربح - والحالة هذه -

- (١) يقصد الحنفية بالالمام الصحيح أن يرجع الى أهله بحيث لا يكون العود الى  
مكة مستحقا عليه ، ويكون العود الى مكة مستحقا عليه إما بسوقه الهدى ،  
أو بعدم حلقه من عمرته اد فى هذين الحالين يستحق العود الى مكة عليه .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٥٣٧/٢ ، ٥٤١ ، البناية : ٦٤٨/٣ .
- (٣) نهاية المحتاج : ٣١٧/٣ ، مغنى المحتاج : ٥١٦/١ ، المجموع : ١٧٧/٧ ، المهذب  
المطبوع مع المجموع : ١٧٣/٧ - ١٧٤ .
- (٤) كشاف القناع : ٤٨١/٢ ، شرح منتهى الارادات : ١٤/٢ ، المغنى : ٥٠١/٣ .
- (٥) الخرشى : ٣١٢/٢ ، الاشراف : ٢٢٢/١ ، الجامع : ١٧٤/١ ب ، المنتقى : ٢٣٢/٢ - ٢٣٣ .
- (٦) حاشية ابن عابدين : ٥٣٧/٢ ، ٥٤١ ، البناية : ٦٤٨/٣ .



مبيقات (١).

(د) وأما الحنابلة فقد استدلوا بقول عمر : ( اذا اعتمر في الحج ثم أقام فهو متمتع ، فان خرج ورجع فليس بمتمتع ، وعن ابن عمر بنحوه (٢).

ولعل مذهب الحنابلة في هذه المسألة هو الأرجح ، وذلك لأنه اذا كانت علة ايجاب دم المتمتع هي اسقاط أحد السفرين ، فان الخروج الى مسافة القصر يطلق عليه اسم السفر لغة وشرعا .

---

(١) نهاية المحتاج : ٣١٧/٣ ، مغنى المحتاج : ٥١٦/١ .  
(٢) كشاف القناع : ٤٨١/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ١٤/٢ ، والأثر أخرجه مالك في الموطأ : في كتاب الحج ، باب ماجاء في المتمتع ، ٣٤٤/١ .

## المبحث الثامن

حكم التلبية

اختلف الفقهاء في التلبية ، أواجبة هي أم مسنونة ومستحبة ؟ ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف في حمل فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - على الوجوب أو الاستحباب ، فمن حمّله على الوجوب قال بوجوبها ، ومن حمّله على الاستحباب ، قصر الحكم عليه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن التلبية واجبة ولو مرة ، فان ترك التلبية بالكلية أراق دما ، وأن تركها وطال الفصل بينها وبين الاحرام أراق دما أيضا ، ولا يسقط عنه الدم حتى ولو رجع من جديد فأحرم ولبى ، بخلاف مالو لم يطل الفصل ، فإن الدم يسقط بالتلبية .

ولا يشترط المالكية مقارنة التلبية للنية ، وإن قالوا بسنية ذلك ، كما لم يوجبوا تجديد التلبية ، بل لو لبى مرة واحدة أجزأته ، وسقط عنه الواجب (١) .

(ب) وذهب الجمهور الى أن التلبية مسنونة وليست بواجبة ، الا أن الحنفية اشترطوا أن يقترن الاحرام بأى ذكر فيه تعظيم لله تعالى ، كالتسبيح والتهليل والتكبير ، أما خصوص التلبية فمستحبة ومسنونة (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على وجوب التلبية بحمل أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك على الوجوب ، كما ذكر ذلك ابن رشد ، واستدل الباجي على

(١) الخطاب : ١٠٧/٣ ، الخرشى : ٣٢٤/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٣٩/٢ - ٤٠ ،

المدونة : ٣٦١/١ ، بداية المجتهد : ٢٤٧/١ ، المنتقى : ٢٠٧/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٨٣/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٧٨/١ ، نهاية المحتاج :

٢٦٠/٣ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الفزرى : ٣٣٣/١ ، المجموع :

٢٤٥/٧ ، ٢٤٦ ، كشاف القناع : ٤٨٨/٢ ، المغنى : ٢٥٤/٣ .

ايجاب الدم بأنه واجب ، فوجب فيه دم كسائر الواجبات (١) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بأن التلبية لاتخرج عن كونها ذكراً ، فكانت مستحبةً أو مسنونةً كسائر الأذكار (٢) .

وهذا هو الذى يترجح لدى ، ذلك أن ايجاب التلبية يحتاج الى دليل أقوى من الاستدلال بفعل النبى - صلى الله عليه وسلم - ، وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد فعل أفعالا كثيرة فى الحج أكثرها مسنون ، وليس بواجب ، فلما قلنا : ان كل فعل فعله النبى - صلى الله عليه وسلم - فى الحج كان واجبا ، لآدى بنا ذلك الى ايجاب أفعال كثيرة لم يقل المالكية أنفسهم بوجوبها ، كالداهية الى منى يوم التروية ، والمبيت بها ليلة تسع ، وتقبيل الحجر الأسود وغير ذلك .

(١) بداية المجتهد : ٢٤٧/١ ، المنتقى : ٢١١/٢ .

(٢) كشف القناع : ٤٨٨/٢ ، المفنى : ٢٥٤/٣ .

## المبحث التاسع

الوقت الذي يقطع فيه المعتمر التلبية

اختلف الفقهاء في المعتمر متى يقطع التلبية ؟ ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تعارض بعض الآثار في ظاهرها ، ذلك أنه روي بعض الآثار التي تدل على قطعها عند رؤية الحرم ، ووردت آثار أخرى تدل على قطعها عند استلام الحجر .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - في المشهور الى التفرقة بين المعتمر يحرم من الميقات ، أو المعتمر يحرم من الحل ، فإذا أحرم المعتمر من الميقات ، فإنه يقطع التلبية إذا دخل الحرم ، وإن أحرم من أدنى الحل كالتنعيم والجعرانة فإنه يقطع التلبية إذا رأى بيوت مكة ، أو إذا رأى المسجد الحرام .

ومثل المعتمر في ذلك ، من أهل بحج ، ولكن فاته الحج باحصار ، أو تأخر ، فإنه يقطع التلبية في المكان الذي يقطعها فيه المعتمر (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه يقطعها عند بدء الطواف (٢) .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - ماروي عن هشام بن عروة عن أبيه : ( أنه كان يقطع التلبية عند

(١) الساج والاكليل بهامش الخطاب : ١٠٧/٣ ، الخرشى : ٣٢٤/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٠/٢ ، البيان والتحصيل : ٤٠٨/٣ - ٤٠٩ ، المدونة : ١ / ٣٦٥ ، الفواكه الدواني : ٤١٤/١ ، الجامع : ١٧٢/١ آ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٦٤/٢ ، المنتقى : ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥١٣/٢ ، ٥٣٧ ، البناية : ٦٣٣/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٠١/١ ، كشاف القناع : ٥٦٩/٢ ، المغنى : ٤١٨/٣ .

الحرم (١).

٢ - وروى مالك بلاغا عن ابن عمر : أنه كان يفعل ذلك أيضا (٢).

٣ - ولأن المعتمر غايته الحرم ، فناسب ذلك أن يقطع التلبية عنده ، بخلاف الحاج ، فإن غايته عرفة ، فمن أن يقطع التلبية عندها (٣).

ولا يخفى تكلف هذا الاستدلال وضعفه ، إذ أن المعتمر غايته المسجد

لا الحرم .

٤ - واستدلوا على التفرقة بين المهل من المواقيت ، والمهل من أدنى

الحل ، بأن الأول يقطع مسافة طويلة تكون فيها التلبية ، بخلاف الثاني ، فلو قلنا : أنه يقطع التلبية عند الحرم لما لبى إلا مرات قليلة (٤).

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في قطع التلبية عند بدء الطواف ،

واستلام الحجر الأسود بما يلي :

١ - حديث ابن عباس مرفوعا أنه - صلى الله عليه وسلم - : ( كان يمسك عن

التلبية في العمرة إذا استلم الحجر ) (٥).

٢ - ولأن التلبية اجابة للعبادة ، وأشعار بالاقامة عليها ، فلا يقطعها

إلا إذا شرع فيما يتحلل به منها ، والطواف والسعى هما اللذان يتحلل بهما من العمرة ، فناسب أن يقطع التلبية عنده ، ولم يشرع أن يقطعها قبل الطواف (٦).

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور في قطع التلبية عند الطواف ، وذلك لورود

بعض الأحاديث في ذلك ، وفعل صحابى أو تابعى واجتهادهما لو شبتا لا يمكن أن

يعارضها الأحاديث الصحيحة .

(١) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الحج ، باب قطع التلبية : ٣٣٨/١ ، وذكر الأرنؤوط

أن اسناده حسن . أنظر : جامع الأصول : ٢٧٢/٣ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الحج ، باب الغسل للاهلال ، ٣٢٢/١ .

(٣) المنتقى : ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ ، الجامع : ١٧٢/١ آ .

(٤) الجامع : ١٧٢/١ آ .

(٥) أخرجه الترمذى في كتاب الحج ، باب ما جاء متى تقطع التلبية في العمرة ، وقال

حسن صحيح ٢٦١/٣ ، برقم : ٩١٩ ، وأبوداود في كتاب المناسك ، باب متى يقطع

المعتمر التلبية ، ١٦٣/٢ ، برقم : ١٨١٧ .

(٦) حاشية ابن عابدين : ٥٣٧/٢ ، البناية : ٦٣٣/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٠١/١ ، كشف

القناع : ٥٦٩/٢ ، المغنى : ٥١٨/٣ .

## المبحث العاشر

حكم طواف القدوم

اختلف الفقهاء في طواف القدوم للآفاقي (١)، أو واجب هو أم مستحب؟، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في حمل فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك على الوجوب، أو على الاستحباب .  
وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية وجوب طواف القدوم، وإيجاب الدم على تاركه، كما أنه يجب أن يكون قبل الوقوف بعرفة، ويشترط المالكية لوجوب طواف القدوم، وإيجاب الدم على تاركه شروط :

١ - أن يحرم بالحج مفردا أو قارنا من الحل .

٢ - أن لا يراهق - أي يزاحم - بحيث يخشى أن طاف طواف القدوم أن يفوته

الوقوف بعرفة .

٣ - أن لا يردف الحج على العمرة في الحرم .

ففي هذه الأحوال كلها لا يجب طواف القدوم، كما يسقط وجوب القدوم أيضا عن به عذر استمر الى نوات وقته، - أي بعد الوقوف بعرفة - كالحائض والنفساء والمجنون وغيرهم (٢).

(ب) وذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن طواف القدوم سنة، وليس بواجب (٣).

(١) الآفاقي هو من قدم الى مكة وهو ليس من أهلها، ولا ممن هم دون المواقيت .

(٢) الخطاب : ٣ / ٨٢ ، الخرشى : ٢ / ٣١٧ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي :

٢ / ٢٣ - ٢٤ ، الفواكه الدواني : ١ / ٤١٥ ، المدونة : ١ / ٣٦٨ ، ٣٧٥ ،

الجامع : ١ / ١٧٩ ب .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٤٩٤ ، البناية : ٣ / ٥٠٣ ، مغنى المحتاج : ١ / ٥٠٩ -

- ٥١٠ ، المجموع : ١١ / ٨ ، ١٢ ، ١٩ ، كشف القناع : ٢ / ٥٥٥ ، شرح منتهى

الارادات : ٢ / ٤٩ ، المغنى : ٣ / ٤٦٩ .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد فعل طواف القدوم ، وأمر بفعله ، فدل ذلك على وجوبه ، ولأنه شرط في ركن من أركان الحج ، وهو السعي ، فكان واجبا لذلك (١) .

(ب) وأما الجمهور فاستدلوا على مذهبهم بأن طواف القدوم تحية للبيت ، فلم يكن واجبا كتحية المسجد (٢) .

والذي يترجح لدى سنية طواف القدوم لا وجوبه ، لأن الوجوب يحتاج السني دليل أدل من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - ، إذ فعله - عليه الصلاة والسلام - قد يحمل على الاستحباب .

---

(١) الجامع : ١٧٩/١ ب .

(٢) المذهب المطبوع مع المجموع : ١١/٨ .

## المبحث الحادى عشر

حكم السجود على الحجر الأسود

اختلف الفقهاء فى السجود على الحجر الأسود عند تقبيله ، أمشروع هو أم غير مشروع ؟ . وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى معارضة العمل لبعض الآثار .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن السجود على الحجر الأسود غير مشروع ، وقد أنكر مالك ذلك فى المدونة والمستخرجة انكارا شديدا ، وقد نقل عن ابن حبيب حمل ذلك على أن مالكا كرهه مخافة اعتقاد وجوبه ، أما الرجل يفعله فى خاصة نفسه ، فله ذلك عند ابن حبيب ، لكن المذهب الأول (١) .

(ب) وذهب الحنفية - فى الراجح من مذهبهم - والشافعية والحنابلة الى أن ذلك مستحب (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على عدم المشروعية باتصال العمل ، وأن مالكا لم يسمع أحدا يفعل ذلك (٣) .

(ب) وأما الجمهور فقد احتجوا بفعل عمر وابن عباس - رضى الله عنهم - ، وهذا لا يكون الا عن توقيف (٤) .

وقد اعتذر ابن رشد الجد عن ذلك ، بأن فعلها لم يصح عنده (٥) .

والذى يترجح لدى استحباب ذلك لفعل الصحابين .

- (١) المدونة : ٣٦٤/١ ، ٣٩٧ ، المستخرجة المطبوعة مع البيان والتحصيل : ٤٢٠/٣ ، البيان والتحصيل : ٤٢٠/٣ ، الفواكه الدوانى : ٣٦٧/١ ، الجامع : ١٧٨/١ أ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٧٣/٢ ، والمقصود بالسجود وضع الجبهة عليه .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩٤/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٨٨/١ ، المجموع : ٥٧/٨ - ٥٨ كشف القناع : ٥٥٧/٢ .
- (٣) البيان والتحصيل : ٤٢٠/٣ ، الجامع : ١٧٨/١ أ .
- (٤) كشف القناع : ٥٥٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٨٨/١ .
- (٥) البيان والتحصيل : ٤٢٠/٣ .



## المبحث الثاني عشر

حكم تقبيل اليد عند استلام الحجر الأسود

اتفق الفقهاء على أن من عجز عن تقبيل الحجر الأسود ، فإنه يشرع لــــه استلامه بيده ، لكنهم اختلفوا في تقبيل اليد التي استلمت الحجر ، أمشروع هو أم غير مشروع ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

( أ ) ذهب المالكية الى أن من استلم الحجر الأسود ، فإنه يشرع لــــه أن يضع يده على فيه من غير تقبيل (١) .

( ب ) وذهب جمهور الفقهاء الى أن من استلم الحجر الأسود ، فإنه يقبل يده التي استلمته (٢) .

الأدلة :

( أ ) استدل المالكية على عدم مشروعية تقبيل اليد بأن الغرض هو أن يمس الفم مامس الحجر كي يكون عوضا عن التقبيل ، وأما التقبيل فإنه سنة في الحجر دون غيره (٣) .

( ب ) وأما الجمهور فقد استدلوا بما ثبت من فعله - صلى الله عليه وسلم - وذلك في حديث ابن عمر وفيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يفعل ذلك ) (٤) .  
كما استدلوا بفعل الصحابة كعبدالله بن عباس وأبي هريرة وغيرهما (٥) .

(١) التاج والاكليل بهامش الخطاب : ١٠٧/٣ - ١٠٨ ، الخرشى : ٢ / ٣٢٥ - ٣٢٦ ، المدونة :

٣٦٣/١ - ٣٦٤ ، الاشراف : ٢٢٨/١ ، الفواكه الدواني : ٤١٥/١ ، الجامع :

١٧٨/١ أ ، المنتقى : ٢٨٨/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩٤/٢ ، نهاية المحتاج : ٢٧٦/٣ ، مغنى المحتاج :

٤٨٨/١ ، المجموع : ٥٧٠٣٥/٨ ، كشف القناع : ٥٥٧/٢ ، المغنى : ٣٩٥/٣ .

(٣) الاشراف : ٢٢٨/١ ، المنتقى : ٢٨٨/٢ .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في

الطواف ، دون الركنين الآخرين ، ٩٢٤/٢ ، برقم : ١٢٦٨ .

(٥) المغنى : ٣٩٥/٣ ، كشف القناع : ٥٥٧/٢ .

والذى يترجح لدى سنية تقبيل اليد التى استلمت الحجر الأسود ، وذلك لما ثبت من فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - ، وهذه الأفعال تعبدية محضة ، لا تدخل ولا مجال للاجتهاد فيها ، فضلا عما يشوب دليل المالكية من تكلف وبعد ، فان القول بأن الاستلام هو عوض عن التقبيل ، فهذا لا يشرع تقبيل اليد يمكن أن يناقش ويقال : بأنه لما كان الاستلام عوضا عن التقبيل ، كان من المناسب أن تقبل اليد التى استلمت الحجر ، فيكون تقبيل اليد المستلمة عوضاً عن تقبيل الحجر ، وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى سنية تقبيل اليد المستلمة والله أعلم .

## المبحث الثالث عشر

حكم الاضطباع فى الطواف

الاضطباع أن يجعل وسط الرداء تحت كتفه اليمنى ، ويرد طرفيه على كتفه اليسرى ، ويبقى كتفه اليمنى مكشوفة ، وقد اختلف الفقهاء فيه ، بين قائل بسنيته ، وقائل بكراهته .

وفيما يلى مذاههم فيه :

- (أ) ذهب المالكية الى أن الاضطباع ليس بسنة ، بل هو مكروه (١) .  
 (ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى سنيته ، على خلاف بينهم ، أهو سنة فى كل طواف ؟ أم لطواف القدوم فقط ؟ ، وهل هو فى الأشواط كلها ؟ ، أم فى الثلاثة الأولى ؟ (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل مالك على عدم سنية الاضطباع ، بأنه لم يسمع أحدا من أهل العلم قال به (٣) .

(ب) وأما جمهور الفقهاء فقد استدلوا بما يلى :

١ - مارواه يعلى بن أمية - رضى الله عنه - : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طاف بالبيت مضطبعا ببرد ) (٤) .

(١) الخرشى : ٢٢٦/٢ ، الجامع : ١٧٨/١ أ ، الفواكه الدوانى : ٤١٧/١ ، البيان والتحصيل : ٤٤٩/٣ - ٤٥٠ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩٥/٢ ، البناية : ٤٩٤/٣ ، معنى المحتاج : ٤٠٩ / ١ ، المجموع : ١٩/٨ - ٢٠ ، ٥٨ ، كشف القناع : ٥٥٥/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٩/١ - ٥٠ ، المعنى : ٢٨٥/٣ - ٢٨٦ .

(٣) المستخرجة المطبوعة مع البيان والتحصيل : ٤٤٩/٣ - ٤٥٠ .

(٤) أخرجه أبوداود فى كتاب المناسك ، باب الاضطباع فى الطواف ١٧٧/٢ ، برقم : ١٨٨٣ ، والترمذى فى كتاب الحج ، باب ماجاء أن النبى - صلى الله عليه وسلم - طاف مضطبعا ، وقال : ( حديث حسن صحيح ) ٢١٤/٣ ، برقم : ٨٥٩ ، وابن ماجه فى كتاب المناسك ، باب الاضطباع ، ٩٨٤/٢ ، برقم : ٢٩٥٤ .

٢ - مارواه ابن عباس قال : ( اضطبع النبي - صلى الله عليه وسلم - هو وأصحابه وزملوا ثلاثة أشواط ، ومشوا أربعاً ) (١) .

٣ - مارواه ابن عباس أيضا : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه اعتمروا فأمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - فاضطبعوا ، فجعلوا أرديتهم تحت آباطهم ، وقذفوها على عواتقهم ) (٢) .

٤ - وعن أسلم مولى عمر ، قال : سمعت عمر يقول : ( فيم الرمضان اليوم ، والكشف عن المناكب ، وقد وطد الله الاسلام ، ونفى الكفر وأهله ؟ ، ومع ذلك لانترك شيئا كنا نمنعه مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ) (٣) .

والذى يترجح لدى سنية الاضطباع لشبوت ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وأقل أحوال أفعاله - صلى الله عليه وسلم - الاستحباب ، لاسيما فى أمر تعبدى كهذا ، وعدم علم مالك - رضى الله عنه - بهذا لا يستلزم عدم سننائه .

- 
- (١) أخرجه أبوداود فى كتاب المناسك ، باب فى الرمل ، ١٧٩/٢ ، برقم : ١٨٩٠ .
- (٢) أخرجه أبوداود فى كتاب المناسك ، باب الاضطباع فى الطواف ١٧٧/٢ ، برقم : ١٨٨٤ ، وذكر الأرنؤوط أن اسناده حسن ، أنظر : جامع الأصول : ١٧٠/٣ .
- (٣) المغنى : ٣٨٦/٣ ، كشاف القناع : ٥٥٥/٢ - ٥٥٦ ، المجموع : ١٩/٨ ، والأثر أخرجه أبوداود فى كتاب المناسك ، باب فى الرمل ١٧٩/٢ ، برقم : ١٨٨٧ ، وابن ماجه فى كتاب المناسك ، باب الرمل حول البيت ، ٩٨٤/٢ ، برقم : ٢٩٥٢ ، وذكر الأرنؤوط أن اسناده حسن ، أنظر : جامع الأصول : ١٧٢/٣ .

المبحث الرابع عشر  
حكم قراءة القرآن في الطواف

اختلف الفقهاء في قراءة القرآن في الطواف ، أمشروعة هي أم غير مشروعة؟

وفيما يلي مذاهبهم في ذلك :

- (أ) ذهب المالكية الى أن القراءة في الطواف غير مشروعة ، بسبب  
 مكروهة (١) .
- (ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنها مشروعة ، لكن الحنفية قالوا : انها  
 خلاف الأولى ، كما رجح ذلك ابن عابدين (٢) .

الأدلة :

- (أ) استدلت المالكية على كراهة قراءة القرآن في الطواف ، بأنه لم يرد  
 عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، بأنه كان يقرأ القرآن في الطواف ، فمدل  
 على أنه ليس بسنة (٣) .
- (ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله  
 عنه - ، ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : يقول الرب - سبحانه وتعالى :  
 من شغل القرآن عن ذكرى ومألتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، وفضل  
 كلام الله - سبحانه وتعالى - على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ) (٤) .
- قالوا : ولأن الذكر في الطواف مشروع ، والقرآن هو أفضل الذكر (٥) .

- (١) الخرشى : ٣٢٦/٢ ، الحطاب : ١٠٩/٣ ، الجامع : ١٧٨/١ ب ، المدونة :  
 ٤٠٦/١ - ٤٠٧ ، الكافي : ٣٢٠/١ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٨٩/١ ، المجموع : ٤٤/٨ ،  
 ٥٩ ، شرح منتهى الإرادات : ٥٢/٢ ، الفروع : ٤٩٨/٣ .
- (٣) الخرشى : ٣٢٦/٢ ، الحطاب : ١٠٩/٣ .
- (٤) أخرجه الترمذى في كتاب فضائل القرآن ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، ١٦٩/٥ ،  
 برقم : ٢٩٢٦ . وضعفه الشوكاني في تحفة الذاكرين ص ٢٦١ .
- (٥) مغنى المحتاج : ٤٨٩/١ ، المجموع : ٤٤/٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٥٢/٢ .

والذى يترجح لدى أن لا كراهة فى قراءة القرآن فى الطواف ، صحيح أن الأذكار المأثورة ربما تكون أفضل من قراءة القرآن فى الطواف ، لأن مبنى ذلك على التعبد ، ولا يلزم من أفضلية ذكر فى حال معين ، أو وقت معين أن يكسبون ذلك الذكر أفضل من القرآن ، لكن القول بالكراهة بعيد ، خاصة وأن الأذكار المأثورة فى الطواف قليلة ، والتشاغل بالقرآن أفضل بكثير من السكوت .

## المبحث الخامس عشر

حكم ركعتي الطواف

اتفق الفقهاء على أن ركعتي الطواف مشروعتان ، لكنهم اختلفوا في درجة هذه المشروعية فمن قائل بأنهما واجبتان ، ومن قائل بأنهما سنتان ، ومن مفرق بين الطواف الواجب ، فقائل بوجوبهما فيه ، أو الطواف المندوب ، فقائل بندوبهما فيه .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى مايلي :

- ١ - الاختلاف في المراد من قوله - تعالى - : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مملى ﴾ (١) ، هل المراد به ركعتا الطواف ؟ أم اتخاذه للصلاة فيه عموماً ؟ .
- ٢ - الاختلاف في حمل فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك على الوجوب أو السنية .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذكر المالكية في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

- ١ - أشهرها - وهو مارجحه الحطاب - : أن حكمهما تابع لحكم الطواف الذي سبقهما ، فإن كان الطواف الذي سبقهما واجباً ، فهما واجبتان ، وإن كان مندوباً فهما مندوبتان .
- ٢ - أنهما واجبتان مطلقاً .
- ٣ - أنهما سنة مؤكدة .

وقد ذكر سنيتهما ابن يونس ، والقاضي عبدالوهاب ، لكن الذي يفهم من كلامهما الوجوب ، وبالرغم من أن ابن يونس قد عبر عن حكمهما بالسنة المؤكدة ، إلا أنه قال بوجوب الدم على تاركهما ، وهذا هو شأن الواجبات ، كما أن القاضي عبدالوهاب قد صرح بالسنية المؤكدة ، لكن استدلاله يفهم منه أنهما واجبتان (٢) .

(١) البقرة / ١٢٥ .  
 (٢) الحطاب والتاج والاكليل بهامشه ١١٠/٣ - ١١١ ، الخرش على مختصر خليل وحاشية العدوى ٣٢٧/٢ ، الشرح الكبير للدردير ٤١/٢ - ٤٢ ، الاشراف ٢٢٨/١ - ٢٢٩ ، الجامع : ١٨١/١ ب ، الفواكه الدواني ٥١٧/١ ، القوانين الفقهية : ص ٨٩ ، بدايــــــــــــة المجتهد : ٢٧٣/١ ، المنتقى : ٢٢١/٢ .

(ب) وذهب الحنفية الى وجوبهما عن طواف كل سبعة أيام (١).

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى سنيتهما (٢).

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث جابر بن عبد الله وفيه : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طاف بالبيت سبعا ، رمل ثلاثا ، ومشى أربعا ، ثم قرأ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ، فصلى سجدتين خلف المقام ، بينه وبين الكعبة ، ثم استلم الركن ... ) (٣).

فقد حمل المالكية فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - على الوجوب ، لاسيما وقد نبه النبي - صلى الله عليه وسلم - على أنه فعلهما امتثالا لقوله - تعالى - : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ ، ومع ذلك فإن الآية نفسها متضمنة لأمر ، والأمر للوجوب .

٢ - ولأن الطواف ركن من أركان الحج له تابع ، فوجب أن يكون تابعه واجبا كالوقوف بعرفة ، فإنه لما كان ركنا ، كان تابعه - وهو المبيت بمزدلفة - ركنا (٤).

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا بحديث جابر ، وبآية : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ لكنهم حملوهما على الوجوب المطلق ، - أي سوا ٦ أركان الطواف واجبا أم غير واجب (٥).

(١) حاشية ابن عابدين : ٤٩٩/٢ ، ٤٧٠ ، البناء : ٥٠١/٣ .

(٢) مغنى المحتاج : ٤٤٩١/١ ، المجموع : ٤٩/٨ ، ٥٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٥٣/٢ ، ٥٤ ، كشاف القناع : ٥٦٣/٢ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - ٨٨٦/٢ ، برقم : ١٢١٨ .

(٤) الجامع : ١٨١/١ ب ، الاشراف : ٢٢٩/١ ، المنتقى : ٢٨٨/٢ .

(٥) البناء : ٥٠١/٣ - ٥٠٢ .



(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

- ١ - حديث جابر المتقدم ، وقد حملوه على الاستحباب .
- ٢ - ولأنهما صلاة زائدة عن الصلوات الخمس ، فلم تكونا واجبتين على الأعيان بأصل الشرع كغيرهما من النوافل (١).

والذى يترجح لدى أنهما مندوبتان ، وأما الاستدلال بحديث جابر وبالآية الكريمة فغير متجه ، ذلك أن الآية الكريمة لم يكن المراد منها بيان حكم ركعتى الطواف ، وإنما المراد منها الحث على اتخاذ مقام ابراهيم مولى ، وهذا يصدق على ركعتى الطواف ، وعلى غيرهما ، وقد جاء فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - ليبين أن من المراد من الآية ركعتا الطواف ، فيكون المعنى أن من أراد أن يركع ركعتى الطواف ، فليركعهما عند مقام ابراهيم ، فليس فى الآية ولا الحديث دليل على وجوبهما .

وأما قياس المالكية ركعتى الطواف على المبيت بمزدلفة فغريب ، وذلك لأن المبيت بالمزدلفة واجب مستقل وليس تابعا للوقوف بعرفة ، وكونه بعده فعلا وزمانا لا يلزم منه أن يكون تابعا له ، والا لساغ لقائل أن يقول : إن الوقوف بعرفة مندوب وليس بركن ، لأنه تابع للمبيت بمنى ليلة الشروية ، وهى سنة ، ومن هنا يتضح أن هذا القياس بعيد ، وأن الأحكام الشرعية التعبدية لا يمكن أن تثبت بهذه الاستنتاجات البعيدة .

(١) المهدب المطبوع مع المجموع : ٤٩/٨ ، كشاف القناع : ٥٦٣/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٥٦٣/٢ .

## المبحث السادس عشر

حكم طواف الوداع

اختلف الفقهاء في طواف الوداع أواجب هو أم غير واجب ؟ . وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة إنما يرجع الى تعارض الآثار - في ظاهرها - فمن ذلك حديث ابن عباس الذي فهم منه بعض الفقهاء وجوب طواف الوداع ، وحديث صفيية الذي فهم منه بعض الفقهاء عدم الوجوب وسيأتيان .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن طواف الوداع مندوب ، وليس بواجب (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه واجب (٢) .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على استحباب طواف الوداع وعدم وجوبه بما يلي :

١ - ماروى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : ( حججت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأفطنا يوم النحر ، فحاضت صفيية ، فأراد النبي - صلى الله عليه وسلم - منها ما يريد الرجل من امرأته ، فقالت : يارسول الله انها حائض ، قال : أحابستنا هي ؟ ، قالوا : يارسول الله ، أفاضت يوم النحر ، قال : اخرجوا ) (٣) .

(١) الخرشى : ٣٤٢/٢ ، المدونة : ٤٠٢/١ ، الفواكه الدواني : ٤٢٦/١ ، الجامع : ١٨١/١ أ ، بداية المجتهد : ٢٥١/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٣٠٩/٢ - ٣١٠ المنتقى : ٢٩٣/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٦٨/٢ ، ٥٢٣ ، البناية : ٥٠٣/٣ ، ٥٨٣ ، مغنى المحتاج : ٥١٠/١ ، المجموع : ٢٥٤/٨ ، ٢٥٧ ، كشاف القناع : ٥٩٥/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٦٨/٢ ، المغنى : ٤٦٩/٣ .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الحج ، باب الزيارة يوم النحر ، ١٨٩/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب وجوب طواف الوداع ، وسقوطه عن الحائض ، ٩٦٣ / ٢ ، برقم : ١٣٢٧ .

قال الباجي :

( ٠٠٠ فوجه الدليل من الحديث أنه خاف أن لاتكون طافت للافاضة ، وأن يحبسهم — ذلك بمكة ، فلما أخبر أنها قد أفاضت ، قال : أخرجوا ، ولم يحبسهم لعذر طواف الوداع على صفة ، كما خاف أن يحبسهم لعذر طواف الافاضة ) (١) .

٢ - وعن عائشة قالت : ( ولو كان الذي يقولون ، لأصبح بمنى أكثر ممن ستة آلاف امرأة حائض كلهن قد أفاضت ) (٢) .

فدل ذلك على أن طواف الوداع ليس بواجب ، إذ لو كان واجبا لكان بمنى هذا العدد من النساء ينتظرن الطهر ، كي يطفن طواف الوداع ، فلما لم يكن شيء من ذلك ، دل على أن طواف الوداع ليس بواجب .

٣ - ولأنه معنى لم يجب الدم بسببه على الحائض ، فلم يجب على غيرها (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في وجوب طواف الوداع بحديث ابن عباس ، وفيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف ، إلا أنه قد خفف عن المرأة الحائض ) (٤) .

### الترجيح :

والذي يترجح لدى وجوب طواف الوداع ، فحديث ابن عباس ظاهر في ذلك ، وأما حديث عائشة في قصة حيضة صفية ، فهو خاص بالنساء ذوات الحيض ، كما هو وارد في حديث ابن عباس نفسه والذي فيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد خفف عن الحائض ) ، وهذا يقودنا الى القول ببطلان القياس الذي استند اليه

(١) المنتقى : ٢٩٣/٢ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الحج ، باب افاضة الحائض ، ٤١٣/١ .

(٣) المنتقى : ٢٩٣/٢ ، الزرقاني على الموطأ : ٣٨٠/٢ .

(٤) معنى المحتاج : ٥١٠/١ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٢٥٣/٨ ، البناءية :

٥٨٣/٣ ، كشاف القناع : ٥٩٥/٢ . والحديث أخرجه البخاري في كتاب الحج ،

باب اذا حاض المرأة بعدما أفاضت ١٩٥/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، بسباب

وجوب طواف الوداع ، وسقوته عن الحائض ، ٩٦٣/٢ ، برقم : ١٣٢٨ .

المالكية في قياس غير الحائض على الحائض ، وذلك لأن عدم ايجاب طواف الوداع على الحائض انما كان رخصة وتخفيفا عن النساء الحيض ، وذلك لما يلحقهن ويلحق رفقتهم من المشقة البالغة في انتظار الطهر ، ومعلوم أن الرخص لا يقاس عليها ، فليس غير الحائض في ذلك كالحائض .

ومن هنا فان مذهب الجمهور في وجوب طواف الوداع على غير الحائض هو الأترب والأوفق ، ففيه جمع بين الأدلة ، وأعمال للنصوص كلها ، وهو أولى من أعمال بعضها ، وإهمال بعض .

## المبحث السابع عشر

الوقت الذي يقطع فيه الحاج التلبية

اختلف الفقهاء في الوقت الذي يقطع فيه الحاج التلبية ، أيقطعها  
إذا راح الى عرفة ؟ أو إذا رمى جمرة العقبة ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى تعارض بعض الآثار مع  
الحديث ، كما يرجع الى تعارض العمل مع الحديث أيضا على ماسياتى تفصيله .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الحاج يقطع التلبية إذا دخل مكة ، ثم  
يعاودها بعد طواف القدوم والسعى مستمرا بها الى الرواح الى عرفة ، وهنالكَ  
قول مشهور آخر ، وهو أنه يقطعها عند شروعه في طواف القدوم ، ثم لايعاودها  
بعد ذلك ، لكن أكثر المالكية على القول الأول (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه  
يقطعها عند رمى جمرة العقبة ، على خلاف بينهم أيكون ذلك عند بدئه الرمي ،  
أم بعد انتهائه منه ؟ (٢) .

الأدلة :

(أ) استدال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - بعض الآثار عن بعض الصحابة كعلي وغيره من أنهم كانوا يقطعون التلبية

- (١) التاج والاكليل بهامش الخطاب : ١٠٦/٣ ، الخرشى : ٣٢٤/٢ ، الزرقانى على  
مختصر خليل : ٢٧٢/٢ - ٢٧٣ ، الشرح الكبير للدردير : ٣٩/٢ - ٤٠ ، الاشراف :  
٢٣٠/١ ، المدونة : ٣٦٤/١ - ٣٦٥ ، الجامع : ١٧١/١ ب ، الفواكه الدواني :  
٤١٣/١ - ٤١٤ ، ٤٢٠ ، بداية المجتهد : ٢٤٧/١ - ٢٤٨ ، الزرقانى على  
الموطأ : ٢٥٧/٢ ، المنتقى : ٢١٦/٢ - ٢١٧ ، عارضة الأهودى : ١٥٠/٤ - ١٥١ .  
(٢) حاشية ابن عابدين : ٥١٣/٢ ، البنائة : ٥٢٢/٣ - ٥٢٣ ، مغنى المحتاج :  
٥٠١/١ ، المجموع والمهذب المطبوع معه : ١٥٤/٨ ، ١٨١ - ١٨٢ ، كشاف  
القناع : ٥٧٩/٢ - ٥٨٠ .

عند الرواح الى عرفة (١).

٢ - عمل أهل المدينة : اذ قال مالك : إن أهل العلم ببلده لم يزالوا على ذلك .

٣ - ولأن التلبية إنما هي اجابة لما دعى اليه من الحج ، فاذا شرع فى أعماله يكون قد أجاب لما دعى اليه ، فلم يبق معنى للاستمرار فيها .

٤ - واستدلوا على قطع التلبية فى الطواف والسعى ، بأن الطواف يشترط له الطهارة ، فكان فى الصلاة ، وهو لا يلبي فى الصلاة (٢) .

ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال وتكلفه ، اذ ليست الصلاة محلاً للتلبية ، ثم إن الطواف قد أبيح فيه الكلام العادى ، فاذا كان الكلام العادى فى الطواف مباحاً ، أفلا تكون التلبية كذلك ؟

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلى :

١ - حديث الفضل بن عباس (٣) وفيه : ( أن النبى - صلى الله عليه وسلم - مازال يلبي حتى رمى جمره العقبة ) (٤) ، قالوا : وقد كان الفضل بن عباس رديف النبى - صلى الله عليه وسلم - ، فهو أعلم بحاله .

٢ - ولأن رمى جمره العقبة من أسباب التحلل فى الحج ، فشرع قطع التلبية عنده ، كقطعها عند الطواف بالنسبة للعمرة .

٣ - ولأن التلبية فى الحج كالتكبير بالنسبة للصلاة ، فوجب أن تستمر الى آخر الاحرام (٥) .

- 
- (١) أخرجه مالك فى الموطأ : فى كتاب الحج ، باب قطع التلبية : ٢٢٨/١ .
- (٢) المنتقى : ٢١٦/٢ - ٢١٧ .
- (٣) هو أبو العباس ، الفضل بن العباس بن عبد المطلب ، ابن عم النبى - صلى الله عليه وسلم - حضر غسل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استشهد باليرموك وعليه درع النبى - صلى الله عليه وسلم - ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٨٠/٨ .
- (٤) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمى الجمره ، ١٧٩/٢ ، ومسلم فى كتاب الحج ، باب استحباب استدامه الحاج التلبية ٠٠٠ ، ٩٣١/٢ ، برقم : ١٢٨١ .
- (٥) البناءة : ٥٣٣/٣ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ١٥٤/٨ ، كشاف القناع : ٥٧٩/٢ ، المغنى : ٤٥٢/٣ - ٤٥٣ .

ولا يخفى ما فى هذين الدليلين من تكلف و ضعف ، فأما الأول : وهو قياس الحج على العمرة فى قطع التلبية فغير متجه ، لأن كلا من الحج والعمرة عبادة مستقلة ، وتشابيهما فى بعض الوجوه لا يستلزم التشابه فى الكل ، لاسيما وأن بين الحج والعمرة فروقا كثيرة معروفة .

ثم ان الجمهور كانوا قد قاسوا قطع التلبية فى العمرة على قطعها فى الحج ، فأصبحنا لاندري أى الأمرين فرع ، وأيها أصل ؟ .

وأما قياس التلبية فى الحج على التكبير فى الصلاة فغير متجه ، لأن كلا منهما عبادة مستقلة .

والذى يترجح لدى استمرار التلبية حتى رمى الجمار ، وذلك للحديث الصحيح فى فعله - صلى الله عليه وسلم - كما روى ذلك الفضل بن عباس .

## المبحث الثامن عشر

حكم من دفع من عرفات قبل غروب الشمس

اختلف الفقهاء فى حكم من دفع من عرفات قبل غروب الشمس ، ولم يرجع اليها بعده حتى طلع فجر يوم النحر ، أيمح حجه أم لايمح ، ويكون ركن الوقوف بعرفة قد فاته ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى مايلى :

١ - تعارض بعض الأحاديث - فى ظاهرها - ، فمن ذلك ماورد فى حديث عروة بن مرس الطائى (١) ، وفيه : قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من شهد ملتنا هذه ، وكان قبل ذلك قد وقف بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه ) ، فهو متعارض - فى ظاهره - مع ماورد من فعله - صلى الله عليه وسلم - فقد ثبت فى حديث جابر وغيره أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد دفع من عرفة بعد الغروب كما أنه متعارض مع ماورد فى حديث ابن عباس وابن عمر ، واللذين يفهم منهما اشتراط الوقوف بالليل ، وسأتى فى الأدلة .

٢ - هل المعتمد فى الوقوف هو جزء من الليل أم جزء من النهار ؟ ، فمن قال : إن المعتمد هو جزء من الليل ، قال بفوات حج من لم يقف بعرفة ليلا ، بأن دفع قبل الغروب ولم يعد ، ومن قال : إن المعتمد هو جزء من النهار ، قال بصحة حج من دفع من عرفة قبل الغروب .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(١) ذهب المالكية الى أن من دفع من عرفة قبل غروب يوم عرفة ، ولم يرجع ليلة النحر ، فيقف بها ، فإن الحج قد فاته لفوات ركن الوقوف بعرفة ، لأن المعتمد عندهم أن الوقوف الركن هو جزء من الليل ، يجب أن يضاف اليه جزء من النهار ، فإن لم يقف نهارا جبر هذا الواجب بدم (٢) .

(١) عروة بن مرس ، بمعجمة ثم راء مشددة مكسورة ثم مهملة والطائى صحابى ، له حديث واحد فى الحج ، أنظر : تقريب التهذيب : ١٩/٢ .

(٢) الخطاب : ٩٤/٣ ، الخرشى : ٣٢١/٢ ، المدونة : ٤١٣/١ ، الفواكه الدوانى : ٤٢١/١ ، الاشراف : ٢٣١/١ ، الجامع : ١٨٤/١ ، ابدية المجتهد : ٢٥٤/١ - ٢٥٥ ، عارضة الأحوذى : ١١٦/٤ - ١١٧ ، الزرقانى على الموطأ : ٣٤٠/٢ ، المنتقى : ٢٠/٣ ، التمهيد : ٢٧٥/٩ - ٢٧٦ ، ٢٠/١٠ - ٢١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤١٦/٢ .



(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن من دفع من عرفه قبل الغروب ، فإن حجه صحيح ، ويريق دما ، على خلاف بينهم فيسرى اراقة الدم هل هي على سبيل الوجوب ، كما هو مذهب الحنفية والحنابلة ؟ أم على سبيل الاستحباب ، كما هو راجح مذهب الشافعية (١) .

### الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - فعله - صلى الله عليه وسلم - ، والذي ورد في حديث جابر الطويل في صفة حج النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دفع من عرفه بعد الغروب ) (٢) .

قالوا : وأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - محمولة على الوجوب ، لاسيما وقد قال : ( خذوا عني مناسككم ) (٣) .

٢ - حديث عطاء عن ابن عباس وفيه : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : من أفاض من عرفات قبل الصبح ، فقد تم حجه ، ومن فاته فقد فاتته الحج ) (٣) .

٣ - ماروي مسور بن مخرمة (٥) قال : ( خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عشية عرفة فقال : وان أهل الشرك والأوثان كانوا يدفعون في هذا اليوم

(١) حاشية ابن عابدين : ٤٦٨/٢ ، البناية : ٥٣٥/٣ ، ٥٨٨ ، مغنى المحتاج :

٤٩٨/١ ، المجموع : ١٠٢/٨ ، ١١٩ ، كشاف القناع : ٥٧٦/٢ ، ٦٠٥ ، شرح

منتهى الإرادات : ٥٩/٢ ، المغنى : ٤٣٢/٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٦٤١ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر

راكبا ، ٩٤٣/٢ ، برقم : ١٢٩٧ .

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط ١١٩/١ ، وهو ضعيف ، وذكر الشيخ الألباني له

بعض المتابعات وضعفها ، أنظر : ارواء الغليل : ٢٥٧/٤ - ٢٥٨ .

(٥) هو أبو عبد الرحمن ، مسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب الزهري القرشي ،

ولد بعد الهجرة بسنتين ، وكان من أهل الفضل والدين ، توفي في حصار

الحجاج لابن الزبير ، أنظر : تهذيب التهذيب : ١٥١/١٠ .

قبل غروب الشمس وانا ندفع بعد غروبها فلا تعجلونا (١).

٤ - ماروى عن نافع عن ابن عمر : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : من وقف بعرفة بليل ، فقد أدرك الحج ، ومن فاته عرفة بليل فقد فاتته الحج ، فليهل بعمره ، وعليه حج قابل ) (٢).

٥ - القياس على الوقت الذى قبل الزوال ؛ فإن من دفع من عرفة قبل الغروب لم يدرك جزءاً من الليل ، فكان كالأذى دفع منها قبل الزوال (٣).

وقد أجيب على هذه الأدلة بأجوبة :

١ - أما فعله - صلى الله عليه وسلم - فقد أجاب عنه النووى فقال : ( ... والجواب عن حديثهم أنه محمول على الاستحباب ، أو أن الجمع بين الليل والنهار يجب لكن يجبر بدم ، ولا بد من الجمع بين الحديثين (٤) ، وهذا الذى ذكرناه طريق الجمع ) (٥).

٢ - وأما حديث ابن عمر فقد أجاب عنه ابن قدامة فقال :

( ... وأما خبره فإنما خص الليل لأن الفوات يتعلق به ، إذ كان يوجد بمسند النهار فهو آخر وقت الوقوف ، كما قال - عليه السلام - " من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدركها ، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدركها " ) (٦).

( ب ) واستدل الجمهور بما يلى :

١ - حديث عروة بن مرس الطائى قال : ( أتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالمزدلفة حين خرج الى الصلاة فقلت : يارسول الله ، انى جئت من

(١) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه فى كتاب الحج ، باب فى وقت الافاضة من عرفة

٨/٤ ، قال الهيثمى : ( رجاله رجال الصحيح ) ، أنظر مجمع الزوائد : ٢٥٥/٣ .

(٢) ذكره الألبانى متابعاً لحديث عطاء المتقدم أنظر : ارواء الغليل : ٢٥٧/٤ .

(٣) الاشراف : ٢٣١/١ ، الجامع : ١٨٤/١ أ ، المنتقى : ٢٠/٣ ، الجامع لأحكام

القرآن : ٤١٦/٢ .

(٤) يعنى بالحديث الآخر حديث عروة بن مرس الطائى الذى استدل به الجمهور .

(٥) المجموع : ١١٩/٨ - ١٢٠ .

(٦) المغنى : ٤٣٣/٣ .

جبل طى ، أكلت راحلتى ، وأتعبت نفسى ، والله ما تركت من جبل الا وقفت عليه ، فهل لى من حج ؟ ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه ، وقضى تفضته (١) .

ووجه الدلالة منه ، أنه - صلى الله عليه وسلم - قال : ( وقد وقف بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه ) فهو ظاهر الدلالة على أن الوقوف نهارا يجزىء .  
٢ - ولأنه وقف فى جزء من زمان الوقوف ، فأجزأه ذلك كمن وقف ليلا (٢) .

والذى يترجح لدى أن من دفع من عرفة قبل الغروب يكون مدركا للحج ، ولا يفوته لظاهر حديث عروة ، وهو نص فى الموضوع ، وأما الأحاديث التى استسدل بها المالكية فهى مقابلة للتأويل - كما مر - وأدلتها على مذهبهم حديث مسور ، وهو حديث ضعيف كما رأينا ، ومع ذلك فهو محمول على أن عدم النفر من عرفة قبل الغروب واجب وليس بركن ، والواجب يجبر بدم وأما القياس فغير متجه ، وذلك لأن الدفع قبل الزوال متفق على أنه يفوت الحج ، لأن الوقوف بعد الزوال هو الذى تتحقق به الركنية ، وأما قبله فمستحب فلا يمكن القياس عليه .

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب الحج ، باب ما جاء من أدرك الامام بجمع فـقـد أدرك الحج وقال : حديث حسن صحيح ، ٢٣٨/٣ ، برقم : ٨٨١ ، وأبو داود فى كتاب الحج ، باب من لم يدرك عرفة ١٩٦/٢ ، برقم : ١٩٥٠ ، والنسائى فى كتاب الحج ، باب فى من لم يدرك صلاة الصبح مع الامام بالمزدلفة ، ٢٦٣/٥ ، وابن ماجه فى كتاب الحج ، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ، ١٠٠٤/٢ ، برقم : ٣٠١٦ ، وأحمد فى مسنده ، ٢٦١/٤ - ٢٦٢ ، وذكر ابن حجر تصحيح بعض علماء الحديث له ، أنظر : تلخيص الحبير : ٢٥٦/٢ .

(٢) البناية : ٥٨٨/٣ - ٥٨٩ ، المجموع : ٩٧/٨ - ٩٨ ، ١١٩ ، المغنى : ٤٣٣/٣ .

## المبحث التاسع عشر

حكم الأذان لصلاة العصر المجموعة مع الظهر يوم عرفة

اختلف الفقهاء في جمع الظهرين بعرفة ، أيكون بأذان واقامتيتين ؟ أم

بأذنين واقامتيتين ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أنه يؤذن للظهر ، ويقام لها ، ثم يؤذن للعصر ويقام لها فيصليهما بأذنين واقامتيتين ، وقد روى عن الإمام مالك أنه يصليهما بأذان واقامتيتين ، وهو قول ابن الماجشون ، لكن المذهب الأول (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن المشروع أن يصليهما بأذان واحد واقامتيتين (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في أنه يصليهما بأذنين واقامتيتين بقول لابن مسعود في ذلك ، وبأن الأصل أن يؤذن لكل صلاة ويقام ، فكذا في عرفة ، وبأن الأذان من شعائر الصلاة ، فلا يترك مع امكانه ، وقياسا أيضا على الإقامة (٣) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بحديث جابر الطويل وفيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد جمع بعرفة بين الظهر والعصر بأذان واقامتيتين ) ، وقياسا على المجموعتين في غير عرفة (٤) .

- 
- (١) التاج والأكليل بهامش الخطاب : ١١٨ / ٣ ، الخرش : ٣٣١ / ٢ ، الجامع : ١٨٣ / ١ ، المدونة : ٤١٢ / ١ ، الذخيرة : ٤٥٣ / ١ ، بداية المجتهد : ٢٥٣ / ١ - ٢٥٤ ، التمهيد : ٢٦٠ / ٩ - ٢٦٢ .
- (٢) الدر المختار : ٥٠٤ / ٢ ، البناية : ٥٢١ / ٣ ، المجموع : ٩٢ / ٨ ، كشاف القناع : ٥٧٢ / ٢ ، المغنى : ٤٢٥ / ٣ .
- (٣) الذخيرة : ٤٥٣ / ١ ، بداية المجتهد : ٢٥٤ / ١ .
- (٤) البناية : ٥٢٢ / ٣ ، المجموع : ٩٢ / ٨ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٨٦ / ٣ ، كشاف القناع : ٥٧٢ / ٢ ، المغنى : ٤٣١ / ١ ، ٤٢٥ / ٣ .

الترجيح :

والذى يترجح لدى هو أنه يصليهما بأذان واقامتين لفعل النبى - صلى الله عليه وسلم - واتباعه أولى ، ثم إن الأذان إنما شرع للاعلام بدخول الوقت ، ولا حاجة له فى عرفة ، ذلك أن الاعلام تحقق بأذان الظهر ، ولأنه إن أذن للعمرة يكون قد أذن لها فى غير وقتها ، لأن العصر تصلى فى وقت الظهر ، فلا حاجة للاعلام بدخول وقتها ، لأن وقتها لم يدخل بعد .

المبحث العشرون

حكم الأذان عند جمع العشائين بالمزدلفة

اختلف الفقهاء في جمع الامام العشائين بالمزدلفة ، وذلك في كيفية الأذان والاقامة لهما .

وسبب انفراد المالكية تعارض بعض الآثار - في ظاهرها - كحديث ابن مسعود وروايات حديث جابر وستأتي في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الامام يجمع بين العشائين بأذانين واقامتين في المزدلفة ، وأما إن صلاهما الرجل وحده ، فيصليهما بإقامتين دون أذان (١) .

(ب) وذهب الحنفية - في الراجح - الى أنه يصليهما بأذان وإقامة واحدة (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه يصليهما بأذان واقامتين (٣) .

(د) وذهب الحنابلة الى أنه يصليهما بإقامتين دون أذان ، وإن أذن وأقام للأولى فحسن ، وكذا إن أقام للثانية (٤) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في الأذانين والاقامتين بما يلي :

١ - ماروى عن عبدالله بن مسعود : ( أنه أتى المزدلفة فأمر رجلا فآذن

(١) المدونة : ١ / ٦١ ، ٤١٢ ، الكافي : ١ / ٣٢٤ ، الذخيرة : ١ / ٤٥٣ ، التمهيد :

٩ / ٢٦٠ - ٢٦٢ ، عارضة الأحودى : ٤ / ١٢٣ - ١٢٤ ، الزرقانى على الموطأ : ٣٦٠ / ٢ - ٣٦١ .

(٢) البناية : ٣ / ٥٣٧ .

(٣) المجموع : ٨ / ١٤٨ ، ٣ / ٨٦ .

(٤) كشف القناع : ١ / ٥٧٧ ، المغنى : ٣ / ٤٣٩ .

وأقام ، ثم صلى المغرب ، ثم أمر فأذن وأقام، ثم صلى العشاء ركعتين ، فذكر الحديث وقال في آخره : رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - يفعلُه (١).

٢ - ولأن الوقت الذى تفعّلان به هو وقت لهما جميعاً ، وليست أى واحدة منهما أولى بالأذان من أختها ، فكان لا بد أن يؤذن لكل واحدة منهما (٢).

(ب) واستدل الحنفية على مذهبهم بما يلى :

١ - رواية لحديث جابر وفيها : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جمع بينهما بأذان واقامة واحدة ) (٣) ، ولكن العيني قال ان هذه الرواية غريبة (٤).

٢ - ولأن العشاء فى وقتها ، فلا يفرد باقامة للاعلام بخلاف العصر بعرفة ، فانها لما كانت مفعولة فى غير وقتها احتيج الى افرادها لمزيد اعلام (٥).

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا برواية مسلم لحديث جابر وفيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاههما بأذان واقامتين ) (٦).

(د) وأما الحنابلة فقد استدلوا برواية أسامة بن زيد وفيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاههما باقامتين ودون أذان ) (٧).

قالوا والأخذ بهذه الرواية أولى ، لأن أسامة - رضى الله عنه - أعلم بحال النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وذلك لأنه كان رديفه ، قالوا : وإنما لم يؤذن للأولى هنا ، لأنها مفعولة فى غير وقتها بخلاف الظهر بعرفة فإنها مفعولة فى وقتها (٨).

والذى يترجح لدى التخيير الذى قال به الحنابلة ، ففيه جمع بين الأحاديث، وإعمال للنصوص جميعاً ، وإعمال النصوص أولى من إهمال بعضها .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الحج، باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما، ١٧٧/٢.

(٢) الزرقانى على الموطأ : ٣٦٠/٢ - ٣٦١ .

(٣) ذكر الزيلعى فى نصب الراية إخراج ابن أبى شيبه له ، أنظر: نصب الراية : ٦٨/٣، لكن الذى فى مصنف ابن أبى شيبه أنه - صلى الله عليه وسلم - صلى المغرب والعشاء بأذان واحد واقامتين ، ولم يسبح بينهما ، ٢٩٣/٤/٤.

(٤) البناية : ٥٣٨/٣.

(٥) البناية : ٥٣١/٣.

(٦) المجموع : ٨٦/٣.

(٧) أخرجه البخارى فى كتاب الحج، باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، ١٧٧/٢.

(٨) كشف القناع : ٥٧٧/١، المغنى : ٤٣٩/٣ - ٤٤٠ .

## المبحث الحادى والعشرون

مقدار المقام فى المزدلفة

اختلف الفقهاء فى مقدار المقام فى مزدلفة ليلة النحر .

وفيما يلى مذاهبيهم فى ذلك :

(أ) ذهب المالكية الى أن الواجب النزول فى المزدلفة ، والمقام فيها قدر ما يسمى لبثا سواء أخط فيها الرجال ، أم لا (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن المبيت بالمزدلفة سنة وليس بواجب ، وأما الواجب عندهم فهو الكينونة بالمشعر الحرام من طلوع الفجر الى طلوع الشمس يوم النحر ، ولا يشترط أن يمكث هذه المدة كلها بل يكفى أن يكون فى جزء منها - ولو مارا - (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن المعتبر أن يكون فيها فى جزء - ولو صغير - من النصف الثانى من الليل (٣) .

(د) وذهب الحنابلة الى أن الواجب البقاء فيها الى نصف الليل ، فإن دفع بعده فلا شيء عليه (٤) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية ، اختلفت فيها أنظار الفقهاء تبعاً لاختلاف اجتهاداتهم فقد ورد أن النبى - صلى الله عليه وسلم - مكث بالمزدلفة ليلة عشر ، وصلى الفجر فيها ثم وقف بالمشعر الحرام يدعو ويذكر الله - تعالى - ،

- 
- (١) الخرشى : ٣٣٢/٢ ، الحطاب : ١١٩/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٤٢/٢ ، الفواكه الدوانى : ٤٢٢/١ ، الجامع : ١٨٥/١ ، التمهيد : ٢٧١/٩ - ٢٧٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٥١١/٢ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٤٩٩/١ .
- (٤) كشف القناع : ٥٧٨/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٥٩/٢ - ٦٠ ، المغنى : ٤٤٢/٣ .



وذلك كما ورد في صفة حجه - صلى الله عليه وسلم - في حديث جابر ، وثبت في حديث عائشة ، وحديث ابن عباس أيضا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - خص للضعفة الدفع من مزدلفة بعد نصف الليل (١) ، ومن هنا اختلفت أنظار الفقهاء ، حيث ثبت أن بقاء الليل كله ليس بواجب ، فقصر كل مذهب الوجوب على ما ظن أنه يحقق مسمى المقام .

والذي يترجح لدى مذهب الحنابلة الذين قالوا بجواز الدفع بعد نصف الليل ، لأنه هو الموافق لظاهر الحديث ، ولو كان الدفع قبله جائزا لخص فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - لضعفة أهله كما رخص لهم فيه بعد نصف الليل .

---

(١) أخرجهما البخارى في كتاب الحج ، باب من قدم ضعفة أهله بليل، ١٧٨/٢ .

## المبحث الثاني والعشرون

حكم قصر المكيين في المشاعر

اختلف الفقهاء في المكيين ، هل لهم أن يقضوا الصلاة في غرفة أو المزدلفة ، أو منى في يوم عرفة ، وليلة جمع ، وأيام منى ؟ ، فمن قائل بأن لهم القصر ، ومن قائل بأن ليس لهم ذلك .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة إنما يرجع الى الاختلاف في علّة قصر الصلاة في المشاعر ، أهى السفر ، أم النسك ؟ ، فمن قال : إن علّة قصر الصلاة في المشاعر هي السفر ، لم يجز للمكي أن يقصر بالمشاعر ، ومن قال : إنها النسك ، أجاز للمكي أن يقصر فيها .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن للمكي أن يقصر بعرفة والمزدلفة ومنى ، لكن ليس لمن هو مقيم بعرفة أن يقصر بها ، ولا من هو مقيم بالمزدلفة ومنى أن يقصر بهما ، فعند المالكية أن المقيم بكل مشعر يتم فيه ، ويقصر فيما عداه ، فالمقيم بعرفة يتم فيها ، ويقصر بالمزدلفة ومنى وهكذا المقيم بالمزدلفة يتم بها ويقصر بمنى وعرفة ، وهكذا ، والمكي أيضا يتم بمكة ويقصر بالمشاعر (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه ليس للمكي أن يقصر بالمشاعر ، بل يتم (٢) .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في جواز قصر المكيين بالمشاعر بما يلي :

- (١) الخطاب : ١٢٠/٣ ، الخرش : ٣٦٦/٢ ، الفواكه الدواني : ٤٢٢/١ ، بدايعة المجتهد : ٢٥٤/١ ، الزرقاش على الموطأ : ٣٦٣/٢ - ٣٦٤ ، التمهيد : ١٣/ ١٠ - ١٤ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٥٠٥/٢ ، مغنى المحتاج : ٤٩٦/١ ، كشاف القناع : ٥٧٢/٢ - ٥٧٧ ، المغنى : ٤٢٧/٣ .

- ١ - ماروى عن هشام بن عروة عن أبيه : ( أن النبى - صلى الله عليه وسلم - صلى الصلاة الرباعية بمضى ركعتين ، وأن أبا بكر ملاحا بمضى ركعتين ، وأن عمر ملاحا بمضى ركعتين ، وأن عثمان ملاحا ركعتين شطر امارته ثم أتمها بعد ) (١) .
- فالنبي - صلى الله عليه وسلم - ملاحا ركعتين ، ولم ينقل عنه أنه أمر أهل مكة بالاتمام فلو لم يكن لأهل مكة أن يقصروا ، لأمرهم بالاتمام ، ولو أمرهم لنقل إلينا .
- ٢ - ماروى عن سعيد بن المسيب : ( أن عمر بن الخطاب لما قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم انصرف ، وقال : يا أهل مكة ، أتموا ملائكم ، فإننا قوم سفر ، ثم صلى ركعتين بمضى ولم يبلغنا أنه قال لهم شيئا ) (٢) .
- ٣ - وعن زيد بن أسلم عن أبيه ( أن عمر بن الخطاب صلى بالناس بمكة ركعتين ، فلما انصرف قال : يا أهل مكة ، أتموا ملائكم ، فإننا قوم سفر ، ثم صلى ركعتين بمضى ، لم ينقل أنه قال لهم شيئا ) (٣) .
- ٤ - ولأنه - على التسليم بأن علة قصر الصلاة بالمشاعر هي السفر لا النسك - فإن في تكرار مشيهم بين المشاعر ، وتنقلهم فيها ما يساوى مسافة القصر (٤) .
- (ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بأن هذا ليس سفرا طويلا ، فلم يباح له فيه القصر كالمسافر إلى غير عرفة ومنى مما هو دون مسافة القصر (٥) .
- والذى يترجح لدى مذهب المالكية في جواز قصر المكي في المشاعر وذلك للحديث والآثار الواردة في ذلك .
- والقول بأن علة القصر هي السفر بعيد ، وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد أقام بعكة فوق أربعة أيام ، وهي المدة التى يباح فيها القصر عند الشافعية والحنابلة ، ولو كانت علة القصر هي السفر لأتم النبى - صلى الله عليه وسلم - بعرفة ، وجمع بمضى ، لأن مجموع الايام التى نوى الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يقيمها بالمشاعر خمسة أيام ، يوم عرفة ، ويوم النحر ، وثلاثة أيام بعده .
- ولا يقال : إنه أقام في كل مشعر دون المدة ، وذلك لأن المشاعر متصلة والمسافة بينها وبين مكة لاتساوى مسافة القصر ، فلم يبق الا أن يقال : إن القصر إنما هو للنسك ، وهذا يستوى فيه المكي والآفاقي .

(١) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الحج ، باب صلاة منى ٤٠٢/١ ، وفيه انقطاع ، فإن عروة لم يدرك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولكن هذا الأثر قد جاء موصولا من حديث ابن عمر في البخارى في كتاب تفسير الصلاة ، باب الصلاة بمضى ٢٥/٢ ، وفي صحيح مسلم فسنن كتاب صلاة المسافرين ، باب قصر الصلاة بمضى ، ٤٨٢/١ ، برقم : ٦٩٤ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الحج ، باب صلاة منى ٤٠٢/١ ، برقم : ٢٠٢ .

(٣) أخرجه مالك في كتاب الحج ، باب صلاة منى ٤٠٢/١ ، برقم : ٢٠٣ .

(٤) الزرقانى على الموطأ ٢٦٣/٢ - ٢٦٤ ، التمهيد : ١٤/١٠ ، الخطاب : ١٢٠/٣ .

(٥) المغنى : ٤٢٧/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٩٦/١ .

## المبحث الثالث والعشرون

حكم تأخير رمي الجمار الى الليل

اختلف الفقهاء في تأخير رمي الجمار سواء جمره العقبة أو غيرها ممن الجمار حتى تغرب الشمس ، هل رميها بعد الغروب مجزئ ولا شيء عليه ؟ أم يجزئه وعليه دم ؟ أم لا يجزئه أصلاً ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى تعارض بعض النصوص ، فمن ذلك ماورد في حديث جابر من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رمى جمرة العقبة بعد طلوع الشمس ، وما ورد من أنه - صلى الله عليه وسلم - رخص للرماء بأن يرموا ليلاً وسيأتى في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أن من أخر جمره العقبة وغيرها من الجمار حتى غابت الشمس ، فإنه يرميها ليلاً ويريق دماً على المشهور (١) .
- (ب) وذهب الحنفية والشافعية الى أنه ان رماها ليلاً فلا شيء عليه (٢) .
- (ج) وذهب الحنابلة الى أنه ان رماها ليلاً فإنه لا تجزئه (٣) .

الأدلة :

- (أ) استدل المالكية على مذهبهم في ايجاب الدم على من رمى ليلاً بمايلي:
- ١ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد وقت وقتاً للرمي متفق عليه ، فمن رماها بعده فقد رماها خارج وقتها ، فلزمه أن يريق دماً .

- (١) الخطاب : ٣ / ١٣٠ ، الخرشى : ٢ / ٣٣٦ ، الشرح الكبير للدردير : ٢ / ٤٧ ، البيان والتحصيل : ٣ / ٤٥٦ ، ٤ / ٥١ ، المدونة : ١ / ٤١٩ ، الفواكه الدواني : ١ / ٤٢٥ ، الجامع : ١ / ١٨٦ ، أ ، بداية المجتهد : ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، المنتقى : ٣ / ٥٢ - ٥٣ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٥١٥ ، البنائة : ٣ / ٥٧٨ ، مغنى المحتاج : ١ / ٥٠٤ .
- (٣) كشاف القناع : ٢ / ٥٨٢ ، ٥٩١ ، شرح منتهى الأردات : ٢ / ٦٢ ، المغنى : ٣ / ٤٠٥ .

٢ - إن الذى أرمى الجمار من وقت الأداة الى وقت القضاء يلزمه الدم كالأذى يمرض فلا يستطيع أن يرمى ، ويرمى آخر أيام التشريق ، فإن عليه دماً (١) .

(ب) وأما الشافعية والحنفية فقد استدلوا بترخيص النبى - صلى الله عليه وسلم - للرعاة بأن يرموا ليلاً (٢) .

(ج) وأما الحنابلة فقد استدلوا بقول ابن عمر: (ومن فاته الرمى حتى تغيب الشمس فلا يرمى حتى تزول الشمس من الغد) (٣) .

والذى يترجح لدى مذهب الشافعية والحنفية فى اجزاء الرمى ليلاً ، وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - لم يوقت نهاية لوقت الرمى ، وإنما وقفت البداية ، فرمى جمرة العقبة بعد طلوع شمس يوم النحر بعد أن كان رخصاً لضعفة أهله كأم سلمة بالرمى ليلة النحر ، ورمى باقى الجمار ، بعد الزوال ، ولم يرد عنه نهى عن الرمى ليلاً ، أو تحديد لآخر وقت الرمى .

وأما قول المالكية بأنه يرمى ليلاً ، ويريق دماً فغير ظاهر ، وذلك لأنه إما أن يجزئه الرمى فلا محل لايجاب الدم ، وإما ألا يجزئه أصلاً فيؤخر الرمى زوال اليوم الثانى ، ولا يكون عليه دم ، وذلك لأن الرمى هو واجب وليس بركن ، فإن تركه بالكلية يوجب دماً ، فكيف نقول : ان رميه مجزئ ، ونوجب عليه الدم فى الوقت نفسه ؟ ! .

- 
- (١) بداية المجتهد : ٢٥٦/١ - ٢٥٧ ، المنتقى : ٥٢/٣ - ٥٣ .  
 (٢) البناية : ٥٧٨/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٠٤/١ ، والحديث أخرجه الدارقطنى فى كتاب الحج ، باب المواقيت ، وفى اسناده ضعف وجهالة ٢٧٦/٢ ، برقم : ١٨٤ ، والبيهقى مرسلًا فى كتاب الحج ، باب الرخصة فى أن يدعوا نهاراً ويرموا ليلاً ، ١٥١/٥ .  
 (٣) كشف القناع : ٥٨٢/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٦٢/٢ ، المغنى : ٤٥٠ / ٣ ، والأثر أخرجه البيهقى فى كتاب الحج ، باب تأخير الرمى عن وقته حتى يمسى ، ١٥٠/٥ .

## المبحث الرابع والعشرون

ما يحل بالتحلل الأصغر من المحظورات

اختلف الفقهاء في القدر الذي يحل من محظورات الاحرام بعد التحلل الأصغر، فمنهم من قال : يحل كل شيء الا الصيد والطيب والنساء ، ومنهم من قال : بل يحل كل شيء الا النساء ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى ما يلي :

١ - الاختلاف في المراد من قوله - تعالى - : ﴿ واذا حللتم فاصطادوا ﴾ (١) هل المراد به التحلل الأصغر ، أم التحلل الأكبر ؟ .

٢ - تعارض بعض الآثار فمن ذلك قول عائشة : ( انها كانت تطيب النبي صلى الله عليه وسلم - ثم يذهب للطواف ) ، فهو متعارض مع قول عمر - رضي الله عنه - ( إذا جئتم منى فمن رمى الجمرة ، فقد حل له ما حرم الله عليه الا النساء والطيب ، لا يمس أحد نساءا ولا طيبا حتى يطوف بالبيت ) وسيأتيان .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لا يحل بالتحلل الأصغر كل شيء الا الصيد والنساء ، وأما الطيب ، فالمشهور أنه يكره بعد التحلل الأصغر ، وقبل الأكبر ، ولكن لا لافدية فيه (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه يحل بالتحلل الأصغر كل شيء الا النساء (٣) .

(١) المائدة / ٢ .

(٢) الحطاب والتاج والاكليل بهامشه : ١٢٦/٣ ، الخرشى : ٣٣٤/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٥/٢ ، البيان والتحصيل : ٩/٤ ، التمدونة : ٤٠٤/١ ، الفواكه الدواني : ٤٢٣/١ ، الجامع : ١٨٧/١ أ ، بداية المجتهد : ٢٧١/١ ، المنتقى : ٢٠٢/٢ ، ٥٦/٣ ، ٧٥ ، عارضة الأحوذى : ٤ / ١٤٩ - ١٥٠ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٣/٢ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٥١٧/٢ ، البشاية : ٥٦٢/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٠٥/١ ، كشاف القناع : ٥٨٥/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٦٣/٢ ، المغنى : ٤٦٣/٣ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ (١) ، وهذا لم يزل حراماً (٢) .

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ إِذَا حُلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ، والمتحلل تحللاً أمقر لم يتم تحلله بعد بدليل الاجماع على أنه لم يحل له النساء (٣) .

٣ - قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : ( إذا جئتم منى فمن رمسى الجمرة فقد حل له ما حرم الله عليه الا النساء والطيب ، لا يمس أحد نسائاً ولا طيباً حتى يطوف بالبيت ) (٤) .

٤ - ولأن التطيب انما هو من دواعي الجماع ، فطريماً أدى اليه ، وانما لم تجب فيه الفدية لأنه معنى مختلف في وجوب الفدية فيه ، فلم تجب قياساً على التطيب للاحرام (٥) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث عائشة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( إذا رميتم وحلقتم ، فقد حل لكم الطيب والشباب ، وكل شيء الا النساء ) ، وفي رواية : ( إذا رمى أحدكم جمرة العقبة ، وحلق رأسه ، فقد حل له كل شيء الا النساء ) (٦) .

٢ - حديث عائشة قالت : ( طيبت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لآحرامه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ) (٧) .

٣ - حديث ابن عباس قال : ( إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء )

(١) المائدة / ٩٥ .

(٢) عارضة الأحوذى : ١٤٩/٤ - ١٥٠ .

(٣) المنتقى : ٢٠٣/٢ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الحج ، باب الأفاضة ٤١٠/١ ، برقم : ٢٢٢ .

(٥) البيان والتحصيل : ٩/٤ ، الزرقاني على الموطأ : ٣٧٣/٢ ، المنتقى : ٧٥/٣ .

(٦) أخرجه أبوداود في كتاب الحج ، باب في رمى الجمار ٢٠٢/٢ ، برقم : ١٩٧٨ بنحوه .

(٧) أنظر تخريجه ص ٦٧١ .

الا النساء فقال رجل : والطيب ، قال : أما أنا فقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يضحك رأسه بالمسك أفطيب ذلك أم لا ؟ (١) .

٤ - حديث أم سلمة وفيه : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال يوم النحر : ان هذا يوم رخص لكم اذا رميتم أن تحلوا ) (٢) ، - أى من جميع ما حرمت منه الا النساء (٣) .

والذى يترجح لدى أنه يحل بالتحلل الأصغر كل شيء الا النساء ، وذلك للأحاديث الصحيحة الواردة فى ذلك .

وأما قوله - تعالى - : ﴿ ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾ ، فهو منصرف الى الاحرام الذى يمنع سائر المحظورات ، ثم إن الحاج لم يبق محرماً باباحية جل المحظورات له .

وبهذا يترجح لدى مذهب الجمهور فى حل كل شيء بعد التحلل الأول الا النساء .

- 
- (١) أخرجه النسائى فى كتاب الحج ، باب ما يحل للمحرم بعد رمى الجمار ٢٧٧/٥ ، وابن ماجه فى كتاب المناسك ، باب ما يحل للرجل اذا رمى جمره العقبية ، ١٠١١/٢ ، برقم : ٣٠٤١ .
- (٢) أخرجه أبوداود فى كتاب الحج ، باب الافاضة فى الحج ، ٢٠٧/٢ ، برقم : ١٩٩٩ .
- (٣) البناية : ٥٦٢/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٠٥/١ ، كشاف القناع : ٥٨٥/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٦٣/٢ ، المغنى : ٤٦٢/٣ - ٤٦٣ .



## المبحث الخامس والعشرون

سقوط الدم بالاستنابة في الرمي

اختلف الفقهاء فيمن عجز عن رمي الجمار لسبب من الأسباب كمرض ، أو هرم ونحو ذلك ، ثم استناب من يرمى عنه الجمار ، أتجزئه هذه الاستنابة ، ويسقط عنه الدم بها أم لا ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أن الاستنابة ليست بمسقطه الدم عن المستنيب ، وأن فاعلة الاستنابة إنما هي في رفع الاثم ، فيأثم أن لم يستناب ، ويسقط عنه الاثم ان استناب ، وعليه الدم (١) .
- (ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنها مجزئة في حق من عجز عن الرمي ، وغير موجبة للدم (٢) .

الأدلة :

- (أ) استدل المالكية على عدم سقوط الدم بالاستنابة ، بأن من ترك الرمي يكون قد ترك واجبا ، فيجب عليه الدم ، ولا يؤثر العذر في اسقاط الدم عنه ، وذلك كمن ترك المبيت بمعنى أو غير ذلك من الواجبات (٣) .
- (ب) وأما الجمهور فقد قالوا : ان الاستنابة مشروعة ومجزئة في الحج كله ، ففي أبعاضه أولى ، كما أنهم قاسوا الاستنابة في رمي الجمار على الاستنابة في الذبح ، بجامع أن كلا منهما نسك ، فإذا كانت الاستنابة في الذبح مجزئة ، فكذا في الرمي (٤) .

- (١) الحطاب : ١٣٠/٣ ، الخرشى : ٣٣٦/٢ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه : ٤٧/٢ - ٤٨ ، المدونة : ٤٢٤/١ ، الجامع : ١٨٨/١ ب ، الزرقاني على الموطأ : ٣٧٠/٢ ، المنتقى : ٥٠/٣ .
- (٢) المبسوط : ٦٩/٤ ، مغنى المحتاج : ٥٠٨/١ ، المجموع : ٢٤٣/٨ ، ٢٤٥ ، كشف القناع : ٥٩٣/٢ .
- (٣) المنتقى : ٥٠/٣ .
- (٤) المبسوط : ٦٩/٤ ، مغنى المحتاج : ٥٠٨/١ ، كشف القناع : ٥٩٣/٢ .

والذى يترجح لدى سقوط الدم بالاستنابة ، اذ ايجاب الدم مع الاستنابة  
يجرد الاستنابة من فائدتها ومعناها ، وأما قول المالكية : ان فائدة الاستنابة  
فى رفع الاثم فغير متجه ، وذلك لأن الاثم مرفوع بالعجز بنصوص كثيرة ، ومنه  
قوله - تعالى - : ﴿ لا يكلف الله نفسا الا وسعها ﴾ (١) ، وان ايجاب الدم  
والاستنابة معا من البعد بمكان ، وبهذا فان مذهب الجمهور فى سقوط الدم  
بالاستنابة هو الأقرب والأوفق والله أعلم .

---

(١) البقرة ٢٨٦ .

## الفصل الثانى

### مفردات المذهب فى محظورات الاحرام

يشتمل هذا الفصل على خمسة عشر مبحثا :

- المبحث الأول : حكم التطيب بطيب تبقى راعته بعد الاحرام  
المبحث الثانى : حكم الطيب اذا طبخ واستهلك  
المبحث الثالث : حكم اكتحال المحرم بكحل غير مطيب  
المبحث الرابع : مقدار الشعر الذى تجب بازالته الفديسة  
المبحث الخامس : حكم ازالة الشعر النابت فى العينين  
المبحث السادس : حكم الاغتسال لازالة الوسخ ، ودخول الحمام  
المبحث السابع : حكم غمس المحرم رأسه فى الماء  
المبحث الثامن : حكم احتجام المحرم  
المبحث التاسع : حكم الانزال من مقدمات الجماع للمحرم قبل التحلل الأول  
المبحث العاشر : اتمام الحج لمن أفسده بالجماع  
المبحث الحادى عشر : حكم قتل الحشرات  
المبحث الثانى عشر : ضمان ماقتل من الجراد  
المبحث الثالث عشر : تقويم الصيد أو المثل اذا اختار الاطعام  
المبحث الرابع عشر : مواصفات جزاء الصيد  
المبحث الخامس عشر : حكم ضمان شجر الحرم وحشيشه

## المبحث الأول

حكم التطيب بطيب تبقى راحته بعد الاحرام

اختلف الفقهاء في المحرم أيجوز له أن يتطيب قبل احرامه بطيب يبقى أثره وراحته بعد الاحرام أم يكره له ذلك ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تعارض الآثار في ظاهرها - فمن ذلك قصة الأعرابي الذي جاء النبي - صلى الله عليه وسلم - فأخبره أنه قد لبس جبة فيها خلوق فأمره - صلى الله عليه وسلم - بنزعها وان يفعل لعمرته ما يفعل لحجه ، بينما ورد أن عائشة - رضی الله عنها - كانت تطيب النبي - صلى الله عليه وسلم - لاحرامه وتقول : ( واني لانظر الى وبيص الطيب في مفارقه - صلى الله عليه وسلم - ) ، فمن الفقهاء من أخذ بالحديث الأول مأولا بالحديث الثاني ، ومنهم من أخذ بالحديث الثاني مأولا بالحديث الأول ، ومرجحا الثاني عليه - كما سيأتي - .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يكره لمريد الاحرام أن يتطيب بطيب يمكن أن يبقى أثره وراحته بعد احرامه ، لكنه لو فعل فلا فدية عليه ، وقد ذهب بعض القرويين الى ايجاب الفدية قياسا على التطيب بعد الاحرام ، لكن المشهور من المذهب عدم ايجابها ، وذلك لأن الفدية انما تجب باتلاف الطيب بعد الاحرام ، وهذا لم يتلف الطيب بعد الاحرام ، فهو كالذي مر على عطار فشم عطره وهو مار (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنه يسن لمريد الاحرام أن يتطيب لاحرامه ولو بقى أثر الطيب عليه بعد الاحرام ، لكن الحنفية والحنابلة كرهوا له ذلك في الثوب ، لكن ان فعله فلا شيء عليه وله استدامته (٢) .

(١) الخطاب : ١٦٠/٣ - ١٦١ ، الخرشى : ٣٥٢/٢ ، المدونة : ٣٦١/١ ، الفواكه الدواني : ٤٢٩/١ ، الاشراف : ٢٢٦/١ ، الجامع : ١٧١/١ أ ، بداية المجتهد : ٢٤٠/١ ، المنتقى : ١٩٨/٢ - ٢٠٣ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٢٩/٢ ، ٢٣٦ - ٢٣٧ التمهيد : ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٨١/٢ ، البناية : ٤٦٣/٣ ، مغنى المحتاج : ٤٧٩/١ ، المجموع : ٢٢١/٧ ، كشاف القناع : ٤٧٣/٢ ، ٥٣٤ ، شرح منتهى الارادات : ١٤/٢ ، ٣٩ ، المغنى : ٢٢٧/٣ .

الأدلة :

(١) استدلال المالكية على مذهبهم في كراهة التطيب بطيب يبقى أثره أو راحته بعد الاحرام بما يلي :

١ - عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال: ( كنت عند النبي - صلى الله عليه وسلم - بالجعرانة فاتاه رجل عليه مقطعة - يعنى جبة - وهو متضمخ بالخلوق فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - ما كنت صانعا في حرك فاصنع في عمرتك ) (١) .  
فقد أمره النبي - صلى الله عليه وسلم - بفصل طيبه الذى تطيب به ونزع لباسه المخيط ، فدل على انهما سواهما ، وانه ليس له استدامتهما .

٢ - وعن زييد بن الصلت عن غير واحد من أهله : ( أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب والى جنبه كثير بن الصلت ، فقال عمر : ممن ريح هذا الطيب - فقال كثير : منى يا أمير المؤمنين لبدت رأسى وأردت أن أحرم ، فقال له عمر : فاد لك رأسك حتى تنقيه ففعل كثير بن الصلت ) .

وروى مثل هذه القصة وجاء فيها : أن معاوية قد خرج مع عمر محرماً فشم ريح طيب ، فسأل عنه ، فقال معاوية : منى ، فأمره عمر بفسله ، فقال : طيبتنى به أم حبيبه ، فقال عمر : عزمت عليك أن تفسله فذهب ففسله (٢) .

٣ - ولأن ما منع المحرم من ابتدائه ، فانه يمنع من استدامته وذلك كاللبس والصيد ، لو أن حاجاً أو معتمراً لبس مخيطاً ثم أحرم وهو عليه لأمر بنزعه ، ولو أنه أمسك صيداً وهو حلال وبقي في يده حتى أحرم وهو بيده لأمر بتخليته ، فهكذا الطيب (٣) .

- 
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب العمرة ، باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج ، ٢٠٢/٢ ، ومسلم فى كتاب الحج ، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، ٨٣٦/٢ ، برقم : ١١٠٨ .  
(٢) أخرجه مالك فى الموطأ ، فى كتاب الحج ، باب ما جاء فى الطيب فى الحج ، ٣٢٩/١ .  
(٣) الجامع : ١٧١/١ أ ، الاشراف : ٢٢٦/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢ / ٢٣٦ ، المنتقى : ٢ / ٢٠١ ، عارضة الأحودى : ٤ / ٦٠ - ٦١ ، التمهيد : ٢٥٢/٢ .

وقد أجاب الجمهور عن حديث صفوان بما يلي :

- ١ - أنه قد ورد في بعض روايات حديث صفوان أن الرجل قد كان على جبته زعفران ، والزعفران منهي عنه للرجال من غير احرام فغيبه أولى .
- ٢ - ان حديث قصة الأعرابي - صاحب الجبة - قد كانت سنة ثمان وذلك بعد انصراف النبي - صلى الله عليه وسلم - من حنين في عرة الجعرانة ، بينمما ماورد في حديث عائشة من تطيبها النبي - صلى الله عليه وسلم - كان في حجة الوداع سنة عشر ، وانما يؤخذ بالآخر من أمره - صلى الله عليه وسلم - .
- ٣ - ان تطيب الاعرابي ربما كان بعد الاحرام ، وهذا جمع بين الأحاديث فوجب المصير اليه .

٤ - كما أجابوا عن القياس على ابتداء الاحرام ، وانه كما منع ابتداءه منع استدامته بالنقض بالنكاح ، فانه يمنع ابتداءه دون استدامته (١) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في عدم كراهة التطيب بما يلي :

- ١ - حديث عائشة - رضی الله عنها - ( كنت أطيّب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لاحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت قالت : وكأني أنظر الى وبيص الطيب في مفارق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو محرم ، وفي لفظ لمسلم طيبته بأطيب الطيب ، وقالت : بطيب فيه مسك وفي لفظ آخر كأنني أنظر الى وبيص طيب المسك في مفارق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ) (٢) .
- ٢ - حديث عائشة - رضی الله عنها - ( كنا نخرج مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الى مكة فنضمخ جباهنا بالمسك المطيب عند الاحرام ، فاذا عرفتنا احدانا سالت على وجهها فيراه النبي - صلى الله عليه وسلم - فلا ينهانا ) (٣) .

(١) البناية : ٤٦٥/٣ ، المجموع : ٢٢٢/٧ ، المغنى : ٢٢٧/٣ - ٢٢٨ .  
 (٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب الطيب عند الاحرام ١٤٥/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب الطيب للمحرم عند الاحرام ، ٨٤٦/٢ ، برقم : ١١٨٩ والوبيص هو البريق واللمعان .  
 (٣) أخرجه أبوداود في كتاب المناسك ، باب مايلبس المحرم ، ١٦٦ / ٢ ، برقم : ١٨٣٠ ، قال الشيخ الأرنؤوط : اسناده حسن ، أنظر : جامع الأصول : ٣٦/٣ .

٣ - حديث محمد بن المنتشر<sup>(١)</sup> وفيه قول عائشة : ( كنت أطيّب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيطوف على نساؤه ثم يصبح محرماً ينفخ طيباً ) (٢) .  
فهذه الأحاديث الثلاثة واضحة الدلالة في أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يطيّب لأحرامه ويؤيده قول عائشة : ( وانى لأنظر الى وبيص الطيب فسسى مفارقه ) .

٤ - ولأن الطيب يقصد للاستدامة ، فلم يمنع الاحرام من ابتدائه كالنكاح<sup>(٣)</sup> .  
وقد أجاب المالكية عن أدلة الجمهور هذه بما يلي :

١ - القول بأن هذا خصوصية للنبي - صلى الله عليه وسلم - ، خاصة وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( حيب الى من دنياكم الطيب والنساء ) (٤) ولا يخفى ضعف هذا الجواب ، فان ادعاء الخصوصية للنبي - صلى الله عليه وسلم - يحتاج الى دليل وليس ثمة دليل يدل على الخصوصية ، وأما الاستدلال بحديث : ( حيب الى من دنياكم ) فغير متجه ، ذلك أن لازمه أن يكون اتيان النساء في الاحرام من خصائصه - صلى الله عليه وسلم - ولم يثبت ذلك ولم يقل به المالكية أنفسهم .

٢ - القول بأن الطيب الذى كانت تطيب عائشة به النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن ذا رائحة ، يؤيده ماورد في بعض الروايات من قول عائشة : ( كنت أطيّبه بطيب ليس كطيبكم ) ، فاذا لم يكن للطيب رائحة فلا مانع من أنه فلا يكون الحديث حجة (٥) .

- 
- (١) هو محمد بن المنتشر بن الأجدع ، همدانى كوفى ، ثقة في الحديث . أنظر : تقريب التهذيب : ٢١٠/٢ .  
(٢) أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب الطيب للمحرم عند الاحرام ، ٨٤٩/٢ ، برقم : ١١٩٢ .  
(٣) البناية : ٤٦٤/٣ ، المجموع : ٢١٥/٧ - ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، كشاف القناع : ٤٧٣/٢ ، المغنى : ٢٢٧/٣ .  
(٤) عارضة الأحودى : ٦٠/٤ ، ٦١ ، المنتقى : ٢٠١/٢ - ٢٠٢ ، والحديث أخرجه النسائى في كتاب عشرة النساء ، باب حيب النساء ، ٨/٧ ، وأحمد في مسنده ١٢٨/٣ ، ١٩٩ ، ٢٨٥ ، وحسن اسناده الحافظ ابن حجر . أنظر : تلخيص الحبير : ١١٦/٣ .  
(٥) المنتقى : ٢٠١/٢ - ٢٠٢ .

وهذا الجواب ضعيف جدا ، وذلك لأنه قد ورد في روايات صحيحة قول عائشة :  
 ( كنت أطيبه - صلى الله عليه وسلم - بأطيب الطيب ) وفي أخرى : ( بالمسك )  
 وهذا له رائحة ، ورائحة تستمر وقتنا طويلا ، فدل على أن قول عائشة ليس كطيبكم  
 مدح لذلك الطيب ، وأنه ذو رائحة قوية ومستديمة ، وليت شعري ما الفائدة فـ  
 أن يتطيب الرجل بطيب ليس له رائحة ، ومقصود الطيب إنما هو في الرائحة فاتضح  
 جليا ضعف هذا الجواب وتكلفه .

٣ - وأما حديث عائشة في قصة تطيبهن وأنهن عندما يعرقن يدوب الطيب  
 على وجوههن ، فقد أجاب عنه الزرقاني بأنهن كن يغسلنه وذلك باغتسالهن (١) .

وهذا الجواب ضعيف أيضا وذلك لما يلي :

(أ) ان عائشة قد قالت كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب وهذا لا تزول  
 رائحته بسهولة .

(ب) انها قالت : ( عند الاحرام ) ، فهذا يحتمل أن يكون بعد غسل الاحرام  
 أكثر من احتمال أن يكون قبله ، لأن السنة في التطيب أن تكون بعد الفسل لاقبله .  
 (ج) ان عائشة - رض الله عنها - قد قالت : ( فكان النبي - صلى الله  
 عليه وسلم - يرانا ولا ينهانا ) ، فمقصود عائشة انه لا ينهاهن عن التطيب للاحرام  
 ولا يكون لقول عائشة - رض الله عنها - معنى على حمل الزرقاني ، اذ عـ  
 أى شيء يتصور أن ينهاهن النبي - صلى الله عليه وسلم - مادام يعلم أنهـ  
 سيفتسلن ، وأن الاغتسال سيذهب بريح طيبهن ؟ .

٤ - أما حديث عائشة وفيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يطوف  
 على نساؤه ثم يصبح محرما ينضح طيبا فقد أجيب عنه بجوابين :

(أ) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يفتسل من جماعهن فيذهب ريح  
 الطيب باغتساله خصوصا اذا علمنا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان مـ  
 سنته أن يفتسل عن الجماع قبل معاودته ، فماذا يبقى بعد اغتسالات متعددة ؟ .

وهذا الجواب ضعيف لقول عائشة فيصبح ينضح طيبا .

(١) الزرقاني على الموطأ : ٢٣٦/٢ .



(ب) أن في قول عائشة : ( ثم يصبح محرماً ينضح طيباً ) تقديم وتأخير ،  
 أي فيصبح ينضح طيباً ثم يحرم ، وذلك كقوله - تعالى - : ﴿ الحمد لله الذي  
 أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً فيما لينذر ... الآية ﴾ (١) أي كتاباً  
 فيما ولم يجعل له عوجاً (٢) .

وهذا الجواب بالاضافة الى ما فيه من تكلف فانه لا يقدح في الدليل ، وذلك  
 لأمرين :

(١) أن قصد عائشة من الحديث بيان أن النبي - صلى الله عليه وسلم -  
 كان محرماً وهو ينضح طيباً ، وذلك لأن عائشة كانت ترد بهذا على قول عبد الله  
 بن عمر : ( لأن أظلى بالقطران أحب الى من ذلك - يعنى التطيب عند الاحرام -  
 فقالت عائشة : ( يرحم الله أبا عبد الرحمن ) ثم ذكرت تطيبها لرسول الله - صلى  
 الله عليه وسلم - وأنه يصبح محرماً ينضح طيباً فأرادت أن تبين أن النبي -  
 صلى الله عليه وسلم - كان يجمع بين الطيب والاحرام ) .

(ب) على تقدير صحة هذا الجواب رغم تكلفه فانه لا يسقط الدليل ، وذلك  
 لأنه على تقدير أنه يصبح ينضح طيباً ثم يحرم ، فان من يصبح ينضح طيباً ثم يحرم  
 لا يزول أثر الطيب عنه بهذه السرعة ، فإن قول عائشة : ( يصبح محرماً ينضح  
 طيباً ) يفيد أن الأمرين كانا مقترنين أو متقاربين .

#### الترجيح :

والذى يترجح لدى بعد هذا مذهب الجمهور القائلين بسنية التطيب عند  
 الاحرام ولو بقى الطيب بعده ، وذلك لأن الاحاديث فى ذلك صحيحة وصريحة ، وقد  
 رأينا ما فى أجوبة المالكية عليها من ضعف وتكلف ، وأما أدلة المالكية التى  
 اعتمدوا عليها فدليلان :

فقصة الاعرابى صاحب الجبة المعصفرة ، فلم يثبت انه تطيب قبل الاحرام  
 بل يمكن أن يكون قد تطيب بعده ، كما ذكر ذلك النووى ، ويبدو ، أن هذا هو

(١) الكهف : ١ - ٢ .

(٢) الزرقانى على الموطأ : ٢٢٩/٢ .

الظاهر ، وذلك لاحتمال جهل ذلك الاعرابى فانه قد أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - وعليه جبة أو قميص كما ورد فى روايات أخرى .

والذى يلبس المخيط لا يبعد أن يتطيب بعد الاحرام ، ثم ان الظاهر مسن هذا الحديث التحريم ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أمره بنزع الجبة وغسل الطيب ثلاثا كما ورد فى بعض الروايات ، والمالكية انفسهم لايقولون بالتحريم بل بالكراهة ، ولا يعقل أن يأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - صاحب الجبة بأن يفسل الطيب عن بدنه ثلاثا لأجل الكراهة فقط ، خاصة وأن الرجل جاهل .

وأما قصة عمر ومعاوية فهو اجتهاد صحابى فى مسألة ربما لم يكن قد بلغ عمر نص فيها ، ومع ذلك فان قوله معارض لقول معاوية وبفعل أم حبيبة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - .

وبهذا يترجح لدى سنية التطيب عند الاحرام ولو بطيب يبقى أثره بعسده ، ولا يبدو لى فرق معقول فى ذلك بين البدن والثوب والتفرقة بينهما لاتخلو من تكلف .

## المبحث الثاني

حكم الطيب اذا طبخ واستهلك

اختلف الفقهاء في الطيب اذا طبخ في طعام واستهلك فيه ، هل تجب الفدية بأكل ذلك الطعام أم لا تجب ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الطيب اذا أماته الطبخ واستهلك فيه فإنه لا فدية فيه ان لم يصبغ الغم ، وكذا ان صبغه على المشهور ، والمراد باماتته بالطبخ عندهم استهلاكه وذهاب عينه ، أما لو ظهر أثره من لون أو طعم أو ريح فلا فدية (١).

(ب) وذهب الحنفية الى أن الطيب اذا خلط بطعام فلا شيء فيه سواء كان الطيب غالباً أو مقلوباً (٢).

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه اذا ظهر ريحه أو طعمه وجبت الفدية ، وان لم يظهر الا لونه فلا (٣).

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية ليس فيها نص ، ومن هنا اختلفت فيها ما أخذت الفقهاء فالمالكية اعتبروا علة استهلاك الطيب ذهاب عينه ، وأما بقائه اثره فلم يكن عندهم دليلاً على وجود الطيب ، وأما الحنفية فقد توسعوا في ذلك بعض الشيء ، فقالوا : ان اختلاط الطيب بالطعام المطبوخ يخرج عن كونه طيباً ، وأما الشافعية والحنابلة فقد قالوا : ان المقصود من الطيب هو ريحه ، وأن الطعم له حكم الريح من حيث دلالته على وجود الطيب (٤).

(١) الحطاب : ١٦٠/٣ ، الخرشى : ٣٥٢/٢ ، البيان والتحصيل : ٤٢٩/٣ - ٤٣٠ ، الفواكه الدواني :

٤٢٩/١ ، المنتقى : ٢٠٤/٢ - ٢٠٥ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٣٨/٢ ، عارضة الأحسوذى :

٦١/٤ - ٦٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٤٦/٢ - ٥٤٧ .

(٣) حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الغزى : ٣٣٩/١ ، المجموع : ٢٨٢/٧ ،

كشاف القناع : ٥٠٠/٢ .

(٤) المجموع : ٢٨٢/٧ ، كشاف القناع : ٥٠٠/٢ .

والذى يترجح لدى أن الطيب اذا خلط بالطعام المطبوخ فانه لاشيء فيه ، لأن المنهى عنه هو التطيب المعتاد وأما ان يجعل فى طعام بعض البهارات التى لها رائحة زكية أو تشرب القهوة بالبهار ذى الرائحة الزكية فليس من الطيبسب فى شيء ، وإنما هو من محسنات الطعام ، وحتى لو فرضنا أن البعض يخلط المسك أو العنبر بالطعام فليس هذا بالتطيب (١).

ومن هنا يترجح أن الطيب اذا طبخ بطعام واستهلك فليس فيه شيء ولو ظهرت عينه أو أثره .

---

(١) قال العدوى : قوله : أماته الطبخ ، والظاهر أن المراد باماتته استهلاكه فى الطعام وذهاب عينه حتى لا يظهر منه غير ريح كالمسك ، أو أثره كزعفران بأرز ، حاشية العدوى على الخرشى : ٢٥٢/٢ .

## المبحث الثالث

حكم اكتحال المحرم بكحل غير مطيب

اختلف الفقهاء في اكتحال المحرم بما لاطيب فيه ، فمنهم من أجازَه عند  
الضرورة ، ومنهم من أجازَه مطلقا .  
وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

- (أ) ذهب المالكية الى أن الاكتحال بالكحل غير المطيب جائز عند الضرورة ،  
ومثل ابن يونس للضرورة بالحر الذي يجده في عينيه ، وأما ان لم يكن ثم ضرورة  
فقد نقل المالكية في ذلك ثلاثة أقوال : أشهرها - وهو ما شهرة الحطاب وغيره  
ونقله عن خليل في المناسك - وجوب الغدية ، ونقلوا قولاً ثانياً بعدم وجوبها ،  
وشالسا بوجوبها على المرأة دون الرجل لكن المشهور وجوب الغدية عليهما (١) .
- (ب) وذهب الجمهور الى أن الاكتحال بالكحل <sup>غير</sup> المطيب جائز ولا شيء فيه ،  
ولكن كره بعضهم الاثمد لأنه يستعمل للزينة (٢) .

الأدلة :

- (١) وقد استدل المالكية على مذهبهم بأن الأصل في الاكتحال أنه للترفه  
والارتفاق والحاج منهي عنهما (٢) .
- (ب) وأما الجمهور فقد استدل لهم ابن قدامة بما يلي :
- ١ - عن ابن عمر أنه قال : ( يكتحل المحرم بكل كحل ليس فيه طيب ) (٤)

- (١) الحطاب : ١٥٩/٣ ، الخرشى : ٣٥٢/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ٦١ / ٢ ،  
الجامع : ٢٠٢/١ أ ، عارضة الأحوذى : ١٧٦/٤ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩١/٢ ، نهاية المحتاج : ٣٢٧/٣ ، مغنى المحتاج :  
٥٢١/١ ، حاشية البيجورى : ٣٣٩/١ ، كشاف القناع : ٥٠٠/٢ ، ٥٢٢ - ٥٢٣ ،  
شرح منتهى الارادات : ٢٠/٢ ، ٢٤ ، المغنى : ٣٠٦/٣ .
- (٣) عارضة الأحوذى : ١٧٦/٤ .
- (٤) أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه في كتاب الحج ، باب الكحل للمحرم  
والمحرمة ، ٤٢٤ / ١/٤ .

## المبحث الرابع

مقدار الشعر الذى يجب بازالته الفدية

اختلف الفقهاء فى القدر الذى ان أزيل من الشعر وجبت الفدية ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة أنها مسألة اجتهادية لم يرد فيها نص يبين المقدار من الشعر الذى تترتب الفدية على ازالته ، كما أن من أسباب الانفراد أيضا الاختلاف فى علة ايجاب الفدية ، أهى الترفة والارتفاق أم ازالة الأذى ؟ .

وفيما يلى مذاهب العلماء :

(أ) ذهب المالكية الى أن المحرم اذا أراد بازالة شعره أو نتفه اى ازالة الأذى ، فإنه تجب عليه الفدية سواء أقل ذلك الشعر أم كثر ، أما ان لم يرد اى ازالة الأذى فإنه اذا كانت الشعرات قليلة كعشرة وماقاربها فإنه يطعم عنها حفنة من طعام ، وان كانت الشعرات أكثر من ذلك فدى (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن الفدية انما تجب اذا حلق ربع العضو كربع الرأس أو ربع الشارب وهكذا (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه ان حلق ثلاث شعرات فأكثر فدى (٣) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية اختلفت فيها مآخذ الفقهاء ، فمآخذ المالكية أن العلة فى ايجاب الفدية انما هى اى ازالة الأذى ، وأن الارتفاق والترفة لا يحصلان بازالة ثلاث شعرات ونحوها ، ولاشك أنهما يحصلان بحلق مادون ربع الرأس فقدر المالكية عشر شعرات ونحوها فيما لو لم يرد اى ازالة الأذى (٤) .

(١) الحطاب : ١٦٣/٣ ، الخرشى : ٣٥٥/٢ ، الفواكه الدوانى : ٤٣٠/١ ، الاشراف :

٢٢٦/١ - ٢٢٧ ، الجامع : ٢٠٢/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٦٨/١ ، المنتقى : ٢٤٠/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩١/٢ ، ٥٥٦ ، البناية : ٦٧٢/٣ - ٦٧٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٥٢١/١ ، المجموع : ٣٦٤/٧ ، ٣٧١ - ٣٧٢ ، كشاف القناع :

٤٩١/٢ - ٤٩٢ ، شرح منتهى الارادات : ٢١/٢ ، المغنى : ٥٢١/٣ .

(٤) الاشراف : ٢٢٦/١ - ٢٢٧ .

وأما الحنفية فقد رأوا أن الارتفاق لا يحصل بخلق مادون ربع الرأس (١).  
وأما الشافعية والحنابلة فقالوا أن الله سبحانه وتعالى قد حرم على  
المحرم خلق الشعر ، والثلاثة هي أقل الجمع فيصدق عليها اسم الشعر (٢).  
والذى يترجح لدى وهوب الغدية فيما يحصل به اماطة الأذى من الشعر من غير  
تقدير ، لأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والمرجح فى ذلك العرف .

---

(١) البناية : ٦٧٣/٣ - ٦٧٤ .

(٢) المجموع : ٣٧١/٧ ، كشاف القناع : ٤٩٢/٢ .

المبحث الخامس

حكم ازالة الشعر النابت فى العين

اختلف الفقهاء فى ازالة الشعر النابت فى العين ، أجاز هو للمحرم أو غير جاز ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن ازالة كل شعر موجبة للفدية ، ولو كان ممسكاً يتأذى به بما فى ذلك الشعر النابت فى العين (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنه لاشئ على المحرم اذا أزال الشعر النابت فى عينه ، ونص الشافعية والحنابلة على جواز ازالة شعر الحاجب ان غطى العين (٢) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية ، ومأخذ المالكية فيها مبنى على أن العلة فى ايجاب الفدية على المحرم انما هى ازالة الأذى ، بينما يرى الجمهور أن العلة هى الترفه ، واستدل لهم البهوتى بأن ذلك شعر يتأذى به فجاز له ازالته كما جاز له قتل الصيد المائل (٣) .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور ، لاسيما وأن خروج الشعر فى العين أمر خارج عن العادة ، فلا يمكن أن يرتب عليه الشارع جزاء ، ولأن ذلك الشعر قدس يؤدى الى ضرر فى عينه أو حجب الرؤية عنه ، والله أعلم .

(١) العدونة : ٤٣٠/١ .

(٢) الدر المختار : ٤٨٩/٢ ، المجموع : ٣٧٥/٧ ، حاشية القليوبى على شرح

المحلى : ١٣٤/٢ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الفزى : ٣٣٩/١ ،

كشاف القناع : ٤٩٣/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٣٦/٢ .

(٣) كشاف القناع : ٤٩٣/٢ .



## المبحث السادس

حكم الاغتسال لازالة الوسخ ودخول الحمام

اتفق الفقهاء على ان للمحرم أن يغتسل للجنازة ، ولكنهم اختلفوا في حكم الاغتسال بقصد ازالة الوسخ ودخول الحمام .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى تردد الاستحمام بين ازالة الوسخ وبين الترفه والارتفاق .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لايجوز الاستحمام لازالة الوسخ ، وأنه تجب به الغدية ، لكنهم أجازوا ازالة الوسخ عن اليدين بنحو صابون وأشفاط ليس لسه رائحة طيبة ، وأما دخول الحمام فالذي اختاره خليل وتابعه عليه الخرشي والحطاب انه اذا دخل المحرم الحمام وجلس وصب عليه الماء فانه تجب عليه الغدية سواء تدلك أم لم يتدلك ، وسواء أزال الوسخ أم لم يزله ، لكن الدردير في شرحه على خليل اختار ظاهر المدونة ، وهو أنه يشترط لايجاب الغدية في دخول الحمام التدلك وازالة الوسخ ، لكن الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبيير اختار ما اختاره خليل تبعاً للخمي (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لا بأس بالاغتسال ودخول الحمام (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في عدم جواز الاغتسال ودخول الحمام وايجاب الغدية في ذلك ، بأن المحرم منهي عن القاء تفثه ، وأن دخول الحمام

- (١) الحطاب : ١٥٦/٣ ، ١٦٤ ، الخرشي : ٣٥٦ ، ٣٥١/٢ ، المدونة : ٣٨٨/١ - ٤٥٩ ، ٣٨٩ ، الجامع : ٢٠٠/١ ، بداية المجتهد : ٢٤١/١ ، التمهيد : ٢٧١/٤ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩٠/٢ ، البنائة : ٤٨٥/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٢١/١ ، شرح ابن القاسم الغزى على متن أبي شجاع : ٣٣٨/١ ، نهاية المحتاج : ٣٢٧/٣ ، كشاف القناع : ٤٩٣/٢ - ٤٩٤ .

## هو مظنة للترفة والارتفاق (١)

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

- ١ - ماورد من حديث أبي أيوب الأنصاري من وصفه لاغتسال النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو محرم (٢).
- ٢ - ماروى من أن عمر - رضى الله عنه - قد اغتسل وهو محرم (٣).
- ٣ - ماثبت عن ابن عباس أنه دخل الحمام بالجحفة (٤).
- ٤ - ولأن الاغتسال يقصد به ازالة الوسخ وليس للترفة والتنعيم (٥).

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى جواز الاغتسال لاسيما وان السفر مظنة لتراكم الوسخ والعرق ، ويندر أن يكون للتعيم فى السفر ثم إن الحجاج يكون مقبلا على مواقع زحام فى الطواف ورمى الجمار فلو حرمانا على الحجاج الاستحمام لأدى ذلك الى انبعاث الروائح الكريهة من عرقهم وتفتهم ، وخاصة فى الأماكن التى يكثر الزحام فيها مما يؤدى الى اىذاء المسلمين ، وقبل كل ذلك وبعده ماثبت من اغتساله - صلى الله عليه وسلم - واغتسال عمر وابى بن عباس .

- 
- (١) بداية المجتهد : ٢٤١/١ .
  - (٢) أخرجه مسلم فى كتاب الحج ، باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه ، ٨٦٤/٢ ، برقم : ١٢٠٥ .
  - (٣) أخرجه مالك فى الموطأ : فى كتاب الحج ، باب غسل المحرم ، ٣٢٣/١ ، برقم : ٥٠ .
  - (٤) البناية : ٤٨٥/٣ ، والأثر أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف فى كتاب الحج ، باب فى المحرم يدخل الحمام ، ٤/٤ ، ٤١٦ .
  - (٥) شرح ابن القاسم الغزى على متن أبى شجاع : ٣٣٨/١ ، معنى المحتاج : ٥٢١/١ ، نهاية المحتاج : ٣٢٧/٣ .

## المبحث السابع

حكم غمس المحرم رأسه في الماء

اختلف الفقهاء في حكم غمس المحرم رأسه في الماء ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة اختلاف الصحابة فيها ، إذ روى عن بعضهم أنهم لم يكونوا يفعلون ذلك ، وروى عن آخرين أنهم كانوا يفعلون ذلك .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية كراهة أن يغمس المحرم رأسه في الماء وذلك خشية أن يقتل شيئاً من هوام رأسه فاذا فعل وغمس رأسه في الماء وقتل شيئاً من القمل استحبه له الاطعام اذا كان المقتول قليلاً ، ونقل عن أشهب : قوله ان لا بأس بأن يغمس المحرم رأسه في الماء ولكن المشهور هو الأول (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لا بأس بأن يغمس المحرم رأسه في الماء ، أو أن يغسله (٢) .

الأدلة

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - ماروى عن عبدالله بن عمر : ( أنه ما كان يغسل رأسه وهو محرم الا من احتلام ) (٣) .

٢ - عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي (٤) أنه رأى قيس بن سعد بن

(١) الحطاب : ١٥٥/٣ ، الخرشى : ٣٥٠/٢ - ٣٥١ ، الشرح الكبير للذريدي : ٦٠/٢ ، المدونة : ٣٦٣/١ ، ٤٦٠ ، الجامع : ٢٠٠/١ أ ، المنتقى : ١٩٤/٢ ، التمهيد : ٢٦٨/٤ - ٢٦٩ .

(٢) البناية : ٤٨٥/٣ ، شرح ابن القاسم الغزى على متن أبي شجاع : ٣٣٨/١ ، كشاف

القناع : ٤٩٣/٢ - ٤٩٤ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ : في كتاب الحج ، باب غسل المحرم ٣٢٤/١ .

(٤) هو أبو مالك ، ثعلبة بن أبي مالك القرظي ، حليف الأنصار ، ولد فى عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ، مختلف فى صحبته . أنظر : أسد

الغابة ٢٤٥/١ ، تقريب التهذيب : ١١٩/١ .

عبادة (١) ، غسل أحد شقي رأسه ، ثم التفت فإذا هديه قد قلدت ، فقام فأهل قبل  
أن يفسل شق رأسه الآخر (٢)

(ب) واستدل الجمهور بما يلي :

١ - مرواه عبدالله بن جبير (٣) قال : ( أرسلني ابن عباس الى أبي أيوب  
الانصاري فأتيته وهو يفتسل ، فسلمت عليه فقال : من هذا ؟ فقلت : أنا عبدالله  
بن جبير أرسلني اليك عبدالله بن عباس يسألك كيف كان رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - يفسل رأسه وهو محرم ؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى  
بدا لي رأسه ، ثم قال لانسان يصب عليه الماء : صب فصب على رأسه ثم حرك  
رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - يفعل ) (٤) .

٢ - مرواه ابن عباس قال : (ربما قال لي عمر وعنه محرمون بالجففة :  
تعال أباقيك أينما أطول نفسا في الماء) (٥) .

والذي يترجح لدى أن لابس بغمس الرأس في الماء وقد يحمل فعل ابن عمر  
وغيره ممن لم يكن يفعل ذلك على مزيد من التورع والاحتياط أو أخذ النفس  
بالخشونة طلبا لمزيد الاجر والثواب ، وهذا لاينافي أن الأمر لجلل بعد ذاته ، وأن  
الأمر فيه سعة أن شاء الله ، وبخاصة اذا وقع الحج في موسم الصيف واشتد الحر  
وتعرض الحجيج للاصابة بضربات الشمس ، وهي مميتة كما نعلم .

(١) هو تيس بن سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري ، كان من فضاء الصحابة ، وأحد  
دهاة العرب وكرماتهم ، صاحب عليا وشهد معه حروبه ، توفي سنة ستين .  
أنظر : أسد الغابة ٢١٥/٤ ، تهذيب التهذيب : ٢٩٥/٨ ، تقريب التهذيب :  
١٢٨/٢ .

(٢) التمهيد : ٢٦٨/٤ ، ٢٦٩ ، والأثر أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب  
الحج ، باب في الرجل يقلد ٠٠٠ ، ٨٦/١/٤ ، برقم : ٥٦٤ .

(٣) هو عبدالله بن جبير الخزاعي ، تابعي ، روى عنه سماك بن حرب ، ولم يرو  
عنه غيره ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . أنظر : تهذيب التهذيب :  
١٦٨/٥ ، تقريب التهذيب : ٤٠٦/١ .

(٤) سبق تخريجه ص : ٦٨٤ .

(٥) أخرجه البيهقي في كتاب الحج ، باب الاغتسال بعد الاحرام ، ٦٣/٥ .

## المبحث الثامن

حكم احتجام المحرم

اختلف الفقهاء في احتجام المحرم أجاز هو أم مكروه ؟ ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى أن الاحتجام مظنه لازالة الشعر وقتل الدواب ، ولهذا كرهه بعض الفقهاء .

وفيما يلي مذاهبهم في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية - في المشهور - الى كراهة الاحتجام لغير ضرورة (١) .  
 (ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جوازه (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في كراهة الاحتجام ببعض التعليقات ومنها :

- ١ - أن الاحتجام يؤدي الى ازالة الشعر وقتل الدواب .  
 ٢ - ان الاحتجام يؤدي الى شد الزجاج والعقد ، والمحرم منهى عن الشد والعقد على بدنه .  
 ٣ - ان الاحتجام يؤدي الى اضعاف البدن وعدم التنشط للعبادة ، فكـره كما كره للحاج الصوم في عرفه (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على جواز الاحتجام بما يلي :

- ١ - ماروى عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - احتجم وهو محرم (٤) .

- (١) الخطاب : ١٥٥/٣ ، الخرشى : ٣٥٠/١ ، الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي ٦٠/٢ ، المدونة : ٤٢٨/١ - ٤٢٩ ، الجامع : ٢٠٢/١ ب ، المنتقى : ٢٤٠/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٥/٢ .  
 (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩١/٢ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الفزى : ٣٣٩/١ ، كشاف القناع : ٥٢٣/٢ ، المغنى : ٥٧٨/٣ .  
 (٣) المنتقى : ٢٤٠/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٥/٢ .  
 (٤) أخرجه البخارى في كتاب الطيب ، في باب الحجامه على الرأس ، ١٥/٧ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب جواز الحجامه للمحرم ، ٨٦٢/٢ ، برقم : ١٢٠٣ .

٢ - ولأن الاحتجاج يقصد للتداوى وليس للترفه ، فلم يكره كغيره من التداوى (١) .

والذى يترجح لدى جواز الاحتجاج للحديث الصحيح الوارد فى ذلك من طريق ابن عباس وابن بحنه ، والعلل التى ذكرها المالكية لتسوغ كراهة الاحتجاج ابتداءً .

---

(١) كشف القناع : ٥٢٣/٢ ، المغنى : ٢٧٨/٣ ، حاشية البيجورى : ٣٣٩/١ .

## المبحث التاسع

حكم الانزال من مقدمات الجماع

للمحرم قبل التحلل الأول

اختلف الفقهاء في مقدمات الجماع كالقبلة والمباشرة والملاعبة والنظر والتذكر اذا أدت هذه المقدمات الى الانزال ، أهي مفسدة للحج أم لا ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى أمرين :

- ١ - الاختلاف في تأويل قوله - تعالى - : **فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج** ، هل المراد بالرفث الجماع فقط أم كل ما يؤدي الى الجماع من المقدمات ؟ .
- ٢ - الاختلاف في الحاق حكم مقدمات الجماع في الحج بحكمها في الصوم أم عدم الحاقها به ، فمن ألحقها قال : ان مقدمات الجماع مفسدة للحج ، كما أنها في الصوم مفسدة له ، ومن لم يلحقها قال بأنها غير مفسدة للحج ، وفرق ببعض الفروق ستأتى في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن القبلة والمباشرة اذا أديا الى انزال فانهما مفسدان للحج ، سواء تكررا أم لم يتكررا ، وأما النظر والتذكر فانهما ان تكررا واستداما وحصل بهما الانزال ، فانهما مفسدان للحج ، والا فهما موجبان للهدى (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن مقدمات الجماع اذا حصل بها الانزال فانهما غير مفسدة للحج وإنما موجبة للدم على خلاف بينهم في قدره (٢) .

(١) . الخطاب : ١٦٦/٣ - ١٦٨ ، الخرشى : ٣٥٨/٢ - ٣٥٩ ، الشرح الكبير للدردير : ٦٨/٢ ، الفواكه الدواني : ٤٢٩/١ ، المدونة : ٤٢٦/١ ، البيان والتحصيل : ٤٧٥/٣ - ٤٧٦ ، الاشراف : ٢٣٤/١ ، الجامع : ١٩٨/١ ب ، ١٩٩ أ ، ٢٠٠ أ ، بداية المجتهد : ٢٧١/١ ، المنتقى : ٦/٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٥٤/٢ ، البناية : ٦٩١/٣ ، ٦٩٦ ، المجموع : ٢٩١/٧ - ٢٩٢ ، ٤١٠ ، ٤٢١ ، كشاف القناع : ٥٢١/٢ ، المغنى : ٣٢٢/٣ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في افساد الحج بمقدمات الجماع بمايلي:

١ - قوله - تعالى - : ﴿ الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ .

والرفث هو اتيان النساء وذلك كقوله - تعالى - : ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ﴾ (١) ، وقد نهى الله - سبحانه وتعالى - عن الرفث في الحج ، والنهي يقتضى فساد المنهى عنه ..

٢ - ولأنه فعل محرم على الحاج ، فوجب أن يوذى الانزال به الى فساد الحج قياسا على الوطء في الفرج .

٣ - ولأن المتصود من الجماع انما هو الانزال ، فوجب أن يفسد الحج به ، كما لو أنزل بالايلاج .

٤ - ولأنها عبادة يفسدها الجماع ، فوجب أن تفسد بالانزال من مقدماته كالصوم (٢) .

وقد أوجب بالفرق بين الصوم والحج فان الصوم يفسده كل واحد من محظوراته بخلاف الحج الذى لا يفسده الا الجماع (٣) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بأن الانزال لا يوجب الحد وانما الذى يوجب الجماع فكذلك لا يفسد الحج ، ولأن الانزال انما هو من قبيل الاستمتاع والارتفاق بهن فلم يفسد الحج كالتطيب ونحوه ، ولأن افساد الحج بالانزال ليس فيه نص ولا اجماع ولا هو في معنى النص (٤)

(١) البقرة / ١٨٧ .

(٢) المنتقى : ٦/٣ ، الاشراف : ٢٣٤/١ ، الجامع : ١٩٩/١ أ .

(٣) البناية : ٦٩٣/٣ ، كشاف القناع : ٥٢١/٢ ، المغنى : ٣٢٣/٣ .

(٤) البناية : ٦٩٢/٣ - ٦٩٣ ، كشاف القناع : ٥٢١/٢ ، المغنى : ٣ / ٣٢٣ ،

المجموع والمهذب المطبوع معه : ٤١٠/٧ - ٤١١ .



الترجيح :

ان الترجيح فى هذه المسألة مبنى على أمرين :

١ - المراد من قوله - تعالى - : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ .

٢ - القياس على الصوم .

أما المراد من قوله - تعالى - : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ﴾ فإن الظاهر فيه الجماع ، وذلك لأنه استعمل بهذا المعنى فى آية الصوم ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نساءكم ﴾ ، وذلك لأن القبلة والملاعبة ونحوها ليست محرمة فى النهار بالنسبة للصوم ، فانصرف الرفث فى قوله - تعالى - ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نساءكم ﴾ الى الجماع ، فاذا كان استعمال القسـرآن العزيز للرفث فى آية الصوم بمعنى الجماع ، ترجح أن يكون استعماله فى آية الحج بهذا المعنى .

ثم انا لو قلنا بأن الرفث هو مقدمات الجماع ، للزم أن تكون مقدمات الجماع مفسدة للحج ولو لم تؤد الى انزال ، وذلك ما لم يقل به المالكية أنفسهم .

وأما القياس على الصوم فلا شك أنه أقرب من قياس الجمهور على مسألة . ايجاب الحد ، وذلك لأن الحج عبادة ، والصوم عبادة ، وأما الحد فهو ليس بعبادة بالمعنى الممطلح عليه ، لكن ليس معنى هذا أن القياس صحيح ، وذلك لأن الصوم أصل والحج أصل آخر ، وإنما يقاس الفرع على الأصل ، وليس الأصل على الأصل .

والذى يترجح لدى عدم افساد الحج بمقدمات الجماع ولو أدت الى الانزال ، صحيح أن الانزال هو المقصود الأعظم من الجماع ، لكن مما لا شك فيه أن الارتفاق والاستمتاع بالجماع أكمل وأكبر بكثير من الانزال بمقدماته ، هذا بالإضافة الى ما يعنيه جماع المحرم من جرأة على حدود الله واستهانة بأوامره ، وليس كذلك مقدماته ، إذ الانزال من المقدمات يكون غالباً نتيجة للمباشرة وغالباً ما يكون مفاجئاً دون أن يقصد الانزال ، بل ان الصباشر والملاعب إنما يقصدان الاستمتاع والالتذاد فقط ، فاذا حصل الانزال فانه غالباً ما يكون عن غير قصد منهما اليه بخلاف الجماع ، وأبعد من ذلك افساد الحج بالانزال من النظر والتذكر .

## المبحث العاشر

اتمام الحج لمن أفسده بالجماع

اتفق الفقهاء على أن المحرم إذا أفسد حجه بجماع امرأته ، فإن عليه المضي في هذا الحج الفاسد ، والهدى وأن يحج من قابل ، لكنهم اختلفوا في جزئية بسيطة وهي هل يشترط للمضي في الحج الفاسد شروط أم يمضي فيه مطلقاً؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية إلى أن المضي في الحج الفاسد إنما يكون إذا أدرك الوقوف بعرفة في عامه الذي أفسد فيه الحج ، وأما إن فاته الوقوف بعرفه لسبب من الأسباب فإنه يؤمر بالتحلل من حجه بعمرة وجوبا ، ولا يقم على حجه الفاسد (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يمضي في حجه الفاسد مطلقاً (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على وجوب التحلل بعمرة ، وذلك لثلا يمضي في حج فاسد مع إمكانه الخلوص منه (٣) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بالعمومات كقوله - تعالى - : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٤) ، كما نقلوا وجوب اتمام الحج الفاسد عن بعض الصحابة

- 
- (١) الخرشى : ٣٥٩/٢ - ٣٦٠ ، الحطاب : ٢٠٣/٣ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٣٠٧/٢ ، شرح الكبير للدردير والدسوقي عليه : ٦٨/٢ ، حاشية العدوى على شرح الخرشى : ٣٥٩/٢ - ٣٦٠ ، منح الجليل : ٥٢١/١ ، الفواكه الدواني : ٤٢٩/١ ، المنتقى : ٤/٣ .
- (٢) البناية : ٦٩٣/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٢٣/١ ، كشف القناع : ٥١٧/٢ ، المغنى : ٣٧٧/٣ - ٣٧٨ .
- (٣) الخرشى : ٣٥٩/٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٣٠٧/٢ .
- (٤) البقرة / ١٩٦ .

كعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وغيرهم .. (١).

والذى يترجح لدى أنه يمضى فى حجه الفاسد مطلقا ، ولعل المالكية انما  
اشتروا ادراك الوقوف لأن من لم يدرك الوقوف فاته الحج أصلا ، ولكن الحج انما  
يجب اتمامه بنيته والاحرام به ، فاشتراط ادراك عرفة شرط زائد ليس عليه  
دليل .

---

(١) البناية : ٦٩٤/٣ ، كشاف القناع : ٥١٧/٢ - ٥١٨ ، المفنى : ٣٧٨/٣ .

## المبحث الحادى عشر

حكم قتل الحشرات

اختلف الفقهاء فى حكم قتل الحشرات كالديدان والنمل والذباب والزنابير وغيرها ، أوجب فيها شيء أم لاشيء فيها ؟ .  
وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مذهب المالكية فى قتل الدود والذر والنمل اخراج حفنة من طعام ، سواء كان المقتول منه قليلا أو كثيرا من غير تفصيل (١) .

(ب) وذهب الجمهور الى أن لاشيء فى قتل الحشرات المؤذية وغير المؤذية كالنمل والديدان والزنابير والذباب والصرابير (٢) .

ولا أعلم للمالكية متعلقا فى ايجابهم الحفنة من الطعام فى قتل هذه الحشرات ، الا أن يقال ان ذلك من باب الاحتياط ، أو قياسا على الجراد .  
وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلى :

- ١ - أن الله - تعالى - انما أوجب الجزاء فى الصيد ، وليس هذا بصيد .
- ٢ - ولأنه لا مثل له ولا قيمة ، والضمان انما يكون بأحد هذين الشيئين .

والذى يترجح لدى أن لاشيء فى هذه الحشرات ، وقد روى مثل هذا عن بعض الصحابة كعمر وعبدالله بن عباس رضى الله عنهم ، وغيرهم كما ذكر ذلك ابن قدامة (٣) .

(١) التاج والاكليل بهامش الخطاب : ١٧٣/٣ - ١٧٤ ، الخرشى : ٣٦٧/٢ ، الشرح

الكبير للدردير : ٧٤/٢ ، الزرقاشى على مختصر خليل : ٣١٣ / ٢ - ٣١٤ ،  
المدونة : ٤٤٧/١ ، المنتقى : ٢٦٤/٢ ، ٢٦٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٧٠/٢ ، البناية : ٧٥٤/٣ ، حاشيتنا قليوبى وعميرة

على شرح المحلى : ١٣٨/٢ ، المجموع : ٣٣٤/٧ ، كشاف القناع : ٥١٢ / ٢ ،  
المفنى : ٣٤٨/٣ - ٣٤٩ .

(٣) المفنى : ٣٤٩/٣ - ٣٥١ .

المبحث الثاني عشر

ضمان ماقتل من الجراد

• اختلف الفقهاء في قدر ضمان الجراد .

وفيما يلي مذاهبهم فيه :

(أ) ذهب المالكية الى أن الجراد يضمن بشرطين :

١ - أن لا يعم الجراد وينتشر بحيث يصب التحرز منه ، فان عم وانتشر

فلا ضمان .

٢ - أن لا يجتهد في التحرز منه .

فإذا تخلف شرط من هذين الشرطين لم يضمن ، فلا يضمن أن عم الجراد ، ولم

يجتهد ولا يضمن ان اجتهد حتى وان لم يعم الجراد .

وأما قدر الضمان ، فان في الجراد حفنة من طعام الى عشر جرادات ، فان

زادت على العشرة ففيها الحكومة (١).

(ب) وذهب الحنفية الى أنه اذا كان ثلاث جرادات فأقل ، فانه يتمدق بما

شاء ، وان زادت على الثلاث ففيها نصف صاع (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الجراد يضمن بقيمته في بلاسده

وقدرها متروك للاجتهاد (٣).

الأدلية :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في ايجاب قبضة من طعام على ما كان

عشر جرادات فدون ، والحكومة فيما زاد عليها بما يلي :

(١) الخرشى : ٣٦٧/٢ ، التاج والاكليل بهامش الخطاب : ١٧٣/٣ ، الشرح الكبير

للدردير : ٧٤/٢ ، البيان والتحصيل : ١٤/٤ ، بداية المجتهد : ٢٦٥/١ ،

الزرقانى على الموطأ : ٣٨٤/٢ ، عارضة الأوحى : ٨٤/٤ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٧٠/٢ .

(٣) نهاية المحتاج : ٣٤٠/٣ ، كشف القناع : ٥١٣/٢ .



## المبحث الثالث عشر

تقويم الصيد أو المثل اذا اختار الاطعام

اختلف الفقهاء في المحرم يقتل صيدا ثم يعدل من مثله الى الاطعام ، هل يقوم نفس الصيد أم يقوم المثل ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في تأويل قوله - تعالى - : ﴿ ومن قتلته منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعمان يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين ٠٠٠ الآية ﴾ (١) .  
فهل قوله - تعالى - أو كفارة طعام مساكين يراد به قيمة الصيد أم قيمة المثل؟  
فمن قال : ان المراد به قيمة الصيد ، قال : ان الذى يقوم هو الصيد ، ومن قال : ان المراد به قيمة المثل ، قال : ان الذى يقوم به هو المثل (٢) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) مذهب المالكية : تقويم الصيد للاطعام ، وليس تقويم الجزاء ، والأفضل عندهم تقويمه بالطعام ابتداء ، فان قومه بدراهم واشترى بها طعاما جزأه (٣) .  
(ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه اذا اختار الاطعام قوم المثل (٤) .

(١) المائدة / ٩٥ .

(٢) ذهب الحنفية الى وجوب تقويم الصيد ابتداء ، فليس عندهم المثلية بأن يذبح مثله ، بل يقوم الصيد ، فاما أن يشتري به هدايا ، أو يشتري به طعاما ، واستدلوا على ذلك بأن المثل الوارد في قوله - تعالى - : ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعمان ﴾ أما أن يكون المراد به مثلا في المعنى وهو القيمة ، وأما أن يكون المراد به مثلا في الصورة ، والمعنى الثانى ممتنع لوجود كثير من الصيد لا مثل له في الصورة فتعين أن يكون مراد الآية المثل في المعنى ، وهو القيمة ، أنظر : حاشية ابن عابدين :

٥٦٣/٢ ، البناية : ٧٣٦/٣ - ٧٣٧ .

(٣) الحطاب والتاج والاكليل بهامشه : ١٨٠/٣ ، الخرشى : ٣٧٤/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٨٠/٢ ، الفواكه الدواني : ٤٣٦/١ ، الاشراف : ٢٣٩/١ ، الجامع : ٢٠٨/١ ب ، ٢٠٩ أ ، بداية المجتهد : ١٦١/١ - ١٦٢ ، المنتقى : ٢ / ٢٥٦ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٨٦/٢ .

(٤) المجموع : ٤٣٨/٧ ، كشاف القناع : ٥٢٦/٢ ، المغنى : ٥٤٤/٣ .

الأدلة :

( أ ) استدلال المالكية على تقويم الصيد لا المثل بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ الى قوله : ﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾ .

فظاهره أن الكفارة مقومة بالصيد لأنه اذا كان لابد من تقويم الصيد أو المثل ، فتقويم الصيد أولى لأنه المتلف .

٢ - القياس على سائر المتلفات : فإنه يجب ضمانها بقيمتها .

٣ - القياس على مالا مثل له ، فإنه يقوم الصيد (١) .

( ب ) وأما الجمهور فقد استدلل لهم ابن قدامة قاطلاً :

( ... ولنا أن كل ماتلف وجب فيه المثل اذا قوم لزمت قيمة مثله كالمثل من مال آدمي ) (٢) .

والذى يترجح لدى مذهب المالكية فى تقويم الصيد ، وذلك لأن ايجاب المثل انما هو فى حالة اختيار الهدى ، اذ يبعد أن يعدل عن الصيد ليقوم المثل بطعام أو ما يشتري به الطعام ، ولأنه قد يكون هناك اختلاف كبير فى القيمة بين الصيد وبين مثيله من النعم فالتقويم بالمثل قد يودى الى الاجحاف أما بقاتل الصيد اذا كانت قيمة مثيله أعلى من قيمته ، أو بالفقراء اذا كانت أقل ومن هنا فان مذهب المالكية فى تقويم الصيد هو الأقرب للعدل والانصاف والأليق بروح الشريعة .

(١) الاشراف : ٢٣٩/١ ، المنتقى : ٢٥٦/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٨٦/٢ .

(٢) المغنى : ٥٤٤/٣ .



## المبحث الرابع عشر

مواصفات جزاء الصيد

اختلف الفقهاء في جزاء الصيد ، أوجب أن يكون مماثلاً للصيد المقتول في الكبر أو الصغر ، والسمن أو الهزال ، والصحة أو المرض ، وغير ذلك من صفات الصيد أم لا يجب أن يكون كذلك ؟ بل يكون في الصغير كبيراً ، وفي المريض صحيحاً ، وهكذا مما لا بد أن يكون مجزئاً في الهدى ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة ، انما يرجع الى الاختلاف في الفهم من آية جزاء الصيد وهي قوله - تعالى - : ﴿ ومن قتله منكم متعمداً فجزاءه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة ﴾ الآية ، فمن الفقهاء من قال بالمماثلة في الصفات الخلقية استنباطاً من قوله - تعالى - : ﴿ مثل ما قتل من النعم ﴾ ، ومنهم من شرط أن يكون جزاء الصيد مما يجزئ في الهدى ، استنباطاً من قوله - تعالى - : ﴿ هدياً بالغ الكعبة ﴾ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لا بد في المثل من أن يكون مجزئاً في الهدى ، فيكون في الصغير كبيراً ، وفي المعيب صحيحاً ، وهكذا في كل الصفات الخلقية التي لا بد أن تكون مجزئة في الهدى ، وهكذا في الاطعام والصيام اذا اختارهما ، فلا بد أن يكون الاطعام أو الصيام بقيمة السليم والكبير أيضاً (١) .

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) الى الاكتفاء بالمماثلة في الصفات الخلقية ، فيجزئ في الصغير مثله ، وفي المريض مثله وهكذا (٣) .

(١) الحطاب : ١٨٢/٣ ، الخرشى : ٣٧٦/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٨٢/٢ - ٨٣ ، الاشراف : ٢٤٠/١ ، الجامع : ٢٠٨/١ أ ، المنتقى : ٢٥٥/٢ ، ٦٦/٣ ، الزرقاني

على الموطأ : ٣٨٣/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣١١/٦ .

(٢) ذهب الحنفية الى وجوب الاعتبار بالقيمة أولاً ، ولهذا لا يتأتى الخلاف في هذه المسألة عندهم ، أنظر : حاشية ابن عابدين : ٥٦٣/٢ - ٥٦٤ ، البناية :

٧٣٢/٣ - ٧٣٣ .

(٣) المجموع : ٤٣١/٧ ، كشاف القناع : ٥٤١/٢ ، المفنى : ٥٣٧/٣ .

الأدلة :

- (أ) استدلال المالكية على عدم اعتبار المعاشلة في الصفات الخلقية المختلفة بين الصيد والمثل بما يلي :
- ١ - قوله - تعالى - : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ فقيده بما يصح أن يكون هديا دون ما ليصح أن يكون .
  - ٢ - ولأنه دم أخرج على سبيل الكفارة ، فلم يكن للسن فيه اعتبار ، وذلك كالرقة في كفارة القتل أو الدية .
  - ٣ - ولأنه دم لا يجوز نحره في غير مكة فلم يجزىء فيه الصغير والمريض كدم المتعة والقرآن .
  - ٤ - ولأن جزاء الصيد لا يخلو أن يكون دية أو كفارة أو جيرانا ، وأيهما كان فلا بد فيه مما يجزىء في الهدى (١) .

وقد أجاب ابن قدامه عن الاستدلال بالآية والاعتبار بالرقة في الكفارة فقال :

- ( . . . ) والهدى في الآية معتبر بالمثل ، وقد أجمع الصحابة على الضمان بما لا يصح هديا كالجفرة والعناق والجدى ، وكفارة الأدمى ليست بدلا عنه ، ولا تجرى مجرى الضمان بدليل أنها لا تتبع في أعضائه (٢) .

(ب) واستدل الشافعية والحنابلة على مذهبهم بما يلي :

- ١ - قوله - تعالى - : ﴿ فجزاءه مثل ما قتل من النعم ﴾ ، ومثل الصغير صغير ، ومثل المعيب معيب .
- ٢ - ولأنه ضمان بسبب جنابة ، فاختلف بحسب المتلف كالبهيمة (٣) .

والذي يترجح لدى اعتبار المماثلة في الصفات الخلقية المختلفة بين الصيد

---

(١) الاشراف : ٢٤٠/١ ، المنتقى : ٢٥٥/٢ ، ٦٦/٣ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٨٣/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣١١/٦ .

(٢) المغنى : ٥٣٧/٣ .

(٣) كشف القناع : ٥٤١/٢ ، المغنى : ٥٣٧/٣ .

والجزء ، وذلك لظاهر الآية الكريمة فان المماثلة لا تتحقق بالقول بمذهب المالكية .

ثم ان مذهب المالكية فيه تضييق لمجال الحكمين ، فبم يجتهد الحكمسان اذا قررنا ابتداءً أن لا مدخل للمفاتيح الخلقية التي تختلف باختلافها القيمة بين الصيد والجزء ، إذ التشابه في شكل الخلقه وهيئتها لا يحتاج الى حكمين ، فأى انسان يستطيع معرفته ، خاصة اذا علمنا بأن أكثر أصناف الصيد قد قضى فيه المحابة ، وفيه آثار صحيحة ومعروفة ، فما مجال اجتهاد الحكمين والحالة هذه ؟ .

وأبعد من ذلك أن يقال ان الاطعام أو العدل في الصيام في عدم الاكتفاء بالمماثلة كالمهدى تماما ، ومما يلاحظ على هذا أن المالكية قد استدلوا على أن الصيد هو الذى يقوم لا المثل بأنه هو المتلف فوجب التقويم به ، فكيف يقال هذا ثم يقال بأن الاطعام أو الصيام يجب أن يكون كما لو كان الصيد صحيحا وسليما من كل عيب ؟ .

وبهذا يترجح أن المماثلة في الصفات الخلقية التي تختلف باختلافها القيمة معتبرة ، ففي هذا تحقيق للعدل وعدم اجحاف بقاتل الصيد .

## المبحث الخامس عشر

حكم ضمان شجر الحرم وحشيشه

اختلف الفقهاء في ضمان الشجر والحشيش الذى يحرم قطعه (١) ، أوجب ضمانه

أم لا ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في قياس  
النبات في ذلك على الحيوان ، أو عدم قياسه عليه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن النبات الذى يأثم الانسان بقطعة لا يترتب على  
قطعه الا الاثم والحرمه فقط دون الجزاء ، فمن قطع من النبات الذى من العسادة  
أن ينبت بنفسه ، فانه لجزاء عليه وانما التوبة والاستغفار (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى انه يضمن على اختلاف بينهم في كيفية الضمان  
فالحنفية أوجبوا فيه القيمة ، والشافعية والحنبلة أوردوا تفصيلات في الضمان ،  
فالشجرة الكبيرة تضمن عندهم ببذنة ، والصغيرة بشاة ، وذلك وفق تفصيل ليس  
هنا مجال ذكره (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على عدم ايجاب الضمان بما يلي :

١ - أن الجزاء حكم زائد على التحريم ، وهذا يحتاج الى دليل ولــــم  
يوجد (٤) .

(١) بين الفقهاء خلاف في الشجر والحشيش الذى يحرم قطعه ، أهو ما ينبت بنفسه  
دون ما استنبت ؟ ، أم ما كان الغالب فيه أن ينبت بنفسه ، وان استنبت ،  
وغير ذلك مما لا يتمحض فيه انفراد للمالكية .

(٢) الحطاب: ١٧٨/٣ - ١٧٩ ، الخرشى : ٣٧٣/٢ ، الشرح الكبير للدردير: ٧٩/٢ ، المدونة :  
٤٥١/١ - ٤٥٢ ، الاشراف : ٢٤٢/١ ، الجامع : ٢٠٤/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٦٦/١ ،  
الزرقانى على الموطأ : ٣٨٩/٢ ، المنتقى : ٧٥/٣ .

(٣) حاشية ابن عابدين: ٥٦٦/٢ ، البناية : ٧٧٨/٣ ، المجموع : ٤٤٧/٧ ، ٤٥١ ، كشاف القناع :  
٥٤٦/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٤٥/٢ - ٤٦ ، المغنى : ٣٦٧/٣ .

(٤) الخرشى : ٣٧٣/٢ .

٢ - القياس على المحرم خارج الحرم ، فكما أن المحرم اذا قطع شجرا خارج الحرم فانه ليس عليه شيء ، فكذا شجر الحرم .

٣ - القياس على صيد المدينة : فانه لا يجب فيه الجزاء<sup>(١)</sup> .

والحق أن قياس المالكية قطع شجر الحرم على قطع المحرم له خارج الحرم غير متجه ، وذلك لأن قطع المحرم للحشيش والشجر لا يحرم ، بخلاف قطع شجر الحرم وحشيشه فانه يحرم على المحرم والحلال على السواء ، وأضعف من ذلك القياس على صيد المدينة .

(ب) وأما الحنفية فانهم أوجبوا القيمة واعتبروها ، وذلك بناء على مذهبهم في ضمان الصيد ، فانهم قالوا هناك : ان الصيد يقوم ابتداء<sup>(٢)</sup> .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بما روى عن ابن عباس أنه قال :

( في الدوحة بقرة وفي الجزلة شاة ) ، وعن عمر بن الخطاب ( أنه كان يأمر بشجرتان في المسجد يضر بأهل الطواف فقطع وقدا ) .

وقالوا : لأنه ممنوع من اتلافه لحرمه الحرم ، فكان مضمونا كالصيد<sup>(٣)</sup> .

والذي يترجح لدى أن لا جزاء في قطع شجر الحرم وحشيشه ، ذلك أنه لو كان فيه جزاء بتوقيف عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لوصل اليينا ، وقول ابن عباس ، وفعل عمر - ان صحا - فهو اجتهاد منهما في مسألة لانص فيها ، ومن هنا فان الأقرب للمواب والله أعلم في هذه المسألة هو مذهب المالكية . .

(١) الاشراف : ١ / ٢٤٢ ، الجامع : ١ / ٢٠٤ ب ، المنتقى : ٣ / ٧٥ ، الزرقاني

على الموطأ : ٢ / ٣٨٩ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٥٦٧ ، البناية : ٣ / ٧٧٨ .

(٣) المهذب المطبوع مع المجموع : ٧ / ٤٤٧ .

### الفصل الثالث

مفردات المذهب في الهدى وتوابعه

يشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : حكم اشهار البقر

المبحث الثاني : الجمع بين الحل والحرم في سوق الهدى

المبحث الثالث : موضع نحر الهدى

المبحث الرابع : حكم الاشتراك في الهدى

المبحث الخامس : موضع الفدية

المبحث السادس : الذبائح التي يوكّل منها

المبحث السابع : حكم ايجاب الدم على المحصر بعدو

## المبحث الأول

حكم اشعار البقر

اختلف الفقهاء في اشعار البقر<sup>(١)</sup>، أيمن اشعار البقر كله ؟ أم الذى  
يسن اشعاره هو ذو السنام ، وأن الذى لا سنام له من البقر لا يشعر؟<sup>(٢)</sup>.

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الذى يشعر هو البقر ذو السنام ، وأما الذى  
لا سنام له فلا يشعر<sup>(٣)</sup>.

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى سنية اشعار البقر كله<sup>(٤)</sup>.

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على عدم اشعار البقر الذى لا سنام له ، بأن الاشعار  
متعلق بالسنام بدليل أنه لا يشعر غيره مع وجوده ، فاذا عدم السنام عدم الاشعار  
كالغنم ، ولا يقاس الذى لا سنام له على الذى له سنام ، لأن الاشعار متعلق بالسنام  
أملا<sup>(٥)</sup>.

(ب) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا ببعض النصوص العامة فى

الاشعار ومنها :

- (١) المراد بالاشعار أن يضرب صفحة سنامها اليمنى بحديدة وهى باردة مستقبلة  
القبلة ، فيدميها ثم يلطخها بالدم . أنظر: المجموع : ٣٥٨/٨ .
- (٢) كره أبوحنيفة الأشعار عموماً سواء الأبل منه أو البقر ، ومذهب الحنفية  
كراهة الاشعار لمن لا يحسنه لما فى ذلك من إيلا م الحيوان وتعديبه ، وأما  
الذى يحسنه فلا بأس به ، أنظر: حاشية ابن عابدين: ٥٣٨، ٤٨٦/٢ ، البناية : ٢٣٨/٣ .
- (٣) الخرشى : ٢٨٢/٢ - ٢٨٣ ، الحطاب : ١٨٩/٣ - ١٩٠ ، المدونة : ٤٥١/١ ، الاشراف :  
٢٤٥/١ ، البيان والتحصيل : ٤٧٧/٣ ، ١٨/٤ ، ١٩ ، بداية المجتهد : ٢٧٥/١ ،  
المنتقى : ٣١٣/٢ .
- (٤) المجموع : ٣٥٧/٨ - ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، كشاف القناع : ١٥/٣ ، شرح منتهى  
الارادات : ٨٥/٢ ، المغنى : ٥٧٤/٣ .
- (٥) البيان والتحصيل : ١٩/٤ ، المنتقى : ٣١٣/٢ .

١ - حديث عائشة - رض الله عنها - قالت : ( فتلت قلائد بدن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيدي ، ثم أشعرها وقلدها ، ثم بعث بها الى البيت ، وأقام بالمدينة ، فما حرم عليه شيء كان له حلالاً ) (١) .

٢ - حديث ابن عباس : وفيه : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى الظهر في ذي الحليفة (٢) ثم أتى ببدنة فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ثم سلت الدم عنها ثم قلدها نعلين ) (٣) .

والذي يترجح لدى أن البقر يشعر كله ، ماله سنام ، وما لاسنام له لعموم النعوص ، ولو كان هنالك تفرقة بينهما لنقل ذلك إلينا والله أعلم .

- 
- (١) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب تقليد الغنم ، ١٨٣/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب استحباب بعث الهدى الى الحرم ، ٩٥٧/٢ ، برقم : ١٣٢١ .
- (٢) ذو الحليفة هو موضع ميقات أهل المدينة وهو المعروف اليوم باسم بيار علي على مسافة ميلين من المدينة .
- (٣) المجموع : ٢٥٧/٨ ، ٣٥٩ ، كشاف القناع : ١٥/٣ ، شرح منتهى الارادات : ٨٥/٢ ، المفتى : ٥٧٤/٢ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب تقليد الهدى وأشعاره عند الاحرام ٩١٢/٢ ، برقم : ١٢٤٣ .



## المبحث الثاني

الجمع بين الحل والحرم في سوق الهدى

اختلف الفقهاء في الهدى ، أيجب أن يجمع فيه بين الحل والحرم ؟ أم يسن ذلك ولا يجب ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في الاستدلال بفعله - صلى الله عليه وسلم - فقد ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد ساق الهدى من الحل الى الحرم ، ووقف به بعرفة ، فمن فهم من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - الوجوب ، شرط أن يجمع في سوق الهدى بين الحل والحرم ، ومن لم يفهم الوجوب ، لم يشترط الجمع بين الحل والحرم في سوق الهدى ، وانما قال بالسنية فحسب .

وليعا يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) المشهور من مذهب المالكية أنه اذا ساق الهدى من الحل الى الحرم أجزاءه ذلك ، وان لم يكن معه هدى مسوق من الحل ، ووجب عليه الهدى ، أو أراد التطوع به ، فاشتراه من الحرم فان خرج ووقف به بعرفة جاز ، والا فلا ، ونقل الخطاب عن صاحب الطراز رواية عن مالك بأنه ان شراه من الحرم وذبحه بمكة جاز ، لكن المشهور من المذهب ، - وهو نص المدونة - وجوب الجمع بين الحل والحرم في سوق الهدى (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن الجمع بين الحل والحرم في سوق الهدى ليس بواجب ، وانما هو سنة (٢) .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم في وجوب الجمع بين الحل والحرم في

(١) الخطاب : ١٨٥/٣ ، المدونة : ٢٨٦/١ ، الفواكه الدواني : ٤٣٦/١ ، الاشراف :

٢٤١/١ - ٢٤٢ ، الجامع : ١٤٨/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٧٥/١ ، المنتقى : ٣١٤/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٦١٨/٢ ، المجموع : ٣٥٨/٨ ، كشاف القناع : ٥٨٤ / ٢ ،

١٥/٣ ، شرح منتهى الارادات : ٦٣/٢ .

سوق الهدى بما يلي :

- ١ - فعله - صلى الله عليه وسلم - ، فانه قد ساق الهدى من الحل الى الحرم (١) ، وقال : ( خذوا عنى مناسككم ) .
- ٢ - ولانه لو شراه من الحل ، ثم نحره فيه لم يجزئه ، وذلك لانفراده بالحل دون الحرم ، فكذا لو انفرده به فى الحرم دون الحل .
- ٣ - ولأن الهدى مأخوذ من الاهداء ، فوجب أن يكون من خارج الحرم اليه .
- ٤ - ولأن المحرم يجب أن يجمع فى احرامه بين الحل والحرم ، فوجب أن يكون الهدى كذلك ، وذلك لأن للمحرم محلا ، كما أن للهدى محلا (٢) .

(ب) وأما الجمهور القائلون بعدم وجوب الجمع بين الحل والحرم فى سوق الهدى ، فقد استدلوا على مذهبهم بأن المراد بالهدى انما هو نفع المساكين ، والتصدق به عليهم ، وهذا لا يتوقف على الجمع بين الحل والحرم .

قالوا : ولم يرد دليل من النبى - صلى الله عليه وسلم - يوجب ذلك ، اذ لم يأمر النبى - صلى الله عليه وسلم - بهذا (٣) .

والذى يترجح لدى أن الجمع بين الحل والحرم فى سوق الهدى ليس بواجب ، واستدلال المالكية بفعل النبى - صلى الله عليه وسلم - فى سوق الهدى غير متجه ، وذلك لأن كثيرا من أفعال النبى - صلى الله عليه وسلم - فى الحج قد حملت على السنية وليس على الوجوب ، فليس كل فعل أتى به النبى - صلى الله عليه وسلم - فى الحج محمول على الوجوب ، والا فقد بات النبى - صلى الله عليه وسلم - بمعنى ليلة تسع ، ولم يكن ذلك على سبيل الوجوب ، ونظائر ذلك كثيرة .

وأما أقيسة المالكية واستدلالاتهم العقلية ، فهى غير خالية من التكلف والبعد ، لاسيما قياسهم الهدى فى وجوب الجمع بين الحل والحرم على المحرم ذاته ، وهذا من أعجب الأقيسة وأكثرها بعدا .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب من ساق البدن معه ، ١٨١/٢ ، ومسلم فى

كتاب الحج ، باب وجوب الدم على المتمتع ٩٠١/٢ ، برقم : ١٢٢٧ .

(٢) الاشراف : ٢٤١/١ - ٢٤٢ ، المنتقى : ٣١٤/٢ .

(٣) كشاف القناع : ١٤/٣ - ١٥ ، المغنى : ٤٥٥/٣ .

## المبحث الثالث

موضع نحر الهدى

اختلف الفقهاء في موضع نحر الهدى ، أيجزىء نحره في كل الحرم أم هو مختص بمعنى ؟ ، أو مكة البلد ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى مايلي :

١ - الاختلاف في تأويل قوله - تعالى - : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ ، وقوله - تعالى - : ﴿ والهدى معكوكا ﴾ أن يبلغ محله ﴿ (١) ﴾ ، ذلك أن الاتفاق قائم على أن قوله - تعالى - : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ ، ليس المراد به الكعبة ، لأن الكعبة في المسجد ، وإنما المراد به المكان الذي فيه الكعبة ، وقد اختلف الفقهاء في تحديد هذا المكان ، كما اختلفوا في تحديد المحل الذي لابد للهدى أن يبلغه .

٢ - الاختلاف في المراد من قوله - صلى الله عليه وسلم - ( وفجاج مكة كلها منحر ) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الهدى ينحر بمعنى بشروط :

١ - أن يكون الهدى مسوقا في احرام حج .  
٢ - أن يقفبه صاحبه أو من يقيمه صاحبه مقامه بعرفة - ولو سامة - ليلة النحر .

٣ - أن ينحره في أيام منى التي ينحر فيها ، وهي يوم النحر ، ويومان بعده ، فان تخلف شرط من هذه الشروط ، كأن كان الهدى مسوقا في احرام عمرة ، أو لم يقفبه صاحبه بعرفة ، أو لم ينحره في أيام منى ، فانه ينحره بمكة البلد ، والأفضل أن يكون ذلك عند المروة (٢) .

(١) الفتح / ٢٥٠ .

(٢) الخطاب : ١٨٥/٣ ، الخرشى : ٣٧٩/٢ - ٣٨٠ ، الشرح الكبير : ٨٦/٢ ، الفواكه الدواني :

٤٢٣/١ ، البيان والتحصيل : ١٦/٤ - ١٨ ، الجامع : ١٨٩/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٧٦/١ ،

الزرقانى على الموطأ : ٣٤٧/٢ ، المنتقى : ٢٤/٣ ، عارضة الأحودى : ١٢٥/٤ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنسسه  
يجزىء أن ينحره في الحرم كله (١).

### الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله ﴾ ،  
وقد بين النبي - صلى الله عليه وسلم - محل الهدى حيث نحر في منى ، ولم ينحر  
في غيرها ، فدل على أنها من المنحر في الحج ، لاسيما وأن أفعاله - صلى الله  
عليه وسلم - على الوجوب .

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ والهدى معكوا أن يبلغ محله ﴾ .

ومحلها للعمرة مكة ، وللحج منى .

٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - ( وفجاج مكة وطرقها كلها منحسر ) (٢) ،

والمراد بمكة هنا مكة البلد .

٤ - قول ابن عمر : ( من نذر بدنة ، فإنه يقلدها ويشعرها ، ثم ينحرها

مذ البيت ، أو بمنى يوم النحر ، ليس لها محل دون ذلك ) (٣) .

٥ - ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقت لنحر الهدى مكانا وزمانا ،

فكما لا يجزىء نحره في غير زمانه ، فكذا لا يجزىء نحره في غير مكانه (٤) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلبوا ببعض الأدلة التي استدلت بها المالكية ،

كقوله - تعالى - : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - :

(١) البناية : ٨٧٠/٣ - ٨٧١ ، مغنى المحتاج : ٥٣٠/١ - ٥٣١ ، كشاف القناع :

٥٣٦/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٩/٢ - ٤٠ .

(٢) أخرجه أبوداود في كتاب المناسك ، باب الصلاة بجمع ١٩٣/٢ - ١٩٤ ، برقم :

١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب الذبح ، ١٠١٣/٢ ، برقم :

٣٠٤٨ ، ومالك في الموطأ في كتاب الحج ، باب ماجاء في النحر في الحج ،

٣٩٣/١ ، برقم : ١٧٨ ، وأحمد في مسنده ، ٣٣٦/٣ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الحج ، باب العمل في النحر ، ٣٩٤/١ ، برقم :

١٨٢ .

(٤) المنتقى : ٢٤/٣ ، الزرقانى على الموطأ : ٣٤٧/٢ ، بداية المجتهد :

٢٧٦/١ .

(وفجاج مكة كلها منحر) .

قالوا : وان الهدى لابد من مكان يهدى اليه ، وهذا المكان هو الحرم (١).

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى اجزاء النحر بأى مكان من الحرم ، وذلك لأن قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( وفجاج مكة كلها منحر ) يدل على أن الحرم كله مكان للنحر ، وذلك لأن سياق الحديث يفهم منه هذا ، فانه - صلى الله عليه وسلم - قال : ( ونحرت هاهنا ، ومنى كلها منحر ، وفجاج مكة كلها منحر ) ، ومعلوم أن منى ليست من مكة ، وان كانت من الحرم ، فدل هذا على أن المراد من قوله : ( مكة ) الحرم كله ، ولربما يستأنس لذلك بأن الأحكام الشرعية فـسـسـى الحج لاتتعلق بمكة البلد وحدها ، بل بالحرم جميعا ، وذلك كعدم جواز دخوله بغير احرام وتحريم الصيد فيه ، أو قطع حشيشه ، وايجاب الجزاء على من صاد فيه ، فهذه الأحكام لاتختص بمكة البلد ، بل بالحرم جميعا ، فالذبح كذلك ، وقصر العالكية ذلك على منى ، ومكة البلد غير متجه ، اذ الأدلة لايفهم منها تخصيصهما ، وان فهم منها أفضليتهما .

وأما أثر ابن عمر فان المراد به المحل الزمانى وذلك لقوله: دون ذلك فهذه قرينة مشعرة بأن النفى فى قوله : ( لامحل له دون ذلك ) المراد به المحل الزمانى لأنه هو الذى يوصف بالدون ولو أراد المكانى لقال : ( لا محل له غير ذلك ) ، ومع هذا فهو اجتهاد صحابى فى مسألة يسوغ فيها الاجتهاد والله أعلم .

(١) البناية : ٨٧١/٣ - ٨٧٢ ، كشاف القناع : ٥٣٦/٢ ، شرح منتهى الارادات :

٣٩/٢ - ٤٠ ، مغنى المحتاج : ٥٣٠/١ .

## المبحث الرابع

حكم الاشتراك فى الهدى

اختلف الفقهاء فى جواز الاشتراك فى الهدى ، وذلك بذيح بدنة أو بقرة عن سبعة أشخاص .

وفيما يلى مذاهبهم فى ذلك :

(أ) ذهب المالكية الى عدم جواز الاشتراك فى الهدى ، سواء أكان ذلك واجبا أو تطوعا ، وسواء كان المشتركون أهل بيت واحد أو أجنبيين ، وهنالك قول بجواز الاشتراك فى هدى التطوع دون الواجب ، لكن المذهب - وهو نص المدونة - الأول .

ويشمل ذلك بالإضافة الى الهدى دم الغدية إذ لايجوز الاشتراك فيه (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى جواز الاشتراك فى الهدى على خلاف يسير بينهم ليس هنا مجال ذكره (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى عدم اجزاء الاشتراك فى الهدى بما يلى:  
 ١ - قول ابن عمر : ( لايشترك فى شيء من النسك ) (٣) ، ولا يعرف له مخالف .  
 ٢ - ولأن الاشتراك فى الثمن يوجب أن يكون لكل واحد قسط من اللحم ، وذلك يوجب القسمة وهو بيع (٤) .

- (١) الخرشى : ٣٨٧/٢ - ٣٨٨ ، التاج والاكليل بهامش الخطاب : ٢٩٥/٣ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٥٩٢/٢ ، المدونة : ٤٦٨/١ - ٤٦٩ ، الاشراف : ٢٤٦/١ ، الجامع : ١٨٩/١ ، عارضة الأحوذى : ١٤٢/٤ - ١٤٣ ، المنتقى : ١٤/٣ .  
 (٢) حاشية ابن عابدين : ٦١٥/٢ ، نهاية المحتاج : ٣٤٩/٣ ، مغنى المحتاج : ٥٣١/١ ، كشاف القناع : ٥٣٨/٢ ، المغنى : ٥٧٩/٣ - ٥٨٠ .  
 (٣) أخرجه ابن أبى شيبة فى كتاب الحج ، باب ما استيسر من الهدى ، ٩٦/٤ - ٩٨ .  
 (٤) الاشراف : ٢٤٦/١ .

(ب) واستدل الجمهور بحديث جابر : قال : ( أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نشترك في الأبل والبقر كل سبعة منا في بدنة ) (١).

وقد أجاب ابن العربي بحمل هذا الحديث على التطوع ، قال : وترخيــــــــــــــــص النبي - صلى الله عليه وسلم - للمحابة في الاشتراك في هدى التطوع لا يحتمل على الواجب (٢)

وبالرغم من ضعف هذا الكلام الظاهر ، فإنه مخالف للمذهب نفسه ، إذ مشهور مذهب المالكية عدم جواز الاشتراك في الهدى الواجب ، وفي هدى التطوع على السواء .

#### الترجيــــــــــــــــح :

والذي يترجح لدى جواز الاشتراك في الهدى لحديث جابر هذا ، ولغيره ، وهذه المسألة مبنية على التعبد ، ومادام قد ورد فيها نص عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فلا بد من المصير اليه ، والاجتهاد في هذه المسألة غير سائغ ، وقول ابن عمر - رضي الله عنهما - أو غيره لا يمكن أن يعارض الأحاديث المرفوعة التي تدل على جواز الاشتراك .

وبهذا يتضح ضعف مأخذ المالكية في قولهم بعدم جواز الاشتراك في الهدى .

(١) كشف القناع : ٥٣٨/٢ ، المغنى : ٥٨٠/٢ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب الاشتراك في الهدى وأجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة ، ٩٥٥/٢ ، برقم : ١٣١٨ .  
(٢) عارضة الأحوذى : ١٤٢/٤ - ١٤٣ .

المبحث الخامس  
موضع الفدية

فدية الأذى ، وهى التى تترتب على ارتكاب محظور من محظورات الاحرام كحلق الرأس أو تقليم الأظافر ، أو غير ذلك تتكون من ثلاث خصال : وهى على التخيير، وهى الواردة فى قوله - تعالى - : ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ (١) ، وقد اتفق الفقهاء على أن الصيام يجرى فى أى مكان ، فى الحرم أو فى غيره ، واختلفوا فى الاطعام والذبح ، أهما مختعان بالحرم أم لا ؟

ولما كان انفراد المالكية لا يتمحز الا فى الذبح ، فسوف يقتصر البحث - ان شاء الله عليه - .

وسبب انفراد المالكية فى مسألة الذبح يرجع الى الاختلاف فى قياس فدية الأذى على جزاء الصيد أو عدم قياسه عليه ، ذلك أن جزاء الصيد يشترط أن يذبح فى الحرم لقوله - تعالى - : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ ، فمن قاس فدية الأذى على جزاء الصيد ، شرط ذبح الفدية فى الحرم ، ومن لم يقسها لم يشترط ذلك .  
وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا اختار الذبح ، فان له أن يذبحه فى أى مكان كان ، سواء فى الحرم ، أو بلده ، أو فى أى مكان آخر ، شأنه فى ذلك شأن الصيام والاطعام ، الا أن ينوى بالذبح الهدى ، فيأخذ حكم الهدى ، فينحصر بمعنى بالشروط التى ذكرها المالكية للنحر بمعنى ، والا فبمكة ، ويستثنون من أحكام الهدى جواز الأكل ، اذ ليس له أن يأكل منه ، وأن نواه هدياً (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الذبح

(١) البقرة / ١٩٦ .

(٢) الحطاب : التاج والاكليل بهامشه : ١٦٦/٣ ، الخرشى : ٣٥٨/٢ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقى : ٦٧/٢ ، الفواكه الدوانى : ٤٣٠/١ ، الاشراف : ٢٢٨/١ ، المدونة : ٣٨٧/١ ، الجامع : ٢٠٣/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٦٨/١ ، الزرقانى على العوطاً : ٣٨٧/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٨٥/٢ - ٣٨٦ .



بالنسبة لفدية الأذى مختص بالحرم ، شأنه في ذلك كشأن جزاء الصيد ، وسائر الهدى (١) .

### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في عدم اختصاص الذبح في فدية الأذى بالحرم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ فمن كان به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ . والدلالة فيه من وجهين :

أحدهما : أن النص مطلق لم يتعرض لزمان ولا لمكان .

ثانيهما : أنه سماه نسكا ، ولم يسمه هديا ، فلا يأخذ حكمه .

٢ - حديث كعب بن عجرة (٢) ، وفيه : قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( أيؤذيك هوام رأسك ؟ قال : نعم ، قال : احلق وصم ثلاثة أيام ، وأطعم ستة مساكين أو أنسك بشاة ) (٣) .

ولم يقيد ذلك بزمان أو مكان .

٣ - ولأنه إحدى خصال الفدية ، فلم يختص بمكان معين كالصيام (٤) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا ببعض العمومات كقوله - تعالى - : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ ، وقوله : ﴿ ثم محلها إلى البيت العتيق ﴾ (٥) ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( نحرنا هنا وفجاج مكة كلها منحرا ) ، ويقول ابن عباس ،

---

(١) حاشية ابن عابدين : ٥٥٨/٢ ، البناية : ٦٨٩/٣ ، ٧٤٣ ، مغنى المحتاج :

٥٢٩/١ - ٥٣٠ ، نهاية المحتاج : ٣٤٦/٣ ، كشاف القناع : ٥٣٥،٥٢٧/٢ .

(٢) هو أبو محمد ، كعب بن عجرة الأنماري المدني ، صحابي مشهور ، تأخر إسلامه

توفي بعد الخمسين للهجرة . أنظر : أسد الغابة : ٢٤٣/٤ ، تقريب التهذيب :

١٣٥/٢ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المحصر ، باب قول الله تعالى : ﴿ فمن كان

منكم ٠٠٠ ﴾ ، ٢٠٨/٢ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب جواز حلق الرأس للمحصر

إذا كان به أذى : ٨٥٩/٢ ، برقم : ١٢٠١ .

(٤) الجامع : ٢٠٣/١ ب ، الزرقاني على الموطأ : ٢٨٧/٢ ، الاشراف : ٢٢٢/١ ، التاج

والاكلیل بهامش الخطاب : ١٦٦/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٥/٢ - ٢٨٦ .

(٥) الحج / ٣٣ .

ماكان من هدى أو اطعام فيمكة ) ، ولأن المقصود بها مساكين الحرم (١) .

ولعل مذهب المالكية في هذه المسألة هو الأرجح والأقرب للصواب ، وذلك لأن الله - سبحانه وتعالى - أطلق في آية الفدية ، ولو كان الذبح في الحرم مشروطا لشروطه الله تعالى ، كما شرط ذلك في آية جزاء الصيد ، فانه لما كان في آية جزاء الصيد يخير المكلف بين ثلاث خصال ، وكان يمكن أن يتوهم أن حكم خملة الذبح كحكم الاطعام والصيام ، نص الله تعالى على دفع ذلك الايهام بقوله : ( هديا بالغ الكعبة ) .

وأما في آية الفدية فلم ينص الله - عز وجل - على ذلك مع أن امكانية ظن أن حكم خملة الذبح كحكم الخملتين الباقيتين قائم ثم انه في آية جزاء الصيد قدم ذكر الهدى على ذكر الاطعام والصيام ، وفي آية الفدية آخر ذكر النسك عن ذكر الاطعام والصيام ، فهذا مشعر بأن حكم النسك في آية الفدية ، ليس كحكم جزاء الصيد في آية الجزاء .

وبهذا فان الزاجع في هذه المسألة هو مذهب المالكية في عدم اختصاص

الذبح بمكان .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الحج ، باب في المحرم تجب عليه

الكفارة ٠٠٠ ، ١٧٤/أ/٤ .

(٢) كشف القناع : ٥٣٦/٢ .

## المبحث السادس

الدبائح التي يوكل منها

اتفق الفقهاء على جواز الأكل من هدى التطوع إذا بلغ محله ، واتفقوا أيضا على عدم جواز الأكل من جزاء الصيد وفدية الأذى ونذر المساكين الذي عيّن لهم ، واختلفوا في غير هذه الهدايا اختلافا بينا .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع إلى أن في الهدى معنيين : معنى العبادة ، ومعنى الكفارة ، واختلف الفقهاء في تغليب أحد هذين المعنيين على الآخر في كل نوع من أنواع الهدى ، فمن غلب جانب الكفارة في نوع معين ، قال : إنه لا يوكل في ذلك النوع ، ويوكل مما عداه مما جانب العبادة فيه ظاهر ، ومن غلب جانب العبادة في نوع معين آخر ، قال بجواز الأكل منه ، وبعدم جواز الأكل من سواه مما جانب الكفارة فيه غالب (١) .

ومن أسباب الانفراد أيضا ، ورود بعض الآثار التي أكل فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - من بعض الهدايا ، فاختلف الفقهاء في ادخال بعض الهدايا المختلف فيها في دلالة الفعل النبوي ، أو عدم ادخالها فيها .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) قسم المالكية الهدايا إلى أربعة أقسام : قسم يوكل منه مطلقا بعد المحل وقبله ، وقسم لا يأكل منه مطلقا ، لا قبل المحل ولا بعده ، وقسم يأكل منه قبل المحل ولا يوكل بعده ، وقسم لا يأكل منه قبل المحل ويأكل بعده .

والمقصود بالأكل قبل المحل الأكل منه إذا عطب ، أو تعيب ، وحاصل مذهبهم في ذلك ، أنه لا يأكل من جزاء الصيد وفدية الأذى ونذر المساكين المعين ، ويأكل فيما عدا ذلك كدم المتعة والقران ودم ترك لواجب من واجبات الحج كتعدي الميقات ، وترك المبيت بمعنى ، أو بالمزدلفة أو غير ذلك من الواجبات ، كما

(١) بداية المجتهد : ٢٧٧/١ .

له أن يأكل من هدى التطوع بعد المحل لا قبله لثلا يتهم بأنه أعطبه كي يأكل منه (١).

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى جواز الأكل من هدى التطوع ، ودم المتعة والقران (٢).

(ج) وذهب الشافعية الى أنه لايجوز له أن يأكل الا من هدى التطوع فقط ، فلا يأكل من الدماء الواجبة كلها ، سواء أكان دم متعة أو قران ، جبرانات فى الحج أو فدية الأذى وجزاء الصيد فكل دم واجب لايجوز الأكل منه عندهم (٣) .

#### الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - بعض النصوص العامة كقوله - تعالى - : ﴿ فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتز ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ﴾ (٥) ، فهذه النصوص عامة فى الهدايا كلها لا يخرج منها الا المجمع عليه كفدية الأذى وجزاء الصيد .

٢ - ولأن كل هدى فيه مدخل للاطعام فهو كفارة يُطعم للمساكين ، وكذا ما يختص بهم من نذر ، وماليس فيه اطعام للمساكين يجوز الأكل منه كهدى التطوع (٦) .

(ب) واستدل الحنفية والحنابلة بما يلي :

١ - ما صح من حديث جابر الطويل وفيه : ( أنه - صلى الله عليه وسلم -

(١) الحطاب والتاج والاكليل بهامته : ١٩٠/٣ - ١٩١ ، الخرشى : ٣٨٤/٢ ، الشرح

الكبير وحاشية الدسوقى : ٨٩/٢ - ٩٠ ، الاشراف : ٢٤٧/١ ، الجامع : ١٩٠/١

القوانين الفقهية ، ص ٩٤ ، بداية المجتهد : ٢٧٧/١ ، التمهيد : ١١٣/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٢٢/٢ ، ٦١٥ - ٦١٧ ، البناية : ٨٨٧/٣ ، كشاف القناع :

١٦/٣ - ١٧ ، المغنى : ٥٦٥/٣ .

(٣) المجموع : ٤١٧/٨ - ٤١٨ .

(٤) الحج / ٣٦ .

(٥) الحج / ٢٨ .

(٦) الاشراف : ٢٤٧/١ ، التمهيد : ١١٣/٢ .

أمر من كل بدنة بيضة فجعلت في قدر فأكل هو وعلي من لحمها وشربا من مرقها) .

٢ - ماروى أن أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - تمتعن معه في حجة الوداع ، وأدخلت عائشة الحج على العمرة ، فماتت قارئة ، ثم ذبح عنهن النبي - صلى الله عليه وسلم - البقر فأكلن من لحومها (١) وهذا يدل على جواز الأكل من دم المتعة والقران (٢) .

(ج) وأما الشافعية فانهم أجازوا للحاج الأكل من هدى التطوع ، بسبب استحبابه له حاملين الأحاديث الواردة في أكل النبي - صلى الله عليه وسلم - كحديث جابر وغيره على هدى التطوع (٣) .

والذى يترجح لدى مذهب الحنفية والحنابلة في جواز الأكل من هدى التطوع والمتعة والقران ، وذلك لظاهر النصوص ومنها قوله - تعالى - : ﴿ فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ﴾ ، ولا يعقل أن يكون العراد بهذه الآية وغيرها هدى التطوع فقط ، وذلك لأن هدى التطوع اذا قيس بغيره قليل ، فلا يعقل أن يحمسـل النص القرآنى على ذلك القليل .

كما أن قول المالكية بجواز الأكل من الدماء التى وجبت بترك واجب من واجبات الحج ، نير ظاهر ، وذلك لأنها ان لم تكن فدية ، فهى بمعنى الفدية ، لأنها جبر لنقص قد طرأ على الحج ، ومعلوم أن الفدية لايجوز الأكل منها عند المالكية أنفسهم ، ودم الجبران بمعناها ، وبهذا يتضح رجحان مذهب الحنفية والحنابلة .

- 
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب قوله تعالى : ( الحج أشهر معلومات ) ١٥٠/٢ ، وفى كتاب الأضاحى ، باب الضحية للمسافر والنساء ، ٢٢٥/٦ ، وفى باب من ذبح ضحية غيره ٢٢٧/٦ ، ومسلم فى كتاب الحج ، باب بيان وجوب الاحرام ٨٧٠/٢ ، برقم : ١٢١١ .
- (٢) البنائىة : ٨٦٧/٣ ، كشاف القناع : ١٦/٣ - ١٧ ، المغنى : ٥٦٥/٣ .
- (٣) المهذب المطبوع مع المجموع : ٤١٣/٨ .

## المبحث السابع

حكم ايجاب الدم على المحصر بعدو

اختلف الفقهاء في الذي حصره عدو عن الوصول الى مناسك الحج ، أيلزمه دم لتحلله أم لا ؟ .

وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف في تأويل قوله - تعالى - :  
 ﴿ فان احصرتم فما استيسر من الهدى ﴾ (١) ، فهل المراد بهذا الاحصار ، الاحصار الذي يكون من مرض ، أم الذي يكون من مرض وعدو أيضا ؟ .

وفيما يلي مذاهبتهم في ذلك :

(١) ذهب المالكية الى أنه لا يجب على المحصر بعدو دم - في المشهور - بل يحل ولا دم عليه ، وقال أشهب بل عليه دم ، لكن المذهب الأول (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى ايجاب الدم على المحصر مطلقا سواء أكان الاحصار بعدو أم بمرض (٣) .

الأدلة :

(أ) استدلل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - أنه تحلل من عبادة لم يدخل عليها منه تفريط فلم يلزمه الدم بتحلله منها ، كما لو أكمل الحج .

(٢) ولأنه لما شرع للحاج المحصر التحلل ، والخروج من الحج تخفيفا عليه ، ناسب ذلك أن يخفف عنه بعدم ايجاب الدم عليه .

(١) البقرة / ١٩٦ .

(٢) الخطاب : ١٩٥/٣ - ١٩٦ ، الخرشى : ٢٨٨/٢ - ٢٨٩ ، المدونة : ٤٢٩/١ ، الاشراف :

٢٤٤/١ - ٢٤٥ ، الجامع : ١٩٣/١ ب ، بداية المجتهد : ٢٤٩/١ ، المنتقى : ٢٧٣/٢ - ٢٧٤ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٥٩١ ، البناية : ٢ / ٨٢٠ - ٨٢١ ، مغنى المحتاج :

١ / ٥٢٢ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٨ / ٢٩٨ ، كشاف القناع : ٦١٠/٢

المغنى : ٣ / ٢٧١ .

٣ - ولأن هذا الحج لما لم يكن من الواجب عليه المضى فيه ، وأجيز له التحلل منه فلم يلزمه الهدى كاحرام المرأة بغير اذن زوجها ، والعبد بغير اذن سيده (١) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في ايجاب الدم على المحصر مطلقا بما

يلى :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْرَمْتُمْ مُسَا

استيسر من الهدى ) .

ووجه الدلالة من الآية أنها عامة تتناول المحصر بعرض أو بعدو (٢) .

وقد أجاب المالكية عن هذا الاستدلال بما يلي :

أ - حمله على المحصر بعرض ناقليين ذلك عن بعض أهل اللفظة ، فانهم قد قالوا : إنه يقال للمحصر بعدو : حصر فهو محصور كقبر فهو مقبور ، بينما يقال للمحصر بعرض : أحصره المرض .

ب - قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ، والمحصر بعدو يحلق رأسه ولو لم يبلغ الهدى محله .

ج - قوله - تعالى - : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدِيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ ﴾ فلكن يتسق الكلام والسياق بعضه مع بعض فلا بد من حمل الاحصار في الآية الكريمة على الاحصار بالعرض (٣)

د - فعله - عليه الصلاة والسلام - لما صد عن المسجد الحرام في الحديبية ، فانه - صلى الله عليه وسلم - حلق ونحر وحلق الناس بعده ونحروا (٤) .

وقد أجاب المالكية عن هذا الدليل بأن النبي - صلى الله عليه وسلم -

لم ينحر هديا من التحلل من الاحصار ، وانما الهدى الذي نحره كان قد ساقه معه ابتداء ١٦ دليل قوله - تعالى - : ﴿ وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ (٥)

(١) الاشراف : ٢٤٥/١ ، المنتقى : ٢٧٣/٢ .

(٢) البناية : ٨٣٣/٣ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ٢٩٨/٨ ، مغنى المحتاج : ٥٣٢/١ .

كشاف القناع : ٦١٠/٢ ، المغنى : ٣٧١/٣ .

(٣) الجامع : ١٩٣/١ ب ، المنتقى : ٢٧٣/٢ - ٢٧٤ ، الخرشى : ٢٨٩/١ .

(٤) مغنى المحتاج : ٥٣٢/١ ، كشاف القناع : ٦١٠/٢ .

(٥) الجامع : ١٩٣/١ ب .

والذى يترجح لدى ايجاب الدم على المحصر بعدو والمحصر بمسرف ، اد لا فرق يعقل بينهما ، وادعاء المالكية أن الاحصار لا يستخدم الا للمرض غير متجه ، ذلك أنه قد ورد فى اللفظة أن الاحصار يستخدم لكليهما كما نقل ذلك صاحب اللسان عن كثير من أئمة اللفظة وقال كلاما كثيرا حاصله : أن الحصر والاحصار يطلقان على الحبس والمنع ، وأن الحصر يستخدم بمعنى الحبس فى موضع ، وأما الاحصار فيستعمل بمعنى المنع من السفر سواء أكان ذلك بمرض أو خوف أو عدو أو غير ذلك (١).

ومن هنا يترجح لدى وجوب الدم على المحصر مطلقا .

---

(١) لسان العرب : ١٩٥/٤ .



## الباب الخامس

مفردات المذهب في الذكاة والأضحية والعقيقة

يشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول

الفصل الأول : مفردات المذهب في الذكاة

الفصل الثاني : مفردات المذهب في الأضحية

الفصل الثالث : مفردات المذهب في العقيقة

## الفصل الأول

### مفردات المذهب في الذكاة

يشتمل هذا الفصل على عشرة مباحث :

المبحث الأول : ما يجب قطعه من الذبيحة عند الذبح

المبحث الثاني : حكم نحر ما يذبح وذبح ما ينحسر

المبحث الثالث : حكم تذكية الجراد

المبحث الرابع : حكم عقر الحيوان اذا لم يقدر على نحره أو ذبحه

المبحث الخامس : ذكاة البعوض والنمل

المبحث السادس : حكم أكل الكلب من الصيد

المبحث السابع : حكم الصيد اذا ماله الجرح ثم وجد بعد يوم صيده ميتا

المبحث الثامن : حكم من رمى طائرا فسقط ميتا

المبحث التاسع : حكم من صاد صيدا فأفلت منه ثم ماله آخر

المبحث العاشر : حكم من أرسل جارحا أو رمى سهمي على صيد فأصاب غيره

## المبحث الأول

ما يجب قطعه من الذبيحة عند الذبح

اختلف الفقهاء فيما يجب قطعه من الذبيحة عند الذبح ، وسبب انفسراد المالكية في هذه المسألة هو الاختلاف في الفهم من قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ما فرى الأوداج وذكر اسم الله عليه فكل ) ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ما أنهر الدم فكل ) ، فالأوداج لفظ عام يعصدق على الحلقوم والمرى والودجين ، كما أن إنهار الدم يكون بقطع أى واحد من هذه الأربعة ، ومن هنا اختلفت أنظار الفقهاء في ما يجب قطعه من هذه الأربعة .

وفيما يلي مذاهيبهم في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أنه يشترط قطع جميع الحلقوم مع جميع الودجين (١) ، وهو ظاهر المدونة ، وهناك رواية أخرى عن الامام باشرط قطع أكثر الحلقوم مع تمام الودجين ، كما أن المشهور من المذهب أيضا عدم اشتراط قطع المرى (٢) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن الواجب هو قطع أى ثلاثة من هذه الأربعة (٣) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى اشتراط قطع الحلقوم والمرى ، واستحباب قطع الودجين (٤) .

- 
- (١) الحلقوم هو مخرج النفس ، والودجان هما عرقان في صفحتى العنق محيطان بالحلقوم .
- (٢) الحطاب : ٣ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، ٢١١ ، الخرشى : ٣ / ٢ - ٤ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٣ / ٣ ، ٤ ، الاشراف : ٢ / ٢٥١ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ١ / ٤٢٩ ، البيان والتحصيل : ٣ / ٣٠٩ ، الجامع : ١ / ٢١٧ ، ٢١٨ أ المرى هو مجرى الطعام .
- (٣) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .
- (٤) نهاية المحتاج : ٨ / ١١٠ - ١١١ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٢٦٥ - ٢٧٠ ، ٢٧١ ، كشف القناع : ٦ / ٢٠١ - ٢٠٤ ، شرح منتهى الارادات : ٣ / ٤٠٤ ، ٤٠٦ .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم في اشتراط قطع الحلقوم والودجين بما يلي  
 ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ما فرى الأوداج وذكر اسم الله  
 عليه فكل ) (١).

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ما أنهر الدم فكل ) (٢).

٣ - ولأنه إذا لم يكمل الذكاة في هذه المواضع ، جاز أن يعيش الحيوان  
 بعد ذلك شيئاً من الوقت ، وهذا مناف لقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إذا ذبح  
 أحدكم فليجهز ) (٣).

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ما فرى  
 الأوداج ... ) قالوا وهذا جمع وأقل الجمع ثلاثة (٤).

(ج) وأما الحنابلة والشافعية فقد استدلوا على وجوب قطع الحلقوم والمرى  
 بأن الحيوان يعيش بوجودهما ويموت بقطعهما .

وأما الودجان فليسا كذلك ، وقد استحب الشافعية قطع الودجين للاسراع  
 في موت الحيوان ، كما استحب الحنابلة قطعهما أيضا خروجاً من خلاف من أوجبه (٥).

(١) أخرجه مالك في الموطأ : بلاغا عن ابن عباس ، في كتاب الذبائح ، باب

ما يجوز من الذكاة في حال الضرورة ٤٨٩/٢ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والمبيد ، باب ما أنهر الدم ، ٢٢٦/٦ ،

ومسلم في كتاب الأضاحي ، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم ١٥٥٨/٣ ،

برقم : ١٩٦٩ .

(٣) الجامع : ٢١٧/١ أ ، الاشراف : ٢٥١/٢ ، البيان والتحصيل : ٣٠٩/٣ ، والحديث

أخرجه ابن ماجه في كتاب الذبائح ، باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذبائح

١٠٥٩/٢ ، برقم : ٣١٧٢ قال في الزوائد : مدار الاسناد على ابن لهيعة وهو

ضعيف ، وشيخه قره أيضا ضعيف ، وأخرجه أحمد في مسنده ١٠٨/٢ .

(٤) حاشية ابن عابدين : ٢٩٥/٦ .

(٥) نهاية المحتاج : ١١٠/٨ - ١١١ ، مغنى المحتاج : ٢٧٠/٤ ، كشف القناع :

٢٠٤/٦ ، شرح منتهى الارادات : ٤٠٦/٣ .

والذى يظهر لى رجحانه هو مذهب الشافعية والحنابلة ، وذلك لأن الحلقوم والمرىء هما غالب الحلق وأهم شىء فيه ، كما أن قطعهما يحقق اراحة الذبيحة لاسيما مع القول باستحباب قطع الودجين أيضا .

واستدلال المالكية بالنسبين غير ظاهر الدلالة على ما يرون ، إذ فرى الأوداج وإنهار الدم يتحقق بقطع الحلقوم والمرىء وأما أن يعيش الحيوان بعضا مسسـن الوقت فهذا البعض الذى يعيشه لا يعدو أن يكون حركة مذبوح ، ولو قطعت الرقبسة بأكملها فإن هذه الحركة قائمة عادة .

## المبحث الثاني

حكم نحر ما يذبح وذبح ما ينحسر

اختلف الفقهاء فيما أمله الذبح كالغنم ونحوها ، أيجزىء فيه النحسر .  
أم لا ؟ وكذا ما أمله النحر كالابل أيجزىء فيه الذبح أم لا ؟

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في الفهم من فعله - عليه الصلاة والسلام - ، فإنه أثر عنه نحر الابل وذبح الغنم ، فمن الفقهاء من فهم من هذا الفعل الوجوب ، فقال : بأنه لو عكس فذبح ما أمله النحر أو نحر ما أمله الذبح لم يوكل ، ومن الفقهاء من فهم من فعله - عليه السلام - الاستحباب فأباح أكل ما أمله الذبح لو نحر كما أباح أكل ما أمله النحر لو ذبح .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أنه اذا ذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح ، فإنه لا يوكل، سواء أكان الذابح أو الناحر متعمداً أو ناسياً ، وذهب أشهب الى جواز أكله مطلقاً ، وروى عن ابن بكير التفرقة بين ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح ، فأجاز ذبح ما ينحر ولم يجز نحر ما يذبح .

وعلى مشهور المذهب فإنه يجوز أكل ما أمله النحر لو ذبح، وما أمله الذبح لو نحر لضرورة ، ويضربون لذلك مثالا ، وهو ما اذا تردى الحيوان في سهوة فعجز عن نحره أو ذبحه ، ففي هذه الحالة يجوز نحر ما يذبح وذبح ما ينحر ، كما أن الخلاف قائم في المذهب في اعتبار فقد الآلة ، أو الجهل من الأعذار المسوغة لذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح (١) .

(١) الحطاب : ٣ / ٢٢٠ ، الخرشى : ٣ / ١٥ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٣ / ١٥ ، الجامع : ١ / ٢١٨ ب ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى : ١ / ٤٢٩ ، البيان والتحصيل : ٣ / ٣٠٨ ، ٣٢١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٤٤٥ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جـوان ذبح ما أصله النحر ، ونحر ما أصله الذبح ، لكن الحنفية كرهوه كراهة تنزيه (١).

#### الأدلة :

(١) أما المالكية فقد استدل لهم ابن يونس في الجامع فقال :  
(... وانما ذلك لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذبحها ، ولم يرو عنه أحد أنه نحر شاة ، وقيل إن الفرق بين الأبل والغنم أن عنق البعير طويل فيبيعهـ خروج روحه وفي ذلك تعديبه ، وزيادة ألم ، والنحر أسهل وأخف عليه ، لأنه في آخر العنق وأقرب لخروج روحه ، وأما الشاة فعنقها قصير ولا لبة لها ، فلا يتمكن من نحرها الا بما يقرب من جوفها فكان الوجه فيها الذبح ، فاذا ذبح أحد بغيرا أو نحر شاة فقد أتى بالدكاة على غير الوجه المأمور به في الشرع ، فأشبهه ممن ذبح من القفا ، أو أبقي شيئا من الودجين ... ) (٢)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلي :-

- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - ( أنهر الدم بما شئت ) (٣).
- ٢ - قول أسماء : ( نحرنا فرسا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأكلناه ونحن بالمدينة ) (٤).
- ٣ - قول عائشة : ( نحر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع بقرة واحدة ) (٥).
- ٤ - قالوا ولأنه ذكاة في محل الذكاة ، فجاز أكله كالحيوان الآخر (٦).

والذي يترجح لدى مذهب الجمهور ، وذلك لأن نحر النبي - صلى الله عليه

(١) حاشية ابن عابدين : ٣٠٣/٦ ، نهاية المحتاج : ١١١/٨ ، مفتى المحتاج :  
٢٧١/٤ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٠٦/٣ ، المفتى : ٤٧/١١ .

(٢) الجامع : ٢١٨/١ ب .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ، ٤٥٨/٤ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والعيذ ، باب النحر والذبح ٢٢٧/٦ .

(٥) أخرجه الامام أحمد في مسنده ، ٣٧٨/٣ ، وأخرجه مسلم بمعناه في حديث جابر الطويل .

(٦) المفتى : ٤٨/١١ ، شرح منتهى الارادات : ٤٠٦/٣ .

وسلم - الأبل ، وذبحه الغنم وان دل على الأفضلية ، لكنه لا يدل على عدم جواز العكس ، لاسيما مع عدم ورود النهي عن ذلك ، وورود أحاديث فيها ما يدل على جواز نحر ما يستحب فيه الذبح ، كما في حديث عائشة ، وأسماء والله أعلم .



## المبحث الثالث

حكم تذكية الجراد

اختلف الفقهاء في الجراد ، أيلتقر الى ذكاة حتى يجوز أكله أم لا يفتقر اليها ؟ بل يجوز أكله وان مات حتف أنفه .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى معارضة القياس للأثر ، ذلك أن القياس يقضى بافتقار الجراد الى التذكية لأنه حيوان برى ، بينما ورد الأثر بعدم افتقاره اليها وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( أكلت لنا ميتتان ودمان ... الحديث ) وسيأتى .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية في المشهور عن الامام الى أن الجراد يفتقر الى التذكية ، وأنه لا يجوز أكله اذا وجد ميتا أو مات بعد أخذه حتف أنفه ، والتذكية تشمل عندهم كل عمل أو سبب يمنع بالجراد سواء أكان في ذلك السبب تعجيل موته كقطع رأسه أو حرقه أو اغرقه ، أو لم يكن فيه تعجيل موته كقطع جناحه ، ونحو ذلك كما أن التذكية هذه عندهم تفتقر الى تسمية ونية أيضا (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الجراد لا يفتقر الى تذكية ، بل يجوز أكله وإن مات حتف أنفه (٢) .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في افتقار الجراد الى تذكية بما يلي :

- (١) الخطاب : ٢٢٨/٣ ، الخرش : ٢٥/٣ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢٦/٣ ، الاشراف : ٢٥٧/٢ ، الجامع : ٢١٣/١ ب ، المنتقى : ١١٠/٣ ، ١٢٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٦٩/٧ .
- (٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٦ / ٢٩٤ ، ٣٠٧ ، مغنى المحتسج : ٤ / ٢٦٧ ، كشاف القناع : ٦ / ٢٠٢ ، شرح منتهى الارادات : ٤٠٤/٣ ، المغنى : ٤١/١١ .

- ١ - انه حيوان برى فافتقر الى التذكية كسائر الحيوانات البرية .
- ٢ - ولأنه لو قتل المحرم لفداه ، فدل ذلك على افتقاره الى تذكية كسائر الصيد البر (١) .

(ب) وأما جمهور الفقهاء فقد استدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم :  
( أكلت لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالسمك والجراد ... ) (٢) .  
فقد أباح أكل الجراد مع أنه سماه ميتا (٣) .

والذي يترجح لدى مذهب الجمهور في جواز أكل الجراد من غير تذكية ولسوفات حتف أنه ، فان ذلك هو الموافق للحديث ، فقد قرن الحديث السمك والجراد في اباحة ميتتهما ، فوجب أن يتساويا في الحكم ، ومع ذلك فإن المالكية أباحوا أكل السمك وإن مات حتف أنه ، بينما لم يبيحوا أكل الجراد إن مات حتف أنه ، مع أن الحديث قد سوى بينهما في الحكم وأما قياسهم فلا محل له ، وذلك لأنه قياس في مقابلة النص .

ثم إن فدية الجراد التي أوجبها المالكية هي قيمته ، فلم يعتبروه هم أنفسهم ميذا كسائر الصيد ، ولا يخفى أن قتل الجراد لا يمكن أن يسمى ميذا لالفة ولا شرعا .

---

(١) الجامع : ٢١٣/١ ب ، الاشراف : ٢٥٧/٢ .  
(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٩٨/٢ ، وابن ماجه في كتاب الأطعمة ، باب الكبيد والطحال ١١٠٢/٢ وهو صحيح موقوف بحكم المرفوع ، أنظر تلخيص الحبير : ٢٥/١ - ٢٦ .  
(٣) مغنى المحتاج : ٢٦٧/٤ ، كشاف القناع : ٢٠٢/٦ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٠٤/٣ ، المغنى : ٤١/١١ .

## المبحث الرابع

حكم عقر الحيوان اذا لم يقدر على نحره أو ذبحه

اختلف الفقهاء في الحيوان اذا تردى في مهواة ، فلم يمكن الوصول الى مكان ذبحه ان كان مما يذبح أو مكان نحره إن كان مما ينحر ، أيجزىء طعنسه أو جرحه في أى مكان ظهر من جسمه أم لايجزىء ذلك ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة إنما يرجع الى تعارض بعض الآثار في ظاهرها فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إنما الذكاة في الحلق واللبة ، فهذا الأثر متعارض في ظاهره مع حديث رافع بن خديج (١) في قعة البعير الذى ند وسيأتى في الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) المشهور من مذهب المالكية انه اذا تردى الحيوان في حفرة أو هوة فلم يقدر على الوصول الى مكان نحره أو ذبحه ، فطعن فيما قدر عليه من جسمه فإن ذلك لا يكون ذكاة له ، ولايجوز أكله بذلك (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن ذكالك الطعن يكون ذكاة له ويصح أكله به (٣) .

(١) هو أبو عبد الله رافع بن خديج بن رافع بن عدى الأنصاري الخزرجي ، شهيد أحداء والخندق وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن عمه ( ظهير بن رافع ) ، توفي سنة تسع وخمسين وقيل غير ذلك . أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٢٩/٣ .

(٢) الخرشى : ٩/٣ - ١٠ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٠/٣ ، الاشراف : ٢٥٢/٢ ، المنتقى : ١١٠/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٥٥/٦ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٣٠٣ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، كشاف القناع : ٦ / ٢٠١ ، شرح منتهى الارادات : ٣ / ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، المغنى : ٢٤/١١ .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم في عدم اجزاء العقر في هذه الحالة بما

يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( إنما الذكاة في الحلق واللبة ) (١) .  
٢ - ولأن تعدد الوصول الى ذكاة المقدور عليه في المحل الذي فيه ذكاته ،  
لا يبيح تذكيته في غيره قياسا على تعدد الحصول على الآلة التي يذكى بها ، فإن  
ذلك لا يستلزم إباحة التذكية بغيرها (٢) .

٣ - ولأن هذا الحيوان من بهيمة الأنعام ، فلم يستبح بغير الذكاة المعهودة  
في بهيمة الأنعام ، وذلك قياسا على المقدور عليه (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث رافع بن خديج قال : ( كنا مع النبي - صلى الله عليه وسلم -  
فند بعير وكان في القوم خيل يسير ، فطلبوه فأعياهم فأهوى اليه رجل بسهم  
فحبسه الله ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : ان لهذه البهائم أوابيد  
كأوابد الوحش ، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا ، وفي لفظ : فما ند عليكم  
فاصنعوا به هكذا ) (٤) ، وهو سريح في اجزاء العقر .

٢ - إن الذكاة إنما تعتبر بحال الحيوان لا بأمله ، بدليل أن المتوحش  
من الحيوان يجوز تذكيته في أي مكان ، والمرتدي في هوة يشبه المتوحش بجامع  
عدم القدرة عليه (٥) .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأضاحي ، باب ماجاء في ذبيحة المتردية ، ١٠٣/٣ ،  
والنسائي في كتاب الضحايا ، باب ذكر المتردية في البئر ، ٢٢٨/٧ ،  
وابن ماجه في كتاب الذبائح ، باب ذكاة الناد من البهائم ، ١٠٦٣/٢ ،  
برقم : ٣١٨٣ .

(٢) الاشراف : ٢٥٢/٢ .

(٣) المنتقى : ١١٠/٣ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والعيد ، باب ما ند من البهائم فهو

بمنزلة الوحش ، ٢٢٧/٦ ، ومسلم في كتاب الأضاحي ، باب جواز الذبح بكل

ما أنهر الدم الا السن ، ٥٥٨/٣ ، برقم : ١٩٦٨ .

(٥) شرح منتهى الارادات : ٤٠٦/٣ ، المغنى : ٣٤/١١ .

والذى يترجح لدى مذهب المالكية فى عدم ابحاثه بالعقر، فإن تردى الحيوان فى هوة لا ينقله من التأنس الى التوحش ، وأما أدلة الجمهور فإن حديث رافع بن خديج ليس فى محل النزاع ، لأن البعير الذى ند اكتسب بهذا الند صفات المتوحش من الحيوان ، بدليل قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ان لهذه الابل أبواباً كأبواب الوحش ) .

وأما القياس على المتوحش من الحيوان فغير متجه ، وليس عدم القدرة على الوصول الى محل الذكاة الشرعية مسوغاً يجيز العدول عن الذكاة الشرعية الى غيرها ، ويظهر لى أن هناك فرقاً بين أن يند الحيوان الانسى ، وبين أن يتردى بهوة ، لأنه بالند يكتسب صفة التوحش من التمتع والنفور ، بينما المتردى فى هوة ليس كذلك ومع هذا فان النبى - صلى الله عليه وسلم - قد نبه على العلة فى انتقال الذكاة من ذكاة الحيوان الانسى الى ذكاة الحيوان الوحش وهو التوحش والنفور ثم ان هذا الانتقال هو خلاف الأصل فى ذكاة الحيوان الانسى فيقتصر فيه على موضع النص .

## المبحث الخامس

## ذكاة البعير النسيب

اختلف الفقهاء في البعير أو غيره من الحيوانات الانسية اذا ند فرمى بسهم فقتل ، أيكون رميه بهذا السهم ولو بنية الذكاة تذكية له فيحل أكله بهذا أم لا يكون كذلك ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى أمرين :

١ - تعارض بعض الآثار في ظاهرها فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( لا ذكاة الا في الحلق واللبة ) فهو متعارض - في الظاهر - مع حديث رافع بن خديج في قصة البعير الذي ند فرمى بسهم فحبسه .

٢ - مراعاة الغالب أو النادر في الحيوانات الانسية ، فان الغالب في هذه الحيوانات أنها حيوانات مقدور عليها غالبا ، وان التوحش فيها نادر ، فمن الفقهاء من أعمل فيها حكم المعتوحش حين توحشها ، ومنهم من أبقاها على الغالب من احوالها فاشتراط لحها الذكاة التي تذكى بها حين تأنسها وقبل توحشها .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا ند الحيوان المتأنس فرمى بسهم فأصاب منه مقتلا ، فان ذلك لا يعتبر ذكاة له حتى لو نوى الذكاة ، وانما يجوز أن يرمى بسهم لحبسه ، ثم ادراك ذكاته بعد ذلك بما يذكى به من ذبح أو نحر (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن ذلك يعتبر ذكاة فيحل أكله بعد ذلك (٢) .

(١) الخطاب : ٣ / ٢١٤ ، الخرشى : ٣ / ٩ - ١٠ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٣ / ٩ - ١٠ ، الجامع : ١ / ٢١٥ ب ، ٢١٦ أ ، المنتقى : ٣ / ١٠٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٥٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٣٠٣ ، مفنى المحتاج : ٤ / ٢٦٨ ، شرح منتهى الارادات : ٣ / ٤٠٦ ، ٤١٦ ، المفنى : ١١ / ٣٤ .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم في عدم اجراء القتل بالسهم للحيوان النادر

بما يلي :

- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( لا ذكاة الا في الحلق واللبة ) .
- ٢ - القياس على المقدور عليه (١) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث رافع بن خديج في قصة البعير الذي تد وقد تقدم في المسألة

التي قبل هذه .

- ٢ - ولأن الاعتبار في ذكاة الحيوان انما هو في حاله عند ذكاته ، وليس في امله بدليل أن الحيوان المتوحش اذا قدر عليه فان ذكاته لا تكون الا في الحلق واللبة ، فكذا الحيوان المتأنس اذا لم يقدر عليه ، فان ذكاته تنتقل من الحلق واللبة الى أى ذكاة مقدور عليها عند توحشه (٢) .

وقد أجاب القرطبي عن الاستدلال بحديث رافع بن خديج ، بأن المراد هو حبسه

ليتمكن من ذكاته بدليل قول الراوى : ( فحبسه ) ولم يقل فقتله .

والذى يترجح لدى في هذه المسألة مذهب الجمهور ، وذلك لأن حديث رافع بن

خديج صحيح وصريح في ذلك ، ولا يدفعه جواب القرطبي ، وذلك لأمرين :

- ١ - لما ورد في بعض روايات الحديث من قوله - صلى الله عليه وسلم - :  
فاذا غلبكم منها شيء فاصنعوا به هكذا ، وفي رواية فكلوه ، فقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( فكلوه ) يعنى أنه يوكل بعد قتله بالسهم ، وذلك لأن أكله بعد التمكن من ادراك ذكاته بالنحر أمر معلوم لدى الصحابة - رضوان الله عليهم - لأنه الأصل ، فيكون قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( فكلوه ) عاريا من الفائدة وفق تأويل المالكية .

(١) المنتقى : ١٠٩/٣ ، الجامع : ٢١٥/١ ب .

(٢) المغنى : ٣٤/١١ .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( فما عليكم منها فاستعوا به هكذا ،  
 اذ يبعد أن يكون المراد منه أنه اذا ند بعير فارموه بسهم حتى تحبسوه  
 فتدركوا ذكاته ، لأن هذا الفعل لا يحتاج الى تعليم ، فكل انسان عاقل يعرف هذه  
 الطريقة في حبس البعير الناد ، والنبي - صلى الله عليه وسلم - انما بعث  
 لبيان الأحكام الشرعية الجديدة ، لا ليعلم الناس ما هو معلوم لديهم ، فان ذلك  
 تحصيل حاصل ، ويؤيد ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( ان لهذه الابل  
 أبواب كأبواب الوحش ) فانه تشبيه للابل في حالتها هذه بالوحش ، وذكره الحكم  
 بعد هذا التشبيه مشعر بأن التشبيه يستلزم انتقال ذكاتها مما يدكى به الانسى  
 الى ما يدكى به الوحش .

وبهذا يترجح مذهب الجمهور في أن توحش الانسى ينقل ذكاته من ذكاة الانسى  
 الى ذكاة الوحش ، والله أعلم .



## المبحث السادس

حكم أكل الكلب من الصيد

اختلف الفقهاء في الكلب إذا صاد صيدا فأكل منه ، هل يعتبر ذلك الكلب معلما فيحل أكل الصيد الذي صاده وان أكل منه ، أم إن عدم الأكل من الصيد هو من شروط كون الكلب معلما ، ومن ثم لا يحل أكل الصيد الذي صاده الكلب إن أكل منه ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى مايلي :

١ - الاختلاف في تأويل قوله تعالى : ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ (١) ، فهل معنى الامساك في الآية هو مجرد الصيد ؟ أم يدخل في الامساك أيضا عدم الأكل ؟ فمن فهم من لفظ الامساك في الآية مجرد الصيد ، أباح الأكل من الصيد الذي صاده الكلب ، وان أكل منه الكلب ، ومن فهم من لفظ الامساك الصيد وعدم الأكل أيضا ، لم يجز الأكل من الصيد ولم يعتبر الكلب الذي أكل من الصيد معلما .

٢ - تعارض بعض الأحاديث في ظاهرها ، فمن ذلك حديث عدى بن حاتم (٢) الذي يفهم منه عدم جواز الأكل ، وحديث أبي ثعلبة الخشني الذي يفهم منه جواز الأكل وسيأتى الحديثان في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(١) ذهب المالكية الى أن عدم الأكل من الصيد ليس شرطا في تعلم الكلب بل ان الكلب المعلم عندهم هو ذلك الكلب الذي يستجيب لأوامر صاحبه في ارساله على الصيد واستدعائه فقط ، وان أكل من الصيد أقله أو جله ، بل وروى عن مالك

(١) المائدة / ٤ .

(٢) هو أبوطريف ، عدى بن حاتم بن عبدالله الطائي ، قدم على النبي - صلى الله عليه وسلم - في شعبان سنة سبع ، وحدث عنه وعن عمر ، توفي سنة ثمان وستين ، أنظر : تهذيب التهذيب : ١٦٦/٧ .

أنه لو أكله كله الا بضعة جاز أكلها (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن عدم أكل الكلب من العييد الذي صاده هو من شروط كون الكلب معلما ، ومن ثم فهو من شروط أكل العييد الذي صاده الكلب أيضا ، - على خلاف بينهم في اشتراط تكرر ذلك من الكلب أو عدم اشتراطه - (٢).

### الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم في عدم اشتراط ترك الأكل بما يلي :

- ١ - قوله - تعالى - : ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ أى مدن لكم .
  - ٢ - حديث أبي ثعلبة الخشني وفيه : ( اذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله عليه فكل ، وان أكل منه ، وكل ما ردت عليك يدك ) (٣).
  - ٣ - اقوال بعض الصحابة كعبدالله بن عمر وسلمان الفارسي وغيرهما (٤).
- وقد أجيب عن حديث أبي ثعلبة الخشني بأجوبة :-

- ١ - ان حديث عدى الأتي أولى من ذلك لأن حديث عدى الذي اشترط عدم الأكل متفق عليه فهو أصح من حديث أبي ثعلبة .
- ٢ - ان حديث عدى أولى من حديث أبي ثعلبة ، لأن الحكم فيه معلل ، فقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( فإنى أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه ) .

- ٣ - ولأن حديث أبي ثعلبة قد يحمل على الجارحة التي تم تعليمها ، بدليل قوله - صلى الله عليه وسلم - فيه : ( فاذا أرسلت كلبك المعلم ) ، ولا يكون

(١) المدونة : ٥٣/٢ ، الجامع : ٢١١/١ ب ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامي

٤١٩/١ ، المنتقى : ١٢٤/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٦٩/١ - ٧٠ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٦٤/٦ ، ٤٦٧ ، نهاية المحتاج : ١١٤/٨ - ١١٥ ، شرح

منتهى الارادات : ٤١٥/٣ ، المغنى : ٧/١١ .

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب العييد ، باب ما جاء ما يوكل من ميد الكلب ، وقال :

( حسن صحيح ) ٥٣/٤ ، برقم : ١٤٦٤ ، وأبو داود في كتاب العييد ،

باب في العييد ١٠٩/٣ ، برقم : ٢٨٥٢ .

(٤) المنتقى : ١٢٤/٣ ، الجامع : ٢١١/١ ب ، الجامع لأحكام القرآن : ٦٩/٦ .

الكلب معلما حتى يترك الأكل (١) .

(ب) واستدل جمهور الفقهاء بما يلي :

- ١ - حديث عدى بن حاتم وفيه : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : فان أكل فلا تاكل فاني أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه ) (٢) .
- ٢ - ولأن عادة الكلب المعلم أن ينتظر فاحيه ليظعمه (٣) .

وقد أجاب الباجي عن حديث عدى فقال :

( ... وهذا الحديث صحيح ، فلأخذ به واجب غير أنه عام فنعمله على الذي أدرك ميتا من الجرى أو الصدم فأكل منه ، فإنه قد صار على صفة لايتعلق بها الارسال ولا الامسك علينا ، يبين هذا التأويل أنه قد قال - صلى الله عليه وسلم - : " ما أمسك عليك فكل " فان أخذ الكلب ذكاة ... (٤) .

وقد حاول القرطبي الجمع بين حديث عدى وحديث أبي ثعلبة الخشني فقال بعد أن أورد الحديثين محاولا دفع التعارض بينهما ومجيبا عن قول ابن عبد البر بالنسخ :

( ... ولما تعارضت الروايتان رام بعض أصحابنا وغيرهم الجمع بينهما فحملوا حديث النهي على التنزيه والسورع ، وحديث الاباحة على الجواز ، وقالوا : ان عديا كان موسعا عليه فأفتاه النبي - صلى الله عليه وسلم - بالكف ورعا ، وأبا ثعلبة كان محتاجا فأفتاه بالجواز والله أعلم ، وقد دل على صحة هذا التأويل قوله - عليه الصلاة والسلام - في حديث عدى : " فاني أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه " هذا تأويل علمائنا ، وقال أبو عمر في كتاب الاستذكار : وقد عارض حديث عدى هذا ، حديث أبي ثعلبة ، والظاهر أن حديث أبي ثعلبة ناسخ له ، فقوله : وان أكل يارسول الله ؟ قال : وان أكل : قلت : هذا فيه نظر ، لأن التاريخ مجهول ، والجمع بين الحديثين أولى ما للمسلم

(١) المغنى : ٧/١١ .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الذبائح والصيد ، باب ادا أكل الكلب ، ٢٢٠/٦ ، ومسلم

في كتاب الصيد والذبائح ، باب الصيد بالكلاب المعلمة : ١٥٢٩/٣ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٤١٥/٣ ، المغنى : ٧/١١ .

(٤) المنتقى : ١٢٤/٣ .

يعلم التاريخ والله أعلم ( ١ )

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى اشتراط ترك الأكل من العيد ، وذلك لورود النهى فى حديث عدى ، والنهى انما يحمل على التحريم اذا لم تعرفه عنه قرينة ، وليس شمة قرينة فى هذا الحديث تعرف النهى فيه من التحريم السى غيره ، بل شمة قرينة تؤكد التحريم وهى قوله - صلى الله عليه وسلم - فى احدى روايات الحديث : فلا تأكل منه شيئا .

وأما حديث أبى ثعلبة الخشنى ، فان جواب ابن قدامة عنه بأن قول النبى - صلى الله عليه وسلم - انما هو فى الكلب المعلم جواب سائغ ، وبه يجمع بين الحديثين ، وهذه الطريقة فى الجمع أقرب وأصح من الطريقة التى ذكرها القرطبي ، فليس اختلاف احوال الناس فى العيش سعة وضيقا ، مما يسوغ أن يباح الحرام أو يحرم المباح ، ومن هنا فان مذهب الجمهور هو الأقرب للعواب والله أعلم .

---

( ١ ) الجامع لأحكام القرآن : ٧٠/٦ .

## المبحث السابع

حكم الصيد اذا صاده الجارح ثم وجد بعد يوم سيده ميتا

اختلف الفقهاء في الصيد يميئه الجارح أو السهم ثم يتوارى عن الانظار،

فيجده العائد من الغد ميتا .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في القدر الذي

يعمل فيه الشك بأن يكون ذلك الصيد المقتول لم يقتل بسبب جارح العائد أو سهمه

وانما لسبب آخر أدى الى موته .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية انه يجوز أكله ان وجد فيه أثر سهمه أو أثر

جارحه مالم يبت ، فان بات متواريا عن الانظار ثم وجد من الغد لم يجز أكله (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه يشترط أن يجد العائد في طلبه ، والا يتشاغل

عن طلبه ، فان جد في طلبه ثم وجده بعد ذلك ميتا جاز أكله ، وان كان الصيد قد

توارى عن نظره (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه لا يؤكل (٣) . اذا لم يعلم أن سهمه قتله .

(د) وذهب الحنابلة الى أنه يجوز أكله (٤) . اذا علم أن سهمه قتله .

فالخلاف بين الحنفية والمالكية يسير جدا .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - ماروى ( أن رجلا أهدى الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ظبياً

فقال : انى رميته يارسول الله ثم اتبعته من الغد فوجدت سهمى فيه اعرفه ،

فقال - صلى الله عليه وسلم - : ( لا آكله لا أدرى لعل هوام الارض قتلته ) (٥) .

(١) المدونة : ٥١/٢ ، الاشراف : ٢٥٤/٢ ، البيان والتحصيل : ٣١٩/٣ ، الجامع : ٢١١/١ أ

المنتقى : ١٢٢/٣ - ١٢٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٦٨/٦ - ٤٦٩ .

(٣) نهاية المحتاج : ١١٧/٨ .

(٤) شرح منتهى الارادات : ٤١٣/٣ .

(٥) لم أجده بهذا اللفظ ، ولكن أخرج أبوداود في كتاب الصيد ، باب في الصيد

١٠٩/٣ ، برقم : ٢٨٤٩ بنحوه .

٢ - ولأنه في الليل يكثر انتشار السباع ، فيحتمل أن يكون قد قتله سبع ، بخلاف النهار فان انتشار السباع فيها نادر ، والحكم انما هو للغالب (١) .

(ب) واستدل الحنفية بقوله - صلى الله عليه وسلم - لأبي ثعلبة : ( إذا رميت سهمك فغاب ثلاثة أيام وأدركته فكله مالم ينتن ) (٢) . وروى أنه عليه الصلاة والسلام كره أكل الصيد إذا غاب عن الرامي وقال : لعل هوام الأرض قتلتته .

فقد جمع الحنفية بين الحديثين بأن حملوا الحديث الأول على مالم لم يقعد عن طلبه ، وحملوا الحديث الثاني على مالم يقعد عن طلبه ، قالوا : ولا يضر تواري الصيد عن النظر ، وذلك لأن تواريه لا يمكن التحرز عنه فعار عفوا (٣) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا بنفس الدليل على مذهبيهما المتناقضين وهو حديث عدى بن حاتم قال : ( سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أرضنا أرض صيد فيرمى أحدنا الصيد فيغيب عنه ليلة أو ليلتين فيجسد فيه سهمه ، فقال : إذا وجدت سهمك ولم تجد فيه أثر غيره ، وعلمت أن سهمك قتله فكله ) (٤) .

فقد فهم منه الشافعية التحريم ، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - علمت أن سهمك قتله ، فدل على أنه إذا لم يعلم أن سهمه هو الذي قتله ، فإن الصيد يحرم أكله .

وأما الحنابلة فان طريق العلم عندهم الى أن سهمه هو الذي قتله يكون بعدم وجود أثر سبع أو أثر شيء آخر، وهكذا فان الشافعية والحنابلة استدلوا بنفس الدليل على مذهبيهما ، وذلك حسب فهم كل منهما للحديث (٥) .

(١) الأشراف : ٢٥٤/٢ ، المنتقى : ١٢٣/٣ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الذبائح ، باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجده ، ١٥٣٢/٣ برقم : ١٩٣١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٤٦٨/٦ - ٤٦٩ .

(٤) أخرجه الترمذي بهذا اللفظ في كتاب الصيد ، باب ما جاء في الرجل يرمى الصيد

فيغيب عنه ، وقال : حديث حسن صحيح ، ٥٥/٤ ، برقم : ١٤٦٨ .

(٥) نهاية المحتاج ١١٧/٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٤١٣/٣ .

والذى يترجح لدى فى هذه المسألة مذهب الحنابلة وذلك لأن عدم وجود أثر  
آخر غير أثر سهم الصائد أو جارحته يفيد غلبة الظن بأن الصيد صيده خاصة  
إذا وجد قريبا من المكان الذى صاده الصائد فيه ، أو بنفس الاتجاه الذى هرب  
اليه بعد اصابة السهم أو الجارحة له والله أعلم .

## المبحث الثامن

حكم من رمى طائرا فسقط ميتا

اختلف الفقهاء فيمن رمى طائرا في الجو أو على شجرة فسقط ذلك الطائر ميتا ، أيحل أكله أم لايجل ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى اجتماع مايجب الحظر ، وهو أن يكون الطائر قد مات نتيجة للسقطة ، ومايجب الاباحة وهو أن يكون الطائر قد مات نتيجة الرمي .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

- (١) ذهب المالكية الى أنه لايجل أكله (١) .
- (ب) وذهب جمهور الفقهاء الى اباحته (٢) .

الأدلة :

وهذه المسألة اجتهادية ليس فيها نص توقيفي عن الشارع الحكيم ، وقد اختلف الفقهاء في الحاقها بالمرتدية أو عدم الحاقها بها ، فالمالكية الحقوها بالمرتدية ، وذلك لأنه يمكن أن يكون الطائر قد مات نتيجة سقوطه على الأرض وليس نتيجة رميه بالسهم (٣) ، بينما قال الجمهور بأن الغالب موته بالسهم ، وسقوطه على الأرض لايد منه ، والا لعاحل طائر أصطيد أبدا ، لأنه لايد له من السقوط على الأرض بعد اصابته (٤) .

ولعل هذا هو الأرجح الا أن تكون الاصابة غير مؤدية الى الموت استقلالا ، كأن يكون رماه بسهم فقطع جناحه ، فان هذا غير مؤد الى الموت استقلالا كما ذكر ذلك الشافعية .

- (١) العدونة : ٥٩/٢ ، الجامع : ٢١٤/١ أ .
- (٢) الدر المختار : ٤٧٢/٦ ، نهاية المحتاج : ١١٤/٨ ، شرح منتهى الارادات : ٤١٣/٣ ، المغنى : ٢٢/١١ .
- (٣) الجامع : ٢١٤/١ أ ، العدونة : ٥٩/٢ .
- (٤) نهاية المحتاج : ١١٤ / ٨ ، شرح منتهى الارادات : ٣ / ٤١٣ ، المغنى : ٢٢/١١ .



## المبحث التاسع

حكم من صاد هيدا فأقلت منه ثم صاده آخر

- اختلف الفقهاء في ذلك ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة هو  
تعارض الملكيتين : ملكية الصائد الأول ، وملكية الصائد الثاني .  
وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :
- (أ) ذهب المالكية الى أن ذلك الصيد يكون للصائد الثاني بشرط أن يتوحدش  
ثانية ، فيتطبع بطباع الوحش وينقطع عن صائده الأول بطول التوحش (١) .  
(ب) وذهب الحنفية الى أنه لصائده الثاني (٢) .  
(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه لصائده الأول حتى لو توحش (٣) .

## الأدلة :

وهذه مسألة اجتهادية ، وماخذ المالكية فيها أن الصيد بتوحدشه وتطبعه  
بطباع الوحش يخرج عن ملكية الصائد الأول ، ويكون الصائد الثاني قد صاده حال  
توحدشه وامتناعه ، ولأن ماكان أمله مباحا يخرج عن ملكية من أحززه بخروج يسه  
عنه ، كما في النهر اذا أخذ منه انسان ثم عاد وانسكب في النهر ، فانه يرجع الى  
أمله (٤) .

وأما الحنفية فانهم لم يعتبروا التوحش ، وانما اعتبروا مجرد الافلات (٥) .  
وأما الشافعية والحنابلة فانهم الحقوا الوحش من الحيوان في هذه

- (١) الخطاب : ٢١٣/٣ ، الخرشى : ١٩/٣ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٨ / ٣ ،  
الاشراف : ٢٥٥/٢ .  
(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٧٣/٦ .  
(٣) نهاية المحتاج : ١١٩/٨ ، شرح منتهى الارادات : ٤١٧/٣ .  
(٤) الاشراف : ٢٥٥/٢ .  
(٥) حاشية ابن عابدين : ٤٧٣/٦ .

المسألة بالانسي منه ، فشيءوا الصيد المتوحش بالدابة اذا شردت من صاحبها ، فكما أن الدابة لاتخرج بشرودها عن ملك صاحبها ، فكذا الصيد لا يخرج بتوحشه عن ملك صاحبه (١) .

ويظهر أن مذهب المالكية في هذه المسألة هو الأرجح ، ولا يخفى أن تشبيهه الصيد بالحيوان الانسي في هذه المسألة غير متجه ، وذلك لاختلاف سبب الملكيتين من جهة ، ولأن الأمل في الحيوان الانسي التأنس ، والشروود طارئ ، فيرجع به الى الأمل وهو التأنس وكونه في ملك صاحبه ، وأما الصيد فان الأمل فيه التوحش وعدم الملكية ، فيرجع به الى أمله وهو كونه غير مملوك ومتوحشا .

وأما القول بأن مجرد الافلات ينقل الملكية من الماشد الأول الى الماشد الثاني فبعيد ، وبهذا فان الراجح في هذه المسألة هو مذهب المالكية .

---

(١) نهاية المحتاج : ١١٩/٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٤١٧/٣ .

## المبحث العاشر

حكم من أرسل جارحا أو رمى سهما على صيد

فأصاب غيره

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ، وسبب انفراد المالكية فيها الاختلاف في توسيع أو تضيق عمل النية التي هي شرط لحل الصيد ،  
وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا أرسل جارحه أو رمى سهمه على صيد فأصاب غيره ، فان ذلك الصيد لا يوكل الا أن ينوى ذلك ، فينوى أن الصيد صيده وان لم يصبه وأصاب غيره فان هذا الصيد منوى له أيضا (١) .  
(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الصيد يحل أكله وان كان المنوى غيره (٢) .

الأدلة :

وهذه المسألة اجتهادية أيضا ، وما أخذ المالكية فيها أن النية شرط لحل الصيد ، ولأن الصيد بالسهم والجارح ذكاة ضرورة فاعتبرت فيها نية صيد المصيد دون غيره (٣) .

وأما جمهور الفقهاء فان مأخذهم الاعتماد على النصوص العامة في الصيد ، وهي لم تفرق بين أن ينوى صيدا أو صيودا (٤) .

ولعل مذهب الجمهور في هذه المسألة أرجح ، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يكون لعين الصيد تأثير في نية الصائد وذلك لعدم الفرق المعقول بين صيد وصيد ، والله أعلم .

- 
- (١) الزرقاني على مختصر خليل : ١٢/٣ ، الخرشى : ١١/٣ - ١٢ ، الجامع : ٢١٣/١ ، البيان والتحصيل : ٣١٤/٣ .  
(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٦٦/٦ ، نهاية المحتاج : ١١٦/٨ ، شرح منتهى الارادات : ٤١٦/٣ ، المغنى : ١٧/١١ - ١٨ .  
(٣) الخرشى : ١٢/٣ ، الجامع : ٢١٣/١ .  
(٤) المغنى : ١٨/١١ ، شرح منتهى الارادات : ٤١٦/٣ .

## الفصل الثانى

### مفردات المذهب فى الأطمعة

يشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : حكم أكل كل ذى ناب من السباع ، وذى مخلب من الطيور

المبحث الثانى : حكم أكل الحية

المبحث الثالث : حكم أكل حشرات الأرض

المبحث الرابع : حكم أكل لحم الخيل

### المبحث الأول

حكم أكل كل ذي ناب من السباع

وذي مخلب من الطيور

اختلف الفقهاء في أكل كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير<sup>(١)</sup>، أمباح هو أم غير مباح ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى مايلي :

١ - الاختلاف في المراد من قوله - تعالى - : ﴿ كل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فأنسد رجب . . الآية ﴾<sup>(٢)</sup> ، فهل هذه الآية منسوخة أم محكمة ؟ وهل جاءت لحصر المحرمات أم جوابا لسؤال ؟ وغير ذلك من الأقوال التي قيلت في هذه الآية ليس هنا مجال بسطها .

٢ - معارضة هذه الآية الكريمة - في ظاهرها - لما ورد من نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن كل ذي ناب من السباع ، وعن كل ذي مخلب من الطير .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو ظاهر المدونة وبه جزم خليل وتابعه عليه أكثر شراح مختصره - أن سباع البهائم كالأسد والنمر مكروهة فقط ، وأن أكلها جائز مع الكراهة ، كما روى عنه التفرقة بين السباع العادية فتكره ، وغير العادية فلا تكره .

ويفهم أيضا من ترجمته في الموطأ القول بتحريم سباع البهائم ، لكن المشهور عنه كراهتها .

---

(١) المقصود بها ماكان لها أنياب تضرب الشيء وتفتريه ، مثل الأسد والنمر والفهد والذئب والكلب والخنزير ، أما ذوات المخلب من الطير ، فهى التى تعلق الشيء بمخالبها ، وتميد بها ، مثل العقاب والبارى والعقر ، والشاهين والباشق وأشباهها .

(٢) الانعام / ١٤٥ .

وأما سباع الطير كالمقر والبازي وغيرهما ، فان المشهور اياحتها (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى تحريم سباع البهائم والطير على السواء عدا بعض المستثنيات اليسيرة ليس هنا مجال ذكرها (٢) .

#### الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في عدم تحريم سباع البهائم والطير بما

يلى : -

١ - قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ لَا آجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَىٰ مُحْرَمٍ عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ۖ وَاللَّيْئَةُ ۖ ﴾ .  
قالوا فالآية الكريمة حصرت المحرمات في هذه الأشياء ، فدل على أن ماعداها غير محرم .

٢ - القياس على الضبع والشعلب وهو مباح عند الشافعية .

٣ - ولأنه حيوان يظهر جلده بالدبغ ، فحل تناوله كسائر الصيد (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

١ - مارواه أبو ثعلبة الخشني قال : ( نهى رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - عن أكل كل ذي ناب من السباع ) (٤)

(١) الخطاب والتاج والاكليل بهامشه : ٣ / ٢٢٩ ، ٢٣٥ - ٢٣٦ ، الخرشي :

٣ / ٢٦ ، ٣٠ - ٣١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٣ / ٢٦ ، ٣٠ - ٣١ ، الاشراف :

٢٥٦/٢ ، الجامع : ١ / ٢١٦ أ ، المنتقى : ٣ / ١٣٠ - ١٣١ ، الجامع

لأحكام القرآن : ٧ / ١١٥ - ١١٨ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٣٠٤ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٣٠٠ ، شرح منتهى الارادات :

٣ / ٣٩٦ ، المغنى : ١١ / ٦٦ ، ٦٨ .

(٣) الاشراف : ٢ / ٢٥٦ ، الجامع : ١ / ٢١٦ أ ، المنتقى : ٣ / ١٣١ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والصيد ، باب أكل كل ذي ناب من السباع :

٦ / ٣٢ ، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من

السباع ، وكل ذي مخلب من الطير ، ٣ / ١٥٣٣ ، برقم : ١٩٣٢ .

٢ - حديث أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( أكل كل ذى ناب من السباع حرام ) (١) .

٣ - حديث ابن عباس : ( نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير ) (٢) .

٤ - حديث خالد بن الوليد مرفوعا : ( حرام عليكم الحمر الأهلية ، وكل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير ) (٣) .  
فهذه الأحاديث تخص عموم الآية الكريمة (٤) .

والذى يترجح لدى أن لحم سباع البهائم والطيور محرم وغير جائز أكله -  
لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة .

وأما الاستدلال بالآية الكريمة فغير متجه ، وذلك لوجود بعض المحرمات المتفق على تحريمها مما لم يذكر فى هذه الآية . وذلك كالخمر ، وما دبح على النصب وذبائح المشركين وغير ذلك .

كما أن ما حرمه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يجب تحريمه ، كالذى حرمه الله - تعالى - ، وذلك بنص القرآن العزيز ، كما فى قوله - تعالى -  
﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ (٥) .

وأما القول بأن الآية الكريمة منسوخة فبعيد أيضا ، إذ لا حاجة الى هذا القول ، وقد أحسن القرطبي حين حقق المسألة بالنسبة للقول بنسخ الآية ، وبالجمع بين ما دلت عليه ، وبين المحرمات الأخرى التى لم تذكر فيها سواء ما حرمت بالأحاديث النبوية ، أو تلك التى حرمت بنص القرآن العزيز فقال :

- 
- (١) أخرجه مسلم فى كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع ٠٠٠ ، ١٥٣٤/٣ ، برقم : ١٩٣٣ .
  - (٢) أخرجه مسلم فى كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع ٠٠٠ ، ١٥٣٤/٣ ، برقم : ١٩٣٤ .
  - (٣) أخرجه أحمد فى مسنده ، ٨٩/٤ .
  - (٤) مغنى المحتاج : ٣٠٠/٤ ، المغنى : ٦٦/١١ - ٦٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٩٦/٣ ، حاشية ابن عابدين : ٣٠٤/٦ .
  - (٥) الحشر / ٧ .

( ٠٠٠ والمعنى قل يا محمد لا أجد فيما أوحى الى محرما الا هذه الأشياء ، لا ما تحرمونه بشهوتكم، والآية مكية ، ولم يكن في الشريعة في ذلك الوقت محرم غير هذه الأشياء ، ثم نزلت سورة المائدة بالمدينة ، وزيد في المحرمات كالمختنقة والموقودة والمتردية والنطيحة والخمر وغير ذلك ، وحرم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالمدينة أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير .

وقد اختلف العلماء في حكم هذه الآية وتأويلها على أقوال : الأول ما أشرنا اليه من أن هذه الآية مكية ، وكل محرم جرمه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو جاء في الكتاب مضموم اليها فهو زيادة حكم من الله عز وجل على لسان نبيه - عليه السلام - ، على هذا أكثر أهل العلم من أهل النظر والفقه والأثر ، ونظيره نكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها ، مع قوله : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ وكحكمه باليمين مع الشاهد مع قوله : ﴿ فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ (١)

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١١٥/٧ - ١١٦ .



## البحث الثاني

حكم أكل الحية

اختلف الفقهاء في أكل لحم الحية ، أمباح هو أم غير مباح ؟ ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تعارض بعض العمومات القرآنية - في ظاهرها - فمن ذلك قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحْرَمًا عَلَى طَعْمِ مَا يَطْعَمُونَ ۗ ۝١٠٠ ﴾ الآية ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ ۗ ۝١٠١ ﴾ .

فمن أخذ بالآية الأولى ، أباح لحم الحية لأنها لم تذكر من بين المحرمات ، ومن أخذ بالثانية حرم لحمها لأنه من الخبائث .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية وهو ما جزم به خليل إباحة لحم الحية بشرطين

١ - أن يؤمن سمها .

٢ - أن تذكى ذكاة شرعية .

ويورد المالكية صفة للذكاة التي تحقق الشرطين - أي شرعية الذكاة ،

وَأَمِنَ السَّمَّ - وهو أن يقطع رأس الحية وبعض ذنبها ، وذلك بثني ذنبها على رأسها وقطعها معا .

وهناك أقوال في المذهب بكراهتها ، وإباحتها للحاجة ، لكن المشهور في

المذهب الأول (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء إلى أن لحمها محرم (٣) .

(١) الأعراف / ١٥٧ .

(٢) الحطاب : ٢٣٠/٣ ، الخرشى : ٢٦/٣ - ٢٧ ، الزرقاني على مختصر خليل :

٢٧/٣ ، المنتقى : ١٣٢/٣ ، الجامع : ٢١٧/١ أ ، الجامع لأحكام القرآن :

١٢٠/٧ - ١٢١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٣٠٤/٦ ، مغنى المحتاج : ٣٠١/٤ ، شرح منتهى الإرادات :

٣٩٧/٣ ، المغنى : ٦٤/١١ .



## المبحث الثالث

حكم أكل حشرات الأرض

حشرات الأرض كثيرة كالنمل والنحل والزنابير والديدان وغير ذلك ، وقد اختلف فيها الفقهاء ، أيجوز أكلها أم لايجوز .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في تأويل قوله - تعالى - : ﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ ، فهل المراد بالطيبات والخبائث في هذه الآية استطابة أو استخبث الطبع لها ؟ أم المراد بالطيبات في هذه الآية الاشياء التي أحلها الله . وبالخبائث الأشياء التي حرمها الله ؟ ، وبعبارة أخرى : هل المراد بالخبائث في هذه الآية المحرمات ، أم ما يستخبثه الطبع ؟ (١) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن حشرات الأرض مباحة بالجملة ، وهناك رواية عن الامام بكرهتها ، وقد نقل الحطاب بعض أقوال علماء المذهب بالتحريم (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى تحريمها (٣) .

الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً ... الآية ﴾ ولم يذكر من بينها الحشرات (٤) .

- 
- (١) الجامع لأحكام القرآن : ٣٠٠/٧ .  
 (٢) الحطاب : ٢٣١/٣ ، الخرشى : ٢٨/٣ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٧ / ٣ ، الأشراف : ٢٥٧/٢ ، المنتقى : ١٣٢/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٠٠/٧ .  
 (٣) حاشية ابن عابدين : ٣٠٤/٦ ، مغنى المحتاج : ٣٠٣/٤ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٨٧/٣ ، المغنى : ٦٤/١١ .  
 (٤) المنتقى : ١٣٢/٣ .

٢ - واستدلوا على كراهتها بأنها من هوام الارض ، فكرهت لغير ضرورة كالحيات (١) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بقوله - تعالى - : ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ وهذه الحشرات من الخبائث طبعاً .

كما استدلوا ببعض النصوص التي فهم منها تحريم بعض هذه الحشرات كقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم ، العقرب والفأرة والفراب والحدأة والكلب العقور ) (٢) .

والذي يترجح لدى تحريمها وذلك لاستخبائها واستقذارها، والاحتجاج بظاهر قوله - تعالى - : ﴿ قل لا أجد ... الآية ﴾ غير متجه ، وذلك لما سبق وأن عرفنا أن الآية لم يقصد بها حصر المحرمات بما ذكر فيها .

---

(١) المنتقى : ١٣٢/٣ .

(٢) مغنى المحتاج : ٣٠٣/٤ ، المغنى : ٦٤/١١ - ٦٥ .

## المبحث الرابع

حكم أكل لحم الخيل

اختلف الفقهاء في حكم أكل لحم الخيل ، أمحرم هو أم غير محرم ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في المراد من قوله - تعالى - ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ (١) فهل المراد بهذه الآية تحريم ماسوى الركوب ؟ أم أن المراد منها مجرد التمثيل لمنافع الخيل أو بيان المقصود الأعظم منها وهو الركوب ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) مشهور مذهب المالكية أن لحم الخيل محرم ، وهذا ما رجحه الزرقانى والخرشى ، وهنالك قول للامام بالكراهة ، لكن الذى استقر عليه المذهب الأول (٢) .
- (ب) وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الى جواز أكلها ، لكن الحنفية كرهوه كراهة تنزيهية (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في تحريم لحم الخيل بما يلي :

- ١ - قوله - تعالى - : ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ ووجه الدلالة في هذه الآية من أمرين :
- أحدهما : أن الآية قد ذكرت الركوب والزينة ، ولم تذكر الأكل في حين أن الآية التى قبلها والتى جاءت للحديث عن الانعام بين فيها الأكل وغيره ، فدل ذلك على أن الخيل ليست الا للركوب والزينة ، ولو كان الأكل مقصودا منها لبيته كما بين ذلك فى الانعام .

(١) النحل / ٨ .

(٢) الخرشي : ٣٠/٣ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٣٠/٣ ، الاشراف : ٢٢/٢٥٦ - ٢٥٧ .

الجامع : ٢١٦/١ ب ، المنتقى : ١٣٢/٣ - ١٣٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٠٠/٧٦ - ٧٧ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٦/٣٠٤ - ٣٠٥ ، مغنى المحتاج : ٤/٢٩٨ ، شرح منتهى

الارادات : ٣/٣٩٨ ، المغنى : ١١/٦٩ .

ثانيهما : أن الآية قد شُرکت في الحكم بين الخيل والبغال والحمير ،  
فدل على استواءها في الحكم ، مع أن البغال والحمير يحرم أكل لحمها (١) .

وقد أجيب عن الاستدلال بهذه الآية فقال الشرييني في شرحه على المنهاج :  
( ... والاستدلال على التحريم ، بقوله تعالى : ﴿ لتركبوها وزينة ﴾ ولم يذكر  
الأكل مع أنه في سياق الامتنان مردود كما ذكره البيهقي وغيره ، فان الآية مكية  
بالاتفاق ، ولحوم الحمير انما حرمت يوم خيبر سنة سبع بالاتفاق ، فدل على أنه  
لم يفهم النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا الصحابة في الآية تحريفا لا للحمير  
ولا لغيرها ، فانها لو دلت على تحريم الخيل دلت على تحريم الحمير ، وهم لم  
يمنعوا منها ، بل امتدت الحال الى يوم خيبر فحرمت ، وأيضا الاقتناع على  
ركوبها والتزين بها لا يدل على نفي الزائد عليهما ، وانما خصهما بالذكر لأنهما  
معظم المقصود من الخيل كقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم  
الخنزير ﴾ ، لأنه معظم مقصوده . وقد أجمعوا على تحريم شحمه ودمه وسائر  
أجزائه (٢) .

٢ - حديث خالد بن الوليد : ( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
نهى يوم خيبر عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير ، وكل ذي ناب من السباع  
أو مخلب من الطير ) (٣) .

وقد أجاب عن هذا الحديث ابن قدامة فقال :  
( ... وحديث خالد ليس له اسناد جيد قاله أحمد ، قال : وفيه رجلان لا يعرفان ،  
يرويه شور عن رجل ليس بمعروف ، وقال : لاندع أحاديثنا لمثل هذا الحديث  
المنكر ) (٤) .

٣ - ولأن الخيل آلة الجهاد فباحة أكلها تؤدي الى الاضرار به (٥) .

(١) الاشراف : ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، الجامع : ١ / ٢١٦ ب ، الجامع لأحكام القرآن :  
٧٦/١٠ .

(٢) معنى المحتاج : ٢٩٩/٤ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٧٦/١٠ ، والحديث سبق تخريجه ص ٧٥٣ .

(٤) المعنى : ٧٠/١١ ، وانظر : معنى المحتاج : ٩٩/٤ .

(٥) الاشراف : ٢٥٧/٢ ، الجامع : ١ / ٢١٦ ب .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلي :

- ١ - حديث جابر : ( نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية ، وأذن في لحوم الخيل ) (١) .
- ٢ - حديث أسماء - رضی الله عنها - قالت : ( نحرنا فرسا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأكلناه ونحن بالمدينة ) (٢) .
- ٣ - ولأنه حيوان غير مستخث ، وليس ذئبا ولا مذبذب ، فكان حلالا كبهيمة الأنعام (٣) .

#### الترجيح :

ان أدلة الجمهور كانت أمس بالمسألة موضوع البحث من أدلة المالكية ، فدليلهم الأول ، وهو الآية الكريمة لم يجيء لبيان الحكم الشرعي من حل أو حرمة ، وإنما جاء في معرض عد آلاء الله سبحانه وتعالى ونعمه على عباده ، فلا يمكن والحالة هذه أن يثبت به حكم شرعي معارض لمنطوق أحاديث صحيحة وصريحة .

وأما حديث خالد فإنه نص في المسألة لولا ما عرفنا من ضعفه ، وبهذا فإن الذى يترجح اباحة لحوم الخيل ، لاسيما وقد ورد التصريح باباحتها في حديث جابر في غزوة خيبر ، وهو متأخر ، والله أعلم .

---

(١) أخرجه البخارى في كتاب الصيد والذبائح ، باب لحوم الخيل ، ٢٢٩/٦ ، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب في أكل لحوم الخيل ، ١٥٤١/٣ ، برقم : ١٩٤١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٧٢٩ .

(٣) مغنى المحتاج : ٢٩٩/٤ ، المغنى : ٧٠/١١ .

### الفصل الثالث

#### مفردات المذهب في العقيقة والأضحية

يشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : حكم ذبح الأضحية قبل الامام

المبحث الثاني : حكم ذبح الأضحية ليالي أيام التشريق

المبحث الثالث : أفضلية الضأن على غيره في الأضحية

المبحث الرابع : مقدار العقيقة عن الفلام والجارية



## المبحث الأول

حكم ذبح الأضحية قبل الامام

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ، وسبب انفراد المالكية فيها وجـود بعض الآثار التي وردت في أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر من ذبح قبله بالاعادة ، بينما وردت آثار أخرى فيها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر من ذبح قبل الصلاة بالاعادة .

ومن هنا اختلفت المذاهب ، فمن أخذ بالآثار الأولى ، قال : إنه لا يجوز التضحية قبل الامام ، ومن أخذ بالثانية ، قال بجوازه .  
وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الذي ذبح قبل الامام لاتجرئه أضحيته ، وعليه أن يعيدها ، هذا اذا كان يعلم بذبح الامام ، وأما اذا لم يكن يعلم بذبحه فعليه أن يتحرى ، فينتظر بعد الصلاة والخطبة قدرا يتأكد فيه من أن الامام قد ذبح (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنه لو ذبح بعد الصلاة أجزاءه ولو قبل ذبح الامام (٢) .

الأدلة :

(أ) استدال المالكية بما يلي :

- (١) الخطاب : ٣ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ - ٢٤٤ ، الخرشى : ٣ / ٣٦ - ٣٧ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٣ / ٣٥ - ٣٦ ، الجامع : ١ / ٢٢٣ أ ، المقدمات ، طبعه دار الغرب الاسلامى : ١ / ٤٣٧ ، الاشراف : ٢ / ٢٤٩ ، المنتقى : ٣ / ٨٦ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٢ / ٤٢ .  
(٢) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٣١٨ ، البناية : ٩ / ١٢٧ - ١٢٨ ، نهاية المحتاج : ٨ / ١٢٩ ، شرح منتهى الارادات : ٢ / ٨٠ ، كشاف القناع : ٢ / ٦ - ٧ ، الفروع : ٣ / ٥٤٥ .

١ - ماروى : ( أن أبا بردة بن نيار (١) ذبح أضحيته قبل أن يذبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يعيد بأضحية أخرى ) (٢) .

٢ - حديث جابر بن عبد الله : ( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى بهم يوم النحر بالمدينة ، فسبقهم رجال فنحروا وظنوا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد نحر ، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر ولا ينحر حتى ينحر النبي - صلى الله عليه وسلم - ) (٣) .

٣ - قياس الذبح قبل الامام على الذبح قبل العلاة (٤) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلى :

- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من ذبح قبل العلاة فانما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد العلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين ) (٥) .
- ٢ - ويقول - صلى الله عليه وسلم - : ( من ذبح قبل أن يعلى فليس بمضح وليذبح مكانها أخرى ) (٦) .
- ٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن ذبح قبل أن نعلى فليعد مكانها أخرى ) (٧) .

- (١) هو أبو بردة هانىء بن نيار بن عمرو البلوى ، حليف الأنصار وخال البراء بن عازب ، شهد بدرًا وما بعدها ، توفى سنة احدى وأربعين - على الراجح - أنظر : تهذيب التهذيب : ١٩/١٢ .
- (٢) أخرجه البخارى فى كتاب الأضاحى ، باب الذبح بعد العلاة ، ٢٣٧/٦ ، ومسلم فى كتاب الأضاحى ، باب وقتها ، ١٥٥٢/٣ ، برقم : ١٩٦١ .
- (٣) أخرجه أحمد فى مسنده من رواية جابر ، ٣٤٩/٣ ، قال الشيخ الفمارى هو حديث شاذ ، أنظر : كتاب الهداية ١٩٨/٦ .
- (٤) الاشراف : ٢٤٩/٢ ، الجامع : ٢٢٣ ، المنتقى : ٨٦/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤٢/١٢ .
- (٥) أخرجه البخارى فى كتاب الأضاحى ، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لأبي بردة ضح بالجذع من المعز ، ٢٣٦/٦ ، ومسلم فى كتاب الأضاحى ، باب وقتها ، ١٥٥٢/٣ ، برقم : ١٩٦١ .
- (٦) أخرجه البخارى فى كتاب الأضاحى ، باب من ذبح قبل العلاة أعاد ، ٢٣٨ / ٦ ، ومسلم فى كتاب الأضاحى ، باب وقتها ، ١٥٥٤/٣ ، برقم : ١٩٦٢ .
- (٧) أخرجه البخارى فى كتاب الأضاحى ، باب من ذبح قبل العلاة أعاد : ٢٣٨ / ٦ ، ومسلم فى كتاب الأضاحى ، باب وقتها ، بلفظ قريب من هذا ، ١٥٥٣/٣ ، برقم : ١٩٦١ .

فهذه الأحاديث تدل على أن المشترط هو الذبح بعد العلاة ، وليس فيها ذكر للذبح قبل الامام ، ولو كان ذلك مشترطا لذكر (١).

### الترجيح :

لقد ورد في هذه المسألة آثار ذكر فيها الراوى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر من ذبح قبله بأن يعيد الذبح ، ووردت آثار أخرى أمر فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - من ذبح قبل العلاة أن يعيد الذبح ، والجمع بين هذه الأحاديث ممكن ، وذلك لأن الذى يذبح قبل العلاة يكون بطبيعة الحال قد ذبح قبل النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولعل هذا هو مراد الرواة الذين رووا الآثار التى مرحت بالذبح قبل النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولعل من المفيد فى هذا الباب أن ننقل كلام ابن رشد فى جمعه بين الآثار حيث يقول :

( ... وقد اختلفت الرواية فى حديث أبى بردة بن نيار ، وذلك أن فى بعض رواياته أنه ذبح قبل العلاة فأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يعيد الذبح ، وفى بعضها أنه ذبح قبل ذبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأمره بالاعادة ، وإذا كان ذلك كذلك فحمل قول الراوى أنه ذبح قبل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقول الآخر ذبح قبل العلاة على موطن واحد أولى ، وذلك أن من ذبح قبل العلاة فقد ذبح قبل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فيجب أن يكون المؤثر فى عدم الاجزاء إنما هو الذبح قبل العلاة كما جاء فى الآثار الثابتة فى ذلك من حديث أنس وغيره : أن من ذبح قبل العلاة فليعد ، وذلك أن تأمیل هذا الحكم منه - صلى الله عليه وسلم - ، يدل بمفهوم الخطاب دلالة قوية أن الذبح بعد العلاة يجزئ ، لأنه لو كان هنالك شرط آخر مما يتعلق به اجزاء الذبح لم يسكت عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، مع أن فرضه التبيين ، ونسب حديث أنس هذا " قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم النحر ، من كان ذبح قبل العلاة فليعد " (٢).

(١) نهاية المحتاج : ١٢٩/٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٨٠/٢ .

(٢) بداية المجتهد : ٢١٩/١ .

## المبحث الثاني

حكم ذبح الأضحية ليالي أيام التشريق

اختلف الفقهاء في حكم ذبح الأضحية ليالي أيام التشريق ، أتجزئ عنه أم لاتجزئ ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن من ضحى ليلا ، فإن أضحيته لاتجزئ عنه ويعيدها ، لأن النهار عندهم شرط في ذبح الأضحية ، وروى عن مالك وأشهب أنه لو فعل ذلك فإن أضحيته تجزئ عنه ولايؤمر بالاعادة ، لكن الذي استقر عليه المذهب عدم الاجزاء (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الأضحية مجزئة، لكن الحنفية والشافعية قد كرهوا ذبحها ليلا (٢) .

الأدلة :

استدل المالكية على مذهبيهم في عدم اجزاء أضحيته ليلا بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ﴾ (٣) قالوا فتخصيص الأيام يدل بمفهوم الخطاب على عدم اجزاء الذبح في الليالي ، قال الباجي بعد أن نقل هذا الاستدلال :  
( ... قال القاضي أبو الوليد - رحمه الله - ومندى أن التعلق بهذه الآية ليس من باب دليل الخطاب ، وذلك أن الشرع ورد بالذبح في زمن مخصوص وطريق تعلق

(١) الخطاب : ٢٤٤/٣ ، الخرشى : ٣ / ٣٧ - ٣٨ ، الزرقاني على مختصر خليل :

٣ / ٣٧ ، الاشراف : ٢ / ٢٤٩ ، الجامع : ١ / ٢٢٢ ب ، بداية المجتهد : ٣٢٠/١ ، المنتقى : ٩٩/٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٣١٦ ، ٣٢٠ ، البنائة : ٣ / ١٣٥ ، المبسوط :

١٢ / ١٩ ، مفنى المحتاج : ٤ / ٢٨٧ ، نهاية المحتاج : ٨ / ١٢٩ ، شرح

منتهى الارادات : ٢ / ٨١ .

(٣) الحج / ٢٨ .

النحر والذبح بالأوقات بالشرع لا طريق له غير ذلك، فإذا ورد الشرع بتعلقه بوقت مخصوص لقوله - تعالى - : ﴿ في أيام معلومات ﴾ وينحر النبي - صلى الله عليه وسلم - وذبحه أضحيته نهاراً ، علمنا جواز ذلك في النهار ولم يجر أن نعديسه إلى الليل إلا بدليل ، وقد طلبنا في الشرع فلم نجد دليلاً ، ولو كان لوجدناه مع البحث والطلب ، فهذا من باب الاستدلال بعدم الدليل ( ١ ) .

٢ - ولأنها قرينة تتعلق بالعيد لا يجوز تقديمها عنه ، فلم يجر فعلها في الليل كالعادة ( ٢ ) .

( ب ) وأما الجمهور فقد قالوا : إن الليالي تدخل في الأيام في قول - تعالى - : ﴿ ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ﴾ .

واحتج من كره الذبح على الكراهة بمخافة الخطأ في الذبح ( ٣ ) .

والذي يترجح لدى جواز الذبح ليالي أيام التشريق ، وذبح النبي - صلى الله عليه وسلم - بالنهار لا يدل البتة على أنه لا يجوز الذبح بالليل ، وذلك لأن الغالب أن يذبح بالنهار ، وكون ذلك هو الغالب لا يستلزم بحال نفي الجواز عن الذبح بالليل ، واستدلال المالكية بقوله - تعالى - : ﴿ ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ﴾ لا يدل على عدم جواز الذبح ليلاً ، إذ لا تعرض في الآية للذبح أصلاً ، فالآية نعت على الذكر ، وهو عام ، وقصر الذكر الوارد في الآية على التسمية على الذبيحة بعيداً، وحتى على التسليم بذلك ، فإنه لا يدل على النفي أيضاً ، قال الله - تعالى - : ﴿ واذكروا الله في أيام معدودات ﴾ ، وقال - صلى الله عليه وسلم - : ( أيام منى أكل وشرب وذكر لله تعالى ) ، ولم يقل أحد بقصر الذكر على أيام منى دون لياليها .

ثم انه من السائغ اطلاق اليوم على الليل والنهار معا .

( ١ ) المنتقى : ٩٩/٣ - ١٠٠ .

( ٢ ) الاشراف : ٢٤٩/٢ .

( ٣ ) نهاية المحتاج : ٨ / ١٢٩ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٢٨٧ ، شرح منتهى

الارادات : ٨١/٢ .

## المبحث الثالث

أفضلية الضأن على غيره في الأضحية

اختلف الفقهاء في أفضلية الضأن أو الابل أو البقر في الأضحية ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى ورود بعض الآثار التي يفهم منها أفضلية الابل ، مع آثار أخرى يفهم منها أفضلية الضأن ، وستأتى في الأدلة .  
وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الأفضل في الأضحية هو الضأن مطلقا ، ثم المعز ، وفي أفضلية الابل على البقر أو البقر على الابل خلاف (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الأفضل الابل ثم البقر ثم الغنم (٢) .

الأدلة :

(١) استدال المالكية على مذهبهم بما يلي :

- ١ - قوله - تعالى - : ﴿ وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ (٣) وقد روى عن غير واحد من أئمة التفسير أن هذا الذبح العظيم هو كبش من الضأن ، قالوا : ولا شك أن الله - سبحانه - لو علم أن غير الضأن أفضل منه لأنزله ليتناسب مع فداء نبي من أنبياء الله .
- ٢ - ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضحى بكبشين أقرنين أملحين ،

- 
- (١) الخطاب : ٣ / ٢٤٤ ، الخرشى : ٣ / ٢٨ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٣ / ٣٧ الجامع : ١ / ٢٢١ آ ، الاشراف : ٢ / ٢٤٨ ، المقدمات ، طبعة دار الفرب الاسلامي : ١ / ٤٣٦ ، البيان والتحصيل : ٣ / ٣٤٦ ، بداية المجتهد : ١ / ٢١٥ ، المنتقى : ٣ / ٨٨ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٠٧ .
  - (٢) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، نهاية المحتسب : ٨ / ١٢٦ ، معنى المحتسب : ٤ / ٢٨٥ ، شرح منتهى الارادات : ٢ / ٧٧ ، المفنى : ١١ / ٩٨ .
  - (٣) العافات / ١٠٧ .

فعدوله - صلى الله عليه وسلم - الى الضأن عن غيره لا يمكن الا أن يدل على  
أفضليته (١).

٣ - ولأن المقصود من الأضحية طيب لحمها ورطوبته ، بخلاف الهدى الذى يقصد  
منه كثرة اللحم ، فان الأضحية هي لأهل البيت بخلاف الهدى فانه للفقراء (٢) .  
ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال ، لأن كلا من الهدى والأضحية يجوز الأكل منهما  
واطعام الفقراء .

(ب) واستدل الجمهور بقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من راح فتنسى  
الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح فى الساعة الثانية فكأنما قرب  
بقرة ، ومن راح فى الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا ، ... الحديث ) (٣) .

وقد أجاب المالكية عن الاستدلال بهذا الحديث بأن المراد تشبيه المفاضلة  
فيه بالمفاضلة الواردة فى الهدى بدليل ورود بعض الروايات بلفظ فكأنما أهدى  
بدلا من لفظ فكأنما قرب (٤) .

٢ - ولأن الابل والبقر أكثر لحما وأنفع للفقراء (٥) .

والذى يترجح لدى أفضلية الضأن ، وذلك لأن التأسى بالنبي - صلى الله عليه  
وسلم - أولى من أعمال الرأى ، كما أن دليل المالكية كان أمس بعلم المسألة  
من دليل الجمهور ، فان الحديث الذى استدل به الجمهور ماسبق لبيان أفضلية  
الأضحية ، بخلاف ما استدل به المالكية ، ومن هنا فان مذهبهم هو الراجح .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الاضاحى ، باب وضع القدم على صفحة الذبيحة ،

٢٣٨/٦ ، ومسلم فى كتاب الاضاحى ، باب استحباب الاضحية وذبحها مباشرة بلا

توكيل ، ١٥٥٦/٣ ، برقم : ١٩٦٦ .

(٢) الاشراف : ٢٤٨/٢ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ٤٣٦/١ ، البيان

والتحصيل : ٣٤٦/٣ ، الجامع : ٢٢١/١ ، المنتقى : ٨٨/٣ ، الجامع

لأحكام القرآن : ١٠٧/١٥ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٧٧/٢ ، المغنى : ٩٨/١١ ، والحديث سبق تخريجه ص ٤٠٣

(٤) المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ١ / ٤٣٦ - ٤٣٧ ، البيان والتحصيل :

٣٤٦/٣ .

(٥) نهاية المحتاج : ١٢٦/٨ ، المغنى : ٩٨/١١ .

## المبحث الرابع

مقدار العقيقة عن الغلام والجارية

اختلف الفقهاء فى مقدار العقيقة عن الغلام والجارية ، أهى متساوية وذلك بشاة عن كليهما ؟ أم يفضل فيها الذكر الأنثى فيعق عن الذكر بشاتين وعنهما بشاة ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى التعارض الظاهرى بين قول النبى - صلى الله عليه وسلم - وفعله مما سيأتى فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى التسوية فى العقيقة بين الذكر والأنثى ، وذلك بأن يعق عن كل واحد منهما بشاة (١)

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) الى أنه يعق عن الذكر بشاتين ، وعن الأنثى بشاة (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى التسوية بين الغلام والجارية فى العقيقة بما يلى :

١ - حديث ابن عباس : ( ان النبى - صلى الله عليه وسلم - عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا ) (٤) .

(١) الخرشى : ٤٧/٣ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٤٥/٣ - ٤٦ ، الاشراف : ٢٦٢/٢ ،

المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ٤٥٠/١ ، الجامع : ٢٢٦/١ ب ، المنتقى : ١٠٢/٣ .

(٢) مذهب الحنفية عدم سنية العقيقة أصلاً .

(٣) نهاية المحتاج : ١٣٨/٨ ، مفضى المحتاج : ٢٩٣/٤ ، شرح منتهى الارادات :

٨٩/٢ ، كشاف القناع : ٢١/٢ ، الفروع : ٥٥٦/٣ ، المغنى : ١٢٠/١١ - ١٢١ .

(٤) أخرجه أبوداود فى كتاب الأضاحى ، باب فى العقيقة ، ١٠٧/٣ ، برقم :

٢٨٤١ ، والبيهقى فى كتاب الضحايا ، باب العقيقة سنة ، ٢٩٩/٩ ، قال

الأسانى : الاسناد صحيح على شرط البخارى ، وقد صحه عبدالحق الاشبلى فى

الأحكام الكبرى ، أنظر : ارواء الغليل : ٣٧٩/٤ .



والنبي - صلى الله عليه وسلم - لا يفعل الا الافضل ، فدل على أن ذبـح الشاة عن كل واحد منهما هو الأفضل .

٢ - ولأنها ذبيحة يراد بها التقرب الى الله تعالى فاستوى فيها الذكر والأنثى ، كالأضحية والهدى (١) .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بحديث أم كرز الكعبية (٢) : ( سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : عن الغلام شاتان متكافستان ، وعن الجارية شاة ) (٣) .  
وروى عن عائشة - رضى الله عنها - بنحوه (٤) .

والذى يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة ، وذلك بأن يعق عن الغلام بشاتين ، وعن الجارية بشاة واحدة .

وأما حديث ابن عباس فلربما جعل على أنه لم يكن يجد فى ذلك الوقت الا ذلك الكبش ، وهذا غير مستبعد ، فإنه - عليه الصلاة والسلام - كان فى كثير من الاحيان لا يجد الطعام ، بل كان يخرج الجوع من بيته فى بعض الأيام ،

- 
- (١) الاشراف : ٢٦٢/٢ ، الجامع : ٢٢٦/١ ب ، المنتقى : ١٠٢/٣ .  
(٢) هى أم كرز الكعبية الخزاعية المكية ، لها صحبة ، روت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعنهما عطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٤٧٧/١٢ .  
(٣) أخرجه أبو داود فى كتاب الأضاحى ، باب فى العقيقة ، ١٠٥/٣ ، برقم : ٢٨٣٥ ، والترمذى فى كتاب الأضاحى ، باب الأذان فى أذن المولود ، وقال : حديث حسن صحيح ٨١/٤ ، برقم : ١٥١٦ ، وأحمد فى مسنده ، ٢٨١/٦ ، ٤٢٢ ، والحاكم فى كتاب الذبائح باب الغلام مرتين بعقيقته ، وقال : حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى ، أنظر : المستدرک : ٢٣٧/٤ .  
(٤) نهاية المحتاج : ١٣٨/٨ ، شرح منتهى الارادات : ٨٩/٢ ، المغنى : ١٢١/١١ ، والحديث أخرجه الترمذى فى كتاب الأضاحى ، باب ماجاء فى العقيقة ، وقال : حديث حسن صحيح ٨١/٤ - ٨٢ برقم : ١٥١٣ ، وأحمد فى مسنده ، ٢١/٦ ، ١٥٨ ، وابن ماجه فى كتاب الذبائح ، باب العقيقة ، ١٠٥٦/٢ ، برقم : ٣١٦٣ ، قال الألبانى اسناده صحيح على شرط مسلم ، أنظر ارواء الغليل : ٣٩٠/٤ .

ومع ذلك فان العقيقة عن الغلام بالشاتين قد وردت من قوله - صلى الله عليه وسلم - وهو أقوى في الدلالة على الأحكام من أفعاله - عليه الصلاة والسلام - ولذا فان مذهب الشافعية والحنابلة في هذه المسألة هو الأرجح والله أعلم .

# الباب السابع

مفردات المذهب في الإيمان والندور والجهاد

### الباب السادس

مفردات المذهب فى الايمان والتذور والجهاد

يشتمل هذا الباب على فـعـلـيـن :

الفصل الأول : مفردات المذهب فى الايمان والتذور

الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الجهاد

## الفصل الأول

### مفردات المذهب فى الايمان والندور

يشتمل هذا الفصل على ستة مباحث :

المبحث الأول : الوقت الذى يحدث ببقائه من حلف ألا يسكن دارا

المبحث الثانى : القدر الذى يحدث به من حلف أن يفعل شيئا ما حينما

المبحث الثالث : حكم تداخل الكفارات عند تكرار اليمين

المبحث الرابع : حكم نذر اللجاج والغضب

المبحث الخامس : حكم من نذر الحج ماشيا فعجز

المبحث السادس : حكم من نذر ذبح ابنه

المبحث الأول

الوقت الذي يحث ببقائه من حلف الا يسكن دارا

اختلف الفقهاء فيمن حلف ألا يسكن دارا ، فما هو القدر الذي يحث ببقائه في الدار ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية - في المشهور - الى أنه لا يحث ان يبقى ينقل متاعه يومين أو ثلاثة ، ونقل عن اشهب يوم وليلة فقط (١).

(ب) وذهب الشافعية والحنفية الى أنه لا يحث ان يبقى ينقل متاعه ، أو يبحث عن بيت آخر يسكن فيه ، ولو طال الوقت (٢).

(ج) وذهب الحنابلة الى أنه يلزمه الانتقال من فوره بنفسه وأهله والمقصود من متاعه (٣).

وهذه المسألة اجتهادية والخلاف فيها - كما رأينا - يسير ، وقد اختلفت انظار الفقهاء في تقدير العذر الذي يسوغ للحالف البقاء ، والا فالأصل الانتقال في الحال .

والحق أن العذر يختلف باختلاف الناس والأحوال ، ولعل الراجح في هذه المسألة أن يقال : انه لا تحديد في ذلك وأن الشخص الحالف يبر بيمينه اذا اجتهد في نقل متاعه وفي تحصيل بيت آخر ، شرط أن لا يقصر أو يفرط والله أعلم .

(١) الخطاب : ٣٠٣/٣ ، الخرشى : ٧٩/٣ ، الزرقانى وحاشية البنانى : ٧٩/٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٧٥٢ ، مغنى المحتاج : ٣٢٩/٤ - ٣٣٠ ، نهاية المحتاج : ١٧٧/٨ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٤٤٥/٣ ، المغنى : ٢٨٦/١١ .

المبحث الثاني

القدر الذي يحث به من حلف أن

لايفعل شيئاً ما حيناً

أختلف الفقهاء فيمن حلف أن لايفعل شيئاً حيناً ، كمن حلف ألا يكلم انساناً حيناً فمتى يحث ان كلمه ؟ وبعبارة أخرى ماهو الوقت الذي يلزمه الامتناع عن كلامه حتى يكون باراً بيمينه ؟ .

وخلاف الفقهاء هذا انما هو فيما اذا لم يقيد الحالف الحين الذي يريده بلفظه أو نيته لأنه اذا قيده بقيد انصرف اليه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يحث ان فعل الشيء المحلوف عليه من كسـلام ونحوه قبل مضي سنة من حلفه ، فان حلف لايكلم شخصاً ، وجب عليه الامتناع عن كلامه سنة كاملة حتى يكون باراً بيمينه (١) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه يكون باراً بيمينه اذا فعل المحلوف عليه بعد مضي ستة أشهر (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه يبر بامتناعه عن فعل المحلوف عليه أقـل ماينطلق عليه لفظ حين ولو ساعة (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في تحديد السنة بقول الله - تعالى -

(١) الزرقاني على مختصر خليل : ٨٦/٣ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي :

١٥٥/٢ ، الخرشى : ٨٦/٣ ، الاشراف : ٢٢٧/٢ ، الجامع لأحكام القرآن:١/٣٢١-٣٢٢ ، ٣٦١/٩ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٧٩٩ ، شرح منتهى الارادات : ٣ / ٤٤٣ ، المغنى :

٣٠٢/١١ .

(٣) المهذب المطبوع مع المجموع : ١٠٠/١٨ .

﴿ تَوْتَى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بَادِنَ رَبِّهَا ﴾ (١).

قالوا والمراد به هنا السنة لأن ما بين قطف شمر النخلة وأشمارها مرة ثانية سنة (٢).

(ب) وأما الحنفية والحنابلة فقد استدلوا بالآية الكريمة عينها ، قالوا : والمراد بها هنا ستة أشهر ، كما ورد ذلك عن ابن عباس وعكرمة (٣).

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا بأن لفظة حين اسم للوقت ، وهو ينطلق على القليل والكثير ، فيبر بأدنى مسماه (٤).

وهذا هو الذى يترجح لدى ، وذلك لأن هذه اللفظة قد وردت فى القرآن الكريم باطلاقات كثيرة ، فدل على أنه لا يقعد بها معنى من المعانى دون غيره .

وقوله - تعالى - : ﴿ تَوْتَى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ لا يستلزم بالضرورة أن يكون الحين المراد بالآية الكريمة يطلق على كل حين .

ومن هنا فان المراد من لفظة "حين" هو الوقت ، وذلك كقوله - تعالى - : ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ﴾ (٦) ، والوقت ينطلق على أقل أجزاءه ، والله أعلم .

(١) ابراهيم / ٢٥ .

(٢) الاشراف : ٢٣٧/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٢١/١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٧٩٩/٣ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٤٣/٣ .

(٤) المعهد المطبوع مع المجموع : ١٨ / ١٠٠ .

(٥) الانسان / ١ .

(٦) الروم / ١٧ .



المبحث الثالث

حكم تداخل الكفارات عند تكرار اليمين

اختلف الفقهاء فيما لو حلف أيمانا متعددة ، أتلزمه بهذه الايمان كفارة واحدة أم كفارات متعددة ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) يفرق المالكية في هذه المسألة بين حالين :

أحدهما : أن ينوى بالأيمان المتكرره التأكيد ، فهذا لا تتعدد الكفارات في حقه ، بل تتداخل فتلزمه كفارة واحدة .

ثانيهما : أن ينوى بالحلف بأيمانه المتعددة التكرار ، فهذا لا تتداخل الكفارات في حقه ، بل تتعدد فتلزمه عن كل يمين كفارة (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن الايمان المتكررة توجب كفارات متعددة ، الا اذا كثرت فتتداخل (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الايمان المتعددة تتداخل ، فتلزم الحالف كفارة واحدة (٣) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية ، ومأخذ المالكية فيها أن هذه أيمان مستقلة منفصلة ، فتوجب كفارات متعددة ، الا اذا نوى التأكيد فانها تكون يمينا واحدا ، تلزم الحانث فيه كفارة واحدة (٤) .

(١) الحطاب والتاج والاكليل بهامشه : ٢٧٧/٣ - ٢٧٨ ، الخرشى : ٦٤/٣ ، الزرقانى

على مختصر خليل : ٦٣/٣ ، الاشراف : ٢٣٠/٢ ، بداية المجتهد : ٣٠٨/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٧١٤/٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٢٤/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٤٢٩/٣ .

(٤) الاشراف : ٢٣٠/٢ .

وأما الحنفية فانهم جعلوا كل يمين مستقلا بذاته ، الا اذا كثرت فانها  
تتحد من قبيل التخفيف .

وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على تداخل كفارات اليمين بالقياس  
على الحدود فانها تتداخل ، وان اختلفت محالها ، كما لو زنى بنساء ، أو سرق  
من جماعة (١) .

ولعل مذهب المالكية في هذه المسألة أقرب للموااب والله أعلم .

---

(١) شرح منتهى الارادات : ٤٢٩/٣ .

## المبحث الرابع

حكم نذر اللجاج والغضب

المقصود بهذا النذر أن يلزم نفسه بشيء يقصد منه منع نفسه من فعل شيء أو حثها على فعله ، كقوله : أن كلمت فلانا فله على كذا ، أو قوله : ان لم أزر فلانا فله عليّ كذا ، وقد اختلف الفقهاء في حكم هذا النذر ، بين قائل بوجوب الوفاء به ، وقائل بأن نادره يخير بين الوفاء وبين كفارة يمين .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تردد هذا النذر بين اليمين والنذر ، فهو يشبه اليمين من حيث المنع من فعل الشيء ، وهو يشبه النذر من حيث الزام النفس بشيء معين .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أن من نذر هذا النذر فإنه يجب عليه الوفاء به (١)  
 (ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن نادره يخير بين الوفاء به ، أو كفارة يمين (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في وجوب الوفاء بالنذر بما يلي :

- ١ - العمومات التي تحض على الوفاء بالنذر ، ولم تفرق هذه العمومات بين نذر ونذر .  
 (٢) ولأن النذر قربة ، فإذا تحقق موجبها لم يجز العدول عنه واسقاطه بالاشبات بغيرها (٣) .

- (١) الخرش : ٩٤/٣ ، الزرقاشي على مختصر خليل : ٩٥/٣ ، البيان والتحصيل : ١٥٠/٣ - ١٥١ ، الإشراف : ٢٤٦/٢ ، المنتقى : ٢٦٠/٣ .  
 (٢) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٧٣٨ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٣٥٥ ، حاشية البيهقي على شرح ابن القاسم الفزري : ٢ / ٣٢٤ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٤٩/٣ - ٤٥٠ .  
 (٣) الإشراف : ٢٤٦/٢ - ٢٤٧ ، البيان والتحصيل : ١٥١/٣ .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - ماروى عن عمران بن حصين رضى الله عنه من قوله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( لاندُر فى غضب وكفارته كفارة يمين ) (١).

وقد أجاب عنه ابن رشد بتضعيفه من حيث السند والمتن حيث قال :

( وما روى من أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( لاندُر فى غضب وكفارته كفارة يمين ) ليس بصحيح من جهة الاسناد ولا من جهة المتن أيضا ، لأنه ان كان فى حكم المجنون ، فلا ينبغى أن تلزمه كفارة ، وان كان فى حكم الصحيح فينبغى أن يلزمه النذر الذى سماه بعينه ان لم تكن معصية ) (٢).

ولأن هذا النذر متردد بين اليمين والنذر ، فهو من جهة يشبه اليمين ، لأنه منع ، وهو من جهة أخرى يشبه النذر من حيث التزام الناذر قربة معينة ، فليس من سبيل الى تحقيق المعنيين معا الا بالقول بالتخيير بين الوفاء وكفارة اليمين (٣).

ويظهر لى أن هذا هو الأرجح والأقرب للعواب فان نذر اللجاج والغضب فيه شائبة من اليمين ، كما أن تعد القربة فيه ليس بمتحمض .

ومن هنا فان القول بوجوب الوفاء غير متجه ، وذلك للفرق الواضح بينه وبين النذر المطلق ، أو النذر المعلق على شرط يطلب حصوله والله أعلم .

(١) شرح منتهى الارادات : ٤٤٩/٣ ، مغنى المحتاج : ٣٥٥/٤ ، والحديث أخرجه أحمد فى مسنده ، ٤٣٣/٤ ، والنسائى فى كتاب الايمان والنذور ، بسباب كفارة النذر ، ٧ / ٢٨ ، وضعفه الألبانى . أنظر اروا الغليل : ٢١١/٤ .

(٢) البيان والتحصيل : ١٥١/٣ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٤٤٩/٣ ، مغنى المحتاج : ٣٥٥/٤ .

## المبحث الخامس

حكم من نذر الحج ماشيا فعجز

اختلف الفقهاء فيمن نذر أن يحج ماشيا ، لكنه في بعض الطريق عجز عن اتمام الحج ماشيا فركب ، ماذا يلزمه ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا نذر الحج ماشيا وعجز في بعض الطريق ، فإنه يركب ، ثم يأتي من العام القابل فيمشى المواضع التي ركبها ، وان شاء ركب المواضع التي مشاها في حجة النذر ، ويلزمه الهدى .

وهذا الحكم في الرجوع من العام القابل هو فيما اذا كانت المسافة التي مشاها كثيرة ، وأما ان كانت قليلة فيلزمه الهدى فقط ، وقلة المسافة أو كثرتها يرجع فيه الى العادة ، كما أن المراد بالقلة والكثرة هنا ليس بالنسبة الى المسافة التي لزمته بالنذر - أي من موضع بيته الى المسجد الحرام - ، وإنما المراد بقلة المسافة أو كثرتها هو بالنسبة للمسافة عينها التي مشاها كـ بلغت ؟ ، كما هو أيضا بالنسبة لطبيعتها من السهولة والمعوبة .

ويستحب المالكية أن يؤخر الهدى ليذبحه في العام القابل - أي العسام الذي مشى فيه ماركب - ، وذلك ليجتمع الجابر النسكى مع الجابر المالي كما يستحبون أن يكون الهدى بدنة ، والا فبقرة فان لم يجد فشاة (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه ان ركب في كل المسافة أو جها ذبح شاة ، والا تعقد بقدر ماركب (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه ليس عليه الا الهدى (٣) .

(١) الخرشي : ٩٩/٣ - ١٠٠ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٩٨/٣ - ٩٩ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٦٧/٢ ، المدونة : ٨٠/٢ - ٨١ ، البيان والتحصيل : ١٤٣/٣ ، بداية المجتهد : ٣١١/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٨٢٦/٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٦٤/٤ .

(د) وذهب الحنابلة الى أن عليه كفارة يعين (١).

الأدلة :

(أ) استدال المالكية على مذهبهم في الرجوع والاهداء بما أخرجه مالك عن عروة بن أذينة الليثي أنه قال : خرجت مع جدة لي عليها مشى الى بيت الله ، حتى اذا كنا ببعض الطريق عجزت ، فأرسلت مولى لها يسأل عبدالله بن عمر ، فخرجت معه فسأل عبدالله بن عمر ، فقال له عبدالله : مرها فلتركب ثم لتمشى من حيث عجزت ، قال مالك : ونرى عليها مع ذلك الهدى (٢).

قالوا : وقد وجب الهدى عليها مع ذلك لتبويض المشى (٣).

(ب) وأما الحنفية فقد قالوا بوجوب الهدى ان ركب في الأكثر أو الكل ، وذلك لادخاله النقص فيما التزمه (٤).

(ج) وأما الشافعية فانهم أوجبوا عليه دما لأنه ترك واجبا ، وهو المشى (٥)

(د) وأما الحنابلة فقد احتجوا بما يلي :

١ - حديث عقبة بن عامر حين سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن نذر اخته في المشى الى بيت الله وفيه : ( لتمشى ولتركب ولتكفر عن يمينها ) وفي رواية ( ولستم ثلاثة أيام ) (٦).

- 
- (١) شرح منتهى الارادات : ٤٥٥/٣ ، المغنى : ٣٤٦/١١ .  
(٢) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب النذور والأيمان ، باب من نذر مشيا الى بيت الله فعجز ، ٤٧٣/٢ .  
(٣) المنتقى : ٢٣٣/٣ .  
(٤) حاشية ابن عابدين : ٨٢٦/٣ .  
(٥) مغنى المحتاج : ٣٦٤/٤ .  
(٦) أخرجه أبوداود في كتاب الأيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة . . . ، ٢٣٣/٣ ، برقم : ٣٢٩٣ ، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور ، باب من نذر أن يمشى الى بيت الله تعالى ، ١٩/٧ ، والترمذي في كتاب النذور والأيمان باب ١٦ ، وقال : ( هذا حديث حسن ) ٩٨/٤ - ٩٩ ، برقم : ١٥٤٤ ، وابن ماجه في كتاب الكفارات ، باب من نذر أن يحج ماشيا ، ٦٨٩/١ ، برقم : ٢١٣٤ .

٢ - قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( كفارة النذر كفارة اليمين ) (١) .

٣ - ولأن المشى مما لا يوجب الاحرام فلم يجب الدم بتركه ، كما لو نذر صلاة ركعتين فتركهما (٢) .

والذى يترجح لدى فى هذه المسألة ألا رجوع ولا هدى عليه ، وان مبنى ايجاب الهدى فى المذاهب الثلاثة سوى الحنابلة هو القول بأنه ترك واجبا .

والحق أن القول بأن ما أوجبه الانسان على نفسه بالنذر فى الحج يساوى ما أوجبه عليه الشرع فيه غير متجه ، وذلك لأن ايجاب المشى بالنذر أمر خارج عن أعمال الحج تماما ، فلا يمكن أن يقال : ان تارك المشى فى هذه الحالة كتارك المبيت بمنى ، أو المزدلفة ، أو الرمي ، وذلك لأن هذه أعمال وجبت بايجاب الشارع الحكيم ، والمشى انما وجب عليه بايجابه على نفسه بالنذر ، فكيف تسوف التسوية بينهما ؟ .

ومن هنا فان الذى يترجح لدى مذهب الحنابلة وذلك بالزامه ما يليه أى نادر اذا عجز عن نذره ، وهو كفارة اليمين ، والله أعلم .

---

(١) أخرجه مسلم فى كتاب النذر ، باب كفارة النذر ، ١٢٦٥/٣ ، برقم : ١٦٥٤ .

(٢) المعنى : ٢٤٦/١١ .

## المبحث السادس

حكم مالو نذر ذبح ابنه

اختلف الفقهاء فيمن نذر ذبح ابنه مايلزمه ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تعارض مايستفاد من قصة ابراهيم - عليه الصلاة والسلام - في ذبح ابنه ، مع ماورد من قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ) ، فإن نذر ذبح الابن نذر معصية .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) يفرق المالكية في هذه المسألة بين صورتين :

احدهما : أن ينذر ذبح ابنه ، ويتلفظه بالهدى ، كأن يقول سأذبحك هديا ، أو نذرت ذبحك عند الكعبة ، ففي هذه الحالة يلزمه أن يذبح هديا بالغ الكعبة في مكة .

ثانيتها : أن لايتلفظ بالهدى ، كأن يقول نذرت ذبحك ، ففي هذه الحالة لايلزمه شيء في أشهر الروايتين عن الامام وهي التي استقر عليها المذهب (١) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أنه يذبح كبشا ، اذا كان قد نذر ذلك تقربا لله تعالى (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه لاينعقد نذره أصلا (٣) .

الأدلة :

(أ) استدال المالكية على وجوب ذبح الهدى بقصة ابراهيم - عليه السلام -

(١) الخرشى : ٣ / ١٠٥ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٣ / ١٠٣ - ١٠٤ ، حاشية

الدسوقي على الشرح الكبير : ٢ / ١٧١ ، المدونة : ٩٩/٢ - ١٠٠ ، الاشراف :

٢٤٧/٢ ، بداية المجتهد : ٣١٢/١ ، المنتقى : ٢٤١/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١٢/١٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٧٣٩/٣ ، الفروع : ٤٠٢/٦ - ٤٠٣ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٧١/٤ .



فان الله تعالى قد افتدى ابنه بكبش قالوا : وانما لم يجب الهدى فى الصورة الثانية وهى مالم يتلفظ به ، فذلك لأنه فى هذه الصورة نذر معصية ولم توجد قرينة تعرفه عن نذر المعصية الى غيره كما وجد فى الصورة الأولى (١) .

(ب) وأما الحنفية والحنابلة فقد استدلوا بقعة ابراهيم - عليه الصلاة والسلام - التى فهموا منها وجوب الهدى بصفة عامة اذا كان نذره يقصد التقرب الى الله تعالى (٢) .

(ج) وأما الشافعية فانهم قالوا بعدم انعقاد النذر أصلاً وذلك لأن هذا النذر هو نذر معصية فلا ينعقد أصلاً (٣) .

وهذا هو الذى يترجح لدى ، وأما الاستدلال بقعة ابراهيم - عليه الصلاة والسلام - انما يصح لسبب أن ابراهيم نذر ذلك ، وابراهيم لم ينذر ذلك ، وانما هى رؤيا منام ، ورؤيا الأنبياء حق ، فهى ابتلاء واختبار من الله تعالى لابراهيم بدليل قوله تعالى : ﴿ وناديناه أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا اِنَّكَ كَذَلِكَ نجزي المحسنين ، ان هذا ليهو البلاء المبين ﴾ (٤) .

ومن هنا يتضح عدم صحة الاحتجاج بقعة ابراهيم وذلك لأنها ليست نذراً ابتداءً ، وحتى لو كانت كذلك فلا يصح الاحتجاج بها لأنها شرع من قبلنا ، وهو لا يصح الاحتجاج به اذا ورد فى شرعنا ما يخالفه ، وقد ورد المخالف من قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( من نذر أن يطيح الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعمه ) (٥) ، وأية معصية أكبر من ذبح النفس التى حرم الله ، وحتى لو قصد بالنذر التقرب الى الله تعالى كما يقول الحنفية والحنابلة ، فإنه لا ينعقد أصلاً ، لأن التقرب الى الله تعالى لا يكون الا بما شرع ، وليس فى شرعنا أن من التقرب الى الله تعالى ذبح الاولاد والله أعلم .

(١) الاشراف : ٢٤٧/٢ ، المنتقى : ٢٤١/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١٢/١٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٧٣٩/٣ .

(٣) مفتى المحتاج : ٣٧١/٤ .

(٤) المصافات / ١٠٤ - ١٠٦ .

(٥) أخرجه البخارى فى كتاب الايمان والنذور ، باب النذر فى الطاعة ، ٢٣٣/٧ .

## الفصل الثاني

### مفردات المذهب في الجهاد

يشتمل هذا الفصل على اثني عشر مبحثاً :

المبحث الأول : حكم خروج العدين المعسر الى الجهاد

المبحث الثاني : حكم الاستتجار للجهاد

المبحث الثالث : حكم وعد الامام بعض المجاهدين بمكافأة على عمل متميز يقوم به .

المبحث الرابع : كيفية تقسيم خمس الرسول - صلى الله عليه وسلم - في الغنيمة .

المبحث الخامس : حكم رد الفاضل اليسير من الطعام الى المغنم

المبحث السادس : حكم الحرى يسلم ، ثم يظهر المسلمون على حسنه

المبحث السابع : حكم ولد الحرى يسبي مع أحد أبويه

المبحث الثامن : حكم الأراضي المفتوحة عنوة

المبحث التاسع : مقاسم دار الجزية

المبحث العاشر : حكم الجزية على المشركين غير الكتابيين

المبحث الحادي عشر : حكم الجزية على العبد المعتق

المبحث الثاني عشر : انتقاض عهد الذمى بالرضا بمسلمة

## المبحث الأول

حكم خروج المدين المعسر الى الجهاد

اختلف الفقهاء فيمن عليه دين ، وهو عاجز عن الوفاء به ، هل يجوز له الخروج الى الجهاد بغير اذن غريمه أم لايجوز ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن المدين المعسر غير القادر على الوفاء بدينه ، لايجوز له الخروج الى الجهاد وبدون اذن غريمه ، بل ولا يسقط عنه فرض الكفاية فيه من أجل هذا الدين (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لايجوز له الخروج الا باذن غريمه اذا كان الدين حالا أو مؤجلا يحل أجله في فترة غيبته ، مع بعض التفصيلات اليسيرة ، والخلافات ليس هنا مجال ذكرها (٢) .

الأدلة :

(أ) فأخذ المالكية في هذه المسألة أنه لا جدوى من حبس المدين عن الجهاد ، وذلك لأن الدائن غير قادر على تحصيل الدين حال اعسار المدين ، فيكون قد فسدت على المدين أجر الجهاد دون أن يستفيد الدائن من ذلك شيئا .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - ماروى ( أن رجلا جاء الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ان قتلت في سبيل الله ما برا محتسبا تكفر عن خطاياي ؟ قال : نعم الا الدين ، فان جيريل قال لي ذلك ) (٣) .

- (١) الزرقانى على مختصر خليل : ١١٠/٣ ، الخرشى : ١١١/٣ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٧٥/٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ١٢٦/٤ ، مغنى المحتاج : ٢١٧/٤ ، ٢١٩ ، شرح منتهى الارادات : ٩٤/٢ ، المغنى : ٣٨٤/١٠ .
- (٣) أخرجه مسلم في كتاب الامارة ، باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياها الا الدين ، ١٥٠١/٣ ، برقم : ١٨٨٥ .

٢ - قالوا : ولأن الجهاد قد يؤدي الى موت المدين في المعركة فيسودي ذلك الى سقوط حق الدائن بقوات محله (١).

والذي يترجح لدى مذهب الجمهور ، وذلك لأن النص عام يشمل المدين المعسر ، وغير المعسر ، ثم أنه لا مفر من حبس المدين المعسر عن الجهاد لأن الخلاف بين المالكية والجمهور إنما هو عند عدم تعيين الجهاد عليه ، وأما عند تعيينه فسلا يشترط إذن الدائن ، سواء كان قادرا على وفاء الدين ، أو لم يكن قادرا .

---

(١) معنى المحتاج : ٢١٧/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٩٤/٢ ، المغنى : ٣٨٤/١٠ .

المبحث الثاني

حكم الاستئجار للجهاد

اختلف الفقهاء في حكم الاستئجار للجهاد اذا كان الجهاد غير متعين على الأجير .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يجوز استئجار المسلم للجهاد ، وأخذه الجعل عنه ، وذلك وفق شروط :

- ١ - أن يكون كل من المستأجر والأجير في ديوان واحد ، والمقصد أن يكونا من أهل عطاء واحد ، فأهل مصر بديوان ، وأهل الشام بديوان ، وهكذا .
- ٢ - أن يكون الجعل عند حضور الخرجة ، أي صرفها لأهل الديوان .
- ٣ - أن تكون الخرجة واحدة .
- ٤ - ألا يعين الامام الخارج لأن الجهاد عندئذ يقع عن نفسه (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى عدم جواز الاستئجار للمسلم ، وأما الذمى ففيه تفصيل ليس هنا مجال ذكره (٢) .

الأدلة :

- (أ) أما المالكية فلا أعرف لهم دليلاً يعتمد عليه .
- (ب) وأما الجمهور فقد قالوا إن الجهاد قرية وعبادة فلا يجوز الاستئجار عليه لأنه في هذه الحالة يكون قد أخذ ثمناً للقرية والعبادة (٣) .

---

(١) الخرش وحاشية العدوى : ١١٩/٣ ، الخطاب : ٣٥٦/٣ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١١٨/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ١٨٢/٢ ، بداية المجتهد : ٢٨٧/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤ / ١٢٨ ، مفتح المحتاج : ٤ / ٢٢٢ ، شرح منتهى الارادات : ١١٧/٢ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ١١٧/٢ .

وهذا هو الراجح - والله أعلم - فإن الجهاد للمسلم هو ذروة سنام دينه ،  
وأما قول المالكية بجواز الاستئجار ، فهو متناقض مع مذهبهم في مسألة الحج  
عن المعضوب فإنهم هناك لم يجوزوا الحج عنه ، مع أن هذه المسألة أولى بعدم  
الجواز .

المبحث الثالث

حكم وعد الامام بعض المجاهدين

بمكافأة على عمل متميز يقوم به

اختلف الفقهاء في وعد الامام بعض المجاهدين بمكافأة على عمل يقومون به ، كأن يقول الامام من قتل فلانا فله سلبه ، أو من فتح حصن كذا فله كذا ، الى غير ذلك .

وسبب انفراد المالكية هو الاختلاف في تأثير ذلك القول في نية المجاهد واخلاصه ، وهل يراعى ذلك أو تقدم مصلحة المسلمين .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى عدم جواز ذلك قبل ابتداء القتال وأثناءه ، وأما بعد انقضاء القتال فلا بأس بذلك ، غير أن سحنونا قال : ان الامام مالكا كان لا يجوز ذلك ابتداءً ، ولكن اذا وقع ذلك أمضى (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جواز ذلك (٢) .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فانهم قالوا بعدم جواز ذلك لثلاث أسباب نية المجاهدين شائبة ، فيكون قتالهم من أجل الفنيمة فيفسد عليهم نيتهم (٣) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي :

- 
- (١) الزرقاني على مختصر خليل : ١٢٨/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ١٩٠ / ٢ ، الخرشى : ١٢٩/٣ - ١٣٠ ، البيان والتحصيل : ٧٩ / ٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٦٣/٧ - ٣٦٤ .
  - (٢) حاشية ابن عابدين : ١٥٢/٤ - ١٥٣ ، نهاية المحتاج : ١٤٥/٦ ، مغنى المحتاج : ١٠٢/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٠٥/٢ ، المغنى : ٤١٢/١٠ .
  - (٣) البيان والتحصيل : ٧٨/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٦٣/٧ .

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم : ( من قتل قتيلًا فله سلبه ) (١) .

٢ - ماروى عن عمر بن الخطاب أنه قال لجريير بن عبد الله البجلي لما قدم عليه فى قومه وهو يريد الشام : هل لك أن تأتى الكوفة ولك الثلث بعد الخمس من كل أرض وسلب ؟ (٢) .

والذى يترجح لدى جواز ذلك لفعل النبى - صلى الله عليه وسلم - فى نقل السرايا ، وحديث من قتل قتيلًا فله سلبه ، وأما خشية المالكية من عدم إخلاص النية فبعيد ، وذلك لأن هذا لا يكون الا عند الحاجة اليه .

ثم ان النية أمر قلبى لا يطع عليه الا الله - تعالى - ، ولا يخلو أن يكون فى الجيش من ليس بخالص النية حتى لو قلنا بعدم جواز وعد الامام بعض المجاهدين .

- 
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب فرض الخمس ، باب من لم يخمس ، الاسلاب ٤٠٠٠ / ٥٨ ،  
ومسلم فى كتاب الجهاد والسير ، باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، ١٣٧٤ / ٣ ،  
برقم : ١٧٥١ .
- (٢) المعنى : ٤١٢ / ١٠ - ٤١٣ ، والأثر أخرجه البيهقى فى كتاب السير ، باب  
السواد ، وقال : منقطع ، ١٣٥ / ٩٠ .



## المبحث الرابع

كيفية تقسيم خمس الرسول - على الله

عليه وسلم - في الغنيمة

اتفق الفقهاء على أن الغنيمة تقسم خمسة أخماس بعد النفل، فأربعة أخماس تقسم بين الغانمين فيبقى خمس لله ورسوله، وهو الذي جاء ذكره في قوله - تعالى - : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ (١)، وقد اختلف الفقهاء في تقسيم هذا الخمس بعد موت النبي - على الله عليه وسلم - أيقسم في معارف الفئء ؟ أم يوكل لاجتهاد الامام ؟ أم يقسم أثلاثا ويكون في المذكورين مع الرسول وذو القربى وهم اليتامى والمساكين وابن السبيل ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة هو الاختلاف في قياس خمس الغنيمة على الفئء أو عدم قياسه عليه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن هذا السهم موكل الى اجتهاد الامام ، يقسمه في مصالح المسلمين ، وحسب ما يؤديه اليه اجتهاده ، لكنهم يستحبون البداية بآله - على الله عليه وسلم - (٢) .

(ب) وذهب الحنفية الى انه يقسم أثلاثا ، ويجعل لليتامى والمساكين وابن السبيل (٣) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى تقسيمه الى خمسة أخماس ، يعرف في معارف الفئء المذكورة في قوله - تعالى - : ﴿ ما أفاء الله على رسوله من

(١) الأنفال / ٤١ .

(٢) الزرقاني على مختصر خليل : ١٢٧/٣ ، الخرشى : ١٢٩/٣ ، الشرح الكبيستر للدريير : ١٩٠/٢ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامي ، ٣٥٧/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٠/٨ - ١١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ١٤٩/٤ - ١٥٠ ، أحكام القرآن للجصاص : ٦٢/٣ - ٦٣ .

أهل القرى .... الآية ﴿١﴾ .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلت لهم القرطبي فقال :

( ... ) وعليه يدل قوله - صلى الله عليه وسلم - : " مالى مما أفاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم " (٢) ، فانه لم يقسمه أخماسا ولا أثلاثا ، وانما ذكر فى الآية من ذكر على وجه التنبيه عليهم ، لأنهم من أهم من يدفع اليه ، قال الزجاج محتجا لمالك : " قال الله عز وجل : ﴿ يستلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلولوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ (٣) ، وللرجل جائز باجماع أن ينفق فى غير هذه الأصناف اذا رأى ذلك ، وذكر النسائى عن عطاء قال : " خمس الله وخمس رسوله واحد ، كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحمل منه ويعطى منه ويضعه حيث شاء ويصنع به ماشاء " (٤) . (٥) .

(ب) وأما الحنفية فعندهم أن سهم النبي - صلى الله عليه وسلم - يقسم على الثلاثة المتبقية بعد موته - صلى الله عليه وسلم - ، وهم اليتامى والمساكين وابن السبيل ، وأما ذوو القربى المذكورين فى الآية فانه لا يعطى الا للفقراء منهم ، فيكون سهمهم داخلا فى سهم المساكين واليتامى (٦) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد قاسوا هذا السهم على الفراء ، فكما أن الفراء يقسم فى الأصناف المذكورة فى آيته ، فكذلك الخمس يعرف فى معنصارف الفراء (٧) .

- (١) الحشر ٧/ ، نهاية المحتاج : ١٤٤/٦ ، مغنى المحتاج : ١٠١/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١١٣/٢ .
- (٢) أخرجه أبوداود فى كتاب الجهاد ، باب فى الامام يستأثر بشيء من الفراء لنفسه ، ٨٢/٣ ، برقم : ٢٧٥٥ ، والبيهقى فى كتاب قسم الفراء والغنيمة ، باب سهم الله وسهم رسوله - صلى الله عليه وسلم - ، ٢٣٩/٦ ، وأحمد فى مسنده : ١٢٧/٤ - ١٢٨ ، وصححه الألبانى ، أنظر ارواء الغليل : ٧٣/٦ .
- (٣) البيهقى ٢١٥/ .
- (٤) أخرجه النسائى فى كتاب قسم الفراء ، ١٣٢/٧ - ١٣٣ .
- (٥) الجامع لأحكام القرآن : ١١/٨ .
- (٦) أحكام القرآن للجصاص : ٦٢/٣ - ٦٣ .
- (٧) مغنى المحتاج : ١٠١/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١١٣/٢ .

والذى يترجح لدى مذهب المالكية فى تفويضه الى رأى الامام واجتهاده ،  
وذلك لأن الحاجة تختلف من عصر الى عصر ، وتفويضه الى رأى الامام يحقق معلومة  
القسمة ، وذلك وفق اختلاف العصور والامكنة .

## المبحث الخامس

حكم رد الفاضل اليسير من الطعام الى المغنم

اختلف الفقهاء فيمن فضل معه طعام يسير من دار الحرب ، أيجب رده الى الغنيمة ان لم تقسم ، أو الى الامام ان قسمت ؟ أم لا يجب ذلك .  
وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة ورود بعض الأحاديث التي تأمر ببرد كل شيء كقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( أدوا الخيط والمخيطة )<sup>(١)</sup> ، وورود آثار أخرى يفهم منها عدم رد اليسير من الطعام الفاضل عن الحاجة ، كما روى عن بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ( كنا ناكل الجزور في الغنائم ولا نقسمه ، حتى ان كنا لنرجع الى رحالنا وأخرجتنا مملأة )<sup>(٢)</sup> .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(١) ذهب المالكية الى أنه انما يجب رد الطعام الفاضل اذا كان كثيراً ، وأما ان كان يسيراً فلا يجب رده .<sup>(٣)</sup>

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى وجوب الرد مطلقاً .<sup>(٤)</sup>

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم بأن اليسير مما يجزى به التسامح بخلاف الكثير .<sup>(٥)</sup>

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( أدوا الخيط والمخيطة ) ، ولأنه من الغنيمة ولم يقسم فلم يجب أخذه .<sup>(٦)</sup>

ولعل هذا هو الأرجح والاحوط للدين والأبعد عن الشبهة .

(١) أخرجه أحمد في مسنده ، ١٢٧/٤ ، ٣١٨/٥ ، وابن ماجه في كتاب الجهاد ، باب

الفلول ، ٩٥٠/٢ ، برقم : ٢٨٥٠ ، قال الهيثمي : ( فيه أم حبيبة بنت العرياض ، ولم أجد

من وثقها ولا من جرحها وبقيت رجاله ثقات ) أنظر : مجمع الزوائد ، ٥ / ٣٣٧ ،

وصححه الألباني بمجموع طرقه ، أنظر : ارواء الغليل ، ٥ / ٧٣ .

(٢) أخرجه أبوداود في كتاب الجهاد ، باب في حمل الطعام من أرض العدو ، ٦٦/٣ ، برقم :

٢٧٠٦ ، قال الشوكاني : ( حديث القاسم مولى عبدالرحمن ، سكت عنه أبوداود ، وقال

المنذري أنه تكلم في القاسم غير واحد ، وفي أسناده ابن حشاف وهو مجهول )

أنظر : نيل الأوطار : ٣٣٥/٧ .

(٣) الزرقاني على مختصر خليل : ١١٦/٣ ، الخرشى : ١١٦/٣ ، المدونة : ٢٨/٢ ، المنتقى :

١٨٣/٣ - ١٨٤ .

(٤) حاشية ابن عابدين : ١٤٤/٤ ، مغنى المحتاج : ٢٣٢/٤ ، شرح منتهى الإرادات : ١٠٩ / ٢

المغنى : ٤٩٥/١٠ .

(٥) المنتقى : ١٨٣/٣ .

(٦) المغنى : ٤٩٤/١٠ .

## المبحث السادس

حكم الحربى يسلم ثم يظهر المسلمون على حصنه

اختلف الفقهاء فى الحربى يسلم ، ثم يظهر المسلمون على بلده أو حصنه ، فهل الاسلام يعمم ماله وولده ؟ وما القدر الذى يعصمه الاسلام من ماله وذريته ؟ وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن اسلامه لايعمم الا نفسه وولده الذى حملت به أمه بعد اسلامه ، أما أولاده الآخرون وزوجته وماله ، فانهم غنيمة للمسلمين (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن اسلامه يعمم دمه ، ويعمم اولاده الصغار الذين لم يبلغوا ، أما ولده الكبير وزوجته وحملها وماله فهى غنيمة (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه يحرز بالاسلام بالاضافة الى دمه . ماله وأولاده الصغار وحمل امرأته ، دون امرأته وولده الكبير (٣) .

الأدلة :

هذه المسألة مسألة اجتهادية اختلفت فيها انظار الفقهاء ، وذلك تبعاً لاختلافهم فى تبعية الولد لأبيه ، أو لاختلافهم فى المراد من قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( فاذا قالوها فقد عمموا منى دماءهم وأموالهم ) (٤) . هل المراد من ذلك انهم اذا اسلموا بشكل جماعى ؟ أم أن هذا النص مطلق يشمل الأفراد الذين يفرون من دار الحرب فيسلمون ، وتبقى أموالهم وذرايرهم فى دار الحرب ؟ .

ومذهب الشافعية والحنابلة فى هذه المسألة هو أقرب للصواب ، وذلك

(١) الزرقانى على مختصر خليل : ١٤٠/٣ ، الخرشى : ١٤٢/٣ ، الاشراف : ٢٦٥٦/٢ .

بداية المجتهد : ٢٩٢/١ - ٢٩٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ١٤٥/٤ .

(٣) نهاية المحتاج : ٦٧/٨ ، شرح منتهى الارادات : ١٠١/٢ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، ١٠٩/٢ - ١١٠ ، ومسلم

فى كتاب الايمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ،

٥٢/١ ، برقم : ٢١ .

لاطلاق النص ، كما أن الشارع متشوف الى اسلام الناس ، وليس متشوقا الى أموالهم  
وذرايهم .

كما أن في عدم مصادرة الأموال ، وعدم استرقاق الذراي العفار تشجيع  
للحرييين على الاسلام ، وحث لهم عليه ، وترغيب لهم فيه ، وهذا تماما هو مقصود  
الشارع الحكيم والله أعلم .

### المبحث السابع

#### حكم ولد الحرين يسبي مع أحد أبويه

اختلف الفقهاء في حكم ولد الحرين اذا سبي مع أحد أبويه ، أيحكم  
باسلامه أو بقاءه على دين أحد أبويه ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في الفهم من  
قوله - صلى الله عليه وسلم : ( كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه  
أو ينصرانه أو يمجسانه ) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في هذه المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية انه اذا سبي مع أبيه فانه على دين أبيه  
وان سبي مع أمه فهو مسلم (١) .

(ب) وذهب الحنفية والشافعية الى أنه اذا سبي مع أحد أبويه ، فانه على  
دينه ، كما لو سبي معهما (٢) .

(ج) وذهب الحنابلة الى أنه اذا سبي مع أحد أبويه فهو مسلم ، ولا يكتسب  
على دين أبويه الا اذا سبي معهما (٣) .

#### الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم بأن الابن انما يتبع أباه في النسب ،  
فكذا في الدين (٤) .

(ب) وأما الحنفية والشافعية والحنابلة فقد استدلوا بقوله - صلى الله

---

(١) الخطاب : ٣٥٨/٣ - ٣٥٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٢٠/٣ ، الخرشي :

١٢١/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ١٨٤/٢ .

(٢) المبسوط : ٦٢/١٠ ، تكملة المجموع : ٣٢٦/١٩ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٩٩/٢ ، المغنى : ٤٧٢/١٠ .

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٨٤/٢ ، الزرقاني على مختصر خليل :

١٢٠/٣ ، الخرشي : ١٢١/٣ .

عليه وسلم - : ( كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينعمرانه . . ) (١) ، لكن الحنفية والشافعية قالوا إن أحد الأبوين يقوم فـسـى ذلك مقامهما ، بدليل أن الكتابية لو ولدت من سفاح فإن الولد يتبعها فـسـى الدين ولا أب له (٢) .

وأما الحنابلة فقالوا إن مفهوم الحديث أنه لا يتبعهما إلا إذا اجتمعا ، لأن الحديث ذكر شيخين فلا يثبت بأحدهما (٣) .

والذي يترجح لدى مذهب الحنابلة ، وذلك لتشوف الشارع الحكيم لاسلام الناس .

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ،  
٢٠٤٧/٤ ، برقم : ٢٦٥٨ .  
(٢) المبسوط : ٦٢/١٠ ، تكملة المجموع : ٣٢٦/١٩ .  
(٣) المغنى : ٤٧٣/١٠ .



## المبحث الثامن

حكم الأراضي المفتوحة عنوة

اختلف الفقهاء في الأراضي المفتوحة عنوة - أى قهرا - أتقسم على سنتين المقاتلين بعد تخميسها شأنها في ذلك شأن سائر الفنائم ؟ أم يوقفها الامام على مصالح المسلمين ؟ أم يكون مخيرا بين قسمتها ووقفها ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى أمرين :

١ - الاختلاف في الفهم من آيتي الانفال والحشر ، فقد قال الله - تعالى - في آية الانفال : ﴿ واعلموا أن ماغنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ ، فظاهر هذه الآية يفيد أن الأرض تقسم بين المقاتلة بعد تخميسها ، بينما ورد قوله - تعالى - في سورة الحشر : ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ٠٠٠٠ الخ ﴾ وهذه الآية تفيد وجوب ايقافه على مصالح المسلمين .

أو عدم وجوبه

٢ - ورود بعض الآثار التي يفهم منها وجوب القسمة<sup>(١)</sup> ، كفعله - صلى الله عليه وسلم - في قسمة أراضى خيبر ، وفعل عمر - رضى الله عنه - في وقف أسواد العراق<sup>(١)</sup> ، وسيأتيان .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية ان الأرض المفتوحة بلدها عنوة لاتقسم بيمين المقاتلة ، ولكنها توقف على مصالح المسلمين ، وهذا في أرض الزراعة وأرض الدور وأما العوات فيجوز للامام اقطاعها (٢) .

(١) البيان والتحصيل : ٥٣٩/٢ ، ٥٩٢ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ٣٥٨/١ - ٣٥٩ .

(٢) الخرشى : ١٢٨/٣ ، الزرقانى : ١٢٦/٣ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقى : ١٨٩/٢ ، البيان والتحصيل : ٥٣٩/٢ ، ٥٧٩ ، ٥٩٢ ، الاشراف : ٢٦٨/٢ ، المقدمات طبعة دار الغرب الاسلامى ، ٣٥٨/١ - ٣٥٩ ، بداية المجتهد : ٢٩٣/١ ، المنتقى : ٢١٩/٣ ، ٢٢٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤/٨ - ٥ ، ١٨ / ٢٢ .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أن الامام مخير بين قسمتها على المقاتلة ، ووقفها على معالج المسلمين (١) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن على الامام أن يقسمها كسائر الغنائم (٢) .

### الأدلة :

(أ) استدلال المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ الآية التي قوله تعالى : والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ۖ ﴿٣﴾ .

قالوا : فهذه الآية قد ذكرت فقراء المهاجرين والأنصار والذين جاءوا من بعدهم ، فدل على أن على الامام وقفها على معالج المسلمين .

٢ - فعل عمر بن الخطاب أنه قدم الجابية ، فأراد قسم الأرضين بين المسلمين ، فقال له معاذ : والله اذن ليكونن ماتكره ، انك ان قسمتها اليوم صار الريح العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون فيصير ذلك الى الرجل الواحد والمرأة ، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسدا ، وهم لا يجدون شيئا ، فانظر أمرا يسع أولهم وآخرهم ، فعار عمر الى قول معاذ (٤)

(ب) وأما الحنفية والحنابلة فانهم قالوا بتخيير الامام ، وذلك جمعا بين الأدلة ، فأية الأنفال واضحة في القسمة ، وآيات الحشر واضحة في الوقف ، مع فعل عمر رضي الله عنه (٥) .

(١) حاشية ابن عابدين: ١٣٨/٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، المغنى: ٥٨٢/٢ ، كشاف القناع: ٠٨٧/٣ .

(٢) مغنى المحتاج : ٢٣٥/٤ .

(٣) الحشر / ٧ - ١٠ .

(٤) الاشراف: ٢٦٨/٢ ، المنتقى : ٢٢٣/٣ ، والأثر أخرجه البيهقي في كتاب السير ،

باب السواد ١٣٥/٩ .

(٥) المغنى : ٥٨٢/٢ .

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا بآية الأنفال ، وبفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في خيبر (١) .

ولعل مذهب الحنفية والحنابلة أرجح وأقرب للصواب ، وذلك لجمعه بين الأدلة ، وأما الاستدلال بآيات الحشر فغير متجه ، ذلك أن آيات الحشر جاءت في سياق الحديث عن الفداء ، وهو الذي لم يوجد عليه بخيل ولا ركاب ، بينما المسألة التي نحن بصدددها هي الأرض المفتوحة عنوة وقهرا ، ولهذا فلا حاجة إلى ادعاء النسخ ، والقول بأن آيات الحشر ناسخة لآية الأنفال ، أو القول بأنها مخصصة لها ، كما نقل ذلك ابن رشد في المقدمات وفي البيان والتحصيل أيضا (٢) ، وذلك لاختلاف الموضوع بين آيات الحشر وآية الأنفال .

والحق أن هنالك حكمة في وقف الفداء وتوزيع الغنائم ، ذلك أن الفداء لسم يتعب المعاتلة في تحصيله ، ولم يعرضوا أنفسهم للخطر ، بخلاف الغنائم .

وعلى أية حال فإن مذهب الحنفية والحنابلة يجمع بين الأدلة ، ويعطى للإمام مجالا للاختيار ، وهو اختيار يجب أن تحكمه معلحة المسلمين ، وليس التشهي والهوى .

(١) مغنى المحتاج : ٢٣٥/٤ ، والحديث أخرجه أبو داود في كتاب الخراج والامارة باب ما جاء في حكم أرض خيبر ، ١٥٩/٣ ، برقم : ٣٠١٠ ، قال الشيخ الأرنؤوط اسناده قوى . أنظر : جامع الأصول : ٦٧١/٢ .

(٢) البيان والتحصيل : ٥٣٩/٢ ، المقدمات : طبعة دار الغرب الاسلامي ، ٣٥٨/١ - ٣٥٩ .

## المبحث التاسع

مقدار الجزية

اختلف الفقهاء في مقدار الجزية التي يجب فرضها على الذميين التي فتحت بلادهم عنوة .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة ورود آثار مختلفة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعمر في قدر هذه الجزية .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية في أشهر الروايات عن الامام ، ونقل بعض المالكية رجوع الامام اليه أنه يفرض على الفنى أربعة دنانير ، أو أربعين درهما ، وأما الفقير فيؤخذ منه قدر استطاعته ، ولو درهما واحدا .

وهناك رواية عن الامام بعدم التفرقة بين الفنى والفقير ، بل يفرض على كل أربعة دنانير ، أو أربعين درهما (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى تقسيم أهل الجزية الى ثلاث طبقات : فيؤخذ من اغنياءهم أربعة دنانير ، أو ثمانية وأربعون درهما ، ومن أوساطهم ديناران ، أو أربعة وعشرون درهما ، ومن فقراءهم دينار ، أو اثنا عشر درهما (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن أقلها دينار ، لكن يستحبون للامام المماكة (٣) حتى يأخذ من غنيهم أربعة دنانير ومن متوسطهم دينارين (٤) .

(د) وذهب الحنابلة - في الراجح - من المذهب الى أن مرجع ذلك لاجتهاد الامام (٥) .

- 
- (١) الزرقاني على مختصر خليل : ١٤٢/٣ ، الخرشى : ١٤٥/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ٢٠١/٢ - ٢٠٢ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامي ، ٣٧٠/١ - ٣٧١ .  
 بداية المجتهد : ٢٩٥/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١١/٨ - ١١٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ١٩٦/٤ .
- (٣) المماكة هي المساومة .
- (٤) مفنى المحتاج : ٢٤٨/٤ .
- (٥) كشاف القناع : ٨٩/٣ ، ١١٢ ، المفنى : ٥٧٥/١٠ - ٥٧٧ .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية بما روى عن عمر أنه فرض على أهل الذهب أربعين درهما ، وعلى أهل الورق أربعين درهما (١) .

(ب) وأما الحنفية فاستدل لهم بما روى عن عمر من هذه التقديرات أيضا (٢) .

(ج) وأما الشافعية فاستدلوا بما روى عن معاذ : ( أنه - صلى الله عليه وسلم - لما وجهه الى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم دينارا أو عدله - من المعافر ) (٣) .

وقد أجاب ابن قدامة عن ذلك بقوله :

( وأما حديث معاذ فلا يخلو من وجهين ( أحدهما ) : أنه فعل ذلك لغلبة الفخسر عليهم بدليل قول مجاهد لأن ذلك من أجل اليسار .

(والوجه الثانى) : أن يكون التقدير غير واجب ، بل هو موكول الى اجتهاد الامام ، ولأن الجزية وجبت صفارا ، أو عقوبة فتختلف باختلاف أحوالهم ، كالعقوبة فى البدن ، منهم من يقتل ، ومنهم من يسترى ، ولا يصح كونها عوضا عن سكنى الدار ، لأنها لو كانت كذلك لوجب على النساء والمبيئين الزمان والمكافيف ) (٤) .

(د) وأما الحنابلة فقالوا : بأن مصرف الجزية هو فى المعال فوجب

(١) المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامى ، ٣٧٠/١ ، والأثر أخرجه البيهقى فى

كتاب الجزية ، باب الضيافة فى الملح ، ١٩٦/٩ .

(٢) المغنى : ٥٧٦/١٠ .

(٣) مغنى المحتاج : ٢٤٨/٤ ، أخرجه بهذا اللفظ الترمذى فى كتاب الزكاة ،

باب ماجاء فى زكاة البقر ، وقال : حديث حسن ، ١١/٣ ، برقم : ٦٢٣ ،

وأبوداود فى كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة ، ١٠١/٢ ، برقم : ١٥٧٦ ،

والنسائى فى كتاب الزكاة ، باب زكاة البقر ، ٢٥/٥ - ٢٦ ، قال الشيخ

الأرنؤوط : وقد روى متعلا ومرسلا ، وهو حديث حسن بشواهد ، حسنه الترمذى

وغيره ، أنظر : جامع الأصول : ٥٩٦/٤ .

(٤) المغنى : ١٠ / ٥٧٦ - ٥٧٧ .

ارجاعه الى اجتهاد الامام (١).

وهذا هو الذى يظهر لى رجحانه ، ولعل اختلاف الآشار فى ذلك ، واختلاف الروايات عن عمر مرده الى هذا - أى لأن الأمر اجتهادى - .

ثم ان أهل الذمة مختلفون فى الأمكنة والأزمنة ، فالتقدير عليهم بقدر لايزاد عليه ، ولا ينقص منه ربما كان اجحافا بهم ، أو اضرارا ببيت المسال ، لأن بعض أهل الذمة أغنياء جدا ، فيمكن أن يضرب عليهم أكثر مما ضرب عليهم عمر، وبعبارة أخرى فان لأهل الذمة من اليسار والاعسار ، واختلاف امكنتهم وازمنتهم تأثيرا يجب أن يراعى عند التقدير .

## المبحث العاشر

## حكم وضع الجزية على المشركين غير الكتابيين

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ، وسبب انفراد المالكية فيها الاثـلاف في تأويل الآيتين الكريمتين الواردتين في سورة التوبة ، وهما قوله تعالى : ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم مغربون ﴾ (٢) ، فأى الآيتين مضممة للأخرى ؟

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية في المشهور عن الامام الى أن الجزية تؤخذ من المشركين عموما بما فيهم مشركوا قريش ، وقد نقل البناني تشهير هذا القول عن ابـ الحاجب والمازري (٣) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنها تؤخذ من الوثنيين الأعاجم ، وأما الوثنيون العرب فلا يقبل منهم الا الاسلام (٤) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الجزية لاتؤخذ من المشركين كافة ، وإنما من أهل الكتاب فقط (٥) .

(١) التوبة / ٥٥ .

(٢) التوبة / ٢٩ .

(٣) الزرقاني على مختصر خليل ، وحاشية البناني عليه : ١٤٠/٣ ، الخرشى : ١٤٣/٣ - ١٤٤ ، الشرح الكبير للدردير : ٢٠٠/٢ - ٢٠١ ، المقدمات ، طبعة دار الغرب الاسلامي ، ٣٧٦/١ ، بداية المجتهد : ٢٨٤/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١٠/٨ - ١١١ .

(٤) حاشية ابن عابدين والدر المختار : ١٢٨/٤ ، ١٩٨ .

(٥) نهاية المحتاج : ٨٢/٨ ، شرح ابن القاسم على متن أبي شجاع ، وحاشية البيجوري عليه : ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، شرح منتهى الارادات : ١٢٩/٢ ، المغنى : ٣٨٨/١٠ ، ٥٧٣ .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلت لهم ابن رشد الحفيد بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يرسل بسرماية ، فيأمر الأمير أن يخيرهم بين ثلاث خصال ، وفيه : ( فان هم أبوا فادعهم الى اعطاء الجزية ) (١) .

(ب) وأما الحنفية فانهم قالوا : ان الوثني العربي لا يقبل منه الجزية ، لأن أعجاز القرآن في حقه أظهر ، فيكون نكوهه عن الهداية أشد وأبعد من نكسوس الأعجمي (٢) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلتوا :

١ - بقوله تعالى : ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : ( أمرت أن أقاتل الناس ، حتى

يقولوا لا اله الا الله ، فاذا قالوها عمموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها ) .

وهذه أدلة عامة قالوا وقد خرج أهل الكتاب من هذا العموم بآية الجزية ،

وخرج المجوس بقوله - صلى الله عليه وسلم - : ( سنوا بهم سنة أهل الكتاب ) ، فيبقى ما عداهم على مقتضى العموم (٣) .

وهذا الذي يظهر لي رجحانه لأن فيه اعمالا للنصوص جميعا ، ولأنه لم يوثر عن

النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قبل من مشرك جزية ، ولم يوثر عنه تفرقة بين مشركي العرب وغيرهم والله أعلم .

(١) بداية المجتهد : ٢٨٤/١ .

(٢) الدر المختار : ١٩٨/٤ .

(٣) المغنى : ٥٧٤/١٠ .



## المبحث الحادى عشر

حكم الجزية على العبد المعتق

اختلف الفقهاء فى وضع الجزية على العبد المعتق ، ذلك أن الحرية هى شرط لوجوب الجزية ابتداءً ، فهل اذا عتق العبد تعود عليه الجزية ؟ ، وهذا الخلاف انما هو فى الذى يعتق فى دار الاسلام .  
وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى تردد العبد المعتق بين صفات الحرية والرق .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن العبد اذا أعتقه مسلم فى دار الاسلام ، فإنه لا تجب عليه الجزية ، بخلاف ما لو أعتقه مسلم فى دار الحرب ، أو ذمى فى دار الاسلام (١) .

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) الى وجوب الجزية على العبد المعتق فى دار الاسلام ، أيضا وان أعتقه مسلم (٣) .

هذه المسألة اجتهادية ، وماخذ المالكية فيها أن ولاء ذلك المعتق هو للمسلم ، والولاء شعبة من شعب الرق .

أما ماخذ الشافعية والحنابلة ، فيتمثل فى أن ذلك العتيق هو الآن حرر منطلق جائز القتل ، فوجبت عليه الجزية كسائر الأحرار (٤) .

والذى يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة ، وذلك لعموم آية الجزية ، وكون المسلم يستفيد من ولاء عتيقه الكافر بالآرث لايسوغ اسقاط الجزية عنه ، والله أعلم وأحكم .

(١) الزرقانى على مختصر خليل : ١٤١/٣ ، الخرشى : ١٤٤/٣ ، الشرح الكبير

للدردير : ٢٠١/٢ .

(٢) المعتبر عند الحنفية فى وجوب الجزية وقت الوضع ، فلو عتق العبد بعد

وضعها ، لم تلزمه ، فلا وجه هنا للتفرقة بين عتيق المسلم وعتيق غيره

عند الحنفية . أنظر : الدر المختار : ١٩٩/٤ .

(٣) حاشية الشيرملى على نهاية المحتاج : ٨٤/٨ ، شرح منتهى الإرادات :

١٢٩/٢ ، المغنى : ٥٩٠/١٠ .

(٤) المغنى : ٥٩٠/١٠ .

## المبحث الثاني عشر

انتقاض عهد الدمى بالزنا بمسلمة

اختلف الفقهاء في عهد الذمة هل ينتقض عهد الدمى ان زنا بمسلمة ، أم لا ينتقض ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية انتقاض عهد الدمى باغتصابها ، وأما ان زنا بها مطاوعة فلا ينتقض (١)

(ب) وذهب الحنفية الى أنه لاينتقض مطلقا (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى انتقاضه مطلقا (٣).

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية اختلفت فيها مآخذ الفقهاء ، فالمالكية قد اعتبروا الاكراه لأن فيه تعديا واجبارا ، ولم يعتبروا الزنا المحض الذي ليس فيه اكراه مسوغا لانتقاض عهد الذمة .

وأما الحنفية فان مأخذهم أن الدمى بدخوله في عقد الذمة تطبق عليه أحكام المسلمين فيقام عليه موجب الزنا وهو الحد .

وأما الشافعية والحنابلة فقد اعتبروا الزنا بحد ذاته مناقضا لروح عقد الذمة ومقتضاه ، وهو ذلة الكفار ومفارهم .

والحق أن هذه المسألة مبنية على نظرة كل مذهب الى عقد الذمة ، وماهى الشروط التى ينبغى أن تشترط عليهم ؟ والحق أن مذهب الشافعية والحنابلة فى هذه المسألة أرجح ، وذلك لأن تناول الدمى على المسلمين موجب لنقض عهد الذمة ، وأى تناول أكبر وأعظم من انتهاك عرض المسلمين .

- 
- (١) الزرقانى على مختصر خليل : ١٤٦/٣ - ١٤٧ ، الخرشى : ١٤٩/٣ ، التتبع والاكليل بهامش الخطاب : ٣٨٥/٣ ، الشرح الكبير للدردير : ٢٠٥/٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٢١٣/٤ .
- (٣) مفنى المحتاج : ٢٥٨/٤ ، شرح منتهى الارادات : ١٣٨/٢ .

### خاتمة البحث

الحمد لله الذى بنعمته تتم العالجات ، الحمد لله الذى هدانى الى هذا البحث ، وأعانتنى عليه ، وبعد :

فلقد توصلت من خلال هذا البحث الى بعض النتائج ، والتي سأجمل أهمها بما يلى :

- ١ - ان انفراد أى مذهب من المذاهب بقول يخالف فيه الراجح من المذاهب الأخرى ليس أمرا عشوائيا ، وليس من قبيل الاتفاق والمعادفة ، وانما له أسبابه التى تبرره ، وقد أوردت طرفا من هذه الأسباب فى مطلع هذه الدراسة .
- ٢ - ان انفراد المذهب المالكي فى المسائل التى بحثتها كان فى كثير من المسائل يرجع الى انفراد المذهب عن المذاهب الثلاثة الأخرى فى الأصول ، فان تقديم عمل أهل المدينة على خير الواحد اذا تعارضا ، ومراعاة الخلاف كـان وراء انفراد المذهب فى كثير من المسائل التى بحثتها فى هذه الدراسة .
- ٣ - ان المذهب المالكي مذهب مستقل متميز بمنهجه فى الاستنباط عن المذاهب الأخرى ، وهذه الاستقلالية الواضحة ظاهرة سواء فى أصوله التى بنى عليها استنباطه ، أو فى الفروع الفقهية .
- ٤ - أن مذهب الحنابلة هو أغنى المذاهب الأربعة بكتب المفردات ، حتى أن المذهب لم يقتصر التأليف فى المفردات فيه على التأليف المنشور ، وانما تعداه الى التأليف المنظوم ، وهى مرحلة تدل على نضج هذا الفن عندهم وتقدمه .
- ٥ - ان كتب المفردات قليلة جدا ، وقد فقد معظمها ، فاذا استثنينا مذهب الحنابلة ، فانك لاتكاد تجد كتابا مستقلا فى المفردات لمذهب من المذاهب الثلاثة الأخرى .
- ٦ - ان الكتب التى ألفت فى المفردات لم تكن مبالغة فى مجملها السس المقارنة ، أو الاستدلال ، بل كانت تميل الى أسلوب العد - أى عد المفردات - ، ونادرا ماتجد فيها ذكرا لغير المذهب المراد ذكر مفرداته .

٧ - ان انتشار المذهب المالكي في الغرب الاسلامي وانحساره النسبي عن موطنه الأعلى في المشرق الاسلامي له أسباب كثيرة ، وقد بينت طرفا من هـــــه الأسباب أثناء حديثي عن نشأة المذهب المالكي وتطوره وانتشاره في أول هــــه الرسالة .

٨ - ان دخول المذهب المالكي للمغرب الاسلامي وهيمنته على تلك الديار لم يكن بتلك السهولة ، وانما كان نتيجة صراع طويل بين فقهاء الحنفية من جهة وفقهاء المالكية من جهة أخرى ، وقد تمكن فقهاء المالكية من نشر المذهب في الغرب الاسلامي نتيجة دعم عامة الناس لهم والتفافهم حولهم لما تميزوا به من ورع وزهد وصلابة في الحق .

٩ - ان المذهب المالكي ليس ميالا بصفة عامة الى الجدل والمناظرة ، ولعل هذا مما يفسر لنا قلة كتب الخلافات فيه اذا ما قورن بالمذاهب الأخرى ، ولعل هذا مما يفسر لنا أيضا ضعف موقف المالكية أمام هجمات ابن حزم الذي تميز بقدرته قوية على المناظرة ، بالإضافة الى حدة في الطبع واللسان الى أن جاء الباجي ووقف أمام ابن حزم .

١٠ - ان العراقيين يمكن أن يقال فيهم : انهم يشكلون مدرسة متميزة في الفقه المالكي ، ويظهر ذلك من خلال منهج العراقيين في التأليف ، والسذ يميل الى المناظرة والجدل ، ولعل وجود المذهب بجانب مذهب الأحناف الذي كان في فترة أبي بكر الأبهري والقاضي عبدالوهاب وغيرهما في أوج عنفوانه وحيويته ، مما حفز المالكيين في العراق الى الدفاع عن مذهبهم أمام تعدد المذهب الحنفي وتمكنه من الوصول الى الحكم والقضاء .

١١ - ان الفقه المالكي ملئ بالكنوز الفقهية ، وهو بحاجة ماسة الى جهود طلبة العلم ليقوموا بنفض الغبار عن هذه الكنوز واخراجها للناس في ثوب قشيب يليق بهذا المذهب الذي كانت له اسهاماته المميزة في رقد حركة الفقه الاسلامي بروافد من العلم والمعرفة .

١٢ - هذا بالإضافة الى بعض النتائج الأخرى التي يجدها القارئ مبثوثة في ثنايا هذه الرسالة .

١٣ - وهناك جملة كبيرة من الترجيحات للمسائل الفقهية التي اشتعلت عليها هذه الرسالة والتي أرجو الله أن أكون قد وفقت الى ما هو أقرب الى الحق فيها وأرجوه أن يغفر لي ما قد أكون جانبت العوالب فيه انه جواد كريم .

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

( أ )

- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام .

• أبو الفتح ، تقي الدين ، الشهير بابن دقيق العيد .

• دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .

- الأحكام في أصول الأحكام .

• أبو محمد ، علي بن حزم الأندلسي الظاهري .

• مطبعة العاصمة : القاهرة .

- أحكام القرآن .

• أبو بكر ، أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي .

• دار الكتاب العربي : بيروت ، لبنان ، مصر عن الطبعة الأولى - مطبعة

الأوقاف الإسلامية بدار الخلافة العثمانية ، ١٣٣٥ هـ .

- أحكام القرآن .

• عماد الدين بن محمد الطبري ، المعروف بالكيا الهزاس .

• تحقيق : موسى محمد علي ، دكتور عزت علي عيد عطية .

• مطبعة حسان : شارع الجيش ، القاهرة .

- أحكام القرآن .

• أبو بكر ، محمد بن عبد الله ، المعروف بابن العربي .

• تحقيق : علي محمد البجاوي .

• دار الفكر : الطبعة الثالثة ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- الاختيار في تعليل المختار .

• عبد الله محمود المولى .

• تعليق : محمود أبو دقيق .

• شركة مكتبة ومطبعة مطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر .

- ارواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل .  
محمد ناصر الدين الألبانى .  
المكتب الإسلامى : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ م .
- الاستذكار لمذاهب علماء الأعمار فيما تضمنه الموطأ من معانى الرأى والآثار .  
أبو عمر ، يوسف بن عبد الله بن عبد البر .  
تحقيق : على النجدى ناصف .  
بدون .
- أسد الغابة فى معرفة الصحابة .  
أبو الحسن ، على بن أبى الكرم الشيبانى ، المعروف بابن الأثير .  
دار احياء التراث العربى : بيروت ، لبنان .
- أسنى المطالب ، شرح روض الطالب .  
أبو يحيى ، زكريا الأنصارى .  
المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ .
- أسهل المدارك ، شرح ارشاد السالك ، فى فقه امام الأئمة مالك .  
أبو بكر ، بن حسن الكشناوى .  
مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه : الطبعة الثانية .
- الاشراف على مسائل الخلاف .  
القاضى عبد الوهاب بن على بن نصر البغدادى .  
مطبعة الارادة .
- الامابة فى تمييز الصحابة .  
الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى .  
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .  
دار صادر : بيروت لبنان .
- أضواء البيان فى ايضاح القرآن بالقرآن .  
محمد الأمين بن محمد المختار الجكنى الشنقيطى .  
المطابع الأهلية بالأوفست : الرياض ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- أعذب العقال ، فى دليل الارسال .  
الشيخ محمد العابد .  
مخطوط برقم : ٤٩ ، مكتبة مكة المكرمة ، وزارة الأوقاف .
- الأعلام .  
خير الدين الزركلى .  
دار العلم للعلايين : بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠ م .
- أعلام النساء . فى عالمى العرب والاسلام .  
عمر رضا كحالة .  
مؤسسة الرسالة : بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .
- الافصاح عن معانى الصحاح .  
يحيى بن محمد بن هبيرة .  
المكتبة الحلبية : حلب ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .
- الأم .  
الامام أبو عبد الله ، محمد بن أدريس الشافعى .  
دار المعرفة للطباعة والنشر : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ هـ /  
١٩٧٣ م .  
دار الشعب : مصر ، ١٣٨٨ هـ .
- انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب مالك .  
شمس الدين ، محمد بن محمد الراعى الأندلسى .  
تحقيق : محمد أبو الأجدان .  
دار الغرب الاسلامى : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ م .
- الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء .  
أبو عمر يوسف بن عبد البر .  
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .
- الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد بن حنبل .  
علاء الدين ، أبو الحسن ، على بن سليمان المرداوى .  
تحقيق : محمد حامد الفقى .  
الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

- ايفاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون .
  - اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم .
  - دار العلوم الحديثة : بيروت ، لبنان .

( ب )

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق .
  - زين الدين بن نجيم الحنفى .
  - دار المعرفة : بيروت ، لبنان .
- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع .
  - علاء الدين ، أبوبكر ، بن مسعود الكاسانى الحنفى .
  - دار الكتاب العربى : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- بدائع المنن فى جمع وترتيب مسند الشافعى والسنن .
  - عبدالرحمن أحمد الساعاتى .
  - مكتبة الفرقان : مصر .
- بداية المجتهد ، ونهاية المقتصد .
  - أبو الوليد ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبى ، المعروف بابن رشد الحفيد .
  - دار الفكر : بيروت ، لبنان .
- البداية والنهاية :
  - الحافظ اسماعيل بن كثير الدمشقى .
  - مكتبة المعارف : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ م .
- بلغة السالك لأقرب المسالك الى مذهب الامام مالك .
  - احمد بن محمد العاوى المالكى .
  - شركة معطفى البابى الحلبنى وأولاده بمصر .
- البناية شرح الهداية .
  - أبو محمد بن أحمد العيينى .
  - تمحيح : محمد عمر ، الشهير بناصر الاسلام الرامفورى .
  - دار الفكر للطباعة والنشر : الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .



- البيان والتحصيل ، والشرح والتوجيه والتعليل ، فى مسائل المستخرجة .  
أبوالوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، المعروف بالجد .  
تحقيق : الدكتور محمد حجي .  
دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

( ت )

- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول .  
أبوالطيب ، صديق حسن خان .  
تمحيح وتعليق : عبدالحميد شرف الدين .  
المطبعة الهندية العربية ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .
- التاج والأكليل لمختصر خليل .  
أبو عبدالله ، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري ، الشهير بالمواق .  
دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- تاريخ أسماء الشقائق ممن نقل عنهم العلم .  
عمر بن أحمد بن عثمان ، المعروف بابن شاهين .  
تحقيق : عبدالمعطي قلعجي .  
دار الكتب العلمية : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- تاريخ بغداد .  
أبوبكر ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي .  
المكتبة السلفية : المدينة المنورة .
- تاريخ الشقائق .  
الحافظ أحمد بن عبدالله العجلي .  
تحقيق : الدكتور عبدالمعطي قلعجي .  
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .
- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالاندلس .  
الحافظ أبوالوليد ، عبدالله بن محمد بن يوسف الأردني ، المعروف بابن الفرضي .  
مطبعة المدني ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

- التاريخ الكبير .  
محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخارى .  
دار الفكر . بيروت .
- تبیین الحقائق ، شرح كنز الدقائق .  
فخر الدين ، عثمان بن علي الزيلعي .  
دار المعرفة للطباعة والنشر : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية .
- تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي .  
الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري .  
دار الفكر للطباعة والنشر : الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج .  
ابن حجر الهيتمي .  
دار صادر : بيروت ، لبنان .
- تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الامام مالك بن أنس .  
الدكتور طاهر محمد الدرديري .  
مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .
- تذكرة الحفاظ .  
شمس الدين ، محمد بن أحمد الذهبي .  
دار احياء التراث العربي .
- ترتيب المدارك ، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك .  
القاضي عياض اليحصبي .  
تحقيق : أحمد باكير محمود .  
منشورات مكتبة دار الحياة ، بيروت ، لبنان ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- التعليق المفني على سنن الدارقطني .  
أبو الطيب ، محمد شمس الحق العظيم آبادي .  
دار نشر السنة : ملتان ، باكستان .

- تفليق التعليق .  
الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .  
المكتب الاسلامي : دار عمار ، عمان ، الأردن ، سوق البتراء .
- التفريع .  
أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري .  
تحقيق : د. حسين بن سالم الدهماني .  
دار الغرب الاسلامي : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧ م .
- تقريب التهذيب .  
الحافظ ابن حجر العسقلاني .  
تحقيق : عبد الوهاب عبداللطيف .  
دار المعرفة : بيروت ، لبنان .
- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد .  
أبو بكر محمد بن عبدالغنى ، الشهير بابن نقطة .  
دار الحديث : بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير .  
الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .  
بدون .
- تلخيص المستدرک للحافظ الذهبي ، أنظر : ( المستدرک ) .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .  
أبو عمر ، يوسف بن عبد البر النمري .  
طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية : المغرب .
- تهذيب التهذيب .  
الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .  
دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٦ م .

- تهذيب السنن بهامش مختصر سنن أبي داود .
- الامام ابن قيم الجوزية .
- مكتبة السنة المحمدية .

( ج )

- الجامع لأحكام القرآن .
- أبو عبدالله ، محمد بن أحمد الأنباري القرطبي .
- طبع بالأوفست عن دار احياء التراث العربي : بيروت .
- جامع الأصول في أحاديث الرسول .
- مجد الدين ، العبارك بن محمد بن الأشير الجزري .
- تحقيق : عبدالقادر الأناؤوط .
- دار الفكر : بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- الكتاب الجامع لمسائل المدونة ، وشرحها وذكر نظائرها وأمثالها .
- محمد بن عبدالله بن يونس التميمي المقلبي .
- يوجد منه نسخة مصورة على الميكروفلم بمركز البحث العلمي واهياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى برقم : ١٥٧ فقه مالكي ، عن نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية ، تحت رقم : ٣١٤٨ مغاربة .
- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس .
- أبو عبدالله ، محمد بن أبي نمر الحميدي .
- تحقيق : ابراهيم الأبياري .
- دار الكتب الاسلامية ، دار الكتاب المعري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- جواهر الاكليل بشرح مختصر خليل .
- صالح عبدالسميع الابي الأزهرى .
- دار الفكر : بيروت .

- الجوهر المنفذ في متأخرى أصحاب الامام أحمد .  
يوسف بن الحسن بن عبد الهادي .  
تحقيق : الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين .  
مكتبة الخانجي ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- الجوهر النقى على سنن البيهقى .  
علاء الدين بن على بن عثمان الماردينى .  
دار الفكر : بيروت .

( ح )

- حاشية البنانى على شرح الزرقانى ( أنظر الفتح الريانى )
- حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الغزى على متن أبى شجاع ، أنظر :  
( شرح ابن قاسم الغزى ) .
- حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ( أنظر : الشرح الكبير ) .
- حاشية سعدى جلى على العناية ، ( أنظر : العناية ) .
- حاشية الشبرملى على نهاية المحتاج ، ( أنظر : نهاية المحتاج ) .
- حواشى الشروانى والعبادى على تحفة المحتاج ، ( أنظر : تحفة المحتاج ) .
- حاشية العاوى على الشرح الصغير ، ( أنظر : الشرح الصغير ) .
- حاشية ابن عابدين على البحر الرائق ، ( أنظر : منحة الخالق ) .
- حاشية ابن عابدين على الدر المختار ، ( أنظر : رد المختار ) .
- حاشية العدوى على شرح الخرثى على مختصر خليل ، ( أنظر : شرح الخرثى ) .
- حاشيتا القليوبى وعميرة على شرح المحلى على منهاج الطالبين ، ( أنظر : شرح المحلى ) .

( خ )

- خبر الواحد اذا خالف عمل أهل المدينة .  
رسالة ماجستير اعداد الطالب حسان فلمبان ، بإشراف الدكتور عبدالوهاب أبوسليمان

- الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية .  
محمد العربي القروى .  
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .

- الدر المختار شرح تنوير الأبصار .  
علاء الدين الحصكفى .  
دار الفكر .
- الدرارى المضية ، شرح الدرر البهية .  
محمد بن على الشوكانى .  
دار المعرفة للطباعة والنشر : بيروت ، لبنان ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- الدرر الكامنة فى أعيان المئة الثامنة .  
الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى .  
تحقيق : محمد سيد جاد الحق .  
مطبعة المدنى ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .
- دورة الأرحام .  
الدكتور محمد على البار .  
الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب .  
برهان الدين ابراهيم بن على اليعمرى ، المعروف بابن فرحون .  
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .

- الذخيرة .  
شهاب الدين ، أحمد بن ادريس القرافى .  
مطبعة كلية الشريعة ، الأزهر ، ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .  
والنسخة المخطوطة مصورة على المايكروفلم بمركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى ، تحت رقم : ١٦٣ فقه مالكى ، عن نسخة بدار الكتب المعصرية تحت رقم ٣٤ ، فقه مالكى .

- دليل طبقات الحنابلة .

زين الدين ، أبو الفرج ، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب .  
دار المعرفة : بيروت ، لبنان .

( ر )

- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة .

أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي .  
مطابع قطر الوطنية : الدوحة ، قطر .

- رد المختار على الدر المختار .

محمد أمين المعروف بابن عابدين .  
دار الفكر .

- رفع الملام عن الأئمة الأعلام .

شيخ الاسلام ، تقي الدين ، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني .  
تحقيق : محمد حامد الفقى .  
مطبعة السنة المحمدية : القاهرة .

- روضة الطالبين .

محيي الدين ، أبوزكريا ، يحيى بن شرف النووي .  
المكتب الاسلامي للطباعة والنشر .

- الروضة الندية شرح الدرر البهية .

أبو الطيب ، صديق حسن خان .  
دار التراث : القاهرة ، مصر .

( ر )

- زاد المحتاج شرح المنهاج .

عبد الله بن الشيخ حسن الكوهجي .  
تحقيق ومراجعة : عبد الله بن ابراهيم الأنصاري .  
طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر ، الطبعة الأولى .

- زاد المعاد فى هدى خير العباد .
- أبو عبد الله محمد بن أبى بكر ، الشهير بابن قيم الجوزية .
- تحقيق : محمد حامد الفقى .
- مطبعة السنة المحمدية .

( س )

- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام .
- محمد بن اسماعيل الكحلانى ثم الصنعانى المعروف بالأمير .
- طبعة دار الكتب .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة .
- محمد ناصر الدين الألبانى .
- المكتب الاسلامى : بيروت ، لبنان .
- سنن الترمذى .
- أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى .
- تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
- دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
- مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- سنن الدارمى .
- أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمى .
- دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .
- سنن أبى داود .
- أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدى .
- مراجعة : محمد محيى الدين عبد الحميد .
- دار الفكر .
- دار الحديث للطباعة والنشر .
- السنن الكبرى .
- أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقى .
- دار الفكر : بيروت ، لبنان .



- سنن ابن ماجه .  
أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني .  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .  
دار الفكر ؛ بيروت ، لبنان .
  - السنن المجتبى .  
أبو عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب النسائي .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
  - سير أعلام النبلاء .  
شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي .  
تحقيق : نذير حمدان .  
باشراف شعيب أرنؤوط .  
مؤسسة الرسالة : الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
  - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار .  
محمد بن علي الشوكاني .  
طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- ( ش )
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية .  
محمد بن محمد مخلوف .  
دار الفكر : بيروت ، لبنان .
  - شذرات الذهب في أخبار من ذهب .  
أبو الفلاح ، عبد الحى بن عماد الحنبلى .  
دار السيرة : بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .
  - شرح الخرشي على مختصر خليل .  
محمد الخرشي .  
دار مادر : بيروت ، لبنان .

- شرح الزرقاني على مختصر خليل .  
عبدالباقي الزرقاني .  
دار الفكر : بيروت .
- شرح الزرقاني على موطأ مالك .  
عبدالله محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني .  
شركة مطبعة مطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأولى ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١م .  
مطبعة الاستقامة .
- شرح صحيح مسلم .  
محين الدين ، أبوزكريا ، يحيى بن شرف النووي .  
دار التراث العربي : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- الشرح الصغير على أقرب المسالك .  
أبو البركات ، أحمد بن محمد الدردير .  
دار المعارف بمصر .
- شرح ابن قاسم الفري على متن أبي شجاع .  
ابن قاسم الفري .  
مطبعة مطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٤٣ هـ .
- الشرح الكبير على مختصر خليل .  
أبو البركات أحمد بن محمد الدردير .  
دار الفكر : بيروت ، لبنان .
- شرح معاني الآثار .  
أبو جعفر ، أحمد بن محمد بن سلامة الأسدي الطحاوي .  
تحقيق : محمد زهري النجار .  
دار الكتب العلمية : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- شرح المحلى على منهاج الطالبين .  
جلال الدين المحلى .  
دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- شرح منتهى الارادات :

- منصور بن يونس بن أدريس البهوتي
- دار الفكر : بيروت ، لبنان .

( ص )

- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية .

• اسماعيل بن حماد الجوهري .

• تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار .

• الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- صحيح البخارى .

• أبو عبد الله ، محمد بن اسماعيل البخارى .

• المكتبة الاسلامية : استنبول ، تركيا ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

- صحيح الترغيب والترهيب للمندري .

• اختيار وتحقيق : محمد ناصر الدين الألبانى .

• المكتب الاسلامى : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ م .

- صحيح الجامع الصغير وزياداته .

• محمد ناصر الدين الألبانى .

• المكتب الاسلامى : الطبعة الثانية ، ١٩٨٩ م .

- صحيح ابن خزيمة .

• أبو بكر ، محمد بن اسحق النيسابورى .

• تحقيق : الدكتور محمد مصطفى الأعظمى .

• شركة الطباعة العربية السعودية : الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

- صحيح الامام مسلم .

• أبو الحسين ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابورى .

• تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي .

• دار احياء التراث العربى : بيروت ، لبنان .

- ضعيف الجامع الصغير وزياداته  
محمد ناصر الدين الألبانى .  
المكتب الاسلامى : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .  
محمد بن عبدالرحمن السخاوى .  
مكتبة الحياة : بيروت / لبنان .  
مكتبة القدس : القاهرة .

- طبقات الحفاظ .  
جلال الدين السيوطى .  
تحقيق : خليل الميسر ولجنة من العلفاء .  
دار الكتب العلمية : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .
- طبقات خليفة بن خياط .  
الامام خليفة بن خياط .  
تحقيق : الدكتور أكرم ضياء العمري .  
مؤسسة الرسالة : بيروت ، لبنان .
- طبقات الشافعية الكبرى  
أبونهر ، تاج الدين ، عبدالوهاب السبكي .  
تحقيق : محمود محمد الطناحى ، وعبدالفتاح الحلو .  
دار احياء الكتب العربية .  
دار المعرفة للطباعة والنشر : بيروت ، لبنان .
- طبقات الفقهاء الشافعية .  
أبوعاصم محمد بن أحمد العبادى .  
بدون .

- الطبقات الكبرى .  
محمد بن سعد .  
دار صادر للطباعة والنشر : بيروت ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
  - طرح التثريب في شرح التثريب .  
أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي .  
دار احياء التراث العربي : بيروت ، لبنان .
  - الطليحة .  
حضرة الفاضل النابغة القلاوي الشنقيطي .  
الطبعة الأولى : ١٣٣٩ هـ .
- ( ع )
- عارضة الأحودى شرح جامع الترمذى .  
أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبلى ، المعروف بابن العربي .  
دار العلم للجميع .
  - العبر .  
شمس الدين محمد الذهبى .  
تحقيق : محمد السعيد بن بسيونى زغلول .  
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
  - العدة ، حاشية الأمير المنعانى على أحكام الأحكام .  
محمد بن اسماعيل الكحلانى ثم المنعانى .  
المكتبة السلفية ومطبعتها .
  - العدة شرح العمدة .  
عبد الله بن قدامة .  
المطبعة السلفية .
  - عمل أهل المدينة بين معطلحات مالك ، وآراء الأصوليين .  
الدكتور أحمد محمد نور سيف .  
دار الاعتماد : الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

- العناية شرح الهداية المطبوع مع فتح القدير .
- أكمل الدين ، محمد بن محمود البابرتي .
- دار احياء التراث العربي : بيروت ، لبنان .

( ف )

- الفتاوى الكبرى ، وبهامشه فتاوى العلامة شمس الدين محمد بن شهاب الدين الرملي .
- ابن حجر العسقي الهيتمي .
- المكتبة الاسلامية : محمد أزدمير ، ديار بكر تركيا .
- فتاوى الامام النووي ، المسمى المسائل المشنورة .
- محيي الدين ، أبو زكريا ، يحيى بن شرف النووي .
- دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري .
- شهاب الدين ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .
- المكتبة السلفية : مصورة عن دار الفكر .
- الفتح الرباني لما ذهل عنه الزرقاني .
- محمد البناني .
- دار الفكر : بيروت ، لبنان .
- فتح العزيز شرح الوجيز المطبوع مع المجموع .
- عبدالكريم بن محمد الرافعي .
- المكتبة السلفية : المدينة المنورة .
- فتح العلي المالک فی الفتوى علی مذهب مالک .
- أبو عبد الله ، محمد بن أحمد عليش .
- شركة معظي البابي الحلبي وأولاده : ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .
- فتح القدير شرح الهداية .
- كمال الدين ، محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام .
- دار احياء التراث العربي : بيروت ، لبنان .

- الفتح المبين في طبقات الأصوليين .  
عبدالله مصطفى المراغي .  
محمد أمين الدمج وشركاه : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية .
- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب .  
أبويحيى ، زكريا الأنصاري .  
دار احياء الكتب العربية : مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م .
- الفروع ، وبهامشه تصحيح الفروع للمرداوى .  
شمس الدين ، أبو عبدالله ، محمد بن مفلح المقدسى .  
عالم الكتب : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .
- الفقه على المذاهب الأربعة .  
عبدالرحمن الجزيري .  
دار احياء التراث العربى للنشر والتوزيع : مصر .
- الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى .  
محمد الحسن الحجوى الشعالبي الفاسى .  
طبع على نفقة المكتبة العلمية : المدينة المنورة .
- الفهرست .  
أبوالفرج محمد بن اسحق النديم .  
دار المعرفة : بيروت ، لبنان .
- الفوائد البهية فى تراجم الحنفية .  
أبوالحسنات ، محمد عبدالحى اللىكنوى الهندى .  
دار المعرفة للطباعة والنشر : بيروت ، لبنان .
- الفواكه الدوانى على رسالة ابن أبى زيد القيروانى .  
أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنى النفراوى .  
دار الفكر : بيروت ، لبنان .

- قرة العين بفتاوى علماء الحرمين .  
حسين ابراهيم المقرئ ، محمد صالح الرئيس الزبيري .  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي : الطبعة الأولى ، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .
- القواعد .  
أبو عبدالله ، محمد بن محمد بن أحمد المقرئ .  
تحقيق : الدكتور أحمد بن عبدالله بن حميد .  
مركز احياء التراث الاسلامي : مكة المكرمة .
- القوانين الفقهية .  
أبو القاسم ، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي .  
بدون .
- القول الفصل في تأييد سنة السدل .  
محمد العابد .  
طبعة لجنة التراث والتاريخ : أبوظبي .
- ( ك )
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي .  
أبو عمر يوسف بن عبد البر .  
تحقيق : محمد بن محمد الموريتاني .  
دار الهدى للطباعة والنشر : شارع النوادي ، السيدة زينب .
- كشف القناع عن متن الاتناع .  
منصور بن يونس بن ادريس البيهوتي .  
المطبعة الحكومية بمكة المكرمة : ١٣٩٤ هـ .
- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة .  
الحافظ نور الدين ، علي بن أبي بكر الهيثمي .  
تحقيق الشيخ : حبيب الرحمن الأعظمي .  
مؤسسة الرسالة : بيروت ، لبنان : ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .



- كشف الظنون عن أسامي الكتب والغنون .  
معطى بن عبدالله ، الشهير بحاجى خليفة .  
دار العلوم الحديثة .
- كفاية الأخيار فى حل غاية الاختمار .  
تقى الدين ، أبوبكر ، محمد الحسينى الحصى .  
دار المعرفة : بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية .

( ل )

- لسان العرب .  
أبو الفضل ، جمال الدين ، محمد بن مكرم بن منظور .  
دار صادر : بيروت ، لبنان .

( م )

- مالك بن أنس .  
أمين الخولى .  
دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
- مالك بن أنس ، امام دار الهجرة .  
عبدالحليم الجندى .  
دار المعارف ، ١٩٦٩ م .
- مالك بن أنس امام دار الهجرة .  
عبدالغنى الدقر .  
دار القلم : الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- مالك : حياته ، وعصره ، آراؤه وفقهه .  
محمد أبوزهرة .  
دار الفكر العربى : القاهرة ، ١٩٥٢ م .
- المبسوط .  
شمس الدين ، السرخسى .  
دار المعرفة : بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

- مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد .
- نور الدين ، علي بن أبي بكر الهيثمي .
- دار الكتاب العربي : بيروت ، لبنان .
  
- مجموع فتاوى ابن تيمية :  
• شيخ الاسلام ، تقى الدين ، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحرائى .  
• تصوير عن الطبعة الأولى .
  
- المجموع شرح المهدب .
- محيي الدين ، أبوزكريا يحيى بن شرف النووي .
- مطبعة المكتبة السلفية : المدينة المنورة .
  
- محاضرات فى تاريخ المذهب المالکى فى الغرب الاسلامى .
- عمر الجيدى .
- منشورات مؤسسة عكاظ .
  
- المطلى .
- أبو محمد على بن سعيد بن حزم الأندلسى .
- تحقيق : احمد محمد شاکر .
- دار الفكر : بيروت ، لبنان .
  
- مختصر ابن الحاجب الأملی المعروف بالمنتهى ، وعليه شرح العفد .
- أبوعمر ، عثمان بن عمر بن أبى بكر بن الحاجب .
- مكتبة الكليات الأزهرية : ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
  
- مختصر خليل فى فقه الامام مالك .
- خليل بن اسحق بن موسى الجندى المالکى .
- مطبعة مصطفى البابى الحلبي : ١٣٤١ هـ / ١٩٢٢ م .
  
- مختصر سنن أبى داود .
- الحافظ عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذرى .
- تحقيق : احمد محمد شاکر ، ومحمد حامد الفقى .
- دار المعرفة : بيروت ، ١٩٨٠ م .

- مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي .
  - اختصار أحمد بن علي المقرئزي .
  - حديث أكادمي فيعمل آباد ، باكستان .
- المدونة الكبرى .
  - رواية سحنون بن سعيد التنوخي .
  - مصورة دار صادر عن مطبعة السعادة .
- المسائل الفقهية التي انفرد بها الامام الشافعي من دون اخوانه من الأئمة .
  - الحافظ أبو الفداء اسماعيل بن كثير .
  - تحقيق : الدكتور ابراهيم بن علي سندقي .
  - دار المدني للطباعة : جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعتبية والمطبوعة مع البيان والتحصيل .
  - محمد العتبي القرطبي .
  - دار الغرب الاسلامي : بيروت ، لبنان ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- المستدرك على الصحيحين .
  - أبو عبد الله ، الحاكم النيسابوري .
  - دار المعرفة : بيروت ، لبنان .
- الاستفادة من ذيل تاريخ بغداد .
  - أبو عبد الله ، محمد بن محمود بن النجار .
  - تحقيق : الدكتور قيصر ابوفرج .
  - دار الكتب العلمية : بيروت .
- مسند الامام أحمد .
  - الامام أحمد بن حنبل الشيباني .
  - المكتب الاسلامي : بيروت لبنان .
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه .
  - أحمد بن أبي بكر بن اسماعيل الكناني البوهيري .
  - تحقيق وتعليق : محمد الكشناوي .
- الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .

- المصنف .
  - أبوبكر ، عبدالرزاق بن همام المنعاني .
  - تحقيق وتعليق : الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .
  - المكتب الاسلامي : بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار .
  - أبوبكر ، عبدالله بن محمد بن ابراهيم بن أبي شيبة .
  - مطبعة العلوم الشرقية : حيدر آباد الدكن ، الهند ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ .
- معالم السنن ، وبهامشه تهذيب السنن لابن القيم .
  - أبوسليمان ، حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي .
  - تحقيق : محمد حامد الفتى .
  - مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة .
- معجم الشيوخ .
  - أبوالحسين ، محمد بن أحمد بن جميع العيداوي .
  - دراسة وتحقيق : الدكتور عمر بن عبدالسلام .
  - مؤسسة الرسالة : الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية .
  - عاتق بن غيث البلادي .
  - دار مكة للنشر والتوزيع : مكة المكرمة .
- معجم معالم مكة التاريخية والأثرية .
  - عاتق بن غيث البلادي .
  - دار مكة للنشر والتوزيع : مكة المكرمة .
- معجم مفردات ألفاظ القرآن .
  - الراغب الأصفهاني .
  - تحقيق : نديم مرعشلي .
  - دار الكتاب العربي ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي .
  - ترتيب لفيث من المستشرقين .
  - مكتبة بريل : في مدينة ليدن ، ١٩٦٦ م .

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .  
محمد فؤاد عبد الباقي .  
طبعة المكتبة الاسلامية : استنبول ، تركيا .
- مع الطب في القرآن :  
الدكتور عبد الحميد دياب ، الدكتور أحمد قرقوز .  
مؤسسة علوم القرآن : دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- معلمة الفقه المالكي .  
عبد العزيز بن عبد الله .  
دار الغرب الاسلامي : الطبعة الاولى ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- المعونة على مذهب عالم المدينة .  
القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي .  
مخطوط في مكتبة رباط سيدنا عثمان : ملحقة بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة ، تحت رقم : ١٥٨ .
- المعيار المعرب ، والجامع المغرب عن فتاوى أفريقييا والأندلس والمغرب .  
أحمد بن يحيى الونشريسي .  
باشراف الدكتور محمد حجي .  
دار الغرب الاسلامي : بيروت ، لبنان .
- المفضى مع الشرح الكبير .  
أبو محمد موفق الدين ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي .  
المطبعة السلفية ومكتبتها .
- مفضى المحتاج الى معرفة ألفاظ المنهاج .  
الشيخ محمد الشرييني الخطيب .  
دار احياء التراث العربي : بيروت ، لبنان .
- مفاتيح الفقه الحنبلي .  
الدكتور سالم بن علي الشقفي .  
مطابع الأهرام التجارية : الطبعة الاولى ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

- مقدمة ابن خلدون .
- عبدالرحمن بن خلدون المغربي .
- دار احياء التراث العربى : بيروت ، لبنان .
- المقدمات المعهديات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية،  
والتحصيلات المحكمات لأهمها تمسائلها المشكلات .
- أبو الوليد ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، المعروف بالجد .
- تحقيق : محمد حجي . دار صادر ، بيروت ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت .
- المنقح في فقه امام السنة أحمد بن حنبل .
- موفق الدين ، عبدالله بن قدامة المقدسي .
- المطبعة السلفية ومكتبتها .
- منار السبيل في شرح الدليل .
- ابراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان .
- تحقيق : زهير الشاويش .
- المكتب الاسلامي : الطبعة الخامسة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- المنتقى شرح الموطأ .
- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي .
- طبعة دار الكتاب العربي .
- منح الجليل على مختصر خليل .
- محمد عليش .
- مكتبة النجاح : طرابلس ، ليبيا .
- المنح الشافيات بشرح مفردات الامام أحمد .
- منهور بن يونس البهوتي .
- تحقيق : الدكتور عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن المطلق .
- دار الثقافة : الدوحة ، قطر .
- منحة الخالق على البحر الرائق .
- محمد أمين المعروف بابن عابدين .
- دار المعرفة : بيروت ، لبنان .

- منهاج الطالبين .
- محيي الدين يحيى بن شرف النووي ( أنظر : نهاية المحتاج ) .
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الامام أحمد .
- أبو اليمسسن ، مجير الدين ، عبدالرحمن بن محمد العليمي .
- تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد .
- عالم الكتب : بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- المذهب المطبوع مع المجموع .
- أبو اسحق ، ابراهيم بن علي الفيروز آبادي الشيرازي .
- المكتبة السلفية : المدينة المنورة .
- موارد الظمان الى زوائد ابن حبان .
- نور الدين ، علي بن أبي بكر الهيثمي .
- تحقيق : محمد عبدالرزاق حمزة .
- دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .
- مواهب الجليل بشرح مختصر خليل .
- أبو عبدالله محمد بن محمد الطرابلسي ، المعروف بالحطاب .
- مكتبة النجاح : سوق الترك ، طرابلس ، ليبيا .
- مواهب الجليل من أدلة خليل .
- أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي .
- مطبوعات ادارة احياء التراث الاسلامي : بدولة قطر .
- الموطأ .
- الامام مالك بن أنس الأصبحي .
- تحقيق : الدكتور محمد فؤاد عبدالباقي .
- دار احياء التراث العربي : بيروت ، لبنان ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٤١ م .

- نسب الراية لأحاديث الهداية .
- جمال الدين ، أبو محمد ، عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي .
- المكتبة الاسلامية : الطبعة الثالثة ، ١٩٧٣ م .

- النظم المفيد للأحمد في مفردات الامام أحمد .  
عز الدين ، محمد بن بهاء الدين ، علي بن محمد التقي المقدسي .  
دار الثقافة : دوحة ، قطر .
  - نفع الطيب من ضمن الأندلس الرطيب .  
أبو العباس أحمد التلمساني المقرئ .  
تحقيق : الدكتور احسان عباس .  
دار صادر : بيروت ، لبنان ، ١٩٦٨ م .
  - نهاية العدل في أدلة السدل .  
محمد التنبكتي الشنقيطي .  
ترتيب الشيخ محمد العابد المالكي .  
مخطوط برقم : ٤٧ ، مكة المكرمة ، وزارة الأوقاف .
  - نهاية المحتاج شرح المنهاج .  
شمس الدين ، محمد بن حمزة الرملي .  
المكتبة الاسلامية .
  - نور البصر شرح المختصر ، المعروف باتحاف المعقنق القليل في شرح مختصر خليل .  
أحمد بن عبدالعزيز الهلالي .  
مصور عن طبعة حجرية قديمة بفاس .
  - نيل الابتهاج بتطريز الديباج .  
أبو العباس ، أحمد بن أحمد بن عمر ، المعروف ببابا التنبكتي .  
دار الكتب العلمية : بيروت ، لبنان .
  - نيل الأوطار من أخاديت سيد الأخيار ، شرح منتقى الأخبار .  
محمد بن علي الشوكاني .  
طبعة دار الجيل : بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ م .
- ( ه )
- الهداية شرح المبتدى .  
علي ابن أبي بكر المرغناني .  
مكتبة معطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .



- هدية العارفين ، أسماء المؤلفين ، وآثار المصنفين .  
اسماعيل باشا البغدادي .  
دار العلوم الحديثة : بيروت ، لبنان .

( و )

- واقعات المفتين .  
عبدالقادر بن يونس ، الشهير بقدرى أئندى .  
المطبعة الأميرية ببولاق . مصر ، ١٣٠٠ هـ .
- وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان .  
أبوالعباس ، شمس الدين ، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان .  
تحقيق : الدكتور احسان عباس .  
طبعة دار الثقافة : بيروت ، لبنان .

محتويات الرسالة

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة .....
ج	منهجى فى البحث .....
<b>التمهيد</b>	
١	وفيه خمسة مباحث
٢	المبحث الأول : نبذة مختصرة عن الامام مالك ومكانته العلمية
٧	المبحث الثانى : نشأة المذهب المالكى وتطوره وانتشاره .....
١٤	المبحث الثالث : أهم مصادر الفقه المالكى وأشهر المصنفات فيه .....
٣٤	المبحث الرابع : نبذة عن أشهر المعطلحات المتداولة فى الفقه المالكى
	المبحث الخامس : وفيه ثلاثة مطالب :
٣٨	المطلب الأول : تعريف المفردة لغة واصطلاحاً .....
٣٩	المطلب الثانى : أسباب الانفراد .....
٤٦	المطلب الثالث : أشهر المصنفات فى المفردات .....
<b>الباب الأول</b>	
٥٢	<u>مفردات المذهب فى الطهارة وفيه ستة فصول</u>
٥٣	الفصل الأول : مفردات المذهب فى المياه وفيه مبحثان .....
٥٤	المبحث الأول : حكم الماء المستعمل فى رفع الحدث .....
٦٧	المبحث الثانى : حكم الماء اليسير تخالطه النجاسة .....
٨٧	الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الوضوء والغسل وفيه ثمانية مباحث
٨٨	المبحث الأول : حكم من تيقن الطهارة وشك فى الحدث .....
٩٣	المبحث الثانى : حكم الخارج غير المعتاد من السبيلين .....
٩٨	المبحث الثالث : نقض الوضوء بلمس المرأة .....
١٠٢	المبحث الرابع : حكم لمس المرأة من وراء حائل .....
١٠٤	المبحث الخامس : حكم نقض الوضوء بمس الفرج .....
١٠٧	المبحث السادس : حكم الدلك فى الوضوء والغسل .....
١١٢	المبحث السابع : حكم المعوالة فى الوضوء .....
١١٦	المبحث الثامن : حكم قراءة القرآن للجنب .....

- ١٢٠ الفعل الثالث : مفردات المذهب فى المسح على الخفين وفيه خمسة مباحث
- ١٢١ المبحث الأول : الخف الذى يعلح للمسح عليه .....
- ١٢٣ المبحث الثانى : حكم المسح على الخف المخرق .....
- ١٢٧ المبحث الثالث : مقدار ما يجب مسحه من الخف .....
- ١٣٠ المبحث الرابع : مدة المسح على الخفين .....
- ١٣٦ المبحث الخامس : حكم غسل الرجلين بعد نزع الخفين .....
- ١٣٨ الفعل الرابع : مفردات المذهب فى التيمم وفيه ستة مباحث .....
- ١٣٩ المبحث الأول : ما يستباح بالتيمم للغرض .....
- ١٤٢ المبحث الثانى : حكم تيمم الحاضر لعلافة الجنائز .....
- ١٤٤ المبحث الثالث : حكم التيمم مع وجود الماء خوف فوات الوقت
- ١٤٦ المبحث الرابع : حكم من نسى الماء فى رحله ، ثم تيمم وولى
- ١٤٨ المبحث الخامس : حكم فاقد الطهورين .....
- ١٥٤ المبحث السادس : حكم المتيمم لحدث أكبر اذا أحدث حدثاً أصغر
- ١٥٦ الفعل الخامس : مفردات المذهب فى الحيض والاستحاضة وفيه سبعة مباحث
- ١٥٧ المبحث الأول : أقل مدة الحيض .....
- ١٦٤ المبحث الثانى : حكم قراءة القرآن للحائض .....
- ١٦٧ المبحث الثالث : حكم دماء الحائض بعد النقاء بالتيمم ....
- ١٧١ المبحث الرابع : حكم المعتادة التى جاوز حيضها عادتتها ..
- ١٧٥ المبحث الخامس : حكم وضوء المستحاضة لكل ملاء .....
- ١٨٠ المبحث السادس : حكم من عاودها الدم أثناء مدة النفاس ..
- ١٨٣ المبحث السابع : حكم الدم الخارج قبيل الولادة .....
- ١٨٦ الفعل السادس : مفردات المذهب فى النجاسات وازالتها وفيه سبعة مباحث
- ١٨٧ المبحث الأول : حكم الكلب وسوره .....
- ١٩٤ المبحث الثانى : حكم الخنزير .....
- ١٩٨ المبحث الثالث : حكم الثياب التى يشك فى اصابه النجاسة لها

- ٢٠٣ ..... التطهير من ولوغ الكلب ..... المبحث الرابع :  
 ٢٠٨ ..... غسل المنى ..... المبحث الخامس :  
 ٢١١ ..... حكم تخليل الخمر ..... المبحث السادس :  
 ٢١٤ ..... حكم الانتفاع بجلود الميتة ..... المبحث السابع :

## الباب الثانى

مفردات المذهب فى العلاة والجنائز

- ٢١٦ ..... ويشتمل على أحد عشر فعلا .....  
 ٢١٧ الفعل الأول : مفردات المذهب فى مواقيت العلاة وفيه خمسة مباحث  
 ٢١٨ ..... المبحث الأول : الاشتراك بين وقت الظهر ، ووقت العصر ...  
 ٢٢٤ ..... المبحث الثانى : وقت صلاة العصر الاختيارى .....  
 ..... المبحث الثالث : مقدار ما يجب من العلوات على من صار أهلا  
 ٢٢٧ ..... لوجوب العلاة قبل خروج الوقت .....  
 ٢٣١ ..... المبحث الرابع : القدر الذى تدرك فيه العلاة فى آخر وقتها  
 ٢٣٤ ..... المبحث الخامس : حكم العلاة عند استواء الشمس .....  
 ٢٣٨ الفعل الثانى : مفردات المذهب فى الأذان والاقامة وفيه ستة مباحث  
 ٢٣٩ ..... المبحث الأول : حكم الأذان للغد والجماعة فى الحضر .....  
 ٢٤١ ..... المبحث الثانى : حكم أذان العصى المميز .....  
 ٢٤٣ ..... المبحث الثالث : تشنية التكبير أول الأذان .....  
 ٢٤٦ ..... المبحث الرابع : صفة اجابة المؤذن .....  
 ٢٥١ ..... المبحث الخامس : صفة الاقامة .....  
 ٢٥٣ ..... المبحث السادس : حكم الأذان للفواضت .....  
 ..... الفعل الثالث : مفردات المذهب فى صفة العلاة وقضاء الفواضت  
 ٢٥٧ ..... وفيه خمسة عشر مباحثا .....  
 ٢٥٨ ..... المبحث الأول : حكم دعاء الاستفتاح .....

- ٢٦١ ..... المبحث الثانى : حكم الاستعاذة فى الصلاة
- ٢٦٤ ..... المبحث الثالث : حكم قراءة البسطة
- ٢٧١ ..... المبحث الرابع : حكم قبض اليدين أو ارسالهما
- ٢٨١ ..... المبحث الخامس : حكم القيام لمن عجز عن قراءة الفاتحة
- ٢٨٣ ..... المبحث السادس : المكان المستحب للمصلى أن يواجه بصره اليه
- ٢٨٦ ..... المبحث السابع : حكم رفع اليدين الى الصدر عند القنوت
- ٢٨٨ ..... المبحث الثامن : حكم تقديم اليدين على الركبتين فى السجود
- ٢٩١ ..... المبحث التاسع : حكم السجود على الجبهة والأنف
- ٢٩٣ ..... المبحث العاشر : حد التسبيح فى الركوع والسجود
- ٢٩٧ ..... المبحث الحادى عشر: هيئة الجلوس للشهدين
- ٣٠٢ ..... المبحث الثانى عشر: ألفاظ التشهد
- ٣٠٧ ..... المبحث الثالث عشر: حكم التشهد الأخير
- ٣١٠ ..... المبحث الرابع عشر: حكم عقص الشعر
- ٣١٢ ..... المبحث الخامس عشر: حكم ترتيب قضاء الفوائت
- الفصل الرابع : مفردات المذهب فى سجود السهو والتلاوة والشكر
- ٣١٧ ..... وفيه سبعة مباحث
- ٣١٨ ..... المبحث الأول : موضع سجود السهو فى الصلاة
- ٣٢٥ ..... المبحث الثانى : حكم سجود السهو لمن سها عنه
- ٣٢٧ ..... المبحث الثالث : حكم من نسى التشهد الأول ونهض للقيام للثالثة
- ٣٢٩ ..... المبحث الرابع : حكم التسبيح أو التصفيق عند سهو الامام
- ٣٣١ ..... المبحث الخامس : عدد سجودات التلاوة ومواضعها
- ٣٣٧ ..... المبحث السادس : موضع السجود فى سورة فعلت
- ٣٣٩ ..... المبحث السابع : حكم سجدة الشكر
- الفصل الخامس : مفردات المذهب فى النوافل
- ٣٤٢ ..... وفيه خمسة مباحث
- ٣٤٣ ..... المبحث الأول : حكم تحية المسجد للمار فيه

- المبحث الثانى : حكم ركعتى راتبة الفجر لمن أتى المسجد  
 ٣٤٥ ..... وقد أقيمت الصلاة .....
- المبحث الثالث : القراءة فى راتبة الفجر .....  
 ٣٤٧ .....
- المبحث الرابع : عدد الركعات فى صلاة التراويح .....  
 ٣٤٩ .....
- المبحث الخامس : حكم الجماعة فى صلاة التراويح .....  
 ٣٥٤ .....
- الفصل السادس : مفردات المذهب فى الإمامة  
 ٣٥٧ ..... وفيه تسعة مباحث .....
- المبحث الأول : حكم إمامة المرأة للنساء .....  
 ٣٥٨ .....
- المبحث الثانى : حكم اقتداء القاعد بالقاعد .....  
 ٣٦٢ .....
- المبحث الثالث : حكم اقتداء الأمامى بمثله .....  
 ٣٦٨ .....
- المبحث الرابع : حكم إمامة الألتخ .....  
 ٣٦٩ .....
- المبحث الخامس : حكم تأمين الإمام .....  
 ٣٧١ .....
- المبحث السادس : حكم كلام العامومين لإصلاح الصلاة .....  
 ٣٧٦ .....
- المبحث السابع : حكم الصلاة أمام الإمام .....  
 ٣٨١ .....
- المبحث الثامن : اقتداء العامومين على سطح المسجد بإمام فيه  
 ٣٨٢ .....
- المبحث التاسع : عدد التسليمات المشروعة للمأموم .....  
 ٣٨٤ .....
- الفصل السابع : مفردات المذهب فى صلاة المسافر  
 ٣٨٧ ..... وفيه مبحثان .....
- المبحث الأول : القدر الذى يلزم المسافر فيه الإتمام  
 ٣٨٨ ..... إذا أتم بمقيم .....
- المبحث الثانى : حكم التنفل على الراحة بالسفر القصير ..  
 ٣٩٠ .....
- الفصل الثامن : مفردات المذهب فى أحكام الجمعة وصلاة الخوف  
 ٣٩٣ ..... وفيه سبعة مباحث .....
- المبحث الأول : آخر وقت صلاة الجمعة .....  
 ٣٩٤ .....
- المبحث الثانى : شرطية المسجد لانعقاد الجمعة .....  
 ٣٩٦ .....

- ٣٩٨ ..... المبحث الثالث : العدد الذي تنعقد به صلاة الجمعة .....
- ٤٠٢ ..... المبحث الرابع : حكم التكبير الى الجمعة .....
- ٤١١ ..... المبحث الخامس : حكم اتعال الفسل بالروح الى الجمعة .....
- ٤١٤ ..... المبحث السادس : حكم سجود المزحوم فى الجمعة على ظهر غيره
- ٤١٦ ..... المبحث السابع : صفة صلاة الخوف .....
- الفصل التاسع : مفردات المذهب فى احكام وصلاة العيدين
- ٤٢٠ ..... وفيه خمسة مباحث .....
- ٤٢١ ..... المبحث الأول : حكم التكبير لغير الامام فى صلاة العيدين ..
- ٤٢٣ ..... المبحث الثانى : متى يبدأ التكبير فى عيد الفطر .....
- ٤٢٥ ..... المبحث الثالث : حكم التكبير العقيد فى أيام التشريق ...
- ..... المبحث الرابع : حكم استخلاف الامام من يعمل بالضعفاء عند
- ٤٢٧ ..... خروجه لصلاة العيد .....
- ٤٢٨ ..... المبحث الخامس : حكم التنفل قبل صلاة العيد وبعدها .....
- الفصل العاشر : مفردات المذهب فى صلاة الكسوف والاستسقاء
- ٤٣٣ ..... وفيه ثلاثة مباحث .....
- ٤٣٤ ..... المبحث الأول : وقت صلاة الكسوف .....
- ..... المبحث الثانى : حكم من أدرك الامام فى الركوع الثانى
- ٤٣٦ ..... من صلاة الكسوف .....
- ٤٣٨ ..... المبحث الثالث : وقت صلاة الاستسقاء .....
- الفصل الحادى عشر : مفردات المذهب فى الجنائز
- ٤٤٠ ..... وفيه أحد عشر مباحث .....
- ٤٤١ ..... المبحث الأول : حكم قراءة ( يسن ) على المحتضر .....
- ٤٤٢ ..... المبحث الثانى : حكم الصلاة على السقط .....
- ٤٤٥ ..... المبحث الثالث : حكم التفصيل والصلاة على بعض الميت .....

٤٤٧	..... كيفية حمل الجنازة	المبحث الرابع :
٤٤٩	..... حكم الجلوس على القبر	المبحث الخامس :
٤٥٣	..... عدد الأثواب التي يكفن بها الميت	المبحث السادس :
٤٥٥	..... حكم العلاء على من قتله الامام خدا	المبحث السابع :
	..... حكم تقديم الابن على الأب والأخ على الجد	المبحث الثامن :
٤٥٨	..... في العلاء على الميت	
٤٦١	..... مكان وقوف الامام والمنفرد من الجنازة	المبحث التاسع :
	..... حكم العلاء على القبر لمن فاتته شهود	المبحث العاشر :
٤٦٤	..... الجنازة	
٤٦٨	..... حكم دفن الشهيد بشيابه	المبحث الحادى عشر :



## الباب الثالث

مفردات المذهب فى الزكاة والعيسام

- ٤٧٠ ..... وفيه ثلاثة فصول
- الفصل الأول : مفردات المذهب فى الزكاة
- ٤٧١ ..... وفيه تسعة عشر مبحثا
- ٤٧٢ ..... المبحث الأول : الدين الذى يسقط وجوب الزكاة
- ٤٧٦ ..... المبحث الثانى : حكم زكاة الدين
- ٤٨٠ ..... المبحث الثالث : زكاة المال المغصوب
- ٤٨٣ ..... المبحث الرابع : زكاة ربح المال
- ٤٨٥ ..... المبحث الخامس : حكم زكاة المعلوفات من بهيمة الأنعام
- ..... المبحث السادس : حكم الزكاة عند ضم نوعى جنس واحد من
- ٤٨٩ ..... العواشى
- ٤٩٢ ..... المبحث السابع : ضم النتاج الى الأمهات فى اعتبار الحول
- ٤٩٤ ..... المبحث الثامن : حكم مالو كان النصاب كله نتاجا
- ٤٩٧ ..... المبحث التاسع : تعريف التبيع والسنة
- ..... المبحث العاشر : حكم زكاة الابل اذا زادت عن مائة وعشرين،
- ٤٩٩ ..... ولم تعمل الى مائة وثلاثين
- ٥٠٤ ..... المبحث الحادى عشر : حكم الاختلاط فى الماشية
- ..... المبحث الثانى عشر : الأمور التى يشترط اجتماعها فى الماشية
- ٥٠٨ ..... حتى تؤثر الخلطة
- ٥١٠ ..... المبحث الثالث عشر : حكم زكاة عروض التجارة
- ٥١٢ ..... المبحث الرابع عشر : المقصود بالرقاب فى آية معارف الزكاة



- الفعل الثالث : مفردات المذهب فى الاعتكاف .....  
 ٥٩٠ ..... وفيه ثلاثة مباحث .....
- المبحث الأول : أقل مدة الاعتكاف .....  
 ٥٩١ .....
- المبحث الثانى : متى يدخل من نذر اعتكاف يوم معتكفه .....  
 ٥٩٤ .....
- المبحث الثالث : حكم المعتكفة تجب عليها العدة .....  
 ٥٩٦ .....

## الباب الرابع

## مفردات المذهب فى الحج والعمرة

- وفيه ثلاثة فصول .....  
 ٥٩٨ .....
- الفعل الأول : مفردات المذهب فى أحكام الحج والعمرة وصفتهم .....  
 ٥٩٩ .....
- المبحث الأول : حكم تكرار العمرة فى السنة .....  
 ٦٠٠ .....
- المبحث الثانى : تفسير الاستطاعة فى الحج .....  
 ٦٠٤ .....
- المبحث الثالث : حكم الحج عن المعصوب .....  
 ٦٠٩ .....
- المبحث الرابع : اشتراط المحرم لحج المرأة .....  
 ٦١٥ .....
- المبحث الخامس : أشهر الحج .....  
 ٦١٨ .....
- المبحث السادس : المقنود بحاضرى المسجد الحرام .....  
 ٦٢٢ .....
- المبحث السابع : شرط بطلان التمتع .....  
 ٦٢٤ .....
- المبحث الثامن : حكم التلبية .....  
 ٦٢٧ .....
- المبحث التاسع : الوقت الذى يقطع فيه المعتمر التلبية ..  
 ٦٢٩ .....
- المبحث العاشر : حكم طواف القدوم .....  
 ٦٣١ .....
- المبحث الحادى عشر : حكم السجود على الحجر الأسود .....  
 ٦٣٣ .....
- المبحث الثانى عشر : تقبيل اليد عند استلام الحجر الأسود ...  
 ٦٣٤ .....
- المبحث الثالث عشر : حكم الاضطباع فى الطواف .....  
 ٦٣٦ .....
- المبحث الرابع عشر : حكم قراءة القرآن فى الطواف .....  
 ٦٣٨ .....

- ٦٤٠ ..... حكم ركعتى الطواف : المبحث الخامس عشر :
- ٦٤٣ ..... حكم طواف الوداع : المبحث السادس عشر :
- ٦٤٦ ..... الوقت الذى يقطع فيه الحاج التلبية . . . المبحث السابع عشر :
- ٦٤٩ ..... حكم من دفع من عرفة قبل غروب الشمس . المبحث الثامن عشر :
- ٦٥٣ ..... الظهر يوم عرفة ..... المبحث التاسع عشر :
- ٦٥٥ ..... حكم الأذان عند جمع العشاءين بالمزدلفة . المبحث العاشر :
- ٦٥٧ ..... مقدار المقام فى المزدلفة ..... المبحث الحادى والعشرون :
- ٦٥٩ ..... حكم قصر المكيين فى المشاعر ..... المبحث الثانى والعشرون :
- ٦٦١ ..... حكم تأخير رمى الجمار الى الليل . . . المبحث الثالث والعشرون :
- ٦٦٣ ..... مايجع بالتحلل الأصغر من المحظورات المبحث الرابع والعشرون :
- ٦٦٦ ..... سقوط الدم فى الاستنابة فى الرمس المبحث الخامس والعشرون :
- الفعل الثانى : مفردات المذهب فى محظورات الاحرام
- ٦٦٨ ..... وفيه خمسة عشر مبحثا .....
- ٦٦٩ ..... حكم التطيب بطيب تبقى راحته بعد الاحرام المبحث الأول :
- ٦٧٦ ..... حكم الطيب اذا طبخ واستهلك ..... المبحث الثانى :
- ٦٧٨ ..... حكم اكتحال المحرم بكحل غير مطيب . . . المبحث الثالث :
- ٦٨٠ ..... مقدار الشعر الذى تجب بازالته الفدية . المبحث الرابع :
- ٦٨٢ ..... حكم ازالة الشعر النابت فى العين ..... المبحث الخامس :
- ٦٨٣ ..... حكم الاغتسال لازالة الوسخ، ودخول الحمام . المبحث السادس :
- ٦٨٥ ..... حكم غمس المحرم رأسه فى الماء ..... المبحث السابع :
- ٦٨٧ ..... حكم احتجام المحرم ..... المبحث الثامن :
- ..... حكم الانزال من مقدمات الجماع للمحرم المبحث التاسع :
- ٦٨٩ ..... قبل التحلل الأول ..... المبحث العاشر :
- ٦٩٢ ..... اتمام الحج لمن أفسده بالجماع ..... المبحث الحادى عشر :
- ٦٩٤ ..... حكم قتل الحشرات ..... المبحث الثانى عشر :

- ٦٩٥ ..... المبحث الثاني عشر : ضمان ماقتل من الجراد
- ٦٩٧ ..... المبحث الثالث عشر : تقويم العيد أو المثل اذا اختار الاطعام
- ٦٩٩ ..... المبحث الرابع عشر : مواصفات جزاء العيد
- ٧٠٢ ..... المبحث الخامس عشر : حكم ضمان شجر الحرم وحشيشه
- الفصل الثالث : مفردات المذهب فى الهدى وتوابعه
- ٧٠٤ ..... وفيه سبعة مباحث
- ٧٠٥ ..... المبحث الأول : حكم اشعار البقر
- ٧٠٧ ..... المبحث الثاني : الجمع بين الحل والحرم فى سوق الهدى
- ٧٠٩ ..... المبحث الثالث : موضع شجر الهدى
- ٧١٢ ..... المبحث الرابع : حكم الاشتراك فى الهدى
- ٧١٤ ..... المبحث الخامس : موضع الفدية
- ٧١٧ ..... المبحث السادس : الذبائح التى يوكل منها
- ٧٢٠ ..... المبحث السابع : حكم ايجاب الدم على المحصر بعدو

## الباب الخامس

## مفردات المذهب فى الزكاة والأطعمة والأضحية والعقيقة

- ٧٢٢ ..... وفيه ثلاثة فصول
- ٧٢٤ ..... الفصل الأول : مفردات المذهب فى الزكاة وفيه عشرة مباحث
- ٧٢٥ ..... المبحث الأول : ما يجب قطعه من الذبيحة عند الذبح
- ٧٢٨ ..... المبحث الثاني : حكم نحر ما يذبح وذبح ما ينحر
- ٧٣١ ..... المبحث الثالث : حكم تزكية الجراد
- المبحث الرابع : حكم عقر الحيوان اذا لم يقدر على نحره
- ٧٣٢ ..... أو ذبحه
- ٧٣٦ ..... المبحث الخامس : زكاة البعير النادر
- ٧٣٩ ..... المبحث السادس : حكم أكل الكلب من العيد

- المبحث السابع : حكم العيد اذا ساهه الجارح ثم وجد بعد  
 ٧٤٣ يوم سيده ميتا .....
- المبحث الثامن : حكم من رمى طائرا فسقط ميتا .....
- ٧٤٦
- المبحث التاسع : حكم من ساه سيدا فأقلت منه ثم ساهه آخر .  
 ٧٤٧
- المبحث العاشر : حكم من أرسل جارحا أو رمى سهما على سيد  
 ٧٤٩ فأصاب غيره .....
- الفصل الثاني : مفردات المذهب فى الأضحية  
 ٧٥٠ وفيه أربعة مباحث .....
- المبحث الأول : حكم أكل كل ذى ناب من السباع ، وذى مخلب  
 ٧٥١ من الطير .....
- المبحث الثانى : حكم أكل الحية .....
- ٧٥٥
- المبحث الثالث : حكم أكل حشرات الأرض .....
- ٧٥٧
- المبحث الرابع : حكم أكل لحم الخيل .....
- ٧٥٩
- الفصل الثالث : مفردات المذهب فى العقيقة والأضحية  
 ٧٦٢ وفيه أربعة مباحث .....
- المبحث الأول : حكم ذبح الأضحية قبل الاصمام .....
- ٧٦٣
- المبحث الثانى : حكم ذبح الأضحية لىالى أيام التشريق .....
- ٧٦٦
- المبحث الثالث : أفضلية الضأن على غيره فى الأضحية .....
- ٧٦٨
- المبحث الرابع : مقدار العقيقة عن الغلام والجارية .....
- ٧٧٠

## الباب السادس

مفردات المذهب فى الايمان والنذور والجهاد

- ٧٧٣ وفيه فعلان .....
- الفصل الأول : مفردات المذهب فى الايمان والنذور  
 ٧٧٤ وفيه ستة مباحث .....

	المبحث الأول : الوقت الذى يحث ببقائه من حلف ألا يسكن
٧٧٥	..... دارا
	المبحث الثانى : القدر الذى يحث به من حلف أن يفعل
٧٧٦	..... شيئا ما حيننا
٧٧٨	المبحث الثالث : حكم تداخل الكفارات عند تكرار اليمين ..
٧٨٠	..... حكم نذر اللجاج والغضب
٧٨٢	المبحث الخامس : حكم من نذر الحج ماشيا فعجز
٧٨٥	..... حكم من نذر ذبح ابنه
	الفصل الثانى : مفردات العذوب فى الجهاد
٧٨٧	..... وفيه اثنا عشر مبحثا
٧٨٨	المبحث الأول : حكم خروج المدين المعسر الى الجهاد
٧٩٠	المبحث الثانى : حكم الاستعجار للجهاد
	المبحث الثالث : حكم وعد الامام بعض المجاهدين بمكافأة
٧٩٢	..... على عمل متميز يقوم به
	المبحث الرابع : كيفية تقسم خمس الرسول - على اللسه
٧٩٤	..... عليه وسلم - فى الفئمة
٧٩٧	المبحث الخامس : حكم رد الفاضل اليسير مع الطعام الى المغنم
	المبحث السادس : حكم الحربى يسلم ، ثم يظهر المسلميون
٧٩٨	..... على حصنه
٨٠٠	المبحث السابع : حكم ولد الحربى يسب مع أحد أبويه
٨٠٢	المبحث الثامن : حكم الأراضى المفتوحة عنوه
٨٠٥	المبحث التاسع : مقدار الجزية
٨٠٨	المبحث العاشر : حكم الجزية على المشركين غير الكتابيين
٨١٠	المبحث الحادى عشر : حكم الجزية على العبد المعتق
٨١١	المبحث الثانى عشر : انتقاض عهد الذمى بالزنا بمسلمة
٨١٢	..... خاتمة البحث
٨١٤	..... قائمة المصادر والمراجع
٨٤٣	..... محتويات الرسالة

